

الكتاب: شرح ألفية ابن مالك 2

لَكِنْ نَدَرُ: يعني قل، أو إن شئت قل: شدَّ غَيْرُ مُضَارِعٍ خبراً لهذين. لهذين المراد بهما: كان وكاد وعسى، لكن هل الحكم خاص بهما؟ لا، بل الجواب أن الحكم عام. لهذين: وأخواتهما من أفعال الباب، فالحكم عام وليس خاصاً بكاد وعسى. إذاً: نأخذ من هذا البيت أمرين:

الأول: أن كاد وأخواتها تعمل عمل كان، فتدخل على المبتدأ والخبر، والمبتدأ يكون مرفوعاً اسماً لها، وحينئذٍ يكون الرفع ظاهراً أو مقدراً بحسب آخر الاسم، وتنصب الخبر وحينئذٍ يكون الخبر في الأصل منصوباً.

ثم الأمر الثاني: أن يكون الخبر معيناً، بمعنى أنه ليس ككان يكون جملة فعلية وجملة اسمية ماضوية، مضارعية، ظرفاً أو جاراً ومجروراً، بل هو معين في جزئية واحدة وهي أن يكون مضارعاً، وحينئذٍ إذا قلنا: الخبر يكون فعلاً مضارعاً فالنصب يكون محلاً لا ظاهراً، والذي يدل على أن النصب محل في المحل: التصريح بالاسم المفرد وقد ظهر عليه النصب، وسبق قاعدة معنا: أن المطرد في لسان العرب إذا كان خلاف الأصل فحينئذٍ لا بد وأن تأتي فلتة من شاعر ونحوه يصرح بالأصل المهجور، ولذلك يقال: هذه الكلمة ضرورة، فيها تنبيه على أصل مهجور، وهنا الأصل ما هو؟ إذا قلنا باب كاد وأخواتها محمول على باب كان، إذاً الأصل في خبر كاد أن يكون جملة فعلية وجملة اسمية، هذا هو الأصل أن يكون الخبر مثله، فحينئذٍ لما اختص ببعض أفراد خبر كان هل هو في محل نصب أم لا لأنه لا يظهر، قد يوقع في لبس، هل هي بالفعل ملحقة أم لا؟ فحينئذٍ جاءت كلمة أو كلمتان من بعض الشعراء صرح بالخبر وهو مفرد وقد ظهر عليه النصب، فدل على أن هذا الباب بالفعل ملحق بباب كاد، وأن التصريح بالاسم المفرد في بعض المفردات وما نطق به بعض الشعراء حينئذٍ يكون تنبيهاً على هذا الأصل المهجور. تنبه لهذا.

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرُ ... غَيْرُ مُضَارِعٍ

قوله: غَيْرُ مُضَارِعٍ: يصدق بالجملة الاسمية، والماضوية، وهما لم يخبر بهما عن كاد وعسى بالكلية، وظاهر النظم يوهم ورودهما خبراً عنهما.

ونَدَرُ غَيْرُ مُضَارِعٍ: غير المضارع ما هو غير المضارع؟ الجملة المفرد والماضوية والجملة الاسمية، هل بالفعل سمع في لسان العرب التصريح بالخبر كونه جملة اسمية، أو كونه جملة ماضوية ومفرداً؟ الأكثر على النفي أنه لم يسمع إلا مفرداً، ولذلك السيوطي في الشرح

-شرحه على الألفية- قال: وغير مضارع أي مفرد ندر، يعني: ندر سماع غير المضارع ولم يسمع إلا الاسم المفرد فقط، كما سيأتي. ولكن الصواب: أنه سماع جملة اسمية وهو مع جعل. قال الشاعر:

وَقَدْ جَعَلَتْ قُلُوصُ بَنِي سُهَيْلٍ ... مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ

وَقَدْ جَعَلَتْ قُلُوصُ، قُلُوصُ هذا اسم جعل، وجعل هذه من أفعال الشروع، جعل وطفق وأخذ وعلق وأنشأ.

وَقَدْ جَعَلَتْ قُلُوصُ بَنِي سُهَيْلٍ ... مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ

مَرْتَعُهَا قَرِيبُ: مبتدأ وخبر في محل نصب خبر جعل، وقد جاء جملة اسمية لكنه شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه.

وأما التصريح به اسماً فقد جاء قوله في خبر عسى:

أَكْثَرَتْ فِي الْعَذْلِ مُلِحًا دَائِمًا ... لَا تُكْثِرُنَّ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا

عَسَيْتُ صَائِمًا: عسى هذا من أفعال الرجاء، فهي من أخوات كاد، وحينئذ تختص بالمبتدأ والخبر، فتدخل على المبتدأ وترفعه على أنه اسم لها، والخبر تنصبه على أنه خبر لها في محل نصب، لأن الأصل فيه أن يكون جملة فعلية، وهنا جاء صائماً: مفرد، دل على أن الأصل في الخبر الذي يكون في هذا المحل أنه منصوب، وحينئذ نقول: عسى زيد أن يقوم، عسى زيد: زيد هذا اسم عسى. أن يقوم: هذا نقول: خبر في محل نصب. قد يبقى الإنسان في شكك بالفعل هذا في محل نصب أو لا؟ نقول: نعم، في محل نصب بدليل ماذا؟ لأن هذا اللفظ: أن يفعل، أن يقوم وإن كان هو الأصل المطرد إلا أنه دل على أن النصب محلاً قوله: عَسَيْتُ صَائِمًا، فصائماً هذا وإن كان اسماً مفرداً شاذاً التصريح به إلا أنه دل على تأكيد محل أن يقوم من قولك: عسى زيد أن يقوم. إذاً عَسَيْتُ صَائِمًا: تنبيه على الأصل لئلا يجهل، فأجري عسى مجرى كان فرفع بها الاسم ونصب الخبر، وجاء بخبرها اسماً مفرداً.

إذاً: لَكِنَّ نَدَرَ غَيْرُ مُضَارِعٍ: غير مضارع وهو الاسم المفرد، أنه جاء مصرحاً به في باب عسى، حينئذ نقول: إني عسيت صائماً، صائماً هذا شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه. وندر مجيئه اسماً بعد عسى وكاد.

فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِبًا ... وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ

وَمَا كِدْتُ آتِيًا: اسم فاعل وهو خبر كاد، والتاء هذه اسمها. إذاً: جاء التصريح به لماذا؟ أولاً: نقول: التصريح بالاسم المفرد منصوباً هنا شاذ، وعبر عنه المصنف بكونه نادراً، ولذلك ابن عقيل قال: ونادر مجيئه اسماً، وعبر غيره بكونه شاذاً. وَمَا كِدْتُ آتِيًا: نقول: هذا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه. تنبيهاً على أصل مهجور متروك، إذ أن سائر أفعال هذا الباب مثل كان في الدخول على مبتدئ وخبر، فالأصل أن يكون خبرها كخبر كان في وقوعه مفرداً وجملة اسمية وفعلية وظرفاً، فترك الأصل والتزم كون الخبر مضارعاً، ثم نُبِّه على لأصل شذوذاً في مواضع معدودة تحفظ ولا يقاس عليها.

إذاً: لَكِنْ نَدَرُ غَيْرُ مُضَارِعٍ: المراد بغير المضارع هنا: الاسم المفرد جاء مصرحاً به خبراً لعسى وخبراً لكاد، وجاء كذلك الجملة الاسمية مصرحاً بها في خبر جعل على الصحيح، وإن كان كثير أنه لم يسمع الجملة الاسمية، الماضوية لم يسمع أنه صرح بخبر لكاد أو عسى وهو جملة ماضوية، وأما المضارعية فهي الأصل في كونها خبراً لكاد وعسى. أفعال هذا الباب تعمل عمل كان، فترفع المبتدأ اسماً لها، وتنصب الخبر خبراً لها. ويدل على ذلك مجيء الخبر في بعضها منصوباً وإن كان شاذاً تنبيهاً على أصل مهجور. ولا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بـ (أن)، إذا كان الفعل بعدها غير مقرون بـ (أن) لا خلاف أنه هو الخبر. أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو، يحدو هذا خبر، لماذا؟ لأنه بدون (أن)، هذا ليس فيه خلاف بين النحاة لا بصريين ولا غيرهم. ولا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بـ (أن)، أما المقرون بها وقع فيه خلاف، يعني: عسى زيد أن يقوم، أن يقوم هل هو خبر أم لا؟ هذا محل نزاع.

أما المقرون بها فزعم الكوفيون أنه بدل من الأول بدل المصدر. عسى زيد أن يقوم، أن يقوم هذا (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر وهو القيام، قالوا: القيام بالرفع ليس بالنصب، بدل من الأول الذي هو زيد، لأن المعنى: عسى قيام زيد، وحينئذ صار بدلاً، وبدل المرفوع مرفوع. مرجوح القول هذا.

إلى أنه بدل من الأول بدل المصدر، فالمعنى في كاد أو عسى زيد أن يقوم، إذا كان كاد قرب قيام زيد، قرب هذا كاد قيام زيد، لماذا قلنا قيام زيد؟ قالوا: لأن أن يقوم هذا في محل رفع، لأنه مصدر وهو مرفوع، والمراد به أنه بدل مما قبله وهو زيد، كيف نفسر المعنى؟ نقدم الخبر على الاسم ونضيفه إليه، فنقول: قرب قيام زيد، فَقَدِمَ الاسم وَأَجَرَّ

المصدر.

وزعم المبرد أنه مفعول به؛ لأنها في معنى: قارب زيد هذا الفعل، فهو مفعول به. إذاً ليس بخبر لكان، مثل الخلاف في كان، كان زيد قائماً، قلنا: قائماً هذا خبر عند البصريين، وأما عند الكوفيين فهو حال، وعند الفراء شبيه بالحال، إذاً: الخلاف نفسه موجود هنا، لكن قيل: أنه بدل، وهو مذهب الكوفيين، قدم الاسم على الخبر، حينئذٍ قيل: قرب قيام زيد، وقيل: أنه مفعول به، وهذا مذهب المبرد.

لأنها في معنى: قارب زيد هذا الفعل، إذاً صار في المعنى وقع عليه شيء وهو القرب وقع عليه، ففيه معنى المفعولية، ولذلك نصبه على أنه مفعول به.

وحذراً من الإخبار بالمصدر عن الجنة، وهذا سيأتينا الجواب عنه، لأنك إذا قلت: عسى زيد أن يقوم فيه محذور، وهو أن زيد مبتدأ في الأصل، وأن يقوم خبر في الأصل، وحينئذٍ التقدير: زيد قيام، أخبرت بالمعنى عن اسم الذات، وهذا لا معنى له، وحينئذٍ لا بد من التأويل، إما أن يقال: ثم مضاف من الاسم بحيث يقربه إلى اسم المعنى فحينئذٍ يكون أخبر باسم المعنى عن اسم المعنى، وإما أن يكون ثم مضاف في قيام جثة وحينئذٍ أخبر بالجنة عن الجنة، إما بهذا وإما بهذا، يأتينا إن شاء الله.

وحذراً من الإخبار بالمصدر عن الجنة، ورد بأن (أن) هنا لا تؤول بمصدر، هكذا قال السيوطي لكن قوله ضعيف، رد قوله: بأن (أن) هنا لا تؤول بمصدر، والصواب أنها تؤول بمصدر، وإنما جيء بها لتدل على أن في الفعل تراخياً، وقيل: أن موضعه نصب بإسقاط حرف الجر؛ لأنه يسقط كثيراً مع (أن). عسى زيد بأن يقوم، نقول: هذا ضعيف أيضاً.

وعند ابن مالك أن موضعه رفع، و (أن) والفعل بدل من المرفوع سد مسد الجزأين، وهذا سيأتي في عسى التامة هناك.

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَذَرٌ ... غَيْرُ مُضَارِعٍ لَهُدَيْنِ خَبَرٌ

إذاً: انفردت هذه الأفعال بالتزام كون خبرها مضارعاً. انفردت هذه الأفعال عن باب كان وإن كانت في الأصل ملحقة بها، نقول: انفردت بالتزام كون خبرها فعلاً مضارعاً، ثم هو على ثلاثة أقسام في الجملة:

الأول: ما يجب تجرده من (أن)، يعني: لا يجوز إدخال (أن) المصدرية عليه، لا يجوز. نقول: هذا نوع وهو أفعال الشروع، لأنها للأخذ بالفعل، فخيرها في المعنى حال، و (أن)

تخلص للاستقبال. أنشأ زيد يحدو، يحدو يعني: شرع في الحذاء، فإذا قلت: أنشأ زيد أن يحدو، (أن) هذه تصير الفعل الماضي من الحال إلى الاستقبال، كيف تقول: أنشأ يعني بدأ بالفعل، ثم تقول: أن يحدو في المستقبل، أليست (أن) مثل السين وسوف؟ أليست (أن) من المخلصات بدلالة الفعل المضارع من الحال إلى الاستقبال؟ السين وسوف مثلها، سوف يصلي، سيصلي، أن يصلي في المستقبل ليس في الحال، أنشأ تدل على الحال، و (أن) تدل على الاستقبال فتنافيا، إذاً: يمتنع دخول (أن) المصدرية على أفعال الشروع.

الثاني: ما يجب اقترانه بها وهو أفعال الرجاء، لأن الرجاء من مخلصات الاستقبال، فنسبه (أن)، الرجاء يكون في المستقبل: أرجو كذا، عسيت كذا، حينئذٍ ناسبه أن يتصل بخبره (أن) المصدرية، لأنها للاستقبال، والرجاء إنما يكون في الاستقبال.

الثالث: ما يجوز فيه الوجهان وهو البواقى، وهذه بعضها أكثر من بعض، يعني لا من جهة الإيجاب ولا من جهة المنع، وإنما يجوز هذا وذاك ثم قد يقل وقد يكثر، أشار إلى هذا بقوله:

وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى ... نَزَرُ وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا

هذا شروع في بيان أقسام الثلاثة.

وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى ... نَزَرُ

وَكَوْنُهُ: الضمير يعود إلى المضارع الواقع خبراً.

وَلَكِنْ نَذَرُ ... غَيْرُ مُضَارِعٍ لَهُذَيْنِ خَبَرٌ.

وَكَوْنُهُ: أي: كون المضارع الذي وقع خبراً بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى نَزَرُ قليل، حينئذٍ بدون أن قليل، فالأكثر اتصالها به، إذاً: عسى زيد أن يقوم أكثر من عسى زيد يقوم، مع جواز الثاني.

إذاً من باب الأكثر والأقل في لسان العرب، ولذلك لم ترد في القرآن إلا ب (أن).

وَكَوْنُهُ: أي: المضارع الواقع خبراً.

بِدُونِ أَنْ: المصدرية.

بَعْدَ عَسَى نَزَرُ: أي: قليل، كون هذا مبتدأ، خبره: نزر. كون يطلب اسماً وخبراً، الضمير اسم كون، والخبر محذوف.

وكونه وارداً بدون أن: بدون هذا متعلق بالخبر المحذوف خبر الكون، وبعد عسى كذلك. نَزَرُ: أي: قليل.

وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى نَزَّرَ: أي: اقتران خبر عسى بـ (أن) كثير، وتجريده من (أن) قليل، وهذا مذهب سيبويه ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرد خبرها من (أن) إلا في الشعر، ولم يرد في القرآن إلا مقترناً بـ (أن)، قال الله تعالى: ((فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِي بِالْفَتْحِ)) [المائدة: 52] وكذلك: ((عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ)) [الإسراء: 8] عَسَى رَبُّكُمْ ذا رحمة، عسى صفة ربكم الرحمة، إما هذا وإما ذاك. إما أن تقدر في الاسم وإما أن تقدر في الخبر، إما أن يكون المضاف من الاسم وإما أن يكون المضاف من الخبر، لأن ثم إشكال - كما ذكرنا - أن (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر والمصدر معنى، وإذا كان الاسم ذاتاً، حينئذٍ الأصل ألا يخبر باسم المعنى عن اسم الذات، وحينئذٍ إما أن تقدر في اسم الذات أنه مضاف إلى اسم معنى، فيتفقان: اسم معنى عن اسم معنى، وإما أن تقدر في الخبر مضافاً هو اسم ذات، وحينئذٍ صار إخبار باسم الذات عن اسم الذات.

عَسَى رَبُّكُمْ ذا رحمة - صاحب رحمة -، صاحب يدل على الذات. عَسَى صفة ربكم الرحمة، هذا وجه. إذاً: الكلام حينئذٍ يكون على تقديم مضاف، إما قبل الاسم وإما قبل الخبر.

الوجه الثاني: أن يكون هذا المصدر مؤولاً باسم مشتق، عسى ربكم رحيماً، رحيم هذا مشتق.

الوجه الثالث: أن الكلام على ظاهره، والمقصود المبالغة، عسى زيد القيام، لكن هذا الوجه فيه نوع ضعف، والصواب أنه يؤول على الأول إما بالإضافة وإما بكونه مشتقاً. إذاً: وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى نَزَّرَ

يعني الكثير اتصاله بها، والقليل تجرده عنها. فالأعرف في عسى الإثبات: ((وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا)) [البقرة: 216]، ((فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِي بِالْفَتْحِ)) [المائدة: 52]، ((فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا)) [محمد: 22] وندر دخول السين في خبر عسى، هذا الأصل، الأصل أن يكون بـ (أل)، لكن ندر دخول السين في خبر عسى: عَسَى طَيِّبٌ مِنْ طَيِّبٍ بَعْدَ هَذِهِ ... سَتُطْفِئُ غُلَّاتِ الْكَلَى وَالْجَوَانِحِ

عَسَى: هذا عسى.

طَيِّبٌ: هذا اسمها.

سَتُطْفِئُ: السين دخلت في خبر عسى دون (أن)، لكن هذا نادر وضعيف.

وندر إسناد عسى إلى ضمير الشأن، وهذا سيأتي هناك: وجرذن عسى أو ارفع مضمراً. وحكى غلام ثعلب: عسى زيد قائم، حينئذٍ عسى هنا أعملت في ضمير الشأن، عسى

هو، زيد قائم في محل نصب خبر عسى، وهذا محكي، هذا تجعله مع دليل الماضي، جعلتُ قَلُوصاً بمعنى: أنه سمع الجملة الاسمية واقعة موقع الفعل المضارع، وابن عقيل نفاه، والصواب أنه ثابت.

وَكَوْنُهُ: أي الفعل المضارع الواقع خبراً.

وارداً بِدُونِ أَنْ المصدرية.

بَعْدَ عَسَى نَزَرٌ: يعني قليل.

وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا: بمعنى أن الكثير خلوها من (أن)، واليسير -النزر القليل-

اتصالها بـ (أن)، عكس عسى.

وَكَادَ: هذا مبتدأ أول.

الْأَمْرُ: مبتدأ ثاني.

عَكْسًا: الجملة خبر.

فِيهِ: جار ومجرور متعلق بقوله: عَكْسًا والألف هذه للإطلاق.

فاقتزانه بـ (أن) بعدها قليل، والكثير تجرده عن (أن).

وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا: وَكَادَ الْأَمْرُ يعني: وخبر كاد، ليس كاد نفسها، وخبر كاد على حذف المضاف، وَكَادَ الْأَمْرُ: وخبر كاد الْأَمْرُ فِيهِ: على هذا المحذوف عَكْسًا: عكس فيه، للدلالة على قرب الخبر فكأنه في الحال.

الأعراف في خبر كاد وكرب الحذف، ومنه: ((وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ)) [البقرة: 71] جرد في القرآن عن (أن).

((يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ)) [النور: 35] يُضِيءُ جرد عن (أن).

قال: ومن وروده بدون أن -يعني: بَعْدَ عَسَى - قول القائل:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيَتْ فِيهِ، أُمْسِيَتْ وَأُمْسِيَتْ.

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيَتْ فِيهِ ... يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

يَكُونُ جاء بدون (أن)، هل نقول هذا شاذ أم أنه لغة؟ لغة، نحن نقول: اتصال (أن) بخبر

عسى وهو فعل مضارع الأصل الجواز، ثم أيهما الأكثر: التجرد أم الاتصال؟

الاتصال أكثر، حينئذٍ خلوها عن (أن) في بعض الأحوال لا نقول: إنه شاذ، بل نقول:

إنه لغة، ليس الأمر في غير المضارع كما هو الشأن في الاسم المفرد والجملة الاسمية

ونحوها لا، بل هو لغة، ولذلك قال: نَزَرٌ، يعني: قليل. ولم أقف على أحد أنه صرح بأنه

شاذ، وإنما يعبرون بالقللة ويوردون الكثير من الأمثلة.
قال: عَسَى الْكَرْبُ يَكُونُ، الْكَرْبُ هذا اسم عسى، وَيَكُونُ: هذا خبر عسى بدون (أن).
وقوله: عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللَّهُ إِنَّهُ

جاء خبر عسى هنا بدون (أن).
وأما كاد فذكر المصنف أنها عكس عسى، فيكون الكثير في خبرها أن يتجرد من (أن)،
ويقل اقترانه بها، وهذا بخلاف ما نص عليه الأندلسيون من أن اقتران خبرها بـ (أن)
مخصوص بالشعر، فمن تجربده من (أن) قوله تعالى: ((فَدَبَّحُوا بِهَا صَوَاهِرَهُمْ كَادُوا يَفْعَلُونَ))
[البقرة: 71]، وهذا كثير، بل هو الأصل.

((مَنْ بَعْدَ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ)) [التوبة: 117] تَزِيغُ: بالتاء عند ابن عقيل.
ومن اقترانه بـ (أن) قوله صلى الله عليه وسلم: {ما كدتُ أن أصليَّ العصر حتى كادتِ
الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ} إذا اتصلت هنا.
كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ ... إِذْ غَدَا حَشَوُ رِيْطَةٍ وَبُرُودِ

إذا: الأصل في خبر عسى أن تتصل به (أن)، ويقل تجردها عنهن كاد العكس، الأصل
في خبرها أن يتجرد من (أن) المصدرية، وقد تتصل به.
وَكَعَسَى حَرَى وَلَكِنْ جُعِلَا ... خَبَرُهَا حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِلَا

وَكَعَسَى حَرَى: حرى كعسى، في المعنى ودخول (أن) عليها أم الأول فحسب؟
في المعنى فحسب، وأما في حكم دخول (أن) عليها فهو مخالف.
إذاً قوله: وَكَعَسَى حَرَى كقوله: كَكَانَ كَادَ، ليس على إطلاق التشبيه مطلقاً من كل
وجه، بل من بعض الوجوه، والمراد هنا التشبيه في المعنى. إذاً حرى تأتي بمعنى عسى في
الرجاء، كل منهما للرجاء فهو فعل رجاء كما أن عسى فعل رجاء، وأما باعتبار (أن)
ودخولها على المضارع فهذا يختلف.
وَكَعَسَى: هذا خبر مقدم.

حَرَى: بالحاء المهملة، زادها ابن مالك. كقوله: فَحَرَى أَنْ يَكُونَ ذَاكَ وَكَانَا
قال أبو حيان: والمحفوظ أن حرى اسم منون لا يثنى ولا يجمع.
قال ثعلب: أنت حري من ذلك أي: خليق وحقيق.

قال ابن قاسم: ولكن ابن مالك ثقة. يعني كأن مراده أن ابن مالك زاد هذه من عنده من كيسه، لكن قال ابن القاسم: ابن مالك ثقة، وابن مالك معروف في تتبع الغريب، إذا قال: هذا غريب أو شيء في لسان العرب فهو هو. وَكَعَسَى حَرَى: إذا حرى كعسى، حَرَى هذه مبتدأ مؤخر قصد لفظه، وَكَعَسَى: هذا خبر مقدم، أي: في العمل والدلالة على الرجعة. إِذَا فِي أَمْرَيْنِ، وَلَكِنْ جُعِلَ... خَبَرُهَا حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِلًا، يعني: يجب اقتران خبر حرى بـ (أَنْ)، ولا يجوز انفصالها إلا في شذوذ بخلاف عسى، عسى يجوز الانفصال وعدم الاتصال، وأما حرى لا.

وَلَكِنْ جُعِلَ يعني: اختصت حرى بحكم وهو أنه جعل خَبَرُهَا حَتْمًا وجوباً - هذا حاله من الضمير المستتر - في مُتَّصِلًا، خَبَرُهَا مُتَّصِلًا حَتْمًا بِأَنْ: بِأَنْ هذا جار ومجرور متعلق بقوله: مُتَّصِلًا.

وَجُعِلَ: هذه الألف للإطلاق، وخَبَرُهَا: نائب فاعل وهو مفعول أول، ومُتَّصِلًا: هذا مفعول ثاني.

وحَتْمًا: هذا حال من الضمير المستتر في متصلاً، وهذا أولى من جعله مفعولاً مطلقاً. إِذَا: وَلَكِنْ جُعِلَ: الألف للإطلاق خَبَرُهَا حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِلًا: فلم يجرّد عنها لا في شعر ولا في غيره، وإنما وجب اتصالها به، فيقال: حرى زيد أن يقوم، ولا يجوز: حرى زيد يقوم بدون (أَنْ) هذا نقول: شاذ، إن ورد يحفظ ولا يقاس عليه.

إِذَا: مراده بهذا البيت أن حرى وإن كانت بمعنى عسى في المعنى والعمل فهي مخالفة لها في الاستعمال بلزوم خبرها (أَنْ).

وَأَلْزَمُوا اخْلُوقْ أَنْ مِثْلَ حَرَى

وهنا لم يقل: اخلوق كعسى، مع أنها مثلها في المعنى.

أفعال الرجاء هنا ثلاثة: عسى وحرى واخلوق، كلها تستعمل بمعنى رجوت.

وَأَلْزَمُوا: يعني العرب خبر اخْلُوقْ، هذا مفعول أول.

أَنْ: هذا مفعول ثاني، لكونها مثل حرى في الترجي، فحينئذٍ لا يجوز خلو خبر حرى من (أَنْ)، وكذلك لا يجوز خلو خبر اخْلُوقْ من (أَنْ)، فلا بد من الاتصال، ولذلك قالوا: اخْلُوقْتَ السماء أن تمطر، لا يجوز: اخْلُوقْتَ السماء تمطر بدون (أَنْ)، هذا لا يجوز عندهم، والحجة السماع، لم يسمع خلوها من (أَنْ) حينئذٍ نقول: السماع هو الحجة. يعني: أن اخْلُوقْ لا يستعمل خبرها إلا مقروناً بـ (أَنْ) فهي إذاً مثل حرى، إلا أنه لم ينبه على أنها شبيهة في المعنى بعسى كما نبه على حرى.

وَأَلْزَمُوا: هذا فعل ماضي، والواو فاعل، ألزم: فعل ماضي، والواو ضمير متصل مبني

على السكون في محل رفع فاعل.

وَأَلْزَمُوا: يعني: العرب.

اخْلُوقْ: أيضاً على تقدير مضاف، خبر اخْلُوقْ، لا بد من التقدير، ليس اخْلُوقْ نفسه، وإنما خبر اخْلُوقْ.

أَنْ: هذا مفعول ثاني.

لكونها مثل: هذا حال من المفعول الأول اخْلُوقْ، حال كونه مثل حرى في الترجي.

وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتَفَا أَنْ نَزُرَا

أَوْشَكَ: هذه من أفعال المقاربة، مثل: كاد.

وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتَفَا أَنْ نَزُرَا

انْتَفَا: قصره هو للضرورة، هذا مبتدأ، ونَزُرَا هذا خبره.

انْتَفَا أَنْ: مضاف ومضاف إليه، وهو مبتدأ. **.

انْتَفَا أَنْ نَزُرَا: أي: قل بَعْدَ أَوْشَكَ: انتفاء (أَنْ) نَزُرَا بعد أَوْشَكَ، يعني: بعد أَوْشَكَ يأتي

خبرها، انتفاء (أَنْ) وعدم (أَنْ) دخولها قليل، فالكثير حينئذ يكون اتصالها بـ (أَنْ).

وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتَفَا: انْتَفَا هذا نقول: مبتدأ.

أَنْ: مضاف إليه.

نَزُرَا: يعني من خبرها. يعني: أَنْ خلو خبر أَوْشَكَ من (أَنْ) قليل، فهي في ذلك حسب الاستعمال لا في المعنى، فإن عسى للرجاء وأَوْشَكَ للمقاربة. إذاً الأعراف هنا الإثبات، الأعراف المشهور في لسان العرب هو إثبات أَنْ مع خبر أَوْشَكَ، لأنها موضوعة للإسراع المفضي إلى القرب بخلاف كاد وقرب، -بالقرب-، فلهذا اختصت عنها بغلبة الاقتران بها.

وندر دخول الباء في خبر أَوْشَكَ، قال:

أَعَاذِلْ تَوْشِكِينَ بِأَنْ تَرَيَنِي

بِأَنْ تَرَيَنِي هذا قليل، لكنه يحفظ ولا يقاس عليه.

إذاً: حرى مثل عسى في الدلالة على الرجاء، لكن يجب اقتران خبرها بـ (أَنْ) نحو: حرى

زيد أَنْ يقوم ولم يجر خبرها من (أَنْ) لا في الشعر ولا في غيره، وكذلك اخْلُوقْ تلزم

(أَنْ) خبرها نحو: اخْلُوقْ السماء أَنْ تمطر، وهو من أمثلة سيبويه.

وأما أَوْشَكَ فالكثير اقتران خبرها بـ (أَنْ) ويقل حذفها منه، ومن اقتارنه بها قوله:

وَلَوْ سِئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا ... إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمْلُؤُوا وَيَمْنَعُوا

إِذَا: أَنْ يَمْلُؤُوا وهذا كثير .

لَأَوْشَكُوا: انظر، استعمله ماضياً، وسيأتي خلاف فيه.

إِذَا: صرح به كونه ماضي، وبعضهم أنكروه، قال: بل المسموع فيه يوشك بصيغة المضارع، والصواب أنه سمع فيه ذاك وذاك.

ومن تجرده منها:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ... فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُؤَافِقُهَا

مَنْ هذا اسم يوشك، يُؤَافِقُهَا بدون (أن) هذا الخبر، نقول: هذا قليل.

وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبًا

وَمِثْلُ كَادَ: كرب مثل كاد، كَرَبًا الألف للإطلاق.

كَرَبًا: بفتح الراء، ونقل كسرهما والفتح أفصح: كَرَبًا كَرَبًا أما كَرَبًا لا، كَرَبًا هذا الأفصح، ويجوز فيه لغة كسر الراء والألف هذه للإطلاق.

كَرَبًا مثل كادا: هذا خبر مقدم، يعني: أنها للمقاربة من جهة المعنى، وفي أَنَّ الكثير تجردها من (أن)، يعني: أن إثبات (أن) بعدها قليل، والكثير التجرد، ولم يذكر سيبويه غيره، ولكن خالفه الناظم قال: فِي الْأَصَحِّ. سيبويه لم يذكر إلا التجرد، لم يذكر اتصال (أن) بالفعل المضارع، وإذا لم يثبت سيبويه حينئذٍ لا نثبت، لكن خالفه الناظم قال: فِي الْأَصَحِّ، على طريقة ابن عقيل: إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ .. لا نثبت، وأما على جهة البحث والنظر حينئذٍ قال المصنف: فِي الْأَصَحِّ -خلافاً لسيبويه-.

إِذَا: يجوز اتصال (أن) بخبر كرب، وإن كان الكثير الغالب هو التجرد، ولذلك قد يقال: بأن

سبويه لم يطلع عليه، والكثير التجرد لا، الذي لم يطلع عليه الاتصال.

في الأصح يعني: في القول الأصح مقابله شيئان: مقتضى كلام سيبويه، حيث لم يذكر فيها إلا التجرد، لم يسمع اتصال (أن) بخبر كربا، ومذهب ابن الحاجب حيث جعلها من أفعال الشروع، وهي من أفعال المقاربة.

قال: لم يذكر سيبويه في كربا إلا تجرد خبرها من (أن)، وزعم المصنف أن الأصح خلافه. -زعم- وهو أنها مثل كاد، فيكون الكثير فيها تجريد خبرها من (أن)، ويقل اقترانه بها، فمن تجريده:

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ ... حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوبٌ

يَذُوبُ: هذا خبر كَرَبَ، ولم يتصل بـ (أَنْ)، وهكذا حكاها سيبويه. وسمع من اقتترانه بها:
سَقَاهَا ذُؤُوءَ الْأَحْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظُّمَاءِ ... وَقَدْ كَرَبْتَ أَعْنَاقَهَا أَنْ تَقْطَعَ

أَنْ تَقْطَعَ، (أَنْ) دخلت على خبر كَرَبَا، إِذَا لَمَّا يَقُولُ: زعم المصنف؟ ما دام أنه ثابت
يبقى على الأصل.

إِذَا: وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبَا

قال: والمشهور في كَرَبَا فتح الراء ونقل كسرهما أيضاً.

وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبَا

إِذَا: كَرَبَا مثل كَادَ في المعنى والعمل وفي دخول (أَنْ) عليها؛ لأن الأكثر هناك في باب
كَادَ تجرد الخبر من (أَنْ)، ويقل دخول (أَنْ) على خبر كَادَ، مثلها كَرَبَا.

وَتَرَكُ أَنْ مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

تَرَكُ أَنْ وَجَبَا.

وَتَرَكُ: مبتدأ.

وَجَبَا: الألف للإطلاق.

تَرَكُ أَنْ: يعني: ترك إدخال واتصال (أَنْ) مَعَ ذِي، مع ما دل على الشروع في الفعل،
يعني أفعال الشروع وَجَبَا، فهو واجب لما بينهما من المنافاة؛ لأن أفعال الشروع للحال
و (أَنْ) للاستقبال.

كَأَنَّهُ السَّائِقُ يَخْذُو وَطْفِقَ ... كَذَا جَعَلْتُ وَأَخَذْتُ وَعَلِقْتُ

مثل لأفعال الشروع، ما هي؟ قال:

كَأَنَّهُ: الكاف تدل على التمثيل لا على الاستيعاب، لأنه زاد هو نفسه في غير هذا
الكتاب: هب وقام، فدل على أن الكاف هنا للتمثيل وليست للاستقصاء.

كَأَنَّهُ: يعني كقولك: أَنشَأَ السَّائِقُ يَخْذُو، أَنشَأَ السَّائِقُ الذي يسوق الإبل يَخْذُو يغني
للإبل ينشد. حينئذ نقول: يَخْذُو: هذا فعل مضارع وقع خبراً لفعل الشروع أَنشَأَ، هل
يجوز اتصال (أَنْ) به؟ نقول: لا. لماذا؟ لأن أَنشَأَ تدل على أنه بدأ وشرع، و (أَنْ) تدل
على الاستقبال، حينئذ تنافيا فامتنع دخول (أَنْ) على خبر أَنشَأَ.

وَطْفِقَ: طفق زيد يعدو، طفق بكسر الفاء، وفتحها طَفِقَ، وهو من باب ضرب يضرب
وعلم يعلم، يجوز فيه الوجهان، حكاها الجوهري وغيرهم.

طَفِقَ يَطْفُقُ، عَلِمَ يَعْلَمُ، وَطَفَّقَ يَطْفِقُ ضَرَبَ يَضْرِبُ فِيهِ وَجْهَانِ. وكذلك طبق بالباء بكسرهما، لغة فيها طفق بالفاء أو بالباء، فاء باء متجاوران.

طَفِقَ زَيْدٌ يَعِدُو، يَعْنِي: بَدَأَ شَرَعَ نَفْسَهُ .. طَفِقَ لَا يَلْتَبِسُ هِيَ مِثْلُ أَنْشَأَ وَمِثْلُ شَرَعَ. كَذَا جَعَلْتُ: أَتَكَلَّمُ، وَأَخَذْتُ: أَقْرَأُ، وَعَلِقَ: زَيْدٌ يَسْمَعُ. فَهَذِهِ الْأَفْعَالُ كُلُّهَا نَقُولُ لِلشُّرُوعِ، يَجِبُ تَرْكُ (أَنْ) مَعَ أَخْبَارِهَا، فَلَا يَجُوزُ اتِّصَالُهَا بِمَا لَمَّا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُنَافَاةِ. إِذَا: وَتَرَكْتُ (أَنْ): تَرَكْتُ هَذَا مُبْتَدَأً وَهُوَ مُضَافٌ وَ (أَنْ) مُضَافٌ إِلَيْهِ قَصْدُ لَفْظِهِ. مَعَ ذِي الشُّرُوعِ: مَعَ ذِي يَعْنِي: صَاحِبُ، الْمُرَادُ بِهِ الْفِعْلُ أَوْ مَا دَلَّ عَلَى الشُّرُوعِ فِي الْفِعْلِ، يَعْنِي: أَفْعَالُ الشُّرُوعِ. وَجَبَا: الْأَلْفُ هَذِهِ لِلْإِطْلَاقِ.

إِذَا: تَحْصُلُ عِنْدَنَا مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ خَبَرَ أَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ بِالنِّسْبَةِ لِاقْتِرَانِهِ بِ (أَنْ) وَتَجْرِدِهِ مِنْهَا أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ عَلَى التَّفْصِيلِ، هُنَاكَ ذِكْرُنَاهَا إِجْمَالًا، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ عَلَى التَّفْصِيلِ.

الأول: ما يجب اقترانه وهو حرى واخلولق، ما يجب اقترانه ولا يجوز انفكاكه وهو حرى واخلولق.

الثاني: ما يجب تجرده ولا يجوز اتصاله، وهو أفعال الشروع.

ثالثاً: ما يغلب اقترانه، يجوز الوجهان. قلنا: ذاك القسم الثالث تحته أمران: ما يغلب اقترانه وهو عسى وأوشك.

الرابع: عكسه، ما يغلب تجرده وهو كاد وكربا. هذا التقسيم يريحك من الأبيات. ثم قال:

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لَأَوْشَكَا ... وَكَادَ لَا غَيْرُ وَزَادُوا مُوْشَكَا

قبل ذلك مسائل.

إِذَا عَرَفْنَا الْآنَ أَنَّ هَذَا الْبَابَ - أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ - عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ: مِنْهُ مَا دَلَّ عَلَى الرِّجَاءِ، وَمِنْهُ مَا دَلَّ عَلَى الشُّرُوعِ، وَمِنْهُ مَا دَلَّ عَلَى الْمُقَارَبَةِ، وَأَمَّا تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدِئِ وَالْخَبَرِ فَتَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ إِلَّا أَنْ نَصِبَ الْخَبَرَ يَكُونُ مُحَالًا، وَأَنَّ هَذَا الْبَابَ خَالَفَ بَابَ كَانَ وَإِنْ كَانَ فِرْعَاً عَنْهُ وَمُلْحَقًا بِهِ فِي كَوْنِهِ التَّزَمُ أَنْ يَكُونَ خَبَرُهُ فِعْلًا مُضَارِعًا، يَعْنِي: جُمْلَةٌ مُضَارِعِيَّةٌ.

ثم هل يشترط في دخول (أَنْ) عليه دون بعضها أو يغلب أو يكثر؟ ما ذكرناه سابقاً.

يبقى مسائل:

الأولى: أنه لا يتقدم الخبر في هذا الباب على الفعل، كَكَانَ كَادَ ليس مطلقاً، هناك يجوز، قائماً كان زيد هنا لا يجوز، أن يفعل عسى زيد لا يصح وإن كان هو فرعاً عنه. لا يتقدم الخبر في هذا الباب على الفعل، فلا يقال: أن يقوم عسى زيد اتفاقاً، لا خلاف فيه أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على الفعل، ويتوسط بين الفعل والاسم إذا لم يقترب بـ (أن) اتفاقاً، عسى زيد يقوم، عسى يقوم زيد، يجوز أن يتوسط الخبر بين الفعل والاسم، لكن بشرط: ألا يقترب بـ (أن)، وهذا أيضاً اتفاقاً محل وفاق. كالمسألة الأولى. ولذلك يقال: طفق يصليان الزيدان، أصلها: طفق الزيدان يصليان، جاز تقدم الخبر على الاسم دون الفعل.

قال ابن مالك: والسبب في ذلك -التعليل- لماذا جاز أن يتقدم على الاسم دون الفعل إذا كان خالياً من (أن)، ولا يجوز أن يتقدم على الفعل نفسه مع كون الباب ملحقاً بباب كان؟

قال ابن مالك: والسبب في ذلك أن أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها، وهذا بينها؛ لأن الأصل أن يكون جملة فعلية واسمية وظرفاً وجاراً ومجروراً .. إلى آخره. خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالاً، فلو قدمت لازدادت مخالفتها الأصل، وإذا ازدادت حينئذٍ صار العمل وإلحاق كاد بـ (كان) في العمل، فيه نظر؛ لأنه كلما بعدت المشابهة بُعد العمل، وكلما قربت المشابهة قرب العمل، لأننا ما ألحقنا هذا بذاك إلا من أجل المشابهة، وحينئذٍ كلما وقعت المخالفة للباب السابق وكثرت المخالفة الأصل فيه أنه لا يلحق به، وحينئذٍ لا بد من المحافظة على المشابهة. فلو قدمت لازدادت مخالفتها الأصل.

وأيضاً: فإنها أفعال ضعيفة، كاد ونحوها أفعال ضعيفة، دائماً الذي يكون فرعاً ضعيف، الذي يكون فرعاً في باب النحو في العمل دائماً يكون ضعيف ولو كثر إعماله، ولذلك أدنى مخالفة للتقديم والتأخير حينئذٍ نقول: هذا مفسد للعمل، كما هو الشأن في (ما النافية ولا وإن) ولذلك -وَرَأَى ذَا التَّزْيِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي- نقول هنا: اشترط الترتيب لماذا؟ لكون (إن) الأصل فيها عدم العمل، وحينئذٍ لا تعمل إلا بشرط الترتيب.

وأيضاً: فإنها أفعال ضعيفة لا تتصرف، فلها حال ضعف ولها حال قوة. لها حالان: حال ضعف وحال قوة، حال ضعف بالنسبة للأفعال الكاملة التصرف، فلم تتقدم أخبارها لتفضلها كان وأخواتها؛ لأنها إذا تقدمت أخبارها على الأفعال ساوت كاد، ونحن نريد

أن تكون أدنى من كان، فحينئذٍ نمنع التصرف فيها بحيث لا تفضل كان وتساويها من كل وجه، بل لا بد أن تكون قاصرة. هكذا قال.

وحال قوة بالنسبة للحروف، فأجيز توسطها تفضيلاً لها على (إن وأخواتها).

إذاً: منع تقدم الخبر على كاد من أجل ألا تساوي كان، فتصير كان أعلى منها فاضلة عليها وهي مفضولة، وجاز توسط الخبر بين الاسم وكاد من أجل أن تكون غالبية لباب (إن)؛ لأنه لا يجوز التقديم والتأخير هناك. هكذا قال رحمه الله. هذا أولاً.

فإن اقترن بـ (أن) ففي التوسط قولان. إذا قلنا: لا يجوز أن يتقدم الخبر على الفعل نفسه، أن يقوم عسى زيد: باطل. هل يجوز التوسط؟ قلنا: إذا لم يكن متصلاً بـ (أن) جائز اتفاقاً، طفق يصليان الزيدان، إن اتصل بـ (أن) هل يجوز أن يتوسط؟ فيه قولان: المنع والجواز، هذا متى؟ إذا اتصل بـ (أن)، هل يجوز توسطه بين الفعل والاسم؟ فيه قولان:

الأول: الجواز كغيره.

والثاني: المنع.

المسألة الثانية: يجوز حذف الخبر في هذا الباب إذا علم، ومنه: ((فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ)) [ص: 33] أي: يمسح مسحاً، لدلالة المصدر عليه.

ثالثاً: يتعين في هذا الباب أن يعود منه ضمير إلى الاسم، يعني شرط الفعل الذي يكون مضارعاً وهو خبر، شرطه: أن يكون رافعاً لضمير الاسم، يعني: الضمير عائد على الاسم.

عسى زيد أن يقوم، يقوم هذا هو الفعل المضارع، رفع ماذا؟ لا بد من فاعل، ما فاعله؟ ضمير مستتر. أين مرجعه؟ الاسم؛ لأنه هو المحل الذي اتصف بالخيار. إذاً: يتعين في هذا الباب أن يعود منه ضمير إلى الاسم، فلا يجوز رفعه الظاهر لا أجنبياً ولا سببياً. يعني لو رفع اسماً ظاهراً أجنبياً أو سببياً بمعنى أنه أضيف إلى ضمير يعود إلى الاسم، قالوا: هذا لا يجوز، ممنوع. فلا يقال: طفق زيد يتحدث أخوه، طفق زيد يتحدث، يتحدث هو يعني زيد، لو رفع اسماً ظاهراً مضاف إلى ضمير يعود إلى زيد: يتحدث أخوه، قالوا: لا يجوز هذا.

ولا أنشأ عمرو ينشد ابنه، يعني: يبحث عن ابنه. لأنه إنما جاءت لتدل على أن فاعلها تلبس بهذا الفعل وشرع فيه لا غيره، يعني: إنما جيء بالفعل هنا ليدل على أن فاعل - في المعنى - فاعل هذه الأفعال قد تلبس بالفعل، فإذا أسندته لغيره ما الفائدة منه؟ عندما نقول: كاد تدل على قرب الخبر إلى الاسم، إذا جعلت الفعل الذي الأصل فيه أن يكون للاسم جعلته لغيره، ما الفائدة من الجيء بالأفعال؟ لا فائدة منها، حينئذٍ يجب

أن نقول: بأنه لا يصح إعمالها هذا الإعمال إلا بشرط أن يكون الفعل المضارع رافعاً
لضمير مستتر يعود على الاسم، فإن رفع ظاهراً حينئذ انفك، طفق زيد يتحدث أخوه،
الأصل أن يتحدث يكون لزيد، هذا أصل الجملة، وما جيء بالفعل إلا من أجل هذا،
وأنت الآن فصلته ورفعت به ظاهراً فجعلته وصفاً له، إذاً حصل انفكاك في الجملة
وهذا باطل.

لأنها إنما جاءت لتدل على أن فاعلها تلبس بهذا الفعل وشرع فيه لا غيره، ويستثنى
عسى فقط؛ فإن خبرها يرفع السبب، كقوله:
وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ - على رواية الرفع-، يَبْلُغُ جُهْدُهُ، هكذا قال الأشموني
وصاحب التوضيح.

الرابع: حق الاسم في هذا الباب أن يكون معرفة، أو مقارناً لها كما في باب كان، وقد
يرد نكرة محضة، كقوله: عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللَّهُ، عَسَى فَرَجٌ.
إذاً: الأصل في هذا الباب أن يكون الاسم معرفة، لأنه في الأصل -أصل كان- مبتدأ،
تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ، إذاً الأصل أن يكون معرفة، أو يكون مقارناً لها، بمعنى: أنه نكرة
لكنها قريبة من المعرفة.
ثم قال رحمه الله:

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لَأَوْشَكَا ... وَكَادَ لَا غَيْرٌ وَزَادُوا مُوْشَكَا

أراد أن يبين لنا أن الأصل في هذه الأفعال أنها جامدة لا تتصرف، وتلزم صيغة واحدة
وهي الماضي، هذا الأصل فيها. ثم بعضهم سمع مضارعاً لهذا وبعضهم؟؟ الخ، كلها
ليست على السنن المطرد، وإنما هي مسموعات لبعضهم.
أفعال هذا الباب جامدة لا تتصرف ملازمة للفظ الماضي، لماذا؟ قيل: لما قصد بها
المبالغة في القرب أخرجت من بابها وهو التصرف، لما أريد بها أنها للمبالغة في القرب:
كاد زيد يموت، قرب منه الموت جداً للمبالغة، إذاً: التزمت الفعل الماضي ولا تتصرف.
أخرجت عن بابها وهو التصرف، وكذلك كل فعل يراد به المبالغة، كنعم وبئس وفعل
التعجب، وقيل: بالاستغناء بلزوم المضارع خبرها، فلم يبنوا منها مستقبلاً.
لما اشترطوا في خبرها أن يكون فعلاً مضارعاً قالوا: اكتفوا بالماضي عن المضارع في
نفسها في ذاتها، لكونهم اشترطوا الخبر أن يكون مضارعاً. كاد زيد يموت، لماذا كاد لا
يأتي منه المضارع؟ هو يأتي لكن مثال، لماذا؟ قال: لأنهم اكتفوا بيموت، يموت هذا خبر

كاد، فلما اشترطوا الفعل المضارع استغنوا به عن صيغتها في نفسها فلم يأتوا به على المضارع.

وَاسْتَعْمَلُوا: أي: العرب، هنا ما نقول النحاة؛ لأن الاستعمال هنا استعمال العرب، وهو إطلاق اللفظ وإرادة المعنى. وبعضهم يجعله مرادفاً للموضوع، ولذلك يُجعل اللفظ قسمين: الأول: مهمل. والثاني: مستعمل. وبعضهم يقول: لا، الصواب مهمل وموضوع، ثم الموضوع نوعان: مستعمل وغير مستعمل. هكذا أورده على حاشية مجيب النداء.

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً: يعني العرب فعلاً مضارعاً: هذا مفعول به.

لَأَوْشَكَا: وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لَأَوْشَكَا ... وَكَادَ لَا غَيْرُ

إذاً: لم يسمع في لسان العرب مضارع لهذه الأفعال إلا فعلين فقط، وهما: أوشك وهذا فعل ماضي، وكاد وهو فعل ماضي.

لَا غَيْرُ: أي: دون غيرهما من أفعال الباب، فإنه ملازم لصيغة الماضي.

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لَأَوْشَكَا: وهو أكثر استعمالاً من ماضيها. يعني: باب يوشك،

يوشك: نقول: هذا فعل مضارع لَأَوْشَكَا، إذاً: أوشك فعل ماضي مضارعه يوشك،

أيهما أكثر استعمالاً؟ المضارع، المضارع أكثر استعمالاً من ماضيها، حتى زعم الأصمعي أنه لا يستعمل ماضيها، كأنه لم يطلع على الماضي مع كونه لَأَوْشَكَا كما سبق بيانه.

وَكَادَ لَا غَيْرُ

وَكَادَ: ((يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ)) [النور: 35] يَكَادُ: هذا فعل مضارع جاء في القرآن،

وحيث أنه هو كثير.

ولَأَوْشَكَا: يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ.

وَزَادُوا مُوشِكَا: يعني زادوا العرب في الاستعمال لَأَوْشَكَا - اسم فاعل -، فقالوا:

موشكاً، أوشك يوشك فهو موشك.

ظاهر كلام الناظم هنا أن المضارع في هذه الأفعال مقصور على أوشك وكاد، يوشك

ويكاد فقط، وأنه لم يسمع اسم الفاعل إلا لأوشك فقالوا: موشك. وقال ابن هشام في

التوضيح: أربعة ألفاظ استعمل لها مضارع. أربعة ألفاظ في هذا التركيب هنا الباب

استعمل لها مضارع: كاد، وعرفنا المثال: ((يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ)) [النور: 35]. وَأَوْشَكَا، وعرفنا

المثال: يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ. وَطَفِقَ، حكى الأخفش: طَفِقَ يَطْفِقُ كضَرْبٍ يَضْرِبُ،

وطَفِقَ يَطْفِقُ كَعِلَمٍ يَعْلَمُ. والرابع: جعل.

إِذَا: طَفِقَ يَطْفِقُ وَطَفِقَ يَطْفِقُ، سَمِعَ هَذَا وَسَمِعَ ذَلِكَ بِالْوَجْهِينِ.
وَجَعَلَ، كَذَلِكَ يَجْعَلُ، حَكَى الْكَسَائِي: "إِنَّ الْبَعِيرَ لَيَهْرُمُ حَتَّى يَجْعَلَ إِذَا شَرِبَ الْمَاءَ مَجَّهً".
إِنَّ الْبَعِيرَ لَيَهْرُمُ حَتَّى يَجْعَلَ -بِالضَّم-، حَتَّى يَجْعَلُ، حَتَّى هُنَا ابْتِدَائِيَّةً.
حَتَّى يَجْعَلَ إِذَا شَرِبَ الْمَاءَ مَجَّهً، وَحِينَئِذٍ أَرْبَعَةُ أَلْفَاظٍ سَمِعَ لَهَا سَمِعَ لَهَا مُضَارَعُ.
إِذَا: وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لَأَوْشَكَا ... وَكَادَ لَا غَيْرُ
هَذَا فِيهِ نَظَرٌ، يَزَادُ عَلَيْهِ: طَفِقَ يَطْفِقُ وَيَطْفِقُ، وَيَزَادُ عَلَيْهِ: جَعَلَ يَجْعَلُ.
وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَزَادُوا مُوشِكَا فَحَسَبَ دُونَ غَيْرِهِ، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: اسْتَعْمَلَ اسْمَ فَاعِلٍ
لِثَلَاثَةٍ. الَّذِي حَكَى مَا عَلَيْهِ عِنْدَ النَّحَاةِ ثَلَاثَةٌ: كَادَ وَكَرَبَ وَأَوْشَكَ، وَأَوْشَكَ عَرَفْنَا:
فَمُوشِكَةً أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ ... خِلَافَ الْأَيْسِ وَخُوشًا يَبَابًا

فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَلَّا تَرَاهَا، نَقُولُ: فَإِنَّكَ مُوشِكٌ هَذَا اسْمُ فَاعِلٍ.
وَأَمَّا كَادَ فَقِيلَ: وَرَدَ فِي الشَّعْرِ:
أَمُوتْ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ وَإِنِّي ... يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدٌ

وَكَائِدٌ هَذَا اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ كَادَ يَكِيدُ فَهُوَ كَائِدٌ. وَكَذَلِكَ سَمِعَ كَرَبَ:
أَبْنَى إِنَّ أَبَاكَ كَارِبٌ يَوْمَهُ ... فَإِذَا دُعِيتَ إِلَى الْمَكَارِمِ فَأَعْجَلِ

وَالصَّوَابُ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ: أَنْ كَائِدَ الصَّوَابُ فِيهِ كَابِدٌ، كَابِدَ اسْمُ فَاعِلٍ مِنَ الْمَكَابِدَةِ،
غَيْرُ جَارٍ عَلَى فَعْلِهِ إِذَ الْقِيَاسُ مَكَابِدَ، فَلَيْسَ هُوَ كَائِدٌ، وَإِنَّمَا الرِّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ: كَابِدَ
بِالْبَاءِ. إِذَا لَمْ يَسْمَعْ لِكَادَ اسْمُ فَاعِلٍ.
وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: أَبْنَى إِنَّ أَبَاكَ كَارِبٌ، نَقُولُ: الثَّانِي هَذَا اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ كَرَبَ التَّامَةِ وَلَيْسَتْ
النَّاقِصَةُ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ: "كَرَبَ الشِّتَاءُ"، أَيْ: قَرَبَ، كَمَا جَزَمَ بِهِ الْجَوْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ.
وَحَكَى عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ الْمُضَارِعَ وَاسْمَ الْفَاعِلِ مِنْ عَسَى، فَقَالَ: عَسَى يَعْسِي
عَاسٍ، عَاسٍ اسْمُ فَاعِلٍ.
وَحَكَى أَبُو حِيَانَ الْأَمْرُ وَأَفْعَلَ التَّنْفِصِيلَ مِنْ أَوْشَكَ، وَحَكَى اسْمَ الْفَاعِلِ مِنْ كَرَبَ كَمَا
ذَكَرْنَاهُ، وَحَكَى الْجَوْهَرِيُّ الْمُضَارِعَ طَفِقَ، وَكَذَلِكَ الْكَسَائِيُّ مُضَارِعَ جَعَلَ. إِذَا: سَمِعْتَ
كَلِمَاتٍ لَكِنِّهَا لَيْسَتْ بِالكَثِيرَةِ.
وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لَأَوْشَكَا ... وَكَادَ لَا غَيْرُ وَزَادُوا مُوشِكَا

ثم قال رحمه الله:

بَعْدَ عَسَى اخْلُوقَ أُوشَكَ قَدْ يَرُدُّ ... غِنَى بَأْنُ يَفْعَلُ عَنْ ثَانٍ فُقِدَ

هذا المراد به أن هذه الأفعال منها ما هو تام ومنها ما هو ناقص، هذا مراده على قول الجمهور، منها ما هو تام وهو الذي يكتفي بمرفوعه، وما هو ناقص وهو الذي لا يكتفي بمرفوعه بل لا بد من منصوب:

وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَذُو تَمَامٍ مَا يَرْفَعُ يَكْتَفِي

التعريف هو نفسه هنا، لأن هذا الباب فرع عن ذاك.

قال: بَعْدَ عَسَى اخْلُوقَ أُوشَكَ

أُوشَكَ: أوشك بالإسكان للوزن.

بَعْدَ عَسَى: هذا متعلق بقوله: يَرُدُّ.

اخْلُوقَ: على إسقاط حرف العطف: واخْلُوقَ.

أُوشَكَ: أي: وأوشك.

وَأُوشَكَ قَدْ يَرُدُّ: بإسكان الكاف، أصله: أوشك.

غِنَى بَأْنُ يَفْعَلُ: أي يستغني بَأْنُ يَفْعَلُ -الذي هو الخبر- أن يفعل يستغني به عَنْ ثَانٍ:

يعني عن ثَانٍ من معموليها فُقِدَ، عن ثَانٍ مفقود، ما هو الثاني من معموليها؟ الخبر، إذاً:

يستغني ب (أن) يفعل عن معموليها، وحينئذٍ (أن) يفعل أقيم مقام الم معمولين، وسد مسد

الم معمولين، أكثر الشراح -شراح الألفية- على أنهم أرادوا أن الناظم بهذا البيت قسم

الأفعال إلى تامة وناقصة، وأنه لم يسمع التمام إلا في هذه الأفعال فحسب، وهي:

عسى واخْلُوقَ وأوشك، وليس الأمر كذلك كما سيأتي.

غِنَى بَأْنُ يَفْعَلُ عَنْ ثَانٍ: يعني: من معموليها.

فُقِدَ: يعني حذف وهو الخبر، ضمير يعود إلى ثَانٍ، وحينئذٍ إذا قيل: عسى أن يقوم،

(أن) وما دخلت عليه قلنا: هذا في تأويل مصدر. أين اسم عسى؟ لم يذكر.

أن يقوم إما أن نقول: بأن عسى هنا اكتفت بمرفوعها عن المنصوب، فهي تامة، وإما أن

نقول: أن عسى هنا اكتفت ب (أن) يفعل عن معموليها، يعني: سدت مسد معموليها،

وإذا قيل بأنها سدت مسد معموليها فهي ناقصة ليست بتامة، وهذا هو اختيار الناظم

في غير الكتاب وظاهر كلامه هنا على هذا، وإن جعله البعض أنه محتمل لهما كالصبيان وغيره، وحينئذ: هل مراد الناظم بقوله:

قَدْ يَرِدُ ... غَيٌّ بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فَقَدْ

هل المراد أن هذه الأفعال خرجت عن النقصان إلى التمام؟ أم أنها باقية على النقصان و (أن) يفعل سد مسد المعمولين؟

كقوله: ((أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا)) [العنكبوت:2] حَسِبَ: هذه تتعدى إلى مفعولين، النَّاسُ: فاعل.

(أَنْ يُتْرَكُوا) سد مسد المعمولين، هل معنى ذلك أن حسب خرجت عن أصلها؟ لا، بل هي باقية على إعمالها، هذه مثلها - هذا الظاهر من كلام الناظم - .
بَعْدَ عَسَى اخْلُوقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدُ ... غَيٌّ بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فَقَدْ

مذهب الجمهور أنها في هذه الحالة أفعال تامة، اكتفت بمرفوعها وهو أن يفعل، عن ماذا؟ عن طلبها للخبر، و (أن يفعل) فاعلها ولا خبر لها.
عسى أن يفعل: عسى فعل ماض.

أن يفعل: (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل عسى، فعل وفاعل مثل: قام زيد، مثل: ((وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ)) [البقرة:280]، ((فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ)) [الروم:17] مثلها، هذا مذهب جمهور النحاة، ولا خبر لها، ومذهب الناظم أنها ناقصة على أصلها.

وأن يفعل: سد مسد معموليها، كما في قوله تعالى: ((أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا)) [العنكبوت:2].

الصبيان يقول: كلام الناظم محتمل للمذهبين، لكنه صرح في غير هذا الكتاب أنه اختار أنها ناقصة مطلقاً، ولا يكون في هذا الباب تمام البتة، وإنما كلها ناقصة، ولكن استثنى (أن) ويفعل تسد مسد المعمولين في ثلاثة أفعال فحسب هي التي نص عليها، لذلك: بَعْدَ عَسَى اخْلُوقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدُ .. لا بعد غيرها، قدمه للحصر. قد يرد بعد عسى، فقدم (بعد) هذا متعلق بقوله: يَرِدُ، إذاً لا بعد غير هذه الثلاثة، وحينئذٍ لا يكون من باب التمام وإنما هو من باب النقصان، واكتفي بـ (أن) يفعل عن المعمولين، وتأمل قوله: ((أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا)) [العنكبوت:2] تدرك المسألة من أصلها.
ومعناه على مذهب الجمهور: غَيٌّ بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ لتمامها، وعلى

مذهب غنى بأن يفعل عن أول وثان لكن لم يذكر الأول لظهور إغناء (أن) يفعل عنه لوقوعه في محله بخلاف الثاني، وهذا تأويل لأن الصبان يعني أراد أن يحمل البيت على المذهبين.

بَعْدَ عَسَى: أي لا بعد غير هذه الثلاثة وكأنه لعدم السماع.
قَدْ يَرِدُ ... غِنَى بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فَقَدْ.

قال الشارح: اختصت عسى واخلولق وأوشك بأن تستعمل ناقصة وتامة. فأما الناقصة فقد سبق ذكرها، وأما التامة فهي المسندة إلى (أن) والفعل، أن يفعل، عسى أن يفعل، نحو: عسى أن يقوم، واخلولق أن يأتي، وأوشك أن فعل، ف (أن) والفعل في موضع رفع فاعل عسى واخلولق وأوشك، واستغنت به عن المنصوب الذي هو خبرها. هذا على القول بأنها تامة.

وهذا متى -الإعراب هذا التفسير هذا-؟ إذا لم يل الفعل الذي بعد (أن) اسم ظاهر يصح رفعه به، فإن وليه: عسى أن يقوم زيد، حينئذ زيد إذا جاء في مثل هذا التركيب: عسى أن يقوم زيد، زيد يحتمل أنه فاعل ليقوم، ويمكن أن نجعله اسماً لعسى، يحتمل هذا ويحتمل ذاك.

فذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل الذي بعد (أن)، ف (أن) وما بعدها فاعل لعسى وهي تامة ولا خبر لها، ليس فيه جديد. وذهب المبرد والسيرافي والفارسي إلى تجويز ما ذكره الشلوبين، وتجويز وجه آخر: وهو أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد (أن) مرفوعاً بعسى اسماً لها، وأن والفعل في موضع نصب بعسى، وتقدم عن الاسم والفعل الذي بعد (أن) فاعله ضمير يعود على فاعل عسى، وجاز عوده عليه وإن تأخر لأنه مقدم بالنية.

إذا قلت: عسى أن يقوم زيد، فزيد هذا يحتمل أنه فاعل ليقوم، والمسألة هي المسألة: عسى أن يقوم، عسى أن يقوم زيد لا إشكال فيه، حينئذ اكتفي ب (أن) وما دخلت عليه بكونه فاعلاً لعسى، فهي تامة.

وجوّز المبرد وغيره ما ذهب إليه الشلوبين، ووجهاً آخر: وهو أن يكون زيد -الظاهر- اسم عسى، وأن يقوم هو الخبر تقدم -توسط بين الفعل والاسم-. عسى أن يقوم زيد، عسى أن يقوم، أن يقوم: هذا خبر مقدم، وزيد هذا اسم عسى، وسبق: هل يجوز توسط الخبر إذا كان مقترناً ب (أل)؟ قلنا: إذا اقترن ب (أل) ففيه وجهان: الجواز والمنع، وإذا خلا من (أل) فالجواز مطلقاً، وحينئذ نحتاج إلى التخيير في مثل هذا.

تظهر الفائدة بين القولين، إذا جعلنا (زيد) بأنه فاعل ليقوم أو أنه اسم لعسى، ما الفرق بينهما؟ إذا جعلناه اسماً لعسى حينئذٍ نحتاج إلى ضمير يعود على الاسم كما اشترطناه سابقاً، لا بد من ضمير يعود من الفعل على اسم عسى، وحينئذٍ إذا ثني: عسى أن يقوم الزيدان، عسى أن يقوم الزيدون، يصح أو لا يصح؟ على مذهب الشلوبيين لا إشكال، وعلى مذهب المبرد وغيره فيه إشكال، لا بد من أن نضمّر في الفعل ما يناسب ذلك الاسم لأننا جعلناه اسماً: عسى أن يقوموا الزيدان، عسى أن يقوموا الزيدون، عسى أن تقوم هند، لماذا؟ لأن الذي تلا الفعل ليس فاعلاً له بل هو اسم عسى، كأنه قال: عسى زيد أن يقوم بالافراد، عسى الزيدان أن يقوموا، عسى الزيدون أن يقوموا، آخر الاسم فيبقى الفعل كما هو. إذاً: يظهر في ماذا الخلاف بين القولين؟ في التثنية والجمع والتأنيث، عسى أن تقوم هند، وحينئذٍ هند نقول: هذا اسم عسى، وتقوم هذا فيه ضمير مستتر وهو فاعل يعود على هند، عسى أن يقوموا الزيدان، عسى أن يقوموا الزيدون. وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث، فتقول على مذهب غير الشلوبيين:

عسى أن يقوموا الزيدان، كما ذكرناه.

وَجَرَدَنْ عَسَى أَوْ ارْفَعْ مُضْمَرًا ... بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

هذا لو تقدّم اسم على عسى، قلت: زيد عسى أن يقوم، هي تراكيب مسائل، زيد عسى أن يقوم.

قالوا: وَجَرَدَنْ عَسَى، يعني من ضمير، أَوْ ارْفَعْ مُضْمَرًا بِهَا، يعني انو ضمير الشأن، متى؟ بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا.

وَجَرَدَنْ هذا ما إعرابه؟ فعل أمر مبني على الفتح، لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة. وَجَرَدَنْ عَسَى يعني جردها من الضمير، واجعلها مسندة إلى أن يفعل كما مر، زيد عسى أن يقوم، إذاً عسى هل فيها ضمير يعود على زيد؟ على القول الأول -وهو التجريد- وهو لغة الحجاز - حينئذٍ لا فرق بين عسى أن يقوم، وزيد عسى أن يقوم، لا فرق بين المسألتين. لماذا؟ لأننا قلنا: زيد مبتدأ وعسى أن يقوم فعل وفاعل، لأنها تامة أو أن يقوم أقيمت مقام المعمولين سدت مسد المعمولين، حينئذٍ لا إشكال على لغة الحجاز لا إشكال، أَوْ ارْفَعْ مُضْمَرًا، هذا لغة تميم، أَوْ ارْفَعْ مُضْمَرًا بِهَا يكون اسمها وأن يفعل خبرها، فهي ناقصة.

أَوْ ارْفَعْ مُضْمَرًا بِهَا: يعني ضميراً هو ضمير الشأن، بِهَا: أي بعسى، يكون اسمها، وأن

يفعل خبرها، فهي ناقصة، حينئذٍ كيف نُعرب: زيد عسى أن يقوم؟ زيد مبتدأ، عسى فعل ماضي، واسمها ضمير مستتر يعود على زيد، وأن يقوم خبر -ناقصة-.

حينئذٍ على لغة الحجاز هي تامة، وعلى لغة تميم هي ناقصة، ولغة الحجازيين أفصح، لماذا؟ جاء القرآن بها: ((لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ)) [الحجرات: 11] عَسَى أَنْ يَكُونُوا، ما قال: عَسُوا، لو رفعت ضميراً حينئذٍ الضمير يوافق المرجع، إن كان مفرداً فمفرد، إن كان مثنى فمثنى، لو قال: عسى زيد أن يقوم، ورفعنا ضميراً، حينئذٍ إذا قيل هند، ماذا نقول: هند عست أن تقوم، الزيدان عسياً -لا بد من إظهار- عَسِيَا أن يقوم، الزيدون عَسُوا هذا إذا رفعنا ضميراً مستتراً يبرز مع التثنية والجمع، هذا على لغة تميم، على لغة الحجاز لا، زيد عسى أن يقوم، هند عسى أن تقوم، الزيدان عسى أن يقوم، الزيدون عسى، يلزم حالة واحدة ((لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ))، قَوْمٌ جمع، مِنْ قَوْمٍ عَسَى -أفردة-، لو كان فيه ضمير لقال: عَسُوا أن يكونوا، ((وَلَا نِسَاءً مِنْ نِسَاءٍ عَسَى)) ما قال عَسِينَا، لو كان رافعاً لضمير حينئذٍ جاءت النون. وَجَرَدَنْ عَسَى هنا خص عسى أما غير عسى فيجب الإضمار، وألحق بها غير واحد اِخْلَوْلَقَ وَأَوْشَكَ، هذه الثلاثة الأفعال يجوز فيها التجريد ويجوز فيها الإضمار. إذا اسم ما إعراب اسم؟ نائب فاعل، ولا يكون مبتدأً هذا مذهب ابو علي الفارسي لكنه ضعيف، ((إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ)) مثلها، نائب فاعل لفعل محذوف، إذا ذكر اسم، لأن إذا ذكر - قَدْ ذُكِرَا - هذا مفسر والجملة لا محل لها من الإعراب، دائماً إذا جاءت (إذا وإن) لا يمكن أن يكون الاسم بعدها تالياً لها، إذا أردت أن تقدر وتعرف هل هو فاعل أو نائب فاعل حينئذٍ تنظر إلى الفعل الذي بعدها، هل هو مبني للمعلوم أو مغير الصيغة.

((وَإِنْ أَحَدٌ)) [التوبة: 6] هذا نائب فاعل مبتدأ؟ لا أكمل الآية: ((وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)) إذن استجارك أحد إذاً هو فاعل، ((إِذَا الشَّمْسُ)) -يحتمل-، كُوِّرَتْ: كُوِّرَ مغير الصيغة، إذن الشمس هذا نائب فاعل، إذا اسمٌ قَبْلَهَا ذُكِرَ، ذكر: هذا مغير الصيغة، إذن اسم هذا نائب فاعل، إذاً: هذا يضمن للشرط لأنها ظرفية، اسمٌ: هو اسمها في المعنى، لكنه لا يُعرب اسماً لها لأنه متقدم بل هو مبتدأ، قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا، قَدْ: للتحقيق وذكراً: هذا مغير الصيغة، والألف للإطلاق، والضمير يعود إلى اسمٌ، وَقَبْلَ هذا متعلق به.

إذاً: إذا جاء في الترتيب بهذه الصورة: زيد عسى أن يقوم، فلك وجهان، لغة الحجاز

تجريدتها من الضمير وتبقى تامة كما سبق، ولغة تميم -وهو الزائد عندنا- وهو أنها تُعمل في ضمير ثم هذا الضمير يختلف باختلاف مرجعه إن كان مفرداً مذكراً دُكر مؤنثاً مثنىً جمعاً إلى آخره.

قال الشارح: اختصت عسى من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدم عليها اسم جاز جعل الفعل مسنداً إلى (أن يفعل) وجعله مسنداً إلى ضمير السابق، و (أن يفعل) الخبر، فعلى الأول يُجرد الفعل من علامة التشبية والجمع والتأنيث وعلى الثاني يلحق بها والتجرد أجود -لما ذكرناه سابقاً-. من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدم عليها اسمٌ جاز أن يضمم فيها ضمير يعود على الاسم السابق وهذه لغة تميم، يعني إعمالها في الضمير لغة تميم، وجاز تجريدتها عن الضمير وهذه لغة الحجاز وذكرنا أنها أفصح لوجودها أو ورود القرآن بها.

وذلك نحو: زيد عسى أن يقوم، زيد مبتدأ، عسى فعل، أن يقوم نقول هذا فاعل، فعلى لغة تميم يكون في عسى ضمير مستتر يعود على زيد، وأن يقوم في موضع نصب بعسى، وعلى لغة الحجاز لا ضمير في عسى، وأن يقوم في موضع رفع بعسى، تظهر الفائدة أين؟ إذا قلت: هند عست أن تقوم، إذا جردتها من الضمير، هند عسى أن تقوم، وإذا أعملتها في الضمير تقول: هند عست، لأنه يجب التأنيث هنا، أسند إلى ضمير يعود إلى مؤنث بقطع النظر عن كونه حقيقياً أو مجازياً -فهو واجب التأنيث-، والزيدان عسيّا أن يقوموا، والزيدون عسوا أن يقوموا، والهندان عستّا أن تقوموا، والهندات عسّين أن يقمن، هذا على لغة تميم وهي قوله: أو اَرْفَعْ مُضْمَرًا بِهَا.

وأما على لغة الحجاز، فحينئذٍ تُجرد من الضمير، هند عسى أن تقوم، زيد عسى أن يقوم، الزيدان عسى أن يقوموا، الزيدون عسى أن يقوموا إلى آخره، أما غير عسى فالناظم ظاهر كلامه أنه لا تعمل في ضمير البتة، وإنما يكون حكمها كحكم السابق. وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ أَجْزُ فِي السِّينِ مِنْ ... نَحْوِ عَسَيْتُ وَانْتَقَا الْفَتْحُ زَكُنْ

وَالْفَتْحُ: هنا قدّمه لماذا لاختياره له، وهو أولى.

وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ أَجْزُ: أَجْزُ الْفَتْحُ، الْفَتْحُ هذا مفعول به مقدّم، وأجز الفتح في السّين نَحْوِ عَسَيْتُ، مِنْ جَارٍ وَمَجْرُورٍ هذا حال من السّين لأنه معرفة، والجار والمجرور إذا وقع بعد المعرفة أعربناه حال، في السّين حالة كونه مِنْ نَحْوٍ، يعني كما في نحو عَسَيْتُ عسى إذا اتصل بها ضمير، إما أن يكون ضمير رفع، وإما أن يكون ضمير نصب، إذا اتصل

بما ضمير نصب هي التي وقع فيها النزاع: هل هي أخت إن أم لا، وسيأتينا بحثها إن شاء الله.

وأما إذا اتصل بها ضمير رفع، حينئذٍ التاء والنون -نون الإناث- و (نا)، إذا اتصلت بها حينئذٍ نقول: جاز في سينها الوجهان، الفتح والكسر، عَسَيْتَ وَعَسَيْتَ، عَسِينَا وَعَسِينَا، يجوز فيه الوجهان، الفتح والكسر، هذا من باب الضبط فقط.

وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ أَجْزُ فِي السِّينِ مِنْ نَحْوِ: عَسَيْتَ وَعَسِينَا وَعَسِينَا إِنْثَا، وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكُنْ، انْتِقَا الْفَتْحِ زُكُنْ: عَلِمَ، عَلِمَ لِمَاذَا؟ لِأَنَّهُ قَدَّمَهُ أَوَّلًا، هَذَا وَجْهٌ وَلَا بَأْسَ بِهِ، عَلِمَ زُكُنْ انتقاء الفتح على الكسر علم، لماذا؟ لكونه قدمه أولاً، وابن مالك إذا قدم الشيء دل على اختياره، أو لأنه الأصل وعليه أكثر القراء، لقوله: ((فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ)) و ((هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ)) هذه القراء قرؤوها بالفتح وقرأ نافع في الموضعين بالكسر، فدل على أنه أكثر، هذا لغة وهذا لغة لا نطعن، وإنما نقول الأكثر والأفصح ما كان عليه أكثر القراء، والثاني جائز ولا ننكر، نقول هو لغة ثابتة فصيحة ولا إشكال فيها. وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ أَجْزُ فِي السِّينِ مِنْ ... نَحْوِ عَسَيْتَ وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكُنْ

انتقًا هذا مبتدأ وهو مضاف والمراد به اختيار، وَالْفَتْحُ مضاف إليه، وَزُكُنْ، هذا مغير الصيغة ونائب الفاعل يعود إلى الفتح، -عَلِمَ-.

قال الشارح: إذا اتصل بعسى ضمير موضوع للرفع، وهو لمتكلم عَسَيْتَ أو مخاطب عَسَيْتَ وَعَسَيْتَ وَعَسَيْتُمَا وَعَسَيْتُمْ وَعَسَيْتُنَّ أو لغائبات عَسَيْنَ جاز كسر سينها وفتحها والفتح أشهر، وقرأ نافع ((فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ)) بكسر السين، وقرأ الباقون بفتحها.

حق عسى إذا اتصل بها ضمير أن لا يكون إلا بصورة المرفوع، هذا الأصل فيها، إذا اتصل بها ضمير بارز ألا يكون إلا بصورة المرفوع، وهو الثلاث المذكورة (التاء ونون الإناث ونا)، هذا هو المشهور في كلام العرب وبه نزل القرآن ومن العرب من يأتي به بصورة المنصوب المتصل، يعني هو مرفوع لكنه جاء بصورة المتصل، من باب الفكاك أن عسى تعمل عمل إن وهذا سيأتي فيقال: عساني وعساك وعساه.

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ... !!!

عناصر الدرس

- * شرح الترجمة (إن واخواتها) وبعض المهمات
- * معان هذه الحروف وعملها
- * حكم خبرها من حيث التقديم والتأخير
- * ضابط المعرفة حكم همزة (إن) من حيث الفتح والكسر
- * مواضع فتح همزة (إن) مواضع كسر همزة (إن) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى:

(إِنَّ) وَأَخَوَاتُهَا: أي باب (إن) وأخواتها، وهذا الباب هو الباب الثالث أو إن شئت قل الثاني، كان الثاني باعتبار النواسخ؛ لأن النواسخ كما ذكرنا تنقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم منها ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهذا باب كان وأخواتها، وما عقد له الفصل في (ما) و (لا) و (إن) ... المشبهات بـ (ليس)، ثم (كاد) وأخواتها. كل هذه تعمل عملاً واحداً، ثم أتى باب إن وأخواتها وهو القسم الثاني من النواسخ، وهو ما ينصب المبتدأ على أنه اسم لها ويرفع الخبر وهو باب (إن) وأخواتها، وألحق به باب (لا) النافية للجنس، إن نظرنا إلى الأبواب فهذا هو الباب الثالث وقيل الرابع، لكن (فَصْلٌ فِي مَا) نقول: هذا ليس بباب مستقل وإنما هو داخل في ليس، وحينئذٍ إذا نظرنا إلى الأبواب فهذا هو الباب الثالث، وإن نظرنا إلى النواسخ فهذا هو الناسخ الثاني.

(إِنَّ) وَأَخَوَاتُهَا وهي الحروف المشبهة بالفعل، والأصل في الحرف أنه لا يعمل، هذا هو الأصل، والأصل فيما اختص أن يعمل، الأصل في الحرف ألا يعمل لكن لما اختصت بعض الحروف ببعض مدخولاتها كالفعل مثلاً لم ولن، حينئذٍ لا بد من شيء يظهر هذا الاختصاص، حينئذٍ جعل له عمل، وإلا الأصل في الحروف أنها لا تعمل حتى حروف الجر والنواصب والجوازم .. الأصل فيها أنها لا تعمل، لكن لما اختصت بالأسماء بعضها وبعضها اختص بالأفعال ما الذي دلنا على أنها مختصة بها؟ لا بد من أثر يبين لنا هذا الاختصاص، حينئذٍ أعملت من هذه الحيشية، وأما ما كان مشتركاً فهو باق على أصله؛ لأنه غير مختص بفعل أو باسم، حينئذٍ (هل) مثلاً نقول: هذه ليست مختصة بالأصل في (ما) النافية ليست مختصة وحينئذٍ إذا أعملت يرد السؤال لماذا أعملت -الحروف

كلها-؟ وإذا أعملت العمل الخاص الذي اختص به مدخولها كالجزم مثلاً في (لم) و (إن) و (لما) حينئذٍ لا يسأل عنها، وإذا عملت غير الجزم حينئذٍ يسأل عنها، وحروف الجر اختصت بالأسماء فعملت الجر، حينئذٍ كل ما اختص بالأسماء فالأصل فيه أنه يعمل الجر، هذا هو الأصل، ولكن هنا عندنا في باب (إن) وأخواتها هذه اختصت بالأسماء، ولكنها لم تعمل الجر، إذاً خرجت عن أصلها وهو أن الأصل في المختص أن يعمل الأثر الذي اختص به مدخوله وهو خفض في باب الأسماء. وعلى القول الآخر أن المراد بالاختصاص أنه مطلق العمل، حينئذٍ لا إشكال، هذا لا يرد عليه تعليل، وأما على الأول فحينئذٍ لا بد من التعليل.

إذاً نقول هنا: اختصت (إن) وأخواتها بالأسماء، وهذه أعملت في المبتدأ فنصبته والخبر فرفعته تشبيهاً لها بالفعل؛ لأن الأصل أنه يعمل في مدخوله فحسب، يعني باء الجر تعمل في الاسم المفرد فحسب، وأما الدخول على الجملة فهذا الأصل فيه أنه شأن الأفعال يدخل الفعل فيرفع الفاعل، وإذا احتاج إلى مفعول نصبه، وأما ما اختص بالأسماء فالأصل أنه يعمل في المفردات، ولكن هنا (إن) عملت في الجملة الاسمية وهي المبتدأ والخبر، لأنها أشبهت الفعل، فهي مشبهة بالفعل، مشبهة بالفعل في المعنى واللفظ معاً، يعني قوي شبهها فحينئذٍ ألحقت بالفعل، والفعل لا شك أنه يتعدى إلى -الأصل فيه الكمال- أن يتعدى إلى فاعل فيرفعه عن أنه فاعل له، ثم بعد ذلك يتعدى إلى مفعول فينصبه على أنه مفعول له.

هنا (إن) وأخواتها نقول: هي الحروف المشبهة بالفعل في كونها رافعة وناصبة، كما أن الفعل يرفع وينصب، وحينئذٍ هذه رافعة وناصبة.

وفي اختصاصها بالأسماء كذلك الفعل يختص بالاسم؛ لأنه يطلب فاعلاً، وفي دخولها على المبتدأ والخبر كما هو الشأن في كان وأفعال المقاربة.

وفي بنائها على الفتح، هذه الحروف مبنية على الفتح (إن) و (أن) و (ليت) و (لكن) و (لعل) و (كأن) كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح، وفي كونها ثلاثية ورباعية وخماسية، وهذا هو تعداد الأفعال، (إن وأن وليت) ثلاثية، و (لعل وكأن) هذه رباعية، و (لكن) هذه خماسية، إذاً الفعل يكون ثلاثياً ويكون رباعياً ويكون خماسياً.

لهذه المشابهة القوية بين (إن) وأخواتها بالفعل حينئذٍ أعملت (إن) وأخواتها -أعملت النصب- في المبتدأ والرفع في الخبر.

إذاً نقول هذه ما العلة في كونها تنصب وترفع؟ نقول: شبهها القوي بالفعل، ما وجه

الشبه؟ حينئذٍ نقول: من خمسة أوجه وهو شبه لفظي ومعنوي:

أولاً: أنها كلها على ثلاثة أحرف هجائية أو أكثر، ف (إن) و (أن) وليت على ثلاثة أحرف، و (لعل وكأن) على أربعة أحرف، و (لكن) على خمسة أحرف.

ثانياً: اختصاصها بالأسماء كالفعل، الفعل يختص بالأسماء، بمعنى أنه يرفع فاعلاً، ثم إذا تعدى حينئذٍ ينصب مفعولاً.

ثالثاً: أنها كلها مبنية على الفتح كالفعل الماضي.

رابعاً: تلحقها نون الوقاية عند اتصالها بياء المتكلم كالفعل إني وأنا وأني وكأنني .. كما سبق معنا، حينئذٍ إذا اتصلت بها ياء المتكلم لحقتها نون الوقاية، والأصل في نون الوقاية أنها تلحق الفعل، حينئذٍ أشبهت هذه الأسماء الأفعال في اتصالها بنون الوقاية واتصال نون الوقاية بها.

خامساً: أنها تدل على معنى الفعل، هذا من حيث المعنى، تدل على معنى الفعل؛ ف (إن) و (أن) تدل على معنى أكدت، و (ليت) تمنيت، و (لعل) رجوت، و (كأن) شبهت، لأنها للتشبيه المؤكد، هذا هو المشهور عند البصريين.

فحينئذٍ عملت هذه الأحرف لهذه المشابهة القوية بالفعل أعملت في الجزأين رفعاً ونصباً، لكن عكسوا العمل، الأصل في الفعل أنه يرفع أولاً وينصب ثانياً، وهذه الأحرف نصبت أولاً ورفعت ثانياً، إذاً عكسوا، ما دام أنها أشبهت الفعل فالأصل فيها أنها ترفع ثم تنصب، كما أن الفعل يرفع ثم ينصب، لماذا؟ قالوا: عكسوا عملها لئلا تلتبس بالفعل، لأنه إذا ظن ظان أنها رفعت أولاً ثم نصبت قد يظن الظان أنها أفعال حقيقية، وليس الأمر كذلك، ثانياً تنبيههم على الفرعية؛ لأن هذه جاءت بالرفع وليست بالأصل، حينئذٍ رفع الفعل للمرفوع الذي طلبه إما فاعل وإما نائب فاعل وهذا عمدة.

والأصل في نصب اسم (إن) أنه للمبتدئ، حينئذٍ هو عمدة من جهة الأصل، فحينئذٍ عملت عملها معكوساً ليكون معهن كمفعول قدم وفاعل آخر تنبيهاً على الفرعية، ولأن معانيها في الأخبار فكانت كالعمد والأسماء كالفضلات فأعطي إعرابيهما، فحينئذٍ نقول: هذه أعربت أو عملت عمل الفعل تشبيهاً لها.

قال رحمه الله:

لِإِنَّ أَنَّ لَيْتَ لَكِنَّ لَعْلَ ... كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ
كَإِنْ زَيْدًا عَالِمٌ بَائِي ... كُفَّءٌ وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنٍ

لِإِنَّ أَنْ لَيْتَ لَكِنَّ لَعْلَ بِإِسْقَاطِ حَرْفِ الْعُطْفِ، وَالْأَصْلُ (لِإِنَّ وَأَنَّ وَلَيْتَ وَلَكِنَّ وَلَعْلَ وَكَأَنَّ) وَقُلْنَا هَذَا جَائِزٌ مُتَّفَقٌ عَلَى جَوَازِهِ فِي الشَّعْرِ مُخْتَلَفٌ عَلَى جَوَازِهِ فِي النَّثْرِ، وَابْنُ مَالِكٍ يَجُوزُهُ.

عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ مَا هُوَ عَمَلُ كَانَ؟ تَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ، (إِنْ) عَكْسُهَا بِمَعْنَى أَنَّهَا تَنْصِبُ الْأَسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ.

عَكْسُ الْمُرَادِ بِالْعَكْسِ هُنَا الْعَكْسُ اللَّغَوِيُّ، يَعْنِي الْمَخَالَفَةُ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ الْعَكْسُ الْإِصْطِلَاحِيُّ.

عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ عَكْسُ مُبْتَدَأٍ مُؤَخَّرٍ وَقَوْلُهُ: لِإِنَّ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ. عَكْسُ مَا الَّذِي لِكَانَ النَّاكِصَةُ لَيْسَتْ لِلتَّامَةِ، لِأَنَّ التَّامَةَ لَا تَنْصِبُ، وَإِنَّمَا هِيَ تَرْفَعُ فَحَسَبُ، فَحِينَئِذٍ الَّذِي يَرْفَعُ وَيَنْصِبُ هُوَ كَانَ النَّاكِصَةُ.

عَكْسُ الَّذِي لِكَانَ جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُورٍ، صِلَةُ الَّذِي، يَعْنِي الَّذِي اسْتَقَرَّ لِكَانَ. مِنْ عَمَلٍ هَذَا مُتَعَلِّقٌ بِالِاسْتِقْرَارِ الْمَحْذُوفِ، مِنْ عَمَلٍ إِذَا الْمَشَاجِمَةُ بَكَانَ هُنَا مِنْ جِهَتَيْنِ فِي كَوْنِ كَانَ تَدْخُلَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، فَحِينَئِذٍ (إِنْ) تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَكَانَ تَعْمَلُ فِي جَزَائِنِ رَفْعاً فِي الْأَوَّلِ وَالثَّانِي نَصْباً، وَ (إِنْ) تَعْمَلُ عَكْسَ عَمَلِ كَانَ، وَهُوَ نَصْباً لِلأَوَّلِ وَرَفْعاً لِلثَّانِي، مَعَ اتِّفَاقِهِمَا فِي كَوْنِهِمَا يَدْخُلَانِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَكُلُّ مَا اشْتَرَطَ فِي الْمُبْتَدَأِ الَّذِي يَجُوزُ الدَّخُولُ عَلَيْهِ فِي بَابِ كَانَ مُشْتَرَطٌ فِي هَذَا الْبَابِ، فَقُلْنَا هُنَاكَ: يَشْتَرَطُ فِي كَانَ أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ عَلَى مُبْتَدَأٍ لَهُ لَزُومُ الصِّدْرِ كَأَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ، وَكَذَلِكَ الْمُبْتَدَأُ الَّذِي هُوَ وَاجِبُ الْحَذْفِ كَالنَّعْتِ الْمَقْطُوعِ وَالْمُبْتَدَأُ الَّذِي هُوَ لَازِمٌ لِلْإِبْتِدَاءِ لَا يَتَصَرَّفُ كَطَوْبَى لِلْمُؤْمَنِ، فَحِينَئِذٍ نَقُولُ: فَكُلُّ مَا اشْتَرَطَ فِي الْمُبْتَدَأِ هُنَاكَ يَشْتَرَطُ فِيهِ هُنَا فِي بَابِ (إِنْ) وَأَخَوَاتِهَا.

فَهَذِهِ الْحُرُوفُ لَا تَدْخُلُ عَلَى جُمْلَةٍ يَجِبُ فِيهِ حَذْفُ الْمُبْتَدَأِ كَمَا لَا تَدْخُلُ عَلَى مُبْتَدَأٍ لَا يَخْرُجُ عَنِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ مِثْلُ مَا التَّعْجِيبِيَّةِ، كَمَا لَا تَدْخُلُ عَلَى مُبْتَدَأٍ يَجِبُ لَهُ التَّصْدِيرُ، أَيْ الْوُقُوعُ فِي صَدْرِ الْجُمْلَةِ كَأَسْمِ الاسْتِفْهَامِ، وَيَسْتَتْنِي مِنْ هَذَا ضَمِيرُ الشَّانِ، فَإِنَّهُ لَهُ الصِّدْرَةُ وَحِينَئِذٍ تَدْخُلُ عَلَيْهِ كَانَ الشَّانِيَّةِ، كَانَ النَّاسُ صَنْفَانِ، كَانَ هُوَ، أَوْ كَانَهُ .. إِذَا صَحَّ دَخُولُ كَانَ عَلَى ضَمِيرِ الشَّانِ مَعَ كَوْنِ ضَمِيرِ الشَّانِ لَهُ الصِّدْرَةُ فِي الْكَلَامِ. كَذَلِكَ هُنَا فِي بَابِ (إِنْ) يَجُوزُ دَخُولُهَا عَلَى ضَمِيرِ الشَّانِ، وَسَيَأْتِي هُنَاكَ وَإِنْ تُخَفَّفُ أَنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ الَّذِي هُوَ ضَمِيرُ الشَّانِ، فَحِينَئِذٍ نَقُولُ: دَخُولُهَا عَلَى ضَمِيرِ الشَّانِ

مستثنى من منع دخولها على ما له الصدارة في الكلام.

ويستثنى من هذا الأخير ضمير الشأن فإنه مما يجب تصديره وقد دخلت عليه (إن) إنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا (إن) من، من هذه بمعنى الذي من يدخل الكنيسة يوماً، (من) شرطية فدخلت عليها (إن)، فحينئذ نقول: لا بد من التقدير فنجعل اسم (إن) ضمير الشأن، وليس اسم الاستفهام؛ لأن اسم الاستفهام لا تدخل عليه (إن) البتة، فحينئذ يصير لنا ضمير الشأن كالوسيلة والمفر الذي نلجأ إليه إذا وجد شيء مما يمتنع دخول كان عليه أو (إن) عليه، فنقول مباشرة اسمها ضمير الشأن محذوف، وما امتنع دخول (إن) أو (كان) عليه نقول: هذا هو جملة الخبر.

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا ... يَلْقَى فِيهَا جَازِرًا وَطَبَّاءَ

حينئذ نقول: كل ما صح دخول (كان) عليه يلزم ذلك الحكم في (إن) وأخواتها، فلا تدخل على ما امتنع دخول (كان) عليه، لماذا؟ لأنه قال: كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ، والعمل هذا فرع صحة ما دخلت عليه (كان)؛ لأن (كان) لا تدخل على أي مبتدئ، إذا صح دخولها صح عملها، وإذا لم يصح دخولها (لم) يصح العمل، فحينئذ كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ، لا بد أن يكون مقيداً بماذا؟ بما صح دخول (إن) عليه، ويستثنى من المبتدئات تلك التي ذكرناها.

وكذلك من جهة الخبر، فالخبر لا يقع هناك جملة طلبية زيد اضربه، قلنا: زيد هذا لا مانع من دخول (كان) عليه، لكن يمتنع في هذا التركيب أن تدخل (كان)، لماذا؟ لكون الخبر جملة طلبية، كذلك الحكم هنا إن زيدا اضربه، نقول هذا ممتنع، وكذلك الجملة الإنشائية نعم وبئس، لا تدخل عليهما إن، ولو كان خبراً، لماذا؟ لأن الإنشاء شيء لم يقع .. شيء غير واقع، و (إن) الأصل فيها أنها للتقوية تقوية النسبة يعني التأكيد كما سيأتي، فحينئذ يمتنع أن يؤكد شيء لم يقع.

ولا تدخل هذه الحروف على جملة يكون فيها الخبر طلبياً أو إنشائياً حينئذ يرد قوله تعالى: ((إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)) [التوبة:9] سَاءَ هذا مثل بئس تعمل عملها ملحقة بها، إثم (إن) هذا حرف توكيد نصب، والهاء اسمها وساء الجملة خبر، وكذلك قوله: ((إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا يَعِظُكُمْ بِهِ)) [النساء:58] وحينئذ نعم نقول هذه إنشاء أم خبر؟ إنشاء، وقع الإنشاء خبراً ل (إن) ما جوابه؟ نحن نمنع هذا وقد وقع في القرآن، نقول: الخبر محذوف هنا، وإنما هو قول ويصير ما ذكر من ساء ونعم معمولان لذلك القول المحذوف.

فإنها على تقدير قول محذوف يقع خبراً لـ (إن) وتقع هذه الجملة الإنشائية معمولة له،
فيكون الكلام من باب حذف العامل وإبقاء المعمول، ولذلك قال قائل:
إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ ... لَا تَحْسَبُوا لِيْلَهُمْ عَنْ لِيْلِكُمْ نَامَا

إن الذين: الذين هذا اسم (إن)، لا تحسبوا: طلبية لا تحسبوا طلب، وقع خبره.
إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ: مقول في شأنهم لَا تَحْسَبُوا لِيْلَهُمْ لا بد من التأويل، إذاً
كل ما وقع خبراً وهو جملة طلبية أو إنشائية، حينئذٍ نقول: هو معمول لعامل محذوف،
وذلك العامل هو الخبر.
عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ بمعنى أنها تنصب المبتدأ على أنه اسم لها، وترفع الخبر على أنه
خبر لها.

سمع نصب الجزأين في لغة، فهل هو لغة معتبرة، أم أنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه؟ لا
شك أنه الثاني.

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ ... خُطَاكَ خِفَافاً إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسْدَا

إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسْدَا: (إن) حرف توكيد ونصب، حراسنا اسم (إن) منصوب، أسداً هذا
منصوب، والأصل أنه يقول: أسد بالرفع على أنه خبر (إن).
هل نقول يجوز الوجهان الرفع والنصب لخبر (إن)، أم نقول المطرد الأصل هو الرفع وما
جاء كذلك حينئذٍ يؤول؟ لا شك أنه الثاني.

إن حراسنا يشبهون أسداً: فأسداً هذا مفعول به لفعل محذوف، والفعل المحذوف هو
خبر (إن)، فإذا جاء مثل هذا التراكيب حينئذٍ لا بد من التأويل، إذاً كل ما جاء مما
نسب إلى بعض العرب أنه ينصب الجزأين نقول: هذا يحفظ ولا يقاس عليه، بل يعتبر
شاذاً ولا يخرج عليه، ولذلك نقول: إذا قال المؤذن: أشهد أن محمداً رسول الله، نقول:
لا يصح، أشهد أن محمداً رسول .. أين الخبر؟ لم يأت الخبر، فالكلام هنا ليس مركباً بل
هو كلمة واحدة أشهد أن محمداً رسول الله، لا بد أن يقول رسول، تخريجه على هذه
اللغة لا، ليس بجيد.

إذاً نقول:

لِإِنَّ أَنَّ لَيْتَ لَكِنَّ لَعَلَّ ... كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ

عكس الذي استقر لكان الناقصة من عمل، وهو أنها ترفع المبتدأ وتنصب الخبر،
العكس هو نصب المبتدأ ورفع الخبر.

لِإِنَّ بالكسر هنا (إِنَّ) وهي أصلية ثلاثية.

وَأَنَّ هذه فرعي عنها، ولذلك عدّها بعضهم خمسة لا ستة، لم يعدّها سيبويه، لأنها فرع (إِنَّ)، (أَنَّ) بالفتح فرع (إِنَّ).

وقيل: (أَنَّ) أصل، وإن فرع، وقيل كل منهما أصل، أقوال ثلاثة، لكن المشهور عند جماهير النحاة أن (أَنَّ) فرع (إِنَّ)، إِذَا عدّها سيبويه خمساً بإسقاط (أَنَّ) المفتوحة؛ نظراً إلى كونها فرع المكسورة، قد يقال بأن كَأَنَّ هي (أَنَّ)، إِذَا نعدّها أربعة، (إِنَّ) أصل فرعها (أَنَّ) فرعها (كَأَنَّ) لأن (أَنَّ) هي الأصل، وزيدت عليها الكاف فقليل: (كَأَنَّ) إِذَا كَأَنَّ فرع (أَنَّ).

وذكرت كَأَنَّ مع (أَنَّ) أصلها (إِنَّ) المكسورة أدخلت عليها الكاف التشبيهية ففتحت الهزمة للحرف، (إِنَّ) إِذَا سبقها حرف لا بد من فتحها، إِذَا (إِنَّ) الأصل التي هي أصل (أَنَّ) دخلت عليها الكاف ففتحت صار كَأَنَّ، أدخلت عليها الكاف التشبيهية ففتحت الهزة لانتساخ هذا الأصل بإدخال الكاف، وجعل المجموع كلمة واحدة، يعني لماذا لم نسقط كَأَنَّ مع أنها فرع مركبة من (إِنَّ) أو (أَنَّ)، لماذا لم نسقطها كما أسقطنا (أَنَّ)؟ قالوا: لأن الكاف صارت كالجذر من الكلمة غير معتبرة، بدليل أنها لو كانت أصلية معتبرة لاحتجنا إلى متعلق تتعلق به، لو لم تجعل جزءاً من الكلمة قيل: كَأَنَّ هذا مثل بريد، يحتاج إلى جار ومجرور، فلما لم يلتفت إلى المتعلق لكَأَنَّ علمنا أن الكاف هذه ليست أصلية، بل هي زائدة نزلت منزلة الجزء من الكلمة، إِذَا صار التركيب منسوخاً - الأول - ولم يلتفت إليه، فصار كالكلمة الواحدة، لانتساخ هذا الأصل بإدخال الكاف وجعل المجموع كلمة واحدة بدليل عدم احتياج الكاف إلى متعلق، وعدم كون مدخولها في موضع جر عند الجمهور، لو قال: كأن زيدا عالم، هذا دليل آخر على أن الكاف هنا صارت نسبياً منسياً، كأن زيدا عالم، (أن) وما دخلت عليه تأويل مصدر، لو كانت الكاف معتبرة لصار المصدر مجروراً بالكاف، لكن هذا لم يقل به أحد من النحاة، وعلى الأقل أنه لم يقل به الجماهير، فدل على أن هذه الكاف لا تجر المصدر الذي بعدها؛ لأنها صارت كجزء من الكلمة من مدخولها.

ثم هذه الكاف ليس لها متعلق؛ إذ لو كان لها معنى مستقل حينئذٍ لوجب أن يكون لها متعلق.

لَا بُدَّ لِلْجَارِ مِنَ التَّعْلُقِ ... بِفِعْلِ أَوْ مَعْنَاهُ نَحْوُ مُرْتَقِي

وعدم كون مدخولها في موضع جر عند الجمهور بخلاف (أن) المفتوحة، فليس أصلها منسوخاً بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كما يعطف بعد المكسورة، إذاً سيويه والجمهور على أن (أن) فرع (إن)، وحينئذٍ تعد خمسة.

وابن هشام في التوضيح عدداً ثمانية أبقى (أن) على أصلها -الستة المذكورة هذه-، وزاد عليها (عسى) في لغية، عسى سبق معنا أنها يتصل بها الضمير المرفوع، هذا المشهور في لسان العرب، وعلى قلة يتصل بها الضمير المنصوب، ولذلك قال: عسى في لغية، تصغير لغة، يعني شيء قليل نادر، فإذا اتصل بها الضمير المنصوب اختلف النحاة فيها: جماهير البصريين على أنها باقية على أصلها، وأنها فعل، وأنها من أفعال المقاربة، ولا بد من التأويل ويختلفون في كل شاهد بطريقة معينة.

ابن هشام تبع سيويه قال: لا، قد تكون عسى فعلاً وتكون من أفعال المقاربة ترفع وتنصب، وإذا اتصل بها الضمير المنتصب خرجت عن الفعلية، وصارت حرفاً من حروف (إن) وأخواتها.

إذاً لها اعتباران -تفصيل-: إن رفعت اسماً ظاهراً أو ضميراً متصلاً مرفوعاً فهي فعل، وإن دخلت على ضمير نصب كما في قول القائل (فَقُلْتُ: عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا ...)، عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ: نَارُ هَذَا اسْمُ عَسَى -بالرفع-، و (ها) عَسَاهَا هَذَا في محل نصب.

فقالوا: إذا اتصل بها ضمير النصب -منتصب- حكمنا عليها بأنها حرف، وهذا يمنع جماهير البصريين، بل يقولون: الأصل في عسى أنها فعل وإذا ثبتت فعليتها لا تخرج عنها البتة، وخاصة إذا كان الذي يستدل به على خروجها عن الفعلية شيء يسير قليل نادر، يدل على ذلك أن ابن هشام قال: في لغية، حينئذٍ يكون الأصل أنها فعل بدليل قبولها لآثار الفعلية، ولذلك لم يرد حرف واحد منها في القرآن أنها نصبت، وإنما هي في بعض الأقاويل المنقولة عن العرب.

إذاً هذه سبعة، بقي الثامن وهو عند ابن هشام (لا) النافية للجنس عَمَلٍ (إِنَّ) أَجْعَلُ لَ (لَا) فِي نَكْرَةٍ، هذا سيأتي باب مستقل صارت ثمانية عندهم، والمشهور أنها ستة.

لِإِنَّ أَنَّ لَيْتَ قلنا: هذان إما أنهما أصلان أو الثاني فرع عن الأول.

لَيْتَ يقال فيها لَتَ لغة، لَتَ زيداً قائم، هذا إذا أردت أن تضحك على أحد قل: لَتَ زيداً قائم بإبدال الياء تاء وإدغامها في التاء، قلبت ليت -الياء قلبت تاء-، ثم اجتمع عندنا مثلاًن أدغم الأول في الثاني لت زيداً قائم.

وَلَكِنَّ هذه تختلف فيها هل هي مركبة أم بسيطة؟ هل هي مركبة .. بمعنى أنها لم توضع أصالة هكذا لَكِنَّ، وإنما هي مؤلفة من جزأين؟ الأصح أنها ليست مركبة، وعند الفراء مركبة أصلها لَكِنَّ أَنْ، إذاً هي مؤلفة من كلمتين (لَكِنَّ) وكلمة (أَنْ) فحذفت الهمزة للتخفيف، ثم التقى ساكنان النون والنون، نون لكن ونون أن، حذفت الهمزة صار عندنا نونان، الأولى ساكنة والثانية كذلك ساكنة، فحذفت النون الأولى لالتقاء الساكنين.

وقال الكوفيون: مركبة من (لا وإن) المكسورة والكاف الزائدة لا التشبيهية، وحذفت الهمزة تخفيفاً.

إذاً قيل مركبة واختلف في تركيبها وقيل: هي بسيطة بمعنى أنها هكذا لفظ بها أصالة، وهذا هو الأولى.

لَعَلَّ ليست مركبة على الأصح، وفيها عشر لغات مشهورة، وأشهرها أربعة: لعلّ، لعلّ، لعلّ، علّ، علّ .. بإثبات اللام مع كسر اللام وفتحها، لعلّ لعلّ احذف اللام مع الكسر والفتح علّ وعلّ هذا أربع لغات مشهورة.

كَأَنَّ وهي مركبة على الصحيح وقيل: بإجماع أنها مركبة وليست بسيطة، مركبة من ماذا؟ قيل من كاف التشبيه و (إن) فأصل كأن زيداً أسد إن زيداً كأسد. هذا الأصل .. إن زيداً كأسد، فقدم حرف التشبيه اهتماماً به ففتحت همزة (إن) لدخول الجار أو تخفيفاً لثقل الكلمة بالتركيب.

كَأَنَّ أصلها إن زيداً كأسد، قدمت الكاف على (إن) من باب الاهتمام ففتحت همزة (إن) لأنها إذا سبقها حرف حينئذٍ تفتح.

لَإِنَّ أَنَّ لَيْتَ لَكِنَّ لَعَلَّ ... كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ

ثم مثّل لنا بمثال قال:

كَانَ زَيْدًا عَالِمًا بَائِي ... كُفَّ وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنٍ

كم مثال؟

كَانَ يعني كقولك: (إن) فالكاف داخلة على قول محذوف.

إِنَّ زَيْدًا عَالِمًا (إن) حرف توكيد ونصب ينصب المبتدأ على أنه اسم له، والخبر على أنه خبر له، - خبر ل (إن) اسم ل (إن) -، اسم (إن) لا إشكال فيه، خبر (إن) هل هو خبر ل (إن) أو خبر لاسم (إن)؟

إذا قلت: إن زيداً عالم (إن) هذا عامل نصب زيداً فهو اسمها، (عالم) -أخبرت بالعلم إثبات العلم- ل (إن) أو لمدخولها؟ الثاني، كيف نقول خبر (إن)؟ من باب التوسع وإلا هو خبر اسم (إن)، وإلا هذا ليس بالصحيح أن يقال: خبر (إن)؛ لأن (إن) حرف ولا يخبر عن الحروف وإنما يخبر عن الأسماء.

كَانَ نقول هذا حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.
زَيْدًا اسم (إن) منصوب بها.

عَالِمٌ خبر (إن) مرفوع بها على الصحيح، نَصَبُ اسم (إن) ب (إن) متفق عليه بين البصريين والكوفيين، وأما (عالم) فالصحيح أنه مرفوع ب (إن)، وذهب الكوفيون إلى أنه مرفوع بما رفع به قبل دخول (إن) كما قالوا في اسم (كان)، والصواب أنه مرفوع ب (إن).

بِأَيِّ كُفٍّ أي مثلاً، الباء هذه حرف جر، وأي (أن) هذه فرع (إن) والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم أن، وكفٍّ هذا خبرها وكلاهما معمولان ل (أَيِّ).
وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنٍ يعني حقد وعداوة.

وَلَكِنَّ: لَكِنَّ حرف تشبيه ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.
ابْنُهُ ابْنٌ هذا اسم لَكِنَّ، منصوب بها ونصبه فتحة ظاهرة على آخره وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه.
ذُو ضِغْنٍ: ذُو يعني صاحب، إذاً هو من الأسماء الستة فهو خبر (لَكِنَّ) مرفوع بها ورفعها الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الستة.

وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنٍ (ذو) مضاف و (ضغن) مضاف إليه.
إذاً أشار بهذه الأمثلة الثلاثة إلى أن هذه العوامل تدخل على زيد وهو اسم ظاهر وأي هذا ضمير، وابنه هذا مضاف ومضاف إليه وهو في الأصل نكرة.
ثم عملت الرفع على الأصل في عالم وهو بالضمة، وعملت الرفع في ذو على الفرعية وهو الواو.

وقس على هذه الأمثلة ما يقال في (لعل) و (ليت) و (كأن) و (وقس الباقي على ما ذكر، وهذه كما ذكرنا اللغة المشهورة وهناك من ينصب الجزأين لكنه محفوظ.

قال ابن عقيل: هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء وهي ستة أحرف.
إن وأن وكأن ولكن وليت ولعل وعداها سيبويه خمسة بإسقاط أن المفتوحة؛ لأن أصلها إن المكسورة كما سيأتي.

ومعنى إن وأن التوكيد، ولذلك قلنا: هي أشبهت الفعل من جهة المعنى، إن زيداً عالم، معناه: أؤكد علم زيد، ولذلك قيل، هذه الكلمة أقيمت مقام جملتين أو ثلاث، الأصل:

زيد عالم .. زيد عالم .. زيد عالم التأكيد إنما يكون بالتكرار فحذفت الجملتان الثانية والثالثة من باب الاختصار، وأُكِّد النسبة التي بين زيد وعالم بقولنا: (إن)، ف (إن) هذه للتوكيد أي تقوية النسبة وتقريبها في ذهن السامع إيجابية كانت أو سلبية على الصحيح، وتوكيد النسبة تارة يكون لدفع الشك فيها، وتارة يكون لدفع إنكارها، وتارة يكون لا ولا، يعني لا لهذا ولا لذلك .. يعني متى تؤكد؟ إما لخال الذهن، هذا الأصل فيه أنه لا يؤكد له، وإما لمتروك وهذا يؤكد له استحساناً، وإما لمنكر وهذا يؤكد له وجوباً، ومر معنا هذا بحثه فيه في البلاغة.

فالأول مستحسن والثاني واجب والثالث لا ولا، ولا ينافي كون المفتوحة للتوكيد أنها بمعنى المصدر؛ لأنه إذا قلنا أن زيداً عالم، هذا في قوة المفرد؛ لأنها مما يؤول بمصدر، وسبق معنا من الموصولات الحرفية التي تؤول مع ما بعدها بمصدر وهي متفق عليها (أن وأَنْ وكَي) قلنا: هذا متفق عليه، و (مَا) الظرفية الزمانية، و (لو) هذا مختلف فيه، فحينئذٍ أن إذا قلنا: هي للتوكيد -لتوكيد النسبة يعني الجملة-، هي لا تؤكد مفرداً حينئذٍ نقول: هي للتوكيد التقوية تقوية النسبة ثم هي في نفس الأمر تؤول بمصدر، هذان متعارضان.

أن زيداً عالم، هذا مفرد كلمة واحدة، ولذلك صح أن تأتي في محل الفاعل ((أَوَّلَمْ يَكْفِهِمْ أَتَا أَنْزَلْنَا)) [العنكبوت: 51] إنزالنا، فدل على أن (أن) في قوة المفرد فهو كلمة واحدة، فكيف نقول: هي لتقوية النسبة؟ ولا ينافي كون المفتوحة للتوكيد أنها بمعنى المصدر، وهو لا يفيد التوكيد؛ لأن كون الشيء بمعنى الشيء لا يلزم أن يساويه في كل ما يفيد فاندفع ما لأي حيان، حينئذٍ إذا قيل بأن الشيء شابه الشيء لا يلزم منه المساواة من كل وجه، بمعنى أن الجهة منفكة، فحينئذٍ باعتبار كون مدخول (أن) كما سبق أنها توصل بالجملة الاسمية، بهذا الاعتبار هي مؤكدة، وباعتبار كونها بعد الدخول والتأكيد هي مؤولة بمصدر، فالجهة حينئذٍ تكون منفكة، فلا اعتراض بين هذا وذاك، لا يقال بأنها في قوة المفرد ثم بعد ذلك هي مؤكدة، نقول: اشترطنا فيما سبق أن الذي توصل به (أن) أن يكون جملة اسمية، والجملة الاسمية مركبة من فعل وفاعل، حينئذٍ هذه الجملة بعد دخول (أن) تنول إلى المفرد، ونحن نؤكد قبل التأويل، فحينئذٍ انفكت الجهة. (إنَّ وَأَنَّ) التوكيد، ومعنى (كَأَنَّ) للتشبيه، -التشبيه المؤكد-؛ لأنها مركبة، ولا تخرج كَأَنَّ عن التشبيه عند البصريين، وزعم الكوفيون أن كَأَنَّ كما تأتي للتشبيه تأتي للتحقيق، وقيل للظن، إذا كان خبرها فعلاً أو ظرفاً أو صفة من صفات أسمائها، وقيل: تأتي

للتقريب وقيل: للنفي، والمشهور أنها تأتي للتشبيه، والتشبيه قيل: مشروط بأن كان خبرها جامداً، فإن كان مشتقاً وصفاً أو فعلاً، فالظاهر أنها للظن ليست للتشبيه، ولا بد من التفصيل، ولا بأس أن يكون للحرف الواحد عدة معاني كما سيأتي في حروف الجر.

إذاً كأن للتشبيه مشروط بأن (كان) خبرها جامداً، كأن زيداً أسد، نقول: هنا للتشبيه، كأن زيداً عالم، ليس عندنا تشبيه وإنما هو ظن، نظن ظناً علم زيد، فلا إشكال من التفصيل.

(لَكِنَّ) للاستدراك وهو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم منه ثبوت، أو إثبات ما يتوهم منه نفي، وقيل رفع التوهم ليس لازماً للكن بل هو أغلبي؛ لأنه قد يأتي بعض التراكيب ليس فيه استدراك.

بل هو أغلبي فقط؛ لأنها قد لا تكون لرفع التوهم، زيد قائم لكنه ضاحك، ليس عندنا استدراك هنا، إذاً هو أغلبي.

فالتعريف أغلبي، و (لَيْتَ) للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر -أمران-: طلب ما لا طمع فيه، وهذا يكون مستحيلاً عادة: *لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا*، نقول: لَيْتَ هنا طمع ماذا -يمكن أو لا يمكن يعود الشباب-؟ عادة لا، والله عز وجل قادر أن يعيد الشباب، لكن في العادة التي جرت عليها السنن الإلهية نقول: لا يعود، *لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا*، إذاً طلب ما لا طمع فيه، فالأول ما كان مستحيلاً في مجرى العادة، أو ما فيه عسر -يمكن أن يقع وليس بمستحيل في مجرى العادة إلا أنه بعيد فيه عسر-، الفقير ماذا يقول؟ ليت لي مالاً، أو ليت لي جبلاً من ذهب فأتصدق به، نقول: هذا ممكن يكون له جبل مثل الذهب، لكن أين هو؟

ولَعَلَّ للترجي والإشفاق، الإشفاق: هو توقع المخوف، والترجي: هذا يكون في المحبوب، للترجي والإشفاق، الترجي في المحبوب والإشفاق في المكروه وهو توقع المخوف.

وزاد في التسهيل أن لَعَلَّ تكون للتعليل، نحو قوله: ((لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ)) [طه:44] هذا للتعليل والاستفهام نحو: ((وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي)) [عبس:3] وتختص لَعَلَّ بالممكن، ولذلك جاء: ((لَعَلَّ اللَّهُ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا)) [الطلاق:1] هنا لماذا؟ ((لَعَلَّ اللَّهُ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا)) رجاء وليس للتعليل ((فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ)) [الكهف:6] هذا للإشفاق.

والفرق بين الترجي والتمني أن التمني يكون في الممكن نحو: ليت زيداً قائم وفي غير

الممكن لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا، وأن الترجي لا يكون إلا في الممكن فلا تقول: لعل الشباب يعود، هذا بعيد، والفرق بين الترجي والإشفاق أن الترجي يكون في الخبوء "لعل الله يرحمنا"، والإشفاق في المكروه "لعل العدو يقدم". هذا في المكروه. وهذه الحروف تعمل عكس عمل كان فتنصب الاسم وترفع الخبر نحو: إن زيداً قائم، فهي عاملة في الجزأين وهذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها لا عمل لها في الخبر، وهذا ضعيف؛ لأنه سيكون عندنا عامل ينصب ولا يرفع، وهذا لا نظير له، وإنما هو باق على رفعه الذي كان له قبل دخول (إن) وهو خبر المبتدئ. هو لم يكن مبتدأ صار اسم (إن)، وحينئذ زال العامل من حيث الوصف لا من حيث الحقيقة، وكذلك في شأن: كان قائماً. وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي ... كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَدِي

هذه الحروف لما كانت فرعاً عن الفعل فحينئذ صار العمل فيها ضعيف؛ لأنها إنما أعملت بالحمل، يعني الحمل على غيرها - مشابقتها للفعل لفظاً ومعنى -، حينئذ ما كان شأنه كذلك يبقى على أصل الترتيب فلا يتقدم خبره على اسمه، لماذا؟ لضعفها؛ لأنها ضعيفة، وهي لا تتصرف، وكل ما لا يَتَصَرَّفُ الأصل فيه ألا يَتَصَرَّفُ في معمولاته، هذا الأصل، وهذا في باب الحروف. وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبِ - هذا وجوباً -، راعاه: لاحظته، إذاً مأخوذ من الملاحظة لحظة لحظه والتزمه؛ لأنه ذكر لنا الأمثلة بالترتيب كَإِنْ زَيْدًا عَالِمًا، قدم الاسم على الخبر إذاً راع هذا الترتيب، فلا يجوز لك أن تقدم الخبر على الاسم، فلا تقل: إن عالم زيداً، هذا باطل لا يصح.

وَرَاعِ ذَا: (ذَا) اسم إشارة مفعول به، (التَّرْتِيبِ) بدل أو عطف بيان، التَّرْتِيبِ الرتبة والمرتبة: المنزلة، فمنزلة الاسم مقدمة على منزلة الخبر، ولذلك يعبر النحاة: عاد عليه لفظاً ورتبة، رتبة يعني: منزلة.

ورتب الشيء ثبت وبابه دخل، وأمر راتب أي: دائم ثابت.

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبِ يعني: الترتيب السابق، الزمه والتزمه، فقدم الاسم على الخبر كما هو الأصل، فلا تقدم الخبر على الاسم.

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبِ أي: المعلوم من الأمثلة السابقة لضعف العمل بالحرفية، وأيضاً قصدوا أن يدلوا على أنها فروع في العمل، وعلى أنها ليست أفعالاً على الحقيقة، فلا يتقدم خبرهن مطلقاً بل ولا يتوسط إلا الظروف والجار.

لا يتقدم الخبر عليها، هذا مقطوع به، ولا يتوسط، فلا يقال: عالم إن زيدا، لا يصح، ولا يصح أن يتوسط، فإذا منع التوسط فالتقدم من باب أولى وأحرى.
إذاً: لا يتقدم خبرهن مطلقاً عليهن، ولا يتوسط إلا ما استثناه الناظم هنا وهو الظرف والجار والمجرور، فحينئذٍ له أن يتوسط بين (إنّ) واسمها، ((إنّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا)) [المزمل:12] إن أنكالا لدينا .. هذا الأصل، ففصل بين (إنّ) واسمها بالخبر وهو: لَدَيْنَا وهو ظرفه.

((إنّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ)) [آل عمران:13] عِبْرَةٌ اسم (إنّ)، ((فِي ذَلِكَ)) جار ومجرور متعلق محذوف خبر (إنّ) مقدم على خبرها.
إذاً يستثنى الظرف والجار والمجرور، لماذا؟ يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما.
إذا توسع فيهما لماذا لم يتقدما على (إنّ) نفسها؟ نقول: لأنها حروف، والحروف غير متصرفة، فلا تعامل معاملة الفعل المتصرف، فحينئذٍ إذا سمع ((إنّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا)) [المزمل:12] نقول: الفصل جائز، ولعدم سماع تقدم الظرف والجار والمجرور على (إنّ) نقول: لعدم سماعه لا يجوز، إذاً يتوسع في الظروف ما لا يتوسع في غيرها - ليست على إطلاقها-، وإنما هي مقيدة بالسماع بما سمع.

وَرَأَى أي وجوباً، ذَا التَّزْيِيبِ؛ لأنها غير متصرفة، وهو تقديم اسمها وتأخير خبرها وجوباً راعه، وحكم معمول خبرها حكم خبرها، معمول الخبر ما حكمه هنا؟ سبق أنه لا يلي (كان)، وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ، أليس كذلك؟ فحينئذٍ هل يلي هنا معمول الخبر (إنّ)؟ لو قال: إن زيدا قائم عندك، هل يصح أن يقال: إن عندك زيدا قائم؟ الجواب: لا، وإنما يستثنى الخبر نفسه فقط، إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وما عداه فلا على الأصل.

وحكم معمول خبرها حكم خبرها، فلا يجوز تقديمه، وبعضهم استثنى أنه إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز تقديمه قياساً على الخبر، فصَحَّ وجوز إن عندك زيدا مقيم، وإن فيك عمرواً راغب.
وأما تقديم معمول الخبر على الخبر دون الاسم فجائز، يعني: إن زيدا عندك قائم، جائز؛ لأنه لم يتقدم على الاسم، وإنما تقدم على الخبر، تقديم معمول الخبر على الخبر لا إشكال فيه دون الاسم.

وأما إذا تقدم على الاسم معمول الخبر فالأصل المنع، لماذا؟ لأن الخبر منع وهو عامل وهو أصل، فمعموله من باب أولى وأحرى، ولأن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل

وعلمنا أن تقديم العامل ممتنع، فمعموله كذلك مثله، لكن يجوز بعضهم حملاً على الظرف -إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً-.

إلّا: استثنى الناظم إلّا في البدي، يعني إلّا الخبر في الموضع الذي يكون الخبر فيه ظرفاً أو جاراً ومجروراً للتوسع في الظروف والمجرورات كَلَيْتَ فِيهَا غَيْرَ الْبَدِي .. كَلَيْتَ هُنَا غَيْرَ الْبَدِي.

لَيْتَ نقول: هذه تعمل عمل (إن)، فِيهَا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم.

غَيْرَ الْبَدِي: بدي يعني فاحش اللسان قدر، وهو اسم لیت.

إذاً توسط هنا وهو ظرف بين ليت واسمها غَيْرَ الْبَدِي.

كذلك فِيهَا أو هنا للتنويع -تنويع المثال- أو كَلَيْتَ فِيهَا غَيْرَ الْبَدِي: توسط هنا الجار والمجرور وهو فِيهَا بين العامل ومعموله.

هذا في حالة الجواز فيما إذا لم يكن ثم مانع، وقلنا هذا الباب لما قال: عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ، حينئذ الأصل ما اشترط هناك يشترط هنا، فما منع هناك في باب (كان) وفي باب المبتدئ والخبر من جهة أن يتصل بالجار والمجرور أو الظرف ضمير يعود على الخبر - كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ - إذا اتصل بالاسم ضمير يعود على الخبر، في الدار

صاحبها، إن في الدار صاحبها، هل يصح أن نقول: إن صاحبها في الدار؟ إذاً ما حكم تقديم الخبر هنا؟ إن في الدار صاحبها، تقديم الخبر على الاسم نقول: هذا واجب.

إذاً قوله: كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا: ليس فيه ما يوجب توسط الخبر بين ليت واسمها.

فحينئذ نقول: لم يرد الناظم إلّا المسألة التي يجوز فيها التوسط بين العامل والمعمول، وهو الاسم، وأما ما عده فيؤخذ من الشرح، فنقول: هناك ما يجب أن يتوسط فيه الخبر بين العامل والاسم وهو ظرف أو جار ومجرور، ليت في الدار صاحبها، نقول: هذا مثال لما وجب فيه التوسط.

إن عند زيد أخاه، إن عند زيد ما إعرابه؟

(إن) حرف توكيد ونصب، و (عند) اسم إن، إن عند هذا متعلق بمحذوف خبر (إن)،

منصوب أو مرفوع؟ منصوب، وعندَ فيها النَّصْبُ يَسْتَمِرُّ.

منصوب على الظرفية إن عند زيد أخاه.

أخاه؟

اسم (إن).

وعند زيد هذا خبره، تقدم الخبر على اسم (إن)، ما حكم تقدم الخبر والتوسط هنا جائز

أم واجب؟

واجب.

واجب، لماذا؟ لأن الاسم وهو أخاه اتصل به ضمير يعود على جزء من الخبر.
قال: فلا يجوز تأخير: في الدار لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وكذلك إذا
اقترن الاسم بلام الابتداء ((إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً)) [آل عمران:13] سيأتي أن الذي
يدخل عليه لام الابتداء الأصل فيه خبر كما سيأتي.
وإذا دخلت لام الابتداء على الاسم حينئذ لا يجوز أن يلي ذلك الاسم العامل (إن)،
(الأصل إن لعبرة)، لكن لا يتوالى مؤكدان في جملة واحدة؛ لأن (إن) مؤكدة، واللام
مؤكدة، فحينئذ لا بد من زحلقه الاسم مع لامة.
((إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً)) [آل عمران:13] هذا مما يجب فيه التوسط، ماذا بقي؟ بقي
وجوب تأخير الخبر، إذا كان ظرفاً؛ -الكلام في الظرف والجار والمجرور-.

وذلك فيما إذا اقترن بهذا الخبر لام الابتداء ((وَأَنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ)) [القلم:4]،
وَأَنَّكَ الكاف اسم (إن)، لَعَلَى .. على خلق، هذا جار ومجرور وهو خبر، دخلت عليه
لام الابتداء، واجب التأخير كما سيأتي في آخر الباب .. واجب التأخير، حينئذ تقدم
وتوسط الخبر على اسم (إن) وأخواتها ممنوع، يستثنى الجار والمجرور، وهذا له ثلاثة
أحوال: ما يجوز فيه التوسط والتأخير، وهو الذي ذكره الناظم رحمه الله.
بقي حالتان وهما: وجوب التوسط، وذلك إذا اشتمل اسم (إن) على ضمير يعود على
خبر مثل: إن في الدار صاحبها، إن عند زيد أخاه.
أو الحالة الثالثة: أنه يجب تأخير الجار والمجرور أو الظرف، وذلك إذا دخل على الخبر
لام الابتداء ((إِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ)) [القلم:4].
قال ابن عقيل: أي ويلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر إلا إذا كان الخبر
ظرفاً أو جاراً ومجروراً فإنه لا يلزم تأخيره وتحت هذا قسمان:
أحدهما: أنه يجوز تقديمه وتأخيره، وهذا الذي ذكره الناظم رحمه الله تعالى.
والثاني: أنه يجب تقديمه: ليت في الدار صاحبها، فلا يجوز تأخير في الدار لئلا يعود
الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وكذلك إذا اقترن الاسم بلام الابتداء نحو ((إِنَّ فِي ذَلِكَ
لَعِبْرَةً)) [آل عمران:13].

والحالة الثالثة -ما ذكرها ابن عقيل نزيدها- وهي: وجوب تأخير الخبر الظرف والجار،
وذلك فيما إذا اقترنت بهذا الخبر لام الابتداء ((وَأَنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ)) [القلم:4].
ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان غير ظرف ولا مجرور، استثنى الظرف
والمجرور -رأي-، إن زيدا آكل طعامك، فلا يجوز: إن طعامك زيدا آكل، لا يتوسط

بين (إن) ومعمولها، لماذا؟ لأنه مفعول به ليس بظرف.

وكذا إن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً: إن زيداً واثق بك، أو جالس عندك، فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم، فلا تقل: إن بك زيداً واثق، أو: إن عندك زيداً جالس، فهذا أولى، المنع أولى، معمول الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً لا يقاس على الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، بل جوز في الخبر لأنه عمدة في نفسه، وأما متعلق الخبر ليس بعمدة، إن زيداً قائم عندك، عندك ليس بعمدة، وأما إذا كان ظرفاً هو في نفسه خبر فالأصل فيه أنه من العمدة.

ثم قال:

وَهَمْزٌ إِنَّ افْتَحَ لِسَدِّ مَصْدَرٍ ... مَسَدَّهَا وَفِي سَوَى ذَاكَ اكْسِرَ

هذا شروع منه في بيان مواضع كسر همزة (إنَّ) أو فتح همزة (إِنَّ)، متى نقول: (إنَّ)، ومتى نقول: (أَنَّ)، وجوباً في الحالتين ومتى يجوز الوجهان؟ أراد أن يبين لنا المواضع، وهذه كلها سماعية، بمعنى أنه يُسمع في لسان العرب ما كسرت فيه (إنَّ) أو ما فتحت فيه (أَنَّ)، أو ما يجوز فيه الوجهان. فالأحوال كم؟ ثلاثة، وجوب الفتح، وجوب الكسر، جواز الأمرين. وكل من هذه الأحوال الثلاثة ينظمها ضابط إذا فهمه الطالب وعرف حينئذٍ لا يحتاج أن يعرف هذه المواضع، كل موضع يحتاج فيه ما قبل (إنَّ) إلى مفرد، ولا يجوز صناعة أن يكون جملة فإن همزة (إنَّ) تكون مفتوحة.

يعني إذا جاءت (إنَّ) ولا تدري هل هي (إنَّ) أو (أَنَّ) تنظر في هذه الجملة، هل يمكن أن تكون في مقام مفرد؟ بحيث يحتاجها ما قبلها أن يكون فاعل، أو مبتدأ، أو حال .. أو نحو ذلك، إن صح أن تعرب هذه الجملة في محل مفرد فيتسلط عليها العامل، فوجب حينئذٍ فتح (أَنَّ) مثل ماذا؟ ((أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا)) [العنكبوت: 51] ننظر في: أَنَّا أَنْزَلْنَا أو إِنَّا أَنْزَلْنَا -القراءة ثابتة-؟ لكن نقول هنا: إذا تردد هل هي بالكسر أو بالفتح؟ نقول: انظر ما قبلها ((أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ)) [العنكبوت: 51] يكفي هذا فعل، فحينئذٍ ننظر في هذه الجملة، ذاك الفعل لم يستوف فاعله، هل يمكن أن نجعل هذه الجملة تقوم مقام الفاعل وهو مفرد في المعنى؛ لأن (أَنَّ) تؤول بمفرد مصدر إن أمكن وصح صناعة، يعني في الإعراب حينئذٍ وجب فتح أن، فإن لم يمكن وجب كسر (إن). إن جاز الوجهان يعني يمكن أن تكون جملة مستقلة، ويمكن أن يوجد مفرد فتكون

الجملة في قوة المفرد تسلط عليها العامل السابق، ويمكن أن يتخلى عن هذا المفرد من جهة الإعراب .. حينئذٍ نقول: جاز الوجهان.

وكل ما اختلف فيه مرده إلى هذه المواضع الثلاثة، ثلاثة ضوابط لكل هذه الأبواب: كل موضع يحتاج فيه ما قبل (إن) إلى مفرد، ولا يجوز صناعة أن يكون جملة فإن همزة (إن) تكون مفتوحة.

الثاني: كل موضع يحتاج فيه ما قبل (إن) إلى جملة ولا يجوز صناعة أن يكون مفرداً تكون همزة (إن) مكسورة.

ثالثاً: كل موضع يجوز فيه الوجهان صح فيه فتح الهمزة وكسرها، حينئذٍ من عنده ملكة في الإعراب يستطيع أن يعرف هذا الموضع هل هو بالكسر أو بالفتح.

قال رحمه الله: وَهَمْزٌ إِنَّ افْتَحَ لِسَدِّ مَصْدَرٍ ... مَسَدَّهَا وَهَمْزٌ إِنَّ هَذَا بِالنَّصْبِ هَمْزٌ مَفْعُولٌ بِهِ لِقَوْلِهِ: افْتَحْ، افْتَحْ هَمْزٌ إِنَّ، مَتَى؟ لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا

إذا صح أن يسد المصدر مسد الجملة حينئذٍ وجب فتح (إن) فيقال: أن. وما سِوَى ذَلِكَ إذا لم يصح أن تؤول الجملة بمصدر اكسر. افتح قال: اكسر، كم موضع؟ وَهَمْزٌ إِنَّ افْتَحْ، وما سِوَى ذَلِكَ اكْسِرْ كم موضع؟ موضعان، ونحن نريد أن ندخل الموضع الثالث، لا بد من إدخاله، فحينئذٍ إما أن نجعل افْتَحَ ليس على الوجوب -الأول-، وإما أن نجعل اكسر -الثاني- ليس على الوجوب، لا بد من التأويل في واحد منهما.

وَهَمْزٌ إِنَّ افْتَحَ وجوباً، وجوباً بمعنى: أنه لا يجوز الكسر، هذه حالة واحدة.

وما سِوَى ذَلِكَ اكْسِرَ وجوباً وجوازاً، فشمل حالتين.

وَهَمْزٌ إِنَّ افْتَحَ وجوباً وجوازاً، وما سِوَى ذَلِكَ اكْسِرَ وجوباً، إما أن يكون التأويل في الأول وإما أن يكون التأويل في الثاني، فيحمل صيغة افعَل على الحقيقة والمجاز، افتح وجوباً وجوازاً، فيشمل ما تعين فيه الفتح، وهو المواضع التي يجب فيها فتح همزة (إن)، والمواضع التي يجوز فيها الوجهان ويفتح فيها في أحد الوجهين همزة (إن)، ويختص قوله: وما سِوَى ذَلِكَ اكْسِرَ بالوجوب، أو بالعكس: هَمْزٌ إِنَّ افْتَحَ يعني وجوباً لا يجوز إلا الفتح، وما سِوَى ذَلِكَ اكْسِرَ وجوباً فيما لا يجوز فيه إلا الوجوب وجوازاً فيما جاز فيه الفتح، فيكون مرجحاً من هذه الحيثية.

وَهَمْزٌ إِنَّ افْتَحَ لِسَدِّ مَصْدَرٍ فَهَمَّ مِنْهُ أَنْ الْأَصْلَ الْمَكْسُورَةَ الهمزة؛ لأنه قال: وَهَمْزٌ إِنَّ افْتَحَ الْأَصْلَ ماذا؟ (إن) و (أن) فرع عنها، وهذا هو المشهور عند النحاة، أن الأصل هي المكسورة الهمزة وقيل المفتوحة، وقيل هما معاً أصل، يعني لا أصالة لأحدهما على الآخر.

لِسَدِّ مَصْدَرٍ هو مصدر خبرها إن كان مشتقاً، والكون إن كان جامداً، يعني كيف نقول: افْتَحَ لِسَدِّ مَصْدَرٍ؟

نقول: إما أن يكون الخبر مشتقاً، وإما أن يكون جامداً -بأن يكون جامداً أو ظرفاً وجاراً ومجروراً-، على ما ذكرناه سابقاً في الموصولات الحرفية أنك تنظر في الخبر وتأني بمصدر المشتق فتضيفه إلى اسم أن، علمت أن زيدا قائم، كيف سدت مسد المصدر هنا؟

نقول: علمت قيام زيد، علمت أن زيدا في الدار، علمت كون زيد في الدار، علمت أن زيدا أسد، علمت كون زيد أسداً، فتأتي بالكون تضيفه إلى علمت كون زيد الاسم ثم تنصب الخبر على أنه خبر للكون، وبعضهم يأتي بالمصدر المولد، علمت أسدية زيد مضاف للياء والياء، نقول: هذا مصدر مولد.

علمت أسدية زيد، وهذا جائز وذاك جائز.

وَهَمْزٌ إِنَّ افْتَحَ لِسَدِّ مَصْدَرٍ قال: لِسَدِّ مَصْدَرٍ ولم يقل: لسد مفرد؛ لأنه قد يسد المفرد مسدها ويجب الكسر، المصدر أخص من المفرد، أيهما أعم؟ المفرد أعم من المصدر؛ لأن المفرد هذا يشمل زيد، وليس بمصدر، يشمل رجل وليس بمصدر، لكن المصدر يكون أخص، فقله: لِسَدِّ مَصْدَرٍ هذا مقصود، ولم يقل: لسد مفرد؛ لأنه قد يسد المفرد ويجب كسر (إن)، وذلك في باب ظن، أنه يقع المفعول الثاني جملة، فإذا كان مصدرة بـ (إن) وجب كسرها.

ظننت زيدا إنه قائم، جملة إنه قائم هذه في مقام المفرد؛ لأن ظن هذه داخلة على المبتدئ والخبر، فالأصل فيه -المفعول الثاني- أن يكون مفرداً، فإذا وقعت جملة إنه قائم حينئذٍ نقول: تفسر بالمفرد -في قوة المفرد- ومع ذلك لا نقول بأنه يجب فتح همزة أن.

وإنما قال: لسد مصدر، ولم يقل: لسد مفرد؛ لأنه قد يسد المفرد مسدها ويجب الكسر كالمثال الذي ذكرناه.

وَهَمْزٌ إِنَّ افْتَحَ لِسَدِّ مَصْدَرٍ ... مَسَدَّهَا وَفِي سَوَى ذَاكَ اكْسِرْ

مَسَدَّهَا هذا ما إعرابه؟

لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا، ضربت زيدا ضرباً؟
مفعول مطلق.

لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا مع معموليها لزوماً بأن وقعت في محل فاعل كما في قوله تعالى:
((أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَاهُ)) [العنكبوت: 51] أي: يَكْفِيهِمْ إنزالنا، أو وقعت موقع نائب
الفاعل ((قُلْ أُوْحِي إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ)) [الجن: 1] أُوْحِي هذا مغير الصيغة ((أَنَّهُ اسْتَمَعَ))
[الجن: 1] انظر هنا وقعت ((أَنَّهُ اسْتَمَعَ)) الجملة، حينئذٍ إذا تردد هل هي بالكسر أو
بalfتح تنظر ما قبلها ((أُوْحِي)) هذا يفتقر إلى نائب فاعل، إذاً هو مفرد، هل استوفى
نائب فاعله؟ لم يستوف، لو أَوَلَّتْ هذه الجملة بمفرد حينئذٍ هل يتسلط عليه العامل
فيرفعه على أنه نائب فاعل؟ نعم.

إذا تقول هذه يجب أن تكون بالفتح ((أَنَّهُ اسْتَمَعَ)) أُوْحِي استماع نفر من الجن، إذاً
تقع أنَّ في مقام الفاعل وفي مقام نائب الفاعل، وتأتي كذلك في مقام الاسم المجرور
بحرف الجر، وتأتي في مقام المفعول به ((وَلَا تَخَافُوهَ أَنْكُمْ أَشْرَكْتُمْ)) [الأنعام: 81] ولا
تخافون إشراككم، هنا وقعت في موقع المفرد وهي جملة اسمية مصدرة بـ (إن) نقول:
وجب الفتح، لماذا؟ لوقوعها مقام المفعول به، أو في موضع مجرور بحرف ((ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ
هُوَ الْحَقُّ)) [الحج: 6] إذا جرت بحرف، -حرف جر- مباشرة تحكم عليها بأنها بفتح
الهمزة وجوباً ((ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ)).
كذلك تأتي في مقام المبتدئ ((وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْتَ تَرَى الْأَرْضَ)) [فصلت: 39] ومن آياته
رؤيتك الأرض، (رؤيتك) هذا مبتدأ مؤخر، إذاً وقعت في مقام المفرد، سدت مسد
المصدر.

كذلك في موضع خبر مبتدئ بشرط أن يكون ذلك المبتدأ غير قول، وبشرط ألا يكون
خبر أن صادقاً على ذلك المبتدئ: ظني أنك مقيم معنا اليوم، يعني ظني إقامتك، ظني
أنك مقيم معنا اليوم .. ظني إقامتك، وعبر ابن هشام عن هذه الحالة بقوله: أو خبراً عن
اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها: اعتقادي أنه فاضل، حينئذٍ نقول: أنه
فاضل هذا في قوة المصدر، ويعرب ماذا؟ اعتقادي هذا مبتدأ وأنه فاضل: خبر المبتدأ.
إذاً الحاصل أن قوله: لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا يعني مع معموليها لزوماً؛ بأن وقعت في محل
فاعل كالأية التي ذكرناها، ولو كان الفعل مقدراً نحو: ((وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا))
[الحجرات: 5] ولو ثبت أنهم صبروا، يعني ولو ثبت صبرهم، على قول الكوفيين أن
المرفوع بعد لولا فاعل ثبت مقدراً، وقال أكثر البصريين: هي مبتدأ محذوف الخبر وجوباً

((وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا)) [الحجرات:5] لو هذه هل يلزم أن يكون ما بعدها فعل؟

على قول الكوفيين: أن المرفوع بعد لو فاعل ثبت مقدراً.

وقال أكثر البصريين: هي مبتدأ محذوف الخبر وجوباً.

من هذين القولين تأخذ أن عند الكوفيين أنه لا يلي لو إلا الفعل، وعند البصريين لا يشترط، ليست كـ (إن) و (إذا) وإنما يستثنون (إن) و (إذا) لما سيأتي في باب الاشتغال.

أو مفعول غير محكي بالقول نحو: ((وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ)) [الأنعام:81] أو خبر

عن اسم معني غير قول ولا صادق عليه خبرها: اعتقادي أنك فاضل، بخلاف قولي:

إنك فاضل، أو مجرور بالحرف كما ذكرناه سابقاً.

هذه المواضع قرابة التسع كلها تكون محلاً لـ (أن) فاعل، ومفعول به، ونائب فاعل،

ومبتدأ، وموضع المضاف إليه ((إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنتُمْ)) [الذاريات:23]، وكذلك إذا

عطف على شيء وجب فيه فتح أن، أو أبدلت من شيء وجب فيه فتح أن حينئذٍ

نقول: هذه المواضع كلها يجب فيها الفتح، وتؤول بمصدر.

والضابط: هو أنه كل موضع صح أن يحل فيه المفرد ويتسلط عليه العامل، ويصح

صناعة إعرابية .. حينئذٍ تعين أن يكون بالفتح.

ثم قال:

فَاكْسِرْ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَفِي بَدْءِ صَلَهِ ... وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَةً

هذه الأحوال وجوب كسر همزة (إن)، فَاكْسِرْ وجوباً في ستة مواضع سيذكرها الناظم

في الابتداء: يعني في ابتداء الجملة إما حقيقة وإما حكماً.

حقيقة متى؟ إذا لم يتقدمها شيء، لم يسبقها قطعاً ((إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ)) [الكوثر:1]

نقول: هذا واجب، لماذا؟ لأنها وقعت في ابتداء الكلام حقيقة، لم يسبقها شيء البتة

((إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ)) [القدر:1] نقول: هذه وجب فيها كسر همزة إن.

أو حكماً بأن يسبقها شيء ولكن لا يخرجها عن كونها جملة ابتداءً، يعني لا يخرجها عن

ابتدائيتها مثل: ألا ((أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ)) [يونس:62] (إن) هنا نقول:

واجبة الكسر، لأنها وقعت في ابتداء الكلام، كيف وقعت في ابتداء الكلام و (ألا)

قبلها؟ نقول: أل الافتتاحية لا تؤثر في الجملة التي بعدها في كونها مبتدأً بها، فهي ابتدئ

بها حقيقةً لكن باعتبار اللفظ (ألا) نقول: حكماً وإلا في نفسها فهي مبتدأً بها؛ لأنه لو

نفي عنها الابتداء لما صح كسر همزة (إن).

فالثاني الواقعة بعد أل الاستفتاحية كآلية التي ذكرناها.

مثلاً الواقعة بعد حَيْثُ، حيث هذه ملازمة للإضافة إلى الجمل، حينئذٍ إذا صدرت الجملة بـ (إن) وجب كسرها؛ لأنها في هذا التركيب هي مبتدأ بها (اجلس حيث إن زيداً جالس) بالكسر وجوباً، فحينئذٍ دخل هذا الموضع في قوله: (فَأَكْسِرْ فِي الْإِبْتِدَاءِ) ومنه حيث؛ لأنها ملازمة للإضافة إلى الجمل، فإذا جاءت (إن) بعدها وجب كسرها. والواقعة خبراً عن اسم ذات نحو: زيد إنه قائم، زيد مبتدأ، إنه قائم، نقول: وجب الكسر هنا، لأن الجملة وقعت خبراً عن اسم ذات، فحينئذٍ هي مبتدأ بها حكماً. فَأَكْسِرْ فِي الْإِبْتِدَاءِ إذاً قوله: فِي الْإِبْتِدَاءِ يشمل الابتداء حقيقة والابتداء حكماً، والابتداء حكماً يدخل تحته المستفتح بـ أل الاستفتاحية. وَحَيْثُ: وإذا وقعت جملة خبراً عن اسم ذات، ولو زدنا عليه إذ؛ لأنها ملحقة بحيث لكان جيد.

فَأَكْسِرْ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَفِي بَدْءِ صَلَهِ: يعني في صدر الصلة، إذا وقعت (إن) في صدر الصلة وجب كسرها، جاء الذي إنه قائم، وجب الكسر؛ لأنها وقعت في صدر الصلة، لماذا كسرت إذا وقعت في صدر الصلة؟ نقول: سماعاً، هكذا العرب إذا أوردوا هذا الموضع كسروا وجوباً.

وَفِي بَدْءِ صَلَهِ: يعني ابتداء الصلة، سواء كان حرفاً أو اسماً، ومثل الصلة الصفة (مررت برجل إنه فاضل)، وأما الصلة فنحو: ((إِنَّ مَفَاتِحَهُ)) [القصص: 76] الذي إن مفاتيحه، بخلاف حشو الصلة نحو: جاء الذي عندي أنه فاضل، لا يشترط فيه حشو الصلة، جاء الذي عندي أنه فاضل، لا يشترط فيه أن تكسر همزة (إن) هنا، بل تفتح؛ لأنها لم تقع في صدر الصلة، والذي وقع في صدر الصلة هو الظرف، وإن (لم) لم تأت، ومثله: لا أفعله ما أن في السماء نجماً، هنا بالفتح لا بالكسر، أي: ما ثبت أن في السماء نجماً. وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمَلَةً، هذا الموضع الثالث الذي يجب فيه كسر همزة (إن). حَيْثُ إِنَّ هَذَا مَبْتَدَأٌ.

لِيَمِينٍ مُكْمَلَةً .. مكملة ليمين، يعني وقعت جواباً له، ومكملة هذا ما إعرابه؟

حَيْثُ إِنَّ: قلنا: (إن) مبتدأ، لِيَمِينٍ متعلق بقوله: مُكْمَلَةً، مُكْمَلَةً هذا خبر (إن)، أي وقعت جواباً له سواء مع اللام أو دونها، ولا فرق معها بين وجود فعل القسم أو لا ((وَالْعَصْرِ (1) إِنَّ الْإِنْسَانَ)) [العصر: 1، 2].

حَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمَلَةً، يعني وقعت جواباً للقسم، حينئذٍ يجب كسر همزة (إن)، وهذا

يدخل تحته ثلاث صور، يعني مواضع كسر همزة (إن) في جواب القسم له ثلاثة أحوال؛ لأن الصور أربعة: واحدة يجوز فيها الوجهان، وثلاثة يجب فيه كسر همزة (إن).
الصورة الأولى: أن يذكر فعل القسم وتقع اللام في خبر (إن)، هنا يتعين مثل ((وَيَخْلُقُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ)) [التوبة: 56] (يَخْلُقُونَ) ذكر القسم الفعل، ثم قال: ((إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ))
جمع بين الفعل واللام، وجب كسر همزة (إن).

الصورة الثانية: أن يحذف فعل القسم وتقع اللام في خبر (إن): ((وَالْعَصْرِ (1) إِنَّ الْإِنْسَانَ لَقِي)) [العصر: 1، 2]. وقعت اللام في خبر (إن)، أين الفعل؟ محذوف ((وَالْعَصْرِ)).

في هذين الموضعين باتفاق إجماع أنه يجب كسر همزة (إن)، وانظر الضابط فيهما وجود اللام في خبر (إن)، وجدت اللام سواء ذكر الفعل أم حذف وجب كسر همزة (إن).
إذاً الضابط ليس هو في ذكر فعل القسم، بل ذكر في الأولى وحذف في الثانية ((وَيَخْلُقُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ)) هنا جمع بين الأمرين: ذكر الفعل، ووجدت اللام في خبر (إن).

الثاني: ((وَالْعَصْرِ (1) إِنَّ الْإِنْسَانَ لَقِي)) وجدت اللام وحذف الفعل.
إذاً الضابط ما هو القدر المشترك؟ وجود لام الابتداء واقعة في خبر (إن) سواء حذف الفعل أم ذكر، في هاتين الصورتين بالإجماع أنه يجب كسر همزة (إن).
الثالث: أن يحذف فعل القسم ولا تقترن اللام بخبر (إن)، يحذف الأمران الاثنان: الفعل، واللام، هذه محل نزاع، والنزاع صوري مثل ماذا؟ {حم (1) وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ (2) إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ (3)} [الدخان: 1 - 2 - 3] ((إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ)) هذه جواب قسم، أين فعل القسم؟ محذوف، أين اللام؟ لا لام، إذا انتفيا -الفعل واللام-، هنا يجب على مذهب البصريين كسر همزة (إن)، هذه الصورة اختلفوا فيها:

فالكوفيون أجازوا فيها الوجهين: الكسر والفتح، ((إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ)) ((أَنَّا أَنْزَلْنَاهُ)) يجوز فيها الصورتان، والبصريون منع الفتح وأوجبوا الكسر، وقد غلط الكوفيون في هذه المسألة، وحكي الإجماع السابق على أنه يجب فيها الكسر؛ لعدم السماع، لم يأتوا بسماع لفظ واحد أنه فيما إذا حذف فعل القسم مع اللام أنه يجوز فيها فتح همزة أن، لا يحفظ أبداً في لسان العرب، ولذلك نص السيوطي في جمع الجوامع على أن الكوفيين غلطوا في هذه المسألة، مذهبه غلط من أصله، فحينئذ تكون هذه المسائل كلها الثلاث مجمع عليها، وإن كان الإجماع في الصورة الأولى والثانية متحقق، وفي الثالثة على النزاع المذكور.

وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمَلَهُ يَدْخُلُ تَحْتَهُ هَذِهِ الصُّورُ الثَّلَاثَةُ، بَقِيَ صُورَةٌ وَاحِدَةٌ يَجُوزُ فِيهَا
الْوَجْهَانِ يَأْتِي هُنَاكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ: الْبَاءُ هَذِهِ بَاءُ الْآلَةِ حَكِيَتْ مَا هُوَ الَّذِي حَكِي؟ (إِنْ) وَمَعْمُولَاهَا
((قَالَ إِيَّيَّ عَبْدُ اللَّهِ)) [مريم: 30] قَالَ إِيْنِي، يَقُولُ إِيْنِي، قُلْ إِيْنِي .. كُلُّ مَا تَصْرِفُ مِنْ مَادَّةٍ
قَالَ، فَإِذَا جَاءَتْ بَعْدَهُ (إِنْ) فَبِالْكَسْرِ فَلَا تَلْحَنَ.

أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ ... خَالَ: جَاءَتْ بِمَوْضِعِ حَالٍ، جُمْلَةٌ سَوَاءٌ تَقْدُمُهَا
الْوَاوُ أَمْ لَا، أَنْ تَقَعَ فِي جُمْلَةٍ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ كَمَا مِثْلُ النَّازِمِ: كَزُرَّتُهُ وَإِيَّيَّ ذُو أَمَلٍ
زُرَّتُهُ فَعَلَ وَفَاعِلٌ وَمَفْعُولٌ بِهِ، وَإِيْنِي الْوَاوُ هَذِهِ وَاوُ الْحَالِ، إِيْنِي وَقَعَتْ (إِنْ) بَعْدَ الْوَاوِ، هَلْ
هُوَ خَاصٌّ بِالْوَاوِ أَمْ أَنَّهُ عَامٌّ؟ عَامٌّ ((إِلَّا إِنْهُمْ لِيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ)) [الفرقان: 20] هَذِهِ
الْجُمْلَةُ حَالِيَّةٌ وَجَاءَتْ مَكْسُورَةٌ وَهِيَ بَدُونُ وَاوٍ، إِذَا لَا يَشْتَرِطُ فِيهَا الْوَاوُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ
كَلَامُ النَّازِمِ.

أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ ... خَالَ (إِنْ) وَمَعْمُولَاهَا (مَحَلٌّ) هَذَا مَفْعُولٌ فِيهِ، خَالَ إِمَّا مَعَ الْوَاوِ كَمَا
ذَكَرَهُ النَّازِمُ أَوْ بَدُونَهَا.

وَلَمْ تَفْتَحْ هُنَا (إِنْ) لِمَاذَا؟ لِأَنَّ وَقْعَ الْمَصْدَرِ حَالًا وَإِنْ كَثُرَ سَمَاعِي، قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: لِمَاذَا
-الْحَالُ الْأَصْلُ فِيهَا أَنَّمَا مَفْرُودَةٌ كَمَا سَيَأْتِي- لِمَاذَا مَنَعْنَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ الْفَتْحَ وَأَوْجَبْنَا
الْكَسْرَ؟ لِأَنَّا إِذَا أَوَّلْنَا أَوَّلَنَا بِمَصْدَرٍ، وَحِينَئِذٍ الْمَصْدَرُ هَلْ يَقَعُ حَالًا قِيَاسًا؟ الْجَوَابُ: لَا،
وَإِنَّمَا هُوَ مَعَ كَثْرَتِهِ سَمَاعِي، وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ ... بِكَثْرَةٍ، كَثِيرٌ لَكِنَّهُ قِيَاسِيٌّ، وَإِنَّمَا
هُوَ سَمَاعِي، وَقَعِ الْمَصْدَرُ حَالًا وَإِنْ كَثُرَ سَمَاعِي عَلَى أَنَّ السَّمَاعِيَّ إِنَّمَا وَرَدَ فِي الْمَصْدَرِ
الصَّرِيحِ لَا الْمَوْزُولِ، وَلِأَنَّ الْمَصْدَرِ الْمُنْسَبِكُ مَعَ أَنَّ الْمَفْتُوحَ النَّاصِبَةَ لِمَعْرِفَةِ الْمَعْرِفَةِ وَالْحَالِ
نَكْرَةً.

يَعْنِي: قَدْ يَرِدُ أَنَّ الْمَصْدَرِ يَكُونُ مَعْرِفَةً، مَصْدَرٌ أَنَّ الْمَفْتُوحَةَ النَّاصِبَةَ لِمَعْرِفَةِ يَكُونُ مَعْرِفَةً،
إِذَا نَصَبْتَ أَنَّ مَعْرِفَةً صَارَ الْمَصْدَرُ مَعْرِفَةً، وَإِذَا نَصَبْتَ لِنَكْرَةٍ وَلَوْ كَانَتْ مَخْصُصَةً، حِينَئِذٍ
صَارَ نَكْرَةً، وَلَا يَقَعُ الْمَصْدَرُ الْمَعْرِفَةَ حَالًا الْبَتَّةَ.

إِذَا لَا تَكُونُ الْجُمْلَةُ الْحَالِيَّةُ سَوَاءً سَبَقَتْ بِوَاوٍ أَوْ لَا، لَا تَكُونُ مَفْتُوحَةً الْهَمْزَةُ بَلْ يَجِبُ
فِيهَا الْكَسْرُ.

وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقًا: هَذَا الْمَوْضِعُ السَّادِسُ.

وَكَسَرُوا: أَيْضًا أَيُّ الْعَرَبِ نَطَقُوا بِهَا مَكْسُورَةً.

مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ -قَلْبِي- عُلِّقًا، سَيَأْتِينَا فِي بَابِ ظُنٍّ وَأَخَوَاتِهَا مَا يُسَمَّى بِالتَّعْلِيقِ، فَإِذَا عُلِقَ

الفعل حينئذٍ وجب كسر همزة (إن)

مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ - قَلْبِي - عُلِّقَا أَيُّ الْفِعْلِ، والألف للإطلاق بِاللَّامِ لامِ الابتداء فقط، من المعلقة لامِ الابتداء مثل ماذا؟ كما مثل الناظم: كَاعَلِمَ إِنَّهُ لَدُو تَقَى. اعْلَمَ إِنَّهُ لَدُو تَقَى، هنا دخلت اللام على خبر (إن)، اعْلَمَ إِنَّهُ لَدُو تَقَى، الأصل في دخول اللام هنا يكون على (إن) هذا الأصل؛ لأن التعليق إنما يكون بين الفعل وبين معموليه (ظننت لزيد قائم) هذا مثال واضح، (ظننت زيداً قائماً) ظننت زيداً: زيداً مفعول أول، وقائماً مفعول ثاني، قد يعلق العمل في اللفظ فَيَنْصَبُ على المحل، يعلق: يعني لا يُنصب في اللفظ وإنما يكون العمل في المحل كما سيأتي.

من المَعْلَقَاتِ اللام، فإذا قلت: ظننت زيداً قائماً، ظن نصبت لفظاً، ظننت لزيد قائم، اللام لامِ الابتداء، زيد مبتدأ وقائم خبر، والجملة من المبتدئ والخبر في محل نصب مفعولي ظننت، لماذا وجه النصب إلى المحل دون اللفظ؟ لوجود اللام - لامِ الابتداء -.

إذاً اللام تكون داخلية على الاسم الأول.

اعْلَمَ (لِأَنَّهُ) هذا الأصل، لكن لا يجتمع مؤكدان، فزحلت اللام. لَدُو تَقَى: أصل اللام هذه مزحقة ليست اللام داخلية على الخبر، فحينئذٍ صارت هذه اللام معلقة، فإذا علقت جملة كانت مصدرية بـ (إن) وجب كسرها، وَكَسَرُوا أَيْضاً مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا بِاللَّامِ - لامِ الابتداء فقط لا غيرها - كَاعَلِمَ إِنَّهُ لَدُو تَقَى. قال أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب وقد علق عنها باللام نحو: (علمت إن زيداً لقائماً) وسنبين هذا في باب ظن، فإن لم يكن في خبرها اللام فتحت نحو: علمت أن زيداً قائم.

إذاً هذه المواضع الستة يجب فيها كسر همزة (إن)، زاد المصنف: إذا وقعت بعد (ألا) الاستفاحية، أوردَ على المصنف، - وهل هذا يرد عليه؟ - لا، لماذا؟ لأنها داخلية في قوله: فَكُسِرَ فِي الْإِبْتِدَاءِ.

كذلك أورد عليه: إذا وقعت بعد حيث، هل يرد عليه؟ لا يرد عليه، وإنما هي داخلية في قوله: فَكُسِرَ فِي الْإِبْتِدَاءِ.

إذا وقعت في جملة هي خبر عن اسم عين (زيد إنه قائم) يرد عليه؟ لا يرد عليه؛ لأنها داخلية في قوله: فَكُسِرَ فِي الْإِبْتِدَاءِ.

فقوله: فَكُسِرَ فِي الْإِبْتِدَاءِ يشمل الابتداء الحقيقي والابتداء الحكمي، ولذلك قال: ولا يرد عليه شيء من هذه المواضع لدخولها تحت قوله: فَكُسِرَ فِي الْإِبْتِدَاءِ؛ لأن هذه إنما

كسرت لكونها أول جملة مبتدئ بها.
كذلك الصفة: مررت برجل إنه فاضل، يجب كسر همزة (إن) في هذا الموضع، أو ل
(إذ)، جئتكَ إذ إن زيداً أمير).
ثم قال من بعد: بَعْدَ إِذَا فُجَاءَ أَوْ قَسَمَ.
والله أعلم.
وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* تنمة للحالة الثالثة لهمزة (إن) جواز الوجهين
* أحكام لام الإبتداء ومدخولاتها.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى:
وَهَمْزُ إِنَّ افْتَحَ لِسَدِّ مَصْدَرٍ ... مَسَدَّهَا وَفِي سَوَى ذَاكَ اكْسِرِ

عرفنا أنه شرع في بيان المواضع الثلاث أو الأحوال الثلاث ل (إنَّ) من حيث وجوب
الفتح ووجوب الكسر وجواز الأمرين.
وَهَمْزُ إِنَّ افْتَحَ لِسَدِّ مَصْدَرٍ
قلنا: لا بد من التأويل هنا إما في الأول، وإما في الثاني، افتح وجوباً، وحينئذٍ اكسر
وجوباً أو جوازاً.

افتح: نقول: هذا عام المراد به الإباحة، فيشمل الواجب والجائز.
وقوله: اكسر: وحينئذٍ يكون للواجب فتشمل الأحوال الثلاثة، وهذا أولى من أن يجعل
البيت خاصاً بما وجب في الحالتين: الفتح والكسر.
وَهَمْزُ إِنَّ افْتَحَ لِسَدِّ مَصْدَرٍ
لسدِّ: أي لأجل، فكأنه تعليم متعلق بـ (افتح)، وحينئذٍ جعل الناظم الضابط هنا في باب
فتح همزة (إنَّ) وجوباً إذا سد مسد (أن) ومدخولها المصدر، فكل موضع صح أن يحل
المصدر محل (إنَّ) ومعمولها حينئذٍ قلنا: هذه بالفتح؛ لأن الأصل أن نقول: هذه هل

هي (إنَّ) أو (أَنَّ)؟ يشتهبه، فإذا جاز أن يحل المصدر محل (إنَّ) ومدخوليه ومعموليهما
وصح تسليط العامل من جهة الصناعة الإعرابية عليها -على المحل- حينئذٍ وجب فتح
همزة (أَنَّ)، وهذا يكون في تسع مواضع، بالاستقراء، قد يزيد بعضها لكنه قليل، لكن
المشهور هو تسع مواضع:

الأول: أن يكون فاعلاً.

الثاني: أن يكون نائب فاعل.

الثالث: أن يكون مفعولاً به لغير قول محكي.

ورابعاً: أن يكون في موضع جر بحرف الجر.

والخامس: أن يكون في موضع مبتدئ مؤخر.

والسادس: أن يكون في موضع خبر مبتدئ.

والسابع: أن يكون في موضع المضاف إليه.

والثامن: أن يقع معطوفاً على شيء من ذلك، إذا عطف على (أَنَّ) مفتوحة بـ (إنَّ)

نقول: هنا يفتح؛ لأن الأصل اتحاد المعطوف والمعطوف عليه، وحينئذٍ إذا عطف (إنَّ)

على (أَنَّ) نقول: الأصل فيه أن يكون الثاني الذي بعد حرف العطف أن يكون بالفتح

من باب عطف المفرد على المفرد.

والتاسع والأخير: أن تكون مبدلة من شيء من ذلك، أيضاً البديل يكون حكمه حكم

المبديل منه.

فهذه مواضع تسعة يكون فيها وجوب فتح همزة (إنَّ) وحينئذٍ تكون بـ (أَنَّ)، ويؤول

(أَنَّ) وما دخلت عليه بمصدر.

وعبر الناظم بمصدر لماذا؟ لأنه قد تحل (أَنَّ) موضع المفرد ويجب كسر همزة (إنَّ). ظننت

زيداً إنه قائم، ظننت: فعل وفاعل. وزيداً: مفعول به. وإنه قائم نقول: الجملة هذه

حلت محل المفعول الثاني، والأصل في المفعول الثاني أن يكون مفرداً، إذاً: حلت محل

المفرد. قالوا: هنا يمتنع فتح همزة (إنَّ) فلا يقال: أنه فاضل، ظننت زيداً أنه فاضل،

لماذا؟ قالوا: لأنه إذا فتحت همزة (إنَّ) صار أنه فاضل أولت بمصدر، والمصدر لا يقع

خبراً عن اسم العين. ظننت زيداً قياماً هذا قلنا: لا يقع إلا على التأويل، والأصل عدم

التأويل، ولذلك امتنع ما ذكرناه.

إذاً: أن تكون في موضع فاعل، كقوله تعالى: ((أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَاهُ)) [العنكبوت: 51]

يَكْفِي: هذا فعل مضارع فاعله غير مذكور، وصح أن نجعل - ((أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَاهُ))

أننا هذا الأصل - صح جعل (أَنَّ) ومعموليهما فاعلاً تسلط عليه العامل، والصناعة الإعرابية لا ينافيها ما ذكرناه حينئذٍ وجب فتح همزة (أَن) - أولم يكفهم إنزالنا - هذا الموضع الأول.

((قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ)) [الجن:1] أُوحِيَ: هذا مغير الصيغة. استماع، أوحى أنه استمع، أين نائب الفاعل لأوحى؟ نقول: أَنَّهُ اسْتَمَعَ، (أَن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر وهذا المصدر في محل رفع نائب فاعل، ولذلك الإعراب كما سبق في المصدر المنسبك من (أَن) وما دخلت عليه يكون محلياً على الصحيح، ولا يكون تقديريةً وإن قال به بعض النحاة.

الثالث: أن يكون في موضع مفعول به غير محكي بالقول، غير محكي بالقول لماذا؟ لأن القول وما تصرف منه ينصب مفعولاً به، هذا الأصل، ((قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ)) [مريم:30] هذه واجبة الكسر أو حكيت بالقول، إذاً: هو مفعول به لكنه واجب الكسر، وحينئذٍ لا بد من استثنائه في هذا الموضع، نقول: أن تقع في محل مفعول به غير محكي بالقول، ((وَلَا تَخَافُونَ أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ)) [الأنعام:81] لَا تَخَافُونَ إشراككم، حينئذٍ: أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ نقول: هذه واجبة الفتح، لماذا؟ لأن (تَخَافُونَ) يطلب مفعولاً به، وإذا طلب مفعولاً به حينئذٍ لا بد من أن يتسلط العامل على (إِنَّ) فيجب فتحها؛ لأنها هي التي تؤول بمصدر، ((وَلَا تَخَافُونَ أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ)) أي: لا تخافون إشراككم.

الموضع الرابع: أن تكون في موضع حرف جر؛ ((ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ)) [لقمان:30] ذَلِكَ: هذا مبتدأ، أين خبره؟ ((ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ)) هنا الشاهد ليس في كونه مبتدأ أو؟؟؟، الشاهد في دخول الباء على (أَن)، الأصل بـ (إِنَّ)، لكن إذا سبق (إِنَّ) بحرف الجر وجب فتحها وحينئذٍ صار مدخول (إِنَّ) في محل جر، وهذا لا يناسبه إلا أن يكون مفرداً، فتعين أن يكون مفرداً، وإنما يكون ذلك بفتح همزة (أَن) وإلا الأصل هو (إِنَّ)، بـان. تقول: بـان، الباء حرف جر لا تدخل على الجملة؛ لأن (إِنَّ) هذه جملة مستقلة. إن زيداً قائم الأصل هو زيد قائم، ((ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ)) نقول: الأصل: بـ (إن الله)، لكن الباء لا تدخل إلا على مفرد وهو اسم، وإن: جملة، حينئذٍ نقول: لا بد من أن تأتي في هذا الموضع بما يصح تأويله بمصدر، ولا يكون كذلك إلا بوجوب فتح همز (إِنَّ) فصارت: أن. ((ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ)).

الخامس: أن تقع في موضع مبتدأ، وهذا المبتدأ مؤخر، ((فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ)) [الصافات:143] أين المبتدأ؟

لولا ما سبق أنها من علامات الأسماء وأنه يقع بعدها المبتدأ.

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذْفُ الْحُبَرِ ... حَتَّمْ

إذا: ((فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ)) فَلَوْلَا كونه مِنَ الْمُسَبِّحِينَ.
إذا: كون نقول: هذا مبتدأ، تقع في موضع مبتدئ مؤخر.

((وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّهُ تَرَى الْأَرْضَ)) [فصلت: 39] وَمِنْ آيَاتِهِ رؤيتك.
((وَمِنْ آيَاتِهِ)) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم.
((أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ)) رؤيتك الأرض، صار في موضع مبتدئ.
أن تقع في موضع خبر، وذلك بشرط: أن يكون المبتدأ غير قول، يعني: ليس قولاً، ليس شيئاً يلفظ، بل هو أشبه ما يكون بالعين اسم ذات.
وبشرط ألا يكون خبر (أن) صادقاً على ذلك المبتدأ.
بشرطين: ألا يكون المبتدأ قول، ثم أن يكون هذا المبتدأ لا يصدق عليه خبر (إن)، لا يصدق عليه يعني: لا يكون فرداً من أفراد خبر (إن)، فإن كان كذلك حينئذٍ انتقض الشرط.

ظني أنك مقيم معنا، ظني: هذا ليس بقول وإنما هو عمل، الظن عمل بالقلب، ظني.
إذا: ليس بقول.
أنك مقيم معنا اليوم: هذا ليس صادقاً؛ لأن الظن قائم بي أنا، ومقيم معنا هذا قائم بغير المتكلم بغير الظان، وحينئذٍ ليس المبتدأ فرداً من أفراد خبر (أن) وحينئذٍ يجب فتح همزة (أن).

أن تقع في موضع المضاف إليه وهو السابغ؛ ((إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ))
[الذاريات: 23] التقدير: مثل نطقكم؛ لأن (مثل) هذه تلازم الإضافة، سيأتي معنا أنها من الملازمة للإضافة.

الثامن: أن تكون معطوفة على شيء تعين فيه أن يكون (أن) بالفتح، ((اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ)) [البقرة: 47] يعني: اذكروا نعمتي وتفضيلي إياكم، يعني: عطفت على مفرد، هذا المراد.

التاسع: أن تقع في موضع البدل، يعني مبدلة من شيء سابق وهو مفرد، ((وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهُ لَكُمْ)) [الأنفال: 7] إِحْدَى: هذا مفعول به، وكونها لكم، نقول: أنها لكم، كونها لكم، هذا بدل اشتمال من إحدى.

هذه المواضع التسع نقول: يجب فيها فتح همز (إن) فتقول: (أن) فتؤول بمصدر، وعرفنا كيف تأتي بالمصدر، ننظر إلى خبر (أن) إن كان مشتقاً حينئذٍ جئنا بالمصدر مضافاً إلى اسم (أن)، وإذا كان جامداً حينئذٍ جئنا بالكون أو بالمصدر الصناعي والمشهور الكون.

ظننت أن زيداً أسدً، ظننت كون زيد أسداً، فتأتي بالجامد تنصبه على أنه خبر للكون.
أو ظننت أسدية زيد، هذا يسمى مصدرًا صناعيًا، مولد ليس قياسي.

وَفِي سَوَى ذَاكَ أَكْسِرَ: يعني واكسر في سوى ذاك، ذاك ما هو؟ الذي لا يحل المصدر محله، الذي لا يؤول بمصدر حينئذٍ وجب فيه الكسر على الأصل، أي: أدم الكسر؛ لأنه الأصل. إذا قيل: أَكْسِرَ فهي مكسورة في الأصل، إذا جعلنا (إِنَّ) هي الأصل و (أَنْ) هي الفرع، حينئذٍ لا نقول: اكسر بمعنى جدد له الكسر، وإنما أدم الكسر، هذا المراد، هذا من باب: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ)) [النساء: 136] آمَنُوا يعني: المأمور به هنا المداومة.

((يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ)) [الأحزاب: 1] اتَّقِ قالوا: الأمر الأصل فيه طلب ما لا حصول له، يعني الذي لم يحصل، هذا الأصل فيه، كيف نوجه: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا)) [النساء: 136] الحاصل لا يؤمر به.

((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا)) لازموا الإيمان، أو اثبتوا على الإيمان، أو دوموا على الإيمان، وحينئذٍ المداومة هي المأمور بها وهي شيء غير موجود.

((يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ)) [الأحزاب: 1] هذا فعل أمر، كيف نقول هو تحصيل شيء لم يقع؟ نقول: والمراد به: دم على التقوى، وهذا معدوم، وحينئذٍ لا بأس بكونه مأموراً به. وَفِي سَوَى ذَاكَ أَكْسِرَ: هي مكسورة في الأصل، نقول: أدم الكسر، فالمأمور به حينئذٍ يكون المداومة، والمواضع التي يجب فيها كسرة همزة (إِنَّ) عد الناظم منها ستة في الجملة، وهي عشرة عند التفصيل.

فَأَكْسِرُ فِي الْإِتِّدَاءِ، وقلنا: المراد بالابتداء هنا ابتداء جملتها إما حقيقة وإما حكماً، حقيقة أو حكماً، يعني: أن تقع (إِنَّ) في أول الكلام، وليس المراد أول الكلام أول النطق لا، المراد أول الجملة، سواء كانت في أثناء الكلام أو في أول الكلام، يعني أول ما ينطق به إن، أول ما تكلم: ((إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ)) [الكوثر: 1] هذا لم يسبقه شيء، أو سبقه شيء ثم هذه (إِنَّ) في أول جملة، نقول: هذا يجب فيها كسر الهمزة وهي في أول الكلام - في أول الكلام بحسبه -.

إذاً نقول: أول الكلام المراد به ولو في الأثناء، وحينئذٍ المراد ابتداء الجملة التي هي فيها، وهذا ذكرنا أنه يدخل تحته ما سُبِقَ بـ (أَلَا) الاستفتاحية، ((أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ)) [يونس: 62].

كذلك ما سبق بـ حيث إن زيداً جالس، لأنها في أول الجملة.

وإذ كذلك في أول الجملة.

وإذا اخبر عن اسم ذات: زيد إنه فاضل، نقول: هنا وجب الكسر؛ لأنه لا يخبر بالمصدر الذي هو اسم معنى عن العين، وحينئذٍ لا بد من كسر همزة (إِنَّ). هذه أربعة مواضع.

وَفِي بَدْءِ صِلَةٍ: يعني في أول جملة الصلة سواء كانت موصولاً حرفياً أو اسماً، مررت برجل إنه فاضل نقول: هذا جملة، مررت بالذي إنه فاضل، ((مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ)) [القصص:76] وجب كسر همزة (إِنَّ).

وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَةً

هذا الموضع الثالث في الجملة: المراد أنها تقع مكملة لليمين، وذلك إذا وقعت جواب القسم.

وقلنا: يدخل تحت هذه الصورة ثلاث صور:

ما ذكر فعل القسم مع اللام، ما حذف فعل القسم مع اللام -يعني دخول اللام على خبر (إِنَّ) -، ما حذف فعل القسم مع عدم اللام.

إذاً: الصور ثلاثة، لو نظرنا إلى القسم مع اللام الصور أربع من حيث هي. إذا دخلت اللام على خبر (إِنَّ) وجود اللام نقول: وجب كسر همزة (إِنَّ) بقطع النظر عن كون الفعل ملفوظاً به أو محذوفاً، إذا العبرة بماذا؟ وجود اللام.

قد لا توجد اللام ثم قد يوجد الفعل أو يحذف، إن حذف الفعل كذلك وجب كسر همزة (إِنَّ)، إن ذكر الفعل مع عدم دخول اللام هذه يجوز فيها الوجهان بالإجماع كما سيأتي.

إذاً الصور ثلاثة، النظر فيها إذا أردت حفظها تنظر إلى اللام، إن دخلت اللام على خبر (إِنَّ) وجب الكسر سواء ذكر الفعل أم حذف، إن حذفت اللام -لم تدخل في خبر (إِنَّ) - حينئذٍ إما أن يذكر الفعل أو يحذف، إن حذف الفعل وجب الكسر على مذهب البصريين وخطئوا الكوفيين في ذلك -جواز الفتح-، وإذا ذكر الفعل مع عدم اللام جاز فيه الوجهان كما سيأتي.

((وَيَجْلِفُونَ بِاللَّهِ إِيَّاهُمْ لِمَنكُمُ)) [التوبة:56] نقول: (إِنَّ) هنا واجبة الكسر، لماذا؟ لأن اللام دخلت وذكر الفعل.

((وَالْعَصْرِ (1) إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ)) [العصر:1،2] ((إِنَّ الْإِنسَانَ)) يجب كسر همزة (إِنَّ)، لماذا؟ لأن اللام دخلت في خبر (إِنَّ)، لم يذكر الفعل هنا ((وَالْعَصْرِ)) هذا

نائب وليس فعلاً، وحينئذٍ وجب الكسر بالإجماع -إجماع الكوفيين والبصريين- في هاتين الحالتين.

بقي حالة واحدة وهي فيما إذا حذف الفعل واللام، حينئذٍ وجب الكسر على الصحيح، ((حم (1) وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ (2) إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ (3))) [الدخان: 1، 2، 3] إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ نقول: واجبة الكسر؛ لأنها مكملة لليمين، يعني: جواب القسم. أين القسم؟ الفعل محذوف. أين اللام؟ لم توجد عندنا لام، هذه الثلاث الصور نقول: واجبة الكسر وهي داخلة في قوله: وَحَيْثُ إِنَّ هَذَا مُبْتَدَأٌ مُكْمَلَةٌ لِيَمِينٍ، يعني: واقعة جواب القسم.

قال ابن هشام: ولو أضمر الفعل أو ذكرت اللام تعين الكسر إجماعاً. ضبط لنا الثلاث صور في هذه الكلمات.

لو أضمر الفعل أو ذكرت اللام وجب الكسر إجماعاً.

أضمر الفعل -هذا لا إشكال فيه- أو ذكرت اللام تعين الكسر، أضمر الفعل وذكرت اللام أو حذف؟ حذفت، أضمر الفعل أو ذكرت اللام حينئذٍ تعين الكسر إجماعاً، لو أضمر الفعل يعني لم يذكر حذف أو ذكرت اللام تعين الكسر إجماعاً، بقي حالة واحدة هي التي ستأتي في موضعها.

أو حكيت بالقول: ((قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ)) [مريم: 30] كل (إِنَّ) بعد قول ومادته -قول وما تصرف منه- حينئذٍ نقول: واجب الكسر وهو مفعول به ومستثنى من: ((وَلَا تَخَافُوهَ أَنْكُمْ أَشْرَكْتُمْ)) [الأنعام: 81] هناك مفعول به ليس للقول وهنا مفعول به للقول.

أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ حَالٍ: سواء كانت بعد الواو أو لا، حينئذٍ يجب كسر همزة (إِنَّ) لأننا لو فتحناها لكان مصدرراً، والمصدر لا يقع حالاً قياساً، وإنما هو سماعي ولا يقاس عليه مع كثرته.

كَرَّرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ: يعني: والحال إني ذو أمل، ولكن لا تؤول هنا بمصدر وإنما هو جملة في محل نصب.

وَكَسَرُوا -أيضاً- مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عَلِقَا بِاللَّامِ: وهذا سيأتي في باب ظن وأخواتها، باب التعليق.

إذا علقت باللام على جهة الخصوص حينئذٍ حكمنا على (إِنَّ) بالكسر، لماذا؟ لأنك تقول: كَاعْلَمَ إِنَّهُ لَذُو ثَقَى، ((وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ)) [المنافقون: 1] التعليق يكون العمل في المحل لا في اللفظ، وحينئذٍ تكون اللام من المعلقات، وسيأتي هذا في محله. هذه ست مواضع على جهة الإجمال، وعشرة على جهة التفصيل؛ لأن قوله: فَكُسِرَ في

الابتداء هذا يدخل تحته كم؟ قلنا: إما حقيقة: ((إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ)) [الفتح:1]، وإما أن يسبقها -الجملة- (ألا) الاستفتاحية: ((أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ)) [يونس:62]، والواقعة بعد حيث، والواقعة خبراً عن اسم الذات، نحو: زيد إنه قائم، والواقعة بعد (إذا)، وهذه بعضهم لا يذكرها الواقعة بعد (إذا).
بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةً أَوْ قَسَمٍ ... لَا لَمْ بَعْدَهُ يَوْجَهَيْنِ تُمَي

هذا هو الحال الثالثة وهي ما جاز فيه الوجهان، يعني: يجوز فيه الكسر -كسر همزة (إِنَّ) - وفتح همزة (إِنَّ) لكن لا في محل واحد باعتبار واحد، لأنهما متناقضان هذا جملة وهذا مفرد، لكن باعتبار معنى يجوز كسر همزة (إِنَّ) وباعتبار معنى آخر .. ، فليس المراد أنه معنى واحد ويجوز فيه الكسر والفتح لا، ليس هذا مرادهم، وإنما مرادهم: يجوز أن يُحل المفرد محل (إِنَّ)، ويجوز أن يكون جملة، فباعتبار كونه جملة المعنى يختلف عن كونه مفرداً، إذاً: ليس المراد هنا كون هذه الحالة يجوز فيها الوجهان أنه في معنى واحد وفي جملة واحدة باعتبار واحد لا، وإنما باعتبارين مختلفين، إن نظرت إلى جهة جاز لك الفتح، وإن نظرت إلى جهة أخرى باعتبار آخر جاز لك الكسر، والمراد: أنه لا يتعين واحد من النوعين، فيرجح الكسر مع جواز الفتح، ويرجح الفتح مع جواز الكسر، ولا يلزم أحد بأحد الطريقتين.

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةً أَوْ قَسَمٍ ... لَا لَمْ بَعْدَهُ يَوْجَهَيْنِ تُمَي

يَوْجَهَيْنِ تُمَي: بَعْدَ هذا منصوب على الظرفية متعلق بقوله: تُمَي.
تُمَي: هذا مغير الصيغة، يعني: نسب، والضمير هنا يعود إلى الهمز -هو الهمز الذي نسب- نسب أي: همز (إِنَّ) بقطع النظر عن كونه مفتوحاً أو مكسوراً، نسب ماذا؟ بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةً، نسب وجهين، ما هما الوجهان؟ الفتح والكسر، نظراً لموجب كل منهما لصلاحية المقام لها على سبيل البدل لا على سبيل الاجتماع معاً، بل على سبيل البدل، إن جاز ورجحنا الفتح امتنع الكسر في نفس الوقت، وإن رجحنا الفتح حينئذٍ امتنع الكسر، فلا يجتمعان في موضع واحد باعتبار واحد لا، وإنما الجهة منفكة.
نظراً لموجب كل منهما لصلاحية المقام لها على سبيل البدل، فموجب الكسر مع (إذا) مثلاً -مع (إذا) الفجائية- اعتبار (إِنَّ) ومعمولها جملة، -اعتبرناها جملة- بلا احتياج إلى تقدير خبر، ومع فعل القسم اعتبار ذلك جعله جواب القسم، وموجب الفتح مع (إذا) الفجائية اعتبار ذلك مفرداً، فرق. موجب الكسر مع (إذا) الفجائية كونها جملة،

وموجب الفتح يعني الذي يقتضي الفتح كونه مفرداً، وفرق بين الجملة والمفرد، إذاً: لا يجتمعان في موضع واحد، وإنما نقول: يجوز الفتح والكسر بعد (إذا) الفجائية على سبيل البدل، يعني لا على سبيل الاجتماع معاً في وقت واحد.

وموجب الفتح مع (إذا) اعتبار ذلك مفرداً مبتدأً مع تقدير الخبر ومع فعل القسم اعتبار تقدير الخافض، وسيأتي هذا.

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةً: إِذَا إِذَا وقعت (إِنَّ) بعد إِذَا فُجَاءَةً يقصد بها الفجائية التي يدل على أن ما بعدها وقع بغتة؛ حضرت فإذا الأسد، يعني: باغتني الأسد، هذه (إذا) تسمى إِذَا الفجائية، يعني ما بعدها وقع فجأة.

فإذا وقعت (إِنَّ) بعد (إذا) الفجائية جاز فيها الوجهان: الكسر على اعتبار، والفتح على اعتبار آخر.

خرجت فإذا إن زیداً قائم، خرجت فإذا يعني: بعد خروجي تفاجأت، بماذا؟ إن زیداً قائم، يجوز الكسر على ماذا؟ على اعتبار أن (إِنَّ) جملة مستقلة، يعني كأنه قال: خرجت فإذا زيد قائم، فيه إشكال؟ ليس فيه إشكال، وإنما أدخل (إِنَّ) على زيد قائم من باب؟ - (إن وأن) للتوكيد - من باب التوكيد فقط، ليس فيه شيء جديد.

خرجت فإذا إن زیداً قائم، نقول: إذا كسرنا جعلنا ما بعد (إذا) الفجائية جملة، ما معنى جملة، بمعنى أنها جملة مستأنفة مركبة من مبتدئ وخبر. خرجت فإذا زيد قائم، لماذا جئنا بـ (إِنَّ)؟ من باب التأكيد، يعني تقوية النسبة -نسبة الخبر إلى الاسم-، والتقدير: خرجت فإذا زيد قائم. إذاً لا إشكال في من كسرهما.

ومن فتحها: خرجت فإذا أن زیداً قائم، و (أن) هذه قلنا: في قوة المصدر، كأنه قال: خرجت فإذا قيام زيد، إذاً ليس بجملة وإنما هو مفرد، وحينئذ كيف نفعل؟ فنقول: قيام زيد هذا ينظر إليه باعتبار (إذا) الفجائية، هل هي اسم أم حرف؟ فيه خلاف بين النحاة، والصحيح أنها حرف، وإذا كانت حرفاً حينئذ لا يصلح أن يكون خبراً عن قيام زيد، يصلح أو لا يصلح؟ هل يصح أن نقول: خرجت فإذا قيام زيد؛ قيام: مبتدأ، وإذا: خبر مقدم؟ لا يصلح، لماذا؟ لأن (إذا) الفجائية حرف.

إذاً: ماذا نصنع؟ إما أن نجعل قيام زيد مبتدأً لخبر محذوف، أو نجعله خبراً لمبتدئ محذوف، قدر هذا أو ذاك، إما أن نجعله خبراً لمبتدئ محذوف، وإما أن يكون مبتدأً لخبر محذوف، وعلى القول بأن (إذا) اسم فحينئذ صارت ظرفاً، وإذا كان كذلك حينئذ لا يصلح أن يكون مبتدأً، بل يتعين أن يكون خبراً مقدماً، وقيام زيد: مبتدأً مؤخراً، على

الوجهين. فيصير حينئذٍ: أن زيداً قائم في قوة المفرد وهو قيام زيد، إن جعلت (إذا) ظرفية فهو مبتدأ خبره ما قبله، فإذا قيام زيد أي: ففي الحضرة قيام زيد، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً: خرجت فإذا قيام زيد موجود، فجعلت القيام مبتدأ والخبر محذوف. ولو قلت: فإذا الشأن والأمر قيام زيد جعلت القيام خبراً لمبتدئ محذوف، يجوز فيه الوجهان. والصحيح أن يقال بأنه لا يجعل (إذا) خبراً مقدماً؛ لأنها حرف والحرف لا يسند إليه ولا يكون مسنداً، وإنما قيام زيد إما أن يكون خبراً لمبتدئ محذوف، أو مبتدأً لخبر محذوف، إما أن يكون خبراً لمبتدئ محذوف، أو يكون مبتدأً والخبر حينئذٍ يكون محذوف، ولذلك قال ابن عقيل هنا: يجوز فتح (إن) وكسرهما إذا وقعت بعد (إذا) الفجائية، لكنه لم يرشد إلى أن الخلاف مبني على (إذا) من حيث الحرفية والاسمية، تنبه لهذا.

خرجت فإذا إن زيداً قائم؛ عرفنا إذا كسرهما أنها جملة ولا إشكال فيها، ومن فتحها جعلها مع صلتها مصدراً، قطعاً هذا؛ لأنه مؤولة بمصدر ولا إشكال، وهو مبتدأ خبره (إذا) الفجائية، هذا بناءً على ماذا؟ على أنها اسم ظرف زمان أو مكان، قيد على الشرح. والتقدير: فإذا قيام زيد، أي: ففي الحضرة قيام زيد، وهذا التقدير مرجوح؛ لأنه مبني على أن (إذا) اسم وليست بحرف، مبني على أن (إذا) اسم. فإذا قيام زيد؛ إذا: خبر، وقيام زيد: مبتدأ مؤخر، ونقول: هذا ضعيف. ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً، والتقدير: خرجت فإذا قيام زيد موجود، وهذا أرجح، لماذا؟ لأننا جعلنا (إذا) حرفاً، ويجوز أن يكون العكس: فإذا الشأن والحال قيام زيد، فقيام: هذا خبر لمبتدأ محذوف. ومما جاء بالوجهين قول الشاعر:

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا ... إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللِّهَازِمِ

إِذَا أَنَّهُ إِذَا إِنَّهُ، إذا إنه هذا لا إشكال فيه - بالكسر - فجعلها جملة مستأنفة، إذا هو عَبْدُ الْقَفَا وَاللِّهَازِمِ لا إشكال فيه، وعند الفتح حينئذٍ نقول: في المصدر الوجهان المذكوران، إما أن يكون مبتدأ خبره محذوف أو بالعكس، ولا نجعل (إذا) أنها خبر مقدم وما بعده المصدر مبتدأ مؤخر؛ لأن هذا مبني على قول مرجوح. والتقدير على الأول: فإذا عبوديته، أي: ففي الحضرة عبوديته، عبوديته: هذا مبتدأ مؤخر، وإذا: خبر مقدم. هذا على القول الآخر. وعلى الثاني: فإذا عبوديته موجودة، عبوديته صار مبتدأ خبره محذوف وهو موجودة،

وإذا عكست قلت: فإذا الشأن والحال عبوديته جعلت عبودية خبراً لمبتدئٍ محذوف.
إذاً: تفتح همزة (إنَّ) وتكسر بعد (إذا) الفجائية، إذا كسرناها جعلناها جملة مستأنفة ولا إشكال، وإذا فتحناها حينئذٍ تؤول بمصدر يكون خبراً لمبتدئٍ محذوف أو مبتدأً لخبر محذوف، إما أن يكون مبتدأً لخبر محذوف، أو يكون خبراً والمبتدأ محذوفاً، وأما جعل (إذا) خبراً مقدماً نقول: هذا فيه ضعف. هذا هو الموضع الأول.

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةً

إذا: تدل على الفجائية، هذا من إضافة الدال إلى المدلول.

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةً أَوْ: للتنويع والتقسيم.

أَوْ قَسَمَ ... لَا لَامَ بَعْدَهُ: يعني يجوز فتح (إنَّ) وكسرها إذا وقعت جواب قسم، ظاهر كلام الناظم هنا -لو جعلناه على ظاهره- قال: لَا لَامَ بَعْدَهُ أو قسم. لَا لَامَ بَعْدَهُ: قلنا: هذا يحتمل وجهين: إما مع ذكر الفعل أن يكون ملفوظاً به، وإما أن يكون محذوفاً، ظاهر كلام الناظم العموم يشمل النوعين، لكن لا بد من تقييده ليصير موافقاً لما ذكرناه من الصور الأربعة: وهو أنه يعني صورة واحدة، وهي إذا ذكر -تلفظ بالفعل- وعدمت اللام، هذه الحالة بالإجماع يجوز فيها الوجهان، إذا لفظ بالفعل -نطق به تلفظ به وجد ذكر-، واللام محذوفة، لا لام بعده، فحينئذٍ بالإجماع يجوز فيه الوجهان: فتح همزة (إنَّ) وكسرها.

أَوْ قَسَمَ: إذاً أو بعد فعل قسم ظاهر من أجل أن يوافق، ولا نعم، لو قلنا: بعد قسم هذا عام يشمل القسم المذكور والقسم المحذوف. ولك أن تقول: قسم هذا نكرة، والنكرة في سياق الإثبات لا يعم، وحينئذٍ نحتاج إلى مقيد خارج، فنقول: قَسَمَ ظاهر كأنه وصف بصفة محذوفة للعلم به؛ لأنه مجمع عليه فحينئذٍ حذف النعت، وسيأتي المعنى أن النعت إذا علم جاز حذفه.

أَوْ قَسَمَ: يعني: أو بعد فعل قسم ظاهر لَا لَامَ بَعْدَهُ.

لَا: هذه نافية للجنس.

وَلَا مَ: اسمها.

وَبَعْدَهُ: هذا خبرها.

إذاً لو قيل: حلفت أن زيدا قائم -بالفتح والكسر- هكذا قال ابن عقيل، مثل لما أراده الناظم على ظاهره، بمعنى: أنه يشمل أو قَسَمَ الفعل الملفوظ والفعل المحذوف، وسبق أن تمَّ خلافاً سابق وهو: أنه إذا حذف الفعل ولم تذكر اللام قلنا: مذهب الكوفيين الفتح، ومذهب البصريين وجوب الكسر، وحكوا الإجماع عليه، وخطأهم السيوطي في جمع الجوامع قال: غلط، خطأ. لو اعتبرنا الخلاف سار عليه ابن عقيل

على عدم التخطئة، وإذا قلنا بالتخطئة حينئذٍ: أو قَسَمَ لا بد من التقييد بأنه ظاهر لنخرج الحال التي قلنا أخطأ فيها الكوفيون.

قال ابن عقيل: يجوز فتح (إنَّ) وكسرها إذا وقعت جواب قسم، وليس في خبرها اللام، نحو: حلفت أن زيدا قائم، حلفت ذكر الفعل هنا، أو قسم ظاهر، أن زيدا قائم، إن زيدا قائم، يجوز فيه الوجهان، على الكسر نقول: جعلنا الجملة جواب القسم، لأن الحلف يحتاج إلى جواب القسم، ما هي جملة جواب القسم؟ إذا كسرنا: إن زيدا قائم هي جملة الجواب، وإذا فتحنا حينئذٍ صار مفرداً، وإذا صار مفرداً لا يصلح أن يكون جواباً للقسم، وحينئذٍ يقال فيه: أنه منصوب بنزع الخافض، يعني على تقدير حرف الجر، وجملة القسم قد دل عليه المذكور.

قال: وقد روي بالفتح والكسر، الكسر على (أن) اسمها، وخبرها جواب القسم، والفتح على أساس أن المصدر على نزع الخافض؛ أقسم بالله على أن زيدا قائم، ويكون مغنياً عن جواب القسم، هذه الجملة تكون مغنية عن جواب القسم لأن جواب القسم كالخبر، إذا دل عليه شيء ملفوظ به موجود حينئذٍ يستغنى به عنه، يجوز حذفه، إذا علم جاز حذفه.

وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ وَمِنْهُ جَوَابُ الْقَسَمِ.

وروي بالفتح والكسر قوله:

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ ... أَنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ

أَوْ تَحْلِفِي: هنا لُفِظَ بالفعل.

أَيَّ: وقعت (أن) بعد فعل القسم وهو ملفوظ به، يجوز فيه الوجهان، روي بالوجهين:

أني وإني. (إني) على أنه جواب القسم، أليس، وبالفتح على أنه مصدر مجرور بحرف الجر.

أَوْ تَحْلِفِي على أني كذا، يعني: على أني أبو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ؛ على كوني أبي ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ، فحينئذٍ نقول: كوني هذا اسم مجرور بـ على، وهذا بعضهم لا يرتضيه؛ لأن (على) حرف جر ويكون ما بعده مجرور، والأصل في حرف الجر أنه لا يعمل محذوفاً، وحينئذٍ يجعله مفعولاً به منصوباً بلا واسطة، بلا واسطة حرف الجر. فيه وجهان.

على كوني كذا، وحينئذٍ صار مجروراً بحرف الجر محذوفاً، وإذا قلنا: حرف الجر ضعيف فلا يعمل محذوفاً حينئذٍ جعلناه مفعولاً به بدون واسطة.

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ ... أَيْ: يروى بالكسر على جعلها جواباً للقسم، وبالفتح على جعلها مفعولاً لا بواسطة نزع الخافض، أي: على أي، هذا قول. وبعضهم يرى أنها على نزع الخافض، يعني: حرف جر محذوف، وهذا فيه كلام.

قال ابن عقيل: ومقتضى كلام المصنف: أنه يجوز فتح (إِنَّ) وكسرها بعد القسم إذا لم يكن في خبرها اللام. وهذا ظاهر عبارته، سواء كانت الجملة المقسم بها فعلية والفعل فيها ملفوظ به نحو: حلفت إن زيدا قائم أو غير ملفوظ، هذا عام، لكن قلنا غير ملفوظ هذه يجب كسر همزة (إِنَّ) فيها وحكي الإجماع عليها، وحينئذ لا بد من تقييد كلام الناظم بما ذكرناه سابقاً.

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَ: الموضع الثاني: أو بعد فعل قسم ظاهر.
لَا لَمْ بَعْدَهُ بَوَجْهَيْنِ مُي: جاز فيه الوجهان الفتح والكسر.
مَعَ تَلَوِّفًا الْجَزَا:

وَمَعَ: معطوف على بعد، بَعْدَ إِذَا فُجَاءَ.

وَمَعَ تَلَوِّفًا الْجَزَا: (فَا الْجَزَا) كلاهما مقصوران للضرورة، مع تلو فاء الجزاء، بمعنى: أنه إذا وقعت (إِنَّ) بعد فاء الجزاء جاز فيها الوجهان، وهل هو كل فاء جزاء ولو كانت في جواب اسم شرط أو حرف شرط؟ الجواب: لا، ليس على إطلاقه، بل هو مقيد بما كان الشرط اسماً، وأما إذا كان حرفاً فلا، يتعين فيه الكسر.

جواز الوجهين بعد فاء الجزاء مقيد بما إذا كان الشرط بالاسم، وأما إذا كان بالحرف فليس إلا الكسر، نحو: ((وَإِنْ تَغْفُوا وَتَصْفَحُوا وَتَتَغَفَّرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ)) [التغابن: 14].

فَإِنَّ: نقول: وقعت بعد فاء الجزاء، هل يجوز فيه الوجهان؟ لا؛ لأنها وقعت بعد شرط وهو حرف (إِنَّ)، وأما إذا وقعت بعد اسم شرط حينئذ يجوز فيها الوجهان، نحو: من يأتيني فإنه مكرم، من يأتيني، من: اسم شرط، يأتيني: فعلها، فإنه مكرم: وقعت (إِنَّ) بعد فاء الجزاء، وحينئذ نقول: يجوز فيه وجهان؛ على الكسر - إذا كسرنا - جعلناه جملة؛ فإنه مكرم، إذا جعلنا جملة الجواب جملة ولا إشكال فيه واضح بين، كأنه قال: فهو مكرم، وأكدنا الخبر من أجل تقوية النسبة - للتأكيد -، وإذا فتحنا: من يأتيني فإنه مكرم؛ إذا صار مفرداً، وإذا صار مفرداً حينئذ لا يصح أن يقع جملة جواب الشرط، لا يصلح أن يقع جواب الشرط، كأنه قال: من يأتيني فالإكرام، فالإكرام: هذا مفرد، ولا يصح أن يقع جواباً للشرط.

إذاً: لا بد من خبر محذوف، ويجعل الملفوظ مبتدأ، أو بالعكس نجعل الموجود مبتدأ والخبر محذوف، أو بالعكس.

إذاً: من يأتي فإنه مكرم، من يأتي فإكرامه موجود، جعلناه مبتدأً حذف خبره. من يأتي فجزاؤه الإكرام، جعلناه خبر مبتدئ محذوف، إذاً: يجوز الوجهان فيما إذا وقعت (إنّ) بعد فالجزء بشرط: أن يكون اسم الشرط هو الذي وقعت الجملة في جوابه. فيجوز الكسر على جعلها جواب الشرط، ويجوز الفتح .. ثم تقول بمصدر، فإذا أن يكون المصدر خبراً لمبتدئ محذوف، وإما أن يكون مبتدأً خبره محذوف كما ذكره في الحاشية. منه: ((كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ)) [الأنعام: 54] فَإِنَّ هُ غَفُورٌ رَحِيمٌ، قرئ بالوجهين. فَإِنَّ هُ بالكسر، يعني: فهو غفور رحيم، لا إشكال فيه، وإنما جيء بـ (إنّ) من أجل التأكيد، وعلى الفتح: فإنه غفور رحيم، فإنه فالغفران كائن له، أو فجزاؤه الغفران، فإذا أن يكون خبر مبتدئ محذوف، أو يكون مبتدأً لخبر محذوف. فالكسر على جعلها جملةً جواباً لـ (من)، والفتح على جعل (أن) وصلتها مصدراً مبتدأً خبره محذوف: فالغفران جزاؤه، أو على جعلها خبراً لمبتدئ محذوف والتقدير: فجزاؤه الغفران، هذا التقدير أجود.

مَعَ تَلَوِّهَا الْجَزْأَ وَذَا يَطْرُدُ ... فِي نَحْوِ خَيْرِ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ

هذا الموضع الرابع الذي يجوز فيه الوجهان.

وَذَا: المشار إليه الحكم وهو جواز الوجهين: الفتح والكسر.

وَذَا يَطْرُدُ: مطرد، يعني يوجد كلما وجد المذكور، الشروط المذكورة.

وَذَا يَطْرُدُ: يعني الوجهان، جواز الوجهين.

فِي نَحْوِ خَيْرِ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ: خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ، هذه ضبطوها بماذا؟ قالوا: كل

موضع وقعت (إنّ) فيه خبر قول وكان خبرها قولاً والقائل هو واحد.

(إنّ) وقعت خبر قول، والمراد بالقول ليس لفظ القول وإنما الكلام وما يكون من

مادتها، قول، لفظ، كلام، جملة، نحو ذلك، ليس المراد مادة القول وإنما المراد به ما يدل على الكلام.

وخبر (إنّ) كذلك قول، والقائل واحد، ثلاثة شروط: مبتدأ، قول، خبر (إنّ) قول،

والناطق المتكلم واحد حينئذٍ يجوز الوجهان.

خير قول: أي ما بمعنى القول، سواء كان من مادة القول أو الكلام أو أحدهما، نحو،
خير القول إني أحمد الله.

خَيْرُ الْقَوْلِ: خَيْرٌ: هذا أفعل التفضيل، الْقَوْلُ: مضاف إليه، خَيْرٌ مبتدأ، والقول: مضاف إليه، ونحن نقول: يشترط في أن يكون المبتدأ قولاً. وأفعل التفضيل بعض المضاف إليه، بعض المضاف إليه بمعنى: أن القول هو الذي يكون خير، فحينئذٍ اكتسبت المادة من جهة المعنى بإضافتها إلى القول، وإلا فالأصل أن خير هذا مبين للقول، لأنه أعم يشمل القول وغيره، وحينئذٍ نقول: أفعل التفضيل إذا أضيفت إلى شيء فهي بعضه، إن أضيفت إلى معنى فهي معنى، إن أضيفت إلى جثة فهي جثة، إن أضيفت إلى عمل فهي عمل، إن أضيفت إلى قول فهي قول، هذا المراد هنا. إذاً: خَيْرُ الْقَوْلِ نقول: اسم التفضيل إذا أضيف، فاسم التفضيل بعض ما يضاف إليه. خَيْرُ الْقَوْلِ: إذاً المبتدأ قول.

إني أحمد الله.

إِنِّي: (إِنَّ) واسمها.

أَحْمَدُ الله: هذا قول يقع باللسان، إذاً: وجد فيه الشرطان.

خَيْرُ الْقَوْلِ -قولي أنا-: إني أحمد الله، حينئذٍ نقول: الفاعل واحد: إني أنا أحمد الله، وحينئذٍ نقول: بهذه الشروط الثلاثة يجوز فيه الوجهان في (إِنَّ)، إني أحمد الله وأني أحمد الله. إذا قلت: إني أحمد الله على الجملة لا إشكال فيه، جعلتها خبراً عن القول؛ خير القول إني أحمد الله، فكأنك أكدت الجملة وهي مؤلفة من مبتدئ وخبر بـ (إِنَّ) والجملة تكون استئنافية. ومن فتح جعل (أَنَّ) وصلتها مصدراً خبراً عن خير، والتقدير: خير القول حمد الله، فحمد الله هذا وقع خبراً عن المبتدئ؛ لأنه في قوة المصدر خير القول أي أحمد الله، مثل لو قال: زيد أي فاضل على قول من جوزه، والجمهور على المنع زيد أي فاضل أو أنه فاضل، فـ (أَنَّ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر عن المبتدئ، هذا مثله، وحينئذٍ نقول: خير القول أي أحمد الله، خير القول حمد الله، فجعله خبراً للمبتدئ المذكور. والتقدير: خير القول حمد الله. فخير: مبتدأ، وحمد الله: خبر.

ومن كسرهما جعلها جملة خبراً عن خير، كما تقول: أول قراءة (سبح اسم ربك الأعلى)، وحينئذٍ يكون الإخبار بالجملة لقصد الحكاية، كأنك تقول: لا حول ولا قوة إلا بالله كنز، أي: هذا اللفظ وهذا صار مثلها، خير القول إني أحمد الله، فكأنه قال: هذا اللفظ هو خير القول، فأول: مبتدأ، وسبح اسم ربك الأعلى: جملة خبر عن أول، وكذلك خير القول: مبتدأ، وإني أحمد الله: خبر.

إذاً: بهذه الشروط الثلاثة نقول: يجوز فيها الوجهان: إما الكسر وإما الفتح، إن جعلناها مكسورة فهي جملة خبر عن المبتدئ، وإن فتحناها حينئذ صار الإخبار بالمفرد عن الجملة.

إذا انتفى القول الأول حينئذ انتفى الشرط، لو قال: عملي إني أو أني، ولم يقل: خير القول أو قولي. إذا انتفى القول الأول فالفتح متعين: عملي أي أحمد الله، هذا متعين، عملي أي أحمد الله، لا يجوز فيه الوجهان، لماذا؟ لانتفاء الشرط الأول وهو كون المبتدئ قولاً مع كون الشرط الثاني متوفر، أو القول الثاني أو لم يتحد القائل بالكسر، تعين الكسر، نحو قولي إني مؤمن، هكذا مثل النحاة وفي النفس منه شيء. قولي إني مؤمن، هنا قالوا: انتفى القول من الثاني، إني مؤمن ليس فيه قول، وحينئذ وجب فيه كسر همزة (إنَّ).

وقولي إن زيداً بحمد الله، القائل واحد؟ ليس بواحد، إذاً انتفى الشرط الثالث. عملي أي أحمد الله؛ يتعين النصب ولا يجوز الكسر، مع تخلف الشرط الأول وهو كون المبتدئ قولاً.

إذا تخلف الشرط الثاني كون الخبر (إنَّ) قولاً تعين كسر: قولي إني مؤمن، -الإيمان مشتمل على القول، لكن كمثال-.

الثالث: إذا انتفيا: قولي إن زيداً بحمد الله، حينئذ نقول: يجب فيه الكسر. وَذَا يَطْرُدُ: يعني ذا الحكم وهو جواز الوجهين في نحو: خير القول إني أحمد الله تعالى، إني أحمد. هذه أربعة مواضع يجوز فيها فتح همزة (إنَّ) وكسرها، إذا كسرت فهي جملة ولا إشكال فيها -المعنى واضح- كأن الجملة مركبة من مبتدئ وخبر وجئت بـ (إنَّ) مؤكدة فحسب، إذا فتحت حينئذ صار مفرداً فلا بد من تقديم خبر من أجل تصحيح التركيب، إما أن يكون -إذا صح الإخبار به- جعله خبراً لمبتدئ مذكور مثل: خير القول؛ لا إشكال فيه. وأما إذا اشترط أن يكون جملة حينئذ لا بد من تقدير خبر أو مبتدأ، إما أن تجعل هذا المصدر خبراً، وإما أن تجعله مبتدأ، والأمر واضح.

الموضع الخامس: أن تقع في موضع التعليل، أن تقع (إنَّ) في موضع التعليل، فيجوز فيها الوجهان، لماذا؟ لأن التعليل قد يكون بالمفرد، تعليل الشيء إذا عللته قد يكون بالمفرد، قمت إجلالاً، إجلالاً هذا مفعول لأجله، إذاً وقع التعليل بالمفرد. وقد يقع التعليل بالجملة، وهذا كثير جداً في خواتيم الآيات. ((إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ)) [الطور: 28]، ((إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ)) [القصص: 16] لأنه الغفور الرحيم، لأنه البر الرحيم، وحينئذ نقول هنا: التعليل وقع بالجملة.

((إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ)) [الطور:28] (إِنَّهُ) قرأ نافع والكسائي بالفتح: أنه غفور رحيم، أنه هو البر الرحيم، على تقدير لام العلة: لكونه برأ رحيمًا، ((إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ)) [الطور:28] قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة: لأنه هو البر الرحيم، فنقدر المصدر ماذا؟ لكونه برأ رحيمًا، والباقون بالكسر: إنه هو البر الرحيم على أنه تعليل مستأنف، ومثله: ((وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ)) [التوبة:103] ولذلك عند الأصوليين قاعدة: أن (إِنَّ) بعد الأمر والنهي والخبر للتعليل، من مسالك العلة: (إِنَّ) بعد الخبر والنهي والأمر تفيد التعليل. ((وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ)) [التوبة:103] وَصَلِّ: هذا أمر، لأن صلاتك، فهذه الجملة جملة تعليل.

السادس: أن تقع بعد واو مسبوقه بمفرد صالح للعطف عليه، أن تقع بعد واو وهذه الواو مسبوقه بمفرد يصلح أن يعطف عليه، مثاله قوله: ((إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى)) [طه:118] * ((وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى)) [طه:119] وَأَنَّكَ: سبقت بواو يجوز عطفها على المفرد السابق، فيجوز فيها الوجهان، قرأ نافع وأبو بكر بالكسر إما على الاستئناف، أو بالعطف على جملة (إِنَّ) الأولى بالكسر، والباقون بالفتح على: ((أَلَّا تَجُوعَ)) (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر ألا تجوع، و (لا) هذه لا تفصل بين (أن) وتجوع، يعني: لا تمنع من سبك المصدر بما بعده، أَلَّا تَجُوعَ، يعني: جوعك، فحينئذ نقول: هذه (لا) لا تمنع سبك (أن) مع ما بعدها، فهو في قوة المصدر، فكأنك عطفت على هذا المفرد.

السابعة: أن تقع بعد (حتى)، وحتى لها اعتبارات، بعد حتى، ويختص الكسر بالابتدائية، إذا جاءت (حتى) للابتدائية حينئذ تعين الكسر بعدها، نحو: مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه، حتى: هذه ابتدائية، والفتح بالجارة والعاطفة: عرفت أمورك حتى أنك فاضل، حتى أنك بالعطف، إذا قدرنا (حتى) عاطفة فحينئذ يفتح ما بعدها وجوباً، وإذا قدرناها جارة فتح ما بعدها؛ لأنها لا تدخل إلا على المفرد، (حتى) من خواص الاسم، يعني مثل باء الجر وحينئذ تجر ما بعدها، ولا يكون ما بعدها جملة، بل لا بد أن يكون مفرداً. ثامناً: أن تقع بعد (أما)، نحو: أما إنك فاضل، فالكسر على أنها حرف استفتاح مثل (ألا)، والفتح على أنها بمعنى: أحقاً، أما، بمعنى: أحقاً.

التاسع: أن تقع بعد (لا جرم)، ((لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ)) [النحل:23] وهذا الغالب فيها الفتح، وجرم هذه عند سيويه فعل ماض، و (أن) وصلتها فاعل، و (لا) صلة. جرم: فعل ماض، و (لا) صلة يعني زائدة، مثل: لا أقسم، (لا) هنا زائدة جيء بها للتأكيد، ومثلها: لا جرم.

وعند الفراء أن (لا جرم) بمنزلة: لا رجل، ومن مقدرة من بيان الجنس، ومعناها: لا بد ومن مقدرة بعدهما، والكسر تنزيلاً لها منزلة اليمين: لا جرم ليأتييني زيد، أو لأن يأتييني زيد، لا جرم ليأتييني زيد وحينئذٍ قدرت بكونها قسمًا.

إذاً: في هذه المواضع التسع نقول: يجوز فيها الوجهان -في (أن) -؛ إما الفتح وإما الكسر.

ثم قال رحمه الله تعالى:

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرُ ... لَامُ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ إِنِّي لَوَزَرُ

هذا شروع في أحكام لام الابتداء، لام الابتداء هذه مما لها صدارة الكلام، يعني تقع في أول الكلام، هذا الأصل، ثم هي من المؤكدات عند البيانيين، يعني يؤتى بها لتأكيد الكلام مثل (إن وأن)، قلنا: (إن وأن) للتأكيد لتقوية النسبة، كذلك اللام لام الابتداء تأتي لتقوية النسبة، تأتي للتأكيد، وحينئذٍ لها حق الصدارة ولها كذلك معنى التأكيد بمعنى (إنَّ)، وإذا كان كذلك امتنع أن يدخل حرف على حرف بمعنى واحد، إذا كان لها حق الصدارة فحينئذٍ الأصل أن يؤتى بها في أول الكلام: لئن زيداً قائم، هذا أصل التركيب، اللام لام الابتداء لأن لها الصدارة وهي تؤكد الجملة، و (إنَّ) لها الصدارة وهي مؤكدة للجملة، لكن لا يجتمع حرفان بمعنى واحد، فزحلت هذه اللام إلى الخبر، ولذلك سميت اللام المزحلقة، لماذا زحلت؟ لئلا يجتمع حرفان بمعنى واحد في موضع واحد وهو أول الجملة، هذا ممتنع عندهم.

(إنَّ) من خصائصها: أن تلحقها لام الابتداء، ولكن لما لحقتها أولاً حينئذٍ دخلت على ما بعدها، وما بعدها قد يكون خبراً، وقد يكون اسماً، وقد يكون معمول الخبر، وقد يكون فصلاً، فهذه أربعة مواضع تكون محلاً للام.

شرع في الخبر وهو الأصل.

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرُ ... لَامُ ابْتِدَاءٍ

وَتَصْحَبُ لَامُ ابْتِدَاءٍ الْخَبَرُ -هذا التركيب- بَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ يعني لا بعد غيرها، فقدم ما حقه التأخير لإفادة القسم الإضافي.

وَبَعْدَ: نقول: هذا متعلق ب: تَصْحَبُ، قُدِّمَ لإفادة الحصر، أي: لا بعد ذات الفتح،

ذات الفتح هذه لا تقع في أول الكلام كما هو الشأن في (لكن)، لا بد أن تكون مسبوقه بكلام، وحينئذٍ (إنَّ) وقعت مؤكدة، و (أَنَّ) قلنا: وقعت مؤكدة، والفرق بينهما:

أن (إنَّ) تقع في أول الجملة -أول الكلام- بخلاف (أن)؛ لأنها مفرد والمفرد لا يبتدأ به. إذاً: لا بعد ذات الفتح ولا غيرها من أخوات المكسورة ونحوهن، فالحصر إضافي، فلا ينافي أنها تصحب المبتدأ. لزيد قائم، يعني: ليست خاصة بباب (إنَّ) فقط، لا. وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرُ: إذاً لا بعد ذات الكسر، نعم (أن) لا تصحبها، فحينئذٍ نقول: والمبتدأ -لزيد قائم-؟ لا علاقة له بباب (إنَّ) نقول: هذه تصحبها، زيد لقائم؛ الجمهور على أنه ممتنع ليس بفصيح، لكن جوزه البعض، دخلت لام الابتداء على الخبر جائز أو لا؟ جائز عند من جوزه، ليست من باب (إن وأخواتها). إذاً قوله: وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ: هو فيه نوع حصر لكنه إضافي باعتبار ما يذكر في هذا الباب، لا باعتبار ما لا يذكر في هذا الباب، فالمبتدأ وخبره حينئذٍ له أحكام خاصة، فتدخل اللام هناك مؤكدة على المبتدئ، لزيد قائم، زيد: مبتدأ، وقائم: خبر. علمت لزيد عالم، ظننت لزيد قائم؛ دخلت لام الابتداء كما سيأتي في باب (ظن) وليس من باب (إنَّ).

إذاً: وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ: لا بعد غيرها، والمراد: لا بعد غيرها مما يذكر في هذا الباب وهو (أن وأخواتها)، وأما الخبر والمبتدأ وظن ونحوها هذه لا علاقة لها بهذا الباب. وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ ذات: هذه مؤنث ذو بمعنى: صاحبة، صاحبة الكسر دون غيرها من أخواتها، فإن دخلت على غير (إنَّ) حكمنا بزيادتها، أي: مع كونها مفيدة للتأكيد فالمنسلخ عنها كونها لام الابتداء فقط؛ لأننا إذا قلنا بأنها زائدة إما أن نقول: الزيادة شاذة، وإما أن نقول: الزيادة معتبرة، إن قلنا شاذة لا قياس عليه، إن قلنا معتبرة حينئذٍ الأصل أنه لا يزداد شيء إلا لفائدة، وحينئذٍ لام الابتداء هل دخلت للمعنى الذي وضع لها في لسان العرب أو لا؟ نقول: لا. هنا إذا استعملت زائدة نقول: خرج وانسلخ عنها المعنى الأصلي وهو معنى الابتداء، لا كونها تفيد التأكيد؛ لأن كل حرف زائد دخل على جملة أفاد التأكيد وإن لم يفد المعنى الذي وضع له في لسان العرب. إذاً: وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ؛ وهي إن المكسورة دون غيرها من أخواتها، فإن دخلت على غير (إنَّ) حكمنا بكونها زائدة كما سيأتي لعميد وغيرها. ومعنى كونها زائدة: أنها تفيد التأكيد -إذا لم نحكم عليها بالشذوذ- تفيد التأكيد لكن لا كونها لام الابتداء، فليست هي لام الابتداء، فانسلخ عنها معنى كونها لام الابتداء ولم ينسلخ عنها التأكيد الذي يكون ملازماً للحرف الزائد.

تَصَحَّبُ الْخَبَرُ ... لَامٌ ابْتِدَاءً

الْخَبَرُ: هذا مفعول به، ولَامٌ ابْتِدَاءً: هذا مضاف ومضاف إليه وهو فاعل.

تصحَّب لَام ابتداء الخبر جوازاً لا وجوباً، يعني لا يجب وإنما هو جائز.

نَحْوُ: إِنِّي لَوَزَزْتُ

لَوَزَزْتُ: يعني ملجأ يلجأ إليه ويستعان به.

إِنِّي لَوَزَزْتُ: إني، إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها في محل نصب، واللام هذه لام الابتداء.

وَزَزْتُ: هذا خبر (إِنَّ) مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة على آخره.

إذاً: دخلت اللام هنا على خبر (إِنَّ) المكسورة، أصل التركيب: لِأَنَّ، استقل وجود حرفين بمعنى واحد، فزحلت اللام من (إِنَّ) إلى الخبر، زحلت اللام من (إِنَّ) إلى خبره، وحينئذ نقول: الأصل في هذه اللام أن تكون في أول الكلام، لماذا؟ لأن لها الصدر، يعني مثل: (إِنَّ) ومثل (من) الشرطية والاستفهامية، و (ما) التعجبية، و (كم) نقول: مثلها لام الابتداء، لها أحقية الصدارة في الكلام، فحقها أن تدخل على (إِنَّ) نحو: لئن زيدا قائم، هذا الأصل.

ولم يدعى أن الأصل: إن لزيداً قائم، لماذا قالوا: الأصل دخلت على حرف؟ نقول: هي تؤكد المبتدأ في الأصل أو في الحال، وإذا أردنا أن نُقَعِدَ هذه نقول: الأصل: إن لزيداً قائم، قالوا: هذا هو الأصل، لكن لم يذكروا هذا الأصل، وإنما قالوا: لئن زيدا قائم. لماذا عدلوا عن هذا؟ قالوا: لئلا يفصل بين (إِنَّ) ومعموليهما معاً بما له صدر الكلام، لئلا يفصل بين (إِنَّ) ومعموليهما مما له صدر الكلام، حينئذ ادعوا أن الأصل: لِأَنَّ، ولم يقولوا الأصل: إن لزيداً، لماذا؟ لأن (إِنَّ) الأصل فيها ضعف عملها، فحينئذ لو دخلت لام الابتداء بعد (إِنَّ) مباشرة حينئذ هي أجنبية عن معمولي (إِنَّ)، فالأصل فيها أنها تبطل عملها، لكن لم يدعوا هذا من أجل سلامة التركيب، فأدخلوا اللام على الحرف وهو (إِنَّ).

فحينئذ صار الأصل: لِأَنَّ زيدا قائم، لكن لما كانت اللام للتأكيد و (إِنَّ) للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد، فأخروا اللام إلى الخبر، وهذه اللام تسمى المرحلقة، فزحلقوا اللام إلى الخبر، ولم يزحلقوا (إِنَّ) لأنها عامل، والعامل يبقى في محله، وحق العامل التقدم، فلم يزحلق (إِنَّ) وإنما زحلقوا اللام؛ لأنها لا تعمل. وهذه اللام لا تدخل على باقي أخوات (إِنَّ)، فلا تقول: لعل زيدا قائم، هذا ممتنع

لعدم السماع، وأجاز الكوفيون دخولها في خبر (لَكِنَّ) لكنه شاذ، هذا إن صح الاستدلال ببيتهم:

يَلُومُونِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِي ... وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ

لَعَمِيذُ: هذا خبر، ودخلت اللام في خبر (لَكِنَّ)، لكنه شاذ، هذا إن سَلِمَ بأن البيت معروف، وإلا قيل بأنه مركب.

وخرّج على أن اللام زائدة، لكنه شاذ، لا نقول: اللام زائدة، لأننا لو قلنا اللام زائدة فحسب حينئذ قد يسوغ الزيادة مع جعل اللام زائدة، بل الصواب أنه شاذ ولا يقاس عليه.

كما شذ زيادتها في خبر (أَمْسَى) فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا أَمْسَى لَمْجْهُودًا، أَمْسَى لَمْجْهُودًا نقول: هذا شاذ.

كذلك: كما زيدت في خبر المبتدئ شذوذاً:

(أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَ بَهْ ...) الأصل في دخول اللام على المبتدئ نفسه؛ لزيد قائم، والجمهور على منعها من دخولها على خبر المبتدئ، زيد لقائم؛ قالوا: هذا شاذ، وجوزه البعض وأجاز المبرد دخولها في خبر (أَنَّ) المفتوحة، قرئ شاذاً: (إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) بفتح (أَنَّ)، ويتخرج أيضاً على زيادة اللام. إذاً: كلما زيدت اللام في غير خبر (إِنَّ) فهو شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه، هذا إن سلم بالأصل.

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصَحَّبُ الْحَبْرُ

أطلق المصنف هنا الخبر، فهل كل خبر لـ (إِنَّ) يصلح أن يكون مدخولاً للام؟ الجواب: لا، بل لا بد من استيفاء ثلاثة أشرط –ثلاثة أشرط أو ثلاثة شروط يجوز الوجهان–:

كونه مؤخراً، ومثبتاً، وغير ماضٍ، وسينص الناظم على بعضها.

كونه مؤخراً، بمعنى: أنه لا يتقدم.

وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي ... كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَدِي

يعني: إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً تقدم، حينئذ لا يجوز. وإذا تأخر حينئذ جاز، بشرط كونه مؤخراً.

ومثبتاً لا منفيّاً، وغير ماضٍ بشرطه، وسيأتي.

((إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ)) [إبراهيم:39] دخلت على .. ؟ ما نوع "سَمِيعُ الدُّعَاءِ"؟
 ((إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ)) دخلت اللام هنا على سَمِيعُ وهو خبر (إِنَّ).
 ((وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ)) [النمل:74] دخلت على الفعل المضارع. ((وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ)).
 ((وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ)) [القلم:4] على الجار والمجرور، متوسط أو متأخر؟ ((وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ)) متأخر.

((وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ)) [الحجر:23] على الجملة الاسمية.

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرُ ... لَأَمْ ابْتِدَاءٌ نَحْوُ إِنِّي لَوَزَرَ
 وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نَفِيًا ... وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيًا
 وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَانَتْ ذَا ... لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوَذًا

هذا بيان للشروط التي ذكرناها.

وَلَا: نافية.

يَلِي: هذا فعل مضارع.

ذِي اللَّامِ: ذي اسم إشارة مفعول به. اللَّامُ المعهودة وهي لام الابتداء.

مَا قَدْ نَفِيًا: مَا اسم موصول بمعنى الذي، فاعل يَلِي، (وَلَا يَلِي مَا قَدْ نَفِيًا ذِي اللَّامِ).
 لَا يَلِي: لا يتبع المنفي ذي اللام. إِذَا: اللام إذا دخلت على الخبر يشترط في الخبر ألا يكون منفيًا.

وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ: اللام هذا ما إعرابه؟ بدل أو عطف بيان.

مَا قَدْ نَفِيًا: مَا: فاعل يَلِي.

قَدْ: هذه للتحقيق.

وَنَفِيًا: الألف للإطلاق، نَفِيًا، ما الذي نفى؟ الضمير يرجع إلى أي شيء؟ أين الخبر؟

نَفِيًا، الذي قد نَفِيًا، (ما) يصدق على ماذا؟

على خبر، فحينئذٍ تقول: يرجع إلى (ما)، فالضمير هنا مرجعه (ما)، الاسم الموصول الذي هو فاعل.

وَقَدْ نَفِيًا: الجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والألف هذه للإطلاق.

إِذَا: الضمير المستتر هنا مرجعه (ما) لأننا نقول: يشترط في جملة الصلة أن تشتمل على ضمير لائق، يعود على الموصول نفسه. إِذَا: نَفِيًا؛ الضمير يعود على (ما) نفسها، طَبَّقَ القواعد السابقة.

وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نَفِيًا: يعني: لا يليها فعل منفي - ليس فعلاً فحسب -، إذا كان خبر (إِنَّ) منفيًا لم تدخل عليه اللام، لماذا؟ لأن اللام لتأكيد الإثبات، والنفي عدم، إِذَا:

يتنافى الإثبات مع العدم، المنفي عدم، واللام للتأكيد وهما متنافيان، فلا تقول: إن زيداً لما يقوم، إن زيداً ما يقوم؛ هذا صحيح أو لا؟ صحيح التركيب: إن زيداً ما يقوم، إن زيداً لما يقوم، نقول: هذا لا يصح.
وَاعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكَاً ... لِلَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءً

للا: دخلت اللام على لا، وحينئذ نقول: هذا شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه، أدخل اللام في الخبر المنفي بـ (لا) وهو شاذ.
وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا
وَلَا: وَلَا يليها أيضاً مَا كَرَضِيَا من الأفعال، ولا: يليها، يعني يلي ذي اللام ما كرضي من الأفعال، مِنَ الْأَفْعَالِ هذا حال، حال من ما، في قوله: مَا كَرَضِيَا، يعني: الذي أشبه رضي. ورضي هذا لو نظرت إليه فإذا به ماضي متصرف غير مقترن بقد، والأحكام عند المصنف تؤخذ من الأمثلة.

مَا كَرَضِيَا: الذي كرضي - أشبه رضي -، لا يلي اللام، فلا تقل: إن زيداً لقام، إن زيداً لرضي، لا يقال هذا، لماذا؟ لأن الناظم قال:
وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا
فما كان من جنس رضي - صيغته ونوعه - لا يجوز أن يلي اللام؛ لأنه فعل ماضي، وإن كان متصرفاً إلا أنه غير مسبوق بـ (قد).
وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا: وهو ماضٍ متصرف غير مقترن بـ (قد)، فلا يقال: إن زيداً لرضي، ((إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى)) [آل عمران: 33] اصْطَفَى مثل رضي.
وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا: يعني ولا يليها أيضاً.
مَا: اسم موصول بمعنى الذي.
كَرَضِيَا: الألف للإطلاق.

مِنَ الْأَفْعَالِ: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما التي تلتها.
وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا: أشار به إلى أنه إذا كان الخبر ماضياً متصرفاً غير مقرون بـ (قد) لم تدخل عليه اللام، فلا تقل: إن زيداً لرضي، وأجاز الكسائي وهشام ذلك، لكن على إضمار قد، أجازوا هذا على إضمار (قد) "لَقَدْ رَضِيَ"، كأنهم جعلوا المحذوف كالملفوظ به، وحينئذ: إذا لم يكن كرضيا؛ كم يدخل تحته من الأنواع؟ الاسم المفرد: إن زيداً لقائم، لأن قائم ليس كرضيا.

الفعل المضارع: (إن الله ليعلم)، كما سبق.
الجملة الاسمية: ((وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي)) [الحجر: 23].
الظرف والجار والمجرور.

الماضي الجامد الذي ليس كرضي، إن زيداً لنعم الرجل، وإن زيداً لعسى أن يقوم، وإن زيداً لبئس ما صنع، نقول: هذه كلها داخلة في قوله: ما كرضي، وَلَا يَلِي ذِي ... وَلَا مِنْ الْأَفْعَالِ مثل الذي رضا، ما عداه يجوز، فإن كان الفعل مضارعاً دخلت اللام عليه، ولا فرق بين المتصرف وغير المتصرف، وإنما ذكر رضي وهو متصرف هذا في الفعل الماضي احترازاً من الجامد فيجوز على الصحيح، وأما الفعل المضارع فسواء كان متصرفاً أم لا، (إن الله ليعلم)، (إن زيداً ليذر الشر): هذا غير متصرف، ما سمع إن يذر، ليس له ماضٍ، هذا إذا لم تقتزن به السين أو سوف، فإن اقتزنت به: إن زيداً سوف يقوم أو سيقوم ففي الجواز خلاف، وصحح ابن عقيل جوازه إذا كان سوف، وأما السين فقليل.

وإن كان ماضياً غير متصرف؛ كنعم وبئس، فظاهر كلام الناظم هنا: كَرَضِيَا؛ أنه يجوز أن تدخل عليه لام الابتداء: إن زيداً لنعم الرجل، وإن عمرواً لبئس الرجل، لماذا؟ لأن الفعل الجامد كالاسم، الفعل الجامد مثل الاسم، الأصل في الاسم أنه جامد ومثله الفعل الجامد، وهذا مذهب الأخفش والفراء، والمنقول أن سيبويه لا يميز ذلك.
إذاً: لا يلي اللام فعل مثل رضي، هذا الشرط الكم؟ وَلَا يَلِي ذِي اللَّامَ مَا قَدْ نُفِيَا أولاً: ألا يكون منفيّاً، بأن يكون الخبر مثبتاً.
ثانياً: ألا يكون ماضياً متصرفاً غير مقتزن بـ (قد)، يدخل تحت هذا خمسة أنواع: المفرد، والجملة الفعلية -الفعل المضارع-، نعم وبئس -الجامد، الجملة الاسمية. إذاً: يستثنى هذا النوع فحسب.

وَلَا يَلِي ذِي اللَّامَ مَا قَدْ نُفِيَا ... وَلَا مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا

ثم قال:

وَقَدْ يَلِيهَا

قد يليها ما هو؟ رضي. قلنا: رضي الأصل أنه لا يلي.

وَلَا مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا: لا يليها.

ثم قال: وَقَدْ يَلِيهَا. إذاً: استثناء.

وَقَدْ يَلِيهَا: قد هنا للتقليل.

يَلِيهَا: فيه ضميران: ضمير مستتر، وضمير بارز. الضمير المستتر يعود على ماذا؟ على رضي، والضمير البارز يعود على لام الابتداء، الضمير البارز يعود على لام الابتداء، والضمير المستتر يعود على رضي، كأنه قال: وقد يلي رضي لام الابتداء مع قد، مع (قد) قصد لفظه، و (مع) هذا: حال من فاعل يلي.

كَانَ ذَا ... لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذًا

كَانَ: يعني: كقولك، الكاف داخلة على مقول محذوف.

إِنَّ ذَا: اسم إشارة.

لَقَدْ سَمَا: اللام هذه لام الابتداء، هي لام التأكيد دخلت على سما، بشرط: أن يسبق بـ (قد)، وحينئذٍ لما كان سما في أصله كرضيا حينئذٍ لا يصح أن يقال: كَانَ ذَا لَسَمَا، لَسَمَا لا يصح، لكن لما سبق بـ (قد) حينئذٍ جاز دخول اللام على (قد) لا عليه هو، لماذا؟ قالوا: لأن (قد) تقرب الماضي من الحال، لأن دخول اللام على الفعل المضارع جائز، والأصل في الفعل المضارع أنه يدل على الحال، بل هو معناه -زمنه الحقيقي،

والاستقبال نقول: هذا مجاز، هذا الصحيح، وإن كان الجمهور على أنه حقيقة في الحال والاستقبال، لكن نقول: عندهم أنه لا يتعين الاستقبال إلا بقرينة؛ السين وسوف ولن ولام الابتداء ونحو ذلك. وما احتاج إلى قرينة فرع عما لا يحتاج إلى قرينة، وهذا شأن المجاز، وحينئذٍ نقول: الفعل المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، وهذا هو الصحيح وإن كان خلاف الجمهور، والسيوطي في جمع الجوامع رجح هذا القول.

إذاً: (قد) تقرب الماضي من الحال فأشبه حينئذٍ المضارع، لما دخلت (قد) على الماضي المتصرف كأنها قربته إلى الفعل المضارع والفعل المضارع يجوز أن يكون مدخولاً للام الابتداء، ولذلك: قام زيد وقد قام زيد، هل هما بمعنى واحد؟ قام زيد، قد قام زيد؛ ليس بمعنى واحد، قام زيد هذا قبل سنة، سنتين، عشر، يحتمل، فهو مطلق الزمن الماضي. لكن: قد قام زيد يعني في الزمن الماضي القريب، ما تقول: قبل سنة قد نجحت، لا، قد نجحت يعني قريب طلعت النتيجة، وأما: نجحت، يعني في الزمن الماضي البعيد، وإذا أدخلت عليه (قد) حينئذٍ الزمن الماضي القريب، فرق بين الجملتين؛ لأن (قد) تقرب الزمن الماضي، لأن الزمن الماضي نوعان: زمن ماضي بعيد، وهذا نسبي، وزمن ماضي قريب. إذا أردت الزمن البعيد لا تأتِ بقَد، وإذا أردت الزمن الماضي القريب أتت بـ (قد)، فرق، حرف واحد، المعنى يختلف. ونحن لا نفرق بين (قد) وغيرها. وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَانَ ذَا ... لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا

الْعِدَا: يعني الأعداء.

سَمَا: يعني: علا.

عَلَى الْعِدَا: هذا جار ومجرور متعلق بسما.

مُسْتَحْوِذًا: هذا حال من فاعل سما، سما هو يعود على (ذا) كأنه زيد مثلاً.

مُسْتَحْوِذًا: أي غالب، هذا تنمة للمثال. إذاً: يشترط في خبر (إِنَّ) الذي تدخل عليه

اللام: ألا يكون فعلاً ماضياً متصرفاً، ويجوز في هذا النوع -يستثنى منه- ما سبقته

(قد)، ما دخلت عليه (قد)، ما اقترن بـ (قد). إن اقترن بـ (قد) حينئذٍ جاز أن تدخل

عليه اللام. إن زيدا لرضي: ممنوع، إن زيدا لقد رضي: جائز. ما الفرق بينهما؟ دخول

(قد) على الثاني دون الأول.

قال ابن عقيل: وإذا كان ماضياً غير متصرف فظاهر كلام المصنف جواز دخول اللام

عليه، فتقول: إن زيدا لنعم الرجل، وإن عمراً لبئس الرجل، هذا ذكرناه. فإن قرن

الماضي المتصرف بـ (قد) جاز دخول اللام عليه، وهذا المراد بقوله: وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ

نحو: إن زيدا لقد قام.

وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ ... وَالْفَصْلَ وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ

هذه ثلاث مواضع كذلك تدخل عليها اللام بعد (إِنَّ) المكسورة، كل المواقع هذه بعد

(إِنَّ).

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ: تدخل اللام -لام الابتداء-، والذي تدخل عليه أربعة أشياء، كل

الكلام مقيد بـ (إِنَّ) المكسورة، دخولها على غير (إِنَّ) المكسورة شاذ يحفظ ولا يقاس

عليه. يرد السؤال: تدخل على أي شيء، لأن (إِنَّ) المكسورة يليها اسمها ويليه خبرها،

ويليه معمول الخبر، ويليه ضمير الفصل، ما الذي تدخل عليه وما الذي لا تدخل

عليه؟ تدخل على الخبر خبر (إِنَّ) بشرطه السابق.

ثم قال:

وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ

إذاً: الموضع الثاني الذي تدخل عليه لام الابتداء هو معمول الخبر، والخبر -كما سبق-

قد يكون له معمول، يعني: إما جار ومجرور متعلق به، وإما حال، وإما مفعول مطلق ..

إلى آخره، وحينئذٍ لا بد من التفصيل: ليس كل معمول خبر يجوز دخول اللام عليه، لا

بد من شروط.

وَتَصَحَّبُ: هذه اللام أيضاً، الوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ.

الْوَاسِطَ: هذا مفعول به، ومَعْمُولَ الْخَبَرِ: بدل، يعني المتوسط من ماذا؟ معمول الخبر، احترازاً من المتأخر فلا تدخل عليه.

الْوَاسِطَ: يعني بين اسم (إِنَّ) وخبرها، أي: المتوسط، من وسط الشيء كوعد، أي: توسطه.

وَتَصَحَّبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ

مفهومه: أنها لا تصحب المعمول المتأخر؛ لأنه قال: المتوسط معمول الخبر، احترازاً من معمول الخبر غير المتوسط، مثل: إن زيداً ضارب لعمراً، هذا ممتنع. إن زيداً ضارب هذا خبر (إِنَّ)، عمراً: هذا مفعول به لضارب، دخلت عليه اللام نقول: هذا شاذ، إذا سمع نقول: هذا شاذ، لا يصح، لماذا؟ لأن شرط دخول اللام -لام الابتداء- على معمول الخبر: أن يتوسط، يتوسط بين ماذا وماذا؟ هذا على الخلاف السابق، إذا قلنا بجواز تقدم معمول الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً على اسم (إِنَّ) حينئذٍ جاز دخوله إذا تقدم على اسم (إِنَّ)، وإذا قلنا بالمنع حينئذٍ صار التوسط بين الاسم والخبر، والصحيح المنع أنه لا يتقدم إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جار ومجروراً.

وَرَأَى ذَا التَّزْيِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي ... كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَدِي

حينئذٍ؛ إذا كان الخبر جاراً ومجروراً أو ظرفاً جاز تقدمه على اسم (إِنَّ)، وأما معمول الخبر مطلقاً سواء كان ظرفاً أو جار ومجرور لا يتقدم على اسم (إِنَّ) لأن -قاعدة معتبرة-: وهي أن المعمول إذا تقدم يؤذن بتقدم عامله وإلا الأصل أنه لا يجوز، وحينئذٍ إذا تقدم معمول الخبر وهو ظرف نقول: الأصل فيه أنه يجوز تقدم الخبر، وهذا ممتنع؛ لأن الخبر لا يجوز تقدمه، فإذا لم يجوز تقدمه كذلك معمولاته كلها بلا تفصيل، لا يجوز أن تتقدم على اسم (إِنَّ)، وحينئذٍ: إن زيداً ضارب عمراً، لعمراً نقول: لا يجوز، لكن لو قال: إن زيداً عمراً ضارب؛ حينئذٍ توسط معمول الخبر بين اسم (إِنَّ) وخبرها، فجاز دخول اللام عليه.

وَتَصَحَّبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ

تدخل لام الابتداء على معمول الخبر إذا توسط بين اسم (إِنَّ) والخبر، بهذا القيد: بين اسم (إِنَّ) والخبر، نحو: إن زيداً لطعامك آكل، هذا المثال ما أدري ما الذي أعجبهم فيه، النحاة كلهم، الأشموني .. على هذا: إن زيداً لطعامك آكل، طعامك ما إعرابه؟ هذا معمول آكل؛ لأنه اسم فاعل فينصب، مثل: ضارب عمراً، وحينئذٍ توسط بين

الاسم والخبر فجاز أن يقترب به اللام.

وينبغي أن يكون الخبر حينئذٍ مما يصح دخول اللام عليه، يعني: ليس مطلقاً، بل لا بد من شروط معتبرة في معمول الخبر.

الأول: أن يكون هذا المعمول متوسطاً، وقد نص الناظم على هذا، أن يكون متوسطاً بين الاسم والخبر.

الثاني: ما أشار إليه بقوله: مَعْمُولُ الْخَبَرِ، ف (أل) هنا للعهد، أي: الخبر الذي يجوز أن تدخل عليه اللام. لو قال: إن زيداً عمراً ضرب، هل يصح أن نقول: إن زيداً لعمراً ضرب؟ إن زيداً لعمراً ضرب يصح أو لا يصح؟ هنا توسط معمول الخبر بين الاسم والخبر ودخلت عليه اللام، نقول: لا يجوز، لأن الخبر ضرب مثل رضي، لا يجوز، فحينئذٍ: إن زيداً لعمراً ضرب نقول: هذا ممتنع، لأن شرط دخول اللام على معمول الخبر: أن يكون العامل -الخبر- مما يصلح دخول اللام عليه، فإن امتنع كأن يكون منفياً أو يكون ماضياً متصرفاً غير مقرون بـ (قد) حينئذٍ لو توسط معمول الخبر لا يجوز دخول اللام عليه، هذا الشرط الثاني أشار إليه بقوله: مَعْمُولُ الْخَبَرِ.

ف (أل) للعهد، أي: الخبر الذي سبق أنه يصح اقترانه باللام، وأما ما لا يصح فلا. إذاً: الشرط الثاني: أن يكون الخبر مما يصح دخول اللام عليه، وهذا يستفاد مما ذكرناه. الثالث: ألا تكون اللام قد دخلت على الخبر، يعني: لام واحدة تدخل إما على الخبر وإما على معموله، إن دخلت على الخبر امتنع دخولها على معمول الخبر، فحينئذٍ: إن زيداً لعمراً لقد ضرب؛ ممتنع، لماذا؟ لا يجوز دخولها على معمول الخبر، لأنها دخلت على الخبر. إذاً: لا يؤكّد بلامين في موضع واحد، فإذا دخلت على الخبر امتنع دخولها على معمول الخبر.

الرابع: ألا يكون المعمول حالاً ولا تمييزاً، فلا يصح أن نقول: إن زيداً لراكباً حاضر، حاضر راكباً، الحال تقدمت على معمول الخبر وهي معمول الخبر، ولا يجوز دخول اللام عليها، ولا يجوز على خلاف.

ولا يقال: إن زيداً لعمراً يتصبب، يتصبب عرقاً، تقدّم توسط معمول الخبر وهو تمييز لا يجوز دخول اللام عليه، وقد نص الشارح على الحال، ونص غيره على التمييز. وزاد أبو حيان: ألا يكون المعمول مفعولاً مطلقاً ولا مفعولاً لأجله. فعنده لا يجوز: إن زيداً لركوب الأمير راكب، ولا: إن زيداً لتأديباً ضارباً ابنه، نقول: هذه كلها ممتنع. إذاً: الحال والتمييز والمفعول المطلق والمفعول لأجله هذا لا تدخل عليه لام الابتداء.

وَتَصَحَّبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ: إذا بشرطه السابق: أن يكون متوسطاً، أن يكون الخبر مما يصلح دخول اللام عليه، ألا تدخل على الخبر، ألا يكون المعمول حالاً ولا تمييزاً ولا مفعولاً لأجله ولا مفعولاً مطلقاً. وهذه كلها محل خلاف.

وَالْفَصْلُ: الفصل المراد به ضمير الفصل، وهذا تدخل عليه اللام: ((إِنَّ هَذَا هُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ)) [آل عمران: 62] ((إِنَّ هَذَا)) هَذَا: اسم إن، هُوَ: ضمير فصل، الْقَصَصُ: هذا الخبر، دخلت اللام على هُوَ.

((إِنَّ هَذَا هُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ)) [آل عمران: 62] هذا بعد (إِنَّ) فحسب، والكلام فيما يلي (إِنَّ) لا مطلقاً، ضمير الفصل قيل: هو حرف لا محل له من الإعراب، الجمهور

على هذا وهو الصحيح: أنه حرف لا محل له من الإعراب. وقيل: بل هو اسم لا محل له من الإعراب كأسماء الأفعال، وقيل: هو اسم ومحله على حسب ما قبله، وقيل: على حسب ما بعده، قولان، حينئذٍ: إن زیداً هو قائم، هو إذا قلنا: لا محل له من الإعراب إما أن يكون حرفاً أو اسماً، لا إشكال فيه. على القول الثالث بأن محله ما قبله يكون في محل نصب: إن زیداً هو قائم، هو في محل نصب لماذا؟ تبعاً لما قبله، وعلى القول الرابع أنه باعتبار ما بعده يكون في محل رفع: كان زید قائماً، العكس؛ زید هو قائم،

بالاعتبارين يكون في محل رفع، لكن الصحيح أنه حرف لا محل له من الإعراب، وعليه أكثر النحاة، فحينئذٍ لم سمي ضمير والضمائر هذه أسماء؟ قالوا: مجاز؛ لأنه على صورة الضمير الاسمي وحينئذٍ صار مجازاً علاقته المشابهة في الصورة، وسمي ضمير فصل؛

لفصله بين الخبر والصفة، في نحو: زید هو القائم، لو قلت: زید القائم يحتمل هذا أن القائم خبر، ويحتمل أنه نعت، فلما قلت: زید هو القائم تعين أن يكون خبراً لا نعتاً؛ لأن النعت لا يفصل بينه وبين منعوته، زید هو القائم، ويسمى عماداً عند الكوفيين لاعتماد المتكلم عليه في رفع الاشتباه بين الخبر والصفة، أراد المتكلم أن يفصل بين الخبر والصفة وجاء بهذا الضمير - في الصورة -، وإنما يكون على صيغة ضمير الرفع مطابقتاً لما قبله غيبة وحضوراً وغيرهما، يعني: بصورة الرفع، وضمائر الرفع: أنت، هو، نحن، أنا، يعني: لا يخرج عن هذه الصور الثلاث، ويكون باعتبار ما قبله. إنا لنحن، إنا نحن قائمون، نقول: قائمون هذا خبر (إِنَّ)، و (نحن) هذا ضمير فصل لا محل له من الإعراب. لماذا جاء (نحن) ولم يأت بـ (هو)؟ مطابقة لما قبله. كذلك: زید هو القائم نقول: (هو) جاء بصورة المفرد مطابقة لما قبله.

بين مبتدئ وخبر في الحال أو في الأصل، زید هو القائم: هذا في الحال، أو في الأصل مثل الذي معنا: إن زیداً هو القائم.

معرفتين أو ثانيهما كالمعرفة في عدم قبول (أل) ك: أفعَل من، هذه كلها شروط لاعتبار ضمير فصل ضمير فصل.

أولاً: أن يكون بصورة المرفوع، ويكون مطابقاً لما قبله، وأن يقع بين مبتدأ وخبر في الحال أو باعتبار الأصل، يعني: قبل دخول الناسخ، كذلك: أن يقع بين معرفتين أو ثانيهما كالمعرفة في عدم قبول (أل)، وهو أفعَل التفضيل إذا جاءت بعدها (من) ك: أفعَل من.

وإنما جاز دخول لام الابتداء على ضمير الفصل؛ لأنه مقوٍ للخبر، هو فيه تقوية لا شك، لذلك يعد من المؤكدات هنا.

لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعاً، فنزل منزلة الجزء الأول من الخبر، أي: إذا كان الخبر جملة اسمية.

وَتَصَحَّبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ ... وَالْفَصْلَ

يعني: تصحب الفصل، أشار به إلى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل، إن زِيداً هو القائم، ((إِنَّ هَذَا هُوَ الْقَصَصُ)) [آل عمران: 62] ف (هذا) اسم إن، و (هو): ضمير فصل لا محل له من الإعراب، ودخلت عليه اللام والْقَصَصُ خبر (إن)، وسمي فصلاً لما ذكرناه.

إذاً: يشترط في ضمير الفصل الشروط السابقة حتى يعتبر أنه ضمير فصل، ليس الباب في بحث (إن وأخواتها) بل هو مطلق. زيد هو القائم، نقول: هذا ضمير فصل، لا بد أن يكون بصيغة المرفوع، وأن يكون مطابقاً لما قبله، وأن يكون بين مبتدئ وخبر، وأن يكون بين معرفتين أو الثاني منهما في قوة المعرفة، بعدم قبوله ل (أل).

((كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبُ)) [المائدة: 117]، ((وَأِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ)) [الصفات: 165] هذه أمثلة لما ذكرناه.

وَأَسْمَاءٌ حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ

هذا الموضع الرابع مما تدخل عليه لام الابتداء.

وَأَسْمَاءٌ: يعني وتصحب اسماً، هذه كلها معطوفات على السابق:

وَتَصَحَّبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ ... وَالْفَصْلَ وَأَسْمَاءً

يعني: تصحب اسماً اسم (إن).

حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ: بمعنى أن الاسم المتأخر تدخل عليه اللام؛ لأنها لو دخلت عليه اللام وهو متقدم لاجتمع عندنا مؤكدان، إن لزيداً -الذي هو الأصل-، ولكن لم يعرجوا

عليه لئلا يدخل ما له صدارة بين (إن) ومعموليهما، وهذا الأصل فيها أنه يبطل إعمالها،

وحينئذٍ إذا تقدم الخبر وتأخر الاسم جاز أن تدخل اللام على الاسم، مثل: إن قائم

لزيداً.

لا يصح، لماذا؟

؟؟؟

إذاً: ليس مطلقاً، بل الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً. ((إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً))
[النازعات:26] لَعِبْرَةٌ نقول: الجار والمجرور هنا توسط، فهو خبر مقدم، وتأخر الاسم.
وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ
حَلَّ: هذا فعل ماضٍ بمعنى: نزل.
الْخَبَرُ: هذا فاعل حل.
قَبْلَهُ: هذا منصوب بـ حل. حل الخبر قبله، حل: بمعنى نزل، وجاء في مرتبة قبل الاسم،
وهذا إنما يتصور فيما إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وما عداه فلا؛ لأنه ممتنع:
وَرَأَى ذَا التَّيْتِيبِ.

حينئذٍ: ((إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً)) [النازعات:26] إذا دخلت اللام على الاسم -اسم (إِنَّ)
- وكان متأخراً والخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً هذا النوع نقول: مما يجب فيه توسط .. ؟
قلنا: الجار والمجرور باعتبار التقدم ثلاثة أحوال: ما يجوز فيه الوجهان، ما يجب التأخر،
ما يجب التوسط. مما يجب فيه التوسط يعني: تقدم الخبر على الاسم: أن يكون الاسم
قد حل به لام الابتداء؛ لأنك إذا قلت: ((إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً)) [النازعات:26] عِبْرَةٌ
هذا واجب التأخير؛ لأنه إذا قدمته: (إن لعبرة) في الكلام العادي، إن لعبرة في ذلك تلا
(إِنَّ) لام الابتداء وهو ممتنع.

إذاً: إذا دخلت اللام -لام الابتداء- على اسم (إِنَّ) وهو متأخر نقول: هذا الموضع مما
يجب فيه تقدم الخبر على اسم (إِنَّ).
وَاسْمًا: يعني وتصحب اسماً حَلَّ -اسم (إِنَّ) يعني-.
حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ: الخبر هذا فاعل حل.

وقَبْلَهُ: نقول: هذا معمول حَلَّ، نحو: إن عندك لزيداً، ((وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا)) [القلم:3]
لَكَ: جار ومجرور متقدم خبر. ما حكم التقدم هنا؟ واجب التقدم. ولَأَجْرًا؟ هذا واجب
التأخير، كلاهما متلازمان، واجب التأخير، لا يجوز أن يتقدم الاسم هنا فهو واجب
التأخير، وإذا وجب التأخير حينئذٍ لزم منه تقدم الخبر.

وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ

قوله: معمول الخبر، قبله الخبر؛ هذا يسمى إيطاءً عندهم، وهو أن يكون اللفظ مطابقاً

لما قبله بمعنى واحد، هذا ممتنع، هذا عيب عندهم، حينئذ كيف نوجهه؟ الصبان يقول: ثم نسخة: واسماً حلَّ قبله خبرٌ، وعليه فلا إبطاء، -إن صحت النسخة هذه-.

وأما معمول الخبر قبله الخبر؛ اللفظ واحد والمسمى واحد، هذا عيب عندهم عند العرضيين يسمى إبطاءً، يعني: تواطأ آخر البيت مع آخر الشطر الأول. لو كان اللفظ واحداً والمعنى مختلف لا إبطاء، يندفع، وإذا كان الأول معرّف والثاني نكرة أيضاً اندفع، لكن كلاهما معرّف هذا فيه نوع إشكال، قد يكون خبر قبله خبر، فصح الوزن، قبله خبر، لكن على المذكور الله أعلم.

وَتَصَحَّبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ ... وَالْفَصْلَ وَاسْماً حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ

هذه مواضع أربعة تدخل عليها اللام بعد (إنَّ) المكسورة: معمول الخبر بشروطه السابقة، الخبر أولاً .. ثم معمول الخبر، ثم الفصل، ثم اسم (إنَّ).
وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

- * حكم عمل هذه الأحرف عند إتصالها بـ (ما) .
- * العطف على منصوب هذه الأحرف
- * حكم هذه الأحرف بعد التخفيف وما يتبع ذلك من المسائل.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.
أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى:

وَوَضَلُ مَا يَذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلٌ ... إِعْمَالُهَا وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ

هذا شروع في مسألة وهي: ما إذا اتصلت (ما) الزائدة بهذه الحروف، سبق أن هذه الحروف الستة تدخل على المبتدئ أو الجملة الاسمية فتتنصب المبتدأ على أنه اسم لها، وترفع الخبر على أنه خبر لها، حينئذٍ لاختصاصها بالجملة الاسمية أعملت فيها، وإذا دخلت عليها (ما) الزائدة حينئذٍ تكفها عن العمل، وسبب كفها عن العمل أنها تقيها للدخول على الجملة الفعلية إذا اتصلت بها (إنَّ): إنما يقوم زيد، إن زيدا قائم -هذا

الأصل-، حينئذٍ إذا دخلت عليها (ما) الزائدة كفتها عن العمل وهيئتها للدخول على الجملة الفعلية، فإذا دخلت على الجملة الفعلية حينئذٍ زال اختصاصها بالجملة الاسمية، فإذا زال اختصاصها حينئذٍ بطل عملها؛ لأنها إنما أعملت لاختصاصها بالجملة الاسمية، فإذا زال اختصاصها ودخلت على الجملة الاسمية حينئذٍ ما وجه الشبه بينها وبين ما اختص بالاسم!

قال الناظم: وَوَصُلُ مَا: يعني: اتصال (مَا)، وَصُلُ هذا مبتدأ وهو مضاف، و (ما) الزائدة قصد لفظه في محل جر مضاف إليه.

وَوَصُلُ مَا بِذِي الْحُرُوفِ: بِذِي هذا جار ومجرور متعلق بقوله وَصُلُ، وهو اسم إشارة للمفرد المؤنث، والْحُرُوفِ هذا نعت أو بدل أو عطف بيان، ومُبْطَلُ هذا خبر. إِعْمَالُهَا: مفعول به لمبطل؛ لأنه اسم فاعل، واعتمد هنا فحينئذٍ نصب المفعول به.

وَوَصُلُ (مَا) الزائدة، وهذه تسمى (مَا) الكافة، أو (مَا) المهيئة، فلها ثلاثة أسماء، كافة ومهيئة وزائدة؛ زائدة: لأنها ليست موصولة وليست مصدرية وليست موصوفة، وإنما هي زائدة بمعنى: دخولها وخروجها سواء، إلا أنها كفت (إِنَّ) وأخواتها عن العمل، ومهيئة: لكونها هيئت هذه الأحرف للدخول على الجملة الفعلية: ((قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ)) [الأنبياء:108]، إذا: دخلت على الجملة الفعلية ودخلت على الجملة الاسمية، فحينئذٍ صارت لفظاً مشتركاً، -حرفاً مشتركاً- بين الفعل والاسم، والحرف المشترك الأصل فيه أنه لا يعمل، حينئذٍ رجعت إلى أصلها؛ وهي عدم العمل: ((قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ)) هذا فعل، ودخلت عليه (إنما)، (ما) هذه زائدة: ((كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ)) [الأنفال:6]، يُسَاقُونَ (كَأَنَّمَا) (كأن) دخلت عليها (ما) الزائدة وهيئتها للدخول على الجملة الفعلية فبطل عملها، بخلاف: (وَلَكِنَّمَا يُفْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ ...)، بمعنى أن (ما) الموصولة إذا دخلت على إن وأخواتها لا تخرجها عن العمل؛ لماذا؟ لأنه صار اسماً لها، لَكِنَّمَا يُفْضَى، (لكنما) في ظاهره أن (لكن) دخلت على الجملة الفعلية وليس الأمر كذلك، لماذا؟ لأن ما هذه موصولة، فهو اسم (لكن)، ويُفْضَى الجملة في محل رفع خبر لكن، حينئذٍ يحتز بكون (ما) الداخلة على (إن) وأخواتها بأنها الزائدة، يحتز بها عن الموصولة، فلا تخرجها عن أصلها من نصب المبتدئ ورفع الخبر، وكذلك الموصوفة والمصدرية، الموصوفة والمصدرية ليست بداخلة معنا: إن ما عندك حسن، يعني: إن الذي عندك حسن، هل خرجت عن أصلها؟ لا، لأن الذي يصلح أن يكون اسماً ل (إن)، إن ما عندك حسن، يعني: إن الذي عندك حسن، وإن ما

فعلت حسن، وإن فعلك حسن، وتكتب مفعولة من (إن) بخلاف (ما) الزائدة، يعني:
(ما) الزائدة تتصل بـ (إنما) تكتب كلمة واحدة، وأما (ما) الموصولة والموصوفة
والمصدرية لا، يجب فصلها بالكتابة في الرسم لا تتصل بها، وهذا إذا كان الإنسان
يكتب، حينئذٍ إذا كانت (ما) مصدرية فصلها، كتب: (إن) لوحدها، ثم فصلها وكتب
(ما)، كذلك في (ما) الموصولة، (إنَّ ما) حينئذٍ نكتب (إن) لوحدها و (ما) لوحدها، و
(أما) الزائدة لا؛ لأنها امتزجت بالكلمة فصارت كأنها جزء منها، فتكتب معها.

وَوَصَّلْ مَا يَذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلٌ ... إِعْمَالُهَا: إِعْمَالُهَا أَبْطَلَتْ عَمَلَهَا، لأنها تزيل
اختصاصها بالأسماء، وتهيئها للدخول على الفعل، فوجب إهمالها لذلك، ويستثنى من
ذلك ليت، فإنها لا تبطل اختصاصها بالأسماء، بل هي هي، كما هي باقية على أصلها،
وإن جاز فيها الإهمال والإعمال، ليت يستثنى من هذه الأحرف لا تكفها (ما) عن
الدخول على الجملة الاسمية، بل يبقى الحال باختصاصها بالجملة الاسمية، ووجوب
الإهمال هو مذهب سيبويه والجمهور، يعني: إذا دخلت (ما) الكافة هذه على (إن)
وجب الإهمال، فلا يجوز النصب: إنما زيد قائم، هذا واجب، مذهب سيبويه والجمهور
على هذا، ولا يجوز إنما زيدا قائم، لماذا؟ لأنها إنما أعملت لاختصاصها بالجملة الاسمية،
فلما دخلت عليها (ما) الزائدة زال اختصاصها فبطلت العلة التي من أجلها أعملت،
فحينئذٍ بطل عملها، ولا يجوز إعمالها، هذا هو ما عليه جماهير النحاة؛ أن هذه الحروف
إذا دخلت عليها (ما) الزائدة كفتها عن العمل، ووجب إهمالها، فلا يجوز إعمالها، إلا
ليت فيجوز فيها الوجهان، وذهب بعض النحاة وهم قلة ومنهم الناظم -ابن مالك
رحمه الله- أن العمل باقٍ، لكنه قليل، فيجوز حينئذٍ: إنما زيداً قائمٌ، أمّا زيداً قائمٌ،
لكنما زيداً قائمٌ، جائز عند المصنف رحمه الله تعالى، لماذا؟ لأنه سمع في ليت الإهمال
والإعمال، وحكى بعضهم إنما زيداً قائمٌ حكى بعضهم أنه سمع: إنما زيداً قائمٌ، وهذا
إعمال لها، حينئذٍ قاسوا على ليت بقية أخواتها بجامع أن كلاً منها أحرف تدخل على
المبتدئ فتنصبه والخبر فترفعه، وكذلك مادام أنه سمع: إنما زيداً قائمٌ، حينئذٍ فليكن ذلك
مطرداً في بقية الأحرف، ولذلك قال: وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ.

مُبْطِلٌ إِعْمَالُهَا: إذا هذا هو الأصل، وهذا هو الكثير المطرد في لسان العرب، أن (ما)
الزائدة إذا دخلت على هذه الأحرف أبطلت عملها، وهذا هو الوارد في لسان العرب،
ولكن في قلة قَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ كما هو، ولذلك قال: (وَقَدْ) قَدْ هُنَا لِلتَّقْلِيلِ.
يُبْقَى الْعَمَلُ: حكى الكسائي والأخفش إنما زيداً قائمٌ، إذا: نطقت العرب بنصب

معمول (إن) بعد دخول (ما) الزائدة، حينئذٍ دل على أنهم قد أعملوها كأصلها، يعني: كما لو لم تدخل عليها (ما) الزائدة، لكن الصواب أن ما حكاها الأخفش والكسائي هذا يعتبر شاذاً، يعني: يحفظ ولا يقاس عليه.

وَقَدْ يُبْقَى: قَدْ هنا للتقليل بالنسبة لغير ليت، -قليل بالنسبة لغير ليت-؛ لأنه جمع، قال: بِذِي الحُرُوفِ: دخلت فيها: (إن، وَأَنَّ وليت)، ومعلوم أن (إِنَّ وَأَنَّ ولكنَّ ولعلَّ)، هذه إذا دخلت عليها (ما) الجماهير على أنها تمنع من الإعمال، بقي ليت، وهذا يكاد أن يكون إجماعاً أن ليت هذه تبقى بعد دخول (ما) على اختصاصها بالجملة الإسمية، وإذا بقي اختصاصها حينئذٍ بقيت العلة التي هي سبب في إعمالها، حينئذٍ تعمل وتعمل، وذلك: وَقَدْ يُبْقَى العَمَلُ: هل المراد ليت، أو ما عداها؟ استعمل اللفظ في مشترك، في معنييه، حينئذٍ قد، نقول: هذه للتقليل بالنسبة لغير ليت، والتحقيق بالنسبة لليت؛ لأن إعمالها كثير ليس بقليل، بل أوجبه بعضهم ولم يجز الإهمال البتة لوجود الاختصاص وهو علة العمل، ففيه استعمال المشترك في معنييه.

وَقَدْ يُبْقَى العَمَلُ: يعني: يبقى العمل كما هو على أصله، استصحاباً للأصل، وتجعل حينئذٍ -إذا بقيت العمل- تُجْعَل (ما) ملغاة، يعني: في الأصل إذا أبطلت عملها صارت (ما) كافة -كفت-، وإذا أعملت حينئذٍ (ما) ملغاة، ليس لها وظيفة ليس لها عمل، وإنما عملها شيء معنوي هذا هو الأصل الذي دخلت من أجله، إنما زيد، (ما) هنا لها عمل، لها تأثير، وهو شيء معنوي كونها منعت (إن) من النصب، حينئذٍ قد لا تعتبر هذا المعنى فتجعلها ملغاة، فوجودها وعدمها سواء، فتقول: إنما زيدا بالنصب، و (ما) هذه ما دورها؟ لا شيء ملغية، وإذا كانت ملغية حينئذٍ تسلط العامل الذي هو (إن) على اسمها، فبقي على الأصل.

وتُجْعَل (ما)؛ وذلك مسموع في ليت، لبقاء اختصاصها: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا، (ليتما)، دخلت (ما) الكافة على (ليت)، أَلَا لَيْتَمَا هَذَا، هذا ما يظهر عليه الإعراب، اسم ليت وهو مبني هل هو في محل نصب، هل هو في محل رفع؟ محتمل لهذا وذاك، الحمام، الحمام روايتان، فالحمام هذا بدل أو عطف بيان، حينئذٍ البدل له حكم المبدل منه إعراباً، فلما نصب الحمام علمنا أن هذا (ذا) اسم ليت في محل نصب، وروي: الحمام بالرفع، إذاً: ذا مبتدأ وليس اسماً ل: ليت، ليتما هذا، هذا (ذا) نقول: هذا مبتدأ في محل رفع، لماذا؟ لأن ليت دخلت عليها ما فكفتها عن العمل صارت مهملة، الدليل على هذا أن (الحمام) رفع بالضم، فدل على أن ما قبله مبتدأ؛ لأن النعت يأخذ حكم

المنعوت وكذلك البذل.

إذا: لَيْتَماً هَذَا الْحَمَامُ، هَذَا الْحَمَامُ دل على أن هذا له حالان -اعتباران- اعتبرت (ما) أنها كافة حينئذٍ أبطلت عمل ليت، (ما) صارت ملغية لا وجود لها لا تأثير لها أعملت ليت.

وأما البواقى فذهب الزجاج وابن السراج إلى جوازه فيها قياساً، فتبعهم الناظم رحمه الله تعالى، ووافقهم الناظم هنا، ومذهب سيبويه المنع لزوال الاختصاص بخلاف ليت، فإنها باقية على اختصاصها بالأسماء، وهذا هو الأولى الذي ينبغي ترجيحه: أن هذه يستثنى منها ليت فحسب إذا دخلت عليها (ما)، وأما ما عداها فحينئذٍ نقول: اللغة الدارجة والمطرودة في لسان العرب أنها تلغى، حينئذٍ (ما) تعتبر كافة، وما ورد في لسان العرب من بعضها حينئذٍ نقول: هذا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، إنما زيداً قائمٌ -ما حكاه الأخفش والكسائي- نقول: شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، وأما القياس على (ليتما) قياس فاسد، لماذا؟ لأنه باتفاق أن هذه الأحرف إنما أعملت لاختصاصها بالجملة الاسمية، حينئذٍ فرق بين المقيس والمقيس عليه، ليتما بعد دخول ما بقيت على أصلها، فالعلة المقتضية للعمل موجودة، ولذلك قوله: من أوجب الأعمال، حتى مع (ما) له وجه؛ لبقاء الاختصاص، وأما (إنما وكأنما ولعلما)، حينئذٍ نقول: هذه زال اختصاصها بالجملة الاسمية، حينئذٍ العلة المقتضية للعمل هذه منتفية غير موجودة، والحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا، حينئذٍ إذا وجدت العلة وجد الحكم، وإذا ارتفعت العلة ارتفع الحكم.

وَوَصَلَ مَا بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطَلٌ ... إِعْمَاهَا وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ

وهذا قلنا: قول فيه نوع مرجوحية.

قال: إذا اتصلت ما غير الموصولة بـ (إنّ) وأخواتها كفتها عن العمل إلا ليت، فإنه يجوز فيها الأعمال والإهمال، فنقول: إنما زيد قائم، ولا يجوز نصب زيد، وكذلك (أن وكأن ولكن ولعل) ونقول: ليتما زيد قائم، وإن شئت نصبت زيداً، وقلت: ليتما زيداً قائمٌ، وظاهر كلام المصنف: أن (ما) إن اتصلت بهذه الأحرف كفتها عن العمل، وقد تعمل قليلاً -كلها يعني-، وهذا قول مرجوح، وهذا مذهب جماعة من النحويين كالزجاج وابن السراج، وحكى الأخفش والكسائي: إنما زيداً قائم، والصحيح المذهب الأول، أنها لا تعمل البتة، وهو مذهب سيبويه وجمهور النحاة.

وهو أنه لا يعمل منها مع ما إلا ليت، وأما ما حكاه الأخفش والكسائي فشاذ،

واحترزنا بغير الموصولة من الموصولة، فإنها لا تكفيها عن العمل، بل تعمل معها، والمراد من الموصولة التي بمعنى الذي، والتي هي مقدرة بالمصدر: إن ما فعلت حسن، يعني: المصدرية والموصولة التي بمعنى الذي، وكذلك الموصوفة، حينئذ نقول: هذه لا تكف إن عن العمل، إن ما عندك حسن، لو جعلتها موصوفة، يعني: إن شيئاً عندك حسن، هذه لا تكف ما.

إذاً: (ما) الموصوفة و (ما) الموصولة و (ما) المصدرية لا تكف إن وأخواتها عن العمل. ثم قال:

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى ... مَنْصُوبٍ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ، جَائِزٌ هذا خبر مقدم، وَرَفْعُكَ مبتدأ مؤخر، ويجوز العكس على مذهب الكوفيين؛ لأنه كقوله: وَقَدْ ... يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٍ أَوَّلُو الرِّشْدَ، هذا مثل هؤلاء، فائز أولو الرشد، يعني: وصف لم يعتمد على نفي أو استفهام، عند البصريين لا يجوز أن يكون مبتدأً، وعند الكوفيين جائز.

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ: على مذهب الكوفيين: جَائِزٌ مبتدأ وَرَفْعُكَ فاعل سد مسد الخبر، وجوزه ابن مالك على قلة، والصحيح أن: جَائِزٌ يكون خبراً مقدماً، وَرَفْعُكَ مبتدأ مؤخراً، وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا، مَعْطُوفًا ما إعرابها؟ مفعول به للرفع: ((وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ)) [البقرة: 251]، هذا من القبيل نفسه، ((وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ)) رَفْعُكَ مَعْطُوفًا، مصدر أضيف إلى الفاعل، وهو الكاف، رفعك أنت معطوفاً، مَعْطُوفًا هذا مفعول به ل: رَفْعٌ عَلَى مَنْصُوبٍ، مَعْطُوفًا عَلَى مَنْصُوبٍ: جار ومجرور متعلق بمعطوف.

مَنْصُوبٍ إِنَّ: مَنْصُوبٍ مضاف وإنَّ قصد لفظه مضاف إليه.

بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا: بعد هذا متعلق برفع، رفعك مَعْطُوفًا بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا، يعني: بعد استكمال (إنَّ) خبرها، ف: بَعْدَ مضاف وَأَنْ تَسْتَكْمِلَا مضاف إليه في محل الجر، حينئذ بعد استكمالها، يعني: هذه الجملة خبرها، هنا المراد بهذه المسألة إذا جاء اسم معطوف على اسم (إن) فهذا إما أن يكون سابقاً على الخبر وإما أن يكون لاحقاً بالخبر، فهما صورتان، إن زیداً قائم وعمرؤ، هذه التي عناها الناظم هنا

بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا، جاء اسم بعد واو عطف بعد خبر (إن) واسم (إن)، إنَّ زیداً قائم وعمرؤ، وعمرؤ ما إعرابه؟ يجوز فيه النصب معطوفاً على اسم (إن) وهذا لا إشكال فيه

واضح: إن زیداً قائمٌ وعمرواً، زیداً اسمٌ إنَّ قائم خبرها، الواو حرف عطف، عمرواً معطوف على المنصوب وهو اسمٌ إنَّ والمعطوف على المنصوب منصوب، لا إشكال. بقي الإشكال فيما لو رفع، وعمروٌ، وعمروٌ حينئذٍ له أحد وجهين، إما أن يكون

مبتدأً لخبرٍ محذوف -وعمرؤ كذلك-، يعني: وعمرؤ قائم، ويحتمل -على ظاهر كلام المصنف- أنه معطوف على محل اسم (إنَّ)، وما هو محل اسم (إنَّ)؟ هو المراعاة قبل دخول (إنَّ)؛ لأن الأصل: زیدٌ قائم، فهو مرفوع، دخلت (إنَّ)، حينئذٍ كأنها أعملت في اللفظ وبقي المحل على ما هو، فلما عطف عليه بالرفع علمنا أن المعطوف عليه له صلة بالرفع، ولا يتصور في منصوب (إنَّ) أن يكون له رفع إلا من جهة كونه مبتدأً؛ لأنه قبل دخول (إنَّ) هو مبتدأ، فحينئذٍ يكون زیداً له عاملان -محلان-، وتسلبت عليه عاملان، الابتداء؛ لأننا إذا قلنا: زیداً في المحل مرفوع، مرفوع بأي شيء بـ (إنَّ)؟ (إنَّ) ما ترفع الاسم، حينئذٍ يكون مرفوعاً بالابتداء الذي كان قبل دخول (إنَّ)، إذاً: هذا عامل، واللفظ المنصوب نصب بماذا؟ بـ (إنَّ)، حينئذٍ عاملان على معمول واحد، لكن من جهتين، والمعمول هذا له جهتان: رفع ونصب، وهذا قول باطل، لأن بالإجماع أن (إنَّ) وأخواتها تعتبر من النواسخ، وليس للنسخ معنى إلا إزالة الحكم الذي كان قبل دخول الناسخ، فحينئذٍ الرفع بعد دخول (إنَّ) غير موجود، رائحة الرفع غير موجودة أصالة، لزوال العامل الذي هو الابتداء بوجود (إنَّ) وهو عامل لفظي، فزیداً في اللفظ والمعنى والمحل إن صح التعبير منصوب بـ (إنَّ)، وليس للابتداء وجود، وليس للمبتدأ وجود لوجود (إنَّ) واسمها، فحينئذٍ إذا أبطلنا هذا الاحتمال أن يكون مرفوعاً تعين الثاني -الوجه الثاني- وهو أن يكون عمروٌ بالرفع على أنه مبتدأ حذف خبره، لكن يبقى الإشكال في توجيه قول ابن مالك رحمه الله تعالى؛ لأن هذا القول ضعيف جداً؛ أن يكون لاسم (إنَّ) محل، وهو الرفع.

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى ... مَنْصُوبٍ إِنَّ: وهو اسمها، وظاهر أنه ليس العطف؛ لأنه قال: وَجَائِزٌ رَفْعُكَ، عَلَى مَنْصُوبٍ إِنَّ لا يمكن أن يكون العطف هنا على اللفظ بل هو على المحل، وليس ثم محل إلا من جهتين، ما ذكرناه سابقاً، وقد زاد بعضهم: (إنَّ) واسمها في محل رفع مبتدأ، وهذا أبعد أيضاً، لأن الابتداء إنما يرفع مبتدأً فقط لا يرفع شيئاً آخر، و (إنَّ) وزیداً ليست بكلمة واحدة حتى يتسلط عليها الابتداء، فهذا قول ضعيف وأبعد من الأول، فتعين الثاني وهو أن يكون عمروٌ مبتدأً حذف خبره، وعمروٌ كذلك أو وعمرؤ قائم.

وَجَائِزٌ: بالإنجماع، رَفْعُكَ: جَائِزٌ رَفْعُكَ هذا يشعر بأن الأصل معتبر أو لا؟ إذا قيل لك: يجوز لك فعل ذلك، حينئذٍ ما يقابل الجواز يعتبر أصلاً، بل ويعتبر أرجح، إذا قيل: يجوز لك كذا، حينئذٍ نقول: ما يقابل الجواز يكون أصلاً، وإذا كان أصلاً حينئذٍ مراعاة الأصول هو الأرجح، فحينئذٍ جَائِزٌ رَفْعُكَ مع النصب والنصب أرجح؛ لأنه موافق للأصل، فأشعر قوله: وَجَائِزٌ -جائز-؛ إنما أبيح لك ذلك مع كونه ليس هو الأصل في الاسم، حينئذٍ نقول: هذا يدل على مرجوحية الرفع وكون النصب هو الراجح. إذاً: يشعر قوله جائز أن النصب هو الأصل والراجح. وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى ... مَنْصُوبٍ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا

وهنا بين لك أن الرفع يكون بشرطين: أولاً: منصوب (إن)، لا لعل ولا لكن، ويزاد عليها كما سيأتي: وَأُلْحِقْتُ بِإِنَّ لَكِنَّ وَأَنْ، وأما ليت ولعل وكأن فلا، حينئذٍ الشرط الأول في جواز الرفع: أن يكون المعطوف على منصوب (إن)، وألحقت بها (لكن وأن) ثلاثة ألفاظ.

ثم قال: بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا، الألف للإطلاق، ماذا تستكمل؟ (إن) تستكمل خبرها، فتتم الجملة: إن زيدا قائمٌ، نحو: إن زيدا أكل طعامك وعمرو، هذا فيه توجيه آخر فيه سعة، وليس معطوفاً على محل الاسم، قال الصبان: وليس معطوفاً على محل الاسم؛ لأن الرفع هنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ، كما ذكرناه، بل إما مبتدأ خبره محذوف والجملة ابتدائية، عَطْفٌ عَلَى محل ما قبلها من الابتداء إن كان جملة، أو مفرد معطوف على الضمير في الخبر إن كان فاصل كما في المثال: إن زيدا أكل طعامك وعمرو، هنا جاء الخبر اسم فاعل، ومعلوم أن الخبر إذا جاء اسم فاعل، حينئذٍ يرفع .. -ليس الخبر عموم اسم الفاعل-؛ يرفع ضميراً مستتراً، وحينئذٍ الضمير المستتر في العطف عليه راجح ومرجوح، راجح إذا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه وهو الضمير بفاصل، هذا سيأتينا هناك في باب التأكيد، ومرجوح إذا عطف عليه دون فاصل، إذا قيل: إن زيدا أكل طعامك، وعمرو، وعمرو هذا قلنا: مبتدأ خبر محذوف، له وجه آخر، وهو أن يكون معطوفاً على الضمير المستتر في أكل؛ لأن أكل هذا يرفع ضميراً مستتراً، وهنا قد وجد الشرط أو ما يرجح هذا الإعراب، وهو الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه؛ لكونه ضميراً مستتراً: إن زيدا أكل طعامك وعمرو، لو قيل: إن زيدا قائمٌ وعمرو، عمرو هذا لا يصح أن يعطف على الضمير المستتر، وجوزه بعضهم لكن على ضعف، فيكون ضعيفاً، والأصح أن يقال بأنه مبتدأ خبر محذوف، ولو عطف على

ضمير قائم -عند من جوزه- جاز فيه الوجهان، لكن الأصح أنه إذا عطف على ضمير مستتر لابد من فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه، إن زيداً قائمٌ هو وعمروٌ، لو قال: هو وعمروٌ جاز أن يعطف على الضمير المستتر، فيكون هو تأكيد للضمير المستتر كما سبق معنا.

أو مفرد معطوف على الضمير في الخبر إن كان فاصل، كما في المثال، فإن لم يكن فاصل، يعني: بين عمرو والضمير المستتر، نحو: إن زيداً قائمٌ وعمروٌ تَعَيَّنَ الوجه الأول، وهو كون عمرو مبتدأ حذف خبره.

إذاً: هذا ما يتعلق بوجود عاطف حرف، واسم معطوف بعد استكمال (إنّ) اسمها واخبرها، لو تقدم هذا الاسم قبل الخبر: إن زيداً وعمرواً وعمروٌ قائمان، اختلف الحكم أو لا؟ اختلف؛ لأن المسألة مفروضة في تأخر الاسم المرفوع، والآن تقدم.

فإن عطف على المنصوب قبل استكمال إن خبرها تعين النصب عند الجمهور، وجب النصب: إن زيداً وعمرواً قائمان، لا يجوز: إن زيداً وعمروٌ قائمان لا يجوز هذا، لماذا؟ لما يلزم على الرفع من العطف قبل تمام المعطوف عليه؛ لأن الأصل: وعمروٌ، حينئذ نقول: وعمروٌ إن عطف على (إنّ) وخبرها، نقول: عطف على شيء قبل تمامه، فكأنه حشر بين جزئي كلمة، إن زيداً وعمروٌ قائمٌ نقول: عمروٌ كأنه حشر بين جزئي كلمة، مثل الياء من زيد، فحينئذ كونه يعطف على قائم: زيدٌ قائمٌ قبل استيفاء واستكمال الخبر، نقول: هذا ممنوع وسيأتي إن شاء الله في باب العطف؛ لما يلزم على الرفع من العطف قبل تمام المعطوف عليه إن جعل من عطف الجمل، ومن تقدم المعطوف على المعطوف عليه إن عطف المرفوع على الضمير في الخبر. حينئذ إذا قيل: إن زيداً وعمروٌ قائمٌ بالرفع، لو قيل: بأنه معطوف على الضمير المستتر في قائم صار تقدم المعطوف على المعطوف عليه، وهذا في المفردات وسيأتي معنا أنه ممنوع أيضاً.

وأجاز الكسائي الرفع مطلقاً، إذاً: مذهب البصريين أنه يجب النصب: إن زيداً وعمرواً قائمان -واجب النصب-، ولا يجوز فيه الرفع، وأجاز الكسائي الرفع مطلقاً، سواء قبل الاستكمال وبعده، بعد الاستكمال لا إشكال فيه، وأما قبل الاستكمال هذا محل إشكال، لماذا أجازوه؟ قالوا: استدلالاً بقوله تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)) [المائدة: 69]، هذه الآية يقع فيها إشكالات عند النحاة: (إنّ) حرف تأكيد ونصب، الَّذِينَ: اسمها منصوب -في محل نصب-، الَّذِينَ آمَنُوا: صلة المنصوب، وَالَّذِينَ

هَادُوا: معطوف على المنصوب، وَالصَّابِتُونَ: جاء الإشكال، إذاً: قبل استكمال إن خبرها جاء اسم مرفوع - في أفصح الكلام ليس لك حجة-، فحينئذٍ جوز الكسائي الرفع قبل استكمال الخبر، وكذلك جاء: (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ)، ((وَمَلَائِكَتُهُ)) [الأحزاب: 56] على مذهب البصريين، وملائكته بالرفع، إذاً: قبل استكمال الخبر، يُصَلُّونَ خبر: (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ) يُصَلُّونَ خبر، إذاً جاء اسم معطوف على اسم (إِنَّ) قبل استكمال الخبر وهو مرفوع، والبصريون يوجبون النصب، كذلك قوله: فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِمَا لَغَرِبْتُ، فَإِنِّي وَقَيَّارٌ: معطوف على الياء، وجاء بالرفع.

إذاً: جوز الكسائي الرفع قبل استكمال الخبر، ولكن البصريين يأبون ذلك، ويقولون: لا بد من التخريج إما على التقديم والتأخير، وإما على الحذف إما هذا وإما ذاك، إما ثم محذوف في الكلام، يعني: (وَالصَّابِتُونَ وَالنَّصَارَى) نجعلها مبتدأ خبره محذوف: ((إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِتُونَ وَالنَّصَارَى كَذَلِكَ، مبتدأ وخبر والجملة معترضة: ((مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ))), فقوله: ((فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ)) هذا خبر (إِنَّ)، وجملة: وَالصَّابِتُونَ وَالنَّصَارَى كَذَلِكَ، جملة معترضة، أو على التقديم والتأخير، أي: تقديم المعطوف وتأخير الخبر والقصد العكس، والتقدير: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا .. مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا، وَالصَّابِتُونَ وَالنَّصَارَى كَذَلِكَ، وَمَنْ آمَنَ فِي محل رفع بالابتداء وخبره: فَلَا خَوْفٌ إِلَى آخره، والجملة خبر (إِنَّ)، وخبر وَالصَّابِتُونَ المحذوف، أي: كذلك كما علم.

إذاً: إذا جعلناه على التقديم والتأخير يكون التركيب: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا .. مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ وَالصَّابِتُونَ وَالنَّصَارَى كَذَلِكَ، كأننا جعلنا الكلام جملتين أتمنا الجملة الأولى، ثم قلنا: وَالصَّابِتُونَ وَالنَّصَارَى كَذَلِكَ، إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ .. انتهت الآية مبتدأ وخبر، فَلَا خَوْفٌ هذه جملة، وَالصَّابِتُونَ وَالنَّصَارَى كَذَلِكَ، صارت جملة مستقلة، وهذا أولى، ويجوز أن يكون: مَنْ آمَنَ خبر الصَّابِتُونَ، وخبر (إِنَّ) محذوف لدلالة خبر الصَّابِتُونَ عليه، فالحذف على هذا من الأول لدلالة الثاني وعلى الأول من الثاني لدلالة الأول وهو الكثير والعائد على كل محذوف أي: مَنْ آمَنَ منهم، يجوز أن يكون: (مَنْ آمَنَ) خبر وَالصَّابِتُونَ، يعني: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا، وقفنا، أين خبر (إِنَّ)؟ محذوف، وَالصَّابِتُونَ وَالنَّصَارَى مبتدأ، مَنْ آمَنَ خبر المبتدأ الذي هو الصَّابِتُونَ وَالنَّصَارَى، أغنى خبر الصَّابِتُونَ وَالنَّصَارَى عن خبر

(إِنَّ)، حينئذٍ حذف من الأول لدلالة الثاني عليه -عكس الأول-، فحينئذٍ: مَنْ آمَنَ
فَلَا خَوْفٌ -الجملةتان- إما نجعل واحدة منها خبر لـ (إِنَّ): (إِنَّ الَّذِينَ)، فحينئذٍ نقدر
خبراً محذوفاً للصائبين، وإما أن نجعل من آمن خبراً للصائبين، ونقدر خبراً لـ (إِنَّ)، على
كلٍ لا بد من التخييع عند البصريين.
وَجَائِزٌ رَفَعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى ... مَنْصُوبٍ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَ

قال الشارح: إذا أتى بعد اسم إن وخبرها بعاطف جاز في الاسم الذي بعده وجهان:
أحدهما: النصب عطفاً على اسم (إِنَّ) نحو: إن زيداً قائمٌ وعمراً.

والثاني: الرفع نحو: إن زيداً قائمٌ وعمروٌ واختلف فيه، فالمشهور أنه معطوف على محل
اسم (إِنَّ) فإنه في الأصل مرفوع؛ لكونه مبتدأ -هذا ضعيف-، وهذا يشعر به ظاهر
كلام المصنف، يعني: ظاهر كلام الناظم أن (إِنَّ) لم تنسخ الابتداء، في الحقيقة لم
تنسخه، وإنما هو باقٍ بدليل ماذا؟ بدليل أن اسمها في محل رفع مبتدأ، وهذا محل
إشكال، وذهب قوم إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف، والتقدير: وعمرو كذلك، وهو
الصحيح. بل هذا المتعين، والأول لا يجوز.
فإن كان العطف قبل أن تستكمل (إِنَّ) أي: قبل أن تأخذ خبرها؛ تعين النصب عند
جمهور النحويين، إن زيداً وعمراً قائمان، وإنك وزيداً ذاهبان، وأجاز بعضهم الرفع،
وهو مذهب الكسائي لما ذكرناه سابقاً.
وَأُلْحِقْتُ بِإِنَّ لَكِنَّ وَأَنَّ ... مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ

أُلْحِقْتُ بـ (إِنَّ) في ماذا؟ فيما تقدم من جواز العطف بالرفع بعد استكمال خبرها، يعني:
القول السابق يقال في (أَنَّ) -وهي فرع (إِنَّ) - و (لَكِنَّ)، فهذه الثلاثة الأحرف، يجوز
رفع المعطوف بعد استكمال أخبارها، إما على أنه معطوف على منصوب (إِنَّ) كما رأى
الناظم هنا، وإما أنه مبتدأ وخبره محذوف، وأما إذا كان العطف قبل استكمال (إِنَّ) وَأَنَّ
ولكن أخبارها، حينئذٍ وجب وتعين النصب عند البصريين.

وَأُلْحِقْتُ بِإِنَّ: فيما تقدم من جواز العطف بالرفع بعد الاستكمال، لكن: ألحقت لكن،
لكن هذا ما إعرابه؟ نائب فاعل قصد لفظه فهو علم، ألحقت لكن بإن باتفاق النحاة،

و (أَنَّ) بالفتح و (أَنَّ) بالتخفيف للوزن، و(أَنَّ) المفتوحة على الصحيح، لكن باتفاق ملحقة بـ (إِنَّ)، و (أَنَّ) على الصحيح ملحقة بـ (إِنَّ)، إذا كان موضعها موضع الجملة، ليس مطلقاً كل (أَنَّ) لا، إذا كانت تفسر بالجملة حينئذٍ صح أن يعطف بعد استكمال خبرها بالرفع على منصوبها أو على أنه مبتدأ خبره محذوف، إذا كان موضعها موضع الجملة بأن تقدمها علم أو معناه، يعني: (أَنَّ) قد تقع موقع الجملة متى؟ بضابط إذا تقدمها علم أو معناه، يعني: مادة العلم، وله مثال في القرآن: ((وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ)) [التوبة:3] أذان، هذا في معنى العلم؛ يعني هو إعلام: ((أَنَّ اللَّهَ))، (أَنَّ) وقعت (أَنَّ) هنا، ((أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)) [التوبة:3]، وَرَسُولُهُ بَرِيءٌ كذلك من المشركين، وَرَسُولُهُ بَرِيءٌ، أو وَرَسُولُهُ معطوف على (أَنَّ اللَّهَ) منصوب (إِنَّ) ((أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)) [التوبة:3] مِنَ الْمُشْرِكِينَ هذا خبر، وعطف عليه: وَرَسُولُهُ، وَرَسُولُهُ بالرفع إما أن يكون مبتدأً لخبر محذوف وَرَسُولُهُ كذلك، أو وَرَسُولُهُ بَرِيءٌ، وإما أن يكون معطوفاً على محل اسم (إِنَّ) على ما رآه الناظم، واشترط ذلك أن تكون في موضع جملة لا مطلقاً (أَنَّ)؛ لأنها حينئذٍ بمنزلة المكسورة، إذا فسرت بالجملة بعد العلم أو معناه صارت في منزلة (إِنَّ) المكسورة؛ وذلك بأن وقعت في محل الجملة بحسب الأصل لسدها معموليها بعد العلم مسد مفعوليها، وهما أصلهما المبتدأ والخبر، حينئذٍ لو قيل: أعجبتني أن زيداً قائماً وعمرواً وعمرواً يجوز الوجهان؟ لا يجوز، لماذا؟ لأنها لم تقع في محل الجملة: أعجبتني أن زيداً قائماً وعمرواً بالنصب، تعين النصب، ولا نقول: يجوز فيه الرفع؛ لكونه بعد (أَنَّ)، لا، لأن (أَنَّ) مشترط فيها أن تقع محل الجملة، وهنا وقعت محل مفرد: أعجبتني أن زيداً قائماً، أعجبتني قيام زيد فهو فاعل، إذاً: وقعت محل المفرد، وحينئذٍ لا يجوز الرفع، بل يتعين النصب: أعجبتني أن زيداً قائماً وعمرواً؛ لتعين النصب لأنها ليست في موضع جملة. وَأُحِقَّتْ بِإِنَّ (لَكِنَّ) قلنا: باتفاق، وَأَنَّ: المفتوحة على الصحيح. مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ: قيل هذا الشطر يستغنى عنه؛ لأنه قال: وَأُحِقَّتْ بِإِنَّ لَكِنَّ وَأَنَّ

إذاً: معلومه بالمفهوم أن لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ ليست ملحقة به، إذاً: ما الفائدة من قوله: (مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ)؟ ف: لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ إذا جاء بعدها معطوف بعد أخبارها تعين النصب، ولا يجوز فيه الرفع، حيث لا يجوز في المعطوف مع هذه الثلاث إلا النصب تقدم المعطوف أو تأخر لزوال معنى الابتداء معها.

مَنْ دُونَ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ: قيل: لو استغنى عن هذا الشرط لم يخل بالمعنى، المعنى باقٍ، وأجيب: بأن مفهوم (أَنَّ)، و (لكن) مفهوم لقب، إذا قلنا: أُحِقَّتْ بِإِنَّ لَكِنَّ وَأَنَّ، بمفهوم هذين الحرفين علمنا أن لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ، لكن ما نوع المفهوم؟ هذا مفهوم لقب، ومفهوم اللقب ضعيف عند الكثير، فدفعاً لهذا الإيهام لنلا يُخرج به (لكن) و (أَنَّ) ما ذُكر صرح الناظم بذلك المفهوم، إذاً: تصرّحه بقوله: (مَنْ دُونَ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ) وإن كان مفهوماً من الشرط الأول، إلا أن جهة الفهم لقيبة، ومفهوم اللقب هذا فيه ضعف، قد يقول قائل: لا، ما أراد الناظم هذا، حينئذٍ يحتاج أن يحترز عنه، فنص على ذلك دفعاً لهذا الوهم، وأجيب: بأن مفهوم (أَنَّ) ولكن مفهوم لقب وهو ضعيف، فخاف المصنف أن لا يعتبره أحد بضعفه، فنطق بذلك المفهوم.

وَأُحِقَّتْ بِإِنَّ لَكِنَّ وَأَنَّ ... مَنْ دُونَ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ

إذاً: (لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ) لا يجوز معها إلا النصب، سواء تقدم المعطوف أو تأخر، ليت زیداً وعمرواً قائمان، وليت زیداً قائم وعمرواً بالنصب واجب النصب، واجب النصب على ماذا؟ واجب النصب على أي شيء؟! معطوف على اسم ليت، ولا يجوز فيه الرفع، علمتُ أن زیداً قائم وعمرو، علمتُ أن زیداً قائم وعمرو وعمرواً يجوز أو لا يجوز؟ جائز، لماذا؟ (أَنَّ) هنا في موضع الجملة؛ لأنها حلت محل مفعولي علم، وعمرو حينئذٍ نعرية مبتدأ خبره محذوف، وعمرواً معطوف على اسم أن.

ما زید قائماً، لكن عمرواً وخالداً منطلقان، ما زید قائماً، هذا ليس فيها شاهد، لكن عمرواً وخالداً منطلقان، هنا جاء الاسم المعطوف قبل استكمال الخبر فوجب النصب، لو تأخر: لكن عمرواً منطلق وخالد -بالرفع-؟ جاز الوجهان؟ لكن خالداً منطلق وعمرواً واجب النصب؛ لأنه بعد لكن.

وَأُحِقَّتْ بِإِنَّ لَكِنَّ: إذاً: يجوز فيها الوجهان، النصب والرفع، النصب عطفًا على اسم لكن، والرفع على أنه مبتدأ لخبر محذوف.

وَحُقِّقَتْ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ ... وَتَلَزَمَ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ
وَرُبَّمَا اسْتَغْنِي عَنْهَا إِنْ بَدَأَ ... مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا

وَحُقِّقَتْ إِنَّ: حُقِّقَتْ هذا فعل مغير الصيغة، و (إِنَّ) نائب فاعل، (فقل) قلَّ فعل ماضٍ والفاء هذه عاطفة، (فَقَلَّ الْعَمَلُ) هذا فاعل، (وَحُقِّقَتْ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ): بشرط تخفف (إِنَّ)، بمعنى أنها تحذف إحدى النونين، فيقال: (إِنَّ)، بدل الشدة: (إِنَّ) تقول:

(إِنَّ)، إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ، حينئذٍ إذا خففت إن بحذف إحدى النونين قال: قَلَّ الْعَمَلُ. فَقَلَّ الْعَمَلُ، القليل العمل والكثير عدم العمل الإهمال.
إذاً: كونها لا تعمل بعد التخفيف أكثر من إعمالها: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ يجوز؟
قل العمل.

قليل، يعني: ليس بشاذ هو لغة، إذا قيل: معناه ليس بنادر أو أندر، إذا قيل: نادر هذا مختلف فيه هل يقاس عليه أم لا؟ وإذا قيل: أندر، أو حكم عليه بكونه شاذ هذا محل وفاق لا يقاس عليه، وأما النادر هذا محل نزاع، والصحيح أنه ما يعتبر لغة مطردة، وإنما قد يستعان به في الشعر ونحوه.

الحاصل: (وَحُقِّقَتْ إِنَّ) إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، (إِنَّ) حرف توكيد ونصب، حذفت إحدى النونين طلباً للخفة لكثرة الاستعمال، حينئذٍ بقي عملها كما هو: زَيْدًا اسم (إِنَّ) منصوبٌ بها وقائمٌ خبرها.

(فَقَلَّ الْعَمَلُ) معناه أنها قد لا تعمل، بل هو الكثير، فتقول: إِنَّ زَيْدًا بالرفع على الأصل، كأنها لم تدخل (إِنَّ)، إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ، بالرفع على أنه مبتدأ وقائمٌ خبرها، و (إِنَّ) هذه هل لها أثر من جهة العمل؟ ليس لها أثر، وجودها - من جهة العمل - وجودها وعدمها سواء؛ لأنها لم تنصب المبتدأ على أنه اسم لها، ولم ترفع الخبر على أنه خبرٌ لها، بل يقال: إِنَّ زَيْدًا، زَيْدٌ مبتدأ مرفوع بالابتداء، ورفع ضمته ظاهرة على آخره، واللام هذه فارقة وقائمٌ خبر زيد مرفوع بالمبتدأ.

وَحُقِّقَتْ إِنَّ: عرفنا التخفيف هو بإسقاط إحدى النونين، فتقول: (إِنَّ) تخففها إِنَّ زَيْدًا فَقَلَّ الْعَمَلُ، (إِنَّ) المكسورة خففت لماذا؟ قالوا: لثقلها، فيكثر إهمالها، لقوله فَقَلَّ الْعَمَلُ، فيكثر إهمالها لزوال اختصاصها ويجوز إعمالها، لكنه قليل، وَحُقِّقَتْ إِنَّ - المكسورة - بشرط أن لا يكون اسمها ضميراً، أما إذا كان اسمها ضميراً فلا يجوز بل تبقى على أصلها، وأن يكون خبرها صالحاً لدخول اللام، فإن لم يكن كذلك فلا، إِنَّ زَيْدًا ضربٌ عمراً، إِنَّ زَيْدًا ضربٌ عمراً، يصح؟ لا يصح، لماذا؟ لأن ضرب هذا مثل ك (رضي) مثل رضي، لا يجوز أن تدخل عليه اللام إلا إذا قرن بـ (قد)، حينئذٍ يشترط في (إِنَّ) التي تخفف أن يكون خبرها صالحاً لدخول اللام، فحينئذٍ: إِنَّ زَيْدًا ضربٌ لا يصح تخفيفها، وكذلك إذا كان اسمها ضميراً، ويستثنى الخبر المنفي الذي دخلت عليه أداة النفي: وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نُفِيَاً
إذاً: المنفي لا يلي اللام، لكن هنا يستثنى.

وأما الخبر الذي لا يصلح أن تدخل عليه اللام إلا هذا الموضع حينئذٍ نستثني؛ لأنه وإن لم تدخل عليه اللام لا يتوهم معه أن (إن) نافية؛ لأنك إذا قلت مثلاً: إن زيداً لم يقم، خففها: إن زيداً لم يقم، (إن) هذه لا تلتبس بـ (إن) النافية، لماذا؟ للعمل، إذا كان العمل ظاهراً، إن زيداً، (إن) النافية لا تعمل، فحينئذٍ إذا نصبت بـ (إن) المخففة لا لبس مع (إن) النافية متى يقع اللبس؟ إن رفعت ما بعدها، إن زيداً قائمٌ هذا يحتمل: ما زيداً قائمٌ إن زيداً قائمٌ، يحتمل أن تكون (إن) نافية، ويحتمل أن تكون (إن) مخففة من الثقيلة؛ لأنه ليس عندنا شيء ظاهر يدل على نوعية (إن) هذه، لو نصبنا إن زيداً عرفنا أنها مخففة، إذا رفعنا (إن) النافية ما بعدها مرفوع، و (إن) المخففة من الثقيلة ما بعدها مرفوع، حينئذٍ: إن زيداً قائمٌ، هل هذا إثبات أم نفي؟ التبس الأمر، فحينئذٍ قالوا: إذا أهملنا (إن) المخففة فحينئذٍ وجب اتصال أو دخول اللام الفارقة على خبر (إن)، إلا إذا وجدت قرينة لفظية أو معنوية فيستغنى عنها كما سيأتي، فحينئذٍ إذا قيل بالنفي: إن زيداً لم يقم، هنا عندنا قرينة لفظية أن (إن) هذه مخففة من الثقيلة، وليست هي النافية، لماذا؟ لأن النافية إنما يؤتى بها من أجل النفي، ولو سلطت (إن) النافية على هذه الجملة لصار من نفي النفي فصار إثبات، وهذا ليس مراداً، فحينئذٍ إذا وجد الخبر المنفي وقد خففت (إن) فصارت (إن) ولم تعمل لا نحتاج إلى اللام، إذاً: لم تدخل اللام على اللام كما هو الشأن هناك، الشأن هناك (للا) متشابهان قلنا: دخلت اللام على لا، فصار ثقل في اللسان، لكن هنا لم تدخل، لماذا؟ لأننا لم نحتاج إليها؛ لأن القرينة اللفظية وهو وجود (لم ولن ولا) يدل على أن (إن) هذه مخففة من الثقيلة وليست (إن) النافية، ولذلك استثنى من عدم صلاحية الخبر للام المنفي، قلنا: يشترط في (إن) إذا أردنا تخفيفها أن يكون خبرها صالحاً لدخول اللام، -قاعدة عامة-، صالحاً لدخول اللام، نستثني ماذا؟ المنفي، لماذا نستثنيه؟ لأنه لا يلتبس مع (إن) النافية، وإنما يعرف بصورته المحسوسة أن (إن) حينئذٍ مخففة من الثقيلة؛ لأنه وإن لم تدخل عليه اللام لا يتوهم معه أن (إن) نافية.

وَحُقِّقَتْ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ: العمل (أل) في العمل إما للعهد، وهو العمل المذكور، ما هو؟ نصب المبتدأ ورفع الخبر، وحينئذٍ (أل) هذه للعهد الذهني أو نجعلها نائبة عن الضمير، كما هو مذهب الكوفيين، فقل عملها، إما (أل) عهدية، وإما نائبة عن الضمير، وإما بدل من الضمير، والتقدير: فقل عملها.

وَحُقِّقَتْ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ: ما علة التخفيف - (إِنَّ) المكسورة-؟ نقول: لثقلها (إِنَّ) ثلاثة أحرف، و (إِنَّ) حرفان، فيكثر إهمالها لزوال اختصاصها، ويجوز إعمالها، وكثر الإهمال، قالوا: لزوال الاختصاص، نحو: ((وَأِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ)) [يس:32]، وَإِنْ كُلُّ، وَإِنْ كُلُّ (لَمَّا) أو (لَمَّا)؟ في النصب (لَمَّا)، ((وَأِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ))، (إِنَّ) مخففة من الثقيلة، كُلُّ ما إعرابه؟ مبتدأ، مثل: إن زيدٌ قائمٌ، (إِنَّ) مخففة من الثقيلة، إذا كان ما بعدها منصوب منطوقاً به فهو واضح بين، حينئذٍ تجعله اسماً لها، فهو منطوق به، هنا: ((وَأِنْ كُلُّ)) بالرفع، إذاً: لن يكون اسماً لها، فحينئذٍ هذه (إِنَّ) مخففة من الثقيلة وأهمل إعمالها - لم تعمل -.

وجاز إعمالها للأصل: وإن كلاً لما بالتخفيف، وإن كلاً: إذاً: أعملت (إِنَّ) هنا على الأصل، إعمالاً للأصل، وإنما قل هنا العمل وبطل فيما إذا كفت ب (ما)، إذا كفت ب (ما) بطل العمل، إنما زيدٌ قائمٌ قلنا: الصحيح أنها لا تعمل، هنا خففت فقل العمل جاز العمل، لماذا لا نقول هنا كما قال ابن مالك: وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ؟ هو سوى بينهما المسألة عنده واحدة، لكن الإشكال عندنا، إذا قلنا: بأنه في السابق، وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ فيه نظر باعتبار ما عدا ليت، والصواب أنه يعتبر شاذ ولا يقاس على ليت.

هنا زال الاختصاص بتخفيف إِنَّ (إِنَّ) ومع ذلك بقي العمل وإن كان قليلاً، وهذا القيل لغة فصيحة، ولذلك جاء في القرآن، ما الفرق بين المسألتين؟ نقول: وإنما قل هنا العمل وبطل فيما إذا كفت ب (ما) مع أن العلة في الموضوعين زوال الاختصاص بالأسماء؛ لأن المزيل هناك أقوى، (ما) هذا لفظ فهو قوي، أجنبي زيدٌ على اللفظ، وهو لفظ وهو قوي، كذلك زيد، يعني: هو أجنبي خارج عن الجملة، وهو بخلافه هنا فإنه نقصان بعض الكلمة، فالمانع هناك أجنبي، وهو لفظي وهو كلمة زائدة بلفظها، كلمة: (ما)، وهنا (إِنَّ) ليس عندنا إلا حذف إحدى النونين فحسب، فهو شيء من جزء الكلمة وليس بشيء خارج عنها، والسماع هو المعتبر

فإنه نقصان بعض الكلمة، ومحل ما ذكر إن وليها اسم، فإن وليها فعل وجب الإهمال، -هذا لا إشكال فيه، يعني: لو جاء بعد (إِنَّ) المخففة فعل هل نقول يجوز فيها الوجهان؟ لا؛ لأنه زال اختصاصها فدخلت على الجملة الفعلية، إذاً: ما بعدها يعتبر جملة فعلية، إما فعل ماضي أو مضارع .. إلى آخره -.

ولا يدعى الإعمال وأن اسمها ضمير الشأن والجملة الفعلية خبرها، بل الصواب أن يقال: بأن (إِنَّ) حينئذٍ تكون ملغاة، وإن خففت عن الثقيلة؛ لأن الفعل قد تلاها.

وَتَلْزُمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ: عرفنا: وَخُفِّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ: متى تخفف وما الحكم، الإهمال كثير والأعمال قليل، إذا أهملت حينئذ قلنا: هي في اللفظ بمنزلة (إِنَّ) النافية، في اللفظ: إِنَّ زيدٌ قائم، في اللفظ الواحد، هذا إذا أهملت، حينئذ إما أن توجد قرينة لفظية أو معنوية تبين أن هذه (إِنَّ) إما نافية وإما مخففة وإما أن لا توجد، إن وجدت قرينة لفظية أو معنوية حينئذ صارت هي الدليل على توجيه (إِنَّ) هل هي مخففة أم أنها نافية، يعني: يُعلم من السياق أو من اللفظ أن هذه (إِنَّ) مخففة أو أنها (إِنَّ) النافية، إذا لم يوجد هذا ولا ذاك وجب دخول اللام على خبر (إِنَّ)، فإذا دخلت اللام على خبر (إِنَّ) تعين أن تكون (إِنَّ) هذه مخففة من الثقيلة، ولذلك قال: وَتَلْزُمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ: تلزم وجوباً، اللام: الفارقة بين كون (إِنَّ) مخففة أو نافية، إِذَا مَا تُهْمَلُ: يعني: إذا تهمل، إذا أهملت إِنَّ - (إِنَّ) المخففة من الثقيلة-، والتبست بـ (إِنَّ) النافية حينئذ وجب دخول اللام -اللام الفارقة- على خبر (إِنَّ).

وَتَلْزُمُ اللَّامُ الْفَارِقَةَ إِذَا مَا تُهْمَلُ لِلتَّفَرُّقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (إِنَّ) النَّافِيَةِ، وَمَا هَذِهِ زَائِدَةٌ، إِذَا تَهْمَل، فإذا أهملت ولم تعمل، حينئذ وجب اتصال اللام بخبرها إذا التبست بـ (إِنَّ) النافية. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم ... !!!

عناصر الدرس

- * أحكان (إِنَّ) المخففة
- * أحكام (أَنَّ) المخففة
- * أحكام (كَأَنَّ) المخففة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- س: أليس الأولى أن يقدم الناظم وجوب التقديم ووجوب التأخير ثم يجعل الجواز؟
- ج: لا لا، اصطلاحاً ما في بأس، يقدم هذا وذاك، والأصل الجواز: وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ، هذا الأصل جواز الأمرين، أما إذا وجب تقديم أو تأخير هذا خلاف الأصل.
- س: ذكر ابن عقيل أن قول الناظم: وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ خِلَافاً، فهل فيه فائدة؟
- ج: نعم مسألة منع الكوفيين؛ لأن النسخة ما هي جيدة، التحقيق فيه كلام فيه سقط أو فيه شيء يعني، السيوطي تعرض لها في جمع الجوامع.
- س: لماذا ترك ابن مالك رحمه الله تعالى لفظة باب عند التبويب، هل فيه نكتة؟
- ج: الله أعلم.

س: لماذا لم تحذف كان من قوله تعالى: ((أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ)) [القلم:14]؟
ج: تحذف؟! ما يقال تحذف، نَزَر ونَزَرَ فيه وجهان ما في بأس، لكن نَزَر من أجل البيت فقط.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى:

وَحُقِّقْتُ إِنَّ فَقَلَ الْعَمَلُ ... وَتَلَزَّمُ اللَّامُ إِذَا مَا تَهْمَلُ

إِذَا: (إِنَّ) تخفف بحذف إحدى النونين، فيقال: (إِنْ)، ثم يقل العمل ويكثر الإهمال،
فيقال: (إِنْ زِيدَ لِقَائِهِ، إِنْ زِيدَ قَائِمًا)، حينئذٍ يجوز فيه الوجهان بالشروط التي ذكرناها سابقاً.

وَتَلَزَّمُ اللَّامُ إِذَا مَا تَهْمَلُ: إذا أهملت حينئذٍ قلنا قد تلتبس بـ (إِنْ) النافية، إذا لم توجد قرينة لفظية أو معنوية، إذا لم توجد قرينة لفظية أو معنوية حينئذٍ وجب قال: تَلَزَّمُ، إِذَاً يجب، يجب ماذا؟ دخول اللام على الخبر.

(وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ تَصَحَّبُ الْخَبَرُ ... لَأَمْ ابْتِدَاءً)

فإذا وجدت اللام حكمت على أن هذه (إِنْ) مخففة من الثقيلة، إذا لم تجد اللام حكمت عليها بأنها (إِنْ) النافية: إِنْ زِيدَ لِقَائِهِ، هذه مخففة من الثقيلة، والدليل: اللام. إِنْ زِيدَ قَائِمًا هذه نافية.

وَتَلَزَّمُ اللَّامُ: وجوباً - اللام الفارقة-.

إِذَا مَا تَهْمَلُ: إذا أهملت (إِنْ) المخففة من الثقيلة فلم تعمل، حينئذٍ تلتبس بـ (إِنْ) النافية، إذ اللفظ واحد، حينئذٍ لا يفرق بين هذا وذاك، إِنْ زِيدَ قَائِمًا إِنْ زِيدَ قَائِمًا، هل المراد إثبات أم نفي؟ لا يميز إلا اللام.

ثم قال:

وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا ... : (رُبَّمَا) رب للتقليل، الأصل أنها مختصة بالأسماء.

فَكُلُّ مَا رُبَّ عَلَيْهِ تَدْخُلُ ... فَإِنَّهُ مُنْكَرٌ يَا رَجُلُ

وإذا دل على أنه نكرة فهو اسم، هنا دخلت عليه (ما)، وسوغت دخوله على جملة فعلية: (رُبَّمَا اسْتُغْنِيَ)، استغني هذه جملة فعلية دخلت عليها (رب)، الذي سوغ ذلك

هو وجود (ما)، و (رب) هنا للتقليل و (ما) كافة، كفت (رب) عن الدخول على الجملة الاسمية؛ لأنها من خصائصها؛ لأنها تعمل الجر: رب رجل، وإذا دخلت عليها (ما) حينئذٍ كفتها: ((رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا)) [الحجر: 2]، رُبَّمَا هي (رب) نفسها، لكن مخففة لغة: ((رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا))، دخلت على الجملة الفعلية، ما الذي سوغ الدخول على الجملة الفعلية وهي مختصة بالنكرات؟ (ما) كافة كفتها، وكونها كفتها من جهة الأثر.

إذا: رُبَّمَا للتقليل، اسْتَغْنِي عَنْهَا -عن اللام- جار ومجرور متعلق بمحذوف نائب فاعل، اسْتَغْنِي هذا مغير الصيغة وَعَنْهَا نائب فاعل، والضمير يعود إلى اللام، متى؟
إِنْ بَدَأَ: إن ظهر.

(مَا) فاعل بدا.

نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا: إذا ظهر للمستمع ما الذي نَاطِقٌ متكلم أَرَادَهُ، يعني: أراد الناطق المعنى الذي أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا على قرينة لفظية أو معنوية.

إن وجدت هذه القرينة اللفظية أو المعنوية وعلم مراد المتكلم الناطق بكون هذه إن مخففة من الثقيلة استغني عن اللام، إذا متى وجبت اللام؟ عند اللبس، عند الالتباس، متى يقع اللبس؟ إذا لم يفهم مراد المتكلم، متى يفهم مراد المتكلم؟ إذا قام قرينة لفظية أو معنوية.

وَرُبَّمَا اسْتَغْنِي عَنْهَا.

قلنا: وَتَلَزَمُ، هذا عام.

وَتَلَزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تَهْمَلُ: إذا أهملت -مَا: زائدة- إذا أهملت لزمت اللام -جاء تخصيص-.

وَرُبَّمَا اسْتَغْنِي عَنْهَا إِنْ بَدَأَ ... مَا نَاطِقٌ: في الأول: وَتَلَزَمُ اللَّامُ مطلقاً، سواء عرفنا مراد المتكلم أم لا، جاء التخصيص لبعض أفراد العام السابق، فقليل: رُبَّمَا اسْتَغْنِي عَنْهَا عن اللام متى؟ إن ظهر لنا (ما)، يعني: المعنى نَاطِقٌ أَرَادَهُ، أَرَادَهُ يعود على (ما) خبر المبتدأ، نَاطِقٌ هذا مبتدأ، وأَرَادَهُ الجملة خبر، ومُعْتَمِدًا حال، حال كونه معتمداً، على قرينة لفظية، نحو: إِنْ زَيْدٌ لَنْ يَقُومَ، إذا وجدت النفي في الخبر حينئذٍ احكم عليها -احكم أن (إن) - بأنها مخففة من الثقيلة ليست نافية، لماذا؟ لأنها لو كانت نافية لصار نفي النفي إثبات وليس هذا مراد المتكلم، هو أراد نفي القيام عن زيد، لو قيل: ما زيد لن يقوم -ركاكة هذه-: ما زيد لن يقوم صار نفي نفي، حينئذٍ يقتضي الإثبات، وليس هذا مراد

المتكلم.

إذاً: إذا وجد النفي -حرف النفي (لا) أو (لن) أو (لم) - في الخبر -متصلاً بالخبر-، فاحكم على (إن) بأنها مخففة من الثقيلة.

إذاً: اسْتَغْنِي عَنْهَا في هذا الترتيب مع كونها مخففة من الثقيلة لوجود القرينة اللفظية، وهي حرف النفي: (لم) و (لن)، ومثله: (إِنَّ الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ)، لَا يَخْفَى، هذا خبر (إن)، وهذه مخففة من الثقيلة قطعاً، لماذا؟ (إِنَّ الْحَقُّ لَا يَخْفَى)، إذاً: كون الخبر منفياً دل على أن (إن) مخففة من الثقيلة، حينئذٍ هي مهملة، وهذه قرينة لفظية وليست معنوية، وأما المعنوية كقول الشاعر:

وَنَحْنُ أُبَاةُ الضَّيِّمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ ... وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

(وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ)، وَإِنْ مَالِكٌ، (وَإِنْ) هذه مخففة من الثقيلة وهي المهمة، ولم تدخل اللام على الخبر، وَإِنْ مَالِكٌ لَكَانَتْ ما أدخل اللام لماذا؟ لأن المعنى واضح، هو ماذا يريد؟ يريد مدح، وإذا أراد المدح ينفي أو ثبت؟ يثبت قطعاً، (وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ)، لو قال: وَمَا مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ، مدحه أو ذمه؟ هذا ذم، فحينئذٍ هذه قرينة معنوية -السياق كونه أراد المدح والثناء- نقول: هذه قرينة معنوية دلالة المقام على المدح، حينئذٍ دل على أن الكلام في الإثبات لا في النفي. وَرَبَّمَا اسْتَغْنِي عَنْهَا: عن اللام السابقة.

إِنْ بَدَأَ: ظهر.

مَا: أي: معنى.

نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِداً: إذا ظهر المعنى -معنى المتكلم أو المعنى المراد- من الكلام بقرينة لفظية -كما ذكرنا- أو معنوية، حينئذٍ استغني عنها عن اللام فلا تدخل. إذا خففت إن فالأكثر في لسان العرب إهمالها، فتقول: إن زيد لقائم، وإذا أهملت لزمتها اللام فارقة بينها وبين إن النافية، هل هذه اللام لام الابتداء، أم أنها لام تسمى لام فارقة وليست هي عين لام الابتداء؟ خلاف طويل عريض لا فائدة منه، ولكن الصحيح أنها لام فارقة وليست هي لام الابتداء؛ لأنها تدخل على ما لا تدخل عليه لام الابتداء، حينئذٍ دل على أنها لام مغايرة لتلك، لكن لا ينبغي عليه شيء -عمل-. لزمتها اللام فارقة بينها وبين (إن) النافية، ويقل إعمالها فتقول: إن زيدا قائم، وحكى الإعمال سيوييه، والأخفش رحمهما الله تعالى، فلا نلزمهما حينئذٍ اللام؛ لأنها لا تلتبس، نعم إذا عملت ظاهراً: إن زيدا لا تلزمها اللام؛ لأن بالنطق نقول: هذه إن مخففة من

الثقيلة وهي معملة.

لأنها لا تلتبس والحالة هذه بالنافية؛ لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر، وإنما تلتبس بإن النافية إذا أهملت، ولم يظهر المقصود، -مقصود المتكلم-، فإن ظهر قد يستغنى عن اللام كقول الشاعر ما ذكرناه، والتقدير: وَإِنْ مَالِكٌ لَكَانَتْ، وحذفت اللام؛ لأنها لا تلتبس بـ (أن).

واختلف النحويون في هذه اللام، هل هي لام ابتداء أدخلت للفرق بين (إن) النافية و (إن) المخففة من الثقيلة، أم هي لام أخرى اجتلبت للفرق؟ وكلام سيويو يدل على أنها لام الابتداء دخلت الفرق، والظاهر أنها ليست لام الابتداء؛ لوجود الفرق بين اللامين إذ تدخل هذه على ما يدخل لام الابتداء.

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكْ نَاسِخًا فَلَا ... تُلْفِيهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِي مُوَصَّلًا

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكْ نَاسِخًا فَلَا ... تُلْفِيهِ غَالِبًا بِإِنْ: عرفنا أن (إن) مخففة من الثقيلة، وإذا خففت حينئذ زال اختصاصها بالجملة الاسمية، فتدخل على الجملة الفعلية، حينئذ يرد السؤال: هل كل فعل يلي (إن) المخففة من الثقيلة، أم ثم شيء مسموع عن العرب؟ الثاني، فليس كل فعل يلي (إن) المخففة من الثقيلة، بل ثم ما هو غالب كثير في لسان العرب، وهو أن يكون الفعل الذي يلي (إن) المخففة من الثقيلة ناسخًا، ومعلوم أن الأفعال الناسخة: كان وأخواتها وكاد وأخواتها وظن وأخواتها، هذا هو الغالب، لا يلي إن المخففة من الثقيلة إلا واحد من هذه الأفعال، ومن غير الغالب أن يليها فعل ليس بناسخ، إذاً مقصوده بهذا البيت أن يبين لنا إن المخففة من الثقيلة إذا أهملت، حينئذ تدخل على الجملة الفعلية حيث زال اختصاصها، ثم هل كل فعل يليها أم ثم تفصيل؟ الثاني ولا شك.

وَالْفِعْلُ: ما إعرابه؟ مبتدأ، إِنْ لَمْ يَكْ نَاسِخًا، يَكْ: وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمٌ ... تُحْذَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذَفٌ مَا التَّرْمُ

حذفت النون هنا تخفيفاً.

إِنْ لَمْ يَكْ: أي: الفعل ناسخاً للابتداء، وهو كان وكاد وظن وأخواتها، كل هذه. فَلَا تُلْفِيهِ: -فلا تجده- وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكْ نَاسِخًا فَلَا ... تُلْفِيهِ -فلا تجده- غَالِبًا بِإِنْ ذِي مُوَصَّلًا، غَالِبًا سيأتي المراد بـ: غَالِبًا، (بِإِنْ ذِي) بـ (إن) ما إعراب بـ (إن)؟ جار ومجرور، كيف حرف جر يدخل على (إن)؟ حرف جر -حرف على حرف-

قصد لفظه.

ب (إن) جار ومجرور متعلق بقوله: (موصلاً)، وذي؟

اسم إشارة إعرابها؟

بدل أو نعت، ما في بأس، وتُلفيه يتعدى إلى مفعولين (باب ظن)، أين مفعوله الأول؟

الهاء، والثاني؟

موصلاً، هذا هو المفعول الثاني لتلفيه، تلفيه موصلاً، غالباً هذا ظرف وليس بحال، وموصلاً اسم مفعول من أوصل الرباعي المتعدي، وثلاثيه اللازم وصل بمعنى اتصل، وإن كان وصل يتعدى أيضاً، وإن كان الكثير أنه لازم.

إذاً: موصلاً المراد به متصل.

لا يوجد فعل متصل ب (إن ذي) التي أهملت إلا وتجده ناسخاً، لكن في الغالب - في الحال الغالب -، وهذا الشأن هنا غالباً مثل الشأن في قوله:

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا: قلنا: يعني: في غالب أحوالها، وهي أن يكون خبرها؟
؟

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا، يعني: في غالب أحوالها، ما هو غالب أحوالها؟ كون عام وكون مقيد، لها طريقان لها حالان، والغالب أن يكون خبرها كوناً عاماً هي التي يجب فيها الحذف.
وأما إذا كان كوناً خاصاً هذا فيه تفصيل: إن علم جاز وإلا فلا.

(غَالِبًا) ظرف زمان أو مكان متعلق بالنفي؛ لأنه قال: فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا، يعني: في غالب أحوال (إن) المهملة، فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا، إذاً متعلق بالنفي، وأعربه محيي الدين: حال، لكن ليس بظاهر، والمعنى انتفى في غالب الأزمنة، أو في غالب التراكيب، وجود الفعل موصلاً بأن إذا لم يك ناسخاً: هذا المراد، انتفى في غالب الأزمنة أو في غالب التراكيب وجود الفعل موصلاً ب (إن) إذا لم يكن ناسخاً، ومفهوم ذلك عكس، أنه قد يصل في بعض الأحوال، لكنه على قلة أن يكون الفعل ليس ناسخاً، ومفهوم ذلك: أن وجود الفعل الناسخ موصلاً ب (إن) لم ينتف في الغالب فيصدق بالكثرة، ولو جعل متعلقاً بالمنفي لكان المفهوم أن وجود الفعل الناسخ موصلاً ب (إن) غالي، مع أن القوم إنما ذكروا الكثرة للغلبة، يعني: النحاة يعبرون في مثل هذه التراكيب بالكثير، ولا يعبرون بالغالب، وابن مالك كثيراً ما يعبر عن الكثرة بالغالب، حينئذٍ ثم تفصيل هل هو متعلق بالنفي أو المنفي؟ خلاف لا طائل تحته.

وَالْفِعْلُ إِن لَمْ يَكْ نَاسِخًا فَلَا ... تُلْفِيهِ: إِن لَمْ يَكْ نَاسِخًا، نَاسِخًا، يشترط في الناسخ

كونه غير نافٍ ليخرج ليس، يعني: غير ناف بنفسه؛ ليخرج ليس.
وغير منفي: ليخرج زال وأخواتها.

وغير صلة: ليخرج دام، إذاً: هذه مستثناة من الفعل الناسخ، ليس، زال وأخواتها،
ودام، هذه لا تأتي بعد إن، مستثنى من قوله: وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا: يستثنى منه
المنفي، ما كان نفيًا بنفسه وهو ليس، أو زال وأخواتها، أو صلة وهو دام.
وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلَا ... تُلْفِيهِ غَالِبًا إِنْ ذِي مُوَصَّلًا

إن ولي إن المكسورة المخففة فعل كثر كونه مضارعاً ناسخاً، كثير أن يكون مضارعاً
ناسخاً: ((وَإِنْ يَكَاذُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ)) [القلم:51]، ((وَإِنْ يَكَاذُ))
يكاذ هذا فعل مضارع ناسخ، كاذ يكاذ، جاء بعد (إن) المخففة من الثقيلة: ((وَإِنْ
يَكَاذُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ))، ((وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ))
[الشعراء:186]، ((لَمِنَ الْكَاذِبِينَ)) اللام هذه داخلة على خبر (إن)، دل على أنها ..
؟

((وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ)) يعني: ما نظنك لمن الكاذبين، أو إثبات؟
إثبات.

إثبات، الدليل؟
اللام.

((إِنْ كَذَبْتَ لَتُزْدِينَ)) [الصفات:56]؟

مخففة من الثقيلة، كاذ دكت، حذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين: ((وَإِنْ
وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ)) [الأعراف:102]، ((وَجَدْنَا)) فعل ماضي من وجد، وهو
ناسخ.

وندر كونه ماضياً غير ناسخ.

إذاً: الكثير أن يكون مضارعاً ناسخاً، ثم بعده في المرتبة الثانية أن يكون ماضياً ناسخاً،
وندر كونه ماضياً كذلك غير ناسخ: ((وَإِنْ يَكَاذُ الَّذِينَ))، يَكَاذُ قلنا: مضارع، ((وَإِنْ
وَجَدْنَا)) هذا ماضي.

إذاً: الماضي والمضارع الناسخ ليس بنادر، وإنما النادر كونه ماضياً غير ناسخ، ومثله:
شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا

مُسلماً: اللام وقعت في الجواب، وإنْ هذه مخففة من الثقيلة، قَتَلْتَ، قتل هذا ليس بناسخ، فهو فعل ماضي غير ناسخ، وأندر منه كونه لا ماضياً ولا ناسخاً، يعني: ليس ماضياً غير ناسخ ولا ناسخ بنوعيه المضارع والماضي.

"إِنْ يَزِيْنُكَ لَنَفْسُكَ": نقول: هذا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

إذاً المراتب على هذه: إما أن يكون ناسخاً مضارعاً وهو الأكثر، ثم ماضٍ منه -من الناسخ- وهذا بمرتين لكنها فصيحة والقياس عليها كثير، وإما أن يكون ماضياً غير ناسخ وهذا نادر ومختلف في القياس عليه، ثم أن يكون غير ماضٍ غير ناسخ، وهو المضارع: إِنْ يَزِيْنُكَ وهذا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكْ نَاسِخاً فَلَا ... تُلْفِيهِ غَالِباً بِإِنْ ذِي مُوَصَّلاً

ودخول اللام مع الفعل الناسخ على ما كان خبراً في الأصل، نحو: ((وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ)) [الأعراف:102]، يعني: اللام هنا دخلت على الأصل، للإشارة إلى كونها مخففة من الثقيلة، فاللام حينئذٍ تكون داخلية على إن المهملة مطلقاً، إلا ما استثنى فيما إذا وجدت قرينة حينئذٍ يستغنى عنها، ومع غير الناسخ على معموله فاعلاً كان أو مفعولاً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً، فالفاعل بقسميه نحو: "إِنْ يَزِيْنُكَ لَنَفْسُكَ"، نفس ما إعرابها؟

فاعل دخلت عليه اللام، إذاً: هذه لام فارقة وليست لام الابتداء، لا تدخل على الفاعل، لام الابتداء لا تدخل على الفاعل.

والمفعول الظاهر، نحو: إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِماً، قَتَلْتَ مُسْلِماً دخلت اللام الفارقة على المفعول به، وأما المفعول الضمير فكما لو عطف على قولك: إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِماً قولك وَإِنْ أَهَنْتَ لِإِيَّاهُ، دخلت على الضمير، -مفعول به وهو ضمير-، منفصل أو متصل؟ منفصل، حينئذٍ هذه لام فارقة وليست لام الابتداء، المقصود: أن دخول اللام مع الفعل الناسخ على ما كان خبراً في الأصل، وقد تدخل على المفعول وعلى الفاعل، سواء كان المفعول ظاهراً أو كان ضميراً.

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكْ نَاسِخاً فَلَا ... تُلْفِيهِ غَالِباً بِإِنْ ذِي مُوَصَّلاً
وَإِنْ تُخَفِّفْ أَنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكْنُ ... وَالْحَبْرُ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنَّ

هذا ما يتعلق بتخفيف (أَنْ)، (أَنْ) مفتوحة الهمزة (إِنْ) في التخفيف، إلا أَنْ (إِنْ) إذا خففت صار الإهمال أكثر من الإعمال، وأما (أَنْ) إذا خففت حينئذٍ تلزم الإعمال على حالها وشأنها فلا تهمل، وهذا قد يقدر في أنها فرع عن (إِنْ) هذا قد يقدر فيه؛ لأنها لو

كانت فرع (إنَّ) حينئذٍ لحقتها في التخفيف كما لحقتها في العمل.
وَإِنْ تُخَفَّفُ أَنَّ: المفتوحة.

فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ: يعني: يبقى العمل، ولذلك قال: فاسمها، ولا يعبر بكون لها اسماً إلا إذا كانت عاملة، لا يقال: بأن لها اسماً إلا إذا كانت عاملة، وأما إذا لم يكن كذلك حينئذٍ صارت مبتدأً.

إذا: وَإِنْ تُخَفَّفُ أَنَّ: فيقال: (أَنْ) بحذف إحدى النونين، يبقى العمل، ولذلك قال: وَإِنْ تُخَفَّفُ أَنَّ فَاسْمُهَا: واقعة في جواب الشرط، فلا يسمى اسمها إلا وهي عاملة.
فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ: اسْتَكَنَّ يعني: حذف من اللفظ وجوباً ونوي وجوده لا أنها تحملته؛ لأنها حرف.

اسْتَكَنَّ قد يظن الظان بأن المراد به الضمير إذا اسْتَكَنَّ، يعني: استتر، وليس الأمر كذلك، وإنما المراد به أنه ضمير حذف؛ لأن (أَنْ) إذا خففت -حتى قبل التخفيف- هي حرف، والحرف لا يتحمل ضمير، بل الاسم الجامد لا يحتمل ضمير، فالحرف من باب الأولى، إذا: ف: اسْتَكَنَّ المراد به حذف من اللفظ، ولو عبر عن الضمير بكونه مستكناً مردداً به هذا مجازاً كما سيأتي.

فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ: أي: حذف من اللفظ وجوباً، ونوي وجوده لا أنها تحملته؛ لأنها حرف، وأيضاً ضمائر النصب لا تستكن، إنما الذي يستكن ويستتر هو ضمائر الرفع أما النصب فلا.

فيجب في اسمها كونه مضمراً محذوفاً وهو ضمير الشأن على رأي ابن الحاجب، أنه ضمير الشأن.

اسْتَكَنَّ، نقول: تجوز في قوله: استكن -هذان باب المجاز-، وإنما هو محذوف، إذ لا يستكن الضمير إلا في الفعل أو ما أجري مجراه، وفي حاشية الملوي على المكودي، قوله: استكن من إطلاق الملزوم على اللازم؛ لأن الاستكان مستلزم للإضمار، وعدم الذكر في اللفظ، والمستكن ملزوم للضمير الغير الملفوظ؛ لأن كل مستكن مضمّر كذلك ولا عكس، كالمَنْصُوب ضمير وليس مستكناً، المستكن ضمير، وقد يكون ضميراً ليس مستكناً، المستكن يكون ضميراً؛ لأنه لا يكون إلا مرفوعاً، لكن كل ضمير مستكن؟ الجواب: لا، إذاً: بينهما عموم وخصوص مطلق؛ لأن كل مستكن مضمّر كذلك ولا عكس كالمَنْصُوب، فأراد ب: اسْتَكَنَّ أضمر، أي: جعل ضميراً غير ملفوظ به؛ لأن الإضمار يستعمل أيضاً بمعنى الحذف، فاستعمل المشترك في معنييه، وعدل عن الحذف

إلى الاستكان، ليشعر بأن اسمها لا يكون إلا ضميراً.
 إذاً قوله اسْتَكَنَّ المراد به أنه ضمير محذوف، وليس المراد به أنه مستتر، كما هو الشأن
 في فاعل قم ونحوها.
 وَالْخَبَرُ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ: إذاً: كأنه عين لك الاسم، لا يكون إلا ضميراً محذوفاً،
 -وهذا على رأي ابن الحاجب-.
 وَالْخَبَرُ اجْعَلْ جُمْلَةً: أي: اجعل الخبر -هذا مفعول أول-.
 جُمْلَةً: مفعول ثانٍ.

مِنْ بَعْدِ أَنْ: يعني: اجعله جملة، وهنا أطلق الجملة، قد تكون جملة اسمية، وقد تكون
 جملة فعلية، وفهم منه أنه لا يكون مفرداً؛ لأنه قال: (وَالْخَبَرُ اجْعَلْ جُمْلَةً).
 إذاً: لا يكون مفرداً، فإن جاء مفرداً حينئذٍ نقول هذا شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه، بل
 يجب أن يكون خبر أن المخففة: جملة اسمية أو فعلية على تفصيل آت.
 مِنْ بَعْدِ أَنْ: أن هذا يقال فيه بأنه: وضع الظاهر موضع المضمهر هنا، لماذا؟ لأنه الأصل
 أن يقول: وَالْخَبَرُ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ، لا يعيد (أن)، وإنما يأتي بالضمير، وهنا وضع
 الظاهر موضع المضمهر -للضرورة-.

إن حذف الاسم سواء كان ضمير الشأن أو لا على مذهب الناظم، حينئذٍ يجب أن
 يكون الخبر جملة مطلقاً، إن حذف الاسم سواء كان ضمير الشأن أو لا، على مذهب
 الناظم، فإن ذكر الاسم جاز كون الخبر جملة وكونه مفرداً، لكن هذا على جهة الشذوذ،
 يعني: سمع التصريح باسم (أن)، والأصل، وجوب حذفه، فحينئذٍ إذا سمع التصريح
 باسم أن لا يشترط في الخبر أن يكون جملة، وإنما يشترط في الخبر أن يكون جملة إذا
 حذف الاسم، وأما مع وجوده فلا، قد يكون مفرداً وقد يكون جملة، لكن نقول:
 المسألة هذه خارجة عن الأصل، حينئذٍ لا يقاس عليها؛ يسمع ولا يقاس عليها، بل
 الصواب أن خبر أن لا يكون إلا جملة مطلقاً، فإذا سمع التصريح باسم أن ثم خبرها
 مفرد حينئذٍ نقول: هذا شذوذ وراء شذوذ لماذا؟ لأنه صرح باسم (أن) هذا -شاذ
 فاسْمُهَا اسْتَكَنَّ، ثم أخبر عنه مع التصريح بمفرده، والأصل أن يخبر عنه بجملة، ولا نقول
 حينئذٍ: التفصيل مراد الناظم بقوله وَالْخَبَرُ اجْعَلْ جُمْلَةً إذا حذف اسم (أن)، وأما إذا
 ذكر ولفظ حينئذٍ لا يشترط في الخبر أن يكون جملة لا ليس الأمر كذلك.
 بَأَنَّكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ ... وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ التَّمَالَا

(بِأَنَّكَ رَبِيعٌ) (أَنْتَ)، (أَنْ) مخففة والكاف هذه اسمها، إذًا: ليس ضميراً، فصرح به (الاسم)، والأصل الحذف، ثم صرح به ضميراً، صرح بماذا؟ بِأَنَّكَ رَبِيعٌ، ربِيعٌ هذا خبر مفرد، إذًا صرح بالاسم وهو الكاف، وهو الضمير لا إشكال، ثم أتى بالخبر مفرداً رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ، وَأَنْتَ هُنَاكَ تَكُونُ التَّمَالَا، أَنْتَ هُنَاكَ تَكُونُ، هُنَاكَ مبتدأ، تَكُونُ الجملة خبر، حينئذٍ أخبر عن اسم أن وهو مصرح به ملفوظ به بجملة، -جملة فعلية-، فجمع بين الأمرين في بيت واحد، صرح بالاسم في الموضعين، وأخبر عن الاسم الأول بالمفرد، وأخبر عن الاسم الثاني بالجملة، أخذوا من هذا أن اشتراط الجملة في خبر (أَنْ) إذا حذف اسمها، وأما إذا ذكر حينئذٍ لا يشترط، بل قد يكون مفرداً وقد يكون جملة.

وَأِنْ تُخَفَّفُ أَنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ ... وَالْخَبَرُ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

إذا خففت (أَنْ) المفتوحة بقيت على ما كان لها من العمل، لكن لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفاً، -وهذا على رأي ابن الحاجب-، وخبرها لا يكون إلا جملة؛ وذلك نحو: علمت أن زيد قائم، هل تلتبس بأن النافية هذه؟؟؟ لماذا؟؟؟

أيضاً من لفظها، (أَنْ) تلك (إِنْ) بكسر الهمزة هذه (أَنْ)، حينئذٍ نقول: لا لبس. ف (أَنْ) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن، وهو محذوف، والتقدير (أَنْ هو)، وزيد قائم، بعضهم إذا أراد أن يقدر يقول: وَأَنْ هو، وَأَنْ هو بالتخفيف مع ضمير الشأن، علمت أن زيد قائم، علمت أن هو زيد قائم، أن هو، (أَنْ) مخففة من الثقيلة حرف نصب وتوكيد، والضمير اسمها، زيد قائم تعربها مبتدأ وخبر في محل رفع خبر أن، كما هو الشأن إذا كانت مثقلة، واسمها ضمير الشأن وهو محذوف، والتقدير أن هو، وزيد قائم، جملة في موضع رفع خبر أن والتقدير: علمت أن هو زيد قائم، وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن، كقوله:

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي ... طَلَاكَ لَمْ أَجَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

فصرح باسم (أَنْ) وهو الكاف، ثم قال:
وَأِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَا ... وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُتَّبِعَا
فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْيِ أَوْ ... تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذِكْرٌ لَوْ

وَأِنْ يَكُنْ فِعْلاً: أراد أن يُفَصِّلَ الجملة.

وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً: قلنا: هذه الجملة تشمل الجملة الاسمية والجملة الفعلية، سكت عن الجملة الاسمية، فدل على أنها لا تحتاج إلى فاصل: ((وَأَخِرُ دَعَوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)) [يونس:10]، أن هو الحمد لله رب العالمين، أن هو الحمد لله، لم نحتاج إلى فاصل، لماذا؟ لكون الجملة هنا الواقعة خبراً جملة اسمية: أن هو الحمد لله رب العالمين، إذا كانت جملة فعلية حينئذٍ لابد من تفصيل.

قال: وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً: إذا: إلا إن يكن اسماً أو جملة اسمية حينئذٍ لا تحتاج إلى فاصل، بالمفهوم أخرج الجملة الاسمية.

وإن يَكُنْ فِعْلاً: هو لا يكون فعلاً، إنما يكون جملة، والمراد هنا: إن يكن صدر الخبر فعلاً، هكذا التقدير، وإن يكن صدر الخبر فعلاً. وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الْفِعْلُ دُعَاً: وَلَمْ يَكُنْ الواو واو الحال، ذلك الفعل، دُعَاً، أي: ذا دعاء، أي: قصد به الدعاء.

وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُتَتَبِعاً: تَصْرِيفُهُ مُتَتَبِعاً هذا اسم يكن، ومُتَتَبِعاً: خبرها. فَلَا أَحْسَنُ: الفاء هذه واقعة في جواب الشرط: وإن يكن .. فَلَا أَحْسَنُ، فَلَا أَحْسَنُ فسرهم بعضهم بالوجوب - فيجب الفصل - وبعضهم فسرهم بجواز الوجهين والأرجح الفصل، وظاهر عبارة الناظم أنه يرى عدم الفصل، لكن على قبح؛ لأنه أتى بأحسن، يرى جواز عدم الفصل، لكن على قبح، والأحسن هو الفصل. فَلَا أَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْرٍ: الْفَصْلُ بين (أن) والفعل، يعني: لا تدخل (أن) مباشرة على الفعل، وإنما لابد من فاصل.

فَلَا أَحْسَنُ الْفَصْلُ: بينه وبين أن ..

بِقَدْرٍ: بقدر حرفية.

أَوْ نَفْيٍ بِلَا، أَوْ لَنْ أَوْ لَمْ.

أَوْ - حرف - تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ: هذه أربعة.

وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ: وَقَلِيلٌ - في كتب النحاة - ذِكْرُ لَوْ، وإن كان كثيراً في لسان العرب.

إذا وقع خبر (أن) المخففة جملة اسمية لم تحتاج إلى فاصل، وهذا واضح بين والآية

واضحة بينة: ((وَأَخِرُ دَعَوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)) [يونس:10]، وإن وقع

خبرها جملة فعلية حينئذٍ لابد من التفصيل، فلا يخلو، إما أن يكون الفعل متصرفاً أو

غير متصرف، إما أن يكون متصرفاً أو غير متصرف يعني: جامد، فإن كان غير متصرف

جامد واضح بين أنه لا يحتاج إلى فاصل؛ لأنه قال: (وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُتَتَبِعاً)، احترازاً

عن: نعم، وبئس وعسى، فحينئذٍ إذا كان الفعل جامداً ولي (أن) مباشرة، ولا نحتاج إلى

فاصل، دليله: ((وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى)) [النجم:39]، ((وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ

قَدْ أَفْتَرَبَ أَجْلُهُمْ)) [الأعراف:185]، ((وَأَنْ عَسَى)) عسى فعل جامد ولي أن مخففة من الثقيلة بدون فاصل، هل تحتاج إلى فاصل؟ نقول: لا، لا تحتاج إلى فاصل.

((وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ)) [النجم:39]، أَنْ هُو ضمير الشأن اسم أن محذوف، ثم تعرب جملة ليس واسمها وخبرها، ثم تقول في محل رفع خبر (أن) مخففة، وكذلك: ((وَأَنْ عَسَى)) [الأعراف:185].

ثم إن كان متصرفاً لا يخلو إما أن يكون دعاء أو لا، لذلك قالوا: وَلَمْ يَكُنْ دُعَا. فإن كان دعاءً لم يفصل، كقوله: ((وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا)) [النور:9]، أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا - هذا دعاء - غَضَبَ، وإن لم يكن دعاء، حينئذٍ جاءت المسألة التي معنا، فقال قوم: يجب أن يفصل بينهما إلا قليلاً، يعني: قليل من النحاة. وقالت فرقة منهم المصنف: يجوز الفصل وتركه، إذاً: فسر قوله: (فَالْأَحْسَنُ) بالوجوب، لكنه ليس بظاهر عبارة الناظم، وفسر بأنه يجوز الترك والفصل، والفصل أجود وأحسن، والترك هل هو سائغ أم قبيح؟ الثاني: أنه قبيح.

يجوز الفصل وتركه والأحسن الفصل، والفاصل أحد أربعة أشياء التي ذكرها الناظم، إذاً: متى يأتي الفصل؟ قال: وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً .. فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ، لكن يستثنى من الفعل الذي لا يفصل بين (أن) ومدخولها إن كان دعاء أو كان تصريفه ممتنعاً، إن كان تصريفه ممتنعاً حينئذٍ لا نحتاج إلى فاصل، وهو الجامد، وإن كان دعاء حينئذٍ لا نحتاج إلى فاصل. إن كانت الجملة اسمية لا نحتاج إلى فاصل .. إذاً: بكل قيد نخرج.

وإن يَكُنْ فِعْلاً احتجنا إلى فاصل بالشرط الآتي: إن لم يكن فعلاً - اسمية - لا نحتاج. وَلَمْ يَكُنْ دُعَاً إن كان دعا لا نحتاج: ((أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا)) [النور:9].

وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُتَّعِياً، إن كان تصريفه ممتنعاً وهو الجامد لا نحتاج، فحينئذٍ إذا كان فعلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَاً، وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُتَّعِياً احتجنا إلى الفاصل، وهو واحد من أربعة أمور.

(قَدْ): ((وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا)) [المائدة:113]، ((وَنَعْلَمَ أَنْ)) (أَنْ) هذه مخففة من الثقيلة،

أَنْ هُو، هذا الاسم.

((صَدَقْتَنَا)) جملة الخبر.

إذاً: وقع جملة فعلية، ثم ننظر فيه، هل هو متصرف؟ نعم، هل هو دعاء؟ لا، هل هو اسم؟ لا.

إذاً: نحتاج إلى فاصل، لماذا؟ لكونه فعل وليس بدعاء، إذ لو كان اسماً أو كان

فعل دعاء، أو كان فعلاً جامداً لم نحتاج إلى فاصل، ولكن لانتفاء هذه الأمور احتجنا إلى فاصل، وهو قد.

الثاني: حرف التنفيس، وهو السين أو سوف، مثال السين: ((عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرَضًى)) [المزمل:20]، (عَلِمَ أَنَّ) أَنَّهُ سَيَكُونُ، الخبر هو جملة يكون، فصل بين أن والخبر بالسين، ومثال سوف:

وَأَعْلَمَ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ ... أَنَّ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قَدِرَا

(أَنَّ سَوْفَ يَأْتِي)، يَأْتِي هذا فعل متصرف وليس بدعاء وقد ولي أن، وهو فعل، حينئذٍ وجب الفصل أو الأحسن الفصل -على قولين-.

الثالث: النفي كقوله: ((أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا)) [طه:89]، (أَلَّا يَرْجِعُ) برفع يَرْجِعُ، لو فتحت صارت (أَن) هذه مصدرية، لكن ((أَلَّا يَرْجِعُ)) صارت مخففة من الثقيلة، أن هو لا يرجع، يرجع هذا فعل، وهو متصرف غير جامد وغير دعاء، فحينئذٍ وجب أو الأحسن أن يوصل بين (أَن) المخففة وهذا الفعل بالنفي: ((أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعُ)) [القيامة:3]، يَرْجِعُ نصب، كيف يَرْجِعُ، وقلنا: لو نصب لصارت (أَن) هذه مخففة من الثقيلة -صارت ناصبة-، النصب هنا بـ (لن) ليس بـ (أَن)، -بـ (لن) -، حينئذٍ فصل بين (أَن) ونجمع بـ (لن): ((أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ)) [البلد:7]، إذاً: النفي قد يكون بـ (لا)، وقد يكون بـ (لن)، وقد يكون بـ (لم).

إذاً: فُصِّلَ بَيْنَ (أَن) ومدخولها بنفي مطلقاً.

الرابع: (لو)، وقل من ذكر كونه فاصلة من النوحين: ((وَأَلَوْ اسْتَقَامُوا)) [الجن:16]، (أَن) أن هو، اسْتَقَامُوا هذه جملة فعلية وليست بدعاء وليس بفعل جامد، حينئذٍ الواجب أو الأحسن الفصل، وهنا كان الفاصل (لو)، وقل من ذكر لو: ((أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ)) [الأعراف:100]، ((أَنْ لَوْ نَشَاءُ)) أن هو نشاء، هذا الأصل، ففصل بين (أَن) ومدخولها، وهو فعل وليس بدعاء وليس بجامد.

ومما جاء بدون فاصل قوله: (عَلِمُوا أَنَّ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا)، عَلِمُوا أَنَّ يُؤْمَلُونَ، يُؤْمَلُونَ بإثبات النون، لو حذفت لقليل (أَن) هذه ناصبة، لكن لوجود النون عرفنا أنها مخففة من

الثقيلة: (أَنْ يُؤْمَلُونَ) إذاً: هنا عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ هذا فعل وليس بدعاء، وليس بجامد، والأصل فيه أن يفصل بينه وبين (أَنْ)، لكنه لم يفصل: ((لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ)) [البقرة: 233]، (يُتِمُّ) بالرفع، (يُتِمُّ) حينئذٍ نقول: هذا منصوب بـ (أَنْ)، لكن لما رفع حينئذٍ نقول: أن هذه مخففة من الثقيلة وليست الناصبة: أن هو يتم، الجملة خبر.

والقول الثاني: أن (أَنْ) هنا ليست مخففة من الثقيلة، بل هي الناصبة للفعل المضارع وارتفع يتم بعده شذوذاً، يعني: حملاً لأن على (ما)، ما المصدرية لا تعمل، وأن تعمل في لغة جمهور العرب، لكن بعضهم حمل أن على (ما) المصدرية، (ما) أختها كما سيأتي، فحمل (أَنْ) على (ما) في ماذا؟ في عدم العمل. إذاً: ((أَنْ يُتِمَّ)) أن هذه هي الناصبة، لكن الناصبة في لغة الجمهور، وبعضهم حمل (أَنْ) على (ما) فلم ينصب بها. وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضاً فَنُوي ... مَنْصُوبُهَا وَثَابِتاً أَيْضاً ..

إذاً: هنا قوله: وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً: أي: خبر (أَنْ) المخففة. وَلَمْ يَكُنْ دُعَاً: لم يكن ذلك الفعل دعاء. وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيْفُهُ مُتَتَّبِعاً: بهذه الشروط الثلاثة حينئذٍ بالانتفاء يستحسن أن يؤتى بفاصل بين (أَنْ) المخففة وجملة الخبر.

قيل: للفرق بين المخففة والمصدرية التي تنصب المضارع، يعني: لماذا الفاصل هذا؟ قالوا: للفرق بين المخففة من الثقيلة والمصدرية، ولما كانت المصدرية لا تقع قبل الاسمية ولا الفعلية التي فعلها جامد أو دعاء لم يحتج لفاصل معها.

إذاً: لماذا استثنينا الجملة الاسمية وَأَنْ غَضِبَ؟ لأن (أَنْ) المصدرية لا تقع قبل هذه الأفعال، ولما احتمل في غيرها وقوع (أَنْ) المخففة من الثقيلة و (أَنْ) المصدرية احتجنا إلى الفاصل، وهذا التعليل يرجح أن الفاصل واجب وليس بمستحسن، لماذا؟ لأنه دُعَاً للإلباس، هذا مثل شأن ما سبق.

وَتَلَزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تَهْمَلُ: إذا لم توجد قرينة حينئذٍ وجب دخول اللام، فرقاً بين (إن) نافية، و (إن) المخففة من الثقيلة، هنا الحكم واحد. هناك التبست (إن) بـ (إن) النافية، وهنا التبست (أَنْ) المخففة بـ (أَنْ) المصدرية، وليس ثم فارق بينهما إلا هذا الفاصل فوجب الفاصل.

فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بَيْنَ (أَنْ) وَالْفِعْلِ بَوَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ الْأَرْبَعَةِ، وَدَلِيلُهَا الْاسْتِقْرَاءُ.
وَحُقِّقَتْ كَأَنَّ أَيْضاً فَنُوي ... مَنْصُوبُهَا وَثَابِتاً أَيْضاً رُوي

كَأَنَّ مِثْلَ (إِنْ) وَ (أَنْ) تَخَفَّفَ، بِمَعْنَى أَنَّهَا تَحْذِفُ إِحْدَى النُّونَيْنِ، وَهَذِهِ مَجَالُهَا السَّمَاعُ،
يَعْنِي: لَا يَقَاسُ غَيْرُهَا عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا يَقَالُ السَّمَاعُ.
وَحُقِّقَتْ كَأَنَّ: وَفَهُمْ مِنْ كَوْنِهِ لَمْ يَشْتَرَطْ فِي خَبَرِهَا أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً كَمَا ذَكَرَ فِي (أَنْ) أَنْ
خَبَرُهَا يَكُونُ جُمْلَةً وَيَكُونُ مَفْرُداً.
وَحُقِّقَتْ كَأَنَّ أَيْضاً حَمَلاً عَلَى (أَنْ) الْمَفْتُوحَةِ فَنُوي مَنْصُوبُهَا: يَعْنِي حَذَفَ، عَبْرَ هُنَاكَ
بِاسْتِثْنَاءٍ عَنِ الْحَذَفِ، وَعَبْرَ هُنَا عَنِ الْحَذَفِ بِالنِّبَةِ نُوي، يَعْنِي: حَذَفَ، وَإِذَا حَذَفَ حِينَئِذٍ
جَعَلَ الْحَذُوفَ كَالثَّابِتِ.

فَنُوي مَنْصُوبُهَا: مَنْصُوبُهَا هَذَا نَائِبٌ فَاعِلٌ، وَهُوَ ضَمِيرُ الشَّأْنِ كَثِيراً فِي بَابِ كَأَنَّ.
وَثَابِتاً أَيْضاً رُوي: وَأَيْضاً رُوي اسْمُهَا ثَابِتاً، ثَابِتاً هَذَا حَالٌ مُقَدَّمٌ، وَرُوي أَي: النِّصْبُ،
وَهُوَ غَيْرُ ضَمِيرِ الشَّأْنِ قَلِيلاً كَمَنْصُوبِ (أَنْ).
إِذَا: حُقِّقَتْ كَأَنَّ أَيْضاً حَمَلاً عَلَى أَنْ الْمَفْتُوحَةِ فَنُوي، إِذَا: فَهُمُ مِنْهُ أَنَّهَا لَا تَهْمَلُ، لَمَّا قَالَ:
(فَنُوي مَنْصُوبُهَا) إِذَا لَا تَهْمَلُ، مِثْلَ (أَنْ)، بِخِلَافِ (إِنَّ) إِذَا خَفَفَتْ حِينَئِذٍ الْأَكْثَرُ فِيهَا
الْإِهْمَالُ وَالْقَلِيلُ فِيهَا الْإِعْمَالُ.
مَنْصُوبُهَا: إِذَا: يَكُونُ مَنْوِيّاً.

وَثَابِتاً أَيْضاً رُوي: وَسَكَتَ عَنِ الْخَبَرِ لَمْ يَبَيِّنْ حُكْمَهُ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ يَأْتِي جُمْلَةً وَيَأْتِي مَفْرُداً،
إِذْ لَوْ كَانَ لَهُ حَالَةٌ وَاحِدَةٌ لَا يَخْرُجُ عَنْهَا لَوَجِبَ التَّنْصِيبُ عَلَيْهَا، لَكِنْ لَمَّا أُطْلِقَ بِخِلَافِ
(أَنْ) هُنَاكَ بَيْنَ أَنَّهُ يَأْتِي جُمْلَةً احْتِرَازاً عَنِ الْمَفْرَدِ، هُنَا أُطْلِقَ لَمْ يَذْكَرْ خَبَرُ كَأَنَّ إِذَا خَفَفَتْ،
فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ يَأْتِي جُمْلَةً وَيَأْتِي مَفْرُداً.

وَثَابِتاً أَيْضاً رُوي: إِذَا خَفَفَتْ كَأَنَّ نُوي اسْمُهَا وَأَخْبَرَ عَنْهَا بِجُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ، نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ
قَائِمٌ، أَوْ جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ مُصَدَّرَةٌ بِ (لَمْ): ((كَأَنَّ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ)) [يُونُس: 24]، أَوْ مُصَدَّرَةٌ
بِ (قَدْ):

أَزِفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا ... لَمَّا تَزَلُّ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ

وَكَأَنَّ قَدْ: وَكَأَنَّ قَدْ زَالَتْ.

إِذَا: فَصْلٌ بَيْنَ كَأَنَّ وَتَغْنِي بِ (لَمْ)، وَفَصْلٌ بَيْنَ كَأَنَّ زَالَتْ بِ (قَدْ)، وَكَأَنَّ قَدْ زَالَتْ، فَاسْمُ
كَأَنَّ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ مُحْذُوفٌ وَهُوَ ضَمِيرُ الشَّأْنِ، وَالتَّقْدِيرُ كَأَنَّ هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَكَأَنَّ هُوَ لَمْ
تَغْنِ بِالْأَمْسِ، وَكَأَنَّ هُوَ قَدْ زَالَتْ، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهَا خَبَرٌ عَنْهَا حُكْمُهُ وَاحِدٌ مِثْلُ:

(أن)، وهذا معنى قوله:

فَنُوي مَنُصُوبُهَا: وأشار بقوله: وَثَابِتاً أَيْضاً رُوي: إلى أنه قد روي إثبات منصوبها، ولكنه قليل، ومنه قوله:

وَصَدْرٍ مُّشْرِقٍ النَّحْرِ ... كَأَنَّ ثُدْيِيهِ حُقَّانِ

كَأَنَّ ثُدْيِيهِ -نصبه-.

كَأَنَّ أين اسمها؟ (هو ثدييه) بالنصب؛ لأنه نصبه، لو كان مرفوعاً لكان اسم كأن مستتر منوي، إذا رفع ثدياه، علمنا أنه ليس منصوباً؛ لأن منصوب المثنى يكون بالياء، وهذا قد رفع، حينئذٍ بهذه القرينة نعلم أن اسم كأن ضمير مستتر، ضمير محذوف وهو ضمير الشأن:

(كَأَنَّ هو ثدياه حقان)، وبذلك روي أيضاً بالرفع، وبرواية النصب: (كَأَنَّ ثُدْيِيهِ حُقَّانِ)، نقول: ثدييه هذا اسم كأن، وحقان هذا خبرها، ولذلك قال: وَثَابِتاً أَيْضاً رُوي: مراده به هذا البيت.

إذاً: الشاهد في قوله: (كَأَنَّ ثُدْيِيهِ) ثُدْيِيهِ بالنصب اسم كأن، و (حقان) هذا يعتبر خبر. وروي: (كَأَنَّ ثُدْيِيهِ حُقَّانِ)، فيكون اسم كأن محذوفاً وهو ضمير الشأن، والتقدير كأن هُوَ ثُدْيَاهُ حُقَّانِ، وَثُدْيَاهُ حُقَّانِ: مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كأن .. إلى آخره. إذاً: قوله: وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضاً فَنُوي: المراد به أن كأن مثل (إن) و (أن) تخفف، ولكن هذه يجب إعمالها، ثم اسمها الأصل فيه أن يكون محذوفاً وهو ضمير الشأن، وخبرها قد يكون جملة وقد يكون مفرداً.

ولا يجوز تخفيف لَعَلَّ، لَعَلَّ لا يجوز تخفيفها على اختلاف لغاتها، وأما لَكِنَّ فتخفف فتهمل وجوباً (لَكِنَّ)، تخفف لكنها تهمل وجوباً؛ لزوال اختصاصها بالأسماء. وحكي عن الأخفش ويونس إعمالها قياساً، والصواب أنها لا تعمل، إنما الذي يعمل بعد التخفيف هو ثلاثة فحسب، بل الذي يخفف قياساً هو ثلاثة فحسب. (إنَّ) تخفف: (إن) -على التفصيل السابق-، و (أَنَّ) تخفف: (أن)، وكأنَّ تخفف: كأن، ومع عدا ذلك فلا يخفف.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد ... !!!

عناصر الدرس

- * شرح الترجمة (لا التي لنفي الجنس).
- * عمل (لا) النافية للجنس وشروطها
- * أحوال وأنواع خبرها
- * أحكام التوابع اسمها وبعض أحكامها.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.
أما بعد.

قال الناظم رحمه الله تعالى: "لَا" الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ.

هذا فصل لاحق بباب (إن) وأخواتها؛ لأنَّ (لا) النافية للجنس هذه محمولة على (إن) في إعمالها النصب مبتدأ، والرفع خبر، ولذلك عدها ابن هشام ثمانية .. - (إن) وأخواتها - عدها ثمانية وجعل منها (لا) التي لنفي الجنس، لماذا؟ لأن هذه أحرف تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ على أنه اسم لها، وترفع الخبر على أنه خبر لها، وإن كان في بعض أحوال (لا) يكون مبنياً في اللفظ؛ لأنه من جهة المحل يكون معرباً، يعني مبنياً في اللفظ ولكنه في المحل معرب على النصب.
"لَا" الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ.

(لا) قد تكون ناهية، وهذه تختص بالفعل المضارع تدخل عليه فتجزمه ((لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا)) [التوبة: 40] وقد تكون زائدة، حينئذٍ لا عمل لها، ((مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ)) [الأعراف: 12] (أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ) (لا) هذه زائدة، دخولها وخروجها من حيث العمل واحد، يعني لا تأثير لها، وقد تكون (لا) عاطفة - حرف عطف - كما سيأتي في محله، جاء زيد لا عمرو، وقد تكون (لا) عاملة عمل (ليس) وهي التي سبقت معنا في: "فَصَلِّ فِي مَا، وَلَا، وَلَا تَ، وَإِنْ، الْمُشَبَّهَاتِ بِلَيْسَ".

إذاً هذه أربعة: (لا) الناهية، (لا) الزائدة، (لا) العاطفة، (لا) التي تعمل عمل ليس، بقي معنا الخامسة وهو (لا) التي للجنس.

ولما قال الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ عرفنا أن تلك اللاءات إن صح التعبير خرجت بهذا القيد؛ لأنها موافقة لها في اللفظ إلا أنها من حيث العمل أو من حيث المعنى مفارقة، الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ هذا أخرج (لا) الناهية، و (لا) الزائدة، والعاطفة، والتي تعمل عمل ليس؛ وحينئذٍ اختص الحكم بنوع واحد من (لا).

الْجِنْسُ: المراد به هنا هو ما يعبر عنه بالجنس عند المناطقة، فاللفظ مُتَّحِدٌ .. -اللفظ

واحد-، ويعرّف هناك بأنه كلي مقول على كثيرين مختلفين في الحقائق.

كلي يعني: لفظ مشترك:

فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكِ الْكَلِمَةِ ... كَأَسَدٍ وَعَكْسُهُ الْجَزْئِيُّ

سبق معنا مراراً أن اللفظ المفرد ينقسم إلى كلي وجزئي باعتبار معناه، باعتبار ما يصدق عليه، إن اشترك في مفهومه اثنان فأكثر، هذا يسمى كلياً، وإن اختص بفرد واحد دون غيره هذا يسمى جزئياً ..

فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكِ الْكَلِمَةِ ... كَأَسَدٍ وَعَكْسُهُ الْجَزْئِيُّ

حينئذ الجنس كلي مقول على كثيرين، يعني محمول على كثيرين حمل مواطنة، يعني يخبر به على كثيرين، مختلفين في الحقائق، أخرج النوع فإنه وإن كان محمولاً على كثيرين أو مقولاً على كثيرين إلا أنها متفقة في الحقائق، وأما الجنس فلا.

مثاله: يقال الفرس حيوان، حيوان هذا جنس يصدر على كثيرين آحاد أفراد كثيرة متفقة في الحقائق أو مختلفة؟ مختلفة في الحقائق، لماذا؟ لأنه يصدق على الفرس، ويصدق على الإنسان، ويصدق على الثعبان، ويصدق على الجرادة، ويصدق على الدجاجة، ويصدق على الماعز والإبل .. كلها حيوان. هذه آحاد وهي متفقة في الحقائق أو مختلفة؟ مختلفة حقيقة الإنسان مغايرة لحقيقة الفرس، وحقيقة الفرس مغايرة لحقيقة الحمار ونحو ذلك، فحينئذ نقول: هذه حقائق مختلفة، صدق عليها لفظ واحد مشترك بينه وهو لفظ حيوان، حيوان هذا نقول: جنس، مقول كلي، -فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكِ- كلي مقول يعني: محمول على كثيرين فرس، وحيوان، إنسان إلى آخره مختلفين بالحقائق. إذاً حقائقه مختلفة بجواب (ما هو؟).

وإن شئت قل: الجنس هو جزء الماهية الصادق عليها وعلى غيرها، فالحيوان جزء ماهية الإنسان يصدق على الإنسان وعلى غيره وهو الفرس مثلاً، والحيوان جزء ماهية الفرس يصدق عليه وعلى غيره كالإنسان، وهلمَّ جَرّاً.

وأما لفظ إنسان هذا له حقائق .. حقائق لكنها متفقة لا مختلفة، يعني إذا قيل: زيد إنسان، وعمرو إنسان، وخالد إنسان .. إذاً حمل على كثيرين كما أن حيوان حمل على كثيرين، إلا أن حيوان حمل على كثيرين مختلفة في الحقائق، حقيقة الإنسان مغايرة لحقيقة الثعبان ونحو ذلك.

وأما زيد وعمرو وخالد، فهذه حقيقتهم واحدة، وأما ما يكون من الأعراض والصفات هذا ليس داخلياً في الحقائق، يعني كونه طويلاً، وكونه أسمر، وكونه أبيض .. هذه صفات ليست هي في حقيقة الإنسان وإنما شيء مغاير له، بمعنى أنه عرض يمكن وجود الإنسان بدون، فحينئذ نقول: الجنس الذي أراده النحاة هنا هو الجنس الذي عند المناطقة وهو جزء الماهية الصادق عليها وعلى غيرها، وكذلك هو كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب (ما هو؟).

"لا" الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ.

بعضهم عبر عنها بأنها (لا) التَّبَرُّة، التي تبرئ اسمها عن حكم الخبر.

"لا" الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ: هذا اختصار، -اختصار في التعبير-، والواقع أنها نافية لحكم الخبر عن الجنس؛ لأن الجنس هذا معنى، والنفي معنى، وحكم الخبر معنى، والاسم الأصل فيه أن يكون ذاتاً.

حينئذ يرد السؤال: ما الذي ينفي؟ هل الذي ينفي الحقائق أم الذوات؟ لا شك الأول هو الذي يتسلط عليه النفي، حينئذ إذا قيل: لا رجل في الدار، ما الذي يراد نفيه بهذه الجملة؟ هل وجود شيء اسمه رجل في الدنيا أم المراد نفي كينونة الرجل في الدار؟ إذاً شيء خارج عن ذات الرجل، فليس المراد بقولنا: لا رجل في الدار نفي شيء اسمه رجل! لا، إنما المراد نفي صفة اسم (لا)، وهو الكينونة والوجود والثبوت في الدار كما سيأتي.

إذاً: "لا" الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ نقول: هذا اختصار، والواقع أنها نافية لحكم الخبر عن الجنس؛ لأن النفي (لا) يتسلط إلا على الأفعال ونحوها، ولا يتسلط على الذوات. ويقال لها: (لا) التَّبَرُّة؛ لأنها تبرئ الجنس من حكم خبره، برأت الجنس وهو رجل من حكم الخبر وهو الكينونة في الدار.

"لا" الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ: أي: لنفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصاً.

لنفي الخبر يعني: حكم الخبر عن الجنس.

الواقع بعدها نصاً يعني: على جهة الاستغراق لا على جهة الاحتمال، ثم هو على جهة النص لا على جهة الاحتمال، كما هو الشأن في (لا) التي تعمل عمل (ليس) ونفيه عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع أفراد؛ لأنه إذا قيل: لا رجل في الدار، رجل هذا قلنا يصدق على زيد وعمرو وخالد .. إلى آخره، فإذا نفينا الجنس وهو القدر المشترك بين زيد وعمرو وخالد، يستلزم نفي الأفراد -الآحاد-، إذا نفينا القدر المشترك بين زيد

وخالد وعمرو لا رجل، فحينئذٍ (رجل) الرجولة هذه لا توجد هكذا دون عمرو وخالد كما مر معنا.

حينئذٍ إذا نفى الجنس يستلزم نفى أفرادهِ، فإذا قيل: لا رجل بمعنى لا خالد ولا عمرو ولا محمد .. ولا إلى آخره، فهذه الأفراد نفيت، هل من جهة النص أو من جهة الاستلزام؟

من جهة الاستلزام؛ لأننا نحن لم ننف الأفراد، وإنما سلط النفي على الجنس، والجنس هذا قدر مشترك معنا، فحينئذٍ نقول: هذا يستلزم نفى الأفراد والأفراد.

وتسمى (لا) التبرئة كما سبق بإضافة الدال للمدلول، لتبرئة المتكلم وتنزيهه الجنس عن الخبر، والمراد بكونها لنفي الجنس نصاً كونها له في الجملة - "لا" التي لنفي الجنس - نقول هذه معناها أنها تنفي الجنس في الجملة، لماذا؟ لأن اسمها كما سيأتي يكون مفرداً ويكون مضافاً ويكون شبيهاً بالمضاف، وإذا كان مفرداً يكون مثنىً ويكون جمعاً، وإذا كان جمعاً يكون جمع تكسير ويكون جمع مؤنث سالم، ويكون جمع مذكر سالم .. هل هذه كلها تفيد الاستغراق في نفى الجنس؟ هل كلها إذا تسلطت عليها (لا) حينئذٍ تكون نصاً في العموم؟ لا، وإنما المراد منها نوع واحد وهو لا رجل فحسب، وأما لا رجلين، ولا رجال، ولا مسلمين ولا مسلمين الظاهر أنها ليست نصاً في العموم، فإذا قيل: (لا) التي لنفي الجنس حينئذٍ نقول: المراد به نوع واحد من أنواعها وهو الغالب الكثير؛ لأنه مفرد واستعمال المفرد أكثر من استعمال المثنى والجمع.

إذا المراد بكونها لنفي الجنس نصاً كونها له في الجملة؛ لأن (لا) العاملة عمل (إن) إنما تكون نصاً في نفى الجنس إذا كان اسمها مفرداً لا رجل، وأما لا رجلين، ولا رجالاً، ولا مسلمين .. فلا، هذه مقيدة بالجمع ومقيدة بالاثنتين، فإذا قيل: لا مسلمين، لا مسلمين حينئذٍ نفى القيد الذي قيد به اسم (لا) وهو الاثنيتية أو الجمعية، وأما ماعداه فهو محتمل، إذا قيل: لا مسلمين في الدار قد يكون مسلم موجود، قد يكون مسلمون، ولكن هنا نص على نفى الاثنيتين، فاستغرق النفي قيد الاثنيتية فحسب، وما عداه فلا، هذا هو الظاهر.

فإن كان مثنىً نحو لا رجلين أو جمعاً نحو لا رجال كانت محتملة، ليست نصاً في نفى الجنس كانت محتملة لنفي الجنس ولنفي قيد الاثنيتية أو الجمعية، وهذا كثير من الأصوليين على هذا.

وأما (لا) العاملة عمل ليس فإنها عند أفراد اسمها لنفي الجنس ظهوراً، لا رجل في الدار،

قلنا: لا رجل، هذه (لا) النافية للجنس، لا رجل في الدار .. هذه (لا) التي تعمل عمل ليس.

إذا قيل: لا رجل في الدار قلنا هذا نص في نفي الجنس، هل يصح أن يقال: لا رجل في الدار بل رجلان؟ تناقض هذا، ولا يصح أن يقال: لا رجل في الدار بل رجل، هذا تناقض، ويصح أن يقال: لا رجل في الدار بل امرأة؛ لأنك نفيت جنس الرجل، فحينئذٍ نقيضه المرأة لا بأس بوجودها، فإذا نفيت جنس الرجل حينئذٍ استلزم نفي الأفراد، فإذا قلت: لا رجل نفي كل فرد من أفراد هذا اللفظ، فإذا قلت: بل رجل، بل رجلان، بل ثلاثة، بل رجال .. نقول هذا كله يعتبر من التناقض، لماذا؟ لأنك نفيت الجنس ونفي الجنس يستلزم نفي الآحاد والأفراد، فيمتنع حينئذٍ أن تعطف على مدخول (لا) النافية للجنس بإثبات اثنين أو ثلاثة، تقول: هذا فاسد ويعود على الأول بالنقض، وأما لا رجل في الدار فهذه النكرة التي وقعت في سياق النفي محتملة لأمرين: إما أنها لنفي الوحدة، وإما أنها لنفي الجنس، فحينئذٍ هي مشتركة مع (لا) النافية للجنس إلا أن (لا) النافية للجنس نص في العموم، لا تحتل أبدأ الوحدة، وأما (لا) النافية أو (لا) التي تعمل عمل ليس .. فهذه ليست نصاً في نفي الجنس، وإنما هي محتملة، فحينئذٍ يحتل إذا قيل: لا رجل في الدار، المراد به نفي الوحدة، ولذلك يصح أن يقال: لا رجل بل رجلان، صحيح هذا، لماذا؟ لأنك قلت: لا رجل يعني: لا واحد، فإذا نفيت الواحد حينئذٍ يحتل الوجود الاثنين والثلاثة والعشرة، وأما إذا قلت: لا رجل في الدار - هكذا - دون عطف، حينئذٍ احتمل الأمرين، ونحملها على نفي الجنس، ولذلك من القواعد المقررة عند الأصوليين أن النكرة في سياق النفي تعم، وهل هذه منها - لا رجل في الدار -، داخل في القاعدة؟ نعم داخل في القاعدة، لكن النكرة في سياق النفي، إما أن تكون لنفي الجنس، فحينئذٍ تكون نصاً في العموم، وهذه خاصة بـ (لا) النافية للجنس، وإما أن تكون ظاهرة في العموم، وفرق بين نص العموم والظهور في العموم. النص لا يحتل أبدأ، بل قيل لا يحتل التخصيص أصلاً، وأما الظاهر في العموم فهذا محتمل، كما هو الشأن في: لا رجل في الدار، قلنا ظاهره أنه لنفي الجنس، فحينئذٍ هي ظاهرة في العموم، فإذا لم توجد قرينة تدل على الوحدة مع كونها محتملة لها فنحمله على العموم لكنه ظاهر وليس بنص.

فإنها عند أفراد اسمها لنفي الجنس ظهوراً لعموم النكرة مطلقاً في سياق النفي، ولنفي الوحدة - وحدة مدخولها المفرد -، هذا أيضاً محتمل بمرجوحية -، فتحتاج إلى قرينة،

حينئذٍ إذا جاء اللفظ هكذا: لا رجلٌ في الدار، تحملها مباشرة على أنه لنفي الجنس، لكنه ليس نصاً بل هو ظاهر، فإذا أردنا الوحدة وهو ما دلت عليه: لا رجل في الدار بمرجوحية حينئذٍ لا بد من قرينة.

إذاً: لا رجلٌ في الدار لها احتمالان: احتمال راجح، واحتمال مرجوح .. وكلاهما مما يدل عليه اللفظ وضعاً، أما الاحتمال الراجح فهو العموم في النفي ويكون ظاهراً، وأما الاحتمال المرجوح وهو الدلالة على الوحدة. إذا أطلقت هكذا: لا رجلٌ في الدار حملت على الاحتمال الراجح، وإذا أريد الاحتمال المرجوح لا بد من قرينة.

فتحتاج إلى قرينة، ولهذا يجوز بعدها أن تقول: بل رجلان أو رجال، فإن تُنْي اسمها أو جُمع كانت في الاحتمال مثل (لا) العاملة عمل (إن) إذا تُنْي اسمها أو جُمع. حينئذٍ نقول: (لا) النافية للجنس إذا كان اسمها مثنًى أو جمعاً هي مثل (لا) التي تعمل عمل ليس إذا ثني اسمها أو جمع لا فرق بينهما كلاهما محتمل لهذا وذاك، وأما المفرد في باب (لا) النافية للجنس والمفرد في باب (لا) التي تعمل عمل ليس هو الذي يقع فيها النزاع والانفصال، فالتى لنفي الجنس نص في نفي الجنس، والتي تعمل عمل ليس هي محتملة وظاهرة في نفي الجنس.

فالاختلاف بين العاملة عمل (إن) والعاملة عمل ليس إنما هو عند أفراد الاسم -عند المفرد فقط، إذا كان اسمها مفرداً-، وما عداه الأصل ينظر فيه إلى القرائن. والمهملة كالعاملة عمل ليس، يعني إذا أبطل عمل (لا) التي لنفي الجنس، فحينئذٍ نقول: هذه هل هي باقية على أصلها في كونها لنفي الجنس نصاً؟ نقول: لا هي كالعاملة عمل ليس ظاهرة في العموم ومحتملة للوحدة.

هذا الفرق بين النوعين (لا) التي لنفي الجنس و (لا) التي تعمل عمل ليس، وهذا فرق جوهري يحتاجه الأصولي.

"لا" التي لنفي الجنس أو النافية للجنس أي: لصفته وحكمه، المراد بالجنس هنا -نفي الجنس-: حكم الجنس وصفة الجنس، وإلا فالجنس لا ينفي؛ لأنه معنى وحقيقة في الذهن، إذا قيل: قدر مشترك، هذا لا وجود له في الخارج إنما هو وجود في الذهن، حينئذٍ لا ينفي بل هو باق.

للجنس أي: جنس اسم (لا)، من حيث اتصافه بالخبر، وإلا فليس المنفي الاسم بل الخبر، هذا هو الأصل أن المنفي عن رجل هو كينونته في الدار وليس هو عين الرجل،

فالمنفي حينئذٍ حكمه حكم الاسم؛ لأن الاسم ذات، فلا تنفي الذوات.
"لَا" الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ، (لَا) المحمولة على (إِنْ) لأن (لَا) المشبهة بـ (ليس) قد تكون نافية للجنس.

عَمَلٌ إِنَّ اجْعَلْ لِيلاً فِي نَكْرِهِ ... مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكْرَرَةً

لِيلاً: هذا جار ومجرور متعلق بقوله: اجْعَلْ.
وعَمَلٌ إِنَّ: هذا مفعول به مقدم منصوب لـ اجْعَلْ.
اجْعَلْ عَمَلٌ إِنَّ لِيلاً، وما هو عمل (إِنْ)؟ نصب المبتدأ ورفع الخبر اجعله لِيلاً، انقلبه للاً، فدل على الفرعية، حينئذٍ (لَا) التي لنفي الجنس تعمل عمل (إِنْ) بالحمل على (إِنْ)، فليست هي مساوية لها من كل وجه، نستفيد من هذا أن الشيء إذا حمل على شيء آخر كان المحمول عليه أقوى في العمل، وكان له من التوسع في الأحكام ما ليس للمحمول أصلاً وهو (لَا) التي لنفي الجنس.
إذا: عَمَلٌ إِنَّ اجْعَلْ لِيلاً نعلم أن (لَا) هذه أدنى وأقل أحكاماً من (إِنْ) التي هي الأصل، حينئذٍ ليس كل ما ساغ هناك يسوغ هنا؛ لأن (لَا) هذه عامل ضعيف؛ لأنها في الأصل لا تعمل، وإذا أعملت حينئذٍ نقول: إعمالها ضعيف، بل الحروف كلها إعمالها ضعيف.

عَمَلٌ إِنَّ اجْعَلْ لِيلاً حملاً لها على (إِنْ)، لماذا أعملت؟ في أي وجه من أوجه الشبه أشبهت (لَا) النافية للجنس (إِنْ)؟ قالوا: لمشابقتها إياها في التوكيد، فإن (لَا) لتوكيد النفي، و (إِنْ) لتوكيد الإثبات، إذاً كل منهما للتوكيد (إِنْ) للتوكيد و (لَا) التي لنفي الجنس للتوكيد، إلا أن (إِنْ) تؤكد الإثبات ولا تؤكد النفي، وهذا يسمى قياس أو حمل النقيض على نقيضه، بمعنى أنها تفيد نفيًا أكيداً قوياً، وهذا لا يقتضي وجود النفي أولاً بغيرها، إذا قيل: (لَا) النافية للجنس لتوكيد النفي، قد يفهم أن ثم نفي وجد أولاً ثم جاءت (لَا) فأكدته، مثل ما نقول: ما ما زيد (ما) الثانية هذه مؤكدة، لاَ أَبُوحُ بِحَبِّ بَشَنَةِ إِنَّمَا .. (لَا) الثانية نافية، مؤكدة للا الأولى، حينئذٍ إذا قيل مؤكدة يفهم منه أن الجملة قد دخلها نفي أولاً، ثم جيء بالحرف الثاني النافي فأكد المنفي الموجود في الجملة، هنا لا، ليس الأمر كذلك، بل المراد أنها تفيد نفيًا أكيداً قوياً، وهذا لا يقتضي وجود النفي أولاً بغيرها، وإن كانت بتأكيد النفي لأنها نفت احتمال الوحدة من مدخولها، وهذا تأكيد فرق بين لا رجل، ولا رجل .. الأولى أكد في النفي من الثانية، لماذا؟ لكونها لنفي الجنس، والثانية لنفي الجنس ظاهراً مع احتمال الوحدة.

إذاً تعمل (لا) عمل (إن) إلحاقاً بما لمشايتها لها في تأكيد النفي - هذا أولاً - .
ثانياً: التصدير والتصدير، (إن) لها صدر الكلام، ولا التي لنفي الجنس لها صدر الكلام،
يعني تقع في أول الجملة مثل (إنّ) ولام الابتداء ونحوها.
والدخول على المبتدأ والخبر، (إن) من خصائص الأسماء تدخل على المبتدأ والخبر، و
(لا) التي لنفي الجنس كذلك من خصائص المبتدأ والخبر تدخل على الجملة الاسمية؛
ولأنها لتوكيد النفي كما (إنّ) لتوكيد الإثبات فهو قياس نقيض، وإلحاقها بليس قياس
نظير، إلحاقها بـ (ليس) فيما سبق (لا) النافية، قلنا: تعمل عمل ليس قياساً عليها،
بجامع أن كلاً منهما ينفي، هذا قياس نظير، - نظير على نظير -، وهنا (لا)قيست على
(إنّ) بجامع ماذا؟ كل منهما مؤكّد، إلا أن (إن) مؤكّد في الإثبات و (لا) في النفي، هذا
نظير أو نقيض؟ نقيض، إذاً فرق بين المسألتين.

لأنها نافية مثلها فهو أقوى في القياس، لكن عملها -عمل (إن) - أفصح وأكثر في
الاستعمال وله شروط، كما قال الناظم: في نكّره، أراد أن يبين لنا الشروط التي تشترط
في إعمال (لا) عمل (إن) - التي لنفي الجنس -؛ لأن شأن الفرع ألا يعمل مطلقاً، هذه
قاعدة مطردة، شأن الفرع عند النحاة في العمل لا يعمل مطلقاً، بل لا بد من قيود ولا
بد من شروط:

الشرط الأول: أن تكون نافية، خرج بها الناهية، والزائدة، والعاطفة .. هذه خرجت
باشترط النافية، فإن كانت زائدة حينئذٍ لا تعمل عمل (إن)، وشذّ إعمال الزائدة في نحو
لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطْفَانُ لَا ذُنُوبَ لَهَا **** إذاً لَلَامَ ذُوو أَحْسَابِهَا عُمَرَا
لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطْفَانُ لَا ذُنُوبَ لَهَا، لا رجل في الدار، (لَا ذُنُوبَ لَهَا) أعملها أو لا؟ أعملها،
نقول: هذه زائدة وهو شاذ.

الثاني: أن يكون منفيها الجنس، يعني لا الوحدة، وهذه نأخذها من أين من كلام الناظم؟
العنوان الترجمة "لا" الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ، معناها نافية وأنها تنفي الجنس.
ثالثاً: أن يكون نفيها نصّاً، لا على جهة الاحتمال، وهذا أيضاً مأخوذ من الترجمة؛ لأنه
متى أطلق نفي الجنس انصرف إلى نفيه نصّاً؛ لأنه يستلزم نفي الأفراد، وإذا استلزم نفي
الأفراد مطلقاً حينئذٍ صار نصّاً، هذا أيضاً نأخذها من الترجمة.

رابعاً: ألا يدخل عليها جار، جئت بلا زاد .. لا زاد لي، لو دخلت عليها الباء: جئت
بلا زاد، حينئذٍ النكرة هذه صارت مطلوبة للباء (بلا زاد) وهذه الحركة التي في زاد
الحركة العارية، بمعنى أن الباء هنا أعملت في (لا) وهي بمعنى غير ولما كانت هذه الحركة

لا تظهر على (لا) أعيرت إلى زاد، وظهرت فيها، ولذلك تقول: بلا زاد، الباء حرف جر ولا اسم بمعنى غير مجرور بالباء، وجره -حركته- هي التي في زاد -حركة ظاهرة-، هنا زحلق الحركة مثل اللام المرحقة، بلا زاد (لا) مضاف وزاد مضاف إليه، زاد نقول: مضاف إليه مجرور وجره كسرة مقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية؛ لأن زاد هذه الكسرة ليست كسرة زاد المضاف إليه وإنما هي كسرة (لا) وهي بمعنى غير، على كل المراد هنا أن (لا) النافية للجنس يشترط في إعمالها ألا يسبقها حرف جر، فإن سبقها حرف جر حينئذٍ صارت النكرة مطلوبة للجر، وهذا يمكن أخذه من قوله: لَإِلاَّ فِي نَكِرَةٍ، لأن النكرة إذا كانت مطلوبة لَإِلاَّ امتنع أن تكون مطلوبة لحرف الجر وهو الباء.

إذاً: ألا يدخل عليها جار وهذا مأخوذ من قوله: عَمَلٌ إِنْ أَجْعَلْ لَإِلاَّ لِأَن عمل (إن) إنما يكون مع عدم دخول الجار.

خامساً: أن يكون اسمها نكرة وكذا خبرها؛ لأنه قال: فِي نَكِرَةٍ إِذَا لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ نَكِرَةً.

سادساً: أن يتصل بها اسمها، لا يفصل بينها ولو بالخبر، ولو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً لا يجوز أن يتقدم ولا أن يفصل بين (لا) ومدخولها، وهذا يأتي أنه نص عليه: وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرُ بَعْدَ ذَلِكَ الْاسْمِ الْخَبَرُ أَذْكَرُ رَافِعُهُ، اذكر الخبر بعد ذاك، يعني بعد الاسم، فدل على أنه لا يفصل بين (لا) واسمها، فإن فصل حينئذٍ نقول: بطل عملها.

إذاً: بهذه الشروط الستة لا بد من اجتماعها، وحينئذٍ اجتمعت في (لا) وجب إذا لم تكن مكررة أن تعمل عمل (إن).

وإن كانت لنفي الوحدة أو الجنس (لا) نصاً عملت عمل ليس، وإن دخل عليها حرف خفض النكرة، جئت بلا زاد، وشذ جئت بلا شيء بالفتح، هذا شاذ، وإن كان الاسم معرفة أو منفصلاً أهملت ووجب تكرار (لا) نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة. إذاً: عَمَلٌ إِنْ أَجْعَلْ لَإِلاَّ لَيْسَ مُطْلَقاً بَلْ هُوَ بِشُرُوطِ سِتَّةٍ ذَكَرْنَاهَا فِيمَا مَضَى.

فِي نَكِرَةٍ مُتَّصِلَةٍ بِهَا.

مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكْرَرَةً: هذا فيه إشارة إلى أن (لا) قد تكون مفردة، لا رجل في الدار، وقد تكون مكررة (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)، لكن إذا كانت مفردة فالعمل واجب، وإذا كانت مكررة فالعمل جائز، إذاً قوله: اجْعَلْ نَحْمَلُهُ عَلَى مَعْنِيهِ قَدْرَ مُشْتَرَكٍ الْوَجُوبِ وَالْجَوَازِ، الوجوب فيما إذا أفردت (لا)، والجواز فيما إذا تكررت (لا).

إذاً (لا) التي لنفي الجنس المراد بها (لا) التي هي نافية لحكم الخبر عن الجنس، وذلك إنما يكون إذا قصد بـ (لا) نفي الجنس على سبيل الاستغراق، اختصت بالاسم حينئذٍ؛ لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود (من) لفظاً أو تقديرًا، ولا يليق ذلك إلا بالنكرات، ولذلك اشترط أن يكون اسمها مدخوله نكرة؛ لأن أصل التركيب لا من رجل في الدار، هذا الأصل، إذا نطق بمن عند الأصوليين هناك النكرة إذا سبقت بمن صارت نصاً في العموم.

لا رجل ليس فيه من، حتى نقول: نص في العموم، حينئذٍ نقول: أصل التركيب هو وجود من لفظاً أو تقديرًا، لفظاً خرجت عن باب (لا) التي لنفي الجنس، ومثله ((هَلْ مِنْ خَالِقٍ)) [فاطر:3] خَالِقٍ قلنا دخلت عليه من الزائدة، فحينئذٍ نقول: هذه من دلت على التنصيص في العموم، بمعنى أنه لا يحتمل التخصيص البتة، هذه من قد تكون ملفوظاً بها وقد تكون مقدرة، في باب (لا) التي لنفي الجنس تعتبر مقدرة، ولذلك سمع شذوذاً النطق بها مصرحاً، ويحفظ ولا يقاس عليه، يعني تنبيهاً على أصل مهجور كما ذكرناه

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ ... وَقَالَ: أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ

أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ .. لا سبيل إلى هند، هذا الأصل لا سبيل، لكن قال: لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ.

هذا قياس أو شاذ؟ هذا يعتبر شذوذاً؛ لأن النطق بمن المضمنة في اسم، أو (لا) التي لنفي الجنس نقول: التصريح به يعتبر شاذاً، ولذلك استفيد الاستغراق بتضمن هذا التركيب من الاستغرافية، فصُرح هنا بمن ضرورة.
عَمَلٌ إِنَّ اجْعَلْ لِلَّهِ فِي نَكَرَةٍ ... مُفْرَدَةً

ما هو إعراب مُفْرَدَةً؟

حال من فاعل جَاءَتْكَ، جاءتك حال كونها مفردة، يعني غير مكررة، لا رجل في الدار، لا غلام رجل قائم، أو مُكْرَرَةً: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)، إذا لم تعمل لا إما لأجل الفصل أو لكون مدخولها معرفة، فمذهب سيبويه والجمهور لزوم تكرارها، لكن لا يلزم العمل بل هو جائز.

إذا مُفْرَدَةً العمل يكون واجباً، ومُكْرَرَةً العمل جائزاً.

قال ابن عقيل: ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة، فلا تعمل في المعرفة، لماذا؟ لأننا قلنا إن هذا اللفظ (لا) يستفاد منه الاستغراق، والاستغراق إنما يكون على تضمن (من)

الاستغراقية، ومن الاستغراقية لا تدخل إلا على النكرات، فيمتنع حينئذ أن يكون اسم (لا) معرفة، لذلك اشترط أن يكون اسمها نكرة: عَمَلٌ إِنَّ اجْعَلْ لِلَّهِ فِي نَكِرَةٍ، أما معرفة لا، لا تكون نافية للجنس، وما ورد من ذلك مؤول بنكرة.

إذا جاء في لسان العرب لا نقول: يجوز أن يكون معرفة بل لا، نقول هذا مما يؤول: " قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا"، نقول هذا الأولى أن يؤول بماذا؟ ولا مثل أبي حسن لها، ومثل هذه كلمة متوغلة في الإبهام لا تتعرف بالإضافة. أو يجعل أبا حَسَنِ عبارة عن اسم جنس وكأنه قد قيل ولا فيصل لها، وهذا مثل تأويلهم في باب الاستعارة نحو: خَاتَمٌ بِالْمُتَنَاهِي فِي الْجُودِ.

إذا: " قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا" هذا معرفة، أبا أضيف إلى حسن، اكتسب التعريف، كيف جاء اسماً للا نافية للجنس؟ نقول: مؤول، يعني ولا مثل أبا حسن لها، هذا أحسن توجيه لها. ويدل على أنه معامل معاملة النكرة وصفه بالنكرة كقولك: لَا أَبَا حَسَنِ لَهَا حَلَالاً لَهَا، فلما وصف بالنكرة دل على أن (لا) هذه للجنس، وأن مدخولها نكرة، نكرة في المعنى لكنه في اللفظ معرفة.

حينئذ وجب التأويل ليوافق اللفظ المعنى. ولا مثل أبي حسن لها. ولا يفصل بينها وبين اسمها فإن فصل بينهما ألغيت كقوله تعالى: ((لَا فِيهَا غَوْلٌ)) [الصافات: 47].

إذا: ألا يفصل بين (لا) والنكرة بشيء، فإن فصل تعين الرفع لضعفها عن درجة (إن) ((لَا فِيهَا غَوْلٌ)) [الصافات: 47]. ثم قال رحمه الله:

فَأَنْصَبَ بِهَا مُضَافاً أَوْ مُضَارِعَهُ ... وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرُ اذْكُرْ رَافِعَهُ
وَرَكِبَ الْمُفْرَدَ فَاتِّحَافاً كَلَا ... حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ وَالثَّانِ اجْعَلَا
مَرْفُوعاً أَوْ مَنْصُوباً أَوْ مُرَكَّباً ... وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا

خبر (لا) لا يخرج عن ثلاثة أحوال: إما أن يكون مضافاً، وإما أن يكون شبيهاً بالمضاف، وإما أن يكون مفرداً.

المضاف هنا هو المضاف في غيره من الأبواب، فحينئذ يقال فيه: كل كلمتين نُزِلَ ثانيهما مُثَرَّلَةً التنوين مما قبله، غلام زيد نقول: هذا مضاف ومضاف إليه، والشبيه

بالمضاف: هو ما اتصل به شيء من تمام معناه، يعني شيء يكمله تعلق به على جهة العمل إما بالرفع، وإما بالنصب، وإما بالتعلق -الجار والمجرور-، وإما بالعطف .. هذه أربعة أحوال.

تقول: لا قبيحاً فعله ممدوح، قبيحاً هذا اسم اتصل به شيء من تمام معناه، وهو يطلب فاعل، والفاعل مكمل لعامله، إذاً متمم له في المعنى وهو مرفوع، أو منصوب لا طالعاً جبلاً حاضراً، لا طالعاً: طالعاً هذا اسم (لا)، اتصل به شيء متمم لمعناه وهو: جبلاً لأنه مفعول به، والعامل الذي يعمل لا يتم معناه إلا بمعموله، هذه قاعدة: كل عامل تسلط على اسم أو على ظرف أو على مجرور حينئذ لا يتم معناه إلا بالمعمول: قبيحاً فعله، قبيحاً عمل الرفع في فعله، إذاً لا قبيحاً .. ما قبيحاً! كلامه، فعله، نومه، أكله، شربه؟ يحتمل، فلما قلت: فعله عممت الحكم، حينئذ صار فاعلاً فتمم معناه، أو منصوب لا طالعاً جبلاً، طالعاً ماذا؟ يحتمل، الطلوع ليس خاص بالجليل، حينئذ إذا قلت: طالعاً جبلاً تخصص، تخصص بماذا؟ بالمفعول به وهو معمول، إذاً قمه شيء متصل به. أو مخفوض يتعلق به: لا خيراً من زيد عندنا، من زيد جار ومجرور متعلق بخير، وهو أفعّل تفضيل، وحينئذ لا خيراً -بالنصب- ممن؟ من زيد، من عمرو، من خالد .. إلى آخره؟

نقول: من زيد هذا متعلق بخير وهو أفعّل تفضيل قم معناه، كذلك بقي العطف: لا ثلاثة وثلاثين عندنا، -لو واحد اسمه ثلاثة وثلاثين-، لا ثلاثة وثلاثين عندنا، لا ثلاثة، وهو يريد العدد ثلاثة وثلاثين، لو لم يقل: وثلاثين، ما حصل المراد، إذاً ارتبط بقوله: ثلاثة ما بعد الواو -عطف-؛ لأن المعطوف والمعطوف عليه في المعنى كالجاء الواحد، إذا أردت أن أخبر أي ضربت زيدا وعمراً .. ضربت زيدا وعمراً، والفائدة مترتبة على ذكر المفعول والمعطوف عليه، حينئذ لا يحصل بأحدهما، ضربت زيدا فقط ما حصل الإخبار أو تمام الفائدة، ضربت زيدا وعمراً لا بد من المعطوف والمعطوف عليه معاً، إذاً الشبيه بالمضاف ما اتصل به شيء من تمام معناه، يعني شيء معمول به متمم معناه، إما أن يكون مرفوعاً وإما أن يكون منصوباً، وإما أن يكون مخفوضاً وإما أن يكون معطوفاً، هذا يسمى المشبه بالمضاف مُطَوَّلًا ومطوَّلاً، ثلاثة أسماء شبيه بالمضاف، والمُطَوَّل والممطوّل أي: الممدود.

الثالث: المفرد، المفرد هنا إذا حصرنا القسمة ثلاثية: مضاف وعرفنا حقيقته، والشبيه بالمضاف وعرفنا حقيقته، حينئذ المفرد ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، فيشمل: رجل ورجلان ورجال ومسلمات ومسلمون، يعني دخل فيه المفرد في باب الإعراب وهو

زيد سواء كان إعرابه بحرف أو بحركة على الأصل، ودخل فيه المشئى، ودخل فيه الجمع بأنواعه الثلاث: جمع التصحيح المؤنث، جمع التصحيح المذكر، جمع التكسير. هذه كلها مفرد في باب (لا).

قال الناظم في بيان أحكام هذه الثلاثة -لأنها مختلفة-:

فَأَنْصَبَ بِهَا مُضَافاً بِهَا ب (لا)، إِذَا (لا) هِيَ الَّتِي تَعْمَلُ النِّصْبَ، حِينَئِذٍ أَثَرُ النِّصْبِ فِي مَدْخُولِهَا وَهُوَ مُضَافٌ؛ لِأَنَّهُ قِيدَ هُنَا فَأَنْصَبَ بِهَا-ب (لا) - مُضَافاً، مُطْلَقاً أَوْ مُضَافاً إِلَى نَكْرَةٍ؟

عَمَلٌ إِنَّ أَجْعَلَ لِلَّ فِي نَكْرَةٍ، الْمُضَافُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ مَا حَكَمَهُ؟
معرفة.

إِذَا مُضَافاً الْمُرَادُ بِهِ هُنَا الْمُضَافُ إِلَى نَكْرَةٍ، -انتبه لهذا- المضاف إلى نكرة؛ لأنه يبقى على تنكيره، وأما المضاف إلى معرفة فهو معرفة، ومعلوم أن (لا) التي لنفي الجنس لا تعمل في معرفة، فإن تلاها معرفة بطل عملها: لا زيد في الدار ولا عمرو، واجب الإبطال هنا إلغاءً، وأما لا غلامَ رجل .. حينئذٍ نقول: هذا يعتبر نكرة. لا صاحب علمٍ ممقوتٌ، هذا واجب النصب، لا صاحب علم، صاحب علم (صاحب) مضاف، و (علم) مضاف إليه، دخلت عليه لا النافية للجنس لا صاحب علم ممقوت، يعني علم نافع، وأما العلم الذي هو بين بين قد يمقت. لا صاحب علم ممقوت، (صاحب) مضاف، و (علم) مضاف إليه، حينئذٍ دخلت عليه (لا) فوجب نصبه على أنه اسم لها، نفي للجنس؟ نقول: نعم نفي للجنس، لا صاحب علم ممقوت، هذا خبر (لا) مرفوع بها كما سيأتي. فَأَنْصَبَ بِهَا مُضَافاً: مُضَافاً إِلَى نَكْرَةٍ أَوْ مُضَارَعَةٍ، أَوْ لِلتَّنْوِيعِ، أَيْ مُشَابِهَةٍ، وَالَّذِي أَشْبَهَ الْمُضَافَ هُوَ مَا كَانَ عَامِلاً عَمَلَ الْفِعْلِ فِي غَيْرِهِ.

لا طالعاً جبلاً ظاهراً، (طالِعاً) هذا اسم فاعل دخلت عليه (لا) فنصبته، لماذا؟ لأنه شبيه بالمضاف؛ لأن طالعاً هذا منون وقد اعتمد سبقه نفي حينئذٍ هو اسم فاعل رفع ضميراً مستتراً وعمل في المفعول به، لا طالعاً جبلاً، إِذَا تَمَمَّ شَيْءٌ مِنْ مَعْنَاهُ، أَوْ مَعْمُولٌ تَمَّ مَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ.

أَوْ مُضَارَعَةً: يَعْنِي مُشَابِهَةً.

وَيَعْدُ ذَلِكَ الْخَبَرَ أَذْكَرَ رَافِعَةً يَعْنِي: بَعْدَ نِصْبِ الْمُضَافِ وَنِصْبِ الشَّيْبَةِ بِالْمُضَافِ أَذْكَرَ الْخَبَرَ، أَتَى بِالْخَبَرِ رَافِعَةً حَالِ كَوْنِكَ رَافِعَهُ لِأَنَّ (لا) تَنْصِبُ الْأَوَّلَ وَتَرْفَعُ الثَّانِي، تَنْصِبُ

الأول على أنه اسم لها وترفع الثاني على أنه خبر لها.
وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرِ اذْكُرْ: اذْكُرْ بعد ذاك المنصوب، وهو الاسم المضاف والشبيه بالمضاف،
(الْخَبَرِ) هذا مفعول به مقدم لا ذكر حال كونك رَافِعَةً، حتماً يعني رافع الخبر.
أما الرفع له هل هو (لا) أم غيرها! لا خلاف في أن (لا) هي الرافعة له عند عدم
تركبها، يعني إذا كان اسمها مضافاً أو شبيهاً بالمضاف لا خلاف بين النحاة أن الرفع
للخبر هو (لا).

إذاً القسم الأول المضاف، الشبيه بالمضاف لا إشكال أن الناصب للاسم هو (لا)، وأن
الرفع للخبر هو (لا) عينها، هذا لا خلاف بينهم.
فإن رَكِبَتْ مع الاسم المفرد (لا رجل) حاضر مثلاً، لا رجل قائم، قائم هل هو مرفوع بـ
(لا) هنا أم لا؟ هنا محل خلاف بين النحاة، وأما النوع الأول والثاني فمحل وفاق.
لا رجل قائم، قائم هذا محل نزاع، فمذهب الأخفش أنها أيضاً هي الرافعة له، يعني كلها
الثلاثة مرفوعة بـ (لا) على مذهب الأخفش، وافق الحالتين الأولى.
فمذهب الأخفش أنها أيضاً هي الرافعة له، وصححه في التسهيل، يعني ابن مالك رحمه
الله تعالى.

ومذهب سيبويه أنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، ولم تعمل إلا في الاسم،
والمرفوع خبر المبتدأ، مذهب سيبويه في هذه المسألة مشكل.
(لا رجل قائم) قائم عند الأخفش أنه مرفوع بـ (لا)، مثل لا صاحب علم ممقوت،
ممقوت مرفوع بـ (لا)، عند سيبويه أن لا رجل هذه ركبت تركيب خمسة عشر، فحينئذٍ
(لا) مع اسمها في محل رفع مبتدأ، حينئذٍ لما ركبت تركيب خمسة عشر صارت (لا) جزءاً
من الكلمة، وإذا صارت جزءاً من الكلمة حينئذٍ لا يمكن أن تعمل في الخبر، ما الذي
رفعه؟ لا رجل قائم، لا بد أن يوجد عامل، قال: مرفوع بما رفع به قبل دخول (لا)،
وقبل دخول (لا) الخبر مرفوع بالمبتدأ، فدخلت عليه (لا) فبني معها، صارت كالجزء
معه، فحينئذٍ بقي تأثير مدخول (لا) على الخبر، وهذا بعيد، لا رجل حاضر، حاضر
هذا مرفوع بالمبتدأ، أين المبتدأ؟ ليس عندنا مبتدأ، قبل دخول (لا) رُفِعَ الخبر بالمبتدأ،
وحينئذٍ دخلت (لا) فأثرت في الاسم فقط، عملت في الاسم، وأما الخبر فليس لها عمل
فيه، وهذا محل إشكال.

وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرِ اذْكُرْ رَافِعَةً: بعد ذاك الخبر، أين الخبر؟ الخبر هذا مفعول به، لقوله:
(اذْكُرْ) حال كونك رافعه: (رَافِعَةً) هذا حال، كيف جاء حال وهو مضاف إلى الضمير!
رافع هذا اسم فاعل، واسم الفاعل لا يتخصص بالإضافة ولو كان معرفة.
وإنَّ يُشَابِهَ الْمُضَافُ يَفْعَلُ ... وَصِفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ

ولو أضيف إلى معرفة، (لا) يكتسب التعريف وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعَلُ شابه ماذا؟
الفعل، وهو اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة وَصِفَاءً فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ،
هو نكرة مطلقاً.

إِذَا رَافِعُهُ نَقُولُ: هذا ولو أضيف فهو نكرة، ولذلك صح مجيئه حالاً
وَبَعْدَ ذَاكَ الْحَبَرَ اذْكُرْ رَافِعُهُ: قلنا أشار به إلى أنه يجب اتصال الاسم بـ (لا)، ثم لا يجوز
أن يتقدم الخبر على الاسم، ولو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وإذا فصل حينئذٍ وجب
الإلغاء ((لَا فِيهَا غَوْلٌ)) [الصفات: 47] لا غَوْلَ فيها، هذا الأصل، فلما تقدم الخبر
وهو جار ومجرور على الاسم وفصل بين (لا) ومدخولها النكرة وجب الإلغاء ((لَا فِيهَا
غَوْلٌ)) [الصفات: 47] إِذَا قَوْلُهُ: وَبَعْدَ ذَاكَ الْحَبَرَ دل على أنه لا يتقدم الخبر على
اسم (لا).

يجب تنكير الخبر - خبر (لا) -؛ لأن اسمها نكرة، فلا يخبر عنها بمعرفة كما سبق بيانه
من الشروط.

وتأخيرها عنها وعن الاسم هذا واجب، ولو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً لضعفها فلا يجوز
الفصل بينها وبين اسمها لا يخبر ولا بأجنبي.
وَرَكِبَ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا: قال: (وَرَكِبَ)، إِذَا عِنْدَنَا تَرْكِيبٌ، والمراد به تركيب خمسة عشر،
وهذا خاص بالمفرد.

إِذَا الْمُضَافُ مَعْرَبٌ وَالشَّبِيهَ بِالْمُضَافِ مَعْرَبٌ لَا إِشْكَالَ فِيهِ، وهو منصوب لفظاً وظاهراً
وينون فيما إذا كان شبيهاً بالمضاف، ويمنع التوين لسبب وهو في المضاف، وأما المفرد
فهذا حكمه البناء وهو قول الجمهور، أنه مبني.

فالمفرد حينئذٍ قلنا: يدخل فيه المثني والمجموع

قال: وَرَكِبَ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا يعني وركب الاسم المفرد مع (لا)، فَاتِحًا هذا أشار به إلى
البناء؛ لأنه قال رَكِبَ .. فَاتِحًا، قد يقال: بأن الفتح قد يطلق على الإعراب، والعكس
والناظم يتساهل في هذا، نقول: لا، ثم قرينة يريد به الفتح الذي هو فتح بناء وليس
فتح إعراب وهو قوله: (وَرَكِبَ) لأن المعربات لا تركيب فيها وإنما المبنيات هي التي
يكون فيها تركيب، بعلبك، خمسة عشر .. إلى آخره.

فقوله: (وَرَكِبَ) الاسم المفرد مع (لا) تركيب خمسة عشر، فَاتِحًا: هذا حال من فاعل
رَكِبَ، كَلَا حَوْلَ، لَا حَوْلَ (لا) هذه نافية للجنس، وَحَوْلَ هذا اسمها، رَكِبَ معها (لا)
تركيب خمسة عشر، فوجب حينئذٍ البناء؛ لأن التركيب لا يناسب إلا البناء، لأنه ثقيل،
فلما ثقل حينئذٍ بني لأنه متضمن للحرف خمسة عشر قالوا: لماذا بني، هو مفرد في

الأصل خمسة وعشرة، هذا الأصل، أصل التركيب.
حينئذٍ أريد التخفيف فحذفت الواو وضمن أحد الجزأين بمعنى الواو -وهو العطف-،
حينئذٍ ضمن معنى واو العطف، وسبق أن الكلمة إذا ضمنت معنى الحرف حينئذٍ بنيت،
فخمسة عشر لم بني؟ قالوا: لأنه تضمن معنى واو العطف؛ لأن أصله خمسة وعشرة،
هنا كذلك لا رجل ركب تركيب خمسة عشر، مرادهم أن أصله: لا من رجل هذا المراد،
هذا أصله لا من رجل، فحينئذٍ أريد التركيب هنا أن يمزج بين (لا) ورجل كما مزج بين
خمسة وعشرة، فضمن قيد الاسم معنى (من) الاستغراقية، وقيل: الحرف، وهذا مشكل
معنى (من) الاستغراقية فبني لا رجل، سيأتي علة البناء.

وَرَكِبَ الْمُفْرَدَ مع (لا) تركيب خمسة عشر فاتحاً له من غير تنوين، وهذا الفتح فتح بناء
على الصحيح، وليس فتح إعراب، وقيل: فتح إعراب، وحُذِفَ التنوين تخفيفاً كما
سيأتي.

كَلَّا حَوْلَ، يعني: كقولك: لَا حَوْلَ، (لا) هذه نافية للجنس، وحَوْلَ هذا اسمها نكرة
دخلت عليه (لا) النافية للجنس، فحينئذٍ بني معها على الفتح.

إذاً بني لماذا؟ للعلة التي ذكرناها.

لَمْ حَرَكَ وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا؟ لِيُعْلَمَ أَنْ لَهُ أَصْلًا فِي الْإِعْرَابِ؛ لِأَن حَوْلَ لَيْسَتْ
مبنية أصالة، فحينئذٍ حرك من أجل أن يعلم أن له أصلاً في الإعراب، لم كانت الحركة
فتحة؟ طلباً للخفة؛ لأن التركيب ثقيل ولا يناسبه إلا الفتح.

أما علة البناء: قيل: إن كان اسم (لا) مفرداً غير مضاف ولا شبيه بالمضاف، ركب معها
وبني، هذا مذهب أكثر البصريين، واختلف في موجب البناء، ما السبب؟ سبق هناك:

لِشَبِّهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي، وذكرنا أن قوله: (لِشَبِّهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي) المراد به البناء
الأصلي لا البناء الطارئ، البناء الأصلي أصل الكلمة، فمن للاستفهامية هكذا ولدت،
يعني مبنية لم تكن معربة ثم بعد ذلك طرأ عليها البناء، وبعض الكلمات والأسماء تكون
في الأصل هي معربة وقد يطرأ عليها البناء مثل ماذا؟ مثل الذي معنا (رجل) هذا معرب
دخلت عليه (لا) لا رجل، زيد هذا معرب دخلت عليه (ياء) يا زيد.

حينئذٍ هل الحكم واحد مطرد فتكون العلة التي ذكرت في البناء الأصلي هي عينها في
البناء الطارئ العارض، أم لكل وجهة؟ قولان: بعضهم قال: كل مبني في لسان العرب
لا يخرج عن هذه العلة ولو بتكلف، ما دام أن الأصل بني لشبهه بالحرف، حينئذٍ كل
طارئ لا بد وأن يكون فيه نوع شبه بالحرف، فتأتي العلل وعسر التكلف في استنباط

معنى يصلح أن يكون تضمن ذلك الاسم معنى الحرف.
وبعضهم قال: لا، البناء الطارئ لا يدخل تحت البناء الأصلي، فتلك الأوجه الأربعة خاصة بالبناء الأصلي، وما عداه، حينئذ تأتي أنواع أخرى تكون سبباً للبناء، ومنها التركيب، تركيب خمسة عشر ليس لذات الواو وليس ثم واو كانت ثم ضمنت خمسة ولا عشرة، وإنما التركيب نفسه سبباً للبناء، فحينئذ قيل: إن (لا رجل) مبني لكونه مركباً فحسب؛ لأن لا رجل هذا كأنك نطقته بكلمة واحدة، لا رجل خمسة عشر.
ف قيل: تضمُّنه معنى (من) -الذي ذكرناه سابقاً-، وكأن قائلًا قال: هل من رجل في الدار؟ فقال مجيبه: لا رجل في الدار؛ لأن نفي (لا) عامٌّ، فينبغي أن يكون لسؤال عام. ولذلك صرح بـ (من) كما سبق في قوله هناك: (وَقَالَ أَلَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هُنْدٍ)، فدل على أن (من) موجودة، ولكن اختلفوا هل الذي ضمن معنى (من) هو (لا) النافية للجنس أو الاسم؟ محل نزاع بينهم، وهذا صححه ابن عصفور ورد بأن التضمن معنى (من) هو (لا) لا الاسم، وهذا مشكل، كيف حرف يتضمن معنى حرف! لا رجل، ما علة البناء؟ قيل: كون الاسم -اسم (لا) - بني مع (لا) لتضمنه معنى (من) الاستغرافية؛ إذ الأصل لا من رجل وقد نطق بهذه شذوذاً.

رُد عليهم بأن الذي تضمن معنى (من) هو (لا) النافية للجنس وليس الاسم، وهذا يلزم عليه أن الحرف يتضمن معنى حرف آخر، وهذا باطل، فحينئذ لا مانع بأن يقال: الاسم بني هنا لتضمنه معنى من الاستغرافية، بل هذا أولى من أن يقال بأنه مركب معها تركيب خمسة عشر؛ لأنه لو ركب معها تركيب خمسة عشر لجاءنا الإشكال في الخبر بماذا رفع! إذا قيل: ركب معها تركيب خمسة عشر حينئذ صارت (لا) جزءاً من الكلمة، وجزء الكلمة لا يعمل في غيره، ف (لا رجل قائم)، قائم بماذا مرفوع؟ جلس بدون عامل، فإذا قيل: (لا) صارت جزءاً من الكلمة (لا رجل) كأنها كلمة واحدة، وقائم هذه ماذا نفعل فيها؟ بدلاً من أن نقول بأنها رفعت بالابتداء قبل دخول (لا) هذا تكلف، وإنما نقول: هذه (لا) بني الاسم معها (لا) للتركيب -تركيب خمسة عشر-، بل هي كما هي لا رجل، مثل يا زيد، لا نقول: ياء ركبت مع زيد، لا، نقول: زيد منادى مبني، ولا نحتاج أن نقول: يا زيد مركب تركيب خمسة عشر، حينئذ لا رجل الظاهر والله أعلم يقال: أنه لا تركيب هنا، وإنما الاسم بني لتضمنه معنى من -من الاستغرافية-؛ إذ الأصل لا من رجل وقد جاء التصريح بـ (من) هذه، فحينئذ بقيت لا كما هي منفصلة، وإذا بقيت كما هي سلمنا في مسألة عامل الخبر، فتكون لا قد عملت في محل لاسم نصب وفي

لفظ الخبر، وهذا أجود مما ذهب إليه سيبويه، هذا قول.
وقيل: تركيبه معها تركيب خمسة عشر، بدليل زواله عند الفصل، يعني (لَا غَوْلَ) مركبة
تركيب خمسة عشر، ما الدليل؟ لو قلت: ((لَا فِيهَا غَوْلٌ)) زال البناء للانفصال، نقول:
لا ليس للانفصال؛ لأن العامل يشترط في الأصل أن يكون متصلاً بعامله هذا الأصل
- كل عامل - سواء (لا) أو غيرها، ومعلوم أن (لا) هنا ضعيفة ليست لها أصالة العمل،
بل هي محمولة على (إِنَّ)، و (إِنَّ) في نفسها ضعيفة لأنها حرف، وإنما أعملت النصب
كما سبق شبهت بالفعل، ألحقت بالفعل في اللفظ والمعنى.
إذاً هي محمولة على ضعيف فهي أضعف، فحينئذٍ يشترط فيه أن يكون متصلاً بعامله،
فإذا فصل بينهما حينئذٍ ألغيت، فعَدِمَ إعمالها في ((لَا فِيهَا غَوْلٌ)) لانتفاء الاتصال، لا
لانتفاء التركيب، ونقل عن سيبويه.
وقيل لتضمنه معنى اللام الاستغراقية، ورد بأنه لو كان كذلك لوصف بالمعرفة كما قيل:
لقيته أمس الدابر.
على كل الظاهر أنه متضمن معنى من، وأن المتضمن هو الاسم، وأنه لا تركيب في
قولنا: لا رجل، وهذا شأنه شأن: يا زبْدُ، وإن كان أكثر النحاة على أن لا جل مركب
تركيب خمسة عشر.
وَرَكِبَ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا كَلَامًا حَوْلَ.

إذاً عرفنا أن حكمه البناء، أنه مبني، ثم يأتي مبني على ماذا؟ نقول: يبني على ما ينصب
به لو كان معرباً؛ لأنه أحوال: مفرد في باب الإعراب، مثنى، جمع، جمع مذكر سالم، كل
واحد من هذه يبني على ما ينصب به لو كان معرباً، فالمفرد لا رجل مبني على الفتح؛
لأنك تقول: رأيت رجلاً، لا رجال مبني على الفتح؛ لأن جمع التكسير ينصب بالفتحة،
لا مسلمين مبني على الياء؛ لأنه ينصب على الياء، لا مسلمين مبني على الياء لأنه
ينصب بالياء، لا مسلمات، لا مسلمات قولان، يجوز فيه الوجهان: أن يبني على
الكسر؛ لأنه ينصب بالكسر، أو يبني على الفتح لأنه الأصل فيه الفتح، ويجوز
الوجهان، فيه ثلاثة أقوال.

إذاً حكمه البناء على ما كان ينصب به؛ لتركبه مع (لا) وصيرورته معها كالشيء الواحد،
فهو معها كخمسة عشر، هكذا قال ابن عقيل تبعاً لكثير.

ولكن محله النصب بلا لأنه اسم لها؛ لأنها تعمل النصب، فإذا كانت تعمل النصب لا
إشكال أنه ظهر في: لا غلام رجل ولا طالعا جبلاً، ظهر فيه النصب، وأما لا رجل أين

النصب وهي تعمل النصب؟ قلنا: توجه إلى المحل، فحينئذٍ هو مبني من جهة اللفظ،
ومعرب من جهة المحل.

يدل على ذلك ما سيأتي -العطف على المحل بالنصب-: لا حَوْلَ ولا قوَّةَ، النصب من
أين جاء هنا؟ جاء من محل رجل، سيأتي.

فالمفرد الذي ليس بمثنى ولا مجموع يبني على الفتح؛ لأنه ينصب بالفتحة (لا حول ولا
قوة)، والمثنى وجمع المذكر السالم يبنيان على ما كانا ينصبان به وهو الياء لا مسلمين
لك ولا مسلمين، فمسلمين ومسلمين مبنيان لتركبهما مع (لا) كما بني رجل.

بل الصواب أنه لتضمنه معنى من الاستغراقية.

وذهب الكوفيون والزجاج إلى أن المفرد معها معرب، وحذف التنوين منه تخفيفاً لا
رجل، قالوا: هذا منصوب بالفتحة الظاهرة على آخرة، إذاً لماذا لم نقل: لا رجلاً؟ قالوا:
حذف التنوين تخفيفاً.

ورُدُّ بأن حذفه من النكرة المطولة كان أولى، يعني لا رجل حذف التنوين تخفيفاً، لماذا
ذكرتموه لا طالعاً جبلاً، هذا من باب أولى أن يحذف؛ لأن حذفه من الأطول أولى من
حذفه من الأقصر، وبأنه لم يعهد في التنوين -حذف التنوين- إلا لسبب، وهي أسباب
معلومة وليس هذا واحد منها.

إذاً مذهب الكوفيين أن لا رجل معرب، وأنه منصوب في لفظاً ومحلاً، وأما جمهور
البصريين والنحاة على أنه في اللفظ مبني وفي المحل منصوب.

وذهب المبرد إلى أن مسلمين ومسلمين معربان، يعني المثنى والجمع معربان؛ لأنه لم يعهد
فيهما التركيب مع شيء آخر، وهذا بناء على العلة التي ذكروها، وهي التركيب مع
خمس عشرة.

وأما جمع المؤنث السالم فقال قوم: مبني على ما كان ينصب به وهو الكسر فتقول: لا
مسلمات لك بكسر التاء بدون تنوين، وقيل: بالتنوين؛ لأن التنوين هنا تنوين مقابلة،
فلا ينافي البناء.

إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبُهُ ... فِيهِ نَلْدُ وَلَا لَدَّاتٍ لِلشَّيْبِ

وَلَا لَدَّاتٍ جمع لذة، إذاً هو جمع مؤنث سالم، وبني على الكسر؛ لأنه إذا أعرب ونصب
حينئذٍ ينصب بالكسرة.

قيل: ينصب بالكسرة مع التنوين، وقيل بدون تنوين، لماذا؟ لأن التنوين هنا تنوين
مقابلة لا ينافي البناء.

إذاً: أربعة مذاهب فيه:

وجوب بنائه على الكسر؛ لأنه علامة نصبه مع التنوين.

وجوب بنائه على الفتح مع التنوين وبدون التنوين.

جواز الأمرين وهو الصحيح للسمع؛ لأن هذا البيت أطبق النحاة - خاصة شراح الألفية - على أنه روي بوجهين: ولا لذاتٍ ولا لذاتٍ، روي بالوجهين بدون تنوين، وهذا هو المرجح أنه يجوز فيه الأمران للسمع، ولكن بدون تنوين، ولذلك قال الشارح: وأجاز بعضهم الفتح نحو لا مسلمات لك.

ثم قال رحمه الله: إِذَا وَرَّكِبَ الْمُفْرَدَ فَاتِحاً أَرَادَ أَنْ يَبَيِّنَ أَنَّ الْمَفْرَدَ يَكُونُ مَفْتُوحاً آخِرَهُ فَتَحَ بِنَاءَ لَا فَتَحَ إِعْرَابَ، وَلَكِنْ لَمْ يَذْكُرْ حُكْمَ الْمَبْنِيِّ الَّذِي يَكُونُ مَثْنً، أَوْ مَجْمُوعاً سِوَاهُ كَانَ جَمْعَ تَكْسِيرٍ، أَوْ جَمْعَ مَذْكَرٍ سَالِمٍ، أَوْ جَمْعَ مَوْثٍ سَالِمٍ. ذَكَرَهُ أَوْ لَا؟ مَا يُمْكِنُ إِدْخَالَهُ، نَقُولُ: ذَكَرَهُ، وَهُوَ الْمَفْرَدُ كَرَجُلٍ وَرَجَالٍ، وَمُسْلِمَاتٍ إِذَا كَانَ بِالْفَتْحِ عِنْدَهُ لَا إِشْكَالَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ بِالْكَسْرِ فَحِينَئِذٍ بَقِيَ الْإِشْكَالُ فِي الْمَثْنِ، وَجَمْعَ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ، وَجَمْعَ الْمَوْثِ السَّالِمِ إِذَا كَانَ يَبْنِي عَلَى الْفَتْحِ.

ثم قال:

..... كَلَّا ... حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ وَالثَّانِ اجْعَلَا
مَرْفُوعاً أَوْ مَنْصُوباً أَوْ مُرَكَّباً ... وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا

هذا إذا كررت (لا)، يعني إذا جاء بعد (لا) النافية للجنس وقد عملت كَلَّا حَوْلَ، وجاء بعدها حرف عطف وكررت (لا)، وجاء بعدها نكرة، يعني بهذه الضوابط التي ذكرها: لَا حَوْلَ، هذا الأصل وهذا مثال لقوله: وَرَّكِبَ الْمُفْرَدَ فَاتِحاً: لَا حَوْلَ، ثم قال: وَلَا قُوَّةَ، وحذف الخبر.

إذا: نأخذ من هذا المثال (ولا)، يعني عطف على (لا) بالواو، وكررت (لا)، وجاء بعدها اسم نكرة، بهذه الضوابط قال:

وَالثَّانِ اجْعَلَا مَرْفُوعاً أَوْ مَنْصُوباً أَوْ مُرَكَّباً مَعَ إِعْمَالِ الْأُولَى لَا حَوْلَ أَعْمَلُهَا، يجوز في الثاني ثلاثة أوجه -الذي هو-: لَا قُوَّةَ، مَرْفُوعاً، يعني يجوز ولا قُوَّةَ، مَنْصُوباً ولا قُوَّةَ، مُرَكَّباً وَلَا قُوَّةَ، هذه ثلاثة أوجه، لَا حَوْلَ أبقها كما هي بالإعمال، ثم انظر إلى الثاني.

وَالثَّانِ اجْعَلَا: يعني المعطوف مع تكرر (لا)، اجْعَلَا: اجعلن .. الألف هذه نون التوكيد الخفيفة مبدلاً منها.

مَرْفُوعاً: هذا مفعول ثاني، الثَّانِ اجْعَلَا، اجعلوا الثاني، الثَّانِي هذا مفعول أول مقدم،

ومَرْفُوعاً هذا مفعول ثاني، و (مَنْصُوباً أَوْ مُرَكَّباً) معطوفان عليه.

مَرْفُوع: يعني لا حول ولا قوة، ما توجيهه؟ له أحد ثلاثة أوجه:

الأول: على إعمال (لا) الثانية عمل ليس، (لا حول ولا قوة)، وليس قوة، إعمال الثاني عمل ليس، وليس تطلب اسماً ترفعه؛ لأنها تعمل عمل ليس، وليس ماذا تصنع؟ ترفع الاسم على أنه اسم لها وتنصب الخبر. إذاً: وَلَا قُوَّةَ، يحتمل أن الواو هنا حرف عطف و (لا) تعمل عمل ليس، وقوة بالرفع اسمها.

فحينئذ يكون العطف هنا من عطف جملة على جملة، فالكلام صار جملتين، وليس جملة واحدة.

الوجه الثاني: أن (لا) زائدة، وإذا كانت زائدة حينئذ لا عمل لها، وحينئذ تكون الواو حرف عطف، عطفت ماذا؟ عطفت (قوة) على (لا) مع اسمها على مذهب سيوييه؛ لأن (لا) مع اسمها مركبة، صارت كلمة واحدة عند سيوييه وهي في محل رفع مبتدأ.

حينئذ عطفت هذه الواو مع الحكم على (لا) بكونها زائدة على محل (لا) مع اسمها، هذا وجه، لكنه ضعيف.

الثالث: أن يكون مبتدأً محذوف الخبر، ولا قوة إلا بالله، قوة مبتدأ، و (لا) هذه زائدة، مبتدأ خبره محذوف، والذي سوغ الابتداء بالنكرة هنا كونها في سياق النفي فَمَا خِلْ لَنَا. إذاً: ثلاثة أوجه في رفع قوة، والأحسن منها أن تجعل (لا) عاملة عمل ليس، ثم يأتي بعدها أن يكون مبتدأً خبره محذوف، ثم الثالثة على مذهب سيوييه.

أَوْ مَنْصُوباً لا حول ولا قوة بالنصب، هذا ليس له إلا احتمال واحد وهو أن تكون الواو حرف عطف، ولا زائدة، وقوة معطوف على محل اسم (لا) وهو النصب، فصار الكلام جملة واحدة.

إذاً: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ نقول: بالنصب عطفاً على محل حول، حول هذه في محل نصب لا حول، (لا) نافية للجنس وحول اسمها مبني على الفتح في محل نصب، والمحل هنا يجوز العطف عليه بالنصب، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ.

أَوْ مُرَكَّباً: الألف هذه للإطلاق، يعني مركبة، يعني مبنية تجعل (لا) هذه (لا) النافية للجنس، وهي التي نطق بها الناظم لَا حَوْلَ (لا) نافية للجنس، وَلَا قُوَّةَ نافية للجنس. هذه ثلاثة أحوال إذا بني الأول -ركبا-، والأول يجوز فيه الإلغاء .. الأول لا حول، قلنا إذا تكررت (لا) الإعمال جائز وليس بواجب، فيجوز حينئذ نقول: لا حول ولا

قوة، فتُعمل الثانية دون الأولى.

وإن رَفَعْتَ أَوَّلًا: الذي هو حَوْلٌ إن رفعته (لَا تَنْصِبًا) يعني استثنى حالة واحدة مَرْفُوعًا أو مَنْصُوبًا أو مُرَكَّبًا، هذا مع تركيب الأول، إن رفعت أولاً يبقى ثلاثة أحوال منع واحدة وهي النصب، بقي الرفع والتركيب.

وإن رَفَعْتَ أَوَّلًا: يعني أُلغيت الأولى، حينئذٍ ليس لك في الثاني وهو قُوَّةٌ إلا أمران: إما التركيب لا حول ولا قوة، وإما الرفع لا حول ولا قوة. فحينئذٍ ولا قوة صارت (لا) هذه تعمل عمل ليس، أو أنه (لا) زائدة وهو معطوف على اللفظ لا حول ولا قوة. إذاً هذه خمسة أحوال.

وإن رَفَعْتَ أَوَّلًا إما بالابتداء أو على إعمال (لا) عمل ليس لا حَوْلٌ، لَا تَنْصِبًا: لا تنصباً الألف هذه بدل من نون التوكيد؛ لأن نصبه إنما كان مراعاةً لمحل اسم (لا) الأولى لا حول ولا قوة، إذا رفعت الأول قلت: لا حولٌ ما صار عندنا نصب، الأول لا حول له لفظ وله محل؛ لأنك أعملت (لا) النافية للجنس، لكن إذا أُلغيتها صار لا حولٌ ليس عندنا نصب، حينئذٍ ولا قوةٌ هذا ممتنع تعطفه على ماذا؟ ليس عندنا منصوب، ولذلك قال: لَا تَنْصِبًا؛ لأن نصبه إنما يكون بالعطف على منصوب لفظاً أو محلاً وهو مفقود.

فيتعين حينئذٍ إما رفعه وإما بناؤه على الفتح، فالأحوال خمسة: فتحهما معاً، رفعهما معاً، فتح الأول مع نصب الثاني، وفتح الأول مع رفع الثاني، ورفع الأول مع فتح الثاني، ويمتنع رفع الأول مع نصب الثاني.

إذاً: وَالثَّانِ اجْعَلَا: اجعلن الألف هذه مبدلة عن نون، وَالثَّانِ اجْعَلَا، يعني واجعل الثاني وهو قوة مَرْفُوعًا أو مَنْصُوبًا أو مُرَكَّبًا، أنت مخير بين هذه، إن ركبت الأولى مع (لا)، وإن رفعت الأولى وأُلغيتها لَا تَنْصِبًا: فلا تنصب، أسقط الفاء للضرورة؛ لأنه في جواب الشرط.

فلا تنصب: نهي، أي فلا تنصباً، لماذا؟ لانتفاء المعطوف عليه أولاً، وابن عقيل وضحه. وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِي يَلِي ... فَافْتَحْ أَوْ انْصِبْ أَوْ ارْفَعْ تَعْدِلْ

وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِي يَلِي: إذا قلت: لا رجلاً هذه المسألة "نعت اسم لا المبني على الفتح"، مسألتنا هذه نعت اسم (لا) المبني على الفتح. إذا قلت: لا رجل، هذا مفرد وهو مبني على الفتح، إذا جئت بنعت له أردت أن تنعته

فقلت: لا رجل ظريف مثلاً، ما حكم ظريف؟ عندنا رجل، (لا) وما دخلت عليه على مذهب سيبويه في محل رفع، ورجل في محل نصب، وهو في اللفظ مبني. إذاً له ثلاثة أحوال: بناء، ونصب، ورفع.

إعراب من جهتين رفع ونصب، وبناء في اللفظ، ثلاثة أحوال، لا رجل، نقول في اللفظ مبني على الفتح، وفي المحل منصوب بـ (لا) ثم (لا) وما دخلت عليه مع اسمه على مذهب سيبويه في محل رفع بالابتداء، إذا جئت تنعت فالنعت يأخذ حكم المنعوت، ما الذي يأخذه من هذه الأحوال الثلاثة؟ قال: وَمُفْرَدًا نَعْتًا، يعني نعتاً مفرداً على التقديم والتأخير، قدّم مفرداً على نعتاً وحقه التأخير عنه؛ لأنه وصف له لأجل الضرورة، ويجوز نصبه على الحال؛ لأنه نعت نكرة تقدم عاملها، ونعتاً مفرداً .. مُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ متعلق بـ: نعتاً، يلي يعني: منعوته.

فَافْتَحْ أَوْانْصِبْ أَوْارْفَعْ: له ثلاثة أحوال، إذا لا رجل ظريف، لا رجل ظريفاً، لا رجل ظريف قل ما شئت .. كلها صحيحة؛ لأنك إذا نصبت اعتبرت المحل فصار تابعاً للمتبوع في المحل، لا رجل ظريفاً بالنصب، مراعاة لمحل اسم (لا)، لا رجل ظريف بالبناء على أنه ركب الصفة مع الموصوف قبل دخول (لا)، لا رجل ظريف، رجل ظريف بالبناء، حينئذ صار مركباً مثل تركيب خمسة عشر، ثم دخلت (لا) عليه؛ لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء معاً، فركب أولاً رجل ظريف، ثم دخلت عليه (لا)، وهذا تكلف. والثالث: الرفع مراعاة لمحل (لا) واسمها المنعوت؛ لأنه في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه.

إذا: وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يلي فَافْتَحْ: هذه الحالة الأولى، وهي بناؤه مع اسم (لا)، أو للتخيير (انْصِبْ) يعني على إتباعه محل اسم (لا)، (أو ارفَعْ) يعني إتباعه محل (لا) مع اسمها، (تَعْدِلْ) فإن تفعل ذلك تعدل -عدل-؛ لأنك إذا فعلت هذا تارة وهذا تارة حينئذ أعطيت النعت حق المنعوت من كل وجه، فصار عندك نوع عدل. وَمُفْرَدًا نَعْتًا: هذا يجوز أن يكون تنازعه فَافْتَحْ أَوْانْصِبْ أَوْ ارفَعْ تَعْدِلْ، سيأتينا التنازع، وإن كان المشهور أن العامل يشترط فيه أن يكون مقدماً على المتنازع فيه، وإذا تقدم المعمول على العوامل، حينئذ هل يكون من باب التنازع أو لا؟ البصريون على المنع.

وحينئذ: افْتَحْ مفرداً، انْصِبْ مفرداً، ارفَعْ مفرداً، كلها طلبته على أن يكون مفعولاً له، ماذا نصنع؟ نعطي واحداً مفرداً والباقي نقدر له الضمير ثم نحذفه، وهذا سيأتي في باب التنازع.

والأحسن أن نجعل مفرداً هذا حال؛ لأنه والأصل نعتاً مفرداً، والنكرة إذا تقدمت على منعوها موصوفها انتصبت على الحالية.

وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ، إذا احترازاً عن غير المبني، وهو المضاف والشبيه بالمضاف، هذا لا يكون مبنياً، لِمَبْنِيٍّ متعلق بنعتاً، يلي: يعني يتصل بمنعوتة لا ينفصل عنه. حينئذٍ كم شرط ذكر لنا في هذه المسألة؟ أن يكون مفرداً.

أن يكون تالياً له: يعني متصلاً بالمنعوت، قال: يلي يعني يلي منعوتة بدون فاصل. وأن يكون النعت مفرداً، وكذلك المنعوت مفرداً، من أين أخذنا المنعوت مفرداً؟ لِمَبْنِيٍّ؛ لأن المبني لا يكون إلا مفرداً في باب (لا)، وأما المضاف والشبيه بالمضاف لا. إذاً: مفرداً واحداً، مبني ثانياً، يلي الاتصال. حينئذٍ له ثلاثة أحوال.

قال ابن عقيل: إذا كان اسم لا مبنياً ونعت بمفرد يليه أي: لم يفصل بينه وبينه بفاصل جاز في النعت ثلاثة أوجه:

الأول: البناء على الفتح لتركبه مع اسم (لا) نحو: لا رجل ظريف، على نية تركيب الصفة مع موصوفه قبل دخول (لا) تركيب خمسة عشر. الثاني: النصب مراعاة محل اسم (لا) نحو: لا رجل ظريفاً. الثالث: الرفع مراعاة محل (لا) واسمها المنعوت؛ لأنهما في موضع رفع عند سيبويه كما تقدم نحو: لا رجل ظريف.

هذه الثلاثة الشروط إذا انتفى واحد منها انتفى البناء - التركيب -، وبقي الرفع والنصب، وهو ما أشار إليه بقوله:

وَعَيَّرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ ... لَا تَبْنِي وَانْصِبْهُ أَوْ الرُّفْعَ اقْصِدْ

إذاً الشروط الثلاثة السابقة إذا انتفى واحد منها حينئذٍ ينتفي ويرتفع البناء، ويبقى معنا النصب والرفع.

وَعَيَّرَ مَا يَلِي، هذا من نعت المبني - مفرد -.

أشار بهذه المسألة إلى مسألتين: أن يكون اسم (لا) مبنياً على الفتح والنعت مفرداً إلا أنه مفصول بينهما، أن يكون كل منهما مفرد لا رجل في الدار ظريف، هنا رجل مفرد مبني، وظريف مبني، إلا أنه فصل بينهما، لا رجل فيها ظريف - ظريفاً، ظريف على محل لا مع اسمها، ظريفاً باعتبار محل اسم (لا)، كما هو الشأن في السابق.

ما الذي امتنع؟ البناء، لماذا؟ لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء؛ لأنه لو أراد أن يركب، حينئذٍ

لا رجلَ فيها ظريفَ، وهذا لا وجود له، رجلَ فيها ظريفَ يكون مركب واحد مثل خمسة عشر! هذا لا وجود له.

إذا انتفى وارتفع البناء لارتفاع موجهه وهو عدم إمكان التركيب، فبقي على الرفع والنصب.

وَعَيَّرَ مَا يَلِي، الذي لا يلي انفصل، وَعَيَّرَ الْمُفْرَدَ وهو المضاف والشبيه بالمضاف (لَا تَبْنِ) لا يبنى، لماذا؟ لتعذر موجب البناء بالطول، وزوال التركيب بالفصل في الأول؛ لأنك إذا قلت: لا رجلَ فيها ظريفَ، نقول: هذا ما يمكن، لماذا؟ لأن التركيب قد زال بالفصل وهو الجار والمجرور بين اسم (لا) والنعت، فلا يجوز. إذاً لتعذر موجب البناء بالطول وزوال التركيب بالفصل في الأول.

لا رجلَ صاحب علم ممقوت، لو وصفنا بالمضاف، صار صفة نعتاً لا رجلَ صاحب علم، صاحب علم يجوز فيه الوجهان، هل يصح لا رجلَ صاحب على أنه مبني؟ نقول: لا يصح، لماذا؟ لأن رجلَ كلمة، وصاحب كلمة، وعلم كلمة .. هذه ثلاثة أشياء، فلا يركب بينها.

وَعَيَّرَ مَا يَلِي وَعَيَّرَ الْمُفْرَدَ ... لَا تَبْنِ، لَا تَبْنِ عَيَّرَ مَا يَلِي، هذا مفعول مقدم لَتَبْنِ. وَعَيَّرَ مَا يَلِي: يعني يلي منعوته من نعت المبني المفرد، وَعَيَّرَ الْمُفْرَدَ: وهو المضاف والشبيه بالمضاف.

إذا كان النعت غير مفرد فلا يجوز بناؤه، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المنعوت مفرداً أو غير مفرد مطلقاً، ولا أن يفصل بينه وبين النعت أو لا يفصل، لا رجلَ صاحب بر فيها، هذا يمتنع البناء، ولا غلام رجلَ فيها صاحب بر، نقول يمتنع للانفصال. إذاً لا يتصور مع التركيب المضاف والمضاف إليه مع اسم (لا) سواء كان اسم (لا) مفرداً أو مضافاً أو شبيهاً بالمضاف يمتنع التركيب مطلقاً، فلا يكون مبنياً. وَأَنْصَبُهُ نحو: لا رجلَ فيها ظريفاً، ولا رجلَ قبيحاً فعله عندك، هنا نعتة بالشبيه بالمضاف، وجب نصبه، وَأَنْصَبُهُ، ليس على جهة الوجوب بل هو على الجواز. نحو: لا رجلَ فيها ظريفٌ أَوَالرَّفْعُ، ولا رجلَ قبيحٌ فعله عندك، إذاً لا رجلَ قبيحاً فعله، لا رجلَ قبيحٌ فعله .. يجوز فيه الرفع والنصب ويمتنع البناء، مع كونه مطولاً يعني شبيهاً بالمضاف.

ويجوز النصب والرفع أيضاً في نعت غير المبني.

وَعَيَّرَ مَا يَلِي وَعَيَّرَ الْمُفْرَدَ ... لَا تَبْنِ وَأَنْصَبُهُ أَوِ الرَّفْعِ اقْصِدِ

الرفع حملاً على موضع لا مع اسمها.

ثم قال:

وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا أَحْكَمَا ... لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى

وَالْعَطْفُ وَالْعَطْفُ يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ.

وَالْعَطْفُ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَالْعَطْفُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ وَجُوباً مِنْ بَابِ

الاشتغال، يعني احكم العطف، يعني يجوز نصبه بفعل مضمر على الاشتغال.

احكم العطف، حينئذ يكون على نزع الخافض.

إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا مَعَهُ أَحْكَمَا لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى

لَا رَجُلَ وَلَا امْرَأَةً فِي الدَّارِ، لَا رَجُلَ وَلَا امْرَأَةً، يَجُوزُ فِيهِ خَمْسَةُ أَوَاجِهِ.

احذف (لا) من الثانية لا رجل وامرأة، هل الحكم واحد خمسة أوجه؟ لا، هنا ليس إلا

وجهان فحسب وهو: الرفع، والنصب. الرفع على أي شيء؟ عطف على محل (لا) مع

اسمها، حكم واحد مطرد.

والنصب على محل اسم (لا)، هل يجوز البناء؟ لا يجوز، لماذا؟ لوجود العاطف، لا رجل

وامرأة، الواو هذه تمنع التركيب، هنا خمسة عشر قلنا الواو حذفت، خمسة وعشر هذا

الأصل.

حينئذ نقول: الواو تمنع التركيب، إذا حكم العطف إن لم تتكرر (لا) حكم النعت الذي

لم يلي منعوته، أو لم يكن مفرداً، فالحكم واحد البيت هذا والبيت السابق الحكم واحد

والمسألتان مختلفتان.

وَالْعَطْفُ أَيُّ الْمَعْطُوفِ، يَعْنِي إِذَا عَظَفَ عَلَى اسْمِ (لَا) الْمُبْنِيِّ، وَلَمْ تَتَكَرَّرْ (لَا)، جَازٌ فِي

المعطوف ما جاز في النعت المفصول وهو النصب والرفع فقط، النصب على محل اسم

(لا) والرفع على (لا) مع اسمها.

وامتناع البناء عن الفتح لوجود العاطف فتقول: لَا رَجُلَ وَامْرَأَةً بِالنَّصْبِ، لَا رَجُلَ وَامْرَأَةً

بِالرَّفْعِ، وَلَا يَجُوزُ لَا رَجُلَ وَامْرَأَةً بِالْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ.

وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا أَحْكَمَا، لَا هَذَا فاعل تتكرر احكاماً: هذا خبر المبتدئ إذا رفعنا

العطف (له) الضمير يعود على المعطوف (احكاماً له) يعني للمعطوف.

بِمَا لِلنَّعْتِ: (مَا) اسم موصول جار ومجرور متعلق بقوله: احكاماً.

لِلنَّعْتِ: جار ومجرور متعلق بـ: انْتَمَى.

بالذي انْتَمَى لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ، ما اسم موصول أين صلته؟ جملة انْتَمَى يعني انتسب، من جواز النصب والرفع دون البناء، إذا البيت هكذا:

وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا -معه- احْكُمَا لَهُ بِالَّذِي انْتَمَى لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ المَفْصُول والذي تقرر للنعت المَفْصُول عن منعوته هو وجهان فقط: الرفع والنصب، وانتفاء التركيب.

تقدم أنه إذا عطف على اسم لا نكرة مفردة وتكررت لا، يجوز في المعطوف ثلاثة أوجه، على ما سبق.

وذكر في هذا البيت أنه إذا لم تتكرر (لا) يجوز في المعطوف ما جاز في النعت المَفْصُول وقد تقدم في البيت الذي قبله أنه يجوز فيه الرفع والنصب، ولا يجوز فيه البناء.

لا رجل وامرأة وامرأة، ولا يجوز البناء على الفتح مطلقاً الفتح ولا غيره. وحكى الأخفش لا رجل وامرأة لكنه شاذ يحفظه ولا يقاس عليه بالبناء على الفتح، على تقدير تكرر (لا) هذا من باب التوجيه فحسب.

وكذلك إذا كان المعطوف غير مفرد لا يجوز فيه إلا الرفع والنصب سواء تكررت (لا) نحو: لا رجل ولا غلام امرأة، أو لم تتكرر لا رجل ولا غلام امرأة.

لماذا لا رجل ولا غلام امرأة لا يجوز إلا الوجهان، ولا غلام امرأة؟

لأنه لا يبنى هذا؛ لأنه مضاف، إذا تسلطت عليه (لا) النافية للجنس حينئذ ينصب لفظاً، وإنما الذي يبنى نحو: لا رجل، ولا مسلمين ..

هذا كله إذا كان المعطوف نكرة فإن كان معرفة لا يجوز فيه إلا الرفع على كل حال لا رجل ولا زيد فيها أو لا رجل وزيد فيها.

لماذا إذا كان معرفة لا يجوز إلا حالة واحدة وهي الرفع؟

لأنك لو جعلتها معطوفة على محل اسم لا النصب حينئذ سلطت (لا) عليها، و (لا) لا تدخل على المعرفة.

لو قلت: لا رجل كما قال هنا: ولا زيد، ولا زيداً لو نصبت حينئذ صار معطوفاً على محل اسم (لا)، وإذا كان كذلك حينئذ (لا) عملت في النكرة مدخولها وفي المعرفة، وهذا باطل؛ لأنها لا تعمل إلا في النكرة؛ لأنها على معنى من الاستغراقية.

لم يذكر المصنف حكم البدل ولا التوكيد وإنما ذكر حكم العطف، أما البدل فإن كان نكرة فكانت المَفْصُول نحو: لا أحد رجل وامرأة فيها، بنصب رجل ورفعها، وكذا عطف البيان عند من أجاز في النكرات.

إن لم يكن نكرة عند من أجاز في النكرات، وإن لم يكن نكرة فالرفع نحو لا أحد زيد

فيها، وأما التوكيد فيجوز تركيبه مع المؤكد وتنوينه نحو: لا ماء ماءً بارداً، قاله في شرح الكافي، أما التوكيد المعنوي لا يتأتى هنا؛ لأن التوكيد المعنوي كله ألفاظ تعتبر معارف. وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا أَحْكَمَا ... لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ يَعْنِي: المَفْصُولُ انْتَمَى

ذِي هَذَا صِفَةً لِلنَّعْتِ، وَهُوَ مُضَافٌ وَالْفَصْلُ مُضَافٌ إِلَيْهِ وَهِيَ بِمَعْنَى الَّذِي.
وَأَعْطِ لَا مَعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ ... مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الْاسْتِفْهَامِ

قد تدخل همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس، حينئذٍ هل يتغير الحكم معها أم لا؟
الناظم هنا أطلق وقال: وَأَعْطِ لَا السَّابِقَةَ النَّافِيَةَ لِلْجِنْسِ مَعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ ... مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الْاسْتِفْهَامِ.

والذي تستحقه دون الاستفهام ما هو؟ البناء، إن كان مدخولها يصح بناؤه والنصب والعطف عليه .. الخ، كل الأحكام السابقة تثبت بلا، سواء دخلت عليها همزة أم لا، وهذا كلام مطلق عند المصنف.

وَأَعْطِ: هَذَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، (لَا) هَذَا مَفْعُولُ الْأَوَّلِ، مَا تَسْتَحِقُّ، مَا مَفْعُولُ ثَانِي، تَسْتَحِقُّ هَذَا صِلَةُ الْمَوْصُولِ، مِنَ الْأَحْكَامِ دُونَ الْاسْتِفْهَامِ، هَذَا مُتَعَلِّقٌ بِ (تَسْتَحِقُّ)، دُونَ الْاسْتِفْهَامِ، قَالَ هَمْزَةُ اسْتِفْهَامٍ، دُونَ الْاسْتِفْهَامِ يَسْمَى إِيْطَانٌ، لَكِنَّهُ مَدْفُوعٌ بِمَاذَا؟ بِتَنْكِيرِ الْأَوَّلِ وَتَعْرِيفِ الثَّانِي، حِينَئِذٍ لَا يَكُونُ عَيْبًا.
وَأَعْطِ لَا مَعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ ... مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الْاسْتِفْهَامِ

من العمل والإتباع على ما تقدم.

إذا دخل همزة الاستفهام على لا النافية للجنس بقيت على ما كان لها من العمل، وسائر الأحكام التي سبقت، فتقول: أَلَا رَجُلًا قَائِمًا، لَا رَجُلًا قَائِمًا، دخلت عليه همزة، صارت: أَلَا رَجُلًا قَائِمًا، وَأَلَا غُلَامًا رَجُلًا قَائِمًا، وَأَلَا طَالِعَ جِبَالًا ظَاهِرًا، وَحَكَمَ الْمَعْطُوفُ وَالصِّفَةُ بَعْدَ دُخُولِ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ كَحُكْمِهَا قَبْلَ دُخُولِهَا، الْحُكْمُ وَاحِدٌ، وَظَاهِرُ كَلَامِ النَّازِمِ أَنَّهُ يَمِيلُ إِلَى هَذَا.

وأكثر النحاة على التفريق بين ما إذا كانت همزة الاستفهام للنفي أو التقرير والتوبيخ، وبين ما إذا كانت للتمني، إن كانت للأول، فعلى ظاهر النظم، وإن كانت للثاني فلا، ففيها تفصيل، هكذا أطلق المصنف هنا، وفي كل ذلك تفصيل، وهو أن همزة الاستفهام إذا دخلت على (لا) لها عدة معاني، منها:

إذا قصد بالاستفهام التوبيخ، هذا واحد، أو الاستفهام عن النفي اثنان، فالحكم كما ذكر الناظم، لا فرق بين (لا) بعد دخول الهمزة ولا قبل دخولها، من أنه يبقى عملها وجميع ما تقدم ذكره من أحكام العطف والصفة وجواز الإلغاء كما لو لم تدخل عليها الهمزة.

مثال التوبيخ: ألا رجوع وقد شبت، لا رجوع وقد شبت، دخلت عليه الهمزة أفادت التوبيخ، ألا رجوع وقد شبت، في معنى التوبيخ.
أَلَا ارْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيئَتُهُ ... وَأَذْنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمٌ

كذلك توبيخ.

ومثال الاستفهام عن النفي: ألا رجل قائم، هذا استفهام نفي، ألا رجل قائم.
أَلَا اصْطَبَارَ لِسَلَمَى أُمِّهَا جَلَدٌ ... إِذَا أَلَا قِي الَّذِي لَأَقَاهُ أَمْنَالِي

هذا أيضاً مبني على الفتح كما هو السابق.
إذا جاءت بالتوبيخ فقال: ألا رجوع، بقيت كما هي مبنية على الفتح، أَلَا ارْعَوَاءَ:
ارعواء يعني كف وانزجار بقيت على أصلها وهو البناء على الفتح.
كذلك من استفهام على النفي: ألا رجل قائم، ألا اصطبار، فهي كما هي.

أما النوع الثالث وهو أن تكون للتمي، فهذا ليست الأحكام باقية كما هي، وإذا قصد بألا التمني فمذهب المبرد والمازني أنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام، وهذا ظاهر كلام الناظم؛ لأنه لم يفرّق بين استفهام النفي ولا التوبيخ ولا التي بمعنى التمني فسوى بين الأحكام كلها فدل على أنه وافق المبرد والمازني في اختار أن الأحكام باقية مع ألا التي للتمي، وعليه يتمشى إطلاق المصنف.
ومذهب سيويوه أنه يبقى لها عملها في الاسم خاصة، إذا كانت للتمي ثم فروق بين (ألا) بعد دخول الهمزة وقبل دخول الهمزة.

منها: أنها لا عمل لها إلا في الاسم خاصة، ولا يكون لها خبر في اللفظ ولا في التقدير - هذا من الفوارق بين ألا التي للتمي وقبل دخول الهمزة - أنه يبقى لها عملها في الاسم خاصة، تعمل في الاسم، إذا هي تعمل، بقي عملها، لكن بعض العمل وهو الاسم فقط أما الخبر فليس لها خبر لا في اللفظ ولا في التقدير، ولا يتبع اسمها إلا على اللفظ خاصة، أما المحل فلا، لا يتبع اسمها إلا على اللفظ خاصة، ولا يلغى بحال ولا تعمل

عمل ليس، ولا يلغى عملها بحال، بخلاف تلك.

ومن استعمالها للتمني قوله: (أَلَا مَاءَ مَاءٍ بَارِدًا) يعني يتمنى ماءً بارداً:

أَلَا عُمَرُ وَلِيَّ مُسْتَطَاعٍ رُجُوعُهُ ... فَيَرَأَبَ .. ، أَلَا عُمَرُ يعني التمني ما الدليل على أن ألا هنا استعمالها في التمني، نَصَبُ المضارع فَيَرَأَبَ نَصَبُ المضارع بعد الفاء الواقعة جواب التمني.

ومن المواضع التي ينصب الفعل المضارع أن يكون بعد فاء السببية أو الواقعة في جواب التمني، وهذا منها.

حينئذٍ أَلَا عُمَرُ وَلِيَّ، هذا دل على أنه أراد التمني، يتمنى عمر ولي، فَيَرَأَبَ هذا جواب الطلب، بدليل نصب الفعل المضارع بعده.

إذاً في هذه الحالة نقول: تفترق (ألا) بعد (لا) النافية للجنس بعد دخول الهزمة التي يراد بها التمني عما قبل دخولها.

قال: بل يجب في وصفه والمعطوف النصب ولا خبر لها وهذا على مذهب سيبويه؛ لأنها جاءت بمعنى أتمنى، فكأن اسمها مفعول به فلذلك لا تحتاج إلى خبر، كأن الاسم صار مفعولاً به لأن (ألا) في معنى أتمنى، حينئذٍ لا تحتاج إلى خبر.

ولا يجوز رفع المعطوف ولا النعت ولا تلغى لأنها بمعنى ليت، وليت لا يجوز إلغاؤها كما سبق معنا، ولا مراعاة محل اسمها ولا يجوز في العطف على اسمها ولا وصفه إلا بالنصب. إذاً نقول: (ألا) إذا كانت للتمني حينئذٍ ثم فروق بينها وبين (لا) التي لنفي الجنس، يبقى عملها من حيث الجملة وتفترق عنها في بعض المسائل.

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ ... إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ

قلنا (لا) هذه تقتضي اسماً وخبراً هذا الأصل فيها لأنها محمولة على إنَّ وقلنا من وجه المشابهة بينها وبين إنَّ دخولها على المبتدأ والخبر، إذاً لا بد لها من خبر.

وَشَاعَ أَي كَثُرَ فِي ذَا الْبَابِ لَا غَيْرَهُ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْخَبَرِ أَنْ يَكُونَ عَمْدَةً وَالْأَصْلُ فِي الْعَمْدَةِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ، هَذَا الْأَصْلُ فِيهِ، لَكِنْ كَثُرَ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى جِهَةِ الْخُصُوصِ وَهُوَ بَابُ (لَا) النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُطْلَقْ، فَحِينَئِذٍ لَمَّا قِيدَ هُنَا: فِي ذَا الْبَابِ قَدْ يَسْتَفَادُ بِأَنْ قَوْلُهُ: وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ، قُلْنَا (مَا) هَذِهِ يَحْتَمِلُ أَنَّهَا عَامَةٌ تَشْمَلُ الْبَابَ الَّذِي ذَكَرَ فِيهِ وَغَيْرَهُ.

وذكر بعضهم أنها خاصة، التقييد هنا في ذَا الْبَابِ قد يستفاد منه أن قوله هناك أراد به

العموم إذ لو كان مراداً به الخصوص لقيد كما قيد هنا.

وَشَاعَ أي كثر وذاع في ذَا الباب: باب "لَا" النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ لا غيره إسْقَاطُ الْخَبَرِ بمعنى حذف، جوازاً عند الحجازيين ولزوماً عند التميميين والطائيين إسْقَاطُ الْخَبَرِ إما على جهة الجواز وإما على جهة الإيجاب، جوازاً عند الحجازيين ووجوباً عند التميميين، قال: الْخَبَرُ أطلق هنا فدل على العموم يعني: سواء كان مفرداً أو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو غيرهما، حينئذٍ إسْقَاطُ الْخَبَرِ: لا رجل قائم هذا الأصل لو قال: هل من رجل في الدار قال: لا رجل، فأسقط الخبر للعلم به، نقول جائز مع كونه ليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً. إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ، يعني هذا قيد إسقاط الخبر ليس على إطلاقه، لأن ما لا يُعلم لا يجوز حذفه، حينئذٍ إذا علم الخبر وجب إسقاطه عند التميميين وجاز عند الحجازيين، وأما إذا لم يعلم فالمنع مطلقاً عند الطائفتين لا يجوز حذف الخبر. إِذَا الْمُرَادُ: الْمُرَادُ هَذَا فاعل، إذا ظهر المراد لأن ذا جاءت بعد إذا فهي شرط. إِذَا الْمُرَادُ يعني إذا ظهر المراد مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ بقرينة (قالوا لا ضير)، (فلا فوت)، لا إله إلا الله، لا حول ولا قوة إلا بالله - لا حول - من الأول.

حينئذٍ خلاصة هذا الباب أنه يجوز حذف الخبر إذا علم عند الحجازيين ويجب عند التميميين. إذا دل دليل على خبر لا النافية للجنس وجب حذفه عند التميميين والطائيين وكثر حذفه عند الحجازيين، ومثاله أن يقال هل من رجل قائم فتقول لا رجل تحذف الخبر وهو قائم وجوباً عند التميميين والطائيين وجوازاً عند الحجازيين، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الخبر غير ظرف ولا جار ومجرور كما مُثِّلَ، أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو أن يقال: هل عندك رجل أو هل في الدار رجل فتقول لا رجل فإن لم يدل على الخبر دليل لم يحذفه عند الجميع.

قوله صلى الله عليه وسلم (لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ) أغير هذا خبر لا يجوز حذفه ولا كَرِهَ مِنَ الْوَلَدَانِ مَصْبُوحٌ، مَصْبُوحٌ لا يجوز حذفه لأنه لا يعلم.

إذاً حذف خبر هذا الباب إن علم غالباً في لغة الحجاز ملتزم في لغة تميم وطي فلم يلفظوا به أصلاً ومنه (لَا ضَيْرَ) (فَلَا قُوَّةَ) "لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ" "لَا عُدْوَى وَلَا طِيْرَةَ" "لَا بَأْسَ، لَا بَأْسَ"، يعني لا بأس عليك، نقول هذا بأس حذف خبره وهو عليك.

وإذا ما كثر أو وجب لأن لا وما دخلت عليه جواب استفهام عام والأجوبة يقع فيها الحذف والاختصار كثيراً ولهذا يكتبون عنها بلا ونعم هل جاء زيد؟ لا. هل جاء عمرو؟ نعم. حينئذٍ يحذفون الجملة اكتفاءً بحرفي الجواب.

ويحذفون الجملة بعدهما رأساً وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع (إلا) نحو {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ} و (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ) وإن لم يعلم بقرينة حالية ولا قالية لم يجوز حذفه عند أحد فضلاً عن أن يجب.

وربما حذف الاسم وبقي الخبر قالوا لا عليك، أي لا بأس عليك هذا محكي ولكنه يحفظ ولا يقاس عليه.

وإلى هذا أشار بقوله إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ واحترز بهذا مما لا يظهر المراد مع سقوطه فإنه لا يجوز حينئذٍ حذفه كما تقدم، ظن وأخواتها ..

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد ... !!!

عناصر الدرس

* شرح الترجمة (ظن وأخواتها) .

* عمل هذه الأفعال واقسامها ن حيث المعنى.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى: ظَنٌّ وَأَخَوَاتُهَا.

هذا هو القسم الثالث مما يعد من النواسخ، وسبق أن الناسخ: هو ما يرفع حكم المبتدأ والخبر، وقلنا: هذا الذي يرفع حكم المبتدأ والخبر، إما أن يرفع المبتدأ والخبر إلى الرفع والنصب وهو (كان) -رفع الأول ونصب الثاني-، وإما العكس؛ نصب الأول ورفع الثاني، وهو باب (إن وأخواتها)، وإما أن ينصب الجزأين وهو المبتدأ والخبر، وهذا هو النوع الثالث، ثم بعض هذه الأبواب له ملحقات أو له مُشَبَّهَات يلحق بها كأفعال المقاربة و (ما) و (لا) و (ليس) و (لا) التي لنفي للجنس هذه ب (إن)، هذه ملحقات تعتبر هي فروع عن الأصول. أما الذي معنا (ظَنٌّ وَأَخَوَاتُهَا) فهو باب أصل بنفسه ينصب المبتدأ على أنه مفعول أول له، والخبر على أنه مفعول ثانٍ له بعد استيفاء فاعلها؛ لأنها أفعال، وكل حدث - كل فعل - لا بد له من محدث، هذا دليله عقلي وهو دلالة لزوم.

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ ... فَهُوَ وَإِلَّا فَصَمِيرٌ اسْتَتَرَ

ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا، وَأَخَوَاتُهَا أَي: نظائرها في العمل، وخص (ظَنَّ) لأن لها أحكاماً تتميز بها عن سائر أفعال الباب، وهذه قاعدة عندهم: أن الشيء إذا امتاز عن أخواته ونظائره بأحكام ينفرد بها عنها حينئذ جعل أمأً، يعني أصلاً، وما عداه يعتبر فرعاً كأنها حملت عليه، ولذلك لما لم تكن (كاد) -لم يدل الدليل على أنها أصل- حينئذ قال: أفعال المقاربة، وأما (كان) قال: (كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا) إذاً: هذه أمهات أو أمات، وحينئذ نقول: هذه ثبتت بالأدلة أن لها أحكاماً تتميز بها عن أخواتها، وأخواتها المراد بها نظائرها في العمل، هذه الأفعال تدخل على الجملة الاسمية -المبتدأ والخبر-، فكل ما دخلت عليه (كان) تدخل عليه هذه الأفعال، وما لا فلا، كل ما دخلت عليه (كان) من المبتدأ فحينئذ تدخل عليه هذه الأفعال، وما امتنع هناك يمتنع هنا، وكذلك في باب (إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا).

إذاً: قدر مشترك بين هذه الأبواب الثلاثة وهي من نواسخ المبتدأ والخبر أنه ليس كل مبتدأ تدخل عليه هذه النواسخ، بل ثم شروط وقبود.

إذاً: ما دخلت عليه (كان) تدخل عليه هذه الأفعال وما لا فلا، إلا المبتدأ الذي هو اسم استفهام أو مضاف إليه، قلنا هناك: لا تدخل (كان) على مبتدأ هو اسم استفهام، وهنا يستثنى لماذا؟ لأن الاستفهام له الصدارة، فإذا دخلت (كان) على اسم الاستفهام وجب أن يتقدم على (كان)، و (كان) لا يتقدم عليها اسمها، وأما باب (ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا) تدخل على مبتدأ هو اسم استفهام أو مضاف لاسم الاستفهام، ولا يمنع أن يتقدم المفعول الأول عليها، فلزوال العلة التي في باب (كان) في هذا الباب حينئذ جاز أن يدخل (ظن وأخواتها) على الاستفهام المبتدأ.

إذاً: كل ما دخلت عليه (كان) جاز هنا، وما لا فلا، إلا إذا كان المبتدأ اسم استفهام أو مضاف إلى اسم الاستفهام.

فإن هذه الأفعال تدخل عليه، ويقدم عليها، ولا مانع، نحو إذا قلت: ظننتُ أيهم أفضل، أيهم ظننتُ أفضل: تقدم عليه ولا إشكال؛ لأنه لا يلتبس، بخلاف باب (كان) فإن اسمها لا يتقدم؛ لأنه مرفوع، وإذا تقدم حينئذ التبس بالمبتدأ، وحينئذ يمتنع، وأما هنا فحينئذ لما كان منصوباً وهو مفعول به، فضلات من حيث الظاهر يجوز تقدمها على عواملها، حينئذ جاز أن يدخل ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا على اسم الاستفهام إذا كان مبتدأ، بخلاف (كان) فلا تدخل عليه لعدم تقدم اسمه عليها.

وأما الخبر فيجوز في البابين: أن يكون استفهاماً في باب (كَانَ وَأَخَوَاتُهَا) أو مضافاً إليه،

إذ لا مانع من تقديمه في البابين: أين كنت؟ أين كنت؟ أين كنت؟ أين؛ نقول: هذا في محل نصب هو اسم استفهام، لماذا تقدم على (كان)؟ نقول: لأنه خبر، وإذا كان خبراً حينئذٍ له حق الصدارة، وأين ظننت عمراً؟ ظننت عمراً أين؛ هذا الأصل، فتقدم المفعول الثاني وهو الخبر في الأصل على (ظن).
إذاً: إذا كان خبراً -اسم الاستفهام أو المضاف إليه- إذا كان خبراً في البابين باب (كان) وظن) يجوز أن يتقدم على (كان وظن).

وأما إذا كان مبتدأً يجوز في باب (ظن) ويمتنع في باب (كان) للعلة التي ذكرناها.
هذا الباب قلنا: يدخل على المبتدأ والخبر، فينصب المبتدأ على أنه مفعول أول، وينصب الثاني على أنه مفعول ثاني. وهل هي خاصة بالمبتدأ والخبر؟ جماهير النحاة على ذلك، وخالف السهيلي وقال: لا، ليس الأمر كذلك؛ لأنه يقال: ظننتُ زيداً عمراً، وحينئذٍ لا يقال: عمروٌ زيدٌ، إذا كان أصل الجملة مبتدأ وخبر: ظننتُ زيداً عمراً هل يقال: زيدٌ عمروٌ؟ ظننتُ زيداً قائماً ماذا نقول؟ زيد قائم، إذاً: دخلت على ما أصله المبتدأ والخبر، زيد قائم، ظننتُ زيد قائم لا إشكال فيه، لكن في بعض المثل قد يكون التقديم فيه نوع صعوبة، مثل: ظننتُ زيداً عمراً، زيدٌ عمرو لا يصح إلا على معنى التشبيه قال: وهذه الأفعال لم تدخل على معنى التشبيه، زيد عمرو أي: زيد كعمرو صح التركيب، إذاً مبتدأ وخبر، هو ينفي أن تكون هذه الأفعال دخلت على معنى التشبيه، والجواب: أولاً نمنع دخول هذه الأفعال (ظن وأخواتها) على غير المبتدأ والخبر. ثانياً: نسلم بأن دخول (ظن) على زيداً عمراً هنا على معنى التشبيه، ولذلك لو قال: ظننتُ زيداً عمراً ثم أخطأ، الكلام صحيح أو لا؟ صحيح، فيبقى على الأصل، فحينئذٍ أصل التركيب: زيدٌ عمرو، زيدٌ كعمرو على معنى التشبيه وهو باق بعد دخول (ظن) فيجاء على ما ذكره السهيلي بهذا.
إذاً: الأصل في دخول هذه الأفعال أن تدخل على المبتدأ والخبر، هل تدخل على غيرهما؟ الجواب: لا، خلافاً للسهيلي.

يُنصب الأول الذي هو المبتدأ على أنه مفعول أول، وهذا محل وفاق، والثاني عند الجماهير على أنه مفعول ثاني، وخالف الفراء؛ فقال: بل ينصب على التشبيه بالحال، فعنده: ظننتُ زيداً قائماً، ظننت: فعل وفاعل، وزيداً: مفعول به، وقائماً: حال من زيد، أو على التشبيه بالحال، أشبه الحال، لماذا؟ قال: لأنه يقع جملة، فتقول: ظننتُ زيداً

يصلّي، وقع جملة، ويقع ظرفاً: ظننت زيدا عندك، ويقع جاراً ومجروراً: ظننت زيدا في الدار، وهذا شأن الحال أو شأن المشبه بالحال، رُدُّ بأنه يقع ضميراً: زيد ظننتك هو، والحال لا تقع ضمير؛ رُدُّ بأنه يقع معرفة؛ ظننت زيدا أخاك، والحال لا تقع معرفة، وحينئذٍ لكون الثاني يقع ضميراً يمتنع أن يعرب حالاً ولا على التشبيه بالحال؛ لأن الضمير لا يقع حالاً، هو معرفة لا يخرج عن أصله -التعريف-، والحال لا تكون إلا نكرة، وإذا جاءت معرفة لا بد من تأويلها بالنكرة.

إذا: الصواب أن الأول -منصوب الأول- مفعول أول، وأن الثاني يعتبر مفعول الثاني، يعني منصوب الثاني يعرب مفعول الثاني خلافاً للفراء في كونه يعرب على التشبيه بالحال والأدلة التي استدلت بها فيها ضعف.

(ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا) هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين، بعد استيفاء فاعلها، لا بد من هذا، ليست مثل (كان)، (كان) لا تفتقر إلى فاعل، وإنما تفتقر إلى اسم وخبر، ولذلك قيل: إنها ناقصة، وحينئذٍ تفتقر إلى منصوب يكملها، وأما (ظن) فهي فعل ماضي، والأصل فيه التمام وليس كـ (كان)، وكذلك: خَالَ وحَسِبَ ونحو ذلك، فحينئذٍ لا بد من فاعل ثم بعد ذلك يأتي المبتدأ على أنه مفعول أول والخبر على أنه مفعول ثاني.

إذا: يشترط في هذه أنها لا تتعدى إلى المبتدأ والخبر فتنصبهما على أنهما مفعولان إلا بعد استيفاء فاعلها، لماذا؟ لأنها أفعال، وكل فاعل لا بد له من محدث كما سيأتي. وهي نوعان: أفعال القلوب وأفعال تصيير وتحويل، (ظن وأخواتها) نوعان، الذي ينصب مفعولين على نوعين: أفعال قلوب، وسميت أفعال قلوب؛ لأن معانيها قائمة بالقلب، فالظن يقوم بالقلب، والعلم والاعتقاد كل هذه تقوم بالقلب؛ لأن مردها إما العلم وإما الظن، إما ما يدل على اليقين وإما ما يدل على الرجحان.

إذا: هذه الأفعال كلها مردها إلى هذين النوعين، وهذه قائمة بالقلب، وحينئذٍ سميت أفعال قلوب. وأفعال التصيير هو النوع الثاني.

قال رحمه الله:

انْصَبَ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَاءً ... أَعْنِي رَأَى خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا
ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدَ ... حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذَّ كَأَعْتَقَدَ
وَهَبَ تَعَلَّمَ وَالَّتِي كَصَيَّرَا ... أَيْضاً بِهَا انْصَبَ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا

انْصَبَ: هذا فعل أمر، والأمر يقتضي الوجوب، حينئذٍ إذا وجدت هذه الأفعال بشرطها يتعين نصبها، لكن هل هذا محمول على جميع أحوال (ظن وأخواتها) أم أنه في

بعض أحوالها؟ في بعض أحوالها، لماذا؟ لأن أحوال وأحكام (ظن وأخواتها) ثلاثة:
الإعمال والإلغاء والتعليق.
وَجَوَزَ الإِلْغَاءَ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ

حينئذٍ الإعمال هو الأصل، وهذا مشروط في الوجوب -بوجوب الإعمال- إذا تقدم الفعل على معموليه، ظننت زيدا قائماً، عند البصريين يجب النصب هنا، هذا واجب، لا يجوز الإهمال إلا على مذهب الكوفيين. ظننت زيدا قائماً، ظننت: فعل وفاعل، وزيداً: مفعول أول، وقائم: مفعول ثاني. ما حكم الإعمال هنا؟ واجب، وسيأتي: وَجَوَزَ الإِلْغَاءَ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ ...

جَوَزَ الإِلْغَاءَ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ: في ابتداء الكلمة لا، في ابتداء الجملة لا، إذا جاء العامل في أول الجملة تعين النصب.

وأما إذا توسط أو تأخر فحينئذٍ الإعمال جائز والنصب جائز، زيداً ظننت قائماً، زيداً قائماً ظننت؟ النصب هنا واجب أم جائز؟ جائز ليس بواجب.

إذا قوله: انْصَبْ؛ يحمل على الوجوب فيما إذا تقدمت الأفعال، وعلى الجواز فيما إذا توسطت أو تأخرت، وحينئذٍ استعمل (افعل) في معنيين: الوجوب والجواز، الإباحة يعني، مع الاختلاف في الترجيح فيما إذا توسطت أو تأخرت، كما سيأتي؛ المراد أن قوله: انْصَبْ؛ ليس مطلقاً، بل لا بد من تقييده أو التفصيل، إما أن يقال بأنه يجب النصب إذا تقدم وهذا خاص بها، وإما أن يقال: بأن (انْصَبْ) ليس على ظاهره وهو وجوب النصب، بل يشمل ما وجب النصب وذلك إذا تقدمت الأفعال على معموليها، وأما إذا توسطت أو تأخرت فيجوز، -فالنصب جائز-، زيداً ظننت قائماً جائز وليس بواجب.

انْصَبْ وجوباً وجوازاً -هكذا نقدره- انْصَبْ وجوباً وجوازاً بِفَعْلِ الْقَلْبِ: يعني: بالفعل الذي هو حدث وقائم بالقلب.

انْصَبْ بِفَعْلِ الْقَلْبِ، فالعامل هو عين الفعل.

جُزْأِي ابْتِدَاءً أَي: جزأي جملة ذات ابتداء، يعني: كأن الجزأين مبتدآن، نقول: ليس هذا المراد، جُزْأِي ابْتِدَاءً على تقدير ماذا؟ أي: جزأي جملة ذات ابتداء، والجملة التي تكون ذات ابتداء هي الجملة الاسمية.

إذا: انْصَبْ بِفَعْلِ الْقَلْبِ: بفعل: جار ومجرور متعلق بقوله: انْصَبْ.

جُزْأِي: هذا مفعول به، وهو مضاف وابتداء مضاف إليه. ما المراد بجزأي الابتداء؟ جزأي

جملة ذات ابتداء يعني: ذات مبتدأ، وحينئذ يرى الناظم خلافاً للسهيلي أن هذه الأفعال خاصة بالمبتدأ والخبر، وأن ما كان ظاهره أنه ليس مبتدأ وخبراً نحو: ظننت زيدا عمرًا حينئذ يؤول على ما ذكرناه سابقاً.

جُزْأِي ابْتِدَاءً قَالَ: أَعْنِي: أتى بالعناية، والعناية إنما يؤتى بها إذا كان ثمَّ إيهام أو إيهام أو عموم أو إطلاق، وليس الأمر كذلك على إطلاقه، أو ليس الأمر على عمومه، وحينئذٍ نحتاج إلى التفصيل، لو قال: أَعْنِي؛ لأن قوله: فِعْلُ الْقَلْبِ نقول: أفعال القلوب ليست كلها تنصب مفعولين، بل بعضها ما هو لازم، حزن زيدا، حزن، الحزن مقامه في القلب، معنى قائم بالقلب، وبعضها يتعدى إلى مفعول واحد؛ عرفت زيدا - معرفة -، فهتت المسألة، فهم هذا محله القلب وهو فعل قلبي، هل يتعدى إلى مفعولين؟ الجواب: لا، وكذلك: عرف، وكذلك بعضها لازم ولا يتعدى، نحو: حزن وجبن، فلذلك قال: أَعْنِي.

إذا: يريد أن يخرج بعض الأفعال التي لا تنصب المفعولين، أو أراد أن يخص قوله: بِفِعْلِ الْقَلْبِ وهو لفظ عام أراد أن يخصه بما ينصب المفعولين، وأما ما لا ينصب إلا مفعولاً واحداً كعرف وفهم فليس داخلاً في الباب، وما كان لازماً كجبن وحزن ليس داخلاً في الباب، ولذلك قال: أَعْنِي.

رَأَى خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا

رَأَى؛ وما بعدها كلها معطوفات عليها بحذف الواو، وهذا جائز قلنا في الشعر اتفاقاً، يعني: يسقط حرف العطف.

رَأَى خَالَ عَلِمْتُ: (رَأَى وخَالَ وعلمت ووجد وظن وحسبت وزعمت)، هذه كلها معطوفات على رَأَى، ورَأَى ما إعرابها؟ مفعول به قصد لفظه، هي فعل كيف وقعت مفعولاً به والمفعول به من علامات الأسماء؟ نقول: (رَأَى) قصد لفظه وصار علماً، وحينئذٍ تسلط عليه العامل وهو (أَعْنِي).

و (خَالَ وعلمت ووجد وظن وحسبت وزعمت) كلها معطوفات في محل نصب على رَأَى.

مَعَ عَدَّ: هذا حال من فاعل أَعْنِي، مَعَ: ظرفاً متعلقاً بمحذوف منصوب على أنه حال من فاعل أَعْنِي.

مَعَ عَدَّ: عَدَّ، وحجا ودرى وجعل، حجا ودرى وجعل هل هي معطوفات على رَأَى؟ لا، مَعَ عَدَّ، (عد وحجا ومع حج ومع درى ومع .. إذاً معطوف على الأخير، لو لم يأت بـ (مع) حينئذٍ صار العطف على (رَأَى)، وأما لما فصل الكلام حينئذٍ نقول: معطوف على

المتأخر، وحينئذٍ: (خَالَ عَلِمْتُ) في محل نصب، و (حَجَا وَذَرَى وَجَعَلَ وَهَبَ وَتَعَلَّمَ) في محل جر، قصد لفظه فهو في محل جر.
قال:

وَجَعَلَ اللَّذَّكَ كَأَعْتَقَدَ

وَجَعَلَ اللَّذَّكَ: اللَّذَّ ما هذا؟

حذف الياء ضرورة للوزن.

نقول: لغة ولا نقول: حذف الياء للضرورة.

وَجَعَلَ اللَّذَّكَ: قلنا: فيها لغات، منها هذا اللفظ اللَّذَّكُ بإسكان الدال وحذف الياء.

وَجَعَلَ اللَّذَّكَ كَأَعْتَقَدَ

كَأَعْتَقَدَ: جار ومجرور متعلق بمحذوف استقر؛ لأن اللَّذَّكُ اسم موصول يحتاج إلى صلة، وصلة الموصول فعل، وحينئذٍ استقر كَأَعْتَقَدَ.

احترز بهذا - قيد هذا اللفظ - لأنَّ (جعل) تأتي بمعنى الشروع، فعل الشروع الذي سبق معنا في باب أفعال المقاربة، وتلك ماذا تعمل؟ ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وهنا تنصب المبتدأ والخبر؛ لأنها بمعنى اعتقد، والاعتقاد هذا فعل قلبي.

وَهَبَ: هذا معطوف على عَدَّ وَتَعَلَّمَ بإسقاط حرف العطف.

ثم:

..... وَالَّتِي كَصَيَّرَا ... أَيْضًا بِهَا انْصَبَ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرًا

وَالَّتِي: هذا مبتدأ.

كَصَيَّرَا: ماذا يعني صَيَّرَا؟ وَالَّتِي كَصَيَّرَا: أين جملة الصلة؟ - عَلَى ضَمِيرٍ لَاتِقٍ مُشْتَمِلَةً - ، التي استقرت، استقرت بالتاء، لماذا؟ لأنه يشترط في الضمير أن يكون مطابقاً لما سبق - للموصول -.

وَالَّتِي كَصَيَّرَا: بِهَا، انصب بها.

انْصَبَ: هذه الجملة وقعت خبر، وهي جملة طلبية، وحينئذٍ يرد أن الناظم يرى جواز وقوع الجملة الطلبية خبراً عن المبتدأ، وهو الصحيح كما عليه الجمهور.

وَالَّتِي كَصَيَّرَا: يعني تدل على التحويل، انْصَبَ بِهَا: بها جار ومجرور متعلق بقوله: انْصَبَ، وهو خبر والمبتدأ الجملة، أَيْضًا: آض يئِضُ أَيْضًا مفعول مطلق، والعامل فيه محذوف وجوباً.

انْصَبَ مُبْتَدَأٌ: مفعول به.

وَحَبْرًا: معطوف عليه.

انْصَبْ مُبْتَدَأً وَحَبْرًا: بعد استيفاء فاعلها ..

إِذَا: قَسَمَ لنا الناظم رحمه الله تعالى باب (ظَنٍّ وَأَخَوَاتُهَا) إلى نوعين اثنين رئيسيين وهما: أفعال القلوب وأشار إليها بقوله: أُعْني رَأَى وما بعده، وأفعال التصيير وأشار إليها بقوله: وَالَّتِي كَصَبْرًا .. إلى آخره، ولكنه عدد بعض أفعال القلوب وأجمل أفعال التصيير؛ لأن الأول أكثر من الثاني.

إِذَا: ينقسم باب (ظَنٍّ وَأَخَوَاتُهَا) إلى قسمين، أحدهما: أفعال القلوب، والثاني: أفعال التحويل.

فأما أفعال القلوب فتتنقسم إلى قسمين -جملة-، وسيأتي أنها أربعة أقسام. ما يدل على اليقين، وذكر المصنف منها خمسة وهو: (رَأَى وعلم ووجد ودرى وتعلم)، هذه تدل على اليقين، وهو أمر اعتقادي، يعني: لا يقبل الشك. والثاني منهما: ما يدل على الرجحان، يعني: جواز أمرين أحدهما أظهر من الآخر، فيستعمل في الراجح دون المرجوح مع جواز المرجوح.

إِذَا: الاعتقاد ليس فيه رجحان، وأما الرجحان ففيه جواز أمرين أحدهما أرجح من الثاني، وهو شأن الظن لكن بالمعنى الفقهي لا بالمعنى الأصولي، ما الفرق بينهما؟ الظن عند الأصوليين مغاير للظن عند الفقهاء ما الفرق؟ أيهما أعم؟ عند الفقهاء أعم يشمل الشك عند الأصوليين.

إِذَا: عند الفقهاء الشك المراد به الظن، "فإن شك في طهارة ماء أو نجاسته" هذا يشمل الظن والشك، فهما سيان؛ وأما عند الأصوليين فلا، الظن ترجيح أحد الأمرين، وأما الشك فهو التجويز مع المساواة، فهما متغايران، فثُمَّ فرق بين الاصطلاحين. وذكر منها ما يدل على الرجحان ثمانية: "خال وظن وحسب وزعم وعدّ وحجا وجعل وهب"، نذكرها على ما ذكرها ابن عقيل رحمه الله تعالى مع الأمثلة، تابعوا معنا.

فمثال رأى قول الشاعر: -رأى تأتي بمعنى علم وهو الكثير، هذا هو الأصل فيها أنها تأتي بمعنى علم، فهي دالة على اليقين، اعتقاد جازم في القلب، قال تعالى: ((إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا (6) وَنَرَاهُ قَرِيبًا)) [المعارج: 6، 7] نَرَاهُ قَرِيبًا يعني: نعلمه قريباً، فحينئذٍ جاء ترأى بمعنى علم، قال الشاعر:

رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ ... مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا

رَأَيْتُ أَي: اعتقدت الله، اعتقدت: فعل وفاعل، لفظ الجلالة منصوب على أنه مفعول أول، أَكْبَرَ: مفعول ثاني وهو مضاف، وَكُلَّ شَيْءٍ: مضاف إليه، حينئذٍ نقول: رأى هنا جاءت بمعنى علم وهو يقين، واستوفت فاعلها وهو التاء، ونصبت المبتدأ على أنه مفعول أول لها وهو لفظ الجلالة، ونصبت الخبر وهو أكبر على أنه مفعول ثاني لها، وهي دلت على اليقين.

إذاً: استعمل رأى فيه لليقين، وقد تأتي بمعنى الظن. إذاً: صارت مشتركة بين النوعين، نحن نقول: أفعال اليقين وأفعال الرجحان، (رَأَى) مشتركة إلا أن الغالب فيها أنها لليقين، وغير الغالب أن تكون بمعنى الظن. ((إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا)) [المعارج:6] يعني: يظنونونه بعيداً، و (نَرَاهُ) التي بعدها تكون بمعنى اليقين. ((إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا)) أي: يظنونونه، وقال بعضهم: يعتقدونه، لكن الشاهد فيه في القول الأول.

إذاً: (رَأَى) تأتي بمعنى الظن وتأتي بمعنى اليقين، وسيأتي: وَلَرَأَى الرَّؤْيَا أَنَّمَا لِعَلِّمًا، رأى الحُلُمِيَّة أو الحُلُمِيَّة هذه أيضاً تتعدى إلى مفعولين، وحينئذٍ رأى تتعدى إلى مفعولين إذا كانت علمية بمعنى الاعتقاد، وإذا كانت ظنية، وإذا كانت حُلُمِيَّة أو حُلُمِيَّة يجوز الوجهان، حينئذٍ تتعدى إلى مفعولين واللفظ واحد بهذه المعاني.

وأما إذا جاءت بمعنى أبصر، رأيت زيدا تتعدى إلى واحد، رأيت زيدا؛ هذه بصرية، فإذا قلت: رأيت زيدا فعل وفاعل، وزيدا: مفعول به، رأيت زيدا في الدار وهي بصرية، رأيت زيدا قائماً، يصح أو لا يصح؟ بصرية، رأيت زيدا قائماً، قائماً ما إعرابه؟ حال من زيد، أو أنا، رأيته قائماً حال لي أنا من التاء يجوز، هذا محتمل، وحينئذٍ رأى البصرية تتعدى إلى واحد، فإن وجد بعدها منصوب فهو على الحال، إما من المفعول وإما من الفاعل.

وتأتي بمعنى اعتقد: رأى أبو حنيفة حلَّ كذا، رأى أبو حنيفة حلَّ النبيذ مثلاً، رأى أبو حنيفة: هذا فاعل، حل النبيذ: هذا مفعول -واحد-، إذاً: تعدت إلى مفعول واحد، وهذه رأى بمعنى اعتقد، يعني: اعتقد أبو حنيفة حل النبيذ، هذه رأى بهذا المعنى قد تتعدى إلى اثنين وقد تتعدى إلى واحد، واحد بالمثال الذي ذكرناه، وقد يتعدى إلى اثنين كما إذا قلت: رأى أبو حنيفة النبيذ حالاً، النبيذ: مفعول أول، وحالاً: مفعول ثاني.

يظهر من هذا والله أعلم أن الأولى فرع الثانية؛ لأن حل كذا هذا هو مصدر المفعول الثاني مضاف إلى الأول، صحيح -حل كذا-؟ إذا قيل: رأى أبو حنيفة حل النبيذ قلنا: هذه تعدت إلى مفعول، حل: هو المفعول -مضاف-، والنبيذ: مضاف إليه، لو نظرت

إليها وهي متعدية: رأى أبو حنيفة النبيذ حلالاً؛ ما خرجت الجملة عنها، فحينئذٍ صارت تركيب أو اختصار في الجملة التي تعدت إلى واحد بالإتيان بمصدر الثاني المفعول الثاني وإضافته إلى المفعول الأول، رأى أبو حنيفة حل النبيذ ولا إشكال فيه، وحينئذٍ هذه تتعدى إلى مفعول واحد وتتعدى إلى مفعولين، ولو قيل: بأن الأصل أنها تتعدى إلى مفعولين ثم قد يختصر هذا لا إشكال فيه.

وتأتي بمعنى: أصبت رثته، رأيت زيداً إذا ضربته على رثته، رأيت زيداً هذا توري بها، رأيت زيداً؟ لا، ما رأيت زيد، ما رأيت زيداً، هو يظن أنك ما رأيته بالبصر وأنت تعني به ماذا؟ ما رأيته يعني: ما ضربته، إذاً: هذا معنى كذلك يضاف إلى ما سبق، وهذه تتعدى إلى مفعول واحد رأيت زيداً.

هذه معاني رأى، منها ما يتعدى إلى مفعولين، ومنها ما يتعدى إلى مفعول واحد، وما يتعدى إلى مفعولين بعضه يدل على اليقين، وبعضه يدل على الرجحان، وبعضه ما هو خارج عنهما.

عَلِمَ؛ الأصل فيها أنها بمعنى اليقين، علمت زيداً أخاك، يعني: تيقنت أن زيداً أخاك. ((عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ)) [البقرة: 187] عَلِمَ اللَّهُ: هذا يقين. عَلِمْتُكَ الْبَازِلَ الْمَعْرُوفَ فَانْبَعَثَ ... إِلَيْكَ يِي وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ وَالْأَمَلِ

عَلِمْتُكَ الْبَازِلَ، عَلِمْتُكَ: فعل وفاعل ومفعول أول، عَلِمْتُكَ بمعنى: تيقنتك، الْبَازِلَ: هذا مفعول ثاني.

وتأتي علم بمعنى ظن وهو قليل، ويمثل له النحاة بقوله تعالى: ((فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ)) [الممتحنة: 10] لأن اليقين هنا بالحكم بالإيمان على الشخص -يقيناً- هذا ليس إليه، وإنما هو بالظاهر؛ لأن الإيمان مركب -اعتقاد وقول وعمل-، كلها أركان العمل الظاهر ركن والقول ركن والاعتقاد ركن، إذا ظهر ركن أو ركنان وبقي الثالث قد يوجد وقد لا يوجد، فإذا ظهر الإيمان حينئذٍ يكون الشيء الظاهر مع عدم العلم بالباطن يكون رجحاناً وليس بيقين، وحينئذٍ: ((فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ)) [الممتحنة: 10] فعبر هنا بالعلم؛ لأن الشأن في الإنسان بالحكم على الناس في الظاهر، إن أظهروا الإيمان حكمنا عليهم بالإيمان، وإن أظهروا ما يناقض الإيمان دل على أن الباطل منتف حينئذٍ حكمنا عليه، إن لم يظهر شيء ينافي الظاهر حينئذٍ صار كأنه علم نجزم به، ولذلك انتقي الفعل علم في هذا الموضع للدلالة على ما ذكرنا.

((فَإِنْ عَلِمْتُمْوهُنَّ)) [الممتحنة:10] وإلا الأصل أنه رجحان؛ لأنه لا يقطع بإيمان الشخص.

فإن كانت من قولهم: علم الرجل إذا انشقت شفته العليا فهو أعلم؛ فهي لازمة. وسيأتي معنا: لِعِلْمِ عِرْفَانٍ، علم تأتي بمعنى عرف.

إذا: علم تأتي بمعنى اليقين، وتأتي بمعنى الظن، وتأتي بمعنى أعلم، يعني: إذا شقت شفته العليا، وتأتي بمعنى عرف.

وَجَدَ: ((وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ)) [الأعراف:102] وجد تأتي بمعنى علم، بمعنى اليقين. ((وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ)) [الأعراف:102] إن ما إعرابها؟ مخففة من الثقيلة، أين اسمها؟ محذوف ضمير الشأن.

وَحُقِّقْتُ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ ... وَتَلَزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تَهْمَلُ

وَجَدْنَا: هذا فعل ناسخ.

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكْ نَاسِخًا فَلَا ... تُلْفِيهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِي مُوَصَّلًا

وهذا مثلها.

((وَإِنْ وَجَدْنَا)) إن: مخففة، لا.

وَحُقِّقْتُ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ ... وَتَلَزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تَهْمَلُ

((وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ)) هذه عاملة أو مهملة؟ مهملة.

ما الدليل على أنها مهملة؟

وَتَلَزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تَهْمَلُ ((وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ)) ال (نا) هنا فاعل، والفعل في وجدنا هذا ما

إعرابه؟ فعل ماضي مبني على السكون، أَكْثَرَهُمْ: هذا مفعول أول، لَفَاسِقِينَ: هذا

مفعول ثاني.

وجد هذه الأصل تأتي بمعنى علم، وتأتي بمعنى أصاب: وجدت الضالة أصبتها، حينئذٍ

تتعدى إلى واحد، ومصدرها قيل: الوجود والوجدان، يعني الاثنين هكذا قيل، وقيل:

مصدر وجدنا بمعنى: علم الوجود، فإن كانت بمعنى أصاب هذه تعدت إلى واحد

ومصدرها الوجدان، وقيل: الوجود، كما قيل: الوجدان مع الوجود، إذا: فيه خلاف.

دَرَى تأتي بمعنى عَلِمَ.

دُرِيتَ الْوَفَى الْعَهْدُ يَا عُرْوُ فَاعْتَبِطُ ... فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ

دُرَيْتَ الْوَفِيَّ، دريت دَرَى دُرِي، حينئذٍ بني وغيرت صيغته، فارتفع المفعول الأول على أنه نائب فاعل وهو التاء، فالتاء هذه نائب فاعل والأصل فيها أنها مفعول أول، هي مفعول درى الأول، والوَفِيَّ: هذا منصوب على أنه مفعول ثاني.

إذا: درى تأتي بمعنى علم، والقليل في درى أن تنصب مفعولين، هذا قليل فيها، والأكثر فيها أن يتعدى إلى واحد بالباء، دريت بكذا، علمت بكذا، دريت بكذا. فإن دخلت عليه همزة النقل تعدى بها إلى واحد بنفسه والآخر بالباء. ((وَلَا أَذْرَاكُمْ بِهِ)) [يونس:16] أَذْرَاكُمْ الكاف هذا مفعول أول، وبه الهاء: مفعول ثاني، إذا دخلت الهمزة -همزة النقل التعدية- على درى عدته إلى اثنين: الأول بنفسه والأول بحرف الجر وهو الباء، وتكون بمعنى: ختل، أي: خدع، وحينئذٍ تعد إلى واحد، "دُرَيْتُ الصَّيْدَ" أي: ختلته، إذا: درى من أفعال اليقين وهي بمعنى علم وقد تخرج عنه. تَعَلَّمَ؛ هكذا ملازم للأمر، بمعنى: اعلم. تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا ... فَبَالِغٌ بِلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ

تَعَلَّمَ أنت يعني فعل أمر بمعنى اعلم، كأنه قال: اعلم، تعلم والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت.

شِفَاءَ النَّفْسِ، شِفَاءَ: هذا مفعول أول، وقهر عدوها: هذا مفعول ثاني. والكثير في تعلم -التي بمعنى اعلم- الكثير استعمالها بـ (أَنَّ) وصلتها، يعني يكون بعدها (أَنَّ) المشددة مع صلتها وهو الجملة الاسمية. تَعَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي

وما ذكره: - تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا - هذا قليل، يعني القليل أن تتعدى بنفسها دون (أن) وصلتها، وهنا نصبت مفردين: شفاء وقهراً، وهذا قليل، والأكثر إذا تعدت إلى مفعولين أنها تتعدى بـ (أن) وما وراءها.

تَعَلَّمَ أَنَّهُ لَا طَبِيرَ إِلَّا ... عَلَى مَتَطِيرٍ وَهُوَ الثَّبُورُ
تَعَلَّمَ أَنَّ خَيْرَ النَّاسِ طُرّاً ... فَتَيْلٌ بَيْنَ أَحْجَارِ الْكُلَابِ

تَعَلَّمَ أَنْ، إذا تعدى بـ (أن)، والمراد بـ: تَعَلَّمَ هنا: اعلم، فحينئذٍ إذا كانت بمعنى تعلم الحساب تعدت إلى واحد، ما الفرق بين تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا وبين: تَعَلَّمَ الحساب وتَعَلَّمَ الفقه وتَعَلَّمَ النحو ونحو ذلك؟ فرق من جهتين:

أولاً: تلك تتعدى إلى مفعولين، وهذه تتعدى إلى واحد؛ ثم المراد بالعلم في تَعَلَّمَ النحو والفقه المراد به تحصيله، فهو شيء يوجد بعد وجود أسبابه، فهو خارج عن اللفظ، وأما: تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهَرًا عَدُوَّهَا فالمعلوم المأمور به هو ما عُلِّقَ عليه في الجملة، تعلم أنك ناجح، اعلم أنك ناجح، فحينئذٍ هل يحتاج إلى تحصيل؟ تعلم اعلم أنك ناجح، نقول: المراد علمه المأمور به هو ما عُلِّقَ عليه في الجملة فحسب، ليس شيئاً خارجاً عن الجملة بخلاف تَعَلَّمَ الفقه هذا يحتاج إلى سنين، أما تَعَلَّمَ أنك ناجح منذ أن تسمعه تعرف المعلوم المأمور به فلا إشكال.

وهذه الأفعال الدالة على اليقين - كما سبق -.

وأما الدالة على الرجحان فأشهرها: خلت زيدا أخاك، فالأصل أن نقدم (ظن) لكنه قدم خال، خَالَ هذه تستعمل في الدلالة على الظن، بمعنى ظن، خلت زيدا أخاك، خلت: فعل وفاعل، وزيداً: مفعول أول، وأخاك: مفعول ثاني، وقد تأتي لليقين، يعني: تدل على اليقين، الأشهر فيها أنها بمعنى (ظن)، وقد تستعمل على قلة بمعنى اليقين. دَعَانِي الْغَوَايِي عَمَّهُنَّ وَخِلْتَنِي ... لِي اسْمٌ

خِلْتَنِي لِي اسْمٌ يقين أو ظن؟ يقين، لماذا؟ لأنه يعرف اسمه هو، فتعرف أنك خالد، هذا علم اليقين هذا يسمى، بخلاف العلم الحضورى.

دَعَانِي الْغَوَايِي عَمَّهُنَّ وَخِلْتَنِي

خِلْتَنِي: فعل وفاعل ومفعول، الفعل خِل، ت: فاعل، ني: نون الوقاية، والياء: مفعول به - لا ينطق به هكذا لكن للتوضيح -.

وخِلْتَنِي: هنا فيه من خصائص أفعال القلوب أن ضميرين اتصالاً - متصلين - بفعل واحد والمرجع واحد، خلت يصدق على المتكلم. ني: من؟ هو نفسه. إذاً: ضميران مرجعهما واحد، هذا لا يجوز أصلاً، لكن يستثنى أفعال القلوب فيجوز اتحاد المعنى والضميرين، هما متصلان، ضميران متصلان، هذا جائز يستثنى.

إذاً: فعل وفاعل والنون للوقاية والياء مفعول أول، وفيه اتحاد الفاعل والمفعول، ضرب زيد عمرًا، لو قلت: ضرب زيداً زيدا لا يصح هذا، الفاعل والمفعول واحد لا يصح، وإنما هنا: خلتني؛ الفاعل والمفعول واحد وهما ضميران متصلان لمسمى واحد وهو المتكلم، وهذا من خصائص أفعال القلوب.

إذاً: (خَالَ) تأتي بمعنى اليقين، والأصل فيها أنها بمعنى الظن.

وتأتي بمعنى علم وهو قليل، فإن كانت بمعنى تكبر أو ضلع فهي لازمة.

و (ظن) وهذه هي الأصل وهي أم الباب، (ظن) بمعنى الرجحان، ظننت زيدا صاحبك يعني: ترجح عندي صحة زيد لك، وهو إدراك الراجح.

وقد تستعمل لليقين وهو قليل، ((وُظِّنُوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ)) [التوبة: 118] اعتقدوا يقين هذا (أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ)، (وُظِّنُوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ)، ظَنُّوا بمعنى اليقين؛ لأن هذه الأمور لا يكفي فيها الظن، لا يجزي، لا بد من اليقين. إذا: (ظن) الأصل فيها أنها للرجحان، وتأتي بمعنى اليقين. وسيأتي معنا: لِعَلِّمَ عِرْفَانَ وَظَنَّ تَهْمَةً ظننت زيدا يعني: اهتمته.

وحسب والأصل فيها للرجحان، حسبت زيدا صاحبك، حسبت: فعل وفاعل، وزيدا: مفعول به، وصاحبك: مفعول ثاني، وحسب يحسب يحسب -فيه وجهان-، وَجْهَانِ فِيهِ مِنْ (اِحْسَبَ ب)، -كذا قال ابن مالك-.

حسب يحسب يحسب، القياس: يحسب، وحسب بمعنى: ظننت ((يَحْسِبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ)) [البقرة: 273]، ((وَيَحْسِبُهُمْ أَيْقَاطًا وَهُمْ رُقُودٌ)) [الكهف: 18] وفي مضارعها لغتان: فتح السين وهو القياس؛ لأن الأصل المخالفة بين حركة العينين: الماضي والمضارع. فَعِلَ القياس، فَعَلَ فَعُلَ، فَعِلَ القياس، فَعَلَ، يَفْعَلُ، يَفْعَلُ، فَعَلَ القياس يفعل يفعل هذا القياس، هذا الأصل. وكسرهما وهو الأكثر في الاستعمال ومصدرها الحسبان بكسر الحاء والمخسبة. وقد تستعمل لليقين، حسب بمعنى اليقين: حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ ... رِبَاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا

حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ، حَسِبْتُ: فعل وفاعل، والتَّقَى: هذا مفعول أول، والجُودُ: معطوف عليه، خَيْرَ تِجَارَةٍ -هذا يقين أو لا-؟ التجارة الزاد للدار الآخرة ما هو اليقين أو الأسهم؟ اليقين، التقوى أم الأسهم؟ التقوى. وحينئذٍ نقول: هذه خير تجارة، ولا مانع إذا كانت الأسهم مباحة ما في بأس، تعين.

ومثال زَعَمَ: فَإِنْ تَزَعُمَيْنِي، إذا: زعم تأتي للرجحان مثل: ظن، ومصدرها الزعم بثلاث الزاي، زَعَمَ زَعَمَ زُعْمًا، هكذا في القاموس بثلاث الزاي. ومعناه قال السيرافي: هو قول مقرون باعتقاد صح أم لا. إذا: هو قول، ثم يكون مصاحباً لاعتقاد، والاعتقاد قسمان: صحيح وفاسد، كلاهما يطلق عليه الزعم، زعم رسولك كذا، هذا حق. وقال الجرحاني: هو قول مع علم.

وقال ابن الأنباري: إنه يستعمل في القول من غير صحته، وهذا الأكثر والأشهر، إذا كان القول ليس بصحيح أو ضعيف أو يدعى صحته وليس الأمر كذلك يعبر عنه بالزعم، زعم فلان كذا وزعم كذا، ويؤيده أو يقويه قولهم: زَعَمُوا مَطِيَّةَ الْكَذِبِ، أي: هذه اللفظة مركب الكذب.

قال الشاعر:

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ ... فَإِنِّي شَرِّتُ الْحِلْمَ بَعْدَكَ يَا الْجُهْلُ

فَإِنْ تَزْعُمِينِي: هذا فعل مضارع من زعم، فيه أن هذه الأفعال تعمل سواء كانت بصيغة الماضي أو بصيغة المضارع.

وَلَغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ ... سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَالِهِ زُكْنًا

إذا: العمل ليس خاصاً بالماضي، وهذا دليل عليه كما سيأتي.

فَإِنْ تَزْعُمِينِي: أين المفعول الأول؟ الياء تَزْعُمِينِي أنا.

كُنْتُ أَجْهَلُ: الجملة في محل نصب مفعول ثاني، وزعم الأكثر فيها أنها تتعدى بـ (أن) مخففة أو مثقلة، قال الشاعر:

وَقَدْ زَعَمْتُ أَيَّ تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا ... وَمَنْ ذَا الَّذِي يَاعِزُّ لَا يَتَغَيَّرُ

وَقَدْ زَعَمْتُ أَيَّ: (أَنْ) هنا واجبة الفتح أم جائز؟ واجب، لماذا؟

لأنها سدت مسد مفعولي زعم. ((زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا)) [التغابن: 7] (أن)

هذه مخففة من الثقيلة؛ لأنه باطراد أن (زعم) يليها (أن) مثقلة أو مخففة، هذا هو

الكثير، وقليل أن يليها المفرد مثل ما ذكره زَعَمْتَنِي شَيْخًا، زَعَمْتَنِي الياء هذا مفعول أول، وشَيْخًا: مفعول ثاني.

زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ ... إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدُبُّ دَيْبًا

والمثال الذي ذكره هنا: فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ؛ جاء الأول بدون (أن).

إذا: الأكثر في (زعم) أن تتعدى إلى مفعولها بواسطة (أَنْ) المؤكدة سواء كانت مخففة

من الثقيلة أم كانت مشددة كما ذكرنا، وقليل جداً أن يأتي الاسم المفرد بعدها.

عَدَّ: مَعَ عَدَّ كما قال الناظم. عَدَّ بمعنى: ظن.

فَلَا تَعُدِّ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغَنَى ... وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغُدْمِ

فَلَا تَعُدُّ: تعدد هذا فعل مضارع مجزوم بـ (لا) الناهية، تَعُدُّ حرك للتخلص من التقاء الساكنين، والفاعل: أنت، والمَوْلى المراد به الصديق، لا تعدد الصديق شريكك في الغنى، ولكن الذي يكون شريكك في العدم هو الصديق. شريكك نقول: هذا مفعول ثاني. إذا: تَعُدُّ هذا جاء به فعلاً مضارعاً، مع أنه نص على الفعل الماضي، مَعَ عَدَّ، عَدَّ هنا قال: فَلَا تَعُدُّ وحينئذٍ يعمل مضارعاً كما يعمل ماضياً، وهنا بمعنى ظن، فَلَا تَعُدُّ يعني: لا تظن، والمَوْلى: مفعول أول، وشريكك: مفعول ثاني. "حَجَا" أيضاً بمعنى ظن.

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ ... حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو: هذا فعل مضارع، إذاً عمل وهو فعل مضارع.

أَحْجُو يعني: أظن، والفاعل أنا ضمير مستتر وجوباً.

أَبَا عَمْرٍو: هذا مفعول أول.

أَخَا ثِقَةٍ: بالإضافة، أو بالتونين: أَخَا ثِقَةٍ، يجوز هذا وذاك.

فإن كانت بمعنى غلب في الحاجة أو قصد أو ردّ، تعدت إلى واحد، إذا: قد تخرج عن

معنى الظن فتكون بمعنى المغالبة، أو قصد أو بمعنى ردّ حينئذٍ تتعدى إلى واحد، وإن

كانت بمعنى أقام أو بخل فهي لازمة، ولذلك قال قائلهم:

حَجَوْنَا بَنِي النَّعْمَانِ إِذْ عَصَّ مُلْكُهُمْ ... وَقَبِلَ بَنِي النَّعْمَانِ حَارِبَنَا عَمْرُو

حَجَوْنَا بمعنى: قصدنا، حَجَوْنَا بَنِي النَّعْمَانِ ليست بمعنى ظن هنا، ليست بمعنى الظن،

وحينئذٍ بمعنى القصد.

وَجَعَلَ، قال الناظم:

وَجَعَلَ اللَّذَّكَاءُ عَتَقْدُ

إذا: جَعَلَ الاعتقادية التي تدل على الاعتقاد.

قوله تعالى: ((وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِائًا)) [الزخرف:19] جعلوا

الملائكة إِنِائًا، جَعَلُوا: فعل وفاعل، والمَلَائِكَةُ: مفعول أول، وَإِنِائًا: هذا مفعول ثاني؛

وقيد المصنف (جَعَلَ) بكونها بمعنى اعتقد احترازاً من (جعل) التي بمعنى صير؛ فإنها من

أفعال التحويل لا من أفعال القلوب.

وجعل إن كانت بمعنى أوجد، أو وجب تعدت إلى واحد، نحو: وجعل ((وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ)) [الأنعام:1] بمعنى: أوجد، وفسرها بعضهم بمعنى خلق، وليست مطردة كما يستدل المعتزلة.

وتقول: جعلت للعامل كذا، يعني: أوجبت، وتأتي بمعنى أنشأ من أفعال الشروع.

إذاً: تأتي بمعنى اعتقد، وتأتي بمعنى أوجد ووجب، وتأتي بمعنى الشروع.

هَبْ: هذا فعل أمر ملازم لصيغة الأمر، كما سيأتي.

هَبْ بمعنى: ظَنَّ كذا، هَبْ كذا، هَبْ أن الأمر كذا.

فَقُلْتُ أَجْرِي أَبَا مَالِكٍ ... وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكاً

أَجْرِي أَبَا مَالِكٍ، وفي الأشموني: أبا خالد.

وَإِلَّا فَهَبْنِي، هبني هذا ما إعرابه؟؟؟ هب والفاعل ضمير مستتر، بي: النون هذه نون

الوقاية، والياء: مفعول أول، امراً؟؟؟ هَالِكاً: صفة.

وهنا هَبْ هذا نصب مفعولين صريحين، وقد يدخل على (أن) المؤكدة، - هَبْ أَنْ أَبَانَا

كَانَ حِمَارًا، هذه مسألة فرضية، حمارية تسمى، عمرية- هَبْ أَنْ أَبَانَا، أن: دخلت

على؟؟؟ فسدت مسد مفعولين. وهَبْ بهذا المعنى فعل جامد يعني: بمعنى ظَنَّ، فعل

جامد لا يتصرف، لا يجيء منه ماض ولا مضارع، بل هو ملازم لصيغة الأمر، فإن كان

من الهبة وهي التفضل بما ينفع الموهوب له كان متصرفاً تام التصرف.

إذاً: هَبْ التي لا تتصرف وهي ملازمة لفعل الأمر، هب التي بمعنى ظَنَّ وهي من أفعال

القلوب، وأما الهبة نقول: هب زيدا مالاً، ((وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ)) [الأنعام:84] تعدت

إلى واحد ((وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ))، ((يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنِ اتَّأَمَّرَ)) [الشورى:49] يَهَبُ: هذا

فعل مضارع، كيف نقول: لا تتصرف؟ نقول: هذه يهب من الهبة وليس من الظن.

((هَبْ لِي حُكْمًا)) إذاً: هب نقول: تأتي بمعنى ظَنَّ وحينئذ يفسر به (ظَنَّ) ليس ظَنَّ،

هب؛ لأنه ملازم لفعل الأمر حينئذ نقول: ظَنَّ. ونبه المصنف بقوله: أَعْنِي رَأَى؛ على أن

أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين وهو رأى، وما بعده مما ذكره المصنف في هذا

الباب، ومنها ما ليس كذلك وهو قسمان: لازم ومتعد إلى واحد، وفصلناه فيما سبق

أشهر المعاني التي وردت فيها، هذا هو النوع الأول من أنواع أفعال القلوب، أو من

نوعي (ظن وأخواتها)، وحينئذ أفعال القلوب وأفعال التصيير، وأفعال القلوب قسمان:

منها ما يدل على اليقين، ومنها ما يدل على الرجحان، هذا من جهة العموم وإلا عند

التفصيل فهي أربعة:

النوع الأول: ما يفيد في الخبر يقيناً، -يعني أفعال اليقين ولا يحتمل غيره- ما يفيد في الخبر يقيناً وهو ثلاثة: وجد وتعلم ودرى.

ثانياً: ما يفيد فيه رجحاناً وهو خمسة: جعل وحجا وعد وزعم وهب.

ثالثاً: ما يرد للأمريين: اليقين والرجحان، والغالب كونه لليقين، يرد للأمريين والغالب فيه أنه لليقين وهو اثنان: رأى وعلم.

رابعاً: ما يرد لهما، والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة: ظن وخال وحسب.

وأما أفعال التحويل والتي عناها المصنف بقوله:

وَالَّتِي كَصَيَّرَا

يعني: مثل صَيَّرَا، مثل صار، صار تدل على تحويل الشيء من حال إلى حال، إما تحويل ذاتي وإما تحويل صفة، التحويل من شيء إلى شيء إما أن يكون تحويل من ذات إلى ذات، تقول: صيرت الخشب باباً، تحويل من ذات إلى ذات، صار زيد عالماً وصيرت الجاهل عالماً؛ تحويل صفة، إذا: يعم الأمريين.

وَالَّتِي كَصَيَّرَا: المراد بها أفعال التصيير، هذه تتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، حينئذٍ إذا قيل: أفعال التصيير هل تدخل تحت باب (ظن وأخواتها) نقول: هذا شأنه كشأن أفعال المقاربة، إذا قيل: إنه من تسمية الكل باسم البعض، وهنا كذلك لأنها ليست أفعال قلوب.

وعدها بعضهم سبعة وإن تركها الناظم إحالة على الموقف لقلتها، ليست كالنوع الأول. صَيَّرَا: صيرت الطين خزفاً، الطين خزفٌ، هكذا؟ مبتدأ وخبر، هذا باعتبار ما يؤول إليه، وحينئذٍ لا بد من التأويل، وإلا بعض التراكيب قد نقول: ليس مبتدأ ولا خبر، لكن لا بد من التأويل من أجل طرد الباب لنجعل هذه الأفعال خاصة بالمبتدأ والخبر وإلا لو وقفنا مع كل لفظ وجلسنا نفحص فيه هل هو مبتدأ أو خبر قد نتعب، وحينئذٍ لا بد من التأويل وطرد الباب.

صيرت الطين خزفاً، صيرت: فعل وفاعل، والطين: هذا مفعول به أول، وخزفاً: هذا مفعول ثان.

فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصَفٍ مَا كُؤُلُ

فَصَيَّرُوا: الواو هذه نائب فاعل، وصَيَّرُوا: هو صيرا لكنه مغير الصيغة.

مِثْلَ كَعَصَفٍ مَا كُؤِلَ: مِثْلَ: هذا مفعول ثاني، أي: حولوا من حالة إلى حالة، فنصبت مفعولين: الأول الواو وهو نائب الفاعل، والثاني: مثل.

وجَعَلَ، نحو قوله تعالى: ((وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا)) [الفرقان: 23] فَجَعَلْنَاهُ: هذا المفعول الأول وهَبَاءً: مفعول ثاني، وَمَنْثُورًا: صفة الهباء. وهبَ هذا ملازم للمضي وهبَ، (وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاكَ)، يعني: صيرني.

وَتَخَذَ: لَتَخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا.

(تَخَذْتُ غُرَارَ إِثْرِهِمْ دَلِيلًا)

لَتَخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا، المفعول الأول أجراً، المفعول الثاني:؟؟؟

تقديم وتأخير، قد يتقدم الثاني ويتأخر الأول؛ لأن أجراً عليه هذا لا يصح أن يكون مبتدأ وخبر؛ لأن هذه الجملة أصلها مبتدأ وخبر، وإذا كانت مبتدأ وخبر حينئذٍ أجراً هذا نكرة، ولا يجوز الابتداء به، والذي: خبر عليه.

إذاً: عَلَيْهِ: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر قبل دخول تخذ، ثم هو مفعول ثاني، لكن نقدره با استقرار أو كائناً؟ الظاهر الثاني: كائناً وهو أنسب.

وَاتَّخَذَ بالتشديد، ((وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا)) [النساء: 125] هذا فيها معنى التصيير،

صيره الله تعالى خليلاً، اتَّخَذَ اللَّهُ: فاعل، إِبْرَاهِيمَ: مفعول أول، خَلِيلًا: مفعول ثاني.

وَتَرَكْنَا: ((وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ)) [الكهف: 99] تَرَكْنَا: فعل وفاعل.

بَعْضُهُمْ: مفعول أول، يَوْمَئِذٍ: مفعول ثاني، أو في بعض، يموج: الجملة في محل نصب

مفعول ثاني (وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ).

وَرَبَّيْنَاهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكَتُهُ ... أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَعْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ

تَرَكَتُهُ أَخَا الْقَوْمِ، تَرَكَتُهُ: فعل وفاعل، والهاء: ضمير في محل نصب مفعول أول، وأخَا الْقَوْمِ: مفعول ثاني.

رَدَّ -وهو آخرها- ((لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا)) [البقرة: 109] يعني:

يصيرونكم. ((لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا)) أين مفعول الأول؟ الكاف، والمفعول الثاني: كُفَّارًا.

فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بَيْضًا ... وَرَدَّ وَجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُودًا

فَرَدَّ: صير، شُعُورَهُنَّ: هذا مفعول أول، السُّودَ: صفة هذا، وبَيْضًا: هذا المفعول الثاني.

وَرَدَّ وَجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُودًا: القول فيه كسابقه.

إذاً: قول الناظم هنا:

انْصَبْ بِفَعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيَّ ابْتِدَاءً

انصب وجوباً وجوازاً بفعل القلب، وليس مطلقاً كل فعل قلب ينصب به مفعولين، لا لأن بعضها لازم لا يتعدى، وبعضها يتعدى إلى مفعول واحد والمراد هنا: ألفاظ بأعيانها تحفظ ولا يقاس عليها غيرها، بل هي موقوفة على السماع وعد منها ثلاثة عشر فعلاً كلها.

ثم قال:

وَأَلَّتِي كَصَيِّراً

هذا النوع الثاني.

أَيْضاً بِهَا انْصَبْ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا

من أحكام هذه الأفعال -أفعال القلوب -قلنا ثلاثة: الإعمال، والتعليق، والإلغاء. والمراد بالتعليق: إبطال العمل لفظاً لا محلاً، قلنا: هي تنصب، والأصل في الإعمال أن يكون ملفوظاً به، التعليق: إبطال عملها، لكن لا مطلقاً، وإنما إبطال عملها في اللفظ فحسب، وأما في الحل فهي عاملة فيها؛ لأن الشيء قد يكون في اللفظ له اعتبار وفي الحل له اعتبار آخر كما ذكرناه في باب (لا) النافية للجنس، لا رجل باعتبار اللفظ مبني وباعتبار الحل منصوب، وحينئذٍ هنا التعليق نقول: إبطال العمل لفظاً لا محلاً وحينئذٍ في الحل لها تأثير، وفي اللفظ ليس لها تأثير، وأما الإلغاء فهو كاسمه: إبطال العمل مطلقاً لا لفظاً ولا محلاً، كأن العامل غير موجود، كأنه لم يدخل على الجملة أصلاً.

مثال التعليق كأن تقول: ظننت لزيد قائم، ظننت: فعل وفاعل، و (ظن) الأصل أنها تعمل، تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبه على أنه مفعول أول ومفعول ثاني، الأصل: ظننت زيداً قائماً، علق الفعل بمعنى: أنه أبطل عمله في اللفظ بإدخال نوع من المعلقات، فقول: ظننت لزيد قائم، لزيد اللام هذه لام الابتداء دخلت بعد الفعل، دخلت على المبتدأ، وهي لها صدارة الكلام، فيمتنع أن يكون ما قبلها معمول لما بعدها والعكس، فحينئذٍ أبطل فعل ظن في لفظ زيد وقائم، فرجع على أصله: ظننت لزيد قائم، زيد كان منصوباً، لماذا رفع؟ وقائماً كان منصوباً لماذا رفع؟ نقول: أبطل يعني: أحيل بين العامل من أن يؤثر في اللفظ، فرجع إلى أصله فقيل: لزيد قائم، زيد: مبتدأ مرفوع بالابتداء، ورفع ضمته ظاهرة على آخره، وقائم: خبر المبتدأ مرفوع به. وما تأثير العامل؟ وجه العامل من التأثير في اللفظ إلى التأثير في الحل، ولذلك نقول: الجملة من المبتدأ والخبر سدت مسد مفعولي ظن، إذًا: اعتبر أو لا؟ اعتبر، يظهر هذا

الأثر لو قلت: ظننت لزيد قائم وعمراً منطلقاً، من أين جاء النصب؟ باعتبار المحل، هذا يسمى تعليقاً، ظننت لزيد قائم وعمراً منطلقاً، نقول: باعتبار اللفظ هو معلق، وباعتبار المحل هو؟؟؟ ولذلك سمي تعليقاً، لماذا؟ قال: لأنه عامل لا عامل، قالوا: كالمراة المعلقة لا مزوجة ولا مطلقة، هذا مثلها، تشبيههم نصوا على هذا، المراة المعلقة لا مزوجة ولا مطلقة، قالوا: هذا لا عامل ولا ليس بعامل؛ لأن له جهتين، هذا معنى التعليق. وأما الإلغاء فالمراد به: أن يبطل عملها أصالة، يعني: لا ترفع، لا تنصب لا في اللفظ ولا في المحل، وهذا له حالان فقط: وهما إذا توسط الفعل أو تأخر، لأن الأحوال ثلاثة: ظننت زيداً قائماً، زيداً ظننت قائماً، زيداً قائماً ظننت، هذه ثلاث صور. الأول: - الإعمال - هذا واجب، ظننت زيداً قائماً، وزيداً ظننت قائماً يجوز الوجهان والإعمال أرجح، زيداً قائماً ظننت؛ يجوز الإعمال والإهمال أرجح. إذاً: إذا قيل: زيد ظننت قائم على الإهمال حينئذٍ زيد: مبتدأ، وقائم: خبر، وظننت: الجملة فعل وفاعل لا محل لها من الإعراب، معترضة، هل لها تأثير في المحل في اللفظ؟ لا، ليس لها شيء، وجودها وعدمها سواء، حينئذٍ هذا يسمى إلغاءً، يبطل العمل في اللفظ والمحل. والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

- * أقسام (ظن وأخواتها) من حيث الإلغاء والتعليق وتصرفها
- * أحكام الإلغاء والتعليق ومساائلها
- * بعض الأفعال المستخدمة في غير المعاني المتقدمة
- * مفعولي (ظن) وأحكامهما من حيث الحذف والأمتناع
- * يستعمل القول بمعنى الظن.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.
أما بعد:

ما زال الحديث في باب (ظن) وأخواتها، حيث قسم الناظم رحمه الله تعالى هذا الباب إلى قسمين: أفعال قلوب، وأفعال تحويل.

أفعال القلوب: قلنا: سميت أفعال قلوب؛ لأن معانيها تقوم بالقلب، وأما أفعال

التحويل فالمراد بها التصيير، تصيير الشيء وتحويله من صفة إلى صفة، أو من ذات إلى ذات أخرى، كلاهما داخل في معنى التفصيل، وعدّ ثلاثة عشر فعلاً من أفعال القلوب، ثم أحال أو أجمل في أفعال التصيير، وهذه أفعال القلوب قلنا: تنقسم في الجملة إلى قسمين ما يدل على اليقين وما يدل على الرجحان، ثم ذكرنا أنها من جهة التفصيل تنقسم إلى أربعة أقسام: منها ما يفيد في الخبر يقيناً، وهو ثلاثة: وجد وتعلم ودرى، ومنها ما يفيد فيه رجحاناً وهو خمسة: جعل وحجى وعد وزعم وهب.

ثالثاً: ما يرد للأمرين يعني اليقين والرجحان تأتي لهذا وذاك، والغالب كونه لليقين وهما اثنان: رأى وعلم، بل هما أم الباب.

رابعاً: ما يرد لهما -اليقين والرجحان- والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة: (ظنّ) وخال وحسب.

هذه الأفعال كلها تدخل على الجملة الاسمية -المبتدأ والخبر-، قلنا: كل ما دخل عليه (كان) جاز دخول (ظنّ) عليه، والعكس بالعكس إلا في الاستفهام، يعني: كل ما ما امتنع دخول كان عليه يمتنع دخول (ظنّ) وأخواتها عليه إلا الاستفهام، لماذا؟ لأن الاستفهام له حق الصدارة، حينئذٍ إذا دخلت عليه (ظنّ) ونصبته على أنه مفعول أول تقدم ولا إشكال فيه؛ لأنه لا يلتبس في المبتدأ لأنه منصوب، وأما كان لو دخلت على الاستفهام -اسم الاستفهام- حينئذٍ لو تقدم لالتبس بالجملة الاسمية، كونه مبتدأ أو اسم كان، ثم اسم كان أصلاً لا يتقدم عليه، لا يجوز أن يتقدم عليه، وأما كونه خبراً في الموضعين، فهذا جائز كما ذكرناه سابقاً.

بقي أن نقول: تسد عن المفعولين في هذا الباب (أنّ) المشددة، وسبق التنبيه عليه عند ذكر الموصولات الحرفية: (أنّ) وما دخلت عليه تقع في موقع المفعولين: ظننت أن زيداً قائماً، حينئذٍ ظننت أن زيداً قائماً، نقول: ظننت فعل وفاعل، (أنّ) تعربها تفصيلاً، ثم نقول: (أنّ) وما دخلت عليه -معموليها-: سدت مسد مفعولي ظن، لماذا؟ لأن (أنّ) هذه إنما هي في قوة المفرد؛ لأنها مصدر، إذا كان كذلك حينئذٍ كيف تقوم مقام المبتدأ والخبر؟ إنما نقول: هي سدت مسد معمولي ظن.

وإن كانت بتقدير اسم مفرد، -اسم مفرد للطول-، ولجيران الخبر والمخبر عنه بالذكر في الصلة، يعني: الذي جعل وسوغ أن تقوم (أنّ) وتسد مسد مفعولي (ظنّ) هو وجود اسمها وخبرها: أن زيداً قائماً، ظننت زيداً قائماً، كأنه موجود، الخبر والمخبر عنه يعني: في باب (أنّ) من جهة المعنى هذا موجود في: ظننت زيداً قائماً، والذي سوغ أن تقوم (أنّ)

وتسد مسد المفعولين ذكر المخبر والمخبر عنه في معموليها في الصلة نفسها، ما الفرق بين ظننت زيدا قائماً، وظننت أن زيداً قائماً، زيد موجود في الذكر، وكذلك قائم موجود في الذكر، هذا الذي سوغ مجيء (أَنَّ) وسدها مسد مفعولي ظن، ثم لا حذف فيه عند سيويه، ظننت أن زيداً قائماً ليس فيه حذف، وهذا الذي عليه الجمهور، وذهب الأخفش والمبرد إلى أن الخبر محذوف، يعني: في قولنا: ظننت أن زيداً قائماً، عند الأخفش والمبرد ثم محذوف، ظننت أن زيداً قائماً ثابت أو مستقر، هذا فيه تكلف، لماذا؟ لأننا لا نحتاج إلى هذا التركيب، المعنى حاصل، والإفادة تامة بوجود أن زيداً قائماً، وإذا حصلت حينئذٍ لا نحتاج إلى التقدير، ولا ندعي أن ثم محذوفاً حذف ثم بعد ذلك أقيمت (أَنَّ) مقامه، وكذا يسد عنها (أَنَّ) وصلتها نحو: ((أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا)) [العنكبوت:2]، حسب قلنا: هذه تتعدى إلى مفعولين: ((أَحْسِبَ النَّاسُ)) هذا فاعلها، ((أَنْ يُتْرَكُوا))؛ أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر، فنقول: سدت مسد معمولي حسب، إذاً: يقوم مقام المفعولين (أَنَّ) المشددة ومعمولها، وكذلك (أَنَّ) المصدرية والفعل المضارع، وقلنا فيما سبق أن هذه تعتبر من الموصولات الحرفية، فقط هذان النوعان، وما عداهما لا، والذي سوغ سد (أَنَّ) المثلثة و (أَنَّ) وجود المخبر عنه في نفس الصلة، هذا الذي سوغ ذلك، ف ((أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا))، لتضمن مسند أو مسند إليه مصرح بهما في الصلة: ((أَنْ يُتْرَكُوا)) فيه مسند ومسند إليه، إذاً: هو في قوة المفعول الأول والمفعول الثاني لحسب، حكم هذين المفعولين بالتقديم والتأخير كما لو كانا قبل دخول هذه الأفعال، بمعنى أن الحكم للأصل مبتدأ وخبر، كل ما جاز هناك جاز هنا، وكل ما امتنع هناك امتنع هنا، حينئذٍ تقول: ظننت في الدار صاحبها، أين المفعول الأول؟ صاحبها، المفعول الثاني؟ في الدار، ما حكم تقدم المفعول الثاني على المفعول الأول؟ واجب، الأحكام نفسها، كل ما كان هناك جائز فهو جائز هنا، إذاً: حكم هذين المفعولين بالتقديم والتأخير كما لو كانا قبل دخول هذه الأفعال، والأصل تقديم المفعول الأول وتأخير الثاني، ويجوز عكسه، وقد يجب الأصل، نحو ظننت زيداً صديقك هذا واجب على رأي ابن مالك:

فَأَمْنَعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ ... عُرْفًا .. الشاهد هنا عُرْفًا، إذا استويا معرفة امتنع تقديم الثاني على الأول، ظننت زيداً صديقك كل منهما معرفة، لو قلت: زيدٌ صديقك امتنع تقديم الثاني على الأول -التزم الأول يكون مقدم والثاني متأخر-، وقد يجب خلافه في نحو: ما ظننت زيداً إلا بخيلاً، أين الأول؟ فكُ الجملة: ما زيدٌ إلا بخيلاً أين الخبر؟

بخيل، واجب التأخير؟ واجب التأخير، إذاً: الأول زيداً والثاني بخيلاً، ما ظننت زيداً إلا بخيلاً، ثم قال رحمه الله:

وُحْصَ بِالْتَّعْلِيقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا ... مِنْ قَبْلِ هَبِّ وَالْأَمْرِ هَبِّ قَدْ أُلْزِمَا
كَذَا تَعَلَّمَ وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ ... سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَالِهِ رُكْنًا

هذه الأفعال -أفعال القلوب- قلنا: تعترينا ثلاثة أحكام: الأول: الإعمال وهذا هو الأصل فيها، ظننت زيداً قائماً واجب الإعمال خلافاً للكوفيين.
الثاني: التعليق، وهو إبطال أو ترك العمل لفظاً لا محلاً، بمعنى أن هذه الأفعال تسلط على المحل دون اللفظ، فيترك العمل لفظاً وهو النصب، ثم يسلط العامل على المحل، وهذا له نظائر كثيرة في لسان العرب؛ أن يكون العامل مسلطاً على المحل دون اللفظ، وهذا في إضافة المصدر كثير، المصدر قد يضاف إلى الفاعل وقد يضاف إلى المفعول، وكلاهما إذا أضيف إلى الفاعل حينئذ يكون في المحل فاعلاً والمفعول يكون مفعولاً، مثل ماذا؟

ظننت لزيد قائم، هذا يسمى تعليق، ونحن نعرف التعليق.
إذاً: ظننت لزيد قائم، زيد قائم الأصل فيه النصب، ظننت زيداً قائماً، زيداً مفعول أول، وقائم مفعول ثاني، قد يترك تسلط على العامل (ظن) على اللفظ ثم يتوجه إلى المحل، وذلك إذا وجد أو أحال بينهما -بين العامل والمعمول- ما له صدارة الكلام، منها لام الابتداء، فإذا قلت: ظننت لزيد قائم، زيد رُفِعَ بعد أن كان منصوباً، وقائم رُفِعَ بعد أن كان منصوباً، رفع زيد على أنه مبتدأ، وقائم على أنه خبر، إذاً: رجعت الجملة إلى أصلها، لكن باعتبار اللفظ لا باعتبار المحل؛ لأن اللام هذه لام الابتداء ولها حق الصدارة، وحينئذٍ توسطت بين العامل والمعمول، فعلق الفعل، بمعنى أنه لم يستطع أن يصل إلى اللفظ؛ لأن لام الابتداء لا يعمل ما قبلها فيما بعدها، فلما مُنِعَ الفعل من أن ينصب (زيد) لفظاً و (قائماً) لفظاً حينئذٍ لا بد له من محل يظهر له أثره، فَوُجِّهَ إلى المحل، فتقول: ظننت لزيد، ظننت: فعل وفاعل، اللام لام الابتداء، زيد قائم مبتدأ وخبر في محل نصب مفعولي ظن، وهذا المراد بأنها في اللفظ جملة اسمية، وفي المحل مفعولا ظن، هذا التعليق، وأما الإلغاء فهو إبطال العمل لفظاً ومحلاً، مطلقاً يلغى العامل كأنه غير موجود، كأنه لم يدخل، زيد قائم، ظننت زيداً قائماً، إذا توسط أو تأخر جاز الإلغاء، زيداً ظننت قائماً بالنصب، زيد ظننت قائم بالرفع، جاز الوجهان، إذا نصبت على الإعمال هذا هو الأصل، وإذا رفعت وهو الشاهد، إبطال عمل (ظن) في اللفظ والمحل، تقول: زيد مبتدأ قائم خبره، وظننت فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب

معتزلة بين المبتدأ والخبر، حينئذٍ أين عمل ظن؟ ليس لها عمل لا في اللفظ ولا في الحل، وهذا له ضابط سيأتي.

وَحُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالْإِلْغَاءِ: إِذَا: هذان حكمان، التعليق وعرفنا أنه ترك العمل في اللفظ لا في الحل، أو إلغاء وإبطال عملها في اللفظ لا في الحل، وأما الإلغاء فهو ترك العمل لفظاً ومحلاً.

مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ: وَحُصَّ، هذا أمر أو ماضٍ؟ يحتمل هذا ويحتمل ذاك، يحتمل أنه أمر، حينئذٍ: مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ، ما: اسم موصول بمعنى الذي في محل نصب مفعول به، ويحتمل أن: وَحُصَّ، فعل ماضي مغير الصيغة، و (ما) حينئذٍ تكون نائب فاعل، والأظهر أنه فعل أمر، المناسب لقوله: وَالَّتِي كَصِيرًا ... انْصَبْ، أن يكون خص فعل أمر، وباعتبار ما بعده:

وَالْأَمْرُ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا ... كَذَا تَعَلَّمَ

ثم قال: اجْعَلْ.

وَالْأَمْرُ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا: أن يكون حُصَّ ماضياً مبني للمجهول، يعني: مثلما سبق، باعتبار السابق وباعتبار اللاحق، ما سبق ما هو؟ انْصَبْ، ثم قال هنا: أُلْزِمَا، وقع بين نوعين، أحدهما فعل أمر والثاني مغير الصيغة، لكن الأكثر في هذا المقام أنه يأتي بفعل الأمر؛ لأنه قال: وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ ... سِوَاهُمَا اجْعَلْ ... وَجَوَزَ الْإِلْغَاءَ .. وَالتَّرِيمَ التَّعْلِيقَ .. كلها أفعال أمر، فدل على أن المراد به الأمر، والأمر سهل. وَحُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا ... مِنْ قَبْلِ هَبْ

كل ما ذكره في الأبيات الثلاثة الأول قبل هب، حينئذٍ يكون محلاً لهذين الحكمين، يعني: يجوز فيهما الإلغاء ويجوز فيهما التعليق، حينئذٍ ليس كل أفعال القلوب التي تنصب مفعولين يجوز فيها الإلغاء والتعليق، بل فيه تفصيل، ما كان من قبل هب الذي ذكره فيما سبق يجوز فيه الإلغاء والتعليق، وأما هب وتعلم فلا يجوز فيهما لا إلغاء ولا تعليق.

وَحُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا ... مِنْ قَبْلِ هَبْ: من أفعال القلوب وهو أحد عشر فعلاً ذكرها قبل هَبْ، ولماذا التفصيل هذا، لماذا فصلنا بين أفعال القلوب، بعضها يعلق ويلغى وبعضها الآخر لا يعلق ولا يلغى؟ وذلك لأن هذه الأفعال لا تؤثر فيما دخلت عليه تأثير الفعل في المفعول، وإن كانت أفعال تنصب إلا أنها ليست كضربت وقتلت

ومشيت، تلك لها تأثير في الذوات، وأما هذه لا، التأثير يختلف، تأثيرها في مفاعليها ليس كتأثير الأفعال الحقيقية في مفاعليها، فثم فرق بين النوعين، وإن قيل: بأن هذا الباب أعمل حملاً على باب أعطيت، إلا أن ثم فرقاً من حيث تعلق المفعول بعامله، ثم فرق بين التعلّقين؛ لأن هذه الأفعال لا تؤثر فيما دخلت عليه تأثير الفعل في المفعول؛ لأن متعلقها في الحقيقة ليس هو الأشخاص، وإنما متعلقها الأحداث التي تدل عليها أسامي الفاعلين والمفعولين، حينئذٍ صارت ضعيفة، تقول: ضربت زيداً، زيداً هذا مفعول به، تعلق الضرب بشخص -بذات-، وأما ظننت زيداً قائماً تعلق هنا ظننت بقيام زيد ليس بزید نفسه، إذاً علاقة ضربت زيداً ليست كعلاقة ظننت زيداً قائماً، لماذا؟ لأن ضربت زيداً تعلق الضرب بذات بشخص فهو أقوى في العمل، وأما ظننت زيداً قائماً، فهنا تعلق بصفات الذوات لا بالأشخاص والذوات أنفسهم، وهذا تأثير يختلف بين النوعين.

بخلاف أفعال التصيير، فإنها متناولة للذات فهي قوية في العمل. أفعال التصيير في هذا الباب أقوى من أفعال القلوب: صيرت الطين خزفاً، تعلق بالذات، مثل: ضربتُ زيداً، وأما الظن والاعتقاد والرجحان هذه متعلقة بالصفات لا تتعلق بالذوات، وإنما لم يدخل التعليق والإلغاء هب وتعلم وإن كانا قليبين؛ لضعف شبهها بأفعال القلوب من حيث لزوم صيغة الأمر كما أشار إلى ذلك الناظم.

إذاً: لكون هذه الصيغة (هب تعلم) التزمّت في هذين الفعلين ضعف؛ لأن الجامد أضعف من المتصرف، حينئذٍ لما كان هذان الفعلان جامدين لازمين لصيغة الأمر فحسب، لا يأتي منهما الماضي ولا المضارع، حينئذٍ لم يدخل فيهما التعليق ولا الإلغاء. الحاصل: أن الأفعال التي يدخل فيها التعليق والإلغاء هي أحد عشر فعلاً من غير هب وتعلم، هب وتعلم كلاهما مع المجموع تصير ثلاثة عشر فعلاً، وأما أفعال التصيير فلا يدخلها لا تعليق ولا إلغاء، فهو خاص بما ذكره الناظم ... مِنْ قَبْلِ هَبْ.

وَحُصَّ بِالتَّعْلِيلِ وَالْإِلْغَاءِ -بالمفهومين السابقين- مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ، يعني: ما ذكر من قبل هب، وهو أحد عشر فعلاً، وأما هب وتعلم فلا يشملهما الحكم، كذلك أفعال التصيير ليست داخلية؛ لأنه ذكرها بعد هب وتعلم، فكل ما ذكر: هب وتعلم والتي كصيرا لا يدخلها تعليق ولا إلغاء، وما كان قبل هب حينئذٍ داخل في التعليق والإلغاء.

ثم قال كأنه معللاً لانتفاء دخول هب وتعلم لحيز التعليق والإلغاء، قال:

..... وَالْأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا

كَذَا تَعَلَّمَ : إِذَا: تعلم هب ألزما صيغة الأمر، فلا يأتي منهما ماضٍ ولا مضارع، هَبْ فهني.

وَالْأَمْرُ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا: هَبْ هذا مبتدأ قَدْ أُلْزِمَا الأمر، الألف هذه للإطلاق، والضمير المستتر هذا يعود إلى هب، وهو نائب فاعل، والأمر هذا مفعول ثاني مقدم، قَدْ أُلْزِمَا الأمر، هب ألزم الأمر، إِذَا: الأمر هذا مفعول ثاني، والمفعول الأول اكتفى على أنه نائب فاعل؛ لأن ألزم هذا مغير الصيغة.

وَالْأَمْرُ بالنصب مفعول ثاني مقدم على عامله وهو أُلْزِمَا، هَبْ: هذا مبتدأ وَقَدْ للتحقيق، وَأُلْزِمَا: هذا فعل ماضٍ مغير الصيغة، والمفعول الأول هو النائب، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ هَبْ.

كذا تعلم: تعلم كذا أي: مثل هب؛ في كونه ألزم صيغة الأمر فلا يأتي منه ماضٍ ولا مضارع.

كَذَا تَعَلَّمَ، أي: مثل هب في لزوم الأمر، حينئذٍ لا يأتي منهما ماضٍ ولا مضارع، فقصد الناظم رحمه الله تعالى أن هذين فعلين يلزمان صيغة الأمر فلا يستعملان ماضيين ولا مضارعين.

. وَلَغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ ... سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَالِهِ زُكْنٌ

لما ذكر الأفعال عدها بصيغة الماضي، حينئذٍ دفعاً لإيهام أن العمل مخصوص بهذا اللفظ ولا يتعداه إذا كان مضارعاً أو اسم فاعل أو اسم مفعول أو مصدر أو نحو ذلك أزال هذا اللبس كما سبق في باب كان: وَعَیْرُ مَاضٍ مِثْلُهُ قَدْ عَمِلَا ... إِنْ كَانَ غَیْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَا

فالحكم ليس خاصاً بصيغة الماضي، بل هو عام، ولذلك قال: وَلَغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ سِوَاهُمَا اجْعَلْ، سوى: هب وتعلم؛ لأنهما لا يأتي منهما إلا الأمر، اجعل لغير الماضي من سواهما كُلَّ مَالِهِ-للماضي- زُكْنٌ: علم، من التعليق والإلغاء والدخول على الجملة الاسمية، وكون الأصل أن يتقدم مفعول أول ومفعول ثاني واستيفاء الفاعل ونحو ذلك، كل الأحكام السابقة ليست خاصة بالفعل الماضي، بل يكون في الفعل المضارع والأمر إن وجد منه، وكذلك اسم الفاعل اسم المفعول والمصدر. وَلَغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ ... سِوَاهُمَا اجْعَلْ: اجعل لغير الماضي، لغير الماضي هذا مفعول ثاني، يعني: هو متعلق بقوله اجعل، لكنه مفعول ثاني لاجعل.

وَمِنْ سِوَاهُمَا -سوى هب وتعلم- هذا يحتمل أنه نعت لغير، ويحتمل أنه حال لبيان الواقع، حال لازمة أتى به لبيان الواقع، أي: اجعل كل الأحكام التي علمت للماضي ثابتة لغير الماضي حالة كونه جائئاً من سوى هب وتعلق، حينئذٍ تقول: يظن زيدٌ عمرًا قائماً، أنا ظانٌ زيداً عمرًا قائماً، وهلمَّ جَرًّا.

وَلِغَيْرِ الْمَاضِي، ما هو غير الماضي؟ هو المضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر، ولا يشمل الصفة المشبهة وأفعال التفضيل وفعل التعجب ليست داخله هذه، أما الصفة المشبهة لأنها لا تصاغ إلا من لازم فلا تنصب، (وَصَوَّغَهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ)، فلا تنصب، حينئذٍ كيف تتعدى -هي لازمة-؟ حينئذٍ لابد من أن يكون هذا الفعل متعدٍ إلى مفعولين، ينصب مفعولاً أول ومفعول ثاني، وهذه لازمة ليست بمتعدية، وما بعدها الذي هو أفعال التفضيل هذا لا ينصب مفعولاً، بل المشهور أنه لا يرفع فاعلاً ظاهراً إلا في مسألة واحدة، وإنما يرفع ضميراً مستتراً فحسب فلا ينصب، حينئذٍ كيف يكون ناصباً لمفعولين، وكذلك فعل التعجب لا يتعدى إلا إلى واحد، ما أحسن زيداً، إذاً: لِغَيْرِ الْمَاضِي مراده به المضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر، وما عداه فلا.

قال الشارح: تقدم أن هذه الأفعال قسمان أفعال قلوب وأفعال تحويل، أفعال القلوب: هذه منقسمة إلى قسمين: متصرف وغير متصرف، متصرف: بمعنى أنه يأتي منه ماضٍ وأمر ومضارع، يتصرف فيه، وأما غير المتصرف فهذا الذي يلزم حالة واحدة: ماضي لا يأتي منه مضارع، مثل نَعَمْ، نَعَمْ لا يأتي منه مضارع ولا أمر إلى آخره فهو لازم للماضي، أو مضارع لم يسمع له ماضٍ ولا أمر ولا آخره، مثل: يذر، أو أمر لم يسمع له ماضي ولا مضارع، مثل: هب تعلم، هذه ملازمة، قد يلزم، ليس دائماً يكون ملازماً للماضي، غير متصرف الجامد، قد لا يكون ماضياً فحسب، قد يكون أمراً مثل هب، هذا جامد نقول فيه، ليس الأمر والشأن خاصاً بنعم وبئس وعسى وليس أنها جامدة لا تتصرف؛ لأنها أفعال ماضية، لا، قد يكون فعل مضارع، مثل: يذر، وقد يكون فعل أمر، مثل: هب وتعلم، ومتصرف هذا قد يكون متصرفاً تصرفاً تاماً، بمعنى أنه يؤتى منه بالماضي والمضارع والأمر، واسم الفاعل واسم المفعول، وقد يكون تصرفه ناقصاً فيما إذا سمع له شيئاً واحد فحسب، قد يكون له مثلاً اسم فاعل، وليس له مضارع، أو يكون له مضارع ولا يصاغ منه اسم الفاعل ولا اسم المفعول، نقول: هذا متصرف، لكن تصرفه ناقص وليس بتام.

فالمتصرف ما عدى هب وتعلم، كما قال الناظم: والأمر هب قد ألزماً ... كذا تعلم. فيستعمل منها المتصرف الماضي: ظننت زيداً قائماً، هذا هو الأصل فيها، وغير الماضي كالمضارع: أظن زيداً قائماً، يعمل عمله، زيداً، هذا مفعول أول لـ (أظن) وقائماً مفعوله الثاني، والأمر كذلك: (ظنن) زيداً قائماً، (ظنن) هذا فاعله ضمير مستتر، استوفى فاعله وزيداً مفعول أول وقائماً مفعول ثاني.

إذاً: نصب كما أن (ظنن) الماضي ينصب، و (يظن) كذلك نصب مفعولين كما أن (ظنن) الماضي ينصب، واسم الفاعل: أنا ظانٌّ زيداً قائماً، أنا مبتدأ، وطانٌ خبر، وفيه ضمير مستتر فاعل، وزيداً مفعول أول لظانٌ وهو اسم، وقائماً مفعول ثاني، حينئذٍ تأخذ من هذا أن بعض الأسماء يتعدى إلى مفعولين، اسم الفاعل قد يتعدى إلى مفعولين، قد يظن الظانُّ أنه خاص بالفعل أنه يتعدى إلى مفعولين، إذا اشتق من (ظنن) اسم فاعل حينئذٍ نقول: يتعدى إلى مفعولين، أنا ظانٌّ زيداً قائماً، دائماً مثل: أنا ضارب زيداً، مفعول واحد، لأن ضرب يتعدى إلى واحد، فإذا كان الأصل الماضي يتعدى إلى واحد تعدى اسم الفاعل إلى واحد، وإذا كان الأصل يتعدى إلى اثنين حينئذٍ تعدى إلى اثنين، أنا ظانٌّ زيداً قائماً.

إذاً: الاسم قد يتعدى إلى مفعولين، كذلك اسم المفعول: زيدٌ مظنونٌ أبوه قائماً، زيدٌ مبتدأ، مظنونٌ هذا خبر المبتدأ، مظنون اسم مفعول يرفع نائب فاعل ولا يرفع فاعلاً، أبوه: اكتفى على أنه نائب فاعل، هو المفعول الأول، قائماً: هذا مفعول ثاني، إذاً: المفعول الأول هو مفعول قبل تسلط العامل عليه، فلما تسلط العامل عليه وهو مظنون حينئذٍ اقتضاه وطلبه على أن يكون نائب فاعل فرفعه على النيابة، فلا تقل: أبوه مفعول أول، وإنما تقول: نائب فاعل وهو المفعول الأول؛ لأن الذي يكون محلاً للحركة هو المقدم، وهنا أبوه مرفوع، ولو كان مفعولاً أول -لفظاً- حينئذٍ لوجب أن يكون منصوباً، إذ لو كان مفعولاً أول لفظاً لوجب أن يكون منصوباً؛ لأن المفعول الأول منصوب، لكن لما كان مظنون: يقتضي نائب فاعل حينئذٍ رفعه، فتقول: أبوه نائب فاعل، وهو المفعول الأول، تشير إلى ذلك من جهة المعنى لا من جهة الإعراب، يعني: ليس له محلان باعتبار الإعراب، وإنما باعتبار المعنى، وسبق أن الحل، حل الجملة التركيب بيت أو غيره، قد يكون باعتبار المعنى فنقدر، وقد يكون باعتبار الإعراب، هنا باعتبار المعنى، أما الإعراب لا، أبوه لفظاً ومعنى نقول الأصل فيه أنه نائب فاعل، هذا الأصل، ولكونه قبل تسلط مظنون عليه مفعول أول، وأن مظنون يقتضي مفعولين،

حينئذٍ نقول: هو نائب فاعل، وهو المفعول الأول.
والمصدر كذلك: عجبْتُ من ظنك زيداً قائماً، عجبْتُ من ظنك، من ظنك، (ظنٌّ) هذا
جار ومجرور متعلق بعجبت، وظنك: نقول هذا مصدر (ظنٌّ) وهو يتعدى مثله، ظنك
زيداً قائماً، ظنك الكاف هنا مضاف إليه من إضافة المصدر إلى الفاعل، زيداً قائماً
مفعول أول ومفعول ثاني، إذاً: ثبت لها من العمل ما يثبت لظن.
. وَلَغَيْرِ الْمَاضِي مِنْ ... سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَالِهِ زَكْنٌ

اجْعَلْ كُلَّ مَالِهِ: اجعل كل الأحكام التي له -للماضي-، زكن التي علمت، ما زكن له:
يعني: ما علم من الأحكام السابقة من التعليق والإلغاء وكونها تنصب مفعولين مفعول
أول وثاني وما اشترط للماضي اجْعَلْهُ لَغَيْرِ الْمَاضِي، مِنْ سِوَاهُمَا: من سوى هب وتعلم،
وأما غير المتصرف فهو اثنان: هب وتعلم بمعنى اعلم، كذلك في الإلغاء، يعني: هذه كما
أننا أعملناها تبعاً للماضي لغير الماضي كذلك في الإلغاء، تقول: ظننت لزيد قائماً ألغي،
وتقول: أنا ظانٌّ لزيد قائم، دخلها الإلغاء، فتقول: أنا زيدٌ ظانٌّ قائمٌ بالإلغاء؛ لأنه
توسط بين المفعولين، إذاً: إذا توسط أو تأخر أو تسلط ما له حق الصدارة بين العامل
والمعمول علق كما هو الشأن في الماضي، وفي الإلغاء كذلك: زيدٌ أظنُّ قائمٌ، وزيدٌ قائمٌ
أظنُّ، وزيدٌ أنا ظانٌّ قائمٌ، وفي التعليق: أظنُّ ما زيدٌ قائمٌ وأنا ظانٌّ ما زيدٌ قائمٌ هذه كلها
الحكم فيها واحد بين الماضي وغير الماضي.
واختصت القلبية المتصرفة بالتعليق والإلغاء، والتعليق هو ترك العمل لفظاً دون معنى
لمانع.

إذاً: لا يدخل التعليق ولا الإلغاء في شيء من أفعال التصيير، قال: اختصت القلبية
دون أفعال التصيير، المتصرفة دون الجامدة غير المتصرفة، حينئذٍ لا يدخل التعليق ولا
الإلغاء في شيء من أفعال التصيير، ولا في قلبي جامد وهو اثنان: هب وتعلم، وإنيهما
يلزمان الأمر كما سبق.
ثم عرّف الإلغاء والتعليق كما ذكرناه، ولكن الإلغاء هذا جائز كما سيأتي: وَجَوَزَ الْإِلْغَاءُ،
وأما التعليق فهو واجب، وسمي التعليق تعليقاً كما ذكرناه؛ لأن العامل ملغى ليس
بعامل؛ ملغى من حيث اللفظ ليس بعامل، فهو عامل لا عامل، من حيث المعنى عامل،
ومن حيث اللفظ ليس بعامل، ولذلك قيل: شُبِّهَ بِالْمَرْأَةِ الْمَعْلُوقَةِ الَّتِي لَا مَزُوجَةَ وَلَا
مُطْلَقَةَ.

قال رحمه الله:

وَجَوَزَ الْإِلْغَاءَ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ ... وَأَنُو صَمِيرَ الشَّانِ أَوْ لَمْ ابْتَدَأَ
فِي مُوْهِمِ الْغَاءِ مَا تَقَدَّمَ ... وَالتَّرِمِ التَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ مَا
وَإِنْ وَلَا لَمْ ابْتَدَأَ أَوْ قَسَمَ ... كَذَا وَالِاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ اُنْحَتَمَ

هذا شروع في بيان حقيقة الإلغاء وحقيقة التعليق؛ لأنه أجمل أولاً، بين لنا الأفعال التي يدخلها تعليق وإلغاء، وعرفنا معنى التعليق ومعنى الإلغاء، متى نقول: هذا ملغى ومتى نقول: هذا معلق؟

قال: وَجَوَزَ الْإِلْغَاءَ: جَوَزَ، إِذَا: هو جازئ ليس بواجب، إِذَا: ليس كقوله وَالتَّرِمِ التَّعْلِيقَ، فالتعليق واجب، لوجود سببه الموجب، وأما الإلغاء فهو جازئ، ففرق بينهما، الإلغاء عند وجود سببه جازئ، والتعليق عند وجود سببه الموجب واجب، وأن الملغى لا عمله له البتة، والمعلق عامل في المعنى يعني: في المحل كما سيأتي.
وَجَوَزَ الْإِلْغَاءَ إِذَا: لا واجب خلافاً للأخفش، حيث أوجب الإلغاء كالتعليق، والصحيح ما عليه الجماهير أنه جازئ وليس بواجب.

وَجَوَزَ الْإِلْغَاءَ يعني: ترك العمل في اللفظ والمحل معاً، وَجَوَزَ الْإِلْغَاءَ يعني: جواز ترك العمل لهذه الأفعال أو ما اشتق منها أو ما تصرف منها في اللفظ والمحل معاً لا في الابتداءز

لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ، لَا هَذَا مَعْطُوفٌ عَلَى مَحْذُوفٍ، يعني: جواز الإلغاء في حالتي التوسط والتأخر هذا على المشهور؛ لأن الصور ثنتان، لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ، يعني: لا في حال الابتداء، الابتداء بماذا؟ بالفعل نفسه، إذ الصور ثلاثة على أكثر ما ذكره النحاة، إما أن يتقدم وإما أن يتوسط وإما أن يتأخر، ظننت زیداً قائماً، تقدم العامل على المفعولين، توسط: زیداً ظننتُ قائماً الحالة الثانية، الثالثة: زیداً قائماً ظننتُ تأخر على المفعولين، قال: جَوَزَ الْإِلْغَاءَ الَّذِي هُوَ تَرْكُ الْعَمَلِ فِي الْفِظِّ وَالْمَحَلِّ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ، يعني: في أي الصور؟ في المتوسط والمتأخر، إِذَا: تقول: زیدٌ ظننتُ قائماً، وزیدٌ ظننتُ واجباً أو جازئاً؟ جازئاً، إِذَا: يجوز أن تقول: زیداً ظننتُ قائماً، وزیدٌ ظننتُ قائماً، ويجوز أن تقول: زیداً قائماً ظننتُ، وزیدٌ ظننتُ هاتان حالتان، ولا يجوز عند جميع البصريين أن تقول: ظننتُ زیدٌ قائماً، بل يجب الإعمال، ولذلك قال: لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ، هذه الصورة مستثناة، فيجب الإعمال إذا تقدم العامل على المفعولين، ظننتُ زیداً قائماً واجب الإعمال خلافاً

للكوفيين، وأما زيداً ظننتُ قائماً فيجوز فيه الوجهان، وأيهما أرجح؟ قيل: هما سواء
الرفع والنصب، وقيل: الأعمال أرجح، وهو أظهر أن الأعمال أرجح من الإلغاء، لماذا؟
لأنك إذا عملت ظن، عملت فعلاً، وإذا ألغيتها عملت الابتداء وهو عامل معنوي،
أنت مخير بين اثنين، إما أن تقدم العامل اللفظي وهو فعل وهو الأصل في العمل، وإما
أنك تلغيه، وهذا أمر أنت مخير فيه أن تلغيه وتجعل الجملة ابتدائية: زيدٌ ظننتُ زيدٌ رفع
بماذا؟ بالابتداء وهو عامل معنوي وهو ضعيف، حينئذٍ قدمت الضعيف على القوي،
وهذا فيه نوع مرجوحية، ولذلك الراجح أن تنصب، فتقول: زيداً ظننتُ قائماً، هذا
أرجح من قولك: زيدٌ ظننتُ قائمٌ، لماذا؟ لأنك إذا نصبت عملت الفعل، وهو الأصل
في العمل، وإذا رفعت عملت الابتداء وهو أمر معنوي، ولا شك أن العامل اللفظي
أقوى من العامل المعنوي.

وأما إذا تأخرت: زيداً قائماً ظننتُ، وزيدٌ قائمٌ ظننتُ فالأكثر على أن -بل حكي
إجماع- على أن الإلغاء هنا أرجح من الأعمال، فزيدٌ ظننتُ، فزيدٌ قائمٌ ظننتُ أرجح
من (زيداً قائماً ظننتُ)، لماذا؟ لأن العامل إذا تأخر ضعف، (ظنٌّ) الأصل فيها أنها لا
تعمل، الأصل في الفعل أن لا يدخل على الجملة، إذا قيل: الفعل أنه عامل، أو العامل
عموماً العامل من حيث هو سواء كان يرفع أو ينصب، الأصل فيه أن يتعلق بالمفردات،
ولا يتعلق بالجمل، لا يعني لا يدخل على الجمل، فكل عامل دخل على جملة فالأصل
فيه أنه لا يعمل، ف (إن) وأخواتها الأصل فيها أنها لا تعمل، و (كان) وأخواتها الأصل
فيها أنها لا تعمل، و (ظنٌّ) وأخواتها الأصل فيها أنها لا تعمل.
إذا: باب النواسخ كله الأصل فيه أنه لا يعمل، لماذا؟ لأنه تسلط على جملة -مبتدأ
وخبير-، ولم يتسلط على مفرد، وهذا خلاف ما جعل العامل له في الأصل، حينئذٍ إذا
أعمل لابد أن يكون محمولاً على شيئاً آخر، وإذا حمل صار فرعاً والفرع ضعيف، كما
سبق.

حينئذٍ: إذا قلت: زيداً ظننتُ قائماً، قلنا: جاز الأعمال والإهمال والإعمال أرجح،
الإعمال أرجح من الإهمال، إذا تأخر رتبة -متأخر- ضعف جاز إعماله استصحاباً
للأصل، ولأنه في رائحة الفعل، إلا أنه لما تأخر ضعف ضعفاً شديداً فصار الإهمال أولى
من الأعمال، ولذلك لما تقدم هو متسلسل متدحدر، لما تقدم: ظننتُ زيداً قائماً
وجب، ثم لما انتقل إلى الثاني: زيداً ظننتُ قائماً جاز -ألغى-، لكن الأعمال أرجح، لما
جاء المرتبة الأخيرة حينئذٍ صار الإهمال أرجح، وهذا ليس في (ظنٌّ) فحسب، حتى في

الأفعال الصحيحة التامة، ولذلك: ضربت زيداً، زيداً مفعولاً به، وقوة العامل -من قواعد العوامل-؛ قوة العامل إنما تتوجه لطلب ما بعده، وتضعف في طلب شيء قبله، هذا الأصل في العامل: أن يعمل فيما بعده ولا يعمل فيما قبله، فإذا عمل فيما بعده حينئذٍ إذا تقدم هذا المفعول ضعف تسلط العامل عليه، وذلك جاز إذا تقدم المفعول على عامله ولو في ضرب أن يتصل به حرف زائد للثبوت، ولذلك ضربت زيداً، زيداً مفعول به، زيداً ضربت، هل قوة العامل واحدة؟ قالوا: لا، ليست قوة العامل واحدة، العامل في الثاني زيداً ضربت أضعف، مع كونه لو تأخر صار قوياً على الأصل، ما الدليل؟ الدليل تسويغ دخول اللام الزائدة المؤكدة على المفعول به إذا تقدم دون إذا ما تأخر، فتقول: زيداً ضربت، يجوز لك أن تقول: لزيدٍ ضربت؛ لأن الأفعال إنما تتعدى وتتقوى إلى المعمولات بحروف الجر، قلنا: حروف الجر سميت حروف جر لكونها تدور معاني الأفعال إلى الأسماء، فإذا كانت تالية لها لا إشكال، فلما نصب (ضرب زيداً) قوي ولا يحتاج إلى حرف، لما تقدم عليه ضعف، وحينئذٍ احتاج إلى مقوي، وقيل: لزيدٍ ضربت -هذا قياس-، وأما ضربت لزيدٍ هذا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه: ((إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ)) [يوسف: 43]، للرؤيا ما إعرابه؟ مفعول به، تعبرون الرؤيا، هذا الأصل مفعول به، لما تقدم احتاج إلى واسطة إلى مقوي إلى ما يعيد إليه قوته، فجاء باللام الزائدة مؤكدة، ولذلك تقول: لزيدٍ ما تقول: جار ومجرور متعلق بضرب لا، تقول: اللام حرف جر زائد مقوي مؤكد، وزيدٍ مفعول به منصوب، ونصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وضربتُ فعل وافعل، إذاً: هو مفعول به، إذاً: زيداً ظننتُ قائماً نقول: هذا أرجح من الإهمال: زيدٌ ظننتُ قائماً لضعف العامل؛ لأنه ضعف، وزيداً قائماً ظننتُ نقول: الإهمال أرجح؛ لأنه ازداد ضعفاً لبعده عن معموليه.

وَجَوَزَ الْإِلْغَاءَ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ: يعني: لا في حال الابتداء بالفعل، يعني: بل في حال توسطه أو تأخره.

بقي حالة واحدة وهي محل نزاع بين النحاة، هل هي من قبيل الابتداء أو لا؛ فيما إذا تقدم على الفعل شيء ولا يبتدأ به، وإنما يتقدم عليه شيء من متعلقات الفعل: متى ظننتُ زيداً قائماً؟ هل يشترط في الابتداء أن لا يتقدم عليه شيء البتة ولا حرف ولا حرفان، أم المراد أنه قد يتقدم عليه شيء وقد لا يكون له علاقة بما بعده؟ هذا محل نزاع، ما المراد بالابتداء هنا؟ قيل: الابتداء المراد به أن لا يتقدم عليه شيء البتة، فإن

تقدم عليه أي لفظ حينئذ صار من باب جواز الإلغاء، لم يكن مبتدأً به، أو يراد بالابتداء: ابتداء الجملة في نفسها، فحينئذ: متى ظننت زيداً قائماً؟ زيداً قائماً نقول: الأصل أنه لم يتعلق به شيء، ولكن لما تقدم عليه اسم الاستفهام (متى) هل أخرجها عن كونها مبتدأً بها أو لا؟ هذا محل نزاع والأكثرون على أنه ليس مما يجوز فيه الإلغاء، بل يجب فيه الإعمال، ولكن ابن هشام رحمه الله تعالى يرى أنه داخل في الإلغاء، يعني: يجوز فيه الإلغاء، ويجوز فيه الإعمال والإعمال أرجح، لأنه باقٍ على أصله، ولكن تقدم عليه شيء، فمتى ظننت زيداً قائماً، هل هو مبتدأً به أو لا؟ نقول: هنا في اللفظ ليس مبتدأً به، لكن في الجملة نعم، هو مبتدأً لم يتقدم عليه لا مفعول أول، ولم يتأخر عن المفعولين، وأما زيدٌ ظننت قائمٌ لا شك أنه لم يبتدأ به الجملة نفسها، وزيدٌ قائمٌ ظننت لا شك أنه لم يبتدأ به الجملة نفسها، لكن ظننت زيداً قائماً، لم يتقدم عليه شيء من متعلقات ظن، فهل تقدم لفظ آخر ليس متعلقاً بظن من حيث العمل -مفعول أول ومفعول ثاني-، هل يخرج عن كونه مبتدأً به أو لا؟ محل نزاع.

إذاً: قوله: وَجَوَزَ الْإِلْغَاءَ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ، لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ بَأَن لَمْ يَسْبِقْهُ شَيْءٌ الْبَتَّةَ، فحينئذ يصدق على هذه الصور الثلاثة: زيدٌ ظننت قائمٌ، وزيدٌ قائمٌ ظننت ومتى ظننت زيدٌ قائمٌ، هذا ظاهر كلام ابن مالك رحمه الله تعالى، ولذلك حملة على هذا في التوضيح ابن هشام أنه أدخل الصورة الثالثة بهذا، وبأن مراده بالابتداء أن لا يسبقه شيء البتة ولا حرف، فإن سبقه شيء حينئذ خرج عن كونه مبتدأً به وجاز فيه الإلغاء والإهمال، إلا أن الصورة الأخيرة هذه الإعمال أرجح من الإهمال.

إذاً: وَجَوَزَ الْإِلْغَاءَ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ، يعني: لا في حال الابتداء، ولم يتعرض الناظم هنا للأرجح منها وقد ذكرناه، فإن جاء في لسان العرب ما ظاهره أنه يجب فيه الإعمال، وذلك فيما إذا ابتدئ بالفعل: ظننت زيداً قائماً، لو جاء في لسان العرب ما ظاهره الإهمال، حينئذ وجب التأويل، ولا نقول: ظننت زيدٌ قائمٌ يجوز فيه الوجهان الإلغاء وعدمه، نقول: لا، لا بد من التأويل، خلافاً لمذهب الكوفيين المجوزين أنه يجوز عند التقدم يعني: الابتداء بالفعل الإلغاء والإعمال.

..... وَأَنوَ ضَمِيرَ الشَّانِ أَوْ لَمْ أَبْتَدَأْ

.....

فِي مُوْهِمِ الْغَاءِ مَا تَقَدَّمَ

وَأَنو: يعني: قدر، في مُوهِم: في لفظ أُوهم، إلغَاء مَا تَقَدَّمَ: من الأفعال ظننت زيداً قائماً، أَنو ماذا؟ ضَمِيرُ الشَّانِ، فإذا جاء: ظننتُ زيداً قائماً، قُل: ظننتُهُ زيداً قائماً، انو ضمير الشأن، حينئذٍ يكون ضمير الشأن هو المفعول الأول، وزيدٌ قائمٌ مبتدأ وخبر في محل نصب مفعول ثاني، إذا: أعمل أو لا؟ أعمل، وما تُوهم أنه ليس بعامل هذا ملغي، لماذا؟ لأن العامل هنا تسلط على ضمير الشأن فنصبه على أنه مفعول أول، وما ظاهره الإلغاء زيدٌ قائمٌ، نقول: هذا الجملة في محل نصب مفعول ثاني ل (ظنَّ).

وَأَنو ضَمِيرُ الشَّانِ أَوْ لَمْ ابْتَدَأ: يعني: قدر اللام لام الابتداء، ظننتُ زيداً قائماً، قل: هذا ليس بملغي؛ لأنه واجب الإعمال، تقدم العامل هنا، حينئذٍ إذا لم ننو ضمير الشأن نقول: ظننتُ لزيدٍ قائماً - هذا التقدير -، فلام الابتداء محذوفة، زيدٌ قائمٌ هذا جملة اسمية في محل نصب مفعولي ظن، إذا: إذا جاء في لسان العرب ما ظاهره الإلغاء وقد تقدم العامل وجب التأويل.

لنا صورتان: إما أن يكون المفعول الأول ضمير الشأن والجملة المذكورة المرفوعة الطرفين الجزأين في محل نصب مفعول ثاني، وإما أن نقدر لام الابتداء.

وَأَنو ضَمِيرُ الشَّانِ: ليكون هو المفعول الأول، فحينئذٍ الجزآن جملة في موضع المفعول الثاني، الجزآن في موضع نصب المفعول الثاني.

أو أَنو لَمْ ابْتَدَأ، لَمْ ابْتَدَأ قصره للضرورة لتكون من باب التعليق، كما سيأتي في محله.

في مُوهِم: يعني: في تركيب موهم، متعلق بقوله: أَنو، أَنو في مُوهِم في تركيب نقل من لسان العرب، إلغاء: هذا مفعول لموهم، إلغَاء (مَا) أَي: فعل تَقَدَّمَ الذي تقدم، تَقَدَّمَ الألف هذه الإطلاق، الذي تقدم يعني جاء في صورة الابتداء، لأنه قال لك أولاً وَجَوَزَ الإلغَاءَ لَا فِي ابْتَدَأَ فَلَا يَجُوزُ فِيهِ الإلغَاءُ، لَا يَجُوزُ الإلغَاءُ فِي ابْتَدَأَ، ظننتُ زيداً قائماً، فَإِنْ جَاءَ مَا ظَاهَرَهُ الإلغَاءُ حِينَئِذٍ أَنو ضَمِيرُ الشَّانِ أَوْ لَمْ ابْتَدَأ:

أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا ... وما إخالُ لدينا منك تنوِيلُ

هذا حجة الكوفيين في كون الفعل المتقدم يجوز إلغاؤه، الكوفيين لا تفصيل عندهم بين المسائل المذكورة، كل فعل قلبي يجوز إلغاؤه تقدم أم توسط أم تأخر، حينئذٍ نحن نستثني صورة واحدة وهي فيما إذا تقدم هذا محل النزاع، وأما التوسط والتأخر فلا إشكال، فَإِنْ جَاءَ مَا ظَاهَرَهُ الإلغَاءُ أَوَّلَ.

قال: (وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ): هذا ظاهره الإلغاء، لأنه قال: إِخَالُ تَنْوِيلُ هذا بالرفع، لَدَيْنَا مِنْكَ، يحتمل أن أحدهما هو المفعول الثاني، وتنويل، هذا لو كان معمولاً لإِخَالُ، لو كان معمولاً لها لنصبه، فلما رفعه علمنا أنه قد أهمله ألغاه، وهنا هذه الصورة هل هي من صورة الابتداء أم التوسط أم التأخر؟ الابتداء، هذا ظاهرها، ف إِخَالُ لم يتقدم عليه شيء من معموليه، إِذَاً: مثل: ظننت زيداً قائماً فألغي فدل على أنه لا يجب الإعمال فيما إذا تقدم العامل، بل يجوز الإلغاء، وهذه حجة الكوفيين، البصريون يمنعون، يقولون: لا ثم تقدير، وما إخاله لدينا منك تنويل، وما إخاله أعملنا إخال في ضمير الشأن، وهو المفعول الأول، وجملة: لدينا منك تنويل في محل نصب مفعول ثاني، أو: وما إخال لَدَيْنَا مِنْكَ تنويل، يعني: بإدخال لام الابتداء، أو نقول: الصورة الثالثة: وهي ما يجوز فيها الإلغاء إذا تقدم إخال شيء من الكلام مطلقاً، وَمَا هذه نافية، مثل: متى ظننت زيداً قائماً، إِذَاً: هذه الصورة مما يجوز فيه الإلغاء، فإذا أُلغيت حينئذٍ لا نسأل عنها، وهذا توجيه حسن أيضاً، إِذَاً: (وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ، نقول: ما نافية فحينئذٍ يباح الإلغاء كما هو الشأن في الصورة الثالثة. إِذَاً: يُخَرَّجُ على واحد من هذه الأحوال الثلاثة، إما أن ننوي ضمير الشأن، وإما أن ننوي لام الابتداء، وإما إذا تقدمه شيء ولو نفي أو استفهام ونحو ذلك، قلنا: هذا مما يجوز فيه الإلغاء فهو ملغى. كذلك قول الشاعر:

كَذَاكَ أُدْبِتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي ... أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبِ

هذا أظهر من السابق؛ لأنه لفظ بهما، أَنِّي وَجَدْتُ، وجدت، وجد تعدى إلى مفعولين، مِلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبِ، مبتدأ وخبر، دخلت عليه وجدت أين النصب؟ لم ينصب في الظاهر، وهو متقدم واجب النصب واجب الإعمال، ولا يجوز فيه الإلغاء، وَجُوزَ الإِلْغَاءُ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ، الكوفيون احتجوا بهذا على أنه لا يجب الإعمال فيما إذا تقدم العامل، البصريون يمنعون يقولون: لابد من التأويل على واحد من الأمور الثلاثة السابقة، أَنِّي وَجَدْتُه مِلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبِ، مِلَاكَ مبتدأ والأدب خبر، والجملة في محل نصب مفعول ثاني، والمفعول الأول محذوف هو ضمير الشأن، وَأَنُو ضَمِيرَ الشَّأْنِ أَوْ لَمْ ابْتَدَأْ: أَنِّي وجدت لملاك الشيمة الأدب، حينئذٍ نوبنا لام الابتداء، وهي تمنع الفعل أن يعمل في اللفظ فيكون من باب التعليق، كذلك أَنِّي وَجَدْتُ هذا يدخل في الصورة الثالثة التي يباح فيها الإلغاء، إِذَاً: لا يحتج بهذا البيت على أنه يجوز الإلغاء فيما إذا تقدم العامل على معمولين.

وَجَوِّزَ الْإِلْغَاءَ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ، فَإِنْ كَانَ فِي الْإِبْتِدَاءِ حِينَئِذٍ وَجِبَ الْإِعْمَالُ.
..... وَأَنُو ضَمِيرِ الشَّانِ أَوْ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ

.....
فِي مُوْهِمِ الْإِلْغَاءِ مَا تَقَدَّمَ

هذا ما يتعلق بالإلغاء.

إذاً: خلاصة الإلغاء نقول: حقيقته ترك العمل لفظاً ومحلاً، وهذا إنما يكون جائزاً لا واجباً، يعني: إذا وجدت سببه حكمه الجواز لا الوجوب، خلافاً للأخفش، وما سببه؟ سببه نقول: إما أن يتوسط العامل وإما أن يتأخر، إذا توسط العامل بين معموليه المفعول الأول والثاني، حينئذٍ نقول: جاز الإلغاء، وإذا تأخر عن مفعوليه -معموليه- جاز الإلغاء وجاز الإعمال، وفي حالة التوسط الإعمال أرجح من الإهمال، وفي حالة التأخر الإهمال أرجح من الإعمال، فحينئذٍ نقول: بقي صورة واحدة: وهي فيما إذا تقدم: ظننتُ زيداً قائماً، عند البصريين يجب فيه الإعمال ولا يجوز الإلغاء، فإن جاء في لسان العرب ما ظاهره الإلغاء وجب التأويل بواحد من أمور ثلاثة، إما أن ندعي أن المفعول الأول هو ضمير الشأن، والجملة الظاهرة المرفوعة هذه في محل نصب مفعول ثاني، أو ندعي أنه من باب التعليق بتقدير لام الابتداء داخله وهي محذوفة، أو إذا تقدمه شيء: أَنِّي وَجَدْتُ، متى ظننتُ، حينئذٍ نقول: هذا ليس من باب الابتداء، بل مما يجوز فيه الإلغاء، والعامل المُلغى لا يعمل لا في اللفظ ولا في المحل فوجوده وعدمه سواء، ولذلك إذا ألغيت حينئذٍ تعرب الجملة على أنها لا محل لها من الإعراب: زيدٌ ظننتُ قائماً، ظننتُ فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب معترضة، لا اعتبار لها.
ثم قال:

..... وَالتَّرْمِ التَّعْلِيْقُ قَبْلَ نَفْيِ مَا

كَذَا وَالِاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ اُحْتَمَمَ

وَإِنْ وَلَا لَامُ اِبْتِدَاءٍ أَوْ قَسَمٌ

التَّعْلِيْقُ قلنا: حقيقته ترك العمل في اللفظ لا في المحل، وحقيقته: أنه يحول بين العامل والمعمولين ما له صدر الكلام، -هذا هو ضابطه- أن يقع بين العامل والمعمولين ما له صدر الكلام، ومنه مثلاً لام الابتداء، تقول: ظننتُ لزيدٍ قائماً، نقول: أصل التركيب،

ظننتُ زيداً قائماً -بالنصب-، دخلت لام الابتداء، فقيّل: لزيدٌ قائمٌ، أبطلت العمل، أحالت بين العامل والمعمول، لماذا؟ لأن لها حق الصدارة في الكلام، يعني: لا يسبقها شيء، وما كان له حق الصدارة في الكلام لا يعمل ما قبله فيما بعده، حينئذٍ لا يتسلط ظننت على زيد، أي: هو عامل في الأصل، وهذه دخيلة، فحينئذٍ قالوا: يتوجه العمل إلى المحل لا إلى اللفظ، فإذا عطفت عليه حينئذٍ جاز لك الأمران: الرفع، باعتبار اللغو، والنصب باعتبار المحل، مثل ما ذكرناه في قول: لا رجلٌ ظريفٌ ظريفاً، يجوز فيه الوجهان إما باعتبار اللفظ: ظريفاً -وهذا التركيب-، أو ظريفٌ باعتبار لا ومدخولها، أو ظريفاً باعتبار المحل، والشاهد: ظريفاً، حينئذٍ إذا قلت: ظننتُ لزيدٌ قائمٌ وعمروٌ منطلقٌ وعمرواً منطلقاً، يجوز فيه الوجهان، وعمروٌ منطلقٌ باعتبار اللفظ، المعطوف على المرفوع مرفوع، وعمراً من أين جاء النصب؟ لا بد من سؤال ولا بد من جواب، وعمراً ما العامل فيه؟ وعمراً منطلقاً، نقول: هذا معطوف على المنصوب؟ أين المنصوب؟ في المحل، إذاً: دل هذا على أن (ظنن) لم تلغ كلياً، وإنما ألغي إعمالها في اللفظ فحسب، وأما المحل فهذا باقٍ على أصله أو على ظاهره.

والتَّزِمُ التَّعْلِيْقَ، والتَّزِمُ التَّعْلِيْقَ، والتَّزِمُ التَّعْلِيْقَ يجوز فيه الوجهان: والتَّزِمُ التَّعْلِيْقَ أولى؛ لأنه هو ظاهر كلام الناظم دائماً يأتي بهذا: والتَّزِمُ إذاً: وهو واجب ليس كالإلغاء، فالتعليق واجب، إذا وجد سببه، والإلغاء جائز إذا وجد سببه.

والتَّزِمُ التَّعْلِيْقَ عن العمل في اللفظ: إذا وقع الفعل قبل شيء له الصدر، وما هو هذا الذي له الصدر؟ ذكر الناظم ستة أشياء فقط: (ما وإن ولا) النافيات، ثلاثة، و (لام الابتداء) أربعة، (لام القسم) خمسة، (الاستفهام)، هذه ستة أشياء إذا أحالت بين العامل والمعمول صار من باب التعليق، لم علق؟ لأن هذه لها صدر الكلام، لماذا؟ لأنه لا يعمل ما قبلها فيما بعدها، فلما أبطل عملها في اللفظ أرجع وأحيل إلى المحل.

والتَّزِمُ التَّعْلِيْقَ قَبْلَ نَفْيِ مَا: (ما) النافية، ظننتُ ما زيدٌ قائمٌ، ظننتُ: فعل وفاعل، و (ما) نافية، زيدٌ قائمٌ: هذا نقول: من باب التعليق وليس من باب الإلغاء، فهو مبتدأ وخبر، تعريه، تقول: زيدٌ مبتدأ وقائمٌ خبر، والجملة في محل نصب مفعولي ظننتُ.

((لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ)) [الأنبياء: 65]، ((هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ))، هَؤُلَاءِ: مفعول أول في الأصل، وَيَنْطِقُونَ: الجملة في محل نصب مفعول ثاني، دخلت (ما) -وإن كان لا يظهر الإعراب؛ لأن هَؤُلَاءِ مبني-، ((لَقَدْ عَلِمْتَ مَا)) ما: هذه نافية، أحالت بين علم والمفعولين، حينئذٍ نقول: ((عَلِمْتَ)) فعل وفاعل، مَا هذه نافية، ((هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ))

الجملة الاسمية في محل نصب مفعولي علم.

إذاً: إذا تلا (ظَنَّ) (ما) النافية صار من باب التعليق، و (إن) النافية كذلك، سواء كانت عاملة أو مهملة: ظننتُ إن زيداً قائمٌ، يعني: ما زيدٌ قائمٌ، حينئذٍ الإعراب كالإعراب السابق.

وقدّر بعضهم: أنها لا تكون معلقة إلا إذا كانت في جواب قسم: (إنْ وَلَا)، لكن الكثير على الإطلاق، قدرها ابن هشام هكذا في التوضيح، قال: (إنْ وَلَا) النافيتان، إنما تكونا معلقتين إذا كانتا في جواب قسم، لكن هذا الظاهر ليس بشديد.

و (إنْ) يعني: سواء كانت عاملة أو مهملة، و (لَا) كذلك سواء كانت عاملة عمل ليس أو عمل (إنْ) أو كانت مهملة مطلقاً، كل (لَا) النافية عملت أو لا، عملت عمل ليس أو عمل (إنْ)، فهي مما لها حق الصدارة، فإذا تلت حينئذٍ (ظَنَّ) وأخواتها نقول: هذا يعتبر من التعليق، ومثله: (إنْ)، ((وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا)) [الإسراء: 52]، (إنْ) هذه نافية، بدليل الاستثناء بعدها: إلا، - كل (إنْ) وقعت في مقابلها إلا فهي نافية-، حينئذٍ نقول: هذا من باب التعليق، لماذا؟ لإحالة (إنْ) النافية بين العامل والمعمول. (وإنْ وَلَا) النافيتين، قال ابن هشام: في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر، لكن الكثير على أنه لا يشترط أن يكون في جواب قسم لا ملفوظاً ولا مقدم، تقول: ظننتُ إن زيداً قائمٌ ولا إشكال ليس فيه قسم، ظننتُ لا زيداً قائمٌ ولا عمرو، نقول: هذا ليس فيه قسم، علمت والله لا زيداً في الدار ولا عمرو هكذا قدرها لا بد من قسم، وعلمتُ إن زيداً قائمٌ، الصواب: أنه لا يشترط أن يكون في جواب قسم.

لَمْ اِبْتَدَأْ أَوْ قَسَمْتُ أَوْ لَمْ اَقْسَمْ، لَمْ اَلْزِمْتُ بِالرَّفْعِ قَبْلَ نَفْيِ مَا، (ما) هنا في محل جر مضاف إليه، إذاً: هي اسم.

قال: لَمْ اِبْتَدَأْ -بالرفع-، لَمْ اِبْتَدَأْ كَذَا، لَمْ: مبتدأ، خبره: كَذَا، وقسم هذا معطوف على لام ابتداء.

أَوْ قَسَمْتُ يعني: أَوْ لَمْ اَقْسَمْ، لَمْ اِبْتَدَأْ: مبتدأ خبره: كَذَا، أي: كُنْفي (ما وإن ولا)، كَذَا أي: مثل نفي (ما وإن ولا) لام ابتداء، ظننتُ لزيدٍ قائمٌ، تقول: زيدٌ قائمٌ هذا غُلِقَ عنه الفعل لدخول لام الابتداء عليه؛ لأن لام الابتداء لها حق الصدارة في الكلام، ((وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ)) [البقرة: 102]، (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ) اللام هذه لام الابتداء، أَوْ قَسَمْتُ: يعني: لام القسم: (وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِّي): نقول: اللام هذه لام القسم، لَتَأْتِيَنَّ مَنِّي: الجملة في محل

نصب مفعولي ظن، أَوْ قَسَمَ كَذَا قلنا: هذا خبر ابتداء لَأَمْ.
والاستفهام ذَا لَهُ اُنْخَتَمَ: هذا هو السادس وهو الاستفهام، وهنا أطلق الاستفهام فيشمل
الاستفهام بالحرف والاستفهام بالفعل، ويشمل الاستفهام فيما إذا كان فضلة أو كان
عمدة مطلقاً - أطلق المصنف -.

والاستفهام ذَا لَهُ اُنْخَتَمَ، والاستفهام مبتدأ أول، ذَا مبتدأ ثاني، اُنْخَتَمَ له، اُنْخَتَمَ يعني تختم،
هذا خبر المبتدأ الثاني والجملة من ذا وحتم له خبر المبتدأ الأول وهو الاستفهام.
ذَا لَهُ اُنْخَتَمَ، بمعنى: لزم، سواء كان الاستفهام بالحرف نحو: ((وَإِنْ أَذْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ
مَا تُوعَدُونَ)) [الأنبياء: 109]، ((وَإِنْ أَذْرِي)) درى عرفنا أنها من أفعال القلوب، ((وَإِنْ
أَذْرِي أَقْرَبُ)) دخل حرف الاستفهام على قَرِيبُ، ((أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ)) حينئذٍ
نقول: الاستفهام هنا له حق الصدارة، فلا يعمل ما قبله فيما بعده، فوجب التعليق.

أم كان بالاسم: سواء كان الاسم مبتدأ، نحو: ((لَتَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى))
[الكهف: 12]، أَيُّ: مبتدأ وأَحْصَى: هذا خبر، قد يقول قائل: أين الاستفهام هذا
مبتدأ وهذا خبر؟ نقول: قد يكون الاستفهام جزءاً عمدة هو الاسم نفسه، قد يكون
زائداً على الجملة: ((وَإِنْ أَذْرِي أَقْرَبُ)) هذا دخيل داخل على الجملة حرف زائد، لا
أقصد حرف زائد مثل (من) وكذا، وإنما دخيل على الجملة، وقد يكون هو جزء من
الجملة، يعني: عمدة مبتدأ أو خبر، فحينئذٍ: ((لَتَعْلَمَ أَيُّ)) أَيُّ: نقول: هذا مبتدأ:
((أَحْصَى)) خبر، التركيب هنا من التعليق، أين دخول الاستفهام لم يدخل أصلاً! نقول:
كون الاستفهام مبتدأ يكفي في التعليق، ولا يشترط أن يكون خارجاً عن الجملة:
((لَتَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى))، ((وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَدَاوَةً)) [طه: 71]، (أَيُّنَا أَشَدُّ)
الكلام واحد، أم كان خبراً للاستفهام، نحو: علمت متى السفر، أين الخبر هنا؟ متى
السفر: السفر متى، واجب التقديم أو جائز؟ واجب التقديم، إذا: علمت متى السفر،
نقول: هذه معلقة، لم نقل: متى السفر، معلقة لماذا؟ لكون الاستفهام أحال بين علم
ومعموليهما، أين هو الاستفهام؟ وقع خبراً، ولذلك عمم النظام: (كَذَا وَالِاسْتِفْهَامُ)،
فيشمل ما إذا كان عمدة مبتدأ أو خبراً، وفيما إذا كان حرفاً أو اسماً، أم مضافاً إليه
المبتدأ: علمت أبو من زيد، (علمت أبو من)، عرفنا أن الاستفهام إذا أضيف إليه لفظ
أخذ حكمه في وجوب الصدارة: (أبو من) أبو نقول: هنا واجب التصدير، فلا يجوز أن
يعمل ما قبله فيه، لماذا وجب تصديره والأصل فيه أنه اسم صريح؟ نقول: لكونه
أضيف إلى ما له حق الصدارة فاكتمل الحكم، إذا: علمت أبو من؟ نقول: الاستفهام

هنا وقع مضافاً إليه، أم فضلة: ((وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ)) [الشعراء:227]، ((وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ)) أي هذا منصوب على المصدرية بما بعده، أي: ينقلبون منقلباً أي انقلاب، فهو صفة لموصوف محذوف، وليس منصوباً بما قبله؛ لأن الاستفهام له الصدر، فلا يعمل فيه ما قبله. إذاً: قوله: والاستفهام أطلقه الناظم ليشمل كل المسائل التي ذكرناها، مطلق الاستفهام سواء كان حرفاً، كان اسماً كان عمدةً خيراً كان عمدةً مبتدأً، كان مضافاً إلى المبتدأ، كان فضلة، مادام أن الاستفهام موجود حينئذٍ يتعين التعليق. إذاً: هذه ستة أشياء توجب التعليق، إذا وجدت بعد الفعل الذي يتعدى إلى مفعوله، حينئذٍ نقول: يجب أن يمنع منه في اللفظ ويتوجه العمل إلى الحل. والتَّزِمِ التَّعْلِيْقَ: عن العمل في اللفظ إذا وقع الفعل قبل شيء له الصدر، قَبْلَ نَفْيِ (مَا) النافية، و (إِنْ) سواء كانت عاملة أو مهملة، و (لَا) أيضاً مطلقاً لَمْ اِبْتِدَاءٍ أَوْ قَسَمٍ: يعني: لام قسم، كَذَا أي: مثل، (إِنْ وما ولا) في التعليق، والاستفهام: هذا مبتدأ أول، ذا: مبتدأ ثاني، يعني: الحكم، لَهُ للاستفهام اُحْتَمَ، هذا خبر الثاني.

قال ابن عقيل: أو لام القسم نحو: علمت ليقومن زيد، ولم يعدها أحد من النحويين من المعلقات، قال أبو حيان: ولم يذكرها أكثر أصحابنا، لا تعرف إلا عن ابن مالك، وإن أثبت السيوطي أنه قد قال بما بعضهم.

إذا: ابن مالك هنا عَدَّ شيئاً جديداً، وهو قوله: (أَوْ قَسَمٍ)، عد لام القسم من المعلقات.

قال ابن عقيل: ولم يذكرها أحد من النحويين من المعلقات، قال أبو حيان: ولم يذكرها أكثر أصحابنا، زاد بعضهم (لعلّ) من المعلقات، نحو: ((وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ)) [الأنبياء:111]، درى هنا بمعنى علم، و (لو) الشرطية، ومنه قول القائل: وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا ... أَرَادَ ثَرَاءَ الْمَالِ كَانَ لَهُ وَفُرَّ

لو أَنَّ حَاتِمًا عَلِمَ الْأَقْوَامُ، عَلِمَ: فعل، والأقوام: فاعل لو أَنَّ حَاتِمًا أَرَادَ، لو أَنَّ حَاتِمًا أَرَادَ، أين المفعول الأول؟

(أَنَّ) وما دخلت عليه سدت مسد المفعولين، لكن الاستشهاد بهذا يكون (لو) معلق هذا فيه إشكال.

إذاً: قوله: ولم يعدها أحد من النحويين من المعلقات هذا فيه خلاف، أو الاستفهام

قال: وله صور ثلاث: أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام مبتدأ أو خبر، نحو: علمتُ أيهم أبوك، وقع مبتدأ، علمت من أبوك، وقع خبراً.

ثانياً: أن يكون مضافاً إلى اسم استفهام، علمتُ غلامٌ أيهم أبوك، علمتُ غلامَ من عندك.

ثالثاً: أن تدخل عليه أداة استفهام، -حرف أو اسم-، أزيدُ عندك أم عمرو؟ علمتُ هل زيدٌ قائمٌ أم عمرو، للاستفهام أو الاسم المستفهم به والمضاف إليه مما بعدهما ما لهما دون الأفعال المذكورة، يعني: ينظر في الاستفهام من حيث هو استفهام، وما قبله حينئذٍ لا يؤثر فيما بعده من حيث اللفظ، وأما من حيث المعنى فله تأثير، إذاً: تختص هذه الأفعال بالتعليق والإلغاء على ما ذكره الناظم رحمه الله تعالى.

يزاد نوع ثالث من الاختصاص، وهذا أشرنا إليه فيما قبل عند قوله: خِلْتُني لِي اسمٌ؛ أن المتصرف من الأفعال القلبية يجوز إعماله في ضميرين متصلين لمسمى واحد، أحدهما فاعل والآخر مفعولاً، ظننتُني خارجاً، خِلْتُني لِي اسمٌ، التاء هنا فاعل، والياء مفعول أول، ومصدقهما واحد وهو المتكلم.

لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تَهْمَةٍ ... تَعْدِيَّةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةٌ

أراد أن يبين ما ذكرناه سابقاً أن هذه الأفعال إنما تعمل إذا دلت على اليقين أو الرجحان، وقد تخرج بعضها إلى معانٍ أخرى، مما يخرج: علم عن معنى اليقين، تأتي بمعنى عرف، وظن تأتي بمعنى اتهم، عرفتُ زيداً، علمتُ زيداً .. عرفتُ زيداً.

إذاً: عرفتُ زيداً يتعدى إلى واحد، إذا جاءت علم بمعنى عرف حينئذٍ يتعدى إلى واحد، هل تكون من هذا الباب؟ الجواب: لا، لا تكون من هذا الباب، علمتُ زيداً، نقول: هذا يتعدى إلى واحد فقط، (ظنٌّ) تتعدى إلى اثنين، وقد تأتي بمعنى اتهم، اللفظ هنا لا يراعى فحسب، إنما ينظر إلى معناه أيضاً، ظننتُ زيداً، قد يظن الظان ظننتُ زيداً قائماً، فحذف المفعول الثاني، لكن ظننتُ إذا كانت بمعنى اتهم، حينئذٍ تتعدى إلى واحد: اتهمتُ زيداً، ظننتُ زيداً. ذكرها من باب الاستطراد فحسب؛ لبيان أنه إذا دخلت عليها همزة الاستفهام وتعدت إلى اثنين ليس للمفعولين حكم المفعولين الأصليين.

لِعِلْمِ عِرْفَانٍ مضاف ومضاف إليه، هذا خبر مقدم.

وَظَنِّ تَهْمَةٍ أيضاً: مضاف ومضاف إليه، عِرْفَانٍ هذا مصدر عرف، وَظَنِّ تَهْمَةٍ تَهْمَةٍ مصدر اتهم.

عِلْمٌ عِرْفَانٍ، عِلْمٌ يدل على العرفان، فهو من إضافة الدال إلى المدلول.
(ظَنَّ ثُمَّهُ، ظَنَّ) يدل على التهمة، هذا من إضافة الدال إلى المدلول، والمراد: لعلم
عرفان أي: لهذه المادة الدالة على العرفان بأي صيغة كانت، وكذا يقال فيما بعده.
لِعِلْمٍ عِرْفَانٍ وَظَنَّ ثُمَّهُ ... تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةٌ

يعني: يجب أن يتعدى إلى واحد، تَعْدِيَةٌ هذا مبتدأ مؤخر؛ لِعِلْمٍ عِرْفَانٍ وَظَنَّ ثُمَّهُ: متعلق
به، لِوَاحِدٍ: هذا متعلق بقوله: تَعْدِيَةٌ، وملتزمة: هذا صفة لتعدية.

تَعْدِيَةٌ مُلْتَزِمَةٌ، يعني: واجبة متحتمة.

لِوَاحِدٍ: لمفعول واحد لا لاثنين، فليس كلما رأيت (علم وظن) فهو يتعدى لاثنين، لا،
قد يتعدى إلى واحد، وإن لم يكن بمعنى السابق.

لِعِلْمٍ عِرْفَانٍ وَظَنَّ ثُمَّهُ: نقول: نبه على أنهما لا يتعديان إلى مفعولين أحياناً، إذا كانت
علم بمعنى عرف، وظن بمعنى اتهم، مع أن الحكم عام في سائر الأفعال، أفعال القلوب،
كما ذكرناه سابقاً، (خال) قد تتعدى إلى واحد وكذلك (درى ووجد) قد تتعدى إلى
واحد كل الأفعال، قد تكون لازمة لا تتعدى، وقد تتعدى إلى واحد، لماذا نص على
هذين الفعلين وترك البقية، مع أن الحكم عام في سائر الأفعال؟ لأن (علم وظن) الأصل
—هي الأصل—، وما عداها فهو محمول عليه، ولذلك نقول: وجد تأتي بمعنى علم،
وحسب تأتي بمعنى ظن، هي أصل، حينئذٍ لها مراعاة من حيث الذكر وعدمه، وغيرهما
ينصبان إذا كانا في معناهما، وأيضاً غيرهما عند عدم النصب يخرج عن القلبية غالباً، إذا
لم تنصب: (درى وحسب) ونحو ذلك إذا لم تنصب حينئذٍ خرجت عن معنى القلب،
هذا في الغالب، بخلاف (علم) إذا خرجت إلى المعرفة، المعرفة قلبية أيضاً ما زالت،
والتهمة كذلك ما زلت قلبية، إذاً: كونها تتعدى إلى واحد لن يخرج عن معناها الأصل،
وهو أنه فعل قلبي، ولذلك نص الناظم عليهما.

الفرق بين العلم والمعرفة: قيل: بأن المعرفة هنا تتعلق بالذات —شخص واحد—، وأما
العلم فيتعلق بالصفات المعاني، العلم يتعلق بصفات الذوات وأقسامها، والمعرفة تتعلق
بالذوات.

قال الرضي: لا فرق بينهما في المعنى، يعني: بين العلم والمعرفة في المعنى، إذا كانت علم
بمعنى عرف تعدت إلى مفعول واحد، كقوله: علمتُ زيداً عرفته عرفتُ زيداً، ومنه قوله
تعالى: ((وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا)) [النحل: 78]، يعني: لا

تعرفون شيئاً، فالعلم هنا بمعنى المعرفة.

وكذلك إذا كانت (ظنّ) بمعنى اتهم تعدت إلى مفعول واحد، ظننتُ زيداً اتهمته، ((وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ)) [التكوير: 24]، ضنّين أي: بمتهم هو، وتقول لمن سرق ماله: وظننتُ زيداً، يعني: اتهمته، إذا سرق المال، ظننتُ زيداً، يعني: هو السارق اتهمته بالسرقه، ((وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ)) أي: بمتهم، واسم المفعول منه: مظنون الظنين، وحينئذٍ إذا قيل: بأن علم بمعنى عرف تتعدى إلى مفعول واحد، وظن بمعنى اتهم تتعدى إلى مفعول واحد، هل هما من هذا الباب؟ ليس من هذا الباب، إذًا: ليست من التي تنصب مفعولين.

وَلِرَأَى الرُّؤْيَا ائِمَّ مَا لِعِلْمَا ... طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى

وَلِرَأَى الرُّؤْيَا: رأى التي مصدرها الرؤيا، احترازاً من رأى التي مصدرها رؤية بالتاء؛ لأنها تكون بصرية، وأما رأى التي مصدرها الرؤية فهي رأى الحُلُمِيَّة، -منام-، رأى شيئاً في المنام، هذه رأى تتعدى إلى مفعولين، مثل: علم ونحوه، وهذا سبق التنبيه عليه في أوله. وَلِرَأَى الرُّؤْيَا يعني: التي مصدرها الرؤية، أضاف رأى للرؤية ليعلم أنها الحلمية؛ لأن مصدرها الرؤية، في المشهور، وإلا ابن هشام يخالف في هذا.

وَلِرَأَى الرُّؤْيَا ائِمَّ: ائِمَّ يعني: انسب لرأى الرؤيا، مَا لِعِلْمَا: يعني: ما انتمى لعلم حال كونه: طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ: علم لها قبل وله بعد الآن في كلام الناظم، ذكرها أولاً تنصب مفعولين، وذكرها ثانياً: تنصب مفعولاً واحداً، الذي هو: لِعِلْمِ عِرْفَانٍ، فلها إطلاقان: إطلاق تنصب مفعولين، وإطلاق تنصب مفعولاً واحداً، قال هنا:

ائِمَّ انسب، لِرَأَى: التي مصدرها الرؤيا وهي حلمية، الذي انتمى: انتسب لِعِلْمَا حال كونه: طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ، أي: قبل ذكر علم العرفانية، قبل: يعني: قبل ذكر علم العرفانية، وهي السابقة، لِعِلْمَا: نقول: هذا جار ومجرور متعلق بقوله: انتمى، طَالِبُ بالنصب حال من فاعل علم، طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ: أي: قبل ذكر علم العرفانية، وانتمى، بمعنى: انتسب، أي -معنى البيت-: انسب لرأى التي مصدرها الرؤيا الذي انتسب لعلم متعدية إلى مفعولين من الأحكام؛ ولذلك لأنها مثلها من حيث الإدراك بالחס الباطني، رأى الرؤيا حسن باطني، وعلم الاعتقادية اليقينية كذلك حسن باطني، هذا وجه المشابهة فحملت عليه، إذا كانت رأى حلمية بإسكان اللام ويتحرك بالضم، حُلُمِيَّة وحُلُمِيَّة التي للرؤيا في المنام تعدت إلى مفعولين كما تتعدى إليهما علم، مذكورة

مِنْ قَبْلُ، يعني: قبل علم العرفانية، ولذلك قال: طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ، هذا قيد به؛ لئلا يعتقد أنه أحال على علم العرفانية، ولهذا أشار بقوله: وَلِرَأَى الرُّؤْيَا ائِمَّ: أي: انسب لرأى التي مصدرها الرؤيا، وليس مطلقاً، وإنما هو في المشهور الأكثر، احترازاً من رأى رؤية، حينئذٍ هذه بصرية لا تتعدى إلا إلى واحد.

قال ابن هشام: ولا تختص الرؤيا بمصدر الحلمية، بل تقع مصدراً للبصرية، خلافاً للحريري وابن مالك؛ بدليل: ((وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ)) [الإسراء: 60]، قال ابن عباس: هي رؤيا عين، لكن الأكثر والأشهر أن رأى حلمية، مصدرها يطلق رؤيا، وأما الأشهر والأكثر في رأى البصرية فهو (رؤية) بالناء، وتلك بالألف، ولا مانع من أن يأتي هذا مقام ذاك.

انسب لرأى التي مصدرها الرؤيا ما نسب لعلم المتعدية إلى اثنين، فعبر عن الحلمية بما ذكر؛ لأن الرؤيا وإن كانت تقع مصدراً لغير رأى الحلمية، وهذا كلام جيد، فالمشهور كونها مصدراً لها، ومثال استعمال رأى الحلمية المتعدية لاثنتين قوله تعالى: ((إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا)) [يوسف: 36]، أَرَانِي: الرؤيا هذه حلمية، والياء هذه مفعول أول، وأَعْصِرُ خَمْرًا، الجملة هذه في مفعول ثاني. إذاً: تعدت إلى مفعولين، حملت على علم التي تتعدى إلى مفعولين، بجامع أن كلا منهما إدراك باطني بحس الباطن. وَلَا تُجْزِ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ ... سُقُوطُ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ

لما كان الأصل في دخول هذه الأفعال على المبتدأ والخبر، والمبتدأ والخبر لهما أحكام من حيث الحذف وعدمه، ومن حيث وجوب الحذف وعدم جواز الذكر .. إلى آخره، كان الأصل في هذا الباب أن يكون محمولاً على ما سبق، هذا هو الأصل، لكنه خالف في بعض المسائل.

وَلَا تُجْزِ: لا ناهية، تُجْزِ، هذا مجزوم بها، هُنَا: يعني: في هذا الموضع في هذا المكان، بخلاف غيره، وإذا قيد ابن مالك في الباب حينئذٍ حمل عليه، وإذا أطلقه الأصل الإطلاقي، كما قال: وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ هُنَا قال: وَلَا تُجْزِ هُنَا، أي: في هذا الباب.

إذاً: ثم مسألة هنا تخالف ما سبق، وَلَا تُجْزِ هُنَا، يعني: في هذا الباب بِلَا دَلِيلٍ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ: لا تجز سقوط مفعولين، لا تقل: ظننتُ وتسكت، متى هذا؟ إذا لم يكن بلا دليل، مفهومه: إذا كان ثم دليل يعني: قرينة، حينئذٍ هل زيد قائم؟ تقول:

ظننتُ، يعني: ظننتُ زیداً قائماً، وقع في جواب السؤال، فجاز حينئذٍ حذف المبتدأ أو حذف المفعول الأول وخبره، بِلاَ دَلِيلٍ: وهذا يسمى -الحذف إذا كان بلا دليل- يسمى اقتصاراً، وإذا كان بدليل يسمى اختصاراً، ففرق بين الاختصار والاقتصار، الاقتصار حذف بلا دليل، والاختصار حذف بدليل، وَلَا تُجْزَ هُنَا بِلاَ دَلِيلٍ، يسمى اقتصاراً، يعني: الحذف بلا دليل يسمى اقتصاراً، بالاقتصار على نسبة الفعل إلى الفاعل بتنزيله منزلة اللازم في صورة حذف المفعولين، إذا حذفنا المفعولين ولم يجز - في الاقتصار الكلام في الاقتصار، إذا حذفنا المفعولين، تقول: ظننتُ، هنا نزلته مُنْزَلَةَ الفعل اللازم الذي لا يتعدى، وعلى أحد المفعولين، يعني: في صورة حذف أحد المفعولين، لتنزيله المتعدي إلى واحد، بصورة حذف أحدهما، إذا قلت: ظننتُ زیداً، شبهته بـ (ضربت زیداً) هذا فيه نوع اقتصار.

وَلَا تُجْزَ هُنَا بِلاَ دَلِيلٍ ... سَقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ

أما الثاني فبالإجماع: لَا تُجْزَ بِلاَ دَلِيلٍ سَقُوطَ مَفْعُولٍ: الثاني هذا بالإجماع، يعني: بالاقتصار في حال الاقتصار؛ لأنه فرق بين الحالين، أما الثاني فبالإجماع لا يجوز، وفي الأول الذي هو سقوط المفعولين وهو حذفهما معاً اقتصاراً خلافً. إذاً: عندنا حالان: سقوط مفعولين أو مفعول، سواء كان الأول أو الثاني عندنا حالان. القسم الثاني: الذي هو سقوط المفعول هذا بالإجماع لا يجوز اقتصاراً، وفي الأول: سقوط المفعولين وحذفهما معاً اقتصاراً خلافً، فعن سيبويه والأخفش المنع مطلقاً كما هو ظاهر إطلاق الناظم، عن سيبويه والأخفش المنع مطلقاً، يعني: سقوط المفعولين فيه خلافً، اقتصاراً بلا دليل، والناظم هنا قال: وَلَا تُجْزَ سَقُوطَ مَفْعُولَيْنِ بِلاَ دَلِيلٍ، إذاً: وافق سيبويه والأخفش، وعن الأكثرين الجواز مطلقاً.

الجمهور أنه يجوز بلا دليل سقوط المفعولين، وعن الأكثرين الجواز ملطفاً، لقوله: ((أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى)) [النجم:35]، أي: يعلم، رأى علمية هنا، ما ذكر المفعول ولا المفعول الثاني، لا الأول ولا الثاني سقط المفعولان.

وليس في التركيب ما يدل على تقدير هذين المفعولين، فدل على أنه يجوز حذف المفعولين اقتصاراً بلا دليل، ((وُظْنَنْتُمْ (ظَنَّ السَّوْءَ)) [الفتح:12]، أين المفعولان؟ محذوفان، ((ظَنَّ السَّوْءَ)) هذا مفعول مطلق، أين المفعولان؟ لا وجود لهما، هذا اختصار.

إذاً: حذف مفعول واحد منهما اقتصاراً لا يجوز بالإجماع، وأما حذف المفعولين اقتصاراً

ففيه خلاف، منعه سيبويه والأخفش، وظاهر كلام الناظم عليه، والجمهور على الجواز للآيتين المذكورتين.

وأما حذفهما لدليل ويسمى اختصاراً، فجائز إجماعاً -حذف المفعولين-، ولا تجز بلا دليل سقوط مفعولين، سقوط المفعولين بدليل جائز، مفهوم مخالفة، بلا دليل مفهومه أنه إذا كان بدليل، وسقط المفعولان جائز، وهذا محل إجماع: بَأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِآيَةِ سُنَّةٍ ... تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيَّ وَتَحْسِبُ

وَتَحْسِبُ، أين المفعولان؟ محذوفان، التقدير وتحسب حبهما عاراً علي. إذاً: حذف المفعولين بدلالة ما سبق عليه: ((أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ)) [القصص: 62]، تزعمون ماذا أين هو؟ أين المفعولان؟ محذوفان، تزعمونهم شركائي. إذاً: حذف المفعولين اختصاراً جائز بالإجماع، وفي حذف أحدهما اختصاراً خلاف، هذا من أغرب الخلاف عند النحاة، وفي حذف أحدهما اختصاراً خلاف، فأجازه الجمهور ومنعه البعض.

إذاً: الخلاصة نقول: يجوز بالإجماع حذف المفعولين اختصاراً، وأما حذفهما اقتصاراً فالأكثر على الجواز، ومنعه سيبويه وظاهر النظم على ذلك. ويمتنع حذف أحدهما اقتصاراً بالإجماع، وأما اختصاراً ففيه خلاف أجازه الجمهور ومنعه البعض.

قال: لا يجوز في هذا الباب سقوط المفعولين ولا سقوط أحدهما إلا إذا دل عليه دليل. مثال حذف المفعولين: هل ظننتُ زيداً قائماً، إذا وقع في سؤال، تقول: ظننتُ يعني: ظننتُ زيداً قائماً، والبيت الذي ذكرناه سابقاً والآية. ومثال حذف أحدهما للدلالة أن يقال: هل ظننتُ أحداً قائماً؟ ظننتُ زيداً، حذفت الثاني؛ للدلالة السؤال، أي: ظننتُ زيداً قائماً، تحذف الثاني للدلالة عليه: وَلَقَدْ نَزَّلْتُ فَلَا تَظُنِّي غَيْرُهُ ... مَنِّي: تَظُنِّي غَيْرُهُ واقعاً مني، حذف الثاني للدلالة المقام عليه.

وهذا الذي ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب النحاة، فإن لم يدل دليل على الحذف لم يجز لا فيهما ولا في أحدهما، فلا تقل: ظننتُ، ظننتُ ماذا؟! ولا ظننتُ زيداً، ولا ظننتُ قائماً، تريد ظننتُ زيداً قائماً.

وَكُنْظُنْ أَجْعَلُ تَقُولُ إِنَّ وَلِي ... مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلْ

القول - كما سبق معنا مراراً - هو وما اشتق منه: (قال، يقول، قل)، يتعدى إلى مفعول وينصب مفعول، والأصل أن يكون جملة محكية: ((قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ)) [مريم:30]، قَالَ: فعل ماضٍ، ذكرناه عند قوله: قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ، قلنا يتعدى إلى مفعول واحد، والغالب فيه أن يكون محكياً، -جملة محكية-: ((قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ))، وحينئذٍ نقول: الأصل فيه أن الجملة تحكى كما هي، يعني: لا ننصبها؛ لأنه قال: قال محمدٌ عمروٌ منطلقٌ لا نقول: قال محمدٌ عمراً منطلقاً، فننصبهما على تسليط قال، لا، بل تحكى كما هي، وإن جوز بعضهم النصب، لكن المشهور أنها تحكى كما هي، إن كانت مبنية مبنية فعلية، وإن كانت اسمية فهي على الرفع.

ومفعوله إما مفرد وهو على نوعين: مفرد في معنى الجملة، قلت قصيدةً، قلت خطبةً، قلت كلمةً، يعني: محاضرةً مثلاً، فنقول: هذه كلها ألفاظ مفردات في اللفظ إلا أنها في المعنى جمل، هذا يُنصب مباشرة ليس كالجمله، الجملة تحكى: ((قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ))، وأما قلت قصيدةً، بالنصب مفعول به، مثل: ضربتُ زيداً، نقول: قصيدةً مفعول به العامل فيه قال، لماذا؟ لأنه يتعدى إلى مفعول، ينصب مفعول، إما جملة وإما مفرد، والمفرد هذا ليس كل مفرد، لا تقل: قال زيداً، وإنما يكون في معنى الجملة، قلت قصيدةً. ومفرداً يراد به مجرد اللفظ: ((يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ)) [الأنبياء:60]، إِبْرَاهِيمُ نقول: هذا يراد به اللفظ، يعني: الاسم يطلق عليه هذا الاسم، وزيد ثالث -وهذا أشبه ما يكون بالاصطلاح-: المفرد الذي مدلوله لفظ: قلت كلمةً، إذا كنت تلفظت بلفظ زيد مثلاً، ليس المراد كلمة محاضرة موعظة لا، قلت كلمةً، تلك هي في المعنى جمل، وهذه لا المراد بها قلت كلمةً يعني: اسماً لفظ زيد واحد كلمة، زيد قال كلمة: يعني: نطق بكلمة واحدة، نقول: هذا شيء ثالث.

إذاً: مفرد يراد به مجرد اللفظ، ومفرد في المعنى -في معنى الجملة-: قلت شعراً، خطبة إلى آخره، وزيد: مفردٌ مدلوله لفظ كما ذكرناه.

إذاً: الجملة تحكى به فتكون في موضع مفعولٍ له، سواء لفظ بالجملة بأجزائها كلها أم لا؟ ((قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ)) [هود:69]، سَلَامًا: هل نقول هذا كلمة واحدة منصوبة بـ (قال)، أم أنها جملة؟ جملة، لكنها لم تذكر كل الأجزاء، حينئذٍ الجملة كلها نقول في محل نصب، وليست سَلَامًا فحسب، أسلم سَلَامًا كلها - ((قَالَ سَلَامٌ)): سَلَامٌ عَلَيْكُمْ، الجملة كلها في محل نصب لقال، وقد يكون اللفظ (قال) يعامل معاملة ظن، يعني:

يضمن معنى الظن، وإذا ضمن معنى الظن حينئذٍ تعدى إلى مفعولين، هذا يكون مثل: ظن، ظننتُ زيداً قائماً، أتقول زيداً قائماً؟ تعدى إلى مفعولين، لكن ليس له شروط ليس على إطلاقه.

وَكَتَّظُنُّ اجْعَلْ تَقُولُ: إذا: خرج عن أصله، الأصل في لسان العرب المشهور: أن الجمل بعده تحكى، وأن المفردات على التفصيل السابق، فيقتضي مفعولاً واحداً، -ينصب مفعول واحد-، وإذا جعل طالباً لمفعولين نقول: خرج عن الأصل.

اجْعَلْ تَقُولُ كَتَّظُنُّ: كتظن متعلق بقوله: اجْعَلْ، واجعل هذا فعل أمر وتَقُولُ: هذا قصد لفظه فهو في محل نصب، اجعل تقول كتظن عملاً ومعنى، معنى من حيث تضمين، تقول معنى الظن، أتقول زيداً عالماً، يعني: أتظن من جهة المعنى، أو من جهة العمل أن عمله مثلما تعمل ظن، فظن يتعدى إلى مفعولين إذا كان فعل مضارع كذلك تقول.

وَكَتَّظُنُّ عملاً، ومعنى اجْعَلْ تَقُولُ: اجعل صيغته صيغة الأمر، لكن المراد به الجوار، ليس واجب، يعني: ما سيذكر من الشروط شروط للجواز لا للوجوب، إذا: اجْعَلْ هذا ليس على ظاهره، بل هو مصروف، اجْعَلْ تَقُولُ، تقول هذا فعل مضارع، -هذا أول شرط-، ابن مالك يذكر الأمثلة وتأخذ منها الشرط، تَقُولُ: هذا فعل مضارع، مبدوء بتاء الخطاب، -هذان شرطان-، إِنَّ وَلِيَّ مُسْتَفْهَمًا: -شرط ثالث-، وَلَمْ يَنْفَصِلْ بِغَيْرِ ظَرْفٍ: -شرط رابع-، أربعة شروط، إن وجدت جاز أن ينصب هذا اللفظ مفعولين كتظن، إن انتفت كلها أو بعضها، لا يجوز أن ينصب به مفعولان إلا في لغة سليم كما سيأتي.

إذا: تَقُولُ، نقول: هذا مضارع مبدوء بتاء الخطاب، فإن قال: أيقول زيداً عالماً، وجب الرفع ولا يجوز النصب؛ لأن شرطه أن يكون بتاء الخطاب، تقول: زيداً منطلقاً، نقول: هذا لا يجوز، لماذا؟ لأنه لم يسبقه استفهام.

وَكَتَّظُنُّ اجْعَلْ تَقُولُ: سَوَى به السِّيرافي قلتَ بالخطاب، وهو ضعيف، وسَوَى به الكوفي قل، وهو أمر، تقول: هذا كذلك ضعيف.

إِنَّ وَلِيَّ تَقُولُ مُسْتَفْهَمًا بِهِ من حرف أو اسم كما سيأتي.

وَلَمْ يَنْفَصِلْ عَنْهُ بِغَيْرِ ظَرْفٍ، فإن فُصِّلَ بظرف لا إشكال، أو كَظَرَفٍ وهو الجار والجرور، أو عَمَلٍ، يعني: معمول لتقول، إن انفصل بين الاستفهام وبين تقول بواحد من هذه الثلاثة، حينئذٍ نقول: هو باق على أصله من كونه ينصب مفعولين، إن انفصل بغير هذه الثلاث، حينئذٍ نقول: خرج عن الأعمال.

بِغَيْرِ ظَرْفٍ: أَبْعَدُ بُعْدِ تَقُولِ الدَّارِ جَامِعَةً: أبعد بعد، بعد بعد هذا ظرف، تَقُولِ الدَّارِ

جَامِعَةً، أَتَقُولُ الدار جامعة؟ تقول هنا نصب لأنه فعل مضارع، وبتاء الخطاب، وسبقه استفهام ولم يفصله شيء بينه وبين الاستفهام وهو بمعنى ظن، فتعدى إلى مفعولين، تقول: تقول زيداً عالماً، مفعول أول ومفعول ثاني، إذا قلت: أبعد بعد تقول زيداً عالماً، فصل بين الاستفهام وتقول ظرف، هل يمنعه؟ لا؛ لأنه يتوسع في الظروف والمجرورات ما لا يتوسع في غيرهما. أعندك تقول عمراً مقيماً؟

فصل بالظرف الصريح، أفي الدار تقول زيداً جالساً، جار ومجرور جائر. (أَجْهَالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ)؟ - أَوْ عَمَلٍ - المراد بالعمل هنا المعمول لتقوم، يعني: بالمفعول الأول أو بالثاني لا بأس، (أَجْهَالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ)؟ أَتَقُولُ: بَنِي لُؤَيٍّ جُهَالاً؟ فصل بالمعمول الثاني هذا جائر لا يمنعه.

إذا: وَلَمْ يَنْفَصِلِ .. بغير هذه المذكورات، فإن فصل بغير هذه المذكورات نقول: لا يعمل، ولذلك قال: وَلَمْ يَنْفَصِلِ عنه، يعني: عن الاستفهام بغير ظرف، فإن فصل بالظرف فهو باق على أصله، أَوْ كَظَرَفٍ وهو الجار والمجرور، أفي الدار تقول زيداً جالساً، أَوْ عَمَلٍ، يعني: معمول والمراد به ما يعم المفعولين معاً، أي: عمل أحد المفعولين؛ لأنه بمعنى معمول وفي تذكير عمل إشعار بأنه لا يفصل إلا بأحد المفعولين لا بهما معاً؛ لأن التنكير يشعر بالتقليل.

وَإِنْ بَعْضُ ذِي فَصَلَتٍ يُحْتَمَلُ: هذا قال المكودي: تصريح بما فهم من الشطر الذي قبله، يعني: هل في فائدة في قوله: وَإِنْ بَعْضُ ذِي فَصَلَتٍ يُحْتَمَلُ؟ لأنه قال: وَلَمْ يَنْفَصِلِ بغير ظرفٍ أَوْ كَظَرَفٍ أَوْ عَمَلٍ: مفهومه أنه لو فصل بواحد من هذه الثلاث يمنع، إذا: ما الفائدة من قوله: وَإِنْ بَعْضُ ذِي فَصَلَتٍ يُحْتَمَلُ؟ تصريح بالمفهوم السابق، حينئذٍ لا وجه لهذا الشطر؛ لأنه مأخوذ من قوله: وَلَمْ يَنْفَصِلِ بغير ظرفٍ : وهنا مفهوم مخالفة، فإن فصل بواحدة من هذه، حينئذٍ نقول: لا يعمل، قد يقال فيه فائدة، وهذا هو الظاهر. وَلَمْ يَنْفَصِلِ بغير ظرفٍ أَوْ كَظَرَفٍ أَوْ عَمَلٍ: يحتمل أنه لو فصل بها كلها جاز، وليس الأمر كذلك، يعني: لو قيل مثلاً: أعندك في الدار عمراً؟ تقول: جالساً، فصل بالجميع، يجوز أو لا يجوز؟ عند الناظم لا يجوز، لذلك في البيت الشطر الثاني فيه فائدة: تنصيص على أنه الفصل يكون ببعض لا بالكل. وَإِنْ بَعْضُ ذِي: لا بكلها، فإن فصل بكلها فالمنع عند سيبويه وظاهر كلام الناظم

عليه، إذًا: فيه فائدة خلافاً لما ذكره المكودي.

وإنَّ بَعْضٍ: يعني: لا بالكل، أعندك؟ هذا ظرف، في الدار ظرف، جار ومجرور .. عمراً هذا مفعول أول، تقول: جالساً، نقول هنا على كلام الناظم: ما يصح نصب، بل تقول: أعندك في الدار عمروٌ تقولُ جالسٌ، لا يصح نصب، نصب وسيبويه على المنع. وإنَّ بَعْضٍ ذي -المذكورات الثلاث المتقدمة- فَصَلَتْ يُجْتَمَلُ، بمعنى يغتفر، يعني: اغتفر، يحتمل بمعنى يغتفر وزناً ومعنى.

قال ابن عقيل: القول شأنه إذا وقعت بعده جملة أن تحكى هذا هو الأصل فيه، تحكى كما هي، إن كانت مرفوعة فهي مرفوعة: ((قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ)) [مريم:30] كما هي، قال زيدٌ.

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ

قال زيدٌ عمروٌ منطلق، أين المحكي هنا؟ عمروٌ منطلق، أما زيد هذا فاعل، وتقول زيدٌ منطلقٌ، لكن الجملة بعده في موضع نصب على المفعولية، وقد ينصب مفرداً كما ذكرناه سابقاً.

ويجوز إجراؤه مجرى الظن، فينصب المبتدأ والخبر مفعولين كما تنصبهما ظن. والمشهور أن للعرب في ذلك مذهبين: أحدهما: وهو مذهب عامة العرب أنه لا يجرى القول مجرى الظن إلا بشروط أربعة ذكرها الناظم فيما سبق.

فمثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك: أتقول عمراً منطلقاً، الهمزة للاستفهام، وتقول: هذا بمعنى ظن، وسبقه استفهام، وهو فعل مضارع وذو خطاب ولم ينفصل بشيء بينه وبين الاستفهام، ف (عمراً) مفعول أول، ومنطلقاً مفعول ثاني، وهذه شروط للجواز لا للوجوب -تنبه-، فيصح أن تقول: أتقول عمروٌ منطلق -مع استيفاء الشروط-، فإن فقد شرط من هذه الشروط تعين رفع الجزأين على الحكاية، نحو: قال زيدٌ عمروٌ منطلقٌ، ويقول: زيدٌ عمروٌ منطلقٌ وأنت تقولُ زيدٌ منطلقٌ، وأنت تقولُ زيدٌ منطلقٌ، أأنت تقول: زيدٌ منطلقٌ، هذا فصل بأجنبي .. أأنت تقولُ زيدٌ منطلقٌ جاء بعد همزة استفهام، فهو مبتدأ والجملة خبر، تقول: زيدٌ منطلقٌ إذًا فصل بغير المعمول.

زاد السهيلي شرطاً آخر خامساً: وهو أن لا يتعدى باللام، فإن تعدى باللام حينئذٍ بطل عمله، نحو: أتقول لزيدٍ عمروٌ منطلقٌ، وزاد في التسهيل أن يكون حاضراً لا مستقبلاً، أن يكون الزمن فيه حاضراً، أما إذا كان في زمن المستقبل لا يمنع، وفي شرحه أن يكون مقصوداً به الحال، وهذا كله في غير لغة سليم.

فإن كان الفعل غير مضارع، وهذا ذكر فيه الاحترازات.
وَأَجْرِي الْقَوْلُ كَظَنِّ مُطْلَقًا ... عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ قُلْ ذَا مُشْفِقًا

سُلَيْمٍ فِي لَغْتِهِمْ أَجْرِي الْقَوْلُ كَظَنِّ مُطْلَقًا بِلَا شَرْطٍ وَلَا قَيْدٍ، يَعْنِي: يَنْصَبُ مَفْعُولِينَ بِمَعْنَى (ظَنٍّ) بَدُونَ أَنْ يَشْتَرِطَ فِيهِ وَاحِدٌ مِنَ الشَّرُوطِ الْأَرْبَعَةِ السَّابِقَةِ، وَهَذَا سَهْلٌ، تَقُولُ: زَيْدًا مُنْطَلَقًا، قُلْ: زَيْدًا مُنْطَلَقًا، أَنْتَ تَقُولُ هُوَ يَقُولُ: زَيْدًا مُنْطَلَقًا، قُلْ مَا شِئْتَ، فَيَنْصَبُ مَفْعُولِينَ اثْنَيْنِ.

وَأَجْرِي الْقَوْلُ: الْقَوْلُ هَذَا نَائِبٌ فَاعِلٌ، كَظَنٍّ: هَذَا حَالٌ مِنَ الْقَوْلِ، مُطْلَقًا: حَالٌ ثَانِيَةٌ، حَالٌ بَعْدَ حَالٍ، يَعْنِي: بَدُونَ شَرْطٍ، مُطْلَقًا هُنَا مُقَابِلٌ لِمَا سَبَقَ.

(وَكَتَّظُنُّ اجْعَلْ تَقُولُ إِنْ وَلي ... مُسْتَفْهَمًا): هَذَا مُقَيَّدٌ، وَدَائِمًا إِذَا جَاءَ لَفْظُ (مُطْلَقًا)

تَبْحَثُ عَمَّا قَبْلَهُ وَعَمَّا بَعْدَهُ، هَلْ ثُمَّ قَيْدٌ، لِأَنَّ وَحْدَهُ مَا يَكْفِي، إِذَا قِيلَ: مُطْلَقًا، مَا مُطْلَقًا هَذَا! لَا بَدَ مِنْ شَيْءٍ مَفْسَرٍ، يَعْنِي: مُطْلَقًا عَنِ الْقَيْدِ وَالشَّرْطِ، لَا بَدَ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ ذَكَرَ فِيهِ شَرْطٌ سَابِقٌ أَوْ لَاحِقٌ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَمْ يَصِحَّ اللَّفْظُ مِنْ أَصْلِهِ.

وَأَجْرِي الْقَوْلُ كَظَنِّ: أَجْرِي الْقَوْلُ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ، كَظَنِّ: يَعْنِي: مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَالْعَمَلِ، مُطْلَقًا: بَدُونَ شَرْطٍ أَوْ قَيْدٍ، عِنْدَ سُلَيْمٍ: هَذَا مُتَعَلِّقٌ بِأَجْرِي، نَحْوُ قُلْ ذَا مُشْفِقًا: ذَا مُشْفِقًا مَا إِعْرَابُهُ؟

ذَا مَفْعُولٌ أَوَّلٌ مَبْنِي لِأَنَّهُ اسْمُ إِشَارَةٍ، وَمُشْفِقًا، هَذَا مَفْعُولٌ ثَانِي، لَوْ لَمْ يَرِدْ مُشْفِقًا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ لِاثْنَيْنِ أَوْ لَا، وَهَذَا عَلَى جِهَةِ الْجَوَازِ؛ لِأَنَّ الرِّفْعَ عَلَى الْحِكَايَةِ عِنْدَهُمْ جَائِزٌ.

قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا ... هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيلَا

هَذَا مَفْعُولٌ أَوَّلٌ ل: قَالَتْ، وَإِسْرَائِيلَا مَفْعُولٌ ثَانِي.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم عَلَى نَبِينَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ ... !!!

عناصر الدرس

- * شرح الترجمة (أعلم وأرى).
- * تعدي (رأى وعلم) إلى ثلاثة مفاعيل وحكم المفاعيل
- * تعدي (رأى وعلم) إلى مفعولين وحكمهما
- * تعداد بقية الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل

* شرح الترجمة (الفاعل) وحده وحكمه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.
أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى:

أَعْلَمَ وَأَرَى:

إِلَى ثَلَاثَةِ رَأَى وَعَلِمًا ... عَدَّوْا إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمًا

لا زال الحديث فيما يتعلق بعلم وما تفرع عنها، نص فيما سبق أن علم تأتي متعدية لمفعولين؛ وذلك إذا كانت اعتقادية أو استعملت بمعنى الظن، وقد تأتي بمعنى العرفان، حينئذٍ تتعدى إلى مفعول واحد.

في هذا الباب أراد أن يبين أن علم التي تتعدى إلى مفعولين قد تدخل عليها همزة النقل، وحينئذٍ تصيرها ناصبة لثلاثة مفاعيل، وهذا شأن همزة النقل؛ همزة النقل يعني: تنقل الفعل من كونه لازماً إلى كونه متعدياً، يكون الفعل لازم: خرج زيد هذا لا يتعدى بنفسه، يعني: لا ينصب مفعولاً بنفسه مباشرة، حينئذٍ إذا قلت: أخرجت زيداً أدخلت همزة النقل: أخرجت، الهمزة هذه زائدة، خرج وأخرج فرق بينهما، خرج هذا لازم وأخرج هذا متعدي، ولكن تعديه بهمزة النقل، وليست منحصرة فيها؛ لأنه قد يُضَعَفُ، تقول: خَرَجْتُ زِيداً، إذا تعدى بالهمزة وتعدى بالتضعيف، والمراد هنا التعدى بالهمزة، حينئذٍ همزة النقل تجعل اللازم متعدياً إلى واحد؛ تنقله من كونه لازماً إلى متعدٍ لواحد. ثم إذا كان متعدياً إلى واحد تجعله متعدياً إلى اثنين: لبس زيد جبة، لبس: فعل ماضٍ، وزيد: فاعل، وجبة: هذا مفعول به، إذاً: تعدى هذا إلى واحد، إذا دخلت عليه الهمزة: ألبست زيداً جبة، ما الذي صير الفعل ونقله من كونه متعدياً إلى واحد إلى أن صار ناصباً لمفعولين؟ هو همزة النقل، ثم ما كان متعدياً إلى اثنين ودخلت عليه همزة النقل صيرته ناصباً لثلاثة مفاعيل، وهو أعلم وأرى، حينئذٍ أعلم وأرى -أرى الخُلُمِيَّةَ هنا- تنصب مفعولين إذا دخلت عليها الهمزة، حينئذٍ صيرتها ناصبة لثلاثة مفاعيل، وكذلك علم العرفانية سيأتي أنها تتعدى إلى اثنين.

أَعْلَمَ وَأَرَى أي: هذا باب ذكر ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل وهو أعلم وأرى، الأصل علم وأرى، ومن الصيغة تعلم أن التعدى هنا حصل بالهمز؛ لأنه هناك ذكر علم، وذكر رأى: وَلَرَأَى الرُّؤْيَا، إذاً: هي مجردة عن الهمزة، وهنا عنون بما هو مشتمل على الهمزة، ففعل

أن التعدي إنما حصل بهمزة النقل، هذا واضح من الترجمة والعنوان.
إِلَى ثَلَاثَةٍ رَأَى وَعَلِمَا: رأى أو أرى، أرى أصلها (أَرَأَيْتَ) تحركت الياء يعني: بالفتحة أَرَأَيْتَ،
حينئذٍ نقول: فتح ما قبلها فوجب قلبها ألفاً، ثم أريد التخفيف بحذف الهمزة وألقت
حركاتها لما قبل فحذفت فصار أرى، فأرى أصلها: أَرَأَيْتَ، قلبت الياء ألفاً لتحركها
وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الهمزة بعد نقل حركاتها إلى الساكن قبلها، وأما أعلم فهي
كما هي.

إِلَى ثَلَاثَةٍ رَأَى وَعَلِمَا: قال في الترجمة: أَعْلَمَ وَأَرَى، ولما ذكر: إِلَى ثَلَاثَةٍ، قال: (رَأَى
وَعَلِمَا)، قدم رأى على علم، هل هذا مقصود أم أنه هكذا اتفاقاً؟ في بعض النسخ
الترجمة: (أَرَى وَأَعْلَمَ)، حينئذٍ لا خلاف، رجحها بعضهم بناءً على ما ذكره في البيت:
(إِلَى ثَلَاثَةٍ رَأَى وَعَلِمَا)، إذاً: النسخة التي فيها الترجمة: تقديم أرى على أعلم لا إشكال
فيها، وأما هذه: (أعلم وأرى) ثم قال: (إِلَى ثَلَاثَةٍ رَأَى وَعَلِمَا)، حينئذٍ نقول: لعله من
باب الاتفاق فحسب، يعني: ليس مقصوداً، إلا إذا جعل أن الأصل في الترجمة أعلم
وحملت عليها رأى كما سبق، وهي:
وَلَرَأَى الرُّؤْيَا ائِمَّ مَا لِعِلْمَا ... طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ.
إذاً: ألحقت رأى الحلمية بعلم لجامع أن كلاً منهما إدراك أو حسن باطن، إذاً: حملت
رأى التي بمعنى الرؤيا على علم بجامع، حينئذٍ أيهما أصل وأيها فرع؟
أعلم -صارت علم بدون همز- علم نقول: هذه أصل، ورأى الحلمية هذه فرع، حينئذٍ
قدم الأصل على الفرع.

ثم قال: إِلَى ثَلَاثَةٍ رَأَى وَعَلِمَا: لم يجعل ثم فارقاً بين اللفظين.
عَدَّوْا إِذَا صَارَ أَرَى وَأَعْلَمَا: عَدَّوْا إِلَى ثَلَاثَةٍ، إِلَى ثَلَاثَةٍ: هذا جار ومجرور متعلق بقوله:
عَدَّوْا، من الذي عَدَّى؟ العرب، نطقت بها متعدية بهذا اللفظ إلى ثلاثة مفاعيل، أو
النحاة حكموا بصحة تعدية هذه الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل، فيجوز في مثل هذه
التركيب أن يفسر الضمير بالنحاة أو بالعرب، إلا إذا لم يصلح أن يفسر به النحاة
حينئذٍ يحمل على العرب، كما سبق: وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لَأَوْشَكَا، ليس النحاة هم الذين
استعملوا؛ لأن الاستعمال صفة للناطق الأصلي، حينئذٍ يتعين أن يقال: اسْتَعْمَلُوا يعني
العرب ولا يفسر بالنحاة، أما حكموا ورفعوا ونحو ذلك، فيجوز فيه الوجهان.
عَدَّوْا: أي العرب أو النحاة، عَدَّوْا رَأَى وَعَلِمَا، هذا مفعول مقدم، المتعديين إلى
مفعولين؛ وذلك علم إذا كانت بمعنى اليقين أو الظن لا علم العرفانية، وهذا هو الأصل

فيها، ورأى إذا كانت حلمية، العرب عدت هذه المفاعيل إلى ثلاثة، متى؟ إذا صاراً -إذا دخلت عليهما همزة النقل وصاراً- أَرَى وَأَعْلَمَا، إذا: رأى وعلم هما الأصل، تدخل عليهما همزة النقل، حينئذٍ تصير الفعلين يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل، حينئذٍ المفعول الأول هو الفاعل، والمفعول الثاني والثالث هما مفعولا علم الأصل -هذا الأصل-، علمت زيداً قائماً، زيداً قائماً مفعولا علم، إذا أدخلت عليه همزة، قلت: أعلمتُ-مثلاً- محمداً زيداً قائماً، أعلمتُ هذا لا بد أن تسندها إلى فاعل وهو المتكلم، الفاعل الذي هو: علم زيدٌ بكرة قائماً، علم: فعل ماضي وزيدٌ: فاعله، وبكرًا: مفعول أول، وقائماً: مفعول ثاني، إذا قلت: أعلمت زيداً بكرة قائماً، حينئذٍ علم زيد -الفاعل- نصب على أنه مفعول أول، وبكرًا المفعول الأول في علم صار مفعولاً ثانياً في باب أعلم، وقائماً صار هو المفعول الثالث.

إذا: تعدى إلى ثلاثة أصل الأول هو الفاعل، والثاني والثالث هما مفعولا علم، حينئذٍ كل ما تعلق بباب علم ومفعوليه يكون للثاني والثالث دون الأول، يعني: الإلغاء السابق والتعليق ونحو ذلك من حيث الحذف -جوازه اختصاراً واقتصاراً حذف أحد المفعولين أو هما معاً- كل تلك الأحكام تتعلق بالثاني والثالث دون الأول، لماذا؟ لأن الثاني والثالث هما مفعولا علم في الأصل، هما المبتدأ والخبر، وهذه الجملة كأصلها أعلم تدخل على جملة المبتدأ والخبر، فحينئذٍ يبقى الحكم مستصحباً حتى بعد دخول همزة، وأما الأول فهذا لا، هذا صار عمدة، صار مفعولاً أول، قبل دخول همزة النقل هو فاعل، فحينئذٍ لا يتعلق به لا إلغاء ولا تعليق ولا حذف -لا حذف اقتصاراً ولا اختصاراً- ولا غير ذلك، وإنما الحكم يكون منصّباً على المفعول الثاني والثالث.

إِلَى ثَلَاثَةٍ رَأَى وَعَلِمَا ... عَدَّوْا إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا

أشار بهذا الفصل إلى ما يتعدى من أفعال إلى ثلاثة مفاعيل، فذكر سبعة أفعال، الأصل فيها (أعلم وأرى)، وأما ما عداها فهي محمولة عليها، وإلا الأصل هو فعلان، بعضهم اختصر أو اقتصر على هذين الفعلين، وما عداهما محمولة بالقياس؛ لأنه سيأتي أنها ما عدت إلا باستعمالها بصيغة المبني للمجهول.

أَعْلَمَ وَأَرَى فذكر أن أصلهما علم ورأى، وأنها بالهمزة يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل؛ لأنهما قبل دخول همزة عليهما كانا يتعديان إلى مفعولين: علم زيدٌ عمراً منطلقاً، ورأى خالدٌ بكرًا أخاك، فلما دخلت عليهما همزة النقل زادتهما مفعولاً ثالثاً، هذا المفعول الأول هو

الفاعل، هو الذي كان فاعلاً بهما قبل دخول الهمزة، والثاني والثالث هما اللذان كانا منصوبين بهما وهما المبتدأ والخبر، فإذا دخلت عليهما الهمزة، قلت: أعلمتُ زيداً عمرواً منطلقاً، وأريت خالداً بكرةً أخاك، وهذا هو شأن الهمزة؛ أنها تصير ما كان فاعلاً مفعولاً، وما كان لازماً متعدياً، وما كان متعدياً إلى واحد متعدياً لاثنتين، وما كان متعدياً إلى اثنتين صار متعدياً إلى ثلاثة.

وَمَا لِمَفْعُولِيْ عَلِمْتُ مُطْلَقًا ... لِلثَّانِ وَالْثَالِثِ أَيْضًا حَقَّقًا

يعني: إذا صارت أمامك ثلاثة مفاعيل قد يلتبس، أي المفاعيل هذه التي يتعلق بها التعليق والإلغاء والحذف ونحو ذلك، كل ما سبق من أحكام علم؟ نقول: الثاني والثالث، لماذا؟ لأن الأول أصله فاعل؛ لدخول همزة النقل نصب على أنه المفعول الأول، والمفعول الأول في باب علم هو الثاني في باب أعلم، والمفعول الثاني في باب علم هو المفعول الثالث في باب أعلم، حينئذٍ يتعلق الحكم بالثاني والثالث دون الأول، ولذلك قال: (وما)، يعني والذي - هذا مبتدأ، - (حَقَّقًا) هذا خبره، وما ثبت أو حقق لمفعولي - هذا صلة متعلق بمحذوف -، والذي لمفعولي، والذي ثبت لمفعولي علمتُ بدون همزة نقل، مُطْلَقًا: بدون استثناء الأحكام السابقة، لِلثَّانِ وَالْثَالِثِ من مفاعيل أعلم وأرى أَيْضًا حَقَّقًا، فيجوز حينئذٍ حذفهما معاً اختصاراً إجماعاً، هذا في الثاني والثالث، يجوز حذفهما معاً اختصاراً إجماعاً، وفي حذف أحدهما اختصاراً ما سبق من الخلاف، ويمتنع حذف أحدهما اقتصاراً إجماعاً، وفي حذفهما معاً اقتصاراً الخلف السابق، ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما فقط دون الأول، ولذلك تقول: عمرو أعلمتُ زيداً قائمً، ما حكمه هنا؟ عمرو أعلمتُ زيداً قائمً، هذا ماذا نسميه؟ إلغاء، ما الدليل؟ الرفع؛ لأنه لو بقي كما هو لقلت: عمراً أعلمتُ زيداً قائمًا، لكن لما رفعت الأول (عمرو) لتوسط العامل، و (قائم) خبره تعين أعلمتُ أن يكون متعدياً لواحد، فنُصب الأول على أصله، ثم الثاني والثالث ارتفعا رجع إلى ما كان عليه، ولذلك لم يرفع زيداً، أعلمتُ زيداً؛ لأنه ليس مفعول أول ولا ثاني، والتعليق والإلغاء إنما يكون للثاني والثالث، أما الأول زيداً بقي كما هو منصوب: عمرو أعلمتُ زيداً قائمً، حصل إلغاء هنا بالتوسط، لماذا نصب زيداً والأصل ألا تعمل أعلمت في اللفظ؟ نقول: لأن زيداً هذا ليس هو المفعول الثاني، ولا الثالث، وإنما هو مفعولٌ زيدَ بدخول همزة النقل على علم، عمرو أعلمتُ زيداً قائمً.

ويجوز التعليق عنهما فتقول: أعلمتُ زيداً لعمرو قائم، يعني: الذي سبق معنا من

المواضع الستة التي تكون معلقة للفعل، إنما توجد فاصلة بين (أعلم) وبين المفعول الثاني، أعلمت زيداً لعمرو قائم، دخلت لام الابتداء، وهي مما له الصدر، وحينئذٍ وجب التعليق، وكان التعليق هنا حاصلًا للمبتدأ والأول. إذاً:

وَمَا لِمَفْعُوِّيْ عَلِمْتُ مُطْلَقًا ... لِلثَّانِ وَالْثَّالِثِ أَيْضًا حَقَّقًا

وما يعني: والذي ثبت.

لِمَفْعُوِّيْ عَلِمْتُ مُطْلَقًا: مُطْلَقًا هذا حال من الضمير المستتر في الجرور العائد على (ما) لِمَفْعُوِّيْ.

لِلثَّانِ وَالْثَّالِثِ من مفاعيل أعلم ورأى، وأما المفعول الأول فلا يجوز فيه تعليق الفعل عنه، لا يعلق عنه، فلا يقال: أعلمت لزيد عمرو منطلق، هذا لا يصح، لماذا؟ لأنك علقت المفعول الأول والتعليق إنما هو خاص بالمفعول الثاني والثالث، فيبقى المفعول الأول على حاله، وإذا أردت التعليق تدخل الحرف أو الاسم المعلق بعد المفعول الأول، حينئذٍ يختص بالمفعول الثاني والثالث، وأما الأول فيبقى على حاله منصوباً، ولذلك في المثال السابق ما ذكره الشارح أنه أدخل لام الابتداء على المفعول الثاني، أعلمت زيدا لعمرو منطلق، أما أعلمت لزيد عمرو منطلق نقول: هذا لا يصح، بل يبقى الأول على حاله، أعلمت زيدا لعمرو قائم، ومثال حذفهما للدلالة أن يقال: هل أعلمت أحداً عمراً قائماً؟ تقول: أعلمت زيدا، هذا وقع في جواب سؤال، وحذف المفعول الثاني والثالث معاً.

ومثال حذف أحدهما للدلالة أن تقول في هذه الصورة: أعلمت زيدا عمراً أي: قائماً، حذف الثالث، أو: أعلمت زيدا، قائماً أي عمراً قائماً، فحذفت الثاني. إذاً: كل الأحكام السابقة تتعلق بالثاني والثالث، وأما الأول وإن كان منصوباً لأعلم إلا أنه ليس أصله المبتدأ والخبر، والأحكام السابقة كلها متعلقة بما أصله المبتدأ والخبر. والذي لِمَفْعُوِّيْ: ثبت لِمَفْعُوِّيْ عَلِمْتُ بدون همزٍ ورأيت كذلك مُطْلَقًا بدون تفصيل وبدون استثناء لِلثَّانِ وَالْثَّالِثِ يعني: ثابت حَقَّقًا لِلثَّانِ، لِلثَّانِ هذا متعلق بقوله: حَقَّقًا، وحَقَّقًا هذا فعل ماضي مغير الصيغة والألف هذه للإطلاق، حقق للثاني والثالث، يعني: ثبت، التحقيق هنا بمعنى الثبوت، فثبت بالثاني والثالث من الإلغاء والتعليق ومنع الحذف من غير دليل وجوازه لدليل ثابت للثاني والثالث من؟؟ أعلم وأرى.

وَإِنْ تَعَدَّيَا لَوَاحِدٍ بِلَا ... هَمْزٍ فَلَاثْنَيْنِ بِهٍ تَوْصَلًا

هذا استطراد من الناظم، وهو أنه قد سبق أن بين (علم) العرفانية ولم يذكر (رأى) البصرية.

إِنْ تَعَدَّيَا لَوَاحِدٍ: عَلِمَ إما أن تتعدى لواحد، وإما أن تتعدى لاثنين، إن تعدت لاثنين عرفنا الحكم أنها بهمزة النقل تصير متعدية إلى ثلاثة، بقي علم بمعنى عرف: ((لا تَعْلَمُونَ شَيْئًا)) [النحل:78]، علمت زيداً يعني: عرفت زيداً، رأيت زيداً، رأيت (رأى) البصرية، إذا تعدت لواحد حينئذٍ تصيره همزة النقل متعدياً إلى اثنين. وَإِنْ تَعَدَّيَا لَوَاحِدٍ: الضمير هنا تَعَدَّيَا يعود إلى (علم ورأى)، ومتى يتعديان لواحد؟ إذا كانت علم بمعنى عرف -عرفانية-: لِعَلِّمَ عِرْفَانٍ وَظَنَّ هُمَهُ ... تَعْدِيَّةٌ لَوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةٌ.

وَإِنْ تَعَدَّيَا لَوَاحِدٍ: هو لم يذكر رأى التي تتعدى إلى واحد، وإنما ذكر علم العرفانية وذكر ظن التي بمعنى اهتم، حينئذٍ الضمير راجع إلى شيء مذكور، وإلى شيء معلوم في الذهن. وَإِنْ تَعَدَّيَا: يعني: علم ورأى.

لَوَاحِدٍ: يعني: لمفعول واحد، وهذا إنما ذكره في الباب السابق أن علم العرفانية تتعدى لواحد، لِعَلِّمَ عِرْفَانٍ، ثم قال: تَعْدِيَّةٌ لَوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةٌ، فحينئذٍ رأى البصرية لم يذكرها هو، حينئذٍ يقول: وَإِنْ تَعَدَّيَا، أي: علم ورأى البصرية، فأشار بالضمير إلى شيء مذكور فيما سبق وإلى شيء معلوم يوجبه الموقف الشارح.

لَوَاحِدٍ: وذلك فيما إذا كانت (علم) عرفانية و (رأى) بصرية.

بِلَا هَمْزٍ: كانت التعدية بلا همز؛ لأن الهمزة قد تجعل اللازم يتعدى لواحد، ولكن هنا تعدى بنفسه إلى واحد.

فَلَاثْنَيْنِ بِهٍ تَوْصَلًا: فَلَاثْنَيْنِ الفاء واقعة في جواب الشرط، فَلَاثْنَيْنِ بِهٍ، يعني: بالهمز توصلاً، توصلاً علم ورأى إلى اثنين وهما متعديان لواحد بالهمز هذا مراده، فَلَاثْنَيْنِ بِهٍ يعني: لمفعولين اثنين تَوْصَلًا الضمير هنا يعود إلى رأى وعلم، تَوْصَلًا بِهٍ، يعني بالهمز، فلما كان دون الهمز متعدياً لواحد، فحينئذٍ تعدى بالهمزة إلى اثنين.

وَإِنْ تَعَدَّيَا -رَأَى وَعَلِمَا- لَوَاحِدٍ بِلَا: هذا متعلق بقوله: تَعَدَّيَا بِلَا هَمْزٍ، يعني: بغير همز .. لا هنا بمعنى غير ليست حرفية، بل هي اسم، وإعرابها يظهر على ما بعدها. هَمْزٍ:

الكسرة هذه كسرة عارية، وكسرة هَمْزٍ هذه مقدرة، ولا هذه الإعراب فيها مقدر وظهر على ما بعدها.

بِلا هَمْزٍ: بأن كانت رأى بصرية وعلم عرفانية، فَلَا تُنْبِئُ بِـِ هـ - هذا جواب الشرط- تَوْصِلاً بِـِ هـ، به: متعلق بتَوْصِلاً، وَالْإِثْنَيْنِ متعلق بتَوْصِلاً، توصلاً بالهمز لاثنين لمفعولين اثنين، توصلاً لما علمت، فتقول: أريت زيداً الهلال، رأيت الهلال فعل وفاعل ومفعول به، أريت زيداً الهلال، تعدى إلى اثنين، زيداً هذا مفعول أول، والذي جاء به هو همزة النقل، والهلال هذا مفعول ثاني، فصيرت المفعول لرأى مفعولاً ثانياً وزادته مفعولاً أولاً، وهو الفاعل، وأعلمته الخبر، أعلمتُ زيداً الخبر، تعدى إلى اثنين، أعلمتُ يعني: أعلمتُ زيداً الخبر، علمَ زيدُ الخبر، علمَ فعل ماضي، وزيدُ فاعله والخبرَ هذا مفعول به، بمعنى عرف، إذا دخلت همزة النقل صيرت الفاعل مفعولاً أول، أعلمتُ زيداً الخبر، إذاً: تعديا لاثنين بواسطة همزة النقل، والأصل فيهما: (علم) العرفانية و (رأى) البصرية إِنَّ تَعْدِيًا لَوَاحِدٍ، وليستا حينئذٍ من هذا الباب، ولو تعديا لاثنين: أعلمتُ زيداً الخبر، لا يقال: بأن أعلم من باب عِلِمَ مما يتعدى لمفعولين، نقول: لا، ليست من هذا الباب، وكذلك رأى البصرية ليست من هذا الباب.

وليستا حينئذٍ من هذا الباب، ولا من الباب الذي قبله؛ لأن المفعول الثاني غير الأول. ويشترط في المفعولين اللذين تدخل عليهما علم ورأى أن يكونا مبتدأ وخبراً في الأصل، وهذا ليس مما أصلهما المبتدأ والخبر، حينئذٍ يكون من باب: (كسا وأعطى). وليستا حينئذٍ من هذا الباب ولا من الباب الذي قبله؛ لأن المفعول الثاني غير الأول، فهو من باب (كسا وأعطى)، وهذا ما أشار إليه بقوله: وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِ انْتِ كَسَا ... فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ دُوْا انْتِسا

باب: كسا وأعطى فعل يتعدى إلى مفعولين في أصله دون همزة نقل، ولكن ليس أصل، المفعولين المبتدأ والخبر، ولذلك ما يتعدى إلى مفعولين في الجملة قسمان: قسم يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وهذا باب ظن وأخواتها، وقسم يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر.

بَابُ كَسَا وَأَعْطَى: أعطيت زيداً درهماً، نقول: هذا من باب كسا، أعطيت زيداً درهماً، ليس أصل المفعولين مبتدأ وخبر، لا يصح أن يقال: زيد درهماً، ما يصح التركيب هذا، حينئذٍ أعطيت زيداً درهماً، زيداً آخذ، والدرهم هذا مأخوذ، ففرق بينهما. وَالثَّانِ: الثاني هذا مبتدأ، مِنْهُمَا: من هذين المفعولين السابقين -باب عرف ورأى-

كَثَّانٍ، هذا خبر، وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَّانٍ أَثْنَى كَسَا، يعني: كَثَّانِ اثْنَيْنِ مفعولي كَسَا، أي: المفعول الثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من باب كَسَا، المفعول الثاني من باب علم التي هي بمعنى عرف، ورأى التي بمعنى أبصر، الثَّانِ مِنْهُمَا كَثَّانٍ أَثْنَى كَسَا، يعني: كالثاني من مفعولي كَسَا، فحينئذٍ ما الذي يترتب عليه؟ يجوز فيه الحذف اختصاراً واقتصاراً، يعني: يحذف بدليل وبدون دليل، لا يشترط فيه، بخلاف الثاني من باب علم. إذاً: هذا الثاني من باب علم يعني عرف، نقول: هو من باب كَسَا، يجوز فيه الحذف اختصاراً واقتصاراً بدليل وبدون دليل.

ثانياً: يمتنع فيه ما جاز في مفعولي علمت المتعدية إلى اثنين من إلغاء وتعليق وغير ذلك من الأحكام الجائزة فيه، إذاً: يجوز حذفه اختصاراً واقتصاراً، بدليل وبدون دليل، ثانياً: يمتنع فيه كل الأحكام السابقة من التعليق والإلغاء ونحوهما.

إذاً: فرق بين هذا الباب وبين باب علم، (فَهُوَ) أي: الثاني من هذين المفعولين (به) يعني: بالثاني من مفعولي باب كَسَا، (فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا) في كل حكم له ثابت له، (ذُو ائْتِسَا) يعني: يقتدي به، صاحب ائْتِسَاء صاحب اقتداء.

إذاً: الثَّانِ من باب علم بمعنى عرف ورأى البصرية الثَّانِ مِنْهُمَا لا يأخذ حكم الثاني من باب علم، وإنما يأخذ حكم الثاني من باب كَسَا وأعطى، والفرق بين البابين واضح، أن الثاني في باب علم هذا عمدة أصله خبر، وأما الثاني من باب كَسَا وأعطى لا، أصله فضلة، فرق بين النوعين، فذاك عمدة، وهذا مثل: ضربت زيداً، زيداً هذا يجوز حذفه، حينئذٍ فَرَّقَ الناظم بينهما، (وَالثَّانِ مِنْهُمَا) أي: من هذين المفعولين، (وَالثَّانِ) أي: المفعول الثاني، (مِنْهُمَا) من هذين المفعولين، من باب علم بمعنى عرف ورأى بمعنى أبصر، (كَثَّانٍ) هذا خبر، (كَثَّانِ أَثْنَى مفعولي كَسَا)، وبابه من كل فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر كما ذكرناه، (فَهُوَ) أي: الثاني هذا (به)، بالثاني من مفعولي باب كَسَا في كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا، يعني: ذو اقتداء، فيمتنع أن يُخْبَرَ به عن الأول، لا تنحل الجملة فيخبر به عن الأول، ويجوز الاقتصار عليه وعلى الأول، ويمتنع الإلغاء، وجوز بعضهم الإلغاء في مسألة استثنائها، قيل: إلا في التعليق، فقد يعلق المفعول الثاني من باب علم العرفانية، ورأى البصرية: ((رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخْرِجُ الْمَوْتَى)) [البقرة: 260]، (رَبِّ أَرِنِي)، رأى هنا بصرية، (أَرِنِي) يريد الرؤيا، ((وَلَكِنْ لِيُطَمِّنَنَّ قَلْبِي)) [البقرة: 260]، ((رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخْرِجُ الْمَوْتَى))، ((أَرِنِي)) الياء هذه مفعول أول، ((تُخْرِجُ الْمَوْتَى)) [البقرة: 260] تُخْرِجُ، هذه مفعول ثاني، أين وقعت الجملة كيف؟

وقعت بين الفعلين، قال بعضهم: إن هذا تعليق، وهذا محل إشكال، ولذلك الناظم أطلق ولم يستثن شيئاً، بمعنى أن بعضهم يرى أن التعليق قد يدخل الثاني في باب رأى وعلم إذا تعدت إلى اثنين وكانت رأى بصرية وعلم عرفانية، على كلٍ أذكره من باب ذكر الشيء: ((أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ)) [الفيل:1]، والناظم رحمه الله تعالى أطلق ذلك.

قال وأشار في هذين البيتين إلى أنه إنما يثبت لهما هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة يتعديان إلى مفعولين، وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعديان إلى واحد، كما إذا كانت رأى بمعنى أبصر، رأى زيداً عمراً، وعلم بمعنى عرف، علم زيداً الحق، حينئذٍ يتعديان بعد الهمزة إلى مفعولين، فيصير الفاعل مفعولاً أول، أَرَيْتُ زيداً عمرواً، وأعلمت زيداً الحق، لا يقال زيداً عمرواً، ولا زيداً الحق، لذلك ليس أصلهما المبتدأ والخبر، حينئذٍ لا يكونان من هذا الباب، والثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من مفعولي كسا وأعطى، كسوت زيداً جبة، الصحيح أن يقال: كسوت زيداً، وكسوت جبة، وأعطيت زيداً درهماً؛ لكونه لا يصح الإخبار به عن الأول؛ لأنه ليس بخبر في الأصل، فيمتنع حينئذٍ أن يخبر به عن الأول؛ لأن هذه لا تدخل على الجملة الاسمية التي أصلها مبتدأ وخبر، فلا تقل: زيداً الحق، ولا زيداً درهماً، وفي كونه يجوز حذفه مع الأول، وحذف الثاني وإبقاء الأول، وحذف الأول وإبقاء الثاني، وإن لم يدل على ذلك دليل، يعني: ولو كان اقتصاراً، فمثال حذفه: أعلمتُ وأعطيتُ، إذا أراد أن يخبر بأنه مجرد علم معرفة، أعلمت وأعطيت، هذا يجوز لا بأس به، ((فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى)) [الليل:5]، (أَعْطَى)، حذف المفعولين، لماذا؟ لأن المراد هنا الإخبار بمجرد الإعطاء، بقطع النظر عن المعطى أو المعطى: ((فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى)) أعطى ماذا؟ حذف المفعولين؛ لأنه لا حاجة لذكر المفعولين، ولذلك إذا أريد العموم حينئذٍ يحذف المتعلق، وحذف المتعلق -ومنه هذا مفاعيل متعلقة-، حذف المتعلق يفيد العموم.

ومثال حذف الثاني وإبقاء الأول: أعلمتُ زيداً، وأعطيتُ زيداً: ((وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ)) [الضحى:5]، رَبُّكَ فاعل، وَيُعْطِيكَ مثل أعطيت زيداً درهماً، المحذوف هنا المفعول الثاني وليس الأول، والكاف هذا في محل نصب مفعول أول؛ لأنه لم يتعلق به بفائدة.

ومثال حذف الأول وإبقاء الثاني: ((حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ)) [التوبة:29]، يعني: يعطوكم: ((حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ)) [التوبة:29]، حتى يعطوكم الجزية، حذف الكاف، وهذا

كثير.

وَكَاَرَى السَّابِقِ نَبَأًا أَخْبَرًا ... حَدَّثَ، أَنْبَأَ، كَذَّابًا، خَبَرًا

هذا من باب القياس، وإلا الأصل بعضهم حصر أرى وأعلم فحسب، ولذلك سائر الأفعال السابقة وهي ثلاثة عشر فعلاً لم يأت فيها الكلام من أنها تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، مع أن بعضها يتعدى إلى مفعول، ويتعدى إلى مفعولين، ومع ذلك لا يقال فيها لإجراء الأحكام المتعلقة هنا في همزة النقل.

وَكَاَرَى السَّابِقِ نَبَأًا: نَبَأَ هذا مبتدأ، وَكَارَى خبر مقدم، السَّابِقِ، نعت له، السابق المراد به المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل، فيما عرفت من الأحكام، لا كَأَرَى المتأخرة، وهي المتعدية إلى اثنين، السَّابِقِ، عندنا رأى هنا ثنتان، رأى سابقة ورأى متأخرة، رأى السابقة هي التي أشار إليها بقوله:

وَلَرَأَى الرُّؤْيَا أَنْتُمْ مَا لَعَلِمَا ... طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ

ورأى الثانية أشار إليها بقوله:

وَأِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلا هَمْزٍ: الأولى تتعدى إلى مفعولين أصالة، والثانية: تتعدى إلى مفعولين بالتبع.

وَكَاَرَى السَّابِقِ: يعني: لا المتأخرة، وهي المتعدية إلى اثنين، نَبَأًا وَأَخْبَرًا وَحَدَّثَ، وَأَنْبَأَ، وَكَذَّابًا، خَبَرًا، خبر كَذَّابًا، خبر: هذا مبتدأ متأخر وَكَذَّابًا هذا خبر متقدم. وهذه ألحقت بِرَأَى؛ لأنها تضمنت معناها، تضمنت معناها، وهذه الأفعال الخمسة الأصل فيها أن تصل إلى الثاني بحرف الجر، هذا الأصل فيها قياس اللسان العربي؛ أن تصل إلى الثاني بحرف الجر، وقد يحذف حرف الجر، حينئذ ينتصب على نزع الخافض إن قيل به، ولم يسمع أنهم عدوها إلى ثلاثة، إلا وهي مبنية للمجهول كما سيأتي في الآيات، لم يسمع، مع أن الناظم هنا ذكرها مبنية للمعلوم، حدث، أخبر، نبأ، أنبأ، خبر، كلها ذكرها بصيغة المبني للمعلوم، مع أنه لم يسمع فيها، وإنما سمع فيها كونها ناصبة للمفاعيل إذا كانت مغيرة الصيغة، فمن باب القياس إذا بنيت للمفعول حينئذ الأصل فيما بني للمفعول أن يكون له معلوم، ضُرِبَ الأصل فيه ضَرْبَ، عَلِمَ الأصل فيه عَلِمَ .. إلى آخره، فما دام أنه سُمِعَ بناؤها للمجهول دل على أن لها أصل، وهو المعلوم، وإن لم يُنْقَلْ حينئذ نستدل بالبناء للمجهول على المعلوم، لكن هذا من باب

القياس؛ لأن بعضها (زُكِمَ) مثلاً هذا مبني للمجهول وليس له معلوم، زُكِمَ من الزكام، نقول: هذا مبني للمجهول، هل له معلوم؟ ليس له معلوم، فلا يلزم إذا سمع نَبَأً وأخبراً أنه مبني مجهول أن يكون له معلوم، لكن أكثرهم على هذا فتمشي معه. ويجوز أن تتعدى إلى ثلاثة وأن تبنى للفاعل ولو لم يسمع؛ لأنه أمر مقيس. نُبِئتُ زُرْعَةً والسفاهة كاسمها ... يُهْدِي إلى غرائب الأشعار

(نُبِئتُ زُرْعَةً) نبي هو قال: نَبَأٌ-ابن مالك-، مع كون الشاهد نُبِئتُ، التاء هذه مفعول أول وهي نائب الفاعل وزُرْعَةً هذا مفعول ثاني: وَمَا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنِفًا: (أَخْبَرْتَنِي) التاء هذه مكسورة، الياء هذه هي المفعول الأول، ودَنِفًا هي المفعول الثاني، وأين الثالث! هو قال: (وَكَاوَرَى السَّابِقِ)، يعني: التي تتعدى إلى ثلاثة، (نُبِئتُ زُرْعَةً)، زُرْعَةً هذا الثاني، (والسفاهة كاسمها يُهْدِي)، يُهْدِي الجملة هذه في محل نصب مفعول ثالث. وَمَا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنِفًا التاء نائب فاعل، والياء مفعول ثاني، والثالث دَنِفًا، وأخْبَرْتَنِي هذا مغير الصيغة. أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ، فَمَنْ ... حُدِّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ

حُدِّثْتُمُوهُ، الواو هذه نائب فاعل، والهاء، في محل نصب مفعول ثاني، له علينا الولاء الجملة اسمية في محل نصب مفعول ثالث. وَأُنْبِئتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ -اختبره- ... كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ وَأُنْبِئتُ هذا مغير الصيغة والتاء نائب فاعل، قَيْسًا مفعول ثاني، خَيْرَ أَهْلِ هذا مفعول ثالث.

وُخْبِرْتُ سَوْدَاءَ الْعَمِيمِ مَرِيضَةً: خُبِرْتُ سَوْدَاءَ، هنا على معنى الباء، خبرت بأن سوداء. خُبِرْتُ سَوْدَاءَ الْعَمِيمِ مَرِيضَةً، خُبِرْتُ نائب فاعل للتاء، وسَوْدَاءَ هذا مفعول ثاني ومَرِيضَةً مفعول ثالث. وإنما قال المصنف: ووَكَاوَرَى السَّابِقِ؛ لأنه تقدم في هذا الباب أن أرى تارة تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وتارة تتعدى إلى اثنين، وكان قد ذكر أولاً أرى المتعدية إلى ثلاثة فنبه على أن هذه الأفعال الخمسة مثل: أرى السابقة وهي المتعدية إلى ثلاثة لا مثل أرى المتأخرة وهي المتعدية إلى اثنين. أَلْفَاعِلُ

لما أنهى المبتدأ وما يتعلق به من النواسخ، شرع في ذكر الأصل الثاني في باب المرفوعات، هو عمدة، كما أن الشأن في المبتدأ أنه عمدة وهو مرفوع، ولذلك سبق الخلاف أي: النوعين يقدم؟ منهم من قدم المبتدأ؛ لأنه أصل للفاعل، ومنهم من عكس؛ لأن الفاعل أصل للمبتدأ: ((وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيَهَا)) [البقرة: 148].

أَلْفَاعِلُ: يعني: هذا باب بيان الفاعل، الفاعل في اللغة هو من أوجد الفعل، فهو أعم من الفاعل اصطلاحاً عند النحاة؛ لأن العلاقة دائماً بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي العموم والخصوص المطلق، فكل فاعل اصطلاحاً هو فاعل لغوي ولا عكس؛ لأن كل من أوجد الحدث فهو فاعل: زيد قائم، قائم هذا حدث اسم فاعل، من الذي أوجده؟ زيد، إذاً: هو فاعل، فاعل في المعنى وهو صحيح، لكنه لا يسمى عند النحاة فاعلاً؛ لأن لهم شروطاً لا بد من اعتبارها، واصطلاحاً خاص ولا مشاحة في الاصطلاح، حينئذ نقول: ما الفاعل عند النحاة وماذا أراد المصنف هنا بالفاعل، هل كل من أوجد الفعل -الحدث-؟ لا، إنما أراد نوعاً أخص من مطلق الفاعل عند اللغويين.

والمراد به عنده أن الفاعل: هو اسم صريح أو مؤول بالصريح، أسند إليه فعل أو مؤول به، مقدم عليه بالأصالة؛ واقعاً منه أو قائماً به، هذه كلها قيود، اسم صريح أو مؤول بالصريح، أسند إليه فعل، بعضهم يزيد: فعل تام، أو مؤول به مقدم عليه بالأصالة واقعاً منه أو قائماً به.

قوله: اسم، إذاً: الفاعل لا يكون إلا اسماً، ولذلك سبق معنا أن من علامات الأسماء كونها فاعلة، فإذا حكمت على الشيء بأنه فاعل، فاحكم عليه بأنه اسم، إذاً: كل فاعل اسم ولا عكس، فأخرج بقوله (اسم) الحرف، فلا يكون فاعلاً إذا قصد معناه، وأما إذا قصد لفظه فيجوز أن يكون فاعلاً، فلذلك تقول: دخلت (قد) على الفعل، (قد) هنا فاعل هي حرف في الأصل، نعرها فاعل، دخلت السين، دخلت الباء، الباء هي اسم والسين اسم، دخلت سوف، نقول: هذا حرف في الأصل، لكنه صار علماً، حينئذ صار فاعلاً. إذاً: دخلت قد:

وَالْفِعْلُ مَا يَدْخُلُ قَدْ وَالسَّيْنُ ... عَلَيْهِ مِثْلُ بَانَ أَوْ يَبِينُ

هكذا قال الحريري.

وَالْفِعْلُ مَا يَدْخُلُ قَدْ: قَدْ هنا فاعل، إذاً (اسم) أخرج الحرف، وهذا إذا قصد معناه، وأما إذا قصد لفظه فيقع فاعلاً ولا إشكال، كذلك أخرج الفعل، فلا يكون الفعل

فاعلاً البتة، لا يكون الفعل فاعلاً البتة؛ لأنه لا يسند بين فعلين كما سبق، الإسناد إنما يكون بين اسمين أو اسم وفعل، وأما فعل إلى فعل هذا لا وجود، وهذا محل وفاق، لماذا؟ لأن الأفعال أوصاف في المعنى، فإذا كان كذلك حينئذٍ كل صفة تقتضي وتستلزم موصوفاً، فإذا قلت: جاء ضرب على أن ضرب فاعل، معناه مثل قام زيد، زيد محل للقيام، فإذا قلت: جاء ضرب، بمعنى (ضرب) أنه فاعل أنه محل للمجيء، وهو صفة، والضرب صفة، والصفة كما يقال: عرض لا يقوم بالعرض.

إذاً: يمتنع إسناد فعل إلى فعل، إلا إذا قصد لفظه حينئذٍ يصير علماً، فتقول: دخل ضرب على الاسم فرفعه ونصبه، فضرب حينئذٍ صار فاعل، دخل ضرب، دخل ضرب، يجوز فيه الوجهان كما سبق.

اسم إذاً: أخرج الحرف والفعل إذا قصد معناه، أما إذا قصد لفظهما حينئذٍ صار علمين معرفتين، فيجوز حينئذٍ أن يأتي فاعله.

وخرج كذلك الجملة الفاعل لا يكون جملة، وهو كذلك على مذهب البصريين، وهذه المسألة محل نزاع، الصحيح هو مذهب البصريين؛ أن الجملة لا تقع فاعلاً البتة، وقيل: تقع فاعلاً مطلقاً، نحو يعجبني يقوم زيد - التركيب فيه ركة قليلاً -، حينئذٍ نقول: لا بد من تقدير، إما على من يُجوز السبك بدون سابق كقوله: ((إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ)) [البقرة: 6]، إذا لم يقل بأن همزة النسوية سابق، إن جُوز حينئذٍ يكون: يعجبني قيام زيد، وهذا المعنى الذي يقتضيه التركيب، حينئذٍ إما أن يقال: بأن سابق ثم محذوف والتقدير: يعجبني قيام زيد، وإما أن يقال: التركيب ليس له أصل.

وقيل: تقع إن علق عنها فعل قلبي بمعلق، والصواب هو الأول أنه لا تقع الجملة. إذاً (اسم) أخرج هذه الثلاثة الأشياء، فلا يقع فاعلاً البتة في اصطلاح النحاة.

قال: صريح أو مؤول بالصريح، هذا تقسيم للاسم، والصريح المراد به ما لا يحتاج في جعله فاعلاً إلى تأويل -مباشرة-، ما لا يحتاج إلى جعله فاعلاً بتأويل، أو (أن) وما دخلت عليه المؤولات التي أخذناها -السوابك-، حينئذٍ نقول: قام زيد، زيد اسم صريح، قام الزيدان، الزيدان اسم صريح، قام الزيدون، الزيدون اسم صريح، قامت هند، هند اسم صريح .. وهلمَّ جرّاً، فحينئذٍ ما نطق به ولفظ نقول: هذا اسم صريح، لما قابله بالمؤول، والمؤول هذا خاص بنوع معين حينئذٍ لزم أن نجعل في الاسم الصريح الضمير بنوعيه، البارز والمستتر؛ لأنه يكون فاعلاً، قم، هذا فعل أمر وفاعله ضمير مستتر، إذا قلنا الفاعل هو اسم صريح أو مؤول بالصريح، فهو لا هذا ولا ذاك، ليس

باسم ينطق به، وليس بمؤول حينئذٍ ماذا نصنع؟ يخرج عن الحد، والحد لا بد أن يكون جامعاً مانعاً، حينئذٍ لا بد من إدخاله، نقول: لما قابل الاسم الصريح بالمؤول علمنا أن الاسم الصريح يدخل فيه الاسم الظاهر والضمير المستتر بنوعيه وجوباً وجوازاً وكذلك الضمير البارز: ما فهم المسألة إلا أنا، أنا هذا فاعل، ما فهم المسألة إلا أنا، أنا فاعل، هل هو اسم صريح، هم يعنون الاسم الصريح الذي يظهر إعرابه عليه، كزيد والزيدان وهند ونحوها، حينئذٍ نقول: لما قابل الصريح بالمؤول علمنا أن الصريح يشمل ثلاثة أشياء: الاسم الظاهر والضمير المستتر جوازاً، والضمير المستتر وجوباً، والضمير البارز، -أربعة أشياء-: ما فهم المسألة إلا أنا، هذا مثلها.

اسم صريح أو مؤول بالصريح، مؤول بالصريح يعني: شيء يؤول ويرجع إلى الاسم الصريح، وهذا إنما يكون إذا دخل على اللفظ فعل أو نحوه، جملة اسمية ونحوها؛ إذا دخل عليها موصولٌ حرفي، وسبق أن الموصولات التي تسبك مع ما بعدها بمصدر خمسة: (أنَّ)، و (أَنْ)، و (ما)، و (كي)، و (لو)، هذه خمسة، يجوز أن يأتي فاعل هنا مسبوكاً بواحد من هذه الخمسة ثلاثة فحسب، وهي: (أَنْ)، و (أَنْ)، و (ما)، وأما (كي)، و (لو) فيمتنعان في هذا الموضع: ((أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَاهُ)) [العنكبوت: 51]، يكفي إنزالنا، إذاً: ((أَنَّا أَنْزَلْنَاهُ)) (أَنْ) حرف مصدري، أُوَلِّت مع ما بعدها بمصدر وقع فاعلاً، وسبق أن من مواضع وجوب فتح همزة (أَنْ) أن تقع فاعلاً، وذكرنا هذا المثال. الثاني: (أَنْ) المصدرية: يعجبني أن تذهب، يعجبني: فعل ومفعول به، أن تذهب: جملة، أين الفاعل؟ لا بد من فاعل، نقول: أن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل فاعل: يعجبني ذهابك.

الثالث: (ما) المصدرية، سري ما صنعت، سري صنعك، إذاً: هذه ثلاثة سوابك.

الأول: (أَنْ)، و (أَنْ) التي تدخل على الفعل المضارع، وكذلك الثالث (ما) المصدرية، وأما (كي) و (لو) فيمتنعان، أما امتناع كي؛ لأنها لا تكون مصدرية إلا إذا سبقت بـ (لا) لفظاً أو تقديراً، فحينئذٍ إذا سبكت مع ما بعدها بمصدر وجب أن يكون هذا المصدر مجروراً، جئت لكي أكرمك، نقول: هذا يؤول بمصدر، لكن لا يمكن أن يكون فاعلاً؛ لأنك لو أولته بمصدر، قلت: جئت لإكرامك، جرته باللام الملفوظ بها أو المقدر، إذاً: صار مجروراً، فكل (كي) المصدر بعدها يكون مجروراً، والفاعل لا يكون مجروراً البتة، إذاً: امتنع أن تكون (كي) في محل فاعل. وأما لو فالغالب المطرد أنها تأتي بعد وَدَّ أو يَوَدُّ، وود أو يود يطلب مفعولاً به ((وَدَّتْ

طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يُضِلُّونَكُمْ)) [آل عمران: 69]، ودوا إضلالكم، وقع مفعولاً به منصوب.

إذاً: المصدر المنسبك من (لو) وما بعدها لا يقع إلا منصوباً هذا في الغالب المطرد؛ لأنه يقع بعد ود ويود، وهذان يطلبان مفعولاً به لا فاعلاً، إذاً: يمتنع أن يكون الفاعل منسبكاً من كي وما بعدها ولو وما بعدها، فاقترضنا على الثلاث الأول وهي المتفق عليها، وهي: أ (ن)، و (أن)، و (ما) المصدرية.

اسم صريح أو مؤول بالصريح، مؤول بالصريح، آل الشيء يؤول بمعنى أنه رجع، فإذا قلت: ((أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا)) [العنكبوت: 51]، نقول: هذا ليس هو عينه فاعل، وإنما كونه يرجع إلى اسم صريح والاسم الصريح هو الفاعل، وإلا الذي تلفظ به -أنا أنزلنا- ليس هو الفاعل، بل هو جملة، لكن مآل هذه الجملة أن ترجع إلى اسم صريح، فإذا عرفت حينئذٍ الاسم الصريح المصدر المنسبك من (أن) وما دخلت عليه حينئذٍ نقول: هذا هو الفاعل، أما اللفظ نفسه لا تقل فاعل، وإلا لو كان كذلك لقلنا: اسم يشمل الجملة، فإذا صح قصدها لفظاً أنها فاعل لصح وقوع الجملة فاعلاً، ونحن نمنع نقول: بل لابد أن يكون اسماً، فإذا جاء يعجبني أن تذهب، أن تذهب ليست هي الفاعل، تنفي، نقول: ليست بفاعل، هي عينها لفظها ليست بفاعل، لكن تؤول إلى كونها فاعلاً، والشيء إذا آل إلى الشيء كان غيره ليس هو عينه.

أسند إليه فعل: بمعنى أنه مسنداً إليه، والفعل مسند، هذا أخرج المبتدأ؛ لأن المبتدأ لا يسند إليه فعل؛ لأن المبتدأ: زيد قائم، زيد اسم صريح ((وَأَنْ تَصُومُوا)) [البقرة: 184]، اسم مؤول بالصريح، إذاً: دخل معنا المبتدأ.

أسند إليه فعل، أخرج المبتدأ؛ لأن المبتدأ لا يسند إليه فعل، وإنما يسند إليه اسم مفرد أو جملة، اسم مفرد: زيد قائم، زيد أخوك، فصار زيد مسنداً إليه، والفاعل كذلك مسنداً إليه، قام زيد، زيد مسند إليه، والمبتدأ مسند إليه، إذاً: اشتركا في كون كل منهما مسنداً إليه، إلا أنهما افترقا: أن الفاعل أسند إليه مسند يكون فعلاً، وأما المبتدأ فيسند إليه ما ليس بفعل، إما مفرد وإما جملة.

أسند إليه فعل، بعضهم قيده بكونه تاماً احترازاً من: كان زيد، احترازاً من اسم كان؛ لأن كان ترفع المبتدأ، حينئذٍ زيد بعد كان هذا اسم صريح أسند إليه فعل، لكنه ليس بتام، بل هو ناقص، هكذا قال الكثير؛ وفيه نظر لأن كان لا تدخل على المفرد، وإنما تدخل على الجملة، فحينئذٍ كان أسندت إلى مضمون الجملة لا إلى زيد، ليست مسندة

إلى زيد، فحينئذٍ لا نحتاج إلى الاحتراز عن اسم كان؛ لأنه ليس داخلاً معنا أصلاً، لم يدخل في الحد؛ لأن كان ما بعدها -الاسم المرفوع- هو جزء من مدخولها، وليس هو كل المدخول، حينئذٍ تقول: زيد قائم أردت تقييد الخبر للموصوف وهو المبتدأ المخبر عنه كونه في الزمن الماضي، فقلت: كان زيد قائماً:

وَنَحْوُ كُنْتُ قَائِماً كَانَ الَّذِي ... قَيَّدْتُ الْمَنْصُوبَ لَا الْعَكْسُ اخْتِذِي

(كان) قيدت القيام بكونه وقع في الزمن الماضي، وليس العكس بكون قائماً هو الذي قيد (كان)، وهذا بحث بياني يأتي في محله، كُنْتُ قَائِماً كَانَ الَّذِي ... قَيَّدْتُ الْمَنْصُوبَ، (كان) هي التي قيدت المنصوب لا الْعَكْسُ اخْتِذِي فيه خلاف، لكن الصواب ما ذكره السيوطي في عقود الجمان.

إذاً: أسند إليه فعل تام، قال بعضهم تام، نقول: لا حاجة إلى وصف الفعل بالتمام؛ لأن كان وأخواتها لم تسند إلى الاسم حقيقة، وإنما أسندت إلى مضمون الجملة، فالاسم أسند إليه باعتبار اتصافه بالخبر، الاسم في باب كان أسند إليه باعتبار اتصافه بالخبر، وهذا معنى مضمون الجملة؛ لأن مضمون الجملة هو أن يأتي بالخبر مشتقاً ونضيفه إلى الاسم، على ما ذكرناه في الاشتقاق.

أسند إليه فعل: نقول: مطلقاً، الإسناد هنا مطلقاً، سواء كان على وجه الإثبات، أو على وجه النفي أو على وجه التعليق أو الإنشاء؛ لأن الأصل في الفاعل أن يصدق عليه إحداث، حدث يوجد شيء، فإذا قلت: لم يضرب زيد أسند إليه فعل من حيث الإيجاد؟ الإثبات؟ ليس فيه إثبات ليس عندنا ضرب، ضرب زيد ضرب، وقع منه الضرب، حينئذٍ أسند إليه على جهة الإثبات، هذا واضح ودخوله لا إشكال فيه، لكن لم يضرب زيد عمراً، لم يحصل ضرب أصلاً، فكيف نقول: فاعل ومفعول؟! اصطلاح، هذا من قبيل الاصطلاح، وإلا ليس عندنا فاعل ولا مفعول، لم يضرب زيد عمراً، ما حصل ضرب والحمد لله، ليس عندنا ضارب ولا مضروب، حينئذٍ الإسناد هنا إسناد بالنفي، وله توجيه يأتينا في باب المفعول به.

إذاً: دخل معنا الإسناد إذا كان على وجه النفي، أو التعليق: إن ضرب زيد عمراً عاقبته، هنا حصل فعل من الفاعل، لكنه على جهة التعليق فهو قريب من الإثبات والنفي.

أو الإنشاء: هل قام زيد؟ استفهام، هل قام زيد نقول: هذا استفهام لم يقع لم يحصل، هذا الأصل فيه أنه يقع في المستقبل.

إذاً: قوله: أسند إليه فعل، نقول: مطلقاً على وجه الإثبات أو النفي أو التعليق أو الإنشاء، فدخل الفاعل في نحو: لم يضرب زيد وإن ضرب زيد .. إلى آخره، وهل قام زيد، والمتبادر من الإسناد، الإسناد أصالة، فخرج من التوابع البدل والمعطوف بالحرف، هذا إذا كان على نية تكرار العامل، قلنا: البدل على نية تكرار العامل، جاء زيد أخوك، إذا أعربنا أخوك بدل، ما العامل فيه؟ ليس هو العامل الأول، لا، عامل آخر، حينئذ نقول: أخوك أسند إليه فعل، لكن لا نعر به فاعل، هل هو داخل معنا أو لا؟ نقول: المراد بالإسناد هنا أصالة؛ لأن الإسناد إلى أخوك هذا جاء تبعاً، جاء تبعاً لكونه وقع بدلاً، ولكن لو كان مجرداً عن البدلية لجاء على الأصل، فالإسناد قد يكون إسناداً أصلياً وقد يكون تبعياً، والذي يكون فاعلاً هو الإسناد الأصلي، احتزنا عن التبعي وهذا الذي معنا يدخل باين: البدل والعطف بالحرف؛ لأننا إذا قلنا: العطف بالحرف على قول من يرى أن العامل فيه ليس الأول، جاء زيد وعمرو، عمرو الثاني مرفوع بماذا؟ على القول بأنه بـ (جاء) جديد ليس هو الأول، جاء زيد وجاء عمرو إذاً: أسند فعل إلى اسم صريح، فالأصل أن يكون فاعلاً، لكن نقول: هنا الإسناد عرضي تبعي؛ لكونه معطوفاً بالواو على ما سبق، وكذلك: جاء زيد أخوك، أخوك هذا بدل، نقول: البدل على نية تكرار العامل، ما هو العامل؟ جاء، إذاً جاء أخوك، صار مسند ومسند إليه، وأخوك صار فاعل، وهو بدل، نقول: لا، هنا الإسناد عرضي، وليس بأصالة، ولذلك نقيد: أسند إليه فعل على جهة الأصالة.

فخرج من التوابع البدل والمعطوف بالحرف؛ لأن الإسناد فيهما تبعي، وأما بقية التوابع فلا إسناد فيها، والمراد بالإسناد هنا ولو غير تام، ليدخل فاعل المصدر وفاعل اسم الفاعل، إذا قلت: ((وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ)) [البقرة: 251]، لفظ الجلالة قلنا في المعنى فاعل، هنا هل عندنا إسناد -دَفْعُ اللَّهِ-؟ ليس عندنا إسناد في اللفظ، هل يمكن إدخاله هنا؟ نقول: إذا كان المراد الإسناد التام فنعم، وإن كان المراد مطلق الإسناد ليشمل الإسناد الناقص، حينئذ دخل معنا: ((وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ)) [البقرة: 251]، وكذلك: زيد قائم، قائم قلنا: هذا اسم الفاعل يرفع ضميراً مستتراً، إذا ضمير مستتر، مثل: قام زيد قام، قام هذا فيه ضمير مستتر فاعل ولا إشكال، زيد قائم، قائم هذا اسم فاعل يرفع ضميراً مستتراً، هل فيه إسناد بين فعل أو ما جرى مجرى الفعل، واسم؟ نقول: نعم فيه إسناد، لكنه ليس تاماً.

إذا اشترطنا التمام في قولنا: أسند إليه فعل، خرج فاعل المصدر وفاعل اسم الفاعل، ولو قلنا مطلق الإسناد دخل معنا فاعل المصدر وفاعل اسم الفاعل، والثاني هو المراد، إذاً: قوله: أسند إليه فعل، ولو غير تام، لماذا؟ ليدخل فاعل المصدر وفاعل اسم الفاعل؛ لأن فاعل المصدر: ((وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ)) [البقرة: 251] ليس فيه ك (قام زيد)، هذا في الظاهر ليس فيه إسناد، لكنه هو في الأصل يؤول إلى الإسناد: لولا أن يدفع الله، هو في قوة هذا، لولا أن يدفع الله، إذا صار فاعلاً، وكذلك قائم فيه ضمير مستتر، ولا نعرية أنه فاعل، نقول: زيد قائم مبتدأ وخبر، ولا نقول: قائم خبر والفاعل ضمير مستتر .. هذا خطأ ليس بصحيح كما ذكرناه سابقاً، حينئذٍ الفاعل الموجود هذا نقول: فيه فاعل، لكن الإسناد هنا ناقص ليس بإسناد تام، فهو فاعل اصطلاحاً أيضاً.

أو مؤول به، أي مؤول بماذا؟ أسند إليه فعل، يعني: الذي يرفع الفاعل إما أن يكون فعلاً أو مؤولاً بالفعل، والأصل في العمل للأفعال هذا هو الأصل، فيرفع الفاعل فعل، ثم قد يرفعه ما فيه رائحة الفعل، كما مثل الناظم هنا: مُنِيرًا وَجْهَهُ، ((مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ)) [النحل: 69] أَلْوَانُهُ هذا فاعل، والرافع له مُخْتَلِفٌ، ليس هو فعل، وإنما هو مؤول بالفعل، والذي يرفع الفاعل ثمانية أشياء: الفعل، وهذا هو الأصل، الثاني: اسم الفاعل، الثالث: الصفة المشبهة، الرابع: صيغة المبالغة، الخامس: المصدر، السادس: اسم المصدر، السابع: اسم التفضيل، -هذا قلة-، الثامن: اسم الفعل: هَيَّاتِ الْعَقِيْقُ، وبعضهم يعد الجار والمجرور والظرف: أفي الدار زيد؟ ((أفي الله شك)) [إبراهيم: 10]، أعندك عمرو؟ حينئذٍ عمرو وزيد نقول: هذا فاعل؛ لأن الجار والمجرور متعلق بمحذوف هو استقر، وكذلك الجار.

إذاً: اسم صريح أو مؤول بالصريح أسند إليه فعل أو مؤول به، عرفنا المؤول بالفعل؛ يعني: كل ما يعمل عمل الفعل ويطلب فاعل، وليس هو بالفعل، مثلما ذكرناه سابقاً.

مقدم عليه بالأصالة، مقدم عليه بالأسالة، مقدم عليه يعني: على العامل، -على ما أسند إليه من الفعل أو المؤول بالفعل-، مقدم عليه بالأسالة، يعني: الذي يقدم هو العامل، قام زيد، لو قلت: زيد قام، خرج عن كونه فاعلاً، وإنما هو مبتدأ والجملة تكون خبراً عنه، مقدم عليه بالأصالة، خرج نحو: قائم زيد، زيد قام، قام زيد، نقول: هذا مقدم عليه بالأسالة من جهة الفعل، قام فعلٌ وزيد هذا فاعل، اسم صريح أسند إليه فعل مقدم عليه، وهذا لا إشكال فيه، فلو تقدم زيد على قام خرج عن كونه فاعلاً: ((مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ)) [النحل: 69]، أَلْوَانُهُ، هذا فاعل، مُخْتَلِفٌ هذا عامل ليس بفعل، قائم

زيداً ما إعرابه؟ قائمٌ خير، وزيدٌ مبتدأ، إذاً: قدم هنا المؤول بالفعل على اسم صريح، وليس بفاعل له، لماذا؟ لأنه قُدم هنا عرضاً؛ لأن مرتبته التأخير، وليس هو مبتدأ، عندما تقول: قائم زيدٌ ليس كل واحد منهما في مرتبته التي جعل له في لسان العرب، وإلا أصل التركيب: زيدٌ قائمٌ، زيدٌ هو المقدم، وقائمٌ هو المتأخر، حينئذٍ لو قدمت وأخرت قائمٌ زيدٌ لا نقول بأن قائم هنا متقدم على المبتدأ؛ لأن التقدم هنا طارئ عارض ليس بأصلي، حينئذٍ قوله: مقدم عليه، يعني: الفعل مقدم على الفاعل، قام زيدٌ؛ ليكون فاعلاً. وإما إن قُدم الوصف على الاسم الصريح لا بالأصالة وإنما بالعرض، كقائم زيد حينئذٍ لا يجعله فاعلاً، بخلاف أقائم الزيدان، فرق بين أقائم الزيدان، وقائم زيدٌ، أقائم الزيدان، قائم هذا مبتدأ والزيدان فاعل، لماذا لا نجعله مثل قائم زيدٌ؟ لأن قائم هناك مبتدأ جاء في مرتبته جاء في وضعه اللغوي، وأما الزيدان فهذا جاء كذلك في وضعه لأنه فاعل وقد تلاه، وأما قائم زيدٌ ليس في محله، ففرق بين الجملتين. مقدم عليه بالأصالة، واقعاً منه، أخرج نحو: ضَرَبَ زيدٌ، زيدٌ هذا اسم صريح أسند إليه فعل مقدم عليه بالأصالة، لكنه ليس واقعاً منه، بل واقعاً عليه. أو قائماً به: هذا لإدخال بعض الأفعال التي لا يتكون واقعة من فاعليها: مات عمرو، إذا قلت: ضربَ زيدٌ وقام عمرو واضح أن الحدث القيام والجلوس والضرب وقع منهم، تكلم، لا إشكال، سكت لا إشكال، لكن مات هو لم يحدث شيء، حينئذٍ نقول: هذا الحدث هل ينسب إلى عمرو؟ نقول: نعم ينسب إليه، لكن من جهة الاصطلاح، ولذلك ليدخل في الاصطلاح الفاعل الاصطلاحي، قالوا: قائماً به، وقام به الحدث، ولم يقم منه، فحينئذٍ نقول: هو فاعل اصطلاحاً، إذا وجدت هذه القيود حكمنا عليه بكونه فاعلاً.

قال الناظم:

الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرُفُوْعِي أَتَى ... زَيْدٌ مُنْبِرًا وَجْهُهُ نِعَمَ الْفَتَى

لم يذكر الحد، وإنما ذكر التعريف، فحينئذٍ زيدٌ من قولك: أتى زيدٌ، زيدٌ اسم صريح، أسند إليه فعل، وهو أتى، مقدم عليه -أتى مقدم على زيد- بالأصالة، وواقعاً منه، كذلك مُنْبِرًا وَجْهُهُ، وَجْهُهُ نقول: هذا اسم صريح أسند إليه ما في معنى الفعل مؤول بالفعل وهو مُنْبِرًا صفة مشبهة مقدم عليه بالأصالة واقعاً منه، يعني: إن كان الإنارة هذه لها حدث، أو قائماً به، إذا كانت الإنارة ليست من فعله.

الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرُفُوعِي أَتَى - مَرُفُوعِي أَتَى زَيْدٌ - مُنِيرًا وَجْهَهُ نِعَمَ الْفَتَى
هو ذكر ثلاثة أمثلة، وقال: كَمَرُفُوعِي أَتَى، مَرُفُوعِي مثنى، مَرُفُوعِي أَتَى زَيْدٌ، وعندنا
مرفوعات، (زيد ووجهه والفتى)، لماذا قال: كَمَرُفُوعِي؟ لأنه أراد المرفوع بالفعل وشبه
الفعل فحسب، وزاد نعم الفتى من باب التثنية والإفادة أيضاً، وإلا الأصل مَرُفُوعِي
أَتَى زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهَهُ، فزيد فاعل والعامل فيه أَتَى، فهو فعلٌ متصرف، وَوَجْهَهُ مُنِيرًا، مُنِيرًا
هذا عامل فيه فهو صفة مشبهة، نِعَمَ الْفَتَى: هو عين أَتَى زَيْدٌ، إلا أن أَتَى هذا متصرف،
ونِعَمَ هذا جامدٌ، كذلك الفاعل زَيْدٌ وَالْفَتَى ليسا مضافين، وَوَجْهَهُ مضاف إلى الهاء، وزَيْدٌ
كذلك معرب بالحركات الظاهرة، وَالْفَتَى معرب بالحركات المقدرة.
إذاً: عامل الفاعل قد يكون فعلاً جامداً كَنِعَمَ الْفَتَى، وقد يكون الفعل متصرفاً كـ (أتى
زيد)، وقد يكون الفاعل معرباً بحركات مقدرة، وقد يكون معرباً بحركات ظاهرة وهو
الأصل فيه.

الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرُفُوعِي الفعل والصفة من قولك: أَتَى زَيْدٌ، عدَّ فاعلي أَتَى ونعم واحداً؛
لأن الرفع في كل فعل، إذاً: أدمج نِعَمَ الْفَتَى مع أَتَى زَيْدٌ؛ لأن الرفع هنا فعل، وأما
مُنِيرًا فهو صفة مشبهة أو ما جرى مجرى الفعل.
الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرُفُوعِي الفعل والصفة من قولك: أَتَى زَيْدٌ.
مُنِيرًا وَجْهَهُ، هذا وصف جاري مجرى الفعل مؤول بالفعل.
نِعَمَ الْفَتَى جامد، وقال المكودي: نِعَمَ الْفَتَى تثنية للبيت. لكن فيه فائدة، وهي: أنه
أشار إلى أن العامل قد يكون فعلاً جامداً، وفيه تنبيه على أن فعل الفاعل قد يكون غير
متصرف، وأن إعراب الفاعل قد يكون مقدراً.

الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرُفُوعِي أَتَى: قال الشارح: لما فرغ من الكلام على نواسخ الابتداء شرع
في ذكر ما يطلبه الفعل التام من المرفوع، وهو الفاعل أو نائبه. وسيأتي.
فأما الفاعل فعرفه ثم قال: وحكمه الرفع؛ لأن الناظم قال:

الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرُفُوعِي: إذاً هو مرفوع، إذاً: عرفنا حقيقة الفاعل -تعريفه-، ثم يرد
السؤال: ما حكمه؟ نقول: الرفع، فهو مرفوع، ويكون مرفوعاً بحركة أو بحرف، والحركة
قد تكون ظاهرة وقد تكون مقدرة، تكون ظاهرة كما في: أَتَى زَيْدٌ، وقد تكون مقدرة
كما في: نِعَمَ الْفَتَى، هذا هو الأصل في الفاعل أنه مرفوع، كما أن المفعول يكون
منصوباً، سمع في كلام العرب: "خَرَقَ الثَّوبُ الْمِسْمَارَ"، و "كَسَرَ الرَّجُلُ الْحَجَرَ"، خرقَ
الثوبُ المسمارَ: الثوبُ فاعل، والمسمارَ مفعول به- في اللفظ إذا نظرنا إلى حركات
الإعراب-، خرق الثوبُ بالرفع، على أن خرق أسند إليه، والمسمارَ مفعول به، وكسر
الرجلَ بالرفع على أنه فاعل، الحجرَ على أنه مفعول به.

إذاً: رفع الفاعل ونصب المفعول، لو أخذناه بظاهره فسد المعنى، ولكن حينئذٍ نقول: المراد هنا إبدال الحركات، يعني: أبدلت حركة الفاعل من الرفع إلى النصب، والعكس في المفعول، ولا نعرب: خرق الثوب بأنه فاعل، لا، وإنما نقول هنا: مفعول أعطي الرفع، والمسمار هو الفاعل، إذاً: نصب الفاعل، ورفع المفعول، وكسر الزجاج الحجر، الحجر هذا فاعل، فأعطي ماذا أعطي النصب؛ لوضوح المعنى حصل هذا الخلط وحصل هذا الإبدال، لكن هل هو قياس؟ نقول: لا، هذا يسمع ولا يقاس عليه، كما أنهم نصبوا الفاعل والمفعول جميعاً، ورفعوا الفاعل والمفعول جميعاً، نقول: هذا التبديل وهذا التحريف ليس بقاعدة مطردة، وإنما الأصل في الفاعل أن يكون مطرداً، ثم هذا الفاعل إذا عرفنا حكمه وأنه يرفع على الأصل قد يُجر بالإضافة، والمضاف إما أن يكون مصدراً وإما أن يكون اسم مصدر، قد يجر بالإضافة، ثم المضاف قد يكون مصدراً وقد يكون اسم مصدر، مصدراً مثل ماذا؟ كالمثال السابق: ((وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ)) [البقرة: 251]، لَوْلَا حرف امتناع لوجود، ((دَفْعُ اللَّهِ)) نقول: هذا مبتدأ، دَفْعُ مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه، ((النَّاسَ)) مفعول به، لأي شيء؟ لدفع لأنه مصدر، والمصدر هنا أضيف إلى فاعله، هل نسميه فاعلاً وهو مضاف إليه؟ المشهور في اصطلاح النحاة: نعم، لكن من حيث المعنى لا من حيث الإعراب، وبعضهم يتجاوز أيضاً، يقول له محلان: محل جر، وهو بالإضافة، ومحل رفع، وهو كونه فاعلاً، هذا جائز وهذا جائز، إذاً: تسميته فاعلاً مع كونه مجروراً هو المشهور عند النحاة، وقيل: لا يسمى فاعلاً اصطلاحاً، ومثله المجرور بحرف جر زائد، وأما إضافته لاسم المصدر هذا جاء في حديث: (مَنْ قَبْلَهُ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ) -إن صح-، (مَنْ قَبْلَهُ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ)، قَبْلَهُ، هذا اسم المصدر أضيف إلى الرَّجُلِ، امْرَأَتُهُ، مثل الناس هناك فهو مفعول به، حينئذٍ نقول: هذا من إضافة اسم المصدر إلى الفاعل، الرَّجُلِ هذا فاعل في المعنى، بل هو فاعل أيضاً في الاصطلاح عند الكثير، إذاً: يجر الفاعل لفظه بإضافة إما إضافة مصدر أو إضافة اسم المصدر، وقد يجر بالباء الزائدة أو من، وهذا ما يعبر عنه بزيادة لازمة وزيادة غير لازمة، يعني: قد يدخل الحرف على الفاعل، حينئذٍ نقول: زيد حرف على الفاعل، ثم هذه الزيادة قد تكون لازمة لا تنفك في حال من الأحوال، وقد تكون غير لازمة؛ وذلك واجب في أفعل الذي على صورة فعل الأمر، يعني: في باب التعجب: ((أَسْمِعْ يَمِّمْ وَأَبْصِرْ)) [مريم: 38]، أحسن بزید، زيد هذا مجرور في اللفظ، لكنه فاعل، والباء هذه زائدة، وهذه الزيادة لازمة، لا يوجد أحسن في باب أفعل التفضيل إلا وفاعله مجرور بالباء، إذاً: نقول: هذه الزيادة لازمة، أحسن بزید، الباء

حرف جر، وزيدٌ فاعل مرفوع ورفعه ضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال
الحل بحركة حرف الجر الزائد، إذاً نقول: هو فاعل، وهو مجرور في اللفظ إلا أنه في
التقدير مرفوع، لماذا؟ لكون أسمع لا يكون فاعلها إلا مجروراً بالباء، وهذه الزيادة نقول:
زيادة لازمة، بمعنى أنها لا تنفك عنه في حال من الأحوال:

أَخْلَقَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَخْطَى بِحَاجَتِهِ ... وَمُذْمِنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَا

أَخْلَقَ بِذِي الصَّبْرِ: مثلها، وكذلك الغالب في فاعل كَفَى: ((وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا))
[النساء:79]، ((وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا)) [النساء:45]، كَفَى فاعلها في
الغالب، وهذه زيادة ليست بلازمة؛ لأنه سمع انفكاكها عنه، كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا، كَفَى
بِاللَّهِ، الباء حرف جر زائد، ولفظ الجلالة فاعل كَفَى مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على
آخره، منع من ظهورها اشتغال الحل بحركة حرف الجر الزائد، هل الزيادة هذه لازمة؟
نقول: لا لأنه سمع تجريده من الباء:

كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا: كَفَى الشَّيْبُ: بالاسم الظاهر دون باء، دل على
أنه يجوز تجريد فاعل كفى عن الباء، وشدَّ جر الفاعل بالباء فيما عدا أَفْعَل في التعجب
وفاعل كفى:

(أَلَمْ يَأْتِيَنَّكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنِمِّي بَمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ)

وَالْأَنْبَاءُ تَنِمِّي، بما (ما) فاعل دخلت عليه الباء، لكن هذا شاذ، يعني: يحفظ ولا يقاس
عليه، بخلاف فاعل كَفَى، وفاعل أَسْمِعُ.

ومن الزيادة غير اللازمة، زيادة (من): ((مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ)) [المائدة:19]، بِشِيرٍ هذا
فاعل لجاء، وجر ب (من) الزائد، صلة توكيد، حينئذٍ نعرب بِشِيرٍ فاعل مرفوع ورفعه
ضمه مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال الحل بحركة حرف الجر الزائد.
إذاً: يجر الفاعل ب (من) الزائدة، وهذه (من) التي هي لبيان الجنس يشترط فيها أن لا
تكون إلا بعد نفي أو شبه نفي، وهذا سيأتي في باب حروف الجر، لكن نستفيد هنا: إذا
عطف على الفاعل المجرور بهذا الحرف، حينئذٍ يراعى فيه محلان: محل الرفع ومحل الجر،
مثلما ذكرناه في قولهم: لا رجلاً، حينئذٍ يجوز الرفع على محله، حتى يجوز في تابعه الجر
حملاً على اللفظ، والرفع حملاً على الحل: ما جاءني من رجل كريم، وكريمٌ، ما جاءني من
رجل كريم بالجر، تبعاً للفظ، وكريمٌ باعتبار الحل، مثل: لا رجلَ ظريفاً، وظريفٌ.
فإن كان المعطوف معرفة تعين رفعه، ما جاءني من عبدٍ ولا زيدٌ، لا يصح ولا زيدٌ، لماذا؟

لأن العطف على مجرور (من)، ومجرور (من) الزائدة هنا لا يكون إلا نكرة، وحينئذ يتعين أن ينظر فيه إلى اللفظ.

إذاً: الأصل في الفاعل أنه مرفوع، ثم قد يخرج عن الرفع لسبب من الأسباب المذكورة، منها ما هو قياس، ومنها ما هو ليس بقياس، وما ليس بقياس قد يكون شاذاً، كما في نصبه، أو أن يزداد عليه حرف وليس في المواضع التي حفظت في لسان العرب، وذلك كما في أفعل التعجب، وكفى، وكذلك زيادة من، ذاك في الباء، وهذا في زيادة (من).

قال: والمراد بشبه الفعل المذكور اسم الفاعل نحو: أقائم الزيدان، والصفة المشبهة: زيد حسن وجهه، والمصدر: عجبت من ضرب زيد بدون تنوين، واسم الفعل: هيهات العقيق، هيهات اسم ورفع لكنه اسم فعل، والظرف والجار والمجرور: زيد عندك أبوه، هذا يرفع عند كثير من النحاة، بل نسبه ابن هشام إلى المحققين؛ أنه إذا قيل: عند زيد، زيد لا تعربه مبتدأ، وإنما تعربه فاعل لفعل محذوف: عندك استقر زيد، أو استقر عندك زيد، فزيد عندك أبوه، أبوه هذا فاعل وفي الدار غلاماه، ولذلك قوله تعالى: ((أفي الله شكاً)) [إبراهيم:10]، هذا فاعل لفعل محذوف.

وأفعل التفضيل كذلك: مررت بالأفضل أبوه، فأبوه مرفوع بالأفضل.
إذاً: قوله:

أَفَاعِلُ الَّذِي كَمَرُفُوعِي أَتَى ... زَيْدٌ مُبَيَّرٌ وَجْهُهُ نِعَمَ الْفَتَى

دل بهذين المثالين على حقيقة الفاعل، وأن حكمه الرفع.
وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* وجوب ذكره بعد الفعل

* تجريد عامله من علامة تدل على التثنية والجمع

* إلحاق بعض العرب العامل علامة تثنية أو جمع

* حذف عامله إذا دل عليه دليل.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه، أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى:

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٍ فَإِنْ ظَهَرَ ... فَهُوَ وَإِلَّا فَـضَمِيرٌ اسْتَتَرَ

ما سبق في البيت السابق يَبَيِّنُ فيه حَدَّ الفاعل لكن بالمثال كما جرى عليه في سائر الأبواب، أكثرها يبين الحدَّ بالمثال وحينئذٍ تأخذ من المثال الأحكام المتعلقة من حيث إثبات الحقيقة.

قوله: أَلْفَاعِلُ الَّذِي، أَلْفَاعِلُ: مبتدأ، الَّذِي: خبره، كَمَرُفُوعِي هذا صلة الموصول، وَأَتَى زَيْدٌ وَمُنِيرًا وَجْهَهُ وَنِعَمَ الْفَتَى هذه متعاطفات على قوله: أَتَى زَيْدٌ، وَأَتَى زَيْدٌ هذه في محل نصب لقول محذوف، يعني: كقولك أَتَى زَيْدٌ.

كَمَرُفُوعِي أَتَى، أشار بهذا إلى أن العامل في الفاعل هو الفعل، وهذا هو الصحيح من قول جمهور النحاة، إذ في المسألة أربعة أقوال والصواب: أن الفعل أو ما كان في معنى الفعل هو العامل في الفاعل وليس الفاعلية كما ظنه البعض، وليس هو والمفعول ترافعا - كل منهما طلب رفع الآخر أو نصب الآخر -.

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٍ فَإِنْ ظَهَرَ ... فَهُوَ وَإِلَّا فَـضَمِيرٌ اسْتَتَرَ

بين في هذا البيت مسألتين وحكمتين يتعلقان بالفاعل.

أما المسألة الأولى: فهي وجوب تأخير الفاعل عن عامله، يجب أن يتأخر، لا يجوز أن يتقدم، وأشار إليها بقوله: وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ.

المسألة الثانية: وهي يجب ذكر الفاعل ولا يجوز حذفه، أشار إليها بقوله:

فَإِنْ ظَهَرَ ... فَهُوَ وَإِلَّا فَـضَمِيرٌ اسْتَتَرَ.

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ: فَاعِلٌ هذا مبتدأ مؤخر.

وَبَعْدَ: متعلق بمحذوف خبر مقدم.

بَعْدَ فِعْلٍ وشبهه -شبه الفعل-، لأن الفاعل ليس خاصاً بالفعل، وإنما ذكر أو خص الفعل لأنه الأصل.

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ: أي يجب أن يكون الفاعل بعد الفعل، لأن الفعل وفاعله كجزئي كلمة، ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها، قام زيد، قالوا: هاتان الكلمتان في منزلة كلمة واحدة -كجزئي كلمة-، مثل: غلام زيد، وزيد لا يجوز أن يتقدم على غلام، مثله زيد في: قام زيد لا يجوز أن يتقدم على قام، ما الدليل على أنه كجزئي

كلمة؟ نقول:

أولاً: دلالة الفعل على الفاعل دلالة التزامية، بمعنى: أن الفعل يدل على الحدث، وهذا يستلزم محدث فاعل، إذ لا يمكن -وهو ممتنع عقلاً- أن يوجد حدث بدون فاعل، هذا ممتنع، وحينئذ نقول: قام زيد، زيد هذا فاعل لقام، اقتضاه وطلبه واستلزمه لماذا؟ لأن القيام لا يتصور هكذا بدون محدث، قام يدل على قيام فحسب لا يدل على ذات، فحينئذ نقول: دلالة الفعل على الفاعل دلالة التزامية، وهي دلالة لفظ على خارج عن مسماه لازم له، وحينئذ ليس من مسمى قام أو يقوم أو قم الفاعل، ليس من مسماه، وإنما هو لازم له، وإذا لزمه حينئذ لا ينفك عنه البتة، لا بد أن يوجد.

ثانياً: أن الفعل يسكن مع تاء الفاعل، (ضربتُ)، وسبق تعليله عند الجمهور بأن التسكين هنا لدفع كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، هما كلمتان، العرب تكره أربع متحركات في كلمة واحدة، لا بد أن يكون فيها ساكن، لا بد أن يكون الثاني أو الثالث ساكن، وحينئذ إذا قيل: قمت وضربت، ضربتُ الأصل ضربتُ، كيف العرب تكره أربع متحركات في كلمة واحدة وليس عندنا كلمة واحدة أربع متحركات؟، ضرب هذه كلمة، والتاء كلمة مستقلة، لما اتصلت بها وكانت لازمة لها من جهة المعنى اعتبرت التاء كأنها حرف من ضرب فكأنها أربعة أحرف، والعرب تكره توالي المتحركات فيما هو أربعة أحرف، هذا دليل على أنهم نزلوا الفاعل كجزء من الكلمة فاعتبر حرفاً وهو التاء هنا ومثله الاسم الظاهر، هذا دليل ثاني على أن الفاعل كجزء من الفعل، أنه يسكن له آخر الماضي لاتصاله به، وإنما سكن لدفع توالي أربع متحركات فيما هو كلمة واحدة في الأصل، وفيما هو كالكلمة الواحدة، وهو الفعل مع فاعله، هذا تعليل وله وزنه عندهم.

ثالثاً: في الأمثلة الخمسة وهذا أوضح، الأمثلة الخمسة نقول: يفعلان، تفعلان، يفعلون، تفعلون، تفعلين. هذه تعرب بثبوت النون، الزيدان يضربان، يضربان: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، أين النون؟ بعد الألف، ما حقيقة الإعراب؟ أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، قلنا: هذا بيان لحل الإعراب.

يضربان، أين ظهر الإعراب؟ بعد الألف، وهذه الألف فاعل، إذا: نُزِلَ الفاعل مُنَزَّلَةً الكلمة فظهر بعده ثبوت النون، هذا يدل على أن (يضربا) هي كلمتان في الحقيقة، لكن جعلت الثانية مُنَزَّلَةً من الأولى مُنَزَّلَةً الجزء من كله، ولذلك ظهر الإعراب بعد الألف، (يضربان)، وهذا واضح بين أن الفاعل كالجزء من فعله، بهذه الأدلة الثلاثة

قال: وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٍ، والتعليل: أن الفعل وفاعله كجزئي كلمة، ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها، هذا مذهب جماهير النحاة من البصريين ومن وافقهم من الكوفيين، وحينئذ تقول: قام زيد، قام الزيدان، قام الزيدون، لا بد أن يكون بعده، وأشار إلى ذلك بقوله: وَبَعْدَ فِعْلٍ، فإن تقدم حينئذ خرج عن كونه فاعلاً، لا نقول: التركيب لا يصح، لا. يصح، لكن لا يصح على كونه فاعلاً، وأما على جعله مبتدأً وما بعده خبر فلا بأس، زيد قام، قام زيد، لو قال قائل: قام زيد، قام: فعل ماضي وزيد فاعل، أنا أريد أن أقدم، أقول: زيد قام، زيد: فاعل مقدم على عامله، وقام: فعل مؤخر، يجوز أو لا يجوز؟ لماذا؟ لأن شرط الفعل والفاعل أن يكون العامل متقدماً على الفاعل، فإن تقدم المفعول -الفاعل- على عامله خرج عن كونه فاعلاً، صار مبتدأً. وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٍ: إذا وجوب تأخير الفاعل عن عامله، لماذا؟ لأن الفاعل كجزء من الكلمة، حينئذ نُزِلَ مُنْزَلَةً الجزء فصار كالصدر والعجز، والعجز لا يتقدم على صدره.

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٍ: إذا فهم منه أن الفعل لا بد له من فاعل، وفهم من قوله: بَعْدَ، الترتيب -أن الفاعل لا يكون إلا بعد الفعل-، وسيأتي أن بعض الأفعال قد لا تحتاج إلى فاعل، استثناء، بعض الأفعال قد لا تحتاج إلى فاعل من الفعل المؤكّد، لو قلت: قام زيد، يجوز هذا، (أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْسِبِ أَحْسِبِ)، أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ، قام زيد، قام: فعل ماضٍ، وقام الثاني مؤكّد، وزيد فاعل للأول، الثاني قام هل له فاعل؟ ليس له فاعل.

كذلك بعض الأفعال التي اتصلت بها ما الكافة "قَلَّ" و "طَالَ" و "كَثُرَ" .. قَلَّمَا وَكَثُرَ مَا وَطَلَّمَا هذه أفعال ليس لها فاعل على المشهور عند النحاة، لأن (ما) هذه كافة كفتها عن طلب الفاعل، وقيل: بل (ما) هذه مصدرية، وحينئذ تقول مع ما بعدها فيكون فاعل، وهذا أقيس.

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٍ: وكذلك المحذوف، -الفاعل المحذوف- للتخلص من التقاء الساكنين، نقول: الفعل ليس له فاعل باعتبار النطق، وإن كان المحذوف لعلة كالثابت عند النحاة، لكن من حيث الشيء المحسوس .. وقد سبق أن الجملة قد ينظر إليها من جهة الحس، يعني ما يلفظ به، وحينئذ قد يحذف بعض أنواع الفاعل، ومنها: ((لَتُبْلَوْنَ)) [آل عمران: 186] مثلاً، الواو حذفت، إذا أُكِّدَ الفعل المسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة، وحينئذ يحصل التقاء ساكنين ويحذف الفاعل، ولذلك يقال: اتَّقُوا اللَّهَ، اتَّقُوا أَنْتُمْ اللَّهَ، هذا نقول: ضمير مستتر.

نريد أن نأتي بواو ساكنة بعدها ساكن حتى يحذف من أجل التخلص من التقاء الساكنين، مثل: أبو العباس، أبو العباس قلنا: الواو هذه محذوفة، سمعوا القول، الناس سمعوا القول، سمعوا: الواو هذه فاعل، وحينئذٍ التقى الساكنان وحذفت في النطق، والمحذوف للتخلص من التقاء الساكنين هذا محذوف لعله وحينئذٍ يكون كالثابت، لكن هذا يذكر في مثل هذه المواضع، ما حذف -الفاعل- للتخلص من التقاء الساكنين سواء كان لوجود النون، نون التوكيد الثقيلة كما في: "تَرَيْنَ"، "لَتُبْلَوْنَ"، أو: الناس سمعوا كذا، حينئذٍ نقول: التقى الساكنان.

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ ... فَهُوَ

فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ: هنا حصل اتحاد في الظاهر اللفظي بين الشرط ومشروطه، والأصل التخالف.

فَإِنْ ظَهَرَ: الفاعل فهو الفاعل، إذاً: جواب الشرط ما الذي فيه جديد؟ فَإِنْ ظَهَرَ: يعني بدأ ونطق به الفاعل فهو الفاعل، إذا ظهر الفاعل فهو الفاعل قطعاً، لا بد من تخالف جواب الشرط مع الشرط، فذهب الشراح إلى مسلكين، إما أن نقول: فَإِنْ ظَهَرَ أي: وجد في اللفظ فهو ذاك، وهذا تقدير الأثوني وهو جيد. والمكودي ذهب إلى قوله: فَإِنْ ظَهَرَ ما هو فاعل في المعنى فهو الفاعل في الاصطلاح. فَإِنْ ظَهَرَ يعني: في التركيب، ما هو فاعل في المعنى فهو فاعل في الاصطلاح.

أجيب: بأنه يشمل المبتدأ وغيره، يعني: هذا غير جامع، أجيب: بأن قوله: فَإِنْ ظَهَرَ في المعنى أنه فاعل باعتبار الشروط السابقة ليس مطلقاً، وحينئذٍ لا بد من التأويل لئلا يتحد جواب الشرط مع فعل الشرط، ولذلك لما هناك في الحديث: {فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ} من كانت هجرته إلى الله ورسوله قصداً وعملاً، فهجرته إلى الله ورسوله ثواباً وأجرًا، إذاً: اختلفا، لا بد من التقدير؛ لأن جواب الشرط لا يكون عين فعل الشرط، لأن الشيء يكون معلقاً على شيء مغاير لا على نفسه، إن جاء زيد جاء زيد، إن جاء زيد أكرمته، أما: إن جاء زيد جاء زيد، إن جاء عمرو جاء عمرو، نقول: هذا متحد، وحينئذٍ لا بد من المغايرة.

فَإِنْ ظَهَرَ: يعني وجد في اللفظ ونطق به فهو ذاك، أي: الفاعل الاصطلاحي، مثل قام زيد، نقول: هذا ظهر في اللفظ، قام: فعل ماضي، وزيد: اسم صريح -نُطِقَ به-، وقام الزيدان، قام الزيدون، قامت هند، قمتُ، نقول: هذا ظهر في اللفظ.

وَالْإِنْ وَإِنْ لم يظهر في اللفظ لا بد أن يقدر، لأنه لا ينفك الفعل عن الفاعل، لأن الدلالة

عقلية، وهنا اشترك النقل مع العقل، فنقول: الدلالة عقلية لا يمكن أن ينفك الفعل عن فاعل.

إن لم يظهر في اللفظ، فَـضَمِيرٌ، فهو ضمير مستتر، وإلا وإن لم يظهر في اللفظ، فَـضَمِيرٌ، ضمير هذا خبر مبتدأ محذوف، يعني: فهو ضمير.

استتر: هذا صفة له، نحو: قم، نقول: لم يظهر عندنا فاعل، لم ننطق بفاعل، أين الفاعل؟ نقول: هنا أسند الفعل إلى ضمير مستتر، وسبق معنا في أول الكتاب كلاماً لفظاً، قلنا: اللفظ هو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية، قلنا هنا: لا بد أن ندخل الضمائر المستترة من أجل أن نحكم عليها أنها فاعل، نحن لا نحكم على فاعل إلا إذا كان اسماً صريحاً أو مؤولاً بالصريح، وهذه ليست باسم، فحينئذ لا بد من التأويل والتكلف والتعسف حتى ندخل هذه الألفاظ.

فقم نقول فيه: ضمير مستتر؛ لأنه وإن لم يكن لفظاً منطوقاً به إلا أنه في قوة اللفظ، فهو صَوْتٌ مُصَوِّتٌ بالقوة وليس بالفعل، إذ اللفظ منه ما هو أفراد محققة وأفراد مقدرة، هكذا قيل.

قم وزيد قام، قام هو، وهند قامت، يعني هي، وحينئذ إذا لم يوجد لفظ يصح أن يكون فاعلاً اصطلاحياً لا بد من التقدير، لكن لا بد من التقدير على المواضع السابقة، متى نقول واجب الاستتار ومتى نقول جائز الاستتار ومتى نحكم عليه بأنه ضمير بارز ومتى نحكم عليه بأنه ضمير مستتر!

إذاً:

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٍ فَإِنْ ظَهَرَ ... فَهُوَ وَإِلَّا فَـضَمِيرٌ اسْتَتَرَ

قال الشارح: حكم الفاعل التأخر عن رافعه، وهو الفعل أو شبهه نحو: قام الزيدان، وزيد قائم غلاماه، غلاماه هنا فاعل لقائم، وقام زيد، ولا يجوز تقديمه على رافعه، الزيدان قام لا يصح، ولا الزيدون قام لا يصح، بل لا بد أن تقول: الزيدان قاما بالألف، والزيدون قاموا بالواو، ولا زيد قام على أن يكون زيد فاعلاً مقدماً، بل على أن يكون مبتدأ، التركيب صحيح، لكن من جهة كونه مبتدأ لا فاعلاً. والفعل بعده رافع لضمير مستتر، زيد قام هو، هذا مذهب البصريين.

وأما مذهب الكوفيين فجوزوا تقديم الفاعل على المفعول:

مَا لِلْجَمَالِ مَشِيْهَا وَيُدَا ... أَجْنَدَلَا يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا

قالوا: هنا قدم الفاعل على عامله: مَشْيُهَا وَثِيداً.

مَا لِلْجَمَالِ، مَا: اسم استفهام مبتدأ، لِلْجَمَالِ: هذا خبر، مَشْيُهَا: بالرفع، وَثِيداً: هذا حال من الجمال، ما للجمال حالة كونها وَثِيداً مشيها، فمشيها فاعل لوثيد فاعيل، حينئذٍ تقدم على عامله، قالوا: يجوز مطلقاً في جميع التراكيب أن يكون الفاعل مقدماً على عامله، فحينئذٍ قام زيد فعل وفاعل، زيد قام، زيد إما أن يكون فاعلاً، إما أن يكون مبتدأ وخبره ما بعده، فيجوز عندهم وجهان في زيد قام، زيد فاعل مقدم، وقام هذا فعل مؤخر وليس فيه ضمير، وزيد: مبتدأ، وقام: هذا جملة خبر، لأنه مسند إلى ضمير مستتر، فحينئذٍ نقول: الصحيح الذي لا ينبغي التعويل على غيره أنه لا يجوز أن يتقدم الفاعل على عامله، لأنه يؤدي إلى اللبس، هل هذا مبتدأ أو فاعل! لأنَّ ثَمَّ فرقاً عند النحاة وغيرهم بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية، الجملة الفعلية تدل على التجدد والحدوث، وأما الجملة الاسمية فتدل على الثبوت والاستمرار.

إِذَا: لا يمكن أن يجوز الأمران ثم نقول اعرب ما شئت أو اعتقد ما شئت، هذا مبتدأ أو فاعل. وأما ما استدلوا به: مَشْيُهَا وَثِيداً هذا سهل تأويله: ما للجمال وَثِيداً مشيها، ما للجمال نقول: وَثِيداً مشيها، مشيها هذا مبتدأ، ما دام أنه مرفوع يجوز أنه مبتدأ، وَثِيداً هذا حال من الخبر المحذوف، مشيها ثابت أو ثبت وَثِيداً أو يكون أو يوجد، قدر له ما شئت، فوَثِيداً حال من الفاعل المستتر في الخبر المحذوف.

مَشْيُهَا: كائن أو ثابت وَثِيداً، أو وجد وَثِيداً، لا إشكال، وحينئذٍ هو حال من فاعل الخبر المحذوف، التقدير: مشيها يكون أو يثبت وَثِيداً، إِذَا جاز تأويله، هذا المراد، جاز تأويله على وجه صحيح، وحينئذٍ لا يتعين أن يكون فاعلاً مقدماً، نعم لو جيء بأمثلة لا يجوز فيها إلا أن يكون فاعلاً له شأن آخر، وأما إذا أمكن التأويل فحينئذٍ نرجع إلى التأويل، لأنه لا يمكن أن ننظر في القرآن من أوله إلى آخره والسنة وما ورد في أشعار العرب كلها العامل مقدم والفاعل مؤخر، ثم العقل والنظر يقتضي ذلك، ونأتي بمثل هذا البيت والبيتين والثلاثة ثم ننسف هذه القاعدة من أصلها.

إِذَا نقول: الصواب أنه لا يجوز تقدم الفاعل على عامله.

واستدل البصريون على أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين:

أحدهما: أن الفعل وفاعله كجزئي الكلمة الواحدة كما ذكرناه سابقاً.

وثانيهما: أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ، إذ فرق بين الجملة الاسمية ودلالاتها والجملة الفعلية ودلالاتها.

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٍ فَإِنْ ظَهَرَ ... فَهُوَ وَإِلَّا فَصَمِيرٌ اسْتَتَرَ

هل ثمَّ قسم ثالث من أنواع الفاعل؟ بعضهم رأى أن ثمَّ قسمًا ثالثًا وهو الفاعل المحذوف، بعض التراكيب قلنا: يحذف منها الفاعل وجوباً، لا يجوز ذكر الفاعل معها البتة، وحينئذٍ هل هو قسم ثالث أم لا؟ من نظر إلى لسان العرب من حيث الوضع: الأصل في كل فعل أن يكون له فاعل حينئذٍ يصير هذا الحذف عرضاً، والتأصيل والتفصيل إنما يكون بالأصول لا بالفروع. هذا أولاً.

ثانياً: ينظر إلى أن الفاعل الذي حذف لعله والمحذوف لعله كالثابت بأنه موجود، وحينئذٍ يدخل في قوله: بَعَدَ فِعْلٌ فَاعِلٌ، يعني ما حذف لعله تصريفية كالواو من: "لَتُبْلَوْنَ" أو "تَرَيْنَ" الياء، وحينئذٍ نقول: هذا داخل في قوله: بَعَدَ فِعْلٌ فَاعِلٌ، وهذا لا إشكال فيه. وأما: (أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ)، حينئذٍ نقول: أَتَاكَ لا فاعل له، هل هو بأصل الوضع أم بطرء عليه؟ الثاني. لو قلت: أَتَاكَ لا بد من فاعل: أَتَاكَ زيد، نقول: هذا فعل اقتضى فاعلاً، إذًا: في هذا التركيب على جهة الخصوص لكونه مؤكداً، والفعل المؤكد لم يقصد فيه الإسناد أصالة، ما قصد فيه الإسناد، وإنما قصد فيه تأكيد المعنى الذي دل عليه الفعل السابق، وحينئذٍ نقول: القسمة ثنائية: فعل ظاهر وفعل مستتر.

لم يذكر الناظم القسم الثالث وهو الفاعل المحذوف لندرته ولا حكم له، وكلها قابلة للنقاش، يعني ما قيل فيها أنها محذوفة، وسيأتي شيء منها. وتظهر فائدة الخلاف في غير الصورة الأخيرة وهي صورة الأفراد، نحو: زيد قام، فتقول على مذهب الكوفيين: الزيدان قام بالأفراد، ما تقول: قاما بالألف، وعلى مذهب البصريين: الزيدان قاما بالألف، والزيدون قاموا، وأما مذهب الكوفيين لا، الزيدان قام، والزيدون قام، -حتى أنها ركيكة-. الزيدون هذا فاعل مقدم، وقام: هذا فعل مؤخر، وهذا ما يتحد.

وَجَرِدَ الْفَعْلُ إِذَا مَا أُسْنِدَا ... لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَارَ الشُّهَدَا
وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا ... وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدُ

أشرنا إلى هذه المسألة في كلامنا على المبتدأ الذي هو النوع الثاني، أن الأصل في الفعل أن مجرد عن علامة تدل على تثنية الفاعل أو جمعه، فتقول: قام زيد، زيد هذا فاعل وهو مفرد، وإذا ثني الفاعل بقي الفعل على إفراده كما هو، لأن الحدث واحد، الجنس واحد، قام الزيدان، فالزيدان قد اشتركا في إحداث قيام وهو شيء واحد دل عليه لفظ قام، وليس هما قيامين حتى نحتاج إلى تثنية قاما وإنما هو شيء واحد، فيلزم الأفراد مع الفاعل المثنى، فتقول: قام -بالأفراد- الزيدان كما تقول: قام زيد.

وكذلك إذا أسند الفعل إلى فاعل جمعاً وهو: قام الزيدون، الزيدون هذا فاعل وهو جمع، لا تقل: قاموا الزيدون إشارة إلى أن الفاعل جمع، لا، وإنما يلزم الأفراد، هذا هو اللغة السائدة في لسان العرب: أنه إذا أسند الفعل إلى فاعل مثنى أو جمعاً وجب تجريد الفعل من علامة تدل على التثنية أو على الجمع، وهذا يفارق ما إذا أسند الفعل إلى فاعل مؤنث، وحينئذ يلزمه وجوباً أو جوازاً - كما سيأتي - أن يتصل بالفعل علامة تدل على تأنيث الفاعل، قامت هند، هند: فاعل وهو مؤنث، حينئذ اتصل بالفعل علامة تدل على تأنيث الفاعل، هل مثله إذا كان الفاعل مثنى يتصل بالفعل علامة تدل على أنه مثنى مثل التاء، وإذا كان الفعل جمعاً اتصل بالفعل علامة تدل على أنه جمع؟ لا، ليس هما بيان.

أولاً: لأن إلحاق التاء بالفعل لغة عامة سائدة في لسان العرب، فليست هي لغة خاصة بفرد أو قبيلة أو نحو ذلك.

ثم أن الزيدان والزيدون يدل على التثنية بذاته، فلا لبس، أما هند فهذا قدر مشترك بين المذكر والمؤنث، يعني علم لمذكر وهو علم لمؤنث، وحينئذ إذا قيل: قام هند وأردت به المؤنث حصل لبس، وكلما حصل لبس لا بد من دفعه في لسان العرب، فنمَّ فرق بين إلحاق الفعل تاءً تدل على تأنيث الفاعل فيما إذا كان الفاعل مؤنثاً، وبين أن يلحق الفعل علامة تثنية تدل على تثنية الفاعل أو جمع تدل على جمع الفاعل، ففرق بين هذا وذاك.

ثم أمر ثالث: وهو أن تأنيث الفعل قد يكون واجباً - في بعض الصور -، قد يكون التأنيث واجباً وذلك إذا كان الفاعل مؤنثاً تأنيثاً حقيقياً ولم يفصل بينه وبين عامله بفاصل، حضرت هند، قامت هند، هذا واجب ليس بجائز.

وأما لغةً من ألحق علامة التثنية فهو جائز، يجوز عندهم: قاما الزيدان وقام الزيدان، ويجوز عندهم: قاموا الزيدون وقاما الزيدون، وحينئذ فرق بين ما وجب وبين ما جاز، هذه المسألة أشار إليها بقوله: وَجَرَدَ الْفِعْلُ، جَرَدِيْعِي: عَرِهَ وَلَا تَلْحَقْهُ عِلَامَةُ تَثْنِيَةٍ وَلَا عِلَامَةُ جَمْعٍ.

وَجَرَدَ الْفِعْلُ: الذي هو عامل في الفاعل، وهل الوصف مثله؟ هل الوصف مثله إذا رفع فاعلاً، أقائم الزيدان، مثله؟ نعم. إذاً خص الفعل لماذا؟ لكونه أصلاً، ومثله الوصف الرفع لفاعل، ولذلك سبق معنا:

وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ ... إِنَّ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا اسْتَقَرَّ

احترازاً من هذه المسألة: أقائمَان الزيدَان، الثاني مبتدأ والأول خبر، لماذا؟ لتلا يلحق بالوصف وهو عامل في الفاعل علامة تدل على التثنية، ومثله: أقائمون الزيدون. وَجَرَدَ الْفِعْلُ: عَرِهَ الْفِعْلُ وما عمل عمله أو ما جرى مجراه، جرده من ماذا؟ من علامة التثنية والجمع، لا تلحقه علامة وهي حرف يدل على التثنية، أو حرف يدل على الجمع، متى؟

إِذَا مَا أُسْنِدَا لِثَنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ: إِذَا أُسْنِدَا، مَا: هذه زائدة.

يا طالبا خذ فائدة ** بعد إذا (ما) زائدة

إِذَا مَا أُسْنِدَا: الألف للإطلاق.

لِثَنَيْنِ: يعني لفاعل مثنى يدل على اثنين.

أَوْ جَمْعٍ: أو فاعل يدل على جمع.

كَفَّارَ الشُّهَدَا: فاز الشهداء، نقول: فاز هذا مفرد، فاز زيد وفاز الشهيدان وفاز الشهداء، الفعل واحد مفرد في الجميع سواء كان مفرداً الفاعل أو مثنى أو جمعاً ((قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ)) [المائدة: 23]، ((وَقَالَ الظَّالِمُونَ)) [الفرقان: 8]، ((وَقَالَ نِسْوَةٌ)) [يوسف: 30] كلها في القرآن، فدل على أن أفراد الفعل مع كون الفاعل متعدد سواء كان مثنى أو جمعاً، هذا هو اللغة الفصحى وعليه التعويل. وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا ... وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدٍ

وَقَدْ: للتقليل، قليل، سمع في طي وغيرها أنهم يلحقون الفعل علامة تثنية إذا كان الفاعل مثنى وعلامة جمع إذا كان الفاعل جمعاً، فيقولون: قاما الزيدان، قام: فعل ماضٍ، والألف حرف تثنية مبني على السكون لا محل له من الإعراب، لا تعربه فاعل، والزيدان: فاعل.

قاموا الزيدون، قاموا، قام: فعل ماضي مبني على الفتح المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة، مناسبة الضمير أو حرف الجمع؟ حرف الجمع، هذا تزيده هناك في الفعل الماضي.

والواو هذا حرف دال على الجمع مبني على السكون لا محل له من الإعراب، ليس هو الفاعل، وإنما هو مثل: قامت - التاء -.

قاموا الزيدون، فالزيدون هذا فاعل يعتبر عند من نطق بهذا التركيب.

وَقَدْ يُقَالُ: وهي لغة قليلة، سَعِدَا هذا نائب فاعل ل: يقال، بناه للمجهول، لأنها لغة

قليلة، ولذلك دل عليها بقوله: قد.
وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا ... وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدٍ

قَدْ يُقَالُ: سَعِدَا الشَّهِيدَانِ، وَوَسَعِدُوا الشَّهَدَاءُ مَعَ الْجَمْعِ وَمَعَ التَّنْيَةِ، يَلْحَقُ عَلَامَةُ تَنْيَةِ
وعلامه جمع، لكن ليس مطلقاً وإنما قيده:
وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدٍ.

يعني: هذه اللغة القليلة لها صورتان: في اللفظ واحدة، وفي التقدير مختلفتان، إذا قلت:
قاما الزيدان، ثم صورة مشتهرة شهيرة، وثم صورة هي لغة قليلة رديئة، بالنظر إلى الألف
هذه: قاما الزيدان، إن جعلتها حرفاً ليست بضمير فحينئذٍ أسندت قاما إلى الزيدان،
هذا هو الذي أشار إليه الناظم بأنه لغة قليلة، وأنه مخالف للفصيح المشتهر في لسان
العرب، متى؟ إذا أسندت الفعل إلى الاسم الظاهر الزيدان، وحينئذٍ لا يكون للفعل
فاعلان، إذا قلت بأن الفاعل هو الزيدان امتنع أن يكون الألف فاعل قطعاً، الفاعل له
واحد، فحينئذٍ قاما الزيدان إذا أسند الفعل للاسم الظاهر امتنع جعل الألف -ألف
التثنية- فاعلاً، ولك صورة أخرى أن تقول: قاما الزيدان، قاما قام: فعل أسند إلى
الألف وحينئذٍ صارت ضميراً اسماً فاعلاً، والزيدان صار مبتدأً مؤخراً ليس هو الفاعل،
ففصلت بين قام والزيدان، جعلت قام مسنداً إلى الألف، تقول: الزيدان قاما هذه
الألف فاعل ضمير، لك في مثل هذا التركيب قاما الزيدان أن تجعل الألف هذه ضميراً،
فإذا جعلتها ضميراً أعربتھا فاعل، وحينئذٍ استوفى قاما فاعله وبقي الزيدان منفصل،
وإذا انفصل حينئذٍ له توجيهان في الإعراب: إما أن يكون بدلاً من الألف من الضمير،
وإما أن يكون مبتدأً مؤخراً، وجملة قاما في محل رفع خبر مقدم، ولذلك اللغة الرديئة
ليست بإسناد قاما إلى الألف، وإنما قيدها بقوله:

وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدٍ لَا زَالَ مُسْنَدًا مَعَ إِحْقَاقِ الْفِعْلِ عَلَامَةَ التَّنْيَةِ، وَإِحْقَاقِ الْفِعْلِ
علامة جمع، وحينئذٍ القلة هنا ومخالفة الفصيح ليس بالتركيب نفسه، وإنما بإسناد قام إلى
الاسم الظاهر مع كونه ملحقاً بألف التثنية.

وَجَرَّدَ الْفِعْلُ: مِنْ عَلَامَةِ التَّنْيَةِ.

إِذَا مَا أُسْنِدَا: الْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ.

لَا تَنْبِيْنُ أَوْ جَمْعٌ كَفَارَ الشُّهَدَا

فَارَ الشَّهِيدَانِ وَفَارَ الشُّهَدَا، وَقَدْ يُقَالُ فِي لُغَةٍ قَلِيلَةٍ: سَعِدَا الزَّيْدَانِ أَوْ الشَّهِيدَانِ

بالألف، يعني لم يجرد من ألف التثنية مع كونه مسنداً إلى الاسم الظاهر، وكذلك: سعدوا الزيدون أو الشهداء مع كون الفعل مسنداً إلى الاسم الظاهر، وبين هذا بقوله:
وَالْفِعْلُ الْوَائِي هَذِهِ وَهُوَ الْحَالُ وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ مُسْنَدٌ: وَالْفِعْلُ مُسْنَدٌ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ يَعْنِي: لَا زَالٍ، بَعْدَ، مَا إِعْرَابُهَا؟ مَتَعَلِّقٌ بِمَاذَا؟ بَعْدَ مَتَعَلِّقٌ بِ: مُسْنَدٌ، مُسْنَدٌ بَعْدَ، يَعْنِي لَا زَالٍ أَنَّهُ مُسْنَدٌ لِلْأَسْمِ الظَّاهِرِ، هَذَا الَّذِي يَعْتَبَرُ لُغَةً قَلِيلَةً.

مذهب جمهور العرب أنه إذا أسند الفعل إلى ظاهر مثنى أو مجموع وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع، فيكون كحاله إذا أسند إلى مفرد، فتقول: قام الزيدان وقام الزيدون وقامت الهندات كما تقول: قام الزيدون، لا فرق بين الإسناد إلى المفرد وإلى المثنى وإلى الجمع باعتبار الفعل نفسه.

ولا تقول -على مذهب هؤلاء-: قاما الزيدان ولا قاموا الزيدون ولا قمن الهندات، فتأتي بعلامة في الفعل الرفع للظاهر على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعاً به، وما اتصل بالفعل من الألف والواو والنون حروف تدل على تثنية الفاعل أو جمعه بل على أن يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخراً والفعل متقدماً، وما اتصل به اسماً في موضع رفع به، والجملة في موضع رفع خبراً عن الاسم المتأخر.

ويحتمل وجهاً آخر: هو أن يكون ما اتصل بالفعل مرفوعاً به فاعل يعني، وما بعده بدل الذي هو الزيدان، هذا وجه ولا بأس به.

ومذهب طائفة من العرب وهم بنو الحارث بن كعب ونسب إلى طيء كذلك: أن الفعل إذا أسند إلى الظاهر مثنى أو مجموع أتى فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع، فتقول: قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات، فتكون الألف والواو والنون حروف تدل على التثنية والجمع، كما كانت التاء في: قامت هند، حرف تدل على التأنيث عند جميع العرب. والاسم الذي بعد الفعل المذكور مرفوع به كما ارتفعت هند بقامت، ومن ذلك قوله:

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ ... وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ

أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ: الألف هذه ألف التثنية حرف، ومُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ، هذا فاعل. والأصل أن يقول القياس: وقد أسلمه مبعد، فهذه اللغة لا تمنع مع المفردين أو المفردات المخاطبة.

هنا إشكال في الاستدلال بهذا البيت، نحن نقول: إذا أسند الفعل إلى مثنى، وحينئذٍ: قَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ، وحميم هذا ليس فاعلاً اصطلاحاً، أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ كأنه قال: قام زيد، حينئذٍ أسند إلى مفرد، والنحاة إنما يذكرون إذا أسند الفعل إلى مثنى، هل مرادهم المثنى الاصطلاحي أو ما هو أعم من ذلك؟ لا، مرادهم الاصطلاحي، مراد النحاة المثنى الاصطلاحي، لكن إذا استدلووا على هذه اللغة أتوا بهذا البيت: أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ، وهذا فيه إشكال من حيث إن الفعل مسند إلى مفرد.

وأما من حيث المعنى فحينئذٍ المعطوف والمعطوف عليه في قوة الاثنين، ولذلك قلنا: أصل المثنى الزيدان جاء زيد وزيد، هذا الأصل، فاختصاراً قيل الزيدان؛ لما ذكرناه سابقاً.

أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ، وحينئذٍ ألحق بالفعل علامة تدل على التثنية، والفاعل مركب من جهة المعنى لا من جهة الاصطلاح، وحينئذٍ إذا أسند الفعل إلى مثنى اصطلاحاً أو معنى ألحقت هذه اللغة بالفعل علامة تثنية، ليس خاصاً بالمثنى فقط، لِاثْنَيْنِ قال: لِاثْنَيْنِ، المراد المثنى هذا الذي عليه أكثر الشراح وكتب النحو، ولذلك يمثلون: قام الزيدان، وأما أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ فليس مطابقاً لما ذكر.

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ ... وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ

(يُلَوْمُونِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ أَهْلِي ...) يلوموني: الواو هذه علامة جمع، وأَهْلِي هو الفاعل، حرف يدل على الجمع.

(رَأَيْنَ الْعَوَائِي ...)، رَأَيْنَ النون هذه نون الإناث، وَالْعَوَائِي: هذا فاعل، حرف يدل على جمع الإناث.

قال: ف: مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ مرفوعان بقوله: أَسْلَمَاهُ، وهذا يدل على ما ذكرناه، وإن كان أكثر النحاة على غير ذلك.

مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ: مرفوعان بقوله: أَسْلَمَاهُ، ليس هو فاعل اصطلاحاً، وإنما الأول مرفوع ب: أسلما، والثاني معطوف عليه، وفي المعنى هو فاعل، كما قلنا في باب ضارب، قلنا: أحدهما فاعل اصطلاحاً والثاني فاعل معنى لغةً، ضارب زيد عمراً، هذه تدل على المفاعلة مشاركة، ضارب زيد عمراً، المشاركة تقتضي أن كلا من زيد وعمرو ضارب ومضروب، ما تقع المضاربة إلا هكذا، ضارب زيد فزيد هذا فاعل اصطلاحاً، وهو مفعول لأنه وقع عليه شيء من الضرب، وعمراً هذا مفعول وقع عليه وهو ضارب أيضاً، إذاً كلاهما إما فاعل اصطلاحاً وهو مفعول به في المعنى، وكذلك قد يكون مفعولاً به في الاصطلاح وهو فاعل في المعنى، هذا مثله: مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ كلاهما فاعل،

لكن لغة ليس اصطلاحاً، وأما الاصطلاح فهو خاص بالأول.
وإنما قال: وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْتَدٌّ لِنَبْهِهِ عَلَى أَنْ مِثْلَ هَذَا التَّرْكِيبِ إِنَّمَا يَكُونُ قَلِيلاً إِذَا
جَعَلْتَ الْفِعْلَ مُسْتَدّاً إِلَى الظَّاهِرِ الَّذِي بَعْدَهُ، وَأَمَّا إِذَا جَعَلْتَهُ مُسْتَدّاً إِلَى الْمُتَّصِلِ بِهِ مِنْ
الْأَلْفِ وَالْوَاوِ وَالنُّونِ وَجَعَلْتَ الظَّاهِرَ مُبْتَدَأً أَوْ بَدَلَ مِنَ الضَّمِيرِ فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ قَلِيلاً
بَلْ هُوَ مَشْهُورٌ.
وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أَضْمَرًا ... كَمِثْلِ: زَيْدٌ فِي جَوَابٍ: مَنْ قَرَأَ

قلنا: يحذف الفاعل كما سبق وكذلك يحذف الفعل، وهل يحذفان معاً؟ لا يمكن أن
يحذفان معاً أبداً، وإنما يحذف الفاعل فقط، والأصل ذكره، ولذلك تُعَدُّ المواضع التي
يحذف فيها الفاعل، وذكرها بعضهم أنها خمسة.
أولاً: لا يجوز حذف الفاعل بل يجب ذكره، وعليه البصريون، وذهب الكسائي إلى جواز
حذف الفاعل للدليل كالمبتدأ والخبر، ويستثنى مواضع يجوز فيها حذف الفاعل، ...
أولاً: مع رافعه تبعاً له، من باب التبعية.
إذاً: قد يحذفان معاً. إذا قيل: من ضربت؟ زيداً، زيداً مفعول به لفعل محذوف، تقديره:
ضربتُ، إذاً حذفت الفعل مع فاعله، إذاً قد يحذف أو لا؟ نقول: قد يحذف مع رافعه
تبعاً له، زيداً لمن قال: من ضربت؟
ثانياً: فاعل المصدر: ((أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْجَةٍ)) [البلد: 14] ((يَتِيمًا)) إطعامه
يحذف هذا.

الثالث: المؤكد بالنون كما ذكرناه: "لَتُبْلَوُنَّ" فاعل فعل اثنين مؤنث أو الجماعة.
((فَإِذَا تَرَيْنِ)) [مریم: 26] الفاعل محذوف هنا، أو إذا حذف للتخلص من التقاء
الساكنين.

كذلك نقول أيضاً: الاستثناء المفرغ، ما قام أحد إلا زيد، وهذا من المواضع التي يحذف
فيها الفاعل.

كذلك التعجب في نحو: ((أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)) [مریم: 38] أَبْصِرْ بِهِمْ حذف الثاني للدلالة
الأول عليه، الذي على صورة الأمر إذا كان معطوفاً على مثله.

كذلك فاعل الأفعال المكفوفة بـ (ما)، طالما، قلما، كثر ما، المشهور عند النحاة أنها
ليس لها فاعل، كفت بـ (ما) لا تطلب فاعلاً، وذهب بعضهم -وهو أقيس- أن (ما)
مصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر.

إذاً: يحذف متى؟

مع رافعه -تبعاً لرافعه-.

ثانياً: فاعل المصدر.

ثالثاً: المؤكد أو التخلص من التقاء الساكنين.

رابعاً: الاستثناء.

خامساً: التعجب.

سادساً: فاعل الأفعال المكفوفة.

قال: وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أُضْمِرَ

بمعنى: أن الفاعل قد يلفظ دون عامله، وهذا قد يكون جائزاً وقد يكون واجباً، وأشار إليه بقوله: أُضْمِرَ، فُضْمِرَ هنا استعمله بمعنى المحذوف، وهذا كما سبق في قوله: اسْتَكَنَ:

وَإِنْ تُخَفَّفُ أَنْ فَاسْمُهَا اسْتَكَنَ

اسْتَكَنَ هناك مجاز عن الحذف، هنا أُضْمِرَ الأصل فيه أنه يكون مستتراً، هذا الاستتار هو الإضمار، وحينئذ نقول: أراد بالإضمار هنا الحذف، ثم قد يكون هذا الحذف جائزاً وقد يكون واجباً.

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أُضْمِرَ

أي: حذف إما جوازاً وإما وجوباً، ومثل للجواز بقوله: كَمِثْلٍ: زَيْدٌ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَأَ؟ مَنْ قَرَأَ؟ زيد، من صلى اليوم؟ محمد، فنقول: محمد هذا فاعل لفعل محذوف تقديره: صلى محمد.

من قرأ؟ زيد، زيد قرأ. ومراد المصنف هنا المثال فقط، يعني يجوز أن يعرب زيد في هذا المثال في جَوَابِ مَنْ قَرَأَ فاعلاً، مع كونه مرجوحاً، والأرجح أن يعرب مبتدأ؛ لأن الأصل في الجواب أن يكون مطابقاً للسؤال، فإذا قدرت اسماً من عندك مثلاً (زيد) يحتمل أنه مبتدأ وفاعل، انظر في السؤال هل هو جملة فعلية أو جملة اسمية! لا بد أن يكون الجواب مطابقاً له، إن كان جملة فعلية قدرت فعلاً صار فاعلاً، وإن كان جملة اسمية قدرته مبتدأ حذف خبره، وحينئذ: من قرأ؟ من قرأ؟ من قرأ؟ من: مبتدأ اسم استفهام، وقرأ: خبر، زيد قرأ، هذا التقدير، هذا أفصح، زيد قرأ، فزيد مبتدأ، هذا أرجح. وَالشَّأْنُ لَا يُعْتَرِضُ الْمِثَالُ ... إِذْ قَدْ كَفَى الْفَرَضُ وَالْإِحْتِمَالُ

والشأن والحال عند أرباب التصنيف والعلم لا يُعْتَرِضُ الْمِثَالُ، إذ قد يكفي الفرض

والاحتمال، إِذْ قَدْ كَفَى الْفَرَضُ وَالْاحْتِمَالُ، ما دام أنه محتمل لأن يعرب فاعلاً فلا بأس، لكن نبين فقط.

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أَضْمَرًا ... كَمِثْلٍ: زَيْدٌ فِي جَوَابِ سَائِلٍ مَنْ قَرَأَ؟

وكذلك في جواب نفي: ما حضر أحد، بلى زيد، ما حضر أحد اليوم، بلى محمد، فمحمد هنا فاعل وهو وقع في جواب نفي، وكذلك في جواب استفهام محقق، مثل: هل قام زيد؟ قام زيد نعم، من الذي قام؟ زيد، زيد ماذا يكون هنا مبتدأ أو فاعل؟ من الذي قام؟ هذا مثل من قرأ.

وأيضاً في الاستفهام المقدر: ((رَجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ)) [النور: 37] رَجَالٌ، قالوا: هذا الأفصح فيه أن يعرب فاعلاً لفعل محذوف.

((يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ (36) رَجَالٌ)) [النور: 36، 37] يُسَبِّحُ عَلَى قِرَاءَةِ الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، ((يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ (36) رَجَالٌ)) كأنه قال: من المسبِّح؟ قال: رَجَالٌ، على ما ذهب إليه الناظم، فلا يصح جعل رجال نائب فاعل لأنهم مسبِّحون لا مسبِّحون، يُسَبِّحُ لَهُ، رجال، رجال لا يصلح أن يكون نائب فاعل؛ لأنهم مسبِّحون، هم الفاعلون، وأما مسبِّحون هذا ليس هو شأن الرجال. إِذَا: رجال فاعل لفعل محذوف دل عليه استفهام مقدر، دل عليه: ((يُسَبِّحُ لَهُ)) فقال قائل: من يسبح له؟ فقال: رجال، أي: يسبح رجال. إِذَا دل دليل على الفعل جاز حذفه، وهذه قاعدة عامة كما ذكرناه ولا نحتاج أن نعيدها دائماً، ما لا يدل عليه دليل الأصل لا يجوز حذفه إلا ما يستثنى.

إذا دل دليل على الفعل جاز حذفه وإبقاء فاعله، كما إذا قيل لك: من قرأ؟ تقول: زيد، التقدير: قرأ زيد، وقد يحذف الفعل وجوباً إذا فسر بـ (ما) بعد الفاعل من فعل مسند إلى ضميره أو ملابسه، إذا فسر بما بعد الفاعل من فعل مسند إلى ضميره، مثل ماذا؟ ((وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ)) [التوبة: 6]، ((إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)) [الانشقاق: 1]. إذا وقع الاسم بعد (إن) الشرطية أو (إذا) الشرطية فحينئذ يتعين أن يكون ما بعدها فاعل، والذي دل على ذلك المفسر بعده مع أن (إن) الشرطية و (إذا) الشرطية لا يليهما الجملة الاسمية البتة، وإنما لا يليهما إلا الفعل، فإذا وجد في التركيب ما قد تبع أو جاء تالياً لـ (إن) الشرطية أو (إذا) حينئذٍ لزم أن نعرب الاسم مبتدأ وما بعده خبر، وعلى مذهب الكوفيين من جواز تقدم الفاعل على فعله يجوز عندهم أن

يعرب مبتدأً، ويجوز أن يعرب فاعل، وهو مرجح.
(وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ، حينئذٍ أَحَدٌ هذا يصلح أن يكون فاعلاً لقوله: ((اسْتَجَارَكَ))، وعلى القاعدة: يجوز تقديم الفاعل على عامله، إذا: إِنَّ أَحَدٌ، أَحَدٌ هذا فاعل بناءً على القاعدة السابقة: مَشِيئَهَا وَبَيَدًا، وحينئذٍ نقول: أَحَدٌ هذا فاعل، وإذا أعرب فاعل حينئذٍ لم يتلو (إن) اسم، وإنما تلاه فعل، هذا هو الأصل، إذا: وافق الكوفيون البصريين في أن (إن) لا يليها إلا الفعل، ولكن لجواز أن يقدم الفاعل على الفعل أعربوا أَحَدٌ أنه فاعل.

إذاً النتيجة: أن (إن) هنا لا يليها إلا الفعل، وخالفناهم في صحة القاعدة والاستدلال، لما امتنع أن يكون أَحَدٌ فاعلاً عند البصريين، إذاً لا بد من تقدير فعل محذوف، هذا الفعل ما حكمه، جائز الحذف أم واجب الحذف؟ واجب الحذف، لماذا؟ لأن الذي دل عليه الملفوظ، ولذلك قلنا في الضابط: إذا فسر بما بعد الفاعل من فعل مسند إلى ضميره أو ملابسه، هذا هو الذي دلنا على الفعل المحذوف، هو الذي فسره، فإذا قدرناه امتنع أن يجمع بين المفسر والمفسر فصار واجب الحذف.

وَإِنْ أَحَدٌ، (وَإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)، هذا التركيب، لكن لا يفصح به إلا في مقام التعليم، وأما عند الإعراب فلا، غلط، فلا تقل: وَإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ لا، لأنه لا يجمع بين الجملتين، استجارك واستجارك لا يجمع بينهما إلا في مقام التعليم، وحينئذٍ: استجارك الملفوظ به الموجود في الآية دل على استجارك المحذوف، ولما امتنع الجمع بينهما حينئذٍ صار حذفه واجباً.

((إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)) [الانشقاق: 1] السَّمَاءُ على مذهب الكوفيين فاعل للفعل المتأخر انشَقَّتْ ولا إشكال.

إذا: ((إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)) أصلها: إذا انشقت السماء، إذاً لم يتل إذا إلا فعل، عند البصريين لا، إذا انشقت السماء انشقت، صار واجب الحذف لماذا؟ لأنه لا يجمع بين المفسر والمفسر، هذان قولان متقابلان.

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه يجوز أن يكون التالي لـ (إن) و (إذا) مبتدأً، جواز أن يكون السَّمَاءُ وأَحَدٌ مبتدأً، وما بعده خبره له، وَإِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ، إِذَا السَّمَاءُ: مبتدأً، وانشَقَّتْ: الجملة في محل رفع خبر، وهذا ليس بجيد، ولذلك اتفق البصريون والكوفيون على أنه لا يلي هذين الشرطين (إن وإذا) إلا الفعل.
إذاً قوله:

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أَضْمَرًا ... كَمِثْلٍ: زَيْدٌ فِي جَوَابٍ: مَنْ قَرَأَ؟

أراد أن الرفع للفاعل قد يكون محذوفاً جوازاً إذ دل عليه دليل، وكذلك وجوباً.
والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* تأنيث عامله وحكم التأنيث

* إتصال الفاعل بعامله. وصور وجوب الإتصال

* متى يجب تقديم المفعول على الفاعل.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

لا زال الحديث في باب الفاعل، وقد عنون له الناظم رحمه الله تعالى بقوله: الفاعل. وقد ذكر رحمه الله تعالى الحدَّ بالمثل كما ذكرناه سابقاً في قوله:
الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرُفُوعِي أَتَى ... زَيْدٌ مُنْبِرًا وَجْهُهُ نِعَمَ الْفَتَى

وحقيقة الفاعل أُخذت من المثل، وهذه طريقة الناظم رحمه الله تعالى؛ يعرف بالمثل، وهو مُعْتَبَرٌ عند المتقدمين أنهم يعرفون الشيء بالمثل، ولذلك قال سيبويه:
الاسم ك: زيد والفعل ك: قام والحرف ك (إذا)، عَرَفَهُ بالمثل، وهذا لا بأس.
وهنا قال:

أَتَى ... زَيْدٌ مُنْبِرًا وَجْهُهُ نِعَمَ الْفَتَى

عدد الأمثلة لما ذكرناه بالنظر إلى عامل الفاعل، وقد يكون فعلاً -وهو الأصل-، وقد يكون وصفاً وهو فرع مُنْبِرًا وَجْهُهُ، ثم الفعل قد يكون متصرفاً وقد يكون جامداً.
ذكر في هذا الباب سبعة أحكام للفاعل، أشار إلى الأول -وهو الرفع- بقوله:
كَمَرُفُوعِي، وهذا يشمل: الرفع الظاهر والرفع المقدر والرفع الخلي، ويشمل الرفع إذا كان بحركة أو بحرف.

الرفع الظاهر واضح، والرفع المقدر كذلك إذا كان مقصوراً أو منقوصاً أو مضافاً إلى ياء المتكلم: جاء غلامي نقول: هذا مقدر الحركة فيه، جاء الفتى مثل ما ذكر الناظم:

نَعَمْ الْفَتْى، وقد يكون محلياً وذاك فيما إذا كان الفاعل مبنياً أو كان مؤولاً بالصريح، أو إذا كان محلياً أو .. المحلي إذا كان مؤولاً بالصريح أو كان مبنياً، فقط في هذين البابين. وأما إذا كان مجروراً بحرف الجر الزائد كـ (الباء ومن) وحينئذ يكون من المقدر أو المحلي؟ قلنا: فيه نزاع، والصواب أنه من المقدر. هذا الحكم الأول وهو الرفع. والثاني: وجوب تأخيره عن عامله، وأشار إليه بقوله: وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٍ. الثالث: لا بد منه في الظاهر وإلا مستتر، وأشار إليه بقوله:

فَإِنْ ظَهَرَ ... فَهُوَ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرَ

والرابع: تجريد الفعل إذا أسند لمثنى أو جمع، ومثله الوصف، إنما يذكر الفعل دائماً لأنه أصل في العمل، وأشار إليه بقوله: وَجَرِدَ الْفِعْلُ .. البيتين. وقلنا: هذا هو الأصل في لسان العرب أنه مجرد، وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا قلنا: هذه لغة بني الحارث أو نسبت إلى طي، ولكنها ليست بالمشهورة، فلا يحمل عليها فصيح الكلام، يعني: إذا جاء في القرآن ما ظاهره أنها لغة طي أو لغة أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ أو {يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةً}، سمها بما شئت؛ إذا جاء ظاهر القرآن على هذه اللغة لا ينبغي إعرابه؛ لأن الألف أو الواو حرف وما بعده فاعل، ولذلك جاء قوله: ((وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)) وَأَسْرُوا: -بالواو- النَّجْوَى: مفعول به، الَّذِينَ ظَلَمُوا، وهذا ظاهره مثل: قاموا الزيدون -ظاهره مثله-؛ لكن نقول: ينبغي -هنا- أن يجعل (الَّذِينَ) بدل أو جملة: أَسْرُوا النَّجْوَى خبر مقدم، ولا ينبغي حمله على هذه اللغة.

وكذلك: ((ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ)) كَثِيرٌ: هذا مبتدأ مؤخر، وعَمُوا: بالواو، وظاهره أنه على لغة: أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ، وحينئذ ينبغي حمله على ما ذكرناه، ومثله: {يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةً} يَتَعَاقَبُونَ -بالواو-، مَلَائِكَةً، نقول: هذا يجب حمله على ما ذكرناه. إذاً: الرابع: تجريد الفعل إذا أسند لمثنى أو جمع. الخامس: أنه يحذف الرفع جوازاً إذا دل عليه دليل، وأشار إليه بقوله: وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ ... البيت -هذا الخامس-.

والسادس -وهو ما وقفنا عليه- وأشار إليه بقوله: وَتَاءُ تَأْنِيثٍ، والمراد به: أن الفعل إذا كان الفاعل مؤنث حينئذ يؤنث الفعل باعتبار فاعله -مطلقاً- سواء كان مؤنثاً تأنيثاً حقيقياً أو كان تأنيثاً مجازياً، وحينئذ نقول: يلحق بالفعل علامة تدل على تأنيث الفاعل، قلنا: ثم فرق بين أن نلحقه علامة تدل على تأنيث الفاعل، وبين أن نلحقه علامة تدل على أنه مثنى أو جمع، إذ الأول -علامة تأنيث الفاعل- هذه مجمع عليه في سائر لغات

العرب، ليست خاصة بلغة دون لغة.

كذلك قد يلتبس الفاعل: قام هند، هند هذا علم لمذكر وقد يقال لمؤنث، يسمى به ذاك وذاك، كذلك زيد قد يسمى به مذكر ومؤنث، حينئذٍ إذا لم نأت بعلامة تدل على أنه مؤنث وقعنا في لبس وحينئذٍ لا بد من التأنيث.

ثالثاً: أن التأنيث قد يكون واجباً في بعض الأحوال كما سيأتي: وَإِنَّمَا تَلَزَمُ فِعْلٌ مُضْمَرٌ ... الخ، وحينئذٍ نقول: هذا واجب في بعض أحواله، وأما في لغة من ألحق بالفعل علامة تنثية أو جمع لا يوجبونه، وإنما هو جائز أن نقول: قاما الزيدان وقام الزيدان على الأصل، فدل على أنهم يعرفون هذه اللغة الأصل، وإنما ألحقوا العلامة -علامة التنثية أو الجمع- بالفرعية.

إذاً: يؤنث الفعل له إذا كان مؤنثاً ببناء ساكنة في آخر الماضي، وبتاء المضارع في أول المضارع، فيقال: قامت هند فيؤنث، ويقال: هند تقوم، تقوم هند؛ التاء هذه للتأنيث اكتفاءً بحرف المضارعة، ولا تتصل به تاء التأنيث الساكنة. قال رحمه الله:

وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِي إِذَا ... كَانَ لِإُنْثَى كَأَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى

وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِي: تاء تأنيث ساكنة أصالة، وهي علامة من علامات الماضي: وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّاءِ مَرٌّ - كما سبق -.

تلي الماضي: التاء مبتدأ، وهو مضاف وتأتي مضاف إليه وتلي - هي - التاء جملة في محل رفع خبر، والماضي هذا مفعول به سَكَنَ للوزن، مَاضِي أصله الماضي، يجب تسكينه من أجل الوزن، وحينئذٍ نقول: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرورة. إذاً كَانَ لِإُنْثَى: إذا كان الماضي مسنداً لأنثى.

كَأَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى: أَبَتْ أَيْ امتنع، أَبَتْ هِنْدُ، هند هذا فاعل وهو مؤنث، وحينئذٍ نقول: تلحقه تاء تدل على أنه مؤنث، هذه التاء هي ميزة وعلامة للفعل الماضي، وهي خاصة بالفعل الماضي لا تدخل على الفعل المضارع، ولا تدخل على فعل الأمر، لا تلحق الفعل المضارع لاستغنائه ببناء المضارعة، وكذلك لا تدخل الأمر لاستغنائه بالياء في المفرد والنون في الجمع، قومي: الياء هذه للمؤنث، كذلك: قمن؛ النون هذه للمؤنث، فاكتفينا بالياء والنون عن إلحاقه ببناء التأنيث الساكنة، فهي خاصة بالفعل

الماضي.

وَتَاءُ تَأْنِيْثٍ: قلنا: من إضافة الدال للمدلول، يعني: تدل على تأنيث مدخولها، والمراد هنا: تدل على تأنيث الفاعل، ولسنا في مقام ذكر الفعل بجعلها علامة، هنا تَاءُ تَأْنِيْثٍ أخص، المراد به: تاء تأنيث تدل على تأنيث الفاعل، وسبق في مقام العلامات قلنا: تاء تأنيث تدل على تأنيث المسند إليه، هناك نعمم وهنا نخصص، والأولى أن نخصص هنا، نقول: تاء تأنيث ساكنة أصالة فلا يضر تحريكها لعارض تدل على تأنيث الفاعل، وحينئذٍ هي خاصة به.

تَلِي المَاضِي: يعني تتصل بالماضي، -الفعل الماضي-، ومثله الوصف، لكن اللاحقة له حركتها حركة إعراب؛ لأنها ليست ساكنة بل هي متحركة، أقامة هند، نقول: أقامة هذا مبتدأ، وهو معتمد على استفهام، وحينئذٍ ما بعده فاعل، فهند فاعل رفعه قائمة، ما حكم التأنيث هنا؟ نقول: لا بد من التأنيث، بماذا يؤنث؟ بناء التأنيث الساكنة؟ لا، وإنما يؤنث بالتاء المتحركة المربوطة، نقول: أقامة؛ التاء هذه تاء تأنيث، دلت على تأنيث الفاعل.

إذاً: تَلِي المَاضِي كذلك الوصف إذا رفع الفاعل، وحينئذٍ إذا تلت الماضي، تكون متأخرة عنه: قامت هند. وهل يؤنث الفعل المضارع؟ نقول: نعم يؤنث، ولكن التاء تكون فيه تاء المخاطبة التي هي تقوم -تاء الخطاب-، هذه الحرف -حرف المضارعة- أغنى عن استجلاب تاء زائدة على مجرد هذه التاء، لماذا؟ لأنك لو قلت: قومت تقوم هند يعني: جمع فيه علامتا تأنيث، وهذا ممتنع: أن يكون في اللفظ الواحد علامتان على مدلول واحد، فحينئذٍ إذا وجدت علامة متقدمة اكتفينا بها عن علامة مستجلبة.

وَتَاءُ تَأْنِيْثٍ: ساكنة.

تَلِي المَاضِي: وكان حقها ألا تلحقه؛ لأن معناها في الفاعل، إلا أن الفاعل لما كان كجزء من الفعل جاز أن يدل بالفعل على معنى في الفاعل، كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في الأمثلة الخمسة -هذا مثل ما ذكرناه يضاف إلى ما سبق-.

لماذا اتصلت تاء التأنيث بالفعل؟ هي لتأنيث الفاعل، حينئذٍ الأصل تتصل بالفاعل لا تتصل بالفعل، إذا قيل: قامت هند؛ هند هو الفاعل، والتاء هذه جاءت لتدل على أن الفاعل مؤنث، إذاً: الأصل تلحق المعمول، هذا الأصل، لماذا ألحقت بالعامل؟ لأن الفاعل كجزء من الفعل، كما ذكرناه، وهذا دليل ثالث يضاف إلى ما سبق. كالنون التي تكون علامة للرفع في الأمثلة الخمسة، وهذا يدل على أن الفاعل كجزء

من الفعل، وكأن الفاعل مع فاعله كلمة واحدة، ولذلك إذا أنث الفاعل جيء بعلامة اتصلت بالفعل، وهذا دليل على أنهما امتزجا.

وَتَاءُ تَأْنِيثِ تَلِي الْمَاضِي إِذَا كَانَ -الماضي- لِإُنْثَى: يعني مسنداً لفاعل هو أنثى؛ لتدل على تأنيث الفاعل، كقولك: أَبَتْ، أبي: فعل ماضٍ، وهند: هذا فاعل، هندُ بمنع الصرف، يجوز فيه وجهان، والمنعُ أَحَقُّ كما سيأتي: والمنعُ أولى، وإلا يجوز أن يقول: هندٌ وهندُ بالمنع للصرف وبصرفه، والمنعُ أَحَقُّ.

أَبَتْ هِنْدُ الْأَدَى: أَبَتْ أبي: فعل ماضٍ، والتاء: هذه حرف دال على تأنيث الفاعل مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وهند: فاعل، نقول: هند فاعل مؤنث، ما الذي دلنا؟ وجود التاء السابقة المتصلة بالفعل، وانظر التاء هنا اتصلت بالفعل ولم تتصل بالفاعل.

الأدَى: نقول: هذا مفعول به.

وكذلك إذا كان الفاعل مجازياً -مجازي التأنيث-، طلعت الشمس، كما تقول: أَبَتْ هندُ، وهذا فيه مثال يتعلق بالفاعل إذا كان مؤنثاً تأنيثاً حقيقياً، والمؤنث الحقيقي: هو ما له فرج أو يبيض كما سبق، وأما ما ليس له فرج فحينئذٍ نقول: هذا تأنيث مجازي وليس بتأنيث حقيقي، مثل: الشمس، ((وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا))، ((وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا)) أعاد الضمير عليها مؤنثاً فدل على أنها مؤنثة، وحينئذٍ تقول: طلعت الشمس.

إذاً: إذا كان الفاعل مؤنثاً سواء كان تأنيثاً حقيقياً أو مجازياً حينئذٍ اتصلت بالفعل الماضي علامة تدل على أنه مؤنث، أخبرنا بهذا البيت بالاتصال فحسب من حيث هو، ولكن هذه التاء قد تكون لازمة وقد تكون جائزة، يعني: التأنيث قد يكون واجباً وقد يكون جائزاً، بهذا البيت لم يشر إلى هذا، وإنما مراده مجرد أصل المسألة وهي: أنه تلحق الفعل علامة تدل على تأنيث الفاعل وهو ما ذكرناه.

إذا أسند الفعل الماضي إلى مؤنث لحقته تاء ساكنة تدل على كون الفاعل مؤنثاً، ولا فرق في ذلك بين الحقيقي والمجازي، قامت هند وطلعت الشمس، لكن لها حالتان: حالة لزوم وحالة جواز، متى يجب التأنيث ومتى يجوز؟ يجب في موضعين اثنين وما عداهما فهو جائز، إذا حفظ الموضعان الواجبان حينئذٍ عرفت الجائز، يجب في موضعين ويجوز في أربعة مسائل.

وَأَمَّا تَلَزُّمُ فِعْلٍ مُضْمَرٍ ... مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِّ

شرع بالزوم وهو ما يجب تأنيثه من الفعل، متى يجب التأنيث؟ قال:

وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلٌ مُّضْمَرٌ ... مُتَّصِلٌ -هذه المسألة الأولى-.

أَوْ مُفْهِمٌ ذَاتُ حَرٍّ: -هذه المسألة الثانية- وحصرها في الموضوعين بقوله: إِنَّمَا تَلْزَمُ، يعني: يجب اتصال هذه التاء بالفعل إذا كان من المسألتين المذكورتين، وحينئذٍ قوله: (إِنَّمَا) أفاد الحصر، ولذلك غير هذين الموضوعين لا يجب فيها التأنيث، وإنما يجب في هذين الموضوعين فحسب.

إِنَّمَا؛ قلنا: حصر فلا تلزم التاء في غير هذين الموضوعين.

وَإِنَّمَا تَلْزَمُ هذه التاء من الأفعال.

فِعْلٌ مُّضْمَرٌ: فعل فاعل مضمر، يعني: النظر هنا إلى الفاعل؛ لأننا نحكم بوجود اتصال التأنيث أو بجوازها بالنظر إلى الفاعل، ننتقل من الفاعل، هل هو مؤنث أو لا؟ إن كان مذكر لا نحتاج، وإن كان مؤنث حينئذٍ هل هو مؤنث تأنيث حقيقي أو لا؟ وننتقل من الفاعل، هنا قال: وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلٌ مُّضْمَرٌ: يعني فعل فاعل مضمر -ضمير-، سواء كان ضميراً مستتراً أو ضميراً بارزاً.

مُتَّصِلٌ: لا منفصل، متصل به يعني: بالفعل، وإنما يكون كذلك إذا عاد الضمير إلى متقدم، لأن الفاعل إذا كان متأخراً عن الفعل لا يمكن أن يكون في الفعل ضمير مستتر أو بارز إلا على لغة أَكْلُوْنِي الْبَرَاغِيثَ، وحينئذٍ نقول: إذا قال: تلزم التاء فعل فاعل مضمر؛ حينئذٍ تعين أن يكون الفعل قد أسند إلى ضمير مستتر أو بارز، وهذا إنما يكون إذا تقدم عليه المؤنث، فتقول: هند قامت -بالتأنيث-، لماذا؟ لأن الفعل هنا (قام) أسند إلى فاعل ضمير يرجع إلى مؤنث، بقطع النظر عن كونه مؤنثاً حقيقياً أو مجازياً، (الشمس طلعت) -بالتأنيث-، واجب التأنيث هنا، لأن الفعل أسند إلى فاعل ضمير يعود إلى مؤنث بقطع النظر عن كونه مجازي أو حقيقي، وحينئذٍ إذا أسند الفعل إلى ضمير يرجع إلى مؤنث وجب تأنيث الفعل مطلقاً بدون نظر إلى نوع هذا التأنيث.

وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلٌ مُّضْمَرٌ: يعني فعل فاعل مضمر، فعلاً مسنداً إلى ضمير، سواء كان الضمير مستتراً أو بارزاً، الزيدان قاما، الهندان قامتا، أين التأنيث؟ قامتا أُتِثَ، ما حكم التأنيث هنا؟ واجب، لماذا؟ لأن الفعل أسند إلى فاعل ضمير، أين هو الضمير؟ الألف، الألف هذه فاعل ترجع إلى مؤنث حقيقي التأنيث، وحينئذٍ نقول: الهندان قامتا فالتأنيث واجب.

مُتَّصِلٌ به، يعني: بالفاعل لا منفصل، وهل يتصور الانفصال؟ نقول: نعم، يتصور الانفصال، لو قال: هند ما قام إلا هي، ما نقول: هند ما قامت إلا هي، لا يصح هذا، لماذا؟ لأن الفاعل الحقيقي هنا مذكر محذوف، وهو: ما قام أحد إلا هي، وحينئذٍ هنا رجع الضمير وهو (هي) إلى متقدم وقد أسند الفاعل إليه، ما قام إلا هي، هي: هذا هو الفاعل، لكن في المعنى يعني تحليل معنى تقدير معنى نقول: الأصل أن الفاعل هنا مذكر وهو لفظ أحد، كما سيأتي هناك في: ما استثنى بـ (إلا): كَمَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَاءِ. أن يسند الفعل إلى ضمير مؤنث متصل، ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي، فتقول: هند قامت، وهند تقوم (هي)، تقوم هذا التأنيث واجب، التاء هنا واجبة، والشمس طلعت، والشمس تطلع، نقول: التأنيث هنا واجب، والفعل المضارع واجب. ولا تقل: قام ولا طلع، هند قام، الشمس طلع لا يصح، بخلاف طلعت الشمس إذا تأخر وقامت هند، نقول: هذا واجب التأنيث، ومثله إذا تقدم، وأما الشمس نقول: هذا مجازي التأنيث إذا تأخر عن عامله جاز فيه الوجهان، وأما إذا تقدم صار من النوع الواجب.

إذاً: النوع الأول مما يجب فيه التأنيث: أن يسند الفعل إلى ضمير مستتر أو بارز متصل به يعود إلى مؤنث بقطع النظر عن كونه مجازياً أو حقيقياً.

الموضع الثاني أشار إليه بقوله: أَوْ مُفْهِمٌ ذَاتَ حِرٍّ: بمعنى أنه مؤنث تأنيث حقيقي، إذا أسند الفعل إلى اسم ظاهر وهذا الاسم مؤنث تأنيثاً حقيقياً بمعنى أن له فرج، كما قال هنا: مُفْهِمٌ ذَاتَ حِرٍّ: يعني صاحبة فرج، وهذا هو المؤنث الحقيقي، نحو: قامت هند وقامت الهندان وقامت الهندات، قامت هند وقامت الهندان هذا متفق عليه، وأما قامت الهندات؛ هذا محل نزاع، وسيأتي في موضعه.

إذاً: أَوْ: هذه (أَوْ) للتنويع.

مُفْهِمٌ ذَاتَ حِرٍّ: أو فعل أسند إلى فاعل ظاهر متصل، أو فعلاً مسنداً إلى ظاهر،

فحينئذٍ نقول: يجب تأنيث الفاعل، وهذا مقيد بالبيت الذي يليه.

وَقَدْ يُبَيِّحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي ... نَحْوِ أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ

يعني: ولم يفصل بين عامله مطلقاً، لم يفصل بينه وبين عامله، ولم يكن العامل نِعْمَ وبئس،

ليس كل مؤنث حقيقي التأنيث أسند إليه فعل صار واجباً لا، بل لا بد أن يكون

متصلاً به، فتقول: قامت هند؛ متصل بالفاعل، أما إذا قلت: حضرت اليوم هند؛ هذا

يجوز فيه الوجهان للانفصال.

أَوْ مُفْهِمٌ ذَاتَ حِرٍّ: يعني أن يسند الفعل إلى اسم ظاهر.

ذَاتَ حِرٍّ: يعني مؤنث تأنيث حقيقي، والحِرِّ: المراد به الفرج، يعني: صاحبة فرج، يعني تلد، سواء كان من العقلاء أو من غيرهم، وحينئذٍ نقول: هذا مما يجب فيه التأنيث وهو المؤنث الحقيقي، بشرط الاتصال، وأخذ هذا الشرط من البيت الذي بعده، وبشرط: أن يكون العامل غير نَعَم وبئس:

وَالْحَذْفُ فِي نَعَمِ الْفَتَاةِ اسْتَحْسَنُوا .. سيأتي مستثنى.

إذاً: بهذين القيدين، حينئذٍ يجب التأنيث، وهذه كلها محل وفاق لا خلاف فيها.

الثاني: أن يكون الفاعل ظاهراً متصلاً.

حقيقي التأنيث، نحو: قامت هند، وهو المراد بقوله: أَوْ مُفْهِمٌ ذَاتَ حِرٍّ، وأصل حِرٍّ: حَرَجٌ، فحذفت لام الكلمة، وفهم من كلامه أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين، فلا تلزم في المؤنث المجازي الظاهر فتقول: طلع الشمس وطلعت الشمس، ولا في الجمع على ما سيأتي تفصيله.

إذاً: يجب تأنيث الفاعل في موضعين اثنين لا ثالث لهما، وأشار إلى الحصر بقوله: وَإِنَّمَا، وحينئذٍ نقول: هذه شروط له، لكن ينبغي تقييد الثاني: أَوْ مُفْهِمٌ ذَاتَ حِرٍّ بشرطين: الاتصال، وهذا مفهوم من البيت الذي يليه، وكذلك: أن يكون الفاعل نَعَم وبئس، وحينئذٍ نقول: جاز نعمت المرأة هند ونعم المرأة هند، مع أن المرأة هذه ذَاتَ حِرٍّ صاحبة فرج، ومع ذلك جاز فيه الوجهان، هذا مستثنى لما سيأتي في محله.

وَقَدْ يُبَيِّحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي ... نَحْوِ أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ

قلنا: السابق: أَوْ مُفْهِمٌ ذَاتَ حِرٍّ بشرط الاتصال، فإن انفصل؟ قلنا: مسألتان موضعان يجب فيهما التأنيث، انتهينا منهما، الآن سيشرع في جائر التأنيث.

وَقَدْ يُبَيِّحُ الْفَصْلُ: فصل ماذا؟ العامل عن المؤنث الحقيقي، أما المؤنث المجازي وإن كان داخلاً في كلامه إلا أنه سواء فصل أو لم يفصل حينئذٍ يجوز فيه الوجهان: طلعت الشمس وطلع الشمس، وإن لم يفصل، حتى لو فصل نقول: طلعت الشمس وطلع الشمس؛ يجوز فيه الوجهان.

أما الحقيقي التأنيث إذا اتصل بعامله ولم يكن نَعَم وبئس وجب التأنيث، إذا فصل بينهما قلنا: جاز التأنيث وجاز تركه، والإثبات أجود، يعني: التأنيث أجود، لذا قال:

أَتَى الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ.

بُنْتُ: هذا ذات حرٍ، فالأصل فيه وجوب التأنيث، أتى ما قال: أتت، لو أنث لقلنا: أتت، ويجوز ترك التأنيث فتقول: أتى القاضي بنت الواقف، فصل بين العامل والفاعل وهو بنت الواقف بالمفعول به، فلو تأخر تقول: أتى بنت الواقف القاضي وجب التأنيث، وجب التأنيث لاتصال هذا بعامله، وأما إذا فصل بينهما حينئذٍ نقول: جائز التأنيث، وهذا محل وفاق أيضاً.

وَقَدْ يُبَيِّحُ: قد هنا للتقليل.

يُبَيِّحُ: هنا جمع بين الإباحة وقد التي تفيد التقليل، دل على أن الإثبات أجود وأولى من الحذف، فأنت القاضي بنت الواقف أفصح من قولنا: أتى القاضي بِنْتُ الْوَاقِفِ، لماذا؟ لكون الأصل في المؤنث الفاعل المؤنث الحقيقي أنه يؤنث، هذا الأصل فيه، فإذا فصل بينهما جَوَزَ الترك ولم يكن هو الأفصح والأشهر، وإنما بقاءه على ما هو عليه هو الأولى، لأنه لا زال فاعلاً، بالفصل لم ينفك عنه وصف الفاعل، فبقاؤه فاعل وهو مؤنث والعامل فعل فحينئذٍ الأصل بقاء ما كان على ما كان.

بالفصل جوز ترك التأنيث، وحينئذٍ نقول: قوله: وَقَدْ يُبَيِّحُ: قد للتقليل، يُبَيِّحُ: هذا أفاد منه الإباحة، للتعبير بـ (قَدْ) والإباحة إشعار بأن الإثبات أجود. وَقَدْ يُبَيِّحُ الْفَصْلُ: هذا فاعل يبيح.

الْفَصْلُ: هذا أيضاً يقيد بالبيت الذي يليه، بأن يكون الفصل بغير (إلا)، إن كان الفصل بـ (إلا) فله حكم آخر.

إذاً: كلها مرتبطة ببعضها البعض.

قَدْ يُبَيِّحُ الْفَصْلُ بغير (إلا) بين الفعل وعامله الظاهر الحقيقي التأنيث ترك التاء، أي تاء؟ تاء التأنيث السابقة، فـ (أل) هنا للعهد الذكري.

قد يبيح الفصل بغير (إلا) بين الفعل وعامله الظاهر الحقيقي التأنيث ترك التاء، فلا يؤنث، كما في فعل مسند إلى ظاهر مؤنث حقيقي نحو قولك: أَتَى الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ، فبنت الواقف: هذا مؤنث حقيقي التأنيث، وأتى: فعله، وجرد عن التأنيث للفصل بينه وبين معموله الفاعل بالمفعول.

بُنْتُ الْوَاقِفِ الواقف يعني صاحب الوقف.

إذا فصل بين الفعل وفاعله مؤنث حقيقي بغير (إلا) جاز إثبات التاء وحذفها، والأجود الإثبات كما أشار إليه بـ (وَقَدْ يُبَيِّحُ)، فتقول: أتى القاضي بنت الواقف، والأجود: أتت، وتقول: قام اليوم هند، والأجود: قامت.

إذاً: هذا البيت يعتبر استثناء وتخصيص لقوله: أَوْ مُفْهِمٌ ذَاتَ حِرٍّ؛ لأن قوله: أَوْ مُفْهِمٌ

ذَاتَ حِرٍّ؛ يُفْهَمُ أَنَّهُ مَتَى مَا كَانَ الْمُؤَنَّثُ حَقِيقِي التَّأْنِيثِ وَهُوَ فَاعِلٌ وَجِبَ التَّأْنِيثِ مُطْلَقاً
فَصَلَّ أَوْ لَا، وَسَوَاءُ فَصَلَّ بِ (إِلَّا) أَوْ بَغَيْرِ (إِلَّا)، جَاءَ بِهَذَا الْبَيْتِ لِيَقْيِدَ الْمَطْلُوقَ الَّذِي
سَبَقَ.

وَالْحَذْفُ مَعَ فَصَلٍ بِإِلَّا فَضْلاً ... كَمَا رَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا

وَالْحَذْفُ: يَعْنِي لِلتَّاءِ مِنْ فَعْلٍ مُسْنَدٍ إِلَى ظَاهِرٍ مُؤَنَّثٍ حَقِيقِي التَّأْنِيثِ مَعَ فَصَلٍ بَيْنَ الْفَعْلِ
وَالْفَاعِلِ بِ (إِلَّا) فَضْلاً، الْحَذْفُ فَضْلاً عَلَى الْإِثْبَاتِ، عَكْسُ الْفَصْلِ السَّابِقِ، الْإِثْبَاتُ
فَضْلٌ عَلَى الْحَذْفِ.

إِذَا: لَا بَدَ مِنْ تَقْيِيدِ الْبَيْتِ السَّابِقِ، وَقَدْ يَبِيحُ الْفَصْلُ بَغَيْرِ (إِلَّا)؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ مُخْتَلَفٌ، لَا
بَدَ مِنْ تَقْيِيدِهِ بِالْبَيْتِ الَّذِي بَعْدَهُ، وَقَدْ يَبِيحُ الْفَصْلُ بَغَيْرِ (إِلَّا).
وَالْحَذْفُ مَعَ فَصَلٍ: يَعْنِي بَيْنَ الْفَعْلِ وَالْفَاعِلِ بِإِلَّا، فَضْلاً: عَلَى الْإِثْبَاتِ، وَهَذَا خِلَافُ مَا
عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ، جُمْهُورُ النَّحَاةِ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ هُوَ (إِلَّا) وَجِبَ التَّذْكِيرُ، التَّذْكِيرُ
وَاجِبٌ، لَا يَجُوزُ فِيهِ الْوُجْهَانِ، يَجِبُ تَجْرِيدُ الْفَعْلِ مِنْ عِلَامَةِ تَدَلٍّ عَلَى تَأْنِيثِ الْفَاعِلِ،
فَإِذَا قِيلَ: مَا قَامَ إِلَّا هُنْدٌ، هَذَا الْمِثَالُ: مَا قَامَ إِلَّا هُنْدٌ، قَامَ: فَعْلٌ، وَهَنْدٌ: فَاعِلٌ، وَفَصْلٌ
بَيْنَهُمَا بِ (إِلَّا) مَا قَامَ إِلَّا هُنْدٌ، الْجُمْهُورُ يَعْضِلُونَ وَجُوبَ التَّذْكِيرِ بِأَنَّ (هَنْدٌ) لَيْسَتْ بِفَاعِلٍ
فِي الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا هُنْدٌ، وَحِينَئِذٍ كَانَ مِنْ بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَفْرُغِ،
وَحِينَئِذٍ وَجِبَ تَذْكِيرُ الْفَعْلِ لَكُونَ الْفَاعِلِ مَذْكَراً، وَهَنْدٌ هَذَا يُعْتَبَرُ بَدَلاً مِمَّا قَبْلَهُ، وَلِذَلِكَ
الْجُمْهُورُ عَلَى خِلَافِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.
وَالْحَذْفُ مَعَ فَصَلٍ بِإِلَّا فَضْلاً عَلَى الْإِثْبَاتِ.

كَمَا: كَقَوْلِكَ: مَا رَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا - فَتَاةُ ذَاتِ حِرٍّ -، إِذَا: مُؤَنَّثُ تَأْنِيثٍ
حَقِيقِي، فَصْلٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَامِلِهِ بِ (إِلَّا)، وَحِينَئِذٍ فِيهِ قَوْلَانِ: جَمَاهِيرُ النَّحَاةِ عَلَى وَجُوبِ
تَجْرِيدِهِ مِنْ عِلَامَةِ التَّأْنِيثِ، وَذَهَبَ ابْنُ مَالِكٍ فِي قِلَّةٍ مِنَ النَّحَاةِ إِلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يُؤَنَّثَ،
بَلِ التَّأْنِيثُ جَائِزٌ لَكِنِ الْحَذْفُ أَجُودٌ، وَلِذَلِكَ قَالَ: وَالْحَذْفُ فَضْلاً، الْأَلْفُ هَذِهِ
لِلْإِطْلَاقِ.

كَمَا رَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا

مَعْنَاهُ: مَا رَكَا أَحَدٌ إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا، وَيَجُوزُ: مَا رَكَتْ إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا، مَا قَامَتْ إِلَّا
هَنْدٌ بِالتَّأْنِيثِ، بِالْوُجْهِينِ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَالْحَذْفُ أَجُودٌ، وَخَصَّهُ الْجُمْهُورُ
بِالشَّعْرِ، أَمَّا فِي النَّشْرِ فَهُوَ مَمْنُوعٌ.

قال: وإذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث بـ (إلا) لم يجز إثبات التاء عند الجمهور أياً كان الفاعل، لم يجز إثبات التاء عند الجمهور، فتقول: ما قام إلا هند وما طلع إلا الشمس، ولا يجوز: ما قامت إلا هند ولا: ما طلعت إلا الشمس، وقد جاء في الشعر كقوله:

فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الصُّدُورُ الْجَرَّاشُ

فقول المصنف: إن الحذف مفضل على الإثبات يشعر بأن الإثبات أيضاً جائز وليس كذلك، ومذهب ابن مالك رحمه الله تعالى له أصل في لسان العرب، بل له أصل في القرآن، قال تعالى: ((فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِينَهُمْ)) - في قراءة - ((لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِينَهُمْ)) مساكن هذا جمع، فحينئذ يؤنث ويترك، وقد أنث مع وجود الفصل هنا بـ (إلا).

كذلك قوله تعالى: ((إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً وَاحِدَةً)) صَيِّحَةً: هذا مؤنث تأنيث مجازي، ومراد المصنف هنا: وَالْحَذْفُ مَعَ فَصْلٍ بِإِلَّا فُضِّلًا؛ ما يشمل النوعين، سواء كان المؤنث مؤنثاً حقيقياً أو مؤنثاً تأنيثاً مجازياً، ولذلك ابن عقيل مثل بمثلين للنوعين: ما قام إلا هند وما طلع إلى الشمس، حينئذ دل على أن مراده عام، حينئذ الاستدلال بهذه الآية: ((فَأَصْبَحُوا لَا يَرَى إِلَّا مَسَاكِينَهُمْ)) استدلال صحيح، فلا يقال بأنه مؤنث مجاز. وكذلك في قوله: ((إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً وَاحِدَةً)) نقول: مؤنث مجازي لكنه مراد، فصل بينه وبين عامله بـ (إلا).

مَا بَرَّتْ مِنْ رِيْبَةٍ وَذَمَّ ... فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

مَا بَرَّتْ مِنْ رِيْبَةٍ وَذَمَّ، جاء في الشعر تأنيثه مع الفصل بـ (إلا) وهذا مؤنث تأنيثاً حقيقياً.

إذاً: قول ابن مالك له أصل، ولذلك هو معتبر لكنه في قلة، نقول: نعم يجوز التأنيث مع الفصل بـ (إلا) ولو كان المؤنث تأنيثاً حقيقياً لكنه على قلة والحذف أجود من الإثبات، وخصه الجمهور بالشعر خاصة؛ لأنه سمع في الشعر فحسب، لكن قراءتان ثابتتان.

إذاً: وَالْحَذْفُ: يعني التأنيث إذا كان الفاصل (إلا) خاص بالشعر، نص عليه الأخفش، وجوزه ابن مالك رحمه الله تعالى في النثر والشعر، كما هنا. وَالْحَذْفُ: هذا مبتدأ.

مَعَ فَصْلٍ: هذا متعلق بقوله: الحَذْفُ

بِإِلَّا: هذا جار ومجرور متعلق بفضلاً.

فُضِّلًا: الجملة خبر المبتدأ والألف للإطلاق، يعني: فضل على الإثبات.

ثم قال:

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِإِلَّا فَصْلٍ وَمَعَ ... ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعَ

وهذا مخصوص بالشعر، يعني: لا يجوز على إطلاقه، حكى سيبويه: قال فلانة، هنا قال:

أَوْ مُفْهِمٌ ذَاتَ حِرٍّ؛ هذا كله تخصيص لما سبق.

أَوْ مُفْهِمٌ ذَاتَ حِرٍّ

هل يقال: قام هند؟ لا يصح، حكى سيبويه: قال فلانة، إذاً: أسقطت التاء مع المؤنث

تأنيث حقيقي والفاعل ليس نغم وبئس وليس ثم فاصل لا (إلا) ولا غيرها، والأصل في

مثل هذا التركيب وجوب التأنيث، هذا الأصل فيه، وحينئذٍ لو قيل بأنه سائغ ما وجب

التأنيث، لو قلنا: قال فلانة؛ هذا قياسي، وحينئذٍ: أَوْ مُفْهِمٌ ذَاتَ حِرٍّ؛ نقول: نسقطه

من أصله، نجعله في الجائز ولن نجعله في الواجب، ولكن نقول: هذا يسمع ولا يقاس

عليه، فهو محفوظ.

أشار إليه بقوله: والحذف، يعني حذف التاء من فعل مسند إلى ظاهر مؤنث حقيقي قَدْ

يَأْتِي: قَدْ للتقليل، يَأْتِي مع الظاهر الحقيقي التأنيث بلا فَصْلٍ شذوذاً، قد يأتي شذوذاً لا

بد من التقدير: والحذف وَمَعَ ضميرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعَ

وَمَعَ: يعني والحذف مع الإسناد إلى الضمير ذي التأنيث المجازي في شعر وقع، بمعنى: أنه

إذا أسند الفعل إلى ضمير عائد إلى مؤنث مجازي قلنا: هذا يجب التأنيث، لكنه وقع في

الشعر بدون تأنيث، قال الشاعر:

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّتْهَا ... وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِنْقَالَهَا

وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ؛ الأصل أن يقول: أبقلت بالتاء، مثل: الشمس طلعت، لكن نقول: هذا

شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه، بل يجب أنه إذا عاد الضمير إلى مؤنث مطلقاً وجب

التأنيث.

وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ: هذا أمكن تأويله بأن الضمير هنا عائد على محذوف، أي: ولا مكان

أرض أبقل، إذاً: أمكن تأويله، فإذا أمكن تأويله حينئذٍ لا نأتي للقاعدة فنحدها.

والضمير في إِنْقَالَهَا يكون للأرض، فأمكن تأويله.

إذاً: والحذف قَدْ يَأْتِي بِإِلَّا فَصْلٍ؛ وذلك فيما إذا أسند الفعل إلى اسم ظاهر حقيقي

التأنيث، مثل: قام هند، نقول: هذا قد يأتي في الشعر وهو شاذ، وما حكاه سيبويه:
قال فلانة؛ شاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

وكذلك: جاء إسناد الفعل إلى ضمير عائد لمؤنث مجازي، والأصل وجوب التأنيث، ولم
يؤنث، وَلَا أَرْضُ أَبْقَلْ، وحينئذ نقول: هذا خاص بالشعر ولا يقاس عليه، وهذه كلها
مسائل متفق عليها.

والحذف قلنا: هذا مبتدأ.

قَدْ يَأْتِي الجملة خبر.

بِلاَ فَصْلٍ متعلق به.

وَمَعَ ... ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعَ

وَوَقَعَ: يعني الحذف ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعَ

مَعَ: هذا متعلق بَوَقَعَ، وفي شِعْرِ: متعلق بَوَقَعَ، وَمَعَ: مضاف، وضمير: مضاف إليه،

وَضَمِيرِ: مضاف، وذو: بمعنى صاحب مضاف إليه، وَالْمَجَازِ: يعني التأنيث المجازي وهو

ما ليس له فرج، وفي شِعْرِ هذا متعلق بَوَقَعَ أيضاً.

قال: قد تحذف التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصل، وهو قليل

جداً، حكى سيبويه: قال فلانة، وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث

المجازي وهو مخصوص بالشعر، مثال ما ذكرناه.

وَالْتَاءُ مَعَ جَمْعِ سَوَى السَّالِمِ مِنْ ... مُذَكَّرٍ كَالْتَاءِ مَعَ إِخْدَى اللَّبَنِ

وَالْتَاءُ: أي: تاء التأنيث السابقة.

مَعَ جَمْعٍ: هذه حال من التاء، يعني: متعلق بمحذوف حال، حال كونه مع جمع. كيف

مع جمع؟ يعني: دالة على تأنيث فاعل وقع جمعاً، هذا المراد به، إذا كان الفاعل جمعاً

حينئذ المصنف هنا يرى أنه مما يجوز فيه الوجهان: التأنيث وعدم التأنيث، واستثنى جمع

المذكر السالم فحسب فيجب فيه التذكير، تقول: قام الزيدون، ولا يصح أن يقال:

قامت الزيدون.

قوله: وَالتَّاءُ مَعَ جَمْعٍ: يعني مع فعل مسند إلى جمع؛ لأن الإسناد هنا -إسناد التاء إلى

الفاعل- نقول: هذا ليس هو الأصل، وإنما الاتصال يكون بالفعل.

وَالْتَاءُ مَعَ جَمْعٍ: قلنا: التاء مبتدأ، وَمَعَ: هذا متعلق بمحذوف حال، وهو مضاف، وجمع:

مضاف إليه.

مع فعل مسند إلى جَمْع، وحينئذٍ نقول: الجمع في اللغة: ما دل على جماعة أو دل على متعدد، وهنا أطلق الجمع، حينئذٍ: كل ما دل على جمع فهو داخل هنا، داخل في هذا الحكم، فيشمل الجموع الاصطلاحية والجموع اللغوية، الجموع الاصطلاحية هي جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم وجمع التكسير المذكر وجمع التكسير المؤنث، هذه أربعة، ويزاد عليه ما دل على متعدد وجمع وجماعة وهو اسم الجمع واسم الجنس الجمعي، هذه ستة مما يدل على الجمع لا يكاد يخرج عنها البتة. وحينئذٍ نقول: ما يدل على الجمع محصور في هذه الستة: اسم الجنس الجمعي، مثل: كليم وكلمة، تمر وتمرّة، اسم الجنس الجمعي قلنا: الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء أو بالياء، وحينئذٍ نقول: تمر وتمرّة، تمر هذا اسم جنس جمعي، شجر وشجرة، بقر وبقرة، نبق ونبقة، سدر وسدرّة، روم ورومي، كما وكمأة، لبن ولبنة نقول: هذا اسم جنس جمعي. اسم الجمع وهو ما دل على جمع ولا واحد له من لفظه مثل: قوم، نسوة، نساء، رهط، إلى آخره.

جمع التكسير لمذكر كرجال وغللمان ونحو ذلك.

جمع تكسير لمؤنث كزبود وهنود.

جمع مذكر سالم واضح.

جمع المؤنث السالم واضح.

هذه الستة فيها خلاف بين البصريين والكوفيين، البصريون يرون أن الجموع الأربعة: اسم الجمع واسم الجمع الجنسي وجمع التكسير بنوعيه، هذه أربعة يجوز فيها الوجهان: التأنيث وتركه، وما عداهما وهو جمع المذكر السالم فيجب فيه التذكير قولاً واحداً عندهم، وجمع المؤنث السالم يجب فيه التأنيث قولاً واحداً عندهم مراعاة لمفرده، قالوا: الزيدون هذا جمع واحده سلم في الجمع، بالنظر إلى سلامة واحده في الجمع إذاً يعامل من حيث التذكير والتأنيث وإسناد الفعل إليه معاملة المفرد، فكما أننا نقول: قام زيد ولا يصح أن نقول: قامت زيد؛ كذلك في الجمع نقول: قام الزيدون ولا يصح أن نقول: قامت الزيدون.

وكذلك في جمع المؤنث السالم قالوا: هو سالم في الجملة سلم مفردة واحده في الجمع،

فكما تقول: قامت هند ولا يصح أن تقول: قام هند؛ كذلك يجب أن يقال: قام

الهندات، ولا يجوز أن يقال: قام الهندات بترك التاء.

إذاً: هذان النوعان مستثنيان.

مذهب الكوفيين الجواز في الجميع بدون استثناء، الستة الأنواع يجوز فيها الوجهان، فيصح عندهم فيما انفرد به المذهب الكوفي عن البصري أن يقال: قامت الزيدون وقام الزيدون، وقام الهندات وقامت الهندات بالوجهين. إن أُثِّتَ على المذهبين فمراعاة لمعنى الجماعة، وإن ذُكِرَ فمراعاة لمعنى الجمع، يعني: بالتأويل، قال الصحابة قالت الصحابة، بعضهم يستشكل: لماذا نقول أحياناً قالت الصحابة! نقول: قالت جماعة الصحابة بالتأويل، قال الصحابة بترك التاء، قال جمع الصحابة، وحينئذٍ الصحابة هذا اسم جمع أو جمع تكسير؟ يختلف فيه، وحينئذٍ نقول: هذا أو ذاك يجوز فيه الوجهان. ((قَالَتْ الْأَعْرَابُ))، ((إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ)) بترك التاء، هذا من حجج الكوفيين. مذهب أبي علي الفارسي استثنى جمع المذكر السالم فحسب من المجموع السابقة الستة، فأوجب فيه التذكير وجوز الوجهين في جمع المؤنث السالم وفاقاً للكوفيين دون البصريين، وحينئذٍ المذاهب ثلاثة، الناظم رحمه الله تعالى ماذا اختار من هذه المذاهب؟ الظاهر أنه مذهب أبي علي الفارسي، ولكن الأشموني وغيره أبوا إلا حمل كلامه على مذهب البصريين.

فقلوه: وَالتَّاءُ مَعَ جَمْعٍ؛ أطلق الجمع هنا كل جمع. كالتَّاءِ مَعَ إِحْدَى اللَّبَنِ: إحدى اللبن لبنه، يعني: مؤنث تأنيث مجازي، مثل الشمس، تقول: سقطت اللبنة وسقطت اللبنه، مثل: طلع الشمس وطلعت الشمس، يجوز فيها الوجهان. وَالتَّاءُ مَعَ جَمْعٍ كالتاء مع إحدى اللبن، أطلق الناظم في كل المجموع، فشمّل جمع المؤنث السالم وجمع المذكر واسم الجمع واسم الجنس وجمع التكسير بنوعيه. قال: سَوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ: استثنى جمع المذكر السالم.

إذاً: جمع المؤنث السالم عند الناظم يجوز فيه الوجهان، فتقول: قامت الهندات وقام الهندات، وهذا مذهب أبي علي الفارسي، ولكن لما لم يكن هذا مشهوراً إلا عن الكوفيين وأرادوا حمل ابن مالك على مذهب البصريين قدروا محذوفاً: سوى السالم من مذكر والسالم من مؤنث على أنه حذف للواو مع ما عطفقت، وهذا ضعيف؛ لأن المذهب موجود مستقر، وهو مذهب أبي علي الفارسي، وله أدلته، وهو موافق لمذهب الكوفيين، وإنما خالفهم في مسألة واحدة فحسب، فهو داخل في مذهب الكوفيين إلا أنه في مسألة واحدة خالفوه.

وحينئذٍ نقول: الناظم هنا يرى أن جمع المؤنث السالم يجوز فيه الوجهان، وأما تحميله ما لم

يَحْتَمِلُ نَقُولُ: هَذَا فِيهِ بَعْدُ.

وَالْتَأْءُ مَعَ جَمْعٍ: نَقُولُ: حَقَّ كُلُّ جَمْعٍ أَنْ يَجُوزَ فِيهِ الْوَجْهَانِ وَهُوَ التَّأْنِيثُ وَالتَّرْكُ، هَذَا الْأَصْلُ فِيهِ. حَقَّ كُلُّ جَمْعٍ أَنْ يَجُوزَ فِيهِ الْوَجْهَانِ، إِلَّا أَنْ سَلَامَةُ نَظْمِ الْوَاحِدِ فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ الَّذِي هُوَ الْمُؤَنَّثُ وَالْمَذْكُورُ أَوْجَبَتْ التَّذْكِيرَ فِي نَحْوِ: قَامَ الزَّيْدُونَ، وَالتَّأْنِيثُ فِي نَحْوِ: قَامَتِ الْهِنْدَاتُ، وَخَالَفَ الْكُوفِيُّونَ فِيهِمَا، يَعْنِي: فِي الْوَجْهَيْنِ، وَوَأَفْقَهُمُ فِي الثَّانِي أَبُو عَلِيٍّ الْفَارْسِيُّ، وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ((أَمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ)) بَنُو هَذَا هُمْ احْتَجُّوا بِهِ عَلَى أَنَّهُ جَمْعٌ مَذْكُورٌ سَالِمٌ، وَحِينَئِذٍ أَنْتَ مَعَ وَجُودِ الْفَصْلِ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ جَمْعٌ مَذْكُورٌ سَالِمٌ وَقَدْ أَلْحَقْتُ بِهِ التَّاءَ، لَكِنْ جَوَابُ هَذَا نَقُولُ: بَأَنَّ (بَنِي) هَذَا لَيْسَ بِجَمْعٍ مَذْكُورٍ سَالِمٍ، هَذَا مُلْحَقٌ بِجَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ. كَذَلِكَ: ((إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ)) جَاءَكَ مَا قَالَ: جَاءَتْكَ، فَصِلْ بَيْنَهُمَا، هُمْ احْتَجُّوا بِهَذَا عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ تَرْكُ التَّاءِ مَعَ الْمُؤَنَّثِ إِذَا كَانَ حَقِيقِي التَّأْنِيثِ وَهُوَ جَمْعٌ مُؤَنَّثٌ سَالِمٌ. وَقَالَ: جَاءَكَ وَلَمْ يَقُلْ: جَاءَتْكَ، فَدَلَّ عَلَى جَوَازِ التَّرْكِ، وَأَجِيبُ: بِأَنَّهُ تَرُكُ التَّأْنِيثِ لِلْفَاصِلِ هُنَا.

وَقَوْلُهُ: فَبَكَى بَنَاتِي، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

فَبَكَى بَنَاتِي شَجَوْهُنَّ وَزَوَّجَنِي ... وَالظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا

بَكَى بَنَاتِي، بَنَاتٍ قَالُوا: هَذَا جَمْعٌ مُؤَنَّثٌ سَالِمٌ، أَوْ جَمْعٌ تَكْسِيرٌ، وَهُمْ يَرِيدُونَهُ عَلَى أَنَّهُ جَمْعٌ مُؤَنَّثٌ سَالِمٌ، وَفِيهِ إِشْكَالٌ، فَحِينَئِذٍ قَالَ: بَكَى وَلَمْ يَقُلْ: بَكَتَ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ تَرْكُ التَّأْنِيثِ مَعَ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ.

وَأَجِيبُ: بِأَنَّ الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ لَمْ يَسْلَمْ فِيهِمَا نَظْمُ الْوَاحِدِ.

إِذَا لَوْ قِيلَ: بِأَنَّ بَعْضَهُ جَمْعٌ مَذْكُورٌ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ بِحَقِيقِي.

إِذَا: أَجِيبُ بِأَنَّ الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ لَمْ يَسْلَمْ فِيهِمَا نَظْمُ الْوَاحِدِ، وَبِأَنَّ التَّذْكِيرَ فِي: ((جَاءَكَ

الْمُؤْمِنَاتُ)) بِالْفَصْلِ، أَوْ لِأَنَّ الْأَصْلَ: النِّسَاءُ الْمُؤْمِنَاتُ، وَالنِّسَاءُ هَذَا مِمَّا يَجُوزُ فِيهِ

الْوَجْهَانِ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ جَمْعٍ، أَوْ لِأَنَّ (أَلَّ) مَقْدَرَةٌ بِاللَّامِ وَهُوَ اسْمُ جَمْعٍ.

((إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ)) (أَلَّ) هَذِهِ مَقْدَرَةٌ بِاللَّامِ، وَحِينَئِذٍ جَازَ فِيهِ الْوَجْهَانِ: التَّرْكُ

وَعَدَمُهُ وَهُوَ التَّأْنِيثُ.

وَالْتَأْءُ مَعَ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ ... مُذَكَّرٍ كَالْتَأْءِ مَعَ إِحْدَى اللَّبَنِ

إذا أسند الفعل إلى جمع فإما أن يكون جمع سلامة لمذكر أو لا، فإن كان جمع سلامة لمذكر لم يجز اقتران الفعل بالتاء فنقول: قام الزيدون ولا يجوز: قامت الزيدون، إلا على مذهب الكوفيين فيجوزون الأمرين، وما عداه من الجمع فيجوز فيه الأمران، ولذلك جاء في القرآن: ((كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ)) قَوْمٌ هذا اسم جمع. ((وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ)) كَذَّبَ بدون التاء.

((قَالَتْ الْأَعْرَابُ)) ويقال: أورقت الشجر وأورق الشجر. ((وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ)) و ((غُلِبَتِ الرُّومُ)) نقول: هذه كلها يدل على جواز الفعل التأنيثي والتركي.

وإن لم يكن جمع سلامة لمذكر بأن كان جمع تكسير لمذكر كالرجال أو لمؤنث كالهنود أو جمع سلامة لمؤنث كالهندات؛ جاز إثبات التاء وحذفها، جاز إثبات التاء على التأويل بالجماعة، وحذفها على التأويل بالجمع، فتقول: قام الرجال وقامت الرجال، قام الرجال أي: قام جمع الرجال، وقامت الرجال أي: قام جماعة الرجال، وقام الهنود وقامت الهنود وقام الهندات وقامت الهندات، فإثبات التاء لتأوله بالجماعة وحذفه لتأوله بالجمع. إذاً: الناظم هنا يرى العموم، واستثنى جمع المذكر السالم، وهذا مذهب أبو علي الفارسي.

وَالتَّاءُ مَعَ جَمْعٍ سِوَى

مَعَ جَمْعٍ: قلنا مضاف ومضاف إليه وهو حال.

سِوَى: هذا نعت لجمع.

سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُدَكَّرٍ: لما قال: سِوَى السَّالِمِ؛ يحتمل أن يدخل معه جمع المؤنث؛ لأنه قد يوصف بكونه سالماً.

مِنْ مُدَكَّرٍ: هذا متعلق بالسالم احترازاً من المؤنث.

كَالتَّاءِ: والتاء مبتدأ.

كَالتَّاءِ: هذا خبر.

مَعَ إِحْدَى اللَّيْنِ

قوله: كَالتَّاءِ مَعَ إِحْدَى اللَّيْنِ، قد يقال: بأن (إِحْدَى اللَّيْنِ) يجوز فيه الوجهان، وأيهما

أرجح؟ إذا قيل: طلع الشمس وطلعت الشمس؟ التأنيث أرجح، وهنا عدم التأنيث

أرجح في الجمع مطلقاً، عدم التأنيث أرجح جمع التكسير وغيره، وحينئذٍ نقول:

((كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ)) أو ((كَذَّبَتْ قَوْمٌ)) نقول: هذا يجوز فيه الوجهان، وترك

التأنيث أرجح من التأنيث.

هنا قال: كَالتَّاءِ مَعَ إِحْدَى اللَّيْنِ: سِوَى بينهما في كونه يجوز التذكير والتأنيث دون نظر

إلى الأرجحية؛ لأن اللبّ هذه يجوز فيها الوجهان والتأنيث أرجح.

وَالْتَاءٌ مَعَ جَمْعٍ

والترك نقول: يجوز فيه الوجهان والترك أرجح، إذاً: فرق بينهما.

قوله: كَالْتَاءِ: أي في أصل الجواز، فلا يرد اختلافهما في الرجحان حيث تقدم رجحان الإثبات في الجاز، وهنا العكس، فجمع التكسير مطلقاً والجمع بألف وتاء لمذكر واسم الجمع واسم الجنس الجمع حذف التاء أجود معها، وللسيوطي في الأربعة استواء الأمرين، استواء الأمرين عند السيوطي، على كل؛ خلاف.

وَالْتَاءٌ مَعَ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ ... مُذَكَّرٍ كَالْتَاءِ مَعَ إِحْدَى اللَّبِّ
وَالْحَذْفِ فِي نَعَمِ الْفَتَاةِ اسْتَحْسَنُوا ... لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ

هذا أيضاً تخصيص لقوله: أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حَرٍ، قلنا هناك: نقييد العامل بأن لا يكون نَعَمٍ وبئس، لأن فاعل نَعَمٍ وبئس يقصد به الجنس، والجنس في أصله مذكر، ولما كان في معنى الاستغراق للأفراد صار في معنى الجمع فجاز تأويله بالمذكر وتأويله بالمؤنث، يعني: جمع أو جماعة.

وَالْحَذْفِ فِي نَعَمِ الْفَتَاةِ اسْتَحْسَنُوا

الحذف: هذا مفعول به، لقوله: اسْتَحْسَنُوا، يعني: رأوه حسناً، هو مستحسن وإن كان الإثبات أحسن منه، وحينئذٍ اسْتَحْسَنُوا: ليس المراد أنه مرجح لا، وإنما هو حسن في نفسه، ولا يلزم منه أن يكون هو أحسن من حيث الترك.
وَالْحَذْفِ فِي نَعَمِ الْفَتَاةِ: يعني في قولك: نَعَمِ الْفَتَاةُ، وهو ما كان الفاعل فيه مؤنثاً حقيقي التأنيث وأسند إلى نَعَمٍ وأخواتها، وهو كل فاعل مسند إلى جنس المؤنث الحقيقي.
اسْتَحْسَنُوا: رأوه حسناً.

لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ: هذا بيان للعلّة، لفظ الجنس مذكر، ويجوز التأنيث على مقتضى الظاهر؛ لأنه في ظاهره امرأة، نعم المرأة نعم الفتاة في اللفظ هو مؤنث حقيقي، ولكن في المعنى نقول: (أل) هذه للجنس، وإذا كان كذلك حينئذٍ فيه معنى الجماعة، وإذا كان كذلك صار ملحقاً بالجمع في المعنى.

نَعَمِ الْفَتَاةِ، نعمت الفتاة، نعمت الفتاة هذا باعتبار اللفظ، نَعَمِ الْفَتَاةِ باعتبار المعنى؛ لأن (أل) هذه للجنس، فتفيد استغراق الأفراد وحينئذٍ صار مذكراً.

لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ

فيه: في ماذا؟ في الفاعل الْفَتَاةُ، في فاعل نَعَمٍ وبئس لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ -ظاهر-

فالمسند إليه الجنس، و (أل) في الفتاة جنسية، خلافاً لمن زعم أنها عهدية.
إذاً: هذا النوع نقول: يجوز فيه الوجهان، وليس بواجب، فهو استثناء من قوله: أو
مُفْهِمٌ ذَاتَ حِرٍّ؛ بأنه إذا كان العامل نَعَمْ وبئس جاز الوجهان والإثبات أولى وأرجح.
وَالْحَذْفُ: قلنا: هذا مفعول به للتاء.

فِي نَعَمْ الْفَتَاةُ: في فعل مسند إلى جنس مؤنث حقيقي.
اسْتَحْسَنُوا: يعني رأوه حسناً، وهو مستحسنٌ في نفسه وإن كان الإثبات أحسن منه؛
لأنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ، ظاهر واضح، بين لكل سامع أن المراد جنس المرأة والفتاة.

إذاً: الحاصل: أن الفعل ومثله الوصف إذا أسند إلى فاعل وهذا الفاعل مؤنث؛ حينئذٍ
تلتحق أو يلحق الفعل علامة تدل على تأنيثه، ثم هذه العلامة قد تكون لازمة واجبة
وقد تكون جائزة.

واللازم يكون في موضعين:

أولاً: المؤنث الحقيقي الذي ليس مفصلاً بينه وبين عامله، وليس عامله نَعَمْ وبئس.
إذاً: المؤنث الحقيقي الذي ليس مفصلاً وليس عامله نَعَمْ وبئس.
ثانياً: أن يكون ضميراً مستتراً عائد إلى مؤنث مطلقاً، يعني: سواء كان حقيقي أو مجازي.
والجائز يكون في أربعة مسائل:

الأول: أن يكون المؤنث اسماً ظاهرياً مجازي التأنيث، طلع شمس وطلعت الشمس، وجاء
في القرآن: ((قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ))، ((جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ)) هذا وذاك، والتأنيث أرجح في
هذه.

الثاني: أن يكون المؤنث اسماً ظاهرياً حقيقي التأنيث فصل من عامله بغير (إلا)،
"حضرت القَاضِي بَنَتْ الْوَاقِفِ"، والتأنيث أرجح.
الثالث: أن يكون العامل نَعَمْ وبئس.

الرابع: أن يكون الفاعل جمعاً على التفصيل السابق.

ثم قال:

وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا ... وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا
وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ ... وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

هذا أراد أن يبين علاقة المفعول بفاعله من حيث التقديم والتأخير.

الأصل في الفاعل أن يتصل بعامله؛ لأنه جزء منه كما سبق، إذا قلت: ضرب زيد.
والأصل في المفعول أن ينفصل عن العامل بالفاعل، هذا الترتيب المنطقي العقلي، تأتي
بالعامل أولاً والحدث ثم الذي فعل الحدث ثم الذي وقع عليه الحدث، هذا الذي جاء
في لسان العرب وهو الذي يوافق المنطق السليم، ولذلك قال:

وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا

يتصل بالفعل، ليس المراد أن يتصل كالضمير البارز لا، المراد ألا يفصل بينهما فاصل،
ألا يقع المفعول بينه وبين عامله، فلا يقال: ضرب عمرًا زيد.

وَالْأَصْلُ: هذا مبتدأ.

في الفاعل: متعلق أََنْ يَتَّصِلَا في محل رفع خبر المبتدأ، والمراد بالأصل هنا الغالب
الراجح، أي: الكثير، وإن سمع غيره لكن هذا هو الذي يبين المراتب، فرتبة العامل أولاً
ثم رتبة الفاعل ثم رتبة المفعول.

وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا بالفعل؛ لأنه كجزء منه، ((وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ)) هذا
الأصل.

وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا، هذا مفهوم من الشطر السابق؛ لأنه إذا قال: وَالْأَصْلُ
في الفاعل أََنْ يَتَّصِلَا اتصل بعامله، إذا: لن يقع المفعول فاصلاً بينهما، سيقع المفعول
منفصل، هذا قطعاً، إذاً ماذا زادنا بقوله: وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا؟ ليس فيه
شيء جديد.

وَالْأَصْلُ: هذا مبتدأ، يعني: الغالب الراجح.

في المفعول: المفعول به.

أَنْ يَنْفَصِلَا: يَنْفَصِلَا عنه عن العامل بالفاعل لأنه فضلة، وشأن الفضلات تكون في
الأطراف، تقول: ضرب زيد عمرًا.

وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ: خلاف الأصل ما هو؟ تقدم المفعول وتأخر الفاعل.

وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ

قَدْ: هنا للتقليل أو للتحقيق؟ يحتمل هذا وذاك، منهم من حملها على التقليل، ومنهم
من حملها على التحقيق، فيقدم المفعول على الفاعل إما جوازاً وإما وجوباً، وقد يمتنع
ذلك.

قَدْ يُجَاءُ: هنا أضمّر نائب فاعل؛ لأنه يختلف باختلاف المتكلم.

بِخِلَافِ الْأَصْلِ: ما هو الأصل؟ في الفاعل أََنْ يَتَّصِلَا، وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ
يَنْفَصِلَا، ((وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ)) النَّذْرُ هذا فاعل، وآل: مفعول به تقدم، فصل
بين العامل وفاعله بالمفعول به، ثم هذا قد يكون واجباً وقد يكون جائزاً، الأصل فيه

الجواز.

إذاً: يمتنع في ماذا؟ نقول: يمتنع في ثلاث مسائل:

الأول: ما ذكره الشارح: إذا كان المفعول اسم شرط، أو اسم استفهام، بمعنى: أنه إذا كان له الصدارة في الكلام.

وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

ويمتنع تقدم الفاعل على المفعول لما تقرر سابقاً: وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ.

وأما المفعول فحينئذٍ يجوز لعدم التباسه بالمبتدأ أن يتقدم على العامل، ((فَرِيقًا هَدَى))

هدى فريقاً، فريقاً هدى، عمراً ضرب زيد، وحينئذٍ نقول: جاز تقدم المفعول على

الفاعل، وحينئذٍ أيضاً مثل السابق يجوز ويجب.

قال الشارح: الأصل أن يلي الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينه وبين الفعل فاصل؛

لأنه كالجزم منه، ولذلك يُسَكَّنُ له آخر الفعل، إن كان ضمير متكلم أو مخاطب نحو:

ضربتُ وضربتَ، وإنما سكنوه كراهة توالي أربع متحركات، وهم إنما يكرهون ذلك في

الكلمة الواحدة، فدل ذلك على أن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة.

وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَ مِنَ الْفِعْلِ بِأَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الْفَاعِلِ، ويجوز تقديمه على

الفاعل إن خلا مما سيذكره، فتقول: ضرب زيداً عمرو، زيداً: هذا مفعول به تقدم على

الفاعل، وهذا معنى قوله: وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ.

وأشار بقوله: وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ؛ إلى أن المفعول قد يتقدم على الفعل، وهذا

نوعان كما أن الأول نوعان، يعني كل منهما قد يكون جائزاً وقد يكون واجباً.

وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ ... وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

يجب تقديمه إذا كان المفعول مما له صدر الكلام كاسم الشرط واسم الاستفهام، مثل

ماذا؟ أي رجل ضربت؟ ضربت أي رجل، ضربت التاء هذا فاعل، وأي رجل تقدم على

العامل، ما حكمه؟ نقول: يجب تقديمه، لماذا؟ لأنه له صدر الكلام، وهذا محل وفاق.

أيّاً تضرب أضرب، ((أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى)) نقول: هذا شرط وهو مفعول

به وجب تقديمه على عامله.

الثاني: أن يكون المفعول ضميراً منفصلاً ((إِيَّاكَ نَعْبُدُ)) أصلها: نعبدك، تقدم هنا

المفعول على الفاعل -على العامل- وجوباً، لماذا؟ لأنه لو تأخر لاتصل، وقد أريد بهذا

التركيب القصر والحصر، وهذا لا يوجد مع الاتصال، فوجب الانفصال، ((إِيَّاكَ نَعْبُدُ))

فلو أخر المفعول للزم الاتصال وكأنه يقال: نعبذك، فيجب التقديم لإرادة الحصر، بخلاف قولك: الدرهم إياه أعطيتك؛ فإنه لا يجب تقديم (إياه)؛ لأنك لو أخرته لجاز اتصاله وانفصاله على ما تقدم في باب المضمرات، وهو باب سلنيه وسلنتيه.

الموضع الثالث: أن يكون العامل في المفعول واقعاً في جواب (أما)، ((فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ)) - هذا التركيب - ((فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ)) نقول: الْيَتِيمَ هنا واجب التقديم؛ لأنه تلا (أما)، وهذا سيأتي في موضعه.

إذاً: في هذه الثلاث المواضع يجب تقديم المفعول على العامل. ((وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ)) هذا تقديرًا، وهذا سيأتي في محله.

والثاني: ما يجوز تقديمه وتأخيره نحو: ضرب زيد عمرًا.

ثم قال رحمه الله تعالى:

وَأَخَّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُذِرٌ ... أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرُ مُنْحَصِرٍ

أَخَّرِ الْمَفْعُولَ أَخَّرَ: هذا أمر، والفاعل أنت.

الْمَفْعُولُ: مفعول به، الْمَفْعُولُ هنا إعرابه: مفعول به، أخره عن ماذا؟ عن الفاعل، وحينئذٍ يجب البقاء على الأصل، هذا ما فيه التزام الأصل، فيجب أن يكون الفاعل متقدمًا والمفعول متأخرًا على محله، متى؟ إِنْ لَبَسَ حُذِرٌ، إِنْ حُذِرَ لَبَسَ، إِنْ لَبَسَ حُذِرَ، لَبَسَ: هذا نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، بسبب خفاء الإعراب وعدم القرينة وسبق أنه إذا كانا معرفتين أو مبنين أو موصولين أو مقصورين حينئذٍ يتعين أن يكون الأول مبتدأ والثاني خبر، لماذا؟ لأنه لو قدم الخبر على المبتدأ التبس، وهنا كذلك، لو قال: ضرب موسى عيسى؟ ما يُعرَف لو قَدَّمَ وَأَخَّرَ من الفاعل ومن المفعول، لكن لو التزم أن يقدم الفاعل على المفعول: ضرب موسى عيسى؛ عرفت أن موسى هو الفاعل وعيسى هو المفعول.

إِنْ لَبَسَ حُذِرَ: حينئذٍ نقول: هذا فيه لبس، لماذا؟ لعدم التميُّز، أما إذا وجدت قرينة معنوية أو لفظية حينئذٍ نقول: جاز التقديم، لفظية مثل لو وصفته: ضرب موسى العاقل عيسى، ضرب عيسى العاقل موسى، لما وصفت العاقل بالنصب عرفت أنه مفعول به، هذا جائز، وكذلك إذا كانت قرينة معنوية، مثل ماذا؟ أَرْضَعْتَ الصَّغْرَى الْكُبْرَى، أيهما مفعول؟ الصَّغْرَى مفعول، لماذا؟ لأن الأصل الْكُبْرَى هي التي تَرْضَعُ الصَّغْرَى، أَرْضَعْتَ الصَّغْرَى الْكُبْرَى؛ تعلم أن الأول هو مفعول به وليس بفاعل.

إذاً: بسبب خفاء الإعراب وعدم القرينة، إذ لا يعلم الفاعل من المفعول والحالة هذه إلا بالرتبة كما في: ضرب موسى عيسى، وأكرم ابني أخي، ابني أخي: إعراب مقدر لا يعرف إلا إذا جعلت الفاعل في مرتبته والمفعول في مرتبته.

فإن أمن اللبس لوجود قرينة جاز التقديم نحو: ضربت موسى سلمى، هذا يحتمل الضارب والمضروب، وأما إذا قلت: ضربت بالتاء عرفت أن هذا الفاعل مسند إلى سلمى، كما قال هنا.

أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرٍ

إذاً: يجب تأخير المفعول به، متى؟ إن خشي التباسه بالفاعل، فيجب حينئذٍ أن نلتزم كل مرتبة في مرتبتها، ولا يجوز التقديم ولا التأخير إلا بقرينة.

أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرٍ: بمعنى أن الفاعل يكون ضميراً، ضربت زيداً، ما حكم تأخير المفعول هنا؟ واجب؛ لأنه لا يمكن أن يفصل بين ضرب والتاء، متى ما أمكن الاتصال لا يجوز الانفصال.

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ ... إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ

وحينئذٍ نقول: يجب هنا أن يكون الفاعل متصلاً؛ لأنه ضمير، ولذلك قال: أَوْ أُضْمِرَ يعني: جيء به ضميراً إذا كان الفاعل ضميراً غير محصور، أي: وآخر المفعول عن الفاعل أيضاً وجوباً إن وقع الفاعل ضميراً غير منحصر، نحو: أكرمتك وأهنت زيداً، أهنت التاء، أكرمتك الكاف هنا مفعول به، والتاء: فاعل، لا يمكن التقديم والتأخير. غَيْرَ مُنْحَصِرٍ: يعني إذا لم يكن مَحْصُوراً، كما في قولك: ما ضرب زيداً إلا أنا، انفصل لإرادة الحصر صار فاعلاً، فهو متأخر بعد (إلا).

أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرٍ؛ لأن الفصل يؤدي إلى انفصال الضمير مع إمكان اتصاله.

وَمَا بِإِلَّا أَوْ بِإِنَّمَا انْخَصَرَ ... أَخْرَ

هذا النوع الثالث، وهذا يشمل الفاعل والمفعول به، يجب تأخير الفاعل إذا كان محصوراً، ويجب تأخير المفعول به إذا كان محصوراً.

وَمَا بِإِلَّا أَوْ بِإِنَّمَا انْخَصَرَ أَخْرَ يعني: أَخْرَ مَا انْخَصَرَ ب (إِلَّا) أَوْ ب (إِنَّمَا)، مَا: هذه مفعول به في محل نصب، وب (إِلَّا) إو ب (إِنَّمَا) هذا متعلق بقوله: انْخَصَرَ، انْخَصَرَ ب (إِلَّا) أَوْ ب (إِن) وسبق معنا أن المحصور سواء كان مبتدأ أو خبر أو فاعل أو مفعول إذا كان ب (إِلَّا)

يكون ما بعد (إلا)، وإذا كان بـ (إنما) يكون متأخراً.

المحصور منهما من الفاعل أو المفعول وجب تأخيره مطلقاً هنا لم يفصل الناطم، وفيه ثلاثة مذاهب.

وَمَا يِلَّا أَوْ بِإِنَّمَا انْخَصَرَ ... أَخَّرَ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصِدُ ظَهَرَ

قد يتقدم إذا دلت قرينة عليه، وهذا إنما يكون إذا كان الحصر بـ (إلا)، أما بـ (إنما) فلا، بـ (إنما) لا يكون متميزاً، إذا قلت: إنما ضرب زيد عمراً؛ أيهما المحصور فيه؟ عمراً، لو قدمته؟ ما يتبين فيحصل لبس، لكن: ما ضرب زيد إلا عمراً؛ معلوم أن عمراً هذا محصور فيه، لو قلت: ما ضرب إلا عمراً زيد بتقديم (إلا عمراً) هذا واضح أنه مع (إلا) أنه هو المحصور.

إذاً: وقد يسبق المحصور فاعلاً كان أو مفعولاً غير المحصور.

إِنْ قَصِدُ ظَهَرَ: وهذا يكون مع (إلا).

قال الشارح: إذا انحصر الفاعل أو المفعول بـ (إلا) أو بـ (إنما) وجب تأخيره، وقد يتقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور إذا ظهر المحصور من غيره، يعني: إذا قصد حصر المفعول وجب تأخيره، ووجب تقديم الفاعل، إذا قصد حصر المفعول وجب تأخيره وتقديم الفاعل، فتقول: ما ضرب زيد إلا عمراً، فعمرراً هذا محصور فيه في كونه مضروباً، وقد يكون لزيد مضروب آخر، أما عمرو هو المضروب فقط دون غيره، وأما زيد قد يكون له مضروب آخر.

ما ضرب زيد إلا عمراً، وإنما ضرب زيد عمراً، عمرراً هذا مفعول به وهو محصور؛ لأنه جاء بـ (إنما) والذي يكون محصوراً بـ (إنما) يكون متأخراً - هو الثاني -، وأما بـ (إلا) فهذا يكون بعد (إلا).

وإذا قصد حصر الفاعل وجب تأخيره وتقديم المفعول: ما ضرب عمراً إلا زيد، فزيد:

هذا متأخر وهو مرفوع بعد (إلا) وهو فاعل وهو محصور فيه.

وإنما ضرب عمراً زيد، فزيد هذا متأخر بعد (إنما) وحينئذٍ يكون محصوراً.

وقوله: وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصِدُ ظَهَرَ

قد يسبق منهما من المحصور بـ (إلا) أو بـ (إنما) إذا ظهر القصد، وهذا لا يتصور إلا في المحصور بـ (إلا)، وأما المحصور بـ (إنما) فلا، يبقى على الأصل.

ولا يظهر القصد إلا في المحصور بـ (إلا)، وأما المحصور بـ (إنما) فقد لا يعلم حصره إلا بتأخيره.

قال الشارح: فمثال المحصور بـ (إنما) قولك: إنما ضرب عمراً زيد، أي: لا ضارب له

غيره، وقد يكون لزيد مضروب آخر.

ومثال المفعول المحصور بـ (إنما): إنما ضرب زيد عمرًا، أي: لا مضروب له غيره، وقد يكون لعمر ضارب آخر.

ومثال الفاعل المحصور بـ (إلا): ما ضرب عمرًا إلا زيد.

ومثال المفعول المحصور بـ (إلا): ما ضرب زيد إلا عمرًا.

ومثال تقدم الفاعل المحصور بـ (إلا) قولك: ما ضرب إلا عمرو زيداً، هذا واضح.

الأصل فيه التأخير: ما ضرب زيداً إلا عمرو؛ لأنه يجب تأخيره، ولكن لما علم فحينئذٍ نقول: جاز تقديمه.

إذاً: نقول: المحصور بـ (إنما) لا خلاف في أنه لا يجوز تقديمه، وأما المحصور بـ (إلا) ففيه ثلاثة مذاهب:

مذهب أكثر البصريين والفراء وابن الأنباري أنه لا يخلو، إما أن يكون المحصور بها فاعلاً أو مفعولاً، فإن كان فاعلاً امتنع تقديمه، وإن كان المحصور مفعولاً جاز تقديمه على التفصيل، مع كون الناظم أطلق.

والثاني: مذهب الكسائي أنه يجوز تقديم المحصور بـ (إلا) فاعلاً كان أو مفعولاً لأن المن اللبس فيه بخلاف (إنما)، وهذا واضح بين وهو الظاهر، وعليه كلام الناظم رحمه الله تعالى.

المذهب الثالث - مذهب بعض البصريين -: أنه لا يجوز تقديم المحصور فيه بـ (إلا) فاعلاً كان أو مفعولاً، والصواب ما ذهب إليه الكسائي رحمه الله تعالى.

وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبُّهُ عُمَرُ ... وَشَدَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرُ

أشار بهذا البيت أنه قد يجب تقديم المفعول به على الفاعل إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به؛ لأن الأصل والقاعدة في الضمير أنه يعود إلى متقدم، إما مذكور وإما دال عليه بقرينة، إما أن يكون مذكور: زيد قام؛ هذا عاد إلى مذكور، أو دل عليه الحال مثلاً: ((اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ)) هُوَ عاد إلى -الضمير لا يرجع إلى الأسماء-، هنا ((اعْدِلُوا)) جملة أي: العدل المفهوم من الفعل، {وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ} وهو أي: الشارب ولا يشرب الخمر، هو؛ نقول: مرجع الضمير الشارب المفهوم من السياق.

وكذلك قد يكون بالحال: ((كَأَلًا إِذَا بَلَغَتْ التَّرَاقِي)) بَلَغَتْ يعني: الروح.

إذاً: الحاصل: أن الضمير لا بد أن يكون مرجعه متقدماً، ولا يجوز أن يكون مرجعه متأخراً، لماذا؟ لأن وقع الضمير في لسان العرب هو ما ذكرناه، وهذا بالاستقراء التام لما ورد في النصوص، حينئذٍ إذا رجع إلى متأخر فإما أن يرجع إلى متأخر لفظاً ورتبة أو رتبة فحسب.

الثاني: جائز، إذا رجع إلى متأخر في الرتبة دون اللفظ هذا جائز، وإذا رجع إلى متأخر لفظاً ورتبة هذا ممنوع إلا في ست مواضع.

وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ

شَاعَ: هذا كثير أو قليل؟ هنا اتصل بالمفعول به ضمير يعود على الفاعل، الأصل: خَافَ عُمَرُ رَبَّهُ، لا إشكال فيه، خَافَ عُمَرُ رَبَّهُ، رَبَّهُ: اتصل به ضمير مفعول به يعود إلى متقدم في الرتبة واللفظ، هل يجوز تقديم المفعول به المتصل بضمير يعود على الفاعل أن يتقدم على الفاعل؟ نقول: نعم يجوز، لماذا؟ لأنه وإن عاد إلى متأخر في اللفظ إلا أنه متأخر في الرتبة.

خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ

رَبَّهُ: هذا متأخر في اللفظ دون الرتبة، فمرجع الضمير إلى متأخر في اللفظ دون الرتبة هذا جائز.

خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ

عُمَرُ: فاعل، تقدم المفعول به هنا فعاد الضمير على متأخر في اللفظ، أما في الرتبة فلا؛ لأن رتبة الفاعل التقدم، وحينئذٍ هذا لا بأس به وهو شائع في كلام العرب. ((وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ)) هذا مثله، هذا جائز وجاء في فصح الكلام.

وَشَاعَ: أي كثر وظهر تقديم المفعول على الفاعل إذا اتصل به ضمير يعود على الفاعل ولم يبالغ بعود الضمير على متأخر؛ لأنه متقدم في الرتبة.

وَشَدَّ نَحْوُ: شَدَّ تقديم الفاعل إذا اتصل به ضمير يعود على المفعول لعوده على متأخر لفظاً ورتبة.

زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرُ، نقول: نَوْرُهُ؛ هذا فاعل، اتصل به ضمير يعود إلى الشجر وهو مفعول به، إذاً: عاد على متأخر في اللفظ والرتبة، وهذا مختلف فيه، قيل: يجوز في الشعر والنثر مطلقاً، وقيل: يجوز في الشعر لا في النثر، وهذا ظاهر كلام ابن مالك رحمه الله تعالى. وقيل: يمتنع في الشعر والنثر.

إذاً: قيل: يجوز مطلقاً ويمتنع مطلقاً، وقيل: يجوز في الشعر لا في النثر.

إِذَا: وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبُّهُ عُمَرُ؛ هذا جائز وموجود في لسان العرب، بل موجود في فصيح الكلام وهو القرآن.

وَشَدَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ

زَانَ نَوْرُهُ: المراد النور إزهار الشجرة، يقال: نورت الشجرة تنويراً وأنارت أي: أخرجت نورها.

نَوْرُ: هذا فاعل اتصل به ضمير يعود إلى متأخر في اللفظ والرتبة، وهذا ممتنع إلا في ست مسائل:

الأولى: أن يكون الضمير مرفوعاً بـ (نَعَمْ وبابه) نَعَمْ رجلاً زيد، باب (نَعَمْ) أن يكون الضمير مرفوعاً بنعم وبابه، نعم رجلاً زيد، أين الفاعل؟ مستتر، أين مرجعه؟ زيد، متأخر، وظرف رجلاً زيد؛ مثله.

الثاني: أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المعمول ثانيهما، (جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخِلَاءَ إِنِّي)، وهذا سيأتينا.

الثالث: أن يكون مخبراً عنه بخبر يفسره، ((إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا)) هِيَ: مبتدأ، وَحَيَاتُنَا الدُّنْيَا: هذا خبر، هِيَ: الضمير يرجع إلى الحياة، إِذَا: رجع إلى متأخر. رابعاً: ضمير الشأن والقصة، وهذا سبق معنا مراراً ((هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)).

خامساً: أن يجر برُبِّ، رَبُّهُ فَتَى، رَبُّهُ: مرجع رَبِّ يكون متأخراً وسيأتي في حروف الجر. سادساً: أن يبدل منه المفسر، نحو: ضربته زيدا، زيدا بدل من ضربته، ضربته زيدا، مرجع الضمير (ضربته) المتأخر وهو مفسر للضمير.

إِذَا: هذه ست مواضع يجوز فيها لغة وهو فصيح مرجع الضمير أن يكون متأخراً، وما عداها يعتبر شاذاً، وهو الذي أشار إليه بقوله: وَشَدَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرُ. والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* شرح الترجمة (النائب عن الفاعل).

* أحكام ما يتوب عن الفاعل (المفعول به).

* صورة بناء فعل النائب عن الفاعل.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،

أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى: النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ.

بعدما بين لنا أحكام الفاعل ذكر ما ينوب عنه وعنون بهذا العنوان المختصر وهو النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ، وهذه العبارة أولى مما يعبر به عند بعضهم بِالْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، من جهتين:

أولاً: أن تلك العبارة فيها طول: الْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، فهي ست كلمات، وأما النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ هذه ثلاث كلمات في الجملة.

كذلك الْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ يصدق على ديناراً من نحو: أعطى زيد ديناراً أعطى هذا فعل ماضي مغير الصيغة وزيد هذا نائب فاعل، وديناراً هذا مفعول لم يسم فاعله، فحينئذ دخل فيه ما الأصل خروجه، وعدم صدقه على الظرف وغيره مما ينوب عن الفاعل، النائب عن الفاعل هذا أعم، وأما المفعول الذي لم يسم فاعله فحينئذ نحتاج إلى الظرف الذي لم يسم فاعله، والمصدر الذي لم يسم فاعله، والجار والمجرور الذي لم يسم فاعله؛ لأننا خصصنا الحكم بالمفعول به، وحينئذ خرج الظرف والجار والمجرور والمصدر، ولذا قلنا: النائب عن الفاعل أعمل، وأجيب بأنه صار علماً بالغلبة، المفعول الذي يسم فاعله صار علماً بالغلبة، مثل جمع المؤنث السالم، حينئذ المفعول سمي مفعولاً باعتبار الأصل؛ لأنه لا ينوب المصدر والجار والمجرور ولا الظرف إذا وجد المفعول؛ فهو سيدهم، وحينئذ إذا وجد المفعول به امتنع إقامة غيره كما هو مذهب البصريين خلافاً للكوفيين.

فإذا قيل: الْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ عبر بالأصل فحينئذ صار علماً بالغلبة على ما ينوب عن الفاعل، ومع ذلك فالأولى أن يقال: النائب عن الفاعل لما ذكرناه، هي أخصر من حيث الكلمات وتصدق النائب عن الفاعل، ويدخل فيه المفعول ويدخل فيه الجار والمجرور والظرف بنوعيه المكاني والزماني، ويدخل فيه المصدر، وكذلك لا يصدق على ديناراً: أعطى زيد ديناراً بخلاف الجملة السابقة ز النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ.

يَنْوِبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ ... فِيمَا لَهُ كَنْبِلٌ خَيْرٌ نَائِلٌ

يحذف الفاعل لغرض من الأغراض اللفظية أو المعنوية، وبحث هذه المسألة يعتني بها البيانون، لماذا يحذف الفاعل ويناب عنه غيره! ولكن في الجملة نقول: يحذف الفاعل إما لغرض لفظي وإما لغرض معنوي، أما الأسباب اللفظية فهذه كثيرة منها: القصد للإيجاز في العبارة -الاختصار-، ((فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ)) لا شك أن الذي

يعاقب به الإنسان قد لا يمكن حصره، فحينئذٍ حذف الفاعل هنا وأنيب المفعول به منابه من أجل الاختصار، ومنها المحافظة على السجع الكلام المنشور كما ذكر ابن هشام ذلك في شرح القطر، ومثل له بقوله: "مَنْ طَابَتْ سِرِيرَتُهُ حُمِدَتْ سِيرَتُهُ"، يعني حمد الناس سيرته؛ إذ لو ذكر الفاعل لطالت الفاصلة، ولم تكن موافية لما سبق، كذلك المحافظة على الوزن في الشعر؛ إذ لو ذكر الفاعل قد ينكسر معه الوزن وقد يطول به الكلام، ويمثلون لذلك بقول الأعشى:

عَلَّقْتُهَا عَرَضًا وَعَلَّقْتُ رَجُلًا ... غَيْرِي وَعَلَّقْتُ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ

ثلاثة أفعال كلها مبنية للفاعل، عَلَّقْتُهَا: يعني أحبها، عَرَضًا وَعَلَّقْتُ رَجُلًا غَيْرِي وَعَلَّقْتُ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ، حينئذٍ لو ذكر الفاعلين هنا، حينئذٍ لما استقام له الوزن. وأما الأسباب المعنوية فكثيرة، منها كون الفاعل معلوماً للمخاطب ((خُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا)) معلوم أن الخالق هو الله عز وجل، فيحذف حينئذٍ الفاعل للعلم به بين المخاطب والمتكلم، كذلك كونه مجهولاً للمتكلم لا يعرفه: "سَرِقَ الْمَتَاعُ"، سرق السارق المتاع هذا الأصل، هنا لم يحذف لكونه لا يمكن أن يوجد الفعل، لا، يمكن أن يوجد باسم فاعل مشتق من مصدر الفعل، سُرِقَ سَرَقَ، السارق متاعي، لكن إذا قيل: سرق السارق متاعي، أو سرق اللص متاعي .. ليس فيه كبير فائدة، لن يسرق إلا اللص، ولن يسرق إلا السارق، ولذلك لما قيل: سرق متاعي علمنا أنه سارق، وعلمنا أنه لص؛ إذ ليس سارق وليس بلص، نقول: هذا معلوم من السياق. كذلك رغبة المتكلم في الإخفاء: تُصَدِّقُ بِأَلْفِ دِينَارٍ، أراد نفسه مثلاً ولم يرد أن يخبر بأنه الذي تصدق، تُصَدِّقُ بِأَلْفِ دِينَارٍ، ومنها رغبة المتكلم في إظهار تعظيم للفاعل لئلا يقترب به ما هو حقير، خلق الخنزير، خلق الحمار، خلق إبليس .. معلوم أن إبليس والخنزير والحمار هذه مما يستقذر منها.

كذلك رغبة المتكلم في إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجري بذكره: اذُعِيَتِ النَّبِيُّ، يريد احتقار المدعي، فيحذف الفاعل حينئذٍ، ومنها خوف المتكلم من الفاعل فيعرض عن ذكره، لا يريد أن يبين، قيل: ارتكب كذا، أو فُعل كذا، ويخشى من الفاعل هو يعلمه لكن يخفيه من أجل خوفه على نفسه.

وغير ذلك من المعاني التي يتكلم عنها البيانيون وحذفه للخوف والإبهام ... والوزن والتحقير والإعظام

والعلم والجهل والاقتصار ... والسجع والوفاق والإنكار

وغير ذلك من الأغراض التي يتكلم عنها البيانيون، وإنما غرض النحاة هنا في بيان الأحكام، ما الذي ينبني على الكلمة إذا حذف الفاعل وأنيب المفعول أو غيره منابه! قال: يُنُوبُ مَفْعُولٌ، يُنُوبُ هذا فعل مضارع وَمَفْعُولٌ فاعل-المفعول هنا فاعل- مَفْعُولٌ به إن كان موجوداً، وإن لم يكن موجوداً حينئذٍ ينوب غيره، فليس كلامه هنا على إطلاقه وينوب مفعول به إن كان للفعل مفعولاً واحداً، وينوب عن الفاعل مفعول أول إن كان له أكثر من مفعول، وسيأتي خلاف في المفعول الثاني. إذاً قوله: يُنُوبُ مَفْعُولٌ به، نقول: إن وجد المفعول في الكلام، وإن لم يوجد حينئذٍ عدل إلى ما ينوب عنه، كذلك مَفْعُولٌ به: نقول: هذا قد يصدق على المفعول حقيقة وهو فيما إذا كان الفعل له مفعولاً واحداً ضرب زيد عمراً، لا شك أنه مفعول واحد، فتقول: ضرب عمرو، وسيأتي البحث فيما إذا كان متعدياً إلى اثنين سواء كان من باب كسى، أو باب علم، أو متعدي إلى ثلاثة.

عَنْ فَاعِلٍ حذف لغرض لفظي أو معنوي، فيما له يعني: في الذي استقر له -للفاعل- من الأحكام السابقة؛ لأنه سبق أن الفاعل له الرفع، وسبق أن الفاعل يكون بعد الفعل ولا يتقدم عليه، سبق أن الفاعل لا بد من ذكره أو استتاره لا يحذف، سبق أن الفاعل لا بد من تجريد العامل من علامة تدل على تثنيته أو جمعه، فيما إذا كان مثنىً أو جمعاً، سبق أن الفاعل لا بد من تأنيث الفعل له إن كان مؤنثاً حقيقياً بالشرط السابق، وقد يجوز ذلك، سبق أن الفاعل قد لا يتقدم على فاعله، لا بد من تأخره .. وغير ذلك من الأحكام، وهذه بخلافها للمفعول، المفعول الأصل فيه أن يكون منفصلاً عن العامل، وهنا سيكون متصلاً به، الأصل في المفعول أنه منصوب، والأصل في المفعول أنه يجوز تقدمه على العامل، الأصل في المفعول ألا يراعى من جهة كونه مؤنثاً أو لا! ليس له علاقة، العامل لا علاقة له، ضرب زيد هنداً، بخلاف ضربت هند زيداً لا بد من التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً، حينئذٍ نقول: الأحكام السابقة كلها التي ثبتت للفاعل تثبت للمفعول به، فكان فضلة صار عمدة، كان منصوباً صار مرفوعاً، كان جائر التقدم على العامل صار واجب التأخر، كان الأصل فيه أن ينفصل عن العامل صار الأصل فيه أو الاستحقاق أن يتصل بالعامل، كان الأصل ألا يراعى من جهة التأنيث، فحينئذٍ صار واجب المراعاة من جهة التأنيث: ضرب زيد هنداً، ضربت هند وجب التأنيث من أجل

المفعول به، إذاً كل الأحكام السابقة للفاعل تثبت للمفعول إذا أنيب مناب الفاعل. كالرفع، والعمدية، ووجوب التأخير، ووجوب ذكره، واستحقاقه الاتصال بالعامل، وكونه كالجُزء منه - كان منفصلاً صار كالجُزء بدليل أنه يسكن له آخر الفعل الماضي، تأنيث الفعل - لتأنيثه على التفصيل السابق، وإغناؤه عن الخبر في نحو: أمضروب العبدان، أغنى هنا عن الخبر، وهو نائب فاعل.

وتجريد العامل من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى كما سبق.
يُنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ ... فِيمَا لَهُ: يعني في الذي استقر له من الأحكام فِيمَا لَهُ: استقر له، لَهُ هذا متعلق بمحذوف صلة الموصول فيما يعني في الذي استقر له من الأحكام؛ للفاعل من الأحكام السابقة التي بينهاها.

كَنَيْلٍ: كقولك نَيْلٌ خَيْرٌ نَائِلٍ: أصلها نال زيد خَيْرٌ نَائِلٍ، حذف الفاعل الذي هو زيد وأنيب خَيْرٌ منابه، فارتفع، كان منصوباً فصار مرفوعاً، كان خَيْرَ بالنصب، صار خَيْرٌ، كان منفصلاً عن العامل نَائِلٍ صار متصلاً به، كان جائر التقدم، نال زيد خير نائل، خير نائل نال زيد، هذا جائر، لكن لما ارتفع على أنه نائب فاعل امتنع.
إذاً كل الأحكام قد ثبتت لنائب الفاعل.

كَنَيْلٍ خَيْرٌ نَائِلٍ: يقال نلته المعروف وأنلته ونولته، أي: أعطيته، والاسم النُول والنَوَال، وليس خَيْرَ نَائِلٍ، الظاهر أنها ليست أفعال التفضيل ولا مصدرراً وإنما هو بمعنى المال، ((إِنْ تَرَكَ خَيْرًا)) يعني مالاً، ونائل اسم فاعل، فالمعنى أُعْطِيَ مال شخص نائل، أي معطٍ، إذا نِيلَ، نقول: هذا مغير الصيغة كما سيأتي، وخَيْرٌ هذا نائب عن الفاعل المحذوف؛ إذ الأصل نال زيد خير نائل.

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمْنَ وَالْمُتَّصِلُ: بعد أن بين لنا أن المفعول ينوب مناب الفاعل في الأحكام السابقة كلها، حينئذٍ إذا ناب فالأصل بقاء الفعل على ما كان عليه، إذا قيل: ضرب زيد عمرواً، حذف الفاعل وهو زيد وأعطيت الأحكام كلها السابقة لعمرو، فقلت: ضرب عمرو، رفعت عمرواً بعد أن كان منصوباً واتصل بالعامل بعد أن كان منفصلاً، حينئذٍ التبس بالفاعل، ضرب زيد ضرب عمرو، ما الذي أدرانا أن هذا نائب وهذا فاعل! فأوجب النحاة على ما استعمل في لسان العرب من تغيير الصيغة للدلالة على أن ما بعده نائب فاعل وليس بفاعل، فمنذ أن ينطق بالفعل في أول الكلام تعلم أن الذي سيذكر بعده نائب فاعل وليس بفاعل، منذ أن تقرأ أو تسمع ضرب تعلم أن زيد الذي يليه نائب فاعل، ما الذي أدرانا؟ تغيير الصيغة.

إذاً: يجب تغيير الصيغة من أجل تمييز النائب -نائب الفاعل- عن الفاعل؛ لأنه لو لم تغير الصيغة لالتبس ذا بذاك، فقليل: ضرب زيد عمرو، ضرب عمرو، حينئذٍ ما حصل حذف وأين النائب؟ وما الذي دلنا على هذا؟ فلذلك وجب تغيير الصيغة، والأبيات التي ستأتي معنا كلها في بيان الأحكام المتعلقة بالفعل من أجل الحكم على أن ما بعده نائب فاعل وليس بفاعل، وهذه كلها في الجملة متفق عليها ليس فيها خلاف.

فقال رحمه الله: فَأَوَّلُ الْفِعْلِ اضْمُمْنَ: إذاً للانتقال.

يُنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ ... فِيمَا لَهُ كَنِيلٌ خَيْرٌ نَائِلٍ

ثم ينتقل إلى الفعل، نقول: لماذا؟ لبيان أن الفعل يجب تغييره تغيير صيغته من أجل تأكيد الحكم على أن ما بعد الفعل نائب فاعل وليس بفاعل.

فَأَوَّلُ: هذه الفاء للتفريع، يعني إذا ناب المفعول مناب الفاعل يتفرع على ذلك وجوب تغيير الصيغة، ولا تتركه هكذا ضرب زيد عمراً، ضرب عمرو؛ لأنك لو تركته دون أن تضم أوله لالتبس بالفاعل.

فَأَوَّلُ -الفاء هذه للتفريع- الْفِعْلِ اضْمُمْنَ: هذا فعل أمر اتصل به نون التوكيد الخفيفة، فهو مبني معها على الفتح.

أَوَّلُ الْفِعْلِ: هذا مفعول به مقدم، والأصل في الفعل المؤكد ألا يتقدم معموله عليه، جماهير النحاة على ذلك إلا في مقام الضرورة كالبيت هنا، وإلا الأصل اضْمُمْنَ أَوَّلُ الْفِعْلِ، لا يجوز أن يتقدم، فإذا أعرب مثل هذا التركيب (أَوَّلُ) مفعول به ل (اضْمُمْنَ) وهو مؤكد، سواء كان مؤكداً بالنون أو بقَد أو باللام أو نحو ذلك، لا يجوز أن يتقدم معموله عليه إلا في مقام الضرورة كالوزن ونحو ذلك.

هنا أَوَّلُ: نقول هذا مفعول به مقدم على اضْمُمْنَ وهو العامل فيه.

فَأَوَّلُ الْفِعْلِ: المراد بأول الفعل (فاء الفعل)؛ لأن ضَرَبَ على وزن فَعَلَ، فاء الفعل هي الأول، وعين الفعل هي الثاني، ولام الفعل هي الثالث، وهذه اصطلاحات عند الصرفيين، يسمون الأول من الكلمة الأصلية الحرف الأصلي يسمى فاء الفعل؛ لأنه مقابل للفاء في الوزن، فيقال: ضرب على وزن فعل، ففعل ضرب، الضاد هي فاء الفعل، والراء هي عين الفعل، والباء هي لام الفعل.

فاضْمُمْنَ أَوَّلُ الْفِعْلِ، يعني فاء الفعل الذي هو الحرف الأصلي، وهذا المراد به في الثلاثي كما سيأتي.

فَأَوَّلُ الْفِعْلِ: أي فاء الكلمة -الفعل الذي تبنيه للمفعول-.

اضْمُنْ: مطلقاً سواء كان ماضياً أو مضارعاً، فأطلق قوله: الْفِعْلُ ليشمل الماضي والمضارع؛ لأن الحكم عام.

فكل فعل مغير الصيغة في هذا الباب أوله مضموم قطعاً، ثم الضم قد يكون ملفوظاً به وقد يكون مقدراً، فاضْمُنْ ولو تقديرًا، كما في قيل وبيع كما سيأتي؛ لأن قيل أصله مضموم الأول، وبيع أصله مضموم الأول، فحينئذٍ ضُم لكنه مقدر، وبيع ضُم لكنه مقدر، إذا اضمْمُنْ مطلقاً، سواء كان الفعل ماضياً أو مضارعاً فالحكم عام، حينئذٍ تقول: ضرب، ضُ .. ضُمَّت الأول، يُضْرَب، يُ .. تضم حرف المضارعة، وهذا الحكم قلنا عام يشمل فيما إذا كان الأول مكسور فيما هو الثلاثي المعلن العين كما سيأتي في قيل وبيع، فحينئذٍ يكون الضم مقدراً، أو كان ملفوظاً به وهو الأصل، إذا عمم القاعدة في الأول فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضمْمُنْ: يعني سواء كان الفعل ماضياً أو مضارعاً اضمْمُنْ، ولو تقديرًا، ولو مثل بنيلَ خَيْرُ نَائِلٍ جيد.

وَالْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ اكْسِرْ: أما ما قبل الآخر ففيه تفصيل بين النوعين الماضي والمضارع؛ لأن الأمر هنا لا يتصور أن يدخل معنا، لماذا؟ لأن فاعله لا يحذف، لا يمكن أن يحذف بل هو ضمير مستتر واجب الاستتار، فحينئذٍ بقي الأمر متردداً بين الماضي والمضارع، فإذا قيل: بأن الماضي والمضارع يضم أولهما بقي التفريق بينهما فيما قبل الآخر، أما الآخر فهذا يكون محلاً للإعراب والبناء، بقي حكم الصرف معلقاً بما قبل الآخر، فإن كان ماضياً قال: اكْسِرْ، واكسر المتصل بالآخر في مضى، متصل بالآخر ما هو؟ الذي قبل الآخر، المتصل يعني: الحرف المتصل بالآخر الذي هو قبل الآخر، ضَرَبَ الرء هذه متصلة بالآخر وهي الباء، في الماضي تقول: ضَرَبَ فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضمْمُنْ، ثم اكسر ما قبل آخره ضَرَبَ، وأما الباء فهي حركته حركة بناء.

واكْسِرْ الحرف الْمُتَّصِلُ هذا مفعول به وقف بالإسكان للروي مفعول مقدم لقوله:

اكْسِرْ، اكْسِرْ الْمُتَّصِلُ، يعني الحرف المتصل.

بِالْآخِرِ: هذا متعلق بالمتصل، متصل بالآخر يعني الذي يكون آخر الكلمة وهو محل إعراب أو بناء، المتصل به الذي قبله.

في مُضَيٍّ: هذا تخصيص -تقييد-، ليس الحكم كالأول فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضمْمُنْ! لا، هنا تفصيل، أَوَّلَ عمم وأطلق وهنا فصل، وهذا تستدل به على أنه أراد بقوله: الفعل، فَأَوَّلَ الْفِعْلِ العموم؛ لأنه إذا أطلق -هذا حتى في الفقهيات- إذا أطلق الحكم في مسألة، ثم جاء في المسألة التي تليها فصل بين ما يمكن إدخاله في المسألة الأولى، تعمم الأولى وتخصص الثانية، هنا قال: فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضمْمُنْ، قد يقول قائل: هذا ليس نصاً في أن المضارع داخل فيه، أو أن الحكم خاص بالماضي، نقول: لا، كونه فصل قال: في مُضَيٍّ،

ثم قال: **وَأَجْعَلُهُ مِنْ مُضَارِعٍ**، في المتصل بالآخر، علمنا أن قوله: **فَأَوَّلَ الْفِعْلِ**، أنه عام، وهذا كثير في الفقه هناك.

وَالْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ -منه- أَكْسِرُ، هذا أمر وجوباً ولو تقديرًا، كـ (رُدَّ) فيما هو ثلاثي مُضَعَّفٌ، رُدَّ في مُضَيٍّ، هذا قيد أفاد أن قوله: **أَوَّلَ الْفِعْلِ** عام، وأن هذا الحكم خاص بالماضي دون المضارع.

أَكْسِرُ: نقول: ضُرِبَ، أصلها ضَرَبَ مفتوحة الراء، فجعلت الفتحة كسرة، تقول: ضُرِبَ، إذاً تغيرت صيغة الفعل الماضي.

ضَرَبَ، صار ضُرِبَ ضُمَّ أوله وكسر ما قبل آخره، وهذا واضح فيما إذا كان مفتوحاً ..

ضَرَبَ، فَعَلَ العين مفتوحة الراء مفتوحة، إذا كان مثل عِلِمَ اللام مكسورة في أصلها، فحينئذٍ إذا قيل اللام مكسورة في أصلها، إذا قلت: عُ ضممت أوله، لِ كسرت ما قبل الآخر أو نقيه كما هو؟ قولان للنحاة، والظاهر أنها ما كان مكسور قبل الآخر يبقى على كسرتة، لا نحتاج أن نقول هذه الكسرة محدثة وأسقط الكسر السابق، هو محتمل، لكن نقول: المراد هنا التمييز تمييز الفعل من أجل الحكم على أن ما بعده نائب فاعل، فحينئذٍ حصل بوجود الكسر فأغنت هذه الكسرة عن إحداث كسرة أخرى، فإذا قيل: عُلِمَ قد يرد السؤال: هذه الكسرة هل هي الكسرة الأصلية في عُلِمَ أم أنها كسرة محدثة مثل ضُرِبَ، نقول: الظاهر أنها هي الأصل، وليست محدثة.

أَكْسِرُ: نقول هذا ظاهره فيما إذا لم يكن مكسوراً في الأصل كضَرَبَ، فإن كان مكسوراً في الأصل كعِلِمَ، فإما أن يقال: يُقَدَّرُ زوال الكسر الأصلي وأُتِيَ بكسر بدله، هذا فيه تكلف، بمعنى أنه يقال هذه الكسرة ليست هي كسرة عِلِمَ، بل كسرة محدثة جديدة، وتلك قد سقطت، أو يقال المراد الكسر إذا لم يكن مكسوراً في الأصل، وأَكْسِرُ إذا لم يكن مكسوراً في الأصل، وهذا جيد وأحسن، ومناسب للقواعد التي تكون منطقية، ويقبلها العقل، حينئذٍ نقول: وأَكْسِرُ إذا لم يكن مكسوراً، فإن كان مكسوراً بقي على كسره ولا نحتاج إلى التكلف.

والكسر هو الكثير في لسان العرب، ومنهم من يسكنه لغة، ضُرِبَ يقول: ضُرِبَ زيد بإسكان الثاني، والكثير المشهور هو كسره، ويجوز تسكينه فيقال: ضُرِبَ، عُلِمَ زيد، يعني عُلِمَ، ومنهم من يفتح في معتل العين، ويقلب الياء ألفاً، رُئِيَ زيد، يفتح ما قبل الآخر وهو الهمزة، فحينئذٍ نقول: تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار رُؤَى، رؤى زيد.

إذاً: الصحيح يكون فيه لغتان: نحو ضُرب فيه لغتان: كسر ما قبل الآخر وهو الأفتح والأكثر، وتسكينه.

وأما إذا كان معتل اللام مثل رأى رأي، ففيه ثلاث لغات، الأولى الكسر رأي، ثم رأى الذي هو الإسكان، ثم فتح ما قبل الآخر فتقلب الياء ألفاً رأي، تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فحينئذٍ قلبت ألفاً وصار رأي، رأي زيد، ففيه ثلاث لغات، لكن المشهور ما ذكره الناظم هنا رحمه الله تعالى.

في مُضَيٍّ: قلنا هذا متعلق بقوله: أَكْسِرْ، كَوُصِّلْ، وصل زيد وصلت الشيء، الأصل وصلت، وصل مثل ضرب .. وصلت الشيء ووصل الشيء ضُمَّ أوله وكسر ما قبل آخره حقيقة، فحذف الفاعل وأقيم المفعول به مقامه، فتغير فَعَلَ بفتح أوله فَعِلَ، هذا إذا كان ماضياً.

إن كان مضارعاً أشار إليه بقوله:

وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحًا ... كَيْتَنَحِيَ الْمَقُولَ فِيهِ يُنْتَحَى

وهذا كما ذكرنا لا خلاف فيه بين النحاة، كل هذه المسائل متفق عليها، وهي المسائل المأخوذة من فن الصرف؛ لأنه لا علاقة للنحاة بأول الفعل ولا أوسطه، وإنما يتعرضون لهذه الأبحاث وإن لم تكن من فنيهم من أجل إتقان الباب فحسب؛ لأنه لا يتم معرفة نائب الفاعل إلا بذكر هذه المسائل.

وَاجْعَلْهُ: يعني المتصل بالآخر.

مِنْ مُضَارِعٍ: عرفنا حكم الماضي، إذا ليس للاحتراز، وإنما هو لبيان الواقع. مُنْفَتِحًا: يعني مفتوحاً، وهذا مفعول ثاني لقوله: اجْعَلْ، والهاء هذه مفعول أول. وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحًا: ولو تقديرًا كـ (يُقَالُ)، قال يقال يقول .. ضُمَّ أوله وفُتِحَ ما قبل آخره، صار يُقُولُ يُفَعِّلُ مثل: يُضْرَبُ، يُقْتَلُ، هذه مغير الصيغة، فيقال: يُقُولُ، أريد قلب الواو ياء، فنقلت حركة الواو إلى ما قبلها، من أجل أن ندعي أن الواو تحركت وانفتح ما قبلها فقلبنا ألفاً، أو نقول: اكتفاء بجزء العلة؛ لأن العلة مركبة هنا، لا بد من تحرك الواو وانفتاح ما قبلها، فإذا قيل: يُضْرَبُ، يُقُولُ تحركت الواو ولم يفتح ما قبلها، ماذا نفعل؟ تكلف الصرفيون لهذا القلب علة أخرى وهي: أن الواو قد نقلت إلى ما قبلها، حينئذٍ صار النظر إلى فعلين: يُقُولُ واو مفتوحة، ثم لما نقلوا الفتحة إلى ما قبلها صار (يَقِ) تحركت الواو ثم سكنت الواو، بالنظرين قبل النقل وبعد النقل قالوا:

تحركت الواو في يُقُولُ، وانفتح ما قبلها في يَقُولُ، وحينئذٍ قلبت ألفاً، وهذا فيه تكلف، والأصح أن يقال: اكتفاء بجزء العلة، لماذا؟ لأنه سمع كذا، يُقَالُ لا يوجد يُقُولُ أبداً، وإنما هذه فلسفة من أجل معرفة أن هذه الألف منقلبة عن واو، وهو صحيح متفق على أن هذه الألف منقلبة عن واو، كيف انقلبت؟ نقول: نحن عندنا قاعدة أن الواو لا تقلب ألفاً إلا إذا تحركت وانفتح ما قبلها، قال: قول، تقول: تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألف، باع بيع تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً. هنا ليس عندنا تحرك الواو وانفتح ما قبله، فقالوا: إذاً نتكلف علة من أجل تمكين هذه الواو من قلبها ألفاً، إذاً إذا قيل: يقال، ما قبل الأخير هو الواو المنقلبة ألفاً. قال: وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَةٍ أين الانفتاح هنا؟ ليس فيه فتحة، وإنما نقول: هنا مقدر؛ لأنه قبل قلب الألف واواً. وَاجْعَلْهُ: يعني اجعل المتصل بالآخر يعني ما قبل الآخر مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَةٍ ولو تقديرًا كـ (يُقال)، اجْعَلْهُ الضمير هنا مفعول أول مُنْفَتِحَةٍ مفعول ثاني، مِنْ مُضَارِعٍ متعلق باجْعَلْهُ. كَيْنَتَحِي: يعني كقولك في مثال ذلك ينتحي، هذا من الانتحاء وهو الاعتماد، المبني للمعلوم.

يَنْتَحِي بِإِثبات الياء، يَنْتَحِي أصلها ينتحيا، حينئذٍ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار يَنْتَحِي، هذه ألف وينتحي هذه ياء، نقول: تحركت الياء وانفتح ما قبلها فوجب قلبها ألفاً، حينئذٍ يَنْتَحِي هذا مضارع مبني للمعلوم، يَنْتَحِي هذا مضارع مغير الصيغة، والأولى أن يعبر في مثل هذا التركيب بمغير الصيغة وإن انتشر عند الكثير بأنه مبني للمجهول لسببين: أولاً: المبني للمجهول هذا فيه تخصيص لغرض واحد من أغراض حذف الفاعل؛ لأنه كما سبق حذف الفاعل ليس خاصاً بالمجهول، هل كلما حذف الفاعل معناه للجعل به؟ قلنا: قد يخاف من ذكره، قد يكون معلوماً ((حُلِقَ الإنسانُ ضَعِيفاً)) معلوم هذا؟ مقطوع العلم هذا، لا خالق إلا الله، حينئذٍ ليس إذا قيل: مبني للمجهول فيه حصر لغرض حذف الفاعل في الجعل به، وهذا غلط ليس بصحيح، بل قد يحذف للعلم به، قد يحذف للخوف منه، قد يحذف لمصلحة ألا يصرح به، قد يحذف للتعظيم، للتحقير .. إلى آخره، ليس للجعل به. ثم إذا جئنا في حكم شرعي وإذا جئنا نطبق مثل هذا الإعراب في بعض الآيات التي يكون فيها الرب جل وعلا هو الفاعل الذي حذف، هذا لا يجوز نقول: ((حُلِقَ الإنسانُ)) حُلِقَ مبني للمجهول! هذا لا يجوز، ولو اصطلاح النحاة على هذا، لماذا؟ لأنه

لا يدعى أن الله عز وجل مجهول، ((خُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا)) خُلِقَ، نقول: هذا فعل مبني للمجهول، أين المجهول؟ ليس عندنا مجهول، فلا يلتبس؛ لأنه كثير ما يقول النحاة مبني للمجهول! لا، نقول: مغير الصيغة، فعل ماضي مغير الصيغة، فعل مضارع مغير الصيغة، ومبني للمجهول هذه إن استعملت فرآها إنسان لا يستعملها في مثل هذه المواضع.

إذا كان المحذوف النبي صلى الله عليه وسلم أو أحد من الصحابة مثلاً والقول منسوب إليه، أو الملائكة .. حينئذٍ نقول: لا، لا ينبغي بل لا يجوز أن يقول: مبني للمجهول؛ لأن التجهيل هذا صعب.

وَأَجْعَلُهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَةٍ ... كَيَنْتَحِي الْمَقُولُ فِيهِ: الْمَقُولُ يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ: مَقُولٌ عَلَى أَنَّهُ نَعْتٌ لِيَنْتَحِي؛ لِأَنَّهُ قَصْدُ لَفْظِهِ، كَيَنْتَحِي الْأَوَّلَى أَنْ يَجْعَلَ الْكَافَ هُنَا دَاخِلَةً عَلَى اسْمٍ، يَنْتَحِي هَذَا قَصْدُ لَفْظِهِ، وَإِنَّمَا نَقْدِرُ الْقَوْلَ فِيمَا إِذَا كَانَ جُمْلَةً، يَعْنِي لَوْ قَالَ: كَيَنْتَحِي زَيْدٌ عَمْرُو كَقَوْلِكَ، أَمَا إِذَا جَاءَ بِالْفِعْلِ نَفْسَهُ نَقُولُ: هَذَا قَصْدُ لَفْظِهِ فَصَارَ عِلْمًا، فَالْكَافُ هُنَا دَاخِلَةٌ عَلَى اسْمٍ، فَلَا نَحْتَاجُ إِلَى التَّقْدِيرِ. كَيَنْتَحِي الْمَقُولُ: نَعْتٌ لَهُ.

الْمَقُولُ فِيهِ: (فِيهِ) هَذَا نَائِبٌ فَاعِلُ الْمَقُولِ، يَعْنِي اسْمٌ مَفْعُولٌ، يَنْتَحِي هَذَا مُحْكِي بِالْقَوْلِ؛ لِأَنَّ الْمَقُولَ وَالْقَوْلَ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ قَلْنَا هَذَا يَتَعَدَّى، هَذَا الْأَصْلُ، حِينَئِذٍ يَكُونُ نَائِبٌ فَاعِلٌ لَيْسَ فِيهِ، وَإِنَّمَا يَنْتَحِي هُوَ الْمُحْكِي بِالْمَقُولِ. وَيَجُوزُ الْمَقُولُ فِيهِ يَنْتَحِي، الْمَقُولُ مَبْتَدَأٌ، وَيَنْتَحِي هَذَا خَبَرٌ، يَجُوزُ هَذَا وَيَجُوزُ ذَاكَ. الْمَقُولُ فِيهِ يَنْتَحِي، لَكِنْ إِذَا قِيلَ: الْمَقُولُ بِالرَّفْعِ يَكُونُ التَّرْتِيبُ لِلْبَيْتِ هَكَذَا: وَأَجْعَلُهُ مِنْ مُضَارِعٍ كَيَنْتَحِي ... مُنْفَتِحًا الْمَقُولُ فِيهِ يَنْتَحِي

هذا أولى، إذا جُعِلَ مرفوعاً يكون تقدير البيت: وَأَجْعَلُهُ مِنْ مُضَارِعٍ كَيَنْتَحِي .. حينئذٍ كَيَنْتَحِي هذا متعلق بقوله: مُضَارِعٍ، مُنْفَتِحًا هَذَا مَفْعُولٌ ثَانِي، وَإِذَا قِيلَ: الْمَقُولُ فِيهِ يَنْتَحِي عَلَى مَا ذَكَرَهُ النَّازِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

إذا: الماضي والمضارع إذا أريد صوغهما لنائب الفاعل حينئذٍ يضم الأول (ف)، ثم ننظر إلى ما قبل الآخر فالماضي نكسره لفظاً أو تقديرًا ويجوز لغةً تسكينه، وإذا كان معتل اللام جاز فتحه، فصار فيه ثلاث لغات، وما قبل المضارع يفتح ولو تقدير، وهذا محل وفاق والحمد لله.

وَالثَّانِي النَّائِبُ تَا الْمُطَاوَعَةُ ... كَالْأَوَّلِ اجْعَلُهُ بِلَا مُنَازَعَةٍ

وهذا أيضاً محل وفاق.

وَالثَّانِي: يعني الحرف الثاني، هذا منصوب على الاشتغال، وهذا سيأتينا: إِنَّ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلَ، اجْعَلْهُ الضمير هنا راجع إلى الثاني، لكنه نصبه حينئذٍ تعين أن يكون الأول من باب الاشتغال.

وَالثَّانِي: يعني اجعل الثاني، والمراد بالثاني هنا الحرف -الحرف الثان-ي. التَّالِي تَا الْمُطَاوَعَةُ: تَا الْمُطَاوَعَةُ المراد بها حصول الأثر من الأول للثاني، قد تتصل بالفعل الماضي تاء تسمى تَا الْمُطَاوَعَةُ، والمراد بها قبول الأثر، أو حصول الأثر من الأول للثاني، يعبر بالحصول والقبول لا شك، هذا وذاك، يقال: حصول الأثر من الأول للثاني، أو قبول الأثر من فعل سابق وحصوله نتيجة لتأثيره، عَلَّمْتُهُ فتعلم، علمته: حصل تعليم مني، فقبل العلم فتعلم، أما إذا لم يقبل لا يصح أن يقال: فتعلم؛ لأنه لم يقبله، كَسَرْتُهُ فتكسر، إذاً تكسر حينئذٍ قلنا قبل الأثر، إذا لم يتكسر لا يقال: تكسر، إذا كسرت الزجاج كسرت كسرتة تقول: كَسَرْتُهُ فتكسر، إذا لم يتكسر لا يصح أن يقال: تكسر، التاء هذه تدل على أن ثم تأثير من خارج لهذا الحل، فقبله ذلك الحل، إذا قبل وجاءت التاء، قلنا هذه تَا الْمُطَاوَعَةُ.

قال: وَالثَّانِي التَّالِي تَا الْمُطَاوَعَةُ: وتا المطاوعة هذه لا تتصل إلا بالفعل الماضي، وإذا كان كذلك خصصنا هذا البيت بالفعل الماضي لأنه لا تأتي في الفعل المضارع. هذا في الماضي لا في المضارع؛ لأن تَالِي تَا الْمُطَاوَعَةُ لا يكون ثانياً في المضارع بل ثالثاً فيه؛ لزيادة حرف المضارعة قبلها؛ لأنه قال: وَالثَّانِي، هذا لا يتصور في المضارع وإنما يتصور في الماضي فحسب.

وَالثَّانِي التَّالِي تَا الْمُطَاوَعَةُ: الذي يتلو تَا الْمُطَاوَعَةَ: حينئذٍ تَا الْمُطَاوَعَةُ تكون أولاً، وحكمها معلوم مما سبق فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُئْنِ، الكلام الآن ليس في تَا الْمُطَاوَعَةَ، تَا الْمُطَاوَعَةُ داخل في قوله: فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُئْنِ، حينئذٍ حكمها الضم؛ لأنها أول الفعل فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُئْنِ مطلقاً، أي فعل ماضي سواء كان مجرداً كضرب، أو دخلت عليه تاء المطاوعة أو همزة الوصل كأنفعل، أو استفعل .. كل فعل ماضي أوله مضموم، وتعلم وتكسر أوله التاء وهي تاء المطاوعة؛ إذاً ليس الحكم المراد به هنا تاء المطاوعة، وإنما المراد به الثاني الذي يتلوه.

وَالثَّانِي: يعني الحرف الثاني التَّالِي تَا الْمُطَاوَعَة: قصره للضرورة.

كَالْأَوَّلِ اجْعَلْهُ: بدل من أن يقول: كتاء المطاوعة قال: كالأول من باب التفنن، وإلا الأصل أن يقول مثلها، يعني فيأخذ الحكم الثاني التالي تا المطاوعة الذي يتلوها، أن يأخذ حكمها، قال: كَالْأَوَّلِ اجْعَلْهُ، قد يظن الظان بأن قوله: كَالْأَوَّلِ أن ثم فرقاً بين تاء المطاوعة والأول! لا، هي عينها؛ كأنك تقول: تَعْلَم، تُعَلِّم، ماذا صنعت؟ ضمنت الأول على الأصل، الأصل تَعْلَم، ما القاعدة؟ فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمَنْ، وما قبل الآخر وَالْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيِّ كَوْصِلٍ.

إِذَا: تَعْلَم كسرت ما قبل الميم وهو اللام.

الفائدة في هذا البيت أن ما كان مفتتحاً ببناء المطاوعة وهو فعل ماضي الثاني يتبع الأول، فتقول: تَعْلَم .. ضمنت العين كما ضمنت التاء، تدرج تُدرج، تكسر تُكسر، إِذَا ضمنت الثاني مع الأول.

تغافل تُغَوِّف كسرت الفاء على الأصل، وَالْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ .. ، تَقَاتَلْ تُقَاتِلْ، تضاربا تضوربا .. إِذَا ما كان مفتتحاً بالتاء وهو وزنان: تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ، يتبع الثاني الأول، فتقول: تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ.

وَالثَّانِي التَّالِي تَا الْمُطَاوَعَة

كَالْأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلا مُنَازَعَة

بِلا مُنَازَعَة: يعني بلا خلاف في هذه المسألة وفي غيرها، ولذلك قال المكودي أن هذا تنمة للبيت، يعني ليس فيه قاعدة.

إِذَا: وَالثَّانِي: هذا منصوب على الاشتغال.

وَالثَّانِي: هذا نعت له.

تَا الْمُطَاوَعَة: التَّالِي هذا اسم فاعل دخلت عليه أل فينصب، يعني الذي تلا، والفاعل فيه ضمير مستتر يعود على الثاني، الحرف الثاني، الذي تلا .. تلا ماذا؟ تلا تاء المطاوعة، فتاء هذا مفعول به للتالي.

كَالْأَوَّلِ اجْعَلْهُ: اجعله كالأول، الهاء مفعول أول وَكَالْأَوَّلِ هذا متعلق بمحذوف، مفعول ثاني مقدم على اجْعَلْهُ، يعني مفعول ثاني لاجعله، بِلا مُنَازَعَة.

وَالثَّانِي التَّالِي تَا الْمُطَاوَعَة: قلنا المراد هنا في الماضي، هذا الحكم متعلق بالماضي لا في المضارع، لماذا؟ لأن التالي لتا المطاوعة لا يكون ثانياً في المضارع البتة، بل ثالثاً فيه لزيادة حرف المضارعة قبلها، إِذَا قلت: تَعْلَم، تَعْلَم فعل ماضي، أدخل عليه حرف المضارعة يتعلم، هنا قال: وَالثَّانِي التَّالِي تَا الْمُطَاوَعَة: الذي يتلو تا المطاوعة يكون ثانياً،

الذي يأتي بعده.

يَتَعَلَّدُ .. التالي لتاء المطاوعة جاء ثالثاً وهو العين ولم يكن ثانياً، (يَتَ حرفان، (ع) جاء ثالثاً، إذاً الذي تلا حرف المطاوعة جاء ثالثاً ولم يأت ثانياً، فالحكم حينئذٍ لا يتصور في المضارع، يعني ضم الثاني الذي يتلو تاء المطاوعة لا يتصور في الفعل المضارع ولو دخلت عليه تاء المطاوعة، لماذا؟ لأنها لا تكون ثانياً، بل يكون ثالثاً، يعني الذي يتلو تاء المطاوعة يكون ثالثاً.

لزيادة حرف المضارعة قبلها فالتالي لتاء المطاوعة في المضارع باقٍ على ما كان عليه في المبني للفاعل، تقول: يتعلم، يُتَعَلَّمُ بقي كما هو، يتعلم زيد المسألة، تُتَعَلَّمُ .. بقيت العين كما هي، يَتَعَلَّمُ بقيت العين كما هي مفتوحة، والحكم حينئذٍ يكون خاصاً بالماضي. وَالتَّالِيَّ التَّالِي: والثاني من الفعل الماضي المفتوح بتاء المطاوعة، قيل: وشبهها من كل تاء مزيدة، فالحكم حينئذٍ -ولذلك اعترض على الناظم هنا أن الحكم ليس خاصاً بتاء المطاوعة فحسب، بل كل فعل ماضي على وزن تَفَعَّلَ أو تَفَاعَلَ، وهذا ضبطه أحسن؛ لأن تكبَّرَ على وزن تَفَعَّلَ، لكن التاء ليست للمطاوعة، ومع ذلك نقول: تُكَبَّرُ على زيد، فحينئذٍ نقول: الكاف هنا ضمت تابعة للتاء، طيب ليست تاء المطاوعة هي شبيهة بها؛ لأنه على وزن تَفَعَّلَ، ويقال: تَخَيَّرَ تَخَيَّرَ، الحكم عام-.

إذاً قوله: تاء المطاوعة جرى على الغالب، ولو قيل من باب أن التاء هنا الثاني يضم تابعاً للأول إذا كان من باب تعلم، تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ .. إذاً ضبطه بباب تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ أجود من أن يقال بأن أوله تاء المطاوعة؛ لأنه قد يكون أوله تاء من باب تَفَعَّلَ وليس التاء فيه تاء المطاوعة مثل تكبَّرَ وتخَيَّرَ.

وَالثَّانِي التَّالِي تَا الْمُطَاوَعَةِ ... كَالأَوَّلِ اجْعَلُهُ بِلَا مُنَاوَعَةٍ

قيل: لئلا يلتبس بالمضارع الذي للفاعل، يعني المبني للفاعل، هكذا غُلِلَ، لكن السماع هو الذي يقدم.

كَالأَوَّلِ اجْعَلُهُ: فيقال: تُدَحْرَجُ الحجر، وتغوفل عن الأمر بإتباع الثاني الأول في الضم. بِلَا مُنَاوَعَةٍ: قلنا هذا جار ومجرور متعلق بقوله: اجعله.

إذاً هذا ما كان في أوله تاء المطاوعة على ما ذكره الناظم، وقلنا نعمم البيت ونقول: ما كان على وزن تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ.

انتقل إلى ما كان أوله همز الوصل، وهذا أيضاً خاص بالماضي؛ لأن المضارع لا يكون في

أوله همز الوصل، المضارع لا يفتح بهمز الوصل البتة.
وَتَالِثَ الَّذِي يَهْمَزُ الْوَصْلَ ... كَالأَوَّلِ اجْعَلْنَهُ كَاسْتَحْلِي

وَتَالِثَ: هذا أيضاً منصوب بالاشتغال؛ لأنه قال: اجْعَلْنَهُ، وهذا مؤكد والهاء هنا ضمير وهو مفعول أول والمفعول الثاني كَالأَوَّلِ، مثل السابق .. كَالأَوَّلِ اجْعَلْنَهُ، كَالأَوَّلِ اجْعَلْنَهُ، الفرق بينهما أن الثاني مؤكد والتوكيد هنا لا وجه له، يعتبر حشواً، إلا إذا كان ثم خلاف الله أعلم، لا أعرف الخلاف في هذه المسائل.
وَتَالِثَ: يعني وثالث الفعل، أي: الماضي، الزائد على أربعة أحرف؛ لأنه لا يكون كذلك إلا إذا كان زائداً على أربعة أحرف؛ لأن همزة الوصل لا تلحق المضارع والماضي الثلاثي والرباعي.

الرباعي همزته همزة قطع، أكرم وأخرج، همزته أفعل همزة قطع، والثلاثي ضرب ليس فيه همزة أصلاً، والمضارع ليست فيه همزة وصل.
إذاً قوله: وَتَالِثَ الْفِعْلِ الَّذِي أَي: في الماضي الزائد على أربعة أحرف، أما الثلاثي لا يتصور فيه همزة؛ لأنها زائدة، إذا كان ثلاثياً حينئذٍ يقتضي أن يكون كل الحروف أصلية: ضرب، وعلم وظرف .. إلى آخره، كلها حروف أصلية لا يتصور فيها زيادة، لما ذكرناه سابقاً أن أقل ما يوضع عليه الفعل هو ثلاثة أحرف وكذلك الأسماء.

أي الماضي الزائد على أربعة أحرف؛ لأن همزة الوصل لا تلحق المضارع البتة كله، ولا الماضي الثلاثي ولا الرباعي.

فاختص بثلاثة أبواب من باب الفعل المضارع: انفعل انطلق، افتعل اجتمع، استفعل استخرج .. ثلاثة أبواب.

انفعل انطلق، افتعل اجتمع من باب اجتمع، استفعل استخرج.

حينئذٍ انفعل إذا أردت الفعل المغير الصيغة ماذا تصنع، ما هو الأول هنا؟ همزة الوصل.

ما حكمها؟ الضم، فَأَوَّلُ الْفِعْلِ اضْمُمْ.

(انف) .. ضمنا الأول.

وَتَالِثَ الَّذِي يَهْمَزُ الْوَصْلَ ... كَالأَوَّلِ: ما هو الثالث هنا؟ انف، الفاء - فاء الكلمة -،

اتبع ثالث انفعل لأوله، وهو الهمز، فقل: انطلق، ما قبل الآخر كما هو، اللام قبل

الآخر كما هي، انطلق لزيد، اجتمع، استخرج، استغفر .. نقول: هذه كلها مغير

الصبيغة وهي مما على وزن انفعل وافتعل واستفعل، حينئذٍ الثالث يأخذ حكم الأول.
وَتَالِثُ الَّذِي يَهْمَزُ الْوَصْلُ: ثالث الفعل الذي بهمز الوصل، يعني الذي بدأ وافتتح بهمز
الوصل.

فهم منه أن ذلك لا يكون إلا ماضياً لأن المضارع لا يفتح بهمزة الوصل كما سبق.
كَالْأَوَّلِ اجْعَلْنَهُ كَاسْتُخْلِي: كَالْأَوَّلِ يعني مضموماً، اجْعَلْنَهُ لنلا يلتبس بالأمر في بعض
أحواله.

كَاسْتُخْلِي: اسْتُخْلِي الأصل استخلى، حينئذٍ ضم أوله (الهمزة)، و (است) التاء ثَالِثُ
الَّذِي يَهْمَزُ الْوَصْلُ يتبع كالأول بالضم فقيل: استخلى .. حينئذٍ كسر ما قبل آخره كما
هو الأصل.

إذاً القاعدة في هذا الباب نقول: كالسابق: يضم أوله ويكسر ما قبل آخره، لا فرق بين
ضرب وبين استفعل، وانطلق، وتفعل، وتفاعل .. كلها مشتركة في حكم واحد وهو:
ضم أوله وكسر ما قبل الآخر، هذا حكم عام ليس خاص بما هو سوى تفعل وغيرها!
لا، بل الحكم عام من أول الباب إلى آخره يضم أوله ويكسر ما قبل آخره، هذا فيما
إذا كان ماضياً، والمضارع يفتح ما قبل آخره، الماضي يزداد على ذلك إن كان أوله تاء
المطاوعة كما قال الناطم، وقلنا من باب تفعل أو تفاعل، نزيد على ضم الأول وكسر ما
قبل الآخر حكماً وهو إلحاق الثاني بالأول، فصار فيه ثلاثة أحكام ضرب فيه حكمان:
ضم الأول وكسر ما قبل الآخر.

نزيد عليه حكماً في باب تفعل وهو إتباع الثاني للأول، نزيد عليه حكماً ثالث في باب
استخرج وانطلق وهو إتباع الثالث للأول.

وَتَالِثُ الَّذِي: ثَالِثٌ قلنا: هذه منصوب على الاشتغال، الذي: يعني ثالث الفعل الذي
بدأ بهمز الوصل.

كَالْأَوَّلِ: يعني كالحرف الأول.

اجْعَلْنَهُ كَاسْتُخْلِي: وهذا يجعلنا نرجع هناك فنقول: قوله: فأول الفعل، الأولى ألا نقيده
بفاء الكلمة، بل نقول: أول الفعل مطلقاً، يعني أول ما ينطق بالفعل، لماذا؟ لأن انطلق،
قلنا الطاء هنا هي فاء الكلمة، والهمزة هذه زائدة، جعلناها أول الفعل، لذلك قال هنا:
وَتَالِثُ الَّذِي يَهْمَزُ الْوَصْلُ ... كَالْأَوَّلِ: التي هي همزة الوصل.

فحينئذٍ الثالث هو فاء الكلمة، انطُلقْ انفع .. إذاً صارت هي فاء الكلمة، هذا يجعلنا
نصحح المعلومة هناك، فنقول: قوله: فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضمَمْنِ، لا نعممه بل نقول: أول

الفعل الشامل لفاء الكلمة وغيرها فيما إذا كان مزيداً بجمزة الوصل أو حرف المطاوعة فهو عام، إذاً أَوَّلُ الْفِعْلِ المراد به أول ما ينطق به سواء كان فاء الكلمة أو حرفاً زائداً كتناء المطاوعة أو همزة الوصل.

وَأكْسِرَ أَوْ اشْمَمَ فَآ ثَلَاثِيَّ أُعِلَّ ... عَيْنًا وَضَمَّ جَا كَبُوعَ فَاحْتُمِلَ

وَأكْسِرَ أَوْ اشْمَمَ، وَضَمَّ جَا، هذه ثلاث لغات في الفعل الماضي المبني للمفعول ثلاثي محل اللام خاص بباب قال وباع، هذا ثلاثي محل العين؛ لأن قال أصله قَوْلَ، وباع أصله بَيْعَ .. قَوْلَ، هذا معتل، وقال مُعِلَ، فرق بين التسميتين، وإن كان ابن عقيل يقول: ثلاثي معتل العين، فيه نظر هذا، بل يقال: محل العين، ولا يقال معتلاً، لماذا؟ لأن معتل العين ما كانت عينه واواً أو ياءً، ولا تقلب مثل عَوَرَ، وصَيَّدَ .. نقول: عور عينه معتل، هذا معتل، لكن قال، نقول: محل، لماذا؟ لأن حرف العلة قلب ألفاً، إذا حصل الإعلال -إعلال بالقلب- سمي معالاً، دخله الإعلال.

وإذا لم يحصل فيه إعلال حينئذٍ يسمى معتلاً، إذاً قَوْلَ نقول معتل، فأعلت عينه هكذا نقول: قول معتل العين، فأعلت عينه، يعني قلبت ألفاً.

هذا النوع مثله: باع بَيْعَ .. هذا معتل العين بالياء، فأعلت عينه فقلبت ألفاً لتحركها في الموضعين وانفتاح ما قبلها: قَوْلَ تحركت الواو وانفتح ما قبلها، فوجب قلبها ألفاً، وكذلك بَيْعَ تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فوجب قلبها ألفاً.

هذا النوع الذي قال فيه: وَأكْسِرَ أَوْ اشْمَمَ: هاتان لغتان فصيحتان قرئ بهما في المتواتر. فَآ ثَلَاثِيَّ أُعِلَّ: أكْسِرَ فَآ، اشْمَمَ فَآ، ثَلَاثِيَّ إذاً لا رباعي ولا خماسي ولا سداسي، أُعِلَّ لا معتلاً وإنما هو مما قلبت عينه ألفاً، إذاً خرج: عَوَرَ وصَيَّدَ واعتَوَرَ .. حينئذٍ نقول: هذه ليست داخلية؛ لأنها معتلة والناظم قد قل: أُعِلَّ.

حينئذٍ قال: أكْسِرَ الفاء، فتقول: قيل وبيع.

واشْمَمَ وهو أن تأتي بحركة بين الكسرة والضمة كما سيأتي، وهذا يعرف باللفظ لا بالكتابة.

وَضَمَّ جَا قَوْلَ وَبُوعَ، فيه ثلاث لغات: إخلاص الكسر، وإخلاص الضم، والإشمام وهو لغة مركبة بين اللغتين.

لغة الضم قَوْلَ وَبُوعَ هذه قليلة جداً، ولذلك لم ترد في القرآن، وأما قيل بإخلاص الكسر وبالإشمام هذه متواترة.

وَأكْسِرَ فَآ ثَلَاثِيَّ أُعِلَّ: فقل: قيل، قلنا أصل قيل وبيع هذا الباب لم يخرج عن الأصل، وإنما أكسر واشمم وضم، هذا باعتبار النهاية، وأما باعتبار الأصل فهو من باب ضُرب

على الأصل، يعني ليس استثناء بل هو:
فَأَوَّلُ الْفِعْلِ اصْطُمَمَ وَالمُتَّصِلُ ... بِالْآخِرِ اكْسَرَ فِي مُضَيٍّ، قاعدة عامة حتى في باب قال
وباع، لكن هنا حصل إعلال تركيب، فلما حصل إعلال في النطق في النهاية حصل
اختلاف لغات، فالخلاف هنا ليس خلافاً في تطبيق قواعد، وإنما هذه لغة لفلان وهذه
لغة من بني فقعس، وهذه لغة مشهورة عند الحجازيين، وهلم جرّاً.

حينئذٍ نقول: قال أصله قُولَ، وباع أصله بُوعَ، قيل أصل قُولَ؛ لأنه من قول ضرب،
ماذا تصنع؟ اعتمد الأصل قُولَ، ضم الأول القاف واكسر ما قبل الآخر، تقول: قُولَ
كضُرب، هنا نظران: استثقلت الكسرة على الواو، فنقلت إلى القاف بعد سلب القاف
حركاتها، لماذا؟ عندنا الآن إعلال بالنقل، نقل حركات تنقل حركة إلى موضع آخر،
عندنا الواو مكسورة، ومعلوم أن الواو إذا كسرت استثقلت الواو، أردنا نقلها إلى
القاف، القاف مشغولة بالضم، لا يمكن أن ننقل كسرة الواو إلى القاف إلا بعد أن
نرحل حركة القاف، زحلقتها حذفناها، فنقلنا الكسرة إلى القاف، فقليل: قو .. يعني
سكنت الواو وكسر ما قبل الآخر، والقاعدة: أنه إذا سكنت الواو وكسر ما قبل آخرها
وجب قلبها ياء قليل: قيل، إذا قيل هذا أصله من باب فَعِلَ ضُرب، أصله قُولَ
كضُرب استثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما قبلها، هذا نسميه إعلال بالنقل،
الإعلال بالنقل لا يتم إلا إذا كان الحرف الذي قبل المنقول إليه منقول عنه ساكن، لا
بد أن نحذف حركة القاف، فنقلنا الحركة صار قُولَ سكنت الواو وانكسر ما قبلها
فوجب قلبها ياء، هذا إعلال بالقلب، فدخله إعلالان: إعلال بالنقل، وإعلال بالقلب.
باع: بِيَع، الأصل بُيَع، استثقلت الكسرة على الياء -ثقيلة- لأن الكسرة عبارة عن
ياء، والياء عبارة عن كسرتين، هذا فيه ثقل، حصل إعلال بالنقل، حينئذٍ نقلنا بعد
إسقاط حركة الباء، أصلها بُيَع صار بِيَع، سكنت الياء وكسر ما قبلها، صحت الياء
ليس عندنا إعلال بالقلب كما هو الشأن هناك، هناك سكنت الواو وكسر ما قبلها،
والقاعدة أنه يجب قلب الواو ياء، لا تبقى الواو هكذا يجب قلبها، أما بِيَع بعد نقل
كسرة الياء إلى ما قبلها صحت الياء، لا تقلب، تقلب إلى أي شيء؟! هي ياء، الياء
يناسبها ما قبلها كسرة، وأما هنا قُولَ ما يناسب الواو أن يكون ما قبلها مكسورة، وإنما
يناسب الياء، حينئذٍ حصل هنا في بِيَع حصل فيه إعلال بالنقل فحسب، هذه اللغة
التي هي الأشهر، ولذلك قدمها الناظم: وَأَكْسَرَ هي أعلى اللغات في هذا الباب،
ثلاثي، معلل عين، كسر فائه هذا هو الأفصح والأشهر.

وَأكْسِرْ، فَثَلَاثِيَّ أُعِلَّ عَيْنًا وَضَمَّ جَا: هو نفس اللغة السابقة، وإن كان نسبت إلى بني دبير من بني فقعس وهما من فصحاء بني أسد، أصلها قُولَ وَبُوعٌ، نفسها، قُولَ قلنا استثقلت الكسرة على الواو، حذفت مباشرة لم تنقل، فصار قُولَ، بُوعٌ مثله، فصحت الواو؛ لأن ما قبلها مضموم وليس بمكسور، لو كان ما قبلها مكسور لما صحت الواو، صحت بمعنى: بقيت على حالها لم تقلب، تسمى واواً صحيحة.

بيع أصلها بُيْعَ، احذف الكسرة، بُيْعَ سكنت الياء وضم ما قبلها، لا يناسبها، وجب قلب الياء واواً عكس اللغة السابقة، القلب هناك في قِيلَ ليس في بِيْعَ، وهنا القلب في بوع لا في قُولَ، فسكنت الياء وضم ما قبله فوجب قلب الياء واواً فقيّل: بُوعٌ. إذا قُولَ وَبُوعٌ بصحة الياء في قُولَ وقلب الياء واواً في بُوعٌ، هذه لغة ثانية، والإشمام بينهما.

وَأكْسِرْ فَثَلَاثِيَّ أُعِلَّ: يعني اكسر كسراً خالصاً قِيلَ، ليس مشوباً بضمة.

وَأكْسِرْ كسراً خالصاً فَثَلَاثِيَّ، هذا شمل مفتوح العين نحو: باع ومكسور العين نحو خاف؛ لأنه أطلق: فَثَلَاثِيَّ، والثلاثي قد يكون من باب فَعَلَ أو فَعِلَ أو فَعُلَ، وهنا عام الحكم في باب فعل وفعل.

فَا ثَلَاثِيَّ أُعِلَّ: (أُعِلَّ) صفة لثلاثي، عَيْنًا هذا تمييز، واوياً كان الثلاثي أو يائياً، واوياً مثل قال، ويائياً مثل باع وغيض.

وَضَمَّ جَا: وَضَمَّ هذا مبتدأ، وإن كان نكرة سوغ الابتداء به كونه في معرض التفصيل، وَضَمَّ للفاء - فاء الثلاثي المعلن العين -، جَا بدون همز، لغة جايجي، جاء هذا لغة فصيحة، وجا بالقصر لغة أيضاً، لا نقول ضرورة، جايجي.

جَا كَبُوعٌ: جا في بعض اللغات كبوع، مثل بوع.

فَاخْتُمِلْ: يعني قبل واعتفر.

وفيه إشارة إلى ضعف هذه اللغة بالنسبة للغتين الأوليين؛ لأن الكسر والإشمام لغتان فصيحتان وقرئ بهما في المتواتر، وأما الإشمام هنا فالمراد به عند النحاة الإتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر، بأن يؤتى بجزء من الضمة قليل سابق وجزء من الكسرة كثير لاحق، ومن ثم تمحضت الياء، يعني لم تقلب، لو قيل: قِيلَ يعني صحت الياء، لو كانت الضمة هذه خالصة لوجب قلب الياء واواً كما قلبت هناك بالضمة الخاصة قلبت الواو ياءً.

تمحضت الياء وقيل: كسرة مشوبة بشيء من صوت الضمة، وَأكْسِرْ إذا: إخلاص

الكسر، فيقال: قيل وبيع، ومنه قوله:
حِيكْتَ عَلَى نِيرِينَ إِذْ تُحَاكُ ... تَحْتِيطُ الشَّوْكَ وَلَا تُشَاكُ

هذا حِيكْتَ، وورد أيضاً في وراية حِوَكْتَ باللغتين: حيكْتَ، حِوَكْتَ أصلها حِوَكْتَ، استثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما قبلها بعد إسقاط حركة الحاء، وصار حِوُ سكنت الواو وانكسر ما قبلها فوجب قلبها ياءً فقليل: حيكْتَ، إذا الياء هذه منقلبة عن واو، وليست ياءً أصلية بذاتها وإنما منقلبة عن أصلها، وحِوَكْتَ على الرواية الثانية أصلها حِوَكْتَ، فعل مثل ضرب، استثقلت الكسرة على الواو فحذفت، ليس عندنا إعلال فبقيت كما هي، لماذا لم تقلب ياء؟ لأنها لا تقلب ياء إلا إذا كسر ما قبلها، وهنا ضم ما قبلها فصحت، قيل: حِوَكْتَ.

ابن عقيل لم يرتب الأشهر، الأولى أن يقدم الإشمام على إخلاص الضم، ولذلك الناظم أراد عيناً أن يقدم الكسر، ثم الإشمام، ثم الضم .. كأن الأول والثاني لغتان فصيحتان، ولذلك قرئ بهما في المتواتر، وأما ضم هذا ما ورد في القرآن، وإخلاص الضم قول وبُوع. لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ؟ ... لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

بُوع الأصل بُوعَ، استثقلت الكسرة على الواو فحذفت وبقيت الضمة وبقيت الواو ليس عندنا إعلال بالقلب.
ثم قال: والإشمام هو الثالث: الإتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ ولا يظهر في الخط، قريء في السبعة.

إذاً وَأَكْسِرَ هذا فعل أمر، أَوْ اشْ .. أصلها أَشْمُ، هنا الهمزة أين ذهبت؟ نقول: بنقل حركة الهمزة إلى الواو أَوْ .. أصل الواو هنا ساكنة، أَوْ حرف مبني على السكون، هنا حركت أَوْ اشْ .. من أين جاءت نقول: حركة الواو هذه؟ أصلها أَوْ أَشْمُ، أَشْمُ من أَشْمُ، حينئذٍ نقول: أريد التخفيف بحذف الهمزة، لكن عندنا همزة حرف وهي حرف حلقي ثقیل، ومحرك، قالوا: إذاً لا بد من التدرج، لا نحذفها هكذا بحركتها، وإنما نلقي حركتها إلى ما قبلها إذا كان ساكناً، فقال: أَوْ اشْ .. تحركت الواو بالفتحة، هذه الفتحة من أين جاءت؟ هي حركة الهمزة المحذوفة تخفيفاً.
إذاً أَوْ أَشْمُ نقول: بنقل حركة الهمزة إلى الواو، أَوْ أَشْمُ (فا) هذا تنازع فيه أكسر وأشْمُ،

سيأتينا التنازع عاملان سلطا على معمول واحد، فَا ثَلَاثِيَّ، يعني فاء ثلاثي، فا مضاف، وثلاثي مضاف إليه وهو مفعول به، وقلنا هذا يشمل الثلاثي هنا مفتوح العين كَبَاعَ فَعَلَ، ومكسور العين خاف، خِيف أصلها خُوفَ فُعِلَ ضُرب، استثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما قبلها، فقليل: خَوْ .. سكنت الواو وكسر ما قبلها فوجب قلبها ياء. خُوف مثل بُوع، خُوف استثقلت الكسرة على الواو فحذفت، فبقيت كما هي. فَا ثَلَاثِيَّ أُعِلَّ: أُعِلَّ هو يعني الثلاثي، بمعنى أن عينه معتلة فقلبت، يعني غيرت عينه، حصل إعلال بالقلب، تنبه إلى الفرق بين معتل ومعل، هذا الصحيح. أُعِلَّ بمعنى غيرت عينه، فخرج المعتل الذي لم تغير عينه نحو: عَوْر، وصَيْد، واعتور .. فإنه إذا بني للمفعول سلك به مسلك الصحيح، وستبقى كما هي صيد وعور كما هو، لا يرد فيه اللغات الثلاث، وإنما ذاك خاص بالمعل. وَضَمَّ جَا - في بعض اللغات - كَبُوعَ فَاحْتُمِلَ: فدل على أنه مغتفر في هذا المحل، وهو ضعيف في نفسه، وهذا يدل على أن القرآن محمول على أفصح اللغات، هذه دائماً إذا مر معنا أفصح تجد أن القرآن يأتي دائماً بالأفصح، هنا الكسر والإشمام وارد في القرآن، وأما بُوع مع أنها موجودة لغة، ولذلك قال ابن عقيل: وهي لغة بني دُبَيْر، والصبان دُبَيْر يقول بالتصغير، وبني فقعس وهما من فصحاء بني أسد، ومع ذلك لم يرد حرف واحد بصحة الواو أو الياء، والإشمام كما ذكرنا. وَإِنْ بِشَكْلِ خِيفَ لَبَسٌ يُجْتَنَّبُ ... وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبِّ

وَإِنْ بِشَكْلِ خِيفَ لَبَسٌ يُجْتَنَّبُ: يعني في اللغات الثلاث السابقة: قِيلَ، وَقُولَ، والإشمام. إِذَا يَضُمُّ أَوَّلُهُ ضَمًّا خَالِصًا: قُولَ، ويكسر كسراً خالصاً، وثم ما هو بين المنزلتين، لغة مركبة بين الشنتين.

قد يلتبس الفعل الماضي إذا أسند -وهو مبني للمعلوم- إذا أسند للمتكلم أو المخاطب، قد يكون في أوله مضموماً، أو مكسوراً، فحينئذٍ إذا جيء به وهو مبني للمعلوم مكسوراً، وقد جاز في المبني للمجهول أو مغير الصيغة الكسر يحصل لبس بين الموضعين.

باع قلنا مبني للمجهول، ماذا نقول فيه؟ كيف نغير الصيغة؟ نقول: بَيْعَ، بيع العبد، العبد هذا نائب فاعل، طيب، اتت بباع وهو مسند إلى تاء المتكلم ماذا تقول؟ بَيْعْتُ، بَيْعَ، أول الحرف الفاء هذا مكسور، في المسند إلى المتكلم وهو مبني للمعلوم وفي المغير

الصبيغة، حينئذٍ لا يدري إذا قيل: بِعْتَ يا عبد، هذا للمخاطب، قد يأتي مثل صُمْتُ
مثال آخر، بعْتَ يا عبد، هل هذا مبني للمعلوم أو مبني للمجهول؟ لأنك تقول: بِعْتَ
الثوب وِبِعْتَ يا زيد الثوب، بِعْتَ هذا مسند إلى تاء المخاطب وهي فاعل، وقد يقال:
بِعْتَ يا عبد، بمعنى أنه مَبِيع وقع عليه البيع، ما الذي يميز هذا عن ذاك؟ قالوا: هنا وقع
لبس، فحينئذٍ وجب تغييره إلى الضم أو الإشمام، فلا تقل: بِعْتَ يا عبد، وإنما تقل:
بُعْتُ، فالسامع حينئذٍ إن كان يفهم يعلم أن هذا الفعل مسند إلى نائب الفاعل وليس
إلى الفاعل، فتقول: بُعْتُ يا عبد ولا تقل: بِعْتَ يا عبد.

وإنْ بِشَكْلٍ: من هذه الأشكال الثلاثة: إخلاص الكسر، وإخلاص الضم، والإشمام
الأصل فيه لا يرد، لا يرد هنا الإشمام؛ لأنه واضح، لأنه لا يكون في المبني للمعلوم،
وإنما الضمة والكسرة هي المحتملة.

المراد بالشكل هنا الكيفية الحاصلة للفظ، ولا مانع من إطلاقه على الإشمام، هو كيفية
لا شك، مثل إخلاص الضم وإخلاص الكسر، والكسرة المشوبة بالضمة، نقول: هذا لا
بأس أن يطلق عليه بأنه شكل، هذا شكل وهذا شكل وهذا شكل؛ لأنه نطق بحرف
بصيغة معينة، لكن الإشمام لا يخاف به اللبس، فالأحسن أن نفسره هنا بشكلي الضم
والكسر.

وإنْ بِشَكْلٍ خِيفَ: المراد به إخلاص الضم وإخلاص الكسر؛ لأن الإشمام وإن سمي
شكلاً إلا أنه لا يخاف منه اللبس أبداً؛ لأنه منذ أن يشم الكسرة ضمة، حينئذٍ علمنا
أنه مبني لما لا يسمى فاعل.

وإنْ بِشَكْلٍ -من هذه الأشكال- خِيفَ لَبَسَ: خِيفَ أصله خُوفَ، هذا مبني
للمجهول، لَبَسَ هذا نائب فاعل، أي بين الفعل المبني للفاعل والفعل المبني للمفعول،
فيلتبس النائب عن الفاعل بالفاعل، بسبب شكل، حينئذٍ قال: يُجْتَنَّبُ، يعني وجب
تركه، الذي يحصل به اللبس وجب تركه، يعني ما كان في المغير الصبيغة موافقاً للمبني
للمعلوم وجب تركه في المغير الصبيغة؛ لأن عندنا ثلاثة أشياء: كسر، وضم، وإشمام، إذا
حصل اللبس بالكسر وجب اجتناب الكسر، فيبقى عندنا الضم والإشمام، وإذا حصل
اللبس بالضم وجب الكسر والإشمام كما سيأتي في كلام الشارح.

وإنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبَسَ: حينئذٍ بسبب شكل تُرك ذلك الشكل الموقع في اللبس
واستعمل الشكل الذي لا لبس فيه، ولذلك قال: يُجْتَنَّبُ، قال في الصبان: حيث لا
قرينة.

مثاله: بيع العبد، إذا أسندته إلى ضمير المخاطب فقلت: بِعْتَ يا عبد بإخلاص الكسر
لم يعلم، هل هو فاعل أو نائب فاعل، بِعْتَ يا عبد، ما يُدْرَى هل هو فاعل أو نائب

فاعل، فيترك الكسر ويُرجع إلى الضم أو الإشمام فيقال: بُعْتُ يا عبد، وكذلك خاف إذا أسند إلى تاء الضمير تقول: خِفت، أنا يعني، أفاد: أنه إذا بني للمفعول، إن كسرت حصل اللبس، خِفتُ أنا، خِفتَ هذا يحتمل أنه للمخاطب فاعل، فحينئذٍ تقول: خُفتَ، إذا خُفتَ عند الناس هذه صيحة، إلا اللهم إذا كان المراد بها البناء للمعلوم.

خُفتَ الفعل هنا مغير الصيغة، يتعين عند الناظم أن تأتي بالضممة أو الإشمام، ولا يجوز خِفتَ؛ لأن خِفتَ هذا مسند إلى الفاعل، فإذا قلت: خِفتَ على الأصل في اللغة، أنه يجوز إخلاص الكسر في مغير الصيغة، حينئذٍ التبس ومعلوم أن القاعدة الكبرى عند العرب دفع الإلباس، وهذه قعد بها حتى في الأشباه والنظائر السيوطي وفرع عليها مسائل -دفع الاجتناب والإلباس هذا من أغراض القواعد العامة في لسان العرب-، حينئذٍ وجب العدول عن خِفتَ إلى خُفتَ دفعاً للإلباس. وطلتُ: أي غلبته في المطاولة يجتنب فيه الضم لئلا يلتبس بطلتُ المسند الفاعل من الطُول ضد القصر، إذاً كل ما احتمل أنه إما مسند إلى الفاعل أو نائب الفاعل وجب العدول إلى غيره.

وإن بِشَكْلٍ خِيفَ لَبَسَ يُجْتَنَّبُ: يُجْتَنَّبُ ظاهر كلامه وجوب اجتناب الشكل الملبس، يعني يجب ولا يجوز استعماله، هذا رأي الناظم وهو الظاهر، وقد صرح به في شرح الكافية، وظاهر كلام سيبويه: جواز الأوجه الثلاثة، -ولو وقع لبس، هذا مذهب سيبويه، - وظاهر كلام سيبويه جواز الأوجه الثلاثة مطلقاً، ولم يلتفت لالتباس لحصوله في نحو: مختار وتضار ((غَيْرُ مُضَارٍ)) -هذا يجوز، فهذا من المجمع عند الأصوليين- في الاسم والفعل والاجتناب أولى وأرجح، عند سيبويه لا يجب وإنما هو أولى وأرجح، وهذا مذهب الكثير من النحاة، الجمهور على هذا تبعاً لسيبويه، إذا قالت: حَدَامٌ فَصَدَّقُوها، هذه حجتهم.

وابن مالك رحمه الله تعالى يرى أنه إذا وقع اللبس حينئذٍ قاعدة العرب المطردة أنه يجب دفع اللبس، وهذا من حيث التأصيل قياسه هو السليم، أنه يجب ترك ما يلبس بغيره، ورأي سيبويه أنه موجود في مضار، وتضار، لكن هناك ضرورة لا بد منه. وإن بِشَكْلٍ خِيفَ لَبَسَ يُجْتَنَّبُ.

قال ابن عقيل: إذا أسند الفعل الثلاثي المعتل العين بعد بنائه للمفعول -أيضاً المعلن- العين-؛ لأن القاعدة ما زالت فيما سبق: وَأَكْسِرُ أَوْ أَشْمُ فَأُثْلِثِي أَعْلَ جَوَزَ لك ثلاث لغات، ثم قد يقع اللبس في بعضها، قال: وإن بِشَكْلٍ من الأشكال الثلاثة السابقة

فالحكم ما زال بفاء الثلاثي المعلن.

بعد بنائه للمفعول إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب فإما أن يكون واوياً أو يائياً.
قال أو باع إما هذا وإما ذاك.

فإن كان واوياً نحو: سام من السوم وجب عند المصنف كسر الفاء أو الإشمام، إذاً وجب اجتناب الضم، إذا كان واوياً وجب اجتناب الضم؛ لأنه إذا أسند في الفاعل بقي على أصله وهو الضم.

وعُدِل إلى الكسر أو الإشمام، فتقول: سَمْتُ ولا يجوز الضم فلا تقول: سُمْتُ؛ لأن سُمْتُ هذا مبني للفاعل، وإذا أردت البناء للمجهول أو مغير الصيغة تقول: سَمْتُ؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل فإنه بالضم ليس إلا: سُمْتُ العبد، وإن كان يائياً نحو باع من البيع وجب عند المصنف اجتناب الكسر؛ اليائي وجب اجتناب الكسر؛ لأنه هو الذي يقع اللبس مع الفاعل، والواوي وجب اجتناب الضم؛ لأنه الذي يقع الالتباس مع الفاعل.
وجب عند المصنف ضمه أو الإشمام فتقول: بُعْتُ ولا يجوز الكسر فلا تقول: بُعْتُ لئلا يلتبس الفعل بالفاعل فإنه بالكسر فقط نحو: بُعْتُ الثوب.
لكن لو وجد قرينة ما المانع! بُعْتُ يا عبد.

وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبٍّ: حَبٍّ ما نوع هذا فعل ثلاثي مضعّف، مدغم، أصله حَبَبَ مثل مدَّ وشدَّ.

وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبٍّ، وردّ من كل فعل ثلاثي مضاعف مدغم، شدّ نقول: هذا مضاعف، بمعنى أن عينه ولامه من جنس وأدغمت العين في اللام ففعل: شدّ .. شدد، كذلك مدَّ وحَبَّ وردّ، نقول: هذه كلها فعل ثلاثي مضعّف.

اللغات الثلاث التي في: (قِيلَ وبيع) في (حَبٍّ وردّ)، حَبٍّ حَبٍّ .. حَبٍّ هذا ماضي مسند إلى الفاعل، إذا أردت صيغته لنائب الفاعل مغير الصيغة، حُبٌّ مثل قَوْلٍ، أصلها حُيْبٍ، حَبٌّ بالكسر، بقي الإشمام حَبٍّ يعني تأتي بالكسرة مع حركة الفم بالضم، حَبٍّ. الثلاث اللغات السابقة موجودة في هذا الفعل.

وَمَا لِبَاعٍ: يعني والذي، هذا مبتدأ، والذي لباع، والذي استقر لفاء باع، باع هذا من اللفظ تأخذ أنه ثلاثي أعلنت عينه، معل العين من الثلاثي باب باع، يُعنون هكذا، مثلما يقال: باب نصر، وباب فتح إلى آخره، وحسب، نقول: باب باع، هنا في هذا المقام المراد به الثلاثي معل عين، يجوز فيه ثلاث لغات، هذه اللغات الذي استقر لباع لفاء باع، قَدْ يُرَى (قَدْ) للتقليل، قَدْ يُرَى فيه قلة، قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبٍّ بإسكان الباء، حَبٍّ

للوزن، وردَّ من كل فعل ثلاثي مضاعف مدغم، ولكن الجمهور على أنه يجب الضم فحسب، والناظم هنا سوغ الكسر مع الإشمام لوروده في القرآن، وإلا الجمهور على أنه يجب فيه الضم فحسب، جمهور النحاة ليس عندهم إلا حُبَّ ورَّدَ وشُدَّ ومُدَّ .. هذا مغير الصيغة، بالضم على القاعدة: فَأَوَّلُ الْفِعْلِ اضْمُمْنَ.

وحينئذٍ ما قبل الآخر مكسور أو لا؟ أنت تقول: مُدَّ أصله مُدِدَ، شُدَّ أصله شُدِدَ، لكن الكسرة من أجل الإدغام حذفت، يسكن ما يمكن الإدغام إلا بإسكان الأول، وحذفت الكسرة وأدغمت الدال في الدال، قيل: شُدَّ ومُدَّ.

فوجب فيه لغة واحدة عند النحاة وهي الأصلية شُدَّ ومُدَّ وحُبَّ .. إلى آخره. وعند ابن مالك رحمه الله وقلة من النحاة أنه من باب باع، فيجوز فيه ثلاث لغات. لكن الأفصح هنا الضم، هناك في باب باع قلنا: ثلاث لغات، الأفصح إخلاص الكسر، ثم الإشمام، ثم إخلاص الضم، هنا العكس: الأفصح الضم، ثم الإشمام، ثم الكسر.

لكن الأفصح هنا الضم حتى أوجبه بعضهم وهو الجمهور، أوجب الضم لا غير، والصحيح الجواز فقد قرأ علقمة: ((رُدَّتْ إِلَيْنَا))، ((وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا)) ردوا بالكسر، ثبت، إذا ثبت انتهينا، ثبتت قراءة حينئذٍ نقول: جاز لغةً أن يكسر أول المضاعف في مغير الصيغة، ((وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا)) فحينئذٍ نقول: ردَّ هذا فعل ماضي مغير الصيغة، والواو هذا نائب فاعل ((بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا)) نقول: هذا مغير الصيغة، وكسر أوله لغة، حينئذٍ هذا من باب إخلاص الكسر ((وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا)) نقول: هذا فعل ماضي مغير الصيغة والواو فاعل، ((رُدَّتْ إِلَيْنَا)) نقول: هذا فعل ماضي مغير الصيغة. إذاً قوله: وَمَا لِبَاعٍ يعني والذي استقر لباع.

قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبٍّ: يعني يجوز في فاء الفعل الثلاثي المضاعف ما جاز في فاء باع من كسر وإشمام وضم، وقوله: قَدْ يُرَى هذا مفهومه أن ذلك قليل، وما هذا مبتدأ، وَقَدْ يُرَى الجملة خبر والمفعول الأول ونائب الفاعل ضمير مستتر وَلِنَحْوِ هذا مفعول ثاني. حَبٍّ نحو: فاء حَبٍّ، قد بالمضاف، إذاً: قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبٍّ، يعني لمثل، لِنَحْوِ بمعنى: مثل، حَبٍّ ليس لكاهل وإنما فاء حَبٍّ، فيقال: حَبٍّ وحُبٍّ وحَبٍّ، بالكسر مع الإخلاص.

قال ابن عقيل: وقوله: وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبٍّ معناه أن الذي ثبت لفاء باع من جواز الضم والكسر والإشمام يثبت لفاء المضاعف نحو: حَبٍّ فتقول: حُبٍّ وحَبٍّ وإن

شئت أشممت، هذا عند ابن مالك رحمه الله تعالى، ومن اعتبر قراءة علقمة، ومن لم يعتبرها أوجب الضم وهم الجمهور، لا يجوز إلا حُب في المضاعف، والصواب ما ذكره الناظم.

وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي ... فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهِ يَنْجَلِي

ما كان من الفعل المعتل العين على وزن افتعل أو انفعّل، سبق الحكم هناك في انطلق، اجتمع، هذاك الصحيح، وهنا المعتل معتل العين إن شئت قل: معل العين، إذا كانت عينه معلقة، اختار أصله انفعّل اختِور، فالألف هذه منقلبة عن واو، والواو هي العين؛ لأن اختار وزنه انفعّل، انفَ .. اخت، انفعّل، حينئذٍ نقول: الألف هذه هي عين الكلمة، انفعّل اختَوّر، فالواو تحركت وانفتحت ما قبلها فوجب قلبها ألفاً فهو معل، كذلك انقاد، قاد يقود، حينئذٍ نقول أصل انقاد انقَوْد، تحركت الواو وانفتحت ما قبلها فوجب قلبها ألفاً.

إذا العين هنا معلقة، قال الناظم: حكم هذا الفعل كالفعل الثلاثي معل العين، يجوز فيه ثلاثة أوجه:

وَمَا لِفَا بَاعَ: (وَمَا) مبتدأ، (لِفَا بَاعَ) يعني: والذي استقر لِفَا جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول، والذي استقر لِفَا بَاعَ ونحوه مما سبق من جواز الأوجه الثلاثة، ثابت لِمَا الْعَيْنُ تَلِي، ثابت للذي العين تلي، الْعَيْنُ مبتدأ، وجملة تَلِي خبر.

ما الذي تليه العين في باب اختار، الذي تليه العين وليس هو الذي يتلو العين، أين العين؟ عرفنا العين اختار هي الألف، ما الذي تليه؟ تلت التاء، إذا الأوجه الثلاثة تكون في تاء اختار، وانْقَادَ القاف، فحينئذٍ نقول في اختار إذا بنيته للمجهول اختِيرَ تِي تُو .. اختار أصله اختَوّر، افتعل، فالعين مفتوحة التي هي واو، تحركت الواو وانفتحت ما قبلها فوجب قلبها ألفاً، إذا أردت إسناده إلى نائب الفاعل فحينئذٍ نقول: اختار إذا كسرت التاء اختِير .. لماذا؟ لأنه يجوز في ما كان على وزن افتعل، معل العين يجوز في تاء ثلاثة أوجه، فحينئذٍ إذا كسرت التاء الواو التي هي عين لا يناسبها إلا أن تقلب ياءً، فوجب قلب الواو ياءً مناسبة الكسرة التي قبلها، كما قلنا هناك في قول، الواو لا يمكن أن توجد واو بعد كسرة، وإنما يناسبها ما قبلها الضمة، فحينئذٍ قُول قلنا: قُو لا يجوز، بل يجب قلب الواو ياءً، هنا اختِو يجب قلب الواو ياءً، فقليل: اختِير، اختُور .. صحت الواو لماذا؟ لأن الضمة التي على التاء قبل الواو وهي مناسبة للواو، فيقال: اختِير

بقلب الواو ياء لمناسبة الكسرة التي قبلها، فيقال: اختُور. انقيد، انقو كسرة ثم واو، وجب قلب الواو ياء، انقود: صحت الواو لأن ما قبلها ضمة.

وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي: لِمَا أي: للحرف الذي تليه العين. فِي اخْتَارَ: أي في كل فعل على وزن افتعل. وَأَنْقَادَ: أو انفعل، ولو المضاعفين كاشتدَّ وانحلَّ، فإن اللغات الثلاث تجري في ذلك، وإن أُوهم كلام المصنف خلافه؛ حيث اقتصر على التمثيل بالمعل فحسب، الحكم عام، لكن الكثير هو هذا: اخْتَارَ وَأَنْقَادَ.

وَشَبَّهَ يَنْجَلِي: هذا معطوف على اخْتَارَ وَأَنْقَادَ، لو قيل: وَشَبَّهَ يَنْجَلِي مبتدأ وخبر كان أفيد، وَشَبَّهَ لذين اخْتَارَ وَأَنْقَادَ، يَنْجَلِي: يعني ينكشف ويتضح أمره.

إِذَا الْقَاعِدَةُ، المراد هنا: ما كان من الفعل المعتل العين على وزن افتعل أو على وزن انفعل يجوز في الحرف الذي تليه العين ما جاز في فاء باع من الأوجه الثلاثة السابقة. قال ابن عقيل: أي يثبت عند البناء للمفعول لما تليه العين من كل فعل يكون على وزن: افتعل أو انفعل وهو معتل العين، معل العين يعني، ما يثبت لفاء باع من جواز الكسر والضم وذلك نحو: اخْتَارَ وَأَنْقَادَ، انظر اختار الحرف الأول ما حكمه؟ إذا قلت: اختير، هذا مبني لما لم يسم فاعله، أو قل: مغير الصيغة. فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمَمْنِ، هنا قال: اختير، هذا استثناء لما سبق، وكان الأولى أن الناظم ينبه عليها؛ لئلا يدخل في القاعدة السابقة.

ما يثبت لفاء باع من جواز الكسر والضم نحو: اخْتَارَ وَأَنْقَادَ، وشبههما فيجوز في التاء والقاف ثلاثة أوجه: الضم: أُختور بضم الهمزة، وأنقود بضم الهمزة كذلك، والكسر: إختير بكسر الهمزة، وإنقيد والإشمام وتحرك الهمزة بمثل حركة التاء والقاف، فتكون مثلها.

وإن أُوهم كلام المصنف لزوم الضم مطلقاً؛ لأنه أطلق أولاً أن الفعل يضم أوله واقتصر هنا على جريان الأوجه الثلاثة فيما قبل العين.

قد يقال أن الأصل الضم، لكن لمناسبة التاء كسرت في انقيد واختير، وهناك قيل: اخْتُور وأنقود على الأصل، وإنما يعلل ما جاء على خلاف الأصل، فيقال: انقيد لمناسبة الياء؛ لأن الانتقال من ضم إلى كسر هذا فيه ثقل.

هذا ما يتعلق بتغيير صيغة الفعل، وهو بحث صرفي بحت، والله أعلم.
وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

- * ما ينوب عن الفاعل (الظرف والمصدر والجار والمجرور) وشروط الكل
- * ما يقدم عند اجتماع هذه الأنواع
- * هل يجوز إنابة المفعول الثاني مناب الفاعل
- * إذا رفع النائب فحكم بقية المتعلقات النصب.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السؤال: آخر الفاعل، الأخ يقول: كأنك مررت عليها مختصر جداً،

وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَنْتَصِلَ

وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ ... وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَ

.....

الجواب: إن وجدنا فرصة مررنا عليها إن شاء الله.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

لا زال الحديث في النائب عن الفاعل، وذكر الناظم في مقدمة الباب الأحوال التي تعتري الفعل من أجل تغييره ليكون ما بعده نائب فاعل، وهذا قلنا: من أجل التمييز، حكم واجب يتميز به نائب الفاعل عن غيره، لذلك الفعل قسمان: مبني للمعلوم، ومبني للفاعل، مبني للمعلوم، يعني: الذي يكون بعده فاعل، والمبني لما لم يسم فاعله، هذا يكون بعده نائب فاعل، فقدم هنا الفعل وما يتعلق به على أحكام النائب من حيث ما يجوز نيابته وما لا يجوز، وابن هشام رحمه الله في التوضيح عكس، قدم الأبيات التي ستأتي معنا:

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ ... أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ: تكلم عن هذه، ثم بعد ذلك ختم بالكلام على الصيغ، يعني: كأنه ينكت على الناظم أن هذه المسألة تتقدم على مسألة تغيير الفعل، وهذا قد يقال: بأن النظر في الفعل هذا مهم جداً، وهو يميز ما بعده،

حينئذٍ قد يكون داخلاً في مفهوم نائب الفاعل؛ لأنه إذا قال: يَنْتُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ، بين الأصل الذي هو المفعول به، وما بعده فهو محمول عليه، الظرف والمصدر والجار والمجرور هذا محمول على المفعول به، ولذلك إذا وُجد المفعول به، حينئذٍ لا تنوب هذه الأشياء، لا ينوب واحد منها، لأن ابن مالك رحمه الله تعالى بين، أن النائب -نائب الفاعل- يكون الأصل فيه أنه مفعول به، قال: (فِيمَا لَهُ) يعني: من الأحكام، ومثّل له، ثم بين الصيغة التي تعزّيه، حينئذٍ إلى هنا يكاد أن يكون الباب قد انتهى، ولم يبق إلا مسألة واحدة وهي مهمة، وهي: ما الذي ينوب عن الفاعل إذا لم يكن في الكلام مفعول به! فقط، وهذه فرعية ليست بأصلية، حينئذٍ ما جرى عليه الناظم أولى من تقديم الكلام على الصيغ من الكلام على ما ينوب عن الفاعل، وهو أربعة أشياء: المفعول، والمصدر، والظرف، والجار والمجرور، وهذا واضح بين ولا تنكيت على الناظم. قال رحمه الله تعالى:

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ ... أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ بِنْيَابَةٍ حَرِي

أشار في هذا البيت إلى أن الذي ينوب عن الفاعل واحدٌ من أربعة أشياء، قدم في أول الباب المفعول به، -وهذا هو الأصل-، والثاني: ما أشار إليه بقوله: مِنْ ظَرْفٍ، والثالث: ما أشار إليه بقوله: مِنْ مَصْدَرٍ، والرابع: ما أشار إليه بقوله: أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ، فهذه الأربعة الأشياء هي التي تنوب عن الفاعل: يَنْتُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فاكْتَفَى بِهِ، ثم بين إذا لم يوجد المفعول به حينئذٍ يكون واحداً من هذه الثلاثة الأشياء. وَقَابِلٌ: هذا مبتدأ. مِنْ ظَرْفٍ: متعلق به. أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ: معطوفات على الأوائل.

بِنْيَابَةٍ حَرِي: بِنْيَابَةٍ جارٍ ومجرور متعلق بقوله: حَرِي، وَحَرِي بمعنى حقيق أو جدير، وَحَرِي هذا خبر المبتدأ.

وَقَابِلٌ ما ذكر حَرِيَّ بِنْيَابَةٍ عن الفاعل، بعد تغير الصيغة. قوله: وَقَابِلٌ فيه إشارة إلى أن ما ذكره من هذه الأشياء الثلاثة، منها ما هو قابل، ومنها ما ليس بقابل، وهو الأمر وهو كذلك، يعني: ليس كل مصدر، وليس كل حرف جر، وليس كل ظرف ينوب عن أن الفاعل، بل منه ما هو صالح للنياية، ومنه ما ليس بصالح

للنايية.

إِذَا: قَابِلٌ نقول: هذا له مفهوم؛ لأنه صفة، قابل من ظرف غير القابل لا ينوب، قابل من مصدر، غير القابل لا ينوب، قابل من حرف جر، غير القابل لا ينوب، حينئذٍ ما الذي يقبل ويصلح أن يكون نائباً عن الفاعل، وما الذي لا يصلح؟ القول هنا كالقول في النكرة إذا أريد أن يبتدأ بها، فما أفاد جاز الابتداء به وَلَا يَجُوزُ الْإِيتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ مَا لَمْ تُفَدَّ، فإن حصلت الفائدة بأي وجه من الوجوه، نقول: حصل أو صح الابتداء بالنكرة، وهنا: ما كان مبهماً من الظروف أو من المصادر، أو من المجرورات، حينئذٍ نقول: هذا لا يفيد فائدة، وإذا انتفت الفائدة حينئذٍ لا يصلح أن يكون نائباً عن الفاعل، وإذا حصلت الفائدة حينئذٍ نقول: قد وجدت الفائدة، فمتى يكون الظرف مفيداً، ومتى يكون المصدر مفيداً؟ نقول: القابل للنيابة من الظروف والمصادر هو المتصرف المختص؛ لأن الظرف ينقسم كما سيأتي: وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ ... فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعَرَفِ وَغَيْرِ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمَ ... ظَرْفِيَّةً أَوْ شَبْهَهَا مِنَ الْكَلِمِ

الظرف ينقسم إلى متصرف وغير متصرف، والمقصود به هنا بالتصرف، ليس هو التصرف في نوعي الفعل، هناك تصرف ما يأتي منه الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل وغيره، وأما هنا فالمراد بالمتصرف وغير المتصرف، هو أن النظر في الظرف الأصل فيه أنه ملازم للنصب على الظرفية، فما لزم النصب على الظرفية، حينئذٍ نقول: هذا غير متصرف؛ لأنه لا يجوز أن يخرج إلى الرفع، حينئذٍ التزمت العرب نصبه، وما كان كذلك حينئذٍ لا يجوز رفعه، لا يجوز أن يكون نائباً عن الفاعل فيكون له حكم الرفع، هذا الذي يلزم النصب على الظرفية، مثل: (عند) وَعِنْدَ فِيهَا النَّصَبُ يَسْتَمِرُّ. و (عند) تمتاز من جهة إمكان إخراجها عن النصب على الظرفية إلى حالة واحدة، وهي الجر بـ (من)، فإذا كان كذلك حينئذٍ لا يسلب عنها وصف عدم التصرف، بل هي غير متصرفة، فيشمل غير المتصرف نوعين: متصرف محض لا يمكن أن يخرج عن النصب على الظرفية، وهذا مثل: عوض، وقط، وإذا .. ونحوها، ومتصرف قد يخرج عن النصب على الظرفية، لكن إلى حالة واحدة، وهي الجر بـ (من) مثل: عند وَعِنْدَ فِيهَا النَّصَبُ يَسْتَمِرُّ ... لَكِنَّهَا بِمِنْ فَقَطْ تُجْرُ هذا سماه ابن مالك شبه المتصرف، وهو داخل فيه، حينئذٍ عند ومثلها: (ثم)، نقول: هذه غير متصرفة، وإن خرجت عن النصب على الظرفية إلى الجر بـ (من)، لكن نقول: هذا لا يسلب عنها الوصف.

النوع الثاني: الذي هو المتصرف هو ما يقبل تأثير العوامل فيه، فتارة يرفع على أنه مبتدأ ويأتي فاعل ويأتي خبر، ويأتي اسم إن، ويأتي خبر إن، مثل كلمة: يوم، وحين، وساعة، ووقت، وزمن، ودهر، وبرهة، هذه أسماء زمان -ظروف-، وكذلك من جهة الأماكن نقول: الشام، ومسجد، وأرض، نقول: هذه كلها قابلة لأن تكون تارة مبتدأ وتارة خبراً، وتارة اسم إن، وخبر إن واسم كان وخبر كان، هذا يوم مبارك، إن يومنا يوم مبارك، وقع اسم إن ونحوها، نقول: هذا التقلب لتأثير العوامل، وتغيراتها، نقول: هذا هو المتصرف في الظروف، حينئذٍ ما لم يكن متصرفاً لا يصلح أن يكون نائباً عن الفاعل، فالمتصرف كدهر وزمن وساعة وبرهة ووقت .. نقول: هذا يصلح أن يكون نائباً عن الفاعل، وأما ما لزم النصب على الظرفية، نقول: هذا يمتنع وقوعه نائب فاعل.

المختص وغير المختص؛ لأنه قال: هو المتصرف المختص، عرفنا المتصرف من الظروف. المختص من الظروف هو المعين، وهذا إما أن يكون بعلمية أو بإضافة أو بـ (أل) أو وصف، أو نحو ذلك كما سيأتي في محله.

حينئذٍ إذا قيل: صيم رمضان، نقول: رمضان هذا ظرف زمان، وهو مختص، حينئذٍ نقول: اختصاصه حصل بالعلمية؛ لأنه اسم مسماه الشهر المعلوم، كذلك: صيم يوم الاثنين مثلاً، نقول: يوم هذا مضاف حصل الاختصاص له بالإضافة.

أو تقول صيم هذا اليوم، اليوم هذا بدل مما سبق، وحينئذٍ صارت (أل) عهدية، وكذلك الوصف: صيم يوم شديد، أو يوم مبارك، نقول: حصل له اختصاص، ما لم يكن كذلك حينئذٍ لا يصلح أن يكون نائباً عن الفاعل، فلا يقال: صيم زمن، ولا صيم دهر، نقول: هذا لا يصلح لماذا؟ لكونه غير مفيد، فلا بد أن يكون مختصاً، ولا بد أن يكون متصرفاً، وأما المتصرف من المصادر، فالمراد به كذلك ما يلزم النصب على المصدرية، مثل: معاذ الله، وسبحان الله، نقول: هذه كلمات مما تلزم النصب على المصدرية، وحينئذٍ لا يصح رفعها؛ لأن العرب التزمت نصبها على المصدرية، هذا غير المتصرف: سبحان الله ومعاذ الله، وأما المتصرف فهذا شأنه شأن الظرف، مثل: ضُرب وقتل، نقول: هذا مصدر

(ضرب، قتل، خروج، جلوس)، نقول: هذا غير لازم لحالة واحدة، تارة يأتي فاعل، وتارة يأتي مفعول به .. إلى آخره، حينئذٍ نقول: هذا يقبل العوامل وتأثير العوامل، فإن دخل عليه عامل يقتضي رفعه رفعه، وإن دخل عليه عامل يقتضي نصبه نصبه .. وهلمَّ جراً، نقول: هذا متصرف.

وأما المختص من المصادر، فالمراد به ما دل على عدد ونحو ذلك، المختص من المصادر ما كان دالاً على العدد أو على النوع، ضُرب ضربتان، أو ضُرب ضرباً شديداً، ضربتان

نقول: هذا مختص، لأنه دال على اثنين، على ضربيتين، فهو مختص بالعدد، كذلك النوع: ضَرْبٌ ضَرْبٌ شديد، هذا نوع، أو ضَرْبُ الضَّرْبِ، هذا بـ (أل) العهدية. إِذَا: قَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ: نقول: القابل للنيابة من الظروف والمصادر هو المتصرف المختص، والمتصرف من الظروف ما يفارق النصب على الظرفية والجر بـ (من)، فهما قسمان لا ثلاثة، متصرف وغير متصرف، والذي يتصرف فقط بالجر إلى الجر بـ (من) نقول: هذا غير متصرف، ولو كانت (عند) أو (ثم).

ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية، والمختص من الظروف ما خصص بشيء من أنواع الاختصاص كالإضافة يوم الخميس مثلاً، والصفة: يوم حارٌّ أو يومٌ بارد، وكذلك العلمية: رمضان مثلاً وشعبان ونحو ذلك، ومن المصادر ما يكون لغير مجرد التوكيد، كأن يكون دالاً للعدد أو النوع؛ لأن المفعول المطلق سيأتينا ثلاثة أنواع: ما يدل على العدد، ما يدل على النوع، كذلك المؤكّد، ما لم يكن مؤكّداً حينئذٍ صح أن يكون نائباً عن الفاعل.

إِذَا: وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ: ليس كل ظرف، بل الظرف المختص المتصرف، والظرف غير المختص لا يصلح أن يكون نائباً عن فاعل. وكذلك مِنْ مَصْدَرٍ: وكذلك مختص متصرف، فما لم يكن متصرفاً من النوعين لا يصلح أن يكون نائب فاعل: جُلِسَ عند الأمير، يصلح أو لا يصلح؟ لا يصلح، ((وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ)) [الأعراف: 149] يصلح، سير يزيد، يزيد هذا جار ومجرور سيأتينا أيضاً: ((فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ)) [الحاقة: 13]، نَفْخَةٌ، نقول: هذا على قول البعض: نائب فاعل، وهو مصدر، ((نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ)) [الحاقة: 13]، وَاحِدَةٌ تأكيد؛ لأن النفخ هذا فعل يدل على الواحدة، وأؤكد بقوله: وَاحِدَةٌ، من باب التوكيد.

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ ... أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ: بعضهم قدر: أو مجرور حرف جر، لماذا؟ لأنه إذا قيل: مُرَّ يزيد، يزيد جار ومجرور الباء حرف جر، وزيد اسم مجرور بالباء، ما الذي ناب عن الفاعل؟ هنا ثلاثة احتمالات: إما الباء وحده وإما زيد وحده، وإما هما معاً، عند جماهير البصريين أن النائب هو زيد فقط ليس الباء، وعند الفراء: الباء فقط، وعند بعضهم -وهم قلة-: المجموع -الباء ومدخوله- وهو الصحيح، أنه الجار والمجرور معاً هو الذي ناب عن المفعول، وهذا فيما لم يكن الحرف زائداً، فإن كان زائداً فمحल وفاق أن المجرور هو الذي يكون نائباً عن الفاعل.

إذا: أَوْ حَرْفِ جَرٍّ قدر الأشعري هناك: أو مجرور حرف جر، ليوافق مذهب البصريين: أن المجرور هو الذي ينوب عن الفاعل؛ لأنه قال: وَقَابِلٌ مِنْ طَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ، أو مجرور حرف جر، حينئذٍ المجرور هو الذي ناب عن الفاعل. كذلك يكون حرف الجر قابل للنائية وقد لا يكون قابلاً، مثل الظرف والمصدر، متى يكون قابلاً ومتى لا يكون؟ القابل للنائية من المجرورات: هو الذي لم يلزم الجار له طريقة واحدة، يعني: لا يلزم طريقة واحدة كما سيأتينا في باب حروف الجر، القابل للنائية من المجرورات: هو الذي لم يلزم الجار له طريقة واحدة، حرف الجر بعضه لا يدخل إلا على اسم الزمان، وبعضه لا يدخل إلا على الاسم الظاهر، وبعضه لا يدخل إلا على المقسم به، وبعضه على الاستثناء .. هذا خاص، نقول: هذا لزم طريقة واحدة، مثل النصب على الظرفية في (عند) و (ثم)، نقول: هذا غير قابل للنائية، وأما لا يختص حينئذٍ نقول: هذا يجوز أن يكون نائباً عن الفاعل. الذي لم يلزم الجار له طريقة واحدة في الاستعمال كـ: (مذ ومنذ ورب وحروف القسم والاستثناء وحتى ..) ونحو ذلك، هذا أولاً.

ولا دل على تعليل كاللام والباء، اللام والباء قد تأتي للتعليل؛ لأنه مبني على سؤال مقدر، ولذلك امتنع أن ينوب المفعول لأجله، وكذلك الحال والتمييز عن نائب الفاعل؛ لأن هذه إنما تقع في جواب سؤال مقدر، وإذا وقعت في جواب سؤال مقدر، حينئذٍ صار في قوة الجملة المنفصلة، وإذا كان كذلك حينئذٍ لم يكن متصلاً بالجملة التي يكون فيها الفاعل محذوفاً فينوب عنه، فهو في قوة جملة منفصلة، يعني: كأنك إذا أنبت الحال أو المفعول لأجله كأنك أتيت بهذا اللفظ من جملة منفكة عن الجملة التي حذف فيها الفاعل، لماذا؟ لأنه في الغالب -وهذا ضابط له-، أنه يكون جواباً لسؤال مقدر: جاء زيد ركباً، جاء زيدٌ كيف؟ ركباً، وما وقع في جواب سؤال الأصل فيه أنه في جملة منفصلة، فلذلك امتنع.

ولا دل على تعليل كاللام والباء؛ لأنه مبني على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى، وبهذا يعلل منع نيابة المفعول لأجله والحال والتمييز، فيبقى على أصله. إذا: أَوْ حَرْفِ جَرٍّ، القابل منه ما لا يختص بحالة واحدة، لا يلزم طريقة واحدة، مثل رب أو القسم ونحو ذلك.

أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنْيَابَةٍ حَرَى: قلنا: مذهب البصريين أن نائب الفاعل هو المجرور فقط، ولذلك حاول الشراح أن يجعلوا كلام النازم موافقاً لمذهب البصريين، ولو ترك على

ظاهره قد يقال بأنه موافق لمذهب الفراء، وهو أنه حرف الجر، وهو من أغربها، غريب جداً أن يقال بأن حرف الجر وحده هو النائب، لماذا؟ لأن نائب الفاعل أنيب مناب الفاعل، والحرف ليس فيه معنى في نفسه، فكيف يقال: بأن الباء هي نائب الفاعل هذا غريب! فالحرف عندهم يكاد يكون متفق عليه أنه لا يدل على معنى في نفسه، وإذا كان الأمر كذلك، حينئذٍ لا يمكن أن ينوب عن الفاعل، حينئذٍ المحتمل من القولين: إما أن يقال: بأنه الجار والمجرور -وهذا أولى-؛ لأنهما كالجاء الواحد كالكلمة الواحدة، وإما أن يقال بمذهب البصريين وهو المجرور فقط.

إذاً: أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ: نقول: تقدير مجرور حرف جر، إما ليكون موافقاً لمذهب البصريين، وإما أن يكون موافقاً للمذهب الذي اختاره الناظم في غير هذا الكتاب، وهو أن الجار والمجرور معاً هما نائب الفاعل، وهذا أولى، أولى بالتعديد والتفصيل.

إذاً: نقول -كقاعدة-: المجرور بحرف جر زائد لا خلاف بين النحاة في إنابته، لا خلاف أنه ينوب عن الفاعل إذا جر بحرف جر زائد، مثل ماذا؟ ما ضرب من أحد، نقول: من هذه زائدة، مثل: ((هَلْ مِنْ خَالِقٍ)) [فاطر:3]، و ((مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ)) [المائدة:19]، مثلها، حينئذٍ نقول: ما ضرب، وهذا مغير الصيغة، مِنْ حرف جر زائد، هكذا نقول في إعرابه، أحد نائب فاعل.

إذاً: نعرب المجرور فقط، فنقول: نائب فاعل مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، مثلما نقول: ((مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ)) [المائدة:19] إذاً: لا نقول: الجار والمجرور هنا .. أو الجار لوحده، أو .. لا، باتفاق أن المجرور الذي دخل عليه حرف الجر الزائد أنه نائب الفاعل، وأما الحرف هنا فوجوده وعدمه سواء من حيث الإفادة، وإنما جيء به من حيث التأكيد، إذاً: حرف الجر الزائد لا دخل له في هذا الباب، فقولته: حَرْفٍ جَرٍّ، المراد به الأصلي، حرف الجر الأصلي، وأما الزائد: فالمجرور قولاً واحداً هو نائب الفاعل، فإن جر بغير زائد -حرف جر أصلي- وهو الذي عناه الناظم، ففيه أربعة مذاهب:

الأول وعليه الجمهور: أن المجرور هو النائب في محل رفع، أن المجرور لوحده دون حرف الجر هو النائب، فإذا قيل: مُرَّ بَزِيدٍ زَيْدٍ هو نائب الفاعل، حينئذٍ الباء دخلت على أي شيء وماذا أفادت، وهل أثرت أو لا؟! أسئلة لا أجوبة عليها، هذا القول به عسير، وعليه الجمهور أن المجرور هو النائب في محل رفع.

الثاني: أن النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل، وجعل مبهماً ليحتمل ما يدل عليه

الفعل من مصدر أو زمان أو مكان، إذ لا دليل على تعيين أحدها وعليه ابن هشام، وهذا فيه تكلف واضح بين.

الثالث: أن النائب حرف الجر وحده في محل رفع -وهذا غريب- في محل رفع كما أنه وحده بعد الفعل المبني للفاعل في محل نصب، نحو: مررت بزيد، وهذا مذهب الفراء، وهو أغربها، إذ الحرف لا معنى له، القياس هنا فاسد، القياس مُرّ بزيد، كقولك: مررت بزيد، بزيد النحاة يقولون: هذا في المعنى مفعول به، لكن لا يعرب مفعول به، يعني: سبق معنا تعيين أو التكرار على أن حلّ المعنى قد يكون باعتبار الإعراب، وقد يكون باعتبار المعنى فحسب، يعني: ترك النظر إلى الكلام -التركيب-، قد يؤخذ أشياء ومقدّرات ومحدّوات .. إلى آخره، من جهة تصحيح المعنى، وفهم المعنى العام للفظ سواء كان آية أو حديث أو بيت شعر أو نحو ذلك، وقد يكون لا، ثم تقديرات تصحيح الإعراب نفسه، لا يصح الإعراب إلا بهذا المقدّر، نقول: على حذف مضاف، وهذا سبق فيه: باب شرح كلام، هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف منه الكلام. فإذا قيل: مُرّ بزيد، زيد هذا مفعول به؛ لأن الأصل مررتُ بزيداً، هذا صحيح، مررت بزيداً، في المعنى هو مفعول به؛ لأن المفعول به هو ما يقع عليه فعل الفاعل، وهنا قد وقع عليه المرور، ولكن لما كان الفعل قاصراً لازماً غير متعدٍ بنفسه تعدى بحرف جر، فإذا قيل: مررت بزيد، مررت فعل وفاعل، بزيد هذا جار ومجرور متعلق بقوله: مر، حينئذٍ لا نتعرض لكونه مفعولاً به أو لا، لكن نائب الفاعل .. لا، نائب الفاعل حكمٌ على اللفظ قبل المعنى؛ لأننا نحذف الفاعل لفظاً، وأما المعنى هذا لا دخل لنا فيه، ونقول: ضرب زيدٌ عمرًا، حذفنا زيد، إذاً: عمرو صار نائب فاعل، إذاً لابد أن يكون لفظ وله أحكام تعزّي اللفظ والمعنى، المعنى يكون تابعاً له، فحينئذٍ إذا قيل: مُرّ بزيد الباء هي حرف جر، هي التي نابت عن الفاعل، وما المعنى الذي أدته الباء مثلما أدت غيره، نقول: هذا فاسد ليس بصحيح، إذاً: هذا مذهب الفراء.

الرابع: النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل وبه قال السهيلي، وهذا ضعيف أيضاً، الصواب: أنه الجار والمجرور معاً. مذهب البصريين أن نائب الفاعل هو المجرور فقط، ومذهب المصنف -ابن مالك رحمه الله تعالى- كما في التسهيل والكافية أنه مجموع الجار والمجرور، ذكره في التسهيل وفي الكافية أنه مجموع الجار والمجرور، وهذا أصح. وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ ... أَوْ حَرْفٍ

إذا: أَوْ حَرْفِ جَرٍّ لا بد من التقدير، لكن لا لنجعل كلام الناظم موافقاً لمذهب
البصريين، وإنما من أجل أن يوافق كلامه في التسهيل وفي شرح الكافية، أو الكافية
نفسها، حينئذٍ نقول: أَوْ حَرْفِ جَرٍّ، ظاهره أنه موافق لمذهب الفراء وهو باطل، حينئذٍ
نقول: لا بد من التقدير: أو مجرور حرف جر، حينئذٍ وافق مذهبه هو بأن النائب عن
الفاعل الجار والمجرور معاً: بِنِيَابَةٍ حَرَى.
وَلَا يَنْوِبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدَ ... فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدُ

قال الشارح: أشار في هذا البيت إلى أنه إذا لم يوجد المفعول به أقيم الظرف أو المصدر
أو الجار والمجرور مقامه، وشرط في كل واحد منها أن يكون قابلاً للنِّيابة، لكن ما ذكر
أنه إذا لم يوجد المفعول، وهذا سينص عليه في البيت الذي سيأتي، إنما هذه تبرع بها في
هذا المقام؛ لأنه سيأتي
فقول ابن عقيل: أشار في هذا البيت إلى أنه إذا لم يوجد المفعول به أقيم الظرف، نقول:
هذا ليس من هذا البيت، إنما هذه حشوة أو تبرع بها، إنما بالبيت الذي يليه، وإنما أشار
أن الظرف ينوب عن الفاعل إذا حذف، والمصدر كذلك ينوب والجار والمجرور كذلك
ينوب عن الفاعل إذا حذف، ويشترط فيها -الثلاثة- أن تكون قابلة للنِّيابة، يعني:
صالحة للنِّيابة، وما عدا ذلك لم يفد البيت شيئاً آخر.
وشرط في كل واحد منها أن يكون قابلاً للنِّيابة؛ لأنه علقه على وصف، والشيء المعلق
على الوصف يأخذ حكمه طرداً وعكساً، حينئذٍ نثبت له قابلية بشرطه ونفيه عنها إذا لم
توجد، فمتى ما كان صالحاً للظرف صحت نيابته، ومتى لم يكن نفينا عنه النِّيابة.

وإنما يشترط في الظرف أن لا يكونا مبهمين، -قوله مِنْ ظَرْفٍ هذا يشمل ظرف المكان
وظرف الزمان فهو عام، ولذلك أطلقه- أن لا يكونا مبهمين أن يكونا متصرفين، كذلك
المصدر أن لا يكون مؤكداً، وأن لا يكون غير متصرف، والجار والمجرور أن لا يلزم
طريقة واحدة كحروف القسم وغيرها، واحترز بذلك من أن يكون قابلاً للنِّيابة أي:
صالحاً لها، واحترز بذلك مما لا يصلح للنِّيابة، كالظرف الذي لا يتصرف، والمراد به ما
لزم النصب على الظرفية: سحر، إذا أريد به سحر يوم بعينه، ونحو: عندك، فلا تقل:
جلس عندك، ولا ركب سحر؛ لئلا تخرجهما عما استقر لهما في لسان العرب من لزوم
النصب، وهذا كما سبق هناك في: كفى بهندٍ، وحبذا هندٌ، قلنا: التزمت العرب
تذكيرها، حينئذٍ لا يجوز إدخال التاء عليها، تاء التأنيث، قلنا: لا تلتحق بأربعة أنواع من

الفعل، منها أفعال الاستثناء، وكفى بهند وحيداً، حينئذٍ نقول: هذه لا يجوز، لماذا؟ لأن العرب التزمت تذكيرها، بمعنى: أننا وقفنا مع السماع، فمادام أن العرب التزمت تذكيرها، ولم ينقل إلينا أنها أنثت وقفنا معها، كذلك هنا، نفس العلة، نقول: مادام أن العرب التزمت نصب هذه الألفاظ ولم يسمع في حرف واحد أنها رفعت، حينئذٍ نقول: نلتزم ما التزمت به العرب، وهو الأصل، والتعديد يكون فرعاً، وأحياناً النحاة قد يعجز بعضهم عن التعليل أو البحث عن علة واستنباط ...

لئلا تخرجهما عما استقر لهما في لسان العرب من لزوم النصب، وكالمصادر التي لا تنصرف نحو: معاذ الله، فلا يجوز رفع معاذ، لا يقول: معاذُ الله، نقول: هذا لا يصح، لما تقدم في الظرف، وكذلك ما لا فائدة فيه من الظروف والمصادر، يعني: غير المختص؛ لأن المصدر والظرف قد يكون مختصاً وقد يكون غير مختص يعني: مبهم، فلا يقال: سير وقتٌ نقول: هذا لا يصح، ولا ضُربَ ضربٌ، ولا جُلِسَ في دار، هذا لا يفيد؛ لأنه لا فائدة في ذلك، ومثال القابل من كل منها قولك: سير يوم الجمعة، وضرب ضرب شديد ومُزَّ بزيدٍ، هنا حصل الاختصاص في الجار والمجرور بكونه معرفة، أو أن يكون نكرة صالحة للابتداء بها، ويشترط فيه ما ذكرناه سابقاً أن لا يكون ملازماً لطريقة واحدة، وأن لا يكون دالاً على التعليل كاللام والباء.

ثم قال رحمه الله:

وَلَا يَنْوِبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدَ ... فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدُ

هذا ما أشار إليه سابقاً ابن عقيل، وهو أن هذه ليست مطلقة هكذا، كأنه شرط زائد وقابل من ظرف، متى يقبل؟ بكونه متصرفاً مختصاً، مطلقاً ولو وجد المفعول به؟ نقول: لا، المفعول به سيد هذه الثلاثة، إذا وجد تعين أن يكون هو الرئيس هو نائب الفاعل، إذا تخلف لم يوجد في الكلام حينئذٍ جاء الخلاف: أي هذه الثلاثة أولى! وَلَا يَنْوِبُ بَعْضُ هَذِي: وَلَا يَنْوِبُ فعل مضارع مرفوع، يَنْوِبُ بَعْضُ هَذِي: المشار إليه الظرف، والمصدر، والمجرورات.

إِنْ وُجِدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ: بل تتعين إنابته، لا يجوز -على مذهب البصريين-، لا يجوز أن يقام الظرف مع وجود المفعول به، ولا يجوز أن يقام المصدر مع وجود المفعول به، ولا يجوز أن يقام الجار والمجرور مع وجود المفعول به، بل يتعين إقامة المفعول به، ولا يعدل عن ذلك.

وَلَا يَنْتُوبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدَ: بعض هذا الظروف والمصادر والمجرورات، إِنْ وُجِدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ: فِي اللَّفْظِ، لماذا عين في اللفظ؟ لما ذكرناه، قد يكون ثم مفعول به في المعنى، لكن لا نلتفت إليه، لماذا؟ لأننا إذا قيل مثلاً- كالمثال السابق الذي ذكره-: سير يوم الجمعة بزيد، مثلاً، إذا قيل: يوم الجمعة هذا ظرف، وبزيد، إذا نظرنا في الجملة من حيث المعنى قلنا: لا يجوز أن يقام يوم الجمعة مقام الفاعل، لأنه وجد مفعول به في المعنى وهو زيد، كما ذكرناه سابقاً، مرت زيداً، هذا الأصل، فزيد مفعول به في المعنى نعم، لكن ليس هذا المراد، المراد مفعول به في اللفظ، يعني: تعربه هذا مفعول به، وأما المعاني لا، لا التفات لها، وإلا لو كان الأمر كذلك لقليل: سير يوم الجمعة بزيد، بزيد هو نائب الفاعل، ولا يجوز أن يكون يوم الجمعة هو نائب فاعل؛ لأن زيد مفعول به في المعنى ليس هذا المراد لا، العبرة باللفظ هنا:

وَلَا يَنْتُوبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدَ ... فِي اللَّفْظِ: احتراز عما لو وجد في المعنى، بأن كان الفعل يطلب المفعول به، لكن لم يذكر في اللفظ فلا يمتنع إنابة غيره، كذلك إذا حذف -هذا الذي أشار إليه-، إذا حذف حينئذٍ نقول: العبرة بالمفوض.

في اللفظ وَقَدْ يَرُدُّ: قد للتقليل، وقد يرد إنابة واحد من هذه الأشياء الثلاثة: الظروف والمصادر، والجار والمجرور مع وجود المفعول به وهو مذهب الكوفيين، لكنهم محجوجين كما سيأتي.

وَلَا يَنْتُوبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدَ ... فِي اللَّفْظِ: إذا فقد المفعول به، لم يوجد في الكلام، جاز نيابة كل واحد من المصدر أو المجرور أو الطرف، أنت مخير، وهذا ظاهر كلام الناظم؛ لأنه لم يفضل بعضها على بعض، ولم يقدم بعضها على بعض، بل سوى بينها في الحكم:

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ ... أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ بِنِيَابَةِ حَرِي

-حكي-

ثم قال:

وَلَا يَنْتُوبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدَ ... فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ: حينئذٍ دل على أنه إذا لم يوجد في اللفظ مفعول به ناب أي واحد من هذه الثلاثة.

فقليل: لا أولوية لواحد منها، يعني: لا نفضل بعضها على بعض، وإنما هي سواء. وقيل: المصدر أولى، إذا وجد في الكلام غير المفعول به -ظرف ومصدر وجرار ومجرور-، أيها أولى؟ قالوا: المصدر أولى، لماذا؟ لأنه أشرف جزئي مدلول العامل، مدلول العامل ما هو؟ الزمان والحدث، والحدث هو المصدر، حينئذٍ صار المصدر أقرب إلى العامل؛ لأنه

أحد جزئي مدلول العامل؛ لأن العامل يدل على شيئين مركب من حدثٍ، وهو مدلول المصدر وزمن.

إذاً: إذا وجد مصدر وظرف وجار ومجرور الأولى أن يجعل المصدر، لأنه أحد جزئي مدلول العامل.

وقيل: المجرور، قيل: إذا وجد المصدر والمجرور والظرف فالأولى أن نقدم المجرور، لماذا؟ قال: لأنه مفعول به بواسطة الجار، -نظروا إلى المعنى،- قيل: المجرور؛ لأنه مفعول به بواسطة الجر، وقيل: ظرف المكان، إذا وجد ظرف المكان فهو أولى، لكونه أشبه بالمفعول به منهما، أقرب الأشياء الموجودة بالمفعول هو ظرف المكان لاشتراكهما في أن الفعل يدل عليهما بدلالة التزام، وهذا سبق معنا: أن ضربتُ زيداً، ضربتُ هذا يدل بدلالة التزام على مفعول؛ لأن الضرب حدث، حينئذٍ سبق معنا: أن دلالة الفعل على الفاعل التزامية، على المفعول من بابٍ أولى، إذا دل الفعل على الفاعل بدلالة التزام، على المفعول أولى؛ لأن الذي يحدث الحدث هذا مقدم على محله، فحينئذٍ نقول: محل الحدث هو المفعول به، إذاً: دل ضرب على المفعول به دلالة التزام، هذا الضرب أين يوجد؟ لا بد له من ظرف زماني وظرف مكاني، ظرف الزمان دل عليه بالصيغة: فعل قام الزمن الماضي، يقوم مضارع -حال يعني-، قم هذا في المستقبل.

إذاً: دل بهيئته بصيغته على الزمن، فهي دلالة وضعية، دلالته على المكان لا بد من مكان، أين يوجد الظرف في الهواء؟! لا بد من مكان يقع عليه الظرف، حينئذٍ نقول: دلالته على المكان دلالة التزامية، انظر الظرف نوعان: مكاني وزماني، الفعل يدل على الزمان بالوضع بالصيغة، كونه على وزن كذا، فَعَلَ وفَعُل .. كل الذي يدرس في الصرف دلالة زمانية، أما الدلالة المكانية خارجة عن اللفظ، حينئذٍ دل الفعل على المفعول به بدلالة التزام، ودل على ظرف المكان بدلالة التزام، إذاً: اشتبها، كل منهما أشبه الآخر، وهذا التعليل فيه نظر.

لأن الفعل يدل على المفعول، والظرف المكاني بالالتزام، والصواب: أنه ما كان المعنى أتم به كان مقدماً، يعني: ينظر إلى المعنى؛ لأنه ليس ثم مرجح بين هذه الأمور، وكل الأقوال التي ذكرت نعم في نفسها، نقول: تعليقات صحيحة، لكنها لا تقتضي أن يكون دائماً في كل تركيب أن يقدم المصدر؛ لأنه أحد مدلولي العامل، ولا أن يقدم الجار والمجرور لأنه مفعول به في المعنى، لا، نقول: ننظر إلى المعنى، إن استقام المعنى أكثر كان له مكانة يجعل الظرف نائب فاعل فهو مقدم، أو جار ومجرور فهو مقدم، أو مصدر فهو مقدم،

دون أن نجعل قاعدة مطردة.

وَلَا يَنْبُؤُ بِعَظْمِ هَذِي إِنْ وُجِدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ - بل يتعين إنابته - وَقَدْ يَرُدُّ
قال الشراح: ضرورة أو شذوذاً، يعني: لابد من تأويله كما نص الشارح، لابد أن يؤول،
مع كونه جاء في قراءة.

مذهب البصريين إلا الأخفش -الأخفش هذا بصري يخالف كثير، لذلك دائماً يقال:
الأخفش الأخفش؛ لأنه يخالف البصريين- أنه إذا وجد بعد الفعل المبني لما لم يسم
فاعله مفعول به ومصدر وظرف وجر ومجرور، تعين إقامة المفعول به مقام الفاعل،
ضُرِبَ زيدٌ ضرباً شديداً يوم الجمعة أمام الأمير في داره، مشوار! ضُرب: هذا فعل
ماضي مغير الصيغة، زيدٌ نائب فاعل، هو مفعول به، الأصل: ضُربَ عمروٌ زيداً إلى
آخره، فحذف عمرو، فأقيم المفعول به مقامه، حينئذٍ يبقى كل شيء في محله، لا يمكن
أن يتعدى الظرف، والمفعول يتقدم عليه أبداً، رتبته أعلى لا يرفع رأسه، فيبقى المفعول
به هو النائب؛ لأنه صار عمدة، كان فضلةً حينئذٍ صار عمدة، فكل منهما يتنافس،
لكن لا يتقدم على المفعول به، فُرفع المفعول به فصار زيدٌ، ضُربَ زيدٌ انتهينا، ماذا
بقي؟ ضرباً شديداً مصدر، يوم الجمعة ظرف زمان، أمام الأمير مكان، في داره جار
ومجرور، هذه كلها تبقى كما هي، ولا يجوز أن يعرب واحدٌ منها مفعول به، فلا يقال:
ضُربَ زيداً ضربٌ شديدٌ على إنابة المصدر، ولا يجوز أن يقال: ضُربَ زيداً ضرباً شديداً
يوم الجمعة، ولا يجوز أن يقال: ضُربَ زيداً ضرباً شديداً يوم الجمعة أمام الأمير، أو في
داره على أنه هو نائب الفاعل؛ كل ذلك لا يجوز على مذهب البصريين، ومذهب
الكوفيين أنه يجوز إقامة غيره، وهو موجود مطلقاً تقدم أو تأخر، اتصل بالعامل أو لا،
مطلقاً يجوز، واحتجوا بقراءة أبي جعفر: (لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)، يُجْزِي، هذا
فعل مغير الصيغة، (قَوْمًا) هذا بالنصب، ليس عندنا إلا مفعول وجر ومجرور، وَيَجْزِي
هذا مغير الصيغة، لابد من نائب فاعل، ولابد أن يكون إما قَوْمًا وإما بِمَا، وبقي المفعول
على حاله، قَوْمًا بالنصب، فدل على أنه لم يُنب عن الفاعل إذ لو أُنب لُرفع.

قال: (لِيَجْزِيَ قَوْمًا) بالرفع، لكن ما قال: (قَوْمًا) قال: (قَوْمًا)، فدل على أن النائب هنا
الجار والمجرور، (بِمَا)، فأخذ الكوفيون قاعدة عامة مطردة: أنه يجوز في كل مفعول به
وجد مع ظرف أو إلى آخره أن يناب غير المفعول مع وجوده، وهذه من المأخذ على

مذهب الكوفيين، لماذا؟ الكوفيون ليسوا كالبصريين قطعاً، البصريون محققون إن صح التعبير، لأن البصريين يقعدون قاعدة في النظر العام المطرد الكثير في لسان العرب، ثم ما خرج إن أمكن تأويله أولوه ليوافق القاعدة المطردة، وما لم يمكن حكموا عليه بالشذوذ والضرورة، قاعدة مطردة المذهب من أوله إلى آخره على هذا، النظر والتقييد والتأصيل على المطرد الغالب في لسان العرب، فما خرج من ذلك مخالف للقياس المطرد، -لذلك سموه قياساً-، وما خالف حكموا عليه بأنه شاذ، ثم ما أمكن تأويله حملوه على السابق، وإلا حكموا عليه بالشذوذ، الكوفيون لا، يكاد لو جاءت مائة بيت كلها مختلفة كل بيت، قالوا: يجوز .. يجوز يجوز، هذه مشكلة ما ينضبط النحو بهذه الصورة، حينئذٍ النظر في المفعول به، يعني: في القرآن وفي السنة وفي الأشعار .. إلى آخره، لا يكاد أن يخرج إذا وجد المفعول به أن يبقى المفعول منصوباً ويناب غيره، قليل جداً هذا، لا يمكن أن يجعل قاعدة، وإنما نقول: القاعدة المطردة الفصيحة التي ينبغي التعميل عليها، هي: أنه لا يناب إلا المفعول به إن وجد، وإن ورد قليلاً، حينئذٍ قد يقال بأنه إما شاذ إذا لم يصح في قراءة معينة، وإما أن نقول: هذا يصح لغة لكنه قليل ليس بالمطرد، يعني: يلجأ إليه عند الحاجة إما من جهة المعنى أو من جهة أخرى، فينظر فيه نظر خاص، لكن لا يجعل قاعدة مضطربة بأنه مساوٍ لتلك القاعدة، هذا ليس بجيد. إذاً: مذهب الكوفيين مستدلين: (لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا).

وقول الشاعر:

لَمْ يُعْنِ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا ... وَلَا شَقِيَ ذَا الْغَيِّ إِلَّا ذُو هُدًى

لَمْ يُعْنِ بِالْعَلِيَاءِ: بالعلياء جار ومجرور نقول: هذا نائب فاعل.

إِلَّا سَيِّدًا: إلا سيدٌ دل على أنه لم يُنَبَّ سَيِّدًا إذ لو أنابه لرفعه، ومذهب الأخفش التفصيل، الكوفيون: سواء تقدم أم تأخر يعني اتصل بالعامل أو انفصل يجوز، مذهب الأخفش: لا، إذا تقدم غير المفعول به عليه جاز إقامة كل واحد منهما، ضُرِبَ في الدار زيدٌ، ضُرِبَ في الدار زيداً؛ لأنه تأخر، فلما فصل بين العامل والمفعول به في الدار جاز أن يناب في الدار أو المفعول أنت محير.

وإن لم يتقدم تعين إقامة المفعول به: ضُرِبَ زيد في الدار، إذا تقدم اتصل بالعامل تعين أن يكون هو نائب الفاعل، وهذا أقرب من مذهب الكوفيين، لكن يرده الآية: (لِيَجْزِيَ قَوْمًا)، المفعول به متصل هنا بالعامل.

على كل الأصل القاعدة المطردة: هو أنه لا يناب إلا المفعول به، وإن على جهة القلة أنيب غير المفعول به لا بأس به، ولذلك قال: وَقَدْ يَرُدُّ.

وَبَاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْتُوبُ الثَّانِي مِنْ ... بَابِ كَسَا فِيَمَا التَّبَاسُّهُ أُمِنْ
فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى الْمَنْعُ اشْتَهَرَ ... وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

وَبَاتِّفَاقٍ: الآن انتقل إلى المفعول الثاني والثالث مما يتعدى، سبق أننا أشرنا في قوله:
يَنْتُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ، قلنا: هذا مفعول واحد، وقد يكون ثم تفصيل يأتي في محله
فيما إذا كان مفعولاً ثانياً أو ثالثاً إلى آخره.

هنا شرع فيه، ما يتعدى إلى مفعولين، ذكرنا فيما سبق أنه على نوعين، منه ما ينصب
المبتدأ والخبر، وهو باب ظن وأخواتها، ومنه ما لا ينصب المبتدأ والخبر، يعني: ما ليس
أصل المفعولين المبتدأ والخبر، وهو باب كسا وأعطى، هذا هو المقصود، بقي نوع واحد
مما يتعدى إلى مفعولين، لكنه ليس تعدياً أصلياً، وإنما هو بإسقاط حرف الجر، اخترت
الرجال محمداً، هذا تعدي إلى واحدٍ بنفسه محمداً، والرجال بنزع الخافض، أصلها:
اخترت من الرجال محمداً، هذا يتعدى إلى مفعولين اختار، حينئذٍ نقول: هذا لم يتعد
بنفسه أصالة، وإنما جعل باعتبار النهاية، أي: أنه بعد ما أسقط، -وبعضهم يحمل قوله
تعالى: ((وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ)) [الأعراف:155]، يعني: من قومه: ((وَاخْتَارَ مُوسَى
قَوْمَهُ)) قَوْمَهُ مفعول به، ((وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا)) يعني: من قومه، قَوْمَ هذا
مفعول به، لكن ليس مفعول أصالة، وإنما هو بنزع الخافض، ونزع الخافض هذا سيأتينا
بحته إن شاء الله هناك.

وَبَاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْتُوبُ الثَّانِي مِنْ ... بَابِ كَسَا فِيَمَا التَّبَاسُّهُ أُمِنْ

هذا أراد فيه ما تعدي إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، إذا أردنا أن ننبئ، هل
ننبئ الأول أو ننبئ الثاني، أو هما معاً، أو لا هذا ولا ذاك؟ يحتمل أربعة أوجه، لا هذا
ولا ذاك هذا بعيد فاسد، هما معاً، هذا سيأتي أنه:
وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا ... أن الفاعل لا يتعدد، كذلك ما ناب عنه، فلا يتعدد نائب
الفاعل، فلا يمكن أن يناب المفعولان، بقي الاثنان، الأول: باتفاق أنه يجوز في باب
كسا، والثاني: هو الذي محل خلاف.

وَبَاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْتُوبُ الثَّانِي مِنْ ... بَابِ كَسَا فِيَمَا التَّبَاسُّهُ أُمِنْ

مِنْ بَابِ كَسَا، وهو كل فعل نصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، ولم ينصب
أحدهما بإسقاط الجر، وهذا ذكرناه في اخترت.

فبالأول خرج باب ظن، ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وبالثاني: خرج نحو: اخترت الرجال زيداً، إذاً باب كسا وأعطى، كل فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ويتعدى إليهما بنفسه لا بواسطة حرف جر ثم يسقط.

وَبَاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْتُوبُ: المصنف هنا نقل الاتفاق وقيل هذا الاتفاق مخروق، نقل الإجماع دائماً هذا عسير.

قال: وَبَاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْتُوبُ الثَّانِي مِنْ ... باب كسا: يعني: الثاني يجوز إنابته عن الفاعل إذا حذف، ويبقى الأول على نصبه، متى؟ قال: فِيمَا التَّبَاسُّهُ أَمِنْ: مفهومه: إذا لم يؤمن الالتباس لا يجوز أن يناب الثاني مناب الفاعل.

وَبَاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْتُوبُ الثَّانِي: قد ينوب المفعول الثاني، الثَّانِي ما إعرابه؟

فاعل مرفوع ورفعته ضمة المقدرة على الياء محذوفة، هذا تخفيف-الثَّانِي-، على الياء المحذوفة.

وَبَاتِّفَاقٍ: نقول: هذا متعلق بقوله: يَنْتُوبُ، قَدْ يَنْتُوبُ بِاتِّفَاقٍ، الثَّانِي: هذا فاعل، مِنْ بَابِ كَسَا، هذا حال من الفاعل من الثَّانِي، فِيمَا التَّبَاسُّهُ أَمِنْ، يعني: في الذي التَّبَاسُّهُ: مبتدأ، أَمِنْ: خبر المبتدأ والجملة لا محل لها صلة الموصول، يعني: في تركيب أَمِنْ فيه التباس، فإذا وجد لبس وجب إقامة الأول، هذا مفهوم ما ذكرناه.

وَبَاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْتُوبُ الثَّانِي مِنْ ... باب كسا: يعني: أن النحاة اتفقوا على جواز نيابة المفعول الثاني من باب كسا، وذلك مع أَمِنْ اللبس، هذا مراده بالبيت؛ أن النحاة اتفقوا على جواز نيابة المفعول الثاني من باب كسا، فتقول: كسوت زيداً جبة، كُسي زيداً جبةً، جبةً هو المفعول الثاني، يجوز؟ قالوا: يجوز باتفاق، كُسي زيداً جبةً هذا إنابة الأول، محل وفاق هذا، كُسي زيداً جبةً، هل فيه لبس؟ ليس فيه لبس، أعطي زيداً درهماً إنابة الأول، أعطي زيداً درهماً إنابة الثاني، فيه لبس؟ أعطي زيداً عمراً، أعطي زيداً عمرو، فيه لبس عمرو وزيد من الآخذ ومن المأخوذ، إذا قلت: أعطي زيداً عمراً، فزيد الآخذ، وعمراً مأخوذ، إذا عكست قلت: يجوز، قلت: أعطي زيداً عمرو صار عمرو هو الآخذ وزيداً هو المأخوذ التباس المعنى، حينئذٍ في مثل هذا التركيب: أعطي زيداً عمرو لا يجوز إقامة الثاني، بل يتعين إقامة الأول، لوجود اللبس، فيقال: أعطي زيداً عمراً واجب هذا، ولا يجوز أن يقال: أعطي زيداً عمرو، وأما أعطي زيداً درهماً والعكس نقول: هذا صحيح وجائز، لأن اللبس، هذا ما أراد الناظم.

يعني: أن النحاة اتفقوا على جواز نيابة المفعول الثاني من باب كسا، وذلك مع أَمِنْ

اللبس، وفهم من سكوته عن الأول - ما تكلم عن الأول - وفهم من سكوته عن الأول أنه يجوز نيابته باتفاق لدخوله في عبارته السابقة: (يُنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ)، حينئذٍ ترجع تقول: يُنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ هذا إذا كان له مفعول واحد، والمفعول الأول من باب كسا، وهذا محل وفاق.

والثاني على رأي الناظم هنا فيما إذا أمن التباسه.

وفهم من سكوته عن الأول أنه يجوز نيابته باتفاق لدخوله في عبارته السابقة: يُنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ.

إذاً: الحاصل نقول: إذا تعدى الفعل لأكثر من مفعولين، فنيابة الأول جائزة باتفاق، ونيابة الثالث قليل ممتنعة باتفاق والصواب أن فيها خلافاً، الثالث، هذا سيأتي إن شاء الله، ممتنعة باتفاق، والصواب: أن بعضهم أجاز نيابة الثالث إن لم يلبس سيأتي تفصيله، وفي باب كسا إن ألبس إقامة الثاني امتنع اتفاقاً، الثاني إن ألبس نيابته امتنع، مثل: أعطى زيدٌ عمرًا، هذا واجب النصب، أعطى زيداً عمروً هذا باتفاق لا يجوز لوجود اللبس، لا تدري من الآخذ ومن المأخوذ التبتت الأمور، وإن لم يلبس، الناظم حكى الاتفاق على الجواز، إن لم يلبس أمن اللبس، ابن مالك نقل الإجماع الاتفاق، وإن كان بعضهم يفصل بين الاتفاق والإجماع.

وإن لم يلبس جاز مطلقاً، وقيل: يمتنع مطلقاً، وقيل: إن لم يُعْتَقَدْ القلبُ، وقيل: إن كان نكرة يعني: الثاني، والأول معرفة، هذه أربعة أقوال، ابن مالك يقول: بِاتِّفَاقٍ، والخلاف موجود، هذا مثل الفقهيات هناك، إجماع! وترى المسألة مبثوثة وفيها خلاف سابق. وعلى القول بالجواز، فقال البصريون: إقامة الأول أولى، إذا قيل بالجواز مع أمن اللبس، وهذا هو الظاهر، إذا أمن اللبس نقول: جائز، لكن إذا قيل بالجواز أيهما أولى؟ كسي زيدٌ جبةً، أو كُسي زيداً جبةً أيهما أولى أو ذاك؟ قيل: الأول أولى، إقامة الأول أولى، وقيل: إن كان الأول نكرة فإقامته قبيحة، وإن كان معرفتين استويا في الحسن. على كل في مثل هذا الصواب أن يقال: ينظر إلى المعنى، إذ لا ينفك النحو عن البيان، فإذا اقتضى المعنى البياني البلاغي إقامة الأول أقيم، وإن اقتضى المعنى إقامة الثاني أقيم الثاني، ولا نقول يرجح مطلقاً هكذا، لا، وإنما نقول: ينظر إلى المعنى وهذا أجود، لذلك لا انفكاك هذا عن ذاك.

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْوِبُ الثَّانِ مِنْ ... بَابِ كَسَا فِيَمَا التَّبَاسُ

فِيمَا التَّبَاسُّهُ يَعْنِي: فِي تَرْكِيبِ أَمْنٍ فِيهِ التَّبَاسُّ، فَإِنْ لَمْ يُؤْمَنْ رَجَعْنَا لِلأَصْلِ وَهُوَ الْمَنْعُ.
قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: إِذَا بَنِيَ الْفِعْلَ الْمُتَعَدِّيَ إِلَى مَفْعُولَيْنِ لَمَّا لَمْ يَسْمَعْ فَاعِلُهُ، فِيمَا أَنْ يَكُونَ مِنْ
بَابِ أُعْطِيَ أَوْ مِنْ بَابِ ظَنَّ.

فَإِنْ كَانَ مِنْ بَابِ أُعْطِيَ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِهَذَا الْبَيْتِ، فَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ أَنَّهُ يَجُوزُ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ
مِنْهُمَا وَكَذَلِكَ الثَّانِي، يَجُوزُ الْإِثْنَانِ.

قَالَ: ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ: يَجُوزُ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا، أَيْنَ ذَكَرَهُ؟ هُوَ يَقُولُ: الثَّانِي، وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ
يُنُوبُ الثَّانِي، مَا قَالَ الْأَوَّلُ، لَكِنْ قُلْنَا هَذَا بِالْمَفْهُومِ، بِالْمَفْهُومِ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ بِاتِّفَاقٍ
يَجُوزُ إِنَابَتُهُ، هَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ، وَكَذَلِكَ الثَّانِي بِالِاتِّفَاقِ، فَتَقُولُ: كُسِيَ زَيْدٌ جَبَةً، كُسِيَ
فِعْلٌ مَاضٍ مُغَيَّرٌ الصِّيغَةَ، وَزَيْدٌ نَائِبٌ فَاعِلٌ، وَجَبَةً مَفْعُولُ الثَّانِي: وَزَيْدٌ تَقُولُ: نَائِبٌ فَاعِلٌ،
لَكِنْ فِي الْمَعْنَى هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ، وَجَبَةً هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي، فَالْنَّظَرُ فِي الْمَعْنَى مَفْعُولٌ - فِي
زَيْدٍ -، وَالنَّظَرُ إِلَى اللَّفْظِ وَالْإِعْرَابِ هُوَ نَائِبٌ فَاعِلٌ، مَعَ كَوْنِ الْمَفْعُولِ لَهُ حُكْمُ الْمَغَايِيرِ
لِلْفَاعِلِ مِنْ حَيْثُ الْإِعْرَابِ، هَذَا مَنْصُوبٌ وَهَذَا مَرْفُوعٌ، هَذَا فَضْلَةٌ وَهَذَا لَيْسَ بِفَضْلَةٍ،
وَحِينَئِذٍ الْمَعْنَى شَيْءٌ وَالْإِعْرَابُ شَيْءٌ آخَرٌ، لَا يَلْزَمُ مِنْهُمَا كُلُّ مِنْهُمَا يَلْزَمُ الْآخَرُ لَا، قَدْ
يَتِمُّ الْمَعْنَى الْإِعْرَابِ وَقَدْ يَكُونُ الْعَكْسُ.

وَأُعْطِيَ عَمْرُوٌ دِرْهَمًا: أُعْطِيَ فِعْلٌ مَاضٍ مُغَيَّرٌ الصِّيغَةَ، وَعَمْرُوٌ نَائِبٌ فَاعِلٌ، وَدِرْهَمًا
مَفْعُولُ ثَانِي، وَإِنْ شِئْتَ أَقَمْتَ الثَّانِي: أُعْطِيَ عَمْرًا دِرْهَمٌ وَكُسِيَ زَيْدٌ جَبَةً لِعَدَمِ اللَّبْسِ،
هَذَا إِنْ لَمْ يَحْصُلْ لِبْسٌ بِإِقَامَةِ الثَّانِي، فَإِذَا حَصَلَ لِبْسٌ وَجَبَ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ: أُعْطِيَ زَيْدٌ
عَمْرًا، هُنَا يَجِبُ أَنْ تَقُولَ: أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْرًا، وَلَا يَجُوزُ الْعَكْسُ، لَا يَجُوزُ إِقَامَةُ الثَّانِي؛ لِئَلَّا
يَحْصُلَ لِبْسٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ آخِذًا بِخِلَافِ الْأَوَّلِ.

قَالَ: وَنَقَلَ الْمُصَنِّفُ الْإِتِّفَاقَ (وَبِاتِّفَاقٍ) نَقُولُ: نَقَلَ الْإِتِّفَاقَ هَذَا فِيهِ نَظَرٌ، فَمَذْهَبُ
الْكُوفِيِّينَ مَنَعَ إِقَامَةَ الثَّانِي إِذَا كَانَ نَكْرَةً وَالْأَوَّلَ مَعْرِفَةً، وَقِيلَ: بِالْمَنْعِ مُطْلَقًا، هَذَا فِي
الْجُمْلَةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ.

فِي بَابِ ظَنَّ وَآرَى الْمَنْعُ اسْتَشْهَرُ ... وَلَا أَرَى مَنْعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

فِي بَابِ ظَنَّ: هَذَا الْبَابُ الثَّانِي، وَهُوَ مَا إِذَا تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، أَصْلُهُمَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ،
وَكَذَلِكَ أَرَى فِيمَا إِذَا تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ بِهَمْزَةِ النُّقْلِ وَأَصْلُهُمَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، فَحِينَئِذٍ
الْأَوَّلُ هَذَا مَفْعُولٌ بِهِ حَقِيقَةً، وَالثَّانِي وَالثَّلَاثُ هُمَا فِي الْأَصْلِ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، فَالْحُكْمُ هُنَا
يَتَعَلَّقُ بِبَابَيْنِ، بَابِ ظَنَّ وَبَابِ أَعْلَمَ.

الْمَنْعُ اسْتَشْهَرُ: يَعْنِي: الْمَنْعُ فِي إِقَامَةِ الثَّانِي اسْتَشْهَرُ فِي الْبَابَيْنِ مُطْلَقًا، اسْتَشْهَرُ عَنِ النُّحَاةِ.

وَلَا أَرَى مَنَعاً إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ: إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ إِذَا بَانَ الْمَعْنَى وَاتَّضَحَ، وَلَمْ يَحْصُلْ لِبَسٍ حِينَئِذٍ لَا دَاعِي لِأَن يَقَالَ بِالْمَنْعِ إِذَا الْأَصْلُ الْجَوَازُ، الْأَصْلُ فِي بَابِ الْمَفْعُولِ بِهِ جَوَازٌ أَنْ يَكُونَ نَائِباً عَنِ الْفَاعِلِ سِوَاهُ كَانَ الْأَوَّلُ أَوْ الثَّانِي أَوْ الثَّلَاثُ هَذَا الْأَصْلُ، يَحْذِفُ الْفَاعِلَ فَيَنْوِبُ عَنْهُ الْمَفْعُولُ بِهِ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ قَدْ يَتَعَدَّدُ، حِينَئِذٍ الْأَصْلُ الْجَوَازُ، إِقَامَةُ الْأَوَّلِ أَوْ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ أَوْ الْعَكْسِ أَوْ الثَّلَاثِ، نَقُولُ: الْأَصْلُ الْجَوَازُ، مَتَى يَمْنَعُ؟ نَقُولُ: إِنْ حَصَلَ لِبَسٌ، إِنْ لَمْ يَحْصُلْ لِبَسٌ نَرْجِعُ إِلَى الْأَصْلِ، وَالْأَصْلُ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ. فِي بَابِ ظَنَّ .. الْمَنْعُ اشْتَهَرَ: الْمَنْعُ مَبْتَدَأُ وَاشْتَهَرَ الْجُمْلَةُ خَبَرٌ، وَفِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى متعلق به.

الْمَنْعُ: مِنْ إِقَامَةِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، لَا زَالَ الْحَدِيثُ فِي إِقَامَةِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، وَأَمَّا الْأَوَّلُ هَذَا سَبَقَ بَيَانُهُ، الْأَوَّلُ قُلْنَا: هَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

الْمَنْعُ مِنْ إِقَامَةِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي اشْتَهَرَ عَنِ النَّحَاةِ مُطْلَقاً، سِوَاهُ أَمْنِ اللَّبَسِ أَوْ لَا، قَالُوا: مُطْلَقاً، لَا يَجُوزُ إِقَامَةُ الْمَفْعُولِ الثَّانِي فِي بَابِ ظَنَّ، وَإِنْ أَمْنِ اللَّبَسِ فَلَا يَجُوزُ عَنْدهُمْ ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا، ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا، ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا، هَذَا وَاجِبٌ عَنْدهُمْ، ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا لَا يَجُوزُ حَرَامٌ -نَحْوًا يَعْنِي-.

حِينَئِذٍ ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا هُنَا أَقِيمَ الثَّانِي مَعَ أَمْنِ اللَّبَسِ، لَوْ قِيلَ: ظَنَّ زَيْدًا عَمْرُوً قَدْ يَقَالُ: بَأَنَّهُ وَقَعَ فِيهِ لِبَسٌ، مِنْ الظَّانِّ وَمِنْ الْمُظَنِّ إِلَى آخِرِهِ، حِينَئِذٍ نَقُولُ: وَقَعَ اللَّبَسُ فَيَمْنَعُ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَقَعْ لِبَسٌ ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا نَقُولُ: الْأَصْلُ الْجَوَازُ.

فَلَا يَجُوزُ عَنْدهُمْ ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا، كَذَلِكَ فِي بَابِ أَعْلَمَ، وَلَا أَعْلَمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مَسْرَجًا، أَعْلَمْتُ زَيْدًا فَرَسَكَ مَسْرَجًا.

إِذَا: فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى الْمَنْعُ اشْتَهَرَ قُلْنَا: هَذَا اشْتَهَرَ عَنِ النَّحَاةِ، وَإِنْ أَمْنِ اللَّبَسِ، فَلَا يَجُوزُ عَنْدهُ: ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا، هَذَا فِي بَابِ ظَنَّ فِيمَا أَصْلُهُ مَبْتَدَأُ وَخَبَرٌ، وَكَذَلِكَ وَلَا أَعْلَمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مَسْرَجًا، هُنَا أَقَامَ الْمَفْعُولَ الثَّانِي، هَذَا لَا يَجُوزُ عَنْدهُمْ، لِمَاذَا؟ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانِي سِبَاطِي التَّعْلِيلِ، وَعَلَى كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَلَا أَرَى مَنَعاً إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ: هُنَا لِبَسٌ فِيهِ لِبَسٌ، إِذَا ظَهَرَ الْمَعْنَى وَلَمْ يَحْصُلِ التَّبَاسُ، حِينَئِذٍ الْأَصْلُ الْجَوَازُ، فَيَجُوزُ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ: أَعْلَمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مَسْرَجًا، وَيَجُوزُ إِقَامَةُ الثَّانِي، وَنَقْلُ الْإِجْمَاعِ عَلَى مَنْعِ الثَّلَاثِ وَفِيهِ خِلَافٌ.

فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى الْمَنْعُ اشْتَهَرَ: يَعْنِي: أَنَّ نِيَابَةَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي مِنْ بَابِ ظَنَّ وَهُوَ مَا هُوَ خَبَرٌ فِي الْأَصْلِ، وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي مِنْ بَابِ أَرَى، -قَصْدُ أَعْلَمَ، لَكِنْ مَا جَاءَ، هُوَ الْأَصْلُ أَنْ يَعْبَرَ بِأَعْلَمَ، لَكِنْ مَا جَاءَ بِهِ الْوِزْنُ، فَجَاءَ بِأَرَى، - وَأَصْلُهُ الْمَبْتَدَأُ اشْتَهَرَ مَنَعَهُ عَنِ النَّحَاةِ.

ووجهه -وجه المنع في باب ظن- أنه خبر في الأصل، والنائب عن الفاعل مخبر عنه فتنافياً، لأن المفعول الثاني خبر في الأصل، هذا في باب ظن: ظُنَّ زيدٌ قائماً، هذا الأصل، ظُنَّ زيداً قائمٌ هذا يمتنع قائمٌ بالرفع؛ لأنه خبر في الأصل، وإذا جعلته نائب فاعل صار مخبراً عنه، كيف الشيء يكون خبراً، وهو مخبر عنه؟ قالوا: هذا تنافٍ فيمنع، وهو اجتهاد.

ووجه المنع في باب رأى أن المفعول الأول مفعول به حقيقة، الذي ذكرناه، المفعول الأول: أعلم زيدٌ عمرًا فرسه مسرجاً، زيداً الأول هذا نقول: هو مفعول به؛ لأنه كان فاعلاً قبل دخول همزة النقل، الثاني والثالث أصلهما المبتدأ والخبر، حينئذٍ إذا وجد الأول صار الثاني والثالث كوجود الظرف والمصدر مع المفعول؛ لأن الأول مفعول حقيقة، والثاني ليس مفعولاً حقيقة ولا الثالث، فإذا وجدت هذه الثلاثة، حينئذٍ تعين أن يقام الأول، لأنه مفعول به حقيقة، والثاني والثالث منصوبان على أنهما مفعولان أيضاً، لكن الثاني والثالث كالمصدر والظرف مع المفعول، فلا يقام المصدر ولا الظرف مع وجود المفعول به حقيقة، هذه علة المنع عند الجمهور.

في باب ظن وباب أرى المَنْعُ اشْتَهَرَ: المَنْعُ مبتدأ واشْتَهَرَ الجملة خبر، وعرفنا التعليل وجه المنع في باب رأى؛ أن المفعول الأول مفعول به حقيقة، فينزل المفعول الثاني والثالث مع الأول منزلة الظرف والمجرور مع وجود المفعول به فامتنع، كأنه عمم القاعدة:

وَلَا يَنْبُؤُ بِعَظْمِ هَذِي إِنْ وُجِدَ ... فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرُدُّ

فالحكم يصير حينئذٍ عام.

وَلَا أَرَى مَنَعاً: هنا أطلق الناظم صحة وقوع الثاني نائب فاعل بعد حذفه: وَلَا أَرَى مَنَعاً، مَنَعاً من ماذا؟ من إقامة الثاني، ثم إقامة الثاني في باب ظن قد يكون جملة، فهل الحكم عام أم أنه خاص بما ليس جملة؟ سبق أن نائب الفاعل لا يكون جملة، كما أن الفاعل لا يكون جملة، ولذلك أخذ على الناظم الإطلاق هنا قيل: أن إطلاقه يدخل فيه المفعول الثاني في باب ظن إذا كان جملة وليس الأمر كذلك، لا بد من التخصيص.

وَلَا أَرَى مَنَعاً: من إقامة الثاني مقام الفاعل إذا حذف، هذا عام، يشمل ما إذا كان جملة وما إذا كان مفرداً، مع أنه يمتنع إقامة الجملة مقام الفاعل، -أخذ على الناظم ذلك-، يشترط لإنابة المفعول الثاني مع أمن اللبس أن لا يكون جملة، فإن كان جملة امتنعت إقامته أو إنابته اتفاقاً.

وَلَا أَرَى مُنْعَاً إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ: فهم من كلامه: أنه لا خلاف في جواز إنابة المفعول الأول في الأبواب الثلاثة كلها كما سبق، الأول في باب كسا، وفي باب ظن، وفي باب أرى، كلها جائزة أن يناب الأول مناب الفاعل، فيكون نائب فاعل ولا إشكال فيه، وقد صرح به في شرح الكافية كما سبق، يعني: أنه إذا كان الفعل متعدداً إلى مفعولين الثاني منهما خبرٌ في الأصل كظن وأخواتها، أو كان متعدداً إلى ثلاثة مفاعيل كأرى وأخواتها، فالأشهر عند النحويين أنه يجب إقامة الأول، سواء كان من باب ظن، أو من باب أعلم وأرى، أما أعلم وأرى واضح أنه مفعول به حقيقة، وأما باب ظن؛ لأنه مبتدأ والمبتدأ مخبر عنه في المعنى، ونائب الفاعل مخبر عنه في المعنى فاتفقا، بخلاف الثاني فهو خبر في الأصل، ونائب الفاعل مخبر عنه، فكيف يكون الشيء خبراً ويكون مخبراً عنه! هذا محل نظر.

ويمتنع إقامة الثاني في باب ظن، والثاني والثالث في باب أعلم، فتقول: ظُنُّ زَيْدٌ قائماً، ظُنُّ هذا فعل أمر أو ماضي؟ ماضي، لم لا يكون أمر؟ لا يدخل معنا فعل أمر: فَأَوَّلُ الْفِعْلِ اضْمُمْ قُلْنَا: هناك الفعل ماضي ومضارع فقط، الأمر لا وجود له، وظُنُّ في الصيغة في اللفظ موافق للأمر، موافق ظُنُّ يا زَيْدُ كذا، وظُنُّ زَيْدٌ قائمٌ نقول: هذا في اللفظ موافق مثل: خُصَّ.

ظُنُّ زَيْدٌ قائماً، ظُنُّ هذا فعل ماضي مغير الصيغة مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، زَيْدٌ نائب فاعل وقائماً هذا مفعول ثاني ل (ظُنُّ)، ولا يجوز أن تقول: ظُنُّ زَيْدٌ قائمٌ بإقامة الثاني ونصب الأول هذا غير جائز، لما ذكرناه من علة. أَعْلِمَ زَيْدٌ فرسك مسرجاً هذا أقيم فيه الأول، أعلمت زَيْداً فرسك مسرجاً، أعلمت زَيْداً حذف التاء، أَعْلِمَ زَيْدٌ أقمنا الأول، فرسك مسرجاً: فرسك مفعول ثاني، بقي كما هو ومسرجاً مفعول ثالث بقي كما هو، هذا متعين عند الجمهور، ولا يجوز إقامة الثاني: أَعْلِمَ زَيْدٌ فرسك مسرجاً، برفع فرسك، ونصب زَيْداً الذي هو المفعول الأول، ونصب مسرج الذي هو المفعول الثالث، هذا لا يجوز عندهم، ولا إقامة الثالث، فتقول: أَعْلِمَ زَيْدٌ فرسك مسرج، برفع الثالث هذا غير جائز عند الجمهور، ونقل ابن أبي الربيع الاتفاق على منع إقامة الثالث، ونقل الاتفاق أيضاً ابن المصنف، لكن هذا كله فيه نظر، وذهب قوم منهم المصنف إلى أنه لا يتعين إقامة الأول لا في باب ظن ولا في باب أعلم، لكن يشترط أن لا يحصل لبس، وهذا أصح، في باب النيابة كما ذكرنا حتى في المفاعيل ينظر إلى المعنى، إن كان المفعول الأول إقامته أجود من حيث المعنى البياني البلاغي أقيم، وإن كان الثاني كذلك وإن كان الثالث، لا نكون ظاهريين هكذا، لا بد من

النظر إلى القاعدة مع المعنى البياني، فتقول: ظَنَّ زَيْدًا قائمًا وأَعْلِمَ زَيْدًا فرسك مسرجاً، هذا كله جائز.

وأما إقامة الثالث من باب أعلم فنقل الاتفاق على منعه، وليس كما قيل، يعني: أجازته بعضهم حيث لا لبس، وهذا صحيح أيضاً، وأما كونه خبراً .. وإلى آخره، نقول: هذه التعليقات كلها قبل دخول أعلم، فلما دخلت أعلم حصل فيه نوع تغير، وإلا لو كان المعنى قبل دخول أعلم وبعده سيات مستويان من كل وجه لا فائدة من وجود أعلم لا بالهمزة ولا بالفعل نفسه، بل نقول: ثم تغير حصل بعد دخول أعلم وأرى غير المعنى ولو من جهة التمام عما كان عليه سابقاً.

فلو حصل لبس تعين إقامة الأول في باب ظن وأعلم، نعم، لو حصل لبس تعين الأول، لا بد من ضبطها، لو حصل لبس تعين إقامة الأول في باب ظن وأعلم، كما هو الشأن في باب كسا، فلا تقل: ظَنَّ زَيْدًا عمروً، على أن عمروً هو المفعول الثاني، ولا أُعْلِمَ زَيْدًا خالداً منطلقاً، لو غيرت وبدلت: خالداً، وخالداً .. إلى آخره، قد يحصل نوع لبس، حينئذٍ إذا حصل اللبس تعين إقامة الأول.

فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى الْمَنْعُ اشْتَهَرَ ... وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

هذا النظم قالوا فيه أمور، أولاً: حكاية الإجماع، فالإجماع الاتفاق. الأصل أن الإجماع هو اتفاق، إذاً: أخذنا الاتفاق جنساً في حد الإجماع، كاصطلاح عند الأصوليين الاتفاق هو الإجماع والإجماع هو الاتفاق ولا خلاف بينهم، لكن قد يعبر بعض الفقهاء بكلمة اتفاق على ما اصطلاحوا عليه، إما اتفاق أرباب المذهب، إما اتفاق الأصوليين فحسب، إما اتفاق النحاة .. إلى آخره، فيكون أخص من حيث الاصطلاح، أما الحجة الشرعية الذي هو قسيم للكتاب والسنة فالإجماع هو الاتفاق، فإذا قيل: اتفقوا -الفقهاء- بمعنى أجمعوا، وإذا قيل أجمعوا بمعنى اتفقوا فلا فرق بينهما. هنا حكى الاتفاق، وقلنا: المسألة فيها خلاف، قال: وَبِاتِّفَاقٍ، إذاً: نأخذ على النظم أنه حكى الإجماع.

ثانياً: عدم اشتراط كون الثاني من باب ظن ليس جملة، قال: وَلَا أَرَى مَنَعًا، وهذا فيه خلل؛ لأنه ولا أرى منعاً من إقامة الثاني مطلقاً ولو كان جملة، وهذا ممنوع باتفاق.

الثالث: إيهام أن إقامة الثالث غير جائزة باتفاق، هذه ثلاثة أمور ذكرها للتوضيح مما أخذ على الناظم.

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُقِلَا ... بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا

إذا عرفنا أن الفعل يتعدى إلى مفعولين أو أكثر وأنبنا واحداً من هذه المفاعيل، فما حكم المفاعيل الأخرى؟

قلنا: القاعدة: أن نائب الفاعل جرى مجرى الفاعل، والفاعل لا يتعدد، فكذلك نائب الفاعل لا يتعدد، فإذا قلنا: ظَنَّ زيدٌ، أقمنا الأول، الثاني حكمه واجب النصب، لا نقل: ظَنَّ زيدٌ قائمٌ فحينئذٍ زيدٌ هذا نائب فاعل أول، وقائمٌ نائب فاعل ثاني، لا، يبقى المنصوب على حاله، والعامل فيه ظَنَّ، وأُعلِمَ، أُعْلِمَ زيدٌ أقمنا الأول، فرسك مسرحة، يبقى الثاني والثالث منصوب، وهذا ليس خاص بالمفاعيل، بل يشمل الظروف والمصادر والمفعول المطلق، كل ما يتعلق به الفعل إذا أقيم نائب الفاعل بقي الباقي على أصله. وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُقِلَا ... بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا

وَمَا هذا اسم موصول بمعنى الذي، والذي سِوَى النَّائِبِ، والذي استقر سِوَى النَّائِبِ، يعني: سوى ذلك النائب، ممَّا هذا متعلق بما تعلق به سِوَى، والذي استقر سوى ذلك النائب ممَّا عُقِلَا بِالرَّافِعِ، بمعنى عمل فيه الرفع، علقناه بالرفع، ظَنَّ زيدٌ، زيدٌ هذا رفعناه وعلقناه بالعامل وهو ظَنَّ؛ لأن العلاقة والارتباط والعمل كل هذه مترادفة، المراد أن هذا المعمول مرتبط بهذا العامل، فزيدٌ بالرفع نقول: هذا له علاقة، وله ارتباط وكونه معمولاً لـ (ظَنَّ)، معاني واحدة، بمعنى أنه قد أثر فيه الرفع على أنه نائب فاعل، علق بالعامل، نقول: علقناه بالعامل، بمعنى ماذا؟ أننا أعملنا العامل فيه الرفع، قائماً علقناه بالعامل، بمعنى أننا أحدثنا وأثرنا بالعامل فيه النصب، هذا المراد بالتعليق: وَعُلْفَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ ... كَعُلْفَةِ بِنَفْسِ الْإِسْمِ الْوَاقِعِ

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُقِلَا: الألف هذه للإطلاق.

عُقِلَا بِالرَّافِعِ: يعني: علق على جهة كونه مرفوعاً، والعامل حينئذٍ يكون رافعاً وناصباً، ظَنَّ زيدٌ قائماً رفع ونصب، رفع زيد على أنه نائب فاعل، ونصب قائماً على أنه مفعول ثاني له، علقنا نائب الفاعل بـ (ظَنَّ).

قال: النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا .. سِوَى النَّائِبِ .. النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا-: على أصلها، النَّصْبُ هذا مبتدأ، ولَهُ هذا خبره ومُحَقَّقًا الألف هذه بدل عن التنوين، مُحَقَّقًا هذا حال، إما لفظاً إن لم يكن جاراً ومجروراً أو محلاً إن يكن جاراً، كيف هذا؟ لو قلت: ضُرِبَ زيدٌ في داره،

ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجمعةِ، ضُرِبَ زيدٌ، زيدٌ هذا نائب فاعل، يومَ الجمعةِ بقي على أصله، النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا، لفظاً أو تقديرًا أو محلاً؟ لفظاً، ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجمعةِ، علقنا زيد بضرب على أنه نائب فاعل وهو الرفع له -ضُرِبَ-، يومَ نقول: منصوب على الظرفية العامل فيه ضُرِبَ نفسه، إذًا: رفع ونصب، والنصب هنا لفظي، ضُرِبَ زيدٌ في بيته في داره، زيدٌ هذا الرفع له ضُرِبَ، في داره بقي على أصله، وهو كونه في المحل منصوباً؛ لأنه في المعنى مفعول به وقع عليه الفعل، فحينئذٍ نقول: في داره النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا لكنه محلاً لا لفظاً.

وَمَا سِوَى: مَا هذا اسم موصول بمعنى الذي يعم جميع المنصوبات كالظروف، ظروف الزمان والمكان والحال والتمييز والمفعول معه وله والمصدر، فتقول: أعطي زيدٌ درهمًا يوم الجمعةِ أمامَ زيدٍ إعطاءً، أعطي زيدٌ: أعطي هذا مغير الصيغة، زيدٌ نائب فاعل، درهمًا: مفعول به، الأول أو الثاني؟ الثاني: بقي على أصله منصوب؟ بقي على أصله، يوم الجمعةِ ظرف زمان، أمامَ زيدٍ مكان، إعطاءً، هذا مفعول مطلق -مؤكّد-، حينئذٍ بقي على أصله، و (ما) شمل كل المنصوبات التي تكون في الجملة، فليس خاصاً بالمفعولات. وَمَا سِوَى ذلك النَّائِبِ مرفوع على أنه نائب فاعل، مَّا عَلِقًا بِالرَّافِعِ، يعني: الذي جعل ارتباطه بالرفع له وهو الفعل مغير الصيغة، إن أعطيناه ما يرفعه على أنه نائب فاعل، طلبه على أنه نائب فاعل، ما سواه النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا، النَّصْبُ مبتدأ، ومُحَقَّقًا هذا حال من الضمير لَهُ.

حكم المفعول القائم مقام الفاعل، حكم الفاعل، فكما أنه لا يرفع الفعل إلا فاعلاً واحداً، كذلك لا يرفع الفعل إلا مفعولاً واحداً، الفاعل لا يكون إلا واحداً فالفعل لا يطلب فاعلين، نائب الفاعل أقيم مقام الفاعل، حينئذٍ لا يطلب الفعل نائبين، لأن الأصل واحد لا يتعدد، ولذلك امتنع أن يُرفع ثانٍ مع نائب الفاعل.

قال في التوضيح: وغير النائب مما معناه متعلق بالرفع، -وعبارة ابن هشام دقيقة-، وغير النائب مما معناه متعلق بالرفع؛ لأنه قال: مَّا عَلِقًا -الإلف للإطلاق- بِالرَّافِعِ، يعني: معناه متعلق بالرفع، طلبه على أنه نائب فاعل.

وغير النائب مما معناه متعلق بالرفع واجب نصبه لفظاً إن كان غير جار ومجرور، نحو: ضُرِبَ زيدٌ يومَ الخميسِ أمامك ضرباً شديداً، ومن ثم نصب المفعول الذي لم يُنب في نحو: أُعْطِيَ زيدٌ ديناراً، ديناراً بقي على النصب.

وأعطي ديناراً زيداً، أو محلاً إن كان جاراً ومجروراً؛ وعلة ذلك أن الفاعل لا يكون إلا

واحدًا، فكذلك نائبه.

ونقف على هذا.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* شرح الترجمة (اشتغال العامل عن المعمول) وحد الاشتغال وأركانه

* العامل في الإسم المتقدم (الشغول عنه).

* متى يجب نصب الإسم المتقدم؟

* ماى يجب رفع الإسم المتقدم؟

* متى يترجح نصب الإسم المتقدم؟

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى: اشْتَغَلَ الْعَامِلُ عَنِ الْمَعْمُولِ.

أي: هذا باب بيان اشْتَغَلَ الْعَامِلُ عَنِ الْمَعْمُولِ، وهذا المسمى إذا أطلق عند النحاة:

باب الاشتغال، والمراد به اشْتَغَلَ الْعَامِلُ عَنِ الْمَعْمُولِ.

لما أنهى ما يتعلق بالمرفوعات - ذكر العمد المبتدأ والخبر والنواسخ، وذكر الفاعل ونائب الفاعل -، الأصل فيه أن يشرع في المنصوبات، ثم إذا أنهى المنصوبات سيذكر الجرورات، وهذا الترتيب المعهود عند النحاة.

هذا الباب وسط بين المرفوعات والمنصوبات، لذلك سيأتي بعده باب التنازع ثم المفعول المطلق ويسرد المفاعيل، وهذا الباب وسط، لأن فيه حالين: حال رفع وحال نصب.

حينئذٍ لما كان مشتملاً على النوعين المرفوعات والمنصوبات ناسب أن يوسطه بين

المرفوعات والمنصوبات، باب اشتغال العامل وسطه بين المرفوعات والمنصوبات؛ لأن

بعضه من المرفوعات، لأنه سيأتي أنه قد يرفع في بعض الأحوال على أنه مبتدأ، إذاً: له

علاقة بالمرفوعات فهو مبتدأ، وبعضه من المنصوبات: (زيداً ضربته) هذا مفعول به، إذاً:

هو من المفاعيل.

اشْتَغَلَ الْعَامِلُ عَنِ الْمَعْمُولِ: المراد بالاشتغال هنا الأعمال، هو أن يُعْمَلَ فِعْلٌ في ضمير،

ولذلك قال: الْعَامِلُ والمراد به هنا - الْعَامِلُ - أي: المشغول، عَنِ الْمَعْمُولِ: العامل

المفسر للعامل في الاسم السابق، (زيداً ضربته) هذا المراد هنا، هذا العامل مفسر للعامل في (زيداً) ، زيداً هذا اسم متقدم تلاه فعل، هذا الفعل قد عمل في ضمير يعود على الاسم المتقدم، فيسمى هذا العامل ماذا؟ اشتغل عن المعمول الذي هو الاسم المتقدم، اشتغل بضمير عائد على ذلك الاسم المتقدم. إذاً: اشتغال العامل، عرفنا العامل ما المراد به؟ وهذا سبق معنا أنه ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع أو نصب أو خفض أو جزم، عن المعمول المقصود به هنا المشتغل عنه، يعني: الاسم المتقدم.

حقيقة هذا الباب -قبل أن ندخل في الآيات- أن يتقدم اسم كما ذكره ابن عقيل: ويتأخر عنه فعل، مثل: (زيداً ضربته) ، (زيداً) اسم متقدم، وتأخر عنه فعل وهو (ضرب) ، هذا الفعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم المتقدم ضربته، أين مرجع الضمير؟ زيد، زيد هو الاسم المتقدم، زيداً ضربته، إذاً: تقدم اسم وتلاه فعل، هذا الفعل متعد ينصب، لابد أنه ينصب، لو كان لازماً لما دخل في الباب معنا، حينئذٍ قد عمل هذا الفعل في ضمير، هذا الضمير يرجع إلى الاسم المتقدم، مثل هذا التركيب: (زيداً ضربته) هو باب الاشتغال بالشروط الآتية، زيداً ضربته.

إذاً: عمل في ضمير ذلك الاسم المتقدم ، أو في سببيه، المراد به أن يعمل في اسم ظاهر مضاف إلى ضمير يعود إلى الاسم المتقدم، (زيداً ضربت أخاه) ، (ضربت): فعل وفاعل، و (أخاه): هذا مفعول به، وهو مضاف والضمير مضاف إليه، أين مرجع الضمير؟ زيد الذي هو الاسم المتقدم، هل عمل فيه ضرب؟ لا لم يعمل فيه مباشرة، وإنما عمل في اسم ظاهر، وذلك الاسم الظاهر قد عمل في الضمير العائد للاسم المتقدم، هذا يسمى سببياً عندهم، إذا كان العامل قد عمل في اسم ظاهر، وهذا الاسم الظاهر قد أضيف إلى ضمير يعود إلى الاسم المتقدم يسمى سببياً. ولذلك قال: أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل، قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببيه، إما مباشرة وإما أن يكون الضمير مضافاً إليه، والفعل قد عمل في المضاف، ولذلك قال: وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق، مثاله: (زيداً ضربته) ، نقول: (زيداً) هذا يجوز فيه وجهان: الرفع والنصب، الرفع على أنه مبتدأ، والجملة التي تليه في محل رفع خبر، والنصب على أنه مفعول به لفعل محذوف وجوباً، يفسره الفعل المذكور الذي لفظ به، ولذلك قال: اشْتَغَلَ الْعَامِلُ، أي عامل؟ ضربته، عَنِ الْمُعْمُولِ، اشتغل عنه بالضمير أو بالاسم الظاهر المضاف إلى الضمير.

اشْتِغَالَ الْعَامِلِ الْمُرَادُ بِالْعَامِلِ هُنَا الْفِعْلُ الْمَفْسُورُ، عَنِ الْمَعْمُولِ يَعْنِي الْمَشْتَغَلَ عَنْهُ، وَهُوَ الْأَسْمُ الْمُتَقَدِّمُ.

إِذَا: عِنْدُنَا فِي هَذَا التَّرْكِيْبِ (زَيْدًا ضَرْبَتُهُ) عِنْدُنَا أَرْكَانُ ثَلَاثَةٌ: مَشْغُولٌ عَنْهُ، وَهُوَ الْأَسْمُ الْمُتَقَدِّمُ، وَمَشْغُولٌ وَهُوَ الْعَامِلُ نَصْبًا أَوْ رَفْعًا، وَهُوَ الْفِعْلُ الْمُتَأَخَّرُ، وَمَشْغُولٌ بِهِ وَهُوَ الضَّمِيرُ الَّذِي تَعْدَى إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِنَفْسِهِ، نَحْوُ: (زَيْدًا ضَرْبَتُهُ) ، أَوْ بِالْوَاسِطَةِ (زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ) ، أَوْ بِالْوَاسِطَةِ سِوَاءِ كَانَ حَرْفُ جَرٍّ أَوْ كَوْنُهُ قَدْ عَمِلَ فِي اسْمٍ ظَاهِرٍ، وَذَلِكَ الْأَسْمُ الظَّاهِرُ مُضَافًا إِلَى الضَّمِيرِ، هَذِهِ ثَلَاثَةُ أَرْكَانٍ، لَا بَدَّ مِنْ وَجُودِهَا فِيمَا يَصِحُّ أَنْ يُحْكَمَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْإِشْتَغَالِ:

أَوَّلًا: مَشْغُولٌ عَنْهُ، ثَانِيًا: مَشْغُولٌ، ثَالِثًا: مَشْغُولٌ بِهِ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْأَرْكَانِ شُرُوطٌ، لَا يَصِحُّ هَكَذَا مُطْلَقًا، وَإِنَّمَا لَا بَدَّ مِنْ شُرُوطٍ، أَمَّا الشُّرُوطُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْأَسْمِ الْمُتَقَدِّمِ وَهُوَ الْمَشْغُولُ عَنْهُ فَخَمْسَةٌ عِنْدَ النَّحَاةِ مَشْهُورَةٌ:

أَوَّلًا: أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا لَا مُتَعَدِّدًا، وَاحِدًا إِمَّا بِاللَّفْظِ وَإِمَّا بِالْمَعْنَى، لِأَنَّهُ قَدْ يَتَعَدَّدُ فِي اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى، (زَيْدًا وَعَمْرًا ضَرْبَتُهُمَا) ، الْعَطْفُ هُنَا جَعَلَ الْاِثْنَيْنِ فِي مَعْنَى الْوَاحِدِ، حِينَئِذٍ نَقُولُ: هَذَا غَيْرُ مُتَعَدِّدٍ، وَإِنْ تَعَدَّدَ فِي اللَّفْظِ إِلَّا أَنْ مَعْنَاهُمَا فِي الْمَعْنَى وَاحِدٌ، (زَيْدًا ضَرْبَتُهُ) ، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ، أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا، (زَيْدًا وَعَمْرًا ضَرْبَتُهُمَا) ، هَذَا جَائِزٌ، كَيْفَ وَهُوَ مُتَعَدِّدٌ فِي اللَّفْظِ؟ نَقُولُ: نَعَمْ، قَدْ يَتَعَدَّدُ فِي اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى، (زَيْدًا دَرَاهِمًا أَعْطَيْتُهُ) ، هَذَا لَا يَصِحُّ لِكَوْنِهِ مُتَعَدِّدًا فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى.

إِذَا: الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا لَا مُتَعَدِّدًا، وَهَذَا قَلْنَا يَدْخُلُ تَحْتَهُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَعَدِّدًا فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، وَهَذَا مُمْنُوعٌ.

وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَعَدِّدًا فِي اللَّفْظِ لَا فِي الْمَعْنَى، مِثْلُ: (زَيْدًا وَعَمْرًا ضَرْبَتُهُمَا) ، نَقُولُ: هَذَا جَائِزٌ.

وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا مَلْفُوظًا بِهِ؛ (زَيْدًا ضَرْبَتُهُ) ، نَقُولُ: هَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِيهِ، وَأَمَّا (زَيْدًا دَرَاهِمًا أَعْطَيْتُهُ) ، نَقُولُ: هَذَا لَا يَصِحُّ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مُتَقَدِّمًا، فَإِنْ تَأَخَّرَ حِينَئِذٍ نَقُولُ: لَيْسَ مِنْ بَابِ الْإِشْتَغَالِ، (ضَرْبَتُهُ زَيْدًا) ، (زَيْدًا) هَذَا يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ، إِمَّا النِّصْبَ وَإِمَّا الرِّفْعَ، إِنْ رَفَعْتَهُ جَعَلْتَهُ مُبْتَدَأً مُتَأَخِّرًا، وَالْجُمْلَةُ قَبْلَهُ خَبَرٌ، (ضَرْبَتُهُ زَيْدًا) ، الْأَصْلُ: (زَيْدًا ضَرْبَتُهُ) ، قَدِمَتْ وَأَخَّرْتَ الْمُبْتَدَأَ عَنِ الْخَبَرِ، أَوْ قَدِمْتَ الْخَبَرَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، (ضَرْبَتُهُ زَيْدًا) ، (زَيْدًا) نَقُولُ هَذَا بَدَلًا مِنَ الضَّمِيرِ؛ لِمَاذَا لَا يَكُونُ مِنْ بَابِ الْإِشْتَغَالِ؟ نَقُولُ: لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْإِشْتَغَالِ أَنَّهُ

يكون متقدماً، أن يكون الاسم المشغول عنه متقدماً، فإن تأخر خرج عن باب الاشتغال.

الثالث: قبوله للإضمار، -يعني: يرجع إليه ضمير، ليس كل اسم يصح أن يرجع إليه ضمير- قبوله للإضمار، فلا يصح الاشتغال عن الحال والتمييز والمصدر المؤكد والمجرور بما لا يجز المضمرك (حتى) هذه كلها نقول: لا يصح الاشتغال عنه؛ لأنها لا تقبل الإضمار.

الرابع: أن يكون مفتقراً لما بعده، فليس من الاشتغال: (في الدار زيد فأكرمه) ، لا نقول: (زيد) هنا من باب الاشتغال وإن تقدم؛ لأنه ليس مفتقراً لما بعده، يمكن أن يقال: (في الدار) خبر، و (زيد) مبتدأ، (فأكرمه) جملة مستأنفة، ولكن (زيداً) ضربته) ، (زيداً) لوحده هكذا لا يمكن أن يكون كلاماً لوحده، بل لا بد أن يكون متمماً له ما بعده، حينئذ صار مفتقراً.

إذاً: الشرط الرابع في المشغول عنه: كونه محتاجاً ومفتقراً لما بعده، فليس من الاشتغال: (في الدار زيد فأكرمه).

الخامس: كونه مختصاً لا نكرة محضة، من باب أولى أن يكون معرفة؛ لأنه إذا رفع ليس له إلا محل واحد وهو الابتداء، فلو كان نكرة محضة ورفع بالابتداء، قلنا: لا يصح (رجلاً فأكرمه) ، لا يصح أن نقول: هذا من باب الاشتغال؛ لأنه لا يصح أن يقال: (رجل فأكرمه)؛ لأن (رجل) هذا لا يبدأ به، حينئذ لا بد أن يكون معرفة أو نكرة مختصة؛ لأنه لو رفع لرفع على الابتداء، وما يكون نكرة محضة لا يصح أن يقع مبتدأ. ليصح رفعه على الابتداء، ولذلك إذا تعين نصبه، بعضهم يرى أنه لا يكون من هذا الباب كما سيأتي.

فبحو: (رجلاً أكرمته) تعين فيه النصب، ومثلها: ((وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا)) [الحديد: 27] (رَهْبَانِيَّةً) هذا نكرة لا يمكن أن يكون مبتدأً يعني: لا يجوز فيه الوجهان، الذي هو باب الاشتغال، باب الاشتغال لا بد من تجويز الوجهين، الرفع على الابتداء والنصب على المفعولية، فإن تعين رفعه سيأتي أنه ليس من باب الاشتغال، وإن تعين نصبه كذلك فيه قولان: هل هو من باب الاشتغال أو لا؟

(رَهْبَانِيَّةً) نقول هنا يتعين نصبه؛ لأنه لا يصح رفعه، لأنه لو رفع لرفع على أنه مبتدأ وهذا نكرة، والنكرة لا تقع مبتدأً، هذه خمسة شروط لا بد من توفرها في المشغول عنه. وأما شروط المشغول وهو الفعل، فاثنتان:

أولاً: أن يكون متصلاً بالمشغول عنه، يعني: ألا يفصل بينه وبين الاسم السابق شيء، (زيداً ضربته) ، لا بد أن يكون متصلاً به، لو قال: (زيداً أنت تضربه) ما صح أن يكون من باب الاشتغال، لوجود الفاصل بين الاسم المتقدم والفعل، لا بد أن يكون متصلاً به، وهذا بخلاف الوصف كما سيأتي، هذا شرط في الفعل، ألا يفصل بينه وبين الاسم السابق فاصل، فإن انفصل منه بفاصل لا يكون لما بعده عمل فيما قبله لم يكن من باب الاشتغال.

الثاني: كونه صالحاً للعمل فيما قبله، وذلك إذا كان فعلاً متصرفاً أو اسم فاعل أو اسم مفعول، مختص بهذا، وإن نص الناظم في أول الباب على الفعل: **إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلَ ...** فالوصف مثله، ولذلك سيأتي في آخر الباب: **وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفًا ...** دل على أن الوصف المراد به اسم الفاعل واسم المفعول، اسم المفعول قد لا يتعدى وقد يتعدى.

المراد هنا بالمفعول الذي يتعدى إلى أكثر من مفعول؛ لأنه لو تعدى إلى مفعول واحد لتعين أن يكون ذلك المفعول نائب فاعل، فيشترط في المفعول أن يتعدى لأكثر من واحد، وأما مطلق اسم المفعول فلا؛ لأنه ليس كل اسم مفعول ينصب لا بد أن يكون ناصباً هنا، لا بد أن يكون العامل ناصباً، فلو لم ينصب حينئذٍ نقول: ليس من باب الاشتغال في شيء.

واسم المفعول له حالان: قد يكون ناصباً وقد لا يكون، متى يكون ناصباً؟ إذا كان متعدياً لأكثر من واحد (الدرهم أنت معطاه) الدرهم الدرهم يجوز فيه الوجهان، (أنت معطاه) معطى هذا يتعدى إلى اثنين.

بأن يكون فعلاً متصرفاً أو اسم فاعل أو اسم مفعول، وهذا بشرطه كما سيأتي لا بد أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال. هذان شرطان لا بد من توفرهما في الفعل نفسه.

ويشترط في المشغول به وهو الضمير شرط واحد، وهو ألا يكون أجنبيّاً من المشغول عنه، بمعنى أن يعود إلى الاسم المتقدم، فإن لم يعد عليه صار أجنبيّاً عنه؛ لأنه لا بد من رابط، فيصح أن يكون ضمير المشغول عنه نحو: (زيداً ضربته) أو (مررت به) ، ويصح أن يكون اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير المشغول عنه نحو: (زيداً ضربت أخاه) أو (مررت بغلامه) هذه شروط لا بد من تحققها في هذه الأركان الثلاثة.

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلَ ... عَنْهُ يَنْصَبُ لَفْظُهُ أَوْ الْمَحَلّ
فَالسَّابِقُ أَنْصَبُهُ بِفِعْلِ أَضْمَرًا ... حَتَّمَا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

هكذا عرفه بهذين البيتين المعقدين.

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ: (إِنْ مُضْمَرُ) أولاً: الأعراب ثم المعنى، (إِنْ) هذا حرف شرط، (مُضْمَرُ) هذا فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور وهو شَغَلَ، (إِنْ) شغل مضمر اسم، (مُضْمَرُ) مضاف و (اسم) مضاف إليه، (سَابِقٍ) نعت لاسم (فِعْلاً): - سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلَ -، شغل فعلاً، إِذَا: مفعول مقدم لشغل، شغل هذه الجملة لا محل لها من الأعراب لأنها مفسرة، (شَغَلَ عَنْهُ بِنَصْبٍ) عنه بنصب جارٍ ومجروران متعلقان بشغل، (بِنَصْبٍ لَفْظِهِ) نَصْبٍ مضاف، وَلَفْظِهِ مضاف إليه، (أَوْ الْمَحَلِّ) معطوف عليه.

(فَالسَّابِقِ) الفاء واقعة في جواب الشرط (إِنْ مُضْمَرُ) ما النتيجة؟ ما الجواب؟ قال: (فَالسَّابِقِ انْصَبُهُ) السَّابِقُ هذا منصوب على الاشتغال، انصب السابق، وانصبه هذه جملة لا محل لها من الأعراب، مفسرة للفعل المحذوف، انصبه بماذا؟ بِفِعْلٍ، إِذَا: جار ومجرور متعلق بقول: انصبه، (بِفِعْلٍ أُضْمِرَا) أُضْمِرَا الألف للإطلاق، وَأُضْمِرَا هذا فعل مغير الصيغة، والضمير يعود إلى فِعْلٍ، بِفِعْلٍ أُضْمِرَا؛ لأنه نعت له، ولا بد جملة النعت أن تشتمل على ضمير يعود على المنعوت عليه كالخبر، فإن لم تكن لا يصح، هنا أُضْمِرَت جملة وقعت نعتاً، إِذَا: لابد من رابط، مثل جملة الخبر، أين الرابط؟ أُضْمِرَا نائب الفاعل، فأضمرنا فيه ضمير وهو نائب الفاعل يعود على فعل، (أُضْمِرَا حَتْمًا) إضماراً حتماً، يعني: واجباً، إضماراً حتماً مفعول مطلق، أو حتم حتماً (مُؤَافِقٍ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا) مُؤَافِقٍ هذا نعت بعد نعت موافق؛ لأنه اشترط في الفعل شرطين: أن يكون مضمرًا، وأن يكون موافقاً.

أُضْمِرَا قلنا نعت في محل جر، مُؤَافِقٍ جاء مفرداً، حينئذٍ جاء مجروراً، (لَمَّا قَدْ أُظْهِرَا) لَمَّا جار ومجرور متعلق بموافق، (قَدْ أُظْهِرَا) الجملة صلة الموصول لا محل لها من الأعراب، لَمَّا قَدْ أُظْهِرَا يعني: للمظهر.

(قَدْ أُظْهِرَا) الألف هذه للإطلاق، أُظْهِرَا فعل ماضي مغير الصيغة، ونائب الفاعل يعود على الفعل، موافق للذي قد أظْهَرَا، ل (ما) الموصولة، لابد من أن يرجع إلى الموصول نفسه.

(مُؤَافِقٍ لَمَّا قَدْ أُظْهِرَا) (ما) تصدق على الفعل، (أُظْهِرَا) ما الذي أظْهَرَا؟ هو الفعل، ليس على الفعل وإنما على (ما) الصادق بالفعل، فأظْهَرَا فيه ضمير يعود على (ما) فحينئذٍ ما تفسر بفعل، فعيد عليه.

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلَ ... عَنْهُ بِنَصْبٍ لَفْظِهِ

إِنْ شَغَلَ ضَمِيرُ اسْمٍ سَابِقٍ يَعْنِي: ضَمِيرُ يَعُودُ عَلَى اسْمٍ سَابِقٍ، شَغَلَ مَاذَا؟ فَعَلًا، عَنْهُ: عَنْ الْاسْمِ السَّابِقِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ شَغَلَهُ عَنْ نَصْبِهِ، فَلَوْلَا وَجُودُ هَذَا الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ بِالْفِعْلِ لَتَسَلَّطَ عَلَيْهِ فَنَصْبُهُ، فَالضَّمِيرُ هُنَا الَّذِي يَعُودُ عَلَى الْاسْمِ السَّابِقِ شَغَلَ الْفِعْلَ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْوَاحِدَ الْمُتَعَدِّيَ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ لَا يَنْصَبُ إِلَّا مَفْعُولَ وَاحِدٍ، وَلَا يَنْصَبُ مَفْعُولَيْنِ، فَيَأْمُرُ أَنْ يُقَالَ: (زَيْدًا ضَرَبْتُ أَوْ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ) فَيَكُونُ الثَّانِي مَفْعُولَ لِلْفِعْلِ، إِمَّا هَذَا وَإِمَّا ذَاكَ، لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ (زَيْدًا ضَرَبْتَهُ) الضَّمِيرُ وَالْاسْمُ الَّذِي هُوَ مَرْجِعُ الضَّمِيرِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَا مَفْعُولَيْنِ لِلْفِعْلِ نَفْسَهُ، لِمَاذَا؟ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْوَاحِدَ أَوَّلًا وَهُوَ ضَرَبَ لَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، ثُمَّ لَا يَعْمَلُ الْعَامِلُ الْوَاحِدَ فِي الْاسْمِ وَفِي ضَمِيرِهِ، لَا فِي الْاسْمِ وَلَا فِي ضَمِيرِهِ، يَعْنِي: مَعًا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، نَقُولُ: هَذَا مُمْتَنِعٌ.

إِذَا: يُمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ زَيْدًا مَعْمُولًا لَ (ضَرَبْتَهُ).
(إِنْ مُضْمَرٌ) إِنْ ضَمِيرُ (اسْمٍ سَابِقٍ) شَغَلَ فَعَلًا عَنْهُ عَنْ الْاسْمِ السَّابِقِ (يَنْصَبُ لَفْظُهُ) يَنْصَبُ الْبَاءُ هَذِهِ اخْتَلَفَ الشَّرَاحُ فِيهَا عَلَى قَوْلَيْنِ:

منهم من جعلها بمعنى عن، ومنهم من جعلها بمعنى السببية، ويختلف المعنى على المعنيين، على المرجح أنها بمعنى عن (يَنْصَبُ لَفْظُهُ)، حينئذ يكون قوله: (عَنْهُ يَنْصَبُ) عن نصب لفظه، يكون بنصب هذا بدل اشتغال مما قبله من (عَنْهُ - من ضمير عنه-)، بإعادة العامل بمعناه.

(عَنْهُ) عن نصبه، يَنْصَبُ هَذَا نَقُولُ: بدل اشتغال من الضمير في (عَنْهُ) بإعادة العامل لا بلفظه وإنما بمعناه، لأن (عَنْ) هذه لفظاً ومعنىً واضحاً المجاوزة، (يَنْصَبُ) قلنا الباء هنا بمعنى (عن).

إِذَا: هي العامل فيه في الضمير السابق، أعاده مرة أخرى لكن بالمعنى لا باللفظ نفسه، (عَنْهُ) عن (يَنْصَبُ لَفْظُهُ) أي: الاسم السابق (أَوْ الْمَحَلَّ). بهذا المعنى أعدنا الضمير في لفظه على الاسم السابق، (أَوْ الْمَحَلَّ) أل هذه نائبة عن المضاف إليه، أو محله.

حينئذ قوله: (يَنْصَبُ لَفْظُهُ) أي: بنصب لفظ الاسم السابق كما لو قلت: (زَيْدًا ضَرَبْتَهُ) لو أسقطت الضمير هذا لنصب الاسم لفظاً، (أَوْ الْمَحَلَّ) فيما إذا كان الاسم السابق لا يظهر فيه الإعراب بأن يكون مبنياً (هذا ضربه .. هذا ضربت) لو أسقطت الضمير لعمل ضربت في محل هذا، حينئذ اللفظ والمحل يرجعان إلى الاسم السابق، فمراد الناظم

هنا (يَنْصُبُ لَفْظُهُ) يعني: لفظ الاسم السابق فيما لو تسلط عليه العامل، وهذا فيما إذا كان معرباً (أو محله) فيما إذا كان مبنياً، وهذا لا إشكال فيه، والمثالان واضحان، (زيداً ضربته) (هذا ضربته) الأول ينتصب لفظاً، والثاني ينتصب محلاً.

وقيل: الباء سببية، يعني: بسبب نصبه، فحينئذ تكون متعلقة بقوله: (شَغَلَ) ، بسبب نصبه، إذاً انشغل الفعل بسبب نصب ماذا؟ الضمير نفسه، فقوله: يَنْصُبُ لَفْظُهُ، أي: الضمير، أو محله، أي: الضمير، كيف يُنصب الضمير لفظاً؟ أو ينصب محلاً؟ قالوا: إن تعدى بنفسه (ضربته) هنا نصب لفظاً، وإن تعدى إليه بحرف الجر فحينئذ نصب محلاً (زيداً مررت به) به قلنا: الباء هنا داخلة على المفعول به، والضمير هذا مرجعه إلى الاسم المتقدم، حينئذ نصبه (مر) الذي هو الفعل لكن محلاً لا لفظاً، وأما (زيداً ضربته) هذا نصبه لفظاً، وهذا المعنى فيه نوع ركافة لماذا؟ لأنه باتفاق، وإن سُوِّغ إطلاق أن الضمير ينصب لفظاً لكنه ليس إلا على التأويل؛ لأن الضمير لا ينصب لفظاً وإنما هو دائماً معرب محلاً، وحينئذ يتعين حمل قوله: (نَصَبٍ) يعني: عن نصبه، عن نصب لفظه أي: الاسم المتقدم، ولا نرجع الضمير إلى الضمير، يَنْصُبُ لَفْظُهُ أي: لفظ الضمير أو محله أو محل الضمير نقول: هذا فيه نوع ركافة، وابن عقيل مشى على هذا، وصاحب التوضيح والأشتموني على الأول، وهو أظهر.

إِنْ مُضْمَرٌ اسْمٌ سَابِقٌ فِعْلاً شَغَلَ ... عَنْهُ.

يعني: عن اسم سابق شغل بماذا؟ يَنْصُبُ لَفْظُهُ يعني: عن نصب لفظه، إن شغل بالضمير عن نصب لفظه، أو محله أو بسبب نصب لفظه -لفظ الضمير أو محل الضمير-، وجهان: والأول أولى.

فَالسَّابِقُ انْصَبَهُ: يعني: الاسم المتقدم انصبه وجوباً أو راجحاً مع جواز الرفع أو مرجوحاً مع ترجيح الرفع أو مستوياً، هذه أربعة أحوال داخلة في قوله: فانصبه؛ لأن أحوال الاسم المتقدم خمسة كما سيأتي، وبقي الرفع والظاهر أن الناظم أسقطه، قد يكون عمداً لأنه ليس من باب الاشتغال، وقد يقال بأنه نص على النصب لأن الأصل في الاشتغال هو النصب، هو الأصل، حينئذ ذكر الأصل وبقي الرفع وهو فرع، ولو وجب الرفع فيكون من باب الفرعية.

فَالسَّابِقُ يَعْنِي: الاسم السابق، الفاء واقعة في جواب الشرط، فَالسَّابِقُ انْصَبَهُ، انْصَبَهُ إما كما ذكرنا، انْصَبَهُ للأمر وللإباحة، مقابلة للمنع الصادقة بالإيجاب، إما وجوباً فيما إذا تعين نصبه، وإما جوازاً راجحاً، وإما جوازاً مرجوحاً، وإما مستوياً، يعني يجوز فيه

الوجهان، وترك الرفع عمداً أو لأنه سيأتي ذكره فيما سينص عليه من الأحوال الخمسة،
ولذلك السيوطي قدره، فالسابق ارفعه على الابتداء أو انصبه ليدخل هذه الحالة
الخامسة، ولكن لا نحتاج إلى هذا.

انصبه بماذا؟ قال: بِفَعْلٍ أَضْمَرًا فعل مضمر يعني محذوف وهذا الفعل المحذوف قد يكون
محذوفاً على جهة الوجوب وقد يكون محذوفاً على جهة الجواز، والمختار أنه لفعل
محذوف وجوباً، ثم إذا حذفناه وجوباً ماذا نفسره؟ بأي دليل؟ نقول: أحسن ما يحال
عليه في القرينة هو اللفظ المذكور بعد، يعني: يفسره العامل المذكور في الجملة (زيداً
ضربته) فنقول: زيداً هذا انصبه، إن نصبته تنصبه بفعل محذوف وجوباً تقديره ضربت،
من أين أخذته؟ من ضربته الذي هو عمل في العامل المشغول بالضمير العائد على
الاسم المتقدم، ضربت زيداً ضربته، هذا التقدير (ضربت زيداً ضربته) فالحذف واجب،
والتقدير يكون مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَ ولذلك قال: حَتْمًا مُوَافِقٍ ذَلِكَ الفعل المضمر لِمَا
يعني: للفعل الذي قَدْ أُظْهِرَ، إما لفظاً ومعنى، وإما معنى.

إذاً: باب الاشتغال أن يتقدم اسم وهذا الاسم له شروط ذكرناها ويتأخر عنه فعل، هذا
الفعل يعمل في ضمير يعود على الاسم المتقدم، لو أسقط هذا الضمير لتسلط هذا
العامل على الاسم المتقدم فنصبه على أنه مفعول له، فإن لم يصح أن ينصب على أنه
مفعول له خرج من باب الاشتغال، ولذلك سيأتي أن وجوب الرفع ليس من باب
الاشتغال على الصحيح، وإنما تذكر من باب تتميم القسمة فحسب، فكل ما وجد فيه
هذا الضابط حينئذ قلنا هذا من باب الاشتغال، متى؟ إذا حذف الضمير حينئذ إذا
صح أن يتسلط العامل على الاسم المتقدم فنصبه على أنه مفعول به له صح أنه من
باب الاشتغال، فإن لم يصح نصبه على أنه مفعول له خرج من باب الاشتغال، ولذلك
إذا تعين رفعه قلنا: ليس من باب الاشتغال في شيء؛ لأن باب الاشتغال الأصل فيه
النصب، لا بد أن ينصب ولو كان راجحاً أو مرجوحاً حينئذ نقول لا بد من أن ينصب
فإذا تعين الرفع خرج عن أصل الباب.

إِنْ مُضْمَرٌ اسْمٌ: مُضْمَرٌ اسْمٌ، مضاف ومضافاً إليه، الظاهر والمتبادل من الاسم، الاسم
الواحد لأنه نكرة في سياق الإثبات، ففيه تنبيه على أن شرط المشغول عنه أن يكون
اسماً واحداً، يعني ولو كان متعدداً في اللفظ لكن الاعتبار بالمعنى (فزيداً وعمراً
ضربتَهُمَا) هذا يعتبر اسماً واحداً لأن العطف صير الثاني مع الأول كالشيء الواحد،
والواو هنا لمطلق الجمع، حينئذ نقول: هو واحد في المعنى، وإن كان في اللفظ متعدداً،

وأما إذا تعدد في اللفظ والمعنى هذا فيه خلاف لكن الجماهير على المنع: (زيداً درهماً أعطيته) نقول: هذا ليس من باب الاشتغال، فلا يجوز أن يقال: زيداً درهماً أعطيته إياه؛ لأنه لم يسمع وأجازه الأخفش.

إِنْ مُضْمَرٌ اسْمٌ سَابِقٌ فِعْلاً أَوْ بِمَثَلِهِ وَهُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ، وَسَيَأْتِي بِقَوْلِهِ: وَسَوَّ فِي ذَا الْبَابِ وَصُفّاً ... !

شَغَلَ: شَغَلَ هذا فعل ماضي، والفعل الماضي إما أن يتعدى بنفسه، وإما أن يتعدى بواسطة حرف الجر، شَغَلَ: يعني اشتغل بضمير، إما بنفسه مثل ضربته، وإما بواسطة حرف الجر، مثل: زيداً مررت به، أو بملايس ضمير الاسم كأن يكون الاسم الظاهر مضافاً إلى ضمير يعود إلى الاسم المتقدم زيداً ضربت أخاه، هذه حالة ثالثة لا بد من إدخالها؛ لأن أخاه نقول: هذا عمل فيه الفعل، نصبه، حينئذٍ نقول: نصبه على أنه مفعول به له، لكنه أضيف إلى ضمير يعود إلى الاسم المتقدم. شغل عنه بنصب لفظه، قلنا: يَنْصِبُ لَفْظُهُ، بنصب يحتمل أن تكون الباء سببية متعلقة بشغل، وضمير لفظه للضمير، والمراد بنصب لفظ الضمير بتعدي الفعل إليه بلا واسطة، -بحرف الجر-، إذا تعدى إليه الفعل مباشرة ضربته قالوا هنا نصب الضمير لفظاً، وإذا تعدى إليه بواسطة حرف الجر فحينئذٍ قلنا هذا منصوب محلاً وهو المراد بقوله: أَوِ الْمَحَلِّ (أل) هذه نائبة عن المضاف إليه، يعني بدل عن الضمير.

فَالسَّابِقَ أَنْصَبُهُ: قلنا إما إن نقدر فَالسَّابِقَ أرفعه على الابتداء وانصبه، يعني: نجتمع بين الأحوال الخمسة، وإما أن نجعل الحكم خاصاً هنا بالأحوال الأربعة التي يجوز فيها النصب أو التي ينصب فيها الاسم المتقدم سواء كان على جهة الوجوب أو لا. أَنْصَبُهُ بِفَعْلٍ أُضْمِرًا: إضماراً.

حَتَمًا: يعني واجباً؛ لأن الفعل الملفوظ به كالعوض من اللفظ به فلا يجمع بينهما، وجب حذفه، ولا يجوز ذكره إلا في مقام التعليم، يعني: لا يجوز ذكره مع ما بعده إلا في مقام التعليم، وأما لوحده فلا بأس فتقول: زيداً ضربته ضربت زيداً فقط، زيداً هذا مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره: ضربت زيداً، وتسكت، وضربته الثاني هذه جملة مفسرة لا محل لها من الإعراب، لا يجمع بين ضربت زيداً وضربته؛ لأن الثانية مفسرة والأولى مفسرة، ولا يجمع بين المفسر والمفسر.

الأولى: ضربت زيداً معوض عنها، والثانية عَوْضٌ، ولا يجمع بين المعوّض والمعوّض عنه؛ لأن الفعل الملفوظ به كالعوض من اللفظ به فلا يجمع بينهما لأن الجمع ينافي العوضية، أنت ما عوضت إلا من أجل حذفه، عدم وجوده، حينئذٍ إذا ذكر الأصل أن يحذف الثاني، إما هذا وإما ذاك، العوض أو المعوض عنه، فلا يجمع بينهما في اللفظ البتة.

بِفَعْلٍ أَضْمِرًا: إضماراً الألف هذه للإطلاق.

حَتْمًا: يعني: واجباً.

مُؤَافِقٍ: ذلك الفعل المضمَر لما قد أظهرنا، إما لفظاً ومعنى، مثل: ضربت زيداَ ضربته، نقول: هذا موافق للملفوظ به في اللفظ والمعنى، وإما معنىً دون لفظ زيداَ مررت به، هل يصح أن أقول: مررت زيداَ؟ يمتنع هذا؛ لأنه لا يتعدى بنفسه، فزيداَ منصوب لكنه لا يمكن أن يكون منصوباً بـ (مرٍّ) لأن (مرٍّ) لا يتعدى بنفسه، وإنما نفسه بلفظ موافق لـ (مرٍّ) في المعنى، جاوزت زيداَ مررت به، والجأزة والمرور بمعنى واحد، جاوزت وهذا يتعدى، جاوزت زيداَ مررت به، فسرناه من معناه دون لفظه، لا بد من هذا، إذ تقديره جاوزت زيداَ مررت به، ويشترط في الفعل المفسَّر ألا يفصل بينه وبين الاسم السابق، كما ذكرناه، زيداَ ضربته لا يصح زيداَ أنت ضربته، لا يفصل بينهما.

فَالسَّابِقُ انْصَبَهُ بِفَعْلٍ أَضْمِرًا ... حَتْمًا مُؤَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرْنَا

قال ابن عقيل: الاشتغال أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببيه، المراد بالسبب المضاف، اسم ظاهر يضاف إلى ضمير يعود إلى الاسم المتقدم، حينئذٍ الضمير الذي يعمل فيه الفعل، إما أن يعمل فيه مباشرة ضربته، وإما أن يتعدى إليه بحرف الجر مررت به، وإما أن يعمل الفعل في اسم ظاهر مضاف إلى ذلك الضمير (زيداً ضربت أخاه) أو مررت بغلامه أو ضربت غلامه حينئذٍ نقول هذا له حكم واحد.

فمثال المشتغل بالضمير زيداَ ضربته وزيداَ مررت به، ومثال المشتغل بالسبب زيداَ ضربت غلامه، وهذا هو المراد بقوله: إِنَّ مُضْمَرُ اسْمٍ .. الخ، والتقدير -تقدير البيت- : إن شغل مضمَر اسم سابق فعلاً عن ذلك الاسم بنصب المضمَر لفظاً، يعني تعدى الفعل إليه بنفسه، هذا مراده، تعدى إليه الفعل بنفسه، نحو: زيداَ ضربته، أو بنصبه محلاً يعني تعدى الفعل إليه بالحرف، نحو: زيداَ مررت به، فكل واحد من ضربت ومررت اشتغل بضمير زيد، لكن ضربت وصل إلى الضمير بنفسه، ومررت وصل إليه بحرف الجر، فهو مجرور لفظاً، -هذا غريب-، فهو مجرور لفظاً ومنصوب محلاً، في اللفظ لا يقال بأنه مجرور لأن الجر هو الكسر، والكسر هنا محلي وليس بلفظ، مررت به، به الكسرة هذه ليست كسرة جر، وإنما هي كسرة بناء، فقوله: فهو مجرور لفظاً ومنصوب محلاً، وكل من ضربت ومررت لو لم يشتغل بالضمير لتسلط على زيد كما تسلط على الضمير، فكنت تقول: زيداَ ضربت، إذا أسقطت الضمير، زيداَ ضربت، فتنصب زيد

ويصل إليه الفعل بنفسه كما وصل إلى ضميره، وتقول يزيد مررت، فيصل الفعل إلى زيد بالباء كما وصل إلى ضمير، ويكون منصوباً محلاً كما كان الضمير.
وقوله: فَالسَّابِقُ انْصَبَ .. الخ، معناه أنه إذا وجد الاسم والفعل على هيئة مذكورة فيجوز لك نصب الاسم السابق، واختلف النحويون في ناصبه، والمشهور أنه الفعل المحذوف وجوباً.

فذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مضمَر وجوباً؛ لأنه لا يجمع بين المفسر والمفسر، ويكون الفعل المضمَر موافقاً في المعنى لذلك المظهر، وهذا يشمل ما وافق لفظاً ومعنى، زيداً ضربته، إنَّ التقدير: ضربت زيداً ضربته، وما وافق معنى دون لفظ كقولك في زيداً مررت به، إنَّ التقدير: جاوزت زيداً مررت به، وهذا التقدير اللفظي لا يكون إلا في صورة واحدة، وهي فيما إذا عمل فيه بنفسه، يعني اتصل الضمير بالعامل، ضربته، هذا الذي يصح أن يكون لفظاً ومعنى، وما عداه حينئذٍ يفسر بالمعنى دون اللفظ، يعني: يكون العامل موافقاً للمذكور في المعنى دون اللفظ، متى يبقى؟
إذا توصل إليه بحرف الجر، أو عمل في اسمٍ مضافٍ إلى ضميرٍ يعود إلى ذلك المتقدم، وهذا هو الصحيح، المذهب الأول هو الصحيح وعليه الجماهير، أن الفعل المذكور مفسر للفعل المحذوف.

المذهب الثاني: وهو منسوب للكوفية؛ أنه منصوب بالفعل المتأخر بعد المذكور، وهذا غريب، كيف يجتمع عامل واحد على معمولين من جهة واحدة، هذا مفعول وهذا مفعول، لأن ضرب هذا لا يتعدى إلا لمفعول واحد، فحينئذٍ إما أن يكون المتقدم أو المتأخر واحد منهما، وأما أن يتسلط فيهما نقول: لا، منصوب بالفعل المذكور بعده، واختلف هؤلاء على قولين:

فقال قوم، وزعيمهم الفراء، إنه عامل في الضمير وفي الاسم معاً، نقول: هذا ضعيف جداً، فإذا قلت: زيداً ضربته، كان ضربت ناصباً لزيد وللهاء، ورُدَّ هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم، ومُظْهَرُه، ووجه آخر أن ضرب يتعدى إلى مفعول واحد فقط، فحينئذٍ إما هذا وإما ذاك، فلا ينصب مفعولين ولو كان أحدهما ضميراً والثاني مرجع الضمير، لا بد من تعيين واحد منهما، إما هذا وإما ذاك.

وقال قوم، وزعيمهم الكسائي: هو عامل في الظاهر والضمير ملغى، وهذا فاسد؛ لأن الضمير اتصل هنا، والضمائر لا تتصل إلا بعاملها، فدل على أنه معمول، ضربته، الضمير اتصل بالعامل هذا دليل على أنه معمول له، إذًا: كيف يلغى، هو مطلوب له،

يقتضيه العامل فكيف يلغى؟ نقول هذا لا.

ورد بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل، إذاً: الصواب: أنه منصوب بفعل مضممر وجوباً يفسره العامل المذكور إما لفظاً ومعنى وإما معنى دون اللفظ.

فالاسم السابق إن نصبته، تقول هو مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره ضربت زيداً ضربته، وإن رفعتَه -وهو جائز- زيد ضربته، زيد مبتدأ وجمله ضربته في محل رفع خبر المبتدأ.

ما جاز فيه الوجهان هو من باب الاشتغال، فإن تعين الرفع خرج عن باب الاشتغال، إن تعين النصب هذا محل نزاع كبير، ثم قال:

وَالنَّصْبُ حَتَّمُ إِنَّ تَلَا السَّابِقُ مَا ... يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَأَنَّ وَحَيْثُمَا

هذا الاسم المتقدم (زيد) له خمسة أحوال: إما أنه يجب النصب، وإما أنه يجب رفعه،

وإما أنه يجوز فيه الوجهان: الرفع والنصب، ثم هذا على ثلاثة أحوال:

إما أن يجوز فيه الوجهان، ويكون النصب أرجح على الرفع، أو بالعكس يجوز فيه

الوجهان والرفع أرجح على النصب، وإما أن يستوي فيه الوجهان، هذه خمسة.

وجوب النصب، وجوب الرفع، جواز الوجهين والنصب أرجح، جواز الوجهين والرفع

أرجح، جواز الوجهين واستواء النصب والرفع.

وَالنَّصْبُ حَتَّمُ يعني: الحالة الأولى التي يجب فيها النصب، وَالنَّصْبُ حَتَّمُ متى؟ قال: إِنَّ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ.

إِنَّ تَلَا السَّابِقُ: يعني وقع الاسم السابق بعد أداة تختص بالفعل، وما اختص بالفعل لا يجوز أن يكون ما بعده مرفوعاً، فلا بد أن يكون منصوباً، فحينئذٍ تعين أن يكون الاسم السابق منصوباً، إذا تلا هذا الاسم أداة تختص بالفعل، هذه الحالة الأولى وهي وجوب النصب، أن يقع الاسم السابق بعد أداة لا تدخل إلا على الفعل.

وَالنَّصْبُ حَتَّمُ: النَّصْبُ مبتدأ، وَحَتَّمُ خبر، واجب يعني، -الهتم والواجب والفرض بمعنى

واحد-، متى؟ (إِنَّ) هذا قيد شرط ليس مطلقاً، وَالنَّصْبُ حَتَّمُ إِنَّ تَلَا يعني: تبع الاسم

السَّابِقُ، السَّابِقُ فاعل تلا (ما) اسم موصول بمعنى الذي، أداة أو شيئاً يَخْتَصُّ.

(ما) قلنا مفعول به، يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ الجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، أين

جواب الشرط؟ ف: النَّصْبُ حَتَّمُ، إِنَّ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ فَالنَّصْبُ حَتَّمُ،

فالنصب واجب، دل عليه الجملة السابقة.

كَانَ وَحَيْثُمَا، والذي يختص بالفعل أربعة أنواع، مثل الناظم لواحد منها، كَانِ وَحَيْثُمَا، وهو أدوات الشرط.

إذاً: أدوات الشرط مما يختص بالفعل مطلقاً، قد يكون بعدها ماضٍ وقد يكون بعدها مضافاً، ليس كل أدوات الشرط تكون عاملة.

وأدوات التحضيض، وأدوات العرض، وأدوات الاستفهام غير الهمزة، هذه أربعة أنواع تختص بالفعل، نحو: إن زيدا لقيته فأكرمه، إن زيدا لقيته زيدا لقيته، لو قلت: زيدٌ لقيته هذا من باب زيد ضربته مثله، إذاً من باب الاشتغال أو لا؟ اسم متقدم تلاه فعل اشتغل بضمير لقيته، ضمير يعود على اسم متقدم لو أسقطناه لتفرغ للاسم السابق فنصبه على أنه مفعول به، لقيت زيدا، زيدا لقيته.

هنا سبق الاسم (زيداً)، سبقه إن الشرطية، فحينئذٍ وجب أن يكون الاسم التالي لأن منصوباً، لماذا؟ لأننا لو رفعناه لجوزنا وقوع الجملة الاسمية بعد إن الشرطية، وهو ممتنع، لا يجوز أن يقع بعد أدوات الشرط الجملة الاسمية، بل لا بد أن يكون جملة فعلية، فحينئذٍ يتعين النصب فتقول: إن زيدا لقيته فأكرمه، فأكرمه هذه جملة الجواب. إن زيدا لقيته هذا واجب النصب، حينئذٍ تقول: زيدا مفعول به لفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور إن لقيت زيدا لقيته.

وحيثما عمراً لقيته فأهنه، عمراً لقيته مثل السابق، وهلا بكراً ضربته، وأين زيدا وجدته، وألا زيدا أكرمه، (ألا) حرف تحضيض، حينئذٍ نقول: زيدا هذا منصوب بفعل محذوف وجوباً، فالنصب هنا حتم واجب، لماذا؟ لأن الاسم المتقدم تلا -تبع- ما يختص بالفعل، فلا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ؛ لأنه لو رفع حينئذٍ لخرجت هذه الأدوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل، والاختصاص بالفعل يرفعه، رفع الاسم على أنه مبتدأ، لكن نقول: يجوز أن يقال: إن زيد لقيته، امتنع الرفع على الابتداء؛ لأنه تلا أداة الشرط فإذا تلاها حينئذٍ أخرجناه عن ما وضعت له في لسان العرب، وهو إن لا يتبعها إلا الفعل، لكن لو رفعناه على أنه فاعل لفعل محذوف هل خرجت إن عن وضعها في لسان العرب؟ لا.

إذن: قوله: وَالنَّصْبُ حَتْمٌ أَي: فيمتنع الرفع على الابتداء، فالمنوع هنا رفع الاسم المتقدم على أنه مبتدأ إذا تلا أدوات الشرط، أو أسماء الاستفهام أو أدوات التحضيض أو أدوات العرض، نقول: يمتنع رفع الاسم لا مطلقاً، وإنما يمتنع رفعه على أنه مبتدأ، وأما لو رفع على الفاعلية، وأنه لفعل محذوف وجوباً نقول: هذا جائز لأنه لم يخرج

الأدوات عما وضعت له في لسان العرب.

ويجوز رفعه بالفاعلية لفعل مضمر مطاوع للظاهر، فقول الناظم:

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ، أي: فيمتنع الرفع على الابتداء، الناظم هنا مثل ب (إن) و (حيثما) قد يفهم منه أنه سائغ مطلقاً، أن يقع الاشتغال بعد أدوات الشرط مطلقاً في الشعر وفي النثر، لكن هذا فيه تفصيل، ليس على إطلاقه، ولذلك قال ابن هشام: وتسوية الناظم بين (إن) و (حيثما) مردوداً.

لا يقع الاشتغال بعد أدوات الشرط والاستفهام إلا في الشعر، وأما في النثر -الكلام- فلا يليها إلا صريح الفعل، لا بد من النطق به لا يكون محذوفاً، في الكلام لا يليها إلا الفعل الصريح، صريح الفعل إلا إذا كانت أداة الشرط (إذا) مطلقاً، يعني: سواء تلاها فعل ماضي، أو مضارع، أو (إن) والفعل الماضي، يعني في النثر من أدوات الشرط يستثنى (إذا) و (إن)، (إذا) مطلقاً يعني سواء تلاها فعل ماضي أو تلاها فعل مضارع، و (إن) بشرط أن يتلوها فعل ماضي فحسب، فيقع في الكلام نحو: إذا زيداً لقيته، أو تلقاه فأكرمه، إذا زيداً لقيته هذا فعل ماضي تلا إذا، أو إذا زيداً تلقاه هذا فعل مضارع يجوز هذا وذاك، فأكرمه، فحينئذ نقول: زيداً هذا مفعول به لفعل محذوف وجوباً يفسره المذكور، وقع بعد (إذا) ، وهو في الأصل لا يقع إلا في الشعر، لكن يستثنى (إذا) في النثر كما أنها في الشعر.

وإن زيداً لقيته فأكرمه، إن زيداً لقيت، ولا يصح إن زيداً تلقاه، لا يصح لماذا؟ لأن (إن) في النثر لا يتلوها إلا الماضي، وأما المضارع فلا، بخلاف (إذا) ، (إذا) مطلقاً و (إن) بشرط.

ويمتنع في الكلام إن زيداً تلقاه فأكرمه، ويجوز في الشعر.

قال ابن هشام: وتسوية الناظم بين (إن) و (حيثما) مردود، إذاً: (حيثما) لا تقع إلا في الشعر، لا تقع في النثر، و (إن) تقع في النثر، إذاً: التسوية بينهما مردودة، هكذا قال ابن هشام رحمه الله في الأوضح، وأجيب عن رده بأن التسوية بينهما في وجوب النصب، وفي مطلق الاختصاص بالفعل، وإن كان أحدهما أقوى من الآخر، يعني: (إن) أقوى من (حيثما) لأن الاسم ينتصب بعدها في النثر وفي الشعر، بخلاف (حيثما) فهي خاصة بالشعر دون النثر فلا تقع في النثر.

إذاً: قوله:

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا ... يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ !!

وذلك كأدوات الشرط ك (إِنْ وَحَيْثُمَا).

أي: يجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل وهي أربعة أنواع كما سبق بيانه، ولكن انتبه أن الأصل في هذا الباب -باب الاشتغال- جواز الرفع والنصب، يجوز فيه الوجهان، فإذا امتنع الرفع حينئذٍ هل يقال بأنه من باب الاشتغال أو لا هذا محل نزاع، ولذلك هذه الصورة بعضهم أخرجها من باب الاشتغال؛ لأنك إذا قلت: إن زيدا لقبيته فأكرمه، هنا لا يصح أن يقال زيدٌ، فكل ما تعين فيه الرفع دون النصب أو النصب دون الرفع، نقول هذا مخالف لأصل الشرط في باب الاشتغال أنه يجوز نصبه ويجوز رفعه، ولذلك الحالة التي تكون أصلاً هي جواز الوجهين دون ترجيح أحدهما على الأخرى.

وَالنَّصْبُ حَتَّمُ إِنَّ تَلَا السَّابِقُ مَا، يعني: شيئاً مفعول به، يَحْتَصُّ بِالْفِعْلِ، فالنصب واجب، كَ (إِنْ وَحَيْثُمَا).

أشار المصنف إلى القسم الأول بقوله: وَالنَّصْبُ حَتَّمُ، ومعناه أنه يجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل كأدوات الشرط، نحو: (إن) و (حيثما)، فتقول: إن زيدا أكرمته أكرمك، وحيثما زيدا تلقه فأكرمه، هذا مثال مصطنع، فيجب نصب زيدا في المثالين ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ إذ لا يقع الاسم بعد هذه الأدوات مطلقاً على مذهب البصريين، وأجاز بعضهم وقوع الاسم بعدها، فلا يمتنع عنده الرفع على الابتداء متمسكاً بقول القائل:

لَا تَجْزِعِي إِنْ مُنَفِّسٌ أَهْلَكْتُهُ ...

إِنْ مُنَفِّسٌ رفع بعد (إن) الشرطية، وتمسك به من قال بأنه يجوز أن يعرب مُنَفِّسٌ هنا مبتدأ وجملة أَهْلَكْتُهُ خبر، مثل: زيد ضربته، وهذا جوابه أمران:

أولاً: جمهور الرواة لهذا البيت بالنصب، ولذلك منع البصريون صحة رواية الرفع، سلمنا أنها ثابتة وصحيحة يمكن تأويله، وكل ما أمكن تأويله على وجه صحيح لا يمكن أن يجعل قاعدة أو استثناء من قاعدة تخالف الأصل، كل ما أمكن تأويله بوجه صحيح لا يمكن أن يجعل أصلاً يعارض الأصل المطرد، فإذا كان الأصل المطرد هو عدم وقوع المبتدأ بعد أدوات الشرط، هذا هو الغالب، حتى في القرآن، حينئذٍ إذا جاء ما ظاهره أنه مبتدأ لا بد من التأويل، لكن دون تكلف، هنا أمكن التأويل، إِنْ مُنَفِّسٌ أَهْلَكْتُهُ إِنْ هلك منفس، لا بأس أن يكون موافقاً للمذكور وإن لم يكن في اللفظ لأنه في المعنى، أهلكت منفساً هذا متعدي، وأهلكته هذا متعدي، إذاً: لا يمكن أن نقدر المتعدي وإنما نقدر اللازم، وهو موافق له في اللفظ والمعنى لا في العمل.

إِنْ مُنَفِّسٌ: إِنْ هلك منفس، ف (منفس) هذا فاعل لفعل محذوف وجوب يفسره المذكور،

مثل: ((وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)) [التوبة:6] لا بأس به، مثل: ((إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)) [الانشقاق:1].

إذاً: إنْ مُنْفَسٌ، نقول: روي بالنصب إنْ مُنْفَسًا، وهو رواية سيبويه وجمهور البصريين، ومنع البصريون صحة رواية الرفع، فإن صحت فهو فاعل لفعل محذوف تقديره: إنْ هلك منفس، وتقدير ابن عقيل فيه نظر؛ لأنه قال: فلا يمتنع عنده الرفع على الابتداء كقول الشاعر تقديره: إنْ هلك منفس، كيف ابتداء هذا؟ لعله في سقط أو شيء، أجاب البصريون أو كذا، أما بهذا التركيب خلل، يقول: وأجاز بعضهم وقوع الاسم بعدها فلا يمتنع عنده الرفع على الابتداء كقول الشاعر: لا تجزعي إنْ منفس. إذاً: منفس هذا مبتدأ لا يحتاج إلى تقدير، تقديره: إنْ هلك منفس، لعله في سقط، في سقط قطعاً، لأنه ليس فيه تقدير إذا كان مبتدأ صار منفس مبتدأ، وأهلكته جملة خبر، ليس عندنا تقدير، لكن هذا على مذهب البصريين، لعله سبق معهم قلم، إنْ لم يكن ثم سقط.

وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْإِبتِدَاءِ ... يَخْتَصُّ فَالْرَّفْعُ التَّزْمَةُ أَبَدًا

هذه وجوب الرفع، وذكرها بعد وجوب النصب للاشتراك في مطلق الوجوب، وإن كان الأصل في هذه كما صححه ابن هشام وغيره أنها ليست من باب الاشتغال، وإنما تذكر من باب تتميم القسمة فحسب، وإلا أبوابه أو مسائله أربعة لا خمسة، وإذا أسقطنا وجوب النصب كما قال بعضهم صار ثلاثة، وهي ما ترجح فيه النصب وما ترجح فيه الرفع مع جواز النصب، وما جاز فيه الوجهان على السواء، هذا قطعاً باب الاشتغال، وأما ما تعين رفعه قطعاً ليس من باب الاشتغال، والنصب إذا تعين هذا في النفس منه شيء، هل هو من باب الاشتغال أو لا! بعضهم أخرجه، لأنه لا بد أن يجوز فيه الوجهان وإلا خرج.

وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْإِبتِدَاءِ ... يَخْتَصُّ فَالرَّفْعُ !!

إنْ تَلَا السَّابِقُ يعني: الاسم السابق عكس المسألة السابقة، إنْ تَلَا السَّابِقُ عندنا بعض الأدوات يختص بالفعل، وبعض الأدوات والحروف، -وأقول: أدوات ليشمل الاسم والحرف-، بعض الأدوات يختص بالاسم لا يدخل على الفعل، كما أن الأول يختص بالفعل فلا يدخل على الاسم.

وبعضها يدخل عليهما، على الفعل وعلى الاسم، وهذا نوعان: ما يدخل على الفعل والاسم والأكثر دخوله على الفعل، ما يدخل على الفعل والاسم والأكثر دخوله على الاسم، ما غلب دخوله على الفعل مع جواز دخوله على الاسم، ما غلب دخوله على الاسم مع جواز دخوله على الفعل، ما اختص بالفعل وجب نصب الاسم بعده، ما اختص بالاسم وجب رفع الاسم بعده؛ لأنه لا يتلوه فعل فكيف نقدر الفعل بعده! هذا متعذر، كما أن هناك في (إذا) و (إن) لا يجوز أن يرفع بالابتداء؛ لأن هذه لا يتلوها إلا فعل، فكيف يتلوها الاسم! هذا باطل، كذلك هنا عكس هذه الأدوات تختص بالابتداء لا تدخل على غير المبتدأ، فحينئذ إذا رفعناه كنا على الأصل، فإذا نصبناه حينئذ أخرجناها عن الأصل الذي وضعت له في لسان العرب، وهذا ممتنع، فتعين رفعها. وَإِنْ تَلَا: يعني تبع، السَّابِقُ: السَّابِقُ هذا صفة لموصوف محذوف في المعنى لكن هنا إعرابه فاعل، مَا: مفعول به، يَخْتَصُّ بِالْإِبْتِدَاءِ: لا محل لها من الأعراب، بِالْإِبْتِدَاءِ هذا جار ومجرور متعلق بـ: يَخْتَصُّ، وجملة يختص بالابتداء هذه صلة الموصول لا محل لها من الأعراب.

فَالرَّفْعُ: هذا منصوب على الاشتغال، مثل الذي معنا، ابن مالك قال: فَالسَّابِقُ أَنْصِبُهُ. فَالرَّفْعُ التَّزِمُ، يعني التزم الرفع، أَبَدًا مطلقاً في كل الأوقات، إذا تلا الاسم السابق ما يختص بالمبتدأ حينئذ وجب الرفع، وجب الرفع للاسم ولا يجوز نصبه. والذي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها اثنا عشر نوعاً:

الأول: أدوات الشرط بلا استثناء.

الثاني: أدوات الاستفهام بلا استثناء ومنه: (كم) الاستثنائية، نصوا عليها.

الثالث: أدوات التحضيض بلا استثناء.

الرابع: أدوات العرض بلا استثناء.

الخامس: لام الابتداء.

السادس: (كم) الخبرية.

السابع: الحروف الناسخة، ما يدخل على المبتدأ.

الثامن: الأسماء الموصولة، ومنها (أل) الموصولة، نصوا عليها.

التاسع: الأسماء الموصوفة بالعامل المشغول، زيد رجل ضربته.

العاشر: بعض حروف النفي وهي (ما) مطلقاً، نحو: زيد رجل ما ضربته، و (لا) بشرط أن تقع في جواب قسم، نحو: زيد والله لا أضربه، فإن كان حرف النفي غير (ما) و (لا)

نحو: زيد لم أضربه، أو كان حرف النفي هو (لا) وليس في جواب القسم، نحو: زيد لا أضربه، فإنه يترجح الرفع ولا يجب؛ لأنها حينئذٍ لا تفصل ما بعدها عما قبلها لأنها لو فصلته لما عمل ما بعدها فيما قبلها لا يفسر عامل.

الحادي عشر: أسماء الأفعال.

الثاني عشر: فاء السببية، هذه لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

وإن تلاً السَّابِقُ مَا بِالْإِتْدَاءِ يَخْتَصُّ: يعني: ما يختص بالابتداء.

فالرُّفْعُ: الفاء واقعة في جواب الشرط.

التَّرْمِيزُ أَبَدًا: وجب الرفع على الابتداء، فتخرج المسألة عن هذا الباب إلى باب المبتدأ والخبر، إذا وجب الرفع خرجت المسألة هذه من باب الاشتغال إلى باب المبتدأ والخبر، نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو، زيد هذه إذا الهجائية كما سبق هناك في تقدير خبر الحذوف، فإذا الأسد حاضر، فإذا الأسد، ففي الحضرة الأسد، فإذا زيد، زيد حاضر، أو فإذا زيد يضربه عمرو، فإذا زيد، زيد: هذا الاسم المتقدم، يضربه عمرو، يضرب عمرو زيداً، إذاً اشتغل بضمير يعود للاسم المتقدم، هنا تعين الرفع ولا يجوز نصب، لأن الاسم المتقدم تبع ووقع بعد أداة لا يليها إلا المبتدأ فتعين الرفع، وإذا كان كذلك فحينئذٍ نقول: ما دام أن الرفع تعين حينئذٍ لو ألغى الضمير لما تسلط على الأول، لو حذف الضمير: فإذا زيد يضرب عمرو لا بد من إحداث وتقدير مفعول به غير الأول، لماذا؟ لأنك لو سلطته على الأول للزم أن تكون الجملة تالية لـ (إذا)، وحينئذٍ إذا قلت: فإذا زيداً يضرب عمرو تلاً (إذا) الجملة؛ لأن المتقدم في نية التأخير، كأنك قلت: فإذا يضرب عمرو زيداً، وهذا ممتنع.

إذاً: لو أسقط الضمير لما تسلط على الاسم المتقدم، إذاً خرج من باب الاشتغال، وباب الاشتغال شرطه: أنه لو فُرِّغ العامل عن العمل في الضمير لنصب الاسم المتقدم مباشرة، وهنا لو فُرِّغ لا ينصبه، لأنه لو نصبه صار مفعولاً به متقدماً وحقه التأخير، كأنك قلت: فإذا يضرب عمرو زيداً، وهذا ممتنع ما خرجنا عن الأصل، لا بد أن يتلو إذا اسم -جملة اسمية-، وحينئذٍ لا بد من رفعه، ثم إذا ألغى الضمير لا بد من تقدير مفعول به غير الأول، إذاً خرجت عن باب الاشتغال وإنما تذكر هنا من باب تميم القسم فحسب.

فلا يجوز نصب زيد؛ لأن إذا الفجائية لا يليها فعل ولا معمول فعل، لأنه لو تلاها معمول فعل هو في قوة تقدم الفعل، بل هو الظاهر، وقيل: هذه المسألة من هذا الباب،

ولذا عدها الناطم هنا؛ لأن العامل صالح للعمل في الاسم السابق لذاته، والمنع من عمله لعارض، نقول: لا، هذا فيه تكلف، والصواب أن المنع لذاته، لأننا نتكلم عن تركيب معين، لا نتكلم عن معنى ثم نوجد له تراكيب لا، التركيب موجود، نطقنا به: فإذا زيد، وحينئذ هل ينطبق عليه حد الاشتغال أو لا؟ نقول: لا ينطبق عليه، فلم يوجد أولاً حد الاشتغال ثم وجدت التراكيب، لا، العكس هو الصواب، التراكيب موجودة، ثم وجد حد الاشتغال فنطبق وننزل حد الاشتغال على التراكيب، وحينئذ نقول: التركيب سابق والحد لاحق، هذا هو الظاهر.

وإن تلاً: يعني تبع الاسم.

السَّابِقُ مَا: شيئاً أداة.

بِالْإِبْتِدَاءِ يَخْتَصُّ فَالرَّفْعُ التَّزِمَةُ أَبَدًا

كَذَا: أي مثل هذه المسألة في التزام الرفع.

إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ ... مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وَجِدْ

كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ: الْفِعْلُ مَا إِعْرَابُهُ؟ الْفِعْلُ فَاعِلٌ، مَا دَلِيلُهُ؟ إِذَا لَا يَلِيهَا إِلَّا الْفِعْلُ. إِذَا: إِذَا تَلَا الْفِعْلُ تَلَا، إِذَا تَلَا الْفِعْلُ مَا: شَيْئًا، مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وَجِدْ: يَعْنِي: لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهُ فِيمَا قَبْلَهُ، وَحِينَئِذٍ نَقُولُ: إِذَا وَقَعَ الْاسْمُ بَعْدَ أَدَاةٍ لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا فَحِينَئِذٍ تَعِينَ رَفْعَ الْأَوَّلِ، لِمَاذَا؟ لِأَنَّهُ مَا لَا يَعْمَلُ لَا يَفْسَرُ عَامِلًا، إِذَا لَمْ يَعْمَلْ فِيهِ كَيْفَ يَفْسَرُ الْعَامِلَ الَّذِي يَكُونُ مَنْصُوبًا، بِمَاذَا نَفْسَرُهُ! إِذَا تَعَذَّرَ الْعَمَلُ تَعَذَّرَ التَّفْسِيرُ، فَكِلَاهُمَا مَبْنِي بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ.

كَذَا إِذَا الْفِعْلُ: يَعْنِي الْمَشْتَغَلُ عَنْهُ.

تَلَا: تبع أداة.

لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ: مَا قَبْلَهُ يَعْنِي، مَا: فَاعِلٌ، قَبْلُ، قَبْلَهُ مَعْمُولًا هَذَا حَالُ مَنْ فَاعِلٌ يَرِدُ. لِمَا بَعْدُ وَجِدْ: لِمَا وَجَدَ بَعْدَهُ، فَمَا وَجَدَ بَعْدَ الْأَدَاةِ لَا يَكُونُ عَامِلًا فِيمَا قَبْلَهُ، فَاتَنَفَى أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ الْمُتَقَدِّمُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدَ الْأَدَاةِ.

قال الشارح: أشار بهذين البيتين إلى القسم الثاني وهو ما يجب فيه الرفع، فيجب رفع الاسم المشتغل عنه إذا وقع بعد أداة تختص بالابتداء، كـ (إذا) التي للمفاجأة، خرجت فإذا زيد يضربه عمرو برفع زيد، ولا يجوز نصبه؛ لأن (إذا) هذه لا يقع بعدها الفعل لا ظاهراً ولا مقدراً.

وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا ولي الفعل المشتغل بالضمير أداة، لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كأدوات الشرط، والاستفهام، و (ما) النافية، والتحضيض، والعرض، ولام الابتداء، وكم الخبرية، والحروف الناسخة، والأسماء الموصولة، والاسم الموصوف بالعامل المشغول، وبعض حروف النفي، وأسماء الأفعال، وفاء السببية، هذه لا يعمل ما بعدها فيما قبلها نحو: زيد إن لقيته فأكرمه، زيد هذا يمتنع أن يكون منصوباً، هناك: إن زيداً لقيته. انتبه. إن زيداً تقدم العامل على الاسم، هنا العكس تقدم الاسم على العامل: زيدٌ إن لقيته، لو حذف الضمير لقيت هل ينتصب زيد ب لقيت؟ هل يصح أن نقول: زيداً إن لقيت فأكرمه؟ لا يصح، لأن (إن) من أدوات الشرط، وأدوات الشرط لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، لا يصح، وإذا كان كذلك لا يصح أن يفسر عاملاً قد عمل في الاسم المتقدم، فحينئذ يتعين أن يكون زيد مرفوعاً بالابتداء وما بعده الجملة في محل رفع خبر المبتدأ، ولا يجوز نصبه البتة، لأنه وقع بعده أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

ولا يجوز نصبه، يجب رفعه؛ لأن ما لا يصلح أن يعمل فيما قبله لا يصلح أن يفسر عاملاً فيما قبله، وإلى هذا أشار بقوله:

كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا .. إِلَى آخِرِهِ، أي: كذلك يجب رفع الاسم السابق إذا تلا الفعل شيئاً لا يرد ما قبله معمولاً لما بعده، ومن أجاز عمل ما بعد هذه الأدوات في ما قبلها، فقال زيداً ما لقيت، أجاز النصب مع الضمير بعامل مقدر فيقول: زيداً ما لقيت لكنه مرجوح لما ذكرناه سابقاً.

إذا: هاتان المسألتان تحت القسم الثاني: وهو ما يجب فيه رفع الاسم المتقدم، ونقول: الصواب إسقاطه من باب الاشتغال، لانتفاء شرط الاشتغال وهو أنه إذا أسقط الضمير تسلط العامل على الاسم المتقدم فنصبه، وهذا ممتنع هنا في هاتين المسألتين.

وَاخْتِيرَ نَصَبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ ... وَبَعْدَ مَا يِلَاؤُهُ الْفِعْلُ غَلَبَ
وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلِ عَلَى ... مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوَّلًا

هذا ما يجوز فيه الوجهان ويترجح النصب، لأنه قال: اخْتِيرَ، اخْتُورَ، اخْتِيرَ هذا فعل ماضي مغير الصيغة.

إذا: نَصَبٌ: هذا نائب فاعل.

وَاخْتِيرَ نَصَبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ: أي رجح النصب على الرفع في ثلاث مسائل سيذكرها الناظم رحمه الله تعالى.

أولاً: إذا تلا الاسم ما دل على الطلب. زيداً اضربه، قلنا أولاً: زيد ضربته، واضح أن

ضربت هذا فعل وفاعل وليس بطلب، لكن لو كان طلباً أو ما يدل على الطلب وهو عام كما سيأتي حينئذٍ يترجح النصب.

فيجوز فيه الوجهان: زيداً اضربه، زيداً اضربه، إن رفعت فهو مبتدأ والجملة بعده خبر. وسبق معنا أنه يجوز إيقاع الجملة الطلبية خبراً عن المبتدأ في قول الجمهور، مع كون الأصل أن تكون الجملة خبرية وهي محتملة للصدق والكذب.

ويجوز: زيداً اضربه، والتقدير: اضرب زيداً اضربه، فهو مفعول به لفعل محذوف وجوباً يفسره المذكور، ولكن يترجح النصب هنا فراراً عن مخالفة القياس ومخالفة من خالف في المسألة، فالأرجح أن يقال: زيداً اضربه؛ لأنه لا إشكال، ليس عندنا إشكال لا من جهة المخالف من النحاة، ولا من جهة مخالفة القياس، أما إذا قيل: زيداً اضربه وقعنا في مشكلة، وهي أن بعضهم يمنع إيقاع الجملة الطلبية خبراً عن المبتدأ، هذا واحد. ثانياً: الأصل والقياس أن تكون جملة الخبر جملة خبرية محتملة للصدق والكذب، فحينئذٍ وقوع الجملة الخبرية طلبية مخالف للقياس، فترجح النصب لهذه الحثية. واختيرَ نَصَبٌ: أي اختير نصب إذا وقع اسم الاشتغال قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ، والمراد بذي طلب يعني صاحب طلب، المراد به هنا: الأمر والنهي والدعاء. زيداً اضربه أمر، زيداً لا تضربه نهي، زيداً ليضربه عمرو أمر بواسطة، اضربه هذا أمر مباشرة، زيداً ليضربه عمرو، هذا أمر وكذلك بَعْدَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ، فحينئذٍ دل على الطلب بلام الأمر، فليس خاصاً باضربه.

زيداً ليضربه عمرو، زيداً لا تضربه، اللهم عبدك ارحمه، ارحمه دعاء، فعل دعاء، اللهم عبدك لا تؤاخذ، دعاء أيضاً، وزيداً غفر الله له، هذا خبر في معنى الطلب. إذاً قوله: ذِي طَلَبٍ: عام، بَعْدَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ عام يشمل ما كان طلباً بذاته بنفسه أو بواسطة، ويشمل ما كان بصيغته خبراً وفي المعنى طلب، مثل: زيداً غفر الله له، يعني: اغفر، اللهم اغفر لزيد هذا الأصل.

وهذا عام سواء كان الطلب طلب فعل أو طلب ترك، باللفظ والمعنى كان الطلب، أو بالمعنى فقط، هذا مثل زيداً غفر الله له، هذا طلب بالمعنى فقط دون اللفظ، فحينئذٍ يدخل فيه ما كان بصيغة الخبر، والمعنى المراد به الطلب.

وخرج ما صورته صورة الطلب ومعناه خبر. محمد أجمل به، هذا صورته صورة الطلب لكنه معناه معنى الخبر، لأن أجمل وإن كان على صيغة فعل أمر إلا أنه فعل ماضي، فليس داخلاً في قوله: ذِي طَلَبٍ، يستثنى منه التعجب إذا كان بصيغة أفعل.

وَاخْتِيرَ نَصَبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ

قَبْلَ: هذا متعلق باخْتِيرَ، اخْتِيرَ نَصَبٌ، يعني للاسم السابق.

قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ

ذِي: بمعنى صاحب، صاحب طلب، فهو عام يشمل كل ما ذكرناه.

قال الشارح: إذا وقع بعد الاسم فعل دال على طلب، -يعني بالصيغة أو بالأداة-

كالأمر والنهي والدعاء، وهذا المراد في هذا الباب بالطلب، زيداً اضربه وزيداً لا تضربه

وزيداً رحمه الله، فيجوز رفع زيد ونصبه، والمختار النصب، لأننا لو رفعناه لجعلنا الجملة

الطلبية خبراً عن المبتدأ، وهذا خلاف القياس، ثم خروجاً من الخلاف.

والمسألة الثانية مما يختار فيه النصب:

وَبَعْدَ مَا إِبِلَاءُ الْفِعْلِ غَلَبَ

يعني: إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب دخولها على الفعل.

قلنا: الأدوات منها ما يختص إما بالفعل وإما بالاسم، عرفنا حكمهما، وإما أنه يجوز

دخولهما على النوعين، إلا أنه يكثر ويغلب دخولها على الفعل دون الاسم أو العكس،

ما كثر دخوله على الفعل حينئذٍ إذا جاء الاسم بعدها رجحنا النصب باعتبار أن الأكثر

يتلوهما فعل.

وَبَعْدَ: أي اختير نصب قبل وبعد، بَعْدَ هذا معطوف على قَبْلَ.

وَبَعْدَ مَا: ما يعني أداة.

إِبِلَاءُ الْفِعْلِ غَلَبَ: إِبِلَاءُ هذا مبتدأ، وَغَلَبَ؟؟؟، إِبِلَاءُ هذا يتعدى إلى مفعولين، أضيف

هنا إلى مفعول من المفعولين، وَالْفِعْلُ مفعول ثاني أو أول؟ محيي الدين يراه مفعول ثاني،

إِبِلَاءُ حينئذٍ يكون الضمير أضيف إلى المفعول الثاني، إِبِلَاءُ مصدر أضيف إلى مفعوله

الثاني، وَالْفِعْلُ مفعول أول، أو العكس: إِبِلَاءُ أضيف إلى المفعول الأول، وَالْفِعْلُ هذا

مفعول ثاني، هذا جرى عليه محيي الدين، لكن الصواب العكس: إِبِلَاءُ الْفِعْلِ، الْفِعْلُ

هذا مفعول أول، لأنه في المعنى فاعل، وسبق معنا في الباب السابق أن ما كان في معنى

الفاعل وهو مفعول به هذا هو الذي يكون الأول ولا يكون الثاني، في باب أعطى

وكسى وأعلم، أعلمتُ زيداَ عمراً بكرةً، نقول: الأول هو فاعل في المعنى، وهنا الذي

يلي ما إِبِلَاءُ غَلَبَ، ما الذي يكثر إِبِلَاءُ الحرف منه؟ هو الفعل، فالفعل حينئذٍ يكون

فاعلاً في المعنى.

بَعْدَ مَا إِبِلَاءُ الْفِعْلِ غَلَبَ: يعني غلب إِبِلَاءُ الفعل له، فصار الفعل مفعول أول، لأنه

فاعل في المعنى، هذا أولى، فيكون إِيْلَاؤُهُ الضمير هذا هو المفعول الثاني والفِعْل مفعول أول.

وَبَعْدَ مَا إِيْلَاؤُهُ الْفِعْلُ غَلَبَ: أي بعد ما الغالب عليه أن يليه فعل، وهو أربعة أشياء، الذي يدخل على الاسم ويغلب دخوله على الفعل أربعة أشياء: همزة الاستفهام و (ما) و (لا) و (إن) النافيات، أربعة: (ما) النافية، و (إن) النافية و (لا) النافية وهمزة الاستفهام، ما زيداً لقيته، ما: نافية، زيداً زيدٌ يجوز الوجهان؛ لأن (ما) هذه ليست خاصة بالفعل أو خاصة بالاسم حتى يتعين الرفع أو النصب، فيجوز الوجهان لجواز دخوله على النوعين، لكن نرجح النصب، لأن أكثر دخول (ما) على الفعل، أكثر ما تدخل (ما) على الفعل، ومثلها الهمزة، لا زيداً ضربته ولا عمرو، لا زيداً ضربته، لا زيد لا زيدا، يجوز الوجهان، لكن يترجح النصب؛ لأن الفعل أكثر ما يكون بعد (لا)، إن زيداً ضربته، إن: هذه نافية، يعني: ما زيداً ضربته في قوة (ما).

زاد بعضهم: حيث المجرد من (ما) نحو: اجلس حيث زيداً ضربته، هذه (ما) إذا دخلت على حيث تعين أن تكون شرطية، وأما إذا لم تدخل لا. اجلس حيث زيدااً ضربته، فكثير دخول حيث على الفعل.

إذاً: وَبَعْدَ مَا إِيْلَاؤُهُ الْفِعْلُ غَلَبَ: يعني بعد ما الغالب عليه أن يليه فعل وهو أربعة كما ذكرناه.

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى ... مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوَّلًا

قال الشارح: وكذلك يُختار النصب إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل كهمزة الاستفهام: أزيداً ضربته؟ بالنصب والرفع، والمختار النصب، فإن فصلت الهمزة فالمختار الرفع: أنت زيد ضربته؟ أنت زيد تضربه؟ إلا في نحو: أكلَ يوم زيدااً تضربه، هنا فصل بين الهمزة والاسم، لكن بالظرف، قالوا: هذا مغتفر يتوسع فيه. وأما: أنت زيدااً تضربه؟ أنت زيد تضربه؟ نقول: هنا الرفع أرجح. وقال الأخفش: أخوات الهمزة كالهمزة، نحو: أيهم زيدااً ضربه؟ إذاً سوى بين المسائل كلها، لم يجعل الحكم خاص بالهمزة، والصواب أن الهمزة هي التي يكثر دخولها على الفعل وما عداه على الأصل.

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى ... مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوَّلًا

وَبَعْدَ عَاطِفٍ: بَعْدَ هَذَا مَعْطُوفٍ عَلَى قَوْلِهِ: وَبَعْدَ مَا إِيلَافُهُ، عَلَى الْمُتَأَخَّرِ.
وَبَعْدَ عَاطِفٍ: يَعْنِي بَعْدَ حَرْفِ عَاطِفٍ، وَلَوْ غَيْرِ الْوَائِ وَإِنْ كَانَ الْأَشْهَرُ هُوَ الْوَائِ، وَسَوَى
بَعْضُهُمُ الْفَاءَ بِهَا.

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ: يَعْنِي بِلاَ فَاصِلٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأِسْمِ الْأَشْتَغَالِ، يَعْنِي: أَنْ يَقَعَ الْأِسْمُ
السَّابِقُ بَعْدَ حَرْفِ عَطْفٍ، وَعَمَرُو وَزَيْدٌ وَقَعَ بَعْدَ حَرْفِ عَطْفٍ، مَعْطُوفٌ هَذَا عَلَى جُمْلَةٍ
مَعْمُولٍ فِعْلٍ، يَعْنِي مَعْطُوفٌ عَلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ، قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو، عَمَرُو - هَذَا الشَّاهِدُ -
بَعْدَ عَاطِفٍ وَقَعَ الْأِسْمُ الْمَشْغُولُ عَنْهُ بَعْدَ عَاطِفٍ، وَعَمَرُو أَكْرَمْتَهُ، عَمَرُو أَكْرَمْتَهُ هَذَا
مِنْ بَابِ الْأَشْتَغَالِ أَوْ لَا؟ بَابِ الْأَشْتَغَالِ مَا جَازَ فِيهِ الْوَجْهَانِ وَلَوْ تَرَجَّحَ الرِّفْعُ، عَمَرُو
أَكْرَمْتَهُ نَقُولُ: مِنْ بَابِ الْأَشْتَغَالِ؛ لِأَنَّكَ لَوْ أَسْقَطْتَ الْهَاءَ الضَّمِيرَ نَصَبْتَ الْأَوَّلَ، وَعَمَرُو
أَكْرَمْتَهُ، وَعَمَرُو أَكْرَمْتُ، أَكْرَمْتُ عَمَرُو، وَعَمَرُو أَكْرَمْتُ إِذَا مِنْ بَابِ الْأَشْتَغَالِ وَلَوْ
رَفَعْتَ، وَعَمَرُو أَكْرَمْتَهُ، إِذَا: قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو أَكْرَمْتَهُ، نَقُولُ: وَبَعْدَ عَاطِفٍ أَيُّ: وَقَعَ
الْأِسْمُ وَهُوَ عَمَرُو فِي الْمِثَالِ بَعْدَ عَاطِفٍ.

بِلاَ فَصْلٍ: لَمْ يَأْتِ فَاصِلٌ بَيْنَ الْوَائِ وَبَيْنَ الْأِسْمِ الْمُتَقَدِّمِ.
عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ: هُنَا عَلَى تَقْدِيرٍ: عَلَى جُمْلَةٍ مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ، يَعْنِي الْفِعْلُ أَوْ
الْجُمْلَةُ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهَا لَمْ تَقَعْ خَبَرًا عَنْ مُبْتَدَأٍ، احْتِرَازًا مِنَ الْجُمْلَةِ الْكُبْرَى ذَاتِ الْوَجْهَيْنِ.
قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو أَكْرَمْتَهُ، هَذَا الْمِثَالُ الَّذِي يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَحِينَئِذٍ نَقُولُ: وَعَمَرُو
يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ: الرِّفْعُ وَالنَّصْبُ، وَيَتَرَجَّحُ النَّصْبُ عَلَى الرِّفْعِ؛ لِأَنَّكَ لَوْ رَفَعْتَ قُلْتَ:
قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو أَكْرَمْتَهُ، عَطَفْتَ جُمْلَةً اسْمِيَّةً عَلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ، وَهَذَا حَصَلَ فِيهِ تَخَالُفٌ.
وَإِذَا نَصَبْتَ: وَعَمَرُو أَكْرَمْتَهُ، وَأَكْرَمْتُ عَمَرُو، إِذَا: عَطَفْتَ فَعْلِيَّةً عَلَى فَعْلِيَّةٍ، وَهَذَا
مُنَاسِبٌ أَنْ يَعْطِفَ فَعْلِيَّةً عَلَى فَعْلِيَّةٍ، التَّوَافُقُ فِي التَّعَاطُفِ أَوَّلَى، التَّنَاسُبُ فِي التَّعَاطُفِ
أَوَّلَى مِنَ التَّخَالُفِ، وَحِينَئِذٍ يَرَجَحُ النَّصْبُ عَلَى الرِّفْعِ.
وَبَعْدَ عَاطِفٍ: يَعْنِي حَرْفِ عَاطِفٍ وَلَوْ غَيْرِ الْوَائِ.

بِلاَ فَصْلٍ: بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأِسْمِ الْمُتَقَدِّمِ احْتِرَازًا بِهِ مِنْ نَحْوِ: قَامَ زَيْدٌ، وَأَمَّا عَمَرُو فَأَكْرَمْتَهُ، قَامَ
زَيْدٌ وَأَمَّا عَمَرُو، فَصَلَّ بَيْنَ الْوَائِ وَعَمَرُو بَ (أَمَّا)، هُنَا قَالَ: بِلاَ فَصْلٍ احْتِرَازًا مِنْ هَذِهِ
الْمَسْأَلَةِ، فَإِنَّمَا حِينَئِذٍ يَتَرَجَّحُ فِيهَا الرِّفْعُ عَلَى النَّصْبِ، إِذَا فَصَلَّ بَيْنَ الْوَائِ وَالْمَعْطُوفِ، أَوْ
الْأِسْمِ الْمُتَقَدِّمِ - الْمَشْغُولُ عَنْهُ -، إِذَا فَصَلَّ بَيْنَ الْحَرْفِ - حَرْفِ الْعَطْفِ - وَالْمَعْطُوفِ بَ
(أَمَّا)، وَحِينَئِذٍ: قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمَرُو أَكْرَمْتَهُ يَتَرَجَّحُ فِيهِ الرِّفْعُ.

فَالرِّفْعُ فِيهِ أَجُودُ مَا لَمْ يَرَجَّحِ النَّصْبُ مَرَجَّحٌ، فِيمَا إِذَا وَقَعَ مَا بَعْدَهُ جُمْلَةٌ طَلِبِيَّةٌ: قَامَ زَيْدٌ
وَأَمَّا عَمَرُو فَأَكْرَمَهُ، وَأَمَّا عَمَرُو فَأَكْرَمَهُ أَوْ: وَأَمَّا عَمَرُو فَأَكْرَمَهُ؟ عَمَرُو بِالنَّصْبِ.
وَاخْتِيرَ نَصْبُ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ.

إذاً: دل على أن: فأكرمه، مرجح للنصب على الرفع، إذا لم يكن فيه مرجح للنصب فالرفع أرجح.

فالرفع فيه أجود ما لم يرجح النصب مرجح، كوقوع الاسم قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ، كأكرم زيداً وأما عمراً فأهله.

قال الرضي: ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها إلا مع أما، لكونها في غير محلها لأنه يرد إشكال: قام زيد وأما عمرو فأكرمه، وأما عمراً فأكرمه بالنصب، قلنا: الفاء هذه سببية، أو الواقعة في جواب الشرط، وكلاهما على هذا أو ذاك لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فكيف حينئذ نقول: وأما عمراً بالنصب؟ نقول: فاء السببية أو الشرطية الواقعة في جواب الشرط لا يعمل ما بعدها فيما قبلها إذا وقعت في محلها، وأما إذا لم تقع في محلها كهذا المثال حينئذ نقول: خرجت عن هذا الضابط؛ لأن الأصل في الفاء أن تلي (أما)، هذا الأصل فيها، فحينئذ إذا زحلق لتحسين اللفظ قيل: هذه لا تمنع أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، ولذلك قال الرضي: ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها إلا مع (أما) لكونها في غير محلها، أو إذا كانت زائدة، فإن لم يكن كذلك فالرفع أجود، لأن الكلام بعد (أما) مستأنف مقطوع عما قبله.

إذاً قول الناظم: وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ هذا احتراز مما إذا فصل بين الواو والاسم المتقدم (أما)، حينئذ يترجح الرفع، فنقول: قام زيد وأما عمرو أكرمه، إذا وجد مرجح للنصب للاسم الواقع بعد (أما) حينئذ نقول: يترجح النصب على الرفع، قام زيد وأما عمراً فأكرمه، إذاً: وجد مرجح للنصب على الرفع. يرد إشكال: كيف يفسر العامل المتقدم في عمراً والعامل المتأخر قد وقع بعد فاء السببية أو فاء واقعة في جواب الشرط؟ نقول: هذه ليست في محلها، وحينئذ نقول: إذا حكمنا بكونها ليست في محلها لا يعطى حكمها الأصلي، أو نحكم عليها بأنها زائدة.

بِلاَ فَصْلٍ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ: احتراز به من العطف على جملة ذات وجهين، وهذا سيأتي أنه يجوز فيها الوجهان، والجملة ذات الوجهين هي ما كانت جملة اسمية وخبرها جملة فعلية، زيد قام أبوه، هذا سيأتي فيما يجوز فيه الوجهان.

والذي معنا الآن: قام زيد، جملة فعلية بحتة، ولذلك قال: عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ، يعني: غير مبني على اسم، متأصل، ليس متمماً لغيره، بخلاف: زيد قام أبوه، لو عطف على قام أبوه نقول: هذا غير مستقر، لماذا؟ لأنه بني على اسم قبله، لأنه جعل خبراً لمبتدأ، وأما: قام زيد وعمرو نقول: هذه قام زيد ليس مبنياً على سابق، بل هو مستقر،

يعني متأصل لوحده.

أَوَّلًا: يعني سابق فلم يسبقه شيء.

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى ... مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوَّلًا

أَوَّلًا: هذا ظرف متعلق بمستقر، احترز به من العطف على جملة ذات وجهين أي:

معطوفاً على جملة مصدرة بالفعل، هذا المقصود هنا، جملة مصدرة بالفعل.

فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوَّلًا: الفعل هو الأول وليس محمولاً على غيره، بخلاف زيد قام أبوه،

فليست من هذه المسألة كما سيأتي.

قال الشارح: وكذلك يُختار النصب إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية.

إذاً قول الناظم هنا: على معمول فيه تجوّز، فيه تساهل، وإلا الأصل: على جملة

معمول؛ لأنك إذا عطفت عمرو هل تعطفه على قام زيد أو على زيد فقط؟ على قام

زيد، ليس على زيد فحسب، لماذا؟ لأننا رجحنا النصب لتوافق المعطوف والمعطوف

عليه، تعطف جملة على جملة، لو رفعت لعطفت جملة اسمية على فعلية.

إذاً: إذا رجحنا النصب لكونه عطف جملة على جملة إذاً قوله: عَلَى مَعْمُولٍ وهو مفرد واحد فيه تجوّز، لا بد من حذف مضاف، على جملة معمول فعل، وحينئذٍ لا فائدة من ذكر المعمول؛ لأن كل فعل لا بد له من معمول.

إذاً قوله: عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ أَي: على جملة معمول، ولذلك قال الشارح: تقدمته جملة فعلية ولم يفصل بين العاطف والاسم، قام زيد وعمراً أكرمته، قام زيد: جملة فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوَّلًا لم يحمل على غيره، لم يجعل خبراً لمبتدأ، بل هو أول ما فتح به الكلام.

وعمراً، هذا اسم وقع بعد عاطف بلا فصل، تلاه مباشرة، أكرمته، يجوز رفع عمرو

ونصبه، يجوز فيه الوجهان، والمختار النصب، وحينئذٍ لثعطف جملة فعلية على جملة

فعلية، والتناسب في العطف أولى من التخالف، فلو فُصل بين العاطف والاسم كان

الاسم كما لو لم يتقدمه شيء، لأن (أما) تقطع ما بعدها عما قبلها، يكون الكلام

مستأنف، قام زيد وأما عمرو، الواو واو الاستئناف، ليست بعاطفة إلا على تقدير،

وحينئذٍ نقول: فصلت (أما) ما بعدها عما قبلها، فالكلام مستأنف جديد.

نحو: قام زيد وأما عمرو فأكرمته، فيجوز رفع عمرو ونصبه، والمختار الرفع؛ لأن الكلام

بعد (أما) مستأنف مقطوع عما قبله، وتقول: قام زيد وأما عمراً فأكرمه، فيختار

النصب كما تقدم، لأنه وقع قبل فعل دال على الطلب، وهذه الحالة هو القسم الثالث.

ونقف على هذا.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* متى يجوز الوجهان في الإسم المتقدم؟

* متى يترجح رفع الإسم المتقدم؟

* أحوال الضمير المشغول به

* قد يكون الوصف عاملاً مشغولاً به

* اتصال الضمير بتابع الإسم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد:

قال الناظم: اشْتَغَالَ الْعَامِلُ عَنِ الْمَعْمُولِ، وعرفنا أن هذا الباب إنما وسطه بين
المرفوعات والمنصوبات لأنه يشمل بعضاً من المرفوعات وبعضاً من المنصوبات، يعني:
بعضه مرفوع وبعضه منصوب، بعضه مرفوع إما على جهة الوجوب، وإما على جهة
الرجحان، وبعضه منصوب إما وجوباً وإما رجحاناً. عَرَفَهُ بِقَوْلِهِ:
إِنْ مُضْمَرٌ اسْمٌ سَابِقٌ فِعْلاً شَغَلَ ... عَنْهُ يَنْصَبُ لَفْظُهُ أَوْ الْمَحَلُّ

وعرفنا أن قوله: عَنْهُ؛ المراد بالضمير هنا الاسم السابق، وأما يَنْصَبُ لَفْظُهُ أَوْ الْمَحَلُّ،
فاللفظ والمحل للاسم السابق على الصحيح، للاسم السابق لا للمضمر، لأنَّ نصبه
محلي أبداً، هذا ما ذهب إليه ابن هشام في التوضيح وكذلك الأشموني، وهو الظاهر
المناسب؛ لأن الضمير لا يقال فيه أنه مجرور أو أنه منصوب، إنما يقال: في محل نصب،
ولذلك في قوله:

يَنْصَبُ لَفْظُهُ: أي ينصب لفظ الاسم السابق كزيداً ضربته.

أَوْ الْمَحَلُّ: يعني محل الاسم السابق ينصب، مثل هذا ضربته، ووجه بعضهم يَنْصَبُ
لَفْظُهُ أي: نصب لفظ المضمر، يَنْصَبُ لَفْظُهُ أي: لفظ ذلك المضمر، أَوْ الْمَحَلُّ يعني:

محل ذلك المضمَر، وحينئذٍ يحتاجون إلى تأويل، فمرادهم إذا قيل: كيف ينصب لفظ المضمَر! قالوا: لا، إذا تعدى إليه بنفسه حينئذٍ نصبه لفظاً، هذا كناية، ضربته هاهنا منصوب لفظاً؛ لأن الفعل تعدى إليه بنفسه، فإذا تعدى إليه بغيره بواسطة حرف: مررت به؛ قالوا: هنا منصوب محلاً، وهذا فيه نوع تكلف، وهو الذي سار عليه ابن عقيل وغيره من الشراح، المكودي مشى على الأول وجوز الثاني.

إِنْ مُضْمَرٌ اسْمٌ سَابِقٌ: إن ضمير اسم سابق.

فِعْلاً شَغَلٌ: شغل ذلك المضمَر.

عَنْهُ: عن الاسم السابق.

بِنَصْبٍ لَفْظِهِ: أي الاسم السابق أو المحل.

فَالسَّابِقُ أَنْصَبُهُ: قلنا: الصواب أنه منصوب بفعل مضمَر وجوباً يفسره المذكور، فهو موافق له في اللفظ والمعنى أو في المعنى دون اللفظ، لأنه قد يتعين ألا يفسر بالمذكور، مثل: زيدا مررت به، مرّ هذا لا يتعدى بنفسه، فلا يقال: مررت زيدا إلا على الشذوذ كما سيأتي، مررت زيدا لا يصح، فحينئذٍ كيف نفسره ونحن نقول: لا بد أن يكون مضمراً مُوَافِقٌ لِمَا قَدْ أُظْهِرَ، موافق له، نقول: نعم، قد يكون موافقاً له في المعنى دون اللفظ، جاوزت زيدا مررت به، إذا: مرّ وجاوز بمعنى واحد.

هذا الاسم السابق قلنا: له خمسة أحوال: إما أنه يجب نصبه -لازم النصب-، وإما أنه جائز النصب، وإما أنه لازم الرفع، وإما أنه جائز الرفع، وإما أنه مستوٍ في الطرفين، يعني: يجوز نصبه ورفع على سواء دون ترجيح.

قال الناظم:

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا ... يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُمَا

هذه المسألة الأولى، والأبيات في هذا الباب تحتاج إلى أن إعادة النظر فيها من جهة الإعراب من أجل ضبطها، وإلا فيها نوع ركة.

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا ... يَخْتَصُّ: هذه المسألة الأولى وهي وجوب النصب، متى؟ إن تلا الاسم السابق أداة تختص بالفعل، وحينئذٍ ما يختص بالفعل لا يليه إلا فعل، سواء كان ملفوظاً به أو مقدراً، وهنا يكون مقدراً؛ لأن الاسم المنصوب السابق فعله واجب الحذف، فلزم أن يكون مقدراً.

لا يختص بالفعل ولا يدخل على الاسم، قلنا: هذه أربعة أنواع: أدوات الشرط وأدوات

الاستفهام، وهذه خاصة بالشعر، لا يقع الاسم بعدها منصوباً على الاشتغال إلا في الشعر خاصة إلا إذا مطلقاً وإن بـماض، وما عداها فلا، كذلك أسماء الاستفهام.

وهنا يرد السؤال - كما أورده البعض -: كيف نقول أدوات الاستفهام خاصة بالفعل ونحن نقول: أين زيد، لأننا مثّلنا أين زیداً وجدته؟ قلنا: زیداً هذا واجب النصب، وجدته: عمل في ضمير يعود على السابق، لماذا وجب النصب؟ لوقوعه بعد أداة لا يليها إلا الفعل، ونحن نقول: أين زيد؟ زيد: مبتدأ مؤخر، وأين: خبر مقدم، هل هذا تعارض؟

أين زيد؟ ليس عندنا فعل هنا، لم تختص بالفعل، هي نفسها خبر، فهي جملة اسمية، وهنا: أين زیداً وجدته؟ نقول: الجواب عن هذا سهل، وهو أن اختصاص أسماء الاستفهام بالفعل إذا ذكر الفعل، وأما إذا لم يذكر الفعل فلا، ليست خاصة بالفعل، وإنما لها فلسفة عند النحاة والبيانين، هي خاصة بالفعل إذا ذكر، ولذلك يقال: هل زيد قائم؟ هنا دخلت على جملة اسمية، هل قام زيد؟ فعلية، هل زيد قام؟ هذا ليس فصيح، على جعل زيد مبتدأ وقام خبر ليس بفصيح، بل يُلَحَّن وَيُعَلَّظ عند البيانين، لماذا؟ لأن (هل) إذا وجد الفعل في حيزها حينئذٍ اختصت به ولا يفصل بينها وبين الفعل فاصل البتة، فيتعين لتخريج هذا التركيب أن نقول: زيد فاعل لفعل محذوف، هل قام زيد قام؟ إذاً: هل زيد قام كيف تعربه؟ نقول: هل: حرف استفهام، وزيد: فاعل لفعل محذوف وجوباً يفسره المذكور، لماذا قدرناه فاعل لفعل محذوف؟ لأن (هل) إذا وجد الفعل اختصت به، حينئذٍ قوله: سَوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ؟ قلنا: هذا مثل به للمشارك، المثال الصحيح في المشترك: هل زيد قائم؟ دخلت على الجملة الاسمية، هل قام زيد؟ دخلت على الجملة الفعلية، أما هل زيد قام؟ غلط، إلا على تأويل أن يكون زيد فاعل للفعل محذوف، وحينئذٍ اختصاص أدوات الاستفهام بالفعل نقول: إذا وجد في حيزها، يعني: ذكر لفظ الفعل في الجملة التي بعدها، فلا يجوز أن يفصل بين (هل) والفعل البتة إلا على ما ذكرناه، وحينئذٍ يليها الفعل إما لفظاً: هل قام زيد، وإما تقديرًا: هل زيد قام، إذاً: لا إشكال في قولنا: بأن أدوات الاستفهام مما يختص بالفعل، هذا مقيد بما إذا ذكر الفعل، وأما إذا لم يذكر حينئذٍ نقول: تدخل على الجملة الاسمية، ولذلك وفاقاً عند النحاة أنهم إذا مثلوا للحرف المشترك مثلوا بـ (هل)، ثم إذا جاءوا في هذا الموضع قالوا: هل زيداً ضربته، قالوا: يجب النصب هنا؛ لأن الاسم المتقدم تلا ما يختص بالفعل، وهذا ليس بتعارض ليس بتناقض، هل زيد قائم؟ دخلت على جملة اسمية ولا إشكال، هل قام

زيد؛ دخلت على جملة فعلية، هل زيدا ضربته، حينئذٍ نقول: هذا من باب الاشتغال، فلاسم المتقدم تقدم عليه أداة تختص بالفعل، كيف تختص بالفعل وهي؟؟؟، نقول: هل زيد قائم؟ نقول: لوجود الفعل وهو ضربت، فلما وجد الفعل دل على أن (هل) هنا متمحضة للفعلية، فهي خاصة به، فلا يلتبس هذا بذاك.

إذاً: أدوات الاستفهام هل هي من خصائص الفعل؟

نعم، أدوات الاستفهام هنا في هذا الباب نقول: من خصائص الفعل، كيف نقول من خصائص الفعل، بمعنى أنه لا يليها إلا فعل، أين زيدا لقيته؟ هل زيدا ضربته؟ نقول: هذه في هذا المقام لوجود الفعل بعدها تعين أن تكون أدوات الاستفهام -غير الهمزة-، أدوات الاستفهام خاصة بالفعل، وأما هناك: سَوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ؟ نقول: هناك مثل بـ (هل) للمشترك بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية، لكن لا تمثل إلا بما هو خالص الجملة الاسمية، هل زيد قائم؟ ولا نقول: هل زيد قام مثال للجملة الاسمية، زيد قام، نقول: مبتدأ وخبر لا إشكال، مبتدأ زيد، وقام الجملة خبر، لكن إذا دخلت عليها (هل) ليست اسمية، بل هي فعلية، هل زيد قام؟ زيد: فاعل لفعل محذوف، لماذا نقدر؟ لأن (هل) هنا وجد في حيزها الفعل فتخلصت له، فهي مختصة به إذا وجد، إذا لم يوجد حينئذٍ صارت داخلة على الجملة الاسمية والجملة الفعلية، إذاً: لا تعارض.

إذا تلا الاسم المتقدم ما يختص بالفعل تعين نصبه، لماذا؟ لنأخذ هذه الألفاظ -الأدوات- الخاصة بالفعل عما وضعت له في لسان العرب.

وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْإِتْدَا ... يَخْتَصُّ فَالرَّفْعُ التَّزِمَةُ أَبَدًا

هذا خاص بالقسم الثاني، وهو ما وجب فيه النصب، وقلنا: الصواب إخراجه من باب الاشتغال، وإنما ذكره الناظم وغيره، ابن الحاجب لم يذكره أصلاً في الكافية، لما ذكره غيره من باب تتميم القسمة فحسب؛ لأن المحتمل من جهة الصناعة النحوية الاسم المتقدم خمسة أوجه، منها وجوب الرفع وإن لم يكن من باب الاشتغال فلا إشكال.

متى يجب رفعه؟ في مسألتين: الأولى: وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْإِتْدَا، أن يتبع الاسم السابق ما يختص بالابتداء، كـ (إذا) الفجائية.

الثاني: إذا تلا الاسم -وقع بعد الاسم- أدوات لا يعمل ما بعدها في ما قبلها، نقول: هذا خاص بالرفع، إن وقع بعد الاسم ما لا يعمل ما بعده في ما قبله وجب الرفع، مثل لام الابتداء مثلاً، لام الابتداء لا يعمل ما بعدها في ما قبلها حينئذٍ يتعين الرفع، في هاتين المسألتين يجب الرفع، زيد إن لقيته فأكرمه، زيد إن لقيته، زيد: مبتدأ، زيداً إن لقيته، زيداً: هذا غلط، لا يجوز، لا يجوز أن نقول: زيداً إن لقيته، لماذا؟ لأن الاسم هنا تلاه (إن)، و (إن) حرف شرط، وأدوات الشرط لا يعمل ما بعدها في ما قبلها فلا يفسر عاملاً، فيجب حينئذٍ الرفع، فإذا وجب الرفع نقول: الأصل أنه خرج من باب الاشتغال بالكلية، والصبان في الحاشية ينافي هذا، يقول: لا، بل بقي على أصله، وعدم جواز النصب لعارض، عدم جواز النصب هنا لعارض، فحينئذٍ لا لذاته: زيداً لقيته، وإنما لعارض وهو دخول (إن) بعد زيد، فتعين الرفع، لكن هذا ليس بجيد، لماذا؟ لأننا كما ذكرنا أن الاشتغال حقيقته فرع، التراكيب هي الأصل، وحينئذٍ نقول: زيد إن لقيته؛ هذا التركيب هل هو من باب الاشتغال أو لا؟ نطبق عليه حد الاشتغال: وهو أنه إذا فرغ العامل عن الضمير هل ينصب الاسم المتقدم أو لا؟ زيدٌ إن لقيتَ؛ هل إذا أسقطنا الضمير يتعدى الفعل فينصب زيد؟ نقول: لا، إذاً: ليس من باب الاشتغال، وأما التقريرات الذهنية والتجوزات العقلية هذه لا حدود لها، وإنما العبرة بالألفاظ نفسها، وحينئذٍ نقول: الصواب ما رجحه ابن هشام رحمه الله تعالى وابن الحاجب أنه يجب إسقاط هذا القسم من باب الاشتغال.

وبعضهم كذلك في ما تعين نصبه، يعني: إذا تعين نصبه حينئذٍ لا يجوز فيه الرفع، وباب الاشتغال يجوز الأمرين، وإن كان الأصل فيه النصب إلا أنه لا يمنع الرفع، زيدٌ ضربته زيداً ضربته، يجوز فيه الوجهان وإن ترجح الرفع، زيدٌ اضربه زيداً اضربه؛ يجوز فيه الوجهان، هذا الأصل في باب الاشتغال، فما تعين نصبه أو تعين رفعه الأصل أنه ليس من باب الاشتغال، لكن الأكثر على منع الرفع دون النصب؛ لأن الأصل في باب الاشتغال هو أنه ينصب، ولذلك لم يتعرضوا إلى إخراج هذه الأمثلة إلا بعضهم على قلة، أن ما وجب فيه النصب وجب إخراجه من باب الاشتغال، فيتعين حينئذٍ ثلاث مسائل في باب الاشتغال: وهو ما جاز فيه الوجهان على السواء، أو ترجح الرفع مع جواز النصب، أو العكس، ثلاثة مسائل فحسب هي الخاصة بباب الاشتغال، أما ما وجب نصبه فهو خارج، وما تعين رفعه فهو خارج.

إِنْ تَلَا السَّابِقُ: إن تبع السابق.

مَا: أداة.

يَخْتَصُّ: بالابتداء، كـ (إذا) الفجائية.

فَالرَّفْعُ التَّزِمَةُ: التزم الرفع -فوجب-.

أَبَدًا: في مدة الزمان المتقدم على جهة التأييد، لا يكون في حال من الأحوال منصوباً،
إِذَا: خرج عن الأصل.

كَذَا أَي: مثل السابق في التزام الرفع.

إِذَا الْفِعْلُ: يعني: إذا تلا الفعل.

مَا: أداة.

لَمْ يَرِدْ مَا: لم يرد ما قبله معمولاً لما بعده، وهذه قلنا اثنا عشر نوعاً: كفاء السببية ولام
الابتداء وأدوات الشرط والتحضيض وأدوات الاستفهام .. هذه كلها لا يعمل ما بعدها
في ما قبلها، قد يقول قائل: إذا لا يعمل ما بعدها في ما قبلها ننصبه ونقدر له عامل
محذوف، إذا قيل: زيداً هل ضربته؛ نقول: هنا لا يصح نصب زيد، لأنه وقع بعده أداة
وهو (هل) وما بعد (هل) وهو ضرب لا يعمل في ما قبله.

إِذَا لَوْ قِيلَ: زيد هل ضربت، ضربت بإسقاط الهاء؛ هل يتسلط ضرب على زيد الذي
هو قبل (هل)؟ نقول: لا يتسلط أبداً، وحينئذ يتعين رفعه ولا يجوز نصبه، فإذا قيل:
زيداً هل ضربته؟ نقول: هذا العامل المتأخر لم يعمل في السابق لوجود الحائل والمانع
بينهما، إذا لم يعمل حينئذ يمتنع أن يفسر العامل المحذوف بالعامل المذكور؛ لأننا قلنا:
فَالسَّابِقُ انْصَبَهُ بِفِعْلِ أَضْمَرَا ... حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

زيداً هل ضربته؟ زيداً بماذا نفسره؟ يمتنع أن يكون ضرب الثاني مفسر للسابق؛ لأن ما
لا يعمل لا يفسر، حينئذ بقي مقطوعاً، وإذا بقي مقطوعاً يحتاج إلى أن يدل دليل على
المحذوف، لأنه لا يصح حذف العامل إلا بدليل، وسيأتي: وَيُحَذَفُ النَّاصِبُ إِذَا عَلِمَا
إِنْ عَلِمَا: يعني الناصب للفضلة يجوز حذفه بشرط: إِنْ عَلِمَا، يعني: إن دل عليه دليل،
فإن لم يدل عليه دليل حينئذ لا يجوز الحذف، فإذا قيل: زيداً هل ضربته، زيداً نقول:
هذا عامل لمعمول محذوف، ما الذي دل عليه وهو واجب الحذف؟ لم يدل عليه شيء
فامتنع النصب.

كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ ... مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وَجَدَ

لِمَا وَجَدَ بَعْدُ.

إِذَا: مسائل الرفع -وجوب الرفع- ثنتان، ووجوب النصب واحدة.

وَاخْتِيارَ نَصْبٍ عَلَى الرِّفْعِ فِي ثَلَاثِ مَسْأَلَاتٍ، الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: إِذَا وَقَعَ الْاسْمُ قَبْلَ فِعْلِ ذِي طَلَبٍ، زَيْدًا اضْرِبْهُ، قُلْنَا: الطَّلَبُ هُنَا عَامٌ لَكِنْ نُمَثِّلُ بِالْأَمْرِ مِنْ أَجْلِ أَنْنا شَرَحْنَا هَذَا فِيمَا سَبَقَ، زَيْدًا اضْرِبْهُ، زَيْدٌ اضْرِبْهُ؛ يَجُوزُ الْوَجْهَانِ: الرِّفْعُ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَجُمْلَةٌ اضْرِبْهُ هَذِهِ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ، وَهَذَا لَا إِشْكَالَ فِيهِ، وَجَمَاهِيرُ النُّحَاةِ عَلَى جَوَازِ إِيقَاعِ الْجُمْلَةِ الطَّلِبِيَّةِ خَبَرًا عَنِ الْمُبْتَدَأِ وَإِنْ كَانَ خِلَافًا لِلْقِيَاسِ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ خَبَرِيَّةً كَاسْمِهَا، يَعْنِي: مُحْتَمَلَةٌ لِلصَّدَقِ وَالْكَذِبِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ بَأَنَّ كَانَتْ إِنْشَائِيَّةً وَهِيَ مَا لَا يَحْتَمِلُ الصَّدَقَ وَالْكَذِبَ؛ الْأَصْلُ فِي الْخَبَرِ أَنْ يَكُونَ وَاقِعًا، إِذَا حَكَمْتَ عَلَى شَيْءٍ تَحْكُمُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ وَاقِعٍ، لَا تَحْكُمُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ لَمْ يَقَعْ، زَيْدٌ اضْرِبْهُ؛ هَلْ هُوَ مِثْلُ زَيْدٍ قَائِمٍ؟ زَيْدٌ: مُبْتَدَأٌ، قَائِمٌ: خَبَرُهُ، حَكَمْتَ عَلَى زَيْدٍ بِكَوْنِهِ قَائِمٌ، الْقِيَامُ ثَابِتٌ أَوْ لَا؟ ثَابِتٌ، وَصِفَتْ زَيْدٌ بِكَوْنِهِ قَائِمٌ ثَابِتٌ مَوْجُودُ الْقِيَامِ، وَأَمَّا زَيْدًا اضْرِبْهُ؛ حَكَمْتَ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ سَيَقَعُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، إِذَا: هَذَا خِلَافُ الْقِيَاسِ، وَهَذَا الْقِيَاسُ مُرْجِعٌ لِلنَّصْبِ عَلَى الرِّفْعِ، فَتَقُولُ: زَيْدًا اضْرِبْهُ؛ أَرْجَحُ مِنْ قَوْلِكَ: زَيْدٌ اضْرِبْهُ؛ وَإِنْ جَازَ الْوَجْهَانِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مِنْ بَابِ فَصِيحٍ وَأَفْصَحَ، أَفْصَحَ: زَيْدًا اضْرِبْهُ، فَصِيحٌ: زَيْدٌ اضْرِبْهُ؛ لِأَنَّهُ مُوَافِقٌ لِللُّغَةِ، وَحِينَئِذٍ نَقُولُ: زَيْدًا اضْرِبْهُ، زَيْدًا: مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلِ مُحذُوفٍ وَجُوبًا يَفْسِرُهُ الْمَذْكُورُ، الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ بَعْدَهُ، تَقْدِيرُهُ: اضْرِبْ زَيْدًا اضْرِبْهُ، لَا نَجْمَعُ بَيْنَهُمَا إِلَّا فِي مَقَامِ التَّعْلِيمِ، زَيْدًا اضْرِبْهُ، اضْرِبْ زَيْدًا، فَرِيدًا: هَذَا مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلِ مُحذُوفٍ، وَاجِبُ الْحَذْفِ؟ وَاجِبُ الْحَذْفِ، لَمْ؟ لِأَنَّ اضْرِبْهُ؛ هَذَا عَوْضٌ عَنْهُ، وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْعَوْضِ وَالْمَعْوُضِ عَنْهُ، لَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْمُفْسِّرِ وَالْمُفْسَّرِ؛ لِأَنَّكَ حَذَفْتَ الْأَوَّلَ زَيْدًا، اضْرِبْ زَيْدًا حَذَفْتَ اضْرِبْ مِنْ أَجْلِ اضْرِبْهُ الثَّانِي، وَحِينَئِذٍ لَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، أَنْتَ عَوِضْتَ عَنْهُ، وَإِذَا عَوِضْتَ عَنْهُ يَبْقَى الْمُحذُوفُ كَمَا هُوَ عَلَى شَأْنِهِ، فَهُوَ وَاجِبُ الْحَذْفِ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ.

مُؤَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرَ: اضْرِبْ زَيْدًا، وَقُلْنَا: هَذَا يَكُونُ فِي صُورَةٍ وَاحِدَةٍ، مَتَى يَكُونُ الْمُقَدَّرُ الْمُحذُوفُ مُوَافِقًا لِلْمَذْكُورِ لَفْظًا وَمَعْنَى؟ إِذَا اتَّصَلَ الضَّمِيرُ بِالْفِعْلِ نَفْسَهُ، ضَرِبْتَهُ، أَمَّا مَرَرْتُ بِهِ وَضَرِبْتُ أَخَاهُ هَذَا لَا يَفْسَرُ بِلَفْظِهِ؛ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ، لَا يَوْجَدُ، إِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ ضَرِبْتُ أَخَاهُ، زَيْدًا ضَرِبْتُ أَخَاهُ، لَوْ قُدْرَتُهُ مِنْ نَفْسِ اللَّفْظِ: زَيْدًا ضَرِبْتُ أَخَاهُ، ضَرِبْتُ مِنْ أَنَا؟ أَخَا زَيْدٍ، لَوْ قُدْرَتُهُ بِمِثْلِ الْمَلْفُوظِ بِهِ: ضَرِبْتُ زَيْدًا ضَرِبْتُ أَخَاهُ؛ ضَرِبْتُهُمَا مَعًا، هَلْ هَذَا الْمُرَادُ؟ لَا، الْمُرَادُ: أَهَنْتُ زَيْدًا ضَرِبْتُ أَخَاهُ، أَهَنْتُ زَيْدًا، لَا بَدَأَ أَنْ يَقْدَرَ مِنَ السِّيَاقِ يَقْتَضِي فِعْلًا مُنَاسِبًا لِلْمَقَامِ، أَهَنْتُ زَيْدًا ضَرِبْتُ أَخَاهُ، يَعْنِي: أَهَانَهُ بِضَرْبِ أَخِيهِ، وَحِينَئِذٍ نَقُولُ: هَذَا يَقْدَرُ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ الْمَلْبَسِ لِلْمَعْنَى الْجُمْلِيَّةِ الْكَلِمِيَّةِ فِي الْكَلِمَةِ كُلِّهَا،

فزيداً اضربه نقول: اضرب زيداً كما ذكرناه.

وَاخْتِيرَ نَصْبُ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ

((وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)) [المائدة:38]، ((الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا)) [النور:2]، ((وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا)) [المائدة:38] هل هو من باب الاشتغال أو لا؟ قرأ السبعة بالرفع فيهما - في الموضعين -، ظاهره أنه من باب زيداً وعمراً اضرب أخاهما، زيداً وعمراً، ((وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ)) [المائدة:38] تعدد اللفظ والمعنى واحد، إذاً: من باب الاشتغال، زيداً وعمراً فاقطعوا أيديهما، اضرب أخاهما، إذاً: مثله، في الظاهر أنه مثله، ((الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا)) [النور:2] نقول: هذا وإن كان ظاهره من باب الاشتغال إلا أنه ليس من باب الاشتغال، فالسارق والسارقة: مبتدأ محذوف الخبر، مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة، مما يتلى جار ومجرور خبر مقدم، والسارق: ليس المراد السارق والسارقة، حكم السارق والسارقة، فاقطعوا: هذه جملة مستأنفة، إذاً: ليست من باب زيداً اضربه حتى تقول يجوز فيه الوجهان، والنصب أرجح. إذا قيل بأن النصب أرجح فيما إذا تلا الاسم المشغول عنه ما دل على الطلب قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ، حينئذ يكون الأرجح هنا: والسارق بالنصب، ولماذا عدل عن النصب وهو أرجح إلى الرفع؟ نقول رحمك الله: ليست المسألة من باب الاشتغال، بل التقدير: مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما، فالسارق والسارقة نقول: مبتدأ ومعطوف عليه، والخبر محذوف هو الجار والمجرور السابق مما يتلى عليكم، واقطعوا: هذه جملة مستأنفة، فَلَمْ يلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ. إذاً: فاقطعوا ليست جملة خبرية.

ولم يستقم عمل فعل من جملة في مبتدأ مخبر عنه بغيره من جملة أخرى، وهذا قول سيبويه في توجيه الآية، وذهب المبرد إلى أن (أل) موصولة بمعنى الذي، السارق (أل) هذه موصولة بمعنى الذي، وسبق معنا أن المبتدأ إذا كان فيه معنى العموم جاز ولم يجب دخول الفاء في الخبر، جاز دخول الفاء في الخبر، هي فاء السببية. الذي يأتيني فله درهم، مر معنا، الذي يأتيني: هذا مبتدأ، الذي يأتيني صلة الموصول، الفاء هذه سببية رابطة، شبه لما في معنى الجملة من الشرط بجملة الشرط، كأنه قال: من يأتيني له درهم، نفس المعنى، شبه به فأدخلت الفاء على الخبر، فله درهم: الجملة مبتدأ وخبر في محل رفع، الفاء هذه سببية، لا يعمل ما بعدها في ما قبلها. ((وَالسَّارِقُ)) مثل الذي، (أل) هذه موصولة، و (أل) الموصولة من صيغ العموم.

صَبَّغَهُ كُلُّ أَوْ الْجَمِيعُ ... وَقَدْ تَلَا الَّذِي أَلَّتِي الْفُرُوعُ

السارق الذي يسرق والتي تسرق فاقطعوا أيديهما، الفاء هذه سببية، وسبق أن فاء السببية لا يعمل ما بعدها في ما قبلها، على هذا التوجيه قول المبرد .. إذاً: المثال هذا داخل في الاشتغال على من جَوَزَ أن مسألة وجوب الرفع من باب الاشتغال، لأنه وجب الرفع هنا، والسارق واجب الرفع، لماذا وجب الرفع؟ كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ ... مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا يَعْدُ وَجَدُ

داخل في المسألة الثانية. إذاً: من باب الاشتغال؟ من باب الاشتغال عند الصبان ومن وضع هذه المسألة في باب الاشتغال، وليست من بابه إذا قلنا: هذا ليس من باب الاشتغال، وحينئذ نقول: ((وَالسَّارِقُ)) هذا مبتدأ، وفاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

وَاخْتِيرَ نَصْبُ قَبْلِ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ: هذه المسألة الأولى.
الثاني مما يختار فيه النصب: وَبَعْدَ مَا إِبْلَاؤُهُ الْفِعْلُ .. الْفِعْلُ: هذا مفعول أول، وإِبْلَاؤُهُ: مصدر مضاف إلى المفعول الثاني، وهذا أولى، أولى من العكس.
غَلَبَ: إِبْلَاؤُهُ الْفِعْلُ غَلَبَ، يعني: ما كان من الأدوات يدخل على الأسماء وعلى الأفعال إلا أن دخوله على الأفعال أكثر، حينئذ يترجح النصب، قلنا: هذا أربعة: همزة الاستفهام (وما وإن ولا) النافيات أربعة. أزيداً تضربه؟ نقول: هذا يجوز فيه النصب والرفع، أزيداً أزيد؟ الرفع على أنه مبتدأ والجملة خبر، وزيداً على أنه مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور، أتضرب زيداً تضربه، جاز الوجهان واختير النصب لكون الهمزة تدخل على الأسماء والأفعال، ولذلك استثنينا مما يختص بالفعل همزة الاستفهام، قلنا: أدوات الاستفهام كلها إلا همزة الاستفهام؛ فإنها تدخل على الأسماء والأفعال، إلا أنها أغلب على الأفعال، فإذا وقع الاسم المشغول عنه بعد همزة الاستفهام ترجح النصب ولم يجب لما ذكرناه.

المسألة الثالثة مما يترجح فيه النصب:

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى مَعْمُولٍ

لا بد من التقدير؛ لأن العطف هنا ليس على المعمول، هذا فيه توسع من الناظم رحمه الله تعالى، على جملة معمول.

مَعْمُولٍ فِعْلٍ متصرف، خرج به الجامد: نعم وبئس والتعجب، هذه لا تأثير فيها في

العطف، يعني: إذا عطفت على ما قبلها حينئذ نقول: لا تأثير لأفعال التعجب فيما بعدها، إذا عطف على فعل غير متصرف لا أثر له فيما بعده، هكذا. إذا عطف على فعل جامد غير متصرف لا أثر له فيما بعده؛ لأنه قال: عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ: أراد بالاستقرار أنه لم يُبْنَ على غيره، هذا مراده، يعني كأنه يقول: الفعل قد يكون مستقراً، أنه أريد به المعنى أصالة، ابتدئ به قام زيد؛ هذا الفعل عند ابن مالك في هذا التعبير مستقر، لماذا؟ لأنه لم يُجعل مبنياً على اسم سابق، لو قيل: زيد قام أبوه؛ قام هنا الفعل ليس مستقراً، لأنه بني على غيره، جعل خبراً عن المبتدأ، فمراده بهذا التركيب: قام زيد وعمرو أكرمته؛ هذا مثال، قام زيد وعمرو، عمرو انظر البيت: وَيَعْدَ عَاطِفٍ، يعني: وقع الاسم المشغول عمرو بعد عاطف ولو غير الواو.

بِلا فَصْلٍ: لم يفصل بينهما احترازاً من (أما)، (أما) يجوز فيها الوجهان والرفع أجود إلا إذا وقع الفعل بعدها طلباً فيختار النصب.

إذا: بِلا فَصْلٍ، وعمرو، بلا فصل، معطوف على جملة فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ، لم يبن على غيره، أولاً يعني سابقاً ظرف، قام زيد وعمرو أكرمته، وعمراً أكرمته؛ يجوز الوجهان: الرفع على أنه مبتدأ والجملة خبر، وحينئذ يكون من عطف جملة على جملة، عطفت جملة: عمرو أكرمته على جملة: قام زيد، لكن هذا فيه نوع خدش، إذا عطفت الاسمية على الفعلية مدلول الفعلية مدلول الفعلية مغاير مدلول الاسمية، والأولى في التعاطف بين الجمل أن تُعطف الاسمية على الاسمية والفعلية على الفعلية، وأما الفعلية على الاسمية والعكس، هذا خلاف الأصل، حينئذ إذا رفعت: وعمرو أكرمت عطفت ماذا على ماذا؟ اسمية على فعلية، وهنا التعاطف بين متناسبين أولى من التخالف، فرجح النصب على الرفع من أجل أن يعطف جملة فعلية على جملة فعلية، تناسب العطف أولى من التخالف، هذه ثلاث صور الآن: وجوب النصب، وأشار إليه بقوله: وَالنَّصْبُ حَتْمٌ، ووجوب الرفع، وأشار إليه بقوله: وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْإِبْتِدَاءِ يَخْتَصُّ، وجواز الوجهين مع اختيار النصب: وَاخْتِيَرِ نَصْبٌ، رتبها بالتنازل، وجب النصب، ثم الرفع، ثم جوب النصب ثم رجحان النصب، ثم سيذكر الآن استواء الأمرين من أعلى إلى أسفل، وجوب النصب ثم رجحان النصب ثم استواء النصب مع غيره، وقيل: فرّق بين هذه بوجوب الرفع لما ذكرناه من أجل تتميم القسمة، والصبيان يرى أنه ذكره أصالة، وإنما امتنع النصب لمانع، وهذا لا يُخرج عن باب الاشتغال والأولى ما ذكرناه.

وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبِراً ... بِهِ عَنِ اسْمٍ فَأَعْطِفْنِ مُخْبِراً

وَإِنْ: حرف شرط.

تَلَا: فعل ماضي فعل الشرط.

تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلاً: فِعْلاً: هذا مفعول به.

مُخْبَرًا: هذا نعت لفعل.

بِهِ عَنِ اسْمٍ: جار ومجرور في الموضعين متعلق بقوله: مُخْبَرًا، مخبراً به عن اسم.
فَاعْطَفْنِ مُخْبَرًا: هذه هي الصورة أو القسم الخامس مما يجوز فيه الوجهان: الرفع والنصب مع استواء الطرفين، يعني لا نقول: هذا أرجح من ذاك، وهذا ما يعبر عنه بالعطف على جملة ذات وجهين، يعني: كبرى ذات وجهين، الجملة عند النحاة تنقسم إلى كبرى وصغرى، الكبرى هي التي وقع الخبر فيها جملة، زيد قام أبوه، زيد: مبتدأ، قام أبوه: فعل وفاعل، والجملة خبر المبتدأ، كل الجملة نسميها كبرى، كل الجملة من المبتدأ والخبر نسميها كبرى، جملة قام أبوه من قولك: زيد قام أبوه صغرى؛ لأنها وقعت خبراً لمبتدأ، قام زيد؟؟؟، زيد قائم لا توصف بكونها صغرى ولا كبرى، وإنما الجملة المركبة هي التي توصف بكونها كبرى أو صغرى، زيد قام أبوه، نقول: هذه يعبر عنها بأنها ذات وجهين، بمعنى: أنها اسمية الصدر فعلية العجز، صدرها وهو المبتدأ اسم، وعجزها الذي هو خبرها فعل، فهذه ذات وجهين.
وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ: يعني وقع المعطوف جملة ذات وجهين غير تعجبية، يعني: اسمية الصدر فعلية العجز.

فِعْلاً مُخْبَرًا بِهِ مع معموله عَنِ اسْمٍ، إذا قلت مثلاً: زيد قام وعمرو أكرمته، زيد: مبتدأ، وقام: فعل، والضمير المستتر يعود على زيد، والجملة خبر، وعمرو هنا تلا المعطوف جملة ذات وجهين، ليس هو كقام زيد السابق وعمرو أكرمته، هنا تلا المعطوف جملة ذات وجهين، يعني: اسمية الصدر فعلية العجز، وحينئذٍ نقول: هنا يستوي الأمران: الرفع والنصب؛ لأنك إذا قلت: زيد قام وعمراً نصبتَه -بالنصب- حينئذٍ تكون قد عطفت جملة فعلية على فعلية مراعاة للعجز، وإذا رفعت: وعمرو أكرمته على أنه مبتدأ؛ حينئذٍ عطفت اسمية على اسمية، فمثل هذا التركيب نقول: يجوز فيه الوجهان على السواء، ليس أحدهما أرجح من الآخر، إن رفعت عطفت على الصدر وهو اسم، وإن نصبت حينئذٍ صارت فعلية عطفت على العجز وهو فعل.
قال ابن عقيل: فَاعْطَفْنِ مُخْبَرًا: الفاء واقعة في جواب الشرط.

فَاعْطِفْنُ مُحَيَّرًا

فَاعْطِفْنُ: هذا أمر مؤكد، لكنه مصروف، فَاعْطِفْنُ مُحَيَّرًا حال كونك محيّرًا بين الرفع والنصب على السواء، مُحَيَّرٌ وهذا معنى الإباحة استواء الأمرين فعلاً وتركاً، حينئذٍ نقول: استوى عندك الرفع والنصب وليس لأحدهما مرجح على الآخر.

فَاعْطِفْنُ مُحَيَّرًا: في اسم الاشتغال بين الرفع والنصب على السواء، بشرط: أن يكون في الثانية ضمير الاسم الأول، لا بد أن يرجع إليه؛ لأنها تعامل معاملة الجملة الخبرية، والجملة الخبرية لا بد من اشتغالها على ضمير يعود على المبتدأ.

على السواء بشرط: أن يكون في الثانية ضمير الاسم الأول، وهذا الشرط لجواز نصب الاسم المشغول عنه؛ لأن جملته حينئذٍ تكون معطوفة على الخبر، معطوفة على العجز وهو فعل، على الخبر، فلا بد فيها من رابط كالخبر، إذا عطفنا على الخبر حينئذٍ لا بد من رابط؛ لأننا عطفنا على خبر والخبر يشترط فيه أن يكون مشتملاً على ضمير يعود على المبتدأ.

أو تكون الثانية معطوفة بالفاء، إن لم يكن ضمير في الثانية يعود إلى الخبر حينئذٍ نقول: لا بد من اشتغاله على عاطف وهو الفاء، على خصوص الفاء دون غيرها، أو تكون الثانية معطوفة بالفاء: زيد قام وعمرو أكرمته في داره، أو: فعمرو، إما بالواو وإما بالفاء، أو فعمرو أكرمته. زيد قام وعمرو أكرمته، أكرمته أكرمت من؟ عمراً، في داره، دار من؟ دار عمرو. إذاً: اشتمل على ضمير يعود على المبتدأ.

أو فعمرو أكرمته برفع عمرو ونصبه، فالرفع مراعاة للكبرى والنصب مراعاة للصغرى، إن رفعت راعيت الكبرى وهو زيد قام أبوه، وإن نصبت راعيت العجز، قام أبوه من قولك: زيد قام أبوه.

ولا ترجيح؛ لأن في كل منهما مشكلة، بخلاف: ما أحسن زيداً وعمرو أكرمته؛ فإنه لا أثر للعاطف فيه، ما أحسن زيداً وعمرو أكرمته؛ هنا لا تأثير، لأننا قلنا: يستثنى (ما) التعجبية، فلا يعطف عليها مراعاة للوجهين؛ لأن (أحسن) هنا: ما أحسن زيداً، أحسن زيداً، أحسن: فعل ماضٍ، وما: مبتدأ، إذاً: أحسن زيداً الجملة خبر، فهي جملة اسمية.

فإن لم يكن في الثانية ضمير لاسم الأول ولم تعطف بالفاء فالأخفش والسيرافي يمنعان النصب، إن لم يكن في الجملة الثانية المعطوفة على السابقة ضمير يعود على الاسم السابق، أو تكون معطوفة بالفاء فالأخفش والسيرافي يمنعان النصب، والفارسي والناظم يجيزانه.

وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبَرًا

تَلَا: هذا يشترط فيه ما اشترطناه سابقاً، يعني: غير المفصول بـ (أما)، وأما المفصول بـ (أما) كما ذكرناه سابقاً إن لم يكن خبره مرجحاً للنصب فالرفع أرجح، قام زيد وأما عمرو أكرمته، قلنا: عمرو هنا بالرفع أجود، لأن (أما) هذه تفصل ما بعدها عما قبلها، بمعنى: أن الكلام مستأنف مقطوع، وإذا قيل: وأما عمرو فأكرمه ترجح النصب لوجود مرجح النصب: وَاخْتِيارَ نَصْبِ قَبْلِ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ.

وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبَرًا: إذا بُني الفعل على اسم غير (ما) التعجبية، وتضمنت الجملة الثانية ضميره، - ضمير الأول - الاسم الأول - زيد، أو كانت معطوفة بالفاء لحصول المشاركة رفعت أو نصبت على السواء، زيد قام وعمرو أكرمته؛ فيجوز رفع عمرو مراعاة للصدر، ونصبه مراعاة للعجز.

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحٌ.

غَيْرِ الَّذِي مَرَّ: من قوله: وَالنَّصْبُ حَتْمٌ، وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ، ثم هنا: وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ، إن لم يكن من هذا ولا ذاك حينئذٍ الرفع رجح، يجوز الوجهان مع ترجيح الرفع، هذا مثل: سِوَاهُمَا الْحَرْفُ، إن لم يوجد ما يقتضي وجوب النصب أو ترجيح النصب أو ترجيح الرفع أو وجوب الرفع حينئذٍ الرفع أرجح، مثل: زيد ضربته، ضربته هذا ليس واحداً من المسائل السابقة، الصورة هذه زيد ضربته؛ ليست واحدة من المسائل السابقة وحينئذٍ نقول: يجوز فيه الوجهان، زيداً ضربته، ضربت زيداً ضربته، وزيداً ضربته، زيداً: مبتدأ، وضربته: الجملة خبر، وأي الوجهين أرجح؟ الرفع، لماذا؟ لأن النصب يقتضي التقدير، وعدم التقدير أولى من التقدير، وحينئذٍ نرجع إلى هذه القاعدة، وهذه القاعدة ما أكثر ما يستدل بها لكنها ليست مطردة، بل قد يكون التقدير أولى من عدم التقدير على حسب المعنى والسياق، هذه القواعد كلها ينبغي أن نعلم أنها محكمة بعلم البيان، فما ترجح هناك من جهة المعنى أنه أولى من غيره حينئذٍ نقول: التقدير أولى من عدم التقدير، فمثله: زيد ضربته؛ هذا يكاد يكون اتفاقاً أن الرفع هنا أرجح، لكن لو جاء حينئذٍ النصب: ((وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ)) [الإسراء: 13] هذا من أي الأنواع؟ ((وَكُلُّ إِنْسَانٍ)) أَلْزَمْنَا: مثل ضرب، ليس بفعل طلب، ولم يقع ما يغلب إِبِلَاؤُهُ الفعل، ولم يكن بالعاطف المذكور: قام زيد وعمراً أكرمته، إذاً: لا هذا ولا ذاك، ليس مما يختار فيه النصب، هذه مسائل محفوظة أمثلة، وما عداها يبقى على الأصل.

إِذَا: ((وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ)) نقول: هذا هل هو خلاف الفصيح؟ لا، إِذَا: قد يترجح النصب باعتبار المعنى، فمثل هذه إِذَا قال النحاة: يجوز الوجهان على السواء، نقول: نعم، على العين والرأس، متى؟ إِذَا لم يترجح مقتضي النصب، فإن جاء المعنى والسياق ويدل على أن النصب هنا التقدير حينئذٍ نقول: التقدير أولى من عدم التقدير، وقد يكون العكس على حسب الموضع.

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحَ
الرَّفْعُ: مبتدأ، وجملة رَجَحَ خبر، رجح على النصب بسلامة الرفع من الإضمار الذي هو خلاف الأصل.

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ: فِي غَيْرِ هذا جار ومجرور متعلق بقوله: رَجَحَ.
وَالرَّفْعُ رَجَحَ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ: مر أنه يجب معه النصب أو يمتنع أو يكون راجحاً أو مساوياً، حينئذٍ الرفع مقدم.

فَمَا أُبَيِّحُ أَفْعَلُ: فافعل ما أبيع، وهذا واضح مأخوذ مما سبق؛ لأنه ما بين لنا وجوب النصب أو اختيار النصب إلا من أجل أن نمتثل، فما خالف ما سبق حينئذٍ نقول: الأصل أنه يترك وَدَعْ: أي: اترك ما لم يُبَيِّحْ، هذا من باب التأكيد فقط، لكن أخذ منه بعض الشراح -أرباب الحواشي-: أنه أراد دفع إيهام أن المرجوح ليس مقيس؛ لأنه إِذَا قيل: اختير نصب على الرفع، قد يرد السؤال: الرفع فيما اختير فيه النصب، فصيح؟ قياسي؟ نقول: نعم، ولذلك نقول: هذا من باب فصيح وأفصح كما نقول: صحيح وأصح، فكلاهما لا يخرج عن مطلق الصحة، هنا كذلك كلاهما لا يخرج عن مطلق القياس، وحينئذٍ نقول: النصب اختير وهو أفصح، والرفع فيه فصيح أيضاً، فلا يتوهم أنه اختير النصب حينئذٍ الرفع يكون غير مقيس أو غير فصيح، لا، بل هو مقيس، لك أن تتكلم بالرفع ولا تلام.

إِذَا قَوْلُهُ: فَمَا أُبَيِّحُ أَفْعَلُ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَيِّحْ: دفع به توهم أن ما خالف المختار من الوجوه السابقة لا يقاس عليه، بل يقتصر فيه على السماع، وهذا استنباط جيد.

فَمَا أُبَيِّحُ أَفْعَلُ: (مَا) إعرابها: اسم موصول، إِذَا قيل: إعرابها لا نقول اسم موصول إلا إِذَا تريد أن تتمم، يعني جواب السؤال لا يقال: ما إعراب ما؟ تقول: اسم موصول وتسكت، أنا متى أسكت، ما نوع الكلمة؟ لو قلت: ما نوع الكلمة؟ تقول: اسم موصول وتسكت، تقول: اسم موصول في محل نصب لا إشكال، اسم موصول في محل نصب مفعول به، أين العامل؟ أَفْعَلُ، إِذَا: الفاء هذه للتفريع، يعني: يتفرع عن ذكر المسائل السابقة الخمسة لا بد من الامتثال، فَأَفْعَلُ: هذا أمر، والأمر يقتضي الوجوب، هذا الأصل في لسان العرب وفي الشرع، الأمر يقتضي الوجوب.

فَمَا أُبَيِّحُ: يعني: فافعل ما أبيع لك فيما يرد عليك من الكلام أن تردده إليه وتخرجه عليه.

وَدَعُ: أي اترك ما لَمْ يُبَحْ لك فيه ذلك، وحينئذٍ ترجع إلى الأصول. هذا هو الذي تقدم أنه القسم الرابع، وهو ما يجوز فيه الأمران ويختار الرفع، وذلك كل اسم لم يوجد معه ما يوجب نصبه ولا ما يوجب رفعه ولا ما يرجح نصبه ولا ما يجوز فيه الأمرين على السواء، وذلك نحو: زيد ضربته، فيجوز رفع زيد ونصبه والمختار رفعه؛ لأن عدم الإضمار أرجح من الإضمار.

وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصب لما فيه من كلفة الإضمار، وليس بشيء، وكلفة الإضمار لا تمنع وإنما ترجح فقط، لا تمنع وليس بشيء فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية وهو الكثير، وأنشد أبو السعادات بن الشجري في أماليه على النصب قوله: فارساً ما غادرُوهُ مُلْحَمًا

ومنه قوله تعالى: (جَنَّاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا) بكسر تاء جَنَّاتٍ، والسبعة على الرفع، والمشهور: (جَنَّاتٍ عَدْنٍ).

وَفَصْلٌ مَشْغُولٌ بِحَرْفٍ جَرٍّ ... أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

هذا سبق معنا التنبيه على أن الضمير الذي يشتغل به الفعل؛ إما أن يكون متصلاً به، وإما أن يكون مفصلاً بحرف جر، أو مفصلاً باسم مضاف إلى الضمير، مراده بهذا البيت: ضربته، مررت به، ضربت أخاه.

وَفَصْلٌ مَشْغُولٌ: فَصْلٌ: مبتدأ.

يَجْرِي: في آخر البيت خبر.

وَفَصْلٌ مَشْغُولٌ: يعني فصل ضمير مشغول، مشغول بماذا؟ بعمل العامل الشاغل.

وَفَصْلٌ مَشْغُولٌ: يعني ضمير مشغول، -ضمير الاسم السابق- بِحَرْفٍ جَرٍّ مطلقاً، غير

مقيد بحرف جر بخصوصه، لا، لا يختص بمررت به الباء فقط لا، قد يأتي (على) وقد

يأتي (اللام) وقد يأتي (عن) .. إلى آخره، لا يختص بحرف جر؟؟؟، ولذلك أطلقه الناظم.

وَفَصْلٌ مَشْغُولٌ: الذي هو الضمير العائد على الاسم السابق.

بِحَرْفٍ جَرٍّ: يفهم منه أن الأصل الاتصال، عدم الفصل؛ لأنه قال: وَفَصْلٌ مَشْغُولٌ، إذا

الأصل فيه: ضربته؛ لأنه مفعول به:

وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَنْفَصِلَا ... وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَتَّصِلَا

هذا الأصل .. بقلب البيت طبعاً.

وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَتَّصِلَا، فالأصل الاتصال. ضربته: هذا الأصل.
وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفٍ جَرٍّ جَائِزٌ يَجْرِي فِي لِسَانِ الْعَرَبِ، فتقول: زيداً مررت به.
أَوْ بِإِضَافَةٍ: يعني فصل بإضافة، والمراد بالإضافة ليس المعنى المصدرى، المراد المضاف.
بِإِضَافَةٍ: أي بمضاف أو بذى إضافة، إما بمضاف أو بذى إضافة، مثل: زيداً ضربت أخاه، فصلنا بين ضربت وبين الضمير بالاسم الذي هو المضاف، فهو عامل فيه حينئذٍ، والتقدير في مثل هذا نقول: أهنت زيداً ضربت أخاه.

أَوْ بِإِضَافَةٍ: يعني بمضاف أو ذي إضافة وإن تابعت، أو بهما.
كَوَصِّلَ يَجْرِي: يَجْرِي كَوَصِّلٍ، يعني: صلة الضمير بالعامل هو الأصل، وهذا يجري مجراه في كل الأحكام السابقة، فلا خلاف بين الأنواع الثلاثة، إن اتصل الضمير: زيداً ضربته، زيد ضربته، زيد مررت به، زيداً ضربت أخاه؛ كلها بمعنى واحد، وترد على المسائل كلها السابقة، ما يجب فيه النصب وما يترجح فيه النصب وما يجوز فيه الوجهان.
كَوَصِّلَ يَجْرِي: يجري في جميع ما تقدم من الأحكام.

قال: يعني أنه لا فرق في الأحوال الخمسة السابقة بين أن يتصل الضمير بالفعل المشغول به نحو: زيد ضربت، أو ينفصل منه بحرف جر: زيد مررت به، أو بإضافة: زيد ضربت غلامه أو غلام صاحبه، وإن تابعت، قلنا هناك: أَوْ بِإِضَافَةٍ، يعني: بمضاف وإن تابعت، بمعنى أنه مضاف إلى مضاف، وهنا قال: بغلام صاحبه، غلام: مضاف، وصاحب: مضاف إليه، صاحب: مضاف، والهاء: مضاف إليه.

فيجب النصب في نحو: إن زيداً مررت به أكرمك .. إلى آخر ما ذكره من الأمثلة.

وَسَوَّى فِي ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلٍ ... بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَانِعٌ حَصَلَ

هناك قال:

إِنْ مُضْمَرٌ اسْمٌ سَابِقٌ فِعْلاً شَعَلْ

هل هو خاص بالفعل؟ قلنا: لا، ليس خاصاً بالفعل، وإنما ذكره هناك لأنه الأصل، إذا ذكر الفعل حينئذٍ لا يلزم منه نفي ما عداه من العوامل، قد يكون وقد لا يكون، لكن تعليق الحكم بالفعل لا يلزم منه أن الوصف لا يكون مثله، هذا الأصل، وهنا قال: وَسَوَّى: التسوية بين شيئين: بين عمل الفعل السابق في الضمير العائد على الاسم

المشغول عنه وبين إذا كان العامل الشاغل للضمير وصفاً، والمراد بالوصف في هذا المقام: اسم الفاعل واسم المفعول بشرط أن يعمل؛ لأن اسم الفاعل قد يعمل وقد لا يعمل. متى يعمل؟ إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، وكذلك اسم المفعول، وقلنا: يشترط في اسم المفعول أن يكون متعدياً لأكثر من اثنين، لأن اسم المفعول قد لا ينصب، وهنا يشترط في العامل أن يكون ناصباً، فاسم المفعول الذي يتعدى إلى واحد نقول: لا ينصب، لا بد أن يكون متعدياً لأكثر من واحد؛ لأن الأول سيبنى نائب فاعل والثاني يبقى، إذاً: قد يتسلط عليه. تنبه لهذا.

إذاً قوله: لاسم مفعول؛ المراد به ليس كل اسم مفعول -لو عمل-، وإنما المراد به ما تعدى إلى أكثر من اثنين، اثنين فأكثر.

وَسَوَّ: هذا أمر والأمر يقتضي الوجوب.

وَسَوَّ في ذَا الْبَابِ: ذَا اسم إشارة.

الْبَابِ: دائماً الذي يقع بعد (ذَا) -اسم الإشارة-، بدل أو عطف بيان، وجوز بعضهم النعت، فيه خلاف، بدل أو عطف بيان.

و (أَل) فيه تكون للعهد الحضورى، دائماً تفسر (أَل) في الاسم الحلى ب (أَل) بعد اسم الإشارة بالعهد الحضورى، لماذا؟ لأن الإشارة تقتضي شيئاً محسوساً مشاراً إليه الآن. ذَا الْبَابِ: هذا الباب، أي: الباب الحاضر، ونحن الآن في الباب الحاضر، باب الاشتغال لا في غيره، وابن مالك انتبه هنا: إذا أراد الحكم الخاص في الباب قيده، هذه قاعدة تجعلها من قواعد الألفية: إذا أراد الحكم الخاص بباب قال: في ذَا الْبَابِ، وَلَا تُجْزَ هُنَا يعني: في باب ظن وأخواتها، وسبق معنا، وَشَاعَ في ذَا الْبَابِ إسْقَاطُ الْحَبَرِ؛ يعني: باب (لا) التي لنفي للنفي، هنا قال: وَسَوَّ في ذَا الْبَابِ؛ لكن هل يلزم منه النفي عما سبق؟ لا، لا يلزم منه النفي، يعني: في غير هذا الباب لا تسوّ لا، وإنما المراد أن الأحكام المتعلقة هنا بهذا الباب لا تقس عليه غيرها، وإنما ينظر أحكام غيرها في غيرها، يعني في غير هذه الأبواب، فكل مسألة لها حكمها الخاص.

وَسَوَّ في ذَا الْبَابِ وَصُفَاً: مفعول ل: سَوَّ.

ذَا عَمَلٌ: وَصُفَاً ذَا عَمَلٌ، ما إعراب ذَا؟ بمعنى صاحب، نعت لوصف، والمراد بالوصف هنا اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال، لأنه لا يعمل إلا إذا كان كذلك، حينئذٍ شرط لنا شرطاً أول: وهو أن يكون وصفاً.

إذاً: إذا كان اسم فعل لا يقع.

وَسَوَّ في ذَا الْبَابِ وَصُفَاً

وهناك قال:

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً

إذاً: أخرج اسم الفعل بالقيد هناك وبالقيد هنا، فاسم الفعل لا يعمل فيما قبله، زيدٌ دَرَاكِهِ، دَرَاكٍ: اسم فعل أمر، وهنا اشتغل بعامل ضمير يعود على الاسم السابق، لا نقول من باب الاشتغال، لماذا؟ لأنه يشترط في العامل أن يكون فعلاً أو وصفاً، وهذا دَرَاكٍ اسم وليس بفعل وليس بوصف، إذاً: زيداً دَرَاكِهِ نقول: لا ينصب. الثاني: أن يكون عاملاً ذَا عَمَلٍ.

الثالث: أشار إليه بقوله: إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلَ

إن لم يمنع منه مانع وهو أن يكون اسم الفاعل أو اسم المفعول محلي بـ (أل)، وإذا حلي بـ (أل)؛ (أل) هذه نوعها اسم موصول، والاسم الموصول لا يعمل ما بعده في ما قبله، إذاً: حصل مانع، لو حلي بـ (أل) نقول: زيد الضاربه لا يصح النصب: زيداً الضاربه، لماذا؟ لأن (أل) هذه موصولة ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإنما تقول: زيد أنا ضاربه الآن أو غداً، زيداً زيدٌ يجوز فيه الوجهان.

وَسَوَّى فِي ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلٍ ... بِالفعل في جواز تفسير ناصب الاسم السابق، نحو: أزيداً أنت ضاربه؟ أزيداً: الهمزة للاستفهام، زيداً: هذا مفعول به لوصف محذوف وجوباً، يفسره الوصف المذكور.

أضارب زيداً هذا التقدير، أضارب زيداً، زيداً: هذا مفعول به لوصف محذوف وجوباً، يفسره الوصف المذكور، تقديره: أضارب زيداً، أزيداً أنت ضاربه، أنت: هذا مبتدأ، وضاربه؟؟؟ أنت ضاربه، ضارب هل يصح أن نقول: ضارب لا محل له من الإعراب لأنه مفسر؟ ضاربه مركب تركيب إسنادي، ضاربه مثل غلامه، غلامه ما نوعه؟ ما نوع التركيب؟ مضاف ومضاف إليه، كل كلمتين نُزِلَ ثانيهما مُنَزَّلَةً التنوين مما قبله، حينئذٍ لا يصح أن يقال: ضارب هذا لا محل له من الإعراب لأنه مفسر، وإنما العبرة هنا بالجملة: أنت ضاربه، فالجملة مفسرة لا محل لها من الإعراب.

أزيداً أنت ضاربه أو مكرم أخاه أو مارٌّ به، زيد أنت مارٌّ به، أو محبوس عليه، تريد الحال أو الاستقبال، فإن كان الوصف غير عامل لم يجز أن يفسر عاملاً، فلا يجوز: أزيداً أنت ضاربه أمس، ضاربه أمس نقول: هذا لا يجوز، لماذا؟ لكونه ليس بمعنى الحال أو الاستقبال.

إذاً: أشار في قوله:

وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلٍ ... بِالْفِعْلِ

أن الوصف له حكم الفعل من حيث أن يكون الاسم الذي قبله مشغولاً عنه.

وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلٍ ... بِالْفِعْلِ

لكن قيده بقوله: إِنَّ لَمْ يَكُ، وهذا شرط ثالث: إِنَّ لَمْ يَكُ مَانِعٌ: يَكُ أصلها: يكن: وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانٍ مُنْجَزِمٍ ... تُحَذَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذَفُ مَا التَّرْمِ

إذا: يَكُ أصلها يكن، وتامة أو ناقصة هنا؟ تامة، إِنَّ يَكُ مَانِعٌ، تامة، يوجد مانع، تنظر في المعنى، إن صح أن تقدر: يوجد أو حصل أو يثبت؛ حينئذٍ (كان) هذه تامة، تعتبر تامة.

إِنَّ لَمْ يَكُ: إن لم يوجد مَانِعٌ حَصَلَ، حَصَلَ هذه الجملة نعت لِمَانِعٍ، ثم مانع هذا فاعل، ولو كانت (كان) ناقصة؛ حينئذٍ احتجنا إلى خبر، ثم هذا الاسم - مَانِعٌ - نكرة، وفي الأصل (كان) تدخل على المبتدأ، أين المخصّص؟ أين الخبر؟ هذا يحتاج إلى؟؟ إذا: (كان) نقول: هذه تامة.

إِنَّ لَمْ يَكُ مَانِعٌ: مَانِعٌ هذا فاعل يَكُ وهي تامة، وحَصَلَ: نعت له، حاصل يمنعه من ذلك، كوقوعه صلة (أل) لامتناع عمل الصلة فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً، فلا يجوز: زيداً أنا الضارب. إذا: يشترط في الوصف الذي يلحق بالفعل في هذا الباب ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون وصفاً، وهذا خاص باسم الفاعل واسم المفعول، هذا الذي يذكره النحاة بكثرة: اسم الفاعل واسم المفعول، ومحبي الدين زاد الأمثلة كالمبالغة وينظر فيه. وخرج به اسم الفعل والمصدر؛ فإن واحداً منهما لا يسمى وصفاً. الشرط الثاني: أن يكون هذا الوصف عاملاً النصب على المفعولية لا طراد، فإن لم يكن بهذه المنزلة لم يصح، وذلك كاسم الفاعل لمعنى الماضي والصفة المشبهة واسم التفضيل، وهذا يأتي في محله إن شاء الله، لكن المراد: أن اسم الفاعل إنما يعمل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، وإذا اعتمد على نفي أو شبهه إذا تقدمه، وهنا: أنت، أنت، أزيداً أنت ضاربه؛ اعتمد على استفهام، والثاني عندنا ضارب اثنان، أزيداً أنت ضاربه، زيداً قلنا: اعتمد على استفهام، لأنه لا يكون ناصباً إلا إذا كان معتمداً، أزيداً، أضرار زيداً، لا إشكال وجود الاستفهام، والثاني لا بد أن يكون معتمداً على شيء، ضاربه قلنا: عمل في الضمير، اعتمد على أنت وهو مبتدأ، وسيأتي معنا إن شاء الله.

الثالث: ألا يوجد مانع، فإن وجد ما يمنع من عمل الوصف فيما قبله لم يصح في الاسم السابق نصبه على الاشتغال.

ومن الموانع: كون الوصف اسم فاعل مقترناً بـ (أل)؛ لأن (أل) الداخلة على اسم الفاعل موصولة، وقد عرفت أن الموصولات تقطع ما بعدها عما قبلها، فيكون العامل غير الفعل في هذا الباب منحصرًا في اسم الفاعل واسم المفعول، هذا المشهور عند النحاة.

وَسَوَّى فِي ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلٍ ... بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكْ مَانِعٌ حَصَلَ
وَعُلُقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ ... كَعُلُقَةٍ بِنَفْسِ الْإِسْمِ الْوَاقِعِ

عُلُقَةٌ: المراد به الضمير هنا، عُلُقَةٌ: ضمير حَاصِلٌ بِتَابِعٍ، والتابع المراد به التابع الاصطلاحي: النعت وعطف البيان والنسق، بمعنى: أنه قد لا يكون الضمير متصلًا بالفعل نفسه كضربته ولا تعدى إليه بحرف الجر: مررت به، ولا مضافًا إلى اسم ظاهر مضاف إلى الضمير، زيداً ضربت أخاه قد لا يكون، إنما يكون الضمير متصلًا بالنعت أو عطف البيان أو عطف النسق.

وَعُلُقَةٌ حَاصِلَةٌ: يعني موجودة بِتَابِعٍ.

كَعُلُقَةٍ بِنَفْسِ الْإِسْمِ الْوَاقِعِ: يعني النعت الواقع شاغلًا، للفعل بالنصب عن نصب الاسم المتقدم، فإذا قلت مثلاً: زيداً ضربت رجلاً يحبه، زيداً ضربت رجلاً، إلى هنا الأمثلة السابقة تقف على هذا الحد، زيداً: هذا اسم متقدم، ضربت: فعل وفاعل، رجلاً: مفعول به لضربت، أين الضمير؟ لا يوجد، يحبه: الجملة صفة لرجل. إذاً: أين وجد الضمير، في الاسم الذي اشتغل به العامل أو في التابع للاسم الذي اشتغل به العامل؟ الثاني، مثله؟ مثله.

وَعُلُقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ: يعني وجدت في التابع ولم توجد في الاسم المعمول للفعل نفسه.

كَعُلُقَةٍ بِنَفْسِ الْإِسْمِ الْوَاقِعِ: شاغلًا للفعل نفسه، فالأصل أن يكون متصلًا بـ رجل، لكن رجل هذا ما اتصل به الضمير، وإنما اتصل الضمير بنعته وهو يحبه، جملة يحبه في محل نصب نعت لرجلاً، فالحكم واحد سيان، وحينئذ تكون العلة التي الضمير يحصل بها الربط بين الاسم المشغول عنه وبين العامل الذي شغل الضمير، يكون واحد من أربعة أشياء:

أولاً: ضميره المتصل بالعامل؛ زيداً ضربته.

الثاني: ضميره المنفصل من العامل بحرف جر؛ زيداً مررت به.

الثالث: ضميره المنفصل من العامل باسم مضاف؛ زيداً ضربت أخاه. هذه كلها الأمثلة السابقة على هذا النمط، زاد في هذا البيت:

الرابع: أن يكون الضمير متصلاً باسم أجنبي، أتبع بتابع مشتمل على ضمير الاسم، فالنعت هنا (يحبه) اشتمل على ضمير يعود على الاسم المتقدم؛ زيداً ضربت رجلاً يحبه، فنقول: رجلاً هذا الأصل فيه أن يكون معمولاً لضربت متصلاً به ضمير يعود على الاسم المتقدم، لكنه ما اتصل به، وإنما اتصل بالنعت، والنعت والمنعوت كالشيء الواحد، وحينئذٍ نُزِلَ الثاني مُنَزَّلَةً الأول، يعني لما اتصل بالثاني وهو النعت كأنه اتصل بالمنعوت، فالحكم واحد، زيداً ضربت رجلاً يحبه.

إذاً: أن يتصل باسم أجنبي أتبع بتابع مشتمل على ضمير الاسم، بشرط: أن يكون نعتاً أو عطفاً بالواو أو عطف بيان، أما البديل فلا يتأتى هنا، لا يصح أن يقال: زيداً ضربت عمراً أخاه، أخاه يجوز فيه وجهان: عطف بيان وبديل كل من كل، عطف بيان لا إشكال داخل فيما سبق، وأما إذا أعرب بدلاً خرجت المسألة عن باب الاشتغال، لماذا؟ لأن البديل على نية تكرار العامل، فهما جملتان، وجملة الاشتغال جملة واحدة. إذا قلت: زيداً ضربت عمراً أخاه، أخاه: بدل، كأنك قلت: ضربت أخاه، فالعامل فيه ليس هو عين العامل في السابق، بخلاف النعت وعطف البيان وواو النسق، فالعامل حينئذٍ يكون هو الأول السابق، وأما البديل فلا، الصحيح أنه على نية تكرار العامل.

فإن قدرت (الأخ) بدلاً، بطلت المسألة، رفعت أو نصبت، هكذا قال ابن هشام في التوضيح، إلا إذا قلنا: عامل البديل والمبديل منه واحد صح الوجهان، وهذا على القول الثاني، إذا قيل: عامل البديل والمبديل منه واحد حينئذٍ صح، وأما قوله: تابع؛ فهو خاص بالنعت وعطف البيان وعطف النسق وخصه بعضهم بالـ؟؟؟، كابن هشام في التوضيح، وبعضهم أطلقه.

وَعُلُقَةٌ: هذا مبتدأ.

حَاصِلَةٌ: صفة -نعت-.

بتابع: متعلق بحاصل، إذاً: أطلق التابع والمراد به الخصوص ولذلك اعترض عليه، إطلاقه في التابع يوهم أن ذلك جائز في جميع التتابع وليس كذلك، لأنه يشمل البديل، بل هو مخصوص بالنعت والبيان والنسق، وأجيب بأنه أطلقه لصدق التابع للبعض لكونه نكرة في الإثبات فلا تعم، -الجواب ضعيف، بل الصواب الاعتراض في محله-.

بتابع: نقول: التابع هنا الاصطلاحي جنس، يشمل خمسة أنواع، دخل البديل وحينئذٍ نقول: نحتاج إلى إخراجها، هل ذكر الناظم شيئاً يخرجها؟ نقول: لا، حينئذٍ توجه النقد،

وأما كونه أطلقه لصدقه ببعض أفراده نقول: ما يصح هذا، هذا فيه إيهام.
وَعُلُقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ: جار ومجرور متعلق بقوله: حَاصِلَةٌ.
:

هذا خبر المبتدأ، وَعُلُقَةٌ كَعُلُقَةٍ: اتحد المبتدأ والخبر، يجوز أو لا يجوز؟ هل يصح أن نقول:
زيدٌ كزيدٍ؟ لا يصح، وَعُلُقَةٌ كَعُلُقَةٍ، نقول هنا: ليس علاقة كعلاقة، وإنما كل منهما
مخصوص بغير للآخر، فلو قال: زيد العالم كزيد الكريم وهما شخصان صح، لكن زيد
كزيد لا يصح، رجل كرجل لا يصح.

وَعُلُقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ ... كَعُلُقَةٍ: هذا خبر، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر.
كَعُلُقَةٍ بِنَفْسٍ: هذا نعت.

الاسم: الذي نصبه المشغول السابق.

الواقع: يعني شاغلاً، والمراد هنا أي: ضمير حاصل بتابع كضمير حصل بعد الفعل
المشغول، والمعنى: أن الفعل إذا عمل في اسم وأتبع ذلك الاسم بتابع مشتمل على
ضمير يرجع على الاسم السابق؛ فإنه يجري مجرى الضمير بالاسم الذي عمل فيه
المشهور، لأن الأصل أن الضمير يتصل بالعامل، فإن لم يتصل يتوصل إليه بحرف الجر أو
بمضاف، إن لم يكن هذا ولا ذاك حينئذ يكون الضمير متصلاً بالنعت، والنعت
والمنعوت صفة والموصوف كالشيء الواحد، فما اتصل بالنعت كأنه اتصل بالضمير.
تقدم أنه لا فرق في هذا الباب بين ما اتصل فيه الضمير بالفعل، نحو: زيداً ضربته، وبين
ما انفصل بحرف الجر: زيداً مررت به، أو بإضافة: زيداً ضربت غلامه، هذا الواصل.
وذكر في هذا البيت: أن الملابس بالتابع كالملازمة بالسبب، وقلنا: المراد بالسبب هو
الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير ذلك الاسم المتقدم، وهو مثل زيداً ضربت أخاه هذا
يسمى سببياً، لفظ عمل فيه الفعل وأضيف إلى ضمير يعود إلى السابق، ومعناه: أنه إذا
عمل الفعل في أجنبي، المراد بالأجنبي هنا أي: لا ارتباط بينه وبين الاسم السابق ولا
ضمير فيه يعود عليه.

زيداً ضربت رجلاً يحبه، ضربت رجلاً؛ رجلاً؛ هل فيه علاقة بينه وبين الاسم السابق
زيد؟ ليس بينهم علاقة، هو أجنبي عنه، هذا المراد بكونه أجنبي، فليس بينهما ارتباط،
فالرجل وزيد متغايران، كل منهما أجنبي عن الآخر.

وأتبع بما اشتمل على ضمير الاسم السابق، من نعت؛ زيداً ضربت رجلاً يحبه، جملة
(يحبه) صفة لرجلاً، فاتصل بالضمير كأنه اتصل بالموصوف.

أو عطف بيان: زيداً ضربت عمراً أباه، أباه الضمير يعود على زيد، زيداً: هذا مفعول به
لفعل محذوف، ضربت عمراً أباه، عمراً هذا أجنبي باعتبار زيد، وأباه: الضمير هذا يعود
على زيد.

أو معطوف بالواو خاصة، قيده هنا كما هو الشأن في التوضيح، زيداً ضربت عمراً
وأخاه، حصلت الملابس بذلك كما تحصل بنفس السبب، فَيُنَزَّلُ زيداً ضربت رجلاً
يحبه أي: يحب زيداً مُنَزَّلَةً زيداً ضربت غلامه وكذلك الباقي.

وحاصله: أن الأجنبي إذا أتبع بما فيه ضمير الاسم السابق جرى مجرى السبب.
والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* شرح الترجمة (تعدي الفعل ولزومه) ومعنى التعدي

* علامة الفعل المعدي وأثره

* علامة الفعل اللازم من حيث الوزن والمعنى

* تعدي الفعل اللازم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى:

تَعْدِي الْفِعْلِ وَلُزُومُهُ أَي: هذا باب بيان الفعل المتعدي ولزومه.

تَعْدِي الْفِعْلِ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ، أَي: الفعل المتعدي، لأنَّ الفعل يوصف
بكونه متعدياً ويوصف بكونه لازماً، وحينئذٍ إذا أضفنا تعدي الفعل أو لزوم الفعل
نقول: هذا من إضافة الصفة إلى الموصوف، فالفعل موصوف والصفة هي تعدي.

أي الفعل المتعدي بنفسه بحسب الوضع، لأننا أردنا أن نفرق بين الفعل المتعدي والفعل
اللازم، وهذا كالتوطئة، أو إن صح جعلُ هذا الباب بباب المفعول به لأنه ذكره بقوله:
فَأَنْصِبْ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ

ثم ذكر التنازع، ثم ذكر المفعول المطلق، فدل على أنه أراد بهذا الباب أن يبين الفعل
المتعدي أصالة بحسب الوضع لا بالذي يكون بإسقاط حرف الجر، أو يكون مفعولاً به
في المعنى، وإن ذكرها على جهة التبع في الباب، وحينئذٍ إذا كان المراد به الفعل المتعدي

أصالة، حينئذٍ نقول: بحسب الوضع لا بحسب ما يعتريه من معنى، لأن البيانيين هناك لهم نظر في التعدي واللزوم مغاير للتعدي واللزوم عند النحاة، بينهما فرق.

هناك قد يُنزل المتعدي مُنْزَلَةُ اللازم لأغراض معنوية عندهم، وقد يُنزل اللازم مُنْزَلَةُ المتعدي العكس، كل منهما يجري مجرى الآخر، ولذلك قعد لها السيوطي في الأشباه والنظائر: إجراء اللازم مجرى المتعدي، قاعدة، وقعد أيضاً أظنه في نفس القاعدة: إجراء المتعدي مجرى اللازم، العكس: إجراء اللازم مجرى المتعدي، وإجراء المتعدي مجرى اللازم، لكن هذا ليس له علاقة من حيث الإعراب، إنما ينتفي اللازم، لا يطلب مفعولاً وإن كان في أصل الوضع هو يطلب مفعولاً: ((قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ)) [الزمر: 9] يَعْلَمُونَ الأصل فيه أنه متعدي لكن في هذا التركيب لازم، لا تقل: المفعول به محذوف أو نبحت عنه .. لا، المراد: من اتصف بصفة العلم فحسب، ليس عندنا تعدي ((هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ)) أين المفعول به؟ يَعْلَمُونَ، هذا يتعدى إلى مفعول، يعرفون، أو يعلمون إذا كانت بمعنى اليقين والاعتقاد، نقول: لا، لا تقدر هذا ولا ذاك، سواء كانت بمعنى معرفة فلا مفعول لها أول، أو كانت بمعنى اعتقد فليس لها مفعولان، لماذا؟ لأنه أجري في هذا التركيب المتعدي مجرى اللازم، هل هذا المراد هنا؟ لا، ليس هذا المراد، المراد بحسب الوضع بالنظر إلى استعماله الأصلي في لسان العرب، ولذلك نقول: تَعَدَّى الْفِعْلُ أَي: الفعل المتعدي بنفسه بحسب الوضع؛ أما لو أجري اللازم مجرى المتعدي وإن أخذ أحكامه لكنه ليس بحسب الوضع، أو أجري المتعدي مجرى اللازم فلا مفعول له، لكن له مفعول باعتبار الوضع، كالمثال الذي ذكرناه، لأنه المراد عند الإطلاق؛ إذا أطلق المفعول المتعدي انصرف إلى هذا، لا المتعدي بحرف الجر؛ لأنه سيأتي: وَعَدَ لَا زِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ، متعدي لكنه ليس هو الذي إذا أطلق انصرف اللفظ إليه أو المعنى إليه، لماذا؟ لأن المتعدي يراد به معنى خاص عند النحاة، وهو ما نصب مفعولاً به، ضربت زيداً، ضربت نقول: هذا فعل متعدي، وأما مررت بزيد؛ تعدى إلى المفعول، مر: يطلب مفعولاً في المعنى، ولكن لم يصل إليه بنفسه، وإنما وصل إليه بواسطة وهو حرف الجر، حينئذٍ نقول: مر؛ متعدي، كيف متعدي؟ نقول: متعدي في المعنى لأنه يطلب مفعولاً به، ووصل إليه بحرف الجر، هل هذا المراد إذا أطلق تعدي الفعل؟ لا، ليس مراداً، لا يدخل معنا ما تعدى إلى مفعوله بحرف جر. ولا المتعدي بنفسه بواسطة إسقاط الخافض، هذا مثل اخترت القوم الرجال زيداً، اخترت الرجال زيداً، زيداً تعدى إليه بنفسه، والرجال تعدى إليه بواسطة إسقاط حرف

الجر، والأصل اخترت من الرجال زيدا، اخترت من الرجال تعدى إلى أحدهما بنفسه
والآخر بحرف الجر، قد يسقط حرف الجر وحينئذٍ يتعدى إليه بنفسه، فيكون الناصب
له هو الفعل كما سيأتي خلافاً لمذهب الكوفيين.

وَلُزُومُهُ: هذا معطوف على تعدي بالرفع، تَعَدِّي مرفوع هذا، تَعَدِّي الفعل، تَعَدِّي: هذا
مبتدأ، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف وهو أولى، هذا باب تعدي الفعل، لكن الذي
أردته أن تقول: تعدي مبتدأ أو خبر مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة
للتخلص من التقاء الساكنين، تعدي الفعل، أنت ما تقول: تعدي الفعل، إنما: تعدي
الفعل.

إذاً: مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، تَعَدِّي:
مضاف، والفعل: مضاف إليه.

وَلُزُومُهُ، أي: لزوم الفعل أيضاً من إضافة الصفة إلى الموصوف، والتعدي وال لزوم يتصف
بهما الفعل والاسم، فيقال: هذا اسم متعدي كضارب، وتقول: هذا اسم لازم كجالس،
سيأتينا أن اسم الفاعل يعمل عمل فعله، إن كان متعدياً رفع ونصب، وإن كان لازماً
رفع ولم ينصب، فهو يعمل عمل الفعل.

إذاً: يوصف الفعل بكونه متعدياً وكذلك لازماً، ويوصف الاسم بكونه متعدياً ولزماً، إلا
أن الوصف الفعلي هو الأصل؛ لأن عمل اسم الفاعل واسم المفعول محمول على
الفعل، فحينئذٍ صار فرعاً فيه.

تَعَدِّي الفعل وَلُزُومُهُ:

عَلَامَةُ الفعلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلَ ... هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلَ

قسّم لك الناظم الفعل إلى قسمين: إما متعدي وإما لازم، فالقسمة عنده محصورة في
اثنين لا ثالث لهما، حينئذٍ أورد بعضهم (كان وأخواتها) وبعض الأفعال المتعدية بنفسها
وبحرف جر، يعني: تارة تتعدى بحرف جر وتارة تتعدى بنفسها.

ف (كان وأخواتها) هذه ترفع وتنصب، كان زيد قائماً، كان: فعل ماضي، وزيد: اسمها،
وقائماً: خبرها، هل نصف (كان) بكونها متعدية لأنها نصبت؟ إن قيل: بأن الاسم هنا
فاعل حقيقة كما قد قيل به، وقائماً مفعول به حقيقة كما قد قيل به فلا إشكال في
كونها متعدية، وإن قيل: لا، بل يسمى الاسم فاعلاً مجازاً، وقائماً يسمى مفعولاً به
مجازاً، والأصل أن (كان) لا تنصب مفعولاً به البتة ولذلك لا يعرب مفعولاً به، وحينئذٍ

صارت ناقصة، ولذلك جمهور النحاة على إثبات الواسطة بين المتعدي واللازم، فعندهم الأفعال ثلاثة: متعدي ولازم -وهذه التي اعتنى بها الناظم في الأبيات-، ولا متعدي ولا لازم، لا يوصف بهذا ولا بذاك وهو (كان وأخواتها).

بقي نوع جاء فيه تعديه بالحرف وجاء تعديه بنفسه، شكرته وشكرت له؛ جاء هذا وذاك. نصحته ونصحت له، هذا تعدى بنفسه شكرته ونصحته وتعدى بحرف الجر، إذا تعدى بنفسه فهو متعدي، وإذا تعدى بحرف الجر فهو لازم، لأننا قلنا: الأصل هنا في التقسيم والتفصيل والتأصيل المراد به المتعدي بالوضع، وأما المتعدي بالحرف فليس داخلاً معنا، قلنا: تعدي الفعل ولزومه المراد بالمتعدي هنا ما تعدى بحسب الوضع بنفسه، مباشرة تعدى إلى المفعول فنصبه، ضربت زيداً، أما مررت بزيد وإن كان مفعولاً به في المعنى إلا أنه ليس مراداً هنا.

شكرته؛ تعدى بنفسه، إذًا: هو متعدي، شكرت له هذا مثل: مررت بزيد، لازم؟ لازم، كيف شكر ينصب بكونه لازماً وينصب بكونه متعدياً؟ قيل: بأنه داخل في الواسطة، لا ينصب بكونه متعدياً ولا لازماً، وقيل: ينصب بهما معاً، وقيل بالتفصيل: الأصل فيه اللزوم، الأصل: شكرت له، وشكرته فرع لا أصل، لأنه يجوز حذف الحرف وهو اللام من باب التوسع والاختصار ثم يتصل الضمير بالفعل، وهذا يسمى الحذف والإيصال، حذف لأي شيء؟ للحرف، والإيصال؟ للضمير، اتصل بالفعل، وحينئذٍ الأصل فيه: شكرت له، ثم حذفت اللام فاتصل الضمير بالعامل، ونصحت له؛ هذا الأصل، إذًا: هي لازمة لا متعدية، قيل: متعدية والحرف زائد أيضاً، وقيل: لازم وحذف الحرف توسع من باب الحذف والإيصال.

وقيل: شكرت له؛ الحرف زائد، لكن لا داعي أن نقول: زائد، وإنما نقول: من باب التوسع أولى، يعني الحذف والإيصال أولى من الحكم بكونه زائداً، لأن الزيادة خلاف الأصل، والأصل في الحرف أنه أصلي، ثم باب الحذف والإيصال كثير هذا مطرد، يحذف الحرف ويتصل الضمير بعامله الأصلي، وحينئذٍ: شكرته، شكرت له، الأصل: شكرت له وشكرته فرع، ونصحت له هو الأصل، ونصحتة نقول: هذا فرع لا أصل. الجمهور على أن (كان وأخواتها) واسطة بين اللازم والمتعدي، يعني: لا نصفها بكونها لازمة ولا نصفها بكونها متعدية، وسيأتي أن الناظم أخرج (كان وأخواتها) من هذه الأعلام التي ذكرها فيما سيأتي.

وقال بعضهم: التحقيق أن الواسطة هو الفعل الذي يأتي تارة متعدي وتارة لازم، مثل:

شكر ونصح، لكن هذا ليس بجيد، ذكره بعض المعاصرين من مشايخنا.
وشكر؛ إن كانت متعلقة بالنعمة -فائدة هذه- إن كانت متعلقة بالنعمة فهي متعدية
بنفسها، ((اشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ))، اشْكُرُوا نعمته، في القرآن، غالب هذا، إذا كان متعلق
الشكر النعمة تعدت بنفسها، وإن كان متعلق الشكر المنعم تعدى إليه باللام،
((اشْكُرُوا لِي))، ((اشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ)).

شكر إن كانت متعلقة بالنعمة فهي متعدية؛ ((اشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ))، وإذا تعلق شكر
بالمنعم به حينئذٍ تعدى بحرف الجر، هذا هو الأكثر، هذا الغالب، قد يكون عكس،
لكن الأكثر فيه هو ما ذكرت: أنه إذا كان الشكر متعلقاً بالنعمة تعدى بنفسه بدون
لام، ((اشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ))، شكرته، وإن كان المراد به المنعم نفسه حينئذٍ الأكثر أن
يتعدى بالحرف، ولو وجد فهو خلاف الأصل.

عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعْدَى أَنْ تَصِلَ ... هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلَ

الناظم رحمه الله تعالى لم يجري مجرى الجمهور، وهو في تقسيم الفعل إلى ثلاثة أقسام:
متعدي ولازم ولا متعدي ولا لازم، يعني: واسطة بين الطرفين، لذلك قال:
عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعْدَى بَيْنَهُ، ثم قال: وَلَا زِمٌ غَيْرُ الْمُعْدَى، غير المعدى لازم، فحكم على
كل ما لم يوجد فيه علامة المتعدي بأنه لازم، فدخل فيه (كان)، لكن الصواب أنه لم
يقصد (كان) البتة وإنما عنى غير (كان) وهو القسمين المشهورين: المتعدي واللازم.
عَلَامَةُ الْفِعْلِ: عَلَامَةٌ: مبتدأ وهو مضاف، وَالْفِعْلُ: مضاف إليه.
الْمُعْدَى: نعت للفعل.

ذكر لنا علامة ولم يذكر لنا الحد؛ لأنه كما سبق أن الناظم كثيراً ما يجري بذكر العلامات
وذكر الأمثلة، وحينئذٍ الضوابط عنده أعم من الحدود والتعاريف، وهذا أجود، أسهل
بالنسبة للطالب، فعلاقة الفعل المعدى أن تصل به هاء غير مصدر، يعني: يتصل به
ضمير، هذا أولاً، مرجع هذا الضمير لا يكون مصدراً بل يكون غير مصدر، إن اتصل
بالفعل ضمير غير عائد على مصدر فهو متعدي، وإلا فهو لازم.

عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعْدَى أَنْ تَصِلَ

أَنْ تَصِلَ: (أَنْ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر عن المبتدأ.

أَنْ تَصِلَ هَا: هَا هذا مفعول.

غَيْرِ مَصْدَرٍ: ضمير راجع إلى غير مصدر.

به: يعني بالفعل، هذا جار ومجرور متعلق بقوله: تَصِلْ.

تَحُوْ عَمِلْ: الخير عمله زيد، عمله اتصل بعمل ضمير، مرجع الضمير ما هو؟ خير، هل هو مصدر؟ لا، إذاً هو فعل متعدي، فلو كانت عائدة على المصدر حينئذٍ لا يصح أن يحكم عليه بهذه العلامة بأنه متعدي.

الضربُ ضربته زيداً، ضرب هو متعدي في نفسه، لكن ما علامته في هذا التركيب؟ أن نجعل الهاء هنا ضميراً عائداً على غير المصدر أم أنها عائدة على المصدر؟ ضربته مرجع الضمير الضرب، والضرب ما نوعه؟ مصدر هنا، إذاً نقول: الضربُ ضربته، الهاء هذه لا تدل على أنه متعدي، لماذا؟ لأنه اتصل به ضمير يعود على مصدر، حينئذٍ كيف نعرِّبه ضربته، الهاء؟ نقول: مفعول مطلق؛ لأنه عاد على المصدر، ضربت ضرباً فمرجع الضمير على المصدر، وحينئذٍ نقول: الهاء هنا في محل نصب مفعول مطلق، وليست مفعولاً به.

عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ فَأَكْثَرُ.

أَنْ تَصِلْ ... هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ تَحُوْ عَمِلْ، فإنك تقول: الخير عمله زيد، فهو معمول. عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي: يتعدى إلى نصب المفعول به، وما عدا المفعول به لا يشترط في نصبه أن يكون الفعل متعدياً، الحال والتمييز والمفعول المطلق والمفعول لأجله والمفعول معه، ما عدا المفعول به لا يشترط أن يكون الناصب له فعلاً متعدياً، لماذا؟ لأن الفعل اللازم يشترك مع المتعدي في نصب الحال، جاء زيد: فعل وفاعل، جاء هذا هل ينصب مفعولاً به؟ لا ينصب. جاء زيد راكباً، راكباً نَصَب، كيف تقول: هذا غير متعدي؟ نقول: لا، متعدي وغير متعدي في نصبه للمفعول به، وأما ما عدا المفعول به ليس له دخل في الحكم على الفعل بكونه متعدياً أو لا؛ لأن الحال والتمييز وبقية المفاعيل تُنصب بالمتعدي وتُنصب باللازم، إذاً: لا فرق بينهما بما ذكر، وإنما الفرق يكون بخصوص المفعول به فحسب؛ لأن المعنى يقتضي ذلك، لأن الفعل اللازم يدل على قيام حدث بفاعله لم يتعد.

الحدث نوعان: حدث له علاقة بالغير، كالضرب والقتل مثلاً، وحدث يتعلق بالشخص نفسه، الأول -المتعدي- هذا لا بد من محل يظهر عليه أثر الفعل وهو الحدث، والثاني: يدل على قيام الحدث بفاعله فحسب، قام زيد، زيد اتصف بالقيام، أما ضرب زيد لا بد أن الضرب يتعدى إلى غيره فيحتاج إلى مفعول به، حينئذٍ كل ما نصب مفعولاً به فهو فعل متعدي، سواء كان مفعولاً واحداً أو أكثر.

وكل ما نصب حالاً أو تمييزاً أو بقية المفاعيل غير المفعول به لا يشترط فيه أن يكون متعدياً؛ لأن الحال يُنصب باللازم، كقولك: جاء زيد راكباً، راكباً: هذا حال، والعامل فيه (جاء) وهو لازم.

وضربت زيداً راكباً، راكباً: هذا حال من التاء أو من زيد، وقد نصبه فعل متعدي. إذاً قوله: عَلاَمَةُ الْفِعْلِ الْمُعْدَى إلى مفعول به فأكثر، يريد أن يميز لنا هذا النوع، وأما المعدى إلى حال وتمييز ونحوه هذا لا يختص بالفعل المعدى الاصطلاحي. عَلاَمَةُ الْفِعْلِ الْمُعْدَى إلى مفعول به فأكثر، أما بقية المفاعيل فيعمل فيها المتعدي واللازم.

قوله: عَلاَمَةُ الْفِعْلِ؛ هل المراد به الفعل التام أم ما يشمل الناقص؟ الفعل كما أنه ينقسم إلى متعدي ولازم كذلك ينقسم إلى تام وناقص، والناقص المراد به ما لا يكتفي بمرفوعه وهو (كان وأخواتها)، والتام هو الذي يكتفي بمرفوعه.

قوله: عَلاَمَةُ الْفِعْلِ؛ هل المراد به الفعل التام فيختص بما عدا كان أو مطلق الفعل فيدخل فيه الناقص فتكون (كان) عند الناظم من الفعل المتعدي؟ عَلاَمَةُ الْفِعْلِ؛ هل المراد به التام؟ إذا قيل: الفعل التام خرجت (كان)، إذاً: ليست متعدية، وليست لازمة، أو حكم عليها بكونها لازمة؛ لأنه قال: وَلَا زِمَ غَيْرُ الْمُعْدَى. وإن قلنا: المراد بقوله الفعل؛ -مطلق الفعل- ليشمل التام والناقص إذاً: (كان) عنده من المعدى -مما يتعدى-، حينئذٍ يكون قائماً منصوب بـ (كان) على أنه مفعول به، نقول: الجواب أراد به التام فحسب، التام، ولم يرد به ما يشمل الناقص.

عَلاَمَةُ الْفِعْلِ: أي: التام؛ لأنه فَرَعَ عليه بعد ثبوت الوصف له بالعمل، أثبت له الوصف بكونه متعدياً، فإذا ثبت قال: فَانْصَبْ بِهِ، أين يرجع هذا؟

فَانْصَبْ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ ... عَنْ فَاعِلٍ دَخَلَتْ (كان)؟ لا، إذاً: هذه قرينة واضحة بينة على أن الناظم أراد بقوله: عَلاَمَةُ الْفِعْلِ التام دون (كان)، ولذلك بعضهم قال: بأن الناظم أراد بهذا الباب: المفعول به وهو أول المنصوبات كما سيأتي.

إذاً: علامة الفعل التام وليس المراد به ما يشمل الناقص للقرينة التي ذكرناها سابقاً. عَلاَمَةُ الْفِعْلِ: أي التام، بقرينة قوله: فَانْصَبْ بِهِ مَفْعُولُهُ.

كذلك لتقدم الكلام على (كان) الناقصة، سبق أنه عنون ببابٍ تام ذكر فيه ما يتعلق بكل أحكام (كان وأخواتها) حينئذٍ إذا قال الفعل هنا، فالمراد به ما عدا ما سبق، هذا هو الأصل، حينئذٍ إذا فُسِّرَ الفعل بالتام صارت (أل) هنا للعهد الذهني وهو ما عُهِدَ مصحوبها ذهنياً، لا ذكرى ولا حضوري.

عَلاَمَةُ الْفِعْلِ الْمُعْدَى أَنْ تَصِلَ ... هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلَ

أن تصل به هَاءَ غَيْرِ مَصْدَرٍ .. نَحْوُ عَمِلَ هذه علامة، العلامة الثانية: أن يصاغ منه اسم مفعول تام، يصاغ من الفعل نفسه اسم مفعول تام، إن صحَّ فهو متعدي، وإن لم يصح فهو الثاني وهو اللازم.

أن يصاغ منه اسم مفعول تام أي: مستغن عن حرف الجر، مثل ضرب، لو قال: ضرب؛ هل هو لازم أو متعدي؟ قد يقال: زيد ضربته عادت الهاء هنا غير مصدر على زيد وهو ليس بمصدر، هذه علامة، زيد مضروب صار اسم مفعول وتام، بمعنى: أنه لم يفتقر إلى جار ومجرور، خرج زيد، خرج هذا هل هو لازم أو متعدي؟ صل به الهاء، الخروج خرج زيد، ليس متعدي؛ لأن الهاء هنا هاء المصدر، زيد مخرج به: غير متعدي، لأن اسم المفعول ليس تاماً، لم يستغن عن الجار، ولذلك نقول: مخرج به لا بد من به، أو إليه، فلما لم يستغن عن حرف الجر دل على أنه ليس بتام، وإذا لم يكن تاماً حينئذٍ لم يكن فعلاً متعدياً.

إذا: ثمَّ علامتان تدل على أن الفعل متعدي أو لا، تختبر الفعل، أولاً: تصل به ضمير، هذا الضمير لا يعود على المصدر، وسيأتي (هاء) الظرف و (هاء) السكت. والثانية: أن تصوغ من الفعل اسم مفعول على وزن مفعول بشرط أن يكون تاماً، بمعنى: أنه لا يفتقر إلى حرف جر، فإن صحَّ حينئذٍ حكمت عليه بأنه متعدي، إن لم يصح فهو الثاني قطعاً وهو لازم غير معدي.

هَآ غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلَ

فإنك تقول: الخير عمله زيد، فهو معمول، بخلاف خرج فلا يقال: زيد خرج عمرو، وإنما يقال: الخروج خرج عمرو، هذا يصح؛ لأن (هاء) هذه هاء المصدر، فهي ليست مفعولاً به، الخروج خرج عمرو، أما زيد خرج عمرو لا يصح، وإنما يقال: أخرجه عمرو، أو خرَّجه، لا بد من تضعيف، ولا هو مخرج، - زيد مخرج، لا يصح هذا، وإنما: مخرج به، أو مخرج إليه، مخرج: اسم مفعول، - ولا هو مخرج، بل مخرج به، أو إليه، فلا يتم إلا بالحرف.

قال ابن عقيل: ينقسم الفعل إلى متعدٍ ولازم، فالمتعدي: هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر، وقلنا: إذا أطلق المتعدي انصرف إلى هذا، مع كون الذي يصل إلى المفعول في المعنى بحرف الجر هو المتعدي في المعنى، ولكن هذا قول ابن مالك: وَعَدَ لَازِمًا، إذا: يتعدي، وَعَدَ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ، فدل على أن ما وصل إلى مفعوله بحرف الجر هو

متعدي، لكنه لا يطلق عليه بأنه متعدي هكذا بإطلاق؛ لأن الاصطلاح خاص بما ذكرناه.

هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر؛ ضربت زيداً، نصبه، واللازم ما ليس كذلك، وهو ما لا يصل إلى مفعول إلا بحرف جر، نحو: مررت بزید، أو لا مفعول له أصلاً، لا يطلب مفعولاً مثل: قام زيد، جلس عمرو، ما يحتاج إلى مفعول، فإن احتاج إلى مفعول في المعنى حينئذٍ عدّينا بحرف جر، وَعَدَّ لَا زِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ.

ويسمى ما يصل إلى مفعوله بنفسه فعلاً متعدياً وواقعاً؛ لأن الحدث وقع على المفعول به، سمي واقعاً، ومجاوزاً؛ لأن الحدث تجاوز الفاعل إلى المفعول به، ضرب زيد: أوقع زيد الضرب ثم تجاوز إلى المفعول به، وما ليس كذلك يسمى لازماً وقاصراً وغير متعدي، ويسمى متعدياً بحرف الجر، إذا سمي متعدي لا بد من تقييده؛ لأن المقصود باللازم: الإخبار بحصول الحدث من الفاعل، -هذا هو المقصود-، المقصود بالفعل اللازم: الإخبار بحصول الحدث من الفعل. وقد قلنا: الحدث نوعان: حدث لا يتعدى، قام زيد ليس له أثر في الغير، أما ضرب حينئذٍ نقول: هذا يتعدى إلى الغير، قتل زيد لا بد من مقتول وإلا لا يكون قاتلاً، ضرب زيداً لو ضرب هكذا في الهواء لا يسمى ضارباً، هذا لعب، لا بد من مفعول به يصدق عليه وقوع الضرب، وأما اللازم لا، إنما يدل على إخبار بحصول حدث من الفاعل.

وعلاوة الفعل المتعدي أن تصل به هاء تعود على غير المصدر، فإن عادت على مصدر لا يعتبر علامة وهي هاء المفعول به. الباب أغلقته، أغلقته: هذا فعل متعدي بدليل اتصال هاء ضمير تعود على غير المصدر وهو الباب، والباب ليس بمصدر، هذا جثة، إذاً: أغلقته؛ تقول: هذا مفعول به، لأنه اتصل به ضمير يعود على الباب والباب ليس مصدراً، واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر، هاء المصدر هذه تتصل باللازم وبالفعل المتعدي.

الضرب ضربته زيداً والخروج خرج زید؛ اتصلت به هذا وذاك، الضرب ضربته زيداً، الضرب المعهود بيني وبينك، ضربته زيداً، والخروج خرج زيد، أيضاً قد يكون (أل) هنا للعهد، اتصلت (هاء) التي تعود على المصدر بالفعل اللازم وهو خرج كما أنها اتصلت بالفعل المتعدي.

وما كان مشتركاً بين نوعين متقابلين لا يصلح علامة لتمييز أحدهما عن الآخر كما ذكرناه في علامات الاسم والفعل والحرف، فما كان علامة للاسم لا بد أنه لا يدخل

على الفعل، وما كان علامة للفعل لا يمكن أن يدخل على الاسم، إذ لو دخل عليهما لما صح أن يسمى علامة، هنا هاء غير المصدر علامة على أن الفعل متعدي، إذاً: لا يمكن أن تدخل على اللازم، لو دخلت عليه ما صح أن يسمى علامة.

إذاً: احترز ب (هاء) غير المصدر من (هاء) المصدر؛ فإنها تتصل بالفعل المتعدي واللازم، فلا تدل على تعدي الفعل، فمثال المتصل المتعدي: الضرب ضربته زيداً، ضربته هذا نائب عن المفعول المطلق في محل نصب وليس مفعولاً به؛ لأنه كأنه يقال: ضربت زيداً ضرباً، ضرباً هذا تقدم واتصل به ضمير يعود عليه، فكأنه ناب عن المفعول المطلق، ولا تقل: مفعول به، أي: ضربت الضرب زيداً، ومثال المتصل باللازم: القيام قمته، قمته الضمير هنا عاد على القيام، قام زيد هذا لازم، اتصل به هنا الضمير (هاء) لكنها ليست (هاء) غير المصدر؛ لأنها تعود على المصدر وهو القيام، القيام قمته أي: قمت القيام.

أما (هاء) الظرف فهذه تتصل بالمتعدي واللازم، الليل قمته، قمته الضمير هنا يعود على الليل، إذاً صار ظرفاً، والنهار صمته، ولم يذكرها المصنف؛ لأن اتصال ضمير الظرف بالفعل إنما على سبيل التوسع في حذف حرف الجر، والأصل: الليل قمت فيه، -الحذف والإيصال-، الليل قمت فيه والنهار صمت فيه، فيكون من باب الحذف والإيصال.

كذلك قيل: (هاء) السكت هذه تتصل بالقسمين: الفعل اللازم والمتعدي، حينئذٍ نقول: (الهاء) كم نوع؟ هاء المصدر، هاء الظرف، هاء السكت، هاء غير ما ذكر من الثلاثة، أي أنواع الهاءات علامة على كون الفعل متعدي؟ الرابع، ألا تكون هاء الظرف ولا هاء السكت ولا هاء المصدر بل تكون هاء غير ما ذكر من الثلاثة، وإنما لم يذكر المصنف هاء الظرف والثانية هذه لقلتها، ولأنها على الحذف والإيصال، فلا يرد عليها قوله:

عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعْدَى أَنْ تَصِلَ ... هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ

شمل هاء السكت وهاء الظرف، لأنها ليست هاء المصدر، لكن ليس بوارد على المصنف.

إذاً قوله:

عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعْدَى أَنْ تَصِلَ ... هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلَ

تَصِلُ: أي ولو بحسب الأصل، فلا يرد على عكس التعريف الأفعال اللازمة للبناء للمفعول؛ لأنها صالحة لذلك بحسب الأصل، ضُرِبَ زيد، ضرب، لو أردنا أن نحكم عليه هل هو متعدي أو لازم؟

نقول: هو باعتبار الأصل قابل لهاء غير المصدر، وهنا ضُرِبَ عند البصريين فرع ضَرَبَ فَعَلَ، خلافاً للكوفيين، الكوفيون عندهم ضُرِبَ هذا أصل مستقل بنفسه، وعند البصريين وهو الأصح أن فَعَلَ فرع فَعَلَ، فُضِرِبَ عند الكوفيين وضع مرتين، ضَرَبَ على وزن فَعَلَ مبني للمعلوم، ووضع مرة ثانية فُضِرِبَ ضَرِبَ، حينئذٍ لا نقول: يضم أوله ويكسر ما قبل آخره .. الخ، هذا ينبني على القول بأن المبني للمجهول -إن صح التعبير-، فرع الأصل -المبني للمعلوم، وإن قيل: كل منهما أصل حينئذٍ لا ترد المسألة، فُضِرِبَ فرع ضَرَبَ، ودائماً التقعيد والتأصيل إنما يتعلق بالأصول لا بالفروع، فتقول: ضُرِبَ أصله ضَرَبَ، إذًا: يتصل بها غير مصدر، وأما ضُرِبَ نفسه لا تحكم عليه، وإنما تحكم على أصله، فتقول: زيد ضربه عمرو اتصل به هاء غير مصدر، إذًا: هو متعدي، أما ضُرِبَ زيد؛ هذا لا ينصب هنا، لا يتعدى إلى مفعول به، لأن زيد كان مفعولاً به، وحينئذٍ الحكم على الأصل لا على الفرع. التقعيد والتأصيل إنما يكون على الأصول لا على الفروع، وضُرِبَ هذا فرع. إذًا: أَنْ تَصِلَ هَا غَيْرَ: أَنْ تَصِلَ أَنْتَ، أَنْ تَصِلَ بِهِ.

هَا غَيْرَ مَصْدَرٍ: أي: ولو بحسب الأصل، -الوضع يعني-، فلا يرد على عكس التعريف، الأفعال اللازمة للبناء للمفعول، لأنه صار لازماً غير متعدي، ضُرِبَ زيد، لأنها صالحة لذلك بحسب الأصل، فهي متعدية، واستعمالها لازمة للبناء للمفعول عارض بعد الوضع، فلا يقال: بأن ضُرِبَ زيد لازم؛ لأنه لم ينصب مفعولاً به، نقول: لا، هو باعتبار الأصل متعد لقبوله علامة هاء غير المصدر، والمراد: أن متصل من غير توسع بحذف الجار، فلا يرد على طرد التعريف الليلة قمتها، والنهار صمته والدار دخلتها؛ لأنه على الحذف والإيصال. الليل قمت فيه، والدار دخلت فيها، حذف الجار واتصل الضمير بما قبله.

فَأَنْصَبَ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ ... عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ

هذا شروع في حكم الفعل المتعدي، حكمنا على الفعل بأنه متعدي ثم ماذا؟ يبقى كما هو أم أنه يطلب ما يقتضيه؟ لا بد أن يكون له أثر، إذا كان فعلاً متعدياً لا بد أن يكون

له تأثير، والتأثير إنما يطلب مفعولاً به، واحداً أو أكثر على حسب نوع الفعل.
فأنصب به: أي بالفعل المتعدي، دل على أن المفعول به يُنصب بالفعل نفسه، وهذا
أرجح الأقوال، أصح الأقوال أن المفعول به منصوب بالفعل، وثم أقوال أخرى ضعيفة.
ضربت زيداً، نقول: (ضرب) هنا عمل في الفاعل الرفع، وعمل في المفعول به النصب،
هذا هو الصحيح، وأما أنهما بالمفعولية أو أنهما ترافعا، الفاعل نصب المفعول والمفعول
نصب .. هذه كلها أقوال اجتهادية.

والأصل في الفعل، إذا قررنا أن الأصل في العمل للفعل حينئذٍ كل ما أمكن تعليقه
بالفعل فهو مقدم، هو أرجح، هذه قاعدة في الترجيح: كل ما أمكن تعليقه بالفعل
وصح الكلام معه فهو أرجح، حينئذٍ وجد عندنا فعل ووجد مفعول به، ونعلم أن
الضرب وهو حدث لا بد له من مكان يقع عليه. إذاً: العامل إنما يعمل لتمام معناه،
هذا معنى العمل ارتباط بين العامل والمعمول، إن قيل: عمل فيه؛ ما معنى عمل فيه؟
بمعنى: أن العامل لا يتم معناه إلا بهذا المعمول، وهذا واضح بين. ضرب زيداً، زيداً:
مفعول به؛ لأن (ضرب) يحتاج إلى محل يقع عليه الحدث، فهو المفعول به، إذاً: لا نحتاج
أن نقول بالفاعلية وإلى ما يذكره البعض.

فأنصب به: أي بالفعل المتعدي.
مفعول: أي مفعول؟ المفعول المطلق وإلا المفعول معه أو لأجله أو به؟ المفعول إذا أطلق
في المنصوبات انصرف إلى المفعول به، إذا أطلق دون أن يقيد حينئذٍ انصرف إلى
المفعول به، وإن سمي المفعول المطلق هناك لا باعتبار الاستعمال وإنما باعتبار القيد،
لماذا سمي مفعولاً مطلقاً؟ مطلقاً عن القيد، لم يقال: مفعول به، ولم يقال: مفعول معه، أو
لأجله، أو فيه، أطلق عن القيد، قيل: مفعول فقط، فيصدق حينئذٍ بهذا الاعتبار على
المفعول المطلق الخاص، وأما هنا فالمراد بالمفعول المفعول به، ولذلك أطلقه الناظم.
فأنصب به مفعول: هذا هو الأصل، وما سمع من رفعه: خرق الثوب المسمار، خرق
المسمار الثوب، فالثوب هو المفعول به، رفع: خرق الثوب، مرفوعاً، نقول: هذا يسمع
ويحكي ولا يقاس عليه، وهو مسموع، -باتفاق أنه مسموع-، تأخذ منه فائدة: وهو أنه
ليس كل ما سمع يصير فصيحاً أو يطرد معه القياس، نقول: لا، قد يسمع الشيء
ويكون ثابتاً في لسان العرب لكنه لا يكون هو المستعمل، ولذلك نحكم على نوع من
الألفاظ أو التراكيب بأنه شاذ، يعني: شاذ مخالف للقياس -القواعد والأصول-، وهذا
يدل عليه؛ لأنه لا يقول قائل: بأنه يرفع المفعول به وينصب الفاعل كما ذكرناه سابقاً،
لا، لا أحد يقول بهذا، ومع كونه سمع هل نستثنيه من القاعدة؟ نقول: لا، ليس كل ما

سمع يؤصل له قاعدة أو يستثنى من أصل، بل يبقى على وصف، وهو كونه شاذ، إذاً الشاذ لا بد من وجوده وهو ما انفرد، خرج عن الأصل.

إذاً: فَأَنْصِبَ بِهِ مَفْعُولُهُ: المفعول به منصوب، واجب النصب، إلا إذا دخل عليه حرف جر زائد فحينئذ يكون منصوباً تقديرًا لا لفظاً ((وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ)) [النساء: 64] رَسُولٍ: مفعول به، أرسلنا رسولاً، دخلت عليه (من) الزائدة، وحينئذ نقول: رَسُولٍ: مفعول به منصوب ونصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

((مِنْ رَّسُولٍ)) لا تقل: جار ومجرور متعلق بأرسل، فاسد، مثله مثل: ((مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ)) [المائدة: 19].

إذاً: فَأَنْصِبَ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ ... عَنْ فَاعِلٍ
إِنْ لَمْ يَنْبُ ذَلِكَ الْمَفْعُولُ عَنْ فاعِلٍ فارفعه، لماذا؟ لأن نائب الفاعل مرفوع، نحو: تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ، الكتب جمع كتاب فُعل ويسكن الثاني لغة كُتِبَ، الكتب تدبرت: فعل وفاعل، الكتب تدبرتها، إذاً: هو فعل متعدي، تعدى هنا إلى الكتب فنصبها على أنها مفعول به.

إذاً: العامل تدبر وهو فعل، والكتب منصوب بالعامل وهو مفعول به، والفتحة هنا فتحة مقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي أو الض؟؟؟
إِنْ لَمْ يَنْبُ عَنْ فَاعِلٍ: فَإِنْ أُنِيبَ عَنْ فاعله حينئذ أخذ حكمه وهو الرفع، فيكون الحكم عليه بكونه مفعولاً به باعتبار المعنى والأصل لا باعتبار الحال، هو في الحال ليس مفعولاً به، لأن المفعول به فضلة، وضرب زيد، زيد هذا عمدة، وفرق بين النوعين: الفضل والعمدة.

أما باعتبار الأصل قبل النيابة فهو مفعول به وهو فضلة.
فَأَنْصِبَ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ ذَلِكَ الْمَفْعُولُ عَنْ فَاعِلٍ ... نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ
قال رحمه الله: شأن الفعل المتعدي أن ينصب مفعوله إن لم ينب عن فاعله، نحو: تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ، فإن ناب عنه وجب رفعه كما تقدم، تُدَبِّرْتُ الْكُتُبَ، تَدَبَّرْتُ: التاء فاعل، خذفت، قيل: تُدَبِّرْتُ الْكُتُبَ والتاء للتأنيث.

وقد يُرفع المفعول ويُنصب الفاعل عند أمن اللبس، كقولهم: خرق الثوب المسمار، ولا ينقاس ذلك بل يقتصر فيه على السماع، وهذا شاذ قياساً لا استعمالاً؛ لأنه مستعمل في لسان العرب.

والأفعال المتعدية على ثلاثة أقسام: ما يتعدى إلى مفعولين، وهذا تحت قسمان، ما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، الثاني: ما يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، الأول: باب ظن وأخواتها، والثاني: باب كسى وأعطى، مر معنا كثيراً هذا. القسم الثاني: ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل: كأعلم وأرى. القسم الثالث: ما يتعدى إلى مفعول واحد وهو الكثير، هذا في لسان العرب أكثر، ما يتعدى إلى مفعول واحد كضرب ونحوه.

وَلَا زَمَ غَيْرُ الْمُعْدَى

غَيْرُ الْمُعْدَى: مبتدأ مؤخر.

وَلَا زَمَ: هذا خبر مقدم، نفهم من هذه العبارة: أن القسمة ثنائية عند الناظم؛ إما معدى وإما لازم، لأنه حكم على المعدى بأنه ما قبل أو اتصلت به هاء غير مصدر، إن لم تقبل فهو غير معدى، طيب، غير المعدى يحتمل أنه لازم ويحتمل أنه واسطة، لكن حكم عليه هنا بكونه لازماً، فدل على أن القسمة ثنائية عندهم، هذا هو ظاهر العبارة.

وَلَا زَمَ غَيْرُ الْمُعْدَى

وعرفنا معنى اللازم وهو ما لا يتعدى .. ما لا ينصب مفعولاً به.

وَلَا زَمَ غَيْرُ الْمُعْدَى: غير المعدى لازم، واللازم يسمى قاصراً وغير مجاوز وغير واقع لما ذكرناه؛ لأن المراد به الإخبار عن حصول حدث فحسب، فلا يفتقر إلى مفعول.

..... وَحُتِمَ ... لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَنَهِمُ

وَمَا أَفْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا ...

كَذَا أَفْعَلٌ وَالْمُضَاهِي أَفْعُسَسَا

أَوْ عَرَضًا أَوْ طَاوَعَ الْمُعْدَى ... لِوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَأَمْتَدَّا

أراد أن يبين لنا مواضع الحكم على الفعل بكونه لازماً؛ لأنه قد ينظر إلى المعنى وقد ينظر إلى الوزن، باعتبار الوزن؛ كل ما كان على وزن فَعْل فهو لازم، هذا باعتبار الوزن، كل ما كان على وزن أَفْعَل: أَفْعُسَسَا، نقول: هذا لازم، كل ما دل على طبيعة وسجية هذا باعتبار المعنى، إذاً: قد نحكم على الفعل اللازم إما باعتبار معناه وإما باعتبار وزنه.

قال هنا: وَحُتِمَ: يعني لزم.

وَحُتِمَ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا: السجاياء جمع سجية، والمراد به: ما يلزم الفاعل بلا

انفكاك، يعني صفة تقوم بالفاعل لا تنفك عنه في حال من الأحوال، طبيعة وجبلة
خَلقة، لا تنفك عنه في حال من الأحوال، نقول: هذا يسمى سجية، أفعال السجايا
كلها لازمة لا تتعدى.

كَنَهِمْ: مثل الناظم هنا بنهم، نهم إذا كان كثير الأكل، كثير الأكل هذا صفة لازمة،
بمعنى لا يكون في الصباح قليل الأكل وفي المساء كثير الأكل، فنهم على وزن فَعَلَ وهي
صفة لازمة سجية، كونه على وزن فَعَلَ نرد به على من قال بأن أفعال السجايا كلها
على وزن فَعَلَ، وهذا ليس بصحيح، بل منه ما كان على وزن فَعَلَ ومنه ما كان على
وزن فَعَلَ؛ لأن القاعدة العامة في الفعل الماضي الثلاثي: أنه إما أن يكون من باب: فَعَلَ
أو فَعِلَ أو فَعُلَ ثلاثة لا رابع لها. فَعَلَ بفتح العين وفَعِلَ بكسر العين وفَعُلَ بضم العين،
الأكثر فَعَلَ ثم يليه في الرتبة فَعِلَ فهو أقل من فَعَلَ، ثم يليه في الرتبة الثالثة فَعُلَ، فَعَلَ
باعتبار فَعَلَ قليل، فَعِلَ باعتبار فَعَلَ كثير، فَعِلَ باعتبار فَعَلَ بفتح العين قليل، فَعَلَ
باعتبار الجميع كثير، وهو الأكثر، ولذلك أكثر الأفعال في لسان العرب لو فتحت
القاموس من أوله إلى آخره تجدها على وزن فَعَلَ، ثم أقل منه على وزن فَعِلَ، ثم القليل
على وزن فَعُلَ، هذا من حيث الصيغة، من حيث التعدي واللزوم: فَعَلَ لكثرتة في لسان
العرب واستعماله، فالأكثر في الأحداث المتعلقة بين الناس أن تكون متعدية؛ لأن
الأصل في الكلام إنما جاء به للإخبار والتخاطب مع بعضهم البعض، وحينئذٍ
الأحداث المتعدية لما كثرت وكثر فَعَلَ الذي هو خفيف بفتح العين، كثر فيه التعدي،
فالتعدي فيه كثير، واللزوم قليل، إذاً: يأتي فَعَلَ لازماً ويأتي متعدياً.
فَعِلَ بكسر العين -الكسر ثقيل-، خف من جهة الاستعمال، ولذلك اللزوم فيه أكثر
من التعدي، فَعُلَ لثقله بضم العين صار كله لازماً، لا يكون متعدياً البتة، إلا ما ذكره
البيانون من جعل كل فعل دال على اللزوم ينقل إلى باب فَعُلَ، علماً وضرباً هذا يأتي
في محله، حينئذٍ نقول: فعل قسمان: متعدي ولازم، والتعدي أكثر من اللزوم. فَعِلَ
قسمان: متعدي ولازم، واللزوم فيه أكثر من التعدي. فَعُلَ لا يكون إلا لازماً.

إذاً: إذا جاء معك على وزن فَعَلَ فاحكم عليه بأنه لازم. فَعِلَ وفَعُلَ يحتمل الوجهين،
فلا بد من النظر في المعنى. نهم على وزن فَعَلَ.

إذاً: ماجاءك على وزن فَعَلَ وهو دال على سجية فاعلم أنه لازم، لأنه قال:

وَحْتِمٌ ... لُزُومٌ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَنَهِمْ

وهو على وزن فَعَلَ، فدل على أن ما كان على وزن فَعِلَ بكسر العين وهو دال على

سجبة فهو لازم.

لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَنَّهُمْ: كَنَّهُمْ

كَذَا أَفْعَلَّ: اقشعر واطمأن واشمأز، كل ما كان على هذا الوزن فهو لازم، إذا: هذا حكم عليه باعتبار الوزن.

وَالْمُضَاهِي أَفْعَنْسَسَا: يعني والذي شابه أَفْعَنْسَسَ.

وَالْمُضَاهِي: هذا معطوف على أَفْعَلَّ، اشمأز.

أَفْعَنْسَسَا: الألف هذه للإطلاق.

الْمُضَاهِي: يعني الذي ضاهى، فهو اسم فاعل محلى بـ (أل) فيتعدى إلى مفعول.

فَأَفْعَنْسَسَا: قيل: إنه مفعول به.

وَالْمُضَاهِي أَفْعَنْسَسَا: يعني الذي شابه أَفْعَنْسَسَا، ومراده اُخْرُجْمْ، اُخْرُجْمْ هذا لازم، اُخْرُجْمْتَ الإبل إذا اجتمعت، حينئذٍ شَبَّهَ اُخْرُجْمْ بـ أَفْعَنْسَسَا، والأصل عند الصرفيين أن أَفْعَنْسَسَا ملحق بـ اُخْرُجْمْ -العكس-.

الْمُضَاهِي أَفْعَنْسَسَا: إذا جعلنا أَفْعَنْسَسَا مفعولاً به حينئذٍ المراد هنا الْمُضَاهِي الذي شابه أَفْعَنْسَسَا، ما مراده بِالْمُضَاهِي أَفْعَنْسَسَا؟ اُخْرُجْمْ، وعند الصرفيين: أَفْعَنْسَسَا ملحق بـ اُخْرُجْمْ، فَأَفْعَنْسَسَا شابه اُخْرُجْمْ لا العكس، حينئذٍ الأولى أن يجعل أَفْعَنْسَسَا هنا فاعل، والمفعول محذوف، وَالْمُضَاهِي أَفْعَنْسَسَا، الأولى جعله فاعلاً والمفعول محذوف، أي: المضاهيه أَفْعَنْسَسَا، فصار أَفْعَنْسَسَا مُشَبَّهً، وَاُخْرُجْمْ مُشَبَّهٌ بِهِ. وعلى ظاهر اللفظ إذا جعلنا أَفْعَنْسَسَا مفعولاً به صار أَفْعَنْسَسَا مُشَبَّهً بِهِ وَاُخْرُجْمْ مُشَبَّهً، وهكذا عكس.

وَالْمُضَاهِي أَفْعَنْسَسَا: يعني: والذي ضاهاه أَفْعَنْسَسَا، الذي ضاهاه: شابهه أَفْعَنْسَسَا، والمراد به اُخْرُجْمْ؛ لأنه هو الأصل، وأما أَفْعَنْسَسَا فهذا فرع ليس بأصل، وهو كذلك لازم.

وَالْمُضَاهِي أَفْعَنْسَسَا: أي: المشابه في الوزن أَفْعَنْلَلْ، هكذا نفسه نحو: اُخْرُجْمْ، هو الأصل. الْمُضَاهِي: المضاهيه أَفْعَنْسَسَا، وَأَفْعَنْسَسَا إنما ضاهى أَفْعَنْلَلْ وَاُخْرُجْمْ، فدل بهذا على نوعين: أصل وفرع.

إذا: الْمُضَاهِي أَفْعَنْسَسَا؛ أي: المشابه في الوزن أَفْعَنْلَلْ نحو: اُخْرُجْمْ، يقال: اُخْرُجْمْتَ الإبل أي اجتمعت، وما ألحق به وهو وزن أَفْعَنْلَلْ، أَفْعَنْسَسَا ملحق بـ اُخْرُجْمْ. وما ألحق به وهو وزن أَفْعَنْلَلْ بزيادة إحدى اللامين، نحو: أَفْعَنْسَسَا البعير إذا امتنع من انقياد، أَفْعَنْلَلْ (أَفْعَنْ لَا) هذا بزيادة النون والألف الأخيرة، نحو: اُخْرُنَا الديك إذا

انتفش عند القتال، احربنا الديك على وزن أفعلًا، واسلنقا الرجل إذا نام على ظهره،
هذه كلها ملحقة بباب اخرجهم، وهذه مفصلة في متن البناء.

المراد: أن ما كان على وزن اقعنسسا واخرجهم وما ألحق بهما أو ب اخرجهم نقول: هذا
فعل لازم، من أين أخذناه؟ من الوزن، لا باعتبار المعنى وإنما هو بالوزن.
وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسًا
اقتضى: يعني طلب.

نَظَافَةً: يعني دل على نظافة مثل: طهر، وضو، نقول: طهر دل على نظافة، ونظف دل
على نظافة.

أَوْ دَنَسًا الألف للإطلاق، دَنَسَ دَنَسًا، دَنَسَ على وزن فَعَلَ، نقول: هذا ضد الطهارة
دَنَسَ يعني: الخبث، الشيء الخبيث ضد الطهارة، دَنَسَ زيد إذا كان خبيثًا، ونَجَسَ
وقدَّر، نَجَسَ ذكره البعض، الصبان ضبطه بجواز ضم العين: نَجَسَ ينَجَسُ هل يرد أو لا؟
يرد، نعم، الصحيح. نَجَسَ ينَجَسُ، نَجَسَ ينَجَسُ، وبعضهم جَوَزَ: نَجَسَ كذلك، نَجَسَ
ثابت في اللغة، ولذلك ضبطه بضم العين الصبان، وكذلك الأشموني وفي التوضيح ومحبي
الدين، وكذلك السيوطي في شرح الألفية وفي حاشية الغزي عليها كلهم ضبطوه بنجس،
فهو ثابت لغة، حينئذ يكون مضارعه على وزن يفعل، لا يفعل ولا يفعل، لماذا؟ لأنه
باطراد أن مضارع فعل يفعل، بخلاف فعل؛ فقد يكون يفعل وقد يكون يفعل، قد يكون
يفعل بضم العين وقد يكون يفعل، وأما نجس نقول: هذا ثابت؛ لأن بعضهم ذكر نجس
ينجس، فعل يفعل، نقول: نعم، هذا الأكثر نجس بالفتح، وأما نجس فهو ثابت لا
إشكال فيه.

وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسًا: كنظف ووضو ودنس ونجس وقدَّر وطهر، كلها نقول: هذه
أفعال لازمة؛ لأن معانيها إما أن تدل على نظافة وإما أن تدل على دنس.

أَوْ عَرَضًا: العرض هذا ضد الجوهر، وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل
غير ثابت فيه، يعني: ما يأتي ويزول مقابل لأفعال السجايا، السجايا هذه ثابتة لازمة
مستقرة مثل: نهم، وأما العرض فهو يأتي مثل المرض، فتقول: مرض زيد، نقول: هذا
مرض دل على المرض، المرض هذا في الغالب في الأصل أنه يأتي ويزول فهو عارض،
كذلك تقول مثلاً: كسل زيد بالكسر، كسل على وزن فَعَلَ، الكسل في الغالب أنه يأتي
ويزول، وقد يكون سجية عند البعض.

ونشط كذلك على وزن فَعَلَ، وفرح وحرز هذه كلها على وزن فَعَلَ، فهي أعراض تأتي

وتزول، حزن الحزن يأتي ويزول، النشاط، الكسل، المرض، الفرح كلها تأتي وتزول،
نقول: كل فعل دل على عرض وهو على وزن فَعِل حينئذٍ نحكم عليه بأنه لازم.

أَوْ طَاوَعَ الْمُعْدَى لِوَاحِدٍ

طَاوَعَ: وطاوع أن يكون الأول أثر، تأثير في الثاني، فيحصل أثر من الأول للثاني، كسوته
فانكسر نقول: انكسر هذا مطاوع، مطاوع لواحد احترازاً مما طاوَع ما تعدى لاثنين،
مثل: علّمت زيداَ الحسابَ فتعلَّـمَ الحسابَ، تعلم الحساب نقول: هذا مطاوع
لاثنين، والناظم قال:

أَوْ طَاوَعَ الْمُعْدَى لِوَاحِدٍ

مثل: كسرتُ الرُّجَاجَ فانكسر الرُّجَاجُ، كسرتُ الرُّجَاجَ: فعل وفاعل ومفعول به متعدي
إلى واحد.

ف انكسر الرُّجَاجَ: انكسر على وزن انْفَعَلَ، وسبق معنا في الصرف: أن كل ما كان على
وزن انْفَعَلَ فهو لازم، هذا هو الأصل فيه.

فانكسر الرُّجَاجَ: هذا مطاوع لكسر، وحينئذٍ نقول: انكسر -الكلام في انكسر لا في
كسرتُ-، كسرت الرُّجَاجَ هذا متعدي لواحد، طاوَعه انكسر، يعني: قبل الأثر، أنت
كسرت، يحتمل أن هذا لو كسرت الآن، تكسر تكسر قد يقبل وقد لا يقبل، إذا لم
يقبل ما صار مطاوعاً، إذا قبله نقول: انكسر الخشب، أو انكسر الرُّجَاجَ، إذا صار
مطاوعاً، لكن مطاوع لما يتعدى إلى واحد، أما إذا كان متعدياً إلى اثنين فلا.

علمته النحو فتعلم النحو، إذا: علمته النحو صار متعدي إلى مفعولين، فتعلم،
استجاب، فتعلم صار مطاوعاً لما تعدى لاثنين فتعدى لواحد، المطاوع لما تعدى لواحد
صار لازماً، ينقص، إن كان متعدياً لواحد طاوَعه نَقَص صار لا يتعدى إلى مفعول، إن
كان المطاوع بفتح الواو يتعدى لاثنين؛ المطاوع ينقص واحد ويصير يتعدى إلى واحد.
علمته النحو فتعلم النحو؛ نقص. كسرت الرُّجَاجَ فانكسر؛ انتهى، لماذا؟ لأنه طاوَع
متعد لواحد، وهذا الذي قصده الناظم وهو لازم.

إذاً:

.... أَوْ طَاوَعَ الْمُعْدَى ... لِوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَاَمْتَدَّ

مد الحبل تعدى إلى واحد، فامتد الحبل؛ انتهى ليس له مفعول، لأنه طاوَع واحداً. فلو
طاوَع ما يتعدى الفعل لاثنين تعدى لواحد كعلمته الحساب فتعلمه.

إذاً قوله: وَلَا زِمَ غَيْرُ الْمُعْدَى: أي ما سوى المعدى هو اللازم إلا واسطة، ويسمى قاصراً؛ لقصوره على الفاعل وغير واقع وغير مجاوز لذلك، ثم اللازم منهما يستدل على لزومه بمعناه، ومنه ما يستدل على لزومه بوزنه، لو نظرنا هنا في المعنى لأنه ما رتبها:

لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا: هذا بالمعنى،

اقتضى نَظَافَةً أَوْ دَنَسًا أَوْ عَرَضًا: هذا بالمعنى،

أَفْعَلٌ وَالْمُضَاهِي اقْعَنَسَا، .. أَوْ طَاوَعَ الْمُعْدَى لِوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَاُمْتَدَّ: هذا الظاهر أنه بالوزن.

وَلَا زِمَ غَيْرُ الْمُعْدَى وَحْتِمٌ ... لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَنَّهُم

وَكَذَا أَفْعَلٌ: افعلل اقشعر افعلل.

وَالْمُضَاهِي: أي المشابه.

اقْعَنَسَا: الألف للإطلاق، واقْعَنَسَا الأول نعره فاعل، أي: المضاهيه اقْعَنَسَا،

فاقْعَنَسَا مضاهي اَحْرَجْنَا، ف اَحْرَجْنَا هو اللازم هو الذي عناه هنا، يصدق عليه الْمُضَاهِي، ثم اقْعَنَسَا وما ألحق به ملحق ب اَحْرَجْنَا.

وَمَا اقْتَضَى: يعني والذي -فعل- اقْتَضَى: أفاد أو دل.

نَظَافَةً أَوْ دَنَسًا

أَوْ عَرَضًا أَوْ طَاوَعَ الْمُعْدَى ... لِوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَاُمْتَدَّ

قال: كَنَّهُم، وبعضهم ألحق به حمق وحمق، حمق وحمق فيه وجهان: إن كان حمق فلا إشكال، واضح من حيث الصيغة، وأما حمق بالكسر حينئذٍ نحتاج النظر في المعنى؛ لأنه ليس كل فعل يكون لازماً، فباعتبار المعنى الدال على السجية صار لازماً، أما إذا كان حمق فهو من باب فعل، يستدل عليه بجهتين: كونه على وزن فعل وكونه دالاً على سجية، فاجتمع فيه المعنى والوزن، وأما حمق فوجد فيه المعنى فقط دون الوزن. كنهم الرجل إذا كثر أكله، يعني: فرط وأفرط في الأكل. وكذا شجع وجبن وقبح وطال وقصُر.

قال الشارح: اللازم هو ما ليس بمتعد، وهو ما لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر، - هذه علامة ذكرها ابن هشام أول العلامات، ذكر اثني عشر علامة، عد ما سبق وأضاف إليه: ألا يتصل به هاء ضمير غير المصدر، وهذا معلوم مما سبق؛ لأنه قال:

عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي أَنْ تَصِلَ ... هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ، إِذَا: إذا لم تتصل به فهو لازم.
والعلامة الثانية: ألا يُبنى منه اسم مفعول تام، هذه علامة على كونه لازماً، يعني: يفتقر
إلى جار ومجرور مثل: مخرج؛ هذا ليس بتام، وحينئذٍ نقول: خرج زيد، ما الدليل على
أنه لازم ليس متعدياً؟ نقول: اسم المفعول منه مخرج به أو مخرج إليه، حينئذٍ لا يستقل
بنفسه، بل لا بد من حرف جر.

وذلك خرج، فلا يقال: زيد خرج عمره ولا هو مخرج، وإنما يقال: الخروج خرج
عمره بإعادة الضمير هنا إلى مصدر، وهو مخرج به أو مخرج إليه فصار لازماً،
ويتحتّم اللزوم لكل فعل دال على سجية - وهي الطبيعة - نحو: شرف وكرم وظرف
ونهم بالكسر، - انتبه لهذا؛ لأن بعضهم - وهذا مشتهر عند بعضهم - : أن كل ما كان
على وزن فُعْل فهو سجية وما عداه فلا، لا، نقول: قد يكون من باب فِعْل وهذا مثّل
به الناظم هنا -، وكذا كل فعل على وزن أَفْعَلَّ، اقشعر، اطمأن، أو على وزن أَفْعَلْ: دنس
أَقْعَسَسَا وَاخْرَجَ، أو دل على نظافة: طَهَّر الثوب ونظف، أو دل على دنس: دنس
الثوب بالكسر فِعْل ووسخ، أو دل على عرض: مرض زيد واحمر، أو كان مطاوعاً لما
تعدى إلى مفعول واحد نحو: مددت الحديد فامتد، ودحرجت زيدا فتدحرج، تدحرج
زيد، والكلام في الثاني لا في الأول.

واحترز بقوله: لواحد مما طواع المتعدي إلى اثنين؛ فإنه لا يكون لازماً، بل يكون متعدياً
إلى مفعول واحد، فَهَمْتُ زيدا المسألة ففهمها، يعني: فهم المسألة، تعدى إلى واحد،
هذا لا يكون لازماً، وعلمته النحو فتعلمه، تعلم النحو تعدى إلى واحد.
إذا: ما كان مطاوعاً لمُتَعَدٍّ لواحد صار لازماً، وما كان مطاوعاً لمُتَعَدٍّ لاثنين صار قاصراً
على واحد.

وَعَدَ لَازِماً بِحَرْفِ جَرٍّ ... وَإِنْ حُذِفَ فَالْتَّصَبُ لِلْمُنْجَرِّ
نَقْلًا وَفِي أَنْ وَأَنْ يَطْرُدُ ... مَعَ أَمِنْ لَبَسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا

لما بين لك حقيقة اللزوم، الآن بين حكمه، الأصل في اللزوم إما أن يكون قاصراً على
نفسه فلا يفتقر إلى مفعول في المعنى، قام زيد، انتهينا، قام: فعل ماضي، وزيد: فاعل،
هل يحتاج القيام بأن يكون ثم ما يقع عليه القيام؟ الأصل لا، قام زيد اكتفى بنفسه، وقد
يكون ثم ما يفتقر إلى مفعول في المعنى، مرّ زيد، مر بمن؟ لا بد المرور والمجازة تتعلق
بشيء آخر، إذا: لا بد من مفعول، فمرّ هذا من حيث المعنى يفتقر إلى مفعول به،
فحينئذٍ يتعدى إليه بحرف الجر، تقول: مررت به وغضبت عليه، وقال هنا: وَعَدَ لَازِماً
بِحَرْفِ جَرٍّ

وَعَدَّ لِأَزْمًا: الفعل إذا طلب مفعولاً من جهة المعنى ولم يصل إليه بنفسه لضعفه عنه عدي إليه بحرف الجر، وهذا إنما يكون في اللازم، ولذلك إذا قيل: ضعفه، يعني ليس الضعف من حيث العمل، وإنما الضعف من حيث المعنى؛ لأن الحدث هنا قلنا: لا بد من النظر فيه؛ هل يتعدى الحدث أم لا؟ فإن تعدى لا بد أنه يقتضي ما يقع عليه، وإلا بقي على أصله وهو اللزوم.

وَعَدَّ لِأَزْمًا بِحَرْفِ جَرٍّ عده بحرف جر، ويختلف، كل فعل في لسان العرب قد يختص بحرف جر دون غيره، وهذا مرجعه إلى فقه اللغة، يعني ينظر في القواميس هذه الأفعال استعملت متعدية بأي الحروف؟ ليست المسألة عشوائية هكذا تعدي فيما شئت لا، لا بد من النظر في لسان العرب، ما عدي بـ (إلى) اقتصر به، ولذلك لما اختص بعضها بحروف جاءت مسألة التضمين، جاءت مسألة التضمين لماذا؟ لأنه قد يعد فعل بغير حرف وضع له في لسان العرب، وحينئذ نقول: ضمنه كذا، وهذا مر معنا في أول الألفية: وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي الْفَيْه، قلنا: في (أستعين) لا يتعدى بـ (في) وإنما يتعدى بـ (على)، ((وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ))، ((وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا))، إذا: ضمنه معنى استخير؛ لأن استخار يتعدى بـ (في). لماذا نقول هذا؟ لأننا في لسان العرب لم نجد الاستعانة ومشتقاتها متعدية إلا بـ (على)، أو (الباء) ((وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ)) فحينئذ إذا عدي بغير الحرف الذي وضع له في لسان العرب لا بد من القول بأنه مضمن؛ لأن المسألة ليست عشوائية تضع ما شئت من الحروف، لا بد من قيد.

بِحَرْفِ جَرٍّ: ذهبت بزيد، الباء هنا للتعدية، وزيد في المعنى مفعول به؛ لأنه في قوة أذهبت، وأذهب هذا يتعدى بنفسه، هو مواز له، من حيث المعنى موازي، لماذا؟ لأن ذهبت بزيد من حيث العمل هو لازم، لكن من حيث المعنى هو متعدي، فوازنه أذهبت من حيث اللفظ والمعنى، فسوته بما يوافق المعنى من حيث اللفظ والمعنى كذلك، فأذهبت: هذا متعدي معنى ولفظاً، وذهبت: هذا متعدي من حيث المعنى لا من حيث اللفظ، وحينئذ: وَعَدَّ لِأَزْمًا بِحَرْفِ جَرٍّ

حكم اللازم أن يتعدى بالجار، نحو: عجبت منه، ومررت به، وغضبت عليه. وقوله: لِأَزْمًا: يعني ولو بالنسبة إلى ما يتعدى إليه بحرف الجر، فيدخل المتعدي إلى المفعول الثاني بحرف الجر، سمي يتعدى إلى مفعولين: أحدهما يتعدى إليه بنفسه، والثاني بحرف الجر سمي ابني بمحمد، سميت ابني محمداً، يجوز أن يتعدى للثاني بنفسه ويجوز أن يتعدى إليه بحرف الجر، المثال في الثاني -إذا تعدى إليه بحرف الجر-، حينئذ ننظر إلى سمي باعتبارين: باعتبار تعديه إلى الأول بنفسه لا إشكال فيه، والثاني تعدي إليه

بحرف الجر، نقول: بهذه النظرة أو بهذا الاعتبار نعامله معاملة اللازم، وإن تعدى إلى الأول بنفسه، لكن لما احتاج إلى الثاني أن يتعدى إليه بحرف الجر عاملناه معاملة اللازم، ولذلك قوله: وَعَدَ لَزِمًا؛ يشمل ما لا يتعدى أصلاً، مررت بزید، أذهبت بزید، ويشمل المفعول الثاني فيما يتعدى إلى مفعولين إذا كان يتعدى إليه بحرف الجر.

إذاً: ولو بالنسبة إلى ما يتعدى إليه بحرف الجر فيدخل المتعدي إلى المفعول الثاني بحرف الجر، يدخل في الجملة هنا، قد يحذف حرف الجر ويبقى عمله، لكن نحكم عليه بكونه شاذاً، قد يحذف حرف الجر ويبقى عمله، يبقى عمله: مررت بزید، مررت زید، زید؛ نقول: هذا مجرور بالباء المحذوفة، هل يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله؟ نقول: الصواب: لا، لماذا؟ لأن الحرف وهو ملفوظ به ضعيف - عامل ضعيف -، لأن الأصل في الحروف كلها بلا استثناء ألا تعمل، فإذا أعملت حينئذٍ صارت فرعاً، وإذا كانت فرعاً يقيد في إعمالها أن تكون ملفوظاً بها، فإن لم يلفظ بها وحذفت حينئذٍ ازداد الحرف من حيث العمل ضعفاً وضعفاً وضعفاً، فامتنع أن يعمل وهو محذوف، فتقيد إعماله بذكره، فإن حذف فالأصل في المجرور أن ينتصب، ولذلك يقال: مررت زیداً، وأما ما حكى عن رؤبة: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ قال: خَيْرٍ، يعني بخير، هذا يحفظ ولا يقاس عليه، كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ قال: خَيْرٍ، يعني بخير، حذف حرف الجر وأبقى المجرور كحاله كما هو، نقول: هذا ضعيف، يعني يحفظ ولا يقاس عليه بل هو شاذ.

إذاً: قد يحذف حرف الجر ويبقى الجر شذوذاً، أشارت كُلَيْبٍ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ، أشارت كُلَيْبٍ، يعني: أشارت إلى كليب، حذف (إلى) وأبقى كليب كما هو مجرور، نقول: هذا يحفظ ولا يقاس عليه، وهو شاذ.

..... وَإِنْ حُذِفَ فَالْتَّصِبُ لِلْمُنْجَرِّ

نَقْلًا وَفِي أَنَّ وَأَنْ يَطْرُدُ

قسّم لنا المحذوف - إن حذف حرف الجر - إلى نوعين: قياسي وسماعي، قياسي مطرد يقاس عليه، وسماعي.

إذاً: قد يحذف الحرف وينصب المجرور، وهذا قيل: ثلاثة أقسام، وقيل: قسمان، قسمه ابن هشام في التوضيح إلى ثلاثة أقسام، واعتراض بأن الأولى أن يجعل قسمين: سماعي كما قال الناظم هنا: نَقْلًا، إذاً: سماعي، يعني منقول، وب (أَنَّ) و (أَنْ) يَطْرُدُ، إذاً قياسي، قابل هذا بذاك فدل على أن القسمة ثنائية، وهذا أولى، وابن هشام جعلها

ثلاثة: الأول: سماعي جائز في النشر، مثل له ب: نصحته وشكرته، نصحته وشكرته، أصلها قلنا: نصحت له، هذا لازم، ثم حذف حرف الجر واتصل الضمير بالعامل فانتصب على أنه مفعول به له.

إذاً: حذف حرف الجر وانتصب.

وَإِنْ حُذِفَ فَالْتَّصِبُ لِلْمُنْجَرِّ: الضمير هو منجر في المحل، لما حذف اللام اتصل الضمير بشكر فانتصب على أنه مفعول به له.

كذلك: نصحته، أصلها: نصحت له، هو لازم، والمتعدي فرع عنه؛ لأن الأصل نصحت له حذف اللام ثم اتصل الضمير بالعامل، والأكثر ذكرُ اللام: ((وَنَصَحْتُ لَكُمْ)) جاء في القرآن، ((أَنْ أَشْكُرَ لِي)).

النوع الثاني: سماعي خاص بالشعر، كقول القائل: (كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّغْلَبُ)، الثعلب: فاعل، عَسَلَ الطَّرِيقَ، يعني: عسل في الطريق، حذف (في) ثم نصب ما بعده، هذا سماعي؛ لأنه ليس من القسم المطرد الآتي ذكره.

وقوله:

آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ

آلَيْتُ: حلفت يعني، حلفت على حب العراق، آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ، حذف على وانتصب ما بعده بنزع الخافض.

الثالث: القياسي، وذلك في (أَنَّ) بالتشديد و (أَنْ) وكى) ثلاثة، الناظم ذكر ثنتين وبقي عليه الثالث، والأولى جعله قسمين موقوف على السماع ومطرد كما قال الناظم هنا.

إذاً: وَإِنْ حُذِفَ حرف الجر.

فَالْتَّصِبُ لِلْمُنْجَرِّ: واجب، يجب نصب المنجر؛ لأنه لا يبقى على حاله، لأننا لو أبقيناه على حاله لوقعنا في محذور كبير؛ وهو إعمال حرف الجر وهو محذوف، وهذا منكر، يجب عدم القول به، فحينئذٍ يتعين نصب المنجر، فتقول: مررت زيدا، كيف أصبحت؟ خيراً، هذا الأصل فيه، لكن هذا يسمع في ألفاظ وتحفظ ولا يقاس عليها، وإنما القياس يكون في المطرد فحسب.

وَإِنْ حُذِفَ: يعني وإن حذف بإسكان الفاء، مجزوم بـ (إن) لأنه فعل ماضي، حذف: فعل ماضي، سكنه هنا من أجل الروي.

وَإِنْ حُذِفَ فَالْتَّصِبُ: الفاء واقعة في جواب الشرط، والنصب هذا مبتدأ.

لِلْمُنْجَرِّ: جار ومجرور خبر، فالنصب للمنجر وجوباً، وناصبه عند البصريين الفعل، وعند

الكوفيين إسقاط الحرف، إذا قلت: مررت زيدا هذا منصوب، والأصل فيه: مررت بزيد، ما الناصب له؟ نقول: الفعل مر، وهذا مذهب البصريين، وإسقاط الحرف هو العامل فيه على مذهب الكوفيين، ويضعفوا الثاني: أن إسقاط الحرف عدم، وإذا كان كذلك حينئذ صار العامل معنويًا، وسبق قاعدة: أنه لا يصار إلى العامل المعنوي إلا عند عدم إمكان تعليق الحكم بالعامل اللفظي؛ لأن العامل المعنوي ضعيف في نفسه، عدم، ليس بشيء كيف ينصب؟ كيف يرفع؟ كيف يجز؟ نقول: الأصل عدمه، فهو عدم، والعدم لا يحدث شيئًا، فمتى ما أمكن تعليق الحكم هنا - العمل نصب أو رفع أو جر - بلفظ ملفوظ به فهو أولى ومرجح، ولذلك انحصر العامل المعنوي في اثنين لا ثالث لهما كما سبق بيانه.

وإن حُذِفَ: يعني حرف الجر.

فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ: بالفعل، على مذهب البصريين.

نَقْلًا: يعني منقولًا، فهذا نقلاً، هل هو راجع للحذف أو للنصب؟

وإن حُذِفَ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ نَقْلًا: عندنا أمران: إما الحذف وإما النصب، ظاهر الكلام في النصب وليس الأمر كذلك، بل المراد به الحذف.

قوله: نَقْلًا؛ ظاهره أنه راجع للنصب وليس كذلك، بل هو راجع لحذف حرف الجر، وأما النصب فليس بنقل، وإنما هو الحذف، لأنَّ كلامنا فيه: هل يجوز حذف حرف الجر أو لا؟ نقول: نعم، يجوز من جهتين: سماعاً ومقياساً.

إذاً: نَقْلًا؛ نقول: هذا المراد به أن الحذف منقول في لسان العرب، وحينئذٍ يسمع ولا يقاس عليه. متى يحذف حرف الجر؟ نقول: لا يحذف إلا في ما هو قياس مطرد، وهو ما أشار إليه بقوله:

وَفِي أَنَّ: أخت إنَّ، وأنَّ الناصبة للفعل المضارع، وزد عليها كي، هذه ثلاثة أحرف يجوز حذف حرف الجر الداخل عليها قياساً مطرداً، يعني تستعمله في لسانك مطلقاً، تتكلم به، وأما المنقول سماعاً لا، لا تتكلم به، وإنما إذا سمعته في كلام العرب تحمله على أنه شاذ ولا تقس عليه.

وَفِي أَنَّ: يعني وحذف حرف الجر في (أَنَّ وَأَنْ) يَطْرُدُ، مطرد، يعني: يوجد كثير فهو مطرد قياساً.

مَعَ أَمْنٍ لَبْسٍ: يعني إذا أمن اللبس، مفهومه: إذا لم يؤمن اللبس ليس بمطرد؛ لأن القاعدة كما سبق وعليها يجري ابن مالك رحمه الله تعالى: أن أمن اللبس وعدمه لا بد

من تعليق الأحكام عليها، فما جاز حذفه وأبهم المعنى لا يجوز؛ لأنه يوقع في لبس، وما حذف ولم يوقع في لبس، حينئذٍ نقول: الأصل فيه الجواز، كما سبق في المفاعيل. مَعَ أَمْنٍ لَبَسَ: إذاً: مفهومه إذا لم يؤمن اللبس لا يجوز حتى مع (أَنَّ وَأَنَّ وَكَي). كَعَجِبْتُ أَنَّ يَدُوا: عجبت، عجب يتعدى بـ (من)، عجبت من زيد. عَجِبْتُ أَنَّ يَدُوا: (أَنَّ) هذه حرف مصدرية.

وَيَدُوا: هذا بمعنى يعطوا الدية، عجبت من أن يدوا، هذا الأصل، فحذفت (من) وبقي أَنَّ يَدُوا، (أَنَّ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر، حينئذٍ هل نقول: منصوب أو مجرور؟ هذا يأتي الخلاف فيه في كلام الشارح.

إِذَا: وَفِي أَنَّ وَأَنَّ يَطْرُدُ ... مَعَ أَمْنٍ لَبَسَ

فإن خيف اللبس امتنع الحذف، كما في رغبت، رغب يتعدى بـ (في) ويتعدى بـ (عن) والمعنى يختلف، رغبت فيه أحببته، رغبت عنه كرهته، اختلف المعنى، حينئذٍ: رغبت؛ هل يجوز أن يحذف مدخول حرف الجر، وحينئذٍ نقول: يرغب يقوم زيد؟ لا يجوز، لماذا؟ لعدم أمن اللبس. رغبت أن يقوم زيد، هذا التركيب، هذا يحتمل: رغبت في قيام زيد، ورغبت عن قيام زيد، فلما أوقع في لبس امتنع الحذف، فيجب أن يذكر الحرف: رغبت في أو عن، لا بد من ذكره.

فإن حذف، لا بد من التماس معنى أعم روعيت فيه المصلحة ودفعت تلك المفسدة، وهو كقوله: -يعني أجيب بهذا عن قوله-: ((وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ)) تَرْغَبُونَ في أو عن؟ هذا محتمل، وإذا قلنا: مع أمن اللبس شرط، حينئذٍ: ما لا يؤمن معه اللبس لا يجوز الحذف، وكيف حذف في الآية؟ قيل: المراد به إفادة العموم، فروع العموم وقدم على المفسدة الحاصلة، وهذا جواب لبعضهم.

إِذَا: رغبت في أن تفعل، أو عن أن تفعل، نقول: هذا لا يجوز حذف (في) ولا (عن). وأما قوله: ((وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ)) فيجوز أن يكون الحذف فيه بقرينة، أو لإفادة العموم.

نَقْلًا وَفِي أَنَّ وَأَنَّ يَطْرُدُ: يعني حذف الجار والمجرور بطولهما بالصلة.

مَعَ أَمْنٍ لَبَسَ كَعَجِبْتُ أَنَّ يَدُوا

قال الشارح: تقدم أن الفعل المتعدي يصل إلى مفعوله بنفسه، وذكر هنا أن الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف الجر نحو: مررت بزيد، وقد يحذف حرف الجر فيصل إلى مفعول بنفسه -شذوذاً-، مررت زيدا، ومنه جاء: تَمَرُّونَ الدِّيَارَ أَي: بالديار، هذا يحفظ ولا يقاس عليه.

ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير (أَنَّ وَأَنَّ) -وزد عليها (كي)

-؛ لأن اللام تحذف، لكي؛ تحذف اللام قبلها، لا نقول منوية فتقدر، وهذا من المواضع التي يجوز فيها قياساً-، بل يقتصر فيه على السماع، (كي المصدرية) جئتكم كي تقوم، يعني: لكي تقوم، حذف اللام نقول: هذا قياس، وقل من نبه عليه كما ذكر ابن هشام رحمه الله تعالى.

بل يقتصر فيه على السماع، وذهب أبو الحسن -الأخفش الصغير- إلى أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياساً بشرط: تعيين الحرف ومكان الحذف، -لكنه مرجوح-، تعيين الحرف، ما هو الحرف؟ أن يكون متعين، يعني: هذا الفعل لا يتعدى إلا بهذا الحرف، لا يحتمل وجهين مثل: رغب في وعن، لا يحتمل إلا حرفاً واحداً. ومكان الحذف: نعرف أن الحذف حذف من هذا المكان، فإن احتمل، لا، إن احتمل عدم التخصيص بالحرف نقول: لا، مثل: برئت القلم بالسكين، هذه الباء باء الآلة والسكين آلة، أيهما يرى الأول بالثاني؟ القلم يرى بالسكين إذاً لو قال: برئت القلم السكين؛ جاز، لأن السكين هنا آلة ولا يدخل على الآلة إلا باء الآلة فهو متعين، ثم الحرف هنا لا يحتمل: برئت بالقلم أو برئت بالسكين لا يحتمل، إذاً: تعيين المكان وهو قوله السكين، وتعين الحرف؛ لأن السكين هذا آلة ولا يدخل عليه إلا الباء باء الآلة، هذا جائز.

فإن لم يتعين الحرف لم يجز الحذف، رغبت في زيد بيناه، فلا يجوز حذف في؛ لأنه لا يدرى حينئذ هل التقدير رغبت عن زيد أو في زيد، وكذلك إن لم يتعين مكان الحذف لم يجز: اخترت القوم من بني تميم، اختار هذا يتعدى إلى اثنين أحدهما بنفسه والثاني بحرف، وقد يجوز إسقاط الحرف ونصبه على المفعولية، مثل: اخترت الرجال زيدا، اخترت القوم من بني تميم، لا يصح حذف (من) اخترت القوم من بني تميم؛ لأنه فرق، اخترت من القوم بني تميم أو اخترت من بني تميم القوم، هذا مختلف، وإذا اختلف حينئذ لم يجز الحذف.

نحو: اخترت القوم من بني تميم فلا يجوز الحذف، فلا تقول: اخترت القوم من بني تميم، لا يجوز حذف الحرف، إذ لا يدرى هل الأصل: اخترت القوم من بني تميم أو اخترت من القوم بني تميم، أما اخترت الرجال محمداً، يجوز؛ لأنه مقطوع أن محمداً مختار من الرجال، اخترت من الرجال محمداً.

إذاً: اخترت، لا يجوز أن تقول: اخترت القوم من بني تميم، إذ لا يدرى هل الأصل اخترت القوم من بني تميم أو اخترت من القوم بني تميم، لاحتمال اللبس، وأما اخترت

الرجال محمداً نقول: هذا متعين؛ لأن محمد واحد والرجال هذا متعدد، فحينئذٍ لا بأس بحذف حرف الجر.

وأما (أَنَّ) بالتشديد فرع (إِنَّ)، و (أَنَّ) بالتخفيف فيجوز حذف حرف الجر معهما قياساً مطرداً، بشرط: أمن اللبس، كقولك: عَجِبْتُ أَنَّ يَدُوا، يعني: من أن يدوا، حذفت (من)؛ لأن المعنى واضح، لأن (عجب) لا يتعدى إلا بـ (من)، عجبت من أن يدوا، أي من أن يعطوا الدية.

ومثال ذلك مع (أَنَّ) بالتشديد: عجبت من أنك قائم، عجبت أنك قائم لا بأس به، فإن حصل لبس لم يجز الحذف، رغبت في أن تقوم، رغبت في أنك قائم، فلا يجوز حذف في لاحتمال أن يكون المحذوف (عن) فيحصل لبس.

واختلف في محل (أَنَّ وَأَنْ) عند حذف حرف الجر، فذهب الأخفش إلى أنهما في محل جر، وذهب الكسائي إلى أنهما في محل نصب، وجوز سيبويه الوجهين؛ لأن كلا منهما له دليل معتبر.

ذهب الكسائي إلى أنهما في محل نصب؛ لأنه الأقيس.

وَأِنْ حُذِفَ فَالْتَّصِبُ لِلْمُنَجَّرِ ** نَقْلًا

إذاً: عجبت أن تقوم نقول: هذا محتمل للنصب والجر، حملة على المسموع أولى؛ لأنه لما حذف في المسموع المنقول ولو كان سماعياً، لما انتصب علمنا أن (أَنَّ) إذا حذف منها حرف الجر أنه في محل نصب.

الثاني: بكونهما في محل جر نظروا إلى محل رُبِّ، وسيأتي أن رُبَّ تحذف ويبقى عملها: وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ، لَيْلٍ أي: رُبَّ ليل، بقي الحذف، فقيس عليه حرف الجر إذا حذف وكان مدخوله (أَنَّ وَأَنْ) أيهما أولى بالقياس؟ ما سمع منصوباً ولو كان شاذاً في باب حذف حرف الجر، أو حرف منفك خارج عن الباب، أيهما أولى؟ لا شك أن قياسه على المذكور في الباب نفسه أولى ولو كان شاذاً.

فمن قال بأنه في محل جر قاسه على مجرور رُبِّ؛ لأن رُبَّ تحذف ويبقى عملها، الذي سوغ القياس هنا، لماذا خاصة رُبِّ؟ لأنه يجوز قياساً حذف رُبِّ وإبقاء عملها، وهنا يجوز قياساً حذف حرف الجر السابق لـ (أَنَّ وَأَنْ) ويبقى عمله على الأصل، لكن نقول: هناك شيء بعيد وشيء قريب كلاهما له حظ من النظر، ولذلك سيبويه ذهب إلى تجويز الوجهين؛ لأن كل دليل صحيح، لكن هناك دليل أقوى من دليل، ونظره أبعد، وهو القول بكونهما في محل نصب؛ لأن القياس على شيء في نفس الباب أولى من القياس

على شيء في باب خارج ولو كان القياس صحيحاً، يعني مستوفي للشروط والأركان،
فحينئذٍ يترجح أن يكون محلها نصب.
وحاصله: أن الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف الجر، ثم إن كان المجرور غير (أَنَّ وَأَنَّ)
لم يجر حذف حرف الجر إلا سماعاً، وإن كان (أَنَّ وَأَنَّ) جاز ذلك قياساً عند أمن اللبس،
وهذا هو الصحيح.
والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

- * حالات المفعول الأول والثاني من حيث التقديم والتأخير
- * حالات حذف الفضلة (مع تعريف الفضلة والعمدة).
- * حالات حذف عامل الفضلة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد:

فما زال الحديث في الباب الذي عقده الناظم رحمه الله تعالى في:

تَعْدِي الْفِعْلِ وَلُزُومُهُ.

قال رحمه الله تعالى:

وَالْأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنَى كَمَنْ ... مِنْ أَلَيْسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنْ

أَلَيْسَنْ .. أَلَيْسَنْ يجوز فيها الوجهان.

وَالْأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ: أراد أن يبين لنا بعض مراتب المفاعيل في تقديمها على بعض؛ لأن
لبعض المفاعيل الأصالة في التقدم على بعض، وحينئذٍ الأصل التزام ما جاء في لسان
العرب، فما قدم من جهة كونه فاعلاً في المعنى على ما هو مفعول به في المعنى هذا هو
الأصل، وحينئذٍ يتبع الأصل، نقول: لبعض المفاعيل الأصالة في التقدم على بعض، إما
بكونه مبتدأ في الأصل، فما كان مبتدأ في الأصل هو الأولى بالتقدم، وهذا في باب (ظن
وأخواتها) ظننت زيدا قائماً، نقول: زيدا هذا مفعول أول، وقائم: هذا مفعول ثاني، أيهما
أولى بالتقديم؟ زيد أولى بالتقديم، لماذا؟ لكونه مبتدأ في الأصل.
إذاً: إذا كان المفعول مبتدأ في الأصل فله أحقية التقدم باعتبار أصله قبل دخول (ظن)

ظننت زيداً قائماً، وقد يلتزم هذا الأصل فيما إذا قال: ظننت زيداً عمراً كما سبق بيانه.

أو فاعلاً في المعنى، يقدم على ما كان مفعولاً في المعنى، وهو الذي عقد له هذا البيت، أعطيت زيداً درهماً، أعطيت: فعل وفاعل، وزيداً: مفعول أول، وردهما: مفعول ثان. أي المفعولين أولى بالتقديم؟ نقول: ما كان فاعلاً في المعنى؛ لأن الفاعل متقدم على المفعول في الرتبة، فما كان فاعلاً في المعنى أولى بالتقديم على ما كان مفعولاً في المعنى، وحينئذٍ زيد هو الآخذ، والدرهم هو المأخوذ، حينئذٍ زيد فاعل في المعنى فهو أولى بالتقديم على المفعول في المعنى.

أو غير مقيد بحرف لفظاً أو تقديرًا والآخر مقيد، وهذا في باب اختار، نقول: اخترت زيداً القوم، اخترت زيداً من القوم، زيداً: هذا مفعول أول لاختار، والقوم: مفعول ثاني، أيهما أولى بالتقديم؟ غير المقيد بحرف أولى، لأن المقيد بحرف أدنى، وإذا كان أدنى فرتبته حينئذٍ التأخير، فزيداً نقول: هذا مفعول به تعدى إليه اختار بنفسه مباشرة، وأما قوماً؛ فهذا مقيد بحرف الجر، إما ملفوظاً في نحو: اخترت زيداً من القوم، ملفوظ به. وإما مقدراً فيما إذا حذف: اخترت زيداً القوم، ظننت زيداً قائماً، أعطيت زيداً درهماً، اخترت زيداً القوم أو من القوم، هذه مفاعيل النظر فيها باعتبار المعاني، فحينئذٍ الأولى بالتقديم هو ما كان فاعلاً في المعنى أو ما كان مبتدأً في الأصل أو ما كان غير مقيد بحرف جر لفظاً أو تقديرًا.

قال الناظم:

وَالْأَصْلُ: ما المراد بالأصل هنا؟ الراجح، يطلق ويراد به الراجح، الراجح سَبَقُ فَاعِلٍ: الْأَصْلُ مبتدأ، وَسَبَقُ فَاعِلٍ، سَبَقُ: خبر، وهو مضاف وفَاعِلٍ مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله، فالفاعل فاعل، في اللفظ مفعول به وهو فاعل في المعنى.

والأصل أن يسبق فاعل معنًى، يسبق ماذا؟ يسبق المفعول في المعنى، ولذلك قال: فَاعِلٍ مَعْنًى: هذا منصوب بنزع الخافض، أي: أنه فاعل في المعنى، وليس المراد هنا الفاعل اصطلاحاً؛ لأنه لو كان اصطلاحاً كيف نتحدث عنه في باب المفعول به! هذا تعارض، حينئذٍ الفاعل معنًى، يعني في المعنى، منصوب على نزع الخافض.

الأصل أن يسبق فاعل في المعنى، يسبق ماذا؟ مفعولاً في المعنى، وهذا إنما يكون في باب (كسى) لماذا؟ لأن باب (ظن) الأول مبتدأ في المعنى والثاني خبر في المعنى، وحينئذٍ ليس المراد هنا باب (ظن وأخواتها) وإنما المراد به: ما تعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ

والخير وهو باب (كسا وأعطى) كما سبق معنا مراراً.

وَالْأَصْلُ سَبَقُ فَاعِلٍ: أن يسبق فاعل.

مَعْنَى: أي في المعنى، منهما المفعول معنى، مثل ماذا؟ قال:

كَمَنْ من قولك: أَلْبَسْتُ بضم السين أمراً للجماعة ليطابق قوله: مَنْ زَارَكُمْ، زاركُم هذا

جمع، فكيف يقال: أَلْبَسْتُ، أَلْبَسْتُ مفرد، وزاركُم، زاركُم أنتم، إذاً جمع، وحينئذٍ نقول:

السين هنا بالضم، ويجوز فتحها على أن الميم للتعظيم: زاركُم أنتم وهو واحد، وإذا

كانت الميم هنا للتعظيم صح أن يقال: أَلْبَسْتُ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنُ.

كَمَنْ: (مَنْ) هذا فاعل في المعنى وهو مفعول أول في التركيب الذي ذكره: أَلْبَسْتُ (مَنْ)،

زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنُ، عندنا لابس وعندنا ملبوس، اللابس هو الفاعل في المعنى وهو

(مَنْ)، والملبوس هو نسج اليمن، إذاً: الأولى بالتقديم: مَنْ زاركُم، (مَنْ) اسم موصول

بمعنى الذي أو الذين على الاحتمالين السابقين.

زَارَكُمْ: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

نَسَجَ الْيَمَنُ: نقول: هذا مفعول ثاني لألبس، هو مفعول في المعنى ومفعول في الإعراب،

وأما: مَنْ زاركُم؛ فهذا فاعل في المعنى مفعول في الإعراب، هل يجوز أن يقال: ألبس

نسج اليمن مَنْ زاركُم؟ يجوز، لماذا؟ لعدم وجود ما يقتضي التزام الأصل.

وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمُوجِبِ عَرَا

وحينئذٍ نقول: الأصل هنا غير واجب الإلزام، فيجوز التقديم والتأخير، فيقال: ألزمن

نسج اليمن مَنْ زاركُم، والأولى أن يقدم ما هو فاعل في المعنى، وحينئذٍ القياس تقديم

(مَنْ) على نسج، لو خولف القياس نقول: جائز، ولكنه ترك الأولى ولذلك قال:

الأصل الراجح الذي ينبغي استصحابه في كل التراكيب، وحينئذٍ لو رجع عن هذا

الأصل ولم يعتبره مع عدم وجود ما يقتضي أو يلزم استصحاب الأصل نقول: هذا على

الأصل وهو جواز الطرفين، إما تقديم هذا أو ذاك.

مَنْ أَلْبَسْتُ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنُ: يعني منسوج اليمن، نسج هذا مصدر بمعنى اسم

المفعول، فإن (مَنْ) هو اللابس، فهو فاعل في المعنى، ونسج اليمن هو الملبوس فهو

مفعول في المعنى، ويجوز العدول عن هذا الأصل، فيقدم ما هو مفعول في المعنى على ما

هو فاعل في المعنى، فيقال: أَلْبَسْتُ نسج اليمن مَنْ زاركُم، وهذا لا إشكال فيه.

إذاً:

وَالْأَصْلُ سَبَقُ فَاعِلٍ مَعْنَى كَمَنْ ... مِنْ أَلْبَسْتُ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنُ

نقول: ترتيب مفعولي الفعل المتعدي لاثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر باعتبار الفاعل في المعنى فهو المفعول الأول، وما كان مفعولاً في المعنى فهو المفعول الثاني، ينبغي اعتبار هذا، ولذلك هناك:

وَبَعْدَ مَا إِبْلَؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبَ

إِبْلَؤُهُ الْفِعْلُ: الفعل يلي الأداة، إذا: الفعل صار مفعولاً أول؛ لأنه هو الفاعل في المعنى، أولى من إعرابه مفعولاً ثانياً لما ذكرناه الآن.

ثم إن المفعول الأول في ذلك - في هذا القسم وهو ما كان أصلهما ليس مبتدأ وخبر - على ثلاثة أقسام:

قسم يجب فيه تقديم ما هو فاعل في المعنى.

وقسم يجب فيه تأخيره.

وقسم يجوز فيه الوجهان.

الحكم واحد في المفاعيل كلها: إما واجب التقديم، وإما واجب التأخير، وإما جواز الوجهين، إما أن يلتزم الأصل، وإما أن يخالف الأصل وكل منهما واجب، أو جواز الطرفين، وأشار بهذا البيت إلى القسم الثالث وهو ما جاز فيه الطرفان، يعني: تقديم ما هو مفعول في المعنى وتأخير ما هو فاعل في المعنى، لعدم وجود ما يقتضي التزام الأصل، لأننا قلنا: الأصل تقديم ما هو فاعل في المعنى، قد يجب هذا الأصل.

لِمُوجِبٍ: يعني لسبب خارج، فإن لم يكن سبب رجعنا إلى الأصل.

قال الشارح: إذا تعدى الفعل إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل، فالأصل تقديم ما هو فاعل في المعنى، نحو: أعطيت زيداً درهماً، زيداً: هذا مفعول أول، ودرهماً: مفعول ثاني، يجوز أن تقول: أعطيت درهماً زيداً؛ لعدم وجود ما يقتضي التزام الأصل، فحينئذ نقول: زيداً في المعنى هو فاعل هو الآخذ، ودرهماً: هذا مأخوذ، فدل على أن ما كان فاعلاً في المعنى هو المفعول الأول، وما كان مفعولاً في المعنى هو المفعول الثاني، فالأصل تقديم زيد على درهم؛ لأنه فاعل في المعنى، لأنه آخذ للدرهم.

وكذا كسوت زيداً جبة، من الآخذ للكسوة؟ زيد، والجبة؟ هي مأخوذة، إذا: زيد هو مفعول أول؛ لأنه فاعل في المعنى، والجبة هي مفعول ثاني لكونها مفعولاً في المعنى.

وَأَلْسِنَ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنُ

مَنْ: مفعول أول، وَنَسَجَ: مفعول ثاني، والأصل تقديم (مَنْ) على نَسَجَ الْيَمَنُ؛ لأنه اللابس، ويجوز تقديم ما ليس فاعلاً معنى لكنه خلاف الأصل.

وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَا ... وَتَرَكْ ذَاكَ الْأَصْلَ حَتْمًا قَدْ يُرَى

وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ يَعْنِي: وَقَدْ يَلْزَمُ الْأَصْلُ، يَلْزَمُ: هَذَا فَعْلٌ مُضَارِعٌ، وَالْأَصْلُ فَاعِلُهُ.
لِمُوجِبٍ: هَذَا مُتَعَلِّقٌ بِيَلْزَمُ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: وَيَلْزَمُ، يَلْزَمُ لِمُوجِبٍ، إِنْ وَجَدَ هَذَا
الْمُوجِبُ الْمُقْتَضِي السَّبَبَ وَالْعِلَّةَ، عَرَا بِمَعْنَى: أَنَّهُ طَرَأَ عَلَى الْأَصْلِ، لِمَاذَا؟ لِأَنَّهُ سَبَقَ مَعْنَا
أَنَّ الْأَصْلَ، الْأَصْلُ فِيهِ الْجَوَازُ، فَحِينَئِذٍ نَنْظُرُ فِيهِ مِنْ جِهَتَيْنِ: تَقْدِيمُ مَا هُوَ فَاعِلٌ فِي
الْمَعْنَى، ثُمَّ لَزُومُهُ نَقُولُ: هَذَا خُرُوجٌ عَنِ الْأَصْلِ، التَّزَامُ الْأَصْلُ أَصْلٌ أَمْ فِرْعٌ؟ التَّزَامُ
الْأَصْلُ فِرْعٌ لَيْسَ بِأَصْلٍ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ تَقْدِيمُ مَا هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى عَلَى مَا هُوَ مَفْعُولٌ فِي
الْمَعْنَى، يَجُوزُ أَنْ تَقْدَمَ وَتَتَوَخَّرَ، أَنْتَ مَخِيرٌ بَيْنَ هَذَا وَذَاكَ.

إِذَا وَجِبَ هَذَا الْأَصْلُ حِينَئِذٍ نَقُولُ: هَذَا خُرُوجٌ عَنِ الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِلْتِمَازِ،
وَإِذَا وَجِبَ التَّبْدِيلُ بِتَأْخِيرٍ مَا هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى حِينَئِذٍ نَقُولُ: خَالَفَ مِنْ جِهَتَيْنِ، خَالَفَ
الْأَصْلَ بِكَوْنِهِ يَتَقَدَّمُ الْمَفْعُولُ فِي الْمَعْنَى عَلَى الْفَاعِلِ فِي الْمَعْنَى، ثُمَّ التَّزَامُ وَإِجَابَةُ هَذَا قَدَرُ
زَائِدٍ.

وَيَلْزَمُ: يَعْنِي يَجِبُ وَيَتَحْتَمُّ.
الْأَصْلُ: السَّابِقُ، مَا هُوَ الْأَصْلُ السَّابِقُ؟ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ فِي الْمَعْنَى عَلَى الْمَفْعُولِ فِي الْمَعْنَى.
لِمُوجِبٍ عَرَا: يَعْنِي لِسَبَبٍ طَرَأَ وَوَجَدَ، مِنْهَا ثَلَاثَةٌ - الْمَشْهُورَةُ عِنْدَ النُّحَاةِ - وَقُلْ مِنْ ذِكْرِ
رَابِعاً: كَخَوْفِ اللَّبَسِ، خَوْفُ اللَّبَسِ: أُعْطِيتَ زَيْدٌ عَمْرًا، زَيْدًا: هَذَا مَفْعُولٌ أَوَّلٌ،
وَعَمْرًا: مَفْعُولٌ ثَانٍ، وَحِينَئِذٍ لَوْ أُخِّرَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ وَهُوَ زَيْدٌ لَاتَّبَسَ الْآخِذُ بِالْمَأْخُودِ، لَوْ
التَّزَمْنَا الْأَصْلَ وَهُوَ كَوْنُ زَيْدٍ مَفْعُولاً أَوَّلَ وَهُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى اتَّضَحَتِ الصُّورَةُ، زَيْدٌ
آخَذَ وَعَمَرُوهُ مَأْخُودٌ، زَيْدٌ آخَذَ فَهُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى، وَعَمَرُوهُ مَأْخُودٌ، إِذَا: أُعْطِيتَ زَيْدٌ
عَمْرًا؛ هَذَا جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ، فَحِينَئِذٍ إِذَا بُدِّلَ وَقِيلَ: أُعْطِيتَ عَمْرًا زَيْدًا مَاذَا يُسْتَفِيدُ
السَّامِعُ؟ يُسْتَفِيدُ أَنَّ عَمْرًا آخَذَ، وَأَنَّ زَيْدًا مَأْخُودٌ، إِذَا: حَصَلَ لِبَسٌ وَحَصَلَ خَلَلٌ.
إِذَا نَحْوُ: أُعْطِيتَ زَيْدًا عَمْرًا؛ خَوْفُ اللَّبَسِ وَجِبَ التَّزَامُ الْأَصْلَ وَهُوَ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ
وَهُوَ زَيْدٌ وَهُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى عَلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي وَهُوَ عَمَرُوهُ وَهُوَ الْمَفْعُولُ فِي الْمَعْنَى.
الثَّانِي: كَوْنُ الثَّانِي مُحْصُوراً فِيهِ، مَا أُعْطِيتَ زَيْدًا إِلَّا دَرْهَمًا، حِينَئِذٍ لَوْ قَدِمَ وَآخَرُ: مَا
أُعْطِيتَ دَرْهَمًا إِلَّا زَيْدًا حَصَلَ انْتِكَاسٌ فِي الْمَعْنَى، فَصَارَ زَيْدًا مُحْصُوراً فِيهِ وَصَارَ دَرْهَمٌ لَا،
مَا أُعْطِيتَ دَرْهَمًا إِلَّا زَيْدًا، مَا أُعْطِيتَ زَيْدًا إِلَّا دَرْهَمًا، إِذَا قِيلَ: مَا أُعْطِيتَ زَيْدًا إِلَّا دَرْهَمًا
يَعْنِي: زَيْدٌ لَمْ يَأْخُذْ إِلَّا دَرْهَمًا، وَغَيْرُ زَيْدٍ؟ لَا يَنْفِي عَنْهُ الْحُكْمُ، قَدْ يَكُونُ آخَذَ دَرْهَمًا
وَدَرْهَمَيْنِ وَثَلَاثَةَ وَعَشْرَةَ، وَأَمَّا إِذَا قُلْتَ: مَا أُعْطِيتَ دَرْهَمًا إِلَّا زَيْدًا عَكْسُنَا، يَعْنِي: لَمْ يَأْخُذْ
إِلَّا زَيْدٌ وَغَيْرُ زَيْدٍ لَمْ أُعْطِهِ شَيْئًا، حَصَلَ انْتِكَاسٌ فِي الْمَعْنَى، وَحِينَئِذٍ يَلْزَمُ اتِّبَاعُ الْأَصْلِ

والتزام الأصل وهو تقديم ما هو فاعل في المعنى على ما هو مفعول به في المعنى.
 ما أعطيت زيداً إلا درهماً، ومثله: إنما أعطيت زيداً درهماً، زيداً: هذا مفعول أول،
 ودرهماً: مفعول ثاني، الأول فاعل في المعنى والثاني مفعول به في المعنى، لا يجوز التقديم
 والتأخير لوجود اللبس.

أو -الحالة الثالثة-: ظاهراً والأول ضمير متصل، يكون الثاني اسماً ظاهراً والأول ضمير
 متصل، لا بد من التزام الأصل، هذا لا إشكال فيه واضح، مثل: ضربني زيد، نقول:
 هنا يجب تأخير الفاعل لكون المفعول به متصل، ضمير متصل، لو فصلته حينئذٍ خالفت
 القياس.

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَعُ فَصِلْ ... إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ

كذلك: ضربت زيداً التزم الأصل، التاء هنا فاعل، وزيداً: مفعول به، هل يمكن تقديم
 زيد على التاء؟ لا يمكن؛ لأنه ضمير متصل، ((إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ)) إنا أعطيناك،
 أعطى -باب أعطى-، أَعْطَيْنَاكَ الكاف هذا مفعول أول؛ لأنه فاعل في المعنى هو آخذ،
 وَالْكَوْثَرَ مأخوذ، هل يجوز تقديم الْكَوْثَرَ على الكاف؟ لا يجوز، لأنه متصل.
 وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَعُ فَصِلْ ... إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ

إذاً: في هذه الأحوال الثلاث، يجب التزام الأصل وهو تقديم ما هو فاعل في المعنى على
 ما هو مفعول في المعنى: خوف اللبس أعطيت زيداً عمراً، كونه محصوراً ما أعطيت زيداً
 إلا درهماً، إنما أعطيت زيداً درهماً، الثالث: كونه ضميراً متصلاً والثاني اسماً ظاهراً، ((إِنَّا
 أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ)).

وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ: يعني السابق وهو تقديم الفاعل في المعنى.

لِمَوْجِبٍ: لسبب ومقتضٍ وعلة.

عَرَا: يعني وجد أو طرأ.

وَتَرَكُ ذَاكَ الْأَصْلَ قد يرى حتماً.

ترك ذاك الأصل ما هو الأصل؟ تقديم ما هو فاعل في المعنى، كيف نتركه؟ بأن نؤخر

المفعول الأول ونقدم المفعول الثاني.

حَتَمًا: واجباً، قَدْ يُرَى.

وَتَرَكُ: ترك هذا مبتدأ، وَتَرَكُ ذَاكَ، تَرَكُ: مضاف، وَذَاكَ: مضاف إليه.

وَالْأَصْلُ: بدل أو عطف بيان.

قَدْ يُرَى: قَدْ لِلتَقْلِيلِ. إِذَا: تَرَكَ الْأَصْلَ قَلِيلَ بِاعْتِبَارِ الْأَصْلِ، قَدْ لِلتَقْلِيلِ، قَدْ يُرَى، يُرَى
هو نائب فاعل، أي: ترك هذا الأصل.

حَتْمًا: هذا حال من نائب الفاعل، أي: قد يرى واجباً، ترك الأصل قد يرى واجباً،
وذلك كما إذا كان الذي هو فاعل في المعنى محصوراً، لو كان الذي هو فاعل في المعنى
محصوراً نحو: ما أعطيت الدرهم إلا زيداً، زيداً: هذا فاعل في المعنى وهو محصور،
وحيثُ لزم تأخيرُه، كما سبق معنا:
وَمَا بِإِلَّا أَوْ بِإِنَّمَا الْمُحْصَرُ ... أَخْرَجَ

مطلقاً بلا تفصيل، كل ما كان محصوراً بـ (إِلَّا) أو بـ (إِنَّمَا) لزم تأخيرُه.

إنما أعطيت درهماً زيداً، زيداً محصور فيه، وحيثُ يلزم من هذا تقديم المفعول في المعنى
على الفاعل في المعنى فيعكس، يقدم المفعول الثاني على المفعول الأول، وكذلك التزمه
في الإعراب، تقول: ما أعطيت درهماً إلا زيداً، أعطيت: فعل وفاعل، ودرهماً: مفعول
ثاني، وزيداً: مفعول أول مؤخر، وحكم التأخير هنا واجب؛ لكونه محصوراً فيه.

إذاً: كما إذا كان الذي هو فاعل في المعنى محصوراً نحو: ما أعطيت الدرهم إلا زيداً، أو
ظاهراً والثاني ضميراً متصلاً: الدرهم أعطيته زيداً، مثل: ضربني زيد، ما حكم ضربني
زيد؟ وجوب تقديم المفعول به على الفاعل وتأخير الفاعل، لماذا؟ لكون الفاعل اسماً
ظاهراً والمفعول ضميراً متصلاً، وحيثُ لا يجوز أن يقال: ضرب زيد إياي، لا يصح؛
لأنك لو أردت الترتيب الأصلي تقديم الفاعل على المفعول قلت: ضرب زيد إياي،
إياي: هذا مفعول جاء في محله، لكن نقول: لا، هذا لا يجوز، متى ما تأتى وأمكن أن
يؤتى بالضمير متصلاً فلا يعدل عنه إلى المنفصل، فتقول: ضربني زيد بتقديم المفعول به
على الفاعل وجوباً، الدرهم أعطيته زيداً، زيداً آخذ أو مأخوذاً؟ آخذ، إذاً: هو فاعل في
المعنى، أعطيته: الضمير يعود إلى الدرهم والدرهم مأخوذ.

إذاً: الهاء نقول: في محل نصب مفعول ثاني، وزيداً: منصوب على أنه مفعول أول، تقدم
المفعول الثاني على المفعول الأول، المفعول في المعنى على الفاعل في المعنى وجوباً لكون
المفعول الثاني ضميراً متصلاً والمفعول الأول اسماً ظاهراً، وللقاعدة السابقة وفي اختيار
إلى آخره نقول: يجب أن يتصل الضمير بعامله، الدرهم أعطيته زيداً.

أو ملتبساً بضمير الثاني، نحو: أسكنت الدار بانيها، أسكنت بانيها الدار، باني هو
الفاعل في المعنى هو الذي يبني، والدار: مفعول في المعنى مبنياً، وهنا قال: أسكنت
الدار بانيها؛ وجب تأخير المفعول الأول لاشتماله على ضمير يعود على المفعول الثاني

وهو متأخر في اللفظ والرتبة، هذا الأصل، الأصل أسكنت بانيها الدار حينئذٍ وقعنا في محذور؛ وهو عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، في اللفظ نطق به متأخراً، وفي الرتبة لأنه مفعول ثاني، ورتبة المفعول الثاني متأخرة عن رتبة المفعول الأول. إذاً: عاد الضمير على متأخر في الرتبة واللفظ، وهذا ممنوع إلا في ست مسائل، وحينئذٍ نقول: وجب تقديم المفعول الثاني الذي هو مفعول في المعنى على المفعول الأول وهو فاعل في المعنى. أسكنت الدار بانيها، وحينئذٍ هذه ثلاث مسائل يجب فيها ترك الأصل، كما أن تم ثلاث مسائل يجب فيها التزام الأصل.

فلو كان الثاني ملتبساً بضمير الأول كما في: أعطيت زيداً ماله، زيداً: مفعول أول وهو فاعل في المعنى، ماله: مفعول ثاني، هل يصح أن يقال: أعطيت ماله زيداً؟ يصح، ما وجهه؟ أعطيت ماله زيداً، ماله: الضمير يعود على زيد، زيد أين هو؟ متقدم ومتأخر، متأخر في اللفظ ومتقدم في الرتبة، جائز أو لا؟ جائز، إذا عاد الضمير على متأخر في اللفظ دون الرتبة فهو جائز، في اللفظ دون الرتبة: ((وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ)) رَبُّهُ: هذا فاعل متصل بضمير يعود على إبراهيم، هنا مفعول به واجب التقديم؛ لأنه لو أخرته فقلت: (وَإِذْ ابْتَلَىٰ رَبَّهُ إِبْرَاهِيمَ) عاد الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة وهذا ممنوع، وأما إذا عاد على متأخر في اللفظ دون الرتبة فهذا جائز.

إذاً: أحكام الضمير ثلاثة: إما أن يعود -وهو الأصل- أن يعود على متقدم في الرتبة واللفظ، وحينئذٍ نقول: هذا هو الأصل، مثل: إذا عاد على متقدم في اللفظ والرتبة: زيد ضربته، ضربته الضمير هنا يعود على متقدم في اللفظ والرتبة، اللفظ لأننا نطقنا به متقدماً باعتبار النطق، وفي الرتبة لأنه مبتدأ والجملة خبر إذا رفعنا، زيد ضربته، فعاد الضمير على متقدم في الرتبة واللفظ.

على متأخر في اللفظ والرتبة، هذه الحال الثانية، هذا ممتنع لا يجوز إلا في ست مسائل ذكرناها عند قوله:

وَشَاعَ خَوُّ رَّبِّهِ عُمَرُ ... وَشَدَّ خَوْ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرُ

ست مسائل وسيأتي منها باب التنازع.

بقي حالة ثالثة وهي وسطى: أن يعود الضمير على متأخر في اللفظ دون الرتبة، رتبته متقدمة لكنه في اللفظ نطق به متأخراً وحينئذٍ نقول: هذا جائز، مثل: أعطيت زيداً ماله، ماله هذا ضمير يعود على متقدم في الرتبة واللفظ وهو زيداً، أعطيت زيداً ماله: الضمير يعود على زيد، وهو متقدم في الرتبة؛ لأنه مفعول أول، وماله: مفعول ثاني، وفي اللفظ نطق به متقدماً، لو وسطته قلت: أعطيت ماله زيداً؛ حينئذٍ عاد على متأخر في

اللفظ دون الرتبة، لكونه متقدماً في الرتبة، هذا نقول: جائز.
وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَا ... وَتَرَكَ ذَاكَ الْأَصْلَ حَتْمًا قَدْ يُرَى

وَتَرَكَ ذَاكَ الْأَصْلَ: السابق، يعني: بتقديم المفعول في المعنى على الفاعل في المعنى قد يرى حتماً يعني: محتملاً.

قال الشارح: أي يلزم الأصل وهو تقديم الفاعل في المعنى إذا طرأ ما يوجب ذلك وهو خوف اللبس، نحو: أعطيت زيداً عمراً فيجب تقديم الآخذ منهما ولا يجوز تقديم غيره لأجل اللبس، إذ يحتمل أن يكون هو الفاعل، وإذا وقع الاحتمال حينئذٍ لا بد من الرجوع إلى الأصل.

وقد يجب تقديم ما ليس فاعلاً في المعنى وتأخير ما هو فاعل في المعنى، أعطيت الدرهم صاحبه، الدرهم بالنصب، أعطيت الدرهم صاحبه، صاحب هو آخذ، هو فاعل في المعنى، والدرهم مأخوذ.

إذاً: صاحب؛ هذا مفعول أول، والدرهم: مفعول ثاني، وجب تأخيره وتقديم المفعول في المعنى؛ لأنه اتصل بضمير يعود على متأخر في اللفظ والرتبة وهو ممنوع، ولا يمكن تصحيح هذا الكلام إلا بتأخير المفعول الأول ليعود على متقدم في اللفظ دون الرتبة، أعطيت الدرهم صاحبه؛ عاد على متقدم في اللفظ فحسب دون الرتبة، لأن رتبته متأخرة عنه، فلا يجوز تقديم صاحبه وإن كان فاعلاً في المعنى، فلا تقل: أعطيت صاحبه الدرهم لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهو ممتنع، والله أعلم.

حكم المبتدأ مع خبره فيما سبق، إذا وقع مفعولين كحكم الفاعل في المعنى مع المفعول في المعنى، الحكم واحد، قد يجب التزام الأصل، قلنا: الأصل أن يكون المبتدأ هو المفعول الأول، -سبق تقريره-، والخبر هو المفعول الثاني، قد يجب التزام الأصل وقد يمتنع، فالأحوال ثلاثة حينئذٍ وتتخذ أحكامها مما سبق.

ظننت زيداً قائماً، زيداً: هذا مفعول أول، لماذا حكمنا عليه بأنه مفعول أول؟ لأنه مبتدأ ليس فاعلاً في المعنى، ما كان أصلهما المبتدأ والخبر لا نقول فاعل في المعنى، إذاً: ظننت زيداً، زيداً حكمنا عليه بأنه مفعول أول لكونه مبتدأ في المعنى، وقائماً: مفعول ثاني لكونه خبر، ورتبة المبتدأ متقدمة على رتبة الخبر، هل يجوز: ظننت قائماً زيداً؟ يجوز، ليس فيه لبس؛ لأنه يعلم الأول من الثاني، المحكوم عليه من المحكوم به. ووجوبه في نحو: ظننت زيداً عمراً، زيداً: هذا مفعول أول، وعمراً: مفعول ثاني، في

أصلهما مبتدأ وخبر، زيد عمرو قلنا: يصح أو لا؟ السيهلي قال: لا، لا تختص هذه الأفعال بدخولها على المبتدأ والخبر، وعرفنا أن الصواب أنها خاصة بالمبتدأ والخبر، وزيد عمرو المراد به: زيد كعمرو، وهذا مبتدأ وخبر، وحينئذ المراد به التشبيه، فلا يجوز تقديم المفعول الثاني على الأول لئلا يلتبس؛ لأن ثم فرقاً بين قولك: زيد كعمرو وبين قولك: عمرو كزيد، فرق بين المشبه والمشبّه به، تشبه من بمن؟ لا شك أن المشبه أدنى من المشبه به، -هذه قاعدة- إلا على التشبيه المقلوب.

فزيد كعمرو حينئذ نقول: يلتزم فيه تقديم المبتدأ على الخبر، ولا يصح أن يقال: عمرو كزيد، إذا دخلت (ظن) عليه حينئذ نقول: ظننت زيدا عمراً على التشبيه أيضاً، فلا يجوز أن يتقدم المفعول الثاني وهو عمراً على الأول، لماذا؟ لوقوع اللبس.

وامتناعه في نحو: ظننت في الدار صاحبها، ظننت صاحبها في الدار، في الدار هذا لا يمكن أن يكون مبتدأ؛ لأنه شبه جملة، وشبه الجملة لا يقع مبتدأ البتة؛ لأنه متعلق بمحذوف، وهذا المحذوف إما أن يكون اسم فاعل وإما أن يكون اسم مفعول، وعليهما لا يصح أن يكون مبتدأ.

إذا: الظرف والجار والمجرور لا يصح واحد منهما أن يعرب مبتدأ البتة.

إذا: ظننت في الدار صاحبها؛ الأصل قبل دخول (ظن): صاحبها في الدار، عاد الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة، صاحبها: مبتدأ وهو مضاف والهاء مضاف إليه، في الدار: هذا جزء خبر؛ لأنه متعلق بمحذوف -بعض الخبر-.

إذا: عاد الضمير على بعض الخبر.

كذا إذا عادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ ... مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِيناً يُخْبَرُ

حينئذ عاد على بعض الخبر، على ملابس الخبر.

لتصحيح هذا التركيب، وهو امتناع عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وجب تقديم الخبر، في الدار صاحبها؛ نقول: هذا من المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ، وتأخير المبتدأ.

إذا دخلت (ظن) على هذا التركيب وهو مبتدأ وخبر التزم الأصل قبل دخول (ظن) لأن الحكم واحد، ولذلك سبق أن ما ثبت في باب المبتدأ والخبر، عينه ما ثبت في باب كان وأخواتها وإن وأخواتها وظن وأخواتها، هذا هو الأصل إلا ما اختصت به الأبواب في بعض المسائل والأحكام المخالفة للأصل، وإلا الأصل واحد.

صاحبها في الدار، ظننت صاحبها في الدار، ظننت في الدار صاحبها؛ وجب التقديم كما وجب في الأصل.

إذاً: (ظن وأخواتها) كذلك الحكم فيها سيان، ولكن الناظم هنا ذكر ما يتعلق بمفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر؛ لأن مفعولي (ظن وأخواتها) يعلم مما سبق، وإلا الأصل أن هذه الأحكام الثلاثة: التزام الأصل، امتناع التزام الأصل، جواز الوجهين؛ هذه تسري في النوعين: ما كان أصلهما المبتدأ والخبر، وما ليس أصلهما المبتدأ والخبر، فليس الحكم خاصاً بهذه المفاعيل، فلا يظن شيء.

وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزُ إِنَّ لَمْ يَصِرْ ... كَحَذَفِ مَا سَبَقَ جَوَاباً أَوْ خَصِرُ

وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزُ

أَجْزُ: فعل أمر.

وَحَذَفَ: هذا مفعول به متقدم.

وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزُ: أجز حذف فضلة، حذف فضلة أجز لا غيره، للاهتمام أو للحصر؟ هذا ينبني على مسألة: وهو أن العمدة - ما ليس فضلة -، وسيأتي تفسيره، العمدة كالفاعل هل يجوز حذفه أو لا؟ لا يجوز، لماذا؟ لأنه عمدة، والعمدة لا يجوز حذفها، هذا على مذهب البصريين، وأجاز الكسائي ومن تبعه، جواز حذف العمدة الفاعل، وعلى رأي المصنف: وهو أن الفعل يتلوه فاعل، فإن لم يكن وجب الاستتار، حينئذ يدل على أن الناظم يرى عدم جواز حذف الفاعل:

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ ... فَهَوَ وَإِلَّا - إن لم يظهر، ما قال: اتركه محذوفاً-

فَصَمِيرٌ اسْتَتَرَ: دل على أنه لا بد منه، إما ظاهراً وإما مستتراً، إذاً: لا يجوز حذفه البتة عند المصنف إلا المسائل المستثناة التي ذكرناها سابقاً.

إذاً: قوله: وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزُ: للحصر لا للاهتمام، حذف فضلة لا عمدة، أجز

حذف فضلة، وأما العمدة فلا يجوز حذفها، والفضلة اشتهر عند النحاة بأنه خلاف

العمدة كما قال ابن عقيل، والعمدة ما لا يستغنى عنه، يعني: لا يصح الكلام بدونه، لا

يستغنى عنه، مثل: الفاعل ونائبه والفعل والمبتدأ والخبر، هذا لا يستغنى عنه؛ لأن أقل

الكلام يتألف من ماذا؟

أَقْلُ مَا مِنْهُ الْكَلَامَ رَكَّبُوا ... اسْمَانِ أَوْ اسْمٌ وَفِعْلٌ كَارَكَّبُوا

إلى هنا الصحيح، ما بعده لا، وحينئذ نقول: أقل ما يتألف منه الكلام اسمان أو اسم وفعل، وفي الجملة الاسمان مبتدأ وخبر، والاسم والفعل، فعل مبني للمعلوم وفاعله أو مبني لما لم يسم فاعله ونائبه، إما هذا أو ذاك.

إذاً: المبتدأ عمدة فلا يجوز حذفه، هذا الأصل إلا بدليل -قرينة-، هذا لا إشكال فيه، والكلام فيما هو بدون قرينة، والخبر عمدة، الفاعل عمدة، فعله رافعه عمدة، نائب الفاعل عمدة كذلك رافعه عمدة.

ما عدا هذا عندهم يسمى فضلة، ولذلك قال: والعمدة ما لا يستغنى عنه، يعني: في أقل ما يتألف منه الكلام، والفضلة: ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به، ما يمكن الاستغناء عنه هذا يسمى فضلة، هذا المشهور عند النحاة، ولكنه هذا الحد ضعيف، والصواب أن يقال: الفضلة ما ليس ركنًا في الإسناد، والعمدة ما هو ركن في الإسناد، ركن في الإسناد يعني: يزول الكلام لأن هذا شأن الركن، تزول الماهية بزواله: وَالرُّكْنُ جُزْءُ الذَّاتِ وَالشَّرْطُ خَرَجَ.

وحينئذ نقول: الركن داخل في الماهية، إذا زال زالت الماهية، فما كان داخلياً في أصل الكلام هو المبتدأ والخبر والفعل وفاعله أو نائبه، نقول: هذا يسمى عمدة. إذاً: ما ليس ركنًا في الإسناد هو الفضلة، والركن الفعل والفاعل أو نائبه والمبتدأ والخبر. إذاً: ما ليس ركنًا في الإسناد هذا يشمل ما يمكن الاستغناء عنه وما لا يمكن؛ لأن بعض الفضلات لا يصح الاستغناء عنها البتة، لا يمكن ولو كانت فضلة، لو حكم عليها فضلة، ولذلك الحال باتفاق أنها فضلة، ((وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا)) مرحاً ما إعرابه؟ حال، يستغنى عنه؟ لا يستغنى عنه، لو استغنى عنه حذف تقديراً: ((وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ)) قف مكانك، صار النهي عام عن كل مشي مع كون الحال هنا مقيدة للعامل: ((وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا)) غير المرح مباح ليس منهياً عنه، إذاً: يستغنى عنها؟ يستغنى عن الحال؟ لا يستغنى عنها مع كونها فضلة، والصواب: أنه لا يعرف الفضلة بكونه ما يمكن الاستغناء عنه؛ لأن بعض أنواع التمييز قد يستغنى وبعضه لا يستغنى، كذلك النعت والبدل وعطف البيان بعضهم قد لا يستغنى عنه وهي فضلات، كلها فضلات، كل ما عدا باب المبتدأ والخبر والفعل والفاعل ونائب الفاعل كلها فضلات، المنصوبات كلها فضلات والمجرورات كلها فضلات، هذا لا يمكن أن يقال: كلها يستغنى عنها بالكلام، لا، نقول: منه ما يستغنى عنه يصح الكلام بدونه ومنها لا، وحينئذ نقول: الصواب أن الفضلة ما ليس ركنًا في الإسناد، والركن المراد به الفعل والفاعل أو نائبه المبتدأ والخبر، وما عدا ذلك فضلات سواء استغنى عنها أم لا.

وَحَذَفَ فَضْلَةً: لكن مراده بالفضلة هنا، وحذف فضلة المراد به: ما عدا مفعولي باب

(ظن) مما ليس بعمدة؛ لأنه سبق أن باب (ظن) للمفعولين حكم خاص، قال: وَلَا تُحْزَرْ هُنَا، يعني: في باب (ظن) بِلَا دَلِيلٍ ... سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ إِذَا: لهما حكم خاص من جهة الاختصار والاختصار على ما بيناه سابقاً.

هنا قال: وَحَذَفَ فَضْلَةً؛ المراد به: المفعول من غير باب (ظن)؛ لأنه قد يقال: بأن الناظم قد يعمم، إذا لم يقيد الحكم ببابه قلنا: قد يستفاد منه التعميم، إِذَا قال: وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ هَذَا الْبَابُ، إِذَا حكم خاص.

وَلَا تُحْزَرْ هُنَا: أي في هذا الباب، وإذا عمم -أطلق-، فالظاهر أنه يريد الأبواب كلها.

وَحَذَفَ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا ... تَقُولُ زَيْدٌ

وحينئذ نقول: هذا حكم عام، هذا الظاهر، هنا قال: وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزُ؛ الظاهر أنه عام، إِذَا: لا بد من تقييده بما عدا مفعولي (ظن)، لماذا؟ لأن (ظن) أصل المفعولين المبتدأ والخبر، فهما عمدة لا يستغنى عنهما، هذا الأصل، وأما باب (كسا وأعطى) هذا سيأتي أنه يجوز حذف المفعولين اقتصاراً واختصاراً، بخلاف باب (ظن) فالحكم يختلف؛ لأن المفعول الأول في باب (ظن) مبتدأ فهو عمدة، ولذلك العمدة قد يكون عمدة في الحال وقد يكون عمدة باعتبار الأصل، عمدة في الحال: زيد قائم، زيد عمدة في الحال الآن يعني في النطق، وقائم: هذا عمدة كذلك خبر حال، ظننت زيدا قائماً، نقول: زيدا هذا عمدة باعتبار الأصل، وقائماً: هذا عمدة باعتبار الأصل، إِذَا: النظر في العمدة يكون من جهتين.

إِذَا: قوله: أَجْزَ حذف فضلة، المراد بالفضلة: ما ليس بعمدة.

أَجْزُ: اختصاراً أو اقتصاراً، يعني: يجوز حذف الفضلة سواء كان من باب الاختصار أو الاختصار، وقلنا: الفرق بينهما أن حذف الاختصار بالقاف هو حذف بلا دليل، بلا قرينة، تحذفها هكذا ولا يدل عليها شيء، والاختصار لا يكون الحذف إلا بدليل.

إِذَا: فرق بين النوعين.

هنا حكم عام قال: أَجْزُ؛ فالجواز مطلق، وحينئذ أجاز الحذف مطلقاً سواء كان من باب الاختصار أو من باب الاختصار، سواء كان دال عليه دليل بعد الحذف أو لا، مطلقاً، لو قال: ضربت وسكت نقول: يجوز، يجوز أن يحذف المفعول به ولو لم يذكره ولو لم يعلمه السامع، لماذا؟ لأنه فضلة وليس عمدة في الأصل، فيقول: ضربت، لكن ظننت قائماً؛ لا، ظننت زيداً، لا، لا بد من دليل؛ لأن أصل زيداً من ظننت زيداً وقائماً كذلك أصله عمدة، فلا يجوز حذفه إلا بدليل على التفصيل السابق الذي ذكرناه فيما سبق.

وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزُ: مراده بالجواز هنا عدم الامتناع، الجواز المراد به عدم الامتناع، فيصدق بالوجوب، يعني: يجب الحذف، وهذا سيأتينا مثاله في باب التنازع، فيصدق بالوجوب: ضربت وضربني زيد، ضربت، ضربته وضربني زيد؛ حُذِفَ الضمير من الأول وجوباً.

إذاً: وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزُ: المراد به ما يقابل المنع، فيصدق بالوجوب. إذاً: حذف الفضلة قد يكون جائزاً وقد يكون واجباً، واجباً في مثل: ضربت وضربني زيد، ضربت هذا محل الشاهد، الأصل: ضربته؛ حذف الهاء وجوباً كما سيأتي في باب التنازع.

وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزُ إِنْ لَمْ يَضُرْ

يَضُرْ: بكسر الضاد ويجوز ضمها: يَضُرْ، يَضُرْ يَضُرْ، يجوز ضمها على أن الفعل أجوف واوي، أو على أنه مضعف وَقِفْ عليه في القافية بالتخفيف، بالسكون يعني، ضَرَّ يَضُرُّ يَضُرُّ لكن الكسر أنسب هنا؛ لأنه قال: أَوْ حُصِرَ، يَضُرْ يَضُرْ يجوز الوجهان، لكن يَضُرْ أنسب لئلا يحصل التباس بين نهاية الشطر الأول والثاني، لأنه قال: حُصِرَ يَضُرْ.

وَحَذَفَ فَضْلَةً إِنْ لَمْ يَضُرْ: حذفها كما هو الأصل، الأصل فيها عدم الإضرار بعد الحذف، وإنما يكون الحذف لعل، هذا الأصل فيه، فكل ما ذكر من الأغراض اللفظية أو المعنوية لحذف الفاعل هي عينها في حذف المفعول مطلقاً، حذف الفضلة، إن لم يضر حذفها، وحينئذٍ حذف الفضلة إما لغرض لفظي وإما لغرض معنوي، لغرض لفظي كتناصب الفواصل، قالوا: ((مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى)) ما قلاك، حذف المفعول قلاك، حذف من أجل التناسب، تناسب الفواصل، وهذا غرض لفظي.

((إِلَّا تَذَكُّرَةً لِمَنْ يَخْشَى)) لمن يخشاه، حذف المفعول به لأجل التناسب. والإيجاز كما: ((فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا)) تفعلوا ماذا؟ ((وَلَنْ تَفْعَلُوا)) ماذا؟ حذف المفعول في الفعلين من أجل الإيجاز.

وإما معنوي كاحتقاره، كما في قوله تعالى: ((كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ)) أي الكافرين، حذف المفعول به قيل: لاحتقاره هنا.

أو استهجانها، أو العلم به، أو الجهل به، أو تعظيمه، أو الخوف منه، فيحذف المفعول لما يحذف له الفاعل من الأغراض اللفظية أو المعنوية السابقة.

إِنْ لَمْ يَضُرْ: فإن ضر حينئذٍ امتنع حذفه، فإن ضر امتنع حذفه.

كَحَذَفِ مَا سِيقَ جَوَاباً أَوْ حُصِرَ

كَحَذَفٍ: المثال هنا لأي شيء؟ إن لم يضر أو لما ضر؟ ظاهر الكلام هنا:
إِنْ لَمْ يَضُرْ ... كَحَذَفٍ مَا سَبَقَ جَوَاباً أَوْ حُصِرَ
ظاهر الكلام أنه لما لم يضر، لكن الظاهر الصحيح عكسه، كأن التقدير: إن لم يضر فإن
ضر امتنع وذلك كحذف، وحينئذ التمثيل هنا للحذف الضار.
كَحَذَفٍ مَا: يعني فضلة.

سَبَقَ جَوَاباً: سبق هذا مغير الصيغة، مثل قيل ساق يسوق سُوقَ هذا الأصل، سبق
بكسر السين، ساق يسوق أي: باب قال يقول.
جَوَاباً: هذا مفعول ثاني لسبق، وسبق هذا فيه نائب فاعل.
كَحَذَفٍ مَا: يعني مفعول.

سَبَقَ جَوَاباً؛ لسؤال سائل: من ضربت؟ ضربت زيداً، فيصح أن يقول: ضربت زيداً
ويصح أن يقول: زيداً، المهم أن يذكر المفعول به سواء ذكر الناصب أو لا.
وَيُحَذَفُ النَّاصِبُ إِنْ عُلِمَا

فحينئذ لا بد أن نقول: زيداً، لو قيل له: من ضربت؟ قال: ضربت وحذفه ما استفدنا
شيء، ما حصل الجواب. إذاً: لا بد أن يحصل الجواب بذكر المفعول، والمفعول به هنا
فضلة ولا يستغنى عنه، لا يمكن أن يستغنى عنه؛ لأنه لم يحصل الجواب إلا بذكره بقطع
النظر عن العامل ذكر أو لا.

إذاً: كَحَذَفٍ مَا سَبَقَ جَوَاباً: لسؤال سائل: من ضربت؟ ضربت زيداً، أو زيداً، وحينئذ
نقول: زيداً هذا مفعول به لا يجوز حذفه واجب؛ لأنه لو حذف ضر، ضر بماذا؟ لم
يحصل الجواب للسؤال، فبقي السؤال معلقاً دون الجواب، وهذا باطل.

أَوْ حُصِرَ: يعني حصر المفعول به، كان محصوراً فلا يجوز حذفه، مثل ما ضربت إلا زيداً،
زيداً هذا مفعول به محصور بعد (إلا) لا يجوز حذفه، لا تقول: ما ضربت إلا زيداً،
بمعنى: أنه نفي الضرب مطلقاً عن غير زيد وأثبت لزيد. ما ضربت إلا زيداً؛ أثبت
الضرب لخصوص زيد ونفي عما عداه، لو قال: ما ضربت وحذف المفعول به نفي
الضرب مطلقاً وهو قد ضرب زيد، إنما ضربت زيداً، زيداً هذا محصور فيه، لا يصح أن
نقول: إنما ضربت، ضربت من؟ كل الناس، هذا ممتنع، بعض الناس، من هم؟ لا بد من
التعيين.

أو حُذِفَ عامله، نحو: إياك والأسد، احذر، تحذير، هذا منصوب على التحذير، إياك:
هذا مفعول به لفعل محذوف وجوباً، هل يجوز حذفه؟ لا يجوز حذفه.

إذاً: في هذه المواضع الثلاث لا يجوز حذف الفضلة البتة؛ إذا كان جواباً لسؤال، أو كان محصوراً، أو كان منصوباً على التحذير أو الإغراء.

وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزُ إِنَّ لَمْ يَضُرْ

قوله: فَضْلَةً؛ عرفنا الآن بالأمثلة السابقة المفعول الواحد.

قوله: فَضْلَةً؛ يشمل المتعدي إلى واحد، نحو: ضربت، والأمثلة السابقة عليه، ويدخل فيه أيضاً يدخل فيه الأول من المتعدي إلى الاثنين، مثل ((وَأَعْطَى قَلِيلًا)) قَلِيلًا هذا مفعول ثاني حذف الأول، وأعطاك، أو أعطاه نقول: هذا حذف فيه الأول، والثاني كقوله: ((وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ)) يعطيك ماذا؟ حذف، حُذِفَ الثاني، ((وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ)) والأول والثاني معاً، نحو: ((فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى)) فهذا يجوز حذف المفعولين اختصاراً واختصاراً، ((فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى)) أعطى يتعدى إلى اثنين، أين المفعولان؟ لم يذكر. ويجوز حذفهما ولو بدون قرينة، ولو لم يعلمه السامع، لا يشترط فيه ذكر قرينة إلا في باب (ظن)؛ لأنه عمدة في الأصل، وأما هذا لا، هذا داخل في قوله: وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزُ؛ فهو مطلق.

وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزُ إِنَّ لَمْ يَضُرْ ... كَحَذَفَ مَا سَبَقَ جَوَاباً أَوْ حُصِرَ

الفضلة خلاف العمدة، والعمدة: ما لا يستغنى عنه. وهذا ليس بجيد؛ لأن ما لا يستغنى عنه قد يكون فضلة، ومثله ما كان واقعاً في جواب سؤال، زيداً لا بد منه لا يستغنى عنه، ما ضربت إلا زيداً؛ هذا لا يستغنى عنه وهو فضلة عندهم، وحينئذٍ ما لا يستغنى عنه فيه نظر.

والفضلة ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به، فيجوز حذف الفضلة إن لم يضر، كقولك في ضربت زيداً: ضربت، جائر هذا، تقول: ضربت، أكلت، ليس شرطاً أنك تخبر الناس ماذا أكلت، تقول: أكلت والحمد لله، وحينئذٍ تحذف المفعول ولا يشترط ذكره، قد لا يعلم السامع بالمفعول، لا يشترط فيه قرينة، وحينئذٍ نقول: أكلت، ضربت، شربت، يكفي، شربت ماذا؟ تحذف المفعول ولا تخبر، نقول: هذا حذف فيه المفعول بدون قرينة ولا يشترط فيه قرينة.

وكقولك في أعطيت زيداً درهماً: أعطيت، أعطيت زيداً درهماً؛ حذفت المفعولين، اختصاراً أو اختصاراً جائر، ومنه قوله تعالى: ((فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى)) حذف المفعولين، وأعطيت زيداً: هذا حُذِفَ الثاني، ومنه قوله تعالى: ((وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ)) يُعْطِيكَ

رُبُّكَ؛ حذف الثاني، وأعطيت درهماً أعطيت من؟ هذا لا يشترط فيه ذكره، أعطيت درهماً المراد: أي أخبرك أي أعطيت درهماً، أعطيت من؟ هذا ليس إليك، لا يشترط فيه أن يكون عالماً بالمحذوف.

ومنه: ((حَتَّى يُعْطُوا الْجُزْيَةَ)) حتى يعطوكم الجزية.

فإن ضرر حذف الفضلة لم يجوز حذفها كما إذا وقع المفعول به في جواب سؤال نحو: أن يقال: من ضربت؟ فتقول: ضربت زيدا، أو وقع محصوراً: ما ضربت إلا زيدا، فلا يجوز حذف زيدا في الموضعين إلا يحصل في الأول الجواب ويبقى الكلام في الثاني دالاً على نفي الضرب مطلقاً، والمقصود نفيه عن غير زيد فلا يفهم المقصود عند حذفه.

وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عَلِمَا

وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا، أولاً قال: وَحَذَفَ فَضْلَةً يعني: المفعول به ما عدا مفعولي ظن، هذا الكلام في المفعول نفسه، والمفعول لا بد أن يكون منصوباً بعامل، والعامل قد يكون اسماً وقد يكون فعلاً، وحينئذ نقول: يجوز حذف الناصب، الآن الكلام في الناصب ليس في الفضلة، وإنما ما نصب الفضلة، هل يجوز حذفه أم لا؟ الأصل الجواز، لكن بشرط أن يدل عليه دليل، هنا اشترطنا القرينة مع الحذف، يعني: لا يحذف إلا بقرينة، وفي السابق قلنا: لا يشترط فيه قرينة ك

وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزُ: مطلقاً بلا دليل وبدليل اقتصاراً واختصاراً، هنا لا، لا يحذف اقتصاراً وإنما يحذف اختصاراً وهو ما كان بدليل، لماذا؟ لأن السابق ليس عمدة فلا يجب ذكره، هذا الأصل.

وأما الناصب إذا كان فعلاً فهو عمدة، والعمدة لا يحذف بلا دليل، ولذلك قال هنا:

وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عَلِمَا

لا بد من هذا القيد، فإن لم يعلم لا يجوز حذفه البتة.

وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا

الناصبُها: الغلامُ زيد، يصح؟ هل يصح دخول ناصبها؟ ناصبها: مضاف ومضاف إليه، الإضافة لا تجمع (أل)، الغلامُ زيد هذا لا يصح، كونه وصفاً، وهذا سيأتينا إن شاء الله. وَوَصَلُ (أل) بِذَا الْمُضَافِ مُعْتَقَرٌ، فيه شروط.

إِذَا: النَّاصِبُهَا: يعني الذي نصبها، هذا مراده؛ لأنه في قوة الجملة الفعلية.

وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا: يعني ناصب الفضلة، فالضمير هنا يعود على قوله: وَحَذَفَ فَضْلَةً، على المضاف إليه، فأعاد الناظم هنا الضمير على المضاف إليه، وهذا على الصحيح أنه

جائز، أنه يجوز عود الضمير على المضاف إليه، وقيل: لا؛ لأن المضاف إليه كجزء من كلمة، كالدال من زيد والياء من زيد، فلا يجوز عود الضمير على بعض الكلمة، والمضاف والمضاف إليه بعد الإضافة صار كجزء واحد، وحينئذ نقول: عود الضمير على المضاف إليه كعوده على دال زيد، والصواب: لا؛ لأن غلام زيد وإن كان في المعنى كالكلمة الواحدة إلا أنه في الحقيقة كلمتان، بدليل: إجراء الإعراب على محلين، جاء غلام زيد، كم إعراب هنا؟ غلام زيد كم إعراب؟ فيه إعرابان، فيه محلان: أولاً: غلامٌ على أنه فاعل، والمقتضي للرفع هو جاء، والميم حرف الإعراب، يعني محل الإعراب. زيد: مضاف إليه، هذا مجرور. إذاً: الأول مرفوع والثاني مجرور، فدل على أنهما ليسا كلمة واحدة حقيقية، حينئذ لا بد من الفصل.

إذاً: وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا أعاد الضمير على المضاف إليه وهو جائز. وَيُحَذَفُ: هل المراد بالحذف هنا الحذف الواجب أم الجائز؟ الجائز، لماذا؟ وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا، دل على أن المراد بقوله: وَيُحَذَفُ؛ جوازاً، ولا يشمل الواجب؛ لأنه فصله عنه.

وَيُحَذَفُ: أي يجوز حذفه؛ لأنه في مقابلة الحذف الواجب.

النَّاصِبُهَا: يعني الذي نصبها.

إِنْ عُلِمَا: يعني بالقرينة، إن علما بالقرينة، وإذا حذف فقد يكون حذفه جائزاً نحو: ((قَالُوا خَيْرًا)) ((مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا)) يعني: أنزل ربنا خيراً، خيراً هذا مفعول به حذف ناصبه، هل دل عليه دليل؟ نقول: نعم، لا بد من دليل. ((قَالُوا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا)) يعني: أنزل خيراً، قالوا: أنزل خيراً. ((وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ)) يعني: بل أتبع ملة إبراهيم، فملة نقول: هذا منصوب على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره: أتبع.

القرطاس، إذا رأيت رجل يسدد سهماً، القرطاس: هذا مفعول به لفعل محذوف جوازاً.

إذاً: وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا

نقول: اشترط في حذف الناصب علمه دون حذف الفضلة؛ لأنه أحد ركني الإسناد وعمديته، فلا يستغني الإسناد عنه حتى يحذف بلا دليل بخلاف الفضلة، الفضلة يحذف بدليل وبدون دليل، وأما ناصب الفضلة فلا يحذف إلا بدليل؛ لأنه عمدة وركن في الإسناد.

وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا

وإذا أردنا تقديره حينئذ، قلت مثلاً: زيداً، ضربت من؟ زيداً، حذف، إذا أردت تقديره أين قدره، متأخر أو متقدم؟ متقدم، لماذا؟ لأنه الأصل، بقطع النظر عن كونه مطابقاً

للسؤال. ضربت من؟ من ضربت؟ زيدا، الأصل في المعمول أن يكون متأخراً عن العامل، فإذا جئت تقدره حينئذٍ تقدم العامل على المعمول، فتقول: ضربت زيدا، وكذلك في قوله: ((قَالُوا خَيْرًا)) المفعول به يجوز تقديمه على العامل، خيراً أنزل، أنزل خيراً؛ يجوز الوجهان، لكن لا تقدره إلا قبله؛ لأنه عامل وهو الأصل.

وإذا حذف فالأصل تقديره في مكانه الأصلي، إذا حذف الناصب حينئذٍ تقدره في مكانه الأصلي، ما هو مكانه الأصلي؟ التقديم؛ لأن العامل رتبته مقدمة على المعمول، لأن العامل يقتضي، يطلب، وحينئذٍ نحتاج إلى أن يكون متقدماً على معموله، إلا لمانع أو مقتضي، إلا لسبب يعني، فإن وجد السبب حينئذٍ لا تقدره في مكانه الأصلي بل تؤخره، فالأول الذي هو لمانع نحو: أيهم رأيت، نقول: هذا من باب الاشتغال، أي: بالنصب، إذا جئنا نقدر لا نقول: (أي) منصوب بفعل محذوف تقديره: رأيت أي؟ لا، تؤخره، أيهم رأيت، رأيت؟ فإذا جئت تقدر تجعله بعد المفعول به، لماذا؟ لأن أيهم الاستفهام له الصدارة في الكلام، فلا يتقدم عليه عامله، ولذلك نقول هنا: يقدر لمانع، يقدر في غير مكانه الأصلي بأن يكون تالياً لمعموله، وليس معموله تالياً أو تابعاً له، فلا تقل: رأيت أيهم، وإن كان هذا هو الأصل لأنه مفعول به، لكن نقدره متأخراً لما ذكرناه.

أيهم رأيت؟ إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله لأن لها حق الصدارة. ونحو: ((وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ)) وَأَمَّا ثَمُودُ بالنصب، قراءة من نصب، وحينئذٍ نقول: ثمود هذا مفعول به لفعل محذوف تقديره: أما ثمود هدينا فهدينا، تؤخره؛ لأن (أما) لا يتلوها فعل لا لفظاً ولا مقدرًا، وحينئذٍ خالفنا لمانع، لوجود (أما)، فنقول: أما ثمود هدينا لا نقول: هديناهم، لا، هديناهم نحتاج تقدير آخر. ثمود هدينا هديناهم، إذا: دل عليه المذكور لكن لا يتقدم على المفعول، إذ لا يلي (أما) فعل. كذلك نحو: في الدار زيد، أين نقدر؟ إذا أردنا أن نجعل زيد مبتدأ قطعاً لا يحتمل غيره، وفي الدار خبر وقلنا: الخبر هنا متعلق باستقر على الصحيح مثلاً، كيف نقدر؟ في الدار: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر تقديره: في الدار زيد استقر، هكذا تقدره: في الدار زيد استقر؛ لأنك لو قلت: استقر في الدار؛ صار زيد فاعل، وإذا أردته مبتدأ حينئذٍ تقدم الفعل -الجملة الفعلية- على المبتدأ، وإذا قلت: في الدار استقر زيد لم تخرج عن المشكلة، ولا تخرج عنها إلا بتأخير التقدير، فتقول: في الدار زيد استقر، ولذلك في الدار زيد قلنا: يجوز فيه وجهان: زيد على أنه مبتدأ، حينئذٍ إذا قدرنا المتعلق

وجب تأخير، وإذا قلنا: فاعل؛ حينئذٍ يجب تقديمه إلا على مذهب الكوفيين من جواز تقدم الفاعل على الفعل، فإذا أعربنا زيد فاعل هكذا نقول: في الدار متعلق به استقر، تقديره: استقر في الدار زيد، فزيد: فاعل، وفي الدار: متعلق به. أو تقول: في الدار استقر زيد، زيد: فاعل. هذا واضح بين.

في الدار زيد استقر؛ على مذهب البصريين يتعين أن يكون زيد مبتدأ، وعلى مذهب الكوفيين من جواز تقدم الفاعل على الفعل يجوز فيه الوجهان.

إذاً: في الدار زيد نقول: يجب تأخير متعلق الجار عن زيد إن قدرته فعلاً؛ لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ في مثل هذا، ونحو: إنَّ خلفك زيدا، هذه المواضع نذكرها استثناءً من الأصل، الأصل أنه إذا حذف الناصب -متعلق- إذا حذف أن يقدر، ويقدر قبل المعمول، زيدا ضربت زيدا، إلا في بعض المسائل يؤخر عنه.

إنَّ خلفك زيدا، ما إعراب إن خلفك زيدا؟ إن: حرف نصب، خلفك: ظرف متعلق بمحذوف.

قدره فعلاً، لو قلت: (إنَّ استقر خلفك) مشكلة هذه، دخلت (إنَّ) على الجملة الفعلية، ثم إذا جعلته أيضاً خبراً مقدماً سبق معنا: وَرَاعِ ذَا التَّزْيِيبِ، فالخبر إذا كان جملة فعلية لا يتقدم على الاسم.

إذاً: يتعين أن تقول: إن خلفك زيدا استقر، تؤخره؛ لأنه هو الخبر، والخبر إذا كان جملة ولم يكن ظرفاً أو جاراً ومجروراً لا يجوز أن يتقدم على الاسم. وَرَاعِ ذَا التَّزْيِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي ... كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَيْدِي

خبر إنَّ لا يتقدم على اسمها، إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فإذا قدرته: إن استقر خلفك زيدا؛ صار جملة فعلية، فصل بين (إن واسمها) وهذا ممتنع، أو: إن خلفك استقر زيدا كذلك، وحينئذٍ يتعين تأخيره: إن خلفك زيدا استقر، لئلا يلي (إن) الفعل؛ لأنه ممنوع.

ونحو: إن خلفك زيدا، فيجب تأخير المتعلق مطلقاً اسماً كان أو فعلاً؛ لأن مرفوع (إنَّ) لا يسبق منصوبها مطلقاً، إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ثم هو متعلق بمحذوف.

إذاً: لا بد من تأخيره عند التقدير، بخلاف: كان خلفك زيد، زيد: اسم كان، وخلف: متعلق بمحذوف خبر (كان)، تقديره: كان استقر خلفك زيد، يصح؟ يصح؛ لأنه يجوز الفصل بين (كان) واسمها بالجملة الفعلية، لما جاءت جاز التقدير وهو الأصل في محله،

فيجوز تقديم المتعلق ولو كان فعلاً؛ لأن خبر (كان) يجوز تقديمه مع كونه فعلاً، والثاني الذي هو لمقتضي، هذا لمانع، قلنا: يتأخر.

المقتضي مثل البسمة ليس فيه مانع، وإنما ثم معنى يقتضي تأخير المتعلق: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أقرأ، قلنا دائماً في شرح البسمة: الجار والمجرور متعلق بمحذوف فعل، قلنا: متأخر، هذا هو الشاهد، متأخر، لماذا متأخر؟ يمتنع تقديمه؟ لا، لا يمتنع، ليس ثم مانع من تقديمه، وإنما المعنى الذي نريده وهو الحصر لا يحصل إلا بالتأخير، إفادة الحصر.

إذا: وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عَلِمَا: بالقرينة.

علماً: الألف هذه للإطلاق، فإن لم يعلم لا يجوز حذفه؛ لأنه ركن في الإسناد، ثم إذا أردنا حذفه لقرينة، ثم أردنا تقديره فالأصل أنه يكون متقدماً على الفصلة، هذا هو الأصل، إلا لما ذكر من المواضع فحينئذ يعدل عن الأصل. وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمًا: الألف هذه للإطلاق.

وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ: قد للتقليل أو التحقيق؟ يحتمل هذا ويحتمل ذاك، يحتمل أنها للتقليل ويحتمل أنها للتحقيق، إن أريد الحكم نفسه، هو نفسه في عينه دون اعتبار بالسابق فهي للتحقيق، يعني: الحكم محقق هذا، موجود في لسان العرب أن يحذف الناصب ويكون حذفه واجب، لكن لو نظرنا إلى قوله: وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا الحذف الجائز هنا، فإذا بالحذف الجائز كثير، والحذف الواجب قليل، صارت (قد) هنا للتقليل، وحينئذ يكون فيه استعمال الحرف الواحد مشترك في معنيين، وهذا الصواب أنه جائز، عند الأصوليين الصواب أنه يجوز حذف المشترك في معنييه إن لم يكن بينهما تنافي: ((وَالْمُطْلَقَاتُ يَرْتَضْنَ بَأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ)) نقول: هنا مشترك ولا يجوز حمله على معنيين؛ لأنهما متضادان.

وأما إذا لم يكونا متضادين فالصواب الجواز، وعليه الشافعي رحمه الله تعالى.

وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ: أي حذف الناصب.

مُلْتَزَمًا: يعني واجباً، كما في باب الاشتغال:

فَالسَّابِقُ أَنْصِبُهُ بِفَعْلٍ أَضْمَرَا ... حَتْمًا

إذا: باب الاشتغال من المواضع التي يجب فيها حذف الناصب، زيداً اضربه، اضرب

زيداً، اضرب هو الناصب وجب حذفه.

والنداء كذلك: يا زيد، أصلها: أدعو زيداً، حذفه واجب؛ لأنه أنيب عنه ياء، وحينئذ

لا يجمع بين العوض والمعوض.

وكذلك التحذير والإغراء بشرطه، وما كان مثلاً نحو: الكلاب على البقر، يعني: أرسل، الكلاب: هذا مفعول به لفعل محذوف واجب الحذف؛ لأن الأمثال تُحكى كما هي، فلا يجوز تقدير المحذوفات.

إذاً: حذف الناصب نقول: الأصل فيه الجواز إن علم، ثم قد يكون الحذف ملتزماً، بمعنى: أنه واجب لا يجوز ذكره البتة، وهذا في مواضع معدودة.

قال الشارح: يجوز حذف ناصب الفضلة إذا دل عليه دليل، نحو أن يقال: من ضربت؟ فتقول: زيداً، يعني ضربت زيداً، ضربت زيداً ولا تقل: زيداً ضربت؛ للقاعدة السابقة: أن التقدير إنما يكون في محله الأصلي، مكانه الأصلي. التقدير: ضربت زيداً، فحذف ضربت لدلالة ما قبله عليه، وهذا الحذف جائز، وقد يكون واجباً كما تقدم في باب الاشتغال: زيداً ضربته، التقدير: ضربت زيداً ضربته، فحذف ضربت وجوباً كما تقدم.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* شرح الترجمة (التنازع في العمل) وحد التنازع مع بعض الشروط

* أي العاملين أولى بالعمل في باب التنازع؟

* حكم معمول العامل المهمل.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد:

قال الناظم -رحمه الله تعالى-: (التَّنَازُعُ فِي الْعَمَلِ):

البيت في الباب الأخير:

وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عَلِمَا ... وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمًا

وذكرت أن الألف هنا للإطلاق، لا بل هي عَوْضٌ عن التنوين؛ يعني: (كان) ناقصة، و (حذفه) هذا اسمها، و (مُلْتَزَمًا) هذا خبرها، حينئذٍ تكون هذه الألف بدلاً عن التنوين.

قال الناظم: (التَّنَازُعُ فِي الْعَمَلِ)، لما بين لك الفعل المُتَعَدِّي من الفعل اللازم؛ حينئذٍ كان الأصل في العامل أن يطلب معمولاً واحداً، هذا الأصل فيه، فما اقتضى رُفْعَ

فاعل، أو نَصَبَ مفعولٍ حينئذٍ لا يتعدى إلا إلى فاعل، أو مفعول به واحد فحسب.
والعامل - كما سبق بيانه -: ما أوجب كونَ آخر الكلمة على وجه مخصوص: من رفع،
أو نصب، أو خفض، أو جزم.

(ما شيء؛ سواء كان معنوياً، أو لفظياً، (أوجب) بمعنى أنه اقتضى؛ لأن العامل إنما
يعمل لكونه مقتضياً لما بعده، فالمعمول يكون متمماً لمعناه.
(ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص)، والمراد بالوجه المخصوص: الرفع،
والنصب، والخفض، والجزم، العامل يقتضي معمولاً، وهو: ما يظهر فيه أثر الإعراب
لفظاً أو تقديرًا، والعمل: هو الذي يقتضيه العامل، فالعامل الذي يطلب فاعلاً حينئذٍ
يقتضي الرفع على الفاعلية، والعامل الذي يقتضي مفعولاً به حينئذٍ يقتضي النصب
على المفعولية، هذا الاقتضاء - الذي يعبر عنه بالطلب - هو العمل، العمل إنما يكون
في آخر الكلمة، له ارتباط بالعامل.

إذاً عندنا عامل، وعندنا معمول، وعندنا عمل، فقام زيد، (قام) هذا فعل، وهو العامل،
عمل الرفع في زيد، لماذا؟ لأن (قام) فعل لازم، والفعل اللازم يطلب فاعلاً، إذاً طلبه
للفاعل اقتضى رفع زيد على أنه فاعل له، هذا هو العمل، فقام زيد تمَّ معناه، لو قيل:
(قام) هكذا لوحده نقول: هذا الكلام ناقص ليس بتام، إذا قيل: (زيد) حينئذٍ نقول:
تمَّ معناه، وهذا معنى العمل، معنى العمل: أنه يتمَّ معناه، ولذلك قد يُشكل على
الطالب الجار والمجرور متعلق بماذا؟

إنَّ عاملانِ اقتضَيَا في اسمِ عملٍ ... قَبْلُ ...

يختلفون: هذا يرى أن الجار والمجرور متعلق بكذا، وآخر يقول: متعلق بكذا، السبب في
الخلافا: هو أن هذا الجار والمجرور .. أيُّ اللفظين يتمَّ معناه أكثر؟ وأي اللفظين هو
مُفتقر إليه في تمام معناه؟ فما رأيته أنه يتمَّ لمعناه، وأنه أحوج لئن يتعلَّق به الجار
والمجرور؛ حينئذٍ صار معمولاً له، فقل: الجار والمجرور متعلق بكذا، فلا يلتبس عليك من
حيث المعنى، فننظر في المعنى: هذا العامل يقتضي الجار والمجرور، أو العامل الثاني، لو
علّقناه بهذا ماذا يكون المعنى؟ ولو علّقناه بما سبق ماذا يكون المعنى؟

حينئذٍ ما كان أنسب من المعاني فهو أولى به؛ لأنه قد يتنازع عاملان فأكثر في جار
ومجرور، أو ظرف، فالمعنى هو الذي يقتضي ذلك، حينئذٍ نقول: (قام) اقتضى رفع
(زيد) على أنه فاعل له، و (زيد) معمول ل (قام)، معمول لأنه فاعل، والرفع الذي هو
صَمَّةٌ في آخر (زيد) هو العمل، دليل العمل على مذهب الكوفيين، وهو العمل على

مذهب البصريين من جعل الإعراب لفظياً، وهو دليل العمل من جعله معنوياً. هذا العامل من شروطه: أنه لا يتعدد عاملان على معمول واحد من جهة واحدة، لا يمكن أن يوجد عاملان يطلبان فاعلاً واحداً من جهة واحدة، حينئذٍ لا يجتمع عاملان على معمول، ولا يكون معمولٌ لعاملين البتة.

فإذا كان كذلك؛ حينئذٍ ما وجد وظاهره أنه تسلط عاملان على معمول واحد - والأصل المنع - لكن جاء في لسان العرب ما ظاهره أن ثم عاملين يطلبان معمولاً واحداً، وهذا الاسم الظاهر، أو الم معمول الذي يقتضيه الفعل الأول والفعل الثاني .. لا يمكن أن يجتمعا؛ للقاعدة السابقة: أن ما كان مُتِمِّماً لفعل لا يكون مُتِمِّماً للآخر من الجهة نفسها، أو من الحيثية نفسها، وحينئذٍ نقول: إذا اجتمع عاملان على معمول واحد فما العمل؟

هذا الذي عقّد له النحاة باب التنازع في العمل، حينئذٍ الباب السابق ذكر فيه التعدي وال لزوم، وكل واحد منهما يأخذ نصيبه من الأسماء الظاهرة، فاللزام يطلب فاعلاً واحداً ولا يطلب فاعلين، والفاعل الذي طلبه الفعل اللازم لا يطلبه فعل آخر، وكذلك المفعول به إذا نصبه فعلٌ مُتَعَدٍّ، حينئذٍ لا يطلبه فعلٌ آخر، إن وُجد في لسان العرب ما ظاهره التنازع والتجاذب بين العوامل على معمول واحد - والأصل المنع -؛ ماذا نصنع؟ عقّد النحاة هذا الباب من أجل حل هذه المشكلة، فقالوا: باب التنازع في العمل، تنازع: تفاعل، والمراد به التجاذب.

إذاً الأصل في الباب أنه على خلاف الأصل؛ لأن الأصل ألا يتسلط عاملان على معمول واحد، وألا يقتضي ويطلب عاملان معمولاً واحداً، هذا هو الأصل، حينئذٍ جاء الباب على خلاف الأصل، ولذلك بعضهم يرى أن هذا الباب مؤلّد عند النحاة، يعني: ليس له أصل في لسان العرب، لكن ليس الأمر كذلك، هو من حيث الأصل موجود، وأما من حيث التفريعات فهذا فيه بعض النظر.

التنازع في اللغة: التجاذب، (التَّنازُعُ في العَمَلِ) هكذا أطلقه الناظم، ويسمى: باب الإعمال.

تنازع: تفاعل، مأخوذ من تجاذب، كلٌّ منهما يجذب ذلك الاسم ليكون معمولاً له، والآخر يدخل عليه ويريد أن يكون ذلك الاسم الظاهر معمولاً له، حينئذٍ وقع بينهما نزاع.

(في العَمَلِ) في اقتضاء كل منهما فاعلاً، أو مفعولاً، أو اقتضاء واحد منهما فاعلاً والآخر مفعولاً، قد يتحدّ من حيث الطلب أن يكون فاعلاً، وقد يختلف من حيث الأول يطلب فاعلاً، والثاني يطلب مفعولاً كما سيأتي.

وأما في الاصطلاح: فالمراد به من حيث الحقيقة: أن يتقدم عاملان على معمولٍ، كلٌّ منهما طالب له من جهة المعنى.

(أن يتقدم) - لا بد من شرط التقدم - (يتقدم عاملان على معمول، كلٌّ منهما طالب له من جهة المعنى)، فإذا قلت: قام وقعد زيد، (قام وقعد) عاملان، و (زيد) معمول، (قام) يطلب (زيد) على أنه فاعل له، يطلبه من جهة المعنى؛ يُريد أن يتم معناه، و (قعد) يطلب (زيد) على أنه معمول له، ولا يمكن أن يجتمعا على معمول واحد، حينئذٍ وقع التجاذب بين العاملين كلٌّ منهما يطلب (زيد) على أنه فاعل له. (تقدم عاملان) وهذا شرط في باب التنازع، و (أن يتأخر معمول، كلٌّ من هذين العاملين طالب لهذا المعمول من جهة المعنى)، ف (قام) يطلب (زيد) على أنه فاعل له، و (قعد) يطلب (زيد) على أنه فاعل له، إذا وقع التنازع بين عاملين على معمول واحد، ولا يمكن أن يكون (زيد) فاعلاً لهما معاً، هذا متعذر، بعيد؛ لماذا؟ لأنه - كما قررنا - أنه لا يجتمع عاملان على معمول واحد.

وعرفه بعضهم: بأنه عبارة عن توجه عاملين ليس أحدهما مؤكّداً للآخر. إلى معمول واحد متأخر عنهما، مثل: ضربتُ وأكرمتُ زيداً، هو كالسابق إلا أن السابق طلب المعمول على أنه مرفوع، قام وقعد زيدٌ، ضربتُ وأكرمتُ زيداً، (زيداً) هذا معمول متأخر، تقدّم عليه ضربتُ وأكرمتُ، كلٌّ منهما يطلب مفعولاً به، وليس عندنا إلا لفظ واحد، (ضربتُ) تسلط عليه؛ يريده أنه مفعول له، و (أكرمتُ) يريده مفعولاً له، لا يمكن أن يجتمعا معاً، فيكون (زيداً) معمولاً لهما، حينئذٍ نقول: هذا وقع فيه التنازع.

(ليس أحدهما مؤكّداً للآخر) هذا احترازاً من الفعل المؤكّد؛ لأنه في الحقيقة لا يطلب ما بعده على أنه فاعل له، مثل ما قيل:

أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ

لو قيل: قام قام زيدٌ، (قام) الأول هذا فعل، وهو فعل تامٌ يطلب فاعلاً، وبعده اسمٌ ظاهر (زيدٌ)، (قام) الثانية هذا فعل، لكنه لا يطلب فاعلاً، حينئذٍ هل وقع تنازع؟ لم يحصل تنازع؛ لأن الثاني لم يتوجه إلى (زيد) بطلبه فاعلاً له؛ لأن الفعل المؤكّد خالٍ عن الفاعل؛ كما ذكرناه فيما سبق وأنه لا فاعل له، حينئذٍ (قام) الثانية هذه لم تتسلط على (زيد)، لم تطلبه على أنه فاعل له، ولذلك استثنى فقيل: ليس أحدهما مؤكّداً للآخر. وقال في التوضيح في بيان حقيقته: (أن يتقدم فعلاً متصّرفاً، أو اسمان يشبهانهما، أو

فعلٌ واسمٌ يشبهه، ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى)، هذه شروط وقيود لا بد منها ستأتي معنا في أثناء الشرح. إذاً حقيقة باب التنازع: أنه يتوجّه عاملان إلى معمول واحد؛ بشرط أن يتقدّم المعمولان، وأن يتأخر المعمول، وهذا كشرح مُوجز وإلا فالأصل أنه لا يشترط في الأولين أن يكون اثنين؛ بل قد يكون عاملان فأكثر، وكذلك المعمول قد يكون معمولاً واحداً فأكثر، وإنما المراد تصوير المسألة فَحَسَبَ. أن يتقدم عاملان، فإن كان عاملاً واحداً لم يقع تجاذب، ولم يقع تنازع، إذاً لا بد من اثنين فأكثر، يتقدّمان على معمول واحد فأكثر، فحينئذٍ كل واحدٍ من هذه العوامل يطلب ذلك الاسم الظاهر على أنه معمولٌ له، ويُنازعه الثاني فيطلبه على أنه معمول له، حينئذٍ ماذا نصنع؟ هذا الذي سيأتي معنا في هذا الباب.

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلٌ
وَالثَّانِ أَوَّلَىٰ عِنْدَ أَهْلِ الْبَصَرَةِ ... قَبْلُ فَلِلَّوَّاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ
وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ

باب التنازع يُعْتَبَرُ مِنَ الْأَبْوَابِ الصَّعْبَةِ، فهو أصعب من باب الاشتغال، فكلاهما فيهما من الصعوبة ما قد؟؟؟.

(إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلٌ) (إِنْ) حرف شرط، (عاملان) هذا فاعل لفعل محذوف وجوباً يفسره المذكور: (إِنْ اقْتَضَىٰ عَامِلَانِ). اقْتَضَىٰ فِي اسْمٍ عَمَلٌ: (عملاً) هذا مفعول به لـ (اقْتَضَىٰ). (فِي اسْمٍ) هذا جار ومجرور متعلّق بقوله (عَمَلٌ)، عملاً في اسم، وعلّقه بعضهم بقوله: (اقْتَضَىٰ فِي اسْمٍ)، لكن الأولى أن يعلق بـ (عَمَلٌ)، وسبب التوجه هنا من كونه غُلِقَ بـ (اقْتَضَىٰ) دون (عَمَلٌ)؛ لأن (عَمَلٌ) هذا مَصْدَرٌ، والمصدر يكون متعلّقاً للجار والمجرور والظرف، لكن بشرط ألا يتقدّم المعمول على العامل. فإذا غُلِقَ شيء بالمصدر، أو اسم المصدر، يُشْتَرَطُ فِي صَحَّةِ إِعْمَالِهِ أَلَّا يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ، ويمتنع أن يتقدّم عليه، وهنا تقدّم (فِي اسْمٍ) على (عَمَلٌ)، لكن من باب الضرورة في النظم فَحَسَبَ، وإلا الأصل أن يقال: عملاً في اسم، (إِنْ اقْتَضَىٰ) طلباً عملاً في اسم، (فِي اسْمٍ) هذا جار ومجرور متعلّق بقوله: (عَمَلٌ)؛ لأنه مَصْدَرٌ، والأصل فيه ألا يتقدّم، فإن تقدّم في مثل هذا التركيب نقول: هذا من قبيل الضرورة.

وأما تعليقه بـ (اقتضى) هذا فيه ضعف من جهة المعنى؛ لأن الاقتضاء ليس للاسم، وإنما الاقتضاء للعمل، ثم العمل يكون في الاسم لا في فعل، ولا في حرف، (في اسم) هذا معلق بـ (عمل) ليس معلقاً بـ (اقتضى)؛ لأن الاقتضاء الذي هو طلب الفعل يطلب (عملاً)، عملاً .. محل العمل يكون في الاسم، إذا صار جاراً ومجروراً متعلقاً بقوله: (عمل)، و (عمل) هذا مفعول به وقف على السكون على لغة ربيعة.

(قبل) يعني: قبل الاسم، هذا حال، حال كونهما قبل ذلك الاسم.

(إن عاملان اقتضى) إن اقتضى عاملان حال كونهما قبل ذلك الاسم، فحينئذٍ اشترط الناظم أن يكونا متقدمين، أن يكون العاملان متقدمين، فإن تأخراً، أو توسطاً، أو توسط أحدهما خرج عن باب التنازع، بل لا بد أن يتقدما: قام وقعد زيد، ضربت وأكرمت عمراً، لا بد أن يتقدما.

فإن قيل: عمراً ضربت وأكرمت، ليس من باب التنازع وسيأتي، لو قيل: ضربت زيداً وأكرمت؛ توسط بينهما الاسم، ليس من باب التنازع، بل لا بد من أن يتقدم العاملان، ويتأخر الاسم.

(فللواحد منهما العمل)، فالعمل لواحد منهما، وهذا محل وفاق اتفاق بين النحاة، لا يمكن أن يكون الاسم معمولاً للعاملين، بل لا بد أن يكون واحداً منهما هو الذي يأخذ الاسم الظاهر، والثاني حينئذٍ نضم له ضميراً: إما مذكوراً، وإما محذوفاً على التفصيل الآتي.

إذاً (فللواحد) الفاء هذه واقعة في جواب الشرط، (فالعامل) هذا مبتدأ مؤخر، (للواحد) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، (منهما) هذا حال من الواحد، حال كونه منهما لا من غيرهما، هذا قطعاً؛ لأن التجاذب إنما حصل بين العاملين على هذا المعمول، هذا تعريف ابن مالك رحمه الله تعالى، وهو واضح.

(إن عاملان) .. (إن اقتضى) طلب، والاقتضاء يفسر بمعنى الطلب، (إن اقتضى عاملان عملاً في اسم قبل)، يعني: حال كون العاملين قبل الاسم الظاهر، فالعمل للواحد منهما دون الآخر، وهذا مقطوع به باتفاق، إما الأول أو الثاني، ولذلك أجمع البصريون والكوفيون على أنه يجوز إعمال أي واحد منهما، أعملت الثاني أو أعملت الأول كله جائز، وإنما اختلفوا في الأرجح والأولى والأقيس ما هو؟ على قولين.

(والثاني أولى)، (والثاني) يعني: إعمال الثاني (أولى) من إعمال الأول عند أهل البصرة .. عند البصريين، (واختار عكساً) وهو: إعمال الأول دون الثاني (غيرهم)، وهم طائفتان

اثنتان متقابلتان، إذا قال: عند أهل البصرة، ثم قال: غيرهم؛ تَعَيَّنَ أن يكون المراد بالغير أهل الكوفة؛ لأنه لا اعتبار بغيرهم، ولذلك أكثر ما يُذكر البصريون والكوفيون، وأما الأندلسيون والمصريون فهذا خلافهم سهل.

(وَاخْتَارَ عَكْسًا) (اخْتَارَ) هذا فعل ماضي، و (عَكْسًا) هذا مفعول به، من هذا وهو: أنَّ الأول أُولَى، (غَيْرُهُمْ) غيرُ البصريين وهم الكوفيون، (ذَا أَسْرَهُ) هذا حال من فاعل (اخْتَارَ)، اختار غيرهم عكسًا، اخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ، اختار غيرهم عكسًا، (غَيْرُهُمْ) هذا فاعل، حال كونه (ذَا أَسْرَهُ) يعني: صاحب أسره، وهو الجماعة القوية، فيها قوة، قيل: لكون الذين اختاروا هذا القول أكثر، وقيل: وصفهم بهذا لئلا يُظَنَّ بأنه قال: (غَيْرُهُمْ)؛ أنه تضعيف لقولهم؛ لا، هو محتمل، هذا محتمل، والأول محتمل، كلاهما محتملان؛ إلا أن الأرجح هو مذهب البصريين.

(وَالثَّانِ) أي: إعمال الثاني؛ على حذف مضاف، وهو مبتدأ، (أُولَى) خبره، (ثَّانٍ) مبتدأ، و (أُولَى) خبره، (ثَّانٍ) على حذف مضاف، يعني: إعمال الثاني؛ لأننا لا نحكم على الثاني من حيث هو، هنا نقول: على تقدير مضاف؛ لأنك لو قلت: الثاني مبتدأ؛ حينئذٍ الثاني من حيث هو لا من حيث العمل (أُولَى)، ونحن نحكم عليه من حيث الإعمال، إعمال الثاني أُولَى من إعمال الأول، لماذا؟ قالوا: لِقُرْبِهِ، القريب أُولَى، أكرمتُ وضربتُ زيداً، قالوا: (زيداً) هذا مفعول به للثاني دون الأول، (أكرمتُ وضربتُ) كلاهما تجاذبا في طلب (زيدٍ) على أنه مفعول له، على مذهب البصريين الثاني أُولَى، وهو (أكرمتُ)، والأول سيأتي أنه يُقَدَّرُ له ثم يُحذف.

(وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ) اختار غيرهم وهم الكوفيون (عَكْسًا) وهو: إعمال الأول أُولَى من إعمال الثاني؛ لماذا؟ قالوا لِسَبْقِهِ؛ لأنه سَبَقَ، (ضربتُ) نطقت به أولاً، إذاً الاسم الظاهر الأول أن يُقَدَّرَ له، و (أكرمتُ) هذا جاء ثانياً، حينئذٍ الثاني دَخِلَ على الأول، فإذا جاء الاسم الظاهر (زيداً) فالأول أُولَى؛ يُعطى، والثاني -لأنه دَخِلَ- حينئذٍ يُقَدَّرُ له.

إذاً: أكرمتُ وضربتُ زيداً، (زيداً) مفعولٌ لـ (أكرمتُ) الأول على مذهب الكوفيين، ومفعولٌ لـ (ضربتُ) الثاني؛ العامل الثاني على مذهب البصريين.

(إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلٌ) قوله: (إِنْ عَامِلَانِ) قلنا: ليس المراد تحديد الاثنين فَحَسْبَ، وإنما المراد مفهوم الأقل، يعني: لا يكون واحداً؛ إذ لو كان واحداً خرج عن باب التنازع، قام زيدٌ وضربتُ زيداً، ليس فيه تنازع، وإنما المراد عاملان فأكثر، حينئذٍ

يَرِدُ ثَمَّ ثلاثة عوامل قد يطلبوا معمولاً واحداً، قد يكون التنازع بين أكثر من عاملين، وقد يتعدد التنازع فيه؛ ولذلك جاء في الحديث: {تُسَبِّحُونَ، وَتَحْمَدُونَ، وَتُكَبِّرُونَ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ}، تُسَبِّحُونَ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ، تَحْمَدُونَ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ، تُكَبِّرُونَ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ، إِذَا (دُبْرُ) هذا ظَرْفٌ؛ تنازع فيه العوامل الثلاثة السابقة.

كذلك: (ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ) هذا مفعول مطلق .. نَائِبٌ عَنْ مَفْعُولٍ مُطْلَقٍ؛ عَدَدِي، تنازعه الثلاثة الماضية، الأفعال الثلاثة: تُسَبِّحُونَ، وَتَحْمَدُونَ، وَتُكَبِّرُونَ.

إِذَا؛ وقع التنازع بين ثلاثة أفعال على معمولين؛ فوقع ماذا؟ التخالف بين الاثنين، صار الأول متعدداً أكثر من اثنين، وصار الثاني أكثر من اثنين، فقول الناظم: (إِنْ عَامِلَانِ) لا مفهوم له من حيث الكثرة.

وقوله: (فِي اسْمٍ) أخذ المَكْوَدِي بأنه لا يكون تنازُعاً إلا في اسم واحدٍ، وليس له سَبَقٌ في ذلك، بل الصواب: أنه لا مفهوم له، فقول الناظم: (فِي اسْمٍ) ليس له مفهوم بأنه إِذَا كان أكثر من اثنين خرج عن باب التنازع، نقول: لا، ولذلك جاء في الحديث: {دُبْرُ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ}، وهما معمولان وقع فيه التنازع، وهما اسمان ليس اسماً واحداً. (إِنْ عَامِلَانِ) فأكثر، إِذَا لا مفهوم له من حيث الزيادة، وله مفهومٌ من حيث الأقل، يعني: لا يكون أقل من عاملين، فإن كان أقل من عاملين خرج من باب التنازع، فإن كان ثلاثة حينئذٍ نقول: هذا من بابٍ أُولَى؛ التجاذب فيه أعظم.

(إِنْ عَامِلَانِ) المراد به: فعلان، أو اسمان، أو اسمٌ وفعل، بشرط أن يكون فعلاً متصرفاً، أو ما جرى مجراه، فعلاً متصرفاً لا جامداً، أو ما جرى مجراه، إِذَا الحرف .. لا يكون التنازع بين حرفين البتة، ولا بين حرف وغيره، ولا بين جامد وغيره، ولا بين جامدين من بابٍ أُولَى، ولا جامدٍ وحرف، لا يقع التنازع، وإنما المراد بالعاملين هنا: الفعلان المتصرفان، أو الاسمان المُشْبِهَانِ للفعل، أو الفعل والاسم.

قد يقع تنازع بين فعل واسم كل منهم يطلب اسماً ظاهراً.

قد يكون العاملان المتنازعان فعلين، ويشترط حينئذٍ أن يكونا متصرفين؛ احترازاً من الجامد، ستأتي العلة، ((أَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا)) [الكهف: 96]، (أَتُونِي أُفْرِغْ) عاملان طلباً قِطْرًا، (أُفْرِغْ) هذا يتعدى إلى واحد، طلب قِطْرًا على أنه مفعول له، (أَتُونِي) يطلب اثنين: الأول: (الياء)، والثاني (قِطْرًا)، إِذَا تنازع فيه (أَتُونِي) و (قِطْرًا)، فأعمل الثاني، وأضمر في الأول.

أَتُونِي هذا فعل وفاعل، ومفعولٌ أول، ويحتاج إلى ثانٍ فسلَّط على (قِطْرًا)، و (أُفْرِغْ) هذا

فعل وفاعل يحتاج إلى مفعول، وتأخر عنهما (قَطْرًا) وكُلُّ منهما طالب له، إذا طلبه (آتَوَيْني) على أن ينصبه مفعولاً ثانياً له، وطلبه (أُفْرِغْ) على أنه مفعول له، كل منهما طالب له على أنه منصوب له، وإن كانت جهة النصب منفكة؛ لأن ذاك يطلبه على أنه مفعول ثاني (آتَوَيْني)، و (أُفْرِغْ) يطلبه على أنه مفعول، وليس له إلا مفعولاً واحداً، حينئذٍ الجهة انفكت من حيث نوعية النَّصْب، ومن حيث العمل فهي واحدة. إذا تسلط عاملان متصرفان .. فعلاّن متصرفان، (آتَوَيْني) متصرف، و (أُفْرِغْ) متصرف. وقد يكونان اسمين، ويشترط فيهما حينئذٍ أن يكونا جارين مجرى الفعل، يعني: بمعنى الفعل - ما فيه رائحة الفعل-؛ لأنه سيرفع وينصب، ولا يرفع ولا ينصب إلا المشتقات التي هي فيها معنى الفعل -رائحة الفعل-؛ لأن الأصل في العمل هو للفعل، فحينئذٍ إذا أُعْمِلَ الاسم لا بد وأن يكون فيه معنى الفعل؛ ليصح تعديده، وإلا الأصل أن يكون الفعل هو الذي يختص بالعمل، فحُمل عليه الاسم إذا وجد فيه معنى الفعل، فيقتضي .. يطلب ما يطلبه الفعل.

ولذلك إذا تنازع اسمان حينئذٍ يُشترط فيهما أن يكونا جريا مجرى الفعل، والذي يجري مجرى الفعل هنا في هذا الباب: بأن يكونا اسمي فاعل، يكون الأول اسم فاعل، والثاني اسم فاعل، وكل منهما عامل، وهذا سيأتي باب خاص في إعمال اسم الفاعل: (عُهِدَتْ مُغْنِيًا مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ)، (عُهِدَتْ) هذا بالبناء للمجهول وتاء الخطاب، (مُغْنِيًا) هذا اسم فاعل أغاث يغيث فهو مغيث، (مُغْنِيًا) هذا أغنى يغني فهو مغني، إذاً هو اسم فاعل، إذاً: مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ، يطلبه على أنه مفعول له، وَمُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ يطلبه على أنه مفعول له.

إذاً تنازع اسماً فاعل على اسم واحد وهو (مَنْ أَجَرْتَهُ)، وأعمل الثاني، هنا في هذا التركيب أعمل الثاني، ف (مَنْ) اسم موصول تنازعه كل من مغيث ومغني. أو بأن يكونا اسمي مفعول؛ لأن اسم المفعول كذلك يعمل لكن بشرطه، كقول القائل: قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَ غَرِيمِهِ ... وَعَزَّةٌ مُمَطُولٌ مُعَيٌّ غَرِيمُهَا

(وَعَزَّةٌ): هذا مبتدأ، (مُمَطُولٌ مُعَيٌّ): خبر بعد خبر، (غَرِيمُهَا): نائب فاعل، (مُمَطُولٌ): هذا اسم مفعول يطلب نائب فاعل، و (مُعَيٌّ): هذا اسم مفعول يطلب نائب فاعل، حينئذٍ لا بد من توجه واحد منهما.

الشاهد هنا: أن اسمي مفعولٍ تنازعا في اسم ظاهر، وأعمل الثاني هنا.

أو بأن يكونا مصدرين، الأول والثاني مصدران، والمصدر يعمل لكن بثمانية شروط، ستأتي في محلها - إن شاء الله تعالى -، المصدر يعمل بثمانية شروط، كلما بعد الاسم عن معنى الفعل ازدادت الشروط، ولذلك إعمال اسم الفاعل شروطه أقل، وكذلك اسم المفعول؛ لأنه دال على ذات وعلى وصف، أما المصدر فلا، كقولك: (عجبتُ من حَبِّكَ وتقديرِكَ زيداً)، (حَبِّكَ) حبّ: هذا مصدر مضاف إلى الفاعل حينئذٍ يطلب مفعولاً به، و (تقديرِكَ) -تقديرِكَ أنت-، مضاف إلى الفاعل، مثل ((لَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ)) [البقرة: 251] مثله، ((لَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ))، حَبِّكَ زيداً، تقديرِكَ زيداً، إذاً زيداً هذا اسم ظاهر متأخر وتقدم عليه مصدران كل منهما يطلبه على أنه مفعول به له. إذاً قد يكون العاملان اسمي مصدر.

أو بأن يكون اسمي تفضيل: زيدٌ أضيظُ الناس وأجمعهم للعلم. زيدٌ أضيظُ، أفعل تفضيل، أضيظُ للعلم، وأجمعهم للعلم، (للعلم) هذا إما أن يتعلق به (أجمع)، وإما أن يتعلق به (أضيظُ)، تنازع فيه اسماً تفضيل، فأعمل الثاني. أو بأن يكونا صفتين مشبهتين، (زيدٌ حذرٌ وكریمٌ أبوه)، (زيد) مبتدأ و (حذر) خبر و (كریم) هذا معطوف عليه، (حذرٌ) صفة مشبهة ترفع فاعلاً، مثل (حسنٌ وجهه) مثلها، (حذرٌ) فَعِلٌ و (كریم) فَعِيل صفة مشبهة، تطلب أبوه على أنه فاعلٌ لها، حينئذٍ تنازع صفتان مشبهتان على اسمٍ ظاهرٍ واحد، حذرٌ أبوه، كَرِيمٌ أبوه، كل منهما يريد به على أنه فاعل له.

أو بأن يكونا مختلفين؛ بأن يكون الأول اسم فعل، والثاني اسم فيه معنى الفعل، أو العكس، فمثال الفعل واسم الفعل: قوله: ((هَآؤُمْ أَقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ)) [الحاقة: 19]، (هَآؤُمْ) (هَاء) هذا اسم فعل أمر بمعنى خذ، و (الميم) علامة الجمع (هَآؤُمْ)، والأصل (هاكم)، أبدلت الكاف (واواً) ثم الواو (همزة) فصار (هَآؤُمْ .. أَقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ). إذاً (هَآؤُمْ) هذا اسم و (أَقْرَؤُوا) هذا فعل تنازع كِتَابِيَهْ، كتابي، خذ كتابي، اقرأ كتابي، كل منهما طلبه على أنه مفعول له وأعمل الثاني، فالقرآن من أوله إلى آخره يرجح مذهب البصريين، كل من ورد من أمثلة أعمل فيه الثاني، ولذلك هناك: ((أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا))، قطراً مفعول لأفرغ، هنا (كتابي) هذا مفعول لـ (أَقْرَؤُوا) ليس للأول.

ومثال الفعل والمصدر: قول القائل:

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنِّي لَقِيتُ ... فَلَمْ أَكِلْ عَنِ الصَّرْبِ مَسْمَعًا

(مَسْمَعًا) هذا اسم رجل، (لَقِيتُ الصَّرْبَ مَسْمَعًا) الصَّرْبُ هذا مصدر طلب مَسْمَعًا على أنه مفعول له، وَلَقِيتُ طلب مَسْمَعًا على أنه مفعول له، تنازعا كل من الفعل

والمصدر، حينئذٍ إذا عرفنا أن مراد الناظم بقوله: (إِنْ عَامِلَانِ) أنهما يكونا فعلين، أو اسمين، أو مختلفين؛ بشرط أن يكون الاسم شبيهاً بالفعل، بمعنى أنه يعمل عمل الفعل، وكل اسم مما ذُكر يُرجع إلى بابِهِ، فنعرف ما شروط إعمال اسم الفاعل، وما شروط إعمال اسم المفعول، وما شروط إعمال اسم التفضيل، والمصدر ونحو ذلك.

وهذه هي الصعوبة في النحو، لا بد أنك إذا أردت أن تُعرب هذه المواضع السابقة أن تستحضر شروط الإعمال في كل الأبواب، وهذا صعب؛ لأنه يحتاج إلى ممارسة، لا تثبت المعلومات إلا بالممارسة، ولذلك قد يُدرس النحو سهل، لكن عند التطبيق تأتي الفصائح، لماذا؟ لأنه إذا أراد أن يُعرب حينئذٍ لا بد أن يستحضر الأول، يعني الآن لو أردنا أن نُعرب كل ما سبق .. هذا كله لا بد أن يكون مستحضر، يأتيك مبتدأ، يأتيك خبر، يأتيك كان واسمها، وشروط .. تقديم .. تأخير .. وجوب تقديم .. جواز .. أشياء كلها لا بد أن تكون مستحضرة في الذهن، إذا لم تكن لا تستطيع أن تعرب أبداً، وإذا لم تستحضرها - لا على جهة الشرح والإيصال هذا له لغة الخاصة -، وإنما على جهة التطبيق؛ أن تعرف النتيجة الخلاصة، هذه ثمانية شروط .. إلى آخره، لا بد أن تعدّها عدداً، حينئذٍ يسهل معك النحو، وأما هكذا فبينك وبينه بُعد المشرقين.

حينئذٍ نعلم أنه لا تنازع بين حرفين، لا يقع التنازع بين حرفين عند الجمهور .. أكثر النحاة على هذا، وخالف الصّبّان قال: لا، قال بل قد يقع تنازع بين حرفين؛ لماذا؟ قالوا: لضعف الحرف، الحرف ضعيف، ولفقد شرط صحة الإضمار في المتنازعين، إذ الحروف لا يضمّر فيها؛ لأنه سيأتي إذا أعملنا الثاني أضمرنا في الأول، حينئذٍ إذا أعملنا الحرف الثاني نضمّر في الأول، والإضمار لا يكون في الحرف.

إذاً شرط صحة التنازع ليست موجودة بين حرفين، إذاً لا تنازع بين حرفين، وإذا جاء حرفان متكرران حينئذٍ يكون من باب التأكيد:

لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِهْمَا

لَا، لَا، (لا) الثانية هذه تأكيد للأولى، وليس عندنا أنه طلب ما بعده، إذاً لا تنازع بين حرفين ولا بين حرفٍ وغيره يعني: بين حرف وفعل مثلاً، أو حرف واسم نقول: لا؛ لا تنازع بين حرفين ولا بين حرفٍ وغيره.

ولا بين فعلين جامدين، لا يقع بين نعم وبئس مثلاً، يطلبان ما بعدهما؛ للفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، وإذا فُصل بينهما حينئذٍ ضُعِف العامل؛ لأنك إذا أعملت الثاني أضمرت في الأول، حينئذٍ نقول الفصل بين العامل الجامد والآخر الجامد بمعمول

هذا يضعفه؛ لأنه هو في نفسه ضعيف.

إذاً؛ ولا بين فعلين جامدين، والعامل الجامد ضعيف، فلا يقوى على العمل وهو مفصول من معموله، ولهذا يلزم من جَوَز تنازع الجامدين أن يعمل الثاني في لفظ المفعول؛ لأنه هو المتصل به، حينئذٍ خرج من باب التنازع، يعني من جَوَز إعمال الجامدين الفعلين يلزمه إعمال الثاني، فإذا ألزم بإعمال واحد دون الآخر خرج من باب التنازع؛ لأن باب التنازع شرطه: أنه يجوز إعمال الأول دون الثاني، أو الثاني دون الأول، إذا ألزم بواحدٍ منهما خرج من باب التنازع، كما ذكرناه في الاشتغال هناك. إذاً شرط صحة التنازع ألا يتعين الأول، وألا يتعين الثاني، فإن تعين الأول بطل التنازع، وإن تعين الثاني بطل التنازع، إذا أعملنا الجامدين حينئذٍ يتعين أن يكون الثاني عاملاً في الاسم الظاهر؛ فبطل أنه من باب التنازع. ولا جامد وغيره؛ متصرف، ولا بين اسمين غير عاملين، ولا بين فعل متصرف وآخر جامد، أو فعل متصرف واسم غير عامل.

إذاً يحصر قوله: (إِنْ عَامِلَانِ) في الفعل وشبه الفعل، ويشترط في الفعل أن يكون متصرفاً.

ويشترط في العاملين شرط آخر وهو: أن يكون بينهما ارتباط، لا بد من ارتباط، لو كانا هكذا مجردين: قام قعد زيد، قام قعد نقول: ليس بينهما ارتباط، ليس بينهما علاقة، لا بد أن يكون ثم علاقة بين قعد قام إما بالعطف وهو أكثر، أو يكون الثاني معمولاً للأول، يعني: الأول عامل للثاني، ((آتُونِي أُفْرِغْ)) (أُفْرِغْ) هذا فعل مضارع مجزوم؛ لوقوعه في جواب طلب وهو: ((آتُونِي))، إذاً عمل الأول في الثاني، وإذا عمل فيه صار معمولاً، وصار مرتبطاً به.

الثالث: أن يكون جواباً للأول: ((يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ))، حينئذٍ نقول: هذه الثلاثة وهي: كونه معطوفاً بالواو، أو كونه معمولاً له ولو كان فعلاً، أو كان واقعاً في جوابٍ نقول: حصل ارتباط بين المتنازعين، بين العاملين.

ويشترط في العاملين أيضاً: أن يكون كل واحد منهما موجهاً إلى المعمول من غير فسادٍ في اللفظ، أو في المعنى، فيخرج حينئذٍ ما ذكرناه سابقاً:

أَتَاكَ، أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسَ، أَحْبَسَ

(أَتَاكَ، أَتَاكَ) الثاني لا يطلب ما بعده على أنه فاعل له، لأنه مجرد عن الإسناد، ما جيء به من أجل الإسناد، وإنما جيء به من أجل تأكيد المعنى العام للسابق، (أَتَاكَ أَتَاكَ) هذه

فعلٌ يراد به الإسناد، حينئذٍ إذا أُريد به الإسناد يكون (اللاَحِقُونَ) فاعلاً له، وأتاك الثاني لا فاعل له، لماذا لا فاعلاً له؟ لأنه لم يطلب فاعلاً، لماذا لم يطلب فاعلاً؟ لأنه ما جيء به من أجل الإسناد والإخبار، وإنما جيء به من أجل تأكيد المعنى السابق. كذلك خَرَجَ قول امرئ القيس:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ ... كَفَانِي -وَلَمْ أَطْلُبْ- قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ .. قَلِيلٌ .. قَلِيلاً، في ظاهره أنه من باب التنازع، كَفَانِي قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ، طلبه على أنه فاعل له، وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ، الظاهر أنه تقدم عاملان وتأخر عنهما اسمٌ ظاهر، كَفَانِي يطلب قليل على أنه فاعل، وَلَمْ أَطْلُبْ يطلبه على أنه مفعول به، نقول هذا ليس من باب التنازع؛ لأننا لو أجريناه على باب التنازع لفسد المعنى، لماذا؟

لأنه قال وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى .. الذي، (ما) ليست نافية، وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ ... كَفَانِي قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ، (لَوْ) هذه تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره، حينئذٍ إذا دخلت على مُثَبَّتِ نَفْتَهُ، وإذا دخلت على منفي أثبتته، عكس، امتناع الشيء لامتناع غيره، (وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ)، أن الذي أسعى لأدنى معيشة كفاني، هذا منفي أو مثبت؟ قبل دخول (لو) مثبت، بعد (لو) منفي، إذاً نفى أن يسعى لأدنى معيشة.

(وَلَمْ أَطْلُبْ) هذا منفي، دخلت عليه (لَوْ) أثبتته، أَطْلُبْ قَلِيلاً مِنَ الْمَالِ، لو جعلناه متنازع: كفاني وأَطْلُبْ على قَلِيلٍ لحصل التنافي والتضاد؛ لأنه نفى أن يسعى لأدنى مَعِيشَةٍ، ثم قال: أَطْلُبْ قَلِيلاً مِنَ الْمَالِ، قليل المال هو أدنى معيشة، حصل تضارب: نفى وأثبت.

إذاً لا بد من القول بأن أَطْلُبْ هنا لا يطلب قَلِيلاً، وإنما هو طالبٌ لمفعولٍ محذوف: ولم أَطلب الملك، يعني: الملك هو أعلى معيشة، هذا الذي يطلبه في الدنيا، وأما أدنى معيشة فهو قليل المال هذا، فحينئذٍ لا تنافي بينهما:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ ... كَفَانِي قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ .. ولم أَطلب الملك، إذاً لا تنافي بينهما، لكن لو جعلنا الأول منفي والثاني مثبت كفاني قليل من المال، ثم نقول: لم أَطلب قَلِيلاً من المال، نقول هذا بينهم تعارض.

الحاصل: أنه ليس كل عاملين متقدمين يكون بعدهما اسم ظاهر لا بد من صحة المعنى

بتسليط العاملين على الاسم الظاهر، يعني لا نكون ظاهرة، كلما رأينا عاملين واسماً ظاهراً قلنا هذا من باب التنازع، لا انظر للمعنى؛ لأنه لو تسلط العاملان على الاسم الظاهر قد يحصل تناقض وتعارض .. تضارب، فإذا كان كذلك حينئذ لا بد من فك التنازع، فيجعل لأحدهما مفعولاً محذوفاً، ويعلق المذكور بأحدهما، فـ (كَفَانِي قَلِيلٌ) قَلِيلٌ فاعل كَفَانِي، وَأَطْلُبُ لم يطلب (قَلِيلٌ)، وإنما طلب مفعولاً محذوفاً.

ويشترط في العاملين أن يكونا متقدمين على المعمول، هذا شرط صحة باب التنازع، فإن تأخر أو توسط أحدهما، أو توسط الاسم الظاهر بطل، يعني: خرج عن باب التنازع.

فإن تقدم المعمول؛ فإما أن يكون مرفوعاً وإما أن يكون منصوباً، فإن كان مرفوعاً: زيدٌ قام وقعد؛ تقدم اسم ظاهر وتأخر عاملان، كلٌ منهما يطلب فاعلاً، هل يصح أن نجعل قام وقعد مسطين على زيد المتقدم؟

الجواب: لا، وحينئذ نقول: زيدٌ مبتدأ، وقام فعل ماضي، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على زيد، والجملة خبر، وقعد فعلٌ ماضي، وفاعله مستتر، والجملة معطوفة على ما سبق، ليس من باب التنازع، فنرفع الأول على أنه مبتدأ، ثم نُعرب الفعل على أصله، ونقدر فيه الضمير.

فلا عمل لأحد العاملين فيه، بل كل واحد منهما عاملٌ في ضميره، وإن كان منصوباً: زيداً ضربت وأهنت، حينئذ يكون (زيداً) مفعولاً به لضربت -الأول-، ونقدر للثاني محذوفاً، ولا يكون من باب التنازع، زيدا ضربت وأهنت، إذاً صح أن يجعل الأول عاملاً في الاسم المتقدم، لماذا؟

لأنه يصح أن يتقدم المفعول به على عامله، لو قلت هكذا ابتداءً: زيداً ضربت صح؛ صح، حينئذ نقول: تقدم المفعول به على عامله، فحينئذ إذا جاء الاسم منصوباً، ثم جاء بعده عاملان؛ جعلناه معمولاً للعامل الأول، وقدرنا للثاني، زيداً ضربت وأهنت؛ فالعامل فيه هو أول العاملين.

وأما إذا توسط: ضربتُ زيداً وأهنتُ، زيداً يكون لأهنتُ أو لضربتُ؟ ضربتُ من باب أولى؛ لأننا إذا جعلناه له في قولنا: زيداً ضربتُ وأهنتُ؛ فمن بابٍ أولى إذا تأخر، فضربتُ زيداً هذه جملة، وأهنتُ يعني أهنتُ زيداً، أهنته تقدر له ضمير، فيجوز حذفه.

فهو معمول للسابق عليه منهما، وللتأخر عنه معمول محذوف يدل عليه المذكور. إذاً (إنَّ عامِلانِ) عرفنا ما يتعلق بالعاملين، المهم أن نعرف أنه فعل وفعل أو اسم واسم

فيه معنى الفعل، أو فعلٌ متصرف واسمٌ فيه شبه الفعل، هذا أهم شيء. ثم أن يكونا متقدمين لا متوسط أحدهما ولا متأخرين، فإن كانا كذلك بطل باب التنازع.

(إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا) يعني: طلبا، لو طلب أحدهما دون الآخر، لو طلب أحدهما الاسم الظاهر دون الآخر خرج من باب التنازع، مثل ماذا؟
أَتَاكَ، أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ، الثاني إذا كان مؤكّداً للأول حينئذٍ لم يطلب معمولاً: هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ، (هَيْهَاتَ) هذا اسم فعل ماضي يطلب فاعلاً، (العقيق) اسم ظاهر متأخر، نجعله فاعلاً لأي منهما؟ للأول، والثاني توكيد، إذاً ليس من باب التنازع، تقول: ليس من باب التنازع؛ لأن هيهات الثاني لم يؤت به من أجل الإسناد، وإنما جيء به من أجل تأكيد معنى الفعل السابق، إذاً لم يقتض ما بعده على أنه فاعل له، لم يطلب فاعل، وشرط التنازع أن يكون العاملان كل منهما يطلب ما بعده، يعني: يريده، يريده إما فاعلاً وإما مفعولاً به وإما مجروراً، يعني مفعولاً به منصوباً يعني في اللفظ أو في المحل على قول.

(اقتضيا) يعني طلبا، خرج به الفعل المؤكّد؛ لأنه إنما يُذكر لتقرير الأول لا للإسناد فلا يكون مقتضياً للعمل.

(إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلٍ)، (في اسمٍ) يعني اسم ظاهر، أو ضمير منفصل مرفوع، أو منصوب، أو متصل مجرور، في اسم ظاهر يعني: كزيد مثلاً، أو ضمير منفصل مرفوع، أو منصوب أو متصل مجرور، وسواء كان واحداً أو اثنين، وسواء كان مفرداً أو مثنى .. عَمَّ، (في اسمٍ) ليس له مفهوم، نعم (في اسمٍ) ليس بحرف، وليس بفعل، وإنما هو اسم المقابل للحرف والفعل، هذا لا إشكال فيه .. واضح، أما هل له من حيث العدد .. نقول: لا مفهوم له، بل في اسم أو اسمين أو أكثر، في اسم ظاهر، أو ضمير؛ سواء كان بارزاً أو متصلاً، سواء كان مرفوعاً أو منصوباً، فالحكم عام، وهناك المكودي قال: ظاهره أنه في اسم واحد، فإن تعدد خرج عن باب التنازع، وهذا ليس بصواب، هذا المفهوم كما قال المَلّوي: يجب إسقاطه، لا اعتبار له.

(فِي اسْمٍ عَمَلٍ) (عَمَلٍ) سواء كان العمل متّفقاً أو مختلفاً، متّفقاً متّفقاً، مختلفاً مختلفاً، يعني: متفق في ماذا؟

كل منهما يطلب مرفوعاً: قام وقعد أخوك، كل منهما يطلب مرفوعاً، ضربتُ وأكرمتُ زيداً، كلاً منهما يطلب منصوباً، ضربتُ وضربني زيدٌ، ضربتُ يطلب منصوباً، وضربني يطلب فاعلاً، إذاً اختلف أو لا؟

اختلف، إذاً (عَمَلٌ) المراد بالعمل هنا سواء كان متفقاً بين العاملين في كونه رفعاً، أو نصباً، رفعاً كقام وقعد أخوك، أو نصباً نحو ضربت وأكرمت زيداً، أو مختلفين ضربت وضربني زيد، زيد طلبه الأول على أنه مفعول له، والثاني على أنه فاعل، إذاً اختلفا، هذا يريد منسوب، وهذا يريد أن يرفعه، حصل بينهما نزاع.

(إِنْ عَامِلَانِ) فأكثر (اقتضياً في اسمِ عَمَلٍ): هنا العاملان يشترط فيهما أن يكونا مذكورين، لا بد، أن يكونا مذكورين بمعنى أنهما ملفوظ بهما، فلا تنازع بين محذوفين، لو قال قائل: من ضربت وأكرمت؟ فقال: زيداً. من ضربت وأكرمت؟ قال: زيداً، من باب التنازع؟ ليس من باب التنازع لماذا؟ لأن شرط باب التنازع أن يكون العاملان مذكورين، فإذا حذف خرج من باب التنازع.

فلا تنازع بين محذوفين نحو: زيداً في جواب من ضربت وأكرمت؛ لأن الجواب على سَنَن السؤال، والأصل: ضربت زيداً وأكرمت زيداً، فذكر مفعول أحد العاملين المقدرين وحذف مفعول الآخر؛ من باب دلالة الأوائل على الأواخر أو العكس، لا من باب التنازع، يعني: لو قال في الجواب: زيداً، كيف نُعربه؟ نقول: هذا إما أنه مفعولٌ به للأول ضربت، أو للثاني، والأحسن نجعله للثاني، فحينئذ صار مفعولاً لفعلٍ واحدٍ، والعامل الآخر ضربت نقدر له مفعولاً به، حذف لدلالة الثاني عليه، للعلم به؛ لاتحاد محل الضرب والإكرام، فلما قال: من ضربت وأكرمت؟ قال: زيداً، كأنه قال: أكرمت زيداً، وضربت الثانية أين مفعولها؟ محذوف لدلالة المذكور عليه، إذاً لا يكون من باب التنازع.

ولا بين محذوف ومذكور، قسمة ثلاثية: مذكوران، محذوفان، أحدهما محذوف والثاني مذكور، ولا بين محذوف ومذكور، كقولك في جواب هذا السؤال السابق: أكرمت زيداً، لو قال: من ضربت وأكرمت؟

قال: أكرمت زيداً، ذكر أحد العاملين وحذف الآخر، حينئذ لا يكون من باب التنازع.
إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمِ عَمَلٍ ... قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ

إذاً باتفاق أنه يجوزُ إعمال الأول دون الثاني، أو الثاني دون الأول، أنت بالخيار، أنت مخير بين هذا وذاك، ولكن الأولى أن يُجعل الثاني؛ لأنه قريب وكذلك ما ورد في القرآن -وهو أفصح الكلام- جاء فيه إعمال الثاني، ولم يُعمل فيه الأول.

(وَالثَّانِ) يعني: إعمال الثاني (أَوَّلَى) من إعمال الأول (عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ)؛ لقربه، لأنه

قريب فهو أولى، (وَاخْتَارَ عَكْسًا) وهو إعمال الأول دون الثاني (غَيْرُهُمْ) هذا فاعل (اخْتَارَ)، والمراد به الكوفيون.

كذلك مما استدل به البصريون على ترجيح الثاني: أنه لو أُعْمِلَ الأول لاحتجنا الإضممار، لو أُعْمِلَ الأول لفُصِّلَ بين العامل ومعموله بجملة قبل تمامها؛ لأنك إذا قلت: قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ أَعْمَلْتَ الأول، قَامَ زَيْدٌ، فصلت بينهما بجملة قبل تمام الجملة، يعني: عطفت على الأول قبل تمام الجملة، وهذا خلاف الأولى، خلاف القياس، إنما يعطف على الجملة بعد تمامها، قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرُو، هذا هو، وأما (قَامَ) ثم تعطف عليه (وقعد)، ثم تأتي بزيد وهو فاعل الأول هذا خلاف القياس.

قال الشارح: التنازع: عبارة عن توجه عاملين إلى معمول واحد، يعني عاملين فأكثر إلى معمول واحد فأكثر، نحو ضربتُ وأكرمتُ زيداً، تنازع عاملان كل منهما يطلب زيداً على أنه مفعول له، فكل واحد من ضربت وأكرمت يطلب زيداً بالمفعولية، وهذا معنى قوله: (إِنْ عَامِلَانِ) إلى آخره، وقوله (قَبْلُ) معناه أن العاملين يكونان قبل المعمول كما مثلنا.

ومقتضاه: أنه لو تأخر العاملان لم تكن المسألة من باب التنازع، وفيه خلاف، لكن أكثر النحاة على أنها ليست من باب التنازع. وقوله: (فَلِلَّوَّاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ) معناه أن أحد العاملين يعمل في ذلك الاسم الظاهر، والآخر يُهْمَلُ عنه، ويعمل في ضميره، كما سيذكره المصنف.

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر، ولكن اختلفوا في الأولى منهما، وذهب البصريون إلى أن الثاني أولى به لقربه منه، ولعدم الفصل بالجملة، ولعطفه قبل تمام الجملة. وذهب الكوفيون إلى أن الأول أولى به؛ لتقدمه، وأيضاً لنسلم من الإضممار قبل الذكر؛ لأنك إذا قدرت في الأول: قَامَا وَقَعَدَا أَخَوَاكَ؛ وقعنا في مشكلة وهي: أن (قَامَا) الضمير يعود إلى (أخوأك)، حينئذ عاد على متأخر في اللفظ والرتبة، لكن هذا مما استثنى في باب التنازع كما سبق، لكنه خلاف الأولى، خلاف القياس؛ لأن القياس أن يعود على ما سبق.

إذا ذهب الكوفيون إلى أن الأول أولى به لتقدمه وسبقه من الإضممار قبل الذكر يعني سلامته.

يشترط في المعمول هنا أربعة شروط، المعمول الاسم الذي يأتي هذا نذكره:

الأول: ألا يكون ضميراً مستتراً.

الثاني: -عند بعضهم- ألا يكون ضميراً متصلاً بعامله، نحو: لقيتُ، وأكرمك.

الثالث: أن يكون متأخراً عنهما كما ذكرناه.

الرابع: أن يكون هذا الاسم قابلاً للإضمار، فلا تنازع في الحال ولا في التمييز؛ لأن كل واحد منهما لا يكون نكرة، وهذه بعضُها فيها خلاف.

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرٍ مَا ... تَنَازَعَاهُ وَالتَّرِمَ مَا التَّرِمَا
كَيْحُسَيْنَانَ وَيُسَيِّءُ ابْنَاكَ ... وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ

(وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرٍ مَا تَنَازَعَاهُ) عندنا عاملان إذا أعملت الأول أو الثاني حينئذٍ وجب إضمار الفاعل في المهمل، هنا عندنا المهمل اصطلاح خاص، ليس المهمل يعني مهمل عن العمل، لا، المهمل الذي لم يسقط على الاسم الظاهر، نسميه: مهملاً، ليس المراد أنه لا عمل له، لا، المراد هو الذي لم يعمل في الاسم الظاهر مع توجهه إليه في المعنى، لكنه يعمل، إذا قلت مثلاً قام وقعد أخواك، لو قلنا أخواك ما ظهر الفرق لأنه ضمير مستتر، (قام وقعد أخواك) تمثل بالمثل والجمع، (قام) هذا يطلب أخواك على أنه فاعل، (قعد) يطلب أخواك على أنه فاعل، نعمل الأول أو الثاني؟

نبدأ بالأول، نُعمل الأول، حينئذٍ نقول: قام أخواك هذا فاعل له، وقعد نضمير فيه ضميراً دالاً على التثنية (قام وقعدا أخواك) أضمرنا، أعملناه في ضمير ما تنازعا، والذي تنازعا ما هو؟

أخواك، حينئذٍ قعد يطلب فاعلاً والفاعل لا بد من ذكره لا يحذف، لا يجوز لا يمكن حذفه، خلافاً للكسائي ومن تبعه فحينئذٍ وجب الإضمار في الثاني إضمار ماذا؟

الفاعل، إذاً: (قام وقعدا أخواك)، (قعدا أخواك)، (أخواك) هذا فاعل لقاما، وفاعل قعد (الألف)، أضمرناه من أجل أننا أهملناه يعني فصلناه عن الاسم المذكور الظاهر؛ لأننا قلنا لا يجتمع عاملان على معمول واحد، حل هذه المشكلة أن نجعل الاسم الظاهر لواحد وهو قام، ونجعل للثاني فاعل آخر، إذاً فككنا الجهة فصارت الجهة منفكة.

قعدا بالألف، اعكس، أعمل الثاني، (قاما -بالألف- وقعد أخواك): وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ سواء كان الأول أو الثاني، أعمله في ماذا؟

فِي ضَمِيرٍ مَا تَنَازَعَاهُ، وهذا الظاهر صنيع المصنف أنه يريد به الفاعل؛ لأنه سيأتي: وَلَا تَحْيَءَ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا ... بِمُضْمَرٍ، ثم قال: بَلْ حَدَفَهُ الزَّمْ، فالظاهر به الفاعل، أو يزداد عليه المنصوب من الثاني.

وصلى اللهم وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* تنمة لحكم معمول العامل المهمل

* إذا حصل لبس في الإضمار فيجب الإظهار.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة، والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد ..

عرفنا الآن حقيقة التنازع، ثم قال الناظم في قوله -رحمه الله تعالى-:

وَأَعْمِلِ الْمُهِمْلَ فِي ضَمِيرٍ مَا ... تَنَازَعَاهُ وَالتَّرْمَ مَا التَّرْمَا

كَيْحُسَيْنٍ وَيُسَيِّءُ ابْنَاكَ ... وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَا عَبْدَاكَ

(وَأَعْمِلِ الْمُهِمْلَ): (الْمُهِمْلُ) مهمل اسم مفعول من الإهمال، أُهِمِلَ يُهِمَلُ فهو مُهِمْلٌ المراد به الترك، هل المراد به الترك المطلق أو مطلق الترك؟ الترك مطلقاً يُهِمَلُ مطلقاً، أو مطلق الترك؟ الثاني، مطلق الترك، بمعنى أنه يعمل في بعض الأحوال، ولذلك قال:

(وَأَعْمِلِ الْمُهِمْلَ) كيف هو مهمل ثم قال: أَعْمِلِ الْمُهِمْلَ؟

هذا دليل على أنه مهمل من جهة دون جهة، والمراد به أنه لا يتسلط على الاسم الظاهر فينصبه أو يرفعه، وإنما نجعل له ضميراً، إما أن يكون مرفوعاً، وإما أن يكون منصوباً، ولذلك قال: إذا أعملت الثاني وأهملت الأول لم تجعل الظاهر له معمولاً، حينئذٍ ماذا تفعل؟

وَأَعْمِلِ الْمُهِمْلَ -الأول- الذي لم تسلطه على الاسم الظاهر فِي ضَمِيرٍ مَا تَنَازَعَاهُ، يعني في ضمير يعود على الاسم المتنازع فيه.

(وَالْتَّرْمَ مَا التَّرْمَا) يعني إن كان هذا الضمير مرفوعاً على أنه فاعل، حينئذٍ التزم ذكره، وإن كان مفرداً، حينئذٍ التزم إفراده ليطابق المفسر، وإذا كان مثنى التزم تثنيته ليطابق المفسر، وكذلك الجمع، حينئذٍ على هذا نجعل البيت عام، وما بعده تخصيص له.

(وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ) مطلقاً سواء كان يحتاج إلى مرفوع، أو إلى منصوب، سواء كان الأول أو الثاني مطلقاً، وسيأتي تخصيص الأول بأنه لا يعمل إلا في المرفوع دون المنصوب، ويبقى الثاني مطلقاً يعمل في المرفوع وفي المنصوب، وسيأتي مزيد بيان.

(وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ) عرفنا المهمل هو الذي لم يعمل في الاسم الظاهر مع توجهه إليه في المعنى، حينئذٍ يعمل في ضميره العائد على ذلك الاسم؛ لأنه إما أن يسلط على الاسم الظاهر، وهذا قد أعطينا الثاني مثلاً، حينئذٍ الأول كيف نفعل معه؟ نعطيه ضميراً يعود على الاسم الظاهر، حينئذٍ توافقاً، كلٌّ منهما عمل في الاسم، لكن ذاك في مظهره وهذا في مضمرة، كلاهما قد عملا في الاسم، لكن واحد -الذي أعملناه ظاهراً- هذا الذي سلطناه على الاسم الظاهر، والثاني الذي أهملناه ولم نسلطه على الاسم الظاهر أعملناه في ضميره.

(وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ) مطلقاً سواء كان الأول أو الثاني، أهملت الأول وأعملت الثاني، أو أعملت الأول وأهملت الثاني.

(في ضَمِيرٍ) يعني ضمير، (مَا) يعني الاسم المتنازع فيه.

و (التَّرْمُ): أَعْمِلِ المهمل في ضمير ما تنازعه وجوباً إن كان عمدة، كالفاعل ونائب الفاعل.

(وَالْتَرْمِ مَا التَّرْمَا) التزما (مَا) شيئاً وحكماً قد التَّرْمَا، (الألف) هذه للإطلاق، يعني بمطابقة الضمير للظاهر، لا بد أن يكون مطابقاً له، قامَ وقعدَ أخوك، حينئذٍ إذا أعملت الظاهر، فالأول يكون فيه ضمير مستتر، إذا أعملت الثاني فالأول يكون فيه ضمير مستتر، قاما وقعد أخوك، قاموا وقعد إخوتك، مطابق أو لا؟

إن كان مثنى -الاسم الظاهر- فالضمير يكون مثنى، والضمير هنا يسمى مفسراً بفتح السين، والاسم الظاهر يكون مفسراً، وشرط المفسر والمفسر المتطابق، تذكيراً وتأنيناً إفراداً وتثنيةً وجمعاً كالمبتدأ والخبر لا بد منهما، فلذلك لا بد أن يكون الفاعل الذي يرفعه المهمل مطابقاً للاسم الظاهر، فإن كان مثنى تُثْنِي، وإن كان جمعاً جُمِعَ.

قاموا وقعد إخوتك، أعملت الثاني في الاسم الظاهر، ثم تُعْمَلُ الأول في ضميرٍ عائد على الاسم الظاهر، حينئذٍ لا بد من المطابقة، قاموا (بالواو)؛ لأن المرجع وهو إخوتك جمع فلا بد من التطابق، أما قام وقعد إخوتك، وتعمل الأول على أنه في ضميرٍ مستتر نقول هذا لا يصح؛ لأنه غير مطابق؛ لأن الضمير المستتر مفرد، هذا الأصل فيه، وإذا اتصل به ألف الاثنين والاسم الظاهر جَمَعَ، كذلك لم يحصل التطابق قاما وقعد إخوتك لم

يُحْصَلُ، وَإِنَّمَا لَا بَدَّ مِنَ التَّطَابُقِ فَتَقُولُ: قَامُوا (بِالْوَاوِ) وَقَعَدَ إِخْوَتُكَ.

إِذَا يَعْنِي مِنْ مِطَابَقَةِ الضَّمِيرِ لِلظَّاهِرِ، وَمِنْ حَذْفِ الْفَضْلَةِ وَإِثْبَاتِ الْعَمْدَةِ، حَذَفَ الْفَضْلَةَ لَيْسَ مُطْلَقًا فِيهِ تَفْصِيلٌ سِيَّائِي، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ مِنَ الثَّانِي، الثَّانِي يَجِبُ إِثْبَاتُهُ مُطْلَقًا، الثَّانِي إِذَا أَهْمِلَ وَجِبَ إِعْمَالُهُ فِي ضَمِيرِ الْأَسْمِ الظَّاهِرِ مُطْلَقًا، سَوَاءٌ كَانَ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا إِلَّا عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ مِنْ جَوَازِ حَذْفِهِ.

وَمِنْ حَذْفِ الضَّمِيرِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ وَتَأْخِيرِهِ فِي بَعْضِهَا، وَمَا صَلَحَ لَوُقُوعِهِ عَلَى جَمِيعِ مَا ذَكَرَ، إِذَا (وَالْتَرَمَّ مَا): أَيِ الْأَحْكَامِ الَّتِي التَزَمْتُ، وَسِيَّائِي تَفْصِيلُ بَعْضِهَا، وَأَهَمُّ مَا يَعْنِي بِهِ أَنْ مَا كَانَ فَاعِلًا يَجِبُ ذِكْرُهُ، سَوَاءٌ أَهْمَلْتُ الْأَوَّلَ وَأَعْمَلْتُ الثَّانِي أَوْ بِالْعَكْسِ، لَا بَدَّ مِنْ إِضْمَارِ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَحْذَفُ.

مِثْلُ النَّازِمِ لِأَعْمَالِ كُلِّ مِنَ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي، أَوْ بِالْعَكْسِ، فَقَالَ: (كَيْخُسْنَانِ) (الْكَافِ) هَذِهِ لِلتَّمْثِيلِ، أَيِ كَقَوْلِكَ: يُخْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ (الْأَلْفِ) لِلإِطْلَاقِ، يُخْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ، أَصْلُهَا يَحْسَنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ، مِثْلُ قَامَ وَقَعَدَ، يَحْسَنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ، ابْنَاكَ هَذَا فَاعِلٌ إِمَّا لِلأَوَّلِ وَإِمَّا لِلثَّانِي.

هَذَا النَّازِمُ فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ أَعْمَلَ الثَّانِي، حِينَئِذٍ تَقُولُ: (يُسِيءُ) فَعَلَ مِضَارِعَ مَرْفُوعٍ وَ (ابْنَاكَ) هَذَا فَاعِلٌ، فَاعِلٌ لِأَيِّ شَيْءٍ؟ لِلثَّانِي، مَاذَا بَقِيَ لِلأَوَّلِ؟ (يُحْسِنُ)، لَا بَدَّ مِنْ أَعْمَالِهِ فِي ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى الْأَسْمِ الظَّاهِرِ.

(وَأَعْمَلَ الْمُهِمَّلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ)، وَمَا تَنَازَعَاهُ هُنَا: (ابْنَاكَ) إِذَا مِثْنً، وَإِذَا كَانَ فَاعِلًا مِضَارِعًا حِينَئِذٍ صَارَ مِنَ الْأَمْثَلَةِ الْخَمْسَةِ، فَتَقُولُ: (يَحْسَنُ) تَضْيِيفُ عَلَيْهَا (الْأَلْفِ) فَصَارَ (يَحْسِنَا)، فَفَرَعَهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ بَثْبُوتُ النُّونِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى وَزْنِ يَفْعَلَانِ، فَصَارَ يُخْسِنَانِ، (يَحْسَنُ) فَعَلَ مِضَارِعَ مَرْفُوعٍ بِثَبُوتِ النُّونِ وَالْأَلْفِ فَاعِلٌ وَهُوَ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْأَسْمِ الظَّاهِرِ، إِذَا أَعْمَلْتُ الثَّانِي فِي الْأَسْمِ الظَّاهِرِ وَهُوَ يُسِيءُ، وَأَهْمَلْتُ الْأَوَّلَ، أَهْمَلْتُهُ بِمَعْنَى أَنَّكَ لَمْ تَسْلُطْهُ عَلَى الْأَسْمِ الظَّاهِرِ، ثُمَّ أَعْمَلْتُهُ فِي ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى الْأَسْمِ الظَّاهِرِ، لِمَاذَا؟ لِأَنَّهُ فَعَلَ وَكُلُّ فَعَلٍ لَا بَدَّ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ فَقُلْتُ: يُخْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ. وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ:

(بَغَى وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ) (الْأَلْفِ) لِلإِطْلَاقِ، (بَغَى وَاعْتَدَى) كُلُّ مَنِهْمَا فَعْلَانِ تَقْدَمَا وَطَلَبَا عَبْدَاكَ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ، أَعْمَلَ الْأَوَّلَ وَهُوَ (بَغَى)، حِينَئِذٍ تَقُولُ: (بَغَى) فَعَلَ مَاضِي، وَ (عَبْدَاكَ) هَذَا فَاعِلٌ لِبَغَى.

وَ (اعْتَدَى) اعْتَدَى هَذَا أَهْمَلُهُ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَمْ يَسْلُطْهُ عَلَى الْأَسْمِ الظَّاهِرِ، فَوَجِبَ حِينَئِذٍ أَنْ

يضمّر فيه ضميراً وهو فاعل يعود على الاسم الظاهر، فقال: **وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَ**، **اعْتَدَيَا** (الألف) هذه فاعل، إذاً **أَعْمَلُ** الأول وأهمل الثاني، عكس المثال السابق.

المثال الثاني وهو: **(بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَ)**، إهمال الأول وإعمال الثاني، هذا متفقٌ عليه، المثال هذا متفق على جوازه بين الكوفيين والبصريين، وأما الأول فمختلف فيه، منعه الكوفيون؛ لأنهم يمنعون الإضمار قبل الذكر في هذا الباب، الإضمار قبل الذكر: هنا إذا قيل **يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ**، يحسنان: هنا ضمير قبل الذكر -أضمّر قبل الذكر-، والأصل الذكر قبل الإضمار، هذا الأصل يُذكر اللفظ بالاسم الظاهر، ثم يأتي ضميره فيرجع الضمير على متقدم في اللفظ والرتبة، هذا هو الأصل.

أما إضماراً قبل الذكر يلزم منه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً، وهذا في الأصل ممنوع، وهنا يُحْسِنَانِ عاد الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة، إذاً خلاف القياس، ولذلك منعه الكوفيون، وبناءً على مذهب الكسائي -جواز حذف الفاعل- قال: يحسن ويسيء ابنك، أعمل الثاني وحذف الفاعل من الأول لماذا؟ تفادياً لهذه الخطورة وهي أن يضمّر قبل الذكر، فحذف الفاعل، لكون الضمير يعود على متأخر في اللفظ والرتبة، أما الثاني: - **بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَ** - (بغى عبدك واعتديا)، (اعْتَدَيَا) هذا عاد على متأخر في اللفظ دون الرتبة، لذلك لم يختلف فيه، (بغى عبدك واعتديا) هذا تركيب الكلام، حينئذٍ لما أضمّر في الثاني **اعْتَدَيَا**، نقول عاد على **عَبْدَاكَ** في اللفظ والرتبة، أو في اللفظ فحسب؟ في اللفظ فحسب ليس في الرتبة؛ لأن رتبته تالية لقوله **بَغَى** وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ، هذا الأصل، بغى عبدك واعتديا حينئذٍ: **بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَ** عاد الضمير من **اعْتَدَيَا** إلى متأخر في اللفظ دون الرتبة، وهذا جائز عند الطائفتين، ولذلك اتفقوا على هذا المثال واختلفوا في الأول؛ لأن يُحْسِنَانِ يعود على متأخر وهو: **ابْنَاكَ**، وهو فاعل **وَيُسِيءُ**، ويسيء متأخر عن يحسن.

إذاً نقول المثال الثاني متفقٌ على جوازه، والأول منعه الكوفيون؛ لأنهم يمنعون الإضمار قبل الذكر في هذا الباب، فذهب الكسائي إلى وجوب حذف الضمير من الأول، ولو كان فاعلاً يجب حذفه، تفادياً للإضمار قبل الذكر وهذا ممنوع في هذا الباب وفي غيره، وجمهور البصريين على الاستثناء؛ لأنه من المواضع الستة التي يستثنى فيها عود الضمير على متأخر؛ لأنه مسموع في لغة العرب، رَبُّهُ فِتْيَةٌ، نِعَمَ رَجُلًا، جاء فيه، وجاء في هذا الباب كما سيأتي حينئذٍ يغتفر في هذا الباب عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة، هذا نقول مستثنى في هذا الباب، وهي أبواب ستة قياسية، وما عداها فهو سماعي يحفظ ولا يقاس عليه.

إلى وجوب حذف الضمير من الأول والحالة هذه تمسكاً بقول ..

هذا بناءً على جواز حذف الفاعل عندهم، وإذا منعناه نقول حينئذٍ الأصل مرفوض، وهو أنه يجوز حذف الفاعل، حينئذٍ نقول عندنا أمران حذف فاعل أو إثباته وعود الضمير على متأخرٍ في اللفظ والرتبة، هنا مفسدتان وأي المفسدتين أعظم؟ حذف الفاعل أعظم، حينئذٍ لا نرتكب المفسدة الكبرى من أجل دفع الصغرى، بل العكس هو الصواب، فنضمّر في الأول ولو عاد على متأخرٍ في اللفظ والرتبة، ولا نقول بقول الكسائي بأنه يحذف الفاعل؛ لأن حذف الفاعل حذف لأحد ركني الإسناد، فبقي الكلام بغير فاعل.

تمسكاً بقول الشاعر:

تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا ... رِجَالٌ فَبَدَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبٌ

قال:

تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ، (رِجَالٌ) هذا اسم ظاهر تقدم عليه عاملان تَعَفَّقَ وَأَرَادَهَا، ما قال تعفّقوا، وما قال أرادوا، ورجال هذا اسم ظاهر، فدل على أنه أعمل الثاني، وحذف الفاعل من الأول أو العكس. إما أن نجعل (رِجَالٌ) هذا فاعل لـ (تَعَفَّقَ)، (تَعَفَّقَ) معناه استتر، (بِالْأَرْطَى) هذا شجرٌ، (لَهَا) للبقرة الوحشية، (وَأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَدَّتْ) أي غلبت، (نَبْلَهُمْ) سهام، (كَلِيبٌ): فعيل، كعبد يجمع على عبيد، (كَلِيبٌ) جمع كلب. إذاً (تَعَفَّقَ رِجَالٌ) (أَرَادَهَا رِجَالٌ) أعمل واحدًا منهما ولم يضمّر في الثاني الفاعل، فدل على أنه لا يضمّر، وهذا قد نطق به، فصيح. ووجهه أنه لم يضمّر في واحد من تَعَفَّقَ وَأَرَادَهَا، فلم يقل: تعفّقوا على إعمال الثاني أو أرادوا على إعمال الأول.

وقال الفراء إن اتفق العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما ولا إضمار، نحو يحسن ويسيء ابنك، يعني إن اتفقا في طلب فاعل وهو مرفوع حينئذٍ لا إضمار، فتقول يحسنُ ويسيءُ ابنك، وإن اختلفا أضمرته مؤخرًا، نحو ضربت وضربت زيداً هو، ضربني هو هذا آخره -وهذا سيأتي معنا-، والمعتمد ما عليه البصريون، هذا هو القول المعتمد ما ذهب إليه البصريون، وهو وجوب إضمار ضمير الرفع في الأول عند إعمال الثاني؛ لأن العمدة يمتنع حذفها: (وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزُ)، إذاً العمدة لا يجوز حذفها، هذا هو الأصل.

ولأن الإضمار قبل الذكر الذي احتج به -فروا منه الكوفيون-، قد جاء في غير هذا

الباب: رُبُّهُ رَجُلًا، (رُبُّهُ) مجرور رب (ها) ضمير عاد على رجلاً، وهو متأخر في اللفظ والرتبة، مغتفر في باب: رُبَّ (رُبُّهُ فِتْيَةً)، (فِتْيَةً): هذه تمييز ورجع إليه مجرور رُبَّ، حينئذٍ نقول هذا مغتفر؛ لأنه عاد على متأخر في اللفظ والرتبة، ونعم رجلاً زيدً، (نعم) فيها فاعل ضمير مستتر يعود على رجلاً وهو تمييز.

وقد سُمع أيضاً في هذا الباب من ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعضهم: ضربوني وضربت قومك، ضربوني (بالواو) وضربت قومك، حينئذٍ أعمل الثاني فنصب قومك، وأضمر في الأول الفاعل، فقال: ضربوني، إذاً سمع في باب التنازع، ومنه قوله (جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ)، يعني جفوني الإخلاء، (الواو) هنا تعود على الأخلاء حينئذٍ أضمر في الأول الفاعل وأعمل الثاني في الأخلاء. وما استدلوا به مؤول، وكل ما احتمل التأويل بوجه سائغ، إذاً حمل عليه ولا يعترض به على الأصل.

إذاً: (وَأَعْمَلِ الْمُهِمَلِ فِي ضَمِيرِ مَا)، (مَا)، يعني الاسم المتنازع فيه.

تَنَازَعَاهُ أَيِ الْعَامِلَانِ، وجوباً إن كان عمدة.

والتَّرِمُّ مَا التَّرِمَا مِنَ الْأَحْكَامِ الْمَذْكُورَةِ مِنْ حَيْثُ التَّطَابُقُ بَيْنَ الْمَفْسَّرِ وَالْمَفْسَّرِ، مِنَ الْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّنْثِيثِ وَالْجَمْعِ، وَمِنْ حَيْثُ التَّزَامُ ذِكْرَ الْعِمْدَةِ، وَحَذَفَ الْفَضْلَةَ مِمَّا يُمْكِنُ الِاسْتِغْنَاءُ عَنْهُ.

كَيْحُسَيْنَانَ وَيُسَيَّءُ ابْنَاكَ حَيْثُ أَعْمَلِ الثَّانِي وَأَضْمِرْ فِي الْأَوَّلِ، وإضماره في الأول، وعوده على متأخر في اللفظ والرتبة هذا مغتفر في هذا الباب.

وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَا عَبْدَاكَ أَعْمَلِ الْأَوَّلِ وَأَضْمِرْ فِي الثَّانِي، وكلا الإضمار في هذين المثالين إضمار للفاعل، وعلى مذهب البصريين أنه يجب، وعلى مذهب الكوفيين أنه جائز؛ لأنه يجوز حذف الفاعل عندهم، وهو مذهب الكسائي ومن تبعه. وَلَا تَحِيءُ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلَا ... بِمُضْمَرٍ لِعَبْرٍ رَفَعَ أَوْهَلَا

قال ابن عقيل: أي إذا أعملت أحد العاملين في الظاهر، قال: أحد، لم يعين الثاني أو الأول؛ لأن الحكم عام: وَأَعْمَلِ الْمُهِمَلِ مُطْلَقاً، سواء كان الأول أو الثاني، إذا أعملت أحد العاملين في الظاهر، وأهملت الآخر عنه، فأعمل المهمل في ضمير عائِدٍ على الظاهر، في ضمير الظاهر يعني في ضمير عائِدٍ على الظاهر، والتزم الإضمار، يعني الإتيان به مضمراً، إن كان مطلوب العامل مما يلزم ذكره ولا يجوز حذفه كالفاعل ونائب

الفاعل، ولذلك أتى بالـ (كاف) هنا ليست استقصائية، وإنما للتمثيل.
 إذاً تلتزم الإضمار متى؟ إذا كان مطلوب العمل واجب الذكر وهو الفاعل، أو نائب
 الفاعل، وذلك كقولك: يُحَسِّنُ ويسِيءُ ابنُك، فكل واحد من يحسن ويسيء يطلب
 ابنك بالفاعلية، على أنه فاعلٌ له يُحَسِّنُ ابنك، ويسِيءُ ابنك، كلٌّ منهما يطلب (ابنك)
 بالفاعلية، فإن أعملت الثاني وجب أن تضمّر في الأول فاعله، تقول (يحسنان ويسيء
 ابنك)، أضمرت في الأول، والثاني أعملته في الظاهر، ولا إشكال، تعربه كما هو،
 يُحَسِّنَانِ: فعل مضارع مرفوع ورفعه ثبوت النون والألف فاعل، وَيُسِيءُ ابْنَاكَ: فعل
 وفاعل ولا إشكال.

فإن أعملت الثاني وجب أن تضمّر في الأول، فاعله فتقول: يُحَسِّنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ،
 وكذلك إن أعملت الأول وجب الإضمار في الثاني: (يحسن ويسينان ابناك)، أعملت
 الأول وأضمرت في الثاني، عكس المسألة السابقة، حينئذٍ لا إشكال فيه، يعني لا يناع
 الكوفيون في هذا المثال، إذا قلت: (يحسن ويسينان ابنك)؛ لأنك أضمرت في الثاني،
 وإذا أضمرت في الثاني حينئذٍ عاد على متأخرٍ في اللفظ دون الرتبة؛ لأن (ابنَاكَ) هذا
 متعلق بـ (يحسن)، وهو حقه التقديم، (يحسن ويسينان ابنك)، (ابنَاكَ) هذا معمولٌ
 ليحسن، إذاً هو متقدم في الرتبة، جاء بعده يسينان، إذاً عاد الضمير على متقدم في
 الرتبة دون اللفظ، ورجع إلى متأخر في اللفظ دون الرتبة، عبر بهذا أو ذاك، ومثله (بَغَى
 وَاعْتَدَا عَبْدَاكَ)، وإن أعملت الثاني في هذا المثال المتأخر، قلت: (بغيا واعتدى
 عبدك)، (بغيا): أضمرت في الأول وأعملت الثاني.

ولا يجوز ترك الإضمار في هذا المقام يعني الفاعل، فلا تقول (يحسن ويسيء ابنك) لا
 يجوز هذا، خلاف للفراء، ولا: بغى واعتدى عبدك؛ لأن تركه -يعني ترك الإضمار-
 يؤدي إلى حذف الفاعل، والفاعل ملتزم الذكر، وقد قال لك: (والتزم ما التزما)،
 فوجب حينئذٍ التزام ذكر الفاعل، وأجاز الكسائي ذلك على الحذف بناءً على مذهبه
 في جواز حذف الفاعل، وقلنا: هذا مذهب ضعيف، وأجازه الفراء على توجه العاملين
 معاً إلى الاسم الظاهر، وهذا بناءً منهما على منع الإضمار في الأول عند إعمال الثاني،
 فلا تقل: يحسنان ويسيء ابنك، هذا ممنوع عندهما، فراراً من عود الضمير على متأخر
 لفظاً ورتبة، وهذا الذي ذكرناه عنهما هو المشهور من مذهبهما في هذه المسألة ..

وَلَا تَجِءْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا ... بِمُضْمَرٍ لِّغَيْرِ رَفْعٍ أَوْهَلَا
 بَلْ حَذَفَهُ الزَّمُ إِنَّ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ ... وَأَخْرَجْنَاهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ

هذا كاستثناء مما سبق، ما سبق قال: (وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرٍ مَا تَنَازَعَاهُ) مطلقاً، سواءً كان ما تنازعا على أنه فاعل مرفوع، أو على أنه مفعول به منصوب، أو على أنه مجرور مطلقاً، وهذا فيه تفصيل ليس على إطلاقه.

(وَلَا تَجِءْ): هذا نهي، (مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا): أَوَّلٍ بالصرف هذا للوزن، صرفه للوزن، (مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمُضْمَرٍ لِيُغَيَّرَ رَفْعُ أَوْهَلَا) إِذَا إِذَا أَهْمَلْتَ الْأَوَّلَ فَلَا تَضْمُرْ فِيهِ إِلَّا الْفَاعِلَ فحسب، وأما المفعول به والمجرور فيجب حذفه: (بَلْ حَذَفَهُ الزَّمُ)، حينئذٍ قوله: (وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ)، وهذا يشمل إذا كان المهمل هو الأول، أعمله في ضميرٍ مَاتَنَازَعَاهُ، إذا كان الأول يطلب فاعلاً حينئذٍ أعمله في ضميرٍ على أنه فاعل، وإذا كان الأول يطلب مفعولاً أعمله في ضميرٍ يعود على ذلك الاسم الظاهر، فيكون مفعولاً، قال لا هذا ليس مراد.

العموم السابق مخصص بهذا البيت، وإنما يختص إعمال الأول المهمل بإضمار الفاعل فحسب، وأما المفعول والمجرور فيجب حذفه، قال: بَلْ حَذَفَهُ الزَّمُ .. الزم حذفه، فلا تقل حينئذٍ: ضربت وضربني زيدٌ، ضربني هذا متأخر، أعملت الثاني ضربني ورفعت زيد على أنه فاعل له، والأول ضربت ماذا يحتاج؟

يحتاج مفعولاً به، هو قال: وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرٍ مَا تَنَازَعَاهُ، الأول افتقر إلى مفعول به، فالأصل أن يقال: ضربته وضربني زيدٌ، لكن قال: لما كان الأول هذا اتصل به ضمير منصوب وجب حذفه.

وعند كثير من النحاة أنه لا يحذف هكذا ابتداءً، وإنما يعمل في الضمير ثم يحذف، يعمل في الضمير، تقول: ضربته ثم تحذفه، ولكن نقول ابتداءً، يجب ألا يتصل به قبل أن يتصل به ثم نحذفه؛ لأن هذا من باب التكلف، إذاً إذا كان الأول يفتقر إلى ضمير منصوب نقول: الزم حذفه، وتقول: مررت ومر بي زيدٌ، ولا تضمّر فتقول: مررت به ومر بي زيد؛ لأن الأول مررت يفتقر إلى مفعول به في المعنى يتعدى إليه بحرف جر، هذا الذي يفتقر إليه، فالأصل أن تقول: مررت به ومر بي زيدٌ؛ لأنك أعملت الثاني، مر بي زيدٌ، زيد فاعل، فاحتاج أن تضمّر في الأول فتقول: مررت به، لكن نقول: وجب حذفه لأنه فضلة، كذلك لا يقال: ضربته وضربني زيدٌ، يجب حذفه لماذا يجب حذفه؟

قالوا: لأن القاعدة أنه لا يجوز عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً، وإنما استثني الفاعل لأنه عمدة، والضرورة تقدر بقدرها، فحينئذٍ يستثنى الفاعل ويبقى ما عداه على

الأصل، إذاً: وافقوا الكسائي وغيره، وافقوا الكوفيين هنا؛ لأن الضمير عاد على متأخر، ضربته يعود على زيد، هذا ممنوع، لكن: يُحْسِنَانِ وَيُسَيِّئُ ابْنَاكَ، قالوا هذا فاعل، إذاً نخرم القاعدة من أجل تمكين الفعل من الفاعل، -البصريون فقهاء في النحو-، نخرم القاعدة، صحيح، كلام سليم، نخرم القاعدة من أجل إبقاء الفاعل مع فعله؛ لأنه ركن في الإسناد، المعنى أنه لا بد منه، لا يجوز حذفه، فأخرمنا القاعدة من أصلها فقلنا: يستثنى، فيعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً، ولا نبالي بهذا الخلل وهذه المفسدة، وأما ضربته هذا فضلة، والأصل في الفضلة أنه ليس بركنٍ في الإسناد، إذاً لا نخرم القاعدة فنحذفه ونقول، لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً، -هذا نعم الفقه-.

إذاً قال: وَلَا تَجِءْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَاَ يعني من العمل، بِمُضْمَرٍ هذا متعلق بقوله: (تَجِءْ)، ولا تجي بمضمر مع أولٍ قد أهملًا يعني مهمل.

(لِغَيْرِ رَفْعٍ أَوْهَلًا)، (لِغَيْرِ) جار ومجرور متعلق بقوله: أَوْهَلًا، بمضمر أَوْهَلًا لِغَيْرِ رَفْعٍ، يعني صار أهلاً لِغَيْرِ رَفْعٍ وهو: المنصوب والمجرور؛ لأن الضمائر ثلاث: مرفوع، منصوب، مجرور، لِغَيْرِ رَفْعٍ أَوْهَلًا: يعني صار أهلاً لِغَيْرِ رَفْعٍ، وذلك إذا كان منصوباً أو مجروراً.

وَلَا تَجِءْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَاَ بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أَوْهَلًا وهو المنصوب والمجرور.

بَلْ حَذَفَهُ الزَّمْ: يجب حذفه مطلقاً من الأول.

لكن قيده قال: (إِنْ يَكُنْ غَيْرَ الْخَبَرِ)، إِنْ يَكُنْ ذَلِكَ الْمَنْصُوبُ (غَيْرِ خَبَرٍ) وهو الفضلة، (غَيْرِ خَبَرٍ): هذا استثناء المفعول الثاني من باب ظن، واستثناء خبرٍ كان، استثنى الناظم منصوبين فضلتين؛ لأنهما عمدة في الأصل، وما كان عمدة في الأصل يجب مراعاة ذلك الأصل، فإذا نُصِبَ حينئذٍ لا نقول: المنصوبات فضلات فيجب حذف أي منصوب، لا بل ننظر إلى الأصل، فما كان الأصل أنه عمدة يراعى بعد طروء تغيير الإعراب عليه، كما هو الشأن في خبر كان، كان مرفوعاً ثم نُصِبَ، وكذلك اسم كان، كان منصوباً ثم رُفِعَ، وكذلك المبتدأ في المفعول الأول في باب ظن كان مرفوعاً ثم نُصِبَ، كذلك المفعول الثاني، نقول: هذه كلها عُمد، حينئذٍ لا يجوز حذفها البتة.

(إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ)، إذاً استثنى من الأول -فيما يجب إضماره-، إِنْ كَانَ خَبَرًا فِي الْأَصْلِ.

اعترض على الناظم بشيئين اثنين لم يذكرهما، أولاً: إذا كان يحصل لبسٌ عند حذف الفضلة؛ لأن شرط الحذف: إِنْ لَمْ يَقَعْ اللَّبْسُ بعد الحذف، وكلامُ الناظم هنا مطلق أو

خاص؟ لأنه قال: وَلَا تَجِءْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا ... بِمُضْمَرٍ لَغَيْرِ رَفْعٍ -منصوبٍ يعني- بَلْ حَذَفَهُ الزَّمْ مطلقاً، سواء أُمِنَ اللبس معه أم لا، فاللفظ عام، والصحيح أنه يقيد بما إذا أُمِنَ اللبس، وأما إذا لم يؤمن اللبس فلا يجوز حذفه، هذا ثانياً.

يرد عليه ثالثاً: المفعول الأول في باب ظن؛ لأنه استثنى الخبر، والمفعول الأول في باب ظن مبتدأ، فالعلة الموجودة في استثناء الخبر لكونه عمدة في الأصل، هي عينها موجودة في المفعول الأول بكونه عهدة في الأصل وهو مبتدأ، فإذا وجدت العلة حينئذٍ نقول: الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً، فإذا انتفى حذف الخبر لكونه عمدة في الأصل، فيلزم الحكم نفسه في المفعول الأول في باب ظن أن ينتفي حذفه، لكونه عمدة في الأصل، لأنه مبتدأ، فيستدرك على الناظم هاتين المسألتين؛ لأنه قال: (بَلْ حَذَفَهُ الزَّمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ) إن يكن هذه الفضلة ليس خبراً، وهذا يكون في باب كان، وفي باب ظن، بقي عليه المفعول الأول في باب ظن، وبقي عليه المفعول الذي ليس خبراً ثم قد يحصل لبسٌ بحذفه، وهذا لا يجوز حذفه.

إذاً: إن كان غير خبرٍ، وغير فضلةٍ يحصل بها اللبس، وغير مفعولٍ، أول يجب حذفه، فإن كان خبراً، أو إن كان فضلةً يحصل به اللبس، أو كان مفعولاً أول ل (ظن)، لا يجوز حذفه، ولا يجوز أن يتقدم، وإنما يجب تأخيره، قال: (وَأَخَّرْنَاهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ)، الذي استثناءه أولاً: إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ يعني لا تحذفه، وإنما تؤخره في آخر الجملة، وسيأتي التعليل.

(وَأَخَّرْنَاهُ) يعني اذكره مؤخراً مضمراً وجوباً: إن يكن ذلك الضمير عمدة بأن كان هو الخبر لكان -كان وأخواتها-، أو المفعول الأول لظن، أو فضلة إن حذفت أوقع في لبس، هذه ثلاثة أشياء، هذه لابد من استثناءها، حينئذٍ إذا استثنيت من عدم حذفها من الأول ماذا نضع بها؟

نذكرها مؤخراً، تؤخرها إلى آخر الجملة مثل: كُنْتُ وَكَانَ زَيْدٌ صَدِيقاً إِيَّاهُ، هنا نعمل الأول أو الثاني؟

المسألة مفروضة في إعمال الثاني، إذاً (كُنْتُ) كان واسمهما، أين خبرها؟ الأصل أنه لا يجوز حذفه، لا تقل (كُنْتُهُ) لا يجوز، وإنما تؤخره بعد كان زَيْدٌ صَدِيقاً، أعملت الثاني: كان زيد صديقاً، صديقاً هذا متنازع فيه، كُنْتُ صديقاً، كان زَيْدٌ صديقاً، إذاً اسم متنازع فيه بين كان الأولى، وكان الثانية، أعملت الثانية: كان زَيْدٌ صديقاً، والأول كُنْتُ، أين الخبر؟

قال: يجب إضماره، فحينئذ إما أن يضم متصلًا وإما أن يضم متأخرًا، قال: لا يجوز إضماره متصلًا، فلا تقل: كنته وكان زيدً صديقًا، وإنما تقول: كنتُ وكان زيدً صديقًا إياه، حينئذ إذا قلت: إياه متأخرًا، عاد الضمير على متقدم في الذكر دون الرتبة؛ لأن رتبة إياه كنته، لو قلت: كنته عاد الضمير على زيد، وهو خبر كان الثانية، حينئذ عاد الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة، تفادياً لهذا المحذور وجب تأخيره فقلت: كنتُ كان زيدً صديقًا إياه، حينئذ عاد الضمير على متقدم في اللفظ دون الرتبة؛ لأن إياه متقدم في الرتبة، رتبته بعد كنتُ، وزيد هذا متأخر، إذاً عاد عليه في اللفظ دون الرتبة، وهذا جائز، من أجل تفادي عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة، حينئذ وجب تأخير الضمير؛ لأن عندنا أمران: إما أن يحذف، وهو عمدة في الأصل، وإما أن يبقى في محله، فيعود على متأخر في اللفظ والرتبة، وكلاهما ممتنع، لو حذفته حذفته ما هو عمدة في الأصل، وهذا ممتنع، ونحن قلنا: وحذف فضلة، لا بد أن يكون فضلة ليس بعمدة، فتفادياً لهذه لا بد من ذكره، فإن ذكرته في محله (كنته) وقعت في محذور آخر، وهو: عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً، إذا وجب تأخيره تفادياً لهذه القاعدة. وظنني وظننتُ زيداً عالماً إياه، (إياه): هذا خبر الأول (ظنني)، (ظنني إياه) وظننتُ زيداً عالماً، أعملت الثاني: زيداً عالماً، مفعولان ل (ظننتُ)، والأول (ظنني) المفعول الأول الياء، المفعول الثاني محذوف، الأصل أنه يجب إضماره فتصله بالعامل، لكن من أجل أن يعود على متأخر لفظاً ورتبة، حينئذ وقعنا في محذور فوجب تأخيره، تقول (ظنني إياه) هذا الأصل، وظننتُ زيداً عالماً، فوجب التأخير لما ذكرناه، هذا مثال ل (إنْ يَكُنْ غَيْرَ حَبْرٍ)، الأول ل (كان)، والثاني لباب (ظن).

وظننت منطلقاً وظننتني منطلقاً هند إياها، ظننت منطلقاً: ظننت هنداً منطلقاً، هذا الأصل، وظننتني منطلقاً هنداً، أعمل الثاني وهو: منطلقاً هنداً، وأضمر في الأول المفعول؟؟؟.

إذاً: المثال الأول لحبرٍ، هو ل (كان)، والمثال الثاني لحبرٍ، هو باب (ظن)، بقي المفعول الأول لباب (ظن)، لو قلت: ظننتُ منطلقاً الأصل ظننتُ هنداً منطلقاً، منطلقاً هذا المفعول الثاني (لظننت)، وظننتني منطلقاً هنداً، (ظننتني) الياء هذا هو مفعول أول، وهند هي الفاعل، ومنطلقاً هذا المفعول الثاني، ما هو الاسم المتنازع فيه؟

هند هو المتنازع فيه، يريد الأول على أنه مفعول أول، ويريد الثاني على أنه فاعل، فأعطيناه الثاني على أنه فاعل، فأضمرنا في الأول، يجب الإضمار، مع كون كلام الناظم أنه مما يجب حذفه، لكن نقول: هذا يستدرك عليه، فتقول (ظننت منطلقاً وظننتني منطلقاً هنداً إياها)، هذا مثال للمفعول الأول الذي لا يجوز حذفه، ويُستدرك فيه على

الناظم.

مثال ما يوقع في اللبس، وهو ليس خبراً: (استعنتُ واستعان عليّ زيدٌ به)، (به) هو المتعلق باستعان الأول، إن قلت استعان به، الضمير عاد على متأخرٍ في اللفظ والرتبة، حينئذٍ لو حذفته، قلت: استعنتُ واستعان عليّ زيدٌ، استعان عليّ زيدٌ واضح، لكن استعنتُ به أو عليه؟

لو حذفت الضمير لأوقع في لبسٍ، فلا يدرى هل أنت استعنت به أو عليه، لكن وجب ذكره دفعاً للوقوع في اللبس، فوجب أن يُضمّر متأخراً؛ لئلا يعود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة، فتقول: استعنت واستعان عليّ زيدٌ به. إذاً ..

بَلْ حَذَفَهُ الزَّمْ إِنَّ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ ... وَأَخْرَجَهُ إِنَّ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ

لأنه منصوب فلا يضمّر قبل الذكر، وعمدة في الأصل فلا يُحذف، لا يضمّر قبل الذكر فيجب تأخيرهُ، هل نحذفه من أصله؟ لا، نقول: هو عمدة في الأصل فيجب ذكره. وَلَا تَجِءْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا: إذا أهمل الأول حينئذٍ تضمّر فيه الفاعل، ما عداه يجب حذفه، أو تأخيره، إذاً لا يضمّر في الأول المهمل إلا الفاعل فقط، وما عدا الفاعل - المنصوب، والمجرور -، إما أن يكون عمدةً أو لا، إن كان عمدة وجب تأخيره، وإن لم يكن عمدة، إما أن يحصل لبس بحذفه أو لا، إن حصل لبسه: مثل الخبر، وإلا: بَلْ حَذَفَهُ الزَّمْ، هذا مع الأول.

وأما الثاني: فيضمّر معه مطلقاً بدون استثناء سواء كان فاعلاً، أو منصوباً، أو مجروراً، لماذا؟ لأنك أعملت الأول وأهملت الثاني، فإذا أضمرت الفاعل عاد على متقدمٍ لفظاً ورتبة، إذا أضمرت المنصوب عاد على متقدمٍ لفظاً ورتبة، إذا أضمرت المجرور عاد على متقدمٍ في اللفظ والرتبة.

إذاً ليس عندنا محذوف، وهذه العمليات كلها من أجل دفع أن لا يعود الضمير على متأخرٍ في اللفظ والرتبة، فجاء التصحيح بما ذكر، وأما إذا أهمل الثاني فأضمّر فيه ما شأت، وعند جمهور البصريين لا يجوز حذفه، ولو كان منصوباً أو مجروراً. (وَلَا تَجِءْ مَعَ أَوَّلٍ)، يعني مع الفعل العامل الأول، (قَدْ أَهْمَلَا)، (قَدْ): للتحقيق، (أَهْمَلَا): الألف للإطلاق، يعني أهمل من العمل، لم يعمل الأول في الاسم الظاهر، ولم يُهمل من العمل مطلقاً، لا، بل نُعمله في ما يحتاجه.

قَدْ أَهْمَلًا.

بِمُضْمَرٍ: لَا تَجِيءُ مَعَ أَوَّلِ مُضْمَرٍ.

لِغَيْرِ رَفْعٍ أَوْهَلًا: يعني جعل أهلاً، صار أهلاً لغير الرفع، والمراد به النصب والجر لفظاً أو محلاً، (بَلْ حَذَفَهُ الزَّمُ): الزم حذفه، يجب حذفه، (إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ): إن كان خبراً لا يجوز حذفه، ومع ذلك لا يجوز اتصاله به؛ لأنه لو اتصل به لعاد الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة، بل أخره، تُؤخره إلى ما بعد نهاية الجملة. (وَأَخْرَجْنَاهُ) وجوباً (إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ).

قوله: (إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ) يُؤهم أن ضمير المتنازع فيه، إذا كان المفعول الأول في باب (ظن) يجب حذفه وليس كذلك؛ لأنه لم يستثن إلا الخبر، والمفعول الأول ليس بخبر ومع ذلك هو عمدة؛ لأنه مبتدأ في الأصل، حينئذ لا يجوز حذفه. (إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ)، غير خبر في الأصل لأنه حينئذ فضلة، فلا حاجة إلى إضمارها قبل الذكر.

قال الشارح: وذكر هنا في هذا المقام، أنه إذا كان مطلوب الفعل المهمل غير مرفوع، - المرفوع سبق ذكره-، بل منصوب، أو مجرور، الطالب إما أن يكون طالباً لمرفوع، أو منصوب، أو مجرور، تقرر عندنا وجوب إضمار المرفوع ولا إشكال، وليس عندنا اعتراض بالقاعدة التي ذكرناها؛ لأن هذا الباب مما يستثنى من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، يبقى معنا المنصوب، والمجرور، فلا يخلوا: إما أن يكون عمدة في الأصل، أو لا، لا يخلوا هذا المنصوب، إما أن يكون عمدة في الأصل أو لا، متى يكون عمدة في الأصل؟

إذا كان خبراً لكان، أو مفعولاً ثانياً ل (ظن)، أو مفعولاً أولاً ل (ظن)، هذا عمدة، عبر الشارح عمدة، وعبر الناظم بخبر، أيهما أعم؟ الشارح أعم لأنه عبر بالعمدة.

قال إما أن يكون عمدة في الأصل، وهو مفعول (ظن) وأخواتها؛ لأنه مبتدأ في الأصل، أو خبر وهو المراد بقوله: - (إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ)، بالتعميم مع الاستدراك عليه وإلا الخبر خاص، وهو قد عمم.

أو لا فإن لم يكن كذلك، إن لم يكن عمدة، فإما أن يكون الطالب له هو الأول أو الثاني، فإن كان الأول لم يجز الإضمار، لم يجز الإضمار في الأول لماذا؟ لأننا لو أضمرنا لعاد الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة فتقول: ضربت، ولا تقل

ضربته، تحذف الضمير ضربت وضربني زيد، ومررت ولا تقل مررت به، بل تقول مررت
وتحذف (الباء) مع مدخولها، ومر بي زيد ولا تُضمَر، فلا تقل ضربته وضربني زيد ولا
مررت به ومر بي زيد.

وقد جاء في الشعر ضرورةً فيحفظ ولا يقاس عليه:

إذا كُنْتَ تُرْضِيهِ، وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ، صَاحِبٌ هَذَا اسْمٌ ظَاهِرٌ مُتَنَازِعٌ فِيهِ، طَلِبُهُ الْأَوَّلُ:
تُرْضِيهِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لَهُ، وَطَلِبُهُ الثَّانِي: يُرْضِيكَ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ، فَأَعْمَلُ الثَّانِي لَذَلِكَ
رُفْعَ، لَوْ أَعْمَلُ الْأَوَّلَ لَقِيلَ صَاحِبًا، وَإِنَّمَا أَعْمَلُ الثَّانِي، حِينَئِذٍ افْتَقَرَ الْأَوَّلُ إِلَى ضَمِيرٍ
مَنْصُوبٍ، الْأَصْلُ فِيهِ عَدَمُ جَوَازِ ذِكْرِهِ، بَلْ حَذْفُهُ الزَّمْ، لَكِنَّهُ صَرَحَ بِهِ هُنَا نَقُولُ شَدُودًا،
يَعْنِي يَحْفَظُ وَلَا يَقَاسُ عَلَيْهِ. وَإِنْ كَانَ الطَّالِبُ لَهُ هُوَ الثَّانِي وَجِبَ الْإِضْمَارُ، فَتَقُولُ:
ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُ زَيْدٌ، ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ، زَيْدٌ هَذَا فَاعِلٌ لَضَرَبَنِي الْأَوَّلَ، وَالثَّانِي يَفْتَقِرُ إِلَى مَفْعُولٍ
بِهِ، حِينَئِذٍ عَادَ الضَّمِيرُ عَلَى مُتَأَخِّرٍ فِي اللَّفْظِ دُونَ الرِّتْبَةِ، وَهَذَا لَا إِشْكَالَ فِيهِ، وَمَرَّ بِ
وَمَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ، مَرَّ بِ زَيْدٌ أَعْمَلُ الْأَوَّلَ حِينَئِذٍ احْتَجْنَا إِلَى الْإِضْمَارِ فِي الثَّانِي، وَلَا يَجُوزُ
الْحَذْفُ فَلَا تَقُولُ ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدٌ، لَا يَجُوزُ الْحَذْفُ مِنَ الثَّانِي، بَلْ يَجِبُ ذِكْرُهُ، وَلَا مَرَّ
بِي وَمَرَرْتُ زَيْدٌ، وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ كَقَوْلِهِ:

(بِعُكَاظٍ يُعْشِي النَّاطِرِينَ ... إِذَا هُمْ لَمَحُوا ...) الْأَصْلُ لَمَحُوهُ، حَذْفُ الضَّمِيرِ هُنَا مِنْ
بَابِ الضَّرُورَةِ، يَعْنِي شَاذٌ يَحْفَظُ وَلَا يَقَاسُ عَلَيْهِ، كَمَا شَذَّ عَمَلُ الْمَهْمَلِ الْأَوَّلِ فِي الْمَفْعُولِ
الْمُضْمَرِ الَّذِي لَيْسَ بِعَمْدَةٍ فِي الْأَصْلِ، إِذَا يُعْشِي إِذَا هُمْ لَمَحُوهُ هَذَا هُوَ الْأَصْلُ،
وَحَذْفُ الضَّمِيرِ هُنَا، نَقُولُ: هَذَا شَدُودٌ، يَعْنِي يَحْفَظُ وَلَا يَقَاسُ عَلَيْهِ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ
لَا يَجُوزُ الْحَذْفُ لَغَيْرِ ضَرُورَةٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ ذَكَرَهُ لَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ الْإِضْمَارُ قَبْلَ الذِّكْرِ،
فَيَجِبُ حِينَئِذٍ ذِكْرُهُ، لِأَنَّهُ حَذْفٌ مِنَ الْأَوَّلِ لَنَلَا يَحْزِمُ الْقَاعِدَةُ، وَهَذَا لَيْسَ فِيهِ إِضْمَارٌ
قَبْلَ الذِّكْرِ، وَفِي حَذْفِهِ فَسَادٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُقَالُ إِذَا كَانَ فَضْلَةٌ فَلَمَّاذَا لَا يَحْذَفُ، (وَحَذْفُ
فَضْلَةٍ أَجْزٌ) لِمَاذَا لَا يَحْذَفُ؟

قالوا: إذا حذفناه مع كونه فضلة يحصل فساد، وهو أنه يُهَيِّئُ العامل لما بعده، يعني يراه
الناظر كأن العامل قد تهيئ للعمل فيما بعده، وهذا فيه مفسدة. وفي حذفه فساد، وهو
تهينة العامل للعمل ثم قطعه عنه من غير سبب موجب له، وقيل حذف هذا الضمير
جائز في سعة الكلام؛ لأنه فضلة، وهذا هو الظاهر -والله أعلم- وهو مذهب الكوفيين
أنه يجوز حذفه، وأما هذه العلة فليست بواضحة بينة.

قال الشارح: هذا كله إذا كان غير المرفوع ليس بعمدة في الأصل، فإن كان عمدة في

الأصل فلا يخلو، إما أن يكون الطالب له هو الأول أو الثاني، فإن كان الطالب له هو الأول، وجب إضمماره مؤخراً؛ لأنه لا يجوز حذفه لأنه عمدة ثم إذا أضممرناه متقدماً وقعنا في محذور، علاج هذا المحذور تأخير، فوجب، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، حينئذٍ وجب تأخيرُه لئلا نحذفه، فتقول: (ظني) و (ظننت) زيداً قائماً إياه، (ظني) (الياء) هذا مفعول أول، (ظني) إياه و (ظننت) زيداً قائماً، (ظني إياه) الضمير يعود على زيد، إذا عاد على متأخر لفظاً ورتبة فلا يجوز، ما العلاج؟ وجب تأخيرُه، (ظني) و (ظننت) زيداً قائماً إياه، وإن كان الطالب له هو الثاني أضممرته متصلاً كان أو منفصلاً، فتقول: ظننتُ وظننيتُ زيداً قائماً، الطالب له الثاني؛ لأنك أعملت الأول، (زيداً قائماً) هذان معمولان لـ (ظننت) الأول، (ظننتُ) زيداً قائماً، ثم أضممرت في الثاني، ولا يجوز حذفه؛ لأنه عمدة في الأصل، و (ظننتُ) و (ظننيتُ) إياه زيداً قائماً، (ظننتُ) زيداً قائماً، زيداً قائماً للعامل الأول، و (ظننيتُ) إياه نقول: هنا وجب الإضممار ولا نقول بالتأخير لماذا؟ لأنه وإن عاد على متأخر في اللفظ إلا أنه متقدم في الرتبة.

ومعنى البيتين أنك إذا أهملت الأول، لم تأتِ معه بضمير غير مرفوع وهو المنصوب والمجرور، -هذه خلاصة- إذا أهملت الأول لا تأتي معه بضميرٍ إلا ضمير رفعٍ فحسب، فلا تقول: ضربته وضربني زيدٌ، ولا مررت به ومر بي زيدٌ، بل يلزم الحذف، فتقول: ضربتُ وضربني زيدٌ ومررتُ ومر بي زيدٌ، إلا إذا كان المفعول خبراً في الأصل، فإنه لا يجوز حذفه بل يجب الإتيان به مؤخراً، فتقول: (ظني) و (ظننت) زيداً قائماً إياه، ومفهومه -انظر شرحه على موافق اللفظ، لم يستثن إلا الخبر مع أنه في الشرح الأول عمم-، مفهومه: أن الثاني يؤتى معه بالضمير مطلقاً مرفوعاً كان أو مجروراً أو منصوباً، عمدة في الأصل أو غير عمدة، -وهو كذلك-، وعند جمهور البصريين لا يجوز حذفه مطلقاً -الثاني-، سواء كان منصوباً أو مجروراً، إذا عرفنا المراد بالبيتين:

وَلَا تَجِءْ مَعَ أَوَّلِ قَدْ أَهْمِلَا ... بِمُضْمَرٍ لغيرِ رَفْعٍ أَوْ هَلَا
بَلْ حَذَفْهُ الزَّمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ ... وَأَخْرَجْنَاهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ

هذا البيت الثاني منتقد بما ذكرناه.

تنبيه: اقتضى كلامه أنه يُجاء بضمير الفضلة مع الثاني المهمل، نحو ضربني وضربته زيدٌ ومر بي ومررت بهما أخواك لدخوله تحت قوله: وَأَعْمِلِ الْمُهِمَلِ ولم يخرج به وهو كذلك،

- كما ذكرناه-، وأنه يجوز حذفه لمفهوم قوله: وَالتَّرَمَّ مَا التَّرَمَّ، يجوز حذفه، وهذا لم يلتزم ذكره لأنه فضلة، وخصه بعضهم بالضرورة؛ لأن في حذفه تهينة العامل للعمل، وقطعه عنه لغير معارض ورجحه في التوضيح ونسبه للجمهور، أنه لا يجوز حذفه - الثاني-، سواء كان منصوباً أو مرفوعاً، وهو فيه ثلاثة مذاهب: إذا كان خبر كان، والمفعول الثاني من باب ظن، فيه ثلاثة مذاهب.

ويشترط لحذف الفضلة من الأول المهمل أمن اللبس، ولم يذكره الناظم لعلمه مما سبق، فإن خيف اللبس وجب التأخير، كالمثال الذي ذكرناه: استعنت واستعان علي زيد به، وأما منصوب كان وظن، وهذا فيه ثلاثة مذاهب أولها: جواز الإضمار - كالمرفوع- مقدماً، ثانيها: وجوب تأخيرها وهما في النظم، ثالثها: جواز حذفه وعليه الكوفيون؛ لأنه مدلولاً عليه بالمفسر، وهو أقوى المذاهب لسلامته من الإضمار قبل الذكر ومن الفصل، أي الفصل بين العامل الأول المهمل ومعموله إذا أضمر مؤخراً، وهذا هو الظاهر؛ لأنه داخل تحت القاعدة: وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزُ إِنْ لَمْ يَضُرْ، فإذا علم من المفسر، حينئذٍ جاز حذفه من الثاني، -الكلام في الثاني- جاز حذفه إذا دل عليه دليل، وما لم يجز، حينئذٍ بقينا على الأصل.

وَأُظْهِرَ أَنْ يَكُنْ صَمِيرٌ خَبَرًا ... لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَ
نَحْوُ أَظُنُّ وَيُظَنُّ أَخَا ... زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

هذه خرجت من باب التنازع -الحمد لله-، ليست من باب التنازع، وإنما تذكر من باب العلم بالشيء فحسب، وعنوان المسألة -حتى نفهم-، إذا كان المتنازع فيه مثني أو جمعاً، في باب ظن، لكنه في الأصل خبرٌ عما لا يطابقه، هذا عنوان المسألة.

انظر في المثال في البيت الثاني، لننتقل منه: أَظُنُّ وَيُظَنُّ أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ - أمثله غريبة-، أَظُنُّ: الشيخ ابن العثيمين عندما وصل إلى هذين البيتين قال: نحذفها؟ أَظُنُّ: هذا عامل أول، يُظَنُّ: عامل ثاني، زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ، هنا ما هو المتنازع فيه؟ زَيْدًا أَخَوَيْنِ، إذا عاملان تنازعا في السمين، هذا يرد على المكودي فيما سبق، أعمل الأول، لاحظ المثال، هو مثال ما يتعداه: أَظُنُّ زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ، (أَظُنُّ) هذا فعل مضارع ناسخ، (زَيْدًا) هذا مفعوله الأول، (عَمْرًا) معطوف عليه، أَخَوَيْنِ هذا مفعول ثاني، إذاً أعملنا الأول، ماذا نصنع في الثاني؟ وَيُظَنُّ أَخَا، (أَظُنُّ) يطلب أَخَوَيْنِ، وهو الاسم الذي تنازعا فيه على أنه مفعول ثاني،

(وَيُظَنُّنِي) يظن هذا يطلبه على أنه فاعل، فقلت: أظن زيداً وعمراً أخوين، إذا أردت إعمال الأول -وهذا هو ظاهر النظم-، أضمرت في الثاني المفعول الثاني، لا طلبه على أنه مفعول ثاني، ليس فاعلاً على أنه مفعول ثاني، يظنان إياه، الأصل في باب التنازع من أجل أن يصح أنه من باب التنازع، أن يعمل المهمل في ضمير: وَأَعْمِلِ الْمُهِمْلَ فِي ضَمِيرٍ مَا تَنَازَعَاهُ لا في اسم ظاهر، لو أعمل في اسم ظاهر خرج من باب التنازع، لكن هنا خرج من باب التنازع لماذا؟

لأن يظننني اعمل في اسم ظاهر، والأصل أنه يعمل في ضمير، لكن إذا أردنا إعمال الضمير هذا ممتنع على الوجهين، وجه الامتناع أنك تقول ويطنان إياه، هذا الأصل، حينئذ إياه نقول الضمير إياه هذا مفرد، طابق يظنان إياه، لا بد من التطابق هنا؛ لأن إياه في محل نصب مفعول أول، وهو مبتدأ، وإياه هذا مفعول ثاني وفي الأصل خبر، إذاً لا بد من التطابق بين المبتدأ والخبر سواء كان في الحال أو في الأصل، فما كان مفرداً -المبتدأ- وجب أن يكون الخبر مفرداً، هنا يظننني إياه للمفرد، إياه مفرد، تطابقاً، إذاً لا إشكال من حيث تطابق الضمير مع المبتدأ المفعول الأول، لكن وقعت المشكلة في: إياه أخوين، هذا لا يصلح؛ لأن إياه هذا مفسر بفتح السين، وأخوين هذا مفسر، ولا بد من التطابق، حينئذ يمتنع أن نقول إياه، لا بد أن تأتي بضمير يطابق المبتدأ ويطابق المفسر، وهنا إذا قلنا إياه طابق المبتدأ لكنه خالف المفسر، يظننني إياهما طابقنا أخوين، خالف ال؟؟؟، مشكلة، إذاً ماذا نصنع؟

قالوا تأتي باسم ظاهر، فإذا جئنا باسم ظاهر، خرجت المسألة من باب التنازع، فقبل يظننني أخاً، أخاً هذا المفعول الثاني ليطنان، ولماذا خرجت من باب التنازع؟ لأن شرط إعمال المهمل أن يكون في ضمير لا في اسم ظاهر، فإن أعمل في اسم ظاهر، حينئذ فسد.

هنا قال: (وَأَظْهَرَ)، يعني ضمير المتنازع أتت به اسماً ظاهراً ولا تضمه أظهر، أظهر هذا عكس أضمر، حينئذ أظهر يعني أتت به اسماً ظاهراً لا ضميراً، إن يكن ضمير خبراً، إن يكن ضمير لو أضمر، ضمير باعتبار الأصل، قلنا الأصل يظنان إياه إياهما هذا الأصل أنه مضمر، لكن قال: إن يكن ضمير هذا اسم يكن، لو أضمر خبراً في الأصل: لغير ما يُطَابِقُ الْمُفْسِّرَ، يعني لمبتدأ لا يطابق المفسر، المبتدأ عندنا إياه مفرد، والمفسر مثنى، إذاً لا يمكن، إذا لم يتطابق المبتدأ والمفسر لا يمكن أن تأتي بضمير يوافق الطرفين، فنقول: إياه مفرد، هنا مبتدأ في الأصل والمفسر مثنى، فلا بد من ضمير يعود عليهما

معاً في وقت واحد ويوافق الاثنين هذا ممتنع.

(لَغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفْسِّرَ): مُفْسِّرًا الْأَلْفَ لِلإِطْلَاقِ، مَفْسِّرَ الْمَرْجِعِ وَهُوَ الْأَسْمُ الظَّاهِرُ.
لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفْسِّرَ: يَعْنِي لِمَبْتَدَأٍ لَا يَطَابِقُ الْمَفْسِّرَ، وَإِذَا لَمْ يَتطَابَقَا حِينَئِذٍ لَا بَدَّ مِنْ
إِخْرَاجِهَا عَنْ بَابِ التَّنَازُعِ لِأَعْمَالِ الْمَهْلِ فِي الْأَسْمِ الظَّاهِرِ، نَحْوِ الْمَثَالِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.
فِي الرَّخَا: هَذَا تَتِمِيمٌ.

تَقْرِيرُ الْمَثَالِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: أَخَوَيْنِ نَقُولُ تَنَازُعٌ فِيهِ أَظُنُّ؛ لِأَنَّهُ يَطْلُبُهُ مَفْعُولًا
ثَانِيًا، أَخَوَيْنِ فِي الْمَثَالِ هَذَا تَنَازُعٌ فِيهِ أَظُنُّ؛ لِأَنَّهُ يَطْلُبُهُ مَفْعُولًا ثَانِيًا، إِذْ مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ
زَيْدًا، وَيَطْنَانِي؛ لِأَنَّهُ يَطْلُبُهُ مَفْعُولًا ثَانِيًا، فَأَعْمَلُ فِيهِ الْأَوَّلُ: أَظُنُّ زَيْدًا وَعَمْرًا -مَعْطُوفٌ
عَلَيْهِ- أَخَوَيْنِ، أَعْمَلُ فِيهِ الْأَوَّلُ، وَبَقِيَ يَطْنَانِي يَحْتَاجُ إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي، فَلَوْ أَتَيْتُ بِهِ
ضَمِيرًا مُفْرَدًا فَقُلْتُ: أَظُنُّ وَيَطْنَانِي إِيَّاهُ زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ، لَكَانَ مُطَابَقًا لِلْبَاءِ غَيْرَ مُطَابِقٍ
لَمَّا يَعُودُ عَلَيْهِ وَهُوَ أَخَوَيْنِ، وَلَوْ أَتَيْتُ بِهِ ضَمِيرًا مَثْنً، فَقُلْتُ: أَظُنُّ وَيَطْنَانِي إِيَّاهُمَا زَيْدًا
وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ، لَمْ يَطَابِقِ الْبَاءُ الَّذِي هُوَ خَبَرٌ عَنْهُ، فَتَعَيَّنَ الْإِظْهَارُ فَخَرَجَتِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ
بَابِ التَّنَازُعِ؛ لِأَنَّ كِلَا مِنَ الْعَامِلَيْنِ قَدْ عَمِلَ فِي ظَاهِرٍ، هَذَا مِثْلُ ضَرِبْتُ زَيْدًا وَأَكْرَمْتُ
زَيْدًا، فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا.

إِذَا أَعْمَلُ الْأَوَّلُ، فزَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ مَفْعُولًا أَظُنُّ، وَأَخَا هَذَا ثَانِي مَفْعُولِي وَيَطْنَانِي،
وَجِيءَ بِهِ مَظْهَرًا لِتَعَذُّرِ إِضْمَارِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَضْمَرَ فَإِمَّا أَنْ يَضْمَرَ مُفْرَدًا مَرَاعَاةً لِلْمَخْبَرِ عَنْهُ
فِي الْأَصْلِ، وَهُوَ الْبَاءُ مِنْ وَيَطْنَانِي، فَيُخَالَفُ مَفْسِّرَهُ، وَهُوَ أَخَوَيْنِ فِي التَّثْنِيَةِ، وَإِمَّا أَنْ يَثْنِي
مَرَاعَاةً لِلْمَفْسِّرِ فَيُخَالَفُ الْمَخْبَرِ عَنْهُ وَكِلَاهُمَا مَمْتَنَعٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ.

إِذَا (وَأَظْهَرَ أَنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرًا) يَعْنِي فِي الْأَصْلِ.

(لَغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفْسِّرَ) فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ وَفُرُوعِهَا، لِتَعَذُّرِ الْحَذْفِ بِكَوْنِهِ عَمْدَةً،
وَالْإِضْمَارِ بَعْدَ مُطَابَقَةٍ، فَتَعَيَّنَ الْإِظْهَارُ.

وَتَخْرُجُ الْمَسْأَلَةُ مِنْ هَذَا الْبَابِ، هَذَا الْكَثِيرُ عَلَى أَنَّ الْمَسْأَلَةَ خَرَجَتْ، لَكِنَّ الصَّبَّانَ نَازِعٌ،
قَالَ: خَرَجَتْ فِي بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ.

قَالَ هُنَا: وَتَخْرُجُ الْمَسْأَلَةُ مِنْ هَذَا الْبَابِ أَيَّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي، لَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى
الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ، -وَهَذَا فِيهِ كَلْفَةٌ، بَلِ الصَّوَابُ أَنَّهَا خَرَجَتْ مُطْلَقًا، وَأَمَّا التَّفْصِيلُ بَيْنَ
مَفْعُولَيْنِ، وَأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي الْبَابِ وَهَذَا خَارِجٌ هَذَا فِيهِ تَكْلُفٌ-، فَأَعْمَلْنَا فِي مَثَالِنَا الْأَوَّلِ
وَأَضْمَرْنَا فِي الثَّانِي ضَمِيرَهُ وَهُوَ الْأَلْفُ فِي يَطْنَانِي، -عَلَى كُلِّ هَذَا لَيْسَ بِقَوْلٍ وَجِيهٍ-.

قال ابن عقيل: أي يجب أن يؤتى بمفعول الفعل المهمل ظاهراً إذا لزم من إضمماره عدم مطابقته لما يفسره -إذا لم يطابق المفسّر وجب إظهاره-، لكونه خبراً في الأصل عما لا يطابق المفسّر، كما إذا كان في الأصل خبراً عن مفرد ومفسّره مثنى، المفسّر الاسم الذي حصل التنازع فيه مثنى أو جمع، نَحْوُ أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ، فزيداً مفعول أول لأظن، وعمراً معطوف عليه، وأخوين مفعول ثاني لأظن، والياء مفعول أول ليظنان فيحتاج إلى مفعول ثاني، فلو أتيت به ضميراً فقلت: أظن ويظنانني إياه زيداً وعمراً أخوين، لكان إياه مطابقاً للياء في أحدهما مفردان، ولكن لا يطابق ما يعود عليه وهو أخوين؛ لأنه مفرد وأخوين مثنى، فتفوت مطابقة المفسّر للمفسّر، وذلك لا يجوز، وإن قلت: أظن ويظنانني إياهما زيداً وعمراً أخوين، حصلت مطابقة المفسّر للمفسّر، وذلك لكون إياهما مثنى، وأخوين كذلك، ولكن تفوت مطابقة المفعول الثاني الذي هو خبر في الأصل، للمفعول الأول الذي هو مبتدأ في الأصل، لكون المفعول الأول مفرداً، وهو الياء، والمفعول الثاني غير مفرد وهو إياهما، ولا بد من مطابقة الخبر للمبتدأ، فلما تعذرت المطابقة مع الإضممار -مطابقة المبتدأ ومطابقة المفسّر- وجب الإظهار، فتقول: أظن ويظنانني أخاً، (أخاً) هذا مفعول ثاني ليظنان، فزيداً وعمراً أخوين: مفعولاً أظن والياء مفعول يظنانني الأول، وأخاً مفعوله الثاني، ولا تكون المسألة حينئذٍ من باب التنازع، -خرجت-؛ لأن كلاً من العاملين عمل في ظاهر، وهذا مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون الإضممار مراعىً به جانب المخبر عنه -ضعيف هذا-.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* شرح الترجمة (المفعول المطلق) وحده وعلاقته بالمصدر

* العامل في المفعول المطلق

* ما الأصل في الإشتقاق؟

* أنواع المفعول المطلق من حيث الفائدة

* ما ينوب عن المفعول المطلق.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى: المَفْعُولُ المَطْلُوقُ، هذا شروع منه في بيان المنصوبات كما ذكرنا سابقاً، ولذلك قدّم بابين سابقين: تَعَدِّي الفِعْلِ وَلُزُومُهُ، وكذلك: بَابُ التَّنَائُجِ، إذ كل منهما له علاقة بالعمل.

فبين لنا أن الفعل يطلب مفعولاً، وذكر المفعول به، حينئذٍ إن اعتبر ذكر المفعول أصالة في ذلك الباب، حينئذٍ يكون هذا الباب هو الثاني، من باب المنصوبات، وإن اعتبر أنه من باب الاستطراد كما قال بعضهم، حينئذٍ نقول هذا هو الباب الأول في المنصوبات، والأولى أن يجعل ذاك له علاقة بالمفعول به؛ لأنه قال:

عَلَامَةُ الفِعْلِ المُعَدَّى

ثم قال:

فَانْصَبْ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ

فبين أن المفعول منصوب إن لم ينبُ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ: تَدَبَّرْتُ، وهذا يدل على أنه أراد المفعول به، ولذلك قلنا: علامة الفعل أي: الفعل التام، ولم يدخل فيه الناقص؛ لأنه أراد أن يمهّد لنا ما هو العامل الأصلي في المفعول به، وإن لم يكن مقصوراً عليه؛ لأن الوصف قد ينصب مفعولاً، ((إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ)) [الطلاق:3] -قراءة التنوين-: ((إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ))، كذلك المصدر: انصب عجبت من ضربك زيداً، زيداً هذا منصوب، على كلٍ هو ذكر الفعل لأنه يعمل بالأصالة، وما عداه فهو محمول عليه بالفرعية. المفاعيل عند النحاة على الصحيح خمسة: مفعول به، ومفعول مطلق، ومفعول له، ومفعول فيه، ومفعول معه، هذا هو الصحيح أنها خمسة: مفعول به، ومفعول مطلق، ومفعول له، ومفعول فيه، ومفعول معه، سيذكرها الناظم على هذا الترتيب. ونقص الزجاج منها: المفعول معه، فجعلها أربعة لا خمسة، نقص المفعول معه، فجعله مفعولاً به، يعني أدمج بين بابين، المفعول معه، والمفعول به.

ونقص الكوفيون منه: المفعول له، وجعلوه من باب المفعول المطلق، أدمجوا بابين: المفعول له، -المفعول لأجله-، والمفعول المطلق سيان عند الكوفيين، فالمفاعيل عندهم أربعة، وزاد السيرفي سادساً، وهو المفعول منه، وهذا سبقك ((وَاحْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ)) [الأعراف:155] أي: من قومه، قَوْمُهُ قال: على معنى (من) فهو مفعول منه.

وسمى الجوهري المستثنى مفعولاً دونه، فهي ستة عندهم، والمستثنى الأصل فيه أنه مستقل، هو منصوب لا شك، لكنه ليس من المفاعيل.

قال: المَفْعُولُ المَطْلُوقُ، يعني مطلق عن القيد، الإطلاق والقيد متقابلان، إذا قيل: مطلق معناه مطلق عن القيد؛ لأنه يقع عليه اسم المفعول من غير تقييد بحرف جر، لا يقال:

مفعول به، مفعول معه؛ لأن تلك أما أن يقيد بحرف جر، وإما أن يقيد بظرف: مفعول معه ظرف، مفعول له جار، كلها مقيدة، إلا هذا النوع، فلذلك سمي مطلقاً، يعني مطلقاً عن القيد، إما بحرف، وإما بظرف؛ لأنه يقع عليه اسم المفعول من غير تقييد بحرف جر.

ولهذه العلة قدّمه ابن الحاجب عن المفعول به، وهو أولى، لأنه أولى ما يسمى مفعولاً هو المفعول المطلق، وقدمه على المفعول به، وقيل: سمي مفعولاً مطلقاً؛ لأن حمل المفعول عليه لا يحوّج إلى صلة؛ لأنه مفعول الفاعل حقيقة: ضربت ضرباً، ضرباً هو مفعول الفاعل حقيقة، ضربت ما الذي أحدث الفاعل هنا؟ أحدث ضرباً، فهو المفعول حقيقة، بخلاف ضربت زيداً، زيداً ليس هو مفعول الفاعل، مفعول الفاعل هو الضرب، والمفعول به ليس هو المفعول حقيقة للفاعل، وإنما هو زيد، وهو شيء مغاير للضرب، كذلك المفعول معه سرّث والنيل، النيل ليس هو فعل الفاعل السير، وإنما هو شيء مغاير له، وكذلك المفعول فيه: صمت يوم الخميس، يوم الخميس ليس هو عين الصوم، بل هو ظرف له، إذاً ليس مفعولاً حقيقة، وإنما الذي يكون مفعولاً حقيقة، هو المفعول المطلق: ضربت ضرباً، ضرباً هو الحدث الذي دل عليه ضربت، فهو جزء من الفعل، فهو المفعول حقيقة.

سمي مفعولاً مطلقاً لأن حمل المفعول عليه لا يحوّج إلى صلة، فلا يقال: مفعول به، ولا مفعول معه الخ؛ لأنه مفعول الفاعل حقيقة، بخلاف سائر المفعولات، فإنها ليست بمفعول الفاعل، وتسمية كل منها مفعولاً إنما هو باعتبار إصاق الفعل به، أو وقوعه لأجله، أو فيه، أو معه على حسب العلة التي ذكر ذلك المفعول، إما لكونه مع الفاعل، وإما لكونه ظرفاً له، وإما لكونه علةً له، الخ ما ذكر.

فلما كان مقارناً له حينئذٍ قيّد بحرف أو ظرف، وهذا لا، مخالف له، فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها إلى التقييد بحرف الجر بخلافه، وبهذا استحق أن يقدم عليها في الوضع.

ولذلك ابن مالك بقوله: فَأَنْصَبُ بِهِ مَفْعُولَهُ، إنما ذكره من باب الاستطراد، وهذا أول المفاعيل وهو المفعول المطلق، يرادّ عليه أنه ذكره في باب تعدي الفعل ولزومه، نقول هناك ذكره استطراداً، هذا وجه لبعضهم.

المَفْعُولُ الْمُطْلَقُ: زاد في شرح الكافية في الترجمة: وهو المصدر، وهذا كثير ما يعبر به النحاة عن المفعول المطلق، هل هو المصدر؟

نعم. هو المصدر، لذلك عرفه الناظم هنا، بدأ بالمصدر، المفعول المطلق ثم قال:

المَصْدَرُ، كأنه قال: وهو المصدر، ثم عرّف المصدر، هذا بناءً على مسألة مختلف فيها، هل المفعول المطلق لا يكون إلا مصدرًا؟ أم يكون مصدرًا وغير مصدر؟ فمن اشترط المصدرية، صَدَّر تعريف المفعول المطلق بالمصدر، ومن لم يشترط المصدرية قال: هو اسم، عمم، حينئذٍ يرد الخلاف في النائب عن المفعول المطلق، هل هو مفعول مطلق حقيقة أم أنه نائب عنه وليس بحقيقة؟ هذا يبني على الخلاف في اشتراط المصدرية في المفعول المطلق، فمن اشترط المصدرية، حينئذٍ قال: تلك نائبة عن المفعول، ليست مفعولاً حقيقةً، وإنما هي نائبة، وهذا ظاهر صنيع الناظم؛ لأنه قال: المفعول المطلق: المَصْدَرُ عرّفه، ثم قال: وَقَدْ يَنْبُؤُ عَنْهُ عَنِ المصدر، مَا عَلَيْهِ ذَلَّ، فدل على أن النائب ليس بمفعول مطلقاً حقيقةً، وإنما هو نائب عنه، وعليه يشترط في المفعول المطلق أن يكون مصدرًا.

وإذا لم نشترط حينئذٍ نقول: كل ما أعرب مفعولاً مطلقاً فهو مفعول مطلق، كل ما انتصب على المفعولية المطلقة سواء كان مصدرًا أو لا، فهو مفعول مطلق، والأشهر هو الأول، أن المفعول المطلق لا يكون إلا مصدرًا، وما ذُكر من النيابة فهو نائب عنها، فحينئذٍ تقول: هذا نائب عن المفعول المطلق، وليس بمفعول مطلق، والمصدر أعم مطلقاً من المفعول المطلق، إذا قيل بأن المفعول المطلق لا يكون إلا مصدرًا، حينئذٍ تصير العلاقة بين المفعول المطلق والمصدر العموم والخصوص المطلق، كل مفعول مطلق مصدر ولا عكس: ضربتُ ضرباً، (ضرباً) هذا مصدر ومفعول مطلق. وقد ينفرد المصدر، ولا يكون مفعولاً مطلقاً، كلامك كلام حسن، هذانِ مصدران مبتدأ وخبر، وليساً بمفعولٍ مطلق، وقد ينفرد المفعول المطلق بالنيابة، ولا يصدق عليه أنه مصدر، وقيل -على القول الثاني-، تكون العلاقة بين المفعول المطلق والمصدر: العموم والخصوص الوجهي، والذي ذكرناه العموم والخصوص المطلق، السابق. إذاً: قد تكون العلاقة بين المصدر والمفعول المطلق العموم والخصوص المطلق، حينئذٍ نفتقر إلى مادتين: مادة الاجتماع ومادة الافتراق، مادة الاجتماع ضربتُ ضرباً، مفعول مطلق ومصدر، وحينئذٍ إذا انفرد النائب ليس بمفعول مطلق، جِدَّ كُلُّ الْجِدِّ، هذا ليس بمفعول مطلق، بل هو نائب، إذا خرج عن الحد، ويوجد المصدر، ولا يكون مفعولاً مطلقاً مثل: كلامك كلام حسن، هذا بناءً على أن المفعول المطلق لا يكون إلا مصدرًا، فالنائب حينئذٍ ليس بمفعول مطلقاً، وإنما يطلق عليه من باب التجوز. وإذا قلنا: الأمر أعم لا يشترط فيه المصدرية، حينئذٍ صارت العلاقة العموم والخصوص

الوجهي، فنحتاج إلى ثلاث مواد: مادة الاجتماع، ومادتي الافتراق، مادة الاجتماع: ضربتُ زيداً ضرباً شديداً، نقول: ضرباً نقول: هذا اجتمع فيه أنه مصدر ومفعول مطلق.

وينفرد المصدر عن المفعول المطلق بماذا؟ كلامك كلام حسن، هذان مصدران، وليس بمفعول مطلق، ينفرد المفعول المطلق -النائب-، هذا عنده مفعول مطلق حقيقة، جدَّ كُلُّ الجِدِّ، هذا كل ليس بمصدر، وإنما هو مفعول مطلق. إذاً: إذا اشترطنا المصدرية، حينئذٍ النائب ليس بمفعول مطلق حقيقة، وإنما هو من قبيل التجوز، فالعلاقة حينئذٍ بين المصدر والمفعول المطلق العموم والخصوص المطلق، إذا لم نشترط المصدرية، فحينئذٍ: وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ يَنْوِبُ عنه في تأدية ما يؤديه المصدر، فيكون مفعولاً مطلقاً حقيقةً، حينئذٍ تكون العلاقة بين المصدر والمفعول المطلق العموم والخصوص الوجهي، يجتمعان في مادة، ويفترق كل واحد منهما في مادة أخرى. إذاً: المصدر أعم مطلقاً من المفعول المطلق؛ لأن المفعول المطلق لا يكون إلا مصدرًا، بناءً على أن ما يقوم مقامه مما يدل عليه خَلَفَ عنه، وهو الأصل -المصدر هو الأصل-، وذاك خَلَفَ عنه، إذاً: ليس بمفعول مطلق، إنما نائب عن المفعول المطلق، وفرق بين أن يكون الشيء نائباً، وبين أن يكون حقيقةً، وهو مفعول مطلق.

وقيل: المصدر والمفعول المطلق بينهما عموم وخصوص من وجه، يجتمعان في الصورة إذا نصب على أنه مفعول مطلق، وينفرد المصدر فيما إذا خرج عن المفعول المطلق، وينفرد المطلق فيما إذا كان نائباً عن المصدر، مثل (كل) وهو مفعول مطلق حقيقة. يجتمعان في: ضربته ضرباً، وينفرد المصدر في: ضَرَبْتُكَ ضَرْبٌ أَلِيمٌ، وينفرد المفعول فيما ينوب عن المصدر، أما حقيقة المفعول المطلق، فنقول: هو المصدر، الفضلة، المسلط عليه عامل من لفظه، أو من معناه، هذا شمل النوعين اللفظي، والمعنوي، والمعنوي هذا فيه خلاف هل هو مفعول مطلق أم لا؟ والجمهور على أنه مفعول مطلق.

المصدر، الفضلة، المسلط عليه عامل من لفظه، أو من معناه، مسلط عليه عامل من لفظه، يعني وافق المصدر عامله في اللفظ، والمعنى معاً، يعني في الحروف والمعنى: ((وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا)) [النساء: 164] كَلَّمَ تَكْلِيمًا، جلستُ جلوساً، قعدت قعوداً، ضربت ضرباً، نقول: هذا مصدر، وافق العامل في الحروف وفي المعنى، هذا محل وفاق أنه مفعول مطلق، وَيُعْنَوْنُ له باللفظي، أو في معناه نحو: قعدت جلوساً، جلوساً هذا

منصوب على أنه مفعول مطلق عند الجمهور، وسيأتي الخلاف فيه، هل العامل فيه الملفوظ أم لا؟

على رأي ابن مالك رحمه الله تعالى هنا، أن جلوساً منصوب بقعدت، قعد وجلس في المعنى واحد، وفي الحروف والمادة مختلفان، إذاً: جلوساً هذا منصوب بعاملٍ هو مفعول مطلق، منصوب بعامل، وافقه هذا المصدر في المعنى دون الحروف، ولذلك قلنا: المسلّط عليه عامل من لفظه، وهو اللفظي، أو من معناه مثل: قعدت جلوساً، ف ((كَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا)) توافقاً في اللفظ والمعنى، في الحروف -في المادة-، والمعنى، ف ((تَكْلِيمًا)) هذا مفعول مطلق والعامل فيه ((كَلَّمَ)) وهو موافق له في اللفظ والمعنى: قعدت جلوساً، على قول الجمهور سيأتي الخلاف فيه، جلوساً هذا مفعول مطلق، وعلى رأي ابن مالك والمازني والمبرد أنه منصوب بالفعل المذكور، والجمهور يقدرّون له موافق للفظه، فهو منصوب بالفعل المذكور.

حينئذٍ نقول: وافقه في المعنى دون الحروف؛ لأن الجلوس والقعود بمعنى واحد، وأما الحروف فهما مختلفان.

وتَأَلَّيْتُ حِلْفَةً، اللية هي الحلف، تَأَلَّيْتُ حِلْفَةً، حِلْفَةً نقول: هذا مفعول مطلق، والعامل فيه تألى، وهو موافق له في المعنى دون الحروف.

المَصْدَرُ الفَضْلَةُ خرج بالفضلة ما إذا كان المصدر عمدة، قد يكون المصدر عمدة؛ لأنه قد يأتي فاعل، وقد يأتي مبتدأ، وقد يأتي خبراً، وقد يأتي اسم إن أو خبر إن، أو اسم كان، أو المفعول الأول، أو خبر كان، أو المفعول الأول في باب ظن، أو الثاني، إلى آخره، قد يقع عمدة أصالة في الحال، أو بما هو الأصل: كلامك كلام حسن، كلامك مبتدأ، وهو مصدر، وكلام حسن هذا خبر، كلامك كلام حسن، كلامك ما العامل فيه؟ مبتدأ العامل فيه: الابتداء، هل هو من لفظه ومعناه، أو من معناه دون لفظه؟ لا هذا، ولا ذاك؛ لأنه شيء معنوي، لا حروف له، لأنه ما ليس للسان فيه حظ، هذا ضابط العامل المعنوي، والابتداء منه، جعلك الاسم أولاً لتخبر عنه ثانياً.

إذاً كلامك نقول: هذا مبتدأ، والعامل فيه الابتداء، كلام حسن، كلام، هذا خبر، العامل فيه كلامك وهو المبتدأ.

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ ... كَذَلِكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأِ

إذاً الخبر مرفوع بالمبتدأ، وهنا العامل فيه موافق له في اللفظ والمعنى، كلامك كلام

حسن، مثل ضربتك ضرباً، وافقه في اللفظ والمعنى، هل نقول أنه مفعول مطلق؛ لأنه موافق له في اللفظ والمعنى مثل: ((كَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا))؟ لا، لماذا؟ لأن كلامك كلام حسن، كلام حسن هذا عمدة لأنه خبر، وإذا كان كذلك لا يمكن أن يكون فضلة؛ لأن الفضلة ما ليس بعمدة، إذاً هنا تسلط على الخبر عامل من لفظه ومعناه، ولم يعرب مفعولاً مطلقاً لم ننصبه على المفعولية المطلقة لماذا؟ لانتفاء شرط الفضلة. كذلك: جَدَّ جِدُّهُ يعني: نشط أمره، جَدَّ فعل ماضي، وجَدُّهُ هذا مصدره، تسلط عليه عامل من لفظه ومعناه، ومع ذلك لم ينتصب على المفعولية المطلقة؛ لكونه عمدة، ويشترط في المفعول المطلق أن يكون فضلة، وهذا ليس بفضلة، وحقيقة الفضلة: ما ليس ركناً في الإسناد، وهنا الفاعل، وذاك الخبر، ركنان في الإسناد، ف: كلامك وجده سلط عليهما عامل من لفظهما، وهما الفعل والمبتدأ، وليس من المفعول المطلق في شيء.

إذاً: عرفنا هو المصدر، لا بد أن يكون مصدر، فإذا أخذنا المصدر جنساً في حد المفعول المطلق، ما ليس بمصدر ليس بمفعول مطلق، هذه قاعدة مطردة، إذا عرفنا وذكرنا الجنس، حينئذٍ كل ما ليس من الجنس ننفي عنه المحدود، فنقول: العلاقة بين المفعول المطلق والمصدر - دائماً بين المحدود والجنس - العلاقة بينهما العموم والخصوص المطلق؛ لأننا أخذناه قيداً في حد المفعول المطلق، حينئذٍ نقول: المفعول المطلق هو المصدر، إذاً كل مفعول مطلق هو مصدر من غير عكس، يرد: جَدَّ كُلُّ الْجَدِّ وَافْرَحَ الْجَدُّلُ نقول: هذا نائب عن المفعول المطلق، ونحن نحد المفعول المطلق حقيقة أصالة، وهذا قد ناب عنه، حينئذٍ لا إشكال.

إذاً كل ما ليس بمصدر ليس بمفعول مطلق، كل ما كان مصدراً وليس بفضلة ليس بمفعول مطلق، كل ما كان مصدراً فضلة، ولم يكن موافقاً لعامله في اللفظ والمعنى، أو في المعنى دون اللفظ ليس بمفعول مطلق، هذه القيود كلها أشبه ما تكون شروطاً تبين لنا حقيقة المفعول المطلق.

عرّفه في الأوضح بقوله: هو اسم -صدره بالاسم؛ لأنه لا يشترط فيه أن يكون مصدراً، على هذا التعريف إذا قلنا: لا يشترط أن يكون فيه مصدر، والنائب عن المفعول المطلق هو مفعول مطلق حقيقة، حينئذٍ نصدر الحد بكونه اسماً.

هو اسم يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده. هذا بيان لأنواع، وأغراض، والفوائد التي يؤتى من أجلها بالمفعول المطلق، لماذا جيء به؟ بعض النحاة يدخل هذه الأنواع الثلاثة

في الحد، والأولى إخراجها؛ لأنها أنواع، إذا عرفنا حقيقة المفعول المطلق، حينئذ نقول: يتنوع إلى كذا، كما نقول: الكلمة قول مفرد، ثم هي ثلاثة أقسام. إذاً لا ندخل الاسم -حقيقة الاسم- والفعل والحرف في داخل حد الكلمة، بل نحد الشيء ثم نقول: يقسم إلى كذا وكذا، نقول: الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع، وينقسم إلى خبر وإنشاء. إذاً القسمة لا تدخل في الحد، هذا أولى من صنيع ابن هشام -رحمه الله تعالى-. وليس خبراً ولا حالاً، -هذا الذي أردته-، وليس خبراً ولا حالاً، نحو ضربت ضرباً، هذا مثال لمؤكد عامله، ضربت ضرب الأمير للمبين للنوع، ضربت ضربتين للمبين للعدد، بخلاف ضربك ضرباً أليم، هذا مبين للنوع، لكنه ليس بمفعول مطلق، ضربك ضرباً أليم، مثل كلامك كلام حسن، ولا حالاً نحو: وَلَّى مُدْبِرًا، هذا قد يقال: بأنه مثل قعدت جلوساً، نقول: لا؛ لأن هذا حال، وإنما جيء بها لبيان صفة صاحب الحال؛ لأنها قيد لعاملها، ووصف لصاحبها، ففرق بين المفعول المطلق وبين الحال. وَلَّى مُدْبِرًا هذا حال مؤكدة، وافق فيها المنصوب هنا، العامل في المعنى دون اللفظ، لكن نقول: فرق بين الحال والمفعول المطلق، ويفرق بينهما بمعرفة حقيقة الحال ما هي كما سيأتي في محله.

وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدراً، هكذا قال بعد هذا التعريف، صدره بالاسم ثم قال: وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدراً. إذاً قد يكون المفعول المطلق ليس مصدراً، مثل: جَدَّ كُلِّ الْجِدِّ، وعلى هذا معناه أن جَدَّ كُلِّ الْجِدِّ، ((فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ)) [النساء: 129] هذا مفعول مطلق حقيقة، ولا تقل: نائب عن المفعول المطلق، والصحيح أنه نائب عن المفعول المطلق.

والمصدر اسم الحدث الجاري على الفعل، فخرج بهذا القيد اسم المصدر، إذا قيل: حقيقة المفعول المطلق المصدر، معلوم أن تمّ فرقاً بين المصدر واسم المصدر، وسيعقد لهذا باباً في الأخير إن شاء الله تعالى، سيعقد باباً للفرق بين المصدر واسم المصدر، ثم عمل كل منهما.

المصدر ما وافق فعله في الحروف كلها: أعطى إعطاءً، نقول: هذا مصدر، وإذا نقص حرف من المصدر، انتقل من المصدر إلى اسم المصدر، من اسم المصدر يعني أن لا نطلق عليه مصدراً إلى عنوان جديد، وهو اسم المصدر فتقول: أعطى عطاءً أين الهمزة إعطاءً عطاءً؟ كلاهما مصدران في الأصل لأعطى، إلا أنه لما نقص حرف عطاءً، سميناها اسم مصدر، ففرق بين المصدر واسم المصدر، المصدر يكون موافقاً لفعله في عدد الحروف، المادة لا شك فيها في الاثنين، أما المصدر لا بد أن يكون موافقاً لعدد الحروف

فلا ينقص حرفاً، قد يزيد لا إشكال، أكرم إكراماً، إكرا .. زاد، أكرم إكراماً زاد حرفاً، لكن لا ينقص، فإن نقص حينئذٍ سميناه اسم مصدر.

هل يأتي اسم المصدر مفعولاً مطلقاً؟ الجواب: لا، وإنما يكون نائباً، اغتسلت غسلاً، اغتسلت اغتسلاً، قال: اغتسلت غسلاً، غسلاً هذا نقول: نائب عن المفعول المطلق لماذا؟ لكونه اسم مصدر، والشرط هنا أن يكون مصدرًا، فانتفى، المصدر قد يكون مصدرًا صريحاً، وقد يكون مؤولاً بالصريح، مصدر صريح ننطق به كما هو: كلامك كلاماً حسن، ضربت زيداً ضرباً، ضرباً هذا مصدر صريح، والمصدر المؤول بالصريح ((وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ)) [البقرة:184] قلنا: المبتدأ قد يكون اسماً صريحاً، وهو الذي لا يحتاج في جعله مبتدأً إلى تأويل، وقد يكون اسماً مؤولاً بالصريح، وهو فيما إذا احتجنا إلى جعله مبتدأً إلى تأويل: يعني المؤولات السابقة -الثلاث الأول-، فحينئذٍ نقول: ((أَنْ تَصُومُوا)) أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر، جعلنا المصدر هذا مبتدأً. هل يكون المفعول المطلق مصدرًا مؤولاً؟ الجواب: لا، لا يكون. إذاً نعيد المصدر بالصريح احترازاً من المؤول بالصريح، فإنه لا يكون مفعولاً مطلقاً. قال الناظم -رحمه الله تعالى-:

الْمَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ ... مَدْلُوكِي الْفِعْلِ كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ

إذاً أراد أن يعرف لنا المصدر؛ لأن المفعول المطلق لا يكون إلا مصدرًا، كيف تحكم عليه بأنه مصدر وأنت لا تعرف المصدر، وإن كان هذا باب سيأتي، (أبنية المصدر)، والأصل أنه بحث صرفي، لكن سيذكره الناظم في محله، لكن من حيث المعنى ما المراد بالمصدر؟ لاشك أن الفعل مركب، مركب من حدث ومن زمن، كل فعل ماضي أو مضارع أو أمر، لا بد وأنه مشتمل على شيئين اثنين، شيئين اثنين من حيث الوضع لا من حيث دلالة التزام، هذا شيء آخر، كلامنا في الوضع، يعني ما يدل عليه الفعل بالمطابقة، حينئذٍ قام، قام يدل على قيام وزمن ماضٍ، ويقوم يدل على قيام وزمن في الحال، وقم يدل على طلب قيام حدث في الزمن المستقبل.

إذاً دلالة قام على الشيتين، نقول: دلالة مطابقة، وهذه من المهمات تحفظها، دلالة قام على القيام الذي هو الحدث والزمن بالمطابقة، دلالته على الحدث فحسب، تضمن:

دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَافَقَهُ

وَجُزْئِهِ تَضَمَّنًا يَدْعُوهَا دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ

إذا دل على جزئه، على جزء الفعل الزمن دون الحدث أو العكس، فهي دلالة تضمن. إذاً دلّالته على الاثنين نقول: دلالة مطابقة، ودلالته على شيء واحد منهما دون الآخر دلالة تضمن، إن دل على المصدر نقول: المصدر يؤخذ من الفعل بالمادة، يعني: كيف نقول: الفعل هذا للماضي وهذا للمستقبل وهذا للحال؟ ونقول: هذا مأخوذ من مصدر كذا، وهذا مأخوذ من مصدر القيام، وهذا مأخوذ من مصدر الجلوس أو القعود؟ نقول: دلالة الفعل على المصدر بالمادة، يعني بالحروف، كيف تعرف أن هذا مأخوذ من القيام، قام ويقوم وقم؟ نقول: مأخوذ من القيام، القيام هو المصدر، ما الذي دلنا التخرص؟ نقول: لا هذا مأخوذ من المادة يعني من الحروف: القاف والألف والميم، كذلك صام مأخوذ من الصيام أو الصوم، حينئذٍ نقول: دل عليه بالمادة بالحروف.

وأما دلّالته على الزمن فهذه مأخوذة بالصيغة، وهذه مبحثها عند الصرفيين، ما كان على وزن كذا فهو ماضٍ، وما كان على وزن كذا فهو مضارع، وما كان على وزن كذا فهو أمر، حينئذٍ يحدد الماضي، ولذلك له عند التجرد له ثلاثة أوزان فَعَلَ فَعِلَ فَعُلَ، كذلك المضارع: يَفْعُلُ يَفْعِلُ يَفْعَلُ، ثم بزيادة أحرف المضارعة، الأمر، حينئذٍ نقول: بهذه الصيغ، هي التي تدل على الفعل على الذي دل عليه الفعل، فمعرفة الزمن من جهة الصيغة، ومعرفة المصدر من جهة المادة.

بقي دلّالته على شيئين اثنين: الفاعل والمكان، فهي دلالة التزامية؛ لأن اللفظ لا يدل على المكان، وكذلك على الفاعل، لا يدل على الفاعل، اللفظ قام لا يدل على الفاعل، ولا يدل على المكان، فدلالة الفعل على الزمن أقوى من دلالة الفعل على المكان؛ لأن دلالة الفعل على الزمن دلالة تضمنية بالمطابقة بالوضع، أصل الوضع، ودلالته على المكانة، دلالة التزامية، دلّالته على الفاعل، دلالة التزامية، لازم له، ولذلك بعضهم يجعل هذا الجزء في وضع الفعل فيقول: الفعل مركب من ثلاثة أشياء، ليس من شيئين، مركب من ثلاثة أشياء: المصدر والزمن والنسبة إلى فاعلٍ ما، هذه النسبة إلى فاعلٍ ما، مأخوذة بدلالة الالتزام، لكن هل هي مرادة عند الواضع وضعاً أم التزاماً، هذا محل نزاع، والأشهر أنه بدلالة التزام، وأن الفعل يدل على شيئين اثنين فقط. أَلْمَصْدَرُ -أراد أن يعرفه- اسْمٌ يعني هو، اسْمٌ يدل على مَا سَوَى الزَّمَانِ، ما هو سَوَى الزَّمَانِ؟ هو الحدث؛ لأنه ليس عندنا إلا اثنان، إما زمان وإما حدث، مَا سَوَى الزَّمَانِ هو الحدث، والمصدر اسم الحدث، والحدث ما هو؟ هو ما يقوم به الفاعل، ما يفعله

الفاعل، يعني: نحن نبحث عن أَلْفَاظ، ومدلول الألفاظ قائمة بحركات الناس وسكناتهم،
إذا قلت: نام، النوم أين يحدث في الفم أم خارج الفم؟ إذا قلت: نام، النوم له حقيقة،
نام زيدٌ، فقلت: زيد، زيد أين هو في فمك أم خارج؟ إذا المعاني التي تدل عليها
الألفاظ، هذه موجودة في الخارج في الواقع، والألفاظ هذه أدلة عليها.
أَلْمَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ يعني: اسم الحدث الجاري على الفاعل، فإذا قلت:
ضربٌ، نقول: ضربٌ هذا مصدر، نحن قلنا: الحدث، أين هو الحدث؟ إذا قلت:
ضربٌ، ضربٌ هذا في فمك، ما يصدق عليه ضربٌ أين هو؟ في الخارج، إذا ليس هو
بلغو، الذي يكون محسوساً اسمه ضرب، ضربٌ اسمه مصدر. إذا المصدر اسم مسماه
اللفظ، سبق معنا أن الكلمة قد تطلق ويكون مسماه ذات كزيد، أو معنى كعلم،
وعقل، وقد يكون مسماه لفظاً، تقول: زيدٌ كلمةٌ، كلمة في هذا التركيب اسم، مسماه
لفظ زيد، هنا إذا قلت: مصدراً، قتلٌ مصدر، ضربٌ مصدر، أكلٌ مصدر. إذا مصدر
هذا اسم، مسماه اللفظ، وأما اللفظ المسمى الذي هو الضرب، اسم الحدث الجاري
الواقع من الشخص نفسه.
أَلْمَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ ... مَدْلُوكِي الْفِعْلِ .. وهو الحدث.

إذا المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل، اسم مسماه اللفظ، يعني ليس المراد به
القتل نفسه هو المسمى المصدر، لا، ليس هذا. كلمة مصدر ليس مسماه القتل نفسه،
أو الضرب نفسه، أو النوم، أو الأكل، أو الشرب، لا، ليس هذا، وإنما اسم مسماه
اللفظ الدال على الحدث نفسه، فتقول: مصدر مسماه القتل، والقتل مسماه حقيقة
القتل نفسه، الذي تراه تدركه بالنظر أو بالفعل، ففرق بين دلالة الشيء على اللفظ
ودلالة الشيء على المعنى.

أَلْمَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ يعني: يدل على ما سوى الزمان، أَلْمَصْدَرُ هذا مبتدأ،
واسمٌ هذا خبره، وما في محل جر مضاف إليه، وسوى متعلق بمحذوف صلة (ما)، يعني
الذي استقر.

سِوَى الزَّمَانِ يعني غير الزمان.

مِنْ مَدْلُوكِي هذا في موضع حال، نصب حال من الضمير المستتر في الصلة، يعني استقر
سوى الزمان حال كونه من مدلولي الفعل، ثَنَى مَدْلُوكِي؛ لأن الفعل ليس له إلا مدلولان:
الحدث والزمان.

قال: أَلْمَصْدَرُ اسْمٌ. إذا عبر بكون المصدر اسم، اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ، ما هو سِوَى

الزَّمان؟ الحدث. إذاً المصدر اسم الحدث، تأخذ من هذا البيت أن المصدر اسم الحدث، وأما الحدث نفسه فهو الذي يدرك بالحس، اسمه: اللفظ الذي وضع له في لسان العرب.

كَأَمْنٍ مِنْ أَمْنٍ، أَمْنٌ هَذَا مصدر، أَمْنٌ يَأْمَنُ أَمْنًا، كضرب يضرب ضرباً. أَمْنٌ هَذَا اسمه مصدر، والأَمْنُ اسم مسماه الأَمْن، حقيقة الأَمْن نفسه، فرق بين الاثنين، كأَمْنٍ من مدلولي أَمْن، وقتلٍ من مدلولي قتل، وضربٍ من مدلولي ضرب، وشربٍ من مدلولي شرب، وهَلُمَّ جَرًّا.

إذاً الْمَصْدَرُ اسْمٌ (مَا): مَا حَدَثَ مَا سِوَى الزَّمانِ مِنْ مَدْلُوِي الْفِعْلِ، ف (ما) واقعة على حدث.

قال الشارح: الفعل يدل على شيئين: الحدث والزمان، يدل عليهما، يعني بالوضع ليس مطلقاً؛ لأن دلالة الالتزام معتبرة هنا، وهو يدل على الفاعل بدلالة الالتزام، ويدل على المكان بدلالة الالتزام، فقام يدل على قيام في زمن ماضي، ويقوم يدل على قيام في الحال، أو الاستقبال، هذا على المشهور أنه حقيقة في الحال والاستقبال، والصواب أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، هذا الصحيح لماذا؟ لأنه إذا أريد الاستقبال لا بد من قرينة، إما (لن) أو (السين) أو (سوف) .. إلى آخره، وما افتقر أو احتاج إلى قرينة، هذا فرع ما لا يحتاج إلى قرينة، وإذا أُطلق الفعل المضارع حُمِلَ على الحال، وقم يدل على طلب قيام في الاستقبال، والقيام هو الحدث، وهو أحد مدلولي الفعل، وهو المصدر، وهذا معنى قوله: مَا سِوَى الزَّمانِ مِنْ مَدْلُوِي الْفِعْلِ .. فكأنه قال: المصدر اسم الحدث كأَمْنٍ، -وهذا حق-، المصدر اسم الحدث كأَمْنٍ، المصدر اسم. إذاً الاسم أعم من المصدر، فكل مصدر اسم ولا عكس.

إذاً من علامات الاسم كونه مصدراً، إذا ثبت أنه مصدر فهو من علامات الاسم. والمفعول المطلق: هو المصدر المنتصب توكيداً لعامله، أو بياناً لنوعه أو عدده، نحو: ضربتُ ضرباً، وسرتُ سِرّاً، وضربتُ ضربتين.

ثم قال:

يُمَثِّلُهُ أَوْ فِعْلٌ أَوْ وَصْفٌ نُصِبَ

أراد أن يبين المفعول المطلق ما العامل فيه، قال: قد ينصب بالفعل وهو الأصل، وينصب بالوصف، وهو اسم الفاعل، واسم المفعول، وأمثلة المبالغة، واختلف في أفعال التفضيل، والصفة المشبهة.

أو بمثله وهو المصدر.

إذاً المفعول المطلق ينصب بمثله، يعني: بمصدر مثله، لفظاً ومعنى، أو معنى دون لفظ،
يعني: يعمل المصدر في المصدر، فينصبه على أنه مفعول مطلق له، ثم قد يكون المفعول
المطلق، موافقاً للعامل المصدر، في اللفظ والمعنى معاً، أو في المعنى دون اللفظ ((فَإِنَّ
جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا)) [الإسراء: 63] جَزَاءً مفعولٌ مطلق، العامل فيه جَزَاؤُكُمْ،
((فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ)) وقع خبراً، وهو مصدر موافقٌ له (جَزَاءً) في اللفظ والمعنى.
ولو معنى دون لفظ، نحو: أعجبنى قيامك وقوفاً، على ما سبق، أعجبنى: فعل ومفعول
به، قيامك فاعل، وهو مصدر مضاف إلى فاعل، وقوفاً هذا مصدر، عمل فيه قيامك،
كل منهما مصدر، مثل قعدتُ جلوساً، قيامك وقوفاً، نقول: وقوفاً هذا مفعول مطلق،
والعامل فيه المصدر، وهو موافق له في المعنى دون اللفظ؛ لأن القيام والوقوف بمعنى
واحد.

بمثله: هذا جار ومجرور متعلق بقوله: نُصِبَ، نصب بمثله يعني: المفعول المطلق - المصدر
السابق -، ينصب بمثله، وهو المصدر، سواء كان موافقاً له في اللفظ والمعنى كالأية
المذكورة، أو في المعنى دون اللفظ كالمثال المذكور.
أو للتنويع.

فِعْلٍ فيكون العامل في المفعول المطلق فعل، كقوله: ((وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا))
[النساء: 164]، ويشترط في الفعل الذي ينصب مفعولاً مطلقاً، أن يكون متصرفاً، وأما
الجامد فلا، الجامد مثل (نعم) و (بئس)، و (عسى)، و (ليس)، وفعل التعجب، هذه لا
تنصب مفعولاً مطلقاً.
أن يكون تاماً، أن لا يكون ناقصاً، فكان وأخواتها هل تنصب مفعولاً مطلقاً؟ الجواب:
لا.

أن لا يكون مُلغًى عن العمل، وهذا فيما إذا كان ظن وأخواته، إذا توسطت ورجحنا
الإلغاء، أو تأخرت ورجحنا الإلغاء، هذا الأصل فيه، أو يكون متقدماً فيلغى من جهة
اللفظ فحسب.

إذا ثلاثة شروط يجب أن تتوفر في الفعل الذي ينصب المفعول المطلق، وهل يشترط فيه
أن يكون متعدياً؟

لا يشترط في المفعول الذي يُنصب بفعلٍ أن يكون متعدياً إلا نوعاً واحداً، وهذا ذكرناه،
ولذلك قلنا: الحال لا يشترط فيها أن يكون العامل فيها متعدياً، ومثلنا بقوله: جاء زيدٌ
راكباً، قلنا: راكباً هذا حال، والعامل فيه جاء، وهو لازم ليس بمتعدي: فَانْصِبْ بِهِ
مَفْعُولَهُ، قلنا: ينصب الفعل المتعدي المفعول، وما عداه لا يتعدى إلى مفعول به البتة،

وأما سائر المفاعيل هذا لا يشترط فيها التعدي، بل تكون مع اللازم، ومع المتعدي.
إِذَا مِثْلُهُ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ ((وَالصَّاقَاتِ صَقًّا)) [الصفات:1] صَقًّا: هذا مفعول مطلق
موافقٌ لعامله في اللفظ والمعنى، والعامل فيه الصَّاقَاتِ، وهو اسم فاعل جمع صاف،
وكذلك ((وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا)) [الذاريات:1] ذَرْوًا مفعول مطلق ((فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا))
[المرسلات:2] عَصْفًا مفعول مطلق .. إلى آخر.

فالعامل فيه وصف، وهو مضروب ضرباً، ضرباً هذا مفعول مطلق، والعامل فيه
مضروبٌ، وهو اسم مفعول.

يشترط في الوصف الذي ينصب المفعول المطلق شرطان: أحدهما أن يكون متصرفاً،
فالجامد لا ينصب مفعولاً مطلقاً، ثانيهما أن يكون اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو
صيغة مبالغة، هذه ثلاثة، فإن كان اسم تفضيل لم ينصب المفعول المطلق بغير خلافٍ
فيما نعلم، -جَوَّزَهُ بعضهم،- وأما قول الشاعر:
أَمَّا الْمُلُوكُ فَأَنْتَ الْيَوْمَ الْأَمُّهُمْ ... لُؤْمًا وَأَبْيَضُهُمْ سَرْبَالٌ طَبَّاحٌ

أَلَا مُهُمْ لُؤْمًا، لُؤْمًا ظاهره أنه مصدر عمل فيه أَلَا مُهُمْ، وهو أفعال تفضيل، فانتصب على
أنه مفعول مطلق، هذا الظاهر، والجماهير أو من حكى الإجماع على المنع، يقدره
مصدراً لفعلٍ محذوف: فَأَنْتَ الْيَوْمَ الْأَمُّهُمْ تَلُومُ لُؤْمًا، تَلُومُ تَفْعُلُ، تَلُومُ لُؤْمًا، حينئذٍ لُؤْمًا
هذا مفعول مطلق، لكن ليس العامل فيه اسم التفضيل، بل فعل مقدر من لفظه.
واختلفوا في الصفة المشبهة، فحملها قوم على أفعال التفضيل، ومنعوا من نصبها
المفعول المطلق، وذهب ابن هشام إلى جواز نصبها إياه مستندلاً بقول النابغة الذبياني:
وَأَرَانِي طَرِبًا فِي إِثْرِهِمْ ... طَرَبَ الْوَالِهَةِ أَوْ كَالْمُخْتَبِلِ

طَرِبًا على وزن فَعَلَ حَذَرَ، وهو صفة مشبهة. طَرِبًا طَرَبَ الْوَالِهَةِ مثل: ضرب الأمير.
إِذَا هَذَا فِي ظَاهِرِهِ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِ (طَرِبًا)، وهو صفة مشبهة، وبقي على ظاهره ابن
هشام، فجَوَّزَ فِي الصِّفَةِ الْمَشْبُوهَةِ أَنْ تَنْصَبَ مَفْعُولًا مُطْلَقًا، لكن الجماهير على أن يقدر
له مثل ما قَدَّرَ فِي: أَلَا مُهُمْ لُؤْمًا، حينئذٍ التقدير يكون: أَرَانِي طَرِبًا فِي إِثْرِهِمْ أَطَرَبُ طَرَبَ
الواله، على نحو ما قالوه في أفعال التفضيل.

إِذَا نُصِبَ الْمَفْعُولُ الْمَطْلُوقُ، أَوْ ذَلِكَ الْمَصْدَرُ عَلَى الْمَفْعُولِيَةِ الْمَطْلُوقَةِ مِثْلُهُ أَوْ فِعْلٍ أَوْ
وَصْفٍ، هَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَشْيَاءُ تَعْمَلُ فِي الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ، وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ، حَكِي الْإِجْمَاعِ

على أنها لا تنصب المفعول المطلق، والصفة المشبهة الجماهير على المنع، وجوزه ابن هشام -رحمه الله تعالى-.

نُصِبَ قال بعضهم: إِنَّ لَمْ يَنْبُ عَنْ فَاعِلٍ فَإِنْ أُنِيبَ حِينَئِذٍ رَفَعَ، كما هو الشأن في المفعول به: فَأَنْصِبَ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنَّ لَمْ يَنْبُ، هنا نُصِبَ: إِنَّ لَمْ يَنْبُ عَنْ فَاعِلٍ غَضِبَ غضب شديد، غضبتُ غضباً شديداً، فأراد أن يحذف الفاعل؛ لئلا يساء به أنه سريع الغضب، قال: غَضِبَ -اليوم-، أو غَضِبَ غضباً شديداً، غضبٌ شديد هذا نائب فاعل، حينئذٍ من جوز أن يكون هذا المفعول المطلق نائب فاعل، حينئذٍ ينصب ما لم ينب عن الفاعل، فإن أُنِيبَ حينئذٍ أخذ حكم نائب الفاعل.

وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ، وَكَوْنُهُ أَيْ الْمَصْدَرُ أَصْلًا فِي الْاِشْتِقَاقِ، لِهَذَيْنِ الْفِعْلِ وَالْوَصْفِ، اُنْتُخِبَ يعني اختير، وهذا مذهب البصريين، ومسألة المصدر والفعل المشتق منه، وأيهما مشتق من الآخر، هذه طويلة الذيل قليلة النفع، بل معدومة النفع، وكثر الكلام حولها أيهما أصلٌ للآخر، وإن كان المرجح أن المصدر أصلٌ لفرعيه: وَالْمَصْدَرُ الْأَصْلُ وَأَيُّ أَصْلٍ ... وَمِنْهُ يَا صَاحِبَ اسْتِقْطَاقِ الْفِ عِلٌّ

هذا الذي اختاره ابن مالك -رحمه الله تعالى-، وابن الأنباري في الإنصاف في مسائل الخلاف، عنوان لهذه المسألة، وأطال النفس فيها، فمن أرادها فليرجع إليها. وَكَوْنُهُ أَيْ الْمَصْدَرُ، كَوْنُهُ هَذَا مَبْتَدَأٌ مضاف إلى اسمه، وهو كان، وَأَصْلًا هَذَا خَبَرُ كَانَ، وَجُمْلَةٌ: اُنْتُخِبَ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ، فَكَانَ هُنَا مَبْتَدَأٌ فَتَحْتَاجُ إِلَى خَبَرَيْنِ: خَبَرٌ بِاعْتِبَارِهَا مَبْتَدَأٌ، وَخَبَرٌ بِاعْتِبَارِهَا فِعْلًا نَاقِصًا، خَبَرُهَا بِاعْتِبَارِ كَوْنِهَا -كَانَ- نَاقِصَةً أَصْلًا، وَبِاعْتِبَارِ كَوْنِهَا مَبْتَدَأً اُنْتُخِبَ، وَلِهَذَا يُرَادُ بِهِ الْفِعْلُ وَالْوَصْفُ، متعلق بقوله: أَصْلًا، لِمَاذَا اُنْتُخِبَ اخْتِيرَ؟ لَأَنَّ كُلَّ فَرْعٍ يَتَضَمَّنُ الْأَصْلَ وَزِيَادَةً، هَذِهِ أَقْوَى حُجَّةٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ؛ أَنَّ كُلَّ فَرْعٍ يَتَضَمَّنُ الْأَصْلَ وَزِيَادَةً، وَالْفِعْلُ وَالْوَصْفُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَصْدَرِ كَذَلِكَ دُونَهُ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ يَدُلُّ عَلَى حَدَثٍ فَقَطْ، وَالْفِعْلُ يَدُلُّ عَلَى حَدَثٍ وَزِيَادَةٍ، وَهُوَ الزَّمَنُ، وَالْوَصْفُ يَدُلُّ عَلَى حَدَثٍ وَزِيَادَةٍ، وَهُوَ الذَّاتُ، حِينَئِذٍ نَقُولُ: الْوَصْفُ يَدُلُّ عَلَى الْفَاعِلِ -مِنْ جِهَةِ الْعُمُومِ-، وَالْحَدَثُ بِدَلَالَةِ الْمِطَابَقَةِ، عَلَى جِزْئِهِ، الذَّاتُ فَقَطْ، أَوِ الْحَدَثُ فَقَطْ نَقُولُ: دَلَالَةٌ تَضْمَنُ، مَقْصُودِي بِهَذَا: أَنَّ الْفِعْلَ مَعَ كَوْنِهِ أَصْلٌ دَلَّ عَلَى الْفَاعِلِ بِدَلَالَةِ التَّزَامِ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ مَعَ كَوْنِهِ فَرْعٌ عَنِ الْفِعْلِ، دَلَّ عَلَى الْفَاعِلِ بِدَلَالَةِ الْمِطَابَقَةِ، وَأَيُّهُمَا أَقْوَى، أَيُّ الدَّلَاتَيْنِ أَقْوَى؟ الْمِطَابَقَةُ لِأَنَّهَا وَضْعِيَّةٌ، وَأَمَّا دَلَالَةُ الْاِلْتِزَامِ، لَا، هَذِهِ خَارِجَةٌ عَنِ مَسْمَى اللَّفْظِ، حِينَئِذٍ دَلَالَةُ الْفَرْعِ عَلَى الْفَاعِلِ أَقْوَى مِنْ دَلَالَةِ الْأَصْلِ.

الشاهد أن الفعل يدل على حدث وزيادة وهو الزمن، والوصف يدل على حدث وزيادة، وهو دلالة الذات، والمصدر يدل على الحدث فقط، وما دل على شيئين اثنين فرع عما دل على شيء واحد، وهذا واضح بين.

وَكَوْنُهُ أي المصدر، أصلاً لِهَذَيْنِ الفعل والوصف، اُنْتُخِبَ اختِيرَ، وهو الأرجح.

قال رحمه الله: ينتصب المصدر بمثله، أي بالمصدر أو بالفعل أو بالوصف، ومذهب البصريين أن المصدر أصل، والفعل والوصف مشتقان منه، وهذا معنى قوله: وَكَوْنُهُ أصلاً لِهَذَيْنِ اُنْتُخِبَ، أي المختار أن المصدر أصلٌ لهذين أي الفعل والوصف، ومذهب الكوفيين عكس، الفعل أصل، والمصدر مشتق منه، وهذا مردود ضعيف؛ لأنه يلزم منه أن يكون الفرع يدل على شيء واحد، والأصل يدل على شيئين، وهذا خلاف المنطوق خلاف المعقول، المعقول يدل على أن الفرع يكون متضمناً للأصل وزيادة، هذا هو الأصل، فإذا عكسنا ما هو معقول ومنطوق، حينئذٍ نقول: هذا فيه نظر.

وأما القول بأنه إذا جيء بالمصدر يكون ثالثاً ضَرْبُ يَضْرِبُ ضرباً، ابن آجروم هكذا عرّفه: الذي يجيء ثالثاً في تصريف الفعل، هذا مشكل ضَرْبُ يَضْرِبُ ضرباً.

إذاً الأصل هو الفعل الماضي، ثم جاء ضرباً نقول: لا، هذا ليس بمطرد، وإنما اصطلاح النحاة على أنهم يذكرون المصدر بعد الفعل، وليس بلازم، لو قال: ضَرْبُ ضَرْباً يَضْرِبُ، ضرباً ضَرْبَ يَضْرِبُ، يَضْرِبُ ضرباً ضَرْبَ يَضْرِبُ، نقول: هذا كله جائز؛ لأن الأصل الذي اتخذ النحاة من تقديم الفعل الماضي على المصدر، ليس لدلالة على أنه أصل، وإنما للذكر فحسب، أشبه ما يكون بشيء عُرفي عند النحاة فحسب، وإلا لو قدم وأخر لا بأس به، لا نقول: إذا قال: ضرباً ضَرْبَ يَضْرِبُ، وقع في محذور منكر، نقول: لا، هذا صحيح، وذاك صحيح، وإنما الأولى أن يقدم الفعل الماضي: ضَرْبَ يَضْرِبُ ضَرْباً، الذي يجيء ثالثاً في تصريف الفعل، وهذا من باب التقريب للمبتدأ: قَتَلَ يَقْتُلُ قتلاً، جلسَ يجلسُ جلوساً.

إذاً لا بد من الرجوع إلى معرفة أبنية المصادر، فهي مسألة توقيفية يعني: أشياء تحفظ، ويقاس عليها، منها ما هو قياسي، ومنها ما هو سماعي، والقياسي كثير، وفي باب الثلاثي السماعي كثير حتى قيل أنه لا قياسي فيه، نفى بعضهم القياس، وأظن ابن حاجب على هذا في الشافية، ومر معنا.

إذاً مذهب الكوفيين، أن الفعل أصل؟؟؟، والصحيح المذهب الأول؛ لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة، والفعل والوصف بالنسبة للمصدر كذلك؛ لأن كلاهما يدل

على المصدر وزيادة، فالفعل يدل على المصدر والزمان، والوصف يدل على المصدر والفاعل، هذا أرجح.

تَوْكِيداً أَوْ نَوْعاً يُبَيِّنُ أَوْ عَدَدٌ ... كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشْدٍ

أراد أن يبين لنا بعد ما بين حقيقة المفعول المطلق، ما هي الفوائد والأغراض التي يؤتي بالمفعول المطلق من أجلها؟

قال: ثلاث فوائد: تَوْكِيداً، أَوْ نَوْعاً، أَوْ عَدَدٌ، إما أن يجاء بالمفعول المطلق ليؤكد عامله، أو يبين نوعه، أو يبين عدده، إما هذا، وإما ذاك.

كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشْدٍ قسمه إلى ثلاثة أنواع، ومثّل بمثالين، مثّل للعدد بقوله: سَيْرَتَيْنِ، وللنوع بقوله: سَيْرَ ذِي رَشْدٍ.

قوله: تَوْكِيداً هذا مفعولٌ مقدم لقوله: يُبَيِّنُ، (يُبين توكيداً أو نوعاً)، بإسقاط همزة أو للوزن، تَوْكِيداً أَوْ نَوْعاً يُبَيِّنُ، يُبَيِّنُ هذا فعل مضارع، وتَوْكِيداً هذا مفعول به مقدم عليه، و (أَوْ) حرف عطف، ونَوْعاً معطوف على المنصوب، والمعطوف على المنصوب منصوب.

إذاً أول غرض وأول حكمة وفائدة لجئنا بالمفعول المطلق، أنه يكون مؤكّداً، مؤكّداً لأي شيء؟ يطلق النحاة مؤكّداً لعامله فتقول: ضربتُ ضرباً، ضرباً هذا مؤكّد للعامل، وهو الضرب.

توكيداً لعامله، والأولى أن يقال: لمعنى عامله.

المؤكّد لعامله أي لمعنى عامله، ثم المراد بمعنى عامله المصدر، المراد به بعض الفعل، بعض العامل، وليس كل العامل لماذا؟ لأنك إذا قلت: ضربتُ ضرباً، ضرباً هذا تأكيد للعامل، وهو ضرب، مؤكّد له توكيداً لفظياً أو معنوياً؟ التوكيد المعنوي محصور في النفس والعين، وتلك الألفاظ الخمسة، هذا ليس واحداً منها، حينئذٍ هو لفظي، إذا صار تأكيداً لفظياً حينئذٍ لا بد أن يكون المؤكّد والمؤكّد متحدين في المعنى، كلّ منهما مدلوله شيء واحد، لا يكون المؤكّد دالاً على شيء واحد، والمؤكّد دالاً على شيئين اثنين، وإذا نظرنا إلى (ضرباً) أنه توكيد بضرب، ضرب يدل على شيء واحد؛ لأنه مصدر، وضرب يدل على شيئين اثنين، ومن شرط التأكيد اللفظي التطابق في المعنى، فلا بد أن يكون المؤكّد، وهو ضرباً مطابقاً للمعنى الذي دل عليه المؤكّد وهو ضرب، فحينئذٍ لا بد من جعل ضرباً مؤكّداً للمصدر الذي دل عليه ضرب لا لجميع ضرب، فهو مؤكّد لبعض

الفعل العامل، وليس لكلمة، أما قلنا: الفعل مركب من شيئين زمن ومصدر؟ إذا ضرباً هذا مؤكّد للزمن؟ لا، ليس مؤكّداً للزمن، وإنما هو مؤكّد للمصدر، إذا تطابقا أو لا؟ تطابقا، لا بد من التأويل، وهذا فقه عجيب.

ضربتُ ضرباً، ضرباً نقول: هذا مؤكّد للمصدر الذي دل عليه ضرب لا لمجموع ضرب؛ لأننا لو جعلناه مؤكّداً لمجموع ضرب، وهو مركب من شيئين، لتخالف عندنا المؤكّد، والمؤكّد، وهذا فساد، فحينئذٍ نقدر أن ضرباً مؤكّد للمصدر فنقول: ضربتُ ضرباً، كأنه قال: أحدثتُ ضرباً ضرباً، ضربتُ ضرباً في قوة قولك: أحدثتُ ضرباً ضرباً، فـضرباً ضرباً نقول: الثاني هو المؤكّد، وضرباً الأول هو الذي دل عليه الفعل، إذا أردنا حل الجملة نقول: أحدثتُ ضرباً ضرباً؛ لأن ضرباً معناه أحدثت ضرباً، أكلتُ أحدثتُ أكلاً، فمُتُّ أحدثتُ نوماً.. إلى آخره، فـضرباً أحدثتُ ضرباً ضرباً، جاء مؤكّداً للمصدر.

إذاً توكيد لمعنى عامله أي للمصدر الذي دل عليه العامل.
المؤكّد لعامله: أي لمصدر عامله الذي تضمنه ليتحد المؤكّد والمؤكّد، فنجعله مؤكّداً للمصدر الذي دل عليه العامل، إذ ذلك شرط في التوكيد اللفظي الذي هذا منه، ضربتُ ضرباً نقول: هذا توكيد لفظي.
إذاً القسم الأول المفعول المطلق المؤكّد، هذا نقول: توكيد لفظي، وليس توكيداً معنوياً.
فمعنى قولك: ضربتُ ضرباً أحدثتُ ضرباً ضرباً، والمراد إفادته التوكيد من غير بيان نوع أو عدد؛ لأن المراد تأكيد المصدر فحسب، وأما الضرب هذا يتنوع، الضرب منه قبيح منه حسن منه شديد مؤلم، منه ضعيف، منه بين بين، إذاً أنواع هو، وكذلك قد يكون ضربة، وضربتين، وضربات، وعشر ضربات، نقول: هذا المراد بالمؤكّد هنا اللفظي بيان تأكيد المصدر فحسب بقطع النظر عن نوعه وعدده؛ لأن هذا له قسمان مستقلان.
من غير بيان نوع أو عدد، وإلا فالتوكيد لازم للمفعول المطلق مطلقاً، كل الأنواع فيها نوع توكيد، وإن كان لا يقصد، وسمي توكيداً؛ لأنه لم يفد غير ما أفاده الفعل الناصب له.

إذاً توكيداً المراد إفادته التوكيد من غير بيان نوع أو عدد.

المؤكّد إذا جيء به ضربتُ ضرباً، المراد به التوكيد من غير تعرض لعدد أو بيان نوع؛ لأن كلاهما قد وضع له قسم مستقل، وإلا فالتوكيد لازم للمفعول المطلق مطلقاً، يعني الأقسام الثلاثة كلها مؤكّدة، لكن لما تمحض القسم الأول للتوكيد عُنون له بهذا

العنوان، ولما كان مراعاة بيان النوع في القسم الثاني مع التوكيد جعل مبيناً للنوع، ولما كان الغالب أو المراد أو المقصد من العدد بيان العدد مع التأكيد، جعل عنواناً له وترجمةً له، وإلا الثلاثة كلها من المؤكّدات، لكن المؤكّد الأول النوع الخاص؛ لأنه تمحض للتأكيد، ولم يأت لبيان عددٍ، ولا بيان نوعٍ، حينئذٍ سمي مؤكّداً، وإن كان لا يقصد، وسمي توكيداً؛ لأنه لم يفد غير ما أفاده الفعل الناصب له، ضربتُ ضرباً ما زاد شيئاً، أحدثت ضرباً ضرباً لم يزد أي شيء، بخلاف ضربتُ ضرب الأمير، وضربتُ ضربتين، فيه زيادة على ما دل عليه المصدر، أما ضربتُ ضرباً ليس فيه زيادة. والمؤكّد صورته، أو حقيقته، وضابطه: أن يكون مصدراً منكراً، ضرباً، ضربتُ ضرباً، هذا مصدر منكر، غير مضاف ولا موصوف؛ لأنه لو أضيف أو وصف حينئذٍ تعين، صار فيه نوع تخصيص، وهو المراد به أن يكون اسم جنس مبهم كما سيأتي. سواء كان عاملاً فعلاً نحو: ضربتُ ضرباً، أم وصفاً نحو: أنا ضاربٌ زيداً ضرباً، ضرباً هذا نقول: مفعول مطلق، والعامل فيه الوصف كما سبق، وسواء كان من مادته كالمثالين السابقين أم كان العامل من مادة مرادف لمادته، -هذا كما ذكرناه-: أعجبتني قيامك وقوفاً، وقوفاً نقول: هذا مصدر مفعولٌ مطلق، والعامل فيه السابق. نحو: قعدتُ جلوساً -السابق-، وأنا قاعدٌ جلوساً. توكيداً أو نوعاً.

إذا توكيداً يبين المصدر إذا ذكر مع عامله توكيداً، نحو: اضرب ضرباً. أو نوعاً يعني أو يبين المصدر نوعاً، يعني بيان نوع العامل؛ لأن العامل يختلف، له أنواع فيما يكون له أنواع، فحينئذٍ يجاء بالمفعول المطلق للدلالة على نوع العامل، ما نوعه؟ نقول: هذا له صور، وصوره عديدة، أشهرها أن يكون مصدراً مضافاً، إذا أضيف المصدر، حينئذٍ نقول: هذا مُبينٌ للنوع، كالمثال الذي ذكره الناظم: سِرْتُ سِرّاً ذي رَشْدٍ، السير يختلف، ذي رَشْدٍ، وغير الرشد، قال: سِرْتُ سِرّاً ذي رَشْدٍ، إذا خصص العامل، سِرْتُ هذا مطلق، فيه إطلاق، سير ذي رَشْدٍ وغيره، فلما جاء سِرّاً ذي رَشْدٍ نقول: هذا يبيّن نوع العامل. إذا الأول أن يكون مصدراً مضافاً، ومنه المثال الذي ذكره الناظم.

الثاني: أن يكون المصدر مقروناً بـ (أل) سواء كانت (أل) عهديّة، أو كانت جنسية دالةً على الكمال: اجتهدتُ الاجتهادَ، الاجتهادُ: هذا مفعول مطلق، و (أل) هذه يحتمل أنها عهديّة، يعني اجتهدتُ الاجتهاد الذي بيني وبينك معهود، إما أنه قوي وإما أنه

ضعيف .. إلى آخره، يعني يَحْتَمِل، أو: اجتهدت الاجتهاد يعني الاجتهاد الكامل، هذا إذا جعلنا (أل) جنسية للدلالة على الكمال، حينئذٍ في النوعين: العهدية والجنسية، نجعل هنا المصدر مبيناً لنوع العامل؛ لأن اجتهدت .. -وهذا الاجتهاد يختلف له صور عديدة جداً-، فإذا قال: الاجتهاد اجتهدت الاجتهاد المعهود بيني وبينك إما قوةً، أو ضعفاً، أو توسطاً، حينئذٍ نقول: هذا تخصيص له في بعض أفرادهِ، والذي دل على ذلك (أل) العهدية، وإن كان المراد به كمال الاجتهاد، حينئذٍ نجعل (أل) هذه جنسية دالة على الكمال.

ثالثاً: أن يكون المصدر موصوفاً، ضربتُ زيداً ضرباً شديداً، شديداً هذا صفة لـ (ضرباً)؛ لأن الضرب أنواع، فإذا قلت: شديداً، حينئذٍ وصفته، بينت نوع العامل. أن يكون المصدر موصوفاً: ضربتُ زيداً ضرباً شديداً. الرابع: أن يكون المفعول المطلق وصفاً مضافاً إلى المصدر: رضيتُ عن زيدٍ أَجْمَلَ الرِّضَا، هنا وصفٌ مضاف إلى الرِّضَا، وهو مصدر، وهذا سيأتي أنه من باب النيابة. أن يكون المفعول المطلق وصفاً مضافاً إلى المصدر: رضيتُ عن زيدٍ أَجْمَلَ الرِّضَا، نقول: أَجْمَلَ الرِّضَا هذا نائب عن المفعول المطلق، وهو مضاف إلى المصدر، ما نوعه؟ نقول: مبین للنوع.

الخامس: أن يكون المفعول المطلق اسم إشارة منعوتاً بمصدرٍ مُحْلَى بـ (أل): أَكْرَمْتُكَ ذلكَ الإِكْرَامَ، أَكْرَمْتُكَ ذلكَ -ذاك-، ولا يشترط أن يوصف كما سيأتي، فحينئذٍ نقول: ذاك أو ذلك هذا مفعول مطلق، وصف بالمصدر.

السادس: أن يكون المصدر نفسه دالاً على نوع من أنواع عامله: رجعتُ القهقري، رجعتُ، الرجوع هذا يختلف أنواع، والقهقري هذا مصدر، وهو بنفسه، بلفظه بمعناه بصيغته دال على نوع من أنواع العامل. سرتُ الحَبَبَ.

السابع: أن يكون المفعول المطلق لفظ (كل)، أو (بعض) مضافاً إلى المصدر ((فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ)) [النساء: 129] كُلَّ هذا نائب عن المفعول المطلق كما سيأتي، وهو مضاف مصدر، ضربتُ زيداً بعض الضرب، بعض الضرب هذا مضاف إلى المصدر. الثامن: أن يكون المفعول المطلق (اسم آلة) للعامل: ضربته سوطاً، الأصل ضربته ضرب سوطٍ حُذِفَ المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وانتصب انتصابه، هذه بعضها من النائب، وبعضها مما هو أصل.

إِذَا أَوْ نَوْعاً يُبَيِّنُ، المراد بالمصدر إذا دل على نوع عامله بوجه من الوجوه إما بإضافة وإما بعلمية، وإما ب (أل)، وإما بوصف، وإما أي شيء يدل على التخصيص، حينئذٍ نقول: هذا مبين للنوع، فالفرق بينه وبين التوكيد، أن التوكيد يأتي مطلقاً هكذا (ضرباً)، لا يتصل به أي شيء لا إضافة، ولا (أل)، ولا .. إلى آخره، كل ما ذكر لا يتصل بهذا المصدر، حينئذٍ نقول: هذا مؤكّد، ضربت ضرباً، ولذلك قلنا: ضرباً يشترط فيه أن يكون مصدراً منكرًا غير مضاف، ولا موصوف، ولا محليّ ب (أل)، والمبين للنوع، حينئذٍ كل ما اتصل به مما يفيد تخصيص ذلك المصدر، حينئذٍ لو قيل بأنه كل ما أفاد شيئاً من خصائص العامل فهو نوعي.

أَوْ عَدَدٌ، هذا النوع الثالث، أَوْ عَدَدٌ يعني المصدر المسوق مفعولاً مطلقاً لبيان عدد عامله، مثل ما مثل الناظم: سَرَّتْ سِرَّتَيْنِ، سَرَّتْ سِرَّتَيْنِ؛ لأن السير قد يختلف، سَرَّتْ في أول الليل، سَرَّتْ في آخر الليل، سَرَّتْ خفيف، سَرَّتْ قوي، سَرَّتْ ذي رشدي، سَرَّتْ سفيه. إِذَا سَرَّتَيْنِ: يعني مرتين.

إِذَا الْمَفْعُولُ الْمَطْلُوقُ، قد يكون مبيناً لعدد عامله، يعني: عدد مرات إيقاع العامل، فإن وقع مرة واحدة قال: ضربتُ ضربَةً ب (التاء)، إن وقع مرتين قال: ضربتُ ضربَتَيْنِ، إن وقع مرات ضربت ضربات، إِذَا بَيَّنَّ عَدَدَ وَقُوعِ الْعَامِلِ. وهذا يكون في ثلاث صور: أن يكون مصدراً مختوماً بتاء الوحدة، ضربته ضربة. أن يكون مصدراً مختوماً بعلامة تثنية أو جمع، ضربته ضربتين أو ضربات، ومنه مثال الناظم.

ثالثاً: أن يكون المفعول المطلق اسم عدد مميزاً بمصدر، اسم عدد مثل: (فَاجِلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً) [النور: 4] ثَمَانِينَ هذا اسم عدد مميز بمصدر، حينئذٍ نقول: هذا نائب عن المفعول المطلق.

في هذه الصور الثلاث يُحَدِّدُ الْعَدَدِيُّ، كما حُدِّدَ النَوْعِيُّ فِي ثَمَانِي صُورٍ، وأما التوكيدي فليس له إلا صورة واحدة، وهي كونه منكرًا غير مضاف ولا موصوف. تَوْكِيدًا أَوْ نَوْعًا يُبَيِّنُ أَوْ عَدَدٌ ... كَسَرْتُ سِرَّتَيْنِ سِرٌّ ذِي رَشْدٍ

قال الشارح: المفعول المطلق يقع على ثلاثة أحوال: أن يكون مؤكّداً، وهو ما جرد عن الوصف وعن الإضافة: ضربت ضرباً، والثاني أن يكون مبيناً للنوع: سَرَّتْ سِرّاً، سير هذا مصدر، والمصدر اسم جنس مبهم، هذا الأصل فيه، اسم جنس مبهم يعني يحتاج إلى تفصيل، وهو يقع على القليل، والكثير ك: ماء، وعسل، وخل، وزيت، قلنا: هذا اسم جنس إفرادي يقع على القليل والكثير، كذلك اسم الجنس المبهم كضرب يقع على

القليل والكثير، تقول: ضرب زيد ضرباً أبهت، وهذا (ضرباً) يحتمل ضرباً قليلاً كثيراً مرة مرتين عشراً، مؤلم غير مؤلم، محتمل للكل، فهو اسم جنس مبهم. سرت سيراً حسناً، للوصف.

أن يكون مبيناً للعدد، من لفظ المصدر، هذا الأصل فيه: ضربته ضربته من نفس المصدر، ضربتين ضربات، أما ثمانين جلدة هذا من النائب عن المصدر. إذاً هذه ثلاثة أنواع للمفعول المطلق.

بعضهم قسمه إلى قسمين، قال: مبهم ومختص، نفسها، المبهم هو التوكيدي؛ لأنه اسم جنس مبهم، ووجه الإبهام الاحتمال - غير معين -، ضربت ضرباً قلنا: هذا غير معين، والمختص على قسمين: معدود وغير معدود، المعدود العددي، والغير معدود هو النوعي.

وَقَدْ يَنْوُبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ ... كَجِدِّ كُلِّ الْجِدِّ وَأَفْرَحِ الْجَدَلِّ

قَدْ يَنْوُبُ عَنْهُ: عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق. الظاهر من صنيع الناظم هنا رحمه الله، أنه يخص المفعول المطلق بالمصدر؛ لأنه قال: الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ، ثم: الْمَصْدَرُ اسْمٌ .. إلى آخره، ثم قال: وَقَدْ يَنْوُبُ عَنْهُ، يَنْوُبُ عَنْهُ عن المصدر في الانتصاب على أنه مفعول مطلق ما سيذكره، وَقَدْ هُنَا لِلتَّحْقِيقِ. وَقَدْ يَنْوُبُ عَنْهُ عن المصدر، يَنْوُبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ: ما دل عليه، ما هذه فاعل لينوب.

ما دل عليه، على المصدر، دَلٌّ يعني بمغايرة له في اللفظ، ودال عليه بالمعنى، لا بد أن تكون ثم مغايرة بين الدال والمدلول، إذ لو كان ثم مطابقة لصار عينه هو، ضربت ضرباً، إذاً لا بد أن يغير المفعول المطلق للمصدر في اللفظ، ولو كانا مصدرين مثل: وَأَفْرَحِ الْجَدَلِّ، الْجَدَلُّ هذا مصدر، لكنه ليس مطابقاً لعامله وهو: وَأَفْرَحِ في المادة، مع كون: الْجَدَلُّ هو معنى الفرح، الْجَدَلُّ هذا نقول: نائب عن المفعول المطلق مع كونه مصدر، لكنه ليس موافقاً للأول، لعامله في اللفظ والمعنى.

وهنا ابن مالك - رحمه الله تعالى - مثل بهذا المثال للنائب، وقد سبق معنا: قعدتُ جلوساً، جلوساً هل هو مفعول مطلق أو لا؟ إن جعلناه مفعولاً مطلقاً، فالجمهور على أنه مفعول مطلق لعامل محذوف من لفظ مذكور: قعدتُ وجلستُ جلوساً، الجمهور على هذا، وعند السيرافي والمازني والمبرد أنه منصوب بالفعل المذكور، فحينئذٍ إذا جعلناه

من شرط المفعول المطلق، المطابقة للعامل في اللفظ والمعنى، حينئذٍ: وَأَفْرَحَ الْجَذَلُ لَيْسَ بِمَفْعُولٍ مُطْلَقٍ، وَإِنَّمَا هُوَ نَائِبٌ عَنِ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ، وَصَنِيعَ النَّازِمِ هُنَا يَدُلُّ عَلَى الثَّانِي، أَنَّهُ نَائِبٌ وَلَيْسَ بِمَفْعُولٍ مُطْلَقٍ، وَلِذَلِكَ قَالَ: وَقَدْ يَنْتُوبُ عَنْهُ، ثُمَّ قَالَ: وَأَفْرَحَ الْجَذَلُ مِثْلَ بِهَذَا النُّوعِ، مِثْلَ قَعَدْتُ جُلُوساً، هُوَ نَفْسُهُ، قَعَدْتُ جُلُوساً، جُلُوساً نَائِبٌ عَنِ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُطَابِقٍ، وَقَدْ قُلْنَا: لِلتَّحْقِيقِ، يَنْتُوبُ عَنْهُ: عَنِ الْمَصْدَرِ فِي الْإِنتِصَابِ عَلَى الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ، مَا هَذِهِ وَاقِعَةٌ عَلَى النَّائِبِ، عَلَيْهِ دَلٌّ، عَلَيْهِ الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الْمَصْدَرِ، وَدَلَّ هَذِهِ صِلَةٌ مَا، وَعَلَيْهِ جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِهِ (دَلٌّ).

وَقَدْ يَنْتُوبُ عَنْهُ أَيُّ عَنِ الْمَصْدَرِ الْمُتَأَصِّلِ فِي الْمَفْعُولِيَّةِ الْمَطْلُوقَةِ، وَهُوَ مَا كَانَ مِنْ لَفْظٍ عَامِلِهِ، لَا مُطْلَقَ الْمَصْدَرِ، حَتَّى يَرِدَ أَنَّ الْمَفْعُولَ الْمَطْلُوقَ فِي وَأَفْرَحَ الْجَذَلُ مَصْدَرٌ، الْمُرَادُ هُنَا فِي النَّيَابَةِ عَنِ الْمَصْدَرِ، مَصْدَرٌ نَائِبٌ عَنِ الْمَصْدَرِ، الْمَصْدَرُ الْمُتَأَصِّلُ فِي بَابِ الْمَفْعُولِيَّةِ الْمَطْلُوقَةِ مَا كَانَ مُوَافِقاً لِعَامِلِهِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ، فَإِنْ خَالَفَ فَلَيْسَ بِأَصْلٍ بَلْ هُوَ نَائِبٌ عَنْهُ، حِينَئِذٍ نَقُولُ: الْقَاعِدَةُ هُنَا، الْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ أَنْ يَكُونَ مِنْ لَفْظِ الْعَامِلِ فِيهِ وَمَعْنَاهُ، هَذَا الْأَصْلُ؛ فَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ أَنْ يَكُونَ مِنْ لَفْظِ الْعَامِلِ فِيهِ وَمَعْنَاهُ، نَحْوُ ضَرَبْتُ ضَرْباً، وَقَدْ يَنْتُوبُ عَنْهُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ مِنْ مَغَايِرِ لَفْظِ الْعَامِلِ فِيهِ، نَحْوُ: جَدَّ كُلِّ الْجِدِّ الَّذِي ذَكَرَهُ النَّازِمُ هُنَا، جَدَّ هَذَا فَعَلَ أَمْرٌ، كُلُّ الْجِدِّ، كُلُّ هَذَا لَفْظٌ مُضَافٌ إِلَى الْمَصْدَرِ، لَيْسَ هُوَ مَصْدَرٌ، وَإِنَّمَا اِكْتَسَبَ مَعْنَى الْمَصْدَرِيَّةِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ هَذِهِ بِاعْتِبَارِ مُضَافٍ إِلَيْهِ، إِنْ أُضِيفَتْ إِلَى زَمَنِ فَهِيَ ظَرْفُ زَمَانٍ، وَإِنْ أُضِيفَتْ إِلَى مَكَانٍ فَهِيَ ظَرْفُ مَكَانٍ، وَإِنْ أُضِيفَتْ إِلَى مَصْدَرٍ فَهِيَ مَصْدَرٌ، إِذَاً مَصْدَرٌ بِالْقُوَّةِ، إِذَاً هُوَ فِي قُوَّةِ الْمَصْدَرِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ.

جَدَّ كُلِّ الْجِدِّ، فَكُلٌّ -بِالنَّصَبِ- مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، وَلَيْسَ مِنْ لَفْظِ جَدٍّ، لَكِنَّهُ دَالٌ عَلَيْهِ لِإِضَافَتِهِ إِلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ، وَمِثْلُهُ وَأَفْرَحَ الْجَذَلُ، فَإِنْ الْجَذَلُ هُوَ الْفَرَحُ.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ، وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ ... !!!

عناصر الدرس

* ما يجوز تثنيته وجمعه من أنواع المفعول المطلق (أنواع المفعول المطلق من حيث التثنية والجمع).

* حالات حذف عامل المفعول المطلق.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة، والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.
أما بعد.

قال الناظم رحمه الله تعالى:

وَقَدْ يَنْتُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ ... كَجِدِّ كُلِّ الْجِدِّ وَأَفْرَحِ الْجَدَلِّ

هذا شروع منه في بيان النائب عن المفعول المطلق، وَقَدْ يَنْتُوبُ، قَدْ هذا حرف تحقيق، يَنْتُوبُ فعل مضارع، وَعَنْهُ هذا متعلق به، والضمير يعود إلى المصدر، وما اسم موصول بمعنى الذي فاعل، وَدَلَّ عَلَيْهِ، عَلَيْهِ متعلق بـ (دَلَّ)، و (دَلَّ) هذه جملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، ثم مثل بـ: جِدِّ كُلِّ الْجِدِّ وَأَفْرَحِ الْجَدَلِّ، وهذا بناء - كما ذكرنا - أن قوله: عَنْهُ يعني عن المصدر، ثم مثل بمصدر: وَأَفْرَحِ الْجَدَلِّ ناب عنه، إذا ناب مصدر عن مصدر، وَقَدْ يَنْتُوبُ عَنْهُ: عن المصدر، ثم قال: وَأَفْرَحِ الْجَدَلِّ، إذا الجدل هذا نائب عن المصدر، وهو مصدر، إذا ناب مصدر عن مصدر، لأن الأصل في المفعول المطلق أن يكون موافقاً لعامله في اللفظ والمعنى، فإن خالف، بأن وافق في المعنى دون اللفظ، عند ابن مالك - رحمه الله تعالى - : نائب عن المفعول المطلق، وليس بمفعول مطلق.

إذاً الأصل في المفعول المطلق، أن يكون من لفظ العامل فيه ومعناه، وَقَدْ يَنْتُوبُ عَنْهُ يعني عن المصدر المتأصل في المفعولية المطلقة، وهو ما كان من لفظ عامله لا مطلق المصدر، حتى يرد أن المفعول المطلق في قوله: أَفْرَحِ الْجَدَلِّ مصدر، هنا ناب مصدر عن مصدر، نعم، وهو مسلم به، لأن المراد بالمصدر الذي ينب عنه، المصدر الموافق لعامله في المعنى واللفظ، والمراد بالمصدر الذي وقع نائباً هنا: ما وافق في المعنى دون اللفظ، ولا شك أن الثاني دون الأول، لا شك أن ما وافق في اللفظ والمعنى أعلى رتبة، وما وافق في المعنى دون اللفظ هذا أدنى، فلا يرد حينئذٍ قوله: أَفْرَحِ الْجَدَلِّ بأنه مصدر. والأصل في المفعول المطلق، أن يكون من لفظ العامل فيه ومعناه نحو: ضربت ضرباً، ضرباً، هذا من لفظ العامل ومعناه.

وَقَدْ يَنْتُوبُ عَنْهُ ما دل عليه من مغاير لفظ العامل فيه، ينتوب عنه - عن المصدر الموافق للفظ عامله ومعناه - مغاير للفظ عامله، موافق له في معناه، يعني النوع الثاني، وهو: أَفْرَحِ الْجَدَلِّ، نحو: جِدِّ كُلِّ الْجِدِّ، فُكُلٌ منصوب على أنه مفعول مطلق، وليس من لفظ

جَدَّ، جَدَّ كُلَّ، كُلَّ جَدَّ، إذاً ليس موافقاً له في اللفظ، مع أنه في المعنى موافق له، لماذا وافقه، وهو لفظ كل؟ نقول: كل القاعدة فيها، -وهذا سيأتينا في باب الإضافة إن شاء الله-، القاعدة فيها أن حكمها حكم المضاف إليه، يعني هل هي ظرف؟ هل هي مصدر؟ هل هي اسم زمان؟ نقول: العبرة بالمضاف إليه، إن أضيفت إلى اسم زمان فهي ظرف زمان، إن أضيفت إلى اسم مكان فهي ظرف مكان، إن أضيفت إلى مصدر فهي مصدر.

إذاً جَدَّ كُلَّ الجَدَّ هذا فيه معنى المصدر، وافق جَدَّ في المعنى دون اللفظ، تقول: كيف وافقه وهو لفظ كل، والأصل فيه أنه ليس مصدر؟ تقول: لإضافته إلى المصدر اكتسب معنى المصدرية، فهو موافق للعامل في المعنى دون اللفظ

فَكُلَّ منصوب على أنه مفعول مطلق، وليس من لفظ جَدَّ، لكنه دال عليه لإضافته - انظر - قال: دال عليه، دال على معنى العامل، لإضافته إلى المصدر، الذي هو من لفظ الفعل، ومثله: أَفْرَحَ الْجَدَّلُ، الْجَدَّلُ هو الفرح، كأنه قال: افرح الفرح، أو اجذل الجذل، حينئذٍ نقول: هنا وافق عامله في المعنى دون اللفظ، على رأي ابن مالك هذا ليس بمفعول مطلق، وإنما هو نائب عن المفعول المطلق، وعلى رأي الجمهور أن الجذل هذا مفعول مطلق لعامل محذوف من لفظه: افرح واجذل الجذل. إذاً الجذل هذا مثل اضرب ضرباً، حينئذٍ صار مفعولاً مطلقاً، فلا بد من التأويل، أما على جعل الجذل معمولاً لـ: افرح، هنا يرد رأي ابن مالك -رحمه الله تعالى-، هذا على رأي المازني والمبرد. وَقَدْ يَنْبُؤُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ ... كَجَدَّ كُلَّ الْجَدِّ وَأَفْرَحَ الْجَدَّلِ

مثل بنوعين، وهو ما أنيب فيه المصدر الموافق للعامل في المعنى دون اللفظ، كالجدل أي: الفرح، وما كان لفظاً كُلَّ مضافاً إلى المصدر، هذان نوعان، ونقول: ينبؤ عن المصدر ما يدل عليه من الكلية، والبعضية، يعني لفظ كل وما رادفها، ولفظ بعض وما رادفها؛ بشرط إضافتهما إلى المصدر لاكتساب معنى المصدرية من المضاف إليه دون لفظه، ك: كل، وعامة، وجميع، وبعض، ونصف، وشرط، نقول: هذه كلها إذا أضيفت إلى المصدر، حينئذٍ اكتسبت المصدرية من المضاف إليه، فصح إنابتها عن المفعول المطلق.

مضافين إلى المصدر هذا قيد، الكلية والبعضية، كل ما دل على الكلية والبعضية سواء كان لفظ كل، وما رادفه، ك: عامة وجميع، ولفظ بعض، وما رادفه، ك: شطر ونصف،

بشرط أن يكونا مضافين على المصدر، نحو: كَجَدَّ كُلُّ الْجِدِّ، وكقوله تعالى: ((فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ)) [النساء: 129] الْمِيل --- هذا مصدر، أضيف إليه كل، وضربته بعض الضرب، إذاً الأول والثاني: الكلية والبعضية.

الثالث الذي ينوب: المصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور، وهو ما مثل له الناظم بقوله: افْرَحَ الْجَذَلُ، فالجذل هذا مفعول مطلق عند الجمهور، ثم في العامل فيه قولان: سيبويه والجمهور على أنه فعل محذوف من لفظ المصدر: افرح واجذل الجذل، ومذهب المازني والمبرد والسيرافي، على أنه بالعامل المذكور، هذا إذا أعربناه مفعولاً مطلقاً، وبعضهم جعله مفعولاً لأجله، وبعضهم جعل المصدر حالاً بتأويل المشتق، والمشهور هو الأول.

إذاً المصدر المرادف لمصدر العامل نقول: هذا نائب عن المفعول المطلق على رأي ابن مالك -رحمه الله تعالى-، قعدت جلوساً، فجلوساً هذا نائب عن المصدر في باب المفعول المطلق؛ لأنه نائب عن مصدر الفعل الموجود، قعدت قعوداً، هذا الأصل، قعدت قعوداً، لم يأت بـ (قعوداً)، وإنما ناب عنه ما هو من معناه دون لفظه، مرادف له في المعنى دون اللفظ، ومنه: "أَحَبَبْتُه مِقَّةً"، مِقَّةً هو بمعنى الحبة، مِقَّةً، حينئذٍ نقول: مِقَّةً هذا مصدر ومِقَ، فحينئذٍ نقول: هذا نائب مناب المفعول المطلق؛ لأن الأصل أحببته محبة، فلم يأت باللفظ المرادف، باللفظ المطابق لمصدر العامل، وإنما جاء بمرادفه، وَاَفْرَحَ الْجَذَلُ، فالجلوس نائب مناب القعود لمرادفته له، والجذل نائب مناب الفرح، لمرادفته له في المعنى دون اللفظ.

الرابع -ما ينوب مناب المصدر-: اسم الإشارة، نحو ضربته ذلك الضرب، ضربته ذلك، الأصل ضربته الضرب، وهذا سبق معنا أنه من صور المبين للنوع؛ لأنه قال: ضربته الضرب، فأنيب (ذلك) اسم الإشارة مناب الضرب، ثم أبدل أو وصف أو عطف عليه المصدر، وهل هو شرط فيه أم لا؟ محل نزاع، والمشهور: لا، إذاً ضربته ذلك، ذلك نقول: هذا نائب عن المفعول المطلق، الأصل أن يقول: ضربته الضرب؛ لأنه مشار إليه، معرفة، هذا الأصل، ذلك أليس (ذا) من المعارف؟ حل محل الضرب، والضرب هذا مُحَلَّى بـ (ال)، وهو من المفعول المطلق المبين للنوع.

وزعم بعضهم أنه إذا ناب اسم الإشارة مناب المصدر، فلا بد من وصفه بالمصدر كما مثلنا، وفيه نظر، يعني: لا يشترط أن ينصب بالمصدر، فمن أمثلة سيبويه: ظننت ذاك، -ابن عقيل دائماً يحتج بفعل سيبويه فحسب-، ظننت ذاك، ذاك، هذا مفعول مطلق،

أين الحجة؟ أي: ظننت ذاك الظن، فذاك إشارة إلى الظن، ولم ينصب به، وهو مذهب الجمهور، مذهب الجمهور أنه لا يشترط، فلو قال: ظننت ذاك، اكتفيناً، لو قال: الضرب، حينئذٍ هذا يعتبر من باب التأكيد بالمعنى.

الخامس: ينوب عن المصدر ضميره، هذا ذكرناه في: **عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعْدَى أَنْ تَصِلَ ... هَا غَيْرَ مَصْدَرٍ بِهِ نُخَوِّعُ عَمِلَ**

فإن كانت هاء المصدر قلنا: هذه نائبة عن المفعول المطلق؛ ضربته زيداً، زيداً: هذا بدل من الضمير ضربته زيداً، وليس مفعولاً مطلقاً، المفعول المطلق الضمير، وهذا النائب، ضربته زيداً، زيداً هذا ليس مفعولاً مطلقاً، ليس مفعولاً به بل هو بدل من الضمير، والضمير هذا نقول فيه: نائب عن المفعول المطلق؛ لأنه هاء المصدر، وهاء المصدر هذه لا تدل على أن الفعل متعدي.

إذاً ضميره، قال: ينوب عنه ضميره، ضربته زيداً، أي: ضربت الضرب زيداً، ومنه قوله تعالى: ((لَا أُعَذِّبُهُ)) [المائدة: 115] أي العذاب ((أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ)) [المائدة: 20]. السادس: ينوب عنه ما دل على العدد: ضربته عشرين ضربة، لكن يشترط فيه أن يكون له مميز مصدر، عشرين ضربة: ((فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً)) [النور: 4]، أما الثمانين هكذا لا، لا بد من تمييز يكون مصدراً.

السابع: اسم الآلة: ضربته سوطاً أو عصى، والأصل ضربته ضرب سوط، فحذف المضاف وهو الضرب، وأقيم المضاف إليه مقامه، فانتصب انتصابه، ف قيل: ضربته سوطاً، وهو مطرد في آلة الفعل دون غيرها، فلا يجوز ضربته خشبة، آلة الفعل يعني الذي يكون آلة، ضربته سوطاً، السوط معروف أنه آلة لكن الخشبة ليست معروفة أنها آلة للضرب، وإنما هو السوط، كذلك ينوب عنه الصفة نحو: سرت أحسن السير، واشتمل الصماء، يعني الشملة الصماء، حذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه، وضربته ضرب الأمير اللص، والأصل ضرباً مثل ضرب الأمير، فحذف الموصوف ثم المضاف، فأقيم المضاف إليه مقامه.

تاسعاً: ينوب عنه مشارك له في مادته، يعني: في حروفه، وهذا ثلاثة أقسام: اسم مصدر مثل: اغتسلت غسلاً، غسلاً هذا مشارك له في المادة، لكن ليس من كل وجه، واسم عين، ومصدر لفعل آخر، هذه ثلاثة أشياء: اسم عين، ومصدر لفعل آخر، «وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ .. إِنْبَاتًا»، لكن ما قال: إِنْبَاتًا .. قال: ((نَبَاتًا))، هذا مثال لاسم

المصدر، مثل اغتسلت غسلاً، ((وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتَلًا)) [المزمل:8]، الأصل تبتلاً، والأصل إنباتاً وتبتلاً.

عاشراً: دال على نوع منه، نحو: قعد القرفصاء، القرفصاء هذا ما ذكرناه أولاً في صورة من صور المبين للنوع، قلنا: إذا دل بلفظه على نوع من أنواع العامل قلنا: هذا مبين للنوع، هنا بين أنه مما ينوب فيه المصدر عن المفعول المطلق، إذ ليس كل مصدر مفعولاً مطلقاً، ليس كل مصدر يكون مفعولاً مطلقاً، قرفصاء هذا اسم عين دال بنفسه على نوع من أنواع الجلوس؛ جلست جلسة القرفصاء، ورجع القهقري، كذلك هذا اسم دال على نوع من أنواع الرجوع.

الحادي عشر: (ما) الاستفهامية، هذه تنوب مناب المفعول المطلق، نحو: ما تضرب زيداً، ما استفهامية، أي: أيّ ضرب تضربه؟

الثاني عشر: (ما) الشرطية، نحو: ما شئت فاجلس، أي: أيّ جلوس شئت فاجلس. هذه اثنا عشر مما ينوب عن المصدر المتأصل في باب المفعولية المطلقة، وليس كل مصدر يكون متأصلاً في باب المفعولية المطلقة، وإنما هو خاص بما وافق العامل في اللفظ والمعنى، وأما ما لم يوافقه فهذا محل نزاع، والناظم جعله من النائب، وهو قعدت جلوساً، وافرح الجدل.

ثم قال رحمه الله:

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوْحٌ أَبَدًا ... وَثَنٌ وَاجْمَعُ غَيْرُهُ وَأَفْرَدًا

هذه الثلاثة الأنواع السابقة، منها ما يجوز جمعه وتثنيته باتفاق، ومنها ما يمتنع تثنيته وجمعه باتفاق، ومنها ما فيه خلاف.

قال: وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوْحٌ أَبَدًا: يعني النوع الأول لذا قال فيه: تَوْكِيداً أَوْ نَوْعاً يَبِينُ، النوع الأول: لا يجوز تثنيته ولا جمعه، فلا تقول: ضربت زيداً ضربين ضربوباً، لا يثنى ولا يجمع؛ لأنه قائم مقام الفعل، تكرير الفعل؛ كأنه قال: ضربت ضربت، أليس هو مؤكد لأحد جزئي الفعل؟ بلى، حينئذٍ نقول: هو في قوة تكرار الفعل، ضربت ضربت، والفعل لا يثنى ولا يجمع، وهذا محل وفاق، ليس فيه خلاف.

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوْحٌ، وحد ما لتوكيد، إذاً ما هذه في محل نصب مفعول به، لِتَوْكِيدٍ يعني وما سيق من المصادر لِتَوْكِيدٍ، وتَوْكِيدٍ هذا متعلق بمحذوف صلة الموصول، ما هذه واقعة على المصدر المؤكّد، لِتَوْكِيدٍ هذا متعلق بمحذوف صلة الموصول، سيق من

المصادر، فَوَحَّدَ يعني اجعله واحداً، أَبَدَا: في مدة الأزمنة القادمة، تأييد للماضي والمستقبل، أَبَدَا، فحينئذٍ لا يثنى ولا يجمع، والعلة ما ذكرناها أنه بمنزلة تكرير الفعل. أيضاً من جهة أخرى أن ضرباً هذا اسم جنس مبهم، واسم الجنس يدل على الحقيقة قلَّت أم كثرت. إذا قيل: ماء هذا اسم جنس إفرادي يعني يدل على الحقيقة قل الماء أو كثر، القطرة تقول: هذا ماء، تأتي عند النهر تقول: هذا ماء، عند البحر تقول: هذا ماء. إذا لفظ واحد صدق على القليل والكثير، الضرب أي كان نوعه تقول: هذا ضرب هذا ضرب، إذا اسم جنس مبهم.

إذا كانت الحقيقة شيئاً واحداً، حينئذٍ هل يوجد فرد آخر من أجل أن يضم إليها فيثنى؟ لا يوجد، إذاً يمتنع وجود فرد آخر، وشرط التثنية والجمع، أن يكون لمتعدد، شيء موجود في الخارج، له وجود في الخارج، وأن يكون له مرادف في اللفظ، زيد وزيد، هذا زيد موجود وهذا موجود، إذاً فردان، فقلت: الزيدان، زيد وزيد وزيد قلت: الزيدون، إذاً الأفراد موجودة، أما ضرب المراد به اسم الجنس -الحقيقة-، والحقيقة شيء واحد سواء كانت في الذهن أو في الخارج في ضمن أفرادها، حينئذٍ هذه لا تقبل التعدد، قلنا: الكلي وجوده وجود ذهني، ولا يقبل التعدد، وإنما التعدد يكون باعتبار الآحاد والأفراد، ووجود الآحاد والأفراد إنما يكون في خارج الذهن لا في داخل الذهن. إذاً يمتنع تثنية المصدر المؤكّد وجمعه لسببين: أولاً: أنه بمنزلة تكرير الفعل ضربت ضربت، والفعل لا يكرر .. لا يثنى، ولا يجمع. ثانياً: ضرباً المصدر المؤكّد هذا اسم جنس مبهم، وهو دال على الحقيقة، وما دل على الحقيقة فهو شيء واحد لا يقبل التعدد فليس ثم فرد آخر نحتاج إلى ضمه إلى هذا الفرد فنثنيه أو نجمعه.

وَتَنَّى وَاجْمَعْ غَيْرَهُ .. وَتَنَّى وَاجْمَعْ

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلٌ ... قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ

تَنَّى غَيْرَهُ، وَاجْمَعْ غَيْرَهُ، أعملنا الثاني أو الأول؟ لو أعمل الأول تَنَّى غَيْرَهُ وجب أن يضم في الثاني عند جمهور البصريين، لو أعمل الأول وَتَنَّى غَيْرَهُ، غَيْرَهُ مفعول به ل تَنَّى، وجب الإضمار في الثاني، وهو وَاجْمَعْ، وجب الإضمار في الثاني وهو: وَاجْمَعْ، هنا لم يضم، دل على أنه أعمل الثاني، ولم يعمل الأول، حينئذٍ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ، غَيْرَهُ هذا مفعول ل اجمَعْ، وَتَنَّى هذا وجب حذفه: وَلَا تَجِئْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا ... بَلْ حَذَفَهُ الزَّمْ سواء قلنا حذفه ابتداء أم أتينا به ثم حذفناه، بعضهم يقول: تضرر فيه أولاً ثم تحذفه، وهذا أو ذاك، المهم النتيجة أنه يجب حذفه.

إِذَا وَثَّنَ غَيْرَهُ، المصدر المؤكَّد، وَاجْمَعْ غير المؤكَّد هذا يصدق غيره -غير المؤكَّد شيئان-؛ لأنَّ القسمة ثلاثية، إن لم يكن مؤكَّداً فهو إما نوعي وإما عددي.

إِذَا عَلَى كَلَامِ النَّاظِمِ أَنَّهُ يَثْنِي وَيَجْمَعُ الْعَدَدِي فَتَقُولُ: ضَرَبْتَ ضَرْبَتَيْنِ وَضَرْبَاتٍ، ثَنَيْتَ وَجَمَعْتَ، وَهَذَا مَحَلُّ وِفَاقٍ أَنَّهُ جَائِزٌ، وَالثَّانِي: النَّوعِي هَلْ يَثْنِي وَيَجْمَعُ؟ هَذَا مَحَلُّ خِلَافٍ، الْمَشْهُورُ جَوَازُهُ، وَظَاهِرُ كَلَامِ سَيَبَوِيهِ الْمَنْعُ، وَالصَّحِيحُ جَوَازُهُ قَالَ تَعَالَى: ((وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا)) [الأحزاب: 10] جُمِعَ أَوْ لَا؟ الظُّنُونُ جَاءَ بِ (أَل) هَذَا مَبِينٌ لِلنَّوعِ؛ لِأَنَّ الْمَحَلِّيَّ بِ (أَل)، دَائِمًا الْمَصْدَرُ مَحَلِّيٌّ بِ (أَل) مَبِينٌ لِلنَّوعِ، وَهُنَا جَمْعٌ بِاعْتِبَارِ آحَادِهِ، حِينَئِذٍ الظَّنُّ يَخْتَلِفُ، فَلَمَّا اخْتَلَفَ وَلَهُ أَحَادٌ وَأَفْرَادٌ جُمِعَ «وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونُ» الْمَخْتَلِفَةُ الْمَمْنُوعَةُ يَعْنِي، هَذَا يَظُنُّ كَذَا، وَهَذَا الْآخَرُ يَظُنُّ، حِينَئِذٍ نَقُولُ: هَذِهِ ظُنُونٌ ((وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا)) [الأحزاب: 10] فَلَمَّا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ، وَجِبَ أَنْ نَقُولَ أَنَّهُ جَائِزٌ، وَهُوَ قَوْلُ الْجَمْهُورِ أَنَّهُ يَثْنِي وَيَجْمَعُ، وَلَوْ خَالَفَ سَيَبَوِيهِ فِي هَذَا.

وَوَثَّنَ وَاجْمَعْ غَيْرُهُ يَعْنِي غَيْرَ الْمُؤَكَّدِ.

وَأَفْرَدًا: وَ (أَفْرَدَن) نُونُ التَّوَكُّيدِ الْخَفِيفَةُ، وَأَفْرَدًا لِمَاذَا قَالَ: وَأَفْرَدًا وَهُوَ مَعْلُومٌ أَنَّهُ مَفْرَدٌ؟ تَحْصِيلُ حَاصِلِ تِمْتَةِ لِلْبَيْتِ؟ لَنَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ الْإِفْرَادَ خَاصٌّ بِالْمُؤَكَّدِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: وَمَا لِتَوَكُّيدِ فَوْحَدٍ -أَفْرَدَ- وَثَّنَ وَاجْمَعْ غَيْرُهُ .. لَوْ سَكَتَ لَتَوَهَّمُ أَنَّ غَيْرَ الْمُؤَكَّدِ لَا يُفْرَدُ، بَلْ لَا يَكُونُ إِلَّا مِثْلِيٍّ أَوْ جَمْعًا.

وَمَا لِتَوَكُّيدِ فَوْحَدٍ أَبَدًا، إِذَا أَفْرَدَ الْمُؤَكَّدَ، وَثَّنَ وَاجْمَعْ غَيْرُهُ مَفْهُومُهُ: أَنَّ غَيْرَ الْمُؤَكَّدِ لَا يُفْرَدُ؛ دَفْعًا لِهَذَا الْوَهْمِ قَالَ: وَأَفْرَدًا عَلَى الْأَصْلِ، فَنَصَّ عَلَيْهِ دَفْعًا لِمَا يُتَوَهَّمُ. فِ أَفْرَدًا نَصَّ عَلَيْهِ وَهُوَ الْأَصْلُ، دَفْعَ لِمَا قَدْ يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِفْرَادُهُ، بَلِ الصَّوَابُ أَنَّهُ عَلَى الْأَصْلِ.

قَالَ الشَّارِحُ: لَا يَجُوزُ تَثْنِيَةُ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِعَامِلِهِ وَلَا جَمْعُ، بَلْ يَجِبُ إِفْرَادُهُ، ضَرَبْتَ ضَرْبًا، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ بِمِثَابَةِ تَكَرُّرِ الْفِعْلِ: ضَرَبْتَ ضَرَبْتَ، وَالْفِعْلُ لَا يَثْنِي وَلَا يَجْمَعُ، وَأَمَّا غَيْرُ الْمُؤَكَّدِ وَهُوَ الْمَبِينُ لِلْعَدَدِ وَالنَّوْعِ فَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ أَنَّهُ يَجُوزُ تَثْنِيَتُهُ وَجْمَعُهُ، فَأَمَّا الْمَبِينُ لِلْعَدَدِ فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ تَثْنِيَتِهِ وَجْمَعِهِ، وَبَعْضُهُمْ خَصَّهُ بِالْمَخْتِومِ بِنَاءِ الْوَحْدَةِ ضَرَبْتَ ضَرْبَتَيْنِ ضَرْبَاتٍ، مَخْتِومٌ بِنَاءِ الْوَحْدَةِ هَذَا مَشْهُورٌ ضَرَبْتَ ضَرْبَتَيْنِ وَضَرْبَاتٍ؛ لِأَنَّهُ كَتَمَرَةٌ وَكَلِمَةٌ، وَأَمَّا الْمَبِينُ لِلنَّوْعِ فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ يَجُوزُ تَثْنِيَتُهُ وَجْمَعُهُ إِذَا اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهُ. لَا بَدَّ مِنْ اخْتِلَافِ الْأَنْوَاعِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ نَوْعًا وَاحِدًا يَجْمَعُ بِأَيِّ سَبَبٍ؟ وَيَثْنِي بِأَيِّ سَبَبٍ؟ لَا بَدَّ مِنَ الْاخْتِلَافِ، نَحْوُ سَرْتِ سِيرِي زَيْدٍ الْحَسَنَ وَالْقَبِيحَ، (سِيرِي زَيْدٍ) ثَنَاهُ بِاعْتِبَارِ أَنَّ زَيْدًا لَهُ

سيرين قبيح وحسن، والآية واضحة وبينه ((وَتُطْئُونَ بِاللَّهِ الطُّنُونَا)) [الأحزاب: 10]،
وظاهر كلام سبويه أنه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قياساً، بل يقتصر فيه على السماع،
وهذا اختيار الشلوبين، والمشهور الجواز وهو أولى للآية السابقة.
وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتَنَعَ ... وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعٍ

عامل المصدر على ثلاثة أقسام:

الأول: ممتنع الحذف، لا يجوز حذفه يجب ذكره.

الثاني: جائر الحذف.

الثالث: واجب الحذف.

من هذه الأبيات إلى آخر الباب، سيتحدث عن عامل المصدر. انتهينا من المصدر ..
من المفعول المطلق، والكلام عن المفعول المطلق قصير عند النحاة.

إذاً العامل المؤكَّد قال: وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتَنَعَ، وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ - عامل
المصدر المؤكَّد - امْتَنَعَ يعني لا يجوز حذفه، بل يجب ذكره، قيل: لأنه إنما جيء به لتقوية
عامله، وتقدير معناه، جيء به لتقرير العامل، ثم يحذف العامل؟ هل هذا مقبول؟ هذا
ليس مقبولاً، جيء به من أجل تقوية العامل: ضربت ضرباً، جئنا به ضرباً من أجل
ضربت ثم نحذفه؛ لأنه إنما جيء به لتقوية عامله وتقدير معناه، والحذف ينافي ذلك،
فوجب ذكره، وَحَذَفُ عَامِلِ - المصدر - الْمُؤَكَّدِ امْتَنَعَ، وكذا يمتنع تأخيره عن مؤكَّده،
بخلاف عامل النوعي والعددي فلا يمتنع تأخيره عنهما، يعني هل يجوز أن يتقدم المؤكَّد
على العامل؟ الجواب: لا، لا يحذف ولا يتأخر عن المصدر المؤكَّد، بخلاف النوعي
والعددي يجوز تقديمه ويجوز تأخيره. وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتَنَعَ ... وَفِي سِوَاهُ سِوَى
حَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ وهو عامل النوعي والعددي لِدَلِيلٍ مُتَّسَعٍ متسع لدليل.
وَفِي سِوَاهُ: يعني في غيره، يعني حذف عامل سواه، سِوَى الْمُؤَكَّدِ، لِدَلِيلٍ هذا جار ومجرور
متعلق بـ مُتَّسَعٍ، لدليل عليه، مُتَّسَعٍ، مُتَّسَعٍ هذا اسم مفعول بمعنى المصدر، فهو اسم
مصدر أي اتساع، لكن بقيد لِدَلِيلٍ للقاعدة العامة، أن ما جاز حذفه، لا بد وأن يكون
ثم قرينة تدل عليه بعد الحذف وإلا فالمنع.

لِدَلِيلٍ مُتَّسَعٍ هذا عند الجميع، جائر، يجوز حذف عامل العددي وعامل النوعي، وَفِي
سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعٍ.

قال رحمه الله: المصدر المؤكَّد لا يجوز حذف عامله؛ لأنه مسوق لتقرير عامله وتقويته،

والحذف مناف لذلك، يعني لدفع المجاز عنه، لكون المجاز لا يؤكّد، على المشهور، جوزه بعضهم، لكن المشهور أن المجاز لا يؤكّد، وإنما يؤكّد الحقيقة؛ لأنها هي التي يرد فيها الاحتمال، وأما غير المؤكّد فيحذف عامله بالدلالة عليه، يعني دلالته على معنى زائد على العامل؛ لأن المصدر المؤكّد هنا ليس فيه معنى زائداً على معنى عامله، ضربت ضرباً، ضرباً ليس فيه معنى زائداً على معنى العامل، أما ضربت ضرباً شديداً هذا فيه معنى زائداً على معنى عامله فجاز حذف العامل، ضربت زيدا ضربتين أو ضربات نقول: ضربتين أو ضربات، هذا فيه زيادة على معنى العامل، وهو وقوع الضرب أصلاً ثم عدد الضرب، ضربتين أو ضربات فأقل الجمع ثلاثة، فحينئذٍ فيه معنى العامل وزيادة، بخلاف المؤكّد ليس فيه إلا معنى العامل ليس فيه زيادة، ولذلك امتنع في الأول المؤكّد، ولم يمتنع في الثاني، وأما غير المؤكّد فيحذف عامله للدلالة عليه، ثم هذا الحذف قد يكون جوازاً، وقد يكون وجوباً، كأن تقول لمن قدم: قدوماً مباركاً يعني: قدمت قدوماً مباركاً.. حجاجاً مبروراً، وسعيّاً مشكوراً، نقول: هذا مفعول مطلق عامله محذوف مبين للنوع، هل يجوز حذف عامله؟ نقول: نعم قرينة، وما هي القرينة هنا؟ ما نوعها؟ حالية؛ يعني: هو الآن قادم للحج، حال قلت: حجاجاً مبروراً، وسعيّاً مشكوراً قبولاً، حينئذٍ نقول: هذا بقرينة الحال جاز حذف العامل.

كذلك إذا قيل: ما جلست؟ تقول: بلى جلوساً طويلاً، بلى جلستين، نقول: هذا كله لوقوعه في جواب سؤال، وكل ما وقع في جواب سؤال، حينئذٍ نقول: يجوز حذف العامل.

قال: وجاز حذف العامل فيما ذكر، لدلالة المصدر على معنى زائدٍ على معنى العامل، دلالة المبين للنوع والعدد على معنى زائدٍ على معنى العامل، فأشبهه المفعول به فجاز حذف عامله، إذاً حصل له شبه بالمفعول به؛ لأن المفعول به لا يدل على مطلق ما دل عليه العامل، وإنما هو محل لوقوع الحدث، فالخذف جوازاً مثل له، ثم قال: وقول المصنف -ابن الناظم اعترض والده قال: هذا سهو، قوله: وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعَ سهو منه-، ابن الناظم قالوا: وعق أباه في شرح ألفيته، هكذا قيل، اعترضه، أشد الناس على صاحب الألفية ابنه رحمه الله، وهو بياني ونحوي على مستوى، فقالوا: عق أباه -في شرح الألفية-.

قال: قوله: وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعَ سهو منه؛ لماذا؟ -هو سهو منه هو نفسه ابن الناظم، وليس سهواً من ابن مالك رحمه الله، وإنما هو الذي سها-، ضرباً زيداً قال:

ضرباً زيداً، إذا قيل: بأن حذف عامل المؤكد ممتنع، ونحن نقول: ضرباً زيداً ((فَضْرَبَ الرِّقَابَ)) [محمد:4] ضرباً زيداً أي: اضرب ضرباً زيداً، فهو مؤكّد له، وهو محذوف، فكيف تقول: أنه يمتنع حذف عامل المؤكّد؟

قولك: ضرباً زيداً مصدر مؤكّد، وعامله محذوف وجوباً كما سيأتي، قال ابن عقيل: ليس بصحيح، يعني قول ابن النازم في الحكم على الشطر الأول بأنه سهو منه ليس بصحيح، وما استدل به وهم منه، لأن ضرباً هذا ليس مصدراً مؤكداً لعامل محذوف، بل مصدر أنيب مناب العامل، ففرق بينهما كما بين السماء والأرض، ضرباً نقول: هذا مصدر أنيب مناب العامل، وليس هو مؤكداً حتى نقول: الأصل اضرب ضرباً.

قال ابن عقيل في الرد عليه: وما استدل به على دعواه من وجوب حذف عامل المؤكد بما سيأتي ليس منه، وذلك لأن ضرباً زيداً ليس من التأكيد في شيء، بل هو أمر خال من التأكيد، ليس من باب التأكيد، بمثابة اضرب زيداً، كأنه قال: اضرب زيداً، حذف اضرب ثم أقيم المصدر مقامه، أين التأكيد؟ ليس فيه تأكيد، وإنما ناب مصدر عن فعله، وهذا لا إشكال فيه، فليس فيه تأكيد؛ لأنه واقع موقعه، فكما أن اضرب زيداً لا تأكيد فيه، كذلك ضرباً زيداً، وكذلك جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد في شيء؛ لأن المصدر فيها نائب مناب العامل، دال على ما يدل عليه، وهو عوض عنه، ولذلك نقول: لا يجوز ذكره؛ لأن ضرباً عوضاً عن اضرب، ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه، ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما، ولو قيل بأن: ضربت ضرباً يجوز حذف العامل، حينئذ هل يمتنع أن يجتمع معه؟ لا يمتنع، لو قلنا: يجوز ضربت ضرباً، فهل تقول: ضرباً -حذف عامله-؟ نقول: أنت مخير بين أن تقول: ضربت ضرباً، وبين أن تقول: ضرباً، ولا يمنع من الجمع بين العامل والمعمول، المصدر المؤكد، لكن في هذا المقام ضرباً زيداً لا يصح، فدل على المغايرة بينهما، إذاً تلك مسألة وهذه مسألة أخرى.

ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما، ولا شيء من المؤكّدات يمتنع الجمع بينها وبين المؤكّد، ومما يدل أيضاً على أن ضرباً زيداً ونحوه ليس من المصدر المؤكّد لعامله، أن المصدر المؤكّد لا خلاف في أنه لا يعمل، ضربت ضرباً لا يعمل في ما بعده، وهذا الذي معنا هنا ضرباً زيداً، زيداً الصحيح أنه معمول لـ ضرباً المصدر؛ الصحيح أنه معمول له. واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل، هل يعمل أو لا؟ والصحيح أنه يعمل، فزيداً في قولك: ضرباً زيداً منصوب بـ (ضرباً) على الأصح، وقيل أنه منصوب بالفعل المحذوف

وهو اضرب، حينئذٍ ناب عنه في الدلالة على المعنى والعمل معاً، وإذا قيل: بأنه عمل فيما بعده، في المعنى فحسب، اضرب ضرباً زيداً، حذفنا اضرب، ناب عنه ضرباً في المعنى فقط أو في المعنى والعمل؟ ينبي على القول بجواز إعماله أو لا، إن قلنا: يجوز إعماله، فحينئذٍ ناب مناب الفعل في المعنى فحسب، وإن قلنا: لا، لا يجوز إعماله، حينئذٍ ناب منابه في العمل والمعنى معاً، هذا مراده.

إذا قول ابن الناظم: أنه سهو، سهو منه هو .. وفي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعٍ.

ثم قال رحمه الله:

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا ... مِنْ فِعْلِهِ كَنَدَلًا لَلَّذِ كَانَدَلًا

هذا شروع في القسم الثالث، وهو ما يجب حذفه، أشار إلى القسم الأول، وهو ما يمتنع حذفه بقوله: وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتِنَاعٌ، وأشار إلى القسم الثاني، وهو ما يجوز حذفه بقوله: وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعٍ، ثم قال: وَالْحَذْفُ حَتْمٌ، هذا النوع الذي يجب فيه حذف عامل المصدر، يعني يجب حذف عامل المصدر في ستة مواضع، سيذكرها الناظم كلها في الأبيات القادمة.

الموضع الأول: أشار إليه بقوله: وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا ** مِنْ فِعْلِهِ ..

وَالْحَذْفُ مَبْتَدَأٌ، وَحَتْمٌ هَذَا خَبَرٌ، يَعْنِي الْحَذْفُ وَاجِبٌ، مَتَى؟ مَعَ آتٍ بَدَلًا، وَالْحَذْفُ لِلْعَامِلِ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا، مَعَ هَذَا ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: حَتْمٌ.

مَعَ آتٍ: مَعَ مضاف، وآتٍ مضاف إليه.

بَدَلًا حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي آتٍ، آتٍ حَالٌ كَوْنُهُ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ.

مِنْ فِعْلِهِ جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: بَدَلًا.

وهذا يقع على نوعين: سماعي وقياسي، بمعنى أنه إذا أنيب المصدر عن العامل، وجب حذف العامل، آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ إذا جاء المصدر قائماً مقام الفعل، حينئذٍ نقول: هذا المصدر قد عوض به عن الفعل، فصار الفعل معوضاً عنه، فلا يجوز الجمع بينهما، فيجب حذف العامل.

قد يقام المصدر مقام فعله فيمتنع ذكره معه، وهذا نوعان: الأول: ما لا فعل له، نحو ويل زيد، هذا منصوب على المفعولية ولا فعل له، ليس له فعل، ويل كلمة تهديد، وويجه بالنصب على المفعولية، فيقدر له عامل من معناه، نحو قعدت جلوساً، مثل جاوزت زيداً مررت به، يقدر له فعل من معنى العامل.

الثاني: ما له فعل، وهو نوعان: إما أن يكون واقعاً في الطلب، وإما أن يكون واقعاً في الخبر، واقعاً في الطلب، وهو ما ذكره هنا: كَنَدَلًا اللَّذْ كَانَدَلًا، وهذا يشمل، يكون مقيساً في الأمر والنهي والدعاء، وبعد الاستفهام المقصود به التوبيخ، أربعة مواضع، ذكرها ابن عقيل في الشرح: الأمر والنهي والدعاء والاستفهام المقصود به التوبيخ، هذه في الطلب، وهي أربعة أنواع.

وأما الخبر فهذا سماعي قليل، وهو الذي ذكره الناظم في الأبيات الآتية. إذا قوله: مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ سَمَاعًا وَقِيَاسًا، سَمَاعًا فِي أَلْفَاظٍ مَحْفُوظَةٍ، وَقِيَاسًا فِي الْأَرْبَعَةِ الْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ: الْأَمْرَ، وَالنَّهْيَ، وَالِدَّعَاءَ، وَالِاسْتِفْهَامَ الَّذِي يَرَادُ بِهِ التَّوْبِيخُ، وَمَا عَدَاهُ فَهُوَ سَمَاعِي.

إذاً نقول: ما له فعل، الذي له فعل قسمان: واقع في الطلب، وهو الوارد دعاءً: سقياً، ورعيّاً، وكيّاً، وجدعاً، هذه كلها دعاء إما له وإما عليه، هذه نقول: مفعول مطلق حذف عاملها وجوباً.

أو أمراً ونهياً، أو مقروناً باستفهام توبيخي، سيأتي أمثلتها في الشرح. وواقع في الخبر -النوع الثاني- قلنا: الأول واقع في الطلب، والثاني واقع في الخبر، وذلك في مسائل أحدها مصادر مسموعة كثر استعمالها، ودلت القرائن على عواملها، هذا سماعي يحفظ، ولا يقاس عليه، كقولهم عند تذكر نعمة وشدة: حمداً وشكراً لا كفوّاً، نقول: هذه تحفظ، ولا يقاس عليها، عواملها محذوفة وجوباً، وصبراً لا جزعاً، وعند ظهور أمر معجب: عجباً نقول: هذا منصوب على المفعولية المطلقة، وعامله محذوف وجوباً، وعند خطاب مرضي عنه أو مغضوب عليه: أفعله وكرامة، أفعله -يعني أنا- وكرامة، ولا أفعله ولا كيداً ولا همّاً.

ثانيها أن يكون تفصيلاً لعاقبة، وهو الذي سيذكره الناظم -رحمه الله تعالى-. إذاً الأول سماعي الواقع في الخبر، والثاني ما سيذكره الناظم، وهو قوله: تفصيلاً .. إلى آخره.

قال الشارح: يحذف عامل المصدر وجوباً في مواضع منها: إذا وقع المصدر بدلاً من فعله، وهذا الذي عنون له بقوله: مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ، وهو مقيس في الأمر، هذا الأول، والنهي، هذا الثاني، والدعاء، هذا الثالث، والمصدر الواقع بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ. إذا ناب مصدر عن فعل في باب الأمر قلنا: هذا واجب حذف عامله، لو قال: قياماً لا قعوداً، قياماً يعني قم قياماً، قياماً نقول: هذا مصدر ناب مناب فعله، وهو قم، حينئذ صار واجب الحذف؛ لأن قياماً قد عوض عنه، ولا يجمع بينهما، لا يجمع بين العوض والمعوض، لا قعوداً، لا تقعد، قعوداً هذا في باب النهي، والدعاء

نحو سقياً لك، أي: سقاك الله، وراعياً لك، وجدعاً لك، وكياً لك، هذه كلها مصادر محذوفة العوامل، يجب حذفها؛ لأنها عوض عنها، ومنه ((فَصَزَبَ الرِّقَابُ)) [محمد:4] أي: اضربه ضرب الرقاب نقول: هذا واجب الحذف، هذا الأول والثاني والثالث.

وكذلك يحذف عامل المصدر وجوباً إذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ؛ أَتَوَانِيَا وَقَدْ عَلَاكَ الْمَشِيبُ؟ أَتَتَوَانِي وَقَدْ عَلَاكَ الْمَشِيبُ، أَتَوَانِيَا نقول هنا: مصدر (توانياً) وقع بعد استفهام، والمراد بالاستفهام التوبيخ، من المعنى أَتَوَانِيَا وَقَدْ عَلَاكَ الْمَشِيبُ؟ أَتَتَوَانِي، يعني: تتأخر عن الطاعة مثلاً، وقد علَاكَ الْمَشِيبُ، ومثلك يتقدم، نقول: هذا استفهام مقصود به التوبيخ.

ويقل حذف عامل المصدر وإقامة المصدر مقامه في الفعل المقصود به الخبر، هذا قليل إلا ما ذكره الناظم فيما سيأتي من أبيات، أفعل وكرامة، يعني: أكرمك كرامة، فالمصدر في هذه الأمثلة كلها، في الدعاء وغيره منصوب بفعل محذوف وجوباً، والمصدر نائب منابه في الدلالة على معناه.

إِذَا وَالْحَذْفُ حَتْمٌ يعني واجب لعامل المصدر، منه: مَعَ آتٍ بَدَلًا، مع مصدر آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ؛ لأنه لا يجوز الجمع بين البديل والمبدل منه، إِذَا قَوْلُهُ: بَدَلًا أشار إلى علة وجوب حذف العامل، قَوْلُهُ: بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ فيه إشارة إلى علة وجوب حذف العامل، وهو أنه بدل عنه، والبديل لا يجمع مع المبدل منه، ثم هو على نوعين كما ذكرناه. وذلك: كَنَدَلًا اللَّذْكَانَدَلًا، اللَّذْكَ لُغَةٌ فِي الَّذِي، وهو صفة لسابقه، كَانَدَلًا قصد لفظه، هذا فعل أمر مؤكّد، والنون هذه نون التوكيد، أشار به إلى قول القائل:

فَنَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلُ الثَّعَالِبِ، نَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ، نَدَلًا هذا مصدر أنيب مناب الفعل في الأمر، اندل ندلاً، نَدَلًا نقول: هذا مصدر أقيم مقام عامله فوجب حذفه؛ لأنه بدل عنه، فَنَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ، زُرَيْقُ: يا زريق، هذا اسم رجل، والمال هذا مفعول به ل (ندلاً) اندل ندلاً، إن قلنا أنه هو العامل، وإذا ناب عن عامله في المعنى دون العمل، حينئذٍ صار منصوباً بالعامل المحذوف، مثل ضرباً زيداً، زيداً هذا دائماً نقول: هذا معمول لضرباً، حينئذٍ يكون ضرباً ناب عن فعله في المعنى والعمل، وإما أن يكون منصوباً، - وهذا الصحيح - ب (اضرب) المحذوف، وحينئذٍ ضرباً ناب عن فعله في المعنى دون العمل فحسب، هذا مثله، فنَدَلًا المال، المال أن يكون منصوباً بندلاً، فنَدَلًا حينئذٍ ناب مناب الفعل في المعنى والعمل، وإما أن يكون منصوباً بالفعل العامل المحذوف، أندل - فهو فعل أمر - المال، حينئذٍ ندلاً هذا ناب مناب الفعل في المعنى دون العمل.

قال ابن عقيل: فندلاً نائب مناب فعل الأمر وهو اندل، والندل هو الخطف، خطف الشيء بسرعة، وزريق منادى، أصلها يا زريق، وزريق اسم رجل، وأجاز المصنف أن يكون مرفوعاً بـ ندلاً، وهذا فيه نظر؛ لأن اندل فعل أمر، وفعل الأمر لا يرفع اسماً ظاهراً، قم زيد لا يصح هذا، قم يا زيد، وإذا حذف يا النداء قلت: قم زيد، زيد هذا منادى، وحرف النداء محذوف، ولا يمكن أن يكون مرفوعاً بالفعل المذكور؛ لأنه فعل أمر، وفعل الأمر لا يرفع اسماً ظاهراً.

قال هنا: وأجاز المصنف أن يكون مرفوعاً بندلاً، وفيه نظر؛ لأنه إن جعل ندلاً نائباً مناب فعل الأمر للمخاطب، والتقدير اندل، لم يصح أن يكون مرفوعاً به؛ لأن فعل الأمر إذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهراً، فكذلك ما ناب منابه، وإن جعل نائباً مناب فعل الأمر للغائب ليندل، والتقدير: ليندل، صح أن يكون مرفوعاً به، لكن المنقول أن المصدر لا ينوب مناب فعل الأمر الغائب، وإنما المخاطب فحسب، وإنما ينوب مناب فعل أمر المخاطب نحو ضرباً زيداً، أي اضرب زيداً.

إِذَا وَالْحَذْفُ حَتْمٌ - واجبٌ - مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ يعني مع المصدر الذي جاء نائباً مناب الفعل، كَنَدَلًا في قول القائل: نَدَلًا زُرَيْقُ الْمَلِّ.

اللَّذُّ كَانْدُلًا: الذي مثل كاندُل، نَدَلًا اللَّذُّ كَانْدُلًا، الألف هذه منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة، ما العبارة هذه: كَنَدَلًا اللَّذُّ كَانْدُلًا؟ ما مراده؟ كَنَدَلًا هو أراد مثال أراد البيت، كَنَدَلًا الذي نطق به في البيت، كَنَدَلًا المصدر الذي أقيم مقام الفعل، ثم صرح، قال: اللَّذُّ، المصدر الذي كاندُلًا، يعني مثل كَ اندُل، وهو فعل أمر مثله، قام مقامه، في المعنى والعمل، أو في المعنى فحسب؟ على الخلاف المذكور.

إِذَا كَانْدُلًا نقول: هذا المراد به فعل الأمر، وَنَدَلًا المراد به المصدر، كَنَدَلًا المصدر الذي جاء في البيت، اللَّذُّ الذي، كَانْدُلًا قصد لفظه، فالكاف هذه داخلة على الاسم.

وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَيْفًا مَنَّا ... عَامِلُهُ يُحَذَفُ حَيْثُ عَنَّا

هذا الموضع الثاني، - كلها تعداد أمثله-، الموضع الثاني الذي يجب فيه حذف العامل، وهو ما كان كقوله تعالى: ((حَتَّى إِذَا أَتَحْنِثُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فِيمَا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّا فِدَاءٌ)) [محمد:4] فِيمَا مَنَّا، مَنَّا هذا مفعول مطلق، فِيمَا تَمْنُون مَنَّا، وَإِنَّا فِدَاءٌ وَإِنَّا تَفْدُونَ فِدَاءً، في مثل هذا التفصيل إذا جاء المصدر حينئذ يكون عامله محذوفاً وجوباً، بشرط أن يكون مسبوقاً بجملة - لا مفرد-، ثم أن يكون تفصيلاً لعاقبة ما تقدمه يعني أثر، ((حَتَّى

إِذَا أَنْخَنُتُمْوَهُمْ))، يعني: إذا أكثرتم فيهم القتلِ ((فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّا)) [محمد:4]
فَشُدُّوا الْوَثَاقَ يعني الأسر، ((فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً)) إذا المَن والفداء تفصيل لقوله:
((فَشُدُّوا الْوَثَاقَ))، ((فَشُدُّوا الْوَثَاقَ)) جملة متقدمة، وأريد ما بعدها بالتفصيل، هذه
ثلاثة شروط: أن يقع للتفصيل؛ لا بد من التفصيل، أن يكون بعد جملة لا مفرد، أن
تكون الجملة متقدمة لا متأخرة، إن انتفت هذه الشروط الثلاثة حينئذ نقول: ليس من
هذا الباب.

وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَأَمَّا مَنَّا، وَمَا لِتَفْصِيلٍ، والذي سيق من المصادر لِتَفْصِيلٍ لعاقبة ما قبله،
وهي الفائدة المترتبة على ما قبله، والحاصلة بعده كقوله: إِمَّا مَنَّا إشارة إلى الآية السابقة،
عَامِلُهُ هذا مبتدأ ثاني، يُحَذَفُ هذا خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر المبتدأ الأول، وهو
قوله: والذي لتفصيل، حَيْثُ عَنَّا هذا متعلق بـ (يُحَذَفُ)، عَنَّا الألف للإطلاق، بمعنى
عرض، ولكن يشترط فيه ما ذكر في الآية إذا والذي، هذا عطف على وجوب حذف
عامل المصدر، الذي جاء للتفصيل، يعني أن المصدر إذا أتى به في تفصيل، وجب
حذف عامله، إذا وقع تفصيلاً لعاقبة ما تقدمه، هذا الشرط الأول، والشرط الثاني أن
يكون جملة لا مفرداً، ليزيداً سفر، فإما صحة وإما اغتنام مالٍ -بالرفع وليس بالنصب-
كقوله تعالى: ((حَتَّى إِذَا أَنْخَنُتُمْوَهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً)) [محمد:4]
ف مَنَّا وفِدَاءً مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوباً، والتقدير -والله أعلم- فإما تمنون
مَنَّا، وإما تفدون فِدَاءً، وهذا معنى قوله: وَمَا لِتَفْصِيلٍ أي: يحذف عامل المصدر المسوق
للتفصيل، حَيْثُ عَنَّا أي عرض، إذا لا بد من توفر الشروط الثلاثة: أن تكون الجملة
متقدمة لا متأخرة، وأن تكون جملة، ثم أن يكون الكلام الذي جاء بعد الجملة للتفصيل
لعاقبة ما حصل وسبق، فهذا المراد بالموضع الثاني: وَمَا لِتَفْصِيلٍ يعني والذي سيق من
المصادر لتفصيل، لِتَفْصِيلٍ هذا جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول، والذي
سيق من المصادر، لِتَفْصِيلٍ يعني لتفصيل عاقبة ما سبق، كَأَمَّا مَنَّا: كَأَمَّا هذا حال من
الضمير المستتر في سيق الذي قدرناه صلة الموصول، كَأَمَّا حال منه، كـ ((إِمَّا مَنَّا بَعْدُ))
[محمد:4] مَنَّا هذا مفعول مطلق، -نعربه حتى المثال هنا-، عَامِلُهُ يُحَذَفُ: مبتدأ وخبر،
والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الأول، يُحَذَفُ حَيْثُ عَنَّا من باب التكميل، حيث
عرض، حيث جاء، حيث ثبت، يحذف العامل وجوباً، لما ذكر من أنه بدل من اللفظ
بعامله، والتقدير كما ذكرناه سابقاً.

ثم قال:

كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدَّ ... نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمٍ عَيْنٍ اسْتَنْدَ

الموضع الثالث، وبعضهم قال: الرابع، كَذَا مُكَرَّرٌ، مكرر كذا، يعني: مصدر مكرر، كَذَا، مُكَرَّرٌ مبتدأ مؤخر، مُكَرَّرٌ كَذَا، كَذَا أي في الحكم السابق بكونه واجب الحذف، وَالْحَذْفُ حَتْمٌ .. كَذَا مُكَرَّرٌ، ورد نائب فعل مسند إلى اسم عين، وَرَدَ هذا المصدر المكرر، ورد نائب فعل. إذاً الكلام الآن في كل مصدر ناب مناب الفعل. قلنا: الخبري إما سماعي وإما قياسي، السماعي ما ذكرناه أولاً، أفعال وكرامة، والقياسي ما بدأ به بقوله: وَمَا لِنَتَفَصِّلَ، وهذا منه، وهو أن يكون المصدر مكرراً، وهذا التكرار للمصدر أن يكون المصدر قد ناب عن فعل، هذا الفعل وقع خبراً، خبراً عن مبتدأ اسم عين، المبتدأ قلنا: قد يكون اسم عين، وقد يكون اسم معنى، جوهر ومعنى -عرض-، إذا كان جوهرًا -اسم عين- زيد يسير سيراً سيراً، نقول هنا: يجب حذف العامل، وهو: يسير، فحينئذٍ نقول: زيد سيراً سيراً، هذا مثال للمكرر، زيد هذا مبتدأ، وهو اسم عين جوهر ذات، سيراً هذا ناب مناب فعل، هذا الفعل وقع خبراً لزيد، وَكُرِّرَ، لَمَّا كُرِّرَ قام مقام الفعل، فلو قيل: زيد سيراً دون تكرار جاز حذفه، وجاز ذكره، جاز فيه الحذف والذكر، لكن لَمَّا كُرِّرَ، حينئذٍ وجب حذفه، إذاً كَذَا مُكَرَّرٌ، ورد نائب فعل مسند إلى اسم عين، وَذُو حَصْرٍ أيضاً وَرَدَ نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمٍ عَيْنٍ اسْتَنْدَ، كلا المسألتين في التكرار والحصر، ناب فيهما المصدر مناب فعل وقع خبراً عن اسم عين، إنما أنت سيراً سيراً، إنما أنت سيرٌ هذا الأصل، إنما أنت تسير سيراً، تسير هذا وقع خبراً لأنت، وهو جثة - اسم عين-، فلما وقع محصوراً: إنما أنت سيراً، حينئذٍ نقول: الحصر قام مقام الفعل الذي حذف، فحينئذٍ وجب حذفه، فسيراً هذا قائم مقام الفعل، وهذا الفعل وقع خبراً لأنت.

إذاً قوله: كَذَا مُكَرَّرٌ في الحكم، كذا في الحكم، كَذَا هذا خبر مقدم، ومُكَرَّرٌ مبتدأ مؤخر، وَذُو حَصْرٍ إما بإلا وإما بإنما، وَرَدَ نَائِبَ فِعْلٍ، ورد كل منهما، من المكرر والمحصور نائب فعل. عرفنا أن الأصل في هذا الباب كله، نيابة المصدر عن الفعل. لِاسْمٍ عَيْنٍ يعني لمبتدأ هو اسم عين، اسْتَنْدَ يعني صار مسنداً لاسم العين، وإذا كان مسنداً لاسم العين فهو خبر.

قوله: وَرَدَّ، الأصل أن يقول: وردا نائي فعل لاسم عين استندا، هذا الأصل، إذا قلت: الزيدان -زيد وزيد- قام أو قاما؟ قاما، زيد وزيد قاما، كما تقول: الزيدان قاما، واجب التثنية أو جائر؟ يجب أن يطابق الضمير وهو فاعل لمفسره؛ لأن الزيدان هذا مفسر، وقاما الألف هذه مفسر، إذا لا بد من المطابقة، إذا كان المرجع مثنى، وجب أن يكون تفسير الألف هنا -الضمير- بالتثنية، وإذا كان جمعاً وجب أن يأتي بالواو، الزيدون قاموا، هنا قال: مُكْرَرٌ وَذُو حَصْرٍ، ذكر اثنين، الأصل أن يقول: وردا نائي فعل لاسم عين استندا، الجواب أن يقال: بأنه (ورد) كل منهما، حينئذٍ رد الضمير بما ذكر، يعني: أول، على التأويل، ورد ما ذكر نائب فعل، فحينئذٍ إذا رَدَّ الضمير، وأرجع الضمير مؤولاً بالمذكور، لا يشترط فيه المطابقة، كأنه قال: وَرَدَّ كل منهما، ولا يحتاج إلى التثنية، إذا أولنا بالمذكور -اللفظ المذكور- هذا وارد حتى في القرآن، حينئذٍ نقول: هذا النوع من إرجاع الضمير إلى المعنى -الشيء المذكور السابق-، والمذكور شيء واحد، ورد ذلك المذكور، حينئذٍ نقول: لفظ المذكور هذا شيء واحد، فرد إليه الضمير مفرداً. كَذَا مُكْرَرٌ وَذُو حَصْرٍ بِلَا أو بِنِهَا، وَرَدَّ نائب فعل، وَرَدَّ صفة، نَائِبٌ فِعْلٍ هذا حال من فاعل وَرَدَّ، لِاسْمِ عَيْنٍ اسْتَنْدَ، استند لاسم عين، متعلق بـ استند، واستند هذا نعت لفعل، نَائِبٌ فِعْلٍ استند لِاسْمِ عَيْنٍ، أنت سيراً سيراً، وإنما أنت سيراً سيراً، فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل، والحصر ينوب مناب التكرار، فلو لم يكن مكرراً ولا محصوراً جاز الإضمار والإظهار، نحو أنت سيراً، أنت سيراً يجوز فيه الإظهار والإضمار، وكذلك أنت تسير سيراً جاز فيه الإضمار والإظهار؛ لأنه غير محصور، فإن استند لاسم معنى، لا لاسم عين، حينئذٍ وجب فيه الرفع على الخبرية، لو قال: أَمُرُّك سِيرٌ سِيرٌ، سِيرٌ سِيرٌ: خبر، أَمُرُّك: مبتدأ، لماذا لا نقول مثل ما قلنا: زيد سيراً سيراً؟ لأنه أخبر به عن اسم معنى، أمر ليس بجثة، حينئذٍ وجب الرفع على الخبرية، وإنما سيرك سير البريد، هنا محصور، لكنه لما وقع خبراً لاسم معنى، حينئذٍ وجب الرفع. إذاً قوله: لِاسْمِ عَيْنٍ هذا شرط، فإن انتفى حينئذٍ وجب الرفع على الخبرية لما ذكرناه، فيجب أن يرفع على الخبرية هنا لعدم الاحتياج إلى إضمار فعل، بخلافه بعد اسم العين؛ لأنه يؤمن معه اعتقاد الخبرية، إذ المعنى لا يخبر به عن العين إلا مجازاً، وهذا سبق معنا: زيد عدل، قلنا: عدل هذا معنى، لا يخبر به عن الذات، إلا مجازاً كقوله: فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ، أي: ذات إقبال، وذات إدبار.

قال الشارح: أي كذلك يحذف عامل المصدر وجوباً، إذا ناب المصدر عن فعل استند
لاسم عين، يعني عن فعل صار خبراً، أي أخبر به عنه، وكان المصدر مكرراً، أو محصوراً،
فمثال المكرر: زيد سيراً سيراً، والتقدير زيد يسير سيراً، فحذف يسير وجوباً لقيام
التكرير مقامه، ومثال المحصور: ما زيد إلا سيراً، وإنما زيد سيراً، والتقدير: ما زيد إلا
يسير سيراً، -والأصل لا يُثَمَّلُ بالتكرار-، وإنما زيد يسير سيراً، فحذف يسير وجوباً لما
في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير، فإن لم يكرر ولم يحصر لم يجب الحذف؛ زيد
سيراً، وهذا جائز الذكر وجائز الحذف، زيد يسير سيراً، فإن شئت حذفت يسير، وإن
شئت صرحت به.

إذاً النوع الثالث: إذا كان المصدر مكرراً أو محصوراً ووقع نائب مناب فعل، وهذا الفعل
قد أخبر به عن اسم عين، بهذه الشروط حينئذٍ يجب حذف العامل، إن انتفت أو انتفى
بعضها، حينئذٍ رُفِعَ أو نُصِبَ لا على المفعولية المطلقة.

وَمِنْهُ -وهذا الموضع الرابع والخامس-:

وَمِنْهُ مَا يَدْعُوهُ مُؤَكِّدًا ... لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُبْتَدَأُ
نَحْوُ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا ... وَالثَّانِي كَانِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا

وَمِنْهُ أَي: مما وجب حذف عامله، والحذف حَتْمٌ، مِنْهُ أَي من المصدر الذي حذف
عامله حتماً، مَا يَدْعُوهُ، مَا مَبْتَدَأُ بِمَعْنَى الَّذِي، يَصْدُقُ عَلَى مَصْدَرٍ، -مَصْدَرٌ بِالرَّفْعِ-،
يَدْعُوهُ مُؤَكِّدًا يَسْمُونَهُ مُؤَكِّدًا، مُؤَكِّدًا مَفْعُولُ ثَانِي، وَالْهَاءُ مَفْعُولُ أَوَّلٍ؛ لِأَن سَمِيَ يَتَعَدَّى
إِلَى اثْنَيْنِ، الثَّانِي قَدْ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ وَقَدْ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِالْبَاءِ، يَسْمُونَهُ مُؤَكِّدًا، أَوْ
يَسْمُونَهُ بِالْمُؤَكِّدِ، يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ، وَمِنْهُ مَا أَي الْمَصْدَرُ الَّذِي حَذَفَ عَامِلُهُ حَتْمًا،
يَدْعُوهُ يَسْمُونَهُ، مُؤَكِّدًا هَذَا مَفْعُولُ ثَانِي، إِمَّا لِنَفْسِهِ أَوْ لْغَيْرِهِ، يَعْنِي لَهُ قِسْمَانِ: قِسْمٌ
يَسْمَى مُؤَكِّدًا لِنَفْسِهِ، وَقِسْمٌ يَسْمَى مُؤَكِّدًا لْغَيْرِهِ، فَالْمُبْتَدَأُ الْفَاءُ فَاءُ الْفَصِيحَةِ؛ لِأَنَّهَا
أَفْصَحَتْ عَنْ جَوَابِ شَرْطِ مَقْدَرِ، الْمُبْتَدَأُ مَا هُوَ الْمَبْتَدَأُ؟ يَعْنِي الْمَفْتَتَحُ بِهِ بِالتَّقْسِيمِ، هُنَا
لَفٌّ وَنَشْرٌ مَرْتَبٌ، فَالْمُبْتَدَأُ الَّذِي هُوَ الْمُؤَكِّدُ بِنَفْسِهِ، نَحْوُ مِثْلِ، لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا، عُرْفًا
هَذَا مَصْدَرٌ، أَنْيَبُ مِنْابِ الْفِعْلِ، مَا هُوَ الْفِعْلُ؟؟؟؟ اعْتِرَافًا مَصْدَرٌ أَوْ نَائِبٌ أَوْ اسْمُ
الْمَصْدَرِ؟ اعْتَرَفْتُ عُرْفًا أَوْ اعْتِرَافًا؟ عُرْفًا اسْمُ مَصْدَرٍ، إِذَا هُنَا مِنْ بَابِ التَّوَسُّعِ قَالَ: عُرْفًا
مَصْدَرٌ، نَسَمِيهِ مَصْدَرٌ لَا بِأَسْ، لَهُ عَلَيَّ، لَهُ هَذَا خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَأَلْفٌ هَذَا مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ،
وَعَلَيَّ هَذَا حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ الْمُتَعَلِّقِ بِهِ لَهُ، لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ يَعْنِي: أَلْفٌ دِينَارٌ أَوْ
دِرْهَمٌ أَوْ رِيَالٌ، عُرْفًا أَي اعْتِرَافًا، مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْجُمْلَةِ وَبَيْنَ مَدْلُولِ الْمَصْدَرِ؟ لَهُ عَلَيَّ

أَلْفٌ، لك علي ألف، اعترافاً، ما الفرق بين الجملة: له علي ألف، وبين اعترافاً؟ هي نفسها، ما هو الاعتراف؟ له علي ألف، وما هو له علي ألف؟ الاعتراف، إذاً فيه معنى جديد؟ لا، مدلول المصدر هو عين الجملة، مدلول المصدر الاعتراف، هو عين الجملة، ولذلك سمي مؤكّداً لنفسه، فالجملة هي معنى المصدر، وهو أن يسبقه جملة لا تحتل غيره، يعني غير الاعتراف، لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ غُرْفًا، قال ابن عقيل: من المصدر المحذوف عامله وجوباً ما يسمى المؤكد لنفسه، والمؤكد لغيره، فالمؤكد لنفسه: الواقع بعد جملة لا تحتل غيره -نصاً فيه-، ليس ثم احتمال لغير معنى الاعتراف في قولنا: لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ، هذا يسمى مؤكّداً لنفسه؛ لأنه وقع بعد جملة لا تحتل غير معنى المصدر، فإن احتملت غيره -غير المعنى الذي دل عليه المصدر-، حينئذٍ إذا جيء بالمصدر صار مؤكّداً لغيره، وذلك إذا وقع بعد جملة تحتمله وغيره، يعني: ليست نصاً في مدلول معنى المصدر.

كَابِنِي أَنْتَ حَقًّا، حقاً هذا مصدر، لو قال: أنت ابني، ابني هذا يحتمل أنه ابني بالفعل، ويحتمل أنه مثل ابني، في الحنو والشفقة والمعاملة، يحتمل هذا ويحتمل ذاك، إذاً هذه الجملة ليست نصاً في أحد المعنيين، بل هي محتملة لهذا ومحتملة لذاك، إذا قال: أنت ابني حقاً صارت نصاً بأن المراد بالبنوة هنا حقيقية، فليست من باب الشفقة ونحوها، نقول: هذا المصدر حقاً مؤكّداً لنفسه أو لغيره؟ لغيره وهو الجملة، بخلاف السابق فهو مؤكّد لنفسه، إذاً المصدر الواقع مؤكّداً إما أن يؤكد نفسه، وإما أن يؤكد غيره، وكلاهما شرطهما أن يقعا بعد جملة، لا بد، إلا أن المؤكد لنفسه، أن تكون الجملة نصاً، لا تحتل غير ما دل عليه المصدر، والمؤكد لغيره، أن يقع بعد جملة تحتمله وتحتل غيره، فليست نصاً في معنى مدلول المصدر، كَابِنِي أَنْتَ حَقًّا. وَالثَّانِ، وهو المؤكد لغيره، وهو ما وقع بعد جملة لها محتمل غيره فتصير به نصاً، كَابِنِي أَنْتَ حَقًّا، ابني هذا خبر، وَأَنْتَ هذا مبتدأ، وحقاً هذا مفعول مطلق، حُذِفَ عامله وجوباً؛ أَحَقُّهُ حقاً أي: المذكور، كما حذف هناك: أَعْتَرَفَ اعْتِرَافاً أو عَرَفَا، صِرْفاً هذا نعت للمصدر، حينئذٍ صار ميبناً للنوع أي خالصاً، وسمي بذلك -مؤكّداً لغيره-؛ لأنه أثر في الجملة بخلاف الأول لم يؤثر في الجملة، عُرِفَا ما أثير في الجملة؛ لأن الجملة لا تحتل غيره، فإنما جيء به من باب تأكيد نفسه، وأما الثاني فهو أثير في الجملة؛ لأنه أثير في الجملة فكأنه غيرها؛ لأن المؤثر غير المؤثر فيه، والمؤثر فيه هو الجملة، والمؤثر هو المصدر.

قال: فالمؤكد لنفسه: هو الواقع بعد جملة لا تحتل غيره، نَحْوُ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ غُرْفًا، أي: اعترافاً، اسم المصدر عرفاً، والمصدر اعترافاً، فاعترافاً مصدر منصوب بفعل محذوف

وجوباً، والتقدير: أعتزف اعترافاً، لماذا وجب حذفه؟ لأنه صار مؤكداً لنفسه، ما ضابطه؟ وقوعه بعد جملة لا تحتل غيره، ويسمى مؤكداً لنفسه؛ لأنه مؤكد للجملة قبله، وهي نفس المصدر، بمعنى أنها لا تحتل سواه، وهذا هو المراد بقوله: فَاَلْمُبْتَدَأُ، أي: فالأول من القسمين المذكورين في البيت الأول، والمؤكد لغيره: هو الواقع بعد جملة تحتله وتحتل غيره، فتصير بذكره نصاً فيه: أَنْتَ ابْنِي حَقًّا، فحقاً مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً، والتقدير أحقه حقاً، وسمي مؤكداً لغيره؛ لأن الجملة قبله تصلح له ولغيره .. إلى آخره.

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ ... كَلِي بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَةٍ

هذا الموضع السادس مما يجب فيه حذف عامل المصدر، إذا كان المصدر المراد به التشبيه (المصدر التشبيهي).

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ ... كَلِي بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَةٍ

كَذَاكَ أي مما يلزم إضمار ناصبه: المصدر الذي يقع تشبيهاً، وهو المصدر المشعر بالحدث الدال على أمر يتجدد، لا على أمر راسخ ثابت، وهذا شرط فيه: أن يكون المصدر دالاً على الحدوث لا على الثبوت، فإن دل على أمر راسخ ثابت، خرج عن الأصل، كَذَاكَ ذُو: كَذَاكَ هذا خبر مقدم، ذُو التَّشْبِيهِ هذا مبتدأ مؤخر، الواقع بَعْدَ جُمْلَةٍ، بَعْدَ جُمْلَةٍ هذا حال، بَعْدَ جُمْلَةٍ وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه – سيأتي –، كَلِي بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَةٍ، بُكَاءَ بالنصب، هذا محل الشاهد، وقع بعد جملة، ما هي الجملة؟ لِي بُكَاءَ، لِي خبر مقدم، وبُكَاءَ هذا بالقصر مبتدأ مؤخر، إِذَا بُكَاءَ وقع بعد جملة، هذه الجملة مشتملة على فاعل المصدر في المعنى، أين هو؟ الياء، لِي بُكَاءَ بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَةٍ، من الذي بكى بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَةٍ؟ لِي الياء، إِذَا اشتملت الجملة السابقة على الفاعل في المعنى، والمراد بالمصدر هنا: التشبيه بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَةٍ، إِذَا مصدر تشبيهي، وأطلق بعضهم عليه أنه علاجي، بمعنى أنه يدل على الحدوث، شيء بعد شيء، ليس بأمر راسخ، وقع بعد جملة، هذه الجملة فيها ما هو عامل للمصدر المنصوب، وهو قوله: بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَةٍ، هذا كم شرط؟ أن يكون مصدر تشبيهي، أن يقع بعد جملة، أن تكون الجملة مشتملة على فاعل ذلك المصدر في المعنى، أن لا يكون في الجملة ما يصلح للعمل في المصدر، حينئذٍ إذا كان فيه كذلك قلنا: خرجت المسألة من أصلها.

فالشروط التي تشترط في صحة حذف هذا العامل وجوباً سبعة:

الأول: أن يكون مصدراً.

والثاني: أن يكون علاجياً.

والثالث: أن يكون المراد به التشبيه - هذه ثلاثة موجودة في قول ابن مالك: بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَةٍ -.

والرابع: أن يكون السابق عليه جملة - لي بُكَاءَ -.

والخامس: أن تكون هذه الجملة مشتملة على فاعل المصدر، ليس نصاً -لفظاً-، إنما بالمعنى.

والسادس: أن تكون هذه الجملة مشتملة على معنى المصدر - لي بُكَاءَ -.

والسابع: أن لا يكون في هذه الجملة ما يصلح للعمل في المصدر.

حينئذ إذا توفرت هذه الشروط السبعة، وجب النصب على أنه مفعول مطلق، والعامل فيه محذوف، فإن لم يكن مصدراً؛ لو قال قائل: لزيد يدٌ أسدٍ، هذا تشبيه، لزيد يدٌ يدٌ أسدٍ، يدٌ أسدٍ أو يدٌ أسد؟ نقول: يدٌ أسدٍ، لماذا؟ لأنه ليس بمصدر.

أن يكون مشعراً بالحدوث -علاجياً-، لو قال: له عِلْمٌ عِلْمُ الحكماء، عِلْمُ الحكماء أو عِلْمُ الحكماء؟ عِلْمٌ؛ لأن العلم هذا صفة راسخة ثابتة، وهنا الشرط أن يكون علاجياً، بمعنى أنه يدل على الحدوث.

أن يكون المراد به التشبيه بخلاف: له صَوْتُ حَسَنٍ، -له صَوْتُ مثل له بُكَاءَ-، صوتٌ حسنٌ أو صوتاً حسناً؟ بالرفع؛ لأنه لم يُرد به التشبيه.

أن يكون سابق عليه جملة بخلاف: صوتٌ زيدٍ صوتٌ حمار، صوتٌ حمار أو صوتٌ حمار؟ بالرفع؛ لأنه لم يتقدمه جملة بل تقدمه مفرد.

أن تكون هذه الجملة مشتملة على فاعل المصدر بخلاف: عليه نَوْحٌ نَوْحُ الحمام، عليه الضمير هنا ليس للنائح، وإنما للمُنوح، فلم تكن بينهما علاقة.

أن تكون الجملة مشتملة على معنى المصدر بخلاف: له ضربٌ صوتٌ حمار، هذه

منفكة، له ضرب صوت حمار، لم تشتمل الجملة على معنى المصدر، بخلاف: لي بُكَاءٌ بُكَاءٌ، فمعنى المصدر موجود في ضمن الجملة.

وأن لا يكون في هذه الجملة ما يصرف العمل في المصدر، مثل: أنا أبكي بكاء ذات عضلة، لو قال: أنا أبكي، لقلنا: لا نحتاج إلى أن نجعل العامل محذوفاً، متى ما أمكن أن يعلق العامل بالمذكور فهو الأصل، ولا يعدل إلى الحذف إلا إذا تعذر تعليقه بالمذكور.

كَذَاكَ أي مثل ما سبق في وجوب حذف العامل، ذُو التَّشْبِيهِ يعني المصدر ذو التشبيه، الواقع بَعْدَ جُمْلَةٍ بالشروط التي ذكرناها.

كَلِي بُكَاءٌ، لي هذا خبر مقدم، وبُكَاءٌ هذا قصره للضرورة.

بعضهم يقول: البكاء بالقصر هو سيلان الدموع، وبالمد رفع الصوت.

كَلِي بُكَاءٌ بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَةٍ، لي بُكَاءٌ الكاف هنا إذا أدخلناها على الجملة، حينئذٍ الأولى أن نجعل الجملة -الجار والمجرور- متعلقاً بمحذوف صفة لجملة، لأنه قال: بَعْدَ جُمْلَةٍ كَلِي بُكَاءٌ، هو لم يذكر الشروط وإنما ذكرها في المثال، حينئذٍ صارت الجملة مقيدة لا مطلقة، لو قلنا: بعد جملة، وذلك كَلِي بُكَاءٌ فصلناها عن السابق، حينئذٍ الشروط قد لا تكون مقرونة بالجملة، والأولى أن نجعلها صفة لقول الجملة.

قال الشارح: لي بُكَاءٌ بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَةٍ أي: صاحبة داهية، أو قيل: ممنوعة من النكاح، وقيل: ذَاتُ عُضْلَةٍ أي شدة، ضبطها في التوضيح: أن يكون فعلاً علاجياً تشبيهاً بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه، - هذا مختصر لكل الشروط السابقة-؛ أن يكون فعلاً علاجياً تشبيهاً بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه.

قال الشارح: أي كذلك يجب حذف عامل المصدر إذا قصد به التشبيه، لا بد أن يكون ذو تشبيه، قصد به التشبيه، فإن لم يقصد به التشبيه خرج عن المسألة، بعد جملة، فإن وقع بعد مفرد لا يكون له الحكم، مشتملة على فاعل المصدر في المعنى، فاعل معنى المصدر كالياء في مثال المصنف، نحو: لزيد صوت صوت حمار، لزيد هذا خبر مقدم، وصوت هذا مبتدأ مؤخر، صوت حمار نقول: هذا مصدر تشبيهي، وهو مسبوق بجملة، وهذه الجملة متضمنة لفاعل المصدر وهو زيد، لزيد صوت صوت حمار، صوت الحمار هذا لزيد، كذلك هو فاعل في المصدر، وهذا المصدر -صوت حمار- بدل من اللفظ في فعله، وعامله محذوف وجوباً، وله بكاء بكاء الثكلى، وصوت حمار مصدر تشبيهي، وهو منصوب بفعل محذوف وجوباً، ولم نجعله منصوباً بقوله: كَلِي بُكَاءٌ؛ لأن كَلِي بُكَاءٌ، ولزيد ضرب، لا يصلح للعمل؛ لأن شرط إعمال المصدر أن يكون بدلاً من الفعل، أو أن والفعل كما سيأتي ((لَوْلا دَفْعُ اللَّهِ)) [البقرة: 251] لولا أن يدفع الله، إذا صح أن يؤتى بالفعل، وأن ما دخلت عليه صح إعمال الفعل، وهذا أبرز شروط إعمال المصدر، سيأتي في محله، والتقدير يُصَوِّتُ صوت حمار، وقبله جملة، وهي: لزيد صوت، وهي مشتملة على الفاعل في المعنى، وهو زيد، وكذلك: بكاء الثكلى منصوب بفعل محذوف وجوباً، والتقدير يبكي بكاء الثكلى، فلو لم يكن قبل هذا المصدر جملة، وجب الرفع،

نحو: صوته صوت حمار، وبكاؤه بكاء الثكلي، بكاء بالرفع، وكذا: لو كان قبله جملة، وليست مشتملة على الفاعل في المعنى: هذا بكاء بكاء الثكلي، وهذا صوت صوت حمار.

ولم يتعرض المصنف في هذا الشرح للمفهوم التمثيلي، إذ الشروط كلها مأخوذة من المثال. إذ هذه ست مواضع يجب فيها حذف عامل المصدر، وكلها قياسية، وأما النوع الأول في الخبر فهو سماعي، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ... !!!

عناصر الدرس

- * شرح الترجمة (المفعول له) وحده وحكمه
- * حالات المفعول له من حيث التجرد وعدمه
- * شرح الترجمة (المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً).
- * حد الظرف وعلامته. وجكم ما أتى صورته
- * حكمه، عامله، وحكم عامله.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد.

قال الناظم -رحمه الله تعالى-: المَفْعُولُ لَهُ.

وهذا هو الباب الثاني من باب المنصوبات، حيث قدم المفعول المطلق، قلنا: كما سبق أنه أولى المفاعيل بالتقديم، وهنا قدم المفعول له على المفعول فيه، ورتبها كما ذكرناه سابقاً، المفعول به ذكره قيل استطراداً في باب تعدي الفعل ولزومه، ثم عنون للمفعول المطلق، ثم المفعول له، ثم المفعول فيه، ثم المفعول معه، هنا قدم المفعول له على المفعول فيه، هل هو مقصود؟ الظاهر أنه مقصود لأنه أدخل منه في المفعولية، يعني: المفعول له من حيث المفعولية وعدمها هو أقرب، بل هو مفعول الفاعل حقيقة؛ لأنه إذا قيل: ضربت زيداً تأديباً، تأديباً هذا فعل من؟ فعل الفاعل وأقرب إليه، وأما المفعول فيه: صمت يوم الخميس، يوم الخميس هذا ليس فعل الفاعل، بل هو ظرف، كذلك: جلست أمامك، أمامك هذا ظرف حينئذ هو منفك عن فعل الفاعل، هو ظرف لفعل الفاعل، الحدث الذي وقع فيه، وأما المفعول له لا، مثل: جُدْ شُكْرًا، الشكر فعل الفاعل نفسه، إذ هو أدخل إلى المفعولية من المفعول فيه.

لأنه أدخل منه في المفعولية لكونه مفعول الفاعل حقيقة، وأقرب إلى المفعول المطلق بكونه مصدراً، بل قال الزجاج والكوفيون: أنه مفعول مطلق كما سبق؛ يعني المفعول لأجله -المفعول له- هذا مفعول مطلق عند الكوفيين، إذاً ليس بأصل، وإنما هو تابع للمفعول المطلق، حينئذٍ أقرب ما يكون باباً بعد المفعول المطلق، هو المفعول فيه للعلتين المذكورتين.

المَفْعُولُ لَهُ، ويقال: المفعول من أجله، والمفعول لأجله، ثلاثة أسماء، والمسمى واحد.

المَفْعُولُ لَهُ: لَهُ الضمير هذا يعود إلى (أل)، أل مفعول له، الضمير يعود على (أل)، إن جعلنا (أل) موصولة، إذا قلنا: (أل) موصولة بالضمير يعود إليها، وإذا قلنا: (أل) ليست موصولة كما هو قول بعضهم، حينئذٍ الضمير لا بد له من مرجع، أين مرجعه؟ موصوف محذوف: الشيء الذي فُعل له، أو الشيء المفعول، لا نقدر الذي؛ لأنهم لا يرون أنها موصولة، الشيء المفعول له، الضمير عاد على الشيء موصوف محذوف، والصواب الأول أن الضمير يعود إلى (أل) وهي موصولة؛ لأن المفعول هذا مفعول وهو صفة، وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ (أل) حينئذٍ نقول: المفعول يعني الذي فُعل له الفعل، وهذا متى؟ هذا قبل جعله علماً، قبل جعله علماً نبحت في الضمير، وأما بعد جعله علماً حينئذٍ صار الضمير (هاء) هنا (كالدال) من زيد؛ لأننا أخذنا المفعول له مركب هذا، (له) نقول: المفعول له، (له) هنا هذا نائب فاعل، حينئذٍ نقول: الضمير قبل جعله علماً هو اسم مستقل، و (اللام) حرف جر، والمفعول هذه كلمتان، ثم نُقل اللفظ نفسه فصار علماً، مثل: تَأَبَّطَ شَرًّا، تَأَبَّطَ شَرًّا نقول: فعل وفاعل ومفعول به، متى؟ قبل جعله علماً، أما بعد جعله علماً فهو لفظ مفرد، لو سمي رجل ب قام زيد أو زيد قائم، وشاب قرناها، حينئذٍ نقول: هذه قبل جعلها علماً نبحت فيها من حيث الفاعل وعدمه، من حيث مرجع الضمير وعدمه، وأما بعد جعلها علماً، حينئذٍ تمحضت بالعلمية، وسلخ منها معنى الفاعل والمفعول ومرجع الضمير، وكونه كلمتين أو أكثر، كل هذا بعد العلمية ينسلخ منه هذا التركيب.

إذاً: المَفْعُولُ لَهُ نقول: الضمير هنا بعد جعله علماً لا مرجع له؛ لأنه صار كالدال من زيد.

المفعول له ولأجله ومن أجله: حقيقته -من باب التعريف قبل الولوج في الأبيات- نقول: هو المصدر المعلّل لحدث شاركه وقتاً وفاعلاً، هذه أشبه ما تكون بأركان أو شروط، بمعنى أنه يتحقق بها وجود المفعول له، إن وجدت مجتمعة قلنا: هو مفعول له،

وإن فقد بعضها حينئذٍ لا يصح وصفه، بكونه مفعولاً له، وفيه خلاف: هل إذا جر ما زال كونه مفعولاً له أو لا؟ سيأتينا.

إذاً المصدر .. المفعول له هو المصدر، إذاً لا بد أن يكون مصدراً، والمصدر سبق معنا أنه اسم الحدث الجاري على الفعل، فحينئذٍ ما لم يكن مصدراً لا يكون مفعولاً له، فالعلاقة بين المفعول له والمصدر: العموم والخصوص المطلق، فكل مفعول له مصدر من غير عكس، يعني: لا يلزم أن يكون كل مصدر مفعولاً له؛ لأنه يأتي مبتدأ ويأتي خبر .. إلى آخر ما ذكرناه سابقاً، فحينئذٍ إذا كان مفعولاً له لزم أن يكون مصدراً. المَعْلَل يعني: الذي يفيد علة الفعل، مفهومه أن ليس كل مصدر يكون معللاً، إذاً المصدر هذا عام، وإذا كان عاماً نحتاج إلى فصل لإخراج بعض أفراد، وهو كون المصدر على نوعين: مصدر معلل، يعني: يذكر لبيان علة فعل الشيء: جئتُ إكراماً لك، إكراماً هذا مصدر يَبْنِي علة المجيء، فنقول: هذا مصدر معلل، وإذا لم يكن كذلك حينئذٍ لا يصلح أن يكون مفعولاً له.

المصدر المَعْلَل لحدث، الذي هو العامل فيه سواء كان فعلاً أو مصدراً أو وصفاً، شاركه وقتاً وفاعلاً بمعنى أن ذلك المصدر المعلل، شارك الفاعل في الوقت لم يتأخر عنه، بل في وقتٍ واحدٍ، وكذلك الفاعل للحدث هو الفاعل للمصدر المعلل، فاجتمعا في الزمن واجتمعا في الفاعل، وهذا سيأتي في محترزته كلها.

مثاله قوله تعالى: ((يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ)) [البقرة:19] حَذَرَ هذا مصدر معلل ذكر لبيان علة جعل أصابعهم في آذانهم، لم جعلوا أصابعهم في آذانهم؟ حَذَرَ الْمَوْتِ، ولذلك ضابط المَعْلَل: أن يقع في جواب (لم)، ضبطه الحريري في الملحة:

وَعَالِبُ الْأَحْوَالِ أَنْ تَرَاهُ ... جَوَابُ لَمْ فَعَلْتَ مَا تَهَوَّاهُ

فضابط المصدر المعلل: أنه يصح أن يقع في جواب (لم)، لم يجعلون أصابعهم في آذانهم؟ حذر الموت، جئتُ إكراماً لك، لم جئتُ؟ إكراماً لك، ضربتُ ابني تأديباً، لم ضربتُ ابنك؟ تأديباً، إذا وقع في جواب (لم). وَعَالِبُ الْأَحْوَالِ - ليس غالب .. ، لا مفهوم له، بمعنى أنه في غير الغالب يأتي بغير جواب (لم)، وإنما ذكره هكذا، لا مفهوم له-، وَعَالِبُ الْأَحْوَالِ أَنْ تَرَاهُ - بل في كل الأحوال-، جَوَابُ لَمْ فَعَلْتَ مَا تَهَوَّاهُ، بإسكان الميم للوزن. إذاً: ((يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ}}، نقول: (((((هذا

منصوب على المفعولية، فهو مفعول له -من أجله-، ف (((((مصدر منصوب ذكر علّة
لجعل الأصابع في الأذن، وزمنه -وزمن الجعل واحد-، الزمن واحد، وفاعلهما أيضاً
واحد وهم الكافرون، الذين حذروا الموت هم الكافرون، ويجعلون (الواو) هذه؟؟؟
الكافرون، فالفاعل واحد والوقت واحد، يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ هل يعني أصابعهم كلها -
كل الأصبع يدخل في الأذن أم بعضه؟ هذا من باب إطلاق الكل مراداً به الجزء، عند
من يرى المجاز يقول: مجاز مرسل علاقته الكلية والجزئية، يعني: أطلق الكل مراداً به
الجزء.

قال الناظم -رحمه الله تعالى-:

يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ ... أَبَانَ تَعْلِيلاً كَجَدِّ شُكْرًا وَدِنْ
وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ ... وَقْتًا وَفَاعِلًا وَإِنْ شَرْطٌ فَقَدْ

فَاجْزُهُ بِالْحَرْفِ .. فَاجْزُهُ بِاللَّامِ -نسختان-.

فَاجْزُهُ بِالْحَرْفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ ... مَعَ الشُّرُوطِ كُلِّزُهْدٍ ذَا قَنَعٍ

يُنْصَبُ هذا بيان لحكم المفعول له، وأن حكمه النصب، هل ينصب جوازاً مع بقية
الشروط .. مع استيفاء الشروط أم أن الشروط لبيان جواز النصب؟ إن توفرت
الشروط وجدت حينئذٍ لك اختياراً إن شئت أن تنصبه، وإن شئت أن تجره باللام،
نقول: يُنْصَبُ المراد به جوازاً، وأن المفعول له ليس من المنصوبات واجبة النصب،
بخلاف المفعول به لا يجوز إلا نصبه إلا إذا دخلت عليه (من) حرف جر زائد، وكذلك
الحال لا يجوز نصبه إلا على قول: جئت بمبكرٍ، مثل (من)، والتمييز في الجملة،
فالأصل فيها أن النصب فيها واجب، المفعول به واضح، وكذلك الحال والتمييز بعضه
قد يكون مجروراً، وبعضه يكون منصوباً، بعضه واجب النصب، وبعضه جائز النصب.

الحاصل أن قوله: يُنْصَبُ المراد به جوازاً لا وجوباً، ف حينئذٍ الباب كله من أوله إلى
آخره البحث فيه في جواز النصب، فإذا استوفى المفعول له شروطه على الوجه المرضي
عندهم -خمسة شروط- حينئذٍ نحكم عليه بأنه يجوز نصبه ويجوز جره باللام.

يُنْصَبُ المصدر، يُنْصَبُ هذا فعل مضارع مغير الصيغة، ومَفْعُولاً لَهُ هذا حال من
المصدر، ينصب المصدر حال كونه مفعولاً له، الْمَصْدَرُ هذا نائب الفاعل، مَفْعُولاً لَهُ
تقدمت الحال على صاحبها، وهذا جائز، ينصب المصدر حال كونه مفعولاً له، وما

الناصب له؟ أطلق الناظم هنا، لم يعين الناصب للمفعول له، فنقول: العامل فيه الفعل قبله؛ إن كان فعل، إن وجد فعل، الفعل قبله على تقدير حرف العلة عند الجمهور من البصريين، الفعل قبله - قبل المفعول له - على تقدير حرف العلة عند جمهور البصريين، فعليه في حقيقته هو من المفعول به بعد نزع الخافض، وكأنه مفعول به، لكن نزع حرف الجر، ضربت ابني تأديباً يعني: لتأديب، هذا الأصل، حذف حرف العلة، ثم انتصب، وسبق أن المجرور إذا حذف حرف الجر حينئذ ينتصب ما بعده:

وَعَدَّ لِأَزْمًا يَحْزِفُ جَرَّ

نَقْلًا وَإِنْ حُذِفَ فَالْتَّصَبُ لِلْمُنْجَرِّ

ومنه هذا الباب باب المفعول له، وهو أنه في الأصل مجرور بحرف علة، حرف الجر وهو حرف تعليل، فلما حذف حرف العلة حينئذ انتصب، فحقيقته هو من المفعول به. وقال الزجاج: ناصبه فعل مقدر من لفظه، والتقدير جئتكم، لو قال: جئتكم إكراماً، جئتكم أكرمكم إكراماً، صار من باب المفعول المطلق، ولذلك الزجاج والكوفيون يرون أنه من المفعول المطلق، لماذا؟ لأن العامل فيه ليس هو الفعل المذكور، وإنما هو فعل مقدر من لفظ المصدر المذكور، وإذا كان كذلك صار مثل جلست قعوداً، جلست وقعدت قعوداً، قعدت جلوساً، قعدت وجلست جلوساً، جئت إكراماً لك، جئت أكرمكم إكراماً، فحينئذ نقدر له فعلاً من لفظ المصدر المذكور، وعليه فهو مفعول مطلق.

وقال الكوفيون: ناصبه الفعل المتقدم عليه؛ لأنه ملاقٍ له في المعنى، مثل قعدت جلوساً، وعليه أيضاً فهو مفعول مطلق عند من أعرب جلوساً في قعدت جلوساً مفعولاً مطلقاً، على مذهب الكوفيين، هو ما قبله، المصدر الذي قبله؛ لكونه ملاقٍ له في المعنى، الفعل الذي قبله لكونه ملاقٍ له في المعنى، وإذا لاقاه في المعنى حينئذ صار من باب قعدت جلوساً، فقعدت جلوساً هذا مفعول مطلق كما سبق، خلافاً لابن مالك الذي قال: وَأَفْرَحَ الْجَدَلُ يَكُونُ مِنْ بَابِ النِّيَابَةِ، حينئذ يكون كذلك من باب المفعول المطلق، وهذا توجه تأويلهم للباب كله وجعله للباب السابق.

يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ.

إذا عرفنا حكمه وعرفنا حقيقته، بين الشروط التي هي داخلة في حقيقة المفعول ل، ه بحيث إن وجدت حينئذ جاز لك أن تنصبه، وإن انتفت أو انتفى واحد منها حينئذ

امتنع نصبه، فَقَدْ الشرط له أثر في المنع، ووجود الشروط مستوفية حينئذٍ ليس له أثر في إيجاب النصب، وإنما له أثر في تحويزه، فهي شروط مجوّزة لا موجبة بخلاف النفي، فإذا انتفت الشروط كلها أو بعضها، حينئذٍ نقول: سقط النصب، لا يجوز النصب، يمتنع، وأما إذا وجدت حينئذٍ الوجود ليس له تأثير من حيث إيجاب النصب. (إنّ) هذا شرط، أَبَانَ تَعْلِيلًا هذا شرط الأول.

ثم قال: وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ شرطٌ ثاني، وَقْتًا وَقَاعِلًا ذكر شرطين. أَبَانَ تَعْلِيلًا هذا الثالث، بقي واحد وهو المصدر، الأول أشار إليه بقوله: الْمَصْدَرُ ينصب المصدر مفعولاً له، فإن لم يكن مصدرًا حينئذٍ لا ينصب على المفعولية. إنّ أَبَانَ تَعْلِيلًا، يعني: إنّ أظهر تعليلًا، يعني بين هذا المصدر علة الحدث الذي وقع، جئت، لم جئت؟ قال: إكرامًا، فحينئذٍ نقول: وقع هذا المصدر لبيان علة ذكر الحدث. هذه الشروط ظاهرها أنها شروط لنصبه، وأنه عند جره يسمى مفعولاً له، لذا قال: إنّ أَبَانَ تَعْلِيلًا وعطف ما بعده، ثم قال: وَإِنْ شَرَطْتُ فَقَدْ فَاجَرْتُهُ بِالْخَرْفِ، فَاجَرْتُهُ ما هو؟ المفعول له، هذا الظاهر فاقد الشرط، حينئذٍ هل يسمى مفعولاً له مع استيفاء شروطه وجره بلام التعليل، أو لا يسمى إلا إذا كان منصوباً؟

لِزْهَدٍ ذَا قَنَعٍ ذَا قَنَعٍ زَهْدًا، زهداً بالنصب لا شك أنه مفعولاً له، لو قال: ذَا قَنَعٍ لَزْهَدٍ مع استيفاء الشروط فجره (باللام) هل هو كذلك يسمى مفعولاً له أم خرج عن المفعولية فصار جاراً ومجروراً؟ نقول: ظاهره أن هذه شروط لنصبه، وأنه عند جره يسمى مفعولاً له كذلك، يعني: بعد جره، والجمهور على أنه حينئذٍ مفعول به إذا جُرَّ بـ (اللام)؛ لأنه رجع إلى أصله، قلنا: هو انتصب على نزع الخافض، فهو في الأصل مفعول به، فإذا جُرَّ بـ (اللام) خرج عن كونه مفعولاً له، فرجع إلى أصله وهو المفعول به، والجمهور على أنه حينئذٍ مفعول به، وعليه هذا الشروط لتحقيق ماهية المفعول له. إذاً هذه الشروط لبيان حقيقة المفعول له، وحينئذٍ إذا جر بـ (اللام) قلنا: رجع إلى أصله وهو أنه مفعول به ولا يسمى مفعولاً له.

وقوله: إنّ أَبَانَ يعني: أن أظهر، تَعْلِيلًا أي أظهر علة الشيء الذي هو الحدث الذي وقع، أي الباعث على الفعل سواء كان غرضاً، نحو: جئتكَ جبراً لخاطرك، علة الشيء قد يكون الشيء غرضاً، جئت جبراً لخاطرك، إذاً غرض، شيء في النفس، يعني: إرادة سابقة، أو لا يكون كذلك، لا يكون غرضاً، مثل: قعدت عن الحرب جنباً، هل هو مثل الأول؟ جئت جبراً لخاطرك، يعني: هنا بين الإرادة التي كانت سبباً في المجيء، وأما:

قعدت جنباً، الجنب هذا لازم له، لا يكون غرضاً، لا يقصد مثل المجيء، حينئذ يكون عاماً للنوعين، فقد يكون المفعول له غرضاً، وذلك فيما إذا كانت الإرادة سابقة للفعل نفسه، جئت جبراً لخاطرك، حينئذ الجبر هذا -جبر الخاطر- هو علة في حصول المجيء، فلو لم يكن ما حصل المجيء، وأما الجنب فهو ملازم له، الجنبان جبان، لا يكون في وقت جبان وفي وقت آخر ليس بجبان، الشجاعة صفة لازمة، والجنب صفة لازمة، وهي من أفعال السجاياء، ولذلك نقول: فَعُلْ، إذاً هو من أفعال السجاياء فهو صفة لازمة، أو لا، ك: قعدت عن الحرب جنباً.

إنَّ أَبَانَ تَعْلِيلاً فيشتد في المصدر الذي ينصب على المفعولية على أنه مفعول له أن يكون معللاً، لكن يشترط فيه أن يكون مغايراً للفظ عامله، إذ لو كان مطابقاً للفظ عامله لصار مفعولاً مطلقاً، هذا قيد لا بد من زيادته، يشترط أن يكون من غير لفظ الفعل، فإن كان نحو حِيلَ مَحِيلاً، محيلاً نصب على المصدرية، يعني: صار مفعولاً مطلقاً. إنَّ أَبَانَ تَعْلِيلاً هذا القيد الثاني، والشرط الثاني.

قيل: لا يصح جعله شرطاً للنصب وهو كونه معللاً، كونه معللاً قيل: لا يصح جعله شرطاً للنصب لماذا؟ إذ إبانة التعليل من حقيقة المفعول له، فليست شرطاً خارجاً عن ماهية المفعول له، فرق بين الركن والشرط، الركن ما كان داخلياً في جزء الماهية، والشرط خارج عنه، حينئذ كونه معللاً هو داخل في ماهية المفعول له، وإذا كان كذلك لا يجعل شرطاً؛ لأننا إذا جعلناه شرطاً حكمنا عليه بأنه ليس داخلياً في الماهية: وَالرُّكْنُ جُزْءُ الذَّاتِ وَالشَّرْطُ خَرَجَ، نقول: الطهارة شرط لصحة الصلاة، والفاصلة ركن، فرق بين الطهارة وقراءة الفاتحة، الفاتحة تكون في الماهية داخلية، والشرط يكون خارجاً.

كونه معللاً هل هو ركن أم شرط؟ الظاهر أنه ركن بمعنى أنه داخل في ماهية المفعول له، حينئذ كيف نقول: هو شرط؟ قيل: لا يصح جعله شرطاً للنصب؛ إذ إبانة التعليل من حقيقة المفعول له، فالجواب: أن المصدر إنَّ أَبَانَ تَعْلِيلاً في المعنى ينصب حال كونه في الاصطلاح يسمى بالمفعول له، يعني: ينظر له من جهتين، نحكم عليه أولاً بأنه معللاً، هذا معنى لغوي قبل الدخول في الاصطلاح، فحينئذ ننصبه على أنه مفعول له، ويسمى حينئذ مفعولاً له في اصطلاح النحاة، إذاً قبل الحكم عليه بأنه منصوب مفعول له ننظر نظر سابق وهو أنه هل هو مفيد للتعليل أم لا؟ فحينئذ الشرط هنا شرط لتحقيق الاسم فحسب، ليس شرطاً في إيجاد المفعول له من حيث هو، فنقول: ننظر في المصدر هل أَبَانَ تَعْلِيلاً أو لا؟ إنَّ أَبَانَ تَعْلِيلاً حينئذ صح أن نحكم عليه في اصطلاح النحاة بأنه

مفعول له، فحينئذٍ صار هذا الشرط سابقاً لوجود اصطلاح النحاة وهو المفعول له، صار ممهداً كالتوطئة مثل ما ذكرنا في زيد في التثنية والجمع، قلنا: لا تثني ولا يجمع الأعلام، بل لا بد أن يكون نكرة، ثم نقول: الذي يجمع هذا الجمع كعامر علم كيف نشترط فيه أنه علم، ثم نقول: لا يجمع العلم؟ قلنا: شرط العلمية توطئة لجمعه، فهو شرط سابق، وأما التنكير فهو شرط بالفعل، كأنه ذاك في الأول شرط بالقوة ليهيئ الكلمة لأن تكون صالحة للجمع، يعني: تنظر في القواميس وتنظر في ما جاء في لسان العرب، هذا جامد هذا علم، حينئذٍ إذا حكمت عليه بأنه علم من أجل أن تُجوز لنفسك جمعه ثم تُنكره، فالتنكير شرط للإقدام، وأما الحكم عليه بكونه علماً، هذا شرط لتهيئة اللفظ من أجل جمعه، هو نفس الكلام هنا.

فالحكم عليه بكونه معللاً شرط لتهيئة اللفظ من أجل صدق مصطلح النحاة وهو مفعول له على هذا اللفظ، إِنَّ أَبَانَ تَعْلِيلًا.

كَجُذِّ شُكْرًا مثل بمثالين، جُذِّ شُكْرًا، شُكْرًا هذا مصدر، وقد أبان تعليلًا فَإِنْ معناه جد لأجل الشكر، وهو واقع في جواب لَمْ، لَمْ حصل منك الجود؟ شُكْرًا.

وَدَنْ أَي طاعة، هذان مثالان: جُذِّ شُكْرًا مثال، وَدَنْ هذا أمر، دان يدين دِن، بمعنى اخضع، حذف مفعوله لدليل، وفيه فائدة أنه يجوز حذف المفعول له لدليل، وَدَنْ طاعة، فهو مثال ثاني بمعنى اخضع، حذف مفعوله لدليل.

ثم قال:

وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ
فَاجْزُهُ بِالْحَرْفِ وَفَتًا وَفَاعِلًا وَإِنْ شَرَطُ فَقَدْ

.....

وَهُوَ أَي المصدر المعلّل، لا تقل: المفعول له، المصدر المعلّل؛ لأننا ما زلنا نترقى في استيفاء الشروط من أجل النصب، حكمنا عليه بكونه مصدراً، ثم معلّل، بقي شرطان، وهو كونه متحداً مع الحدث ومشاركاً له وَفَتًا وَفَاعِلًا.

وَهُوَ أَي المصدر المعلّل، بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ، بِمَا (الباء) بمعنى مع، يعني: مع ما يعمل فيه متحد، مُتَّحِدٌ هذا خبر وَهُوَ، وَهُوَ، بِإِسْكَانٍ (الهاء) للوزن، وَهُوَ أَي المصدر المعلّل، متحد بما يعمل فيه، وما الذي يعمل فيه؟ الحدث إما أن يكون في ضمن الفعل أو الوصف أو المصدر، وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ، وَهُوَ أَي المصدر المعلّل، مُتَّحِدٌ مع ما

يعمل فيه وَقْتًا يعني في وقتٍ، منصوبٌ على نزع الخافض، وَفَاعِلٌ كذلك منصوب على نزع الخافض، ويحتمل أنهما تمييزان. وَقْتًا وَفَاعِلًا بمعنى أنه يشترط أن يكون وقت إيقاع المصدر هو وقت إيقاع الحدث، العامل فيه، ضربت ابني تأديبًا، أن يكون التأديب في زمن الضرب، وأن يكون فاعل التأديب، وفاعل الضرب واحد، فإن انتفيا أو انتفى واحد منهما حينئذٍ انتفى وصف المفعول له، ورجع إلى أصله، وهو من وجوب جره بحرف التعليل.

وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ وَقْتًا وَفَاعِلًا .. لم يذكر هنا كونه قلبياً، هذا شرط خامس قد زاده البعض، كونه قلبياً، يعني: المصدر أن يكون قلبياً، احترازاً من أفعال الجوارح، فإذا كان المصدر مبنياً لفعل من أفعال الجوارح، جئتكَ قراءة للعلم، قراءةً هذا مصدر معلل متحد مع الحدث فاعلاً ووقتاً، وُجِدَتْ فيه الشروط الأربعة، لكن قراءة هذا ليس بعمل قلبي، وإنما هو عمل بالجوارح، قالوا: هذا ليس مصدراً، لا يصح نصبه على أنه مفعول له لماذا؟ لأن القراءة فعل من أفعال الجوارح والحواس، ويشترط في المصدر المنصوب على المفعولية له أن يكون قلبياً، قيل: استغنى عن اشتراط كونه قلبياً لاشتراط اتحاد الوقت، لأن أفعال الجوارح لا تجتمع في الوقت مع الفعل المعلل، كأنه اكتفى بقوله: وقتاً، وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ وَقْتًا، هذا يدل على أن المصدر لا يكون إلا قلبياً؛ لأنه لا يجتمع مع الحدث -الفاعل له- في الوقت إلا إذا كان قلبياً، وأما أفعال الجوارح فلا يتصور فيها ذلك الاجتماع في الزمن، فهذا استغنى عن اشتراط كونه قلبياً؛ لأن أفعال الجوارح لا تجتمع في الوقت مع الفعل المعلل، فلا يصح حينئذٍ قولك: جئتكَ قراءة للعلم.

إذاً اشترط بعضهم؛ وهذا منسوب للمتأخرين؛ أنه لا يكون الفعل أو المصدر منصوباً على المفعولية له إلا إذا كان قلبياً؛ لأن العلة هي الحاملة على إيجاد الفعل، هذا تعليل آخر، العلة هي الحاملة على إيجاد الفعل، لماذا جئت؟ المجيء ما وقع إلا من أجل الغرض، والغرض هذا أين محله؟ القلب، ثم هل هو سابق عن الفعل أو مقارن أو لاحق؟ سابق، يوجد أولاً الإرادة، ثم بعد ذلك يوجد الفعل، الإرادة سابقة على الفعل، لا شك في هذا، حينئذٍ نقول: العلة هي الحاملة على إيجاد الفعل، والحامل على الشيء متقدم عليه، وأفعال الجوارح ليست كذلك، وردّه الرضي -رَدَّ هذا الشرط-؛ بأنه لا يشترط في المصدر أن يكون قلبياً؛ لأنهم اتفقوا على جواز إعراب (إصلاحاً) من قول: جئتكَ إصلاحاً لأمرك، وضربته تأديباً، التأديب هذا شيء حسي، وإصلاحاً هذا شيء حسي

كذلك، واتفقوا على أنهما منصوبان على المفعولية مفعول له، كيف نشترط أن يكون قلبياً، ونحن اتفقنا على جواز جنتك إصلاحاً لأمرك وضربته تأديباً، والأصل عدم التقدير، قد يقال بأنه ضربته لإرادة التأديب، وجنتك لإرادة إصلاح أمرك، فالأصل عدم التقدير، مادام أنه حُكِمَ عليه بأنه مفعول له فالأصل تنزيل المصطلح على اللفظ لا على المضاف المقدر.

ورَدَّه الرضي بجواز جنتك إصلاحاً لأمرك، وضربته تأديباً، اتفاقاً، حينئذٍ قال تنصيباً على هذا: المفعول يكون على ضربين - يعني المفعول له-: ما يتقدم وجوده على مضمون عامله، حينئذٍ يكون من أفعال القلوب، نحو: قعدت جُبناً، لا شك أن الجُبْنَ هذا سابق عن القعود، موجود أولاً ثم قعد، ما حمّله على القعود إلا الجبن، فهو سابق. الثاني ما يتقدم على الفعل تصوراً في الذهن فحسب لا في الوجود، ما يتقدم على الفعل تصوراً، أي: يكون غرضاً ولا يلزم كونه فعل القلب، نحو ضربته تقويماً، وجنته إصلاحاً، ضربته تأديباً أو تقويماً وجنته إصلاحاً. إذاً قد يكون المفعول له ليس فعل قلب، وقد يكون كذلك، وأما اشتراطه مطلقاً في كل مفعول له، فهذا محل نظر.

وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ: وَهُوَ أَيْ الْمَصْدَرُ الْمَعْلَى، مُتَّحِدٌ بِمَا يَعْنِي مَعَ مَا يَعْمَلُ فِيهِ، وَقَتاً يَعْنِي فِي الْوَقْتِ، وَفِي الْفَاعِلِ، فَإِنْ انْتَفَتِ الْمَصْدَرِيَّةُ انْتَفَى الْمَفْعُولُ لَهُ، وَإِنْ انْتَفَى التَّعْلِيلُ انْتَفَى الْمَفْعُولُ لَهُ، وَإِنْ انْتَفَى كَوْنُهُ مُتَّحِداً مَعَ مَا يَعْمَلُ فِيهِ فِي الْوَقْتِ انْتَفَى الْمَفْعُولُ لَهُ، وَالرَّابِعُ مِثْلُهُ، وَلِذَلِكَ قَالَ: وَإِنْ شَرَطُ فَقَدْ فَاجَرُهُ بِالْحَرْفِ، وَإِنْ شَرَطُ مِنْ هَذِهِ الشَّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ، فَقَدْ يَعْنِي: لَمْ يَوْجَدْ، فَقَدْ الشَّيْءُ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ وَجُودِهِ، هَذَا الْأَصْلُ، لَكِنْ مَرَادُهُ هُنَا لَمْ يَتَوَفَّرْ مِنْ أَصْلِهِ، فَاجَرُهُ بِالْحَرْفِ يَعْنِي فَاجَرَهُ وَجُوباً، لَا يَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُ لَهُ، بَلْ يَجِبُ جَرُّهُ بِالْحَرْفِ، وَالْمَرَادُ بِالْحَرْفِ هُنَا حَرْفُ التَّعْلِيلِ، وَفِي بَعْضِ النُّسخ فَاجَرَهُ بـ (اللام)، الْمَرَادُ بِهَا (لام) التَّعْلِيلِ، وَأَطْلَقَهَا لِأَنَّهَا هِيَ الْأَصْلُ فِي الْبَابِ، وَمَا عَدَاهَا مَحْمُولٌ عَلَيْهَا، وَإِلَّا فَحُرُوفُ التَّعْلِيلِ: (اللام) و (من) و (الباء) و (في) هَذِهِ أَرْبَعَةٌ، وَزَادَ بَعْضُهُمْ: (الكاف)، وَزَادَ بَعْضُهُمْ (على)، لَكِنْ الْمَشْهُورُ هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ أَصَالَةً قَبْلَ دُخُولِ الْحَرْفِ.

فَاجَرُهُ بِالْحَرْفِ وَجُوباً، فَاجَرَهُ بـ (اللام) وَجُوباً، وَمَا يَقُومُ مَقَامَهَا، وَالظَّاهِرُ أَنَّ النُّسخَةَ بـ (اللام) هِيَ مَرَادُ الْمُصَنِّفِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: وَقَالَ أَنَّ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ وَقَالَ أَنَّ يَصْحَبُهَا مَا هِيَ؟؟؟؟ هَذَا الظَّاهِرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَوَّلُهُ بَعْضُهُمْ: قَالَ أَنَّ يَصْحَبُهَا حَرْفُ الْجَرِّ

بتأويل الكلمة، يَصْحَبَهَا يعني الكلمة أول حرف، فَاجْزُرُهُ بِالْحَرْفِ فاجرره بالكلمة، التي هي حرف، فأول الحرف بالكلمة وأعاد الضمير عليها بالتأويل، فهذا فيه بُعد، إذاً فَاجْزُرُهُ بِالْحَرْفِ أو بـ (اللام) نقول: سيان، لكن الظاهر هي بـ (اللام)، ولذلك هي التي شرح عليها الأشموني بـ (اللام)، وأما التي شرح عليها المكودي بالحرف، على كل هذا وذاك ليس بقرآن.

فَاجْزُرُهُ بِالْحَرْفِ وَإِنْ شَرَطُ فَقَدْ، مثال ما فقد المصدرية نحو قوله تعالى: ((هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا)) [البقرة:29] هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ (اللام) هذه (لام) التعليل فتحت من أجل -الأصل فيها الكسر، لتأديب مكسورة هذا الأصل فيها،- فتحت هنا من أجل دخولها على الضمير (له) (لك) فحرف الجر هنا يفتح، فإن المخاطبين هم العلة في الخلق، ((هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ)) [البقرة:29] لم خلق؟ لكم، إذاً صح أن يقع في جواب لم، فالخلق هو الحدث، وهو معلل، والعلة هو المخاطبون بهذه الآية، وخفض ضميرهم بـ (اللام)؛ لأنه ليس مصدرًا فقال: (لَكُمْ)، إذاً مثال ما انتفى فيه المصدرية قوله تعالى: ((هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ)) [البقرة:29]، ومثال ما فقد اتحاد الزمن قول الشاعر:

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا ... لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبَسَةَ الْمُتَفَضِّلِ

النُّومُ هو علة، جِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ، يعني خلعت، لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا، خلع الثياب لم؟ لم خلعت؟ للنوم، فالنوم علة، إذاً النوم مصدر، وهو معلل، والفاعل واحد، حينئذٍ نقول: ما الذي فقد هنا؟ هو اتحاد الزمن؛ لأن خلع الثياب سابق على النوم، لا يكون مع النوم، حينئذٍ نقول: جئت وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا، لِنَوْمٍ وجب جره بـ (اللام) مع كونه مصدرًا معللاً لماذا؟ لفقد شرط اتحاد الوقت، إذ خلع الثياب هذا سابق على النوم مع كون الفاعل واحداً.

ومثال فقد اتحاد الفاعل قول الشاعر:

وَإِنِّي لَتَعْرُوْنِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةً ... كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطْرُ

وَإِنِّي لَتَعْرُوْنِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةً، الذكرى هي علة عرو الهزة، تذكر فحصلت له هزة، كمثل العصفور إذا جاء عليه مطر ينتفض، هذا مثلها، إذا تذكرها انتفض، سبحان الله! فإن الذكرى هي علة عرو الهزة، وزمنهما واحد، الزمن واحد، ولكن اختلف الفاعل، ففاعل العرو هو الهزة، وفاعل الذكرى هو المتكلم؛ لأن المعنى لذكرى إياك، فلما اختلف الفاعل وجب جره بـ (اللام).

وَأِنْ شَرْطٌ فَقَدْ ... فَاجْزُهُ بِالْحَرْفِ، هل يتصور فقد شرط التعليل؟ لا يتصور، حينئذٍ
وَأِنْ شَرْطٌ فَقَدْ: المصدرية واتحاد الوقت واتحاد الفاعل، وأما التعليل لا يتصور أن يفقد
من هذه الشروط؛ لأنه لا يجب جره بـ (اللام)، كيف يفقد التعليل ثم نوجب جره بحرف
تعليل! هذا ممتنع، تناقض هذا، حينئذٍ نقول: وَأِنْ شَرْطٌ فَقَدْ إِلَّا التعليل، حينئذٍ لا بد
من أن يكون موجوداً، وإلا لما وجب جره بـ (اللام).

فَاجْزُهُ بِالْحَرْفِ أَوْ بـ (اللام)، وما يقوم مقامها، وهو: (من) و (في) و (الباء)، سري زيد
للماءِ أَوْ للعشبِ، هذا (اللام)، ((كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ)) [الحج: 22]
مِنْ غَمٍّ، (من)، {إن امرأة دخلت النار في هرة حبستها}، إذاً: إن فقد شرطاً من هذه
الشروط ما عدا التعليل وجب جره بـ (اللام)، أو ما يقوم مقامها.

ثم قال: وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مَعَ الشُّرُوطِ، ما هو الذي لا يمتنع؟ الجر أو النصب؟ الجر بالحرف
-حرف التعليل-، وَلَيْسَ الذي هو: فاجز به (الحرف) أو بـ (اللام)، ليس جره بـ
(اللام) يمتنع -ممتنعاً-، متى؟ مع الشروط المذكورة بل يجوز، كقولك: لِرُهْدٍ ذَا قَنَعٍ، ذا
اسم إشارة، وقَنَعُ فعل ماضي، والفاعل مستتر، لِرُهْدٍ: ذا قنع زهداً، هذا الأصل، فهو
مصدر معلل موافق لعامله في الوقت وفي الفاعل، الوقت واحد، القناعة والزهد في
وقت واحد، والفاعل واحد، فحينئذٍ نقول: الأصل فيه أنه ينصب على المفعولية، ويجوز
جره بـ (اللام)، وفيه جواز تقديم المفعول له على عامله، قال: لِرُهْدٍ ذَا قَنَعٍ تقدم على
العامل، فدل على جواز تقديم المفعول له على عامله منصوباً كان أو مجروراً، زهداً ذا
قنع، ذا قنع زهداً، لزهد ذا قنع، ذا قنع لزهد، هذا أو ذاك، سواء كان منصوباً أو
مجوراً يجوز تقديمه، والأصل فيه التأخير.

قال الشارح: المفعول له هو المصدر المفهم علة المشارك لعامله في الوقت والفاعل، نحو:
جُدْ شُكْرًا، فشكراً مصدر، وهو مفهم للتعليل، وضابط كونه مفهماً للتعليل أن يصح
أن يقع في جواب لَمْ فعلت كذا؟
وَعَالِبُ الْأَحْوَالِ أَنْ تَرَاهُ ... جَوَابُ لَمْ فَعَلْتَ مَا تَهْوَاهُ

لأن المعنى جد لأجل الشكر، ومشارك لعامله، وهو جد في الوقت؛ لأن زمن الشكر
هو زمن الجود، وفي الفاعل؛ لأن فاعل الجود هو المخاطب، وهو فاعل الشكر، كذلك
ضربت ابني تأديباً، فتأديباً مصدر وهو مفهم للتعليل، إذ يصح أن يقع في جواب لَمْ
فعلت الضرب؟ فهو مشارك لضربت في الوقت والفاعل، وحكمه جواز النصب.

إذاً قوله: يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ جوازاً لا وجوباً، ولو مع استيفاء الشروط، استيفاء الشروط هذه للتجويز لا للإيجاب، إن وجدت فيه هذه الشروط الثلاثة؛ أعني المصدرية وإبانة التعليل واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل، جعلهما شرطاً واحداً، ولم يذكر كونه قلبياً، والظاهر أنه يسقطه، فإن فقد شرط من هذه الشروط تعين جره بحرف التعليل، وهو (اللام) أو (من) أو (في) أو (الباء)، فمثال ما عدمت فيه المصدرية قولك: جئتكَ للسمن، لا يصح أن تقول: جئتكَ السمن والعسل، يعني: ما جاء بي إلا من أجل السمن، هذا لا يصح لماذا؟ لأن السمن ليس مصدراً، والعسل كذلك ليس مصدراً، ((وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ)) [الرحمن:10]، الْأَنَامُ ليس مصدراً.

ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت: جئتكَ اليوم للإكرام غداً، جئتكَ اليوم حصل الجيء اليوم، والإكرام المترتب على الجيء سيكون غداً، إذا انفصلا في الزمن، ومثله: تأهبتُ السفر، لا يصح، وإنما تقول: تأهبتُ للسفر، تأهبتُ السفر، السفر هو علة للتأهب لكنه سابق عليه، حينئذٍ مثل: نَصَبْتُ لِنَوْمٍ تِيَابَها.

ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل: جاء زيداً لإكرام عمر له، جاء زيد لإكرام من؟ عمرو له، جئتكَ محبتك إياي، المحبة وقعت لمن؟ محبتك إياي، جئتكَ فاعل الجيء أنا، جئتكَ، محبتك إياي، المحبة ليست مني، لابد أن يقع مدلول المصدر من المتكلم، جد شكراً، جدتُ شكراً، الجود والشكر مني أنا، متحد، وأما هنا جئتكَ محبتك إياي، وجب جره بـ (اللام)؛ لأن المحبة ليست مني، ليست فعلي أنا، وإنما هو فعل المخاطب، ((وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ)) [الأنعام:151] ما الذي فقد؟ مِنْ إِمْلَاقٍ فقير، هذا مثلوا له بفقد كونه قلبياً، بخلاف خَشْيَةِ إِمْلَاقٍ، وقد انتفى الاتحادان في قوله: ((أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ)) [الإسراء:78] لا الوقت ولا الفاعل، ((أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ)) فدلوك الشمس ليس فاعله مقيم الصلاة، حينئذٍ انتفى فيه شرط اتحاد الوقت والفاعل.

ولا يمتنع الجر بالحرف مع استكمال الشروط نحو: ذا قنع لزهدي، وزعم قومٌ أنه لا يشترط في نصبه إلا كونه مصدراً فحسب مع التعليل، وأما اتحاد الوقت واتحاد الفاعل وكونه قلبياً، هذه الشروط كلها محدثة عند المتأخرين، وأما المتقدمون فليس عندهم هذه الشروط، ولذلك نص السيوطي في همع الهوامع على هذا. قال في الهمع: شرط الأعلام والمتأخرون مشاركته لفعله في الوقت والفاعل، ولم يشترط لذلك سببويه ولا أحد من المتقدمين، فجوزوا اختلافهما في الوقت واختلافهما في الفاعل.

إذاً المفعول له على مذهب المتقدمين لا يشترط فيه إلا المصدر المعلل فحسب، وأما عند الأعلام والمتأخرين فلا بد من استيفاء كونه متحداً مع عامله في الوقت والفاعل، ولم يشترط ذلك سيوييه ولا أحد من المتقدمين فجوزوا اختلافهما في الوقت واختلافهما في الفاعل ((هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا)) [الرعد:12] على عدم الاشتراط خوفاً هذا مفعول له، (فبظلم حرمنا)، فبسبب ظلمهم، ((مِنْ إِمْلَاقٍ)) [الأنعام:151] سابق حينئذٍ يصير مفعولاً لأجله جر باللام، {في هرة} هذا إذا لم نشترط المصدرية كذلك. وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ ... وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلٍ وَأَنْشَدُوا لَا أَفْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ ... وَلَوْ تَوَالَتْ زُمُرُ الْأَعْدَاءِ

لَا أَفْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ ... وَلَوْ تَوَالَتْ هَذَا مِنَ التَّضْمِينِ، ولذلك إذا أعددت الأبيات تسقط هذا البيت، لا تعده، إذا أعددت الألفية سيأتينا بيتان أو ثلاثة كلها من قبيل التضمين ليست من كلامه، لَا أَفْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ هَذَا بَيْتٌ شَعَرَ ضَمَّنَهُ الألفية، وليس من صنعه، ولذلك لا يعد، تتركه وتسير إلى ما بعده، فانتبه لهذا. وَقَلَّ قَلِيلٌ، أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ: المفعول له المستكمل للشروط المتقدمة له ثلاثة أحوال: أحدها أن يكون مجرداً، يعني مجرداً عن الألف واللام والإضافة، ضربت ابني تأديباً، تأديباً مجرد عن (أل) ومجرد عن الإضافة. الثاني: أن يكون محلياً بـ (أل) ضربت ابني التأديب.

الثالث: أن يكون مضافاً، جئتكَ ابتغاء الخير، ((حَذَرَ الْمَوْتِ)) [البقرة:19]، هذا مضاف.

حينئذٍ نقول: المستكمل للشروط من المفعول له لا يخرج عن هذه الأحوال الثلاثة، وإذا جوزنا دخول حرف التعليل عليه، حينئذٍ في لسان العرب بالنظر إليه، دخول لام التعليل على هذه الأنواع الثلاثة ليست في مرتبة واحدة، بل دخولها على المجرد قليل، والكثير نصبه دون دخول (اللام) عليه، والمحلى بـ (أل) دخولها عليه كثير، وتجريدها عنه قليل، والمضاف لم يذكره الناظم فدل على أنه مستوي الطرفين، يعني لا يرجح فيه دخول (اللام) أو عدمه، وهذا بالنظر للاستقراء، وأكثر النحاة على هذا؛ أنه إذا كان مجرداً فحينئذٍ نصبه أكثر من جره باللام، وإذا كان محلياً بـ (أل) فجره بـ (اللام) أكثر من نصبه، يعني: إذا جئت به مجرداً من (أل) حينئذٍ أيهما أفصح - كلاهما فصيح -،

لكن أيهما أفصح؟ أن تدخل عليه (اللام) أو تتركه كما هو منصوباً؟ لأنه يجوز هذا ويجوز ذاك، أيهما أولى وأفصح وأقرب إلى سعة اللسان العربي؟ أن تجرده من (اللام) فتقول: ضربت ابني تأديباً، أفصح من لتأديب مع جواز الوجهين، والحكم بفصاحة الوجهين كذلك، إلا أن أحدهما أفصح من الآخر، فإذا قلت: ضربت ابني التأديب بـ (أل) حينئذٍ للتأديب أفصح من التأديب فحسب هكذا، لماذا؟ لأن ما وافق الأكثر هو الأفصح، ولذلك سبق معنا أن القياس المطرد في لسان العرب هو الذي يُقَعَّد عليه، وهو الذي يحكم عليه بكونه أفصح أو فصيح، لكن ما لم يكن مطرداً ينظر فيه يعني يوقف معه، هل هو نادر؟ هل هو قليل؟ هل ندورته تخالف الأصل العام؟ ينظر فيه على حسب حاله، وأما الأصل فهو المطرد العام يكون.

وَقَلَّ قَلِيلٌ، أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجْرَدُ: الْمُجْرَدُ هَذَا فاعِلٌ يَصْحَبُ، قَلَّ الْمُجْرَدُ أَنْ يَصْحَبَهَا الضمير يعود إلى اللام أو الحرف لتأويل الكلمة؛ لأن (الهاء) هنا مؤنث، مرجعه لابد أن يكون مؤنثاً، و (اللام) هنا كالأصل إذا قلنا: الحرف مذكر هذا إلا باعتبار كونه كلمة، الحرف كلمة، كما أن الاسم كلمة، والفعل كلمة، حينئذٍ نقول: بتأويل الحرف بكونه كلمة، أرجع الضمير إليه مؤنثاً، وهذا لا إشكال فيه، لكن لو قيل: فَاجْرُرُهُ بـ (اللام) وما يقوم مقامه هذا أحسن، بعضهم يرى أنه لو رجع بالحرف أولى ليعم (من) و (الباء) و (في)، نقول: كذلك يعم غيرها فيحدث في لبس وإيهام؛ لأنه قال: فَاجْرُرُهُ بِالْحَرْفِ ولم يقيده بكونه حرف تعليل، إذاً حروف الجر كلها دخلت فقيه إيهام أيضاً، حينئذٍ نقول: فَاجْرُرُهُ بـ (اللام) أرجح من هذه الجهة كونه خاصاً، وذكر الأصل والإحالة على الفرع هذا مستقيم، كما يقال: فارفعه بالفعل مثلاً، قد يرفع بالوصف قد يرفع بالمصدر، هذا لا ينفي، وإنما يذكر الأصل، ويحال على الفرع، وهنا ذكر الأصل فَاجْرُرُهُ بـ (اللام) وأحيل على الفرع، هذا لا إشكال، ويرجح كذلك أنه إذا قلنا: فَاجْرُرُهُ بِالْحَرْفِ نقول: هذا لم يقيده بكونه حرف التعليل فيختص بالأربعة الأحرف، وإنما أطلقه، وإذا أطلقه فحينئذٍ نقول: هذا فيه إشكال.

وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا أَنْ وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل قَلَّ، الْمُجْرَدُ فاعِلٌ يصحب، أَنْ يَصْحَبَهَا أَنْ يصحب المجرد (اللام)، وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجْرَدُ فاعِلٌ يصحب، (والهاء) ضمير متصل مفعول به، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل قَلَّ، قَلَّ صحبة المجرد لها، هكذا التقدير: قَلَّ صحبة المجرد لها، يعني لـ (اللام)، وَالْعَكْسُ ثابت، وهو كثرة صحبتها للمصدر المعلن، أو إن شئت قل: للمفعول له، كثرة

صحبته بمعنى كثر دخول (اللام) على المحلى بـ (أل)؛ لأنه قال: وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبٍ
أَلْ، ومصحوب (أل) هو ما بعد (أل)، التأديب، تأديب هو المصدر المعلن دخلت عليه
(أل)، حينئذٍ دخول اللام لتعلييل (أل) أو مصحوب (أل)؟ مصحوب (أل)، ولو قال: لم
دخلت عليه (أل) لا يوجد إشكال؛ لأن (أل) هنا تنزل منزلة الجزء من الكلمة فلا
اعتبار لها، حينئذٍ هل هي مُعْرِفَةٌ أو لا؟ إذا دخلت أل على تأديباً؟ نقول: نعم الصواب
أنها معرفّة، وذهب بعضهم إلى أنه نكرة، و (أل) زائد، والصحيح أنها معرفّة، وكذلك
يتعرف بالإضافة.

وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبٍ أَلْ يعني: كثر صحبتها، وَقَلَّ نصبه، وَأَنْشَدُوا: لَا أَقْعُدُ الْجَبْنَ،
أَنْشَدُوا على أي شيء يريد أن يستدل الآن؟ على عدم دخول (أل) على المحلى بـ (أل)
يعني نصب المحل بـ (أل)، أنشدوا، هذا قليل أو كثير؟ قليل، أراد أن يستدل على
القليل، وأما الكثير فهو كاسمه كثير موجود، وأما القليل أراد أن يستدل عليه، وأنشدوا
عليه الذي هو قلة النصب. لَا أَقْعُدُ الْجَبْنَ الخوف، يعني لأجله، عَنِ الْهِجَاءِ بالمد
والقصر، وهي الحرب، وَلَوْ تَوَالَتْ تَتَابَعَتْ، زُمُرُ الْأَعْدَاءِ جمع عدو، والزمر جمع زمرة،
والمراد بها جماعات الأعداء.

لَا أَقْعُدُ الْجَبْنَ لَا أَقْعُدُ لِأَجْلِ الْجَبَنِ، فحينئذٍ الجبن نقول: هذا مصدر معلن متحد مع
عامله مشارك له في الوقت والفاعل، نصب على أنه مفعول له، ودخلت عليه (أل)،
والأكثر استعمالاً دخول (اللام) عليه، لَا أَقْعُدُ لِلْجَبَنِ، هذا الأصل، ولكن سمع تجريده
من (أل) وهو قليل، فينصب على الأصل، وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ ... وَالْعَكْسُ ..
الْعَكْسُ المراد به العكس اللغوي، وليس العكس الاصطلاحي المنطقي، إنما المراد به
العكس اللغوي الذي هو خلاف، يفسر بالخلاف، وَالْعَكْسُ يعني خلاف المذكور
السابق، وهو كثرة أَنْ يَصْحَبَهَا، وقلة أَنْ يُنْصَبَ، وَأَنْشَدُوا يعني: النحاة، استدلالاً على
هذا، لَا أَقْعُدُ الْجَبْنَ، الجبن الخوف، يقال: رجل جبان وامرأة جبان، يتحد فيها النوعان،
عَنِ الْهِجَاءِ ... وَلَوْ تَوَالَتْ زُمُرُ الْأَعْدَاءِ.

قال: كلها الأنواع الثلاثة، وأما المضاف تركه الناظم، فيفهم من كلامه أنه يستوي فيه
الأمران؛ لأنه بيّن قلة اتصالها بالجرد، وكثرة اتصالها بالمحلى وسكت عن المضاف فدل
على أنه استوى فيه الأمران، ولذلك جئتك ابتغاء الخير، وفهم من كلامه استواء الأمرين
في المضاف، وصرح به في التسهيل ((يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ)) [البقرة: 265]
ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ بالنصب، لم تدخل عليه (اللام)، ((وَأَنَّ مِنْهَا لَمَّا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةٍ

الله)) [البقرة:74]، مِنْ هذه من تعليلية، وَخَشْيَةِ اللَّهِ هذا في الأصل مفعول له، وهو مضاف، إِذَا جَرَّ بالحرف، وكذلك نُصِب، ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ، وسبق ((حَذَرَ الْمَوْتِ)) [البقرة:19]، والأكثر في القرآن النصب، وإن سَوَّى بينهما الناظم هنا، وهو المشهور عند النحاة، لكن في القرآن الأكثر النصب، فإذا كان كذلك؟؟؟

قال: وكلها يجوز أن تجر بحرف التعليل، لكن الأكثر فيما تجرد عن (الألف) و (اللام) والإضافة النصب، المجرد منهما الأكثر فيه النصب، ضربتُ ابني تأديباً، تأديباً هذا مجرد من (أل) ومن الإضافة، ويجوز جره ضربتُ ابني لتأديبٍ، جائز، وزعم الجزولي أنه لا يجوز جره، وهو خلاف ما صرح به النحويون، وما صحب (الألف) و (اللام) بعكس المجرد، فالأكثر جره، ويجوز نصبه ضربتُ ابني للتأديبِ، أكثر من ضربتُ ابني التأديبِ، ومما جاء فيه منصوباً ما أنشده المصنف: لَا أَقْعُدُ الْجُنُبَ عَنِ الْهَيْجَاءِ .. البيت، فالجبن مفعول له، أي لا أقعد لأجل الجبن، ومثله قوله:

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْماً إِذَا رَكِبُوا ... شَتُّوا الْإِغَارَةَ فُرْسَاناً وَرُكْبَاناً

أين الشاهد؟ الإِغَارَةُ، دخلت عليه (أل) ومع ذلك نصب.

وأما المضاف فيجوز فيه الأمران: النصب والجر على السواء، ضربتُ ابني تأديبه ولتأديبه، وهذا قد يفهم من كلام المصنف، بل يفهم؛ لأنه لما ذكر أنه يقلُّ جر المجرد ونصب المصاحب (للألف) و (اللام)، علم أن المضاف لا يقلُّ فيه واحد منهما، بل يكثر فيه الأمران، ومما جاء منصوباً قوله تعالى: ((يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ)) [البقرة:19] جاء بالنصب، ومنه قوله:

وَأَغْفِرْ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارُهُ .. ادِّخَارُهُ هذا مضاف إلى الهاء وأَعْرِضْ عَنِ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُماً

ادِّخَارُهُ يعني: لادخاره، هذا مضاف إلى الضمير، إِذَا المفعول له هو: المصدر المعلن المشارك لعامله وقتاً وفاعلاً، وكذلك يزداد أن المصدر هناك لا يكون مؤولاً بالصريح، وإنما يكون مصدراً صريحاً، كذلك من أحكامه: أنه لا يجوز تعدده منصوباً أو مخفوضاً، إلا بإبدال أو عطف.

وشروطه خمسة: كونه مصدراً، فلا يجوز: جئتكَ السمن والعسل، كونه قليلاً عند كثير من المتأخرين، كالرغبة ونحوها، فلا يجوز: جئتكَ قراءة للعلم، ولا: قتلاً للكافر، القتل من أعمال الجوارح، وأجاز الفارسي: جئتكَ ضرب زيد، يعني لتضرب زيد، ثالثاً: كونه

علة غرضاً كان كالحبة أو غير غرض، مثل: قعد عن الحرب جبناً، رابعاً: اتحاده بالمعلّل به وقتاً، فلا يجوز: تأهبت السفر، خامساً: اتحاده بالمعلّل به فاعلاً، فلا يجوز: جئتكم محبتكم إياي، فهذا لا يجوز أن ينصب على أنه مفعول له.

ثم قال الناظم رحمه الله تعالى: المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً.

ذكر لنا عنوانين، يعني هذا الذي سيذكره له اصطلاحان: مفعول فيه والظرف، وهذا عند البصريين -يسمى المفعول فيه والظرف-، وكذلك سماه الفراء محلاً، فهو كذلك هو محل، لأن يوم الخميس مثلاً وقع فيه الصوم، والأمام وقع فيه الجلوس فهو محل، والكسائي وأصحابه صفة واشتھر عن الكوفيين مفعولاً فيه، وافقوا البصريين في التسمية الأولى، ونازعوا في تسميته ظرفاً، لهم علل.

وقدمه على المفعول معه هنا، لقربه من المفعول المطلق، لكونه مستلزماً له في الواقع، إذ لا يخلو الحدث عن زمان ومكان، لأن المفعول المطلق قلنا: هو في الأصل حدث، مصدر، ضربت ضرباً، إذاً هذا أقرب إلى الفعل؛ لأنه أحد جزئي الفعل، والحدث يستلزم محلاً يقع فيه إما مكاناً وإما زمناً، بل الفعل يدل على الزمن بدلالة التضمن، ويدل على المكان بدلالة الالتزام، إذاً هو أقرب، يستلزمه الفعل، وما استلزمه الفعل يكون أقرب، لكون مستلزماً له في الواقع، إذ لا يخلو الحدث عن زمان ومكان، ولأن العامل يصل إليه بنفسه لا بواسطة حرف ملفوظ بخلافه، المفعول معه لا يكون هكذا جرداً بين العامل والمعمول، سرت (وو) والنيل لا يجوز حذف الواو هنا، بل بعضهم رأى أن العامل توصل إلى المعمول بواسطة هذه (الواو)، إذاً ما توصل العامل إليه بنفسه، صمت يوم الخميس دون (واو) هذا أقوى مما توصل إليه العامل بحرف سواء كان مذكوراً أو لا، لكن في المفعول معه لا يجوز حذفه.

المفعول فيه: يقال في الضمير ما قيل في المفعول له، وهو -أي المفعول له- المسمى والمعنون له عند النحاة البصريين ظرفاً، فيسمى ظرفاً، وأطلق الظرف، ويشمل نوعيه: ظرف الزمان وظرف المكان، والظرف أخص من اسم الزمان، وأخص من اسم المكان، كل منهما أخص؛ لأن اسم الزمان: كل لفظ دل على زمن، واسم المكان: كل لفظ مدلوله المكان، وأما الظرف لا، بل هو اسم زمان مقيد، وظرف المكان: اسم مكان مقيد، حينئذ أراد أن يعرف الناظم المقيد دون المطلق؛ لأنه لا التفات إلى اسم الزمان من حيث هو، ولذلك نقول: يوم -لوحدها هكذا- هو اسم زمان، قد يكون ظرفاً وقد لا يكون. إذاً يومٌ أعم من كونه ظرفاً، لجواز انفكاكه عنه، إذا قيل: لفظ يوم يجوز أن يكون ظرفاً، مثل: صمت يوم الخميس، ويجوز أن لا يكون ظرفاً كقوله: ((إِنَّا نَخَافُ مِنْ

رَبَّنَا يَوْمًا)) [الإنسان:10] ((وَأَتَّقُوا يَوْمًا)) [البقرة:48] ليس بظرف هنا، فحينئذٍ نقول: ما جاز أن يكون ظرفاً وغيره أعم من مما اختص بالظرف.

الظَّرْفُ وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا ... فِي بَاطِرَادٍ كَهُنَا امْكُثْ أَزْمَنَّا

الظَّرْفُ في اللغة: الوعاء، وهذا مناسب لظرف الزمان وظرف المكان؛ لأن ظرف الزمان وعاء للحدث باعتبار كونه زمناً يقع فيه، وظرف المكان وعاء للحدث باعتباره كونه مكاناً له.

إذاً كل منهما وعاء، مثل الكأس يكون وعاءً للماء، فهذا ظرف (كأس)، والماء مظروف، كذلك الزمن يكون للحدث ظرفاً، فيكون الحدث الذي هو الصوم قد وقع في الزمن، وكذلك يكون قد وقع في المكان مثله، المعنى واحد، ولذلك المعنى اللغوي يكون أعم من المعنى الاصطلاحي.

وأما في الاصطلاح فقال: الظَّرْفُ وَقْتُ يعني اسم وقت، الظَّرْفُ مبتدأ، ووقْتُ هذا خبره، المراد اسم وقت، أَوْ للتنويع والتقسيم، مَكَانٌ أي اسم مكان، ودائماً قلنا: الجنس يكون أعم من المحدود، ما هو المحدود؟ ظرف، اسم الوقت؟ جنس. إذاً يكون أعم على ما ذكرناه، كل ظرف زمان اسم وقت، ولا عكس، كل ظرف مكان اسم مكان، ولا عكس.

إذاً عندنا أربعة أشياء: اسم زمان، وظرف زمان، اسم مكان، وظرف مكان. ليس كل لفظ دل على زمن يكون ظرف زمان، وليس كل لفظ دل على مكان يكون ظرف مكان، انتبه لهذا، الطلاب يخطئون، فحينئذٍ نقول: اسم الزمان مثل: يوم، يأتيك ((وَأَتَّقُوا يَوْمًا)) [البقرة:48] هذا مفعول به «هذا يومٌ مبارك» ((هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ)) [المائدة:119] هذا يوم، جاء خبر، يوم العيد يوم مبارك، هذا جاء مبتدأ، حينئذٍ كيف جاء مبتدأ، والظرف لا يكون إلا منصوباً؟ نقول: هنا ليس بظرف، بل هو اسم زمان وقع مبتدأ، ولا تنافي بينهما، وإنما الذي يتنافى أن يكون ظرف زمان ويقع مبتدأ؛ لأنه لا بد له من متعلق ينصبه، والأصل فيه أن يكون فعلاً، فكيف يكون فعلاً وهو مبتدأ هذا فيه تنافي؟، إذاً قُتْ نقول: هذا المراد به اسم وقت، وهو ما دل على زمن، كيوم وساعة وحين ووقت، أَوْ مَكَانٌ أي اسم مكان، و (أَوْ) هنا للتنويع، فدل

على أن الظرف ينقسم إلى قسمين: ظرف زمان، وظرف مكان، فأدخل القسمة في الحد، وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ نقول: الكلمتان هاتان شملت الظرف وغير الظرف، فأراد إخراج غير الظرف، اسم الزمان الذي لا يكون ظرفاً، واسم المكان الذي لا يكون ظرف مكان، قال: ضَمَّنَا فِي، يعني ضمن ذلك اسم الزمان معنى (في)، والمراد به (في) الظرفية، والمراد أنه يلاحظ معنى الظرفية، وهي الوعاء، الظرف وعاء، حينئذٍ (في) تدل على الظرفية، ما المراد؟ نقول: الماء في الكوز، الماء في الكأس، دلت (في) هنا على أن الكأس ظرف قد حوى الماء، هنا كذلك إذا دل اسم الزمان واسم المكان باعتبار تضمين معنى (في)، على أن اسم الزمان صار ظرفاً لغيره، واسم المكان صار ظرفاً لغيره صار ظرفاً حينئذٍ، وأما إذا لم يكن كذلك حينئذٍ لا نحكم عليه بكونه ظرف زمان ولا ظرف مكان، إذا استطاع أن يفهم من لفظ اسم الزمان أو اسم المكان معنى الظرفية وملاحظة الظرفية، حينئذٍ نقول: هذا ظرف زمان أو ظرف مكان، وأما إذا لم يكن كذلك فهو باقٍ على أصله، ((اتَّقُوا يَوْمًا)) [البقرة: 48] هل اليوم ظرف للتقوى؟ هل هو على معنى (في)؟ لا؛ لأن التقوى لو كانت على معنى (في)، لصار يوماً هنا منصوباً على الظرفية، فصار المراد إيجاد التقوى في ذلك اليوم، فيكون ذلك اليوم وعاءً للتقوى، حينئذٍ خرجت التقوى من الأمر بما في الدنيا، صارت مؤجلة إلى الآخرة، ((وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ)) [البقرة: 281]، وإنما المراد اتقوا نفس اليوم، نفس اليوم هو المتقى. إذاً ليس على معنى (في)، لكن لو قلت: صمت يوم الخميس، يوم الخميس صار ظرفاً للصوم، كأنه قال: صمت في يوم الخميس، فمعنى الظرفية هنا ملاحظ، لا يشترط التصريح بلفظ (في) حتى نحكم عليه بأنه ظرف زمان أو مكان، لا، وإنما تلاحظ المعنى الذي تدل عليه (في)، وهو الظرفية فحسب سواء أمكن التصريح أو لا، يعني: لا يشترط إذا قلت: صمت يوم الخميس، هل هو ظرف أولاً؟ قال: اصبر صمت في يوم الخميس، صح، نقول: لا، لا يشترط فيه، وإنما هل التركيب هنا على معنى الظرفية أو لا؟ هل يوم الخميس وعاء للصوم؟ إن كان نعم فهو ظرف، وإلا فلا.

إذاً قوله: ضَمَّنَا (الألف) هذه نائب فاعل، و (في) .. ضَمَّنَا، فُعِلَ، هذا مغير الصيغة يتعدى إلى اثنين، الأول هو الذي ناب عن الفاعل، وهو الألف، والثاني (في)، في حرف قصد لفظه، وإذا قصد لفظه صار علماً، إذاً (في) مفعول به، ضَمَّنَا الوقت، اسم الوقت، واسم المكان معنى (في)، معنى (في) هو الظرفية، ومعنى تضمينه: معناها إشارته إليه، يعني: اللفظ يشير إلى معنى الظرفية، وهو كونه وعاءً للحدث الذي دل عليه

العامل، سيأتي: فَأَنْصِبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ، يعني: بالحدث الذي وقع فيه، سواء كان هذا الحدث في ضمن فعلٍ أو وصفٍ أو مجرد، فَأَنْصِبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ، حينئذٍ نقول: معنى (في) هو الظرفية، ومعنى تضمنه معناها إشارته إليه، لكونه في قوة تقديرها، وإن لم يصح التصريح بها في الظروف التي لا تتصرف، كـ (عند)، جئت عند زيد، جئت عند صلاة العصر، نقول: (عند) هنا منصوب على الظرفية، وملاحظ فيه معنى الظرفية، إذا قلت: صمت يوم الخميس، يمكن أن يقال: صمت في يوم الخميس، فتصح بـ (في)، لكن بعض الظروف التي لا تتصرف، التي ملازمة للظرفية وشبه الظرفية هذه لا يصح التصريح بها أبداً؛ لأنها لا تُجر أصلاً بحرف الجر، وإن جُرَّت فإنما يختص بحروف الجر (من) فحسب، وما عداها فلا، فـ (عند) هذا ملازم للظرفية، جئت عند صلاة العصر، ملاحظٌ أن عند صلاة العصر مضمّنٌ معنى (في)، وهو الظرفية وأن المجيء كان في ذلك الزمن، فالزمن الذي هو عند صلاة العصر؛ لأن (عند) تكون اسم زمان واسم مكان باعتبار المضاف إليه مثل (كل)، عند المسجد صارت ظرف مكان، عند صلاة العصر، عند الصباح، عند المساء، صارت ظرف زمان، حينئذٍ جئت عند صلاة العصر، يعني: وقت صلاة العصر صار ظرفاً للمجيء، لكن هل يصح أن يقال: جئت في عند صلاة العصر، كما تقول: صمت في يوم الخميس؟ لا يصح.

إذاً لا يشترط تضمين معنى (في) أن يصرح بها، هذا لم يقل به أحد من النحاة.

صُمِّمَتْ معنى (في)، إذاً أخرج كل اسم زمان، واسم مكان ليس بظرف، إذ اسم الزمان واسم المكان، أعم من الظرف.

بِاطِّرَادٍ المراد به أن يكون مطرداً، يعني: في كل تركيب، إن كان في بعض التراكيب دون بعض، نقول: هذا ليس بظرف مكان ولا بظرف زمان، احترازاً عن بعض الألفاظ من أسماء المكان المختصة، سيأتي أنه لا ينصب على الظرفية إلا اسم المكان المَبْهَم، وأما الْمُخْتَصَّ فلا ينصب على الظرفية، سُمِعَ بعض الألفاظ: دخلت الدارَ، الدارَ هذا اسم مكان، هنا ضمن معنى (في)، لكنه ليس مطرداً في كل تركيب مع سائر الأفعال، بل هو في فعل خاص دخلت، سمع دخل مع الدارِ فقط، سكنت الشامَ، يعني في الشام، هذا الأصل، لم يسمع لفظ الشام وهو لفظ اسم مكان مختص منصوب على الظرفية في الظاهر، -وفيه خلاف سيأتي-، أنه متضمن لمعنى (في) إلا مع سكنت، طيب وغير سكنت؟ يرجع إلى أصله، وهو أنه يجر بحرف الجر بحسبه، حينئذٍ نقول: هذه الألفاظ المسموعة في لسان العرب، وهي أسماء مكان، نقول: ليس تضمين معنى (في) معها إلا

مع ألفاظ معينة من الأفعال، فحينئذ متى يكون ظرف زمان أو ظرف مكان؟ إذا ضُمِّن معنى (في) مع كل فعل، وأما إذا اختص ببعض الأفعال دون بعض، نقول: لا هذا خلل خدش في الحكم عليه بكونه ظرف زمان أو ظرف مكان.

إذاً قوله: بِاطْرَادٍ هذا مراده بأن يتعدى إليه سائر الأفعال، ولذلك قال: واحترز بقوله: بِاطْرَادٍ من نحو دخلت البيت، وسكنت الدار، وذهبت الشام مما انتصب بالواقع فيه، فإن كل واحد من البيت والدار والشام متضمن معنى (في)، ولكن تضمنه معنى (في) ليس مطرداً لماذا؟ لأنه اسم مكان مختص، واسم مكان مختص لا يتضمن معنى (في) بالأصل، وإنما تكون هذه الألفاظ مسموعة، يعني: تحفظ ولا يقاس عليها.

إذاً قوله: بِاطْرَادٍ احترز به من هذه الألفاظ، وإذا قيل بأن البيت والدار والشام اسم مكان مختص، حينئذ هو ليس بظرف؛ إذ لا يطرد نصبه مع سائر الأفعال، إذ لا يقال: نمت البيت، على أنه ظرف مكان، وإنما سكنت البيت، سكنت الدار فقط، وإنما نمت الدار، يعني نمت في الدار هذا لا يقال، لماذا لا يقال؟ لأن الأصل فيه المنع، وإنما جُوز سكنت الدار لكونه سماعياً فحسب، وإذا كان كذلك حينئذ لا يُحترز عنه فلا يقال: نمت البيت، ولا قرأت الدار، وصليت المسجد، يعني: صلّيت في المسجد، وهذا لا يطرد مع سائر الأفعال، وإنما هو سمع في ألفاظ محدودة فحسب، وعليه لا يحتاج إلى قيد: بِاطْرَادٍ، فقوله: بِاطْرَادٍ هذا قيده لا يُقَيِّدُ به، بل يجب حذفه، فالدار من قوله: دخلت الدار ليس بظرف، وفي نصبه إذا قلنا: ليس بظرف، حينئذ نصبه على ماذا؟ دخلت الدار بالنصب، ظاهره على أنه ظرف مكان، نقول: لا، فيه ثلاثة مذاهب للنحاة:

الأول: أنه انتصب نصب المفعول به بعد إسقاط الخافض على وجه التوسع والجاز، وهذا مذهب ابن مالك رحمه الله تعالى، أنه مفعول به، انتصب بعد نزع الخافض منه.

الثاني: أنه مفعول به حقيقة، وأنه دخل معه -دخلت الدار- دخل معه متعدي بنفسه، وهذا بعيد؛ لأن دخل ليس متعدياً، دخلت الدار مفعول به حقيقة، ودخل هذا متعدي مثل ضربت، هذا بعيد، المذهب الأول أقرب، وهو مذهب ابن مالك رحمه الله، أنه لازم، ولكنه تعدى إلى المفعول بحرف الجر مثل مررت بزيد، ثم حذف حرف الجر من باب التوسع، أسقط فانتصب، وهذا قريب لا إشكال فيه.

الثالث: أنه ظرف، وأجري مجرى المبهم من ظرف المكان، إذاً الثالث أنه ظرف وأجري مجرى المبهم من ظرف المكان؛ لأنه اسم مكان مختص، وإذا كان كذلك لا ينتصب على

الظرفية.

القول الثالث: أنه ظرف غُومِلَ معاملة المبهم؛ لأنه لا ينتصب من أسماء المكان إلا المبهم، حينئذٍ على المذاهب الثلاثة هذه، هل قوله: بِاطْرَادٍ يجري قيلاً للاحتراز أم يكون لغواً؟ فأما على الثاني والثالث فلا يحتاج إلى قيد الاطراد على المذهب الثاني، وهو كونه دخل متعدياً بنفسه، وأنه مفعول به حقيقة لا نحتاج إلى الاطراد، لماذا؟ لأنه أخرجه بقوله: ضَمِنَ معنى (في) والمفعول به لا يتضمن معنى (في)، إذا قلنا بأنه مفعول به حقيقة، فحينئذٍ نقول: لا نحتاج إلى قيد الاطراد، لأن قوله: ضَمِنَ معنى (في) أخرج المفعول به؛ لأن المفعول به ينتصب لا على معنى (في)، وكذلك على الثالث، وهو أنه ظرف، حينئذٍ دخل معنا بقوله: ضَمِنَ معنى (في).

إذاً فأما على الثاني والثالث فلا يحتاج إلى قيد الاطراد؛ لأنه إن كان ظرفاً فهو داخل في الظروف، على قوله: معنى (في)، وإن كان مفعولاً به حقيقة فلا يحتاج إلى قيد الاطراد؛ لأنه ليس على معنى (في)، وأما على الأول، وهو رأي الإمام ابن مالك رحمه الله تعالى، فيحتاج إلى قيد الاطراد، وعليه قوله: بِاطْرَادٍ ليس حشواً - هذا المراد -، ليس حشواً، بل أراد أن يحتز عن هذا النوع دخل البيت؛ لأن ابن عقيل يقول: فيه نظر، والصواب أنه على مذهبه هو، أنت الآن إذا شرحت، إذا كان ثم قيود، والناظم له مذهب، وأنت تخالفه، حينئذٍ (احترازا) لا تنتقدها إلا باعتبار مذهبه المختار عنده، لا تشرح من رأسك هكذا، وتقول: هذا يخرج به كذا وهذا .. إلى آخره، وتعلل، وتضعف، لا، ما مذهبه؟ مذهب ابن مالك في هذه الألفاظ المنصوبة، وهي أسماء مكان مختصة، أنها مُشَبَّهَةٌ بالمفعول به، فالأصل فيها أنها على حذف حرف الجر توسعاً فانتصب ما بعده. وأما على الأول فيحتاج إلى قيد الاطراد، فإن نصبه على التوسع وإجاز حكم اللفظ فلا يخرج ذلك عن معنى (في)، وهذا هو الذي اعتبر الناظم إلى قيد الاطراد خلافاً إلى ما ذهب إليه الشارح.

الظَرْفُ وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ ضَمِنَا ... فِي بِاطْرَادٍ دُونَ لَفْظِهَا لَوْ صُرِّحَ بِ (في) صمت في يوم الخميس، يوم الخميس ظرف أم اسم زمان؟ فيه خلاف، والصحيح أنه ليس بظرف، شرط الحكم على اسم الزمان أنه ظرف ألا يُصْرَحَ بِ (في)، ألا ينطق بها، وإنما يلاحظ معناها فحسب، فإذا قال: صمت في يوم الخميس نقول: في يوم جار ومجرور متعلق بصمت. ويشترط في اسم الزمان أن يُسْقَطَ الحرف فيقول: صمت يوم الخميس؛ لأنه منصوب، نحن الآن نتكلم في باب المفعول فيه وهو منصوب، من باب المنصوبات، فإذا قلت: في يوم الخميس أخرجه عن كونه ظرف زمان.

إِذَا (في) ضَمِّنَ معنى (في) دون لفظها، فَإِنْ نطق به فحينئذٍ نقول: خرج عن كونه ظرف زمان.

بِاطْرَادٍ عرفنا ماذا أراد به، باطراد ما أعراه؟ ضَمِّنَ معنى (في)، ثم هذا -مضمن معنى (في) - قد يكون في كل تركيب، وقد لا يكون، إِذَا متعلق بقوله: ضَمِّنَا، ضَمِّنَ باطراد معنى (في)، فَإِنْ ضمن معنى (في) لا باطراد ك: سكنت الدار، وسكنت الشام نقول: هذا ليس بظرف زمان، وليس بظرف مكان، إِذَا المراد هنا بِاطْرَادٍ متعلق بقوله: ضَمِّنَا، كأنه قال: ضَمِّنَا باطراد معنى (في) احترازاً مما ضمن معنى في لا باطراد، وهو ما ذكرنا فيه المذاهب الثلاثة.

كَهُنَا امْكُثْ أَرْمْنَا، امْكُثْ هُنَا، ما إعراب هُنَا؟ ما نوعه؟ هو يريد أن يمثل إلى أي شيء؟ وَهِنَا أَوْ هَاهُنَا أَشْرُ، هُنَا قلنا: اسم موضع، إشارة إلى موضع مكان، إِذَا اسم مكان، ضمن معنى (في)، يعني (في) هنا، لا تصرح فيها (في) هنا، وإنما يلاحظ فيها معنى الظرفية، فحينئذٍ نقول: هُنَا منصوب على الظرفية المكانية؛ لأنه اسم مكان ثم ضمن معنى (في) وبِاطْرَادٍ، وجد فيه الحد بكامله.

أَرْمْنَا: أَرْمْنَا جمع زمان، والزمان هذا اسم زمان، ولكنه هنا ظرف زمان؛ لأنه اسم زمان ضمن معنى (في) باطراد، مع كل فعل.

امْكُثْ في أَرَمْنِ، فالزمان باعتبار تعدده هنا يكون محلاً للمُكْثِ، كما أن المكان الموضع يكون محلاً للمُكْثِ، فالمُكْثِ الذي هو فعل الفاعل يكون المكان له وعاء، هنا في هذا الموضع، كذلك الزمان يكون له وعاء.

الظَرْفُ وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ ضَمِّنَا ... فِي بِاطْرَادٍ كَهُنَا امْكُثْ أَرْمْنَا

هُنَا: هذا اسم مكان، وَأَرْمْنَا: اسم زمان انتصبا على الظرفية الزمانية والظرفية المكانية. قال الشارح: عرَّفَ المصنف الظرف بأنه زمان أو مكان ضمن معنى (في) باطراد، نحو امْكُثْ هنا أَرْمْنَا، ف هُنَا ظرف مكان، وَأَرْمْنَا ظرف زمان، وكل منهما تضمن معنى (في)، لأن المعنى امْكُثْ في هذا الموضع، وفي أَرَمْنِ، وَإِذَا قيل: تضمن معنى (في) سبق معنا هناك:

كَالشَّبهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمِي جِئْتَنَا ... وَالْمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا

قلنا: الشبه المعنوي أن يتضمن الاسم معنى حرف، فكان موجباً للبناء، وهنا إِذَا قلت: هُنَا امْكُثْ أَرْمْنَا تضمن معنى (في) وهو حرف، اسم تضمن معنى حرف، فالأصل فيه أن يكون مبنياً، هل هذا إلزام أم لا؟ إِذَا قلنا: ضمن معنى (في)، إِذَا اسم تضمن معنى

الحرف، ومتى الاستفهامية اسم تضمن معنى همزة الاستفهام، ومتى الشرطية اسم تضمن معنى إن الشرطية، وهَلُمَّ جَزًا، وهنا اسم تضمن معنى (في) الظرفية، وَأَزْمَنَا اسم تضمن معنى (في) الظرفية، الجواب: أنَّ تضمن معنى الحرف إنما يكون موجباً للبناء في البناء اللازم، وهذا سبق معنا أن تَمَّ فرقاً بين اللازم والعارض، العارض كالمبني (يا زيد) نقول: زيد هذا ليس مبنياً في الأصل، وإنما دخلت عليه ياء فبني، إذاً صار منادى، هذا عارض، كذلك سيأتينا في باب الإضافة، أنه قد تبنى بعض الألفاظ باعتبار المضاف إليه فاكْتَسَب البناء منها، مثل حين، سيأتي معنا.

ما كان البناء فيه عارضاً، إذا ضمن معنى الحرف لا يكون موجباً للبناء، وإنما تضمينه معنى الحرف يكون موجباً ومقتضياً للبناء إذا كان البناء فيه لازماً، ولذلك العلل الأربعة السابقة قلنا تلك يُعَلَّلُ بها المبني اللازم واجب البناء، مطرد في كل لفظ، وأما هنا لا، ليس مطرداً، نحن نقول: أ زمن زمان، زمان هذا في كل تركيب يكون زمان مضمن معنى (في)؟ لا، ألا نقول: هذا زمن مبارك، زمن صار خيراً، صمت يوماً، يوماً قلنا: هذا يخرج عن الظرفية، يكون مبتدأ إلى آخره إذا كان مبتدأ هل هو مضمن معنى الحرف؟ ليس مضمناً معنى الحرف، إذاً ما كان بناؤه لازماً وضمن معنى الحرف، صار تضمين الحرف له هو علة البناء، وما كان مضمناً لمعنى الحرف في وقت دون وقت، حينئذ لا نقول: هذا موجب للبناء، لا، فلا يعارض بين هذا وبين ما سبق، ما كان مضمناً معنى الحرف موجباً للبناء هو البناء اللازم، وأما ما كان مضمناً معنى الحرف في وقت دون وقت كظرف الزمان واسم الزمان، نقول: هذا ليس موجباً للبناء.

لأن المعنى امكث في هذا الموضع في أ زمن، نقول: لا يقتضي البناء، إذ المراد أن يكون الحرف منظوراً إليه، لكن الأصل في الوضع ظهوره، هذا تعليل الأشموني، واحترز بقوله: ضمن معنى (في) مما لم يتضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى (في)، كما إذا جعل اسم الزمان أو المكان مبتدأً أو خبراً نحو: يوم الجمعة يوم مبارك، يوم مبتدأ، ويوم الثاني خبر، ويوم عرفة يوم مبارك، والدار لزيد، فإنه لا يسمى ظرفاً والحالة هذه، ((وَأَتَّقُوا وَتُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ)) [البقرة: 281] يَوْمًا، كذلك ((اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ)) [الأنعام: 124] حَيْثُ، فإنهما ليس على معنى (في) وانتصابهما على المفعول به، وناسب حَيْثُ يعلم محذوفاً، لأن اسم التفضيل لا ينصب -بالإجماع-، قيل بالإجماع ونوزع فيه، ومعنى في دون لفظها نحو: سرت في يوم الجمعة، وكذلك ما وقع منهما مجروراً: سرت في يوم الجمعة، وجلست في الدار إذا نطق بها، خرج عن كونه ظرفاً على

الصحيح، على أن في هذا ونحوه خلافاً في تسميته ظرفاً في الاصطلاح، والصواب أن الظرف يكون منصوباً، عند، قبل، تحت .. إلى آخره، وإذا خرج عن النصب خرج عن الظرفية، وإذا صرح به (في) حينئذ صار اسماً مجروراً، تقول: في حرف جر ويوم اسم مجرور به (في) والجار والمجرور متعلق بكذا، تعربه كـ لزيد، للدار، ولا تقول: هذا ظرف، وكذلك ما نصب منهما مفعولاً به: بنيت الدار، وشهدت يوم الجمل، وهذا لا يسمى ظرفاً، كذلك لو كان على معنى (في) ولم يكن ما بعده اسم زمان ولا اسم مكان، ((وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ)) [النساء: 127] (في)، إذا كان على معنى (في) يعني: في نكاحهن، النكاح ليس اسم زمان ولا اسم مكان، واحترز بقوله: بِاطْرَادٍ ما ذكرناه سابقاً بأنه يتعدى إليه سائر الأفعال مع بقاء تضمنه لذلك الحرف.

وبعدما شرح كلام الناظم قال: هذا تقرير كلام المصنف وفيه نظر؛ لأنه إذا جعلت هذه الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به لم تكن متضمنة معنى (في)؛ لأن المفعول به غير متضمن معنى (في)، وكذلك ما شُبه به، فلا يحتاج إلى قوله: بِاطْرَادٍ ليخرجها، فإنها خرجت بقوله: ما ضمن معنى (في). هذا الاعتراض أجبت عنه بما سبق، أن المراد بإسقاط حرف الجر ثم صار الحكم لفظياً لا معنوياً، فاحتجنا إلى الاحتراز فقلنا: بِاطْرَادٍ، هذا على مذهب الناظم؛ لأنه أعرب (دخلت الدار) مشبه بالمفعول به، حينئذ صار الحكم لفظياً؛ لأنه أسقط الحرف وبقي الأصل على ما هو عليه:

الظُّرْفُ وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا ... فِي بِاطْرَادٍ كَهُنَا امْكُثْ أَرْمُنَا
فَأَنْصِبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهِرًا ... كَانَ وَالْأَفَانُوهُ مُقَدَّرًا

فَأَنْصِبُهُ وجوباً، إذاً يجب نصبه، ولذلك عده من المنصوبات، ما الناصب له؟ قال الناظم: بِالْوَاقِعِ فِيهِ، وما الواقع فيه؟ هو الحدث. إذاً مفهومه أنه لا ينصب إلا بالمصدر، والفعل لا يكون ناصباً له، والوصف لا يكون ناصباً له، هكذا اعترض على الناظم؛ لأنه قال: فَأَنْصِبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ، ما هو الذي وقع فيه؟ المصدر، إذا قلت: صمت يوم الخميس، يوم الخميس هذا ظرف زمان، ما الذي وقع فيه؟ الصوم.

إذاً انصبه بالصوم، والصوم مصدر، هذا ظاهر العبارة، فاعترض عليه بأن الفعل يكون ناصباً، والوصف يكون ناصباً، كما أنه يُنصب بالمصدر، والجواب عن هذا أن يقال: إذا قيل: فَأَنْصِبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ، يعني بالحدث، وهذا لا يلزم منه أن يكون اللفظ دالاً على الحدث بالمطابقة فحسب، بل ما دل على الحدث بالمطابقة وهو المصدر أو بدلالة

التضمن وهو الفعل والوصف.

إذاً أراد شيئاً مدلولاً عليه بدالتين: دلالة المطابقة، وهو الصوم مثلاً، ودلالة التضمن وهو الفعل والوصف. إذاً الجواب سهل.

فَأَنْصِبُهُ: الضمير في قوله: فَأَنْصِبُهُ للظرف، وهو اسم الزمان أو المكان، وفيه - بِالْوَقَعِ فيه - لمدلوله وهو نفس الزمان أو المكان، وأراد بِالْوَقَعِ فيه: دليله، من فعل وشبهه؛ لأن الواقع هو نفس الحدث، وليس هو الناصب، أراد التأويل؛ لأن كلامه: فَأَنْصِبُهُ يعود الضمير هنا على الظرف وهو اسم الزمان والمكان، بِالْوَقَعِ فيه، فيه هذا راجع لمدلوله، وهو نفس الزمان أو المكان، وأراد بِالْوَقَعِ فيه - فَأَنْصِبُهُ بِالْوَقَعِ فيه - دليله من فعل وشبهه؛ لأن الواقع هو نفس الحدث، وليس هو الناصب، فحينئذٍ نقول: ينصب بما وقع فيه مدلوله، ما هو مدلول الفعل؟ الحدث، ما هو مدلول المصدر؟ الحدث، ما هو مدلول الوصف؟ الحدث، إذاً ينصب بماذا؟ بما وقع فيه - في اسم الزمان أو المكان - مدلوله، وهذا يشمل الفعل وشبهه.

الحاصل أن عبارته فيها نوع ركابة من جهة الشمول، الفعل والمصدر والوصف معاً، وظاهره أنها خاصة بالمصدر، فأرادوا التأويل.

فَأَنْصِبُهُ بِالْوَقَعِ فيه من فعل وشبهه، مُظْهِراً كان الواقع فيه، وَإِلَّا فَأَنُوهُ مُقَدَّرًا يعني: يُنصب الظرف بعامل، وهذا العامل قد يكون فعلاً وقد يكون مصدراً وقد يكون وصفاً، ستأتي الأمثلة، ثم قد تكون هذه العوامل مذكورة، وقد تكون محذوفة، ثم إذا كانت محذوفة، إما محذوفة على وجه الجواز، وإما محذوفة على وجه الوجوب، هذه أقسام ثلاثة: مذكور، محذوف جوازاً، محذوف وجوباً.

حكم ما تضمن معنى في من أسماء الزمان والمكان النصب، والناصب له ما وقع فيه وهو المصدر، -هذه ظاهرة عبارة المصنف-، ما وقع فيه وهو المصدر، نحو عجت من ضربك زيدا يوم الجمعة عند الأمير، عجت: فعل وفاعل، من ضربك: من حرف جر، وضربك: هذا مصدر مضاف إلى الفاعل، ضربك، زيدا: مفعول به لضرب وهو مصدر، يوم الجمعة: يعني في يوم الجمعة منصوب على الظرفية، والعامل فيه المصدر ضربك، ضرب هو العامل في يوم الجمعة على أنه ظرف زمان، عند الأمير منصوب على الظرفية، والعامل فيه المصدر.

أو الفعل: ضربت زيدا يوم الجمعة عند الأمير، ضربت زيدا يوم الجمعة .. في يوم الجمعة، إذاً هو ظرف زمان، والناصب له الفعل ضربت، كذلك عند .. عند الأمير:

هذا ظرف مكان، والناصب فيه الفعل.

أو الوصف أنا ضارب زيدا اليوم عندك، اليوم هذا ظرف زمان منصوب بضارب وهو وصف، كذلك عندك ظرف مكان منصوب بالوصف وهو ضارب.
إذاً عمل في الظرف بنوعيه المصدر والفعل والوصف، والناظم خصص الكلام بالمصدر، نقول: مراده مدلول المصدر وهو الحدث، وهذا الحدث يدل عليه المصدر بالمطابقة، والفعل والوصف بدلالة التضمن، فلا اعتراض على الناظم.
وظاهر كلام المصنف أنه لا ينصبه إلا الواقع فيه فقط، وهو المصدر، وليس كذلك، - هذا اعتراض -، وليس كذلك؛ لأن العبارة ظاهرها أنه لا ينصبه إلا المصدر، لكن مادام أمكن تأويله تأويلاً سائغاً حينئذ لا يُعترض عليه، بل ينصبه وهو وغيره كالفعل والوصف، والناصب له إما مذكور كما مُثِّل أو محذوف جوازاً، مثلاً يقال: متى جئت؟ يوم الجمعة، كم سرت؟ فرسخين، وهذا العامل فيه محذوف، فهو جواز، يصح أن تذكره ويصح أن تحذفه.

أو وجوباً، وهذا يكون في ست مسائل، يحذف عامل الظرف بنوعيه وجوباً في ست مواضع:

إذا كان صلة، أو نعتاً، أو حالاً، أو خبراً، سواء كان خبراً في الحال، أو في الأصل، هذه أربعة، الخامس: أن يكون مشغولاً عنه، السادس: ما سُمع في لسان العرب في الأمثال ونحوها، هذه ست مواضع يجب فيها حذف عامل الظرف بنوعيه.
أولاً: صفة، إذا وقع الظرف صفة، مرتت برجل عندك، عند بالنصب، ما العامل فيه؟ محذوف، مرتت برجل استقرَّ عندك، أو مُستقرَّ عندك، بالجر -تقديره بالجر-، تقول: برجل، إذا قدرته اسماً تعربه على حسب ما قبله؛ لأنه صفة تقول: برجلٍ مستقرٍّ أو برجلٍ كائنٍ بالجر، عندك، فعند هذا منصوب بالعامل المحذوف سواء كان فعلاً أو اسماً، واجب الحذف، لا يجوز ذكره، كذلك إذا وقع صلة، جاء الذي عندك، جاء الذي الذي فاعل، وعند صلة الموصول، ما هي؟ أين هي؟ نقول: الظرف هنا: وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلَ بِهِ

نقول: هذا صلة الموصول، لكنه متعلق بمحذوف تقديره: استقر، واجب أن يكون فعلاً، ولا يجوز مستقر أو كائن؛ لأن صلة الموصول لا تكون إلا فعلاً.
إذاً: جاء الذي عندك، نقول: واجب الحذف، أو حالاً، مرتت بزیدٍ عندك، زيدٍ كائناً - بالنصب - عندك أو استقر عندك، وعامله حينئذ يكون محذوفاً وجوباً.

أو خبراً في الحال، أو في الأصل، نقول: زيد عندك، زيد مبتدأ، وعندك خبر، وهو ظرف متعلق بمحذوف واجب الحذف:

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَزْ ... نَاوَيْنَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ

كما سبق.

وظننت زيدا عندك، عندك هذا مفعول ثاني يجوز أن تقدره فعلاً أو اسماً، ظننت زيدا استقر عندك، ظننت زيدا مستقراً عندك، مستقراً بالنصب تقدره، لا تقدره مستقراً، بعض الطلاب يجعلها: كائنٌ أو استقر، كل ما جاء تقدير يقول: كائن، كائن، سواء كان السابق مجرور أو منصوب، لا، تعربه على حسب ما قبله، هذه أربعة أحوال. أن يكون مشغولاً عنه يوم الخميس صمت فيه: إِنَّ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلَ ... عَنْهُ يَنْصَبُ لَفْظُهُ أَوْ الْمَحَلَّ

صمت فيه عمل في ضمير يعود على الاسم المتقدم، يوم الخميس أين العامل؟ صمت يوم الخميس صمت فيه.

السادس: مسموعاً بالحذف، يعني سمع اللفظ هكذا محذوفاً، نحو قولهم: حينئذٍ الآن، الآن هذا ظرف، منصوب على الظرفية أين عامله؟ محذوف وجوباً، لماذا؟ لأنه هكذا سمع، إذا سمع من الأمثال يبقى كما هو، أي كان ذلك حينئذٍ وسمع الآن. إذا قوله: فَأَنْصَبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ، يعني: من فعل وشبهه ومصدر، فيشمل الثلاثة. مُظْهِراً كان الواقع فيه، وإلا يعني: وإن لم يكن ظاهراً بل كان محذوفاً من اللفظ جوازاً أو وجوباً، فَأَنْوَهُ مُقَدَّراً، فَأَنْوَهُ يعني: اعتقد أنه مقدر، مقدراً هذا حال من الضمير في: فَأَنْوَهُ، فَأَنْوَهُ يعني: العامل، مُقَدَّراً حال كونه مقدراً. والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* أقسام الظرف من حيث الإيجام وا لتخصيص وحكم كل

* أقسام الظرف من حيث التصرف وعدمه

* ماينوب عن الظرف.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
أما بعد:

ما زال الحديث في باب المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً، عرفه الناظم بقوله:
الظرفُ وقتٌ أو مكانٌ ضُمَّنَا ... فِي بِاطِرَادٍ كَهُنَا امْكُثْ أَرْمُنَا

قلنا: الظرف هو اسم زمان -اسم وقت-، أو مكان، وهذا يشمل الظرف وغير
الظرف، فحينئذٍ احتجنا إلى إخراج غير الظرف، قال: ضُمَّنَا معنى في، ثم قال: بِاطِرَادٍ
مراده الاحتراز من المكان المختص المنصوب بدخل ونحوه، وهذا بناءً على إعرابه عنده
هو -رحمه الله تعالى- فإنه يرى أنه مفعول به بعد إسقاط الخافض، على وجه التوسع
والجواز، حينئذٍ بناءً على هذا هو اشتراط بِاطِرَادٍ من أجل إخراج ما ذُكِرَ، فحينئذٍ يحتاج
إلى قيد الاطراد، فإن نصبه على التوسع والجواز حكم اللفظ، فلا يخرج ذلك عن معنى
في، وهذا هو الذي اعتبر الناظم إلى قيد الاطراد، كَهُنَا امْكُثْ أَرْمُنَا.

ثم بين العامل فيه، فقال: فَأَنْصِبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ، من فعل أو شبهه، مُظْهِراً كَانَ ذلك
الواقع، وَإِلَّا فَأَنْوَهُ مُقَدَّرًا، بمعنى أنه قد يكون ناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه،
فقد يكون فعلاً، وقد يكون اسم فعل، وقد يكون مصدرًا، قد يكون وصفاً .. إلى
آخره.

ثم له ثلاث حالات: أن يكون مذكوراً كالأمثلة السابقة، أن يكون محذوفاً جوازاً، كما إذا
وقع في جواب سؤال، بمعنى أنه إذا دل عليه دليل، والثالث أن يكون محذوفاً وجوباً،
وهذا في ست مسائل ذكرناها سابقاً.

ثم قال -رحمه الله-:

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا ... يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمًا
نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا ... صَبَغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرَمَى مِنْ رَمَى

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ: الوقت -اسم الزمان- ينقسم إلى مبهم ومختص، واسم المكان
كذلك ينقسم إلى مبهم ومختص، كُلُّ وَقْتٍ سواء كان اسم زمان أو اسم مكان، المختص
من اسم الزمان ما دل على مُقَدَّر معلوم، يعني ما دل على مقدار من الزمن معلوم، له
أول وله آخر، هذا نسميه مختصاً، وإذا لم يدل على زمن معين حينئذٍ نسميه مبهماً،
مثل: حين ووقت وساعة ولحظة وزمن، نقول: هذه ألفاظ هي اسم زمان، لكنها ليست
مختصة، لأنها لا تدل على وقت له أول وآخر، زمن، لو قال: سرت زمناً، ما هو هذا
الزمن متى ينتهي؟ ومتى ينتهي؟ من أي يوم؟ من أي شهر؟ نقول: هذا غير معلوم.

سرت لحظة، سرت وقتاً .. ساعة .. -ليس الساعة المعهودة-، ساعة، حينئذٍ نقول:
هذا مبهم؛ لأنه لا يدل على وقت معين.

وأما المختص فهو ما دل على مُقدَّر معلوماً كان، وهو المعرَّف بالعلمية: صمت رمضان،
رمضان نقول: هذا اسم زمان مختص لماذا؟ لأنه علم على الشهر المعلوم، واعتكفت يوم
الجمعة، هذا علم عند بعضهم؛ لأن الجمعة المضاف إليه علم على اليوم المعلوم، فصار
من باب إضافة المسمى إلى الاسم، يوم اسمه الجمعة، اليوم هو المسمى، والاسم هو
الجمعة، يكون من باب إضافة المسمى إلى الاسم، أو بـ (أل) كان معرِّفاً أو مختصاً بـ
(أل)، نحو سرت اليوم، وأقمت العام، سرت اليوم هذا إذا كان بينك وبين المخاطب
عهد فينصرف إليه وإلا يحمل على اليوم الحاضر، كذلك أقمت العام في مكة، يعني مثلاً
هذا العام، أو بالإضافة جئت زمن الشتاء، وبعضهم يمثل: صمت يوم الخميس، على أنه
مضاف ومضاف إليه فتخصص بالإضافة، أو غير معلوم وهو النكرة نحو صمت يوماً أو
يومين أو أسبوعاً أو وقتاً طويلاً، نقول: هذا غير معلوم، لكنه فيه نوع اختصاص لما ذكر
معه، إذا قال: صمت يوماً، اليوم له أول وآخر، صمت معلوم الصوم يقع من طلوع
الفجر إلى غروب الشمس، إذاً له أول وله آخر، هذا اختصاص، بخلاف زمن ولحظة
وساعة ليس لها أول ولا آخر، لكن يوم له أول وآخر، فمن حيث الابتداء والانتهاء
فهو مختص، وبعضهم عدّه في المبهم؛ لأنه إذا قال: صمت يوماً، أيُّ يوم هذا؟ يوم
السبت أو يوم الأحد، مبهم، فيه إبهام، وبعضهم راعى عدم التعيين من حيث اليوم
فأعده في المبهم، وهذا الظاهر أنه أولى، وبعضهم راعى أنه مبتدأ له أول وله آخر فعده
في المختص.

كذلك أسبوعاً هذا مبتدئ من يوم الجمعة إلى يوم الخميس، هذا هو الأسبوع الشرعي،
وأما من السبت إلى الجمعة هذا اصطلاحى، يبتدئ من يوم الجمعة، أول يوم في
الأسبوع هو يوم الجمعة، وينتهي بالخميس، فحينئذٍ نقول: إذا قال: صمت أسبوعاً،
عرفنا أوله وآخره، لكن أي أسبوع هذا؟ من أي شهر؟ هذا فيه نوع إبهام.
إذاً له ملحظ من جهة الاختصاص من حيث له ابتداء وانتهاء، وله ملحظ من جهة
الإبهام في عدم تعيين هذا الأسبوع أي أسبوع هو؟

وكذلك سرت وقتاً طويلاً حصل اختصاص بماذا؟ سرت يوماً طويلاً، بالنعى بالصفة،
إذاً هو في نفسه نكرة غير معلوم، لكن حصل له نوع اختصاص بالوصف، هذا ما يتعلق
بالمختص، اسم زمان مختص، قد يكون بـ (أل)، قد يكون بالعلمية، قد يكون بالصفة ..

بالوصف يعني، قد يكون بالإضافة، هذه أربعة أشياء تفيد الاختصاص.
إن لم يكن كذلك بأن لا يدل على شيء معين ليس له أول ولا آخر اعتبرناه مبهماً،
وقيل: المختص من ظرف الزمان ما يقع جواب متى، متى جئت؟ يوم الخميس، مختص،
متى تسافر؟ شهر محرم، وهكذا، ما وقع في جواب متى فهو مختص، وما ك: يوم
الخميس، والمعدود، يقع في جواب كم، كم سرت؟ سرت يومين، هذا معدود، والمبهم ما
لا يقع في جواب متى ولا كم، وهذا رأي ابن هشام في قطر الندى؛ قسّم اسم الزمان إلى
ثلاثة: مختص ومعدود ومبهم، والصواب إدخال المعدود في المختص؛ سرت يوماً أو
يومين أو أسبوعاً أو وقتاً طويلاً، هذا معدود بالجملة وهو مختص، هذا الظاهر، ولو قسّم
هذا التقسيم الثلاثي أيضاً لا بأس.

قال: وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ، الوقت بنوعيه، اسم الزمان بنوعيه المختص والمبهم، قَابِلٌ
ذَاكَ، الذي هو النصب على الظرفية. إذاً كل اسم زمان يصح أن ينصب على الظرفية
بشرطه السابق، إذا ضمن معنى: فِي بِاطِرَادٍ، إذا ضمن معنى: فِي بِاطِرَادٍ صح نصبه ولا
ينظر إلى التفصيل بين كونه مختصاً أو مبهماً.
يعني اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية، مبهماً كان نحو سرت لحظة، نقول: لحظة
هذا ظرف زمان، ما نوعه مختص أو مبهم؟ مبهم، هل ضمن معنى فِي بِاطِرَادٍ؟ نعم، ضمن
معنى فِي بِاطِرَادٍ، سرت ساعة كذلك مثله، أو مختصاً إما بإضافة نحو سرت يوم الجمعة،
اعتبره مضافاً، وبعضهم اعتبره علماً، أو بوصف سرت يوماً طويلاً، أو بعدد سرت
يومين، أدخل العدد في المختص وهو أظهر.
وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهِمًا: اسم المكان كذلك نوعان: مختص ومبهم، قال: وَمَا يَقْبَلُهُ
يعني النصب على الظرفية، الْمَكَانُ يعني اسم المكان، إِلَّا مُبْهِمًا لا مختصاً، والمراد
بالمختص هنا ما له صورة وحدود محصورة، أرض لها حدود لها أول وآخر، الدار المسجد
البلد المدينة، نقول: هذه مختصة لها أول ولها آخر له أقطار وحدود.
إذاً ما كان له أقطار وحدود محصورة، نقول: هذا اسم مكان مختص كالمسجد والبلد
والدار ونحو ذلك، والمبهم ما ليس كذلك ما ليس له أقطار محصورة، مثل أرض، الأرض
هذه تصدق على الأرض كلها، ليس لها حدود، وقيل: هو ما افتقر إلى غيره في بيان
صورة مسماة، وهذا سيأتي في الجهات والمقادير، أنه لا يبين المراد إلا بالتمييز أو ما
بعدها، حينئذ هو مفتقر في بيان صورته وحقيقته ومسماه بما بعده.
إذاً ما كان مختصاً لا يصح نصبه على الظرفية، إذا كان اسم مكان مختص لا يصح نصبه

على الظرفية، فإن جاء في لسان العرب ما هو منصوب وهو اسم مكان مختص، قلنا: هذا الذي ذكرناه سابقاً: سكنت الشام، الشام هذا محدود، دخلت البلد، نقول: هذا محدود، نقول: هذا يحفظ ولا يقاس عليه، هو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، ولذلك الناظم بقوله: بِإِطْرَادٍ أخرج، ولا نقول: هو منصوب على الظرفية، وإنما نقول: هو منصوب على التشبيه بالمفعول به، أو أصله مفعول به دخل عليه حرف جر فَأَسْقِطُ فانتصب على المفعولية، يعني مفعول به، إما هذا أو ذاك، وأما كونه ظرفاً، وَحُمِلَ على الظرف المبهم، هذا فيه نوع تكلف، وإلا الأصل أن اسم المكان المختص لا ينتصب على الظرفية مطلقاً.

قال: وَمَا هذه نافية، وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ، وَكُلُّ هذا مبتدأ، وَقْتٌ هذا مضاف إليه، قَابِلٌ هذا خبر المبتدأ، كُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ، والفاعل ضمير مستتر هو، (ذَاكَ)، المشار إليه النصب على الظرفية؛ لأنه قال: فَأَنْصِبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ، فأعاد الضمير على ما سبق، على اسم الإشارة (ذاك)، و (ذَاكَ) مثل الضمير لا بد له من مرجع، والمرجع المراد به النصب على الظرفية المفهوم من قوله: فَأَنْصِبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ.

ثم قال: وَمَا يَقْبَلُهُ، (مَا) نافية، يَقْبَلُهُ الضمير يعود إلى النصب على الظرفية، الْمَكَانُ فاعل يقبل، إِلَّا مُبْهَمًا استثناء، وهذا حصر، يعني إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه، فلما كان اسم المكان على نوعين: مبهم ومختص، والذي يقبل النصب على الظرفية هو المبهم دون المختص حصره فيه، ونفاه عن المختص، فقال: وَمَا نافية، يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمًا، هذا حال من الفاعل وهو الْمَكَانُ، إِلَّا مُبْهَمًا يعني: لا يقبل النصب على الظرفية المكان في حال من الأحوال إلا في حال كونه مبهمًا.

نَحْوُ الْجِهَاتِ ِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا ... صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ، الظاهر أن الناظم مثل للمبهم بثلاثة أشياء: أولاً الْجِهَاتِ ِ، والثاني الْمَقَادِيرِ على قول، الظاهر أنها عنده من المبهم، وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ هذا إما أن يكون معطوفاً على الْجِهَاتِ ِ، فحينئذٍ يكون داخلاً في المبهم، وإما أن يكون معطوفاً على (مُبْهَمًا)، فحينئذٍ صار المستثنى مما ينصب على الظرفية وهو مكان شيئين: أن يكون مبهمًا، ويقابله قسم آخر وهو ما صيغ من الفعل، هذا محتمل، هذا وذاك، لكن إذا نظرنا في: مَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ هذا قد يكون مختصاً، جلست مجلس زيد، وجلست مجلساً، فحينئذٍ قد يكون مختصاً وقد يكون مبهمًا، وإن كان الأكثر فيه الإبهام.

نَحْوُ الْجِهَاتِ ِ: هذا مثال للمبهم، وهو ما ليس له أقطار تحويه، نحو الجهات الست،

وكل لفظ دل على الجهات الست فهو داخل فيها، ليس المراد ألفاظاً ستة، لا، المراد كل ما دل على الجهات نحو أمام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت، وما أشبهها في الشياخ كمكان وجانب، هذه كلها تدل على الجهات، ((وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ)) [يوسف:76] فَوْقَ، نقول: هذه منصوب على الظرفية، وهو من الجهات الست، ((وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ)) [يوسف:76]، ((قَدْ جَعَلَ رَبُّكَ تَحْتَكِ سَرِيًّا)) [مريم:24] تَحْتَكِ، نقول: هذا منصوب على الظرفية المكانية، ((وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ)) [الأنفال:42] هذا منصوب على الظرفية المكانية، ((وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ)) [الكهف:79] وَرَاءَهُمْ بالنصب على الظرفية المكانية، ((وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ)) فقال: ((ذَاتَ الْيَمِينِ)) ثم قال: ((تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ)) [الكهف:17]، فحينئذٍ هذه الجهات الست نقول: من قبيل المبهم. والمَقَادِيرُ: يعني ونحو المقادير، وهذا من المبهمات على رأي أحد المذاهب.

جَعَلُ المقادير من المبهم أحد مذاهب النحاة، وهذا ظاهر صنيع الناظم هنا، أنه مبهم، والثاني أنها من المختص؛ لأن فيها نوع علم نوع تحديد؛ لأن الميل مثلاً مقدار معلوم من المسافة وكذا البواقي، وقيل: غلوة، كيلو، متر، ونحو ذلك هذه معلومة لها أول ولها آخر، حينئذٍ هي معلومة المقدار، لكنها مجهولة الصفة، معلومة المقدار، الميل كم يسوى؟ الكيلو كم مقداره؟ نقول: هذه معلومة المقدار، لكن كيلو من أي شيء؟ من الأرض، من السمن، من العسل، من أي شيء، نقول: هذا مجهول الصفة، أما مقداره؛ الكيلو معلوم، وأما الصفة فهي مجهولة. إذاً تنازعه أمران، فقول: أنه من المختص باعتبار أن له أول وآخر، له حدود، فحينئذٍ نقول: هذا شيء معلوم، لو قال: عندي كيلو، نقول: هذا معلوم المقدار، لكن كيلو من أي شيء، ما صفته؟ حصل نوع جهل. إذاً المذهب الثاني: الناظم اختار أنه من المبهم مطلقاً، لم يعتبر معلومية المقدار، وإنما نظر إلى الصفة، والمذهب الثاني أنها من المختص؛ لأن الميل مثلاً مقدار معلوم من المسافة، وكذا البواقي.

والمذهب الثالث وصححه أبو حيان: أنها شبيهة بالمبهم من حيث إنها ليست شيئاً معيناً في الواقع، فإن الميل مثلاً يختلف ابتداءه وانتهائه وجهته بالاعتبار، فهي مبهمة حكماً، يعني لو قيل: ميل، من أي شيء؟ له أول وآخر من حيث هو، لكن من أين ابتدأت الميل، من أي أرض، من أي بقعة، أين انتهائه؟ أين جهته؟ هذه مجهولة، حينئذٍ هو في نفسه مختص معلوم، ومن حيث الصفة هو مجهول، فأعطاه حكم المبهم، فقال: المبهم

نوعان: مبهم حقيقة، ومبهم حكماً، المبهم حقيقة هو الجهات، والمبهم حكماً هو المقادير، هذا وسط، ويحتمل أن المصنف جرى على هذا وأراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكماً.

نَحْوُ الْجِهَاتِ ِ وَالْمَقَادِيرِ: نحو غلوة وميل وفرسخ وبريد، نقول: جلست فوق الدار وسرت غلوة، فتنصيهم على الظرفية.

وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ: هذا الثالث، وكما ذكرنا إما أنه داخل تحت المبهم، فيكون معطوفاً على قوله: الجِهَاتِ ِ، وإما أن يكون مبيناً -قسماً- له، فحينئذٍ يكون معطوفاً على مُبْهَمًا، يحتمل هذا ويحتمل ذاك، معطوف على الجهات فيكون من المبهم، وقيل: من المختص، وعليه فيكون وَمَا صِيغَ معطوفاً على مُبْهَمًا، والتقدير: إلا في حال كونه مبهماً أو مصوغاً من الفعل، جعلنا المستثنى شئين، إذا جعلناه معطوفاً على مُبْهَمًا، وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمًا، وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ، قسماً، وإذا جعلناه معطوفاً على الجِهَاتِ ِ، نَحْوُ الْجِهَاتِ ِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا، يكون معطوفاً على الجِهَاتِ ِ، فهو في محل جر، ما موصولة في محل جر، فحينئذٍ استثنى فقط المبهم، فنحكم على ما صيغ من الفعل، أنه مبهم مطلقاً بلا تفصيل، والأظهر أنه معطوف على (مُبْهَمًا).

وأما ما صيغ من المصدر نحو مجلس، مجلس زيد ومقعده، فهذا مما توافق فيه المصدر والعامل، يعني: ما كان على وزن مَفْعَلٍ أم مَفْعِلٍ، كما سيأتي.

(وَمَا) يعني والذي، صِيغَ يعني أخذ، اشتق، مِنَ الْفِعْلِ، مِنَ الْفِعْلِ، هل الفعل أصل في الاشتقاق؟ مَا صِيغَ يعني: ما اشتق من الفعل، هل ظاهر العبارة مراد مَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ يعني ما اشتق؟ نقول: قام صيغ من القيام، وأكل صيغ من الأكل، يعني: أخذ من المصدر، وهذا الذي ذهب إليه الناظم: وَكَوْنُهُ أَصْلًا لَهُذَيْنِ انْتِخِبَ. إذا عُلِمَ ذلك فحينئذٍ إذا جاءت مثل هذه العبارات، لا نقول: وظاهر كلام الناظم أن ما صيغ من الفعل مشتق من الفعل، لا، وإنما نقدر له مضافاً يناسب مذهبه، مَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ من مادة الفعل، ومادة الفعل تدل على المصدر كما سبق، فلا بد من التقدير، ما صيغ من مادة الفعل العامل فيه كمرمى من مادة رمى، مرمى ليس مشتقاً من رمى؛ لأن رمى فعل، ومرمى اسم مكان، فحينئذٍ لا يشتق من الفعل، وإنما يشتق من المصدر، فإذا كان كذلك فلا بد من التأويل، ولا نقول: ظاهره أنه مشتق من الفعل، وهو خلاف الصواب، بل نقول: ظاهر كلام الناظم يوافق ما اختاره سابقاً: وَكَوْنُهُ أَصْلًا لَهُذَيْنِ انْتِخِبَ، والأحكام تؤخذ من مظاهرها، هذه قاعدة حتى في الشرع، إذا اشتبه أمر، حكم

بحكم، وعندنا ما فصل الحكم في محله، فحينئذ إذا التبس واحتمل يكون ما سيق لبيان الأحكام الشرعية في محله في مظانه مقدماً على غيره، إذا جاء حكم شرعي حديث كامل يتحدث عن بيع العينة مثلاً، وجاء حديث آخر في فضائل أو في أحكام أخرى، وفيه إشارة محتملة إلى ما يخالف الآخر، لا نقول: هذا يعارض ذاك، بل نقول: ذاك مقدم، الخالص الذي سيق في محله مقدم على ما هو محتمل، وهذا له أمثلة كثيرة.

إذاً: وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ يعني من مادة الفعل، كَمَرَمَى مِنْ رَمَى، يعني: من مادة رمى، ومرمى هذا اسم مكان على وزن مفعَل، وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرَمَى مِنْ رَمَى، قال: وأما ما صيغ من المصدر نحو مجلس زيد ومقعده، فشرط نصبه قياساً أن يكون عامله من لفظه، لا بد أن يتفقا:

وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا مَقِيَسًا أَنْ يَقَعَ ... ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَاعُ

يعني: لا بد أن يكون العامل فيه ما اجتمع معه في الاشتقاق، جلست مجلس زيد، جلست ومجلس اتفقا في الحروف، أما جلست مقعد زيد لا، لا يصح، لماذا؟ لعدم التوافق في المادة، لا بد أن يكون العامل المسلط على ما صيغ من الفعل، ما كان على وزن مفعَل، لا بد أن يكون العامل فيه من لفظه، جلست مجلس زيد، صحيح، وهو منصوب وهو قياسي، جلست مقعد زيد، لا، نقول: هذا لا يصح، لا يصح نصبه على الظرفية، لماذا؟ لفقد الشرط وهو كونه لم يجتمع مع العامل فيه في أصله، يعني في المادة التي اشتق منها، وشرط نصبه قال: قياساً أن يكون عامله من لفظه، نحو قعدت مقعد زيد، وجلست مجلس عمرو، فلو كان وأنا جالس مجلس زيد، جالس مجلس، وافقه وهو نوعه اسم فاعل، جالس مجلس زيد، قاعد مقعد زيد، وهَلُمَّ جَرًّا، وأعجبني جلوسك مجلس زيد، قعودك مقعد زيد، العامل فيه المصدر، قد يكون العامل فيه الموافق له في حروفه مادته، قد يكون فعلاً وقد يكون اسم فاعل وصفاً، وقد يكون مصدراً، قعدت مقعد زيد وجلست مجلس عمرو، فلو كان عامله من غير لفظه تعين جره بـ (في)، جلست في مرمى زيد، ولا يصح أن تقول: جلست مرمى زيد، لا يصح هذا، لا يوافق اللسان العربي، وإنما تقول: جلست في مجلس زيد، جلست في مقعد زيد، ليس في مجلس زيد، إذا اختلفا في المادة حينئذٍ وجب جره بـ (في)، فلا تقول: جلست مرمى زيد إلا شذوذاً، وقد ورد ذلك في قولهم: هُوَ مِنِّي مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ، مقعد بالنصب أين عامله؟ وَمَرْجَرِ الْكَلْبِ وَمَنَاطِ الثَّرْيَاءِ، أي: كائن مقعد القابلة، إذاً كائن هو العامل، ومقعد هنا منصوب على الظرفية نقول: شذوذاً، لماذا؟ لفقد شرط القياس، فإنما يصح القياس فيما

إذا اتفقا العامل والمعمول في الحروف، فإن اختلفا ونصب على الظرفية نقول: هذا شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه، إن أردت استعماله ابتداءً فجُره بـ (في)، من أجل أن توافق ما جرى، وفي مَزَجَرِ الْكَلْبِ، أي كائن مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناطق الثريا، هذا كله متعلق بمحذوف ليس من لفظ المذكور، فحينئذٍ نقول: نصبه على ذلك يعتبر شاذاً يحفظ ولا يقاس عليه، والقياس هو مني في مقعد القابلة، وفي مزجر الكلب وفي مناطق الثريا، يعني بالتصريح بـ (في)، ولكن نُصب شذوذاً، وعامله الاستقرار وليس مما اجتمع معه في أصله، ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي.

وإلى هذا أشار بقوله:

وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا مَقِيَساً أَنْ يَقَعَ ... ظَرْفاً لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَاعُ

شَرَطُ: لا بد من تحققه، ما يلزم من وجوده الوجود، ولا يلزم من عدمه عدم. وَشَرَطُ: هذا مبتدأ وهو مضاف وكَوْنٍ مضاف إليه، ذَا: هذا اسم الكون، مَقِيَساً خبر الكون، وَشَرَطُ مبتدأ أن يقع وقوعه ظَرْفاً نقول: أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ، وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا المشار إليه المصوغ من مادة الفعل مَرَمَى، شَرَطُ كَوْنِ ذَا مَقِيَساً، والقياس معناه أن يكون مطرداً، أن تستعمله في كلامك المنشور دون أن تقف على ما سمع في لسان العرب، وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا مَقِيَساً، مَقِيَساً يقاس عليه: إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعُ ... وَبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ

وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا مَقِيَساً، هذا قلنا: خبر، أَنْ يَقَعَ ظَرْفاً هذا حال من فاعل يقع، لِمَا متعلق به، يعني لفعل، لِمَا اسم موصول بمعنى الذي يصدق على فعل، لِمَا لفعلٍ اجْتِمَاعُ معه في أصله، ما المراد بالأصل؟ فِي أَصْلِهِ المراد به الحروف الأصلية، التي تكون قدراً مشتركاً بين المصدر والفعل، وسبق معنا أن الفعل يدل على المصدر بمادته، يعني: بحروفه، الفعل يدل على الفعل بمادته يعني بحروفه، إذا قلت: قام مشتق من القيام هكذا من رأسك أم بدليل؟ الأول أم الثاني؟ الثاني لا شك بدليل، ما الدليل؟ نقول: اجتماعه معه مع المصدر القيام؛ لأن القيام هذا محفوظ في لسان العرب، القيام والصوم والأكل والمشى والنوم والشرب، هذه محفوظة مصادر، حينئذٍ كون شرب مشتقاً من الشرب نقول: هذا دل عليه المادة وهي الحروف، هنا قال: ظَرْفاً لِمَا اجْتِمَاعُ، هذه صلة ما، لِمَا اجْتِمَاعُ مَعَهُ هذا متعلق بـ اجتماع، فِي أَصْلِهِ يعني في الحروف الأصلية، أي لما اجتمع معه في أصل مادته، هذا التركيب، لما يعني الذي، اجتماع معه في أصل مادته، أي: وشرط كون نصب

ما اشتق من المصدر مقيساً أن يقع ظرفاً لما اجتمع معه في أصله، أي: أن ينتصب بما يجامعه في الاشتقاق من أصل واحد، كمجامعة جلست بمجلس في الاشتقاق من الجلوس، وأصلهما واحد وهو الجلوس.

قال ابن عقيل: وظاهر كلام المصنف أن المقادير وما صيغ من الفعل مبهمان، نحو الجهات متفق عليه، لذلك قال: نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا صِيغَ، الجهات لا إشكال فيها، وأما المقادير وما صيغ من الفعل قال: ظاهر كلام الناظم أنه مبهمان، أما المقادير فمذهب الجمهور أنها من الظروف المبهمة، وافق الجمهور؛ لأنها وإن كانت معلومة المقدار فهي مجهولة الصفة.

إذاً لم يلتفتوا إلى كونها معلومة المقدار، وإنما نظروا إلى كونها مجهولة الصفات، حينئذ جعلوها مبهمة حقيقة، ورأي أبي حيان هناك وجيه، أن تجعل مبهمة حكماً، بمعنى أنه لا يتجاهل كونها مختصة من حيث المقدار، لأنها معلومة، الميل معلوم والفرسخ معلوم والبريد معلوم ولها أول ولها آخر، وهذا حقيقة المختص، فحينئذ نقول: كونها مجهولة الصفة لا يخرجها عن كونها مختصة، وكونها مختصة لا يجعلها مختصة مع جهلنا بالصفة، فنعطئها حكماً وسطاً وهي كونها مبهمة حكماً، وذهب أبو علي الشلوبين إلى أنها ليست من الظروف المبهمة؛ لأنها معلومة المقدار كما سبق أنه هو المذهب الثاني. وأما ما صيغ من المصدر فهذا قد يكون مبهماً وقد يكون مختصاً، إذا أضفته حصل له اختصاص جلست مجلس زيد، هذا واضح أنه مختص، كما تقول: هناك يوم الخميس جعلته مختصاً بالإضافة، هذا مثله، زيد هذا علم، ومجلس هذه نكرة، استفاد التعريف، إذاً هو مختص، وهذا حقيقة المختص، جلست مجلساً هذا مبهم؛ لأنه لم يضاف، وظاهر كلامه أيضاً أن مرمى مشتق من رمى، وليس هذا على مذهب البصريين، كيف ليس هذا؟! هو قرر في السابق هذا،

قال: وَكَوْنُهُ أَصْلًا لَهُذَيْنِ انْتُخِبَ، صرح به، وهذا محتمل، فكيف نقول: هذا ليس على مذهب البصريين؟ فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر لا من الفعل، الصواب أن كلامه فيه احتمال نعم لكن مُفسَّر بما سبق، يعني: الاحتمال الوارد بقوله: وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ لا نجعله مخالفاً لما ذهب أولاً، بل ما ذهب إليه أولاً هو المحكم، وهذا متشابه، فنحمل المتشابه على المحكم، فنقدر له مضاف هنا من مادة الفعل.

إذا تقرر أن المكان المختص وهو ما له أقطار تحويه لا ينتصب ظرفاً فاعلم أنه شمع نصب كل مكان مختص مع دخل وسكن، مع فعلين: دخل وسكن، ونصب الشام مع

ذهب، دخلت البيت وسكنت الدار وذهبت الشام، واختلف الناس فيه على ثلاثة مذاهب ذكرناها في السابق، وزاد بعضهم مذهباً رابعاً، الصواب منها أنها منصوبة على المفعول كما قال ابن مالك -رحمه الله تعالى-: مفعول به بنزع الخافض، ولا إشكال فيه.

إِذَا وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ، يعني: ينصب على الظرفية، اسم الزمان بنوعيه المختص والمبهم، وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمًا وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ فَهُوَ شَيْئَانِ، والجهات والمقادير، نقول: الجهات هذا مبهم حقيقةً، والمقادير هذا مبهم حكماً، وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ نقول: هذا قد يكون مبهماً وقد يكون مختصاً، وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا مَقْيَاساً أَنْ يَكُونَ مُوَافِقاً لِلْعَامِلِ فِيهِ.

بقي مسألة وهي متى نقول: مَفْعَلٌ -يعني اسم الزمان واسم المكان-؟ هذه مبحثها في فن الصرف، لكن نذكرها باختصار تكميلاً للباب، اسم الزمان والمكان من الثلاثي على وزن مَفْعَلٍ، وقد يأتي على وزن مَفْعِلٍ، متى يكون على وزن مَفْعَلٍ بفتح الميم وإسكان الفاء وفتح العين مَفْعَلٍ، إن كان المضارع مضموم العين أو مفتوحها، متى يكون مضموم العين؟ إذا كان ماضيه فَعَلَ أو فَعِلَ؛ لأن فَعَلَ يأتي منه المضارع على ثلاثة أنواع: فَعَلَ يَفْعَلُ، وفَعَلَ يَفْعَلُ وفَعَلَ يَفْعُلُ، وفَعِلَ يأتي منه المضارع على اثنين فَعَلَ يَفْعَلُ، هذا على خلاف القياس وفَعِلَ يَفْعَلُ بالفتح، ولم يرد فَعِلَ يَفْعُلُ، وفَضَلَ يَفْضُلُ شاذ، أو من تداخل اللغتين، وفَعُلَ لم يسمع فيه إلا يَفْعُلُ، فَعُلَ يَفْعُلُ، ولم يسمع فيه فَعُلَ يَفْعِلُ، ولا فَعُلَ يَفْعَلُ، وما سمع من ذلك فهو شاذ، رحبتك الدار.

إذاً نقول: إن كان المضارع مضموم العين، وهذا فيما إذا كان ماضيه فَعَلَ أو فَعِلَ، هل مضموم العين يأتي من فَعِلَ؟ مضموم العين يَفْعُلُ ليس له إلا ماضيان: فَعَلَ وفَعُلَ فقط، ليس له إلا ماضيان، ولذلك قد يستدل بالمضارع على الماضي كما ذكرناه في كان، قلنا: كان هذا محتمل أنه كَوْنٌ، كَوْنٌ كَوْنٌ، يحتمل؛ لأن الألف هذه منقلبة عن واو، طيب كيف نستدل كيف نصحح كيف نعرف؟ ننظر في المضارع، فحينئذٍ المضارع يَكُونُ أصله يَكُونُ: يَفْعُلُ، إذاً يَفْعُلُ ليس من باب فَعِلَ، إذاً يمتنع أن يكون كان كَوْنٌ، سقط، بقي كَوْنٌ أو كَوْنٌ، فَعَلَ يَفْعُلُ هذا يكون في اللازم الذي يدل على السجاية والأفعال الطبيعية الخلقية، وليس كان منها، بل قيل: أنها لا تدل على حدث أصلاً، إذاً سقط فَعُلَ كَوْنٌ، بقي كَوْنٌ، فنستدل بالمضارع على حركة عين الماضي.

الحاصل: إن كان المضارع مضموم العين أو مفتوحها أو معتل اللام مطلقاً، سواء كان مضمومها أو مفتوحها أو مكسورها، كمنصَر، منصَر أصله نصَر ينصُر، إذاً مضموم العين ينصر يفعل وماضيه فعل، حينئذٍ يأتي منه اسم المكان واسم الزمان على وزن مفعَل، كمنصَر، مذهب: ذهب يذهب على وزن يفعل، إذاً هو مفتوح العين، كذلك: مرمى رمى يرمي، هذا من معتل اللام مطلقاً، ولو كان مكسور العين يرمي يفعل، هذا الأصل فيه، فحينئذٍ نقول: جاء منه اسم الزمان واسم المكان على وزن مفعَل، بفتح العين، وموقى، وقى يقي، مثل وعد يعد، حينئذٍ نقول: هذا جاء على وزن مفعَل، ومسعى سعى يسعى، ومقام قام يقوم، ومخاف خاف يخاف، ومرضى، إذا قيل: خاف أصله مخَوَف، صار على وزن مخاف، أصله مخَوَف، أريدَ قلب (الواو) (ألفاً)، فحصل فيه ما حصل في يقال هنا، فحينئذٍ أُلقيت الحركة إلى ما قبلها، وقيل: تحركت باعتبار الآن، وسكن ما قبلها باعتبار الأصل، يعني بالنظرين، فقلبت (الواو) (ألفاً).

وعلى مفعَل .. إذاً على مفعَل إذا كان مضموم العين في المضارع أو مفتوح أو معتل اللام مطلقاً، سواء كان مضمومها أو مفتوحها أو مكسورها، وأما على وزن مفعَل، إن كانت عين مضارعه مكسورة، أو مثلاً مطلقاً، في غير معتل اللام؛ لأن معتل اللام السابق قلنا: يأتي منه على وزن مفعَل، كمجلس جلس يجلس، يجلس على وزن يفعل، حينئذٍ يأتي اسم الزمان والمكان منه مجلس، ومبيع وموعد وميسر وموجب، ومن غير الثلاثي يكون وزنه وزن المفعول مكرم ومستخرج ومستعان.

ثم قال:

وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ ... فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ
وَعَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمَ ... ظَرْفِيَّةٌ أَوْ شَبَّهَهَا مِنَ الْكَلِمِ

هذا سبق معنا أن الظرف ينقسم إلى نوعين: متصرف وغير متصرف، المتصرف هو الذي يخرج عن الظرفية، بمعنى أنه قد يأتي مبتدأ، قد يأتي فاعلاً، قد يأتي نائب فاعل، اسم إن، خبر إن .. إلى آخره، يأتي في جميع المواضع، أو في جملتها، نقول: هذا ظرف متصرف، صمت يوماً، هذا ظرف، نجد أن يوماً هذا يأتي مبتدأ ويأتي خبر ويأتي مفعول به، حينئذٍ نقول: هذا متصرف، والذي يلزم الظرفية ولا يخرج عنها البتة، مثل: إذا وقط وعوض، هذه أبداً لا تجر لا بمن ولا بغيرها، ولا تقع لا مبتدأ ولا خبراً ولا .. إلى آخره، جميع المحال منفية عنها، فحينئذٍ نقول: هذا ملازم للظرفية.

بقي نوع وهو ما يخرج عن الظرفية إلى شيء واحد وهو الجر، ثم الجر ليس بكل حرف بل بحرف واحد وهو من، وهو قبل وبعد ولدن وعند، هذه تخرج عن الظرفية، فحينئذٍ

تَجْرِبَ (من)، من قبل، من بعد، حينئذٍ دخلت عليها من، من لدن، من عند:
وَعِنْدَ فِيهَا النَّصْبُ يَسْتَمِرُّ ... لَكِنَّهَا مِنْ فَقَطْ تُجْرُ

هذا يعبر عنه بأنه متصرف أو غير متصرف؟ إن جعلنا القسم ثنائية قلنا: غير متصرف،
ونجعل غير متصرف منه ما هو خارج عن الظرفية إلى الجرب من فقط، وإن جعلناها ثلاثة
أقسام: متصرف، ملازم للظرفية لا يخرج عنها أصلاً، ما هو شبيه بالظرف، يعني ما هو
ملازم للظرفية أو شبهها.

وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ ... فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ

وهذا تعريف واضح بين، ابن مالك في بعض الأبيات قراءتها شرحها، فحينئذٍ نمرها.
وَمَا يُرَى: والذي هذا مبتدأ، يُرَى مغير الصيغة، ظَرْفًا مفعول ثاني لـ يُرَى، يُرَى ظَرْفًا
وَوَغَيْرَ ظَرْفٍ، فَذَاكَ (الفاء) هذه ما نوعها؟ هذه مراراً وقفنا معها، المبتدأ إذا كان صيغة
عموم أو فيه معنى العموم، حسن أن يدخل في المبتدأ الفاء تشبيهاً له بالشرط، الذي
يأتي في فله درهم، (الفاء) هذه رابطة، رابطة للخبر بالمبتدأ، لما في المبتدأ من معنى عموم،
إما أن يكون لفظه لفظ عموم ككل والذي، وإما أن يكون فيه معنى العموم، وهنا (ما)
اسم موصول بمعنى الذي، فهي من صيغ العموم، لاشك، حينئذٍ وقوع (الفاء) في
جوابها، استحساناً، جوازاً لا وجوباً، وأما وقوعها في الشرط على التفصيل فهذا واجب.
وَمَا يُرَى ظَرْفًا: ظَرْفًا هذا مفعول ثاني، وَغَيْرَ ظَرْفٍ، مَا يُرَى ظَرْفًا وما يرى من أسماء
الزمان والمكان ظرفاً تارة وغير ظرف أخرى، هكذا حل البيت، وما يرى من أسماء
الزمان والمكان ظرفاً تارة وغير ظرف أخرى؛ لأنه لا يرى ظرفاً وغير ظرف في وقت
واحد، (الواو) تدل على مطلق الجمع، فلو كنا ظاهريّة وقفنا مع النص، لقلنا: وما يرى
ظرفاً وغير ظرف في وقت واحد، نقول: لا، ليس هذا المراد، بل لا بد من فك الجهتين؛
لأنه يمتنع أن يكون ظرفاً وغير ظرف في وقت واحد، كيف يكون ظرفاً على معنى في
باطراً ثم لا يكون ظرفاً لا على معنى في؟ تناقض، فلا بد من فك الجهة.

وَمَا يُرَى ظَرْفًا تارة وَغَيْرَ ظَرْفٍ أخرى، فَذَاكَ الفاء رابطة للخبر بالمبتدأ، فَذَاكَ أي الذي
يكون ظرفاً وغير ظرف بالاعتبار السابق مبتدأ ثاني، ذُو يعني صاحب، تَصَرُّفٍ هذا خبر
المبتدأ الثاني، والجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وهو (ما).

في الْعُرْفِ ما أعرابه؟ تصرف في العرف متعلق به، إذا أشكل عليك انظر في ما يتمم
المعنى، لو قيل: فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ، فذاك في العرف ذو تصرف، فَذَاكَ ذُو

تَصْرُفٍ فِي الْعُرْفِ، يَحْتَمِلُ هَذَا وَذَاكَ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ يَكُونُ مُتَعَلِّقًا لِلْجَارِ وَالْجُرُورِ وَالظَّرْفِ، وَتَصْرُفُ هَذَا تَفْعَلُ مَصْدَرٌ، وَهُوَ كَذَلِكَ يَكُونُ مُتَعَلِّقًا لِلْجَارِ وَالْجُرُورِ، هَذَا جَائِزٌ وَهَذَا جَائِزٌ، لَكِنْ تَعْلِيْقُهُ بِالتَّصْرِفِ هُوَ أَوَّلَى.

فِي الْعُرْفِ، يَعْنِي: عَرَفَ النِّحَاةَ كَيَوْمٍ وَمَكَانٍ، يَوْمَ هَذَا نَقُولُ: مُتَصْرَفٌ، وَمَكَانَ هَذَا كَذَلِكَ نَقُولُ: مُتَصْرَفٌ، تَقُولُ: سَرْتُ يَوْمًا، وَجَلَسْتُ مَكَانًا، هَذَا مُنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ الزَّمَانِيَّةِ وَالْمَكَانِيَّةِ، وَيَسْتَعْمَلُ مُبْتَدَأً، يَوْمُ الْجُمُعَةِ يَوْمٌ مُبَارَكٌ، وَمَكَائِكَ حَسَنٌ، رَفَعَ بِالْإِبْتِدَاءِ، إِذَا صَارَ مُبْتَدَأً، وَجَاءَ فَاعِلًا، جَاءَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، وَارْتَفَعَ مَكَائِكَ، إِذَا تَبَدَّلَ بِاعْتِبَارِ الْمَحَالِّ، فَلَمَّا خَرَجَ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ إِلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْفَاعِلِ .. إِلَى آخِرِهِ، حِينَئِذٍ حَكَمْنَا عَلَيْهِ بِأَنَّهُ مُتَصْرَفٌ.

وَعَبَّرَ ذِي التَّصْرِفِ الَّذِي لَزِمَ ظَرْفِيَّةً، وَعَبَّرَ ذِي صَاحِبِ التَّصْرِفِ مِنْهُمَا -أَسْمَاءُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ- الَّذِي لَزِمَ ظَرْفِيَّةً، كَقَطْعٍ وَعَوَضٍ، أَوْ لِلتَّنْوِيْعِ وَالتَّقْسِيمِ، شَبَّهَهَا أَوْ لَزِمَ ظَرْفِيَّةً أَوْ شَبَّهَهَا، لَوْ عَطَفْنَاهُ عَلَى ظَرْفِيَّةٍ شَبَّهَهَا بِالنَّصْبِ، لَوْ قُلْنَا: (أَوْ) حَرْفٌ عَطَفٌ، وَشَبَّهَهَا مَعْطُوفٌ عَلَى ظَرْفِيَّةٍ فَسَدَ الْمَعْنَى، لِأَنَّ (أَوْ) هُنَا لِلتَّقْسِيمِ، فَالْثَّانِي يَقَابِلُ الْأَوَّلَ، طَيِّبٌ كَيْفَ يَكُونُ الْمَعْنَى؟ الَّذِي لَزِمَ ظَرْفِيَّةً، ثُمَّ الَّذِي لَزِمَ شَبَّهَ الظَّرْفِيَّةَ، وَلَمْ يَكُنْ ظَرْفًا، هَلْ هَذَا مُرَادٌ؟ عِنْدَ تَكُونِ ظَرْفِيَّةٍ، وَتَكُونُ شَبَّهَ ظَرْفٍ، مُتَصْرَفَةٌ، وَشَبَّهَ الْمُتَصْرَفَةَ، لَوْ قُلْنَا: (أَوْ) شَبَّهَهَا هَكَذَا دُونَ تَقْدِيرِ لَصَارَ الْقِسْمَةُ ثَنَائِيَّةً: ظَرْفِيَّةٌ ثُمَّ شَبَّهَ الظَّرْفِيَّةَ، إِذَا عِنْدَ وَلَدَنَ وَقَبْلَ وَبَعْدَ لَا تَكُونُ إِلَّا شَبَّهَ ظَرْفٍ، وَلَيْسَ هَذَا مُرَادٌ؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ ظَرْفِيَّةً، إِذَا لَمْ تَجْرُبْ بِمَنْ، وَتَكُونُ شَبَّهًا بِالظَّرْفِ إِذَا جَرَتْ بِمَنْ، هَذَا الْمُرَادُ. إِذَا أَوْ شَبَّهَهَا نَقُولُ: هَذَا مَعْطُوفٌ عَلَى مُنْصُوبٍ مَحْذُوفٍ مَعَ عَامِلِهِ، أَوْ لَزِمَ ظَرْفِيَّةً أَوْ شَبَّهَهَا، مَعْطُوفٌ عَلَى مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: أَوْ لَزِمَ ظَرْفِيَّةً أَوْ شَبَّهَهَا، وَهُوَ عِنْدَ وَنَحْوِهِ، فَإِنَّهُ يَلْزِمُ أَحَدَ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ، إِمَّا هَذَا أَوْ ذَاكَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى ظَرْفِيَّةٍ الْمُنْصُوبَةِ الْمُنْطَوِّقِ بِهَا، إِذْ يَلْزِمُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَلْزِمُ شَبَّهَ الظَّرْفِيَّةِ فَقَطْ، وَهَذَا مَعْنَى فَاسِدٌ، انْظُرِ الْإِعْرَابَ لَهُ أَثَرٌ فِي الْمَعْنَى، لَوْ قُلْتُ: ظَرْفِيَّةٌ أَوْ شَبَّهَهَا أَوْ حَرْفٌ عَطَفَ شَبَّهَهَا مَعْطُوفٌ عَلَى ظَرْفِيَّةٍ، وَالْمَعْطُوفُ عَلَى الْمُنْصُوبِ مُنْصُوبٌ، فَسَدَ الْمَعْنَى، وَلِذَلِكَ الصَّنَاعَةُ النَّحْوِيَّةُ مُرْتَبِطَةٌ بِالْمَعْنَى، وَلَنْ تَجِيدَ إِذَا أَرَدْتَ الْمَعْنَى فِي فَنِّ النَّحْوِ إِلَّا بِدِرَاسَةِ الْبَلَاغَةِ مَعَهُ، مُتَالِزِمَانِ، يَعْنِي: لَنْ تَفْهَمَ حَقِيقَةَ الْفَهْمِ وَتَخْرُجَ عَنِ الظَّاهِرِيَّةِ فِي الْإِعْرَابِ، لَنْ تَكُونَ كَذَلِكَ إِلَّا إِذَا دَرَسْتَ عِلْمَ الْمَعْنَى عَلَى جِهَةِ التَّفْصِيلِ.

وَعَبَّرَ ذِي التَّصْرِفِ الَّذِي لَزِمَ ظَرْفِيَّةً، هَذَا النَّوعُ الْأَوَّلُ، يَعْنِي: لَا يَخْرُجُ عَنِ النَّصْبِ عَلَى

الظرفية البتة، لا يدخل عليه من ولا غيرها، لا يكون مبتدأ ولا فاعل ولا خبر ولا ولا .. إلى آخره، جميع المحال التي يكون فيها المتصرف قط وعوض وإذا، لا تكون كذلك. أو لَزِمَ ظَرْفِيَّةٌ أَوْ شَبْهَهَا، وهو ما خرج عن الظرفية إلى شيء واحد وهو الجر بـ (من)، لأن الجر هذا تصرف، نوع تصرف، ثم الأصل فيه أنه يجر بكل حرف، لكن لما جر بـ (من) على جهة الخصوص، قلنا: هذا نوع قصور، فلم يتصرف كامل التصرف، لا في الجر، في الخروج إليه، ولا في كونه يقع مبتدأ وما ذكر.

ظَرْفِيَّةٌ أَوْ شَبْهَهَا مِنَ الْكَلِمِ: هذا متعلق بشبهها، ويكون الكلم واقع على (من)، ويجوز أن يتعلق بالظرفية، فيكون الكلم واقع على الظرف، يعني التي تستعمل أو شبهها.

غير المتصرف هو الملازم للظرفية، إذا جعلناهما قسمين وهو أولى: متصرف وغير متصرف، غير متصرف هو الملازم للظرفية، وهو على نوعين: ما لا يخرج عنها أصلاً كـ قط وعوض، تقول: ما فعلته قط، ولا أفعله عوض، قط لما مضى، وعوض للمستقبل، ولها شروط، وما يخرج عنها إلى شبهها وهو الجر بالحرف (من) خاصة، نحو قبل وبعد ولدن وعند، فهي غير متصرفة مع أن (من) تدخل عليهن، ثم الظرف المتصرف، منه المنصرف ومنه غير المنصرف، والظرف غير المتصرف منه المنصرف وغير المنصرف.

إذاً كل منهما يدخله الصرف وعدمه، يعني: ينون يأتيه التنوين، ينون وقد لا ينون، والأكثر فيهما -في النوعين- أن يكونا منصرفين.

ثم الظرف المتصرف، منه منصرف كيوم وشهر وحول، ومنه غير منصرف وهو غدوة وبكرة علمين هذين الوقتين قصد بما التعيين أو لم يقصد، ولا ثالث لهما، قليل متصرف غير المنصرف لم يحفظ إلا غدوة وبكرة، ولا ثالث لهما، قاله في شرح التسهيل: وزيد ضحوة فإنها لا تنصرف للعلمية والتأنيث.

والظرف غير المنصرف، منه منصرف وغير منصرف، فالمنصرف نحو سحر وليل ونهار وعشاء وعتمة ومساء وعشية، غير مقصود بها كلها التعيين، وغير منصرف نحو سحر مقصوداً به التعيين، ومن العرب من لا يصرف عشيةً في التعيين.

إذاً الحاصل أن المنصرف المتصرف وغير المتصرف كل منهما ينقسم إلى منصرف، يعني: يدخله التنوين، وقد لا يدخله التنوين، والمطرود أن يكون منصرفاً إلا في ألفاظ محفوظة. قال في الشرح: والذي لزم الظرفية أو شبهها: عند ولدن، والمراد بشبه الظرفية أنه لا يخرج عن الظرفية إلا باستعماله مجروراً بـ (من) خاصة دون غيرها، نحو خرجت من عند زيد:

وَعِنْدَ فِيهَا النَّصْبُ يَسْتَمِرُّ ... لَكِنَّهَا بِمِنْ فَقَطْ تُجْرُ

ولا تجر (عند) إلا بـ (من) فلا يقال: خرجت إلى عنده، وقول العامة: خرجت إلى عنده، خطأ، العامة كاسمهم.

وَقَدْ يَنْوُبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرٌ ... وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمانِ يَكْثُرُ

عرفنا اسم الزمان واسم المكان، ظرف الزمان وظرف المكان، قَدْ يَنْوُبُ عَنْهُمَا مَصْدَرٌ، قَدْ يَنْوُبُ عَنْهُمَا فِي مَآذَا؟ فِي النَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، كَمَا نِيبُ هُنَاكَ فِي بَابِ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ، قَدْ يَنْوُبُ الْمَصْدَرُ هُنَاكَ، وَافْرَحَ الْجَدَلُ عَلَى رَأْيِ ابْنِ مَالِكٍ، نَابَ الْمَصْدَرُ مَنَابَ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ، فَهُوَ مَصْدَرٌ، وَافْرَحَ الْجَدَلُ، قَعَدْتُ جُلُوساً، جَلَسْتُ قَعُوداً، هَذَا عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- مِنْ بَابِ النِّيَابَةِ، هُنَا قَدْ يَنْوُبُ الْمَصْدَرُ عَنْ ظَرْفِ الزَّمانِ، وَقَدْ يَنْوُبُ عَنْ ظَرْفِ الْمَكَانِ إِلَّا أَنَّهُمَا لَيْسَا عَلَى مَسْتَوًى وَاحِدٍ، بَلْ بَعْضُهُمَا مَقْبِيسٌ، وَبَعْضُهَا سَمَاعِيٌّ، وَقَدْ يَنْوُبُ عَنْ مَكَانٍ يَعْنِي عَنْ ظَرْفِ مَكَانٍ لَا بِدَمِنْ التَّقْدِيرِ، لَيْسَ عَنْ لَفْظِ مَكَانٍ، وَإِنَّمَا عَنْ ظَرْفِ مَكَانٍ، مَصْدَرٌ، قَدْ يَنْوُبُ: قَدْ لِلتَّقْلِيلِ، قَدْ يَنْوُبُ مَصْدَرٌ عَنْ ظَرْفِ مَكَانٍ، فَيَنْتَصِبُ بِانْتِصَابِهِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، فَنَقُولُ: هَذَا مَصْدَرٌ نَابَ مَنَابَ الظَّرْفِ -ظَرْفِ الْمَكَانِ-، حِينَئِذٍ نَقُولُ: هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ: جَلَسْتُ قَرِبَ زَيْدٍ، أَصْلُ التَّرْكِيبِ: جَلَسْتُ مَكَانَ قَرِبَ زَيْدٍ، حَذَفَ مَكَانٌ وَهُوَ الْمُضَافُ، مَكَانٌ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، جَلَسْتُ مَكَانَ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى فِي، جَلَسْتُ فِي مَكَانٍ، حَذَفَ الْمُضَافُ وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، فَانْتَصَبَ انْتِصَابَهُ، فَحِينَئِذٍ نَقُولُ: جَلَسْتُ قَرِبَ زَيْدٍ، قَرِبَ نَقُولُ: مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ الْمَكَانِيَّةِ، أَصَالَةٌ أَوْ بِالنِّيَابَةِ؟ بِالنِّيَابَةِ، أَيِ: مَكَانَ قَرِبَ زَيْدٍ، فَحَذَفَ الْمُضَافُ وَهُوَ مَكَانٌ، وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، فَأَعْرَبَ إِعْرَابَهُ وَهُوَ النَّصْبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَلَا يَنْقَاسُ ذَلِكَ لِقَلَّتِهِ.

إِذَا هُوَ سَمَاعِيٌّ، فِي بَابِ ظَرْفِ الْمَكَانِ سَمَاعِيٌّ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، فَتَقُولُ: جَلَسْتُ قَرِبَ زَيْدٍ لَا إِشْكَالَ؛ لِأَنَّهُ سَمِعَ، فَتَلَفِظَ بِمَا نَقَلَ، وَمَا لَمْ يَنْقَلِ حِينَئِذٍ تَتْرَكُهُ: ... فَمَا أُبَيِّحُ أَفْعَلٌ وَدَعُ مَا لَمْ يُبَحْ

فلا تقل: آتيك جلوس زيد، يعني مكان جلوس زيد، لماذا؟ لأنه لم يسمع، لم تنطق العرب بقولهم: آتيك جلوس زيد.

وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمانِ يَكْثُرُ: وَذَاكَ مَا هُوَ؟ يَنْوُبُ مَصْدَرٌ عَنْ ظَرْفِ الزَّمانِ، إِنَابَةُ الْمَصْدَرِ

عن ظرف الزمان يكثر في لسان العرب، وإذا كثر الشيء صار مقيساً، إذا يقاس عليه، بخلاف إنابة المصدر عن ظرف المكان، فحينئذ يكون سماعياً.

وَذَاكَ يَكْثُرُ: وَذَاكَ مُبْتَدَأٌ، يَكْثُرُ خَبْرٌ، فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَحْتَمِلُ، ذَاكَ أَيْ الْمَشَارَ، هَذَا فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ دُونَ حُرُوفِهِ، وَيَتَعَلَّقُ بِهِ جَارٌ وَمَجْرُورٌ، ذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ، يَكْثُرُ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ، يَحْتَمِلُ هَذَا وَذَاكَ، لَكِنْ أَيهِمَا أَلِيْقُ بِالْمَعْنَى؟ يَكْثُرُ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ، الَّذِي هُوَ إِنَابَةُ الْمَصْدَرِ عَنْ ظَرْفِ الزَّمَانِ كَثِيرٌ.

وَقَدْ يَنْبُؤُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرٌ، قُلْنَا: قَدْ لِلتَّقْلِيلِ، ثُمَّ قَالَ: وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ دَلٌّ عَلَى أَنَّ قَدْ قِطْعاً مَحْمُولَةٌ عَلَى التَّقْلِيلِ، فَحِينَئِذٍ نَفْسُ الْمَعْنَى -مَعْنَى قَدْ- وَهِيَ حَرْفٌ مُشْتَرَكٌ نَفْسُهُ بِالتَّقْلِيلِ، وَيَكْثُرُ إِقَامَةُ الْمَصْدَرِ مَقَامَ ظَرْفِ الزَّمَانِ، نَحْوُ: آتِيكَ طُلُوعُ الشَّمْسِ وَقُدُومُ الْحَاجِّ وَخُرُوجُ زَيْدٍ، أَيْضاً عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، وَالْأَصْلُ: وَقْتُ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقْتُ قُدُومِ الْحَاجِّ، وَقْتُ خُرُوجِ زَيْدٍ، وَحَذْفُ الْمُضَافِ، وَأَعْرَبَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ بِإِعْرَابِهِ، وَهُوَ مَقْيَسٌ فِي كُلِّ مَصْدَرٍ، لَكِنْ شَرْطُهُ إِفْهَامُ تَعْيِينِ وَقْتٍ أَوْ مَقْدَارٍ، لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى وَاضِحاً، يَعْنِي: أَنْ يَفْهَمُ، إِذَا قُلْتَ: آتِيكَ طُلُوعُ الشَّمْسِ، لَا بَدَّ أَنْ يَفْهَمُ تَعْيِينِ وَقْتٍ أَوْ مَقْدَارٍ، نَحْوُ: كَانَ ذَلِكَ خَفُوقَ النَّجْمِ، أَيْ: غُرُوبُ الثَّرِيَا، وَطُلُوعُ الشَّمْسِ، وَانْتِظَرْتَهُ نَحْرَ جَزُورٍ، يَعْنِي: وَقْتُ أَوْ مَقْدَارٍ، وَحَلَبُ نَاقَةٍ، أَيْ: مَقْدَارُ حَلَبِ نَاقَةٍ، وَالْأَصْلُ وَقْتُ خَفُوقِ النَّجْمِ، وَوَقْتُ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَمَقْدَارُ، -مَقْدَارُ انْظُرْ-، لَمْ نَقْلُ: وَقْتُ، وَإِنَّمَا قُلْنَا: مَقْدَارُ نَحْرِ جَزُورٍ، وَمَقْدَارُ حَلَبِ نَاقَةٍ، فَحَذْفُ الْمُضَافِ، وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، وَهَذَا ذِكْرُ الْمَصْدَرِ مِمَّا يَنْبُؤُ عَنْ اسْمِ الزَّمَانِ وَاسْمِ الْمَكَانِ، وَلَيْسَ خَاصّاً بِالْمَصْدَرِ، بَلْ يَنْبُؤُ عَنْهُ أَيْضاً صِفَتُهُ وَعَدَدُهُ وَكَلِيَّتُهُ أَوْ جَزْئِيَّتُهُ، جَلَسْتُ طَوِيلًا مِنَ الدَّهْرِ شَرْقِيَّ مَكَانٍ، مَا نَوْعُهُ؟ أَيْنَ الْإِنَابَةُ هُنَا؟ أَيْنَ حَصَلَتْ؟ فِي أَيْ لَفْظٍ؟ جَلَسْتُ طَوِيلًا مِنَ الدَّهْرِ شَرْقِيَّ مَكَانٍ، هَذَا مِمَّا نَابَ فِيهِ الصِّفَةُ عَنْ الظَّرْفِ، وَسَرْتُ عَشْرِينَ يَوْماً، عَشْرِينَ نَقُولُ: هَذَا نَابَ الْعَدَدُ فِيهِ عَنْ ظَرْفِ الزَّمَانِ، سَرْتُ عَشْرِينَ بَرِيداً، مَشَيْتُ جَمِيعَ الْيَوْمِ، جَمِيعُ هَذَا نَابَ عَنِ الزَّمَانِ، مَشَيْتُ جَمِيعَ الْبَرِيدِ، مَكَانٍ، كُلُّ الْيَوْمِ، بَعْضُ الْيَوْمِ، كُلُّ الْبَرِيدِ، بَعْضُ الْبَرِيدِ، نَقُولُ: هَذَا مِمَّا يَنْبُؤُ، لَكِنْ الْقَاعِدَةُ أَنَّهُ يَنْبُؤُ عَنْهُ صِفَتُهُ وَعَدَدُهُ وَكَلِيَّتُهُ أَوْ جَزْئِيَّتُهُ، كُلُّ، لَفْظٌ كُلُّ يَعْنِي وَبَعْضٌ، وَكَمَا سَبَقَ أَنَّهُ إِذَا أَضِيفَ إِلَى الْمَصْدَرِ صَارَ مَعْنَاهُ مَصْدَرًا، وَإِذَا أَضِيفَ إِلَى اسْمِ الزَّمَانِ كُلُّ يَوْمٍ كُلِّ مَكَانٍ صَارَ ظَرْفَ زَمَانٍ أَوْ ظَرْفَ مَكَانٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ ... !!!

عناصر الدرس

- * شرح الترجمة (المفعول معه) وحده
- * حكمه والعامل فيه
- * أحوال الإسم الواقع بعد واو المعية.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

قال الناظم -رحمه الله تعالى-: المَفْعُولُ مَعَهُ، يعني الذي فُعِلَ معه الفعل.

مَعَهُ: هذا كما ذكرنا في السابق أَنَّ الضمير، إما أنه يعود إلى (أل) -وهذا هو الصحيح- قبل جعله علماً فيعود إلى (أل)؛ لأنها موصولة، ومن نفى أنها موصولة حينئذٍ أرجعه إلى موصوف محذوف -الشيء الذي-، الشيء المفعول معه الفعل، والصواب هو ما ذكرناه، وهذا قبل جعله علماً.

أخر هذا الباب، وهو الباب الأخير من المفاعيل؛ لأن العامل هنا في المفعول معه لا يصل إليه إلا بواسطة، بواسطة (الواو)، لذا قال: يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ، فإذا حذفت (الواو) حينئذٍ خرج عن كونه مفعولاً معه، فصار إما مفعولاً به .. الخ، ولا بد من ذكر (الواو) ولا يجوز حذفها، فحينئذٍ دل على أن (الواو) معتبرة في النصب، ولذلك جعله متأخراً.

وهذا الباب الصواب أنه قياسي، بمعنى أنه يحفظ ما نقل عن لسان العرب ويستنبط منه الأحكام، فيقاس عليه، هذا هو الصحيح.

ومذهب أبي الحسن الأخفش أنه سماعي، بمعنى أنه ليس قياسياً، بمعنى أنه يحفظ ما ورد في لسان العرب ولا يقاس عليه، كيف وهو موجود في القرآن؟

الصواب أنه قياسي، وقيل المفعول معه مفعول به -كما سبق-، مفعول به لفعل محذوف، أي سِرْتُ وَلَا بَسْتُ التَّيْلَ، سِرْتُ والتَّيْلَ، قال: النيل هذا مفعول به والعامل فيه محذوف، سِرْتُ وَلَا بَسْتُ التَّيْلَ، حينئذٍ كل ما جاء منصوباً بعد (الواو) لا بد من التقدير، وهذا فيه تكلف.

المَفْعُولُ مَعَهُ: حقيقته هو اسم فظلة بعد (واو) أريد بها التنصيص على المعية، مسبوقة بفعل، أو ما فيه حروفه ومعناه، هذا حقيقة المفعول معه تجمع الشروط التي ذكرها النحاة، اسم فظلة بعد (واو) أريد بها التنصيص على المعية مسبوقة -هذا بيان شرطه- بفعل، أو ما فيه حروفه ومعناه.

اشتربنا الاسم، إذاً كل ما كان مفعولاً معه، فهو اسم من غير عكس، لماذا؟ ما القاعدة هنا؟

الاسم جنس، والعلاقة بين الجنس في الحد والحدود العموم والخصوص المطلق - في كل حد-، يوجد في أي فن العلاقة بين الجنس المأخوذ جنساً في حد المذكور يكون بينه وبين الحدود العموم والخصوص المطلق.

إذاً كل ما كان مفعولاً معه فهو اسم، فخرج بالاسم الحرف، وخرج به الفعل وخرج به الجملة، فلا يكون شيء من ذلك مفعولاً معه، والحرف واضح؛ لأن الكلام هنا فيما له معنى والحرف ليس له معنى.

وخرج به الفعل المنصوب بعد (الواو) في نحو: (لَا تَأْكُلِ السَّمَكُ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ)، لَا تَأْكُلِ السَّمَكُ وَتَشْرَبِ، بالنصب على أن (الواو) (واو) المعية، والفعل منصوب بعدها بأن مضمرة وجوباً بعد (الواو)، و (الواو) هنا على معنى الجمع لَا تَأْكُلِ السَّمَكُ مع شرب اللبن، حينئذٍ نقول: وَتَشْرَبِ هذا وقع بعد (واو) الجمع هل نعره مفعولاً معه؟ الجواب لا، لماذا؟

لأن المفعول معه لا يكون إلا اسماً وهذا فعل إذاً الفعل المنصوب بعد (واو) المعية ليس مفعولاً معه وإن دل على معنى الجمع.

كذلك خرج بالاسم الجملة الحالية: (جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةً) أي مع طلوع الشمس، (الواو) واو الحال، وَالشَّمْسُ طَالِعَةً مبتدأ وخبر، والجملة في محل نصب حال، جَاءَ زَيْدٌ مع طلوع الشمس، هل نقول أنه مفعول معه؟

نقول: لا؛ لأنه ليس باسم، قوله: اسم أخرج الحرف، فلا يرد، لا يدخل معنا أصالة، وخرج به الفعل المضارع المنصوب بعد (واو) المعية، كالمثال المذكور، وخرج به الجملة الحالية، كَالشَّمْسُ طَالِعَةً من قولك: (جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةً).

اسم فظلة خرج به العمدة، إذاً الاسم إما أن يكون فظلة وهو ما ليس ركناً في الإسناد، وإما أن يكون عمدة، وهو ما هو ركن في الإسناد.

خرج بذكر الفضلة ما بعد (الواو) في نحو (اشترك زيد وعمر)، اشترك، افتعل وهذه تدل على فاعلين في المعنى: تضارب زيد وعمر، اختصم زيد وعمر، اشترك محمد وخالد، نقول: هذه الأفعال تدل على المشاركة، لا يقال: اختصم زيد ونسكت لا، اختصم زيد مع من؟ زيد وعمر، تضارب زيد لوحده؟ وخالد، وهكذا، حينئذٍ نقول: ما بعد (الواو) وإن كان مفيداً للجمع إلا أنه عمدة، كيف عمدة؟ يعني لا يستغنى عنه في الكلام.

فإنه عمدة؛ لأن الفعل لا يستغني عنه.

اسم فظلة بعد (واو)، خرج بذكر (الواو) ما بعد (مع)، لو جيء بـ (مع) نفسها نحن نقول: (واو) تدل على المعية، حذفنا (الواو) وجئنا بلفظ (مع)، حينئذ نقول: ليس بمفعول معه لماذا؟

لأن الشرط أن يكون الملفوظ، أو الدال على المعية هو (الواو)؛ لأن العرب هكذا نطقت، ليس من عندنا، وإنما العرب نطقت بهذا حينئذ قلنا: لابد من (الواو) وإلا (مع) أصح وأدق من (الواو)، ولكن يرد على أن (مع) هذه ظرف فما بعدها يكون مضافاً؛ لأنها تلزم الإضافة.

إذاً خرج بذكر (الواو) ما بعد (مع) في نحو: (جَاءَ زَيْدٌ مَعَ عَمْرٍو) مَعَ عَمْرٍو، نقول: عَمْرٍو هذا مضاف إليه (ومع) مضاف، وكذلك ما بعد (الباء) في نحو: (بِعْتُكَ الدَّارَ بِأَثَاثِهَا)، (الباء) هنا بمعنى (مع)، بِعْتُكَ الدَّارَ بِأَثَاثِهَا، يعني مع أثاثها.

وبذكر التنصيص على المعية: (جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٍو) (الواو) هنا محتملة للعطف ومحتملة للمعية، ولذلك يجوز برجحان أن ينصب ما بعدها، جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٍو، جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٍو، جائز، لكنه مرجوح، والرفع أرجح -العطف أرجح-؛ لأنه متى ما أمكن العطف دون ضعف فهو راجح، وما عداه فهو مرجوح، حينئذ: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٍو، جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٍو، نقول: يجوز الوجهان إلا أن الرفع أرجح لإمكان العطف دون ضعف.

إذاً بذكر التنصيص على المعية نحو: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٍو إذا أريد بها مجرد العطف. مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه، هذا فيه تنصيص على العامل في المفعول معه، وهو أنه لا يكون إلا فعلاً، أو ما فيه معنى الفعل وحروفه، وهو الوصف والمصدر، حينئذ ينصب المفعول معه بالفعل سَرْتُ وَالتَّيْلَ، ينصب المفعول معه باسم الفاعل أنا سائر والتَّيْلَ، ينصب بالمصدر (أعجبني سيرك والتَّيْلَ) نُصِبَ بالمصدر.

حينئذ نقول: العامل مخصوص وهو أنه إما أن يكون فعلاً، أو ليس بفعل، لكنه فيه معنى الفعل وحروفه، إذا ما لم تكن مسبوقة بشيء وكانت الواو دالة على المعية حينئذ لا ينصب: (كُلُّ رَجُلٍ وَصِيْعَتُهُ) -بالرفع- ولا يجوز النصب خلاف لـ (الصيمري) لماذا؟ لأنه لم يسبق (الواو) هنا فعل ولا ما فيه معنى الفعل وحروفه، حينئذ كُلُّ رَجُلٍ وَصِيْعَتُهُ نقول: لعدم الفعل وما في معناه لا يجوز النصب، ولا نقول: كُلُّ رَجُلٍ وَصِيْعَتُهُ -بالنصب-، لا كُلُّ رَجُلٍ وَصِيْعَتُهُ معطوف على (كُلُّ) -فهو مرفوع- وكُلُّ: مبتدأ، والخبر محذوف -مقترنان- والدليل:

وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعٍ ... كَمِثْلِ كُلِّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ

هو هذا، كُلُّ صَانِعٍ وَصِنَعَتْهُ، وليس (صَنَعَتْهُ) بالفتح لا، لا يجوز، لماذا؟
لأنه لم يسبق لا بفعل ولا ما فيه معنى الفعل وحروفه، ولا يجوز: هذا لك وأباك
بالنصب، هذا لك وأباك، (الواو) واو المعية، أباك منصوب على أنه مفعول معه، نقول
أين الفعل؟

ليس فيه فعل، وإنما سبق بـ (هذا)، وهو اسم إشارة وهو فيه معنى الفعل دون حروفه؛
لأنَّ (أشار) هذا فيه معنى أُشير وإذا كان فيه معنى أُشير حينئذٍ هذا معنى الفعل، لكن
أين حروفه؟

حينئذٍ يتعين: هذا لك وأبيك معطوف على المجرور (الكاف)، هذا لك وأبيك، ولا يجوز
هذا لك وأباك بالنصب على أنه مفعول معه؛ لأنه وإن تقدم عليه ما فيه معنى الفعل إلا
أنه ليس فيه حروفه، ويشترط إن لم يتقدم الفعل أن يتقدم عليه -على (الواو) - ما فيه
معنى الفعل وحروفه؛ لأن اسم الإشارة فيه معنى الفعل وهو أُشير دون حروفه، فهو
عامل معنوي وهو ضعيف.

إذاً المفعول معه اسم خرج الفعل والجملة الحالية، والحرف فضلة أخرج به العمدة بعد
(واوٍ) أخرج به (مع) أريد بها التنصيص على المعية محتمل العطف التنصيص على المعية
يعني لا يحتمل العطف (جاء زيدٌ وعمراً) هنا نقول: يحتمل المعية ويحتمل العطف مسبوقه
بفعل، أو ما فيه حروف ومعناه هذا بيان للعامل.

قال الناظم:

يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهُ ... فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقِ مُسْرِعَةً
بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقَ ... ذَا النَّصْبِ لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ

يُنْصَبُ قدم الحكم على حقيقة المفعول معه، لماذا؟

لأنه يتكلم في أبواب المنصوبات، قد يكون هذا عذراً له؛ لأنه يتحدث في باب
المنصوبات، وإلا الأصل أنه يذكر حقيقة الشيء، ثم يقال حكمة كذا، أما أن يعنون
بالمفعول معه، ثم يبدأ بالحكم، نقول: هذا خلاف الأصل؛ لأن الحكم على الشيء فرع
عن تصوره، وهذا متفق عليه بين العقلاء، تتصور الشيء ثم تحكم عليه، أما مباشرة
تحكم دون أن تتصور، هذا خلاف العقل قبل أن يكون خلاف الشرع.

يُنْصَبُ الاسم الفضلة تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهُ: يُنْصَبُ ما حكم النصب هنا؟ هل هو

كالسابق هناك في المفعول له، بأن يكون جوازاً مطلقاً؟

قلنا ننظر في المفعول معه، فإذا به قد يتعين نصبه، وقد يترجح نصبه مع جواز العطف، وقد يترجح العطف مع جواز النصب.

إذاً: له حالان، قد يكون واجب النص، ب وقد يكون جائز النصب، إذا يُنصَب لم يأت بالفعل -فعل الأمر- وجاء بالفعل المضارع ليعم الحالين، وهما الجواز -مطلق الجواز- سواء كان مع الرجحان أو المرجوحية فيدخل فيه نوع واحد. يُنصَب: وجوباً فيما إذا تعين النصب على المفعولية، فحينئذٍ يتعين حمل اللفظ على عدم العطف.

يُنصَب جوازٌ ووجوباً تالي الواء، ما هو تالي الواء؟ الاسم الفضلة الذي يقع بعد الواء، تالي (الواء): فيه إشارة إلى أنه لا يجوز الفصل بين (الواء) -واو المعية- والمفعول معه، لا يجوز، إذاً فيه إشارة إلى عدم جواز الفصل بين (الواء) والمفعول معه ولو بالظرف، يعني لا يتوسع يقال بأن الظروف والجار والجور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما، نقول: لا الحكم عام؛ لأنه لم يسمع. ولو بالظرف لَتَنَزَّل (الواء) هنا مع المفعول مُنَزَّلَ الجار والجور، كما أنه لا يفصل بين حرف الجر ومجروره، كذلك لا يفصل بين واو المعية والمفعول معه، ويجب ذكر هذه (الواء) إذ لم يثبت في لسان العرب حذفها.

إذاً قوله: تالي الواء يُنصَب هذا فعل مضارع مغير الصيغة، تالي هذا نائب فاعل مرفوع ورفع ضممة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، تالي في الرسم تثبت الياء، والإعراب يتبع الملفوظات لا المرسومات، فترسم الشيء، تكتبه (ياء)، ثم في النطق ما تلفظ (بالياء)، (الياء) ثابتة أمامك تالي، تكتبها ما تحذفها، إذا جئت تعرب وأنت تنظر في الكتاب: يُنصَب تالي (الواء)، تالي أثبت (الواء) في الكتابة، فيخطئ الطالب، فيقول: مرفوع ورفع ضممة مقدرة على الياء -المذكورة يعني-، لا ليست مذكورة، هي مذكورة في الرسم في الكتابة، الخط، وأما في اللفظ فهي محذوفة، حينئذٍ تعرب ما تنطق به، وأما ما لا تنطق به ولو كتبت -والأصل كتابته-، حينئذٍ لا يتبعه، فالإعراب يتبع الملفوظات لا المرسومات.

يُنصَب إذاً الاسم الفضلة، تالي (الواء): قلنا إشارة إلى عدم جواز الفصل بين (الواء) والمفعول معه، وأيضاً أنها لا تحذف إذ لم يسمع في لسان العرب حذفها. يُنصَب تالي (الواء)، قال: مَفْعُولاً مَعَهُ، اختصر، (والواء) هذه لها قيود كما عرفنا، تالي (الواء) التي بمعنى (مع)؛ لأن (الواء) قد تكون عاطفة، وقد تكون للمعية، فهي محتملة،

وإذا أطلقنا هذا اللفظ تآلي (الواو) هكذا، نقول: فيه إشكال، بل نأخذ القيود من المثال، لذا قال: سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً.

إذا تآلي (الواو) التي بمعنى (مع)، التالية لجملة ذات فعل أو شبهه، مما فيه حروف الفعل ومعناه -لنتمم التعريف بذكر المحذوف-، تآلي (الواو) التي بمعنى (مع)، التالية لجملة ذات فعل أو شبهه، مما فيه معنى الفعل وحروفه، في نحو: كما، يُنْصَبُ تآلي (الواو) مَفْعُولًا مَعَهُ، مَفْعُولًا مَعَهُ ما إعرابه؟

يُنْصَبُ هذا مغير الصيغة، نصبُ تآلي (الواو)، انتهينا، يُنْصَبُ تآلي (الواو) حال كونه مَفْعُولًا مَعَهُ، حال من نائب الفاعل، كما في نحو " سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً: سِيرِي هذا فعل أمر مبني على حذف النون، ما هو الدليل؟

لأن مضارعه يجزم بحذف النون، فالأمر منه يكون مبنياً على حذف النون، تسيرين مثل تضرين، تضرين هذا يجزم بحذف النون، والقاعدة -وإن كان فيها بعض النظر- أن فعل الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه لو كان معرباً، سِيرِي إذا فعل أمر مبني على حذف النون، (والياء): ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. وَالطَّرِيقَ: (الواو) هذه واو المعية، الطَّرِيقَ هذا اسم فضلة وقع بعد (واو) هي نص في المعية، مسبوق بفعل: سِيرِي، إذا نقول: هو مفعول معه.

مُسْرِعَةً: هذا حال من فاعل سِيرِي، سِيرِي هذا مثال للفعل، ومثله أنا سائر والنيل، وأعجبني سيرك والنيل.

قال:

بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشَبَّهَهُ سَبَقَ ... ذَا النَّصْبِ

ذَا: مبتدأ اسم إشارة، النَّصْبُ بدل أو عطف بيان أو نعت، يجوز فيه ثلاثة أوجه، ذَا النَّصْبِ كائنٌ بِمَا سَبَقَ مِنَ الْفِعْلِ وَشَبَّهَهُ، ذا النصب كائن بما سبق؛ لأنَّ بِمَا هذا جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والذي سبق هذا صلة ما، مِنَ الْفِعْلِ وَشَبَّهَهُ هذا متعلق بقوله سَبَقَ، وهذا ما قرناه في الحد: مسبوقة بفعل أو ما فيه معنى الفعل وحروفه. بِمَا مِنَ الْفِعْلِ: هنا أطلق الفعل فيشمل الفعل الظاهر والمقدر والمتعدي واللازم،

والمتعدي، لماذا نصَّ على المتعدي؟

لأن المفعول معه كالمفعول لأجله وغيره، لا يشترط في نصبه أن يكون بفعل متعدي، بل خصه بعضهم بالعكس، خص المفعول معه بأنه لا ينصب إلا باللازم، ولذلك النحاة في مثل هذه المواضع يقولون: ينصب بالفعل المتعدي على الصحيح، غريب هذا على

الصحيح، لماذا؟

لأن هناك من ينزع فيقول لا، لا ينصب إلا بالفعل اللازم، فحينئذٍ الصحيح أن الفعل المتعدي كاللازم، إذاً الظاهر والمقدر والمتعدي على الصحيح خلافاً لمن شرط اللزوم، لماذا شرط اللزوم؟

لئلا يلتبس بالمفعول به؛ لأنه لو نصبه المتعدي التيس بالمفعول به، هذا غريب، كيف التيس بالمفعول به! ونحن نقول شرطه بعد (الواو)، هذا غريب! لئلا يلتبس بالمفعول به، والناقص ككان بناءً على أنها مشتقة، وأنها تدل على الحدث.

إذاً كان تنصب المفعول معه، إذاً: بِمَا مِنَ الْفِعْلِ مطلقاً سواء كان لازماً أو متعدياً على الصحيح، وسواء كان تاماً أو ناقصاً، فكان ترفع المبتدأ وتنصب الخبر وتنصب المفعول معه كذلك، سواء كان الفعل ظاهراً ملفوظاً به أو مقدراً، وإنما (الواو) هي التي لا يجوز حذفها، وَشِبْهَ: يعني مثله، وشبه الفعل المراد به ما فيه رائحة الفعل، هذا الأصل، ولكن هنا زيدٌ عليه أن يكون فيه حروفه، وهذا المقام يكاد يكون مستثنى، وإلا الأصل أن ما فيه رائحة الفعل -معنى الفعل-، يعمل عمل الفعل، وهنا زيد عليه قيد وهو أن يكون فيه حروف الفعل؛ لأنه أقوى، والمراد به اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر، شِبْهَ المراد به اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر

سَبَقَ هذا قلنا هذا صلة (ما)، حينئذٍ نأخذ منه أنه لا يجوز أن يتقدم المفعول معه على عامله، وهذا محل وفاق؛ لأنه قال: ذا النصب بما سبق من الفعل.

إذاً لو تأخر لا يجوز، لو توسط فيه خلاف، لو توسط يعني الاسم، لو قيل مثلاً: والنيل سرتُ، نقول: هذا ممنوع، سار والنيل زيدٌ، سار زيدٌ والنيل، سار والنيل زيدٌ، هذا فيه خلاف والصواب منعه كما سيأتي.

إذاً قوله سَبَقَ فيه إشارة إلى أنه لا يتقدم المفعول معه على عامله، وهذا محل وفاق.

لَا (بِالْوَاوِ): يعني ليس منصوباً (بالواو)، سرتُ والنيل على قول الجرجاني -عبد القاهر- سرتُ والنيل، النيل هذا مفعول معه منصوب والناصب فيه (الواو)، والفعل ماذا صنع؟

لا شيء له، الفعل لم ينصب وإنما نصب المفعول معه (الواو) فحسب، لذلك قال ابن مالك: لَا (بِالْوَاوِ)، وهذا ليس من عادته أنه ينفي العامل في القول المقابل، خاصة إذا كان ضعيفاً، لكن قيل: ذكر هذا، والذي سوغ له أنه تأدب معه؛ لأنه قال: فِي الْقَوْلِ الْأَحَقُّ، هذا الذي سوغ له، فِي الْقَوْلِ الْأَحَقُّ، أَحَقُّ هذا أفعل تفضيل، إذاً حَقٌّ وأحق،

إذاً هذا القول ليس بذك الضعيف، ولذلك وصفه بكونه حق تنزلاً، وإنما الذي روجه وهو أنه ينصب بالفعل وشبهه هو الأحق، يعني الأولى والمختار، وقيل تأدب معه، ولذلك نفى هذا القول، لا (بالواو).

في القولِ الأَحَقُّ يعني المختار، خلافاً للجرجاني في دعواه أن النصب (بالواو)، إذ لو كان كذلك لوجب اتصال الضمير بها، لو قال: جئْتُ وك، لا يصح هذا، إذ لو كانت عاملة .. الحرف إذا عمل اتصل به الضمير، (إنه) (له) (لك) (لنا) نقول: الحرف إذا عمل اتصل به الضمير، لا بد في تركيب أو تركيبين يتصل به الضمير، إن اتصل به دل على أنه عامل، وهذا من الأدلة على أن (إنَّ) تعمل، (إنه)، ((إِنِّي أَنَا اللَّهُ)) [طه:14]، حينئذٍ نستدل بهذا -اتصال الضمير بالعامل- على أن العامل قد عمل، إذ لا يتصل الضمير إلا بعامله، الضمائر لا تتصل إلا بعواملها. إذ لو كان كذلك -كان نصب المفعول معه (بالواو) - لوجب اتصال الضمير بها، فيقال: جلستُ وك كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو: (إنك) و (لك) وذلك ممتنع، -حتى عندهم- وذلك ممتنع باتفاق، وأيضاً هي حرف مختص بالاسم، غير منزل منزلة الجزء، فحقه ألا يعمل إلا الجر، كحروف الجر.

إذاً هذا قول ضعيف لا يعول عليه، أقوى منه أن يقال: الفعل بواسطة (الواو) هذا قول آخر، أن الفعل بواسطة (الواو) هو الذي نصب، فحينئذٍ العامل مركب من شيئين: فعل و (واو)، كما قيل في الاستثناء أنه منصوب بالفعل بواسطة (إلا)، وقيل: لا، ب (إلا) كما سيأتي، ولذلك ابن مالك قال: مَا اسْتَثْنَيْتِ (الأ) .. دل على أنها هي العامل، وهذا هو الظاهر كما سيأتي، ولا بالمخالفة، لا (بالواو) على قول الجرجاني، ولا بالمخالفة في رأي الكوفيين، مخالفة ما بعدها لما قبلها خلافاً للكوفيين، إذ هي معنى من المعاني ولم يثبت النصب بالمعاني، وإنما ورد الرفع هناك والتجرد في باب الفعل مضارع، قلنا: يرفع بتجرده عن الناصب الجازم هذا عامل معنوي، كذلك في الابتداء عامل معنوي، لكن لم يثبت عامل معنوي في النواصب، وإنما هو خاص بالمرفوعات، وإنما ثبت الرفع بها في الابتداء والتجرد في الفعل المضارع، ولو صح لقليل: جاء زيدٌ بل عمراً، لو صح أن المخالفة لها أثر وتعمل، لقليل: ما جاء زيدٌ بل عمراً بالنصب؛ لأن ما بعد بل مخالف لما قبلها؛ لأنها عامل، وهو ممنوع اتفاقاً. (ولا) محذوف، يعني ليس العامل محذوف، والتقدير: سرْتُ ولا بستُ النبل، فيكون حينئذٍ مفعولاً به، خلافاً للزجاج فيما ذكرناه سابقاً أن هذا الباب ليس بمفعول معه، وإنما هو مفعول به.

إذاً:

بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشَبْهِهِ سَبَقَ ... ذَا النَّصْبِ لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ

في القول الأحق: يعني المختار، إشارة أن الأحق ليس على بابه، بل هو بمعنى الحق؛ لأن مقابله باطل لا حق، قيل: عبر بالأحق تأديباً مع عبد القاهر؛ لأنه دون علم المعاني والبيان، أول من دونه.

على كل: يُنْصَبُ تَالِي (الواو) مَفْعُولاً مَعَهُ، يُنْصَبُ هذا فعل مضارع مغير الصيغة، يُنْصَبُ تَالِي (الواو)، تَالِي: مضاف، (والواو): مضاف إليه وهو نائب فاعل، مَفْعُولاً مَعَهُ، مَفْعُولاً: هذا حال من نائب الفاعل، فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقِ مُسْرَعَةً، حينئذٍ من المثال نأخذ القيود السابقة، وَالطَّرِيقِ: الطَّرِيقَ هذا اسم فضلة وقع بعد (واو) أريد بها التنصيص على المعية مسبقة بفعل وهو سيري.

ثم بين أن الفعل هو العامل، أو شبه الفعل مما فيه حروفه ومعناه هو العامل في المفعول معه، وليس (بالواو) خلاف للجرجاني ولا بالمخالفة، خلافاً للكوفيين، ولا بكونه مفعولاً به لفعل مقدر خلافاً للزجاج.

وَبَعْدَ مَا اسْتَفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ نَصَبٌ ... بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ

هذا البيت قيل: أنه جواب لسؤال؛ لأنه يرد أنك قلت:

ب (مَا) مِنَ الْفِعْلِ وَشَبْهِهِ سَبَقَ ذَا النَّصْبِ .. جاء في لسان العرب: ما أنت وزيداً؟ زيداً مفعولاً معه، وكيف تكون؟ وكيف أنت وقصعة من تريد؟ كيف أنت وقصعة .. قصعة هذا مفعول معه وسبقه كيف أنت، ليس فيه فعل ولا معنى الفعل وحروفه، ما أنت وزيداً جاء بعد ما استفهامية، وكيف الاستفهامية، فما الجواب؟

هذا اعتراض على ما سبق، جواب سؤال مقدر تقديره: قد نصبت العرب على المعية من غير تقدم فعل أو شبهه بعض ما ذكرنا، فما جوابه؟ فقال:

وَبَعْدَ مَا اسْتَفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ نَصَبٌ ... بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ

فإذا قيل: ما أنت وزيداً، العامل محذوف، ولذلك قلنا: بما من الفعل ظاهراً أو مقدراً، وإنما يكون كذلك بعد (ما) الاستفهامية، (ما) أنت وزيداً، ما كنت وزيداً، وزيداً: الواو

نص في المعية، زيداً مفعول معه، حينئذٍ كنت لما حذفتم كان انفصل الضمير، مثل: أمّا
أَنْتَ بَرًّا السابق، أمّا أَنْتَ بَرًّا أما كنت .. الخ ما ذكرناه، هنا ما أنت وزيداً .. ما كنت
وزيداً؟ ما استفهامية، كنت وزيداً حذفتم كان، وانفصل الضمير فارتفع، ما أنت وزيداً،
إذاً زيد هذا مفعول معه لفعل وليس لأنّك وهو جامد، وإنما هو منصوب بفعل محذوف
تقديره كان، وكذلك في قوله: كيف أنت؟ كيف تكون وقصعة؟ وحذف (تكون) وهو
فعل مضارع وفصل الضمير الذي كان مستتراً وهو اسم تكون، حينئذٍ صار قصعة هذا
منصوب بتكون المحذوفة.

وَبَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ كَيْفَ نَصَبَ ... بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ

وَبَعْدَ (مَا): هذا متعلق بقوله: نَصَبَ، بَعْدَ منصوب على الظرفية، متعلق بقوله: نَصَبَ،
وَبَعْدَ مضاف و (مَا) مضاف إليه قصد لفظه، و (مَا) مضاف واستفهام مضاف إليه،
من باب إضافة الدال إلى المدلول، أَوْ بَعْدَ كَيْفَ نَصَبَ، بَعْضُ الْعَرَبِ: هذا فاعل
نَصَبَ، هذا فيه إشارة إلى أن الرفع أرجح في مثل هذه التراكيب، ولذلك نُقِلَ الرفع،
ونقل النصب، والرفع أكثر، وهو اللغة الأفصح -أفصح اللغتين-، ولذلك قال: بَعْضُ
الْعَرَبِ، نسبه إلى البعض، وهذا يدل على أن ما نطق به بعض العرب دون الكل يكون
أدنى في الرتبة، والأفصح ما نُقِلَ أكثر وهو: رفع ما أنت وزيد -بالرفع-، ما أنت وزيد،
إذاً لا نحتاج إلى تقدير، وكيف أَنْتَ وَقْصَعَةً مِنْ ثَرِيدٍ؟ نقول: هذا لا يحتاج إلى تقدير.

أَوْ كَيْفَ نَصَبَ بِفِعْلِ كَوْنٍ: أي بفعل مشتق من لفظ الكون، سواء كان ماضياً، أو
مضارعاً، ولذلك سيبويه قدر بعد (ما) الاستفهامية كان بصيغة الماضي، وقدر بعد كيف
مضارع كان، فحينئذٍ هل يلتزم هذا؟ أم المراد بِفِعْلِ كَوْنٍ يعني مادة الكون، سواء قدرنا
في الموضعين كان ماضية أو بصيغة المضارع، أو بدلنا ما قاله سيبويه، فنقدر الماضي في
تكون والمضارع في ما الاستفهامية؟

ظاهر كلام الناظم هنا العموم؛ لأنه قال: بِفِعْلِ كَوْنٍ أطلق ولم يعين الماضي ولا المضارع،
فحينئذٍ قدر ما شئت، والحفوظ عن سيبويه أنه قدر مع (ما) الاستفهامية: (كان)، وقدر
مع كيف: تكون، وبعضهم التزم هذا، قال: لا يجوز مع (ما) الاستفهامية إلا (كان)،
ومع كيف إلا (تكون)؛ لأن سيبويه هكذا قدره، هذا التعليل؛ لأن سيبويه هكذا قدره.
وَبَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ كَيْفَ نَصَبَ ... بِفِعْلِ كَوْنٍ .. أي بفعل مشتق منه لفظ الكون،
وإذا صلح الكلام لتقدير غيره ك تصنع وتلبس، جاز تقديره على الصحيح، فلا يختص
بالكون، وإن كان الناظم ظاهر عبارته ما ذكرناه، سيبويه قدر الفعل من لفظ الكون في
الموضعين، بعد (ما) الاستفهامية وكيف، قدر لفظ الكون -الفعل منه-، وجعل الفعل

مضارعاً بعد كيف، وماضياً بعد ما، ثم اختلف أتباع سيبويه في تقدير فعل من مادة الكون في موضعين:

الموضع الأول: في تعيين الماضي أو المضارع في أيهما؟ هل يستويان أم يختلفان؟
الموضع الثاني: في كان التي قدرها سيبويه، هل هي تامة؟ أم ناقصة؟
أما الموضع الأول: هل يجوز الفعل مع (ما) مضارعاً، مع كون سيبويه نطق به ماضياً؟
ومع كيف ماضياً، مع كون سيبويه نطق به مضارعاً؟ أم يلتزم تقديره ماضياً مع (ما)،
وتقديره مضارعاً مع (كيف) كما قدره سيبويه؟ هذا محل النزاع بينهم.
فقال السيرافي: يجوز تقدير الماضي والمضارع جميعاً مع كل منهما، هذا ظاهر كلام
الناظم وهو أقرب، وقيل: لا يجوز، بل كما قدره سيبويه، هؤلاء أتباع سيبويه بإحسان،
لا يجوز إلا كما قدره سيبويه، كان في الاستفهام بعد (ما)، وتكون بعد (كيف)، وقيل:
لا يجوز بل كما قدره سيبويه.
الموضع الثاني: هل (كان)، و (يكون) فعالان تامان أم ناقضان؟ يعني في هذا الموضع،
إذا قلنا: ما أنت وزيداً، وكيف أنت وقصعة من تريد؟ ما تكون وزيداً؟ وكيف تكون
وقصعة؟ إذا قدرناه بالمضارع في الموضعين، هل هذه كان تامة أم ناقصة؟
قيل: ناقصة، وهذا أصح؛ لأنه الأصل، وأمكن التقدير، أو إيجاد اسم كان وجعل
المذكور خبراً، أو ما قبله، وهذا أصح، وقيل -وهو رأي الفارسي-: إنهما تامان، يعني
في الموضعين، ففاعلها ضمير مستتر، و (ما) تكون نائبة عن مصدر مفعول مطلق، يعني
إذا قيل: ما أنت وزيداً؟ ما تكون وزيداً؟ أين أسمها؟
قال: فاعلها ضمير مستتر -على الرأي بأنها تامة، و (ما) منصوبة على أنها مفعول
مطلق، سبق معنا أن الذي ينوب عن المفعول المطلق (ما) الاستفهامية و (ما) الشرطية،
هنا ما تكون وزيداً؟ قال: تكون فيه فاعل ضمير مستتر، و (ما) ماذا نعرهما؟
قال: في محل نصب مفعول مطلق مقدر، والتقدير: أي كون من الأكوان كنت وزيداً؟
وكيف تكون .. تكون هذا مسند إلى فاعل ضمير مستتر، وكيف .. قال: في محل نصب
حال.

وإذا قلنا: كان تامة، حينئذ الاسم يكون الضمير المستتر، و (ما) الاستفهامية المقدمة
هذه نجعلها في محل رفع خبر كان، ومثله كيف.
بِفَعْلٍ كَوْنٍ مُضَمَّرٍ: هل الإضمار واجب أم جائز؟
المشهور أنه واجب، فلا يجوز حينئذ ذكره؛ لأنه هكذا سمع عن العرب، وهذا أولى؛ لأن

هذا التركيب خارج عن القياس، وإذا كان خارجاً عن القياس، حينئذٍ نقول: يبقى على أصله.

وَبَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ نَصَبٌ: بعد هذين الموضعين.

نصب بعض العرب بفعل كَوْنٍ مضمراً وجوباً وقيل جوازاً، نصبوا ماذا؟ قال: نصب بعض العرب، أين المفعول؟

نصب بعض العرب مفعولاً معه بعد (ما) استفهام؛ لأننا شرطنا فيما سبق - بِمَا مِنْ الْفِعْلِ إِلَى آخِرِهِ - أنه لا ينصب مفعولاً معه إلا بعد الفعل وشبهه، وهنا نصبوا مفعولاً معه، لو لم نحكم بأنه مفعولاً معه حينئذٍ قلنا: المسألة ليست داخله، لكن نحن سلمنا أن قولهم: ما أنت وزيداً .. زيداً مفعول معه، ولذلك صح الاعتراض به، حينئذٍ نحاول أن نُخْرِجَهُ عَلَى مَا يُوَافِقُ الْقَوَاعِدَ، فقلنا: هذا العامل فيه محذوف فهو ما قدره سيبويه. إِذَا:

وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ نَصَبٌ بَعْضُ الْعَرَبِ مَفْعُولاً مَعَهُ، دون ذكر فعل أو شبه الفعل، لكن الجواب أنه يقدر بفعل مشق من الكون وهو مضمراً وجوباً وقيل جوازاً.

قال الشارح: حق المفعول معه أن يسبقه فعل، أو شبهه، كما تقدم تمثيله، وسمع من كلام العرب نصبه بعد (ما) وكيف الاستفهاميتين من غير أن يلفظ بفعل، ما أنت وزيداً؟ أي ما شئتكَ وزيداً؟ ما يكوم شئتكَ وزيداً؟ نحو ما أنت وزيداً، وكيف أنتَ وقَصْعَةٌ مِنْ ثَرِيدٍ، فخرجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمراً مشتق من الكون والتقدير: ما تكون وزيداً. إِذَا زيداً العامل فيه تكون (الواو) هذه واو المعية، واسمها ضمير مستتر يعود على (ما)، وما هذه في محل نصب خبر تكون، على جعلها ناقصة، وإذا قلنا تامة ف (ما) حينئذٍ تكون نائبة عن المفعول المطلق .. وكيف تكون وقَصْعَةٌ، قصعة هذه مفعول معه و (الواو) واو المعية، وتكون هذه إن جعلناها ناقصة حينئذٍ اسمها ضمير مستتر، وكيف في محل نصب خبر مقدم، وإذا جعلناها تامة حينئذٍ (كيف) تكون في محل نصب حال. فزيداً وقَصْعَةٌ منصوبان بتكون المضمرة، واسم (كان) مستكن وخبرها ما تقدم عليها من اسم استفهام، فلما حُذِفَ الْفِعْلُ مِنَ الْفَلِظِ انفصل الضمير.

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنُ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ ... وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يَجِبُ ... أَوْ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصَبُّ

هذه أحوال الاسم الواقع بعد واو المعية، الذي يمكن أن يعرب مفعولاً معه، له ثلاثة أحوال:

قسم يترجح عطفه على النصب على المعية، يعني يجوز فيه الوجهان والعطف أرجح. القسم الثاني: يجوز فيه الوجهان، والنصب أرجح.

والقسم الثالث: يمتنع فيه العطف، وهذا الذي ذكره الناظم -رحمه الله تعالى-، أشار إلى الأول بقوله:

وَالْعُطْفُ إِن يُمَكِّنُ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَقُّ.

الْعُطْفُ: مبتدأ، إِن يُمَكِّنُ بِلاَ ضَعْفٍ، ضَعْفٍ .. ضَعْفٍ يجوز فيه الوجهان، أَحَقُّ: يعني أرجح من النصب على المعية، متى؟

إن يمكن العطف، والقاعدة هنا في باب المفعول معه، لما كانت (الواو) أصلاً في العطف قبل تضمينها معنى (مع)، والتنصيب على ذلك، الأصل فيها أنها عاطفة، وجعلها نصاً في المعية خروجاً بها عن الأصل.

إذاً القاعدة في الباب: كل ما أمكن العطف دون ضعف في الإعراب -الصناعة النحوية- أو فساد المعنى، فهو أولى ومُرجَّح، ولذا قَعِدَ هذه القاعدة: وَالْعُطْفُ إِن يُمَكِّنُ بِلاَ ضَعْفٍ من جهة المعنى أو من جهة اللفظ، يعني الصناعة الإعرابية أَحَقُّ من النصب على المعية، لماذا؟

لأن (الواو) أصل وضعها بالعطف، وكونها نصاً في المعية خروج بها عن أصلها، فإرجاع الشيء إلى أصله أولى، وَالْعُطْفُ إِن يُمَكِّنُ بِلاَ ضَعْفٍ، والضعف هنا المراد به ضعف لفظي صناعي، يعني يخالف القواعد العامة عند النحاة، أو من جهة المعنى، يصح من جهة الإعراب، لكن من جهة المعنى يكون فيه فساد لو عطفنا، الْعُطْفُ: مبتدأ، وَأَحَقُّ: هذا خبر، بِلاَ ضَعْفٍ يعني بغير ضعف، هذا جار ومجرور متعلق بقوله يُمَكِّنُ، و (لا) هنا بمعنى غير، وضعف هذه الكسرة كسرة عارية، يعني انسحبت من (لا).

والعطف أحق، يعني وأرجح من النصب على المعية، نحو جاء زيدٌ وعمروٌ، قلنا: جاء زيدٌ وعمروٌ، يحتمل أن (الواو) هنا يراد بها مجرد العطف، ويحتمل أن يراد بها المعية، حينئذٍ نقول يجوز فيه الوجهان، جاء زيدٌ وعمراً، جاء: فعل ماضي، وزيد: فاعل، (الواو): واو المعية، عمراً: مفعول معه، هذا جائز، جاء زيدٌ وعمروٌ، زيد: فاعل، الواو حرف عطف، وعمرو معطوف على ما سبق، خرج عن المعية، أيهما أرجح؟ جاء زيد وعمرو، لماذا؟ لأنه أمكن العطف دون ضعف في المعنى ولا في اللفظ، لو عطفناه: جاء زيدٌ وعمرو هل

خالفتنا نصاً أو قاعدة نحوية أو أصلاً مطرداً؟

لا، لم نخالف شيئاً، ولم نقع في خلاف، بل هذا هو الأصل، فحينئذ نقول: الأصل العطف، والنصب هذا فرع، وجئت أنا وزيد .. جئت أنا وزيداً، العطف أرجح، هل يجوز النصب وزيداً؟ يجوز لماذا رجحنا العطف؟

للقاعدة: وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنُ بِلَا ضَعْفٍ، هل يفسد المعنى لو عطفنا: جئت أنا وزيداً؟ لا يفسد المعنى، هل خالفنا قاعدة؟

لم نخالف قاعدة، لو قال: جئت وزيداً .. وزيد .. ما جاء به (أنا)، جئت (أنا)، أنا تأكيد وزيداً .. وزيد، قلنا: وزيد أرجح من وزيداً، طيب جئت وزيداً؟ نقول: هنا النصب أرجح، لماذا؟

لأننا لو عطفنا لعطفنا على الضمير المرفوع المتصل دون تأكيده، وهذا سيأتي أنه خلاف ما عليه الجمهور، لو قلت: جئت وزيداً، هذا الأرجح، لماذا تركنا العطف وصار مرجوحاً؟

لأننا لو رفعنا قلت: جئت وزيداً، زيد صار معطوفاً على (التاء)، إذاً خالفنا قاعدة وهو أنه لا يعطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد تأكيده، جئت أنا وزيداً، جاز. إذاً: جئت أنا وزيد أرجح من جئت أنا وزيداً، لماذا؟

لصحة المعنى أولاً، وليس فيه خلاف -فساد معنى-، ثم لم نخالف قاعدة، بخلاف فيما لو لم يؤكّد الضمير المرفوع المتصل، جئت أنا وزيداً، ((اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ)) [البقرة: 35] وَزَوْجُكَ .. وَزَوْجُكَ، يجوز فيه الوجهان، ((اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ)) لو قال: اسكن وزوجك النصب أرجح؛ لأننا لو رفعنا، رفعنا على ضمير مستتر قبل تأكيده، - ضمير مستتر وهو متصل - قبل تأكيده، ((اسْكُنْ أَنْتَ)) أَكْدَنَاهُ ((وَزَوْجُكَ)) أَكْدَنَاهُ ((وَزَوْجُكَ)) جاز الوجهان والرفع أرجح لعدم فساد المعنى ولعدم مخالفة قاعدة نحوية، وأما: اسْكُنْ وَزَوْجُكَ خالفنا، فالنصب أرجح من الرفع.

برفع ما بعد (الواو) على العطف لأنه الأصل، -الأصل في هذه الأمثلة كلها-؛ لأنها الأصل، وقد أمكن بلا ضعف ويجوز النصب على المعية هنا.

إذاً الضابط في هذا القسم، وهو ترجيح العطف على النصب على المعية مع جواز النصب على المعية، أنه متى ما أمكن العطف دون وقوع في فساد في المعنى، أو مخالفة أصل نحوي، ولو باعتبار المخالف، نقول: الرفع أرجح، متى؟ إذا أمكن العطف دون ضعف، وهذا الضعف موجه إلى جهتين، إما في المعنى وإما في اللفظ، والمراد باللفظ مخالفة الصناعة الإعرابية.

وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسْقِ، ما الذي زاده؟ ألا يمكن أخذ هذا الحكم من الشرط السابق: وَالْعُطْفُ إِن يُمَكِّنُ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ؟ مفهومه إن لم يمكن العطف، فالنصب أحق وَالْعُطْفُ إِن يُمَكِّنُ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ يعني أرجح، وهو المختار، مفهومه: إذا لم يمكن العطف؟ قد يكون النصب واجباً، وقد يكون مختاراً.

إذاً قوله: وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسْقِ هو تصريح ببعض مفهوم الشرط السابق؛ لأن المفهوم له عموم، -هذه مسألة أصولية- المفهوم له عموم ولذلك يخصص، النَّصْبُ مُخْتَارٌ: نَصْبٌ مَبْتَدَأٌ، مُخْتَارٌ: هذا خبره، وَالنَّصْبُ عَلَى الْمَعْنَى مَخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسْقِ، ماهو النسق؟

عطف النسق، يعني العطف (بالواو)، ضَعْفٌ فِي عَطْفِ النَّسْقِ، إما من جهة المعنى، وإما من جهة اللفظ، يعني إما أن يكون المانع من العطف معنوياً، وإما أن يكون مانعاً لفظياً، من جهة المعنى كقوله -لو قال قائل-: كن أنت وزيداً كالأخ .. كن أنت وزيدٌ القواعد، كن أنت أكَّده، وزيدٌ إذاً لا محذور، ليس فيه محذور من جهة القواعد الإعرابية، كن أنت أكَّده، لو قال: كن وزيدٌ قلنا: مرجوح، وزيداً هو الراجح، لكن قال: كن أنت إذاً أكَّده، ((اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ)) مثله، لكن كن أنت وزيداً كالأخ لو رفعنا ماذا يكون المعنى؟

كن أنت وزيدٌ، زيدٌ دخل في كونه مأموراً وليس هو مراد للمتكلم، أنا مخاطبك أنت كن أنت وزيداً، زيداً ليس بمأمور ليس مخاطب، لو رفعت حينئذٍ دخل في كونه مخاطباً بقوله: كن وليس هذا مراد، هذا فساد من جهة المعنى، حينئذٍ نعدل عن هذا لنلا يدخل تحت الخطاب بكن، نعدل إلى النصب فلا يكون ثم عطف، فالأرجح حينئذٍ يكون النصب، الأرجح: كن أنت وزيداً كالأخ، كن أنت وزيداً بالنصب أرجح، لماذا؟ لحصول خلل في المعنى؛ لأنه لو عُطِفَ لكان مأموراً والمخاطب هنا أنت، وليس زيداً، أنا ما خاطبت زيداً ولا أمرت زيداً فليس بمأمور، فحينئذٍ نقول: هذا حصل فيه فساد في المعنى دون اللفظ؛ لأنك لو عطفت زيداً على الضمير في كن لزم أن يكون زيدٌ مأموراً وأنت لا تريد أن تأمره، وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ.

ومثله ما مثل به الأشموني وغيره وهو مشهور: لو تُرِكَتِ النَّاقَةُ وَفَصِيلُهَا لَرَضَعَهَا، لو تركت الناقة وفصيلها، يعني مع فصيلها، قالوا: هنا النصب أرجح، لماذا؟ لأننا لو أردنا العطف (وفصيلها) لأدى ذلك إلى تكلف وتعسف في التقدير، وما كان كذلك حينئذٍ نعدل عنه إلى النصب.

أي مع فصيلها، والعطف ممكن في هذا التركيب على تقدير: لو تركت الناقة تَرَامُ

فصليها وتُرك فصليها يرضعها لرضعها، مشوار حتى نصل إلى العطف، كن أنت وزيداً
كالأخ هذا أوضح، وأما من جهة اللفظ نحو: جئت وزيداً، هذا أرجح من جئت وزيداً،
لماذا؟

لأننا لو عطفنا لوقعنا في محذور، وهو أننا عطفنا على ضمير رفع متصل قبل تأكيده، إذاً
ترجح النصب، جئت وزيداً واذهب وعمراً .. اذهب وعمرو النصب أرجح، لماذا؟

لو عطفنا، عطفنا على الضمير قبل تأكيده، وهو مرجوح؛ لأن العطف على الضمير
المتصل لا يقوى إلا مع الفصل، ولا فصل فالمختار النصب.

إذاً: وَالْعَظْفُ إِن يُمَكِّنُ بِأَلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ .. وَالنَّصْبُ عَلَى الْمَعْيَةِ مُحْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ
النَّسَقِ، إما من جهة المعنى كما ذكرناه، وإما من جهة اللفظ.

وَالْعَظْفُ إِن يُمَكِّنُ بِأَلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ، قلنا: يعني أرجح من النصب على المعية؛ لأنه يقال:
جاء زيد وعمرو وجئت أنا وزيدٌ و ((اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ))؛ لعدم الخلاف في جوازه
بخلاف النصب إذ قيل: سماعي، ولصيرورة العمدة في النصب فضلة، ولأن الأصل في
الواو العطف، ومحل جواز الأمرين إذا قصد المتكلم مطلق النسبة، فإن قصد التنصيص
على المعية تعين النصب، وإن قصد عدم التنصيص عليها فبقاء الاحتمال تعين الرفع ..
هذا استثناء مما سبق: وَالْعَظْفُ إِن يُمَكِّنُ بِأَلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ يعني إذا قصد المتكلم
التنصيص على المعية حينئذٍ ترجح النصب، وإن قصد العطف ترجح العطف، وإن لم
يقصد حينئذٍ هذا محل الترجيح، هذا محل الترجيح أنه إذا لم يتعين، محل جواز الأمرين إذا
قصد المتكلم مطلق النسبة، يعني ما تدري ما مراده، هل مراده العطف أو مراده
النصب على المعية؟

حينئذٍ تجوز الوجهين، أما إذا علمت بقرينه حالية بأنه يريد أن ما بعد (الواو) منصوب
على المعية فالنصب أرجح، أو أنه معطوف فالرفع أرجح على الأصل، فإن قصد
التنصيص على المعية تعين النصب، وإن قصد عدم التنصيص عليها وبقاء الاحتمال
تعين الرفع، إذاً محل الجواز هنا إذا لم تدل قرينة على مراد المتكلم بإرادة واحد من
الوجهين.

وَالنَّصْبُ إِن لَمْ يَجْزِ الْعَظْفُ يَجِبُ: هذا النوع الثالث ما يمتنع فيه العطف، وهذا نوعان:
ما يتعين أن يكون مفعولاً معه، يعني يجب أن يكون مفعولاً معه، والثاني: ما يمتنع أن
يكون مفعولاً معه.

وَالنَّصْبُ إِن لَمْ يَجْزِ الْعَظْفُ يَجِبُ، متى لا يجوز؟

لما منع، ثم المانع هذا - في كل الأحوال - إما أن يكون لفظياً، وإما أن يكون معنوياً، يعني إذا فسد المعنى بالعطف حينئذٍ رجعنا إلى النصب، وإذا فسد المعنى بالنصب رجعنا إلى العطف، فهو مُراعٍ، فساد المعنى لا بد من اعتباره، وكذلك إذا امتنع العطف رجعنا إلى النصب، وإذا امتنع النصب رجعنا إلى الرفع، فالمُحكَّم هنا المعنى والقواعد العامة الاصطلاحية عند النحاة.

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ لِمَانِعٍ مَعْنَوِيٍّ أَوْ لَفْظِيٍّ، الْمَانِعُ الْمَعْنَوِيُّ مِثْلُ (سَرْتُ وَالنَّيْلُ) مَا حَكَمَ نَصْبَهُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ هَلْ يَجُوزُ الْعَطْفُ؟ لَا يَجُوزُ، لِمَاذَا؟
النَّيْلُ لَا يَسِيرُ، إِذَا لَا يوصف ما بعد (الواو) بما دل عليه الفعل، بمعنى أنه لا يشارك ما قبله في الفعل، (سَرْتُ وَالنَّيْلُ) أنا الذي أسير، والسير وصفٌ لي، والنَّيْلُ؟ لَا يَسِيرُ، إِذَا لَا يُمْكِنُ الْعَطْفُ، فَحِينَئِذٍ نَقُولُ: يَتَعَيَّنُ النِّصْبُ سَرْتُ وَالنَّيْلُ هَذَا وَاجِبُ النِّصْبِ، مَشِيْتُ وَالْحَائِطُ .. هَلْ نَقُولُ الْحَائِطُ يَمْشِي؟ لَا يَصِحُّ، وَمَاتَ زَيْدٌ وَطُلُوعُ الشَّمْسِ، لَوْ عَطَفْتَ فَسَدَ الْمَعْنَى، مَاتَ زَيْدٌ وَطُلُوعُ الشَّمْسِ، طُلُوعُ الشَّمْسِ مَاتَ؟ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ عَلَى نِيَّةِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ، فَيُوصَفُ مَا بَعْدَ (الواو) بِمَا قَبْلُهَا.

مما لا يصح فيه مشاركة ما بعد (الواو) منه لما قبلها في حكمه، والمانع اللفظي نحو: مالك وزيداً؟ وما شئتُك وعمراً؟ مالك وزيداً؟ (ما) (لك)، (لك) اللام حرف جر، و (الكاف) ضمير مجرور (باللام) وزيداً .. وزيدٌ، نقول: هنا يتعين زيداً -على رأي-، وسيأتي أن الناظم يرجح أنه يجوز، عطف الضمير المجرور بحرف جر لا يجوز إلا مع إعادة الخافض، يعني حرف الجر، إذا قلت: مالك وزيدٌ، إذا عطفك وجب أن تقول: مالك ولزيدٍ؛ لأنك لا تعطف على مدخول (اللام) إلا بإعادة (اللام) والنصب عندهم ممنوع، ولذلك لا يعتبروا القراءة المشهورة: ((تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)) [النساء: 1] وَالْأَرْحَامَ بالكسر قالوا: هذا لا يصح، لماذا؟ لأنه مخالف للقواعد، لو كان معطوفاً على الضمير لقال: تسائلون به وبالأرحام، لا بد أن يأتي (بالباء) مرة أخرى، لا يجوز ولذلك يتعين النصب، وسيأتي معنا أنه يجوز العطف دون إعادة الخافض، لكنه قليل، استدلالاً بالقراءة المشهورة.

ما لك وزيداً؟ وما شئتُك وعمراً؟ لأن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ممنوع عند الجمهور -جمهور البصريين-، لا بد من إعادة الخافض ((تَسَاءَلُونَ بِهِ وَبِالْأَرْحَامِ)) إذا أردت الخفض، وإلا إذا لم تعد الباء حينئذٍ يتعين النصب، وأما والأرحام دون إعادة الباء هذا ممنوع عندهم، والصواب جوازه كما سيأتي. ولا بد من إعادة حرف

الجر ((وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ)) [المؤمنون:22] ((وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ)) لا بد أن تأتي بـ (على) مرة أخرى، فتعين النصب على المعية، وقمتُ وزيداً لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد التوكيد بضمير منفصل ((لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)) [الأنبياء:54] ((لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ))، عطف على (كُنْتُمْ) وهو الضمير المتصل بعد التأكيد.

إذاً هنا يتعين النصب إذا فسد المعنى، أو خالف قاعدة من أصلها، نقول: لا بد من النصب.

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ .. امتنع العطف إما لمانع معنوي، مثل ماذا؟ سرتُ والنيل، أو لمانع لفظي، مثل ماذا؟ مالك وزيداً، يجب النصب هنا.

يَجِبُ ... أَوْ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصَبُّ: وَالنَّصْبُ عَلَى الْمَعِيَةِ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ لِمَانَعٍ معنوي أو لفظي يَجِبُ، يَجِبُ هَذَا خَيْرٌ وَالنَّصْبُ، أَوْ قَدْ يَمْتَنَعُ الْعَطْفُ وَالنَّصْبُ عَلَى الْمَعِيَةِ، هَذَا وَجْهٌ رَابِعٌ، يَمْتَنَعُ الْوُجْهَانِ لَا عَطْفٌ، وَلَا نَصْبٌ عَلَى الْمَعِيَةِ، اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ لَاتَّقِ بِالْمَقَامِ تُصَبُّ: عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِداً، عَلَفْتُهَا: فَعْلٌ وَفَاعِلٌ (وَالْمَاءُ): مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، تَبْنًا: مَفْعُولٌ ثَانِي، وَمَاءً: هَذَا لَا يَصِحُّ الْعَطْفُ، وَلَا يَصِحُّ النَّصْبُ عَلَى الْمَعِيَةِ، لِمَاذَا؟ لِأَنَّ الْمَاءَ لَا يُعْلَفُ، لَا يَصِحُّ الْمَاءُ أَنْ يُعْلَفَ، وَإِنَّمَا الْعُشْبُ هُوَ الَّذِي يُعْلَفُ، عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَسَقَيْتَهَا مَاءً، سَقَيْتَهَا مَاءً اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ لَا تَقِ مَلَائِمٌ لِلْمَقَامِ تُصَبُّ، يَعْنِي تَصَبُّ الْحَكْمِ الصَّحِيحِ، فَحِينَئِذٍ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ مَفْعُولاً مَعَهُ، وَخَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ مَعْطُوفاً؛ لِأَنَّهُ هُوَ يَأْتِيكَ مَنْصُوبٌ، فَلَا يُمْكِنُ فِيهِ النَّصْبُ؛ لَا مَمْتَنَاعُ أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ مَعْلُوفاً، وَكَذَلِكَ لَا يَصِحُّ النَّصْبُ عَلَى الْمَعِيَةِ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ، إِشَارَةً إِلَى مَا يَمْتَنَعُ فِيهِ الْعَطْفُ وَالنَّصْبُ عَلَى الْمَعِيَةِ.

قال: وإن لم يمكن عطفه تعين النصب على المعية أو إضمار فعل يليق به، لكن المشهور أنه حتى على المعية في هذا التركيب لا يصح، ونص على ذلك ابن هشام في الأوضح. عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِداً: العطف ممتنع، قال ابن هشام في الأوضح: العطف ممتنع لانتفاء المشاركة، وماءٌ ينتفي أن يشارك تبناً، عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً لَا يَصِحُّ الْمَشَارَكَةُ.

والنصب على المعية ممتنع كذلك لانتفاء المصاحبة في الأول، وانتفاء فائدة الإعلام بها في الثاني، هذا لأنه جمع بين مثالين: وَرُجِّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا، يعني كحلن العيون لا بد من التقدير، فَأَوَّلُ الْعَامِلِ الْمَذْكُورِ بِعَامِلٍ يَصِحُّ انصباؤه عليهما، فَأَوَّلُ عَلَفْتُهَا: أَنْتَهَا، لكن ليس هذا الذي رجحه ابن مالك -رحمه الله تعالى-، يعني يجوز أن يقال بالتضمين

علفتها يعني أنلتها، وأنال هذا يشمل العشب -التبن- ويشمل الماء، حينئذٍ لا يختص بواحد منهما، بل يَنْصَبُ على الاثنين وهذا لا إشكال فيه، لكن يبقى المسألة في: هل يضمن الفعل معنى فعل آخر أو لا؟ المسألة خلافية. فَأُولَ عَلَفْتُهَا به أنلتها، وَزَجَجَنَ بزينا كما ذهب إليه المازني والمبرد وغيرهما.

أَوْ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ مَلَأْتُمْ لما بعد الواو ناصبٍ له تُصَبُّ، أي وسقيتها ماءً، وكحلن العيون، وهذا مذهب الفارسي والفراء، وهو الذي اختاره الناظم هنا رحمه الله تعالى. إِذَا: وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ مانع معنوي أو لفظي يَجِبُ، أَوْ اعْتَقِدْ: هذا عطف على يَجِبُ، وهذا فيه مشكلة، وهي عطف الطلب على الخبري، إما أن يقال: بأن الناظم يرى الجواز وإما من التأويل، إما أن يقال: بأن الناظم هنا قال: أَوْ اعْتَقِدْ، هذا أمر، يَجِبُ، حينئذٍ إما أن نؤول الأول أو نؤول الثاني.

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ أَوْجِبْ أَوْ اعْتَقِدْ، هكذا أوله المكودي، أوجب أَوَّلَ الأول بطلي، إِذَا هو خبرٌ في معنى الطلب، إِذَا حصل التطابق، .. عطف على يَجِبُ من عطف الإنشاء على الإخبار للضرورة، إما أن يقال بأنه للضرورة وبذلك أجاب الصبان في الحاشية بأنه ضرورة، أو يقال: جرياً على القول بجوازه، أو يَجِبُ في معنى أوجب -وهذا أولى-، يَجِبُ في معنى أوجب، فحينئذٍ عطف طلب لفظاً ومعنى على طلب معنٍ دون لفظ.

إِذَا: عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً، لا يجوز فيه الوجهان. قال الشارح: فمَاءٌ منصوب على المعية أو على إضمار فعل يليق به، -تجوز المعية هذا فيه كلام طويل- والتقدير وسقيتها ماءً بارداً، وكقوله تعالى: ((فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ)) [يونس: 71] هذا يمتنع أن يكون عطفاً، فقوله: شُرَكَاءَكُمْ، لا يجوز عطفه على أَمْرَكُمْ؛ لأن العطف -عطف النسق- على نية تكرار العامل، إذ لا يصح أن يقال: أجمعت شركائي، وإنما يقال: أجمعتُ أمري وجمعتُ، فرق بين أجمع -هذا في المعنى- وجمعتُ -هذا في المحسوس-، والأمر معنوي والشركاء محسوس، فلا يقال: أجمعتُ أمري وجمعتُ شركائي، فشركائي منصوب على المعية، والتقدير -والله أعلم- فأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ مع شركاءكم، أو منصوب بفعل يليق به، والتقدير: فأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ واجمعوا، أجمعوا بهمزة القطع، واجمعوا هذا أمرٌ من جمعتُ، شركاءكم.

إِذَا الأقسام تكون ثلاثة في الجملة: قسم يجوز فيه الوجهان ويترجح العطف: وَالْعَطْفُ إِنْ يُمَكِّنُ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ.

وقسم ثاني: يجوز فيه الوجهان والنصب أرجح: وَالنَّصْبُ مُحْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسْقِ.

الثالث: ما يمتنع فيه العطف فيتعين فيه النصب، بقي قسم: وهو ما يتعين فيه العطف، ومثّلنا له فيما إذا لم يسبق اللفظ عاملٌ لا فعل ولا شبه الفعل: كل رجل وضعته نقول: هذا واجب العطف ولا يجوز فيه النصب على المعية لعدم تقدم الفعل وشبهه، كذلك اختصم زيدٌ وعمروٌ، واجب العطف ولا يجوز النصب هنا، بخلاف جاء زيدٌ وعمراً جائز، أما اختصم زيدٌ وعمروٌ لا؛ لأن الفعل هنا لا يقع من واحد، جاء زيدٌ وعمروٌ قبله أو بعده قلنا: يجب العطف ولا يجوز النصب.

قال ابن هشام: الحالات خمس على جهة التفصيل، الأول: وجوب العطف كما في كل رجلٍ وضعته، ونحو اشترك زيدٌ وعمروٌ، وجاء زيدٌ وعمروٌ قبله أو بعده.

ثانياً: رجحانه نحو جاء زيدٌ وعمروٌ لأصالة العطف وإمكانه بلا ضعف.

ثالثاً: وجوب المفعول معه وذلك في نحو: مالك وزيداً، ومات زيدٌ وطلوع الشمس، لامتناع العطف في الأول من جهة الصناعة، وفي الثاني من جهة المعنى.

رابع: رجحانه، يعني مع جواز العطف، قمتُ وزيداً، وكن أنت وزيداً كالأخ، هذا في الأول للضعف الصناعي، وفي الثاني من جهة المعنى.

خامساً: امتناعهما معاً - هذا الشاهد - امتناعهما معاً، يعني لا يجوز العطف ولا النصب على المعية، ومثّل له ب: عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا، وَرُجِّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا.

هذه المفاعيل كلها: المفعول المطبق وبه والمفعول فيه ولأجله ومعه، إذا اجتمعت كلها في تركيب واحد: قُدِّمَ المفعول المطلق، ثم المفعول به، -يعني أولوية ليس وجوباً- أولوية أن يقدم المفعول المطلق، ثم المفعول به الذي تعدى إليه العامل بنفسه ثم الذي تعدى إليه بواسطة الحرف، ثم المفعول فيه الزماني ثم المكاني، الزماني مقدم على المكاني، لماذا؟؟؟ ولذلك عمل الفعل في الظرف بنوعيه، يرد السؤال لماذا فصلنا: وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ .. وأما المكاني فلا؟

نقول: لأن الفعل دلّالته على الزمان أقوى، يدل عليه بالتضمن والالتزام، وأما دلّالته على المكان فبالالتزام ولذلك عمل فيه على نية النسبة إلى مكان ما.

إذا قلنا: قام زيدٌ، القيام أين يقع؟

لا بد له من مكان دل عليه قام نسبة إلى مكانٍ ما، أما التعيين هذا يرجع إلى تخصيص الفاعل نفسه، وأما الفعل دل إلى نسبة إلى مكان ما مبهم، ولذلك عمل في المبهم دون المختص؛ لأنه لا يدل عليه بالوضع وإنما يدل عليه بدلالة التزام، ثم إن دل عليه بدلالة

التزام إنما يدل عليه على جهة الإبهام؛ لأنه قام يستلزم مكاناً ما، لا يستلزم أن يكون في طائرة أو في دور ثاني أو على الأرض أو على بساط، هذا التعيين يكون بفعل الفاعل نفسه، وأما الفعل لا، إنما يستلزم مكاناً ما، وهذا مكاناً ما هو الإبهام، فلذلك عمل فيه، الشاهد هنا: الزماني مقدم على المكاني، ثم المفعول له ثم المفعول معه —متأخر—. ضربتُ ضرباً زيداً بسوطٍ نهاراً هنا تأديباً وطلوعُ الشمس —أمروها كما جاءت—، ضربتُ ضرباً هذا مفعول مطلق، زيداً مفعول به، بسوطٍ تعدى إليه بحرف، نهاراً ظرف زمان، هنا؟؟؟، تأديباً مفعول لأجله، وطلوع الشمس؟؟؟ والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد ... !!!

عناصر الدرس

- * شرح الترجمة (الاستثناء) . وحده وأدواته
- * حكم الاسم المستثنى بـ (إلا) وبيان بعض المصطلحات
- * حكم المستثنى إذا تقدم
- * حكم الاستثناء المفرغ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى: الاستثناء.

الاستثناء هذا من أبواب المنصوبات وهو تابع لما سبق، وليس كله من المنصوبات، وإنما بعضه منصوب وبعضه مرفوع، أو يتبع ما قبله، إذًا: الاستثناء في بعض أحواله هو من المنصوبات، ومراده بالاستثناء هنا: المستثنى، لأن الاستثناء مصدر: استثنى يستثنى استثناءً، فهو مستثنٍ ومستثنى، والمراد به اسم مفعول، فهو من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول. باتفاق

الاستثناء نقول، أي: المستثنى، وليس المراد به المعنى المصدرى هنا، وإنما المراد به اللفظ، لأن الذي يُنصب هو اللفظ، وأما الاستثناء فهذا معنى من المعاني، والمعاني غير قابلة للرفع ولا للنصب ولا للخفض، فالإعراب إنما يكون للألفاظ وأما المعاني فلا، لذلك نقول: الاستثناء المراد به هنا المستثنى فهو من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول وهو مجازٌ مرسل عند أرباب المجاز بدليل ذكره في المنصوبات.

الاستثناء نقول: السين والتاء زائدتان، وهو في اللغة: مأخوذٌ من الشيء وهو رد بعض الشيء إلى بعضه كثنى الحبل، ثنى الحبل إذا رُدَّ بعضه على بعض، وهذا ما يسمى أو أطلقه بعضهم بالعطف، إذاً المستثنى معطوفٌ عليه بإخراجه من حكم المستثنى منه كأنه رجع إليه، قام القوم إلا زيداً، كأنه عطف ورجع إلى المستثنى منه فأخرج منه زيداً، هذا وجه المناسبة إذا قيل: بأن المراد به العطف، لأن المستثنى معطوفٌ عليه بإخراجه من حكم المستثنى منه، أو بمعنى الصرف، لأنه مصروف عن حكم المستثنى منه: قام القوم، إثبات القيام للقوم، إلا زيداً، إذاً: انصرف زيد عن أن يصدق عليه الحكم السابق.

إذاً: الاستثناء في اللغة إما أن يكون بمعنى العطف، وإما بمعنى الصرف وكلاهما محتملٌ في هذا المكان، وأما في الاصطلاح فالمشهور عند النحاة وعند أكثر الأصوليين، لأن المبحث هنا مشترك بين الأصوليين والنحاة، ثم فوارق، يعني بعض المسائل قد يتفق فيها الأصوليون مع النحاة، وبعضها قد يختلفون، ونحن ندرس الآن الاستثناء عند النحاة، إلا ما فيه خطأ واضح يَنبَيِّن، وأما في مبحث الأصوليين هناك قد يختلفون مع النحاة في كثير من المسائل فلا يختلط الأمر هنا وهناك، ثم مرجحات هناك لبعض المسائل دونها هنا، والأصل أن يكون المبحث متحد، فما أصاب هناك فحينئذٍ ينبغي أن يصيب هنا، والعكس بالعكس، لماذا؟ لأن المبحث واحد، لأن بحث الأصوليين كما يكون في الكتاب والسنة من أجل إثبات ما يحتاج به، كذلك فيما يستنبط به من الكتاب والسنة، وهذا مبناه على الركن الأساس والقاعدة الكبرى لسان العرب .. لسان العرب هو أساس أصول الفقه، فمن قوي في هذا اللسان قوي هناك، والعكس بالعكس: من ضَعُف ضَعُف هناك.

ولذلك نورد كلمة الشاطبي رحمه الله تعالى في الموافقات، يقول: " من كان مبتدئاً في علوم اللغة فهو مبتدئٌ في الشريعة، ومن كان متوسطاً فهو متوسط في الشريعة، ومن كان منتهياً في علم اللغة فهو منتهٍ في الشريعة " وهذا هو الشاطبي شارح الألفية، وهو الشاطبي صاحب الاعتصام، وهو الشاطبي صاحب الموافقات، لا تعارض بين هذه العلوم عند الأوائل بخلاف هذا الزمان.

الحاصل: أن الاستثناء مبحثه مشترك بين الأصوليين والنحاة، والأصل ما رُجح هناك أن يُرجح هنا، والعكس بالعكس، إذ تمَّ توافق بينهما.

وأما في الاصطلاح قال: هو الإخراج بـ (إلا) أو إحدى أخواتها، لما كان داخلياً أو مُنَزَّلاً مُنَزَّلَةً الداخل، الإخراج: هذا جنس يشمل الإخراج بالاستثناء، والإخراج بالصفة،

والإخراج بالبدل، والإخراج بالشرط، والإخراج بالغاية، هذه الخمس كلها من المخصصات المتصلة عند الأصوليين، وكلها مما يحصل به الإخراج: أكلت الرغيف ثلثه، حصل الإخراج بثلثه وهو بدل، أخرج الثلثين.

كذلك الصفة: أكرم الطلاب المجتهدين، حصل إخراج غير المجتهدين بالمجتهدين وهو صفة، كذلك الشرط: اقتل الذمي إن حارب، إن حارب نقول: هذا شرط، ((ثُمَّ أَمَّاوَا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ)) [البقرة: 187] نقول: هذا مخرج لما بعده، فهو إخراج.

الاستثناء: قام القوم إلا زيدا، هذه كلها مخصصات متصلة، دخلت في قولنا: الإخراج .. هو إخراج ب (إلا) أو إحدى أخواتها هذا اختص بالاستثناء، أخرج البدل: أكلت الرغيف ثلثه، وأخرج الصفة: أكرم الطلاب المجتهدين، وأخرج الشرط: اقتل الذمي إن حارب، والغاية: ((ثُمَّ أَمَّاوَا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ)) [البقرة: 187] إذاً: هذه كلها قد أخرجت بقولنا: ب (إلا) أو إحدى أخواتها.

(إلا) هي أم الباب، ولذلك يُقدر غيرها بها، يُقال: ليس بمعنى: غير .. ليس بمعنى: إلا، وغير جاءت مستثناة أو أداة استثناء لأنها بمنزلة (إلا) وسوى وخلا وعدا، كل هذه تُفسر ب (إلا) فصارت أم الباب، ولذلك الكلام فيها أكثر من كلام في غيرها. ب (إلا) أو إحدى أخواتها، لما كان داخلاً حقيقةً أو مقدراً، داخلاً يعني: في المستثنى منه، وهو زيد، من قولك: إلا زيدا كان داخلاً في القوم، لأنك حكمت بثبوت القيام للقوم، ثم استثنيت .. أخرجت زيد من الحكم، فنفيت عنه القيام، هذا الأصل، فيكون المثبت لما بعد (إلا) نقيض ما أثبت لما قبلها، وما قبل (إلا) أثبت له القيام، وعدم القيام مثبت لما بعده، وهو زيد، إذاً: حصل بينهما تعارض، ذاك مثبت له، وذاك منفي ما أثبت لما قبل (إلا).

إذاً نقول: الأصل أنه داخل، دخل زيد في القوم فأثبت له القيام، ثم أخرج من القوم بدلالة (إلا) وجعلت (إلا) قرينة دالة على أنه لم يُرد بالحكم السابق، هذا المراد بالإخراج .. هذا ظاهر الإخراج عندهم، ويشمل قوله (داخلاً): ما كان حقيقةً أو مقدراً ويعنون به الاستثناء المُفَرَّغ، والاستثناء المُفَرَّغ: هو ما لم يُذكر فيه المستثنى منه، ويكون مسبوقاً بنفي: ما قام إلا زيد، هنا ليس عندنا إخراج في الأصل، إلا أنهم قالوا: هذا الموضع مما حُذِفَ فيه الفاعل، ما قام أحدٌ إلا زيد، فحينئذٍ أعرب زيد بدل من الفاعل المحذوف عند بعضهم.

وقولنا (داخلاً) - لما كان داخلاً- نقول: حقيقةً أو مقدراً ليشمل الاستثناء المُفَرَّغ، أو مُنَزَّلاً مُنَزَّلَ الداخل ويعنون به: المنقطع، لأن الاستثناء ينقسم إلى قسمين: استثناء متصل، وهو ما كان بعد (إلا) من جنس أو إن شئت قل: بعض المستثنى منه، وإن لم يكن كذلك فهو منقطع، ما كان منقطعاً هذا مختلفٌ فيه عند أهل العلم، وهناك مبحث عند الأصوليين هل هو مما جاء به لسان العرب أو لا؟ المذهب عند الحنابلة المشهور أنه ليس بحقيقة، وإنما هو مجاز، ولذلك يُقدر (إلا) - وإن كان هذا عند جمهور البصريين - يُقدر بـ (لكن) فحينئذٍ صار الكلام منفصلاً عما قبله، قام القوم إلا حماراً، لكن حماراً قام، هذا الأصل، والمذهب عندنا -عند الحنابلة- لا يعتبر من الاستثناء، وإنما يكون مجازاً، إذا: الإخراج بـ (إلا) أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً أو مُنَزَّلاً مُنَزَّلَ الداخل. لما أُورد اعتراض عليهم بهذا الحد، لأن فيه إشكال، إذا قيل: إخراج لما كان داخلاً.. داخلاً في ماذا؟ في المستثنى منه، إذا قلنا بهذا أنه دخل ثم أخرج حصل تناقض، وهو كيف ثبت له حكماً ثم نفيه في وقت واحد، قام القوم ومنهم زيد، أثبتنا له القيام، ثم قلت: إلا زيداً، نفيت عنه القيام، هذا تناقض.

قالوا: ويلزم منه بهذا الاعتبار الكفر ثم الإيمان، هذا إن صح، لقولنا: لا إله إلا الله، إذ لو دخل لفظ الجلالة في: لا إله، نفيت عنه الألوهية، إله: هذا اسم جنس، يصدق على الإله بحق، وعلى الإله بباطل، إذا قيل: لا إله وشمل ما بعد (إلا) إذاً نفيت عنه الألوهية، وهذا كفر.. ردة، ثم قلت: إلا الله، أثبت له الألوهية، إذاً: أنت نافٍ ومثبت، يعني: جمع بين الكفر والإيمان، نقول: هذا لا يصح، إذاً: هذا محل إشكال، كيف يُفسر الاستثناء بالإخراج؟ ثم قد نفع في تناقض في مثل: قام القوم إلا زيداً، ثبت القيام لزيد وهو فردٌ من أفراد القوم، ثم بعد ذلك نخرجه، ونقول: إلا زيداً ونثبت له نقيض حكم ما قبل إلا، وكذلك في قوله -وهذا واضح بيّن- في كلمة التوحيد: لا إله إلا الله، إذا قلنا: الله وهو ما بعد إلا داخلٌ في المستثنى منه وهو إله، إذاً نفينا عنه الألوهية، هناك زيد وقوم نفيت أثبت الأمر سهل، لكن هنا: لا إله، إذا قلنا بدخول لفظ الجلالة -الله عز وجل- في المنفي، حينئذٍ لزم منه نفي الألوهية عن الله عز وجل، وهذا باطل، فكيف نقول: دخل ثم أخرج؟ هذا محل إشكال.

أجيب عندهم -لما كان داخلاً-، أي: في مفهوم اللفظ لغةً، اللفظ من حيث هو يشمل، إذا قلت: إله دخل فيه الرب، وهو كما ذكرنا أنه من أسماء الأجناس، لذلك لا يصدق على الإله بحق دون الباطل ولا العكس، بل يطلق على هذا وهذا، لأن المراد به

إله فَعَال بمعنى: المفعول أي: المعبود، وهذا يشمل المعبود بحق أو المعبود بباطل، إذاً: إله من حيث هو في مفهوم اللغة دخل فيه المستثنى وهو الله عز وجل، وإذا قلت: القوم، دخل فيه زيد، لفظ القوم من حيث اللغة يشمل زيد وغيره، أي: في مفهوم اللفظ لغةً، وإن كان خارجاً من أول الأمر في النية، كيف هذا؟ يقولون: في مفهوم اللغة المستثنى داخل في المستثنى منه، هذا قبل إدخاله في جملة الاستثناء، ثم لما أدخلته أنت أخرجت الفرد الذي تريد استثنائه بالنية، إذاً: على هذا سلموا من الاعتراض، فحينئذٍ إذا قال: قام القوم، هو لم يرد زيداً، ثم قال: إلا زيداً، فلما نوى بقلبه عدم دخول الفرد آحاد زيد، لا بد من نصب قرينة لفظية تدل على تلك النية وعدم الإرادة، فجعلوا: إلا زيداً قرينة تدل على عدم إرادة زيد، إذاً: لم يدخل، هذا مسلك لبعضهم في الخروج من هذا المأزق.

وقيل: المراد بإخراج ما كان داخلياً إظهار خروج ما يتوهم دخوله، فلا ينافي ما قالوه إنه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الأمر، بحيث يكون المستثنى منه مستعملاً فيما عدا المستثنى .. أن يكون القوم مستعملاً فيما عدا زيد، إذاً: هذا شرطٌ عندهم، لكن العبارة التي عبروا بها عن اصطلاح الاستثناء قد لا تفصح عن هذا المراد، وهو أنهم أرادوا بالإخراج أنه مخرجٌ قبل اللفظ .. قبل التركيب بالنية، وجعلوا: إلا زيداً، هذا قرينة دالة على أن النية مخصصة لزيد قبل التركيب. خروج المستثنى من أول الأمر بحيث يكون المستثنى منه مستعملاً فيما عدا المستثنى، والاستثناء قرينةٌ على ذلك، لئلا يلزم التناقض بإدخال الشيء ثم إخراجه والكفر ثم الإيمان.

إذاً: لهم مخرج وهو أنهم إما أن يُقال بأن المستثنى منه استعمل في غير إرادة المستثنى، بمعنى: أن القوم أطلق على ما عدا زيد، حينئذٍ استعمل المستثنى منه في غير المستثنى، وإما أن يقال بأنه حصل تخصيص بالنية قبل التركيب، وهذا أو ذاك، الحد لا يُوفي بالمذكور، ولذلك الأولى أن يُعبر بما عبر به ابن قدامة في الروضة وتبعه صاحب القواعد: بأنه قولٌ متصلٌ يدل على أن المذكور معه غير مرادٍ بالقول الأول، هذا لفظٌ يصحح العبارة التي انتشرت: الإخراج بـ (إلا) أو إحدى أخواتها، لأن الإخراج لا يكون إلا لشيءٍ قد دخل، هذا الأصل، ثم كونه أخرج بالنية، الحد لا يدل على هذا، وكون المستثنى منه مستعملاً فيما عدا المستثنى العبارة لا تدل .. هل يفهم هذا من هذه العبارة، الإخراج بـ (إلا) أو إحدى أخواتها؟!

نقول: هذا لا يدل عليه، لكن إذا قلنا: قولٌ متصلٌ يدل على أن المذكور معه غير مرادٍ بالقول الأول، قولٌ: هذا لفظ، المراد به (إلا) أو إحدى أخواتها، متصلٌ: يعني لا منفصل، يدل على أن المذكور معه: الذي هو المستثنى بعد (إلا) غير مرادٍ بالقول الأول الذي هو المستثنى منه، وهذا أولى، لأن الصحيح أن المستثنى لم يدخل في مفهوم المستثنى منه، لا حقيقةً من جهة اللفظ ولا في الحكم.

مذهب سيبويه وجمهور البصريين: أن المستثنى لم يندرج في المستثنى منه ولا في حكمه، إذاً: الله - هذا أهم شيء عندنا - لا إله إلا الله، الله نقول: هذا لم يندرج في هذه الكلمة، ونحن لا أتكلم في مفردات، إنما نتكلم عن تركيب، والإجابة هناك تتعلق بالمفردات قبل التركيب، وهذا وجه الضعف فيه، ونحن نتحدث عن تركيب، لا إله إلا الله، هل الله دخل في إله أم لا؟ إذا قلنا: إخراج ظاهره نعم، لأنه - لا يكون الإخراج إلا بعد الإدخال هذا الأصل فيه، هذا مأخذ اللسان العربي، نحن نقول: لا، الله لم يدخل أصلاً في هذا التركيب: لا إله، لا من جهة اللفظ ولا من جهة الحكم، لا من جهة اللفظ لأن إله قبل تركيبه وإن شمل (الله) إلا أنه في هذا التركيب لا، نقول: إله يصدق على الله .. الإله بحق وعلى غيره، فحينئذٍ: لا إله، نقول: هذا خاصٌ بالباطل، فنفيت الألوهية عن كل ما عدا الله عز وجل وأثبتت له، فحينئذٍ نقول: لم يدخل أصلاً في المستثنى منه وهو إله اسم لا، ولم يدخل في حكمه وهو نفي الألوهية، ثم أثبت لما قبل (إلا) نقيض حكمها لما بعده.

مذهب سيبويه: أن المستثنى لم يندرج في المستثنى منه ولا في حكمه، ومذهب الكسائي: لا يندرج فيه وهو مسكوتٌ عنه، هذا باطل، بل الصحيح أنه مثبتٌ له نقيض حكم ما قبل إلا، وأما أنه مسكوتٌ عنه نقول: لا.

إذاً (قولٌ) المراد به: صيغة الاستثناء، متصل: أخرج المنفصل، فالاستثناء لا يستقل عن الجملة، يدل على أن المذكور معه، أي: المستثنى المذكور مع صيغة الاستثناء غير مرادٍ بالقول الأول وهو المستثنى منه، وهذا واضح وبَيِّن على ما ذكرناه.

إذاً: إذا قيل: قام القوم إلا زيداً، نقول: لفظ (إلا) قولٌ متصلٌ بالجملة - إذ لا يستقل الاستثناء - يدل على أن المذكور معه وهو زيداً غير مرادٍ بالأول لا في اللفظ ولا في الحكم، لم يندرج في المستثنى منه لفظاً ولا في الحكم، وأما قول الصبان: أنه اندرج في مفهوم اللفظ لغةً، نقول: هذا ليس بوارد هنا، لماذا؟ لأننا لا نبحث في المفردات، نحن نبحث في الاستثناء والمستثنى، وهذا إنما يكون متى؟ بعد التركيب.

فكون (إله) يشمل الإله بحق والإله بباطل قبل إدخاله اسم (لا) وأما بعده نقول: لا، لم يدخل لفظ الجلالة (الله) في هذه الكلمة .. كلمة التوحيد، لم يدخل في لفظ (إله) هنا،

إذ لو دخل حينئذٍ لزم أن يصدق عليه الحكم، وهو نفي الألوهية، وهذا كلامٌ لا بد من تحريره.

إذاً قوله: متصلٌ، يدل على أن المذكور معه غير مرادٍ بالقول الأول.

قال الناظم رحمه الله تعالى:

مَا اسْتَنْتَبَ الْأَمْعُ تَمَامٌ يَنْتَصِبُ

إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَأَنْصَبَ مَا انْقَطَعَ ... وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنْفِيٍّ انْتِخَبَ

وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِنْدَالٌ وَقَعَ

أدوات الاستثناء .. عرفنا الاستثناء، نقول: له أدوات ثمانية: منها ما هو حرف، ومنها ما هو اسمٌ، ومنها ما هو فعل، ومنها ما هو مشتركٌ بين الحرفية والفعلية. حرفان وهما: (إلا) عند الجميع و (حاشا) عند سيبويه، (إلا) عند الجميع باتفاق يعني. وفعلان وهما: (ليس) و (لا يكون)، (ليس) على الصحيح، و (لا يكون) هذه محل وفاق.

ومتردادان بين الفعلية والحرفية، وهما: (خلا) عند الجميع، و (عدا) عند سيبويه.

واسمان، وهما (غير) و (سوى) بلغاتهما.

إذاً: هي أربعة أقسام من حيث الجملة: حرفٌ، واسمٌ، وفعلٌ، ومشاركٌ بين الحرف والفعل.

مَا اسْتَنْتَبَ الْأَمْعُ: قدم الكلام على الاستثناء بـ (إلا) لأنها هي الأصل، وغيرها يُقدر بها، ولذلك بدأ بها فقال: مَا اسْتَنْتَبَ الْأَمْعُ، مَا: مبتدأ، واسْتَنْتَبَ الْأَمْعُ .. الأ: فُصِدَ لفظه وهو فاعل، والمراد (الأ) هنا الاستثنائية لا الوصفية، إذ قد تقع (إلا) موقع غير، فحينئذٍ يوصف بها تكون نعتاً لما بعدها: ((لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا)) [الأنبياء: 22] يعني: غير الله، فحينئذٍ صار ما بعدها (الله) مرفوع على العارية، وإلا الأصل: (إلا) بمعنى: غير، وهي وقعت نعتاً في هذا التركيب، والمراد هنا (إلا) الاستثنائية التي يقع بها الاستثناء لا الوصفية.

مَا اسْتَنْتَبَ الْأَمْعُ: مَا: مبتدأ هي اسمٌ موصولٌ، اسْتَنْتَبَ: هذه جملة الصلة لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف، ما استثنته (إلا) وهذا جائزٌ كما سبق معنا.

مَا اسْتَنْتَبَهُ إِلَّا مَعُ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ، يعني: مع كلامٍ، تَمَامٌ بمعنى: التام، غير مُفَرَّغٍ موجباً كان أو غير موجب، يَنْتَصِبُ: هذا خبر ما.

هنا البحث في باب (إلا) بأن يُقال: ينقسم الكلام عندهم في هذا المحل إلى تامٍ ومفرغٍ،

ويعنون بالتام: ما دُكر فيه المستثنى منه، والمستثنى منه قد يكون فاعلاً، وقد يكون مفعولاً به، وقد يكون مجروراً: قام القوم إلا زيداً، القوم: مستثنى منه، ووقع فاعلاً، ما رأيت القوم إلا زيداً، القوم: مستثنى منه ووقع مفعولاً به، ما مررت بالقوم إلا زيد .. إلا زيداً، بالقوم: وقع مجروراً.

إذاً: إذا ذكر المستثنى منه في التركيب سمي تاماً .. سمي الكلام تاماً، بقطع النظر عن كونه منفيّاً أو لا، هذا إذا ذكر المستثنى منه، وإن حذف في الكلام سمي مُفَرَّغاً، يعني: فُرج العامل لما بعد (إلا) مثل ماذا؟ ما قام إلا زيد .. ما رأيت إلا زيداً، ما مررت إلا بزید، نقول: أين القوم؟ حذفت في الجميع، هذا يسمى استثناءً مُفَرَّغاً، وهذا الاستثناء المفرّغ لا يكون إلا منفيّاً، لا يكون موجباً، لا يُقال: قام إلا زيد، رأيت إلا زيداً، فهذا لا يُقال، وإنما يُقال: ما رأيت، وما قام، وسيأتي علته.

والاستثناء الذي يعتبر كلاماً تاماً وهو ما دُكر فيه إلا المستثنى منه قد يكون موجباً، بمعنى: أنه لم يسبقه نفي ولا شبه النفي، والمراد بشبه النفي الاستفهام والنهي، ثم الكلام التام إذا كان المستثنى من جنس المستثنى منه أو إن شئت قل: بعضه، هذا يُسمى: استثناءً متصلاً، لماذا؟ لأن ما بعد (إلا) من جنس ما قبل (إلا) قام القوم إلا زيداً، زيد من جنس القوم، إذاً: هذا يسمى: استثناءً متصلاً، لأن ما بعد (إلا) بعض مما قبل (إلا).

وإن كان من غيره ليس بعضاً منه ولا من جنسه يُسمى استثناءً منقطعاً، قام القوم إلا حماراً، قالوا: الحمار ليس من جنس القوم، زيد نعم من جنس القوم، لكن حمار ليس من جنس القوم، إذاً: هذا يسمى استثناءً منقطعاً.

إذاً القسمة هكذا: كلام تام يذكر المستثنى منه، ثم هذا يكون موجباً بأن يكون مثبتاً، ويكون منفيّاً بنفي أو شبهه وهو الاستفهام والنهي، ثم مفرّغ وهذا ما لم يذكر فيه المستثنى منه ولا يكون إلا منفيّاً، ثم الأول قد يكون متصلاً، وقد يكون منقطعاً، والمتصل هو ما كان المستثنى بعضاً من المستثنى منه أو جنساً، والمنقطع: ما كان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه ولا بعضاً منه، مثل: قام القوم إلا حمار، هذا على المشهور، وإلا فيه نقد، وسيأتينا إن شاء الله.

إذاً: مَا اسْتُثْنِيَ الْأَمْرُ مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ: حكم الأول المتعلق بـ (إلا) وجوب النصب، وذلك إذا كان الاستثناء بـ (إلا) خاصة دون غيرها من أدوات الاستثناء، وبأن كان الكلام تاماً موجباً، بمعنى: أنه لم يتقدمه نفي ولا شبه النفي، وهذا مقيّد هنا بالاشتراط

بمقابله، لأنه قال: وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفٍ، دل على أن الأول قوله: مَا اسْتَتْنَتِ الْأَمْعَ تَمَامٍ دون نفي وهو الموجب.

إذاً: اشتراط الإيجاب في الأول مأخوذاً باشتراط النفي في الثاني، مَا اسْتَتْنَتِ الْأَمْعَ كَلَامٍ تامٍ غير مُفَرَّغٍ لأن التام هو الذي ذُكِرَ فيه المستثنى منه.

يَنْتَصِبُ: هذا مطلقاً، سواء كان موجباً أو منفيّاً، قام القوم إلا زيداً، نقول: زيداً هذا من جنس القوم، والكلام هنا تامٌ وهو موجب، ما قام القوم إلا زيداً، هل قام القوم إلا زيداً، لا يقيم القوم إلا زيداً، نقول: هنا نفي، والكلام تام وجب النصب، هذه الحالة الأولى من أحوال (إلا): وجوب النصب، ولذلك قال: يَنْتَصِبُ، يعني: وجوباً، وهو خبر (ما).

وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفٍ انْتُخِبَ ... إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ ..

وَبَعْدَ نَفْيٍ: لا زال الكلام في الكلام التام، فحينئذٍ الكلام التام يُفَصَّلُ فيه بين ما إذا كان متصلاً أو منقطعاً.

وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفٍ: وهذا متعلّقه التمام لما سبق: انْتُخِبَ أَوْ انْتُخِبَ: يصح بالوجهين، انْتُخِبَ يعني: اختير إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ، وَأَنْصَبَ مَا انْقَطَعَ، إذاً: حصل التفصيل بين المنقطع والمتصل فيما إذا كان الكلام تاماً منفيّاً، فلما فَصَّلَ في الثاني دل على أن قوله: مَا اسْتَتْنَتِ الْأَمْعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ مطلق، يقيد بالموجب ثم يُعْمَ المتصل والمنقطع، فالمتصل في الموجب والمنقطع حكمهما واحد: وهو وجوب النصب، وأما في المنفي مع التمام حينئذٍ يُفَصَّلُ فيه: فإن كان متصلاً قال: انْتُخِبَ إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ، بأن يكون تابعاً لما قبله، ما قام القوم إلا زيداً، بالرفع على أنه بدل بعض من كل، ما رأيت القوم إلا زيداً، زيداً بالنصب لا على الاستثناء، وإنما لكونه بدلاً مما قبله -بدل بعضٍ من كل-، ما مررت بالقوم إلا زيداً، زيداً: هذا بدل من القوم، والبدل من المجرور مجرور، هذا إذا كان متصلاً: تامٌ .. منفي .. متصل، وجب فيه .. اختير الإِتْبَاعُ، مع جواز النصب، فيجوز فيه الوجهان إلا أن أحدهما أرجح من الآخر.

وَأَنْصَبَ مَا انْقَطَعَ، يعني: إذا كان تاماً منفيّاً وجب فيه نصب المنقطع، ما قام القوم إلا حماراً، هذا عند الحجازيين واجب النصب، إذاً: الاختيار بين الإِتْبَاعُ والنصب فيما إذا كان تاماً منفيّاً متصلاً، وإذا كان منقطعاً حينئذٍ وجب النصب.

وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ: وَعَنْ تَمِيمٍ: هذا خبر مقدم، وإِبْدَالٌ: هذا مبتدأ، وَقَعَ: هذا نعت، وفيه: متعلّق به، إِبْدَالٌ وقع فيه عن تميم.

إبدال وقع فيه: فيه الضمير يعود على الجميع، أو وَأَنْصَبَ مَا أَنْقَطَعَ؟ المنقطع، وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ أَي: المنقطع إبدال وَقَعَ، إِذَا: محل الخلاف بين الحجازيين والتميميين في المنقطع .. فيما إذا كان تاماً منفيّاً، الحجازيون يوجبون النصب: ما قام القوم إلا حمراً، والتميميون يجوزون الإتيان مع النصب، إلا أن الإبدال عندهم جائز وإن كان قليلاً، ولذلك نَكَّرَ الناظم إِبْدَالَ.

ما قام القوم إلا حمراً: حمراً هذا بدل عند بني تميم، بدل بعض من كل من قوله: القوم، وعند الحجازيين واجب النصب، إِذَا: التام المنفي نقول: فيه تفصيل عند الحجازيين بين المتصل والمنقطع، ما كان متصلاً جاز فيه وجهان:

النصب وهو مرجوح، والإتيان وهو راجح، ولذلك قال: انْتَحَبْ، إِتْبَاعُ ما معنى إتيان؟ يعني: أن يُتْبَعَ الثاني الأول، ما بعد (إلا) يأخذ حكم ما قبلها، فإن كان مرفوعاً رفع، مثل: ما قام القوم إلا زيداً، وإن كان منصوباً نصب: ما رأيت القوم إلا زيداً، وإن كان مجروراً جر ما مررت بالقوم إلا زيداً، مع جواز النصب في الجميع، وأما المنقطع الذي يكون ما بعد (إلا) ليس من جنس ما قبلها، ليس بعضاً منه، عند الحجازيين يجب فيه النصب، فيقولون: ما قام القوم إلا زيداً، ولا يصح عندهم إلا زيداً، وجَوَّزَ فيه بنو تميم إلا زيداً كسابقه.

إِذَا: التفريق عند من بين المتصل والمنقطع؟ عند الحجازيين فقط، وأما عند التميميين فهما بيان لا فرق بينهما، لا فرق بين المتصل والمنقطع في هذا المقام.

إِذَا: مَا اسْتَثْنَيْتَ إِلَّا مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ: هذا أشار به إلى الحال الأولى من الاستثناء به (إلا) وهو وجوب النصب، متى يجب النصب؟ إذا كان الكلام تاماً موجباً مطلقاً، ما المراد بمطلقاً؟ سواء كان متصلاً أو منقطعاً، قام القوم إلا زيداً، هل يصح: إلا زيداً؟ لا، لأن النصب واجب، قام القوم إلا حمراً؟ واجب النصب، نحن نقول: مَا اسْتَثْنَيْتَ إِلَّا مَعَ تَمَامٍ أَطْلَقَ الناظم هنا، يعني: الكلام التام، أطلقه، حينئذٍ يشمل المنقطع والمتصل، ونقيده بالموجب لأنه قيد ما بعده، فدل على أن مراده بقوله: مَعَ تَمَامٍ: الموجب، يَنْتَصِبُ موجباً كان أو غير موجبٍ، وسيأتي الاستثناء فيما بعده، إِذَا: هذه الحالة الأولى.

وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفٍ انْتَحَبْ ... إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ: انتحَبْ ... إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ، يعني: إذا كان الكلام تاماً منفيّاً متصلاً جاز فيه وجهان: الإتيان والنصب، الإتيان على أنه بدل بعض من كل، ما قام القوم إلا زيداً، زيداً: هذا بدل بعض من القوم، مع جواز النصب،

ما قام القوم إلا زيداً.

وَأَنْصَبَ مَا انْقَطَعَ: إذا كان تاماً منفياً، حينئذٍ نقول: في المنقطع واجب النصب عند الحجازيين، ما قام القوم إلا حماراً، ولا يجوز عندهم إلا حماراً بالرفع، وجوزة بنو تميم. نعود إلى الأبيات: مَا اسْتَنْتِ الْأَمَّ تَمَّامٌ يَنْتَصِبُ، يعني: مع كلامٍ تامٍّ غير مُفْرَغٍ، يَنْتَصِبُ، إلا أن النصب مع الموجب واجب اتفاقاً، سواءً كان المستثنى متصلاً: وهو ما كان بعضاً من المستثنى منه أو منقطعاً، وهو ما لم يكن بعضاً من المستثنى منه، وسواءً كان متقدماً على المستثنى منه أو متأخراً، هذا عام يشمل اللفظ، لو قيل: قام إلا زيداً القوم، هذا سيأتي أنه واجب النصب، إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه دون العامل: قام إلا زيداً القوم وجب النصب، وقام إلا حماراً القوم، أيضاً واجب النصب، هذا تشمله العبارة، مَا اسْتَنْتِ الْأَمَّ مطلقاً سواءً تقدم على المستثنى منه أو تأخر في محله فالنصب واجب، قام إلا زيداً القوم، قام إلا حماراً القوم.

ويشمل ما إذا كان الاستثناء متصلاً، أو منقطعاً فالحكم عام.

وَبَعْدَ نَفْيٍ: بَعْدَ هَذَا مَنْصُوبٌ عَلَى الظرفية متعلق بقوله: اُنْتُخِبَ، يعني: كأنه قال: وَاُنْتُخِبَ إِتْبَاعٌ مَا اتَّصَلَ بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كُنْفِيٍّ، متعلق بقوله: اُنْتُخِبَ، وإِتْبَاعٌ بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ نَائِبٌ فَاعِلٌ، وَإِذَا ضُبِطَ: اُنْتُخِبَ صَارَ فَعْلٌ أَمْرٌ، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت وجوباً، وإِتْبَاعٌ: صَارَ بِالنَّصْبِ، وهذا موافق لقوله: يَنْتَصِبُ، لكن المشهور اُنْتُخِبَ مُغَيَّرُ الصيغة.

وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كُنْفِيٍّ اُنْتُخِبَ، يعني: اخْتِيارٌ بَعْدَ نَفْيٍ وَلَوْ مَعْنَى دُونَ لَفْظٍ، أَوْ كُنْفِيٍّ: وهو النهي والاستفهام المؤول بالنفي وهو الإنكاري، مثاله بعد النفي لفظاً ومعنى: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، هذا مثال للنفي معنًى ولفظاً، ما قام أحدٌ إلا زيدٌ بالرفع، وهذا كلامٌ تام منفي، ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، وما رأيت أحداً إلا زيداً، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ، ومثاله بعد النفي معنًى دون لفظٍ، لأن قوله: وَبَعْدَ نَفْيٍ أَطْلَقَ النَّاظِمُ، فيشمل ما إذا كان منفياً لفظاً ومعنى، وذلك فيما إذا صُدِرَ بِحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ النَفْيِ مِثْلُ: (ما)، ويشمل أيضاً ما إذا كان منفياً في المعنى دون اللفظ، مثلوا له بقول الشاعر:

وَبِالصَّبْرِ مِمَّنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقَ ... عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا التَّوْبِيُّ وَالْوَتْدُ

عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا التَّوْبِيُّ .. عَافٍ تَغَيَّرَ، قالوا: تَغَيَّرَ هَذَا فِيهِ مَعْنَى النَفْيِ دُونَ اللَّفْظِ، بمعنى: أنه لم يبق على حاله، وهذا فيه نفي لكانه من جهة المعنى، فإن تَغَيَّرَ بمعنى: لم يبق على

حاله، ومثال شبه النفي: لا يقيم أحدٌ إلا زيدٌ، لا يقيم: هذه لا ناهية، ويقم: هذا فعل مضارع سلطت عليه لا الناهية فجزم، وهل قام أحدٌ إلا زيدٌ؟ ((وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ)) [آل عمران:135] هذا استفهام إنكاري مشربٌ بالتحدي، لا أحد يغفر الذنوب إلا الله.

حينئذٍ نقول: قوله كَنَفِي يشمل ما إذا كان النفي باللفظ والمعنى معاً، وذلك فيما إذا كان اللفظ مصرحاً به: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، ويشمل ما إذا كان النفي معنىً دون لفظٍ، مثل المثال الذي ذكره الأشموني: عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا النَّوْئِيُّ، نقول: هذا استثناء تامٌ، منفي أو موجب؟ نقول: منفي، مع أنه لم يتقدمه حرف نفي، لأنه قال: عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا النَّوْئِيُّ، تَغَيَّرَ نقول: بمعنى لم يبق على حاله، إلا: جاء الاستثناء هنا مسبوقاً بنفي لكنه من جهة المعنى لا من جهة اللفظ.

وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفِيٍّ انْتُخِبَ ... إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ، يعني: لما قبل (إلا) في إعرابه، وانْصَبَ مَا انْقَطَعَ.

وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ، أي: في المنقطع، إِبْدَالٌ .. هنا نكَّرَه لماذا؟ إشعاراً بقلّة ذلك عندهم، وَقَعَ، يعني: كالممتصل، إِبْدَالٌ وقع كالممتصل، يعني: في المنقطع كالممتصل. وقوله: انْتُخِبَ إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ، أفهم أن النصب جائز، وقد قرئ في السبع: ((مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ)) [النساء:66] نحن نقول: انْتُخِبَ إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وهذا متصل: مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا، الأرجح الرفع وقرئ به، وجاء أيضاً: إلا قليلاً بالنصب، دل على أنه جائز، إذا: هذا فصيح وهذا فصيح، كلاهما فصيح، إلا أن ما كان أكثر وخاصةً إذا كان أكثر القراء عليه يكون من قبيل: فصيح وأفصح.

إذاً قوله: انْتُخِبَ إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ أفهم أن النصب جائز، وقد قرئ في السبع: ((مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ)) [النساء:66] ((وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ)) [هود:81] إِلَّا امْرَأَتُكَ بالنصب، وَلَا يَلْتَفِتْ: هذا شبه نفي، وهو نهي، ((وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ)) [هود:81] هذا تامٌ، المستثنى منه مذكور، وهو مسبوقٌ بشبه النفي بالنصب.

وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ: قيل تميم لم يجوزوه هكذا مطلقاً وإنما شرطوا في جواز الإبدال عندهم: أن يمكن تسليط العامل على المستثنى، إذا أمكن أن يسلط العامل على المستثنى جاز فيه الإبدال، وإلا فوافقوا الحجازيين في وجوب النصب، إذاً: وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ بشرط إمكان تسليط العامل على المستثنى، فإن لم يمكن وجب النصب

اتفاقاً، نحو: مَا زَادَ هَذَا الْمَالُ إِلَّا مَا نَقَصَ، ما: هذه مصدرية، هل يصح أن يقال: زاد نقص؟! لا يصح، إذاً: لا يصح أن يسلط العالم على ما بعد (إلا) فوجب النصب عندهم، وما نفع زيدٌ إلا ما ضرَّ، ما: مصدرية، حينئذٍ تكون مؤولة مع ما بعدها بمصدر، نقول: هذا واجب النصب عند تميم، لأنه لا يقال: نفع ضر، نفع ضر هذا لا يجتمعان. إذاً لا يقال: زاد النقص ولا نفع الضر، وحيث وجد شرط الإبدال فالأرجح عندهم النصب أيضاً، إذا وجد شرط الإبدال حينئذٍ لا يستويان كذلك، بل الإبدال يكون مرجوحاً والنصب يكون أرجح.

إذاً: وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ نقول: بشرط أن يمكن تسليط العامل على ما بعد (إلا) فإن أمكن حينئذٍ جاز فيه الوجهان: الإبدال والنصب، والنصب أرجح. قال الشارح: "حكم المستثنى بـ (إلا) النصب إن وقع بعد تمام الكلام الموجب سواء كان متصلاً أو منقطعاً، نحو: قام القوم إلا زيداً " زيداً: هذا مستثنى من القوم، وهو من جنسه، فدل على أنه متصل، ثم هو كلام تام ذكر المستثنى منه، وهو كلام موجب لم يسبقه نفي ولا شبه النفي، إذاً: وجب نصب زيد، وضربت القوم إلا زيداً، ومررت بالقوم إلا زيداً، لماذا عدد الأمثلة؟ الرفع والنصب والجر، وأيضاً يحتمل أنه أراد أن يبين المستثنى منه في الكلام التام قد يكون مرفوعاً، وقد يكون منصوباً، وقد يكون مجروراً، وقام القوم إلا حماراً، وضربت القوم إلا حماراً، ومنه الآية السابقة: ((فَشَرُّنَا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ)) [البقرة: 249] كلام موجب، ومررت بالقوم إلا حماراً، فزيداً في هذه المثل منصوبٌ على الاستثناء، وكذلك حماراً.

الناظم قال: مَا اسْتَثْنَيْتِ الْآءَ، وعرفنا أن المستثنى بعد (إلا) منصوب، فحينئذٍ ما العامل فيه؟ ظاهر كلام الناظم أن العامل هو (إلا) لأنه نسب الاستثناء إلى (إلا)، وهذا وإن كان شيئاً معنوياً إلا أن الأصل في الحرف إذا أثر في المعنى وكان ثم عمل أن يكون العمل منسوباً إليه، هذا هو الأصل، كالشأن في حروف الجر لما عَدَّتْ معاني الأفعال إلى الأسماء، حينئذٍ أثرت في المعنى فاختصت بالجر، هذا الأصل فيها: مَا اسْتَثْنَيْتِ الْآءَ.

قال ابن عقيل: "والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة (إلا) " يعني: الفعل، واختار المصنف في غير هذا الكتاب: أن الناصب له (إلا) بل الظاهر أنه في هذا الكتاب كذلك أن الناصب له (إلا) لأنه قال هنا: مَا اسْتَثْنَيْتِ الْآءَ، وسيأتي: وَأَلْعِ إِلَّا ذَاتَ تَوْكِيدٍ يعني: ألغِ إعمالها، فدل على أن ابن مالك رحمه الله تعالى يرى أن (إلا) هي الناصبة، هذا الظاهر.

قام القوم إلا زيداً، زيداً: هذا منصوب بـ (إلا) وليس منصوباً بالقوم، وهذا إذا نظرنا إلى المعنى السابق: قولٌ متصلٌ يدل على أن المذكور معه غير مراد بالأول، نقول: هذا يؤيد أن النصب إنما يكون بـ (إلا) لا بالفعل، لماذا؟ لأن المعنى الذي قبل (إلا) هذا مهجور، قام القوم: فيه إثبات القيام للقوم، إلا زيداً: فيه نفى، إذاً: حصل نفى القيام عن زيد بـ (إلا) لا بالفعل، والذي يحصل به التأثير في المعنى هو الأصل أن يكون عاملاً، ولذلك الأرجح أن يُقال: بأن المستثنى منصوب بالحرف نفسه (إلا) لماذا؟ لأن المعنى الذي هو الاستثناء حصل بها، ثم من جهة النفي والإثبات لأنه يُثبت لما بعد (إلا) نقيض حكم ما قبلها، نقول: الأصل في العامل السابق ألا يكون له تأثير، لأن قام زيداً، كيف يؤثر فيه والقيام منفي عن زيد، لو قال: قام زيدٌ، زيدٌ متصفٌ بالقيام الذي دل عليه قام، أما قام القوم إلا زيداً، زيداً: هذا مُخَرَّجٌ كلياً من المستثنى منه الذي أضيف إليه القيام ومن الحكم، حينئذٍ يكون الأولى أن يكون الناصب له (إلا) وهذا ظاهر كلام الناظم رحمه الله تعالى.

وقيل: الناصب هو الفعل الواقع قبل (إلا) باستقلاله دون واسطة إلا، وقيل: بواسطة (إلا)، وقيل: فعلٌ مقدر استثنى، وهذا ضعيف، قام القوم أستثنى زيداً، لماذا ضعيف؟ لأنه كما سبق -القاعدة حتى نكون مطردين-: إذا أمكن تعليق العمل بملفوظ لا يُعدّل عنه إلى محذوف، ومن قال بأنه بالفعل بواسطة (إلا) أقرب إلى الصواب من قوله: بأنه بمحذوف، والصواب أن نقول: أنه بـ (إلا).

واختار المصنف أن الناصب له (إلا) لأنها حرفٌ مختصٌّ بالأسماء وهذا هو الصواب، غير مُنَزَّل مُنَزَّلَةً الجزئية، يعني: ليس كـ (أل) أل: هذه إذا دخلت على الاسم نُزِلَتْ مُنَزَّلَةً الجزئية منه، والحرف المختص بالاسم قد يُنَزَّل مُنَزَّلَةً الجزئية، وقد لا يُنَزَّل مُنَزَّلَةً الجزئية، إذا نُزِلَ مُنَزَّلَةً الجزئية لا يعمل البتة .. يُهمل، لماذا؟ لأنه صار جزء الكلمة، كالزاي من زيد، وإذا كان كذلك حينئذٍ بعض الشيء لا يعمل فيه .. جزء الشيء وبعضه لا يعمل فيه، كما قيل في أحرف المضارعة هناك: يضرب مرفوعٌ بالياء، العامل فيه الياء أحرف المضارعة، نقول: لا، هذا ضعيف، لماذا؟ لأن أحرف المضارعة صارت جزء من الفعل، وجزء الشيء لا يعمل فيه، بدليل تحطّي العامل لها: لم يضرب، دخل العامل (لم) ثم الياء عامل هي في نفسها، والأصل فيها أن (لم) يظهر إعرابها أو طلبها على الياء، فلما ظهر على آخر الفعل دل على أن الياء مُنَزَّلَةٌ مُنَزَّلَةً الجزئية من الكلمة.

كذلك: الرجل .. رجل، تقول: مررت بالرجل، حينئذٍ أين ظهر أثر الباء؟ ظهر في آخر رجل، دل على أن كلمة: الرجل، قبل التركيب إدخال (أل) على كلمة: رجل، هما كلمتان، لذلك لو سئلت: الرجل كم كلمة؟ تقول: كلمتان، ما تقول: كلمة واحدة، كلمتان: (أل) حرف تعريف، (أل) مثل: في، ولم، وقد، والسين، وسوف، مثلها إذا قيل: سوف يصلي، كم كلمة هذه؟ كلمتان واضحة، لكن: الرجل .. العالم .. نقول: هذه كلمتان، لكن لما امتزجت (أل) بمدخولها بمصحوبها امتزاج الجزء ب كله تعداها العامل، إذا قلت: مررت بالرجل .. جاء الرجل .. رأيت الرجل، أين ظهرت الحركات؟ على اللام، فلو كانت (أل) معتبرة في ذاتها وأنها كلمة مستقلة لظهر عليها أو كانت مقدرة.

حينئذٍ نقول: (إلا) هنالم تُنَزَّلُ مُنَزَّلَةَ الجزء من مدخولها، إذاً: لو نُزِلَتْ مُنَزَّلَةَ الجزء لما صح أن نقول: إنها ناصبة، لكن لما كانت منفكة عنها كانفكاك حروف الجر عن المدخول وهو الاسم حينئذٍ صح أن يُقال: بأنها عاملة، لأنها حرفٌ مختص، هذا أولاً، يعني: مختصٌ بالأسماء، ثم غير مُنَزَّلٍ مُنَزَّلَةَ الجزء، وما كان كذلك فهو عاملٌ، -هذه مقدمات- فيجب كذلك في (إلا) أن تكون عاملة ما لم تتوسط بين عاملٍ مفرغٍ ومعموله فتلغى، ما قام إلا زيدٌ، هذا سيأتي أنه مُفَرَّغٌ، لماذا؟ لأن (إلا) هنا لا عمل لها: وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ إِلَّا لِمَا ... بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوْ الْإِذَا عَدِمَا

فحينئذٍ (إلا) ملغاة هنا، فنستثني هذه الحالة بحيث إن (إلا) لا تكون عاملة، وذلك فيما إذا فُرِغَ العامل لما بعد (إلا) وهذا خاصٌ بالاستثناء المفرغ كما سيأتي، ما لم تتوسط بين عاملٍ مفرغٍ ومعموله فتلغى وجوباً إن كان التفريغ محققاً، نحو: ما قم إلا زيدٌ، وجوازاً إن كان مقدراً نحو: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، فإنه في تقدير: ما قام إلا زيدٌ. التفريغ سيأتي أنه محقق: ما قام إلا زيدٌ، هذا محقق، لأنه لم يُذكر المستثنى منه، قد يذكر ويكون في قوة المحذوف: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، ماذا استفدت من كلمة: أحد؟ لا شيء، قالوا: هذا استثناء مفرغ لكنه تقدير، ولذلك الأكثر في هذا التركيب: أن يحذف الفاعل، وسبق معنا: ما قام إلا هندٌ، أن جماهير النحاة: على أنه لا يؤنث، لماذا؟؟؟ قلنا: المفصول بغير (إلا)، إذا فُصِّلَ بغير (إلا) جاز فيه الوجهان: حضر اليوم هندٌ، وحضرت اليوم هندٌ، هذا جاز فيه الوجهان إذا كان الفصل بغير (إلا)، لكن إذا فُصِّلَ بـ (إلا)؟ عند الجماهير لا يجوز تأنيثه خلافاً لابن مالك، لماذا؟

لأن الفاعل في الحقيقة هو محذوف أحد، فهو مُدَكَّر لذلك لا يجوز تأنيثه، تأنيث: ما قام إلا هُنْد، كتأنيث: قامت زيدٌ، وهذا لا يصح، حينئذٍ ما قام إلا هُنْد، هذا أصله ما قام أحدٌ إلا هُنْد، فهنْد بدلٌ من الفاعل المحذوف، وليست هي الفاعل حتى نقول: يجوز فيه الوجهان، هذا التركيب نقول: قد يكون مفرغاً حقيقةً إذا لم يُذكر المستثنى منه، وقد يكون تقديرًا فيما لو ذُكِرَ والأصل فيه حذفه أو لم يفد فائدة، مثل لو قال: ما رأيت أحداً إلا زيدٌ، لأن أحداً مبدلٌ منه، والمبدل منه في نية الطرح، وإنما لم تعمل الجر، إذا قيل: (إلا) لماذا عملت الاستثناء -النصب- والأصل فيما اختص أن يعمل الجر؟ لأن عمل الجر بحروفٍ تضيف معاني الأفعال إلى أسماء وتنسبها إليها، و (إلا) ليست كذلك، فإنها لا تنسب إلى الاسم الذي بعدها شيئاً بل تخرجه من النسبة، فلما خالفت حروف الجر لم تعمل عملها، والأحسن أن يُقال: إنما لم تعمل الجر لموافقتها الفعل في المعنى، كأنه قال: أستثني، ولذلك لفظ: أستثني عند الأصوليين من أدوات الاستثناء، بخلافه عند النحاة:

حُرُوفُ الاسْتِثْنَاءِ وَالْمُضَارِعِ مِنْ فِعْلِ الاسْتِثْنَاءِ وَمَا يُضَارِعُ
حُرُوفُ الاسْتِثْنَاءِ وَالْمُضَارِعِ: أستثني، هذا من المخصصات عند الأصوليين، لكن عند النحاة لا، إذا: لما ضُمَّنت أو دلت (إلا) على معنى الفعل حينئذٍ عملت النصب، كما هو الشأن في؟؟؟ حرفٌ ضَمَّنَ معنى الفعل فنصب، ما هو؟ (إِنَّ) النواسخ، قلنا: (إِنَّ) عملت النصب لماذا؟ الأصل أنها تعمل الجر، لكن لما أشبهت الفعل لفظاً ومعنى في اللفظ لأنها على ثلاثة أحرف وأربعة وخمسة إلى آخره، ومعنى: أؤكد .. أَشَبَّه .. أَسْتَدْرَك، إلى آخره، لما أشبهته في المعنى عملت النصب، وإلا الأصل في الحرف إذا اختص باسم أن يعمل الجر، إذا عمل النصب أو الرفع لا بد من سؤال: لماذا خرج عن الجر؟

والغالب في مثل هذا النوع: أنه يدل على معنى الفعل، فهنا: قام القوم إلا زيداً، في قوة قولك: قام القوم أستثني زيداً، إذا: دلت (إلا) على معنى: أستثني، ويؤكد هذا أن الأصوليين عَدَّوا استثني، من المخصصات:

حُرُوفُ الاسْتِثْنَاءِ وَالْمُضَارِعِ مِنْ فِعْلِ الاسْتِثْنَاءِ وَمَا يُضَارِعُ
إذا: الأحسن أن يُقال: إنما لم تعلم الجر لموافقتها الفعل في العمل.
إذا: الصحيح أن المستثنى منصوب بـ (إلا) فقط، ليس بالفعل استقلالاً، ولا بالفعل بواسطة (إلا)، ولا بـ (أستثني) محذوفاً، فالمذاهب أربعة، الصواب ما ذكرناه، وهو ظاهر كلام ابن مالك رحمه الله تعالى هنا وفي غير هذا الكتاب، لأنه قال: مَا اسْتَثْنَيْتِ إِلَّا نَسَبَ إِلَيْهَا الاسْتِثْنَاءَ، ثُمَّ قَالَ: وَأَلْغِ إِلَّا، دل على أن (إلا) هي العاملة.

قال: والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة (إلا)، هذا رأي ابن عقيل رحمه الله تعالى، واختار المصنف: أن الناصب له (إلا) لكن نسبه في غير هذا الكتاب، وهذا ليس بظاهر، بل الظاهر أنه حتى في هذا الكتاب اختار أن (إلا) هي الناصبة.

وزعم أنه مذهب سيوييه والمُبرِّد، وهذا معنى قوله: مَا اسْتَنْتِ الْأَمْعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ، أنه ينتصب الذي استثنته (إلا) مع تمام الكلام إذا كان موجباً، سواء تقدم المستثنى أو تأخر .. سواء كان متصلاً أو منقطعاً، فإن وقع بعد تمام الكلام الذي ليس بموجبٍ وهو المشتمل على النفي أو شبهه، والمراد بشبه النفي النهي والاستفهام، فإما أن يكون الاستثناء متصلاً أو منقطعاً، وعرفنا أن المتصل: هو ما كان مستثنى من جنس المستثنى منه، يعين: بعضه، والمنقطع: ما كان مستثنى من غير جنس المستثنى منه، هذا من باب التيسير، وإلا الأصح أن يُقال: الاستثناء المتصل: أن يُحكم بنقيض الحكم على ما بعد (إلا)، يعني: بنقيض الحكم السابق، بشرط أن يكون من جنسه: هو الحكم بنقيض الحكم على جنس ما حكمت عليه أولاً، لأن تَمَّ إشكال:

إذا قيل: بأنه لا يكون استثناءً متصلاً أو منقطعاً إلا باعتبار ما كان من الجنس أو عدمه: ((لا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى)) [الدخان:56] هذا من أي الأنواع، منقطع أو متصل؟ من قبيل قام القوم إلا زيداً، موت وموت .. موت شيء واحد، قيل وقيل، لذلك وقع نزاع بين العلماء، قيل: متصل وقيل منقطع، والصواب أنه منقطع، لماذا؟ لأن المراد هنا الحكم على ما بعد (إلا) بنقيض ما حكمت عليه أولاً، ماذا حكمت على الأول؟ (لا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ) عدم الموت هذا الحكم، (إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى) الموت، هذا خلاف، أو نقيض؟ هذا خلاف وليس بنقيض، ويشترط في صحة الاستثناء المتصل: أن يكون الحكم على ما بعد (إلا) نقيضاً ليس خلافاً، لماذا؟ لأن المستثنى منه هنا هو عدم الموت في الآخرة، ((لا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ)) [الدخان:56] ونقيض عدم الموت في الآخرة هو ذوقه في الآخرة، ونقيض ذوقه في الدنيا عدم ذوقه في الدنيا والآن التقابل حصل بماذا؟ عدم ذوقه في الآخرة لكونهم ذاقوه في الدنيا، إذاً: هذا خلاف وليس بنقيض، إذ لو قال: لا يذوقون فيها إلا الموت، ثم أثبت الموت في الآخرة حصل التناقض، إذاً: نقيض عدم ذوقه في الدنيا ذوقه في الدنيا لا في الآخرة، لأن عندنا اعتبارين: آخرة ودنيا، كلاهما منفصلان، في الدنيا موت، ذوقه وعدم ذوقه: نقيضان، في الآخرة: ذوقه وعدم ذوقه نقيضان، إذا جعلت المقابلة بين ذوق وعدم ذوق بين دنيا

وآخرة خلافان ليسا بنقيضين، ولذلك الصواب أن يُقال: الاستثناء المتصل هو الحكم بنقيض الحكم على جنس ما حكمت عليه أولاً، وهنا حكمت على الجنس، الموت هو الموت واحد لا يتعدد، هو خروج الروح من الجسد، حينئذٍ هنا نقول: لا يذوقون فيها الموت إلا الموت، ظاهره على التعريف المشهور: أن الاستثناء المتصل ما كان بعضاً أو جنساً من جنس المستثنى منه، نقول: هذا استثناء متصل، لكن نقول: لا بد من اجتماع أمرين:

أن يكون من الجنس، وزيادةً على ذلك: المخالفة في الحكم، بأن يكون المحكوم عليه المستثنى بنقيض لا خلاف .. نقيض ما حكمت عليه قبل (إلا) وهذا لا يتوفر في الآية. وغيره منقطع، وهو صادق بأمرين -المنقطع-، إذًا: المنقطع أن تحكم على غير الجنس ما حكمت عليه أولاً أو بغير نقيضه، فيشمل صورتين -المنقطع-:

أن تحكم على الجنس نفسه من جنسه، لكن لا بنقيض الحكم، هذا منقطع، وإنما يكون بخلافه ونحو ذلك.

أو تحكم ولو بالنقيض، لكن لا على الجنس، حينئذٍ نقول: هذا منقطع، إذا كان المستثنى من غير الجنس نقول: هذا منقطع، وإذا كان الحكم بغير النقيض، نقول: هذا منقطع، فيصدق بالصورتين.

وأما المتصل فلا بد من اجتماع القيد معاً: أن يكون من الجنس، والحكم بالنقيض، لا بد من هذا، وهذا مبحثه في الأصول.

فإن وقع بعد تمام الكلام الذي ليس بموجب: وهو المشتمل على النفي أو شبهه، والمراد بشبه النفي: النهي والاستفهام، فإذا أن يكون الاستثناء متصلاً أو منقطعاً، والمراد بالمتصل: أن يكون المستثنى بعضاً مما قبله، ويُرَاد عليه: أن يحكم على المستثنى بنقيض حكم المستثنى منه، وإلا لا يكون استثناءً متصلاً، ولذلك هناك: ((لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ)) توفر فيه هذا الحد، لأن الموت شيء واحد، ما بعد (إلا) بعض مما قبل (إلا) لكنه استثناء منقطع لانتفاء القيد الثاني.

وبالمنقطع: أن لا يكون بعضاً مما قبله، وقد يكون بعضاً لكنه متصل، فإن كان متصلاً جاز نصبه على الاستثناء، وجاز إتباعه لما قبله في الإعراب، وهو المختار، جاز فيه وجهان: النصب والإتباع، وإذا كان إتباعاً حينئذٍ المختار عند البصريين والحالة هذه: أن يكون بدل بعض من المستثنى منه، وعند الكوفيين: عطف نسق لأن (إلا) عندهم من حروف العطف في الاستثناء خاصة .. في هذا الموضع، إلا: حرف عطف، ما قام القوم

إلا زيدٌ، ما قام القوم: فعل وفاعل، إلا: حرف عطف، زيدٌ: معطوفٌ على ما قبله، هذا عند الكوفيين، يعني: مثل قولك: ما جاء زيدٌ ولا عمروٌ، الواو: حرف عطف، ولا: زائدة، مثلها عند الكوفيين: أن ما بعد (إلا) يعتبر من عطف النسق، لأن (إلا) عندهم من حروف العطف في الاستثناء خاصة، بمنزلة (لا) العاطفة التي تعطي لما بعدها ضد حكم ما قبلها.

ورده الجمهور باطراد نحو: ما قام إلا زيدٌ، قالوا: هذا مطرد، يعني: يصح في لسان العرب أن تقول: ما قام إلا زيدٌ، ولو كانت (إلا) حرف عطف للزم أن يلي حرف العطف العامل بلا فاصل، لا يصح أن يُقال: ما قام وزيدٌ، يلي حرف العطف العامل، لما ولي باطراد: ما قام إلا زيدٌ، عرفنا أن (إلا) هذه ليست حرف عطف، إذًا: ورد الجمهور مذهبهم باطراد، نحو: ما قام إلا زيدٌ، وليس لنا حرف عطفٍ يلي العامل باطراد.

وإذا تعذر البديل على اللفظ أبدل على الموضع، عند البصريين: إذا كان الأصل: ما قام القوم إلا زيدٌ، قلنا: البديل هنا يكون تابعاً للمبدل منه، قد يتعذر لو قال: ما رأيت من أحدٍ إلا زيد، أو ما قام من أحدٍ إلا زيد، كيف نُبدل؟ أولاً: هل يتعذر الإبدال على اللفظ هنا: إلا زيد، ما قام من أحدٍ إلا زيد، هل يصح؟ هذا سبق شرحناه لماذا؟ من: زائدة، ومدخولها: نكرة ولا تكون إلا في شبه النفي، وإذا أبدلت منه حينئذٍ قد أبدلت معرفة من نكرة، هذا لا يجوز أن يكون مدخول (من) الزائدة التي لا تقع إلا في النفي أو شبهه أن يكون معرفةً، فإذا قلت: ما قام من أحدٍ إلا زيد، حينئذٍ كأنك أدخلت (من) الزائدة على زيد وهو معرفة وهذا ممنوع، إذًا: هنا تبدل على الموضع، ما قام من أحدٍ إلا زيد، هنا تعذر الإبدال على اللفظ، فترجع إلى المعنى.

إذًا: قد يتعذر الإبدال هنا عند البصريين على اللفظ فحينئذٍ نرجع إلى المعنى. ما جاءني من أحدٍ إلا زيدٌ، ولا أحدٌ فيها إلا زيدٌ، لا يصح أن تبدل، لأن مدخول (لا) النافية للجنس لا يكون إلا نكرة، فلو أبدلته منها حينئذٍ أدخلته على المعرفة، وما زيدٌ شيئاً إلا شيءٌ لا يُعْبَى به، برفع ما بعد (إلا) فيه، ونحو: ليس زيدٌ بشيءٍ إلا شيئاً، هل يصح إلا شيءٌ؟ ليس زيدٌ بشيءٍ .. وَبَعْدَ مَا وَلَّيْسَ جَرَّ الْبَاءِ الْحَبَرُ .. خبر ليس، وخبر ليس تدخل عليه الباء بشرط ماذا، مراعاةً لأي شيء؟ مراعاةً للنفي، ولذلك قلنا: تدخل على (ما) النافية سواءً كانت حجازية أو تميمية على الصحيح، فحينئذٍ: ما زيدٌ بقائمٍ، ليس زيدٌ بقائمٍ، هنا دخلت الباء لكونها واقعةً في خبر (ليس) و (ما) النافيتين.

لو قلت: ليس زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٍ، ما بعد (إلا) له نقبض حكم ما قبله، ما قبله منفي، وما بعده مثبت، فلو قلت: إلا شيءٍ بالخفض كأنك أدخلت الباء عليه، وهذا ممنوع لا يجوز أن تدخل الباء على مثبت، وإنما تدخل على منفي، ليس زيدٌ بشيءٍ إلا شيئاً بنصبه، هذا متعين، لأن من والباء، لا يزدان إلا في النفي، و (ما) و (لا) لا يقدران عاملتين بعده.

إذاً: إذا كان متصلاً جاز فيه الوجهان عند الحجازيين، الإبدال على أنه بدل بعض من كل، لا على أنه عطف نسق، وهذا مرجوح كما ذكرناه، والمشهور أنه بدلٌ من متبوعه، وذلك نحو: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، وإلا زيداً، ولا يقيم أحدٌ إلا زيدٌ وإلا زيداً، وهل قام أحدٌ إلا زيدٌ وإلا زيداً، فيجوز فيه الوجهان إلا أن البديل أرجح من النصب، فيجوز في زيد أن يكون منصوباً على الاستثناء، وأن يكون منصوباً على البدلية من: أحد، وهذا هو المختار.

وإن كان الاستثناء منقطعاً تعين النصب عند جمهور العرب، فتقول: ما قام القوم إلا حماراً، ولا يجوز الإتيان، وأجازه بنو تميم. فتقول: ما قام القوم إلا حماراً، وما ضربت القوم إلا حماراً، وما مررت بالقوم إلا حماراً، يعني: بالإتيان.

إذاً: في الاستثناء المنقطع نقول: عند بني تميم ليس على إطلاقه، بل بشرط أنه هل يمكن تسليط العامل على ما بعد (إلا) أو لا؟ إن أمكن حينئذٍ جاز فيه الإتيان، وإن لم يمكن حينئذٍ وجب فيه النصب كالحجازيين، في الاستثناء المنقطع إن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقاً، نحو المثال الذي ذكرناه: مَا زَادَ هَذَا الْمَالُ إِلَّا مَا نَقَصَ، إذ لا يُقال: زاد النقص، وكذلك: ما نفع زيدٌ إلا ما ضر، لا يُقال: نفع الضر، وإن أمكن تسليطه فالحجازيون يوجبون النصب، وعليه قراءة السبعة: ((مَا هُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ)) [النساء: 157] قالوا: الظن ليس من جنس العلم، هذا المشهور، فحينئذٍ إذا كان ليس من جنسه صار منقطعاً، وهنا قد نُصِبَ: ((مَا هُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ)) [النساء: 157] اتباع بالنصب على الاستثناء، وهو استثناء منقطع، إذاً نقول: الأصل فيه الجواز.

وتقيم ترجحه، وتخير الإتيان كقول القائل:

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ ... إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَلْعَيْسُ

نقول: هذا استثناء منقطع، لأن الأنيس الأصل فيه .. من الغنم والإبل والبقر، أو

البشر؟ البشر، وبلدة لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ يعني: يستأنس به، ولا يستأنس إلا بالبشر، إلا

الْبَعَا فِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ.

إذاً: وهذا هو المراد بقوله: وَأَنْصَبَ مَا انْقَطَعَ، أي: انصب الاستثناء المنقطع، إذا وقع بعد نفي أو شبهه عند غير بني تميم، وأما بنو تميم فيجيزون إتياعه، وفي المنقطع (إلا) عند البصريين بمعنى: لكن.

فمعنى البيتين: أن الذي استثنى به (إلا) ينتصب إن كان الكلام موجباً ووقع بعد تمامه، وقد نبه على هذا التقييد بذكره حكم النفي بعد ذلك، وإطلاق كلامه يدل على أنه ينتصب سواء كان متصلاً أو منقطعاً، متقدماً أو متأخراً، وإن كان غير موجب انتخب، أي: اختير إتياع ما اتصل، ووجب نصب ما انقطع عند غير بني تميم، وأما بنو تميم فيجيزون إتياع المنقطع.

وَعَيْرُ نَصْبٍ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ ... يَأْتِي وَلَكِنْ نَصْبُهُ اخْتَرُ إِنْ وَرَدَ

هذا فيما إذا تقدم المس تشني على المستثنى منه، يعني قيل: ما قام إلا زيدا القوم، قدمت المستثنى على المستثنى منه، سبق ما استثنيت الأ مع تمام ينتصب، قلنا: إذا كان موجباً تقدم أو تأخر وجب النصب.

إذاً: الكلام هنا قال: وَعَيْرُ نَصْبٍ، إذاً: غير النصب وهو: الإتياع؛ لأنه إما إتياع وإما نصب، إما نصب على الاستثناء، وإما إتياع، عَيْرُ نَصْبٍ إذاً: المراد به الإتياع، وهذا لا يأتي في الكلام التام الموجب، وإنما يكون في الكلام التام المنفي، ولذلك قال: وَعَيْرُ نَصْبٍ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ .. فِي النَّفْيِ: قيده، ولم يقل: وشبهه اتكالا على ما سبق؛ لأنه قال: وَيَعْدُ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ، فحينئذ نقول: شبه النفي لم يُعَدَّ هنا اتكالا على ما سبق. وَعَيْرُ نَصْبٍ سَابِقٍ، عَيْرُ: هذا مبتدأ وهو مضاف، ونَصْبٍ: مضاف إليه، ونَصْبٍ: مضاف، وسَابِقٍ: بالتنوين مضاف إليه، في متعلق بقوله: يَأْتِي.

وَعَيْرُ نَصْبٍ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي فِي النَّفْيِ، احترازاً من الموجب، إذاً: في النفي غير نصب سابق: ما قام إلا زيدا القوم، يجوز؟ لا يجوز .. وَعَيْرُ نَصْبٍ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ، يعني: في الكلام التام الموجب، عَيْرُ نَصْبٍ .. قَدْ يَأْتِي، إذاً: يجوز بل هو الأصل، وغير النصب هو الذي يكون فرعاً: ما قام إلا زيدا القوم، هذا المراد بهذا البيت: إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه، وكان الكلام تاماً منفي غير موجب، حينئذ إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه جاز فيه وجهان: النصب وهو الأرجح، وجاز فيه الإبدال .. الإتياع على الرفع أو النصب أو خفض، ولذلك قال: قَدْ يَأْتِي .. عَيْرُ نَصْبٍ قَدْ يَأْتِي، قَدْ: هنا

للتقليل، إذاً: الأصل فيه النصب.

وَلَكِنْ نَصَبُهُ اخْتَرُ إِنْ وَرَدَ: صرح بالمفهوم، قوله: وَلَكِنْ نَصَبُهُ اخْتَرُ إِنْ وَرَدَ هذا مفهوم من قوله السابق: وَغَيْرُ نَصَبٍ إذاً: وَغَيْرُ نَصَبٍ يعني: نصب مستثنى سابق على المستثنى منه ..

فِي النَّفْيِ: احترز به عن الإيجاب، فإنه يتعين فيه النصب كما سبق، قَدْ: للتقليل، يَأْتِي: على قلة بأن يُفَرِّغَ العامل له ويُجْعَلُ المستثنى منه تابعاً له، فيُقال: ما قام إلا زيد القوم، قيل: القوم هنا على البدل المقلوب، إما أن يُقال: بأن القوم عام أريد به الخاص، وإما أن يُقال: بأنه بدل على المقلوب.

وَغَيْرُ نَصَبٍ: هذا البيت تقييدٌ لقوله: وَبَعْدَ نَفْيٍ، كأنه قال هناك: وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفِيٍّ انتُخِبَ إِتِّبَاعُ مَا اتَّصَلَ، بشرط: أن لا يتقدم المستثنى على المستثنى منه.

وَغَيْرُ نَصَبٍ، أي: النصب على الاستثناء، فيشمل الغير نصبه على الإتيان؛ لأن الإتيان قد يكون بالرفع، وقد يكون بالنصب، وقد يكون بالخفض، إذاً: غَيْرُ نَصَبٍ أي:

النصب على الاستثناء، فيشمل الغير نصبه على الإتيان، وَغَيْرُ نَصَبٍ وفي بعض النسخ: وَغَيْرُ نَصَبٍ سَابِقٌ .. قَدْ يَأْتِي ماذا يكون إعرابه؟ سَابِقٌ: هذا مبتدأ، فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي حال كونه غَيْرُ نَصَبٍ، إذا نُصِبَ غَيْرُ نَصَبٍ سَابِقٌ، سَابِقٌ: هذا مبتدأ، وَقَدْ يَأْتِي الجملة خبر، وَغَيْرُ بالنصب على أنه حال، لكن المشهور هذا الذي ذكره ابن عقيل.

وَغَيْرُ نَصَبٍ سَابِقٍ، يعني: سابق المستثنى منه فِي النَّفْيِ .. قَدْ: للتقليل هذا خبر، قَدْ يَأْتِي: خبر المبتدأ، وَنَصَبٍ هنا المراد به: مصدر بمعنى اسم المفعول، والمستثنى منه حينئذٍ يكون بدل كل من المستثنى، وقد كان المستثنى بدل بعض منه، بدل كل من المستثنى، كيف يُعرب؟

قال ابن عقيل: " إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه، فإما أن يكون موجباً أو غير موجب، فإن كان موجباً وجب نصب المستثنى نحو: قام إلا زيداً القوم " وهذا لو قدمه هناك كان أولى، مَا اسْتَثْنَيْتَ الأ، يكون الحكم عام في قوله: مَا اسْتَثْنَيْتَ الأ مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ.

وإن كان غير موجب وهو الذي عناه بهذا البيت، فالمختار نصبه يعني: مع جواز إبداله .. إتياعه، فتقول: ما قام إلا زيداً القوم .. ما قام إلا زيداً: منصوبة على الاستثناء، القوم: هذا مستثنى منه ولا إشكال فيه، ومنه قول الشاعر:

فَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً ... وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

وقد روي رفعه، فتقول: ما قام إلا زيدُ القومُ.

فَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً ... وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

روي بالوجهين: بالنصب وبالرفع.

قال سيبويه: حدثني يونس: أن قوماً يوثق بعريبتهم، يقولون: ما لي إلا أخوك ناصرٌ .. ما لي ناصرٌ إلا أخوك، الأصل: ما لي ناصرٌ إلا أخوك .. أخاك، يجوز فيه الوجهان، والإتباع هو المختار: ما لي ناصرٌ إلا أخوك.

وأعربوا الثاني بدلاً من الأول على القلب، البديل لا يكون أعم من المبدل منه - هذا الأصل -، إذا قلت: ما قام القومُ إلا زيدٌ، زيدٌ: بدل بعض من كل، ولا شك أن زيد فرد من القوم لا إشكال فيه، لكن: ما قام إلا زيدُ القومُ، البديل لا يكون أعم من المبدل منه، فكيف نفعل هنا؟ قالوا: هذا يُعرب على البديل لكن على القلب، فيكون المتأخر هو المبدل منه والمتقدم هو البديل.

وأعربوا الثاني بدلاً من الأول على القلب، ووجهه: " أن العامل فُرِّغَ لما بعد (إلا) وأن المؤخر عامٌ أريد به الخاص " هكذا قال ابن هشام في الأوضح، يعني: أوَّلُ الثاني: ما قام إلا زيدٌ، القوم على أنه عامٌ أريد به الخاص، وهذا يتنافى مع تعريف الاستثناء بأنه إخراج، إذا كان الثاني عامٌ أريد به الخاص إذاً: كأنه قال: ما قام إلا زيدٌ زيدٌ، وإنما أطلق اللفظ العام: القوم مراداً به: الخصوص، هذا فيه بُعد، فصح إبداله من المستثنى لكنه بدل كل.

وجاء قوله:

فَإِنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً ... إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ

إذا لم يكن شافعٌ إلا النبيون: بالرفع على أنه بدل، - وهذا لا إشكال - بدل بعض من كل، فلما تقدم: إِلَّا النَّبِيُّونَ على شافعِ المستثنى منه حينئذٍ نقول: شافعُ هذا بدل من النَّبِيُّونَ، إما أن يُقال: بأنه عامٌ أريد به الخاص، وإما أن يُقال: بأنه بدل على القلب، فيكون نبون: هو بدل، وشافع: هو المبدل منه، على التقديم والتأخير.

إذاً: قوله وَعَبَّرُ نَصْبٍ سَابِقٍ: الذي هو الرفع، أو النصب، أو الخفض؛ لأنه يصدق عليه؛ لأن البديل قد يكون بالرفع، وقد يكون بالنصب، وقد يكون بالخفض، غير النصب يعني: على الاستثناء، وقد يكون منصوباً على التبعية، لو قال قائل: ما رأيت

إلا زيداً القوم، كم وجه في: إلا زيداً، هنا؟ في اللفظ ليس له إلا النصب؛ لأنك إذا أبدلته نصبته؛ لأن القوم: منصوب، وإذا نصبته على الاستثناء نصبته إذاً، إذاً داخل فيه أو لا؟ غَيْرُ نَصْبٍ يعني: على الاستثناء، ولا يمنع النصب على البدلية، وأما الرفع والخفض فهذا واضح.

وَعَبَّرَ نَصْبِ سَابِقٍ ما هو السابق؟ المستثنى، سابق على ماذا؟ على المستثنى منه، إذاً: نصب السابق هو الأصل، غير نصبه هذا هو الفرع، وَعَبَّرَ نَصْبِ سَابِقٍ نصب مستثنى سابق على المستثنى منه، إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه غير النصب وهو: الرفع أو النصب أو الخفض لا على الاستثناء قَدْ يَأْتِي، قَدْ: هذا للتقليل، وَلَكِنْ نَصْبُهُ على الاستثناء اخْتَرُ، اختر نصبه على الاستثناء، إِنَّ وَرْدَ لَأَنَّهُ الفصح الشائع في لسان العرب، فالأفصح حينئذٍ يكون النصب، إِنَّ وَرْدَ أي: السابق أي: أردت وروده منك بالتكلم به، إِنَّ وَرْدَ يعني أنت إن تكلمت به وورد على لسانك فاختر نصبه، أو ورد في لسان العرب، حينئذٍ اختر الحكم بكونه منصوباً، إن ورد في لسانك أنت بالتكلم به، حينئذٍ تتكلم به منصوباً، وإن كان على غيرك فاحكم، إن ورد منصوباً فاحكم عليه بالنصب وهو الاختيار، فمعنى البيت: إنه قد ورد في المستثنى السابق غير النصب وهو الرفع، وهو الرفع: هذا فيه نظر .. تخصيص ابن عقيل فيه نظر، لماذا؟ لما ذكرناه .. غَيْرُ نَصْبٍ: يصدق بالرفع وبالنصب لا على الاستثناء وبالخفض، وذلك إذا كان الكلام غير موجب، نحو: ما قام إلا زيد القوم، ولكن المختار نصبه، وعلم من تخصيصه ورود غير النصب بالنفي، أن الموجب يتعين فيه النصب كما ذكر هو، نحو: قام إلا زيداً القوم. بقي النوع الثالث لأحوال (إلا) وهو: الاستثناء المُفْرَغ وهو: أن لا يُذكر المستثنى منه، يُحذف من الكلام: ما قام إلا زيداً، فحينئذٍ (إلا) وجودها وعدمها سواء، إذا قلنا: هي الناصبة في مثل هذا التركيب (إلا) ملغاة، بمعنى: أنها لا عمل لها، فتقول: ما قام إلا زيداً، قام: فعل، وزيدٌ: فاعل، ما رأيت إلا زيداً، رأيتُ: فعل وفاعل، وزيداً: مفعول به، و (إلا) ملغاة، ما مررت إلا بزید، دخلت الباء على زيد و (إلا) ملغاة، هذا الاستثناء المُفْرَغ.

وَأَنَّ يُفْرَغَ سَابِقٌ: بالتثنية، الأصل سَابِقٌ إِلَّا: مضاف ومضاف إليه، لكن نونه هنا من أجل الوزن، وَأَنَّ يُفْرَغَ سَابِقٌ، يُفْرَغُ: هذا مُغَيَّرُ الصيغة، سَابِقٌ: نائب فاعل، سَابِقٌ إِلَّا: إِلَّا قُصِدَ لفظه مفعول به لسابق، سَابِقٌ إِلَّا يعني: وَأَنَّ يُفْرَغَ سَابِقٌ إِلَّا من ذكر المستثنى منه؛ لأنه لا يتصور أن لا يتقدم عليه فعل هذا الأصل، فحينئذٍ: ما قام إلا زيداً، نقول:

سابق (إلا) قد فُرِّغَ وهو حذف المستثنى منه يعني: لم يذكر المستثنى منه، وَإِنْ يُفَرِّغُ
سَابِقُ إِلَّا مِنْ ذِكْرِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوْ الْأَعْدَمَا .. عَدِمَا .. عُدِمَا يجوز
فيه الوجهان.

لِمَا بَعْدُ: يُفَرِّغُ لما بعدُ يعني: بعد (إلا) إِذَا: بَعْدُ وهذا مبنيٌّ على الضم، وإذا أردنا كشفه
وإرجاع المضاف إليه لما بعده أي: بعد (إلا) أو بعد السابق، جوزه بعضهم، إِذَا: (لِمَا)
نقول: هذا متعلق بقوله: يُفَرِّغُ، بَعْدُ: هذا صلة ما، يعني: للذي بعدُ، يَكُنْ السابق كَمَا
لَوْ الْأَعْدَمَا، (مَا) هذه مصدرية، و (لَوْ) مصدرية، والمصدرية لا يلي المصدرية، فإما أن
نقول: (ما) زائدة أو (لو) زائدة واحد منها، لأن (ما) مصدرية لا يتلوها حرف مصدرية
مثلاً، حينئذٍ (ما) زائدة أو (لو) أصلية، (ما) أصلية (لو) زائدة واحد منها.

(ما) هنا يجوز أن تكون مصدرية و (لو) زائدة، ويجوز العكس أي: يكن كعدم (إلا) كَمَا
لَوْ الْأَعْدَمَا .. أي: يكن كما لو عُدِمَ (إلا) يعني: كعدم (إلا) أي: كذي عَدَمَ (إلا) في
الحكم، يعني: لا في الوجود؛ لأنها ملفوظٌ بها، وإنما المراد به الحكم.

وَإِنْ يُفَرِّغُ سَابِقُ إِلَّا لِمَا بَعْدُ، يعني: لما بعد (إلا)، يَكُنْ لما بعد (إلا) وهو: الاستثناء من
غير تمام، قسيم قوله سابقاً: مَا اسْتَثْنَيْتَ إِلَّا مَعَ تَمَامٍ، يَكُنْ كَمَا، يكن أي: السابق، كَمَا
لَوْ الْأَعْدَمَا، يعني: كعدم إلا، فأجر ما بعدها على حسب ما يقتضيه حال ما قبله من
إعرابٍ، ولا يكون هذا الاستثناء المفرغ إلا بعد نفي أو شبهه؛ لأنه يمتنع أن يقال: قام
إلا زيدٌ .. رأيتُ إلا زيداً هذا ممتنع في العادة، إذا قال: قام في الإيجاب، يعني: لماذا
النحاة اشترطوا في الاستثناء المفرغ أن يكون بعد نفي، ولا يتصور وجوده في الإيجاب؟
إلا على رأي ابن الحاجب في مسائل مستثناة.

لو قال قائل: قام إلا زيدٌ معناه: قام كل الناس إلا زيد، رأيتُ إلا زيداً يعني: رأيتُ جميع
الناس إلا زيداً وهذا متعذر، ما يمكن أن يقال: رأيتُ كل الناس إلا زيداً، ولذلك
اشترطوا أن يكون .. أن يصح الكلام ويصح الاستثناء، ولذلك ابن مالك شرط في حد
الاستثناء: أن يكون مفيداً، فلو لم يكن مفيداً قال: لا يسمى: استثناءً، خرج عن لسان
العرب، ومثل لذلك بقوله: قام القوم إلا ناساً، نقول: هذا ليس استثناءً؛ لأنه ليس فيه
فائدة، قام القوم إلا رجلاً، قال: هذا ليس فيه فائدة، وإن كان نوزع في هذا.

إذا استثنى بـ (إلا) وكان الكلام غير تام: وهو الذي لم يُذكر فيه المستثنى منه، فلا عمل
لـ (إلا) بل يكون الحكم عند وجودها مثله عند فقدانها، ويسمى: استثناءً مفرغاً،
وشرطه: كون الكلام غير إيجابٍ، بل يكون مسبوقاً بنفي أو شبهه، ومنعوا وقوعه بعد

الإيجاب لا امتناع: ضربتُ إلا زيدا في مجرى العادة، إذ معناه: ضربتُ جميع الناس إلا زيدا، بخلاف: ما ضربتُ إلا زيدا، هذا فيه نفي وحصر، نفي الضرب عن غير زيد، هذا يمكن أن يقول: ما ضربتُ الناس، ما ضربتُ إلا زيدا يمكن، ما ضرب أحدًا إلا زيدا، لكن: ضربتُ إلا زيدا، يعني: ضرب كل الناس ما ترك أحد إلا زيد، هذا بعيد! فجوز الأول دون الثاني:

وإن يُفَرِّغَ سَابِقٌ إِلَّا لِمَا ... بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوْ الْغَدِمَا

يَكُنْ كَعَدَمٍ (إلا) يعني: في الحكم كونها ناصبةً دون في الحكم والمعنى معاً، وهذا عند غير الكسائي، أما هو فيحيز النصب في نحو: ما قام إلا زيد، بناءً على مذهبه من جواز حذف الفاعل، يعني: الكسائي يجوز: ما قام إلا زيدا بالنصب، لأنه يرى كما سبق جواز حذف الفاعل.

كَمَا لَوْ الْغَدِمَا: (إلا) نائب فاعل، لأي شيء؟ .. كَمَا لَوْ الْغَدِمَا، لَوْ: هل يتلوها اسم؟ فعل لا يتلوها الاسم، بل لا بد من فعلٍ صريح: ((وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ)) [القلم:9] .. ((يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ)) [البقرة:96] صريح، فإن لم يكن حينئذٍ هي مثل (إن) الشرطية، و (إذا) الشرطية.

إِذَا: (إلا) هنا نقول: نائب فاعل، إذا جعلنا غَدِمَا مَغِيرَ الصيغة فهو نائب فاعل دل عليه الفعل المذكور، وإذا قلنا: غَدِمَا كما ضبطه البعض، حينئذٍ صار الفاعل ضمير مستتر، وصار (إلا) مفعولاً به.

(إلا) مرفوعٌ بفعل محذوف يفسره غَدِمَا، وهذا بناء على أن غَدِمَا لما لم يسم فاعله، أما على قراءته بالبناء للمعلوم والفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى السابق أو ما بعده، ف (إلا) منصوبٌ على المفعولية لا مرفوعٌ على نيابة الفاعل.

المفَرَّغُ مثل ماذا؟ جاء في القرآن؟ نعم، نفي نحو: ((وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ)) [آل عمران:144] كذلك: ((وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ)) [النور:54] وشبهه النفي: ((وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ)) [النساء:171]، الاستفهام الإنكاري: ((فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ)) [الأحقاف:35] وهذا هو الاستثناء المفَرَّغ ولا يقع في كلامٍ موجب، فلا تقل: ضربتُ إلا زيدا خلافاً لابن الحاجب له تفصيل: أن يكون ما بعد (إلا) فضلة، أن تحصل به فائدة .. إلى آخره، لكنه مرجوح، والصواب ما عليه الجمهور.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

- * حكم (إلا) إذا تكررت للتوكيد
- * حكم (إلا) إذا تكررت لغير توكيد
- * حكم المستثنى بـ (غير) .
- * فائدة الفرق بين (إلا وغير) وأوجه نصب (غير) بين النحاة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة، والسلام على نبينا محمد، وعلى آله، وصحبه أجمعين.
أما بعد:

سبق الحديث عن أحوال (إلا) من وجوب النصب، والحالة الثانية من رجحان الإتيان على النصب، الحالة الثالثة وهي التي أشار إليها بقوله:
وَإِنْ يُقَرَّغْ سَابِقٌ إِلَّا لِمَا ... بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوْ إِلَّا عَدِمَا

أو عَدِمَا، يجوز فيه الوجهان، وهذا الاستثناء المفرغ، وهو أن يكون الكلام غير تام، يعني لا يذكر فيه المستثنى منه -يحذف-، ثم حينئذ تكون (إلا) ملغاة وجودها وعدمها سواء، ثم يُسلط العامل ما قبل (إلا) على ما بعد (إلا) فيرفعهُ فاعلاً إن كان يطلب فاعلاً، وينصبهُ مفعولاً إن كان يطلب مفعولاً، ويجرهُ بحرف جر ويدخل عليه مباشرة. النحاة حكموا بأنه يصح التفريغ لجميع المعمولات بالأصالة إلا المصدر المؤكّد، فلا يجوز: ما ضربت إلا ضرباً، قالوا هذا لا يجوز، لماذا؟

لكونه مصدراً مؤكّداً، هذا المشهور، وبعضهم زاد الحال والتمييز، وأما قوله تعالى: ((إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا)) [الجاثية: 32] هذا مصدر مؤكّد، كيف نقول لا يُفرغ العامل للمصدر المؤكّد ثم نقول: يقول تعالى: ((إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا)) [الجاثية: 32]؟

قالوا: هذا مؤول قيل التنوين للتعظيم، حينئذ يكون مُبيناً للنوع لا مؤكّداً، ((إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا)) [الجاثية: 32] ظناً عظيماً، حينئذ صار التنوين للتعظيم، إذا صار موصوفاً وإذا صار موصوفاً خرج عن كونه مصدراً مؤكّداً، والمنع إنما يتحقق أو ينصب على المصدر المؤكّد.

وقيل (إلا) مؤخّرة من تقديم والأصل وقوعها قبل العامل، إن نحن إلا نظنُّ ظناً، إذن لم يكن من تفريغ العامل للمصدر.

وأما قوله تعالى: ((وَيَأْتِي اللَّهَ إِلَّا أَنْ يَتِمَّ نُورُهُ)) [التوبة: 32] قيل هذا استثناء مُفرغ،

وظاهره إيجاب، وشرط الاستثناء المفرغ أن يكون منفيًا، ((وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ)) [التوبة: 32] يقال: هذا ظاهره استثناء مفرغ وهو إيجاب، قالوا: كذلك هذا مؤول، لم يرد الله، ويأتي الله: أي لم يرد الله إلا أن يتم نوره إذن الأصل في الاستثناء المفرغ أن يكون منفيًا، وهذا قول جمهور النحاة، والعلة كما ذكرناها سابقاً، أنه يستحيل عادةً أن يقول: ضربتُ إلا زيداً، حينئذٍ يصدق الضرب على كل الناس إلا زيد، ورأيتُ إلا زيداً؛ يعني رأيت الناس كلهم إلا زيداً، وهذا محال أن يرى كل الناس ويستثنى زيداً، يمكن زيد أنه لم يراه، لكن كل الناس يراهم نقول هذا بعيد.

وذهب ابن الحاجب إلى أنه يصح وقوع الاستثناء بعد الإيجاب بشرطين: أن يكون ما بعد إلا فضلة لا يكون عمدة، والثاني أن تحصل فائدة، كأن يكون المستثنى منه محصوراً في نفسه، وذلك كقولك: ذاكرتُ إلا يوم الجمعة، فإن كان عمدة نحو: حضر إلا زيد، هذا لا يجوز؛ لأنه عمدة، والشرط أن يكون فضلة، أو لم تحصل فائدة نحو (ضربتُ إلا زيداً) لم يجز الاستثناء المفرغ، إذن جَوَزَ ابن الحاجب أن يكون الاستثناء المفرغ من إيجاب، لكن بشرطين، الأول: أن يكون فضلة لا يكون عمدة، "ما حضر إلا زيد"، أما "حضر إلا زيد" فلا يصح؛ لأن زيداً هذا عمدة، وكذلك أن تحصل به فائدة، "رأيتُ إلا زيداً" لم تحصل به فائدة، وسبق أن ابن مالك -رحمه الله- اشترط في صحة الاستثناء الباب كله من أصله أن يكون مفيداً.

فإن لم يكن مفيداً نحو: ما حضر الناس إلا رجلاً، أو ما حضر القوم إلا أناساً، قال: هذا لا يجوز، لعدم فائدة، ونُوزِعَ في ذلك.

إذن الاستثناء المفرغ يُشترط فيه أولاً: أن يكون المستثنى منه محذوفاً لا يكون موجوداً في الكلام.

ثانياً: أن يكون منفيًا، فلا يتأتى في الإيجاب؛ خلافاً لابن الحاجب، وما اشترطه فيه نظر، وأما ما جاء في ظاهر القرآن ((إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا)) [الحاثية: 32] ((وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ)) هو مؤول على ما ذكرناه.

قال -رحمه الله تعالى-:

وَأَلْغِ إِلَّا ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَلَا ... تَمَرُّ بِهِمْ إِلَّا أَلْفَقَى إِلَّا أَلْعَلَا

وَأَلْغِ (إلا) هذا شروع من الناظم في بيان ما إذا كُثِّرَتْ (إلا)، الكلام السابق كله في ما إذا أُفْرِدَتْ (إلا)، يعني الكلام هنا كالكلام في:

عَمَلٌ إِنَّ اجْعَلَ لِلَّهِ فِي نَكِرَةٍ ... مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكْرَرَةً

إذن لا النافية للجنس قد تكون مفردة، "لا رجل في الدار"، وقد تكون مُكْرَرَةً "لا حول ولا قوة إلا بالله"، الكلام في (إلا) كذلك يعني قد تُكْرَر (إلا)، فيقال: "جاء القوم إلا زيداً إلا بكرةً إلا عمراً إلا خالداً إلا محمداً"، هنا كُثِرَتْ (إلا) .. ما الحكم هنا؟ هل كله للاستثناء أم ثم تفصيل؟ ما هو المستثنى ما الذي يجب نصبه ما الذي يجب إتباعه أو يجوز إتباعه؟

هذا شروع من الناظم في بيان (إلا) إذا كُثِرَتْ، (إلا) قد تُكْرَر لمجرد التوكيد، يعني لا يُقصد بها إلا مجرد التوكيد لا الاستثناء؛ لا الإخراج، حينئذٍ إذا كان الأمر كذلك فوجودها وعدمها سواء، ولذلك قال: وَأَلغِ إلّا من حيث ماذا؟

من حيث العمل ومن حيث الإخراج، يعني لفظاً ومعنى، عملاً ومعنى، حينئذٍ ليس لها فائدة، إلا مجرد التوكيد كالحرف الزائد، وإن كان الحرف الزائد يعمل، لكن إلا هنا لا تعمل، ولذلك قال: وَأَلغِ (إلا)، هذا فيه دليل واضح بين على أن الناظم يرى أن (إلا) هي العاملة، هي عاملة النصب بخلاف ما يُنسب إليه في هذا الكتاب بأنه يرى أن العامل هو الفعل بواسطة (إلا)، الصواب أنه قال وَأَلغِ (إلا) بعدما قال: مَا اسْتَثْنَتْ (إلا) نسب إليها الاستثناء، وهذا صحيح، وإذا كان الأمر كذلك حينئذٍ إذا أثرت من جهة المعنى لزم من ذلك أن يكون العمل منسوباً إليها.

وَأَلغِ (إلا): إلّاؤها أن لا تنصب، وَأَلغِ (إلا): إلّا قُصِدَ لفظه، أَلغِ هذا فعل أمر والفاعل ضمير مُستتر وجوباً تقديره أنت، و (إلا) قُصِدَ لفظه وهو مفعول به، أَلغِ إلّا يعني إلّاؤها أن لا تنصب، وَأَلغِ (إلا) ذات: بالنصب، دلّ على أن (إلا) مفعول به منصوب، ونصبه فتحة مقدرة على آخره.

ذات توكيد، احترازاً من التأسيسية وهذا سيأتي ذكرها، ذات توكيد أي صاحبة توكيد حال من المفعول به وهو (إلا)، وهي التي يصح طرحها والاستغناء عنها يعني لا تؤثر في المعنى إذا حُذفت، جاء القوم إلا زيداً إلا أخاك، هو زيد نفسه، لو قيل: جاء القوم إلا زيداً إلا أخاك، إلا زيداً أخاك، نقول وجود (إلا) وعدمها سواء من حيث الاستثناء.

إذن: ذات توكيد المراد به (إلا) المؤكدة هي التي يصح طرحها والاستغناء عنها. وضابطُ هذا الباب أن يقال: إذا تَلَّتْ عاطِفاً بالواو خاصة، إذا تَلَّتْ عاطِفاً إذا جاءت بعد حرف عطف، أو جاء ما بعدها بدلاً، تلاها اسم ماثِل لما قبلها حينئذٍ يُعَرَّب بدلاً

بأنواعه الأربعة، إذن: متى نحكم على (إلا) بأنها مؤكدة؟

نقول: في باين اثنين، أولاً: التكرار يكون للتوكيد يأتي في العطف (بالواو) خاصة، تقول: قامَ القومُ إلا زيداً وإلا عمراً، (و) وإلا، جاءت (إلا) بعد (الواو)، حينئذٍ نقول: جاء القومُ إلا زيداً، (إلا) هذا مؤسّسة، جيء بها للاستثناء، إلا زيداً، (و) حرف عطف، (إلا) ملغاة، وزيداً معطوف على ما قبله، المعطوف على المنصوب منصوب، إذن بعد (الواو) خاصة فإن أطلق بعضهم العطف فالمراد به (الواو) على جهة الخصوص.

والثاني يأتي في البديل بأنواعه الأربعة؛ بديل كل من كل، بديل بعض من كل، بديل اشتغال وبديل غلط.

حينئذٍ نقول: إذا جاء الاسم بعد (إلا) إما أن يكون مُماثلاً لما قبل (إلا) كالمثال الذي ذكره الناظم:

..... كلاً ... تَمَرُّزُ بِهِمُ إِلَّا أَلْفَتِي إِلَّا أَلْعَلَّ

لَا تَمَرُّزُ بِهِمُ: الاستثناء هنا تام منفي، لَا تَمَرُّزُ: شبه نهي، (إلا) هذه أداة استثناء مؤسّسة على بابها على أصلها، أَلْفَتِي هذا مستثنى من الضمير (الهاء)، ما حكمه؟ يجوزُ فيه الوجهان والإتيان أرجح، الإتيان هنا يكون بالجر، بِهِمُ إِلَّا أَلْفَتِي، إذن الكسرة مقدّرة تكون، إِلَّا أَلْعَلَّ، العلا وصفٌ له، إلا الفتى العلا، فنقول العلا هذا هو نفسه ما قبل (إلا)، اسم مماثل له، نفسه، لكن وصف له، حينئذٍ نقول: أَلْعَلَّ هذا يُعتبر بديل كل من كل، و (إلا) ملغاة؛ لأنها جيء بها مؤكدة فحسب، ليس لها معنى تأسيسي بمعنى استثناء بعد استثناء، وإنما المراد به - (إلا) - المراد به التأكيد فحسب.

مثال بديل الكل من الكل: لَا تَمَرُّزُ بِهِمُ إِلَّا أَلْفَتِي إِلَّا أَلْعَلَّ.

والأصل لَا تَمَرُّزُ بِهِمُ إِلَّا الفتي العلا، بحذف (إلا)، فالعلا بدلٌ من الفتى وكُثِرَت (إلا) توكيداً، ومثال بديل البعض من الكل: ما أعجبنى أحدٌ إلا زيدٌ إلا وجهه، إلا زيدٌ وجهه بديل بعض من كل؛ لأن الوجه بعض من زيد، ما أعجبنى أحدٌ إلا زيدٌ إلا وجهه، إلا زيدٌ هذا على الإتيان وهو أرجح، إلا وجهه نقول: هذا بديل بعض من كل.

ولو أُلغيت (إلا)، كـ "ما أعجبنى أحدٌ إلا زيدٌ وجهه" فالمعنى صحيح ثابت.

ومثال بديل الاشتغال "ما سرّني أحدٌ إلا زيدٌ إلا أدبه إلا علمه إلا خلقه"، ما سرّني أحدٌ إلا زيدٌ، إلا زيداً، بديل أو النصب؟ النصب على الاستثناء ويجوز فيه الإتيان، إلا أدبه، (إلا) هذه مؤكدة وجودها وعدمها سواء، يعني لم تُفد تأسيساً؛ لم تُفد استثناءً بعد

استثناء، حينئذٍ نقول: هي مُؤَكَّدَة، وما بعدها: اشتمال مما قبله.

"ما سَرَّي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ أَدْبُهُ"، كما تقول "أعجبني زيدٌ علمُهُ"، علمُهُ: بدل اشتمال مما قبله، ومثالُ بدلِ الغلط "ما أعجبني إِلَّا زيدٌ إِلَّا عمروٌ" غَلَطَ، عمروٌ زيدٌ هذا بدل غلط، حينئذٍ نقولُ ما أعجبني إِلَّا زيد، زيد: فاعل، ما أعجبني إِلَّا زيد، إِلَّا عمرو، (إلا) مُلْغَاة، وعمرو بدل غلط مما سبق، سيأتي بدل الغلط هل هو من فصيح الكلام أولاً؟ قيل أنه من اصطناع النحاة، لو قيل "ما أعجبني أحدٌ إِلَّا زيدٌ إِلَّا عمر"، ما أعجبني أحدٌ إِلَّا زيد، زيد: مُسْتَثْنَى من السابق حينئذٍ نقولُ الوجهُ إعرابه بدل بعض من كل، "ما أعجبني أحدٌ إِلَّا زيد، عمرو" (إلا) عمرو، (إلا) مُلْغَاة وعمرو هذا بدل غلط مما سبق. وَأَلْغِ إِلَّا يعني لا تنصب، ذَاتَ تَوْكِيدٍ، يعني صاحبة توكيد، تقوية، التوكيد في اللغة من إثبات الشيء بقوة، وهذا سبق معنا، التوكيد بمعنى التقوية.

كَأَنَّ تَمَرَّزَ بِهِمْ إِلَّا أَلْفَقَى: هذا مُسْتَثْنَى من الضمير المجرور (بالباء)، (إلا) زائدة لمجرّد التأكيد، أَلْعَلَّ: بدل كل من الفقى، والتقدير إِلَّا الفقى العلاء، وهذا مماثل لما قبلها. إذن نقول: ضابطُ (إلا) التوكيدية أنها تأتي في باين اثنين فحسب، وذلك إذا سبقها (واو)، قام القومُ إِلَّا زَيْدًا َ وَإِلَّا عمرواً، نقول (إلا) هذه مُلْغَاة للتأكيد. ثانياً: تأتي في باب البديل بأنواعه الأربعة: بدل كل، بدل بعض، بدل اشتمال، بدل غلط.

قال الشارح: وَأَلْغِ إِلَّا ذَاتَ، إذا كُرِّرَتْ إِلَّا لقصد التوكيد لم تؤثر فيما دخلت عليه شيئاً؛ لا من جهة المعنى ولا من جهة الإعراب، كيف من جهة المعنى ونحن نقول نفيدُ التوكيد؟

لم تؤثر فيه شيئاً، المعنى الذي جيء بها في هذا الباب هو إفادة الاستثناء وهو الإخراج، حينئذٍ هل أفادت هذا المعنى؟

الجواب: لا، إذا لم تُفَد حينئذٍ العرب لا تزيد حرفاً واحداً، ليس كلمة إلا، لا تزيد حرفاً واحداً إلا المعنى، ولذلك القاعدة المشهورة: زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى غالباً، وهذا واضح بين، إذا كان حرف واحد، ولذلك نقولُ في البسملة: رَحْمَنُ أَبْلَغُ من رَحِيمٍ لماذا؟ لأن "رحمان" على خمسة أحرف، فعلاَن يدلُّ على الامتلاء، كغضبان وشبعان، ورحيم هذا على أربعة أحرف، فعيل.

إذن زيادة المبنى تدلُّ على زيادة المعنى؛ فكيف بـ (إلا) وهي كلمة مُسْتَقَلَّة، فالأصل في وضعها في هذا الباب أن تُفِيدَ الإخراج، وهو الاستثناء، إذا لم تُسْتَعْمَلْ في هذا المعنى، حينئذٍ لا شك أنها استُعمِلَتْ في معنى؛ لأنه لا يقول دخولها وخروجها من حيث المعنى واحد لا، لا يقولون هذا، وإنما المراد دخولها وخروجها من حيث الاستثناء لا من حيث

مُطلق المعنى، هذا يلتبسُ على الطلاب، وإذا جاءت مسألة الحرف الزائد في القرآن أقاموا الدنيا.

نقول: مُطلق المعنى ليس منفيًا، وإنما المنفي المعنى الخاص باللفظ، وأما مُطلق المعنى هذا يشملُ التوكيد، والمعروف أن القاعدة أن العرب لا تزيد شيئاً سواء كان اسماً أو حرفاً إلا لفائدة، وهذه الفائدة ليست هي التي وضع لها هذا اللفظ في لسان العرب، وإنما فائدة التوكيد والاستثناء هذا واضح بين، دائماً تقول ما قامَ القومُ إلا زيداً، ثم تقول قام القوم إلا زيداً إلا العلا، العلا هذا استثناء، لا استثناء هنا، ما وجه الاستثناء؟ ليس فيه استثناء "قام القوم إلا زيداً إلا وجهه"، كيف هذا؟

نقول هذا: بدل بعض من كل، حينئذٍ نقول لم تُؤثّر فيما دخلت عليه شيئاً معنى الاستثناء الذي وضعت له في هذا الباب أصالة، والعمل الذي هو النصب، ولذلك بعضهم قال: ذاتُ توكيدٍ، إلغاؤها أن لا تنصب، وإذا لم تنصب حينئذٍ خرجت عن أصلها، ولم تُفد غير توكيد الأولى، وهذا معنى إلغاؤها، وهذا واضح، وذلك في البدل والعطف، أطلق الناظم هنا البدل والعطف، الصواب أن يقال في البدل بأنواعه الأربعة وفي العطف بـ (الواو) خاصّة لا غير، هذا ما عليه النحاة، نحو "ما مررتُ بأحد إلا زيدٍ إلا أخيك"، أخيك: بدل من زيد، بدل كل من كل.

لو حذفَت (إلا) قلت: "ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ أخيك"، فأخيك: بدل من زيد؛ بدل كل من كل، ولم تُؤثّر إلا شيئاً، يعني لم تُفد فيه استثناء مستقلاً، هذا المراد، وكأنك قلتَ ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ أخيك، ومثله كلام الناظم -رحمه الله تعالى-، وأما العطفُ كقوله "قامَ القوم إلا زيداً وإلا عمرًا"، (إلا) هذه ملغاة، والأصل إلا زيداً وعمرًا، (و) بحرف العطف (الواو)، ثم كرّرت (إلا) توكيداً، ومنه قول الشاعر:

هَلْ الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَهَارَهَا ... وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

إِلَّا لَيْلَةٌ وَهَارَهَا وَطُلُوعُ الشَّمْسِ .. هذا الأصل، نحكم على (إلا) بكونها زائدة؛ لأن (الواو) سبقتها، نحكم على (إلا) بكونها ملغاة من حيث المعنى ومن حيث العمل، لسبقها بـ (الواو)، والأصل طلوع الشمس، وكُرِّرت إلا توكيداً، ودخول (إلا) هنا ليس خاصاً بنوع من الأنواع السابقة، بل قد يدخل الاستثناء التام الموجب، والاستثناء المنفي والمنفصل والمنقطع والمفترغ، كل ما سبق يصحُّ دخول (إلا) التي هي للتوكيد. وَأُلغِ إِلَّا ذاتُ توكيدٍ كلاً تَمَرُّز، نقول هذه الأحكام لا تختصُّ بنوع من أنواع الاستثناء بل

تقع في الاستثناء في المتصل وفي المنقطع وفي المفرغ، ف (إلا) التي للتوكيد لا تُفيد استثناء، وإنما جيء بها للتوكيد فقط وضابطها أن يكون ما بعدها بدلاً مما قبلها، أو تتلو عاطفاً، وذلك بخصوص (الواو) على جهة الخصوص، وقد اجتمع تكرارها في البدل والعطف في قوله:

مَالِكٌ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ ... إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمْلُهُ

مَالِكٌ مِنْ شَيْخِكَ، قيل المراد به الجمل، أكثرهم على أنه الجمل، إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ هذا بدل من عَمَلُهُ، وَإِلَّا رَمْلُهُ جاءت (الواو) قبل (إلا)، حينئذٍ نقول هذا (إلا) حرف توكيد وهي مُلغاة، يعني لم تُفد إلا التوكيد فحسب، لم تُفد شيئاً من جهة الاستثناء - المعنى - ومن جهة العمل، والأصلُ إِلَّا عَمَلُهُ رَسِيمُهُ وَرَمْلُهُ، فرسيمه: بدل من عمله ورمله: معطوف على رسيمه، (إلا): كُرِّرت إلا للتوكيد.

وَأِنْ تُكْرَرْ: إذن تُكْرَرْ إِلَّا للتوكيد، وعرفنا ضابطها، وَأِنْ تُكْرَرْ لَا لِتوكيدٍ .. ما الذي يقابل التوكيد؟ التأسيس، التأسيس معناه هنا أنها جاءت للمعنى الذي وُضعت له في هذا الباب، وهو الاستثناء، إذا جيء بها من أجل الإخراج، حينئذٍ جيء بها في المعنى الذي وضعت له، حينئذٍ تقتضي ماذا؟ العمل أو لا؟ لا بد من العمل، إذن لا بد أن تُبقيها على أصلها.

وَأِنْ تُكْرَرْ (لا) لتأسيس لا لتوكيد، وَأِنْ تُكْرَرْ لَا لِتوكيدٍ، (لا) هنا حرف عطف، أين المعطوف عليه؟

محذوف، وَأِنْ تُكْرَرْ إِلَّا لتأسيس لا لتوكيد، إذن القسمة ثنائية، فقوله: (لا) عطف على محذوف، أي لتأسيس لا لتوكيد، حينئذٍ إما أن يكون الاستثناء مُفَرَّغ أو لا.

..... فَمَع ... تَفْرِيعُ التَّأثيرِ بِالْعَامِلِ دَعْ

فِي وَاحِدٍ مَّا بِإِلَّا اسْتُثْنِي ... وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُعْنِي

الحاصل أنه إذا كان الاستثناء مُفَرَّغ مثل "ما قام إلا زيد إلا عمراً إلا بكرةً إلا خالداً"، قال: فمع تفریعِ دع التأثيرِ بالعاملِ في واحدٍ مما استثنى بـ (إلا)، العامل يطلب ماذا؟ قلنا: يطلب ما بعد إلا إن كان طالباً للفاعل رفعه، وإن كان طالباً لمفعول به نصبه، وإن كان طالباً لجرور جرّه، وهذا يطلب واحداً فقط، فحينئذٍ إذا تكرر الاستثناء وكُرِّرت (إلا) للتأسيس أعطينا العامل حقه، ثم نصبنا الباقي على الأصل، فنقول "ما قام إلا زيد"، بالرفع، إلا بكرةً، إلا خالداً، إلى ما شئت، فننصب الثاني والثالث، ونرفع الأول،

وهل الرفع خاصٌّ بالأول أم إن الحكم مطلق؟

قال: في واحدٍ، ما حدّده هل هو الأول أم الثاني أم الثالث، أنت تُخَيِّرُ والأول أولى، ما قام إلا زيداً، إلا عمرًا، إلا بكرًا، ما قام إلا زيداً، إلا عمرًا، إلا بكرًا، أنت تُخَيِّرُ.

دع التأثير للعامل في واحد والباقي تنصبه على الأصل؛ لأن (إلا) ناصبه، فَمَع تَفْرِيعِ التأثيرِ بِالْعَامِلِ دَع، فَمَع (الفاء) هذه واقعة في جواب الشرط وَإِنْ تُكْرَرْ، فَمَع تَفْرِيعِ (مَع) هذا ظرف وهو مضاف وتَفْرِيعِ مضاف إليه، مُتَعَلِّقُ بقوله دَع يعني اترك، فَمَع تَفْرِيعِ .. وَإِنْ تُكْرَرْ لَا لِتَوْكِيدِ فدع التأثير بالعامل في واحدٍ مما استثنى بـ (إلا)؛ لأن المستثنى بـ (إلا) عندك ثلاث مثلاً حينئذٍ تترك العمل .. عمل العامل لواحد منها، والباقي:

وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي، وَلَيْسَ، الواحد الذي رُفِعَ أو نُصِبَ على أنه مفعول، أو جَرَّ .. ليس مغنياً عن نصب سواه، بل يُنْصَبُ السوى الذي هو سوى ذلك الواحد الذي أشغلت به العامل.

إذن: فَمَع تَفْرِيعِ التأثيرِ، التأثير هذا بالنصب مفعول مُقَدَّم لـ دَع، بِالْعَامِلِ، دَع: أي اتركه باقياً في واحدٍ مما استثنى بـ (إلا) هذا صفة لواحد، (ما) هذه موصولة واقعة على المستثنيات، مما استثنى بـ (إلا) صلة (ما)، وَلَيْسَ ذلك الواحد عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ، أي سوى ذلك الواحد الذي شغلت به العامل، مُغْنِي أصله مُغْنِيَا، فَوَقَفَ عليها على لغة ربيعة، فلذا جعلناه خبراً لليس، ليس هو أي ذلك الواحد مُغْنِيَا عن نصب سواه. ولك أن تجعل " مُغْنِي " اسم ليس، وليس مُغْنٍ عن نصب سواه موجود، وهذا الأول أولى، أن تجعل مُغْنِيَا هذا خبر ليس، واسم ليس ضميرٌ مستترٌ يعودُ على واحد على الواحد.

دَعُ إي اتركه باقياً في واحدٍ، دَلَّ على أن ترك العمل بـ (إلا) ليس مخصوصاً بواحدٍ دون واحد، بل يجوزُ إلغاء (إلا) في الأول دون الثاني والثالث، وفي الثاني دون الأول والثالث، وفي الثالث دون الأول والثاني، كما ذكرناه من الأمثلة السابقة.

مِمَّا بـ (إلا) استثنى ... وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي قوله: بِالْعَامِلِ ما المراد بالعامل هنا؟ هذا وقع فيه نزاع بين الشراح، هل المراد به العامل المفرغ الذي يكون قبل (إلا) أو المراد به (إلا) نفسها؟

هذا محتمل، بالعامل المفرغ الذي هو الفعل مثلاً قبل (إلا)، أو المراد بالعامل هنا (إلا)

نفسها؟ هذا يحتمل حمل العامل على ما قبل (إلا)، ما قامَ إلا زيدٌ، قام، هو الذي اقتضى رفعَ زيد أو (إلا) نفسها؟ بحملِ العامل على ما قبل (إلا)، وحمله المرادي على (إلا). أي اترك تأثيرَ إلا النصب في واحدٍ -وهذا فيه نوع تكلف-، أي اترك تأثير (إلا) النصب في واحدٍ أي لا تجعلها مؤثرة في واحد.

ويؤيد الأول قوله: ممَّا به (إلا)، إذ لو كان العامل هو (إلا)، لكان القياس أن يقول: مما به. ويؤيد الثاني عدم إحواله إلى تقديره في دع، لأن دع هذا جعله ابن عقيل بمعنى اجعل، وهذا لا يُعرف في لسان العرب. وعليه قوله: في واحدٍ، المراد اترك التأثير في واحد، واجعله مؤثراً في البقية، هذا إن أُريد بالعامل ما قبل (إلا)، فإن أُريد به (إلا) كان الكلام على ظاهره، أي اترك تأثير (إلا) النصب في واحدٍ، أي لا تجعلها مؤثرة النصب في واحد واجعلها مؤثرة النصب في البقية.

إذن ثم خلاف في تفسير العامل، والظاهر أن المراد به ما قبل (إلا).
وإن تكررَ (لا) لتوكيدِ فَمَع ... تفرغِ التأثيرَ بِالْعَامِلِ دَع

يعني اتركه باقياً

في واحدٍ ممَّا به (إلا) استثنى ... وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُعْنَى

يعني أن ما سوى المستثنى الذي تُلغى (إلا) معه يُنصب، ونصبه بالعامل الذي هو (إلا)، وعلى هذا الوجه حملهُ المرادي-حمل العامل-، وحمله ابن عقيل على أنه العامل الذي قبل (إلا) وجعل (دع) بمعنى (اجعل).

قال المكوذي: وما ذكره المرادي أصوب؛ لأن فيه التنبيه على أن (إلا) هي العامل في المستثنى، وهذا قد صرَّح به الناظم كما سبق معنا، وأيضاً أن ما قبل (إلا) قد لا يكون عاملاً في نحو "ما في الدار إلا زيدٌ إلا بكرٌ إلا عمرو"، حينئذٍ نقول أين العامل الذي قبل (إلا)؟

وجعل "دع" بمعنى "اجعل" غير معهود في اللغة، وإنما "دع" بمعنى "اترك"، قال ابن عقيل: وإذا كُرِّرت (إلا) لغير توكيد وهي التي يُقصد بها ما يُقصد بما قبلها من الاستثناء، يعني استثناء بعد استثناء، إذا كُرِّرت (إلا) فالمراد حينئذٍ بما استثناء بعد استثناء، وذلك في غير بابي العطف والبدل، ولو أُسقطت لما فهم ذلك، فلا يخلو إما أن يكون الاستثناء مفرغاً أو غير مفرغ، فإن كان مفرغاً شغلت العامل بواحدٍ ونصبت

الباقى، إذا كان العامل الذى قبل (إلا) مفرغاً تركته يؤثرُ فى واحد من المستثنيات، ونصبت ما عدا ذلك الواحد ولا يتعينُ الأول بل يترجح، ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرةً، ما قام (إلا) زيداً، ما قبل (إلا) وهو قام هذا يحتاج إلى فاعل، حينئذٍ تعطيه واحداً من هذه الثلاثة؛ إما الأول وإما الثانى وإما الثالث، أنت بالخيار، والأول أولى؛ لأنه قريب من العامل، ما قام إلا زيداً، ثم الباقى ماذا تصنع فيه؟ تنصبه على الاستثناء، وحكمُ النصب واجب، فتقول: ما قام إلا زيداً بالرفع على أنه فاعل، إلا بكرةً إلا عمراً، فهو واجب، ويصحُّ أن تنصب الأول وترفع الثانى تقول: ما قام إلا زيداً إلا عمروً إلا بكرةً، ويصحُّ أن تنصب الأول والثانى وترفع الثالث، فتقول: ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرةً.

ولا يتعينُ واحد منها بشغل العامل، بل أيُّها شئتَ شغلتَ العامل به ونصبت الباقي، وإن كان غير مُفرغ، استثناء غير مفرغ، فالذى أشار إليه فى الآيات الآتية:

وَدُونَ تَفْرِيعٍ مَعَ التَّقْدُمِ ... نَصَبَ الْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالتَّرِيمِ
وَأَنْصَبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِيءَ بِوَاحِدٍ ... مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ
كَلِمَ يَقُولُوا إِلَّا أَمْرًا إِلَّا عَلَيَّ ... وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

وَدُونَ تَفْرِيعٍ، يعنى إذا لم يكن الاستثناء مفرغاً، دُونَ تَفْرِيعٍ هذا ظرف متعلق بقوله احْكُمْ بِهِ دون تفریع، إذا كان الاشتغال يجري فى الظرف حينئذٍ يكون هذا منصوباً على الاشتغال.

وَدُونَ تَفْرِيعٍ، (وَدُونَ) مضاف وتَفْرِيعٍ مضاف إليه، وَدُونَ تَفْرِيعٍ إذا كان غير مفرغ، حينئذٍ إما أن يكون الاستثناء مقدماً أو مؤخراً لا يخلو من أحد حالين؛ إما أن يكون مقدماً وإما أن يكون مؤخراً.

قال: مَعَ التَّقْدُمِ نَصَبَ الْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ، "قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرةً القوم"، سبق معنا "قام إلا زيداً القوم" واجبُ النصب، لعموم قوله: مَا اسْتَثْنَيْتَ (إلا) مَعَ تَمَامِ يَنْتَصِبُ، إذن "قام إلا زيداً القوم" واجبُ النصب، لو كررت (إلا) فى مثل هذا المقام؟

وجبُ النصب كذلك؛ سواء تعدد الاستثناء أم لا، إذا توسَّطَ بين العامل والمستثنى منه، بمعنى أنه تقدَّم على المستثنى منه وجبُ النصب فى الجميع، لا نقول كما قلنا فى المفرغ، نقول لا، "قام إلا زيداً إلا بكرةً إلا عمراً القوم"، تعينُ النصب، ولذلك قال: مَعَ التَّقْدُمِ يعنى تقدم المستثنى على المستثنى منه نَصَبَ الْجَمِيعِ على ماذا؟

على الاستثناء، نَصَبَ الْجَمِيعِ احْكُمَ بِهِ. زيدا مررتُ به مثله. (نَصَبَ الْجَمِيعِ) نَصَبَ هذا مفعول به لفعل محذوف وجوباً من باب الاشتغال، تقديره امضِ نصباً، لكن احكم نصباً لا يأتي، مثل جاوزتُ زيدا مررتُ به، نَصَبَ الْجَمِيعِ احْكُمَ بِهِ؛ لأن الإمضاء والحكم متقاربان.

(نَصَبَ الْجَمِيعِ) هذا منصوب على الاشتغال أي امضِ نصباً، نَصَبَ الْجَمِيعِ على الاستثناء احْكُمَ بِهِ والتَّزِمَ، احْكُمَ بِهِ: (به) يعني نصب الجميع، والتَّزِمَ دَلَّ على أن النصب واجب، ولماذا عطفَ والتَّزِمَ على احْكُمَ؟ لأن الحكم قد يكون واجباً وقد يكون جائزاً، إذن لم يتعين للوجوب فهو مُحْتَمِل، وإذا كان مُحْتَمِلاً حينئذٍ لا بد من قرينة تدلُّ على أن المراد به الوجوب، فقال: والتَّزِمَ يعني التزم ذلك النصب ولا يجوز العدول عنه، فدلَّ على أن قوله: احْكُمَ بِهِ المراد به الوجوب، "قامَ إلا زيدا إلا عمراً إلا بكرأ القوم"، "ما قامَ إلا زيدا إلا عمراً إلا بكرأ القوم"، هذان مثالان لأي شيء؟ تنوع الأمثلة هنا .. "قامَ إلا زيدا إلا عمراً إلا بكرأ القوم"، مشوار طويل، "ما قامَ إلا زيدا إلا عمراً إلا بكرأ القوم"، إذن في النوعين، إذا لم يكن مُفَرَّغاً وتقدَّم المستثنى، -مُستثنيات تقدَّمت- على مُستثنى منه وجب النصب للجميع سواء كان الاستثناء موجباً أم لا.

وَدُونَ تَفْرِيعٍ مَعَ التَّقْدِمِ عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، نَصَبَ الْجَمِيعِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ امضِ، نَصَبَ الْجَمِيعِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ احْكُمَ بِهِ، قد يكون واجباً قد يكون جائزاً ثم عَيَّنَ الوجوب بقوله: والتَّزِمَ، والمثال ما ذكرناه.

الاستثناء التام إذا تكرر فيه (إلا) لغير توكيد وكان المستثنى مقدماً على المستثنى منه، مُستثنيات يعني، نَصَبَ الْجَمِيعِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ.

ثم قال: وَأَنْصَبَ لِتَأْخِيرٍ، هذا جاء تفصيل في الموجب والمنفي، وَأَنْصَبَ لِتَأْخِيرٍ، أما في الإيجاب فمُطْلَقاً، أي في جميعها، نحو "قامَ القومُ إلا زيدا إلا عمراً إلا بكرأ، هذا متى؟ في الإيجاب إذا تأخر، في المتقدِّم لا تفصيل بين إيجاب وغيره وجب النصب مطلقاً. وَدُونَ تَفْرِيعٍ، نقول: إذا لم يكن مُفَرَّغاً حينئذٍ إما أن تتقدَّم المستثنيات أو تتأخَّر، إما أن تتقدَّم على المستثنى منه أو تتأخَّر، إذا تقدَّمت النصب واجب بدون تفصيل مُوجِب أو لا، قام: موجب، "إلا زيدا إلا عمراً القوم"، (ما) هذا منفي "ما قامَ إلا زيدا إلا عمراً إلا بكرأ القوم".

إذا تأخَّر، "قام القومُ إلا زیداً إلا عمراً إلا بکراً" في الإيجاب كالمُتقدِّم، يعني يجبُ فيه النصب، إذا كان مُوجباً وتأخَّرت المستثنیات عن المستثنى منه وجب النصب، نَصَب الجميعِ احْكُمْ بِهِ وَالتَّزِم، ولذلك قال: وَأَنْصِبْ لِتَأْخِيرِ مُطْلَقاً في الإيجاب. بقي المنفي، المنفي فيه تفصيل، التفصيل سيأتي في المنفي، وَأَنْصِبْ لِتَأْخِيرِ: (اللام) هنا بمعنى (مع)، يعني وانصب مع تأخير، والنصب واجب، وانصب وجوباً، لذلك جاء بصيغة أفعَل، وانصب وجوباً لِتَأْخِيرِ يعني مع تأخير عنه .. عن المستثنى منه. أما في الإيجاب مُطلقاً، يعني في جميعها .. جميع المستثنیات، تقول: قام القومُ إلا زیداً إلا بکراً إلا عمراً، واجب لأنه مستثنى تعددت فيه المستثنیات وهو تامٌ موجب. وأما في غير الإيجاب فكذلك ولكن جِيءَ بِوَاحِدٍ منها، إذن " جِيءَ بِوَاحِدٍ" هذا تفصيل في المنفي بدليل قوله: " كَلَمْ يَقُوا"، وَأَنْصِبْ لِتَأْخِيرِ هذا يشمل النوعين: الإيجاب مُطلقاً بدون تفصيل، وأما المنفي فالذي عناه بقوله: جِيءَ بِوَاحِدٍ .. هذا نقولُ في المنفي بدليل المثال؛ لأن ابن مالك -رحمه الله- يُعطي الأحكام بالأمثلة، كَلَمْ يَقُوا إذن هذا (الواو) مذكورة مُستثنى منه؛ حينئذٍ صار كلاماً تاماً منفيّاً.

وَجِيءَ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ يعني إذا كان غير مُوجبٍ عُومِلَ واحد منها بدون تعيين كالمفْرَغ هناك؛ سواء كان الأول أو الثاني أو الثالث، بما كان يُعامل به لو لم يتكرَّر الاستثناء، يعني تنظر إليه بنظرين، استثناءً غير مُكرَّر، ماذا تصنع فيه، إذا لم تُكرَّر (إلا) ماذا تقول؟ "ما قام القومُ إلا زیداً، إلا عمراً، إلا بکراً" -بالنوعين- "ما قام القومُ إلا زیداً إلا زیداً"، هذه حالة واحدة، إذن تُعامل زید هنا بالوجهين، لو كرَّرت "إلا زیداً إلا بکراً إلا عمراً"، اختر واحداً من هذه الثلاثة عامله بما لو لم تُكرَّر (إلا) فتعطيه الوجهين، سواء كان الأول أو الثاني أو الثالث، ما قام القوم إلا زیداً إلا بکراً إلا عمراً، رفعنا الأول لماذا؟

لأنه لو لم تتكرَّر (إلا) لجازَ فيه الإتيان وهو أرجح، طيب، ما قام القومُ إلا زیداً إلا بکراً إلا عمراً، زیداً: منصوب على الاستثناء، وإلا بکراً وإلا عمراً: منصوب على الاستثناء؛ أيهما واجب وأيها جائز؟

إذن كلها منصوبة إلا أن الأول جائز النصب، لماذا؟

لأنه لو لم تُكرَّر (إلا) لكان الإتيان أولى وأرجح، إذن "ما قام القومُ إلا زیداً"، هذا منصوب، لكنه جائز النصب، إلا بکراً إلا عمراً: منصوبان لكنهما واجبا النصب. إذن أُعطي واحدٌ منها ما يُعطاه لو انفرد، ونُصِبَ ما عداه، ولا يتعيَّن الأول لجواز الوجهين بل يترجَّح، انظر البيت: وَأَنْصِبْ لِتَأْخِيرِ وَجِيءَ بِوَاحِدٍ، فُهِم منه أن الواحد الذي يُجاء به يجوزُ أن يكون الأول أو الثاني أو الثالث، والأول أولى، لماذا؟

لقربه من العامل، هذا أولى لئلا يفصل بينه وبين عامله، وَجِيءَ بِوَاحِدٍ مِنْهَا أي من المستثنيات المتأخرة في الكلام التام غير الموجب، وَجِيءَ بِوَاحِدٍ مِنْهَا صفة لواحد .. مِنْهَا جازّ ومجرور متعلّق بمحذوف صفة لواحد، وَجِيءَ بِوَاحِدٍ مِنْهَا مُعْرَباً بما يقتضيه الحال، يعني قد يكون مرفوعاً وقد يكون منصوباً على الاستثناء، لكنه ليس بواجب النصب.

كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ، كَمَا لَوْ (مَا) كافة، و (لَوْ) مصدرية، وهي على حذف مضاف، أي كحال، والتقدير: وَجِيءَ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كحال وجوده دون زائد عليه، دون زائد عليه يعني لم تُكْرَرْ (إلا)، كأنه قيل: ما قام إلا زيد .. إلا زيداً .. جازّ فيه الوجهان، وَجِيءَ بِوَاحِدٍ مِنْهَا، يعني مُعْرَباً بما يقتضيه الحال، كَمَا لَوْ هذا حال من وَاحِدٍ، كَمَا لَوْ كَانَ، (كَانَ) هذه تامة وفاعلها ضمير مستتر أي الواحد، دُونَ زَائِدٍ، يعني هذا حال من فاعل كَانَ، دون زائد عليه ففي الاتصال تُبَدِّل واحداً على الراجع وتنصب ما عداه، ففي الاتصال تُبَدِّل واحداً على الراجع مع جواز النصب، وتنصب ما عداه، كَلَمْ يَقُوا إِلَّا أَمْرُؤُ إِلَّا عَلَيَّ، إلا علياً وقفَ عليه بلغة ربعة، كَلَمْ يَقُوا إِلَّا أَمْرُؤُ إِلَّا عَلَيَّ يجوز، إن رفعت الأول صار الثاني موقوفاً عليه بالسكون على لغة ربعة، تَقِفَ على المنصوب بالسكون، وإذا نصبت الأول كَلَمْ يَقُوا إِلَّا أَمْرُؤُ؛ لأنه يجوز أن تنصب الأول أو الثاني، قلنا: بِوَاحِدٍ لم يحدّد، حينئذٍ إذا نصبت الأول صار الثاني مرفوعاً على البدلية، فَمَ يَقُوا، (الواو) هذه مُسْتَثْنَى منه، إذن هو كلام تام منفي كَلَمْ يَقُوا، يَقُوا أصلها يُوفِّئُونَ يُفْعِلُونَ، حُذِفَت النون للجازم و (الواو) لوقوعها بين عدوتيه (الياء) و (الكسرة) فصار يَقُوا، نُقِلَت ضمة (الياء) إلا (الفاء) بعد سلب حركتها ثم حُذِفَت (الياء) لالتقاء الساكنين، و (الواو) هذه واو الجماعة فاعل وهو مستثنى منه، إِلَّا أَمْرُؤُ هذا بدل بعض من كل، إلا علياً إلا بكرة بالنصب. إذن في الكلام التام غير الموجب تُعْطَى واحداً منها كما لو لم يكن التكرار موجوداً، كَأَنَّ (إلا) لم تزد لم تتكرّر، حينئذٍ إذا كان الاستثناء مُتَصِلاً جازّ فيه الوجهان، وإذا كان مُنْقَطِعاً حينئذٍ وجبَ فيه النصب، لو قال جاء القوم إلا حماراً إلا بغلاً إلا فرساً، هذا مُنْقَطِع، يُنْصَب الجميع؛ الأول واجب النصب لا لكونه مُكْرَراً، ما بعد الثاني والثالث إلا حماراً إلا بغلاً إلا فرساً، الفرس والبغل نُصِبَت على الاستثناء وجوباً؛ لماذا؟

للتكرار، وأما الأولُ فحينئذٍ عُوْمِلَ معاملة المستثنى لو لم تُزِد (إلا)، وهذا الاستثناء مُنْقَطِع حينئذٍ وجبَ النصب، وعلى لغة بني تميم يجوزُ النصب، ويجوزُ الرفع، وَعَنْ تَمِيمٍ

فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ حِينَئِذٍ مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا حِمَارٌ إِلَّا فَرَسًا إِلَّا بَعْلًا، هَذَا عَلَى لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ،
وَعَلَى لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ: مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا بَعْلًا إِلَّا حِمَارًا إِلَّا فَرَسًا، نَصَبَ الْجَمِيعِ.

كَلِمَ يَقُولُوا إِلَّا أَمْرًا إِلَّا عَلَيَّ إِلَّا بَكْرًا، وَفِي الْإِنْقِطَاعِ يُنْصَبُ الْجَمِيعُ عَلَى اللُّغَةِ الْفَصْحَى
الَّتِي ذَكَرْنَاهَا أَوَّلًا فِي الْإِنْقِطَاعِ، وَأَمَّا فِي الْإِتِّصَالِ فَحِينَئِذٍ تُبَدِّلُ وَاحِدًا عَلَى الرَّاجِحِ
وَتَنْصَبُ مَا سِوَاهُ، كَمَا لَوْ كَانَ، قُلْنَا: كَانَ هَذِهِ تَامَةً وَفَاعِلُهَا ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ، كَانَ بِمَعْنَى
وُجِدَ، دُونَ زَائِدٍ عَلَيْهَا عَلَى الْأَصْلِ، فِي الْإِتِّصَالِ تُبَدِّلُ وَاحِدًا عَلَى الرَّاجِحِ وَتَنْصَبُ مَا
سِوَاهُ. دُونَ زَائِدٍ أَيْ يُعَامَلُ وَاحِدًا مِنْهَا مُعَامَلَةً مَا مَرَّ مِنَ الْقَوَاعِدِ فِي كَوْنِهِ وَاجِبَ النِّصْبِ
مَعَ الْإِيجَابِ وَالبَدَلِ فِي النَّفْيِ إِلَى آخِرِ مَا ذُكِرَ.

كَلِمَ يَقُولُوا إِلَّا أَمْرًا إِلَّا عَلَيَّ ... وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

هَذِهِ الْمُسْتَثْنَايَاتُ النَّظَرُ فِيهَا مِنْ جِهَتَيْنِ: مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ وَهِيَ الْأَحْكَامُ السَّابِقَةُ يُنْصَبُ
يُرفَعُ إِلَى آخِرِهِ، لَكِنْ مِنْ جِهَةِ الْإِخْرَاجِ وَالْمَعْنَى، مِنْ جِهَةِ الْإِخْرَاجِ وَحُكْمُهَا: أَيْ حُكْمُ
هَذِهِ الْمُسْتَثْنَايَاتِ سِوَى الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ عَلَى أَصْلِهِ (مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا)، هَذَا لَا
شَكَّ أَنَّهُ إِخْرَاجٌ مِنَ الْأَوَّلِ لَا إِشْكَالَ فِي هَذَا، اسْتِثْنَاءٌ عَلَى أَصْلِهِ عَلَى بَابِهِ، لَكِنْ إِلَّا
بَكْرًا إِلَّا عَمْرًا، كَيْفَ نَتَعَامَلُ مَعَهَا؟

هَذَا فِيهِ وَجْهَانِ وَباعتبار نوعين، نقول: وَأَمَّا بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَعْنَى وَهُوَ الَّذِي عَنَاهُ النَّازِمُ
بِقَوْلِهِ:

وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ، فَهُوَ نَوْعَانِ، أَوَّلًا: مَا لَا يُمْكِنُ اسْتِغْنَاءُ بَعْضِهِ مِنْ
بَعْضٍ، كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو وَبَكْرٍ، مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا بَكْرًا إِلَّا عَمْرًا، لَا يُسْتَغْنَى بِبَعْضِهِ
عَنْ بَعْضٍ.

الثَّانِي: مَا يُمْكِنُ اسْتِغْنَاءُ بَعْضِهِ مِنْ بَعْضٍ، وَهَذَا فِيهِ الْأَمْثَلَةُ الْمَشْهُورَةُ، لَهُ عِنْدِي عَشْرَةٌ
إِلَّا أَرْبَعَةً إِلَّا اثْنَيْنِ إِلَّا وَاحِدًا، هَذَا يُمْكِنُ أَنْ يُسْتَغْنَى بِبَعْضِهِ عَنْ بَعْضٍ، أَمَّا الْأَوَّلُ لَا؛ لِأَنَّ
زَيْدَ مَنْفَكٍ عَنِ الثَّانِي عَنْ بَكْرٍ، وَبَكْرَ مَنْفَكٍ عَنِ خَالِدٍ، لَا يُمْكِنُ أَنْ يَدْخُلَ أَحَدُهُمَا تَحْتَ
الْآخَرَ، مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا بَكْرًا إِلَّا عَمْرًا، لَهُ عَشْرَةٌ إِلَّا أَرْبَعَةً إِلَّا خَمْسَةً، تَقُولُ اثْنَيْنِ
نَسْتَخْرِجُهَا مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ، وَالَّذِي قَبْلَهُ نَسْتَخْرِجُهُ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ، هَذَا يُمْكِنُ أَنْ
تَتَدَاخَلَ، أَمَّا بَكْرٌ وَعَمْرٌو لَا يَدْخُلُونَ تَحْتَ بَعْضٍ. إِذْنِ مَا يُمْكِنُ اسْتِغْنَاءُ بَعْضِهِ عَنْ
بَعْضٍ، وَالْمِثَالُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ: لَهُ عِنْدِي عَشْرَةٌ إِلَّا أَرْبَعَةً إِلَّا اثْنَيْنِ إِلَّا وَاحِدًا، مَا لَا يُمْكِنُ
اسْتِغْنَاءُ بَعْضِهِ عَنْ بَعْضٍ، فِي النَّوعِ الْأَوَّلِ -وَهُوَ مَا لَا يُمْكِنُ اسْتِغْنَاءُ بَعْضِهِ مِنْ بَعْضٍ-

إن كان المستثنى الأول داخلاً فما بعده داخل، وإن كان مُخرجاً فما بعده مُخرج، إن كان الأول. النظر هنا إلى الأول قال ابن مالك: وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ يَعْنِي فِي الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ، من الإخراج وعدمه حكم الأول. تنظر إلى الأول في الكلام الموجب قام القوم إلا زيداً، زيداً مُخْرَجٌ أو لا؟
مُخْرَجٌ، إذن إلا بكرةً إلا عمراً حكمه حكم الأول، وهو الإخراج، ما قام القوم إلا زيداً، مُخْرَجٌ أو مُدْخَلٌ؟
مدخل، إذاً ما بعده حكمه حكم الأول، هذا فيما إذا لم يمكن استغناء بعضه عن بعض، وهذا مُسَلَّمٌ لا إشكال فيه، فحكمها حكم الأول، لماذا؟

لأن الأخير لا يدخل تحت الذي قبله، والذي قبله لا يدخل تحت الذي قبله، حينئذٍ يكون المرء إلى الأول، فإذا كان الأول مُخرجاً وهذا إنما يكون في الكلام الموجب فحكمها حكم الأول، وإذا كان مُدْخَلًا، وهذا في الكلام غير الموجب وهو المنفي فحكمها حكم الأول، إذن النوع الأول ما لا يمكن استغناء بعضه من بعض إن كان المستثنى الأول داخلاً فما بعده داخل، وذلك إذا كان مستثنى من غير موجب، وإن كان خارجاً فما بعده خارج، وذلك إن كان مستثنى من موجب.
وفي النوع الثاني: ما يمكن استغناء بعضه عن بعض، هذا فيه خلاف، قيل: الحكم كذلك وإنّ الجميع مستثنى من أصل العدد الأول، من الأول، تقول: له علي عشرة إلا أربعة مُسْتَثْنَى من عشرة، إلا اثنين مُسْتَثْنَى من عشرة إلا واحداً مُسْتَثْنَى من عشرة، فالمرء يكون إلى الأول، هذا ظاهر كلام الناظم؛ أن الحكم عام في النوعين فيما يمكن استغناء بعضه عن بعض، وما لا يمكن، لأنه أطلق:
وَحُكْمُهَا -المُسْتَثْنَيَاتِ- بدون تفصيل في الْقَصْدِ أي المعنى المقصود من إدخال وإخراج حُكْمُ الْأَوَّلِ، فالمرء يكون للأول فيما يمكن أن يستغني بعضه عن بعض وما لا، هذا ظاهر كلام الناظم.

وقال الكسائي والبصريون: كل من الأعداد مُسْتَثْنَى مما يليه، فالواحد مُسْتَثْنَى من الاثنين الذي قبله ليس من الأول، والاثنين مما قبله وهو الأربعة، والأربعة من العشرة وهذا هو الصحيح، أن ما يمكن الاستغناء ببعضه عن بعض يكون الاعتبار من الأخير، ثم يكون داخلاً فيما قبله فلا استثناء يكون منه، لا نرجع إلى الأول وإنما نرجع إلى الأخير، إلا واحداً، واحداً مُسْتَثْنَى من اثنين بقي واحد، والواحد مستثنى من أربعة بقي ثلاثة، والثلاثة مستثناة من عشرة بقي سبعة، بهذه الصورة حينئذٍ لا نرجع إلى الأول

وهذا هو الصحيح المرجح عند الأصوليين.

وقال الكسائي والبصريون: كل من الأعداد مستثنى مما يليه، وهو الصحيح؛ لأن الحمل على الأقرب مُتَعَيَّن عند التردد، ولذلك ردَّ الشيخ الأمين في نثر الورود، قول ابن مالك هنا قال: هذا غلط ليس بصحيح، ومُراده فيما يمكن الاستغناء ببعضها عن بعض لا مطلقاً، وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ، وقيل المذهبان محتملان، وعلى هذا فالمقَرُّ به في المثال السابق على القول الأول ثلاثة؛ لأنك تقول: له عندي عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحد، عشرة إلا أربعة ستة، ستة إلا اثنين أربعة، أربعة إلا واحد ثلاثة، بدأت بالتنازل، والصحيح هو العكس؛ انظر أقرَّ بثلاثة، واحد من اثنين: واحد، واحد من أربعة: ثلاثة، ثلاثة من عشرة: سبعة، فرق بينهما. على القول الراجح يكون أقرَّ بسبعة، وعلى رأي ابن مالك أقرَّ بثلاثة، ومحتملٌ لهما على الثالث.

إذن:

وَدُونَ تَفْرِيعٍ مَعَ التَّقْدُمِ ... نَصَبَ الْجَمِيعِ اخْكُمُ بِهِ وَالتَّرِيمِ

إن كان الاستثناء غير مفرغ، حينئذٍ إما أن تتقدَّم المستثنيات على المستثنى منه أو تتأخَّر، فإن تقدَّمت بقطع النظر عن كونه موجباً أو منفيّاً وجب النصب، نصب الجميع بدون استثناء، وإن تأخَّرت حينئذٍ ننظرُ نفصِّل هل هو كلام موجب أو لا؟

إن كان مُوجباً كذلك الحكم نفس الأول، وهو وجوبُ نصب الجميع، وإن كان غير مُوجب حينئذٍ أعطينا واحداً منها كما لو لم تتكرَّر (إلا)، إن كان مُتصلاً جازَ فيه الوجهان والإتيان أولى، وإن كان مُنقطعاً حينئذٍ وجب النصبُ عند الحجازيين وجازَ إبداله عند التميميين، وما عدا هذا الواحد المختار سواء كان أولاً أو ثانياً أو ثالثاً، ما عداه نصب الجميع؛ يُنصب.

وَدُونَ تَفْرِيعٍ مَعَ التَّقْدُمِ ... نَصَبَ الْجَمِيعِ اخْكُمُ بِهِ وَالتَّرِيمِ

وَأَنْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِيءَ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كَمَا قَالَ هُنَا مُعَرَّباً بِمَا يَقْتَضِيهِ الْحَالُ، كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ عَلَيْهَا، كَمَا لَمْ يَقُوهَا إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلَيَّ"، وَحُكْمُهَا أَيَّ حَكْمِ الْمُسْتَثْنَاتِ سِوَى الْأَوَّلِ فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ، الْقَصْدُ، أَيُّ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ مِنْ إِدْخَالٍ وَإِخْرَاجٍ حُكْمُ الْأَوَّلِ، فَإِنْ كَانَ مُخْرَجاً لَوُرُودِهِ عَلَى مُوجِبٍ فَهِيَ مَخْرَجَةٌ، وَإِنْ كَانَ مَدْخِلاً لَوُرُودِهِ عَلَى

غير مُوجِب فهي أيضاً مُدخلة.

قال ابن عقيل: ومعنى قوله وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ .. إذن الأبيات كلها المراد بها حكم المستثنيات المكررة بالنظر إلى اللفظ، انْصَبَ .. جِيءَ؛ إلى آخره، هذا في اللفظ فقط، وأما في المعنى فمرادُه بالشرط الأخير من جهة الإدخال والإخراج أن ما يتكرر من المستثنيات حكمه في المعنى حكم المستثنى الأول فيُثَبَّت له ما يُثَبَّت للأول من الدخول والخروج، ففي قولك: "قام القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرًا"، الجميع مخرج؛ لأنه لا يمكن أن يستغني بعضها عن بعض، يعني لا يمكن أن نقول زيد نُخْرِج منه عمرو، وبكر نُخْرِج من عمرو، لا يمكن هذا، لا تتداخل، بخلاف عشرة اثنين أربعة .. إلى آخره هذه تتداخل، لهذا نقول: الجميع مخرجون.

وفي قولك ما قام القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرًا، الجميع داخلون .. ما تعرّض للسؤال الثانية وقد ذكرناها فيما سبق، ثم قال -رحمه الله-:

وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِغَيْرِ مُعْرَبٍ ... بِمَا لِمُسْتَثْنَى بِالْأَنْسَبِ

انتهينا من (إلا)، قلنا: الأدوات من حيث الجملة -التقسيم رباعية؛ منها ما هو حرف ومنها ما هو اسم ومنها ما هو فعل ومنها ما هو مُترَدّد بين الفعلية والحرفية.

وهذا عند التفصيل ثمانية، ذكرنا (إلا) وهي حرفٌ باتفاق، ذكرَ هنا (غَيْرٌ) و (سوى)، وهذان اسمان، أما (غَيْرٌ) فمحل وفاق، وأما (سوى) فهذه ظرف عند سيبويه.

قال وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا إذن المستثنى ليس دائماً يكون منصوباً، ولذلك قلنا يذكرون المستثنى في باب المنصوبات في بعض أحواله لا مُطلقاً، ليس كلّ مستثنى يكون منصوباً، بل قد يكون مجروراً، وقد يكون منصوباً لا على الاستثناء، مثل خبر ليس ولا يكون، حينئذٍ نقول وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا .. كيف صار المستثنى مجروراً؟

نقول: الاستثناء هنا باعتبار المعنى؛ لأن غَيْرٌ في الأصل هي صفة، يُوصَف بها، وتدلُّ على مُغايرة ما بعدها لما قبلها، جاء القوم غيرَ زيد، دلّت على أن ما بعدها مُغاير لما قبلها، هذا الأصل فيها أن تكون صفة، وتُحمَل على (إلا) فيستثنى بها؛ لأن الاستثناء فيه نوع مُغايرة، وهذا صحيح .. قام القوم إلا زيداً، مُغايرة أو لا؟

ما بعد (إلا) مُغاير لما قبلها، فلما كانت غَيْرٌ فيها معنى المُغايرة، حينئذٍ حُمِلت على (إلا) فاستثنى بها وعُدّت من أدوات الاستثناء، مَجْرُورًا بـ (غَيْرٍ): استثنى هذا فعل أمر، مَجْرُورًا هذا مفعول به، بـ (غَيْرٍ) جار ومجرور متعلق بقوله استثنى، مُعْرَبًا هذا حال من (غَيْرٍ)، بِمَا

لِمُسْتَثْنَىٍّ بِإِلَّا نُسْبًا، إِذَنْ (وَاسْتَثْنَى) يَكُونُ هَذَا فِعْلُ أَمْرٍ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ، مَجْرُورًا هَذَا مَفْعُولٌ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ اللَّفْظُ فَأَفَادَنَا فَائِدَتَيْنِ أَنَّهُ يَكُونُ مُفْرَدًا وَأَنَّهُ يَكُونُ مَجْرُورًا، وَهُوَ مُلَازِمٌ لِلْجَرِّ؛ لِأَنَّ (غَيْرَ) مُلَازِمَةٌ لِلْإِضَافَةِ؛ فَحِينَئِذٍ صَارَ الْمُسْتَثْنَى مَجْرُورًا، وَإِذَا كَانَ مَجْرُورًا فَحِينَئِذٍ لَا يَخْرُجُ عَنِ الْقَاعِدَةِ وَهُوَ: وَالثَّانِي أَجْرٌ، بِخِلَافِ الْمُضَافِ فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ مَرْفُوعًا وَقَدْ يَكُونُ مَنْصُوبًا وَقَدْ يَكُونُ مَجْرُورًا، وَأَمَّا الْمُضَافُ إِلَيْهِ فَلَا يَكُونُ إِلَّا مَجْرُورًا، وَلِذَلِكَ أُلْزِمَ هُنَا جَرُّ الْمُسْتَثْنَى، وَاسْتَثْنَى مَجْرُورًا بِ (غَيْرِ). إِذَنْ مَجْرُورًا دَلٌّ عَلَى شَيْئَيْنِ، الْأَوَّلُ كَوْنُهُ مُفْرَدًا؛ لِأَنَّ (غَيْرَ) لَا تُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ إِلَّا عَلَى قَوْلٍ، وَكَذَلِكَ أَنَّهُ مُلَازِمٌ لِلْجَرِّ؛ مُلَازِمٌ لِلْخَفْضِ، بِ (غَيْرِ) هَذَا جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلٍ: اسْتَثْنَى، اسْتَثْنَى بِ (غَيْرِ) مَجْرُورًا، (مُعْرَبًا) هَذَا حَالٌ مِنْ (غَيْرِ)، بِ (مَا) لِمُسْتَثْنَىٍّ، نُسْبٌ بِ (مَا) بِمَا نُسِبَ لِمُسْتَثْنَىٍّ بِ (إِلَّا)، بِ (مَا) يَعْنِي بِالَّذِي، مُعْرَبًا بِمَاذَا؟

بِ (مَا)، (مَا) مُوَصُولَةٌ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ مُعْرَبًا، بِ (مَا) لِمُسْتَثْنَىٍّ بِ (إِلَّا) نُسْبًا، بِمَا نُسِبَ (الْأَلْفُ) لِلْإِطْلَاقِ، لِمُسْتَثْنَىٍّ بِ (إِلَّا): يَعْنِي يُعْطَى غَيْرُ حَكْمِ (مَا) بَعْدَ (إِلَّا) مِنْ حَيْثُ إِيْجَابُ النَّصْبِ وَمِنْ حَيْثُ الْجَوَازُ بِرَجْحَانٍ أَوْ مَرْجُوحِيَّةٍ.

فَمَا مَرَّتْ مِنَ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمُسْتَثْنَىِّ بِ (إِلَّا) فِي وَجُوبِ النَّصْبِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: "قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا"، وَرَجْحَانُهُ فِي قَوْلِكَ: "مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا"، وَفِي وَجُوبِ الرَّفْعِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: "مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا"، هَذِهِ الْأَحْكَامُ كُلُّهَا الَّتِي بَعْدَ (إِلَّا) تُعْطَى لِلْفَرْقِ (غَيْرِ) - لِلرَّاءِ -؛ فَتَقُولُ: مَا قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ وَغَيْرَ زَيْدٍ، غَيْرَ وَغَيْرٍ، لِمَاذَا؟

لِأَنَّ مَا بَعْدَ (إِلَّا) لَوْ وَقَعَ فِي مِثْلِ هَذَا الْكَلَامِ لَقُلْتَ: "مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا" بِالنَّصْبِ فَتُعْطَى (غَيْرِ) النَّصْبِ، وَيَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ "مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا"، كَذَلِكَ "مَا قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ"، فَ (غَيْرِ) تُعَامَلُ مُعَامَلَةً مَا بَعْدَ (إِلَّا).

وَلِذَلِكَ قَالَ: مُعْرَبًا بِ (مَا) لِمُسْتَثْنَىٍّ بِ (إِلَّا) نُسْبًا، (الْأَلْفُ) لِلْإِطْلَاقِ، بِمَا نُسِبَ لِمُسْتَثْنَىٍّ بِإِلَّا، وَالْمُسْتَثْنَىُّ بِ (إِلَّا) هُوَ مَا بَعْدَهَا، حِينَئِذٍ مَا جَازَ فِيهِ النَّصْبُ وَالْإِبْدَالُ صَارَتْ (غَيْرِ) مِثْلَهَا، وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْكَلَامِ التَّامِ الْمُنْفِيِّ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ مُوجِبًا "قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا"، زَيْدًا هُنَا وَاجِبُ النَّصْبِ، إِذَا قُلْتَ: "قَامَ الْقَوْمُ (غَيْرَ) زَيْدًا"، بِالنَّصْبِ وَاجِبُ النَّصْبِ، وَسَيَأْتِي أَنَّهُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ أَوْ الْحَالِ أَوْ الظَّرْفِ، حِينَئِذٍ نَقُولُ: أُعْطِيَ (غَيْرِ) حَكْمَ مَا بَعْدَ (إِلَّا)، وَالْمُسْتَثْنَىُّ فِي الْحَقِيقَةِ فَهُوَ لَيْسَ (غَيْرِ)، وَإِنَّمَا هُوَ الْمَجْرُورُ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ أَخْرَجْتَ زَيْدَ فَهُوَ الْمُسْتَثْنَىُّ فِي الْحَقِيقَةِ، وَلَيْسَ (غَيْرِ) وَلَكِنْ عُومِلَ هُنَا مُعَامَلَةً الْمُسْتَثْنَىُّ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ - الْإِعْرَابُ - تَابِعًا لِلْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ

سَيَتَغَيَّرُ من وجوبِ النصبِ إلى الإتيانِ، لكنْ تَعَدَّرُ لكونِ (غيرِ) مُلَازِمَةً للإضافة،
والمستثنى وقعَ مضافاً إليه، حينئذٍ لا يمكنُ تحريكه بالجرِّ ثم يكونُ منصوباً، هذا ممتنع،
حينئذٍ أُعطيَ الحكمُ لـ (غيرِ) نفسها -المضاف-، يعني مثل ما سبقَ (إلا) العارية، تقول:
جئتُ بلا زاد، يعني بغيرِ زاد، زُحِّلَتْ حركة (لا) إلى (زاد)، لماذا؟
لأن (لا) هنا بمعنى (غيرِ)، ويمتنع إظهارُ الإعرابِ عليها، فصارتُ الإعرابُ على ما بعدها،
هنا العكس: "قام القوم غير زيد"، زيد هذا يمتنع إظهارُ الإعرابِ؛ لأنه مُلَازِمٌ للجرِّ،
لأنه مضاف إليه ولا يخرج عنه، إذن أعطينا الحكمَ لـ (غيرِ) نفسها.
وَاسْتَثْنَى مَجْرُوراً بِغَيْرٍ مُعْرَباً بِمَا لِمُسْتَثْنَى بِـ (إِلَّا) نُسَبَّ، يعني بما نسب لمستثنى بـ (إلا) معنى
البيت أن (غيراً) يُسْتَثْنَى بما مجرور بإضافتها إليها، وتكون هي معربة بما نُسَبُّ للمستثنى
بـ (إلا) من الإعراب فيما تقدّم.

وقوله: مُعْرَباً هذا قد ثَبُنَ على الفتح في الأحوال كلّها عند إضافتها إلى المبني؛ يعني
ليست مُطلقة، هذا إذا أُضيفت إلى معرب، وأما إذا أُضيفت إلى مبني فهذه لها حكم
خاصّ سيأتينا في باب الإضافة، وأجازَ الفراءُ بناء (غيرِ) على الفتح في نحو "ما قامَ غيرُ
زيد"، لتضمينها معنى (إلا) -معنى حرف-.

وفي التصريح للأزهري .. ثم فروق بين (غيرِ) و (إلا)؛ قال: تُفَارِقُ (غيرِ) (إلا) في خمس
مسائل؛ لأن (غيرِ) حُمِلَتْ على (إلا) فاستثنى بها كما استثنى بـ (إلا)، لكن ثم فوارق بين
(غيرِ) و (إلا)، خمس مسائل.

الأولى: أن (إلا) لا تقعُ بعدها الجملُ دون غيرِ، وهذا محلُّ نزاع، أن (إلا) لا تقعُ بعدها
الجمل وهذا صحيح، (إلا) لا تقعُ بعدها الجملة محلّ وفاق، وأما (غيرِ) ففيه نزاع، منهم
من جَوَّزَ ومنهم مَنْ منع.

الثانية: أنه يجوزُ أن يقال: "عندي درهمٌ غيرُ جيد" على الصفة، يعني يُوصَفُ بـ (غيرِ)
كما سبق، الأصل في لفظ (غيرِ) أن يكون صفة لما قبله، هذا الأصل فيه، ولكن
ضُمَّتْ معنى (إلا) فاستثنى بها.

المسألة الثانية: أنه يجوزُ أن يقال: عندي درهمٌ غيرُ جيد، غيرُ بالرفع فيكون صفةً لدرهم
وأُضيف إلى جيد، ويمتنعُ عندي درهمٌ إلا جيِّدٌ، على أن يكون (إلا) صفةً وهذا أيضاً
فيه نزاع.

الثالثة أنه يجوزُ أن يُقال: "قام غيرُ زيد"، قامَ فعل ماضي، و (غيرِ) جاءت فاعلاً هنا،
وهو مُضاف وزيد مضاف إليه، قام غيرُ زيد، وهذا من الاستثناء المفرغ، ولا يجوز "قامَ

إلا زيد"، "قام غير زيد" هذا جائز، مع كونه لم يتقدّمه نفي، وأما قام إلا زيد هذا لا يصح، إلا على رأي ابن الحاجب، "قام إلا زيد" هذا لا يصح؛ لأنه استثناء مفرغ، ولا يكون إلا بسبق النفي، وأما في الإيجاب فالجمهور على المنع. ولا يجوز قام إلا زيد. الرابعة: أنه يجوز أن يقال: "ما قام القوم غير زيد وعمرو"، غير وغير بالوجهين ليس هذا الشاهد، المراد أن يقال: "ما قام القوم غير زيد وعمرو"، بجر عمرو، وعمرو عطفاً على اللفظ يعني لفظ زيد، وهو مجرور لأنه مُضاف إليه، ورفعُه حملاً على المعنى، "ما قام القوم غير زيد وعمرو"، ويجوز أن يقال: غير زيد وعمرو بالرفع، مراعاة لمعنى زيد؛ لأنه في قوة قولك: ما قام إلا زيد وعمرو، لو قلت: ما قام القوم غير زيد، هذا في قوة ما قام إلا زيد وعمرو بالرفع، حينئذ ترفع عمرو، فإذا أبدلته أو عطفته على مجرور (غير) وهو في اللفظ مجرور، حينئذ راعيت الحل، من حيث المعنى وهو مرفوع، ويجوز مراعاة اللفظ، إذن الرابع: يجوز أن يقال "ما قام القوم غير زيد وعمرو وعمرو"، بجر عمرو على لفظ زيد ورفعَه حملاً على المعنى؛ لأن المعنى "ما قام إلا زيد وعمرو"، ولا يجوز مع (إلا) مراعاة المعنى.

الخامسة والأخيرة: أنه يجوز ما جئتُك إلا ابتغاء معروفك بالنصب، وأما في (غير) لا، ما جئتُك إلا غير، نقول هذا لا يصح، ما جئتُك غير ابتغاء، لا يصح، بل لا بد من إدخال الـ (لام) على غير، فتقول: ما جئتُك لغير ابتغاء معروفك. إذن هذه خمس مسائل مما فارقت (إلا) (غير) و (غير) (إلا).
وَاسْتَنْ مَجْرُورًا بِغَيْرٍ مُعْرَبًا ... بِمَا لِمُسْتَشْنَى بِالْأَنْسَبِ

وإذا نصبنا (غير) حينئذ قيل بأن النصب على الاستثناء وهذا عليه الجمهور، وقيل النصب على الحال، وقيل النصب على الظرفية، وانتصاب (غير) في الاستثناء كانتصاب الاسم بعد (إلا)، في أن نصب كلٍ منهما على الاستثناء وهذا الصحيح، فحينئذ إذا قلت: "قام القوم غير زيد" قام القوم فعل وفاعل، وغير بالنصب، تقول: غير منصوب على الاستثناء، وهو مُضاف وزيد مُضاف إليه. إذن نُعرب هنا (غير)، على أنها منصوبة على الاستثناء، ما قام القوم غير زيد، نقول: (غير) هذا منصوب على الاستثناء.

وإن كان العامل فيما بعد (إلا) هو (إلا)، "ما قام القوم إلا زيداً" قلنا الناصب له (إلا)، طيب! في باب غير: الناصب له ما قبله من فعل أو شبهه، ما قام، قام هو الذي نصب، وفي (غير) ما في الجملة قبله من فعل أو شبهه، وإنما نُصبت على الاستثناء مع أن المستثنى هو الاسم الواقع بعدها؛ لأنه لما كان مشغولاً بالجر لكونه مضافاً إليه جعل

ما يستحقّه من الإعراب المخصوص، لولا ذلك على غير، على سبيل العارية، كما ذكرناه سابقاً.

إذن الأصل فيه أن يكون المضاف إليه المجرور هو الذي يستحقُّ النصب على الاستثناء، ولكن لكونه حلَّ محلِّ الملازم للخفض للجر لا ينفكُّ عنه البتة، حينئذٍ نقول: هذا مثل غلامي، غلامي إذا جاء رفعاً تكون الضمة مقدرة، وإذا جاء نصباً تكون الفتحة مقدرة، وإذا جاء خفضاً تكون الكسرة مقدرة؛ لأنه لزم حالة واحدة، كذلك مجرور (غير) فحينئذٍ ماذا نصنع؟

قالوا: نجعلُ الإعراب على غير.

جعل ما يستحقّه من الإعراب المخصوص .. لولا ذلك على غير .. على سبيل العارية، والدليل على ذلك على أن الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله، يجوز العطف على محلِّ المضاف إليه.

وقيل منصوبة على الحال عند الفارسي، فتوَوَّل بمشتق، أي قام القوم غير زيد، أي مُغايَرينَ، لا بد من تأويلها بمشتقٍّ لأنَّها حال، مُغايَرينَ لزيد في الفعل، وأُورِدَ عليه أن مجرورها لا محل له حينئذٍ، وقد نصبوا المعطوف عليه مراعاةً لحله. سبق أنه يُعْطَفُ على المجرور عليه باعتبار اللفظ فيجر، ويُعْطَفُ عليه باعتبار المحل .. قد يُرْفَعُ وقد يُنْصَبُ على حسب المحل، فحينئذٍ إذا جعلوها حالاً مُغايَرينَ لزيد، وقد عطفوا على محلِّها بالرفع، فكيف تكون حالاً؟

إذا قيل بأن غير منصوبة على الحالية كما هو قول الفارسي، قلنا غُطِفَ على محلِّ مجرور (غير) بالرفع، وغُطِفَ عليه بالنصب، طيب بالنصب واضح يشترك مع الحال، وبالرفع؟ هذا يدلُّ على أن القول هذا فيه ضعف، وقيل: على التشبيه بظرف المكان بجامع الإبهام في كلِّ.

قال الشارح: استعمل بمعنى (إلا) في الدلالة على الاستثناء ألفاظٌ، منها ما هو اسم وهو (غير وسوى وسوى وسواء)، ومنها ما هو فعل وهو (ليس ولا يكون)، ومنها ما يكون فعلاً وحرفاً وهو (عدا وخلا وحاشا)، وقد ذكرها المصنف كلها، فأما (غير) وما غُطِفَ عليه فحكم المستثنى بها الجر، يعني كأنَّ إعرابه نُقِلَ إليها لشغله بالإضافة -إضافتها إليه-، وتُعْرَبُ (غير) بما كان يُعْرَبُ به المستثنى مع (إلا)، كلٌّ ما أُعْطِيَ به المستثنى بـ (إلا) من وجوب النصب وجواز الوجهين مع ترجيح الإبدال في المنقطع والمتصل على التفصيل السابق كذلك يُعْطَى لـ (غير)؛ فتقول: قام القوم غير زيد، غير هذا منصوب

على الاستثناء، وحكمُ النصب واجب؛ لأن الكلام تامّ موجب. بنصبٍ غير وجوباً، كما تقول: "قام القوم إلا زيداً"، بنصب زيد، فتقول: "ما قام أحد غير زيد"، ما إعراب غير؟ بدل .. غير زيد بدل مما سبق، بدل بعض من كل، واجب الرفع أو جأزه؟ جائز، لماذا؟ لأنه تامّ منفي، والتام المنفي يجوز فيه الوجهان: النصب على الاستثناء وهو مرجوح، والإبدال بالرفع أو النصب أو الخفض، كما تقول "ما قام أحد إلا زيداً"، فتقول "ما قام غير زيد"، ما إعراب غير؟

فاعل، حينئذ يكون استثناءً مفرغاً، فترفع (غير) وجوباً، كما تقول: ما قام إلا زيد برفعه وجوباً، وتقول: "ما قام أحد غير حمارٍ، أو غير حمارٍ" .. يجوز فيه الوجهان عند بني تميم، وعند الحجازيين يتعين النصب، إذن ما قام أحد غير وجوباً عند الحجازيين وجوازاً عند التميميين .. بنصب (غير) عند غير بني تميم، وبالإتباع عند بني تميم كما تفعل في قولك: " ما قام أحد إلا حمارٍ وإلا حماراً".

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

- * اللغات في (سوى) وحكم المستثنى بها
- * حكم المستثنى بـ (ليس وخلا وعلا ويكون) .
- * حكم المستثنى بـ (حاشا)) واللغات فيها
- * شرح الترجمة (الحال) وحده وبعض المسائل.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى:

وَلِسَوَى سَوَاءٍ سَوَاءٌ أَجْعَلًا ... عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِيُغَيِّرَ جُعِلًا

وَلِسَوَى كـ (رضى)، سَوَى: (رضى)، سَوَى: (هُدَى)، سَوَاء: (سَمَاء)، بقي واحدة وهي:

(سَوَاء) كـ (بناء)، وهي أغربها؛ ولذلك تركها الناظم، والظاهر أنه لم يذكرها عمداً.

وَلِسَوَى سَوَى سَوَاءً: عَدَّدَهَا بِلِغَاتِهَا، يَعْنِي: أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ لَ (سَوَى) عِدَّةَ لُغَاتٍ كُلِّهَا
بِدُونِ تَفْصِيلٍ، اجْعَلْ لَهَا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِيَعْيَرُ جُعِلَ: مَا جُعِلَ لَ (غَيْرِ)، وَالَّذِي جُعِلَ لَغَيْرِ
هُوَ: مَا نُسِبَ لِمُسْتَثْنَى بَ (إِلَّا)، إِذَنْ: كُلُّ مَا أُعْطِيَ لَغَيْرِ كَذَلِكَ يُعْطَى سَوَى، إِذَنْ لَا فَرْقَ
بَيْنَهُمَا؛ لَكِنْ فِي الْأَوَّلِ قَالَ:

وَاسْتَنْنَ مَجْرُورًا بِغَيْرِ مُعْرَبًا ... بِمَا لِمُسْتَثْنَى بِإِلَّا نُسَبَا

وَلَمْ يَقُلْ: عَلَى الْأَصَحِّ، وَهَذَا قَالَ: عَلَى الْأَصَحِّ، وَالْأَصَحُّ: أَفْعَلُ تَفْصِيلٍ، قِيلَ: مُقَابِلُهُ
الصَّحِيحُ؛ تَأْدُبًا مَعَ سَيَبُوه؛ لِأَنَّهُ خَالَفَهُ وَخَالَفَ شَيْخَهُ الْخَلِيلَ فِي أَنَّ (سَوَى) لَا تَخْرُجُ عَنِ
الظَّرْفِيَّةِ، فَهِيَ مُلَازِمَةٌ لَهَا، الظَّرْفِيَّةُ الْمَكَانِيَّةُ، وَخَالَفَهُمُ ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِكَثْرَةِ
الشُّوَاهِدِ فِي كَوْنِ (سَوَى) تَأْتِي مُبْتَدَأً، وَتَأْتِي فَاعِلًا، وَتَأْتِي مَجْرُورَةً بِحَرْفِ الْجَرِّ، وَتَأْتِي
مُضَافَةً، وَتَأْتِي اسْمَ (إِنْ)، وَتَأْتِي الشُّوَاهِدُ كُلُّهَا، هَذِهِ كُلُّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مُتَصَرِّفَةٌ، وَإِذَا
كَانَ كَذَلِكَ فَحِينَئِذٍ لَيْسَتْ بِظَرْفٍ مُلَازِمٍ لِلظَّرْفِيَّةِ، بَلْ قَدْ تَأْتِي -وَهَذَا قَوْلُ لِلرَّمَانِيِّ
وغيره- أَنَّهَا قَدْ تَأْتِي ظَرْفًا كَثِيرًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ قَلِيلًا، وَخَصَّهُ بَعْضُهُم بِالشَّعْرِ كَمَا سَيَأْتِي.
إِذَا: وَلِسَوَى سَوَى سَوَاءً اجْعَلًا: (اجْعَلًا) الْأَلْفُ هَذِهِ بَدَلٌ عَنِ نُونِ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ
(اجْعَلْنِ) هَذَا الْأَصْلُ فِيهَا، فَحِينَئِذٍ (لِسَوَى) هَذَا مُتَعَلِّقٌ بِهِ، وَالْأَصْلُ فِي الْفِعْلِ الْمُؤَكَّدِ أَنَّ
لَا يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ عَامِلُهُ، مَمْنُوعٌ هَذَا، وَلَكِنْ فِي مِثْلِ هَذَا نَقُولُ: مِنْ بَابِ الضَّرُورَةِ، الْفِعْلُ
الْمُؤَكَّدُ بِنُونِ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ وَالثَّقِيلَةِ، وَكَذَلِكَ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ (قَدْ) لِأَنَّهَا مِنَ الْمُؤَكَّدَاتِ،
أَوْ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ، كُلُّ مُؤَكَّدٍ حِينَئِذٍ يَمْتَنِعُ أَنْ يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْمُؤَكَّدِ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ فِي مِثْلِ هَذِهِ
الْأَبْيَاتِ -الشَّعْرُ- يُقَالُ فِيهِ: مِنْ بَابِ الضَّرُورَةِ.

إِذَنْ: (لِسَوَى) هَذَا مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (اجْعَلْ)، عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ لَهُ.

عَلَى الْأَصَحِّ: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (اجْعَلًا)، خِلَافًا لِسَيَبُوه وَالْخَلِيلِ، أَيْ: هُوَ
صَحِيحٌ وَمَا اخْتَارَهُ النَّازِمُ أَصَحُّ، هُوَ صَحِيحٌ مِنْ قَبِيلِ: صَحِيحٌ وَأَصَحُّ، وَهَذَا مِنْ بَابِ
أَنَّ لَا يَخَالَفُ النَّازِمُ سَيَبُوهَ فَحَسَبَ، يَخْرُجُونَ هَذِهِ التَّخْرِيجَاتِ مِنْ أَجْلِ أَنْ لَا يَخَالَفَ
النَّازِمُ سَيَبُوهَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ مُوَافَقَةً لِسَيَبُوهَ وَعَدَمَ مَخَالَفَتِهِ، فَإِذَا وُجِدَ مَا يَخَالَفُ لَا بَدَّ مِنْ
التَّأْوِيلِ.

(مَا لِيَعْيَرُ جُعِلَ) مَا جُعِلَ لَغَيْرِ، (مَا جُعِلَ) هَذِهِ صِلَةُ الْمُوَصُولِ، وَالْأَلْفُ هُنَا لِلْإِطْلَاقِ، (مَا
جُعِلَ لَغَيْرِ)، وَالَّذِي جُعِلَ لَغَيْرِ هُوَ الْأَحْكَامُ السَّابِقَةُ مِنْ أَحْكَامٍ فِيمَا سَبَقَ؛ لِأَنَّهَا مِثْلُهَا؛
(سَوَى وَغَيْرِ) مِثْلَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِأَمْرَيْنِ: الْأَوَّلُ: إِجْمَاعُ أَهْلِ اللُّغَةِ

على أن معنى قول القائل: (قاموا سواك) و (قاموا غيرك) المعنى واحد، إذا قلت: قاموا سواك، يعني: إلا أنت، قاموا غيرك: إلا أنت، فالمعنى واحد. إذن: (سوى وغير) بمعنى واحد في مثل هذا التركيب. وأنه لا أحد منهم يقول: إن (سوى) عبارة عن مكان أو زمان، هكذا قيل، مع أن سيبويه ظاهر كلامه أنها ظرف، لكن قيل: بأنه لم يقل أحدٌ ممن قال بظرفيتها أنها ظرف مكان أو ظرف زمان، يعني عبارة عن المكان أو الزمان. والثاني: أن مَنْ حكمَ بظرفيتها حكمَ بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف، ولذلك قالوا: مُلازمة للظرفية، وأنها لا تتصرفُ البتة، وهذا ينقضه ما جاء من شواهد عديدة في تصرف (سوى) بأنها تكون مبتدأً وتكون وخبراً وتكون غير ذلك ..
وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْو ... إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا

(وَلَا مِنْ سَوَائِنَا) دَلَّ على أن (مَنْ) تدخل على (سوى)، كذلك جاءت قبل ذلك مجرورة، في الحديث: {دَعَوْتُ رَبِّي أَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَيَّ أَمْتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ} (من سوى) من: حرف جر، و (سوى): اسم مجرور، هذا الأصل فيها، كذلك في الحديث: {ما أنتم في سواكم من الأمم ...} إلخ، كذلك القول السابق:
إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا
وكذلك:

فَإِنِّي وَالَّذِي يَحْجُجُ لَهُ النَّا ... سُبْحَدَوَى سِوَاكَ لَمْ أَتَقِ

ومن استعمالها مرفوعة بالابتداء:

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى ... فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى

(سِوَاكَ) هذا مبتدأ، و (بَائِعُهَا) خبرها.

وكذلك من وقوعها مرفوعةً بالفاعلية:

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدَوَانِ ... دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا

ف (سِوَاكَ) مرفوع بالابتداء، و (سِوَى الْعُدَوَانِ) مرفوع بالفاعلية.

كذلك جاءت منصوبة اسم (إن):

لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمُتَى لِمُؤَمِّلٍ ... وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشَقَّى

(وَإِنَّ سِوَاكَ) جاءت اسم (إن)، إذن: هذه متصرفة، هذه لا يقال بأنها ملازمة للظرفية،

ف (سواك) اسم (إن)، هذا تقرير كلام المصنف، ولذلك ذهب ابن مالك رحمه الله تعالى إلى أنها مثل (غير)، يُستثنى بها كما يُستثنى بـ (غير)، ولكن لا يمثّلون لـ (سوى)؛ لأنها لا يظهر فيها الإعراب، بخلاف (غير)، فالراء حرفٌ صحيح غير معتل، وأما (سوى) هذا مثل: (فتى)، حينئذٍ لا يظهر عليها الإعراب، وإلا يُقال: قامَ القوم سوى زيدٍ، هنا النصب مُتَعَيِّنٌ واجب وهو مقدر، (ما قام القوم سوى زيدٍ) يجوزُ فيه الوجهان، (ما قام سوى زيدٍ) هذا يتعيّنُ فيه الرفع على أنه فاعل، الحكم واحد مثلها مثل (غير).

إذن: مذهبُ سيبويه وجمهورُ البصريين أن (سوى) من الظروف اللازمة، أي: الظروف المكانية، بمعنى: مكان بمعنى: عوض، فمعنى: جاء الذي سواك، في الأصل: جاء الذي في مكانك، أي: حلّ فيه عوضك، ثم توسّعوا واستعملوا (مكانك وسواك) بمعنى: عوض، وإن لم يكن ثمّ حلولٌ فظرفيتها مجازية، ولهذا لم يتصرّفا. إذن: مذهب سيبويه أنها لا تخرج عن الظرفية بل تلازمها، إلا في الشعر، فما جاء مما استدلّ به الناظم قالوا: هذا في الشعر خاصّة، والكلام في النثر لا في الشعر؛ لأنها يُوصَلُ بها الموصول: جاء الذي سواك، قالوا: ولا تخرجُ عن الظرفية إلا في الشعر، وقال الرماني والعكبري: تُستعمل ظرفاً غالباً وكـ (غير) قليلاً، قال ابنُ هشام في الأوضح: وإلى هذا أذهب .. قول الرماني إلى أنها تأتي ظرفاً غالباً وكـ (غير) قليلاً، وما استُشهد به على خلاف ذلك يحتمل التأويل.

تُفارق (سوى) (غيراً) في أمرين؛ الأول: أن المستثنى بغير قد يُحذف إذا فهم المعنى، نحو: ليس غيرُ، قامَ القومُ ليس غيرُ، ليس غيرُ، ليس غيراً - بالتثوين -؛ يجوز فيها، إذن: حُذِفَ ما بعدَ (غير) الذي هو المستثنى بها إذا فهم المعنى بخلاف سوى. ثانياً: سوى تقعُ صلةً الموصول في فصيح الكلام بخلاف غير: جاء الذي سواك، واكتفينا بها، هذا مثل: جاء الذي عندك، أو في الدار، اكتفينا بها، أين المبتدأ والخبر؟ جاء الذي استقرَّ سواك، إذن: نقدّر لها فعلاً محذوفاً، فدلّ على أنها ظرف، هذا عند سيبويه.

إذن: نقول: (سوى) هذه مثل (غير) عند الناظم، وسوى بينهما لما ذكرناه من الدليلين أن: قاموا سواك وقاموا غيرك بمعنى واحد، المراد به الاستثناء، كذلك ما ورد في الآيات السابقة من ذكرها مبتدأً وذكرها خبراً وفاعلاً واسم (إن) .. إلى آخره، هذا التصرف التام، هذا معنى التصرف، وإذا كان كذلك هذا ينافي الظرفية.

وَاسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِغَيْرٍ مُعْرَباً ... بِمَا لِمُسْتَثْنَى بِالْأَنْسَبِ

وَلِسَوَى سَوَى سَوَاءً اجْعَلَا ... عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِيُغَيِّرَ جُعِلَا

إذن: هذان اسمان يُستثنى بهما عند الناظم، أما (غير) فمحلُّ وفاق، وأما (سوى) فهذا محلُّ نظرٍ عند سيبويه وغيره، ولذلك قال الشارح: وأما سَوَى فالمشهورُ فيها كسر السين والقصر (سَوَى)، ومن العرب من يفتح سينها (سَوَاء) ويمدُّ، ومنهم من يضم سينها ويقصر (سَوَى) كـ (هَدَى)، ومنهم من يكسِرُ سينها ويمدُّ (سَوَاء) بالكسر كـ (بناء)، وهذه اللغة لم يذكرها المصنف لأنها غريبة وقل من ذكرها، ومن ذكرها الفاسي في شرحه للشاطبية، - هذا طبع الآن - ومذهب سيبويه والفراء وغيرهما أنها لا تكون إلا ظرفاً - يعني: ظرف مكان - فإذا قلت: قامَ القوم سوى زيد، فسوى عندهم منصوبة على الظرفية ليست استثناء مثل (غير)، وهي مُشعرة بالاستثناء، ولا تخرجُ عندهم عن الظرفية إلا في ضرورة الشعر، واختارَ المصنف أنها كغير فتعامل بما تعامل به غير من الرفع والنصب والجر، وإلى هذا أشار بقوله السابق.

ثم قال رحمه الله:

وَاسْتُثْنِيَ نَاصِبًا بَلَيْسَ وَخَلَا ... وَبَعْدًا وَبَيَكُونُ بَعْدَ لَا

(وَاسْتُثْنِيَ نَاصِبًا): وجوباً (وَاسْتُثْنِيَ) أنت (نَاصِبًا)، (نَاصِبًا) إعرابه: حال من الفاعل المستتر في (اسْتُثْنِيَ)، استثنى أنت وجوباً حال كونك ناصباً، ناصباً وجوباً للمستثنى، ولكن المستثنى هنا عَيْنٌ له أربعة ألفاظ: (ليس، وخلا، وعدا، وبَيَكُونُ) وشرط لها (لا) النافية دون أخواتها، هذه الأربعة تكون مُستثنيات، يعني: مما يُستثنى بها، لكن لا يُسمى مستثنى، وإنما الاستثناء هنا وافق من جهة المعنى، وصارَ الإخراج معنى، وأما في اللفظ فلا، ولذلك تقول: قامَ القوم ليس زيداً، زيداً هذا: خبر ليس، لا تقل: مُستثنى ليس عندنا هنا مستثنى في اللفظ، وإنما هو من جهة المعنى فيه إخراج، قامَ القوم ليس زيداً، ف (ليس) هذا فعل ماضي ناقص، واسمها ضميرٌ مُستترٌ وجوباً، وزيداً خبرها، فليس عندنا هنا مستثنى.

وَاسْتُثْنِيَ نَاصِبًا وجوباً نَاصِبًا بَلَيْسَ وَخَلَا وَبَعْدًا وَبَيَكُونُ بَعْدَ لَا حينئذٍ تقول: قامَ القوم ليس زيداً، وقامَ القوم خلا زيداً؛ لأنه قال: ناصباً، وعداً منها: خلا، إذن: تنصبُ بخلا فتقول: قامَ القوم خلا زيداً، وقامَ القوم عدا زيداً، وقامَ القوم لا يكون زيداً، وحينئذٍ (ليسَ زيداً)، زيداً: خبر ليس، وخلا زيداً، زيداً: مفعولٌ به منصوب لخلا، و (عدا) مثلها، ولا يكون زيداً، اسم (يكون) ضميرٌ مستترٌ وجوباً، و (زيداً) هذا مثل (ليس)

يُعتبر خبر يكون، إذن ليس عندنا مستثنى، وإنما النصب يكون مُتَعَيِّنًا في موضعين اثنين مما ذكره الناظم، وهما: (ليس ولا يكون)، وأما (خلا وعدا) فيجوزُ فيها الوجهان: النصب والخفض، وهنا إذا تجرّدت عن (ما) فالأرجح النصب، ولذلك ذكرها الناظم هنا مع (ليس ولا يكون)، فدلّ على أن (خَلَا وَعَدَا) إذا خلت من (ما) لم تسبقها (ما) الأرحح فيها النصب على الجر: فقامَ القوم خلا زيدا، أرجحُ من: خلا زيد، وقامَ القوم عدا زيدا، أرجحُ من: عدا زيد، وهذا يدلّ على أن الناظم قصد هذا المعنى لقرنهما أو قرن هذين الحرفين أو الفعلين بـ (ليس ولا يكون). (وَاسْتَثْنَى نَاصِبًا بَلَيْسَ وَخَلَا وَبَعْدَا وَبَيَّكُونُ) بهذا اللفظ، يعني: (كان) ماضياً لا يصلح، وإنما (يكون) بهذه الصيغة، كما قال هناك: (وَقَدْ تَزَادُ كَانُ) كان بلفظ الماضي، إذن قصدَ اللفظ، وهنا: (وبَيَّكُونُ) قصدَ اللفظ، بَيَّكُونُ: الباء حرف جر، ويكُونُ: قُصِدَ لفظه فهو اسمٌ مجرور بالباء، وجرّة كسرة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة الحكاية وهي الضمّة؛ لأنه حكاة مرفوعاً، (وَبَيَّكُونُ بَعْدَ لَا) النافية .. بعد (لا) النافية، ولا تُستعمل (يكون) في الاستثناء مع غير (لا) من أدوات النفي، إذن: على خصوص (يكون) من جهة المضارع و (لا) من جهة النفي دون غيرها من أدوات النفي.

قال الشارح: استثنى بليس وما بعدها ناصباً المستثنى، فتقول: قامَ القومُ ليس زيدا، ف (زيداً) من قولك: "ليس زيدا ولا يكونُ زيدا": منصوب على أنه خبر ليس ولا يكون، واسمها: ضميرٌ مستترٌ وجوباً باتفاق، وإنما اختلفوا في المرجع، على أي شيء يرجع؟ المشهور عندهم أنه يعودُ إلى البعض المفهوم من القوم، البعض من القوم: قامَ القوم ليس زيدا: ليسَ بعضهم زيدا، قامَ القوم لا يكونُ زيدا: لا يكون البعضُ زيدا، فحينئذٍ عادَ إلى البعض المفهوم من القوم، هذا المشهور عند النحاة، وقيل: مرجعُه اسم فاعل، يعني وصف مفهوم من السابق، والتقدير: ليس هو أي: القائم، وهذا اختاره ابن هشام في الأوضح، ليس هو، أي: القائم زيدا، ومثله اسم المفعول نحو: أكرمتُ القوم ليسَ زيدا، ليس المكرمُ زيدا، إذن: عادَ إلى الوصف.

والثالث: أن مرجعهُ مصدر الفعل السابق العامل في المستثنى منه، فحينئذٍ: قامَ القوم خلا زيدا: خلا القيامُ، خلا هو أي: القيام، وهذا ضعيف، والسابق كذلك ضعيف، والأشهر هو الأول وهو الظاهر، أنه يعودُ إلى البعض المفهوم من الكلّ السابق: قامَ القوم ليس زيدا: ليسَ البعضُ زيدا، وهذا واضح، ولذلك قال هنا: ويضعف الوجهين الثاني والثالث، -يعني: تقديره بالوصف سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول، والثالث:

أنه مصدر - عدم الاطراد؛ لأنه لا يكون هناك فعل نحو: القوم إخوتك ليس زيداً. هنا قال: والمشهور أنه عائِدٌ على البعض المفهوم من القوم، والتقدير: ليس بعضهم زيداً، ولا يكون بعضهم زيداً، وهو مُستترٌ وجوباً، وفي قولك: خلا زيداً، وعدا زيداً (زيداً) هذا منصوبٌ على المفعولية، ولو لم تتقدّم (ما) المصدرية؛ لأنها يجوزُ فيها الوجهان، وخلا وعدا فعالان فاعلهما في المشهور الخلافُ فيهما كاخلاف في ليس، ولذلك يقول: خلا وعدا فعالان غير متصرفين؛ لوقوعهما موقع (إلا)، وانتصابُ المستثنى بهما على المفعولية، وفاعلهما ضميرٌ مُستتر، وفي مرجعه الخلاف في ليس، والصوابُ أنه ضميرٌ عائِدٌ على البعض المفهوم من القوم، وهو مُستترٌ وجوباً والتقدير: خلا بعضهم زيداً وعدا بعضهم زيداً.

هذه الأربع الجمل إذا قيل: قام القومُ خلا زيداً، عدا زيداً، ليس زيداً، لا يكون زيداً، الجملة ما محلها؟ موضعُ جملة الاستثناء من هذه الأربع نصبٌ على الحال، هذا المشهور، إذن قامَ القومُ خلا زيداً، نقول: الجملة في محلِّ نصب حال، وعدا زيداً: في محلِّ نصب حال، ولا يكون وليس: في محلِّ نصب حال، حينئذٍ يرد الإشكال في (خلا وليس وعدا): أن الجملة الحالية - كما سيأتي - إذا كانت ماضوية وجب اقترانها ب (قد)، حينئذٍ ما الإشكال هنا؟ (خلا زيداً) إذا قلنا: حال لا بد أن ندخل عليها (قد): قد خلا زيداً، قد عدا زيداً، قد ليس زيداً، وأما (لا يكون) فهي مضارعية فلا إشكال، وأما الماضوية فلا بد من إدخال (قد) عليها، ولم تقترن ب (قد) في ليس وخلا وعدا مع كونهما ماضوية لاستثناء أفعال الاستثناء، سيأتي أن تمّ خلاف في دخول قد على الجملة الحالية إذا كانت أفعال الاستثناء، وبعضهم استثنائها، حينئذٍ إذا استُثِنَت لا إشكال، إذن دخول (قد) على الجملة الماضوية إذا وقعت حالاً في غير أفعال الاستثناء فلا اعتراض حينئذٍ، ومحلُّ ذلك الأفعال المتصرفّة.

وقيل: مُستأنفة لا موضع لها، نقول: لاستثناء أفعال الاستثناء، أو يقال: محلُّ ذلك الأفعال المتصرفّة لا الجامدة، إذن يُجابُ بعدم دخول (قد) على خلا وعدا وليس، وهي في موضع نصبٍ على الحال مع كونها ماضوية، إما أن يُقال باستثناء أفعال الاستثناء، وإما أن يُقال بأن قد تُشترط في الأفعال المتصرفّة وأما الجامدة فلا، وقيل: مُستأنفة لا موضع لها، يعني: غير مُتعلّقة بما قبلها في الإعراب، وإن تعلّقت به في المعنى، تقول: قامَ القوم خلا زيداً، لا محلّ لها من الإعراب، لا محلّ لها من الإعراب يعني: لا علاقة لها بما قبلها، وإذا قيل بأنها في موضع حال حينئذٍ صارت الجملة مُرتبطة بما قبلها؛ لأن العامل

في موضع الحال هو (قام)، وإذا قيل: لا موضع لها حينئذ انفصلت من جهة الإعراب لا من جهة المعنى؛ لأن المعنى تابع لا يمكن أن تنفصل، ونَبَّه بقوله: (وَيَبْكُونُ بَعْدَ لَا) وهو قَيْدٌ في (يكون) فقط على أنه لا يُستعمل في الاستثناء من لفظ الكون غير (يكون) - غير مضاف ويكون مضاف إليه- وأنها لا تُستعمل فيه إلا بعد (لا) على جهة الخصوص دون (لم، وإن، ولن، ولما، وما).

وَاجْرُزُ بِسَابِقِي يَكُونُ إِنْ تُرِدُ ... وَبَعْدَ مَا انْصَبَّ وَاجْرُزٌ قَدْ يَرِدُ

(سَابِقِي يَكُونُ) وهما: خلا وعدا، ليس ولا يكون واجبُ النصب، وأما خلا وعدا فلهما حالان: إما أن يتجرّدا عن (ما) المصدرية، حينئذٍ فيهما وجهان: الجرُّ والنصب، والنصبُ أرجح، والدليل على ذلك: أن هذا رأي ابن مالك أنه عدّها مع ليس ولا يكون، فدلَّ على أن النصب بها أرجح من الجرّ. الوجه الثاني فيما إذا لم تتقدّم عليها (ما) المصدرية: الجر، حينئذٍ لك حالان: "قام القوم خلا زيدا"، "قام القوم خلا زيدا"، حرفُ جرٍّ .. سيأتي عدّها من حروف الجر، "قام القوم عدا زيدا" بالنصب، "قام القوم خلا عدا زيدا"، بالجر، إذن جازَ فيها الوجهان والنصبُ أرجح.

قال: (وَاجْرُزُ بِسَابِقِي يَكُونُ) سابقِي يكون في البيت السابق، قال اسْتَشْنِ ناصِباً بَلَيْسَ، ثم قال: خَلَا وَبَعْدَا وَيَبْكُونُ، ما الذي سبقَ (يكون) سَابِقِي بالثنية؟ خلا وعدا، إذن اجرزُ بهما ما بعدهما، وَاجْرُزُ بِسَابِقِي يَكُونُ وهما: خلا وعدا إِنْ تُرِدُ الجرَّ إِنْ أَرَدْتَ الجرَّ جَرَّ بهما، لكن هنا المراد بالجر متى؟ عند التجرد، وبدلُ على ذلك شيء آخر: أنه أحال على سابقِي يكون وهو قد ذكرهما مجرّدين، فدلَّ على أن شرطَ الجرِّ هو التجرد عن (ما) المصدرية، (وَاجْرُزُ بِسَابِقِي يَكُونُ) حينئذٍ نأخذُ شرطَ التجرّد عن (ما) المصدرية بكونه أحالَ على البيت السابق وقد ذكرهما مجرّدين، وفُهِم شرطُ التجريد بالإحال على لفظهما وهما خاليان من (ما)؛ لأنه قال: بِسَابِقِي يَكُونُ، إِنْ تُرِدُ الجرَّ فاجرزُ، أما إذا ما أَرَدْتَ فنصبتَ حينئذٍ لك مسلكٌ ولك مخرج، إما هذا وإما ذاك، فهو فصيحٌ في لسان عرب؛ إِنْ تُرِدُ الجرَّ فإنه جائزٌ وإن كان قليلاً والنصبُ أرجح، هُنا لا يُلَامُ من أخذَ بما دون الفصيح؛ لأن هذا واردٌ في لسان العرب وهذا كذلك واردٌ في لسان العرب، حينئذٍ من اختارَ الأحسن أن يتكلّم الإنسان بما هو أفصح وأن يحمل القرآن على ما هو أفصح، لكن إذا لم يمكن حينئذٍ على ما هو دونه وهو فصيحٌ يعني سائغٌ في كلام عرب

فلا إشكال، وأما:

وَالْحَلْفُ إِنْ كَانَ فَخْذٌ بِالْأَسْهَلِ ... فِي النَّحْوِ لَا فِي غَيْرِهِ فَالْأَفْضَلُ

نقول: هذا تلاعبٌ بالنحو ولا يُحال عليه، بل هذا من تتبعِ الرُّخص، نقول: هذا ممنوعٌ، لماذا؟ لأن لسانَ العرب مطّرد ونحن الآن بعدَ هجر اللغات يعني لم يتكلم أرباب القرى والقبائل باللغة، حينئذٍ رجعنا إلى اللغة الأم الفصحى، وإلا لو وُجد بنو تميم بلسانهم المحفوظ وقريش والحجازيون .. إلخ كلٌّ يتكلم بلسانه، لكن إذا لم يُوجد حينئذٍ رجعنا إلى الأفصح، وأما مثلُ هذه القواعد أنه يتتبع الرخص وخذ الأسهل وحينئذٍ يحمل القرآن على هذا نقول: لا، هذا تلاعب، هذا ليس بصحيح، بل الصواب أنه يُعمل بالأفصح وخاصة في القرآن، القرآن لا يجوز أن يُحمل على لغة شاذة البتة لا يجوز، ولذلك أكثر المفسرين على أنهم إذا جاءوا في قوله تعالى: ((وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)) [الأنبياء:3] نقول: لا يمكن حملها على لغة (أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ) البتة، مع أن ظاهرها (وَأَسْرُوا) بالواو (النَّجْوَى) مفعولٌ به (الَّذِينَ ظَلَمُوا)، فلا بُدَّ من التقديم والتأخير: (الذين ظلموا أسروا النجوى) لا بد من هذا، ((ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ)) [المائدة:71] (عَمُوا) بالواو (وَصَمُوا) بالواو فهي فاعل في الأصل، لكن نقول: لا (كَثِيرٌ مِنْهُمْ) هذا مُبتدأ مؤخر، و (عَمُوا) الجملة خبر مُقدم، ولا نحمله على لغة (أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ) فإنها ليست فصيحة.

وَأَجْزُرُ بِسَابِقِي يَكُونُ إِنْ تُرِدَ الْجَرُّ فَإِنَّهُ جَائِزٌ وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا، حينئذٍ هل لهما مُتعلّق؟ إذا جررنا بخلا وعدا هل هو مثل: مررتُ بزيدٍ، بزيدٍ نقول؟؟؟ الباء متعلقة بمر؟ هل هي مثلها؟ قيل: نعم يتعلّقان حينئذٍ بما قبلهما من فعلٍ أو شبهه، تقول: قامَ القوم خلا زيدٍ، خلا زيدٍ: جار ومجرور مُتعلّق بقوله: قام، مثلما تقول: مررت بزيدٍ، بزيدٍ: جار ومجرور متعلق بمر، مثله لماذا؟ لأنه حرفُ جرٍّ، والأصل في حرف الجر إن كان أصلياً حينئذٍ على القاعدة:

لَا بُدَّ لِلْجَارِ مِنَ التَّعَلُّقِ ... بِفِعْلٍ أَوْ مَعْنَاهُ نَحْوَ مُرْتَقِي

لا بد للجار الأصلي، أما الزائد والشبيه فلا، وسيأتينا في باب حروف الجر. الحروفُ ثلاثة أقسام: جرٌّ أصلي وهذا الذي يحتاج إلى مُتعلّق، وأما الزائد -هذا كما نذكره دائماً: ((هَلْ مِنْ خَالِقٍ)) [فاطر:3] ((مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ)) [المائدة:19] وَمَا

أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُولٍ) هذه كلّها زائدة والمراد بها التأكيد، ليس لها متعلق، لا نقول: مِنْ بَشِيرٍ جَارٍ ومَجْرُورٍ متعلق به جَاءَ، لا، بل (من) هنا دخولها وخروجها سواء يعني لا تؤثر، لم تنقل الفاعل عن كونه فاعل إلى كونه مجروراً، بخلاف إذا قلت: جاء زيدٌ ثم تقول: مررتُ بزيدٍ، الباء نقلت زيدا من كونه فاعلاً إلى كونه مجروراً بحرف الجر، هنا أثّرت لأنها جاءت في معناها الأصلي، وأما ((مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ)) [المائدة:19] (بَشِيرٍ) هو هو فاعل: ما جاءنا بشيرٌ بالرفع لأنه فاعل، (مِنْ بَشِيرٍ) فاعل أيضاً، فحينئذٍ لم تنقله عن أصله، وحينئذٍ نقول: هذا لا يحتاج إلى مُتَعَلِّقٍ، خلا زيدا نقول: جَارٍ ومَجْرُورٍ مُتَعَلِّقٍ بقوله: قام الذي سبق، يتعلّقان حينئذٍ بما قبلهما من فعلٍ أو شبهه على قاعدة حروف الجر؛ إذ موضعُ مجرورها نصبٌ بالفعل أو شبهه، (مررتُ بزيدٍ) قالوا: زيد هنا في محلّ نصب؛ لأن (مرّ) هذا من حيث المعنى يتعدّى من حيث المعنى حَدَثٌ يتعدّى، لكن لا يتعدى بنفسه فاحتجنا إلى حرف جرّ، وهذا ما سبق في قوله: (وَعَدَ لَا زِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ). أما ما لا يحتاج: قام زيدٌ، يحتاج إلى تعدي؟ قام زيدٌ؟؟ بالقيام، جلس عمروٌ، لا يحتاج، أما: جلس زيدٌ على الكرسي يحتاج إلى تعدي لأن الجلوس متعدّي، "قام زيدٌ" غير متعدي، "مرّ زيدٌ" مرّ بمن؟ المرور وقع على من؟ الجلوس وقع على أي شيء؟ إذن لا بدّ من حدثٍ، وهذا الحدث يتعدّى، كونه لا يتعدّى بنفسه هذا معنى كونه لازماً، حينئذٍ إذا أردنا تعديته إلى مفعوله في المعنى لا بدّ من حرف جر: مررتُ بزيدٍ، إذن زيد في المعنى مفعول به، وهذا الذي عناهُ في المعنى مفعول به، وكذلك: جلستُ على الكرسيّ، الكرسي هذا مفعولٌ به؛ لأنه وقعَ عليه فعل الفاعل .. ضربتُ زيدا، جلستُ على الكرسي، الكرسي وزيد لا فرق بينهما من جهة المعنى، مع كون الكرسي هذا مجرور به (على) وزيداً منصوب على أنه مفعولٌ به، والذي أثّر في هذا دون ذاك هو الفعل ذاته نفسه بالنظر إليه، ذاك مُتَعَدٍّ وهذا لازمٌ، والتعدي قد يكون اصطلاحاً بمعنى أنه له أثر، وقد يكون من جهة المعنى، فمرّ مُتَعَدٍّ من جهة المعنى، وضرب مُتَعَدٍّ لفظاً ومعنى.

إذن: يتعلّقان حينئذٍ بما قبلهما من فعلٍ أو شبهه على قاعدة حروف الجر؛ إذ موضعُ مجرورها نصبٌ بالفعل أو شبهه، وقيل: موضعُهما نصبٌ عن تمام الكلام أي: موضعُ مجرورهما نصبٌ ناشئٌ عن تمام الكلام أي: تمام الجملة قبلهما، فتكونُ هي الناصبة ولا تعلّق بالحرف حينئذٍ.

إذن: قولان؛ خلا زيد متعلق بقام "قام القوم خلا زيد"، فقليل لا "خلا زيد" ليس متعلقاً بما قبلهم وإنما ما بعده في محل نصبٍ، بماذا؟ بتمام الكلام، كأنهم جعلوا تمام الكلام

عاملاً، إذا تم الكلام حينئذٍ نصب ما بعده، هذا فيه إشكال والصواب هو الأول.
وَأَجْزُرُ بِسَابِقِي يَكُونُ إِنْ تُرِدْ: إذن سَابِقِي يَكُونُ هما خلا وعدا إذا جُرِدتا عن (ما)، فأما
إذا دخلت عليهما ما فعندَ جماهير النحاة أنه يتعين النصب ويجب، لأن ما هذه
مصدرية، وإذا كانت ما مصدرية حينئذٍ لا تدخل إلا على الفعل، يعني لا تختص إلا
بالفعل، فإذا كانت خلا مُحتملة للفعلية والحرفية حينئذٍ إذا دخلت عليها ما المصدرية
عَيَّنَتْها خصصتها للفعلية فلا يجوز ما بعدها إلا النصب، فنقول: قام القوم ما خلا زيداً
ولا يجوز ما خلا زيدٍ بالجر، لماذا؟ لأن ما خلا زيدٍ، زيدٍ نقول هنا جُعِلت (ما) زائدة،
وهذا خلافُ القياس، لأن (ما) الزائدة إنما تُزَادُ بعدَ الحرفِ لا قبله، فَبِمَا رَحْمَةٍ .. (ما)،
فَبِمَا إذن دخلت الباء ثم (ما) ثم رَحْمَةٍ هذا قياس، "عما قليل" إذن دخلت ما الزائدة
بعد الحرف لا قبله، فنقول في هذا التركيب "ما خلا زيدٍ" فيه ضعفٌ من هذه الجهة.
وَبَعْدَ (ما) انْصَبَ وَأَنْجَزَ قَدْ يَرِدُ، وبعد ما المصدرية انْصَبَ وجوباً ليس على الجواز كما
هو في الشأن إذا لم تتقدَّم عليها ما، لا؛ واجبُ النصب، ولذا قال: وَبَعْدَ مَا المصدرية
انْصَبَ حتماً لأَنَّهُما تَعَيَّنَا بها للفعلية، فلما دخلت ما المصدرية حينئذٍ صارَ (عدا وخلا)
فعلين كقوله:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ ..

الله هذا مفعول به، وخَلَا هذا فعلٌ تَعَيَّنَتْ في الفعلية، والفاعل ضميرٌ مستترٌ وجوباً
تقديره هو؛ يعودُ على البعضِ المفهوم من الكل السابق

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ

إذن " مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ" بَاطِلٌ: هذا خبر.

وموضعُ الموصول وصلته نصبٌ بالاتفاق، لأنَّ (ما) وما دخلت عليه .. ما مصدرية، وما
المصدرية تؤوَل مع ما بعدها بمصدر.

إذن ما موضعُ هذه الصلة هنا؟ قالوا موضعُ الموصول وصلته نصبٌ بالاتفاق، فقال
السيرافي على الحال؛ اتفقوا على أنه نصبٌ واختلفوا في إعرابه، فقال السيرافي على
الحال، وقيلَ على الظرف وما وقتية حينئذٍ، إذا قيلَ بأنها منصوبة على الظرف حينئذٍ ما
تكون وقتية؛ بمعنى وقت؛ نابت هي وصلتها عن الوقت، فالمعنى على الأول قاموا
مُجاوِزِينَ زيداً، وعلى الثاني: قامُوا وقتَ مجاوزتهم زيداً.

إذا جعلنا ما مصدرية: قاموا مجاوزين مصدر، وإذا جعلناها مؤولينها باسم الفاعل لأنه
حال وإذا جعلناها وقتية حينئذٍ نأتي بلفظ وقت؛ قاموا وقتَ مجاوزتهم زيداً. هذا الفرق.

وعلى الأول هي حال وعلى الثاني ظرفية، وقيل على الاستثناء كانتصاب غير في: قاموا غير زيداً. إذن هي منصوبة باتفاق، وإنما اختلفوا في وجه النصب؛ قيل الحال وما مصدرية، وقيل على الظرفية وما وقتية، وقيل مُنتصبة كانتصاب (غير) على الاستثناء. وَبَعْدَ مَا انْصَبَ حَتْمًا .. انصب حتماً لأنه واجب، وقد يُقال: بأننا لا نحمله على الوجوب، لأنه قال: وَانْجِرَّازٌ قَدْ يَرِدُ، نقول: لا؛ وَانْجِرَّازٌ قَدْ يَرِدُ هذا شاذٌّ يُحْفَظُ ولا يقاس عليه، ولذلك لا نجعله قرينة لقوله انْصَبَ على أنه مُرادٌ به الجواز، وإنما المراد به الوجوب على الأصل.

وَبَعْدَ مَا انْصَبَ وَانْجِرَّازٌ قَدْ يَرِدُ ولذلك قال: وَانْجِرَّازٌ أَفَادَ بَتْنَكِيهِ قلة الجر، قَدْ يَرِدُ أجاز ذلك الجرمي والربعي والكسائي والفارسي، لكن على تقدير ما زائدة لا مصدرية، يعني من جوَّزَ الجر بها مع دخول ما لا يمكن أن يقول بأن ما مصدرية على بابها، وإنما قَدَّرَ أن ما زائدة، قاموا ما عدا زيدٍ، ما خلا زيدٍ، ما وجهه؟ ما زائدة. لكن على تقدير ما زائدة لا مصدرية، فإن قالوا بالقياس ففاسد، إن قالوا بالقياس على غيرها لأنها تُرَادُ (ما) بعد الحرف .. نقول: إن قالوا بالقياس ففاسد، لماذا؟ لأنه حُمِلَ ما زيدت (ما) فيه قبل الحرف على ما زيدت (ما) فيه بعد الحرف. القياس في لسان العرب - هذا سينصُّ عليه الناظم في آخر باب حروف الجر - أنه قد تُرَادُ ما بعد الحرف، فيبقى العمل في بعضها وبعضها يُكفَّف. فحينئذٍ "فَبِمَا رَحْمَةٍ" نقول رحمة هذا مجرور بماذا؟ بالباء حرف الجر و (ما) هذه لم تكفها. حينئذٍ زيدة ما بعد الحرف، وما ادَّعوه من القياس باطل للفرق بين الفرع والأصل، لم يقع تساوي بينهما، قاسوا ما زيدت فيهما قبل الحرف على ما زيدت فيه ما بعد الحرف، قاسوا ما لا نظير له على ماله نظير، نقول هذا فاسد قياساً فاسد لا يعول عليه، فإن قالوا بالقياس ففاسد، لأن ما لا تُرَادُ قبل الجار بل بعده، "عَمَّا قَلِيلٍ" واضح هذا "فَبِمَا رَحْمَةٍ"، وإن قالوا بالسمع فهو من الشذوذ بحيث لا يُحتج به. إذن الصواب أن يُقال بأن خلا وعدا فيهما وجهان الأول: خلوهما عن (ما) فيجوز فيهما الوجهان النصب على الاستثناء والجر بكونهما حرف جر، إن جررت بهما حينئذٍ حكمت عليهما بالحرفية، وإذا نصبت بهما حكمت عليهما بالفعلية، والأرجح هو النصب، وإذا تقدمت ما حينئذٍ يتعينُ النصب بها، ولا يجوز الجر، وأما قوله: وَانْجِرَّازٌ قَدْ يَرِدُ "وَانْجِرَّازٌ" هذا مبتدأ يعني انجرار بهم حينئذٍ قَدْ يَرِدُ قد بالتقليل، ونكَّرَ انجرار للقلة فدلَّ على أنه قليل جداً، ولذلك لا يعول عليه، إن شُعِرَ يعتبر مما لا يُقاس عليه، فهو شاذٌّ كما قال الأشموني: فهو من الشذوذ بحيث لا يُحتج به لا يُحتج به.

قال الشارح: إذا لم تتقدّم ما على خلا وعدا فاجرٌ بهما إن شئت، لأنه قال إن تُردّ فأنت مخير أنت الذي تتكلم، حينئذٍ أردت النصب أو أردت الجر فأنت المخير، فتقول قام القوم خلا زيد، حينئذٍ خلا زيد فيهما الوجهان السابقان، نقول خلا حرف جر وزيد مجرور مثل بزيد متعلق بقوله قام، حينئذٍ يكون موضع خلا زيد النصب، وقد يكون كذلك النصب ولا يكون متعلقاً بما قبله، وإنما يكون العامل هو خلا نفسه، وتكون الجملة الناقمة السابقة هي عاملة النصب في ما بعدها، وعدا زيد كذلك، فخلا وعدا حرفا جر، ولم يحفظ سببويه الجر بهما، وإنما حكاها الأَخفش فمن الجر بخلا قوله: خَلَا اللهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا ... أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ

خَلَا اللهُ هذا جرٌّ بهما وهي لم تتقدّم عليها ما، ومن الجر بعدا قوله: أَبَحْنَا حَيْثُهم قِتَالًا وَأَسْرًا ... عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطُّفْلِ الصَّغِيرِ

عَدَا الشَّمْطَاءِ جرٌّ بما دون تقدم (ما) عليها.

فإن تقدمت عليهما (ما) وجب النصب: "قام القوم ما خلا زيدا"، إذن (ما) هذه مصدرية، ويكون المصدر المنسبك من (ما) والفعل بعدها في محل نصب، إما على الحالية وإما على الظرفية وإما على الاستثناء، وإذا جعلناها على المصدرية فما مصدرية، وإذا جعلناها ظرفية فما وقتية، فيُقَدَّر لفظ وقت، وإذا كانت استثناءً فهي مثل غير. وصلتها، فما مصدرية وخلا وعدا صلتها وفاعلهما ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدم تقريره، وزيدٌ مفعولٌ، وهذا معنى قوله: وَبَعْدَ مَا أَنْصَبَ هذا هو المشهور. وزاد الكسائي الجرّ بهما بعد ما على جعل ما زائدة، وجعل خلا وعدا حرفي جرّ، فتقول: قام القوم ما خلا زيد وما عدا زيد، وهذا معنى قوله: وَأَنْجَرَارٌ قَدْ يَرِدُ، وقد حكى الجرمي في الشرح الجرّ بعد (ما) عن بعض العرب، لكنه يُحْفَظ ولا يُقَاس عليه. وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ ... كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ

وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ.

قيل هذا البيت من المشكل في ألفية ابن مالك من جهة الإعراب، لوجود الفاء فقط، وَحَيْثُ جَرًّا فَ .. ، هُنا أُجْري حَيْثُ مُجْرى حَيْثُما الشرطية، وهذا على رأي الفراء، لماذا؟ لأن الفاء واضحة أنها واقعة في جواب الشرط، وإذا كان في جواب الشرط فأين الشرط؟ ليس عندنا شرط، وحيث ليست من أدوات الشرط، وإنما من أدوات الشرط إذا ركبت مع ما، حيثما تستقيم، حينئذٍ نقول: هنا حيثما بزيادة ما هي الشرطية، وأما

حيث لوحدها فلا، سيأتي معنا في باب الإضافة، إذن حيثُ أجري الظرف مجرى الشرط فأدخل الفاء على الجواب كقوله: " وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ ".
يعني معنى الشرط، أحياناً يُلاحظُ معنى الشرط فتدخل الفاء في الجواب، وهذا واضحٌ بين في المبتدأ، كما ذكرناه سابقاً؛ كالمثال: الذي يأتيني فله درهمٌ.

الذي: هذا مبتدأ، جملة فله درهمٌ خبر، دخلت الفاء في الخبر لماذا؟ تشبيهاً له في الشرط، لأن فيه معنى الشرط، وهو التعليق، "إن تأتيني لك درهم" هذا المعنى، ففيه تعليقُ الدرهم على الجبى، وهذا معنى الشرط، "من جاءني أكرمته" "إن جئتني أعطيتك درهم" كذلك هنا، وَحَيْثُ جَرًّا نقول هنا: أُدخل الفاء في الجواب حملاً أو إجراءً حيثُ مجرى الشرط، وقيل: لا؛ ظرفٌ متعلق بـ حَرْفَانِ هنا في هذا التركيب. كيف تعلق بـ حَرْفَانِ وحرفٌ هذا جامد؟ قالوا: لأنه مؤولٌ بالمشتق، ظرف متعلق بـ حَرْفَانِ لأنه في معنى محكومٌ بحرفيتهما، حَرْفَانِ يعني شيئان محكومٌ بحرفيتهما، إذن فيه معنى المشتق، ولذلك صح تعليق الظرف به، وَحَيْثُ جَرًّا .. جَرًّا: فعل ماضي مبني على الفتح لا محل له من الأعراب، والألف هذه ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، فَهُمَا حَرْفَانِ؟ فإما زائدة وإما واقعة في جواب الشرط، إما زائدة إذا جعلنا حيثُ ظرف متعلق بـ حَرْفَانِ تكون زائدة، لأن فاء الشرط لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، لو جعلنا حيثُ متعلقة بحرفان، حينئذٍ لا يكون الفاء واقعة في جواب الشرط، لأن ما بعدها لا يعمل فيما قبلها، وحينئذٍ كيف نعلق حيثُ بها؟ الصواب أن نقول: حيثُ هذه ظرف متعلق بحرفان، والفاء هذه زائدة، وهُمَا حَرْفَانِ مبتدأ وخبر باتفاقٍ، يعني إن جرّا هما حرفان باتفاق، ولو تقدّمت ما؟ نعم حتى عند من قال بتقدّم (ما) ويجوزُ الجرّ كذلك هي حرفٌ عنده، لأن ما زائدة عنده، وإذا كانت زائدة إذن ليست مصدرية، والمصدرية هي التي تُعين فعلية ما بعدها إما خلا وإما عدا.

إذن "قاموا ما عدا زيدٍ" نقول عدا هنا حرف حتى عند الكسائي وغيره، "جاءوا ما خلا زيدٍ" نقول خلا هنا حرف. إذن وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ مطلقاً، وهذا باتفاق؛ سواءً دخلت عليهما (ما) أو لا عند من قال بجواز انجرار ما بعدهما فيما إذا دخلت عليهما ما.

" كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ " كَمَا هذا متعلق جار ومجرور بـ (فِعْلَانِ)، فعلان فعل هذا جامد فكيف تعلق به؟ لأن المراد بالفعل هنا الاسم، ليس المراد فعل من مصدر المراد به

اسم المفعول لا، فعل المراد به اسم فإذا كان كذلك صار جامداً. خلا فعل، عدا فعل، قام فعل، صار اسم مُسمّاه خلا وعدا وقام.

حينئذٍ كيف يُعلّق كما بفعالين؟ أيضاً مؤولٌ بالمشتق، كما هما فعالان، أيضاً في معنى محكومٌ بفعليتهما كما قيل في الأول حرفان، كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فَعْلَانِ، يعني محكومٌ بفعليتهما، وإذا قيل محكومٌ صار مرده إلى الاشتقاق أو اسم مفعول، كَمَا هُمَا: "هُمَا" مبتدأ إِنْ نَصَبَا: إن حرف شرط ونصباً؟؟ والألف فاعل؟ ومردّها مرجعهما خلا وعدا، فَعْلَانِ يعني هذا خبر، هُمَا مبتدأ وفعْلَانِ خبر مرفوع ورفع الألف وهذا باتفاق أيضاً، إذا نصبنا هما فعالان باتفاق. وفي الحالين سواءً اقترنا ب (ما) أو تجردا عنها، "قام القوم خلا زيدا" هنا نصبت إذن هي فعلٌ باتفاق، "جاء القوم عدا زيدا" لم تتقدّم عليهما (ما) إذن نقول هي فعلٌ. إذن هما إِنْ نَصَبَا فَعْلَانِ مطلقاً سواءً تقدمت عليهما ما المصدرية أو لا، لماذا؟ لأنه لو نصبت حينئذٍ لم تكن حرف جر، لو قيل: "جاء القوم عدا زيدا، زيدا: هل يمكن أن يكون ما قبله حرف جر؟ ما يُتصوّر؛ لأن حرف الجر يجرّ لا ينصب، حينئذٍ إذا نصبت علمنا أن خلا وعدا فعالان. أي إن جررت بخلا وعدا فهما حرفا جرٍ وإن نصبت فهما فعالان، وهذا مما لا خلاف فيه:

وَكَخَلَا حَاشَا وَلَا تَصْحَبُ مَا ... وَقِيلَ حَاشَا وَحَاشَا فَاحْفَظْهُمَا

يعني هاتين اللغتين، حاشا الحرف الأخير على رأي سيبويه، وهي مثل خلا عند غيره. حرفٌ مطلقاً عند سيبويه لا تخرج عن الحرفية، ولكن عند الناظم وكثير من النحاة أن خلا وحشا بمعنى واحد؛ يعني تكون حرفاً وتكون فعلاً؛ تكون حرفاً يُجرّ بها، وفعلاً يُنصب ما بعدها، فتقول: جاء القوم حاشا زيد حاشا زيدا، ولا يصح أن يقال جاء القوم ما حاشا زيدا، لأن حاشا لا تدخل عليها ما، إذن قوله: وَكَخَلَا حَاشَا، حاشا كخلا؛ كَخَلَا هذا خبرٌ مقدّم، وَحَاشَا هذا قصد لفظه مبتدأ مؤخر. حاشا كخلا في ماذا؟ في جواز جر المستثنى بها ونصبه، يعني يُجرّ ما بعدها ويُستثنى بها أولاً، حاشا كخلا في كونه يُستثنى بها، هذا أولاً من جهة المعنى، لأننا نحتاج أن نثبت أن هذا الحرف مما يصح الاستثناء به، هذا أولاً من جهة إثبات الاستثناء بحاشا، ثم عملها نقول: هي مثل خلا عند الجمهور؛ بمعنى أنه يُجرّ بها ما بعدها، ويُنصب بها ما بعدها، فكما تقول جاء القوم خلا زيد وخلا زيدا؛ إن جررت فهي حرفٌ، وإن نصبت فهي فعلٌ، مثلها حاشا

فتقول قام القوم حاشا زيداً؛ فهي فعلٌ لأنك نصبت بها، وحاشا زيدٍ فهي حرفٌ لأنك جررت بها، ولا يتعين النصب؛ لأن النصب هناك تعين في عدا وخلا لماذا؟ لتقدم ما المصدرية عليها. إذن خارج عن مجرد اللفظ، وأما هنا فلا؛ لا يتعين النصب لأن ما المصدرية لا تدخل على حاشا، وَكَخَلَا حَاشَا، إذن هذه ثلاثة ألفاظ خلا وحاشا وعدا يُجر بهن وينصب بهن، تكون فعلاً يعني من حيث هي بقطع النظر عن تقدم ما، خلا وعدا وحاشا يُجر بهن المستثنى، وينصب بهن المستثنى، إن جررت فهن حروف، وإن نصبت فهن أفعالٌ، إذا جررت بالثلاثة فقلت: خلالي وحاشاي وعداي بدون نون الوقاية؛ إذا جررت بها الياء قلت: عداي وحاشاي وخلالي، مثل لي ولك، وما إلى ذلك، وإن نصبت فبنون الوقاية؛ خلاني حاشاني عداني، إن نصبت حينئذٍ لا بد من نون الوقاية، لأنها فعل:

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّرْمُ ... نُونُ وَقَايَةٍ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمَ

وهو الشاهد.

إذن خلاني عداني حشاني، نقول: إذا نصبت بهن حينئذٍ لزمّت نون الوقاية، وإذا لم تنصب حينئذٍ تقول: خلايا وعدايا وحاشايا، ويجوز في خلاك وخلاه وحاشاكا وحاشاه وعداك وعداه كون الضمير منصوباً أو مجروراً، لأن هذه الضماير تأتي في محل نصب وتأتي في محل جر، لك .. ضربتك، إذن لو جاءت بعد خلاك وخلاه، نقول هذا يحتمل النصب ويحتمل الجر، فيوجه على الاحتمالين، وَلَا تَصْحَبُ مَا: يعني لا تتقدم عليها ما المصدرية، وهذا مرده إلى لسان العرب، وَقِيلَ حَاشَا بدون ألف حاشا بالألف، وحاشُ، إذا وقفت عليه، وحاش بالفتحة فقط في حال الوصل، وَحَشَا تحذف الألف التي بين الحاء والشين تقول حشا، فَاحْفَظْهُمَا يعني احفظ هاتين اللغتين زيادةً على حاشا.

إذن: الجر بحاشا هو الكثير الراجح هكذا قال الأشموني: الجر بحاشا هو الكثير الراجح، ولذلك التزم سيبويه وأكثر البصريين حرفيتها، ولم يجيزوا النصب، والصحيح جوازه لسماعه، وذهب الفراء إلى أنها فعلٌ، لكن لا فاعل له، والنصب بعده إنما هو بالحمل على إلا، فيكون منصوباً بالاستثناء، إذا قيل: جاء القوم حاشا زيداً، قال حاشا فعلٌ لا فاعل له، لماذا نُصب بعدها؟ قال: حملاً على إلا الاستثنائية، ولم يُنقل عنه ذلك في خلا وعدا، ويحتمل أنه يقول بذلك في خلا وعدا أيضاً، لكنه لم ينقل عنه.

إذن: المشهور أن حاشا لا تكون إلا حرف جرٍ، فتقول: قام القوم حاشا زيدٍ، بجر زيد،

وذهب الأخفش والجرمي والمازني والمبرد وجماعة منهم المصنف إلى أنها مثل خلا
تُستعمل فعلاً، فتنصب ما بعدها، وحرفاً فتجر ما بعدها، فتقول: قام القوم حاشا زيدا
وحاشا زيدا، وحكى جماعة منهم الفراء وأبو زيد الأنصاري والشيباني النصب بها، ومنه
قول الشاعر: (حاشا قریشاً) نصب بها، حاشا قریشاً صارت حاشا فعلاً ماضي والفاعل
ضمير مستتر وجوباً تقديره هو؛ يعود على المفهوم، يعني هذا لا بد من النظر في البيت
السابق: حاشا قریشاً.

وقول المصنف: وَلَا تَصْحَبُ مَا، معناه أن حاشا مثل خلا في أنها تنصب ما بعدها أو
تجره، ولكن لا يتقدم عليها ما، كما تتقدم على خلا، فلا تقول: قام القوم ما حاشا
زيداً، وهذا الذي ذكره هو الكثير وقد صحبتها ما قليلاً، جاء في الحديث: {إني ما
حاشا فاطمة}، لكن قيل هذه ما نافية وحاشا هنا استثنائية، ليست حرفاً وإنما هي فعل،
وسياقي في أقسامها وقوله:

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالًا

يقال في حاشا: حاشا وحشى، حاشا تأتي في اللغة على ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون استثنائية، وهي التي قدم الكلام عليها، وهذه حرف، أو فعل على ما
ذكره الناظم، وحرّف فقط على مذهب سيبويه، الوجه الأول أن تكون استثنائية.
الثاني: أن تكون تنزيهية نحو: ((حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ))، وليست حرفاً، أي
مدلولاً بها على تنزيه ما بعدها من السوء، وليست حرفاً، قال في التسهيل: ليست حرفاً
بلا خلاف بل هي فعل، ورُدَّ بأن المبرد وابن جني والكوفيين على أنها فعل. إذن قال
حرف بلا خلاف؛ حكى الإجماع.. القول بحرفيتها، ولكن مذهب الكوفيين أنها فعل،
والصحيح أنها اسم مرادف للتنزيه منصوب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ
بالفعل، بدليل قراءة ابن مسعود: حاشا الله.. بالإضافة، حاش لله استعملها استعمال
معاذ الله وسبحان الله، إذن بالإضافة، وقراءة بعضهم حاشاً لله بالتونين أي تنزيهاً لله
كما يقال: رعيّاً لزيد، ومن تركّ التونين فهي مبنية عنده لشبهها بحاشا الحرفية لفظاً
ومعنى، هذا النوع الثاني وهي حاشا التنزيهية، قيل: فعل، وقيل: حرف، والصواب أنها
اسم مثل سبحان الله ومعاذ الله، ويدل عليها قراءة ابن مسعود: حاشا الله بالإضافة، دلّ
على أنه عاملها معاملة سبحان الله ومعاذ الله.

الثالث: أنها تكون فعلاً متعدّياً متصرفاً؛ تقول: حاشيته، بمعنى استثنيته، وهذه حاشا
تُكتب بالألف.. الألف بصورة الياء لأنها رباعية، الفرق بينها وبين حاشا الاستثنائية أن

حاشا الاستثنائية تُكتب ألف .. عصا، وأما حاشى التي تكون فعلاً استثنائياً إنما تكتب بالياء على صورة الياء، تُكتب ألفاً وياءً لكونها رابعة. إذن خلاصة ما ذكره الناظم: أن الاستثناء يكون بأدوات ثمانية؛ الأم فيها (إلا)، ثم ما بعدها فهو محمول عليها، ولذلك قد يُعرب في بعضها خبراً كما هو في ليس ولا يكون، ويُعرب مفعولاً به كما هو في خلا وعدا.

بَابُ الْحَالِ

قال رحمه الله: بَابُ الْحَالِ: أي هذا باب الحال، وهو من المنصوبات مما يجب نصبه ولا يجوز جره، وهو واجب النصب، قد سمع أو قيل: لم أجي بمبكرٍ، لم أجي مبكراً، هذا الأصل، الأصل في الحال واجبة النصب، ولكن دخلت عليها الباء الزائدة، قيل: لم أجيء بمبكرٍ، حينئذٍ نقول الباء حرف جر زائد، مبكرٍ حالٌ منصوبٌ واجب النصب، وعلامته فتحة مقدرة على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، لكن هذا يُحفظ ولا يقاس عليه، ليس كالمبتدأ والفاعل والمفعول به هناك، هناك يجوز دخول حرف الجر الزائد عليه، وأما الحال لا، لأنها ملازمة للنصب.

الحال: الألف هذه منقلبة عن واو، وأصلها حَوْلٌ فَعَلٌ تحركت الواو وانفتح ما قبلها فوجب قلبها ألفاً، لجمعها على أحوال وتصغيرها على حُويلة، إذن الواو رجعت، وهذا سبق معنا إذا أشكل عليك الألف هذه منقلبة عن واو أو ياء حينئذٍ رَدّها إلى الجمع، الجمع يردّ الأشياء إلى أصولها، وكذلك التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، فحينئذٍ يجمع حال على أحوال ويصغر حال على حُويلة، واشتقاقها من التحول، ولذلك اشترط فيها الانتقال، وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلاً مُشْتَقّاً يَغْلِبُ .. لماذا؟ لأنها مأخوذة من التحول، والحال يُذكر لفظه ويؤنث، وهي في اللغة ما عليه الإنسان من خيرٍ أو شر، وعلى الوقت الذي أنت فيه، يعني يُطلق على هذا وذاك، يطلق على الوقت الذي أنت فيه، يُقال حالٌ ويُطلق على ما عليه الإنسان من خيرٍ أو شر، ومن جهة اللفظ يُذكر ويؤنث يُقال: حالٌ وحالة؛ يجوز فيه الوجهان، إلا أن تجريده من التاء أفصح، ولذلك جاء: إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرُ حَالٌ مِنْ أَمْرٍ .. فَدَعُهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا

إذن: جاء لفظ حال بدون تاء، وكذلك جاء بالتاء:

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِماً ... عَلَى جُودِهِ ظَنَنْتُ بِهِ نَفْسُ حَاتِمٍ

إذن: يجوز الوجهان، والترك أفصح، إذا قيل: حالةٌ حينئذٍ وجب التأنيث مراعاةً للفظ،

فتقول حالة حسنة، وتحسنت حالة زيد، وحسنت حالة زيد، واجب التانيث، لأن اللفظ مؤنث، على التفصيل السابق فيما إذا كان مجازي التانيث.

أما إذا كان مجرداً عن التاء حينئذ يجوز فيه الوجهان، فتقول: حال حسن وحال حسنة، وتقول: "حسن حال زيد وتحسنت حال زيد"، يجوز فيه هذا ويجوز ذاك، هذا متى؟ ليس مطلقاً كما يظن البعض لا؟ هذا إذا جردت عن التاء، إذا قيل حال هكذا بدون تاء جاز في اللفظ التانيث والتذكير، وأما حالة بالتاء التي ذكرها بقوله: عَلَى خَالَةٍ، نقول هذه واجب، إن جاءت في موضع وجوب.

والحال يُذكر لفظه وضميره ووصفه، أما إذا قيل حالة لا إشكال فيه، الكلام في الحال .. يُذكر لفظه وضميره ووصفه وغير ذلك، لكن الأرجح في اللفظ التذكير، التذكير أرجح من التانيث؛ بأن يُقال: حالٌ بلا تاء، وفي غيره التانيث، يُقال: حالٌ وحالة، فيذكر لفظه ويؤنث، فيقال: هذا حالٌ وهذه حالٌ، وحالٌ حسن وحالٌ حسنة، أما في الاصطلاح فقال الناظم:

الحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ ... مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَفَرْدًا أَذْهَبُ

ذكر وصفاً فضلةً منتصباً مُفْهِمٌ في حالٍ، هذه أربعة قيود، لا بد من اجتماعها في اللفظ من أجل أن يصدق عليه أنه حال، وهنا الخلل في التعريف أنه أدخل الحكم في الحد؛ لأنه قال: مُنْتَصِبٌ، هذا إن أراد به مجرد النصب حينئذ صار حكماً مجرداً؛ يعني غير مُضْمَنٍ بفصلٍ يُخرج به ما قد يدخل، فحينئذ صار معيباً: وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ ... أَنْ تُدْخَلَ الْأَحْكَامُ فِي الْحُدُودِ

لا يجوز أن يُذكر في الحد الحكم، لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، وإن أُريد به الإخراج حينئذ لا بد من تقييد مُنْتَصِبٌ لزوماً، يعني واجب النصب، وفرق بين أن يقال الشيء منصوبٌ وبين لازم النصب، لأنه إذا قيل لازم النصب نصبٌ وزيادة، وإذا قيل منتصب هذا يحتمل أنه على جهة الإيجاب ويحتمل على أنه على جهة الجواز.

الحال: الحال أظهر في مقام الإضمار، الأفصح إذا ذكر اللفظ مظهراً حينئذ فالأفصح أن تُعيد إليه الضمير وتقول: وهي أو وهو، وَصَفٌ فَضْلَةٌ وأما أن تقول الحال الحال، نقول هذا فيه تكرار إظهار في مقام الإضمار يعني المقام البياني البلاغي يقتضي منك أن تُضمّر هنا؛ تأتي بضمير ولا تعيد الاسم الظاهر؛ إذا أعدته هذا خلاف الفصح، فلا بد

من علة فابحثوا له عن علة.

الحال وصفٌ هذا أول قيد، والوصف المراد به عند النحاة ما دل على ذاتٍ ومعنى. إذن يُشترط في أول ما يصدق عليه أنه حال أن يكون وصفاً، والمراد بالوصف هنا أن يدل على ذات ومعنى، فالوصف عند النحاة ما دل على ذاتٍ ومعنى، أو إن شئت قل: على حدثٍ وصاحبه، وهنا في هذا المقام يُفسر باسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وصيغ المبالغة؛ خمسة أشياء. اسم الفاعل اسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وصيغ المبالغة؛ هذه تقع حالاً كما هو معلوم.

الحالُ وصفٌ؛ إذن الوصفُ هذا نقول جنس، يشمل الخبر، ويشمل النعت، ويشمل الحال. فَضْلَةُ والفضلة ما ليس ركناً في الإسناد، ولا نقول ما يُستغنى عنه، وإن أجابوا عن الاعتراض الوارد على هذا الحد، بل نقول الفضلة هي ما ليس ركناً في الإسناد، فخرج حينئذٍ الخبر إذا وقع وصفاً، "زيدٌ قائمٌ" قائمٌ هذا حال لأنه وصف من اسم فاعل، نقول لا ليس بحال؛ لماذا؟ لأنه عمدة والشرط أن يكون فضلة، أقالمُ الزيدان؟ قائمٌ هذا وصفٌ، حال؟ ليس بحال؛ لماذا؟ لأنه عمدة، ويشترط في الحال أن يكون فضلة. إذن الفضلة أخرج العمدة، سواء وقع الوصفُ خبراً، كما في قولك زيدٌ قائمٌ أو وقع الوصف مبتدأً، كما في قولك أقالمُ الزيدان؟

الحالُ وصفٌ فَضْلَةُ مُنْتَصِبٌ، إذن فَضْلَةُ أخرج الخبر، مُنْتَصِبٌ المراد بالنصب الظاهر والله أعلم هنا النصب اللازم، حينئذٍ هو مخرجٌ لنعتي المرفوع والمخفوض، أخرج النعت لأنه قد يُقال: جاءني رجلٌ راكبٌ، راكبٌ هذا نعت ليس بحال، لماذا؟ هو وصفٌ وفضلة، صدق عليه أنه وصف، لأنه اسم فاعل راكب، وصدق عليه أنه فضلة، لأنه ليس بعمدة. بقي ماذا؟ مُنْتَصِبٌ، إذن النعتُ في حالة الرفع خرج بقوله: مُنْتَصِبٌ، لأنه مرفوع والحال لا يكون مرفوعاً، بل يكون منصوباً.

إذن "جاءني رجلٌ راكبٌ"، لا نقول: راكبٌ هذا حال، وإنما هو نعتٌ، "مررتُ برجل راكبٍ"، وصف فضلة لكنه ليس منتصباً، إذن مُنْتَصِبٌ نقول أخرج النعت في حالتي الرفع والجر، "مررتُ برجلٍ راكبٍ" و"جاءني رجل راكب".

مُفْهِمٌ في حالٍ بدون تنوين لأنه مضاف في حال كذا، وهذا الذي يُريد به النحاة في غير هذا الكتاب أن يكون دالاً على الهيئته، بمعنى أنه يكشف هيئة صاحب الحال؛ "جاء زيد راكباً"، راكباً: نقول: هذا وصف فضلة منتصبٌ؛ هل هو مثل رأيت رجلاً راكباً؟ ليس مثله؛ "رأيتُ رجلاً راكباً"، راكباً: هذا نعت وجاء زيدٌ راكباً، راكباً هذا حال؛ راكباً من

قولك "جاء زيدٌ راكباً جيءَ به لبيان هيئة مجيء زيد، لأن المجيء محتمل، حينئذٍ "جاء زيد .. جاء راكباً ماشياً متزحلقاً" يحتمل هذا وذاك، لما قلت راكباً حينئذٍ قيدت العامل، وأخرجت بهذا القيد فيما إذا وقع راكباً نعتاً لرجل من جهتين: أولاً يقال بأن صاحب الحال لا يكون إلا معرفة، حينئذٍ جاء زيد راكباً يتعين أن يكون حالاً، ورأيت رجلاً راكباً، هذا يعتبر نعتاً لأن المنعوت هنا نكرة وصاحب الحال لا يكون نكرة، هذا واحد. ثانياً: يُقال بأن راكباً في " رأيت رجلاً راكباً" وهو النعت هنا جاء بيان الهيئة تبعاً لا قصداً، لا بد أن يقال بأنه فيه دلالة على هيئة الموصوف، لكن هنا جاءت الدلالة من جهة ماذا؟ من جهة كونها تابعة لا مقصودة، لئلا يلتبس بغيره الرجل ذاته، راكباً، فحينئذٍ راكباً هذا مُنْصَبٌّ على الرجل نفسه، ولا علاقة له بالعامل، بخلاف الحال، ولذلك المشهور عند الأصوليين وغيرهم حتى النحاة أن الحال قيد لعاملها وصف لصاحبها؛ بخلاف النعت، النعت لا يكون إلا وصفاً لصاحبه ولا علاقة له بالعامل، إذن مُفْهِمٌ في حالٍ: يعني في حال كذا، هنا بدون تنوين لأن المضاف إليه محذوف وهو منوي إلا حال كذا يعني في حال كذا.

الحالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ ... مُفْهِمٌ في حالٍ كَفَرْدًا أَذْهَبُ

وهذا المثال سيأتي. الحالُ وَصْفٌ، إذن نقول: وَصْفٌ والمراد به ما دلَّ على حدثٍ وصاحبه، والوصف قد يكون صريحاً وقد يكون مُؤَوَّلًا بالصريح، وهنا هل المراد به العموم أم الوصف الصريح فحسب؟ نقول: المراد به ما يعمُّ المؤول، لأنه سيأتي أن الحال تكون مفردة، وقد تقع جملة، وقد تقع شبه جملة، حينئذٍ الجملة وشبه الجملة مؤولان بالمفرد إذا رددناهما إلى الوصف. إذن وصفٌ أي صريح أو مؤولٌ فدخلت الجملة وشبه الجملة، والوصف جنس يشمل الحال وغيره، كما ذكرناه يشمل الخبر والنعت والحال، ويُخرج نحو القهقري في نحو: رجعت القهقري، لأنه ليس بوصف، القهقري هذا اسم جامد وإن دل على وصف في نفسه لكنه ليس دالاً على ذات وحدث، حينئذٍ خرج بقولنا وَصْفٌ فهو ليس بوصف.

فَضْلَةٌ أخرج العمدة كالمبتدأ في نحو: أقائم الزيدان والخبر في نحو زيد قائم. مُنْتَصِبٌ أخرج النعت؛ لأنه ليس بالازم النصب، والمراد منتصب وجوباً، أخرج النعت من حيث النصب بقطع النظر عن كونه لازماً، أخرج المرفوع والمجرور، جاءني رجلٌ

راكب، مررت برجل راكب أخرجناه بمنصب، كونه لازماً؛ هذا قيد على قيد، أخرج
النعته في حال كونه منصوباً؛ رأيت رجلاً راكباً، والفرق بين النعت والحال بأن يقال
النعته لتقليل الشيوخ، فـ"جاءني كل رجل قائم" قائم هذا نعت أقل أفراداً من "جاءني
كل رجل قائماً" عندنا حال وعندنا نعت كلاهما في المعنى وُصِفَ بهما رجل، مع مجوز
هناك، إذن "جاءني كل رجل قائم" نقول هذا نعت، هذا أقل أفراداً من قولك جاءني كل
رجل قائماً، هذا يصح أن يأتي منه الحال لأنه مخصص؛ مثل ((في أربعة أيام سواً))،
إذن صح أن يكون صاحب حال، أيهما أقل شيوخاً؟ النعت أقل شيوخاً من الحال،
فعموم كل رجل قائم باق في جميع الأشخاص، والحال مقيدة لجيئ الجميع، فهذه مقيدة
للعامل والنعت مُقيدة للأفراد، إذا نظرنا إلى التقييد قلنا العامل يُقيد بالحال، وأما النعت
حينئذ لا اعتبار له بالعامل وإنما النظر فيه في الأفراد، وهذا الفرد في النكرات والمعارف؛
إذ النعت لا يُفهم في حال، وإنما يفهم ذلك فيه من سياق الكلام، إذن دلالة على
الهيئة ليس من ذات اللفظ، وإنما من سياق الكلام، ثم علاقته بالموصف فحسب دون
العامل، ثم دلالة على الشيوخ هو أقل شيوخاً من الحال كما ذكرناه سابقاً، فلا يُفهم من
لفظه دلالة الحال، وإنما من سياق الكلام لا من لفظ النعت بخلاف الحال.

الحالُ وَصَفَ فَضْلَةً مُنْتَصِبٌ، قيل الأولى أن يكون قوله كَفَرْدًا أَذْهَبَ تَتَمِيمًا لِلتَّعْرِيفِ،
لأن قوله مُنْتَصِبٌ وهذا تعريف للشيء بحكمه، وأيضاً لم يُقيد منتصب بالزوم، فإن كان
مراده حينئذ يخرج النعت المنسوب؛ كرأيت رجلاً راكباً، فإنه يُفهم في حال ركوبه، وإن
كان ذلك لا بطريق القصد؛ يعني دلالة على الهيئة لا بطريق القصد، فإن القصد إنما
هو تقييد المنعوت فحسب، لا علاقة له بالعامل، فوقع بيان الهيئة ضمناً لا قصداً يعني
في النظر إلى النعت كونه مبيناً للهيئة أو لا؛ نقول نعم هو مبين للهيئة؛ كالحال، إلا أن
تبيين الهيئة في النعت لا يتعدى المنعوت ثم هو ضمناً لا قصداً، وأما الحال فلها تعدد إلى
العامل وإلى نفس صاحب الحال، وبيان الهيئة يكون مقصوداً بالذات، يعني ما جيء
بالحال إلا من أجل كشف الهيئة، بخلاف النعت، وإنما يُرد به تمييزه عن غيره من
الأشخاص؛ "رأيت رجلاً راكباً" راكباً أنت جئت براكب لماذا؟ لتمييز أن الرجل منه ما
هو راكب ومنه ما ليس براكب؛ أنت قصد ماذا؟ راكباً، إذن أردت تعيين الشخص
وجاءت الوصفية بالركوب تبعاً لا قصداً.

الحالُ وَصَفَ فَضْلَةً مُنْتَصِبٌ ... مُفْهِمٌ فِي حَالِ كَفَرْدًا أَذْهَبَ

هنا فيه جوازُ تقديم الحال على العامل وصاحبه، أذهب فرداً، صاحب الحال ضمير مُستتر، وأذهب هذا هو العامل.

قال الشارح: عرّف الحال بأنه الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على هيئته، نحو كَفَرْدًا أَذْهَبُ، ففرداً حال لوجود القيود المذكورة فيه، وخرج بقوله فَضْلَةً الوصف الواقع عمدة، وبقوله بالدلالة على الهيئة كذلك التمييز المشتق: لله دره فارساً، هنا لم يُرد به الدلالة على الهيئة وإنما التعجب؛ كونه متعجباً منه؛ لله دره فارساً، كأنه أعجب بفروسيته، بل التعجب من فروسيته فهو لبيان المتعجب منه لا لبيان الهيئة، وكذلك رأيت رجلاً راكباً؛ فإن راكباً لم يسق للدلالة على الهيئة، بل لتخصيص الرجل، وقول المصنف مُفْهِمٌ فِي حَالٍ هو معنى قول للدلالة على الهيئة. إذن الوصف جنسٌ يشمل الخبر والنعت والحال، وفضلة مخرج للخبر، ومنتصب مخرج لنعتي المرفوع والمخفوض كجاءني رجل راكبٌ ومررت برجل راكبٍ، ومُفْهِمٌ فِي حَالٍ كذا مخرج لنعت المنصوب كرأيت رجلاً راكباً، فإنه إنما سيق لتقييد المنعوت وهو لا يُفهم في حال كذا بطريق القصد وإنما بطريق التبعية.

وكذلك يُقال في الحال أنها على معنى في، وهذا من الفوارق بين التمييز والحال، وأن الحال إنما يكون على معنى في، والتمييز يكون على معنى من، وسبق شيء آخر أنه يكون على معنى كيف، ضابط الحال أنه يقع في جواب كيف، جاء زيد، كيف؟ راكباً، جاء عمرو، كيف؟ ماشياً .. الخ.

في حال كذا فهو على نية الإضافة فيقرأ بلا تنوين، أخرج به التمييز في نحو "الله دره فارساً" أي من كل تمييز وقع وصفاً مُشْتَقّاً لأنه على معنى (من) لا (في)، لأنه لبيان جنس المتعجب منه.

وَكُونُهُ مُنْتَقِلاً مُشْتَقّاً ... يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقّاً

تكون الحال على أربعة أنحاء، ذكر في هذا البيت شيئين الأول: كَوْنُهُ مُنْتَقِلاً، والثاني كَوْنُهُ مُشْتَقّاً، والمراد بالانتقال هنا أن لا تكون الحال ملازمة للمتصف بها، يعني يفارقها ولا تلازمه في كل وقت، بل ينفلك عنها، تقول جاء زيدٌ راكباً، راكباً هذا وصف لزيد في المعنى، وهو حال منه، زيد كل اليوم وكل السنين وهو راكب؟ أو يكون في وقت راكب وفي وقت ماشٍ؟ وفي وقت مضطجع مُسْتَلْقٍ؟ إذن اختلفت وانفكت عنه الحال، هذا الأصل في الحال أن تكون منتقلة، فإن جاءت لازمة فهو خلاف الأصل، مُشْتَقّاً يعني من المصدر على ما ذكرناه، إما اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة وأفعال

تفضيل أو أمثلة مبالغة، إن جاء جامداً حينئذٍ نقول هذا على خلاف الأصل.
وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلاً: يعني منتقلاً عن صاحبه غير لازم له ليست بثابتة، الحال ليست كالصفة
المشبهة، الصفة المشبهة تدل على الثبوت، وأما الحال فلا.
وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلاً مُشْتَقّاً: مُشْتَقّاً هذا خبر بعد خبر، كَوْنُهُ الضمير هنا يعود على الحال، كونه
وهو اسم كون وهو مبتدأ، حينئذٍ يحتاج إلى خبرين: خبر الكون في نفسه وخبر المبتدأ ..
أين خبر الكون؟ مُنْتَقِلاً هذا خبر الكون؛ خبر أول، مُشْتَقّاً خبر ثاني، هذا على جواز
تعدد خبر الكون، وإلا إن لم يصح أن يتعدد حينئذٍ لا بد من تخريجه بأن يُجعل الحال
متداخلاً، يعني الثاني يكون حالاً من فاعل مُنْتَقِلاً، وأين خبر الكون مبتدأ؟ يَغْلِبُ
الجملة خبر.

قال: الأكثر في الحال أن تكون منتقلة مشتقة، ومعنى الانتقال أن لا تكون ملازمة
للمتصف بها؛ نحو جاء زيد راكباً، فراكباً وصف منتقل لجواز انفكاكه عن زيد، بأن يجي
ماشياً، وقد تجيء الحال غير منتقلة يعني وصفاً لازماً، "دعوتُ الله سميعاً" سميعاً: صفة
لازمة لله عز وجل، لا يكون في حالٍ سميع وفي حالٍ ليس بسميع، نقول: لا هذه صفة
لازمة.

وكذلك خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها، هذه لازمة .. يديها أطول من
رجليها .. في الصباح يديها أطول وفي المساء عكس؟ لا هذه صفة لازمة ولذلك قال:
فَجَاءَتْ بِهِ سَبْطُ الْعِظَامِ كَأَمَّا ... عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرَّجَالِ لَوَاءً

ف"سميعاً وأطول وسبط" أحوال وهي أوصاف لازمة وقد تأتي الحال جامدة،
ونقف على هذا والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ... !!!

عناصر الدرس

* إعادة شرح الترجمة (الحال) وحده

* الأصل في الحال الانتقال والإشتقاق. وقد يكون مخالفاً

* الأصل في الحال (التكثير) والعمل إذا خالف

* يقع الحال مصدراً منكراً كثيراً.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى: الحَالُ، عرفنا الحال من حيث اللفظ ومن حيث المعنى اللغوي ومن حيث التذكير والتأنيث، وسبق ذلك، وعرف الناظم الحال قال: الحَالُ وَصَفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ ... مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَفَرْدًا أَذْهَبُ

فالحال ما جمع هذه الأوصاف الأربعة أن يكون وصفاً، والمراد بالوصف أن يكون مشتقاً، المراد به في هذا الموضع: إما أن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو اسم تفضيل .. أفعال التفضيل أو صيغ المبالغة، هذه كلها تدل على ذاتٍ وحدث، هذا المراد بالوصف عند النحاة، وخاصةً في هذا الموضع. ويشمل قوله: وَصَفٌ سواءً كان الوصف صريحاً أو مؤولاً بالصريح؛ لأن الحال كما سيأتي الأصل فيها أنها مفردة، وقد تأتي جملة وقد تأتي ظرفاً .. جملة اسمية أو جملة فعلية، وكلا النوعين الجملة والظرف ومنه الجار والجرور مؤول بالمفرد حينئذٍ نقول: مرده إلى الوصف.

إذاً: وَصَفٌ سواءً كان صريحاً أو مؤولاً بالصريح، فدخلت الجملة وشبه الجملة، فالوصف حينئذٍ يشمل الحال وغير الحال.

فَضْلَةٌ هذا أخرج العمدة؛ لأن الوصف قد يقع خبراً، وقد يقع مبتدأ، وقد يقع غير ذلك، حينئذٍ إذا وقع عمدة لا نقول: إنه حال؛ لأن الحال من شرطها أن لا يكون ركناً في الإسناد، أ قائم الزيدان؟ قائم: هذا وصف اسم فاعل وهو مبتدأ، وليس بحال، وأومضروب العبدان؟ مضروب: هذا اسم مفعول، فحينئذٍ نقول: ليس بحال وإن كان وصفاً؛ لأنه مبتدأ؛ لأن شرط الحال أن لا يكون ركناً في الإسناد؛ لا يكون مبتدأ ولا خبراً، زيد فاضل أو زيد قائم .. نقول: قائم هذا ليس بحال؛ لأنه ركن في الإسناد وهو خبر، حينئذٍ كل ما كان ركناً في الإسناد لا يصدق عليه حد الحال، رجعت القهقري: قال النحاة: القهقري هذا مصدر يدل على معنى، خارج بقوله: وَصَفٌ؛ لأنه لما اشترط الوصفية حينئذٍ الوصفية الخاصة هنا المراد بها ما دل على ذاتٍ وحدثٍ، إذا دل على حدثٍ فقط كالمصدر حينئذٍ نقول: هذا خارج ليس بحالٍ، ولذلك سيأتي أنه يقع المصدر حالاً بكثرة، ولكنه سماعي ليس بقياسي؛ لأن الأصل أن يكون الحال وصفاً، حينئذٍ رجعت القهقري هذا قد يقال بأنه حال؛ لأن القهقري المراد به الرجوع إلى الخلف، فهو وصفٌ لكنه وصفٌ من حيث الدلالة على المعنى فحسب؛ لأن اللفظ المفرد قد يدل على وصفٍ مع ذات، وقد يدل على وصفٍ حدثٍ فقط لا مع ذات، الثاني هو المصدر في الأصل، والأول هو الذي نعينه في هذا المقام، حينئذٍ وَصَفٌ أخرج به المصادر،

الأصل فيه أنها لا توصف أو لا تقع حالاً، وما ورد من ذلك يعتبر سماعاً ومؤولاً بالمشتق.

وَصَفَّ فَضْلَةً مُنْتَصِبٌ .. مُنْتَصِبٌ: هذا حكمٌ، وإدخاله في الحد خلاف الأولى؛ لأن الأصل في الحد أن يكون خالياً من الأحكام؛ لأن الحكم على الشيء فرعٌ عن تصوّره، ولكن قيل بأنه أراد بالمنتصب هنا المنتصب على جهة اللزوم لا على جهة الجواز، وهذا واضح؛ لأن حكم الحال لا ينفك عنها بحال من الأحوال، فهي واجبة النصب، وسمع جرّها بالباء الزائدة لكنه يعتبر سماعياً، يحفظ ولا يقاس عليه، جئت مبكراً، جئت مبكراً، دخلت عليها الباء، حينئذٍ نقول: هذه الباء زائدة، ومبكرٌ هذا حالٌ منصوب ونصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال الحل بحركة حرف الجر الزائد، فالأصل فيه أن يكون لازم النصب.

قيل: خرج به النعت فيما إذا كان مرفوعاً أو مخفوضاً أو منصوباً كذلك؛ لأن النعت ليس بلازم النصب، جاء رجل راكباً؛ راكبٌ هذا نعت، إذاً لا يمكن أن يكون حالاً؛ لأن الحال منصوب، وهذا يعتبر مرفوعاً، مررت برجل راكبٍ؛ راكبٌ بالخفض، نقول: هذا لا يمكن أن يكون حالاً؛ لأن الحال واجب النصب، يبقى الأشكال فيما إذا وقع النعت منصوباً؛ رأيت رجلاً راكباً؛ راكباً هذا نقول: نعت لرجل وليس بحال، وهذا نحكم عليه من جهتين:

أولاً: يكون المنعوت هنا نكرة، وصاحب الحال لا يكون نكرة، بل لا بد أن يكون معرفة أو نكرة بمسوغ؛ لأن حكمه حكم المبتدأ.

ثانياً: نقول: رجلاً راكباً، راكباً هذا النصب ليس بلازم، ولذلك يجوز أن يعدل عنه إلى الخفض مثلاً، وإلى الرفع، وأما الحال لا يمكن أن تقع في حالٍ من الأحوال إلا وهي واجبة النصب؛ جاء زيدٌ راكباً .. رأيت زیداً راكباً .. مررت بزيدٍ راكباً .. في الأحوال كلها، لكن النعت لا، يكون تابعاً لمنعوته: جاء رجلٌ راكبٌ .. رأيت رجلاً راكباً .. مررت برجلٍ راكبٍ، إذاً يتغير بتغير متبوعه؛ إن كان مرفوعاً تبعه، وإن كان مخفوضاً تبعه، وإن كان منصوباً تبعه، فالنصب لا يكون لازماً، بخلاف الحال فتلزمُ النصب سواءً كان صاحبها مرفوعاً أو مخفوضاً أو منصوباً.

حينئذٍ نقول: مُنْتَصِبُ المراد به النصب اللازم، أخرج النعت؛ لأنه ليس بلازم النصب، والمراد منتصب وجوباً، فالنصب من أحكام الحال اللازمة له.

مُفْهِمٌ فِي حَالٍ: قلنا: في حالٍ هذا بدون تنوين؛ يعني بترك التنوين؛ لأن المضاف إليه

محذوف، وقد نوي، حينئذٍ بقي على أصله، كما سيأتي في باب الإضافة.
في حالٍ يعني: في حال كذا، مُفْهِمٌ في حالٍ: هذا أراد به ما اشتهر عند النحاة في التعبير من كونه للدلالة على هيئة، وهذا يُراد به أن الحال إنما تأتي لكشف الانبها؛ إن صح التعبير، وهو الذي يعبر به النحاة .. انبها الهيئة لا الذات بخلاف التمييز؛ فإنما يكون كاشفاً للذات نفسها لا لهيئتها، والحال يكون كاشفاً للهيئة .. للصفة التي عليها الذات، الذات تكون معلومة، ولذلك يُشترط في صاحب الحال أن يكون معرفة، إذاً الذات معلومة، فتقول: جاء زيدٌ راكباً، راكباً ما فائدتها؟ كشفت ماذا؟ كشفت هيئة زيد، وإلا زيد فهو معلومٌ بذاته، جاء رجلٌ راكبٌ، نقول: راكبٌ هذا نعت، ماذا فعل؟ هل كشف لنا الذات؟ لا، إنما بين هيئته.

السيوطي رحمه الله لم يخرج النعت بقوله: مُنْتَصِبٌ، وإنما أخرجه بقوله: مُفْهِمٌ في حالٍ، والإفهام في حال كذا على نوعين: إفهام قصدي وإفهام تبعية ضمني؛ إفهام قصدي: أن يكون الأصل من إيراد المتكلم للفظ .. أن يكون الأصل كشف هيئة الموصوف الذي هو صاحب الحال، وهذا خاصٌ بالحال، وأما النعت فيكون فيه انكشافٌ ورفعٌ لهيئة، لكن لا بالقصد، وإنما بالتبع، وهذا فرقٌ دقيق بين النعت والحال.
إذاً مُفْهِمٌ في حالٍ أخرج النعت إذا لم نعتبر النصب قيداً لما سبق، يعني: إذا لم نعتبره فصلاً بأن قال: الحال هو وصفٌ فضلةٌ مفهم في حال، هكذا اعتبره السيوطي؛ لأن مُنْتَصِبٌ هذا حكم، وليس بداخل في الحد، وإذا كان كذلك حينئذٍ لا يُخرج به، وإنما يُخرج بالجنس والفصول التي تكون تاليةً بعده، والمرادي جعله فصلاً؛ لأن الحال منصوب لازم، فهذا في قوة الفصل فأخرج به النعت المنصوب كما خرج به النعت المرفوع والمخفوض.

إذاً مُفْهِمٌ في حالٍ أخرج شيئين: التمييز وأخرج النعت إذا لم نخرجه بالأول.
مُفْهِمٌ في حالٍ قلنا: هذا على ترك التنوين؛ لأن المضاف إليه محذوف.
مُفْهِمٌ في حالٍ كذا أي: مبيّنٌ لحال صاحبه، مُفْهِمٌ الإفهام هنا بمعنى البيان والإيضاح والكشف، مبيّنٌ لحال صاحبه أي الهيئة التي هو عليها، فإن راكباً في: جاء زيد راكباً مفهمٌ في حال الركوب لا في حال مطلقاً، راكباً في قولك: جاء زيد راكباً، راكباً هذا حال، هل كشف الحال مطلقاً أو بقيد، هل هو كاشفٌ للهيئة مطلقاً أو بقيد؟ إذا قيل: جاء زيد راكباً، راكباً هذا حال نقول: ليس مطلقاً، لم يكشف هيئة زيد مطلقاً، لماذا؟ لأنه مقيد للعامل، النظر في الحال باعتبارين: باعتبار صاحبها وباعتبار العامل، فحينئذٍ

جاء زيد راكباً، راكباً هذا حال قيد للعامل، وهو المجيء لأن المجيء يقع على نوعين: مجيء الركوب ومجيء بدون ركوب، هنا قيد أو لا؟ قيده، كونه في المعنى صفة لصاحب الحال، نقول: قيده بالركوب دون غيره.

إذاً أثر في جهتين: تأثير بالتقييد في صاحب الحال وتقييد للعامل بكونه على وجه دون آخر، لو قلت: جاء رجلٌ راكبٌ، راكب هنا نقول: هذا وصف لرجل فحسب، وليس له أي علاقة بـ (جاء)، حينئذٍ يصير جاء هذا مطلق، وجاء زيد راكباً، جاء هذا مقيد، هذا يستفيد منها الأصولي هناك في الأحكام الشرعية، فإذا كان العامل مقيداً بالحال حينئذٍ صار مخصصاً، وإذا صار النعت ليس مقيداً للحال حينئذٍ يصير مخصصاً للعامل لا للموصوف.

إذاً مُفْهِمٌ فِي حَالٍ نقول: مبين لحال صاحبه أي الهيئة التي هو عليها، فإن راكباً في جاء زيد راكباً حال، مفهم في حال الركوب فحسب، الركوب هذا هو الذي أراده بتقييد العامل لا في حال مطلقاً، كما هو شأن النعت، فقلوه: في حال كذا، الحال بمعنى الهيئة، وإضافته إلى كذا من إضافة العام إلى الخاص للبيان.

النعت إنما يؤتى به لتقييد المنعوت فحسب، ولا علاقة له بالعامل، ثم انفصال بين النوعين، هذا معنى دقيق، يحتاج إلى تأمل، وخاصةً إذا كان ينبنى عليه أحكام .. إنما يؤتى به لتقييد المنعوت فهو لا يفهم في حال كذا بطريق القصد، وإنما يفهمه بطريق اللزوم؛ لأنه مبين للهيئة قطعاً، ما نستطيع أن ننفي نقول: جاء رجل راكب، راكب ليس مبيناً للهيئة؛ لأن الحال مبين للهيئة لا، نقول: فيه بيان وإيضاح وكشف للهيئة لكن بطريق التبع والضمن، لا بطريق القصد، على العكس من الحال، وإنما يفهمه بطريق اللزوم، والمراد بالإفهام عند الإطلاق الإفهام القصدي؛ لأنه المتبادر لا الإفهام العرضي الذي يكون تابعاً.

مُفْهِمٌ فِي حَالٍ: هنا كذلك أخرج التمييز، وإن كان التمييز أمره واضح بين، سيأتي في محله: الفوارق بين الحال والتمييز.

أبرز ما يفصل بينهما أن الحال على معنى في، والتمييز على معنى من، إذاً فرق بينهما، ولذلك الحال إذا قلت: جاء زيد راكباً، يعني في حال ركوب، تقدرها هكذا بكلمة حال، ولذلك النحاة دائماً إذا أعربوا الحال قالوا: في حال كونه كذا، لا بد أن تأتي بحال؛ لأنه هيئة، فحينئذٍ إذا قلت: جاء زيد راكباً يعني: جاء زيد في حال ركوبه، جئت بقي، بخلاف التمييز فإنه يكون على معنى من، وابن هشام رحمه الله تعالى جعل الضابط

للحال في شرح القطر بأنه ما جاء أو صح إيقاعه في جواب كيف، فكل حال صح إيقاعها في جواب كيف؛ حينئذٍ نعرّبها حال، نقول: جاء زيد ركباً، كيف جاء زيد؟ ركباً، ضربت اللص كيف؟ مكتوفاً، جاء زيد ماشياً، كيف جاء زيد؟ ماشياً، حينئذٍ ((قَائِماً بِالْقِسْطِ))، ((بِالْقِسْطِ)) قَائِماً نقول: هذا حال، هل يصح إيقاعه في جواب كيف؟ نقول: نعم وليس المراد بكيف هنا كيف المنفية في باب المعتقد؛ لأن كيف هنا المراد به إيضاح وكشف اللفظ فحسب، يعني معنى الصفة لا تكييف الصفة نفسها، فلا يلتبس هذا بذاك، فإذا قيل: دعوت الله سميعاً، كيف دعوت؟ سميعاً، هذا حال، ((قَائِماً بِالْقِسْطِ))؛ قَائِماً نقول: هذا حال وقع في جواب كيف، هل وقعنا في الخذور الذي ينفيه أهل السنة والجماعة من تكييف الصفات؟ نقول: لا، لأننا لم نقصد بهذا التكييف بيان كيفية الصفة، وإنما المراد النظر في الصفة من حيث إثباتها فحسب، نقول: قائماً، صفة، حينئذٍ صفة على أي وجه؟ على كونه حالاً، حينئذٍ جاء لسان العرب بوصف الشيء بكونه على جهة الحالية، وعلى جهة النعتية، حينئذٍ التمييز بين هذا وذاك في اللفظ فحسب؛ لا بأس بأن يقال بأنه الواقع في جواب كيف.

الْحَالُ وَصِفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ ... مُفْهِمٌ فِي حَالٍ، يعني: في حال كذا بمعنى هيئة كذا. كَفَرْدًا أَذْهَبَ: كَفَرْدًا أي كقولك: أذهب فرداً، فَرْدًا هل هو وصف؟ هل هو اسم فاعل .. اسم مفعول .. صفة مشبهة .. ؟ إذاً هو مصدر، إذاً لا بد من تأويله لردّه إلى الوصف، فحينئذٍ نقول: كَفَرْدًا أَذْهَبَ يعني منفرداً، أذهب في حال كوني منفرداً، فمنفرداً نقول: هذا اسم فاعل، منفرد: انفراد ينفرد فهو منفرد، حينئذٍ نردها إلى الوصف على التأويل كما سيأتي في قوله: وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةِ

أَذْهَبَ: هذا هو عامل الحال، فَرْدًا: هذا حال، في تأويل منفرداً، صاحب الحال هو الضمير المستتر في قوله: أذهب .. أنا، أذهب منفرداً، وهو وصف من حيث المعنى، وفضلة لأنه ليس بعمدة .. ليس بركن في الإسناد، وهو منتصب، كذلك واجب الانتصاب، ومفهم في حال مبین للهيئة، أذهب، كيف تذهب؟ منفرداً معك أحد .. الخ؟

حينئذٍ نقول: مُنْفَرِدًا، هذا بين هيئة صاحب الحال من كونه يذهب على جهة معينة. قال: خرج بقوله: فَضْلَةٌ الوصف الواقع عمدة، زيد قائم، وبقوله: الدلالة على الهيئة التمييز المشتق؛ قد يقع التمييز مشتقاً، لكن في مسائل معدودة يأتي في محلها، والأصل في التمييز أن يكون نكرة بخلاف الحال، وهذا من الفوارق بينهما كما سيأتي.

"لله دره فارساً"، فارساً هذا وصف وهو فضلة، وهو منتصب، لكنه ليس مفهماً للهيئة؛ لأن المراد به التعجب: لله دره فارساً عالماً فصيحاً خطيباً، لله دره خطيباً، المراد هنا ليس الكشف والإيضاح عن الهيئة، وإنما المراد به التعجب، وهذا هو القصد الأولي، قد يقال بأنه فيه كشف هيئة نعم، لكنه ليس بالقصد، وإنما هو بالتبع، فالنظر في الفوارق بين التمييز المشتق والحال والنعته هذه متداخلة، والكل فيها لا بد وأن يكون فيه معنى الكشف والهيئة، لا بد من هذا، لكن المراد في الهيئة أن يكون الأصل .. المجيء بالحال كاشفاً للهيئة، وما عدا ذلك في التمييز المشتق وفي النعت المنصوب حينئذٍ نقول: هو مبين للهيئة، لكن بالتبع لا بالقصد ففرق بين النوعين، "لله دره فارساً" فإنه تمييز لا حال على الصحيح، ولذلك وقع فيه خلاف هل هو تمييز أم لا؟ قيل: حال، إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة، لم يقصد به الدلالة على الهيئة مع أنه دل على هيئة لا بد، لكن دلالة على الهيئة ليست بالقصد الأولي، وإنما هو بالقصد التبعي، يعني: أمر تابع وليس بأصلي. بل التعجب من فروسيته، فهو لبيان المتعجب منه لا لبيان هيئته، وكذلك: رأيت رجلاً راكباً، فإن راكباً لم يسق للدلالة على الهيئة قصداً بل وقع ذلك تبعاً ضمناً، بل لتخصيص الرجل، فقول المصنف: مُفْهِمٌ فِي حَالٍ هو معنى قوله: للدلالة على الهيئة. إذاً الوصف جنس يشمل الخبر والنعته والحال، وفضلة مخرج للخبر، ومنتصب مخرج لنعتي المرفوع والمخفوض كجاءني رجل راكب ومررت برجل راكب، ومفهم في حال كذا مخرج للنعت المنصوب كرايت رجلاً راكباً، فإنه إنما سيق لتقييد المنعوت فحسب، لا علاقة له بالعامل، فهو لا يفهم في حال كذا بطريق القصد، وإنما يفهمه بطريق اللزوم. وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلاً مُشْتَقّاً ... يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقّاً

مُسْتَحَقّاً .. مُسْتَحَقّاً يجوز فيه الوجهان كونه: أي الحال، هنا قال: كونه ولم يقل: كونها مراعاة للأفصح؛ لأن الأفصح في إرجاع الضمير إلى لفظ الحال وهو مذكر من حيث اللفظ .. الأفصح أن يرجع إليه بالتذكير مع جواز التأنيث، كونها جائز، لكن الأفصح هنا كونه، رده إلى الأفصح. وَكَوْنُهُ أَي الْحَال.

مُنْتَقِلاً مُشْتَقّاً: ذكر وصفين للحال لا بد من وجودهما، ولكن الوجود هنا أغلبي، ليس بلازم في كل حال، بل قد تخرج الحال عما ذكره من قيد.

مُنْتَقِلًا: المراد بالانتقال التحول، ولذلك قيل: الحال مأخوذة من التحول وهو التنقل.
إذاً أصل اسم الحال لا بد أن يكون موجوداً في الحال الاصطلاحية، فالحال حول،
مأخوذ من التحول وهو التنقل؛ حينئذٍ إما أن يكون الوصف دالاً على صفة لازمة ثابتة
لا تتبدل ولا تتغير، وإما أن يكون العكس؛ بأن يكون الوصف دالاً على صفة قابلة
للزوال.

ما هو ضابط الحال؟ أن تكون منتقلة.

إذاً إذا جاءت الحال وصفاً لازماً لا يتغير .. ملازم لموصوفه ثابت راسخ نقول: هذا
خلاف الأصل، قد تأتي، لكن خلاف الأصل، فالأصل أن تكون منتقلة، وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا:
أي عن صاحبه غير لازم له، لا ثابتاً، ومعنى الانتقال أن لا تكون ملازمة للمتصف بها؛
جاء زيد ركباً، ركباً هذا حال، نقول: الركوب وصف لزيد؛ لأن الحال في المعنى صفة،
إذاً ركباً هذا وصف لزيد، زيد هل ينفك عن الركوب؟ نعم ينفك عنه، قد يكون ركباً
ويكون ماشياً ويكون مضطجعاً مستلقياً ويكون زاحفاً .. إلى غير ذلك، حينئذٍ ركباً
نقول: هذا وصف منتقل، هذا هو الأصل فيه، فإذا جاء الوصف لازماً ثابتاً غير منتقل؛
حينئذٍ قلنا: هذا خلاف الأصل، وقد تأتي الحال كذلك غير منتقلة، مثل ماذا؟ قالوا:
دعوت الله سميعاً؛ دعوت الله فعل وفاعل ومفعول به، سميعاً هذا حال، وهو وصف ..
صفة ذاتية لله عز وجل، حينئذٍ نقول: هذه الصفة الذاتية لازمة لا تنفك عن موصوفها،
لا يكون الله تعالى في وقت يسمع وفي وقت لا يسمع، بخلاف الصفات الفعلية كالنزول
ونحوه، حينئذٍ نقول: تلك قد تنتقل، ولا بأس بهذا القول، وإنما الكلام في الصفات
اللازمة الذاتية التي لا تنفك بحال من الأحوال عن موصوفه؛ دعوت الله سميعاً؛ إذاً سميعاً
هذا حال، وهل هو وصف منتقل؟ الجواب: لا، ليس وصفاً منتقلاً، كذلك خلق الله
الزرافة: فعل وفاعل ومفعول به، والزرافة بفتح الزاي وتضم زُرافة زَرافة، وزُرافة أفصح،
يديها أطول من رجليها، أطول هذا أفعل تفضيل، دلت على الطول، إذاً فيها معنى
الوصف، وهي فضلة وهي منتصبة، مُفْهِمٌ في حال؟ نعم، لكنها ليست منتقلة؛ لأن
الذي يُفهم في حال قد يكون لازماً وقد يكون ثابتاً، أطول نقول: هذا حال من يديها،
يديها: هذا بدل بعض من كل، خَلَقَ اللهُ الزَّرافَةَ، الزَّرافَةُ مفعول به منصوب، يَدَيَّهَا بدل
من الزرافة، يَدَيَّهَا تنبيه، ولذلك نُصِبَ .. بدل بعض من كل، أطول حال من يديها،
مِنْ رِجْلَيْهَا هذا جار ومجرور متعلق بقوله: أطول لأنه أفعل تفضيل.

إذاً أطول نقول: هذا حال لازمة لا تنفك عن الزرافة؛ لأنه لا تكون الزرافة في وقت

يديها أطول من رجليها وفي وقت لا، بل هي ملازمة لهذا الوصف:

فَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ الْعِظَامِ كَأَمَّا ... عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرَّجَالِ لَوَاءُ

فسميماً وأطول وسبب أحوال، وهي أوصاف لازمة، فحينئذ نقول: تأتي الحال غير منتقلة بمعنى أنها وصف لازم ثابت لموصوفها، وهذا خلاف الأصل في الحال؛ لأن الأصل في الحال وصف في المعنى، وكونها مشتقة من التحول لزم منه أن تكون موجودة معدومة، موجودة وقت الوصف معدومة في غير الوصف؛ جاء زيداً ركباً، ركباً إذاً هو في وقت يركب، وفي وقت لا يركب.

ضبط النحاة المسائل الثلاث التي يكون فيها الوصف بالحال المنتقلة أو غير المنتقلة .. الحال متى تكون وصفاً لازماً؟ قالوا في ثلاث مسائل لا تخرج عنها. الأولى: أن يكون العامل فيها مشعراً بتجدد صاحبها؛ أن يكون العامل فيها، يعني في الحال، خلق الله الزرافة، قالوا: خلق هذا عامل مشعر بتجدد صاحبها، أي حدوثه بعد أن لم يكن، خلقه لم يكن ثم كان، إذاً مشعر بتجدد صاحبها أي حدوثه بعد أن لم يكن، ومأخذ اللزوم أنها مقارنة للخلق، أي الإيجاد، فهي خلقية جبلية لا تتغير، ولا يرد خلق الإنسان طفلاً ثم بعد ذلك يكبر، ثم بعد ذلك يشيب إلى أن يموت، نقول: هذا الخلق في كل طور هو وصف لازم، كونه طفلاً نقول: هذا خلق، هل هي صفة لازمة أو لا؟ صفة لازمة، طيب سيكبر بعد أشهر .. بعد سنة، سيمشي، نقول: في المرحلة الأولى الوصف لازم له، ثم إذا انتقل إلى مرحلة ثانية .. الوصف لتلك المرحلة الثانية وصف لازم له، وليس الاعتبار بالإنسان؛ إذا قيل: ((وَحُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفاً)) من أول خلقه إلى موته، وهو ضعيف، لكن الضعف يختلف، حينئذ نقول: الخلق هنا متغير، لكن تغيره باعتبار المراتب، وفي كل مرتبة هو وصف لازم لموصوفها، حينئذ لا إشكال.

إذاً المراد بكون العامل هنا مشعراً بتجدد صاحبها أنه حدث بعد أن لم يكن؛ في أول المراحل حصل الخلق ثم ثم مرتبة، في وقت تلك المرتبة نقول: الوصف له لازم، إذا انتقل انتقل إلى وصف لازم آخر، حينئذ انتقل من وصف ثابت راسخ إلى وصف ثابت راسخ آخر، ومأخذ اللزوم أنها مقارنة للخلق أي: الإيجاد، فهي خلقية جبلية لا تتغير، ولا يرد خلق الإنسان طفلاً؛ لأن انتقاله من طور إلى طور بمنزلة خلق له متجدد، فتكون الحال الأولى لازمة للخلق الأول والثانية والثالثة .. الخ .. متى ما كانت المراتب تعددت، هذه المسألة الأولى: أن يكون العامل فيها مشعراً بتجدد صاحبها نحو قوله تعالى: ((وَحُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفاً)) والمثال السابق: خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَّافَةَ يَدِيهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا.

المسألة الثانية التي تكون فيها الحال غير منتقلة بل وصف لازم: وذلك في الحال المؤكدة، وهذا سيأتي بحثه في محله، والمؤكدة إما أن تكون مؤكدة لعاملها: فَتَبَسَّمَ

صَاحِكًا، وقوله سبحانه: ((وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا)) نقول: هذا وصفٌ غير منتقل، وإما مؤكدة لصاحبها ((لَا مَن مِّن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا)) جميعاً هذا حال مؤكدة مِن (مَن) وهو اسم موصول، وإما مؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو قولهم: زيدٌ أبوك عطوف، حال بأنواعه الثلاثة كما سيأتي في محله، المراد هنا أن الحال المؤكدة هذه غير منتقلة، والحد الذي يُذكر في أوائل الكلام على الحال إنما المراد به الحال المؤسسة المبنية، وأما الحال المؤكدة هذه لا تستقل بمعنى.

الثالثة: في أمثلة مسموعة لا ضابط لها، يعني أمثلة تُحفظ ولا يقاس عليها كقولهم: دعوت الله سميعاً، وقوله تعالى: ((أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا)) وقوله: ((قَانِمًا بِالْقُسْطِ)).

إذاً في هذه الأحوال الثلاثة نقول: تأتي الحال غير منتقلة بل وصف لازم ثابت لموصوفه، أن يكون العامل فيها مشعراً بتجدد صاحبها، في الحالة المؤكدة بأنواعها الثلاث: مؤكدة لعاملها .. لصاحبها .. لمضمون جملة قبلها، الثالث: ما كان مسموعاً من مفردات وردت عن العرب، وما جاء في القرآن كذلك يكون من قبيل المسموع، ولذلك مثل ب: ((قَانِمًا بِالْقُسْطِ)).

وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلاً مُشْتَقّاً: يعني من المصدر ليدل على مُنْتَصِبٌ، وهذا فيه تأكيد للمعنى الذي أخذه جنساً في التعريف؛ لأنه قال: الْحَالُ وَصْفٌ، وهذا معنى الاشتقاق، فكونه مشتقاً هنا تأكيد لذلك المعنى، أو إن شئت قل: تبين بالمراد بالوصف؛ لأن الوصف قلنا: يُطلق ويُراد به الوصف المجرد بالدلالة على الذات كرجعت القهقري، وكذلك يشمل ما دل على ذاتٍ معنى.

قوله: مُشْتَقّاً يؤكد المعنى السابق، وقد حمل بعض الشراح قوله: الْحَالُ وَصْفٌ بالمعنى الأعم، وهذا ليس كذلك، بل الصواب أن يُعين قوله: الوصف -وكلام النحاة في جميع كتبهم على هذا المعنى- أن يُقيد الوصف بكونه مشتقاً من المصدر، وحينئذٍ يكون دالاً على ذات متصفة بوصف، وأما الوصف الذي لا يدل على ذات حينئذٍ لا يكون داخلياً في الحال؛ إن جاء صار خلاف الأصل، ولذلك قال: مُشْتَقّاً يَغْلِبُ، إذاً غير الغالب في المشتق أن يكون جامداً، ولذلك قال: وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ، ثم قال: وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ خَالاً يَقَعُ بِكَثْرَةِ فدل على أن المصدر ليس مراداً بقوله: وَصْفٌ، تنبه لهذا، بعض الشراح حمل الوصف على العموم.

وَكَوْنُهُ أَيْ الْحَالُ، مُنْتَقِلاً يَعْنِي لَا يَلْزَمُ الْمَوْصُوفُ؛ لِأَنَّهُ جِيءَ بِهِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْهَيْئَةِ، وَالْهَيْئَةِ

الأصل فيها أنها تتبدل وتتغير، فليست وصفاً ثابتاً، مُشتَقّاً أي من المصدر؛ لأنها وصف في المعنى، يَغْلِبُ وجوده في كلامهم؛ يعني في كلام العرب، الأكثر في استعمالهم لهذا المصطلح الذي هو الحال، أن يكون منتقلاً مشتقاً، ولكن لَيْسَ مُسْتَحَقّاً؛ لَيْسَ مُسْتَحَقّاً بمعنى أن هذا الوصف وهو الانتقال قد يخرجون عنه في بعض كلامهم، وكذلك الوصف بالاشتقاق قد يخرجون عنه في بعض كلامهم، فما خرج من كلامهم عن ذلك الأصل المطرد -وهو الأعم- يحمل عليه.

إذاً إذا تكلموا في لسان العرب أتوا بالحال منتقلة، وقد يتكلمون بالحال غير منتقلة؛ إذا جاءت غير منتقلة نردها إلى الانتقال، وكذلك إذا جاءت غير مشتقة نردها إلى الاشتقاق.

لكن لَيْسَ ذلك مُسْتَحَقّاً هذا تتميمٌ للبيت قيل: لجواز الاستغناء عنه بـ (يَغْلِبُ)، يعني: كثير، يغلب وجوده في كلامهم، وقيل: ليس حشواً .. ليس تتميماً للبيت؛ لأن قوله: يَغْلِبُ قد يوهم أنه واجب في الفصيح؛ يعني: لا تتكلم بحالٍ غير منتقلة، فإن تكلمت بحالٍ غير منتقلة وقعت في الشذوذ أو غيره، وكذلك لا تتكلم بحالٍ غير مشتقة، لا، ليس هذا المراد، وإنما المراد أن كلاً منهما فصيح؛ إلا أن الأفصح أن تكون الحال منتقلة، وأن الأفصح أن تكون الحال مشتقة، إذا لم تأت بالحال منتقلة ولا مشتقة حينئذٍ لم تخرج عن الفصيح، لذلك قال: لكن لَيْسَ مُسْتَحَقّاً، فدفع به توهّم أن يكون الغالب واجباً لا يجوز العدول عنه .. دفع توهّم أن يكون الغالب واجباً في الفصيح، وضمير لَيْسَ إما للكون، وَكَوْنُهُ، لكن لَيْسَ: ليس الكون مستحقاً، وحينئذٍ يكون مستحقاً بفتح الحاء، وإما للحال لكن ليس الحال مستحقاً، حينئذٍ يكون بكسر الحاء، لَيْسَ أين اسمها؟ ضمير مستتر، ما مرجعه؟ يحتمل وجهين: إما أن يكون الكون: وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلاً، إذاً كونه منتقلاً هذا محكوم به، لَيْسَ مُسْتَحَقّاً بالفتح، وَلَيْسَ ذلك مُسْتَحَقّاً ليس الحال مستحقاً لكونه منتقلاً أو مشتقاً، مستحقاً بفتح الحاء على أنه اسم مفعول، والضمير فيه عائداً على الكون، وقيل: على الفاعل لـ (يَغْلِبُ)، أي: ليس كونه منتقلاً مشتقاً مستحقاً، ويجوز كسر الحاء على أنه اسم فاعل، ويكون الضمير فيه عائداً على الحال، ولا بد حينئذٍ من مجرورٍ محذوف، ويكون معمولاً لـ مستحقاً، والتقدير ليس الحال مستحقاً لكونه منتقلاً مشتقاً، إذا جعلناه بالكسر لا بد من مجرورٍ محذوف، وليس ذلك مستحقاً لكونه منتقلاً مشتقاً، وإذا جعلناه لكون أو فاعل يغلب حينئذٍ لا نحتاج إلى المحذوف.

إذا: الأكثر في الحال أنها تكون منتقلة مشتقة.

وقد تأتي الحال جامدة، وقد ذكر الناظم بعضاً منها؛ ذكر ثلاثاً أو أربع مسائل مما جاء فيه الحال جامداً.

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرِ وَفِي
كِبْعُهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًّا بِيَدٍ ... مُبْدِي تَأْوُلٍ بِلَا تَكْلُفٍ
وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أَيْ كَأَسَدٍ

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ، يَكْثُرُ، قال: هناك يَغْلِبُ، غير الغالب كثير أو قليل؟ غير الغالب الأصل أنه قليل، وهنا قال: وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ، الكثرة هنا باعتبار الاشتقاق أو الجمود؟ الجمود، إذاً هنا الكثرة نسبية باعتبار الجامد الْجُمُودُ فِي السِّعْرِ نقول: هذا أكثر من غيره، فثم الجامد نوعان: يَكْثُرُ فِي سِعْرِ، فما كان هذا الباب -باب سِعْرِ ونحوه يَدًّا بِيَدٍ أو بَعُهُ مُدًّا بِكَذَا- نقول: هذا الباب الجمود فيه كثير من وقوع الجمود في غير هذا الباب كـ مُبْدِي تَأْوُلٍ بِلَا تَكْلُفٍ .. وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أَيْ كَأَسَدٍ.

إذاً الجمود يختلف، فالأبواب ليست متحدة، أكثر ما يكون الجمود في سِعْرِ، وما عداه من الأبواب فهو أقل، وكلاهما باعتبار غير الغالب قليل؛ كلا البابين ما كثر فيه الجمود وما قل باعتباره غير غالب قليل.

إذا: مفهوم قوله: يَغْلِبُ؛ مفهومه أن غير الغالب يكون قليلاً، ثم هذا القليل نقول: على جهتين: كثير وقليل، والكثرة هنا نسبية باعتبار الأبواب الأخرى التي ورد فيها الجامد، ولذلك قال: وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ، الْجُمُودُ جمع جامد، والمراد بالجامد هنا ما دل على معنى فحسب، ولم يدل على ذات، وهذا يدخل فيه المصدر، ولذلك فصله لكثرة ما ورد فيه أنه وقع حالاً.

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ أي: ويقل في غير المذكورات، يَكْثُرُ الْجُمُودُ: أي جمود الحال، والجامد المراد به ما دل على معنى فقط، يعني لا يدل على ذات، في ماذا يكثر الجمود؟ قال: فِي سِعْرِ، يعني في الحال الدال على سِعْرِ، إذا جاء لفظ الحال وأعريناه حال؛ إن دل على سِعْرِ حينئذٍ نقول: هذا جامد، مثل: بَعُهُ مُدًّا بِكَذَا .. بعت البر مدّاً بدرهم، بِكَذَا ليس المراد (بِكَذَا) قيد، لا، بِكَذَا يعني بدرهم مثلاً، بعت البر مدّاً بكذا، نقول: بعت البر فعل وفاعل ومفعول به، ومُدًّا حال منصوبة، هل هي مشتقة أم جامدة؟ نقول: جامدة، دلت على سِعْرِ، بدرهم نقول: هذا جار ومجرور متعلق بقوله: مدّاً، تعلق به لماذا وهو

جامد؟ لأنه مؤول بالمشتق، بعث البر مسعراً بدرهم، فكأنه أوقع مُدّاً موقع مسعراً، مسعراً يجوز فيه الوجهان: بالكسر فاعل، وحينئذ يكون مُدّاً حالاً من التاء بعث، حالاً من الفاعل، ويحتمل أنه مسعراً بدرهم باسم مفعول، حينئذ يكون الحال من البر .. من المفعول به، فيحتمل هذا وذاك.

إذاً يَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ، يعني في لفظٍ دَلٍّ على السعر، فإذا جاءت الحال دالة على السعر حينئذ نقول: هي جامدة، وتؤول بالمشتق، وهذا مذهب الجمهور خلافاً لابن هشام في الأوضح، فقد جعلها جامدة غير مؤولة، وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ أَي: جمود الحال في الحال الدالة على سعر.

كَبِعَهُ مُدّاً بِكَذَا، كَبِعَهُ الكاف هنا للتمثيل، وحينئذ نفهم أن ما يذكره الناظم ليس المراد به الحصر، وإنما أراد به التمثيل على ما يقع الجامد موقع الحال المشتقة، بِعَهُ مُدّاً أَي: بعه البر مثلاً مُدّاً، مُدّاً هذا حال؛ لفظٌ منصوبٌ على الحال، وهو جامد إلا أنه مؤول بالمشتق؛ لأنه في معنى مسعراً، ويجوز أن يقدر مسعراً مسعراً، مسعر اسم فاعل، فيكون حالاً من الفاعل أو بالفتح مسعراً فيكون حالاً من المفعول به، يعني: بعته البر مسعراً، فالبر مسعراً، بعته البر مسعراً أنا، أنا مسعراً بدرهم، مُدّاً نقول: هذا حال، وبكذا صفةٌ لمد، أي كائنات بكذا، ويجوز رفع مُدٍّ على الابتداء أن تقول: مُدٌّ، وبكذا يكون خبر، والجملة حال، بعته البر مدٌ بكذا، ما خرجنا عن الحال، بعته البر مدٌ بكذا، مدٌ بالرفع، حينئذ يصير مبتدأ، وبكذا متعلق بمحذوف خبر، والرابط محذوف، مدٌ منه بكذا، والجملة في محل نصب حال، إذاً انتقل من الحال المفرد إلى الحال الجملة، وكلاهما داخلان في قوله: وَصُفَّ.

إذاً بعته البر مدٌ بكذا .. مُدّاً بكذا، والشاهد في قوله: مُدّاً بالنصب.

وَفِي مُبْدِي تَأْوُلٍ بِلَا تَكْلُفٍ: وَفِي يَعْنِي يَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ، وَفِي مُبْدِي، يَعْنِي: وَفِي حَالٍ مَبْدِي، أَوْ فِي كُلِّ مَبْدِي، مُبْدِي يَعْنِي مَظْهَرٌ، تَأْوُلٌ بِمَشْتَقٍ، بِلَا تَكْلُفٍ وَتَعْصِفٍ، يَعْنِي الْجَامِدُ إِذَا وَقَعَ حَالاً حِينَئِذٍ الشَّرَاحُ اخْتَلَفُوا فِي كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ هَذَا؛ هَلْ يَعْنِي ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْجَامِدَ الَّذِي يَقَعُ حَالاً مِنْهُ مَا يُؤُولُ بِمَشْتَقٍ وَمِنْهُ مَا لَا يُؤُولُ بِالمَشْتَقِ؟ فَتَصِيرُ الْقِسْمَةُ ثَنَائِيَّةً، أَمْ كُلُّ جَامِدٍ يُؤُولُ بِمَشْتَقٍ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ: بَعْضُهُمْ قَسَمَ الْجَامِدَ إِلَى نَوْعَيْنِ: جَامِدٌ يُؤُولُ بِمَشْتَقٍ، وَجَامِدٌ غَيْرُ مُؤُولٍ بِمَشْتَقٍ، وَالسَّبَبُ فِي هَذَا: تَعْبِيرُهُ هُوَ قَالَ: وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ، ثُمَّ قَالَ: وَفِي مُبْدِي عَطْفٌ، وَالْأَصْلُ فِي الْعَطْفِ يَقْتَضِي الْمَغَايِرَةَ، إِذَا ابْنُ مَالِكٍ مَثَلٌ لِلْجَامِدِ بِنَوْعِيهِ: جَامِدٌ يَكْثُرُ فِيهِ الْجُمُودُ وَلَمْ يُؤُولَ بِمَشْتَقٍ؛ يَبْقَى عَلَى ظَاهِرِهِ

كما هو؛ لأن تأويله بمشتق هذا فيه تكلف فيبقى على ظاهره، وفي جامدٍ يمكن تأويله بدون تكلف وتعسف، فالقسمة ثنائية، وعلى هذا مشى ابن هشام رحمه الله تعالى في التوضيح، وأكثر الشراح لا؛ على أن الجامد نوعٌ واحد، فكل جامد يقع حالاً حينئذٍ لا بد من تأويله، وابن الناظم على هذا .. جامد ثم كل جامد يمكن تأويله بدون تكلف؛ حينئذٍ قوله: **بَلَا تَكْلُفٍ** هذا صفة لبيان الواقع، فكل حال وقعت جامدة حينئذٍ أُولت بمشتق، **بَلَا تَكْلُفٍ** نقول: هذه صفة لازمة أو لبيان الواقع؟ يعني هل هي للاحتراز أم لبيان الواقع؟ إذا قلنا: كل جامد يؤول بمشتق فهي لبيان الواقع، وعليه يكون قوله: **مُبْدِي تَأْوِيلٍ بَلَا تَكْلُفٍ** من عطف العام على الخاص، ولذلك قال المكوذي: ظاهر كلامه **وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرِ** أن الدال على سعر ليس داخلياً في مُبْدِي تَأْوِيلٍ، وليس كذلك، ظاهر كلامه -وهو الصحيح هذا ظاهر كلامه- أن الدال على السعر ليس داخلياً في المبدي للتأويل، وليس كذلك بل منه، وحينئذٍ يعتذر للناظم بأنه عطف العام على الخاص، وهذا لا إشكال فيه، وابن هشام وقف مع الظاهر قال: لا بل الجامد نوعان: جامد لا يؤول وهو المبدي، وهو الدال على السعر، وعطف عليه بعض المسائل، والجامد الذي يمكن تأويله، هذا قسم آخر، فجعل القسمة ثنائية.

وفي كل مُبْدِي أبدا الشيء إذا أظهره، **تَأْوِيلٍ** بمشتق، **بَلَا تَكْلُفٍ** يعني بلا تعسف، مثل: **يَدًا بِيَدٍ** .. ما دل على مناجزة ومقابلة، **يَدًا بِيَدٍ** .. بعته **يَدًا بِيَدٍ**، **يَدًا** نقول: هذا حال، **يَدًا** لوحدها، و**يَدًا** هذا جار ومجرور متعلق به، والإعراب فيه كالسابق .. يجوز فيه الوجهان: على النصب **يَدًا** كائنة مع يدٍ، وعلى الرفع **يَدًا** منه على يدٍ مني، إذا ما دل على مقابلة أو مفاعلة أو مناجزة نقول: هذا حال، في الأصل أنه جامد لأن يد هذا جامد، فحينئذٍ ما مراده إذا قال: بعته **يَدًا بِيَدٍ**؟ يعني مقابلة أو مناجزة، إذا ما دل على مفاعلة بين اثنين .. إذا وقعت الحال دالة على مفاعلة بين اثنين حينئذٍ نقول: هي جامدة لكن مؤولة بالمشتق.

يَدًا بِيَدٍ .. **وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا**، **أَسَدًا** هذا حال وهو جامد، واضح من التمثيل أنه أراد: كر زيد شجاعاً؛ لأن المناسبة بين المشبه والمشبه به .. الوصف والموصوف المراد به هنا الشجاعة، فحينئذٍ إذا قال: **كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا** فالمراد به أنه شجاع، ولذلك قال: **أَيَّ كَأَسَدٍ**، أي: مثل أسدٍ، في ماذا؟ في الشجاعة، فأي هنا تفسيرية، وما بعدها يُعرب عطف بيان عند البصريين، وعطف نسق عند الكوفيين، ولذلك هي حرف عطف، أي: تفسيرية، ما بعدها يكون عطف بيان لما قبله عند البصريين، وعند الكوفيين لا، يجعلونها مثل الواو،

كأنه قال: كر زيد أسداً أو كأسد، فما بعده يكون معطوفاً على ما قبله.
وَكَّرَ زَيْدٌ أَسْداً أَيْ كَاسَداً، فَكَاسَداً، نقول: الكاف هنا اسمٌ بمعنى مثل؛ لأن الحال أصلها
أن تكون وصفاً، ويجوز كونه حرفاً، فيكون قصد تفسير المعنى لا أنها الحال بنفسها.
إِذَا وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرِ يَعْنِي: قد تأتي الحال جامدة، ويكثر الجمود في الحال الدالة
على سحرٍ، وهل هو مؤول بالمشتق أو لا؟ فيه قولان.
وَفِي مُبْدِي تَأْوُلٍ بِلَا تَعَسُفٍ، أي: ويكثر إذا ظهر مؤولا بالمشتق غير متكلف فيه ولا
متعسف.

كَيْعُهُ مُدّاً بِكَذَا يَدّاً بَيْدٌ، كَيْعُهُ أي: برأ، مُدّاً هذا حال، يَدّاً بَيْدٌ كذلك حال بعد حال،
لكن على تقدير جملة، يعني به يداً بيد، وَكَرَّرَ زَيْدٌ أَسْداً أَيْ كَاسَداً.
قال الشارح: يكثر مجيء الحال جامدة إن دلت على سحرٍ، نحو: به مدّاً بدرهم، يعني
مسعراً بدرهم، وعلى رأي ابن هشام أنه جامد لا يُؤول يبقى على حاله، فنقول: مدّاً،
هذا جامد، وجاء استثناءه من قولهم: إن الحال لا يكون إلا مشتقاً، حينئذٍ هو جامد،
ولا نُؤوله، ولا نقول: في معنى المسعّر أو المسعّر، بل يبقى على حاله، فمدّاً حال
جامدة، وهي في معنى المشتق، إذا المعنى به مسعراً كل مد بدرهم.

إذا ابن عقيل يرى أن قوله: مُبْدِي تَأْوُلٍ من عطف العام على الخاص، فقوله: وَيَكْثُرُ
الْجُمُودُ فِي سِعْرِ مع التأول، إذاً وافق أكثر الشراح، وخالف ابن هشام رحمه الله تعالى،
ويكثر جمودها أيضاً فيما دل على تفاعل .. مفاعلة، نحو بعته يداً بيد، يعني مناجزةً
متقابضين، أو دلت على تشبيه كالمثال الذي ذكره آخراً كَرَّرَ زَيْدٌ أَسْداً، أي مشبهاً
الأسد، فيداً وأسداً جامدان، وصح وقوعهما حالاً لظهور تأولهما بمشتق كما تقدم، وإلى
هذا أشار بقوله: وَفِي مُبْدِي تَأْوُلٍ أي: يكثر مجيء الحال جامدة حيث ظهر تأولها بمشتق،
وحينئذٍ قول النحاة: إن الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقة معناه أنه غالب لا لازم،
وهل هذه المسائل الثلاث التي ذكرها الناظم رحمه الله تعالى محصورة في الجامد أم لا؟ لا،
بل وصلت إلى العشر، وزادت على ذلك، ذكر الشارح ثلاثة أمثلة وهي فيما دل على
سحر، هذا أولاً، والثاني: فيما دل على مناجزة مفاعلة مقابضة، والثالث: ما دل على
تشبيه، الرابع: أن تدل الحال على ترتيب كقولك: ادخلوا الدار رجلاً رجلاً، ادخلوا
الدار: فعل وفاعل ومفعول به، رجلاً رجلاً، رجلاً الأول حال وهو جامد، رجلاً الثاني
هذا فيه قولان: أولاً أنه معطوف بعاطف مقدر وهو الفاء رجلاً رجلاً، معطوف على ما
قبله، رجلاً رجلاً، القول الثاني: أنه صفة على تقدير حذف مضاف رجلاً ذا رجل، إذاً

الثاني لا يكون حالاً، إذا دلت الحال على ترتيب: ادخلوا الدار رجلاً رجلاً أَوَّلَ أَوَّلَ، فلاوَل اللفظ الأول هو الحال، والثاني إما أن يكون معطوفاً عليه بحذف حرف العطف وهو الفاء على جهة الخصوص، وإما أنه على حذف مضاف: ادخلوا الدار رجلٌ ذا رجلٍ أول ذا أول، وضابط هذا النوع أن يذكر المجموع أولاً ثم يفصل هذا المجموع بذكر بعضه مكرراً، ادخلوا الواو مجموع .. كلهم ذكروا، ثم قال: رجلاً رجلاً. إذا فصل بعد إجمال، فجاء على وجه التكرير، فالمجموع في المثال الأول هو الذي تدل الواو عليه، والحال عند التحقيق هو مجموع اللفظين، ولكنه لما تعذر أن يكون المجموع حالاً، جعل كل واحدٍ منهم حالاً، كما في الخبر المتعدد بغير عاطفٍ في نحو قولك: الرمان حلو حامض، وذهب ابن جني إلى أن الحال هو الأول والثاني معطوفٌ عليه بعاطفٍ مقدر وهو أولى، أن لا يجعل رجلاً رجلاً .. لأنه ليس مركباً ليس مثل أحد عشر وغلام زيد حتى نقول هو في معنى كلمة واحدة لا، رجلاً رجلاً لا يمكن أن يجعل كلمة واحدة، ولا يمكن أن يجعل حالاً واحدة، وليست هي كالخبر المتعدد، بل الأول هو حال، والثاني يكون معطوفاً عليه كما ذهب إليه ابن جني.

الخامس: أن تكون الحال موصوفةً، نحو قوله تعالى: (قُرْآنًا عَرَبِيًّا) (فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا)، سَوِيًّا .. عَرَبِيًّا هو الحال، وتسمى هذه الحال الحال الموطئة، الحال الموطئة: هي الاسم الجامد الموصوف بصفةٍ هي الحال على وجه التحقيق، فكأن الاسم الجامد قد وطئ الطريق ومهده لما هو الحال بسبب مجئته قبله، (قُرْآنًا عَرَبِيًّا) ((فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا))، نقول الاسم الجامد الموصوف بصفةٍ هي الحال، أين الاسم الجامد الموصوف .. ؟ بَشَرًا وَعَرَبِيًّا هما الحال، فصارت موطئة لذكر ما بعدها من الصفة، صارت موطئة كأنها ممهدة قُرْآنًا مهده هذا اللفظ لذكر عَرَبِيًّا، فالمقصود حينئذٍ بالذات هو كونه عَرَبِيًّا، والثاني: كونه سَوِيًّا فبشراً هذا حال موطئة وطأت ما بعدها للذكر.

السادس: أن تكون الحال دالة على عدد، نحو قوله تعالى: (فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً) في حال كونها أربعين.

السابع: أن تدل الحال على طورٍ فيه تفصيل، هذا بسراً أطب منه رطباً .. وهذا سيأتي في أفعل التفضيل .. أن تدل الحال على طورٍ فيه تفصيل.

الثامن: أن تكون الحال نوعاً من صاحبها، هذا مالك ذهباً، هذا مالك، مالك هو صاحب الحال، ذهباً هذا نوع منه .. المال ليس كله الذهب، إنما بعضه ذهب، حينئذٍ ذهباً نقول: هذا بعض من المال، أو تكون الحال فرعاً لصاحبها، هذا حديدك خاتماً،

خاتم فرع؛ لأن الحديد أعم منه، وكقوله تعالى: (وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا) بُيُوتًا هذا حال وهو جامد، وأعرهما الزمخشري حالاً مقدرة، وقيل هذا من دقائقه، أو تكون الحال أصلاً لصاحبها، كقولك: هذا خاتمك حديداً، وكقوله تعالى: (أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا) طِيناً نقول هذا حال تبين كونها أصل لصاحبها، (أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا) طِيناً هذه بينت أصله.

وقد أجمع النحاة على أن المواضع التي ذكرها الناظم الثلاثة والدالة على الترتيب، يجب تأويلها بمشتق، والإجماع هذا فيه نظر؛ لأن ابن هشام يخالف في هذا، يرى أن ما دل على سعر هذا جامد ليس بمشتق، وما عداها .. وهو كون الحال موصوفة ودالة على عدد ودالة على طور فيه تفصيل، أو تكون الحال نوعاً من صاحبها، هذه الأنواع هي التي نوزع فيها .. هل هي جامدة لا يقبل التأويل أصلاً؟ أم أنها جامدة وداخلة فيما سبق؟ من قسم الجامد إلى قسمين جعل الأربع الأولى في الجامد المؤول بالمشتق، وجعل البقية في الجامد الذي ليس مؤولاً بمشتق، وابن هشام على هذا، لكنه أخرج من الأربع الأولى مادل على سعر، فجعله في الجامد غير المؤول، فعنده الجامد المؤول بمشتق ثلاثاً فحسب، وينفي كل جامد مؤول مشتق ماعدا الثلاثة وهي: مادل على ترتيب، ودل على مقابضة، وتشبيه، هذه الثلاث عند ابن هاشم: جامد وقابل للتأويل، وما عداها فهو جامد غير مؤول، والجماهير على خلافه أن كل جامد قابل للتأويل.

قال ابن هشام: أكثر هذه الأنواع وقوعاً مسألة التسعير، والمسائل الثلاث الأول التي ذكرها ابن مالك رحمه الله تعالى بعد .. وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرِ .. وهي الثلاث الذي ذكرناها التي دل على تشبيه أو على مفاعلة أو على ترتيب.

ثم قال: وَيُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهَا تَقَعُ جَامِدَةً فِي مَوَاضِعٍ أُخَرِ بِقِلَّةٍ، نعم، وهو كذلك، لأنه قال: وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرِ، وما عُطِفَ عَلَيْهِ دَاخِلٌ فِي الْكَثْرَةِ، هذا إذا جعلنا المناط واحداً، وإذا فصلنا بين الجملتين لا، صارت الكثرة في ما دلّ على سعر وما عداه لا، وابن هشام يرى أن البيت كله دال على الكثرة، وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرِ .. وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي مُبْدِي تَأْوُلٍ، وما أبدا تأول حينئذ يكون مقابضةً ويكون ترتيباً ويكون تشبيهاً وما عداه فهو قليل، ولذلك قال: وَيُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهَا تَقَعُ جَامِدَةً فِي مَوَاضِعٍ أُخَرِ بِقِلَّةٍ وَأَنَّهَا لَا تُؤَوَّلُ بِالْمَشْتَقِ، كما لا تؤول الواقعة في التسعير؛ يعني لا تؤول بمشتق، وزعم ابنه: أن الجميع مؤول بالمشتق؛ يعني يردّ على ابن الناظم لأنه ادّعى أن الجميع مؤول بالمشتق. قال ابن هشام: وزعم ابنه أن الجميع مؤول بالمشتق وهو تكلف، وإنما قلنا به في الثلاث الأول:

تدلّ على تشبيهه أو على مفاعلة أو ترتيب لأن اللفظ فيها مُراد به غير معناه الحقيقي،
فالتأويل فيها واجب، فحينئذ المسألة فيها نزاع اختر ما شئت.
وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرِ وَفِي ... مُبْدِي تَأُولٍ بِلَا تَكْلُفٍ

يقول هذا من عطف العام على الخاص؛ كأنه قال ويكثر الجمود في كل مُبدي تأول بلا
تكلف؛ منه ما دل على سعر وما عطف عليه.
كِبْعُهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًّا بِيَدٍ ... وَكَرَّرَ زَيْدٌ أَسَدًا أَيَّ كَأَسَدٍ

ثم قال:
وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ ... تَنْكِيرُهُ مَعْنَى كَوَحْدِكَ اجْتَهِدْ

الأصل في الحال أن تكون نكرة؛ قوله: وَالْحَالُ مُبْتَدَأٌ، أين خبره؟ هل الحال مُبْتَدَأٌ ولا
خبر له أو له خبر؟ الحال مُبْتَدَأٌ قطعاً، هل له خبر أو لا؟ الواو الذي يكون مانعاً من
الخبرية ما بعد المبتدأ؛ لو قال: الحال وإن عُرِفَ قلنا لا؛ لابد أن نُقدِّر خبراً قبل الواو،
لكن هنا سبقَ وَالْحَالُ الواو هنا عاطفة أو استئناف، وَالْحَالُ مُبْتَدَأٌ؛ قيل لا خبر له في
مثل هذا التركيب، وقيل: الخبر جملة الشرط، وقيل جواب الشرط، وقيل جملة الجواب
والشرط وهو أصح، أربعة أقوال.

إذا قيل: (زيدٌ إن جاء فأكرمه)، زيدٌ: مُبْتَدَأٌ، ثم ما تلاه إلا جملة الشرط: إن جاء
فأكرمه، أين الخبر؟ ماذا تصنع؟ جملة الشرط مُركَّبة؛ يعني لا تنفك؛ لا ينفصل بعضها
عن بعض؛ قيل: هذا لا خبر له، حينئذ أُقيمت جملة الشرط مقام الخبر؛ مثل القائم من
الزيدان؛ الزيدان هذا فاعل سدّ مسد الخبر. جملة الشرط تسد مسد الخبر في مثل هذا
التركيب هذا قول، وقيل: زيدٌ إن جاء، (إن جاء) الجملة هذه هي الخبر، وقيل:
فأكرمه .. جملة الجواب، وقيل: هما معاً، والصواب: أنهما معاً، هذا الصحيح.

وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ، إذن الحال مُبْتَدَأٌ؛ جملة: إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرُهُ مَعْنَى فِي محل
رفع خبر المبتدأ؛ إِنْ عُرِفَ يعني دخل عليه التعريف؛ عُرِفَ: أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ، حينئذ
التعريف هنا إما أن يكون بـ (أَلْ)، وإما أن يكون بالإضافة، لا يتصور إلا هذا أو ذاك،
(أرسلها العراك) (ادخلوا الأول فالأول) (جاء زيدٌ وحده). أرسلها العراك، العراك
دخلت عليها (أَلْ)، (جاء زيدٌ وحده) أضيف (وحد) إلى الضمير، حينئذ صار معرفةً.

هل التعريف هنا الذي حصل لهذا اللفظ -الحال-؛ هل هو معنوي مؤثر أم أنه من جهة اللفظ فحسب؟ الثاني، ولذلك قال: لَفْظًا ابن مالك هنا، وَالْحَالُ إِنَّ عُرْفَ لَفْظًا لَا معنى؛ لأنه إذا قيل حال حينئذٍ لزم التنكير، ثم لزومه للتنكير إما يكون لفظاً ومعنى، وإما أن يكون معنى دون لفظ وهو المعروف. إذا دخلت (أل) على الحال حينئذٍ نقول: (أل) هذه زائدة أو اللفظ كله مؤول بالنكرة؛ يحتمل هذا ويحتمل ذاك، وإذا دخلت أو كان مضافاً كـ (وحده) حينئذٍ نقول: هذا مؤول بالنكرة.

وَالْحَالُ إِنَّ عُرْفَ لَفْظًا (لَفْظًا) هذا تمييز؛ يعني في اللفظ دون المعنى، فلو عرف معنى نقول هذا امتنع كونه حالاً؛ لا يمكن؛ (فَاعْتَقِدْ) الفاء واقعة في جواب الشرط. إذن الاعتقاد هنا محله القلب. اعتقد لأن اللفظ لا يمكن تغييره، إما إن تنطق به مباشرة نكرة، فإن نُطِقَ به معرفة، وهذا ليس لك أنت؛ يعني إذا جاء في لسان العرب ما هو معرفة في اللفظ حينئذٍ نقول اعتقد أنه في المعنى نكرة، وأما في اللفظ فتتطرق به كما هو، فصار اعتقاد التنكير محله القلب، وأما اللفظ فحينئذٍ يبقى على ظاهره، وليس لك أنت أن تبدئ كلاماً تأتي بحال معرفة، وإنما الكلام هنا في التخريج لما سُمِعَ في لسان العرب. فَاَعْتَقِدْ الفاء وقع في جواب الشرط، تَنْكِيرُهُ هذا مفعولٌ به، مَعْنَى هذا تمييز.

فَاَعْتَقِدْ تَنْكِيرُهُ مَعْنَى كَوَحْدِكَ اجْتِهَدْ؛ كقولك: (اجتهد وحدك)، وَحْدَكَ هنا وحد: حال أضيف إلى الكاف وهو معرفة فاكْتَسَبَ التعريف؛ اجتهد وحدك: أي مُنفرداً؛ فمُنفرداً نقول: هذا حال نكرة دلَّ عليه وحدك وهو في اللفظ معرفة:

وَالْحَالُ إِنَّ عُرْفَ لَفْظًا أي في لسان العرب فالإتيان بما معرفة لفظاً مقصور على السماع، وحقّ الحال أن يكون نكرة؛ لأن المقصود به بيان الهيئة، والأصل كما سبق في الاسم أن يكون نكرة، والتعريف فرعٌ عنه؛ فمتى ما أمكن الدلالة على الهيئة بالنكرة لا يجوز العدول عن النكرة إلى المعرفة؛ لأن المعرفة نكرة وزيادة؛ فحينئذٍ إذا دلت النكرة على بيان الهيئة لماذا تعدل على ماهو زائدٌ عليه؟ صارت الزيادة على النكرة (أل) أو الإضافة أو العلمية أو الإشارة الخ نقول هذه صارت حشواً؛ لماذا؟ لأنه جيء بها لا في محلّها؛ لأنك قصدت بهذه الكلمة بيان هيئة صاحب الحال؛ فإذا حصل بالتنكير.. بالنكرة حينئذٍ لا تعدل إلى الفرع. وحقّ الحال أن يكون نكرة؛ لأن المقصود به بيان الهيئة وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة لتعريفه صوتاً للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض.

وقد يجيء بصورة المعرف بأل فيحكم بزيادتها؛ إذا جاء بـ (أل) نحكم بزيادتها (ادخلوا الأول فالأول) يعني ادخلوا أول أول؛ فيؤول بالنكرة؛ كذلك اجتهد وحدك أي منفرداً. إذن نقول الأصل في الحال أن تكون نكرة؛ لأنه لا حاجة إلى تعريفه صوتاً للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض؛ لأنه إنما يُجاء بالزيادة للدلالة على التعريف لغرض ما، حينئذٍ إذا جاء محلي بـ (أل)؛ (أرسلها العراك) إما أن نقول بأن العراك هنا مؤول بنكرة (معتكة)، وإما أن يُقال بأن (أل) هنا زائدة، وكذلك إذا جاء مضافاً حينئذٍ اكتسب التعريف، (اجتهد وحدك) حينئذٍ نقول وحدك المراد به منفرد، ادخلوا الأول فالأول، الأول حال وما بعده معطوفاً عليه بالفاء؛ كما ذكرناه أولاً؛ والمؤول بالنكرة هنا قيل مجموع الاسمين؛ أي ادخلوا مترتين، وقيل كل واحد من الاسمين يؤول بوصفٍ منكر؛ أي ادخلوا واحداً فواحداً، وقيل الأول أقرب إلى الثاني.

إذن: هذا التعليل لماذا كان الأصل في الحال أن تكون نكرة؟ وعُلِّل أيضاً بتعليل آخر إنما التزم تنكير الحال لئلا يُتوهم كونه نعتاً؛ لأن الحال لها شبه بالخبر، ولها شبه بالنعت، فلذلك هي من حيث الأحكام مركبة؛ لها شبه بالخبر فأخذت بعض أحكامه، ولها شبه بالنعت فأخذت بعض أحكامه؛ خوفاً من توهم أن يكون اللفظ نعتاً لا حالا التزم تنكيرها، وإنما التزم التنكير لئلا يتوهم كونه نعتاً؛ لأن الغالب كونه مشتقاً وصاحبه معرفة، هذا عند جمهور البصريين؛ أن الحال لا بد أن تكون نكرة، فإن جاءت معرفة وجب تأويلها، قال:

وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ ... تَنْكِيرُهُ مَعْنَى كَوْنِهِ اجْتِهَدْ

أي مُنفرداً، هذا مذهب جمهور النحاة؛ لئلا تلتبس بالنعت، فلذلك في (رأيتُ زيداً الراكب)، لو قيل: رأيتُ زيداً الراكب هل تريدُ به النعت أم الحال؟ هذا وقع فيه لبس، (رأيتُ زيداً الراكب) إذا لم نشترط التنكير في الحال ما إعراب الراكب هنا؟ يحتملُ أنه نعت ويحتملُ أنه حال، لكن قلتُ رأيتُ زيداً راكباً حصل تخالفٌ بين المنعوت ونعته، إذن لا يمكن أن يكون نعتاً، إذ لو كان نعتاً لوجب تعريفه؛ لأن المنعوت وهو زيد معرفة، وشرط النعت مع منعوته التطابق. إذن رأيتُ زيداً الراكب يمتنع أن يكون الراكب هنا حال لأن شرط الحال أن تكون نكرة، وهذا مذهب جمهور النحاة، وأجاز يونس تعريفه مُطلقاً بلا تأويل، فأجاز جاء زيدُ الراكب، جاء فعل ماضي، وزيد فاعل، والراكب هذا حال، وما الفرق بينه وبين النعت؟ وهنا وقع إشكال. وفصل الكوفيون فقالوا إن تضمّن الحال معنى الشرط صحّ تعريفها لفظاً، نحو: عبد الله المحسن أفضل منه المسيء؛

عبد الله المحسن يعني إذا أحسن، أفضل منه المسيء؛ فالمحسن والمسيء حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط؛ إذ التقدير عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء. إذن إذا تضمنت معنى الشرط جاز التعريف عند الكوفيين، فإن لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصح مجيئهما بلفظ المعرفة؛ فلا يجوز أن يقال جاء زيد الراكب على أنه حال؛ لماذا؟ لأنه لا يقال (جاء زيد إن ركب) بالشرط لا يقال هذا. إذن: في الحال من جهة كونها نكرة أو معرفة ثلاثة مذاهب؛ مذهب جمهور البصريين والنحاة أنه يشترط فيها أن تكون نكرة؛ فإن جاءت معرفة وجب التأويل، عكسهم يونس ووافقه البغداديون أنه لا يشترط؛ مطلقاً سواء تضمنت الشرط أم لا. حينئذ (جاء زيد الراكب) هذا حال، (رايتُ زيداً الراكب) هذا حال، فلا يشترط فيها التنكير، والكوفيون على التفصيل إن تضمنت معنى الشرط جاز تعريفها لفظاً كالمثال الذي ذكرناه؛ وإلا فحينئذ لا يجوز لأنه لا يقال جاء زيد الراكب.

وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظاً فَأَعْتَقِدُ ... تَنْكِيرُهُ مَعْنَى

إذن الأصل فيها التنكير، وعُلِّلَ بعلتين؛ الأولى أن لا يتوهم أنه نعت؛ ففرق بين النعت والحال؛ فالأصل في النعت أن يكون مُشْتَقّاً. حينئذ الأصل فيه كذلك التطابق مع منعوته، والأصل في الحال أن تكون نكرة، من أجل المفارقة بين النوعين اشترط التنكير في الحال، وعُلِّلَ بأن الأصل في اللفظ في الاسم أنه نكرة فإذا أمكن الدلالة على الغرض والفائدة من مجيئ الحال وهو الدلالة على الهيئـة بالنكرة لا يُعَدَّلُ عنه إلى الزيادة؛ لأن المعرفة نكرة وزيادة، إذا قيل (جاء زيد ركباً) ركباً: هذا أفهم بيان وكشف وإيضاح هيئـة زيد؛ حصل أو لا؟ حصل الغرض، إذن لماذا تزيده شيئاً زائداً على مجرد التنكير؟ تقول: جاء زيد الراكب زدته (أل)؟ نقول هذا يُعْتَبَرُ حشواً في الكلام، كلُّ لفظٍ خروجه ودخوله لا يؤدي معنى حينئذ صار حشواً في الكلام.

وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ خَالاً يَقَعُ ... بِكَثْرَةِ كِبَغْتَةِ زَيْدٍ طَلَعُ

قيل هذا الأولى تقديمه على قوله: (وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظاً)؛ لماذا؟ لأن المصدر جامد وإذا كان كذلك فالأصل أن يقول: (كِبَغُهُ مُدّاً بِكَذَا) ثم يقول: (وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ) هذا الأصل فيه، لكنه فصل بينه وبين ما سبق في الجمود بقوله: (وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظاً). وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ ما هو المصدر؟ الاسم الجاني على الحدث وهو دالٌّ على معنى فقط لا يدل على ذات. إذن تخلف فيه شرط؛ وهو كونه ليس بوصف، الأصل في الحال أن

تكون وصفاً مشتقاً دالةً على ذات ومعنى، المصدر لا يدلّ إلا على معنى (قتل؛ ضرب؛ مشي؛ أكل؛ شرب) هذه كلها لا تدلّ إلا على معاني (عدل؛ فسق) نقول هذه كلها لا تدلّ إلا على معنى، ولا تدل على الذات، فالأصل حينئذٍ لا يوصف بها الذات؛ لأن الأصل في الحال أن تكون هي صاحب الحال في المعنى؛ إذا قيل جاء زيدٌ ركباً، ركباً هذا دلّ على ذات؛ زيدٌ ذات أو لا؟ ذات، وراكباً دلّ على ذات، إذن أُعيدت الذات لكنها مُبهمة في ضمن الحال، إذن هي نفسها صاحب الحال وزيادة، إذا قلت جاء زيد ركباً، ركباً هذا دلّ على ذات؛ ما هي هذه الذات؟ هي نفسها صاحب الحال؛ دلت على صاحب الحال وزيادة؛ ما هي هذه الزيادة؟ وصفه بالركوب. إذن الأصل في الحال أن تكون مُتضمنة لصاحب الحال، طيب إذا قيل: طلع زيد بغتة .. فجأة، هذا ليس دالاً على الذات، حينئذٍ كيف تكون الحال مُتضمنة لمعنى متضمناً لصاحب الحال؟ امتنع ذلك.

وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ خَالاً يَقَعُ ... بِكَثْرَةِ كِبَغْتَةٍ زَيْدٌ طَلَعَ

قيل هذا البيت الأولى تقديمه على البيت السابق لأن المصدر من الجوامد مما يؤوّل بمشتق، وَمَصْدَرٌ يعني جامد لأنه يدلّ على حدث فقط، وَمَصْدَرٌ هذا مبتدأ، مُنْكَرٌ هذا صفة له، وهو المسوغ للابتدا بالنكرة، يَقَعُ: الجملة خبر، وَخَالاً حالٌ .. خالاً إعرابه حالٌ، إذن خالاً هذا حالٌ متقدمة على يقع، وهو حالٌ من الفاعل الضمير المستتر. يَقَعُ سماعاً مطلقاً عند سيبويه، وبكثرة هذا متعلق بقوله يَقَعُ، ومنه قوله تعالى: (فَادْعُوهُ خَوْفاً) أي خائفين، خَوْفاً وَطَمَعاً أي طامعين. إذن وقع المصدر خالاً في القرآن، وكثير هذا، (فَادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً) خَوْفاً إعرابه أنه حال، وَطَمَعاً معطوف عليه؛ لأنه إذا تعددت الحال .. شرطُ إعرابِ الثاني خالاً أن لا يُعطَف عليه بواوٍ؛ كِبَغْتَةُ زَيْدٌ طَلَعَ: كقولك: (زيد طلع بغتةً) بَغْتَةُ: فعلة من البَغْت؛ يعني أن يفجأك بشيء، زيد طلع بغتةً أي فجأة، وجاء زيد ركضاً؛ وقتلته صبراً، وهو عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف. زيدٌ طلع بغتةً أي باغتاً؛ تأويل بالوصف؛ يعني نَوَّله باسم فاعل أو اسم مفعول، طلع زيد بغتةً أي باغتاً، وجاء زيد ركضاً أي راکضاً، وقتلته صبراً أي مصبوراً، وهذا يؤوّل باسم مفعول؛ قتلته أي المقتول فهنا صبراً حال من المفعول؛ أي مصبوراً: يعني محبوساً.

(بِكثَرَةٍ) قوله: بِكثَرَةٍ دَلٌّ على أنه غير مقيس؛ يعني يُحَفَظ ولا يُقَاس عليه، وهو رأي سيبويه والجمهور. دَلٌّ على أنه غير مقيس وأنه خلاف الأصل؛ لأن الأصل لا يُقال فيه قليل وكثير. إذا النحاة عبّروا بالقلّة والكثرة دَلٌّ على أنه غير موافق للأصل وإنما يُقال فيه مقيس وغير مقيس، هذا الأصل فيه، وأما إذا قيل ندر، وقيل قليل أو كثير قالوا هذا خلاف الأصل.

وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ لَمْ يَتَدَ الْمَصْدَرُ بِكَوْنِهِ مُنْكَرًا؟ هل هو احتراز عن المعرف؟ هل ورد المعرف وهو مصدر حال في لسان العرب؟ نقول نعم؛ له مفهومه وهو معتبر، وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ مفهومه أن وقوع المصدر المعرف حالاً قليل في لسان العرب وهو كذلك. إذن مُنْكَرٌ نقول أراد به الاحتراز عن المعرف؛ لأنه ليس بكثير، وهو أراد ضبط المصدر الذي يقع حالاً بكثرة، وأما ما عدا الكثرة فهو راجع إلى القلة، وذلك ضربان -نوعان- المصدر المعرف الذي وقع حالاً هذا على نوعين؛ أولاً: علم جنس كقولهم: جَاءَتِ الْخَيْلُ بِدَادٍ؛ كحذامي، هذا حال وهو علم جنس للتبديد بمعنى التفرق، جاءت الخيل مُتَفَرِّقَةً مُتَبَدِّدَةً يعني، مبنيٌّ على الكسر كحذامي، ووقع حالاً لتأوله بوصف، وهو قولهم مُتَبَدِّدًا. إذن علم جنس كبدادٍ وهو كحذامي مبنيٌّ على الكسر، نقول جَاءَتِ الْخَيْلُ بِدَادٍ أي متبعدة يعني متفرقة.

الثاني: أن يكون معرفاً بـ (أل)؛ ليس بعلم جنس، وإنما معرفاً بـ (أل)؛ كالشاهد المشهور: أرسلها العراك، العراك دخلت أل عليها، حينئذٍ نقول هو مؤوّل بنكرة؛ أي معتركة، وزيد عليه المعرف بالإضافة (جاء زيد وحده) أي منفرداً.

إذن وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ احتراز من المعرف فإنه وقع في لسان العرب لكن بقلّة، وهو في نوعين علم جنس كبدادٍ، وجاء كذلك في النوع الثاني معرف بـ (أل) أو بالإضافة. وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حالاً يَقَعُ بِكثَرَةٍ كقولك زيد طلع بغتة أي باغتاً.

قال ابن عقيل حقُّ الحال أن يكون وصفاً .. هذا الأصل فيها أن يكون وصفاً، وهو مادّل على معنى وصاحبه يعني الذات؛ كقائم وحسن ومضروب؛ فوقوعها مصدراً على خلاف الأصل، إذا جاءت مصدر لم تدل على الذات بل دلّت على معنى، وحينئذٍ يكون على خلاف الأصل. إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى، وشرط الحال أن تكون نفس صاحبها في المعنى. لا بد من ذلك .. شرطُ الحال -وهو زاده ابن هشام في

الأوضح- أن تكون الحال نفس صاحبها في المعنى، حينئذٍ يكون مُكرراً مبهماً، جاء زيد راكباً هذا دَلٌّ على الذات وهو زيد السابق، ثم زاد عليه وصف، وهو الدلالة على

الركوب، وقد كثر مجي الحال مصدراً نكرة، ولكنه ليس بمقيس لمجيئه على خلاف الأصل، وأجاز المبرد القياس عليه في النوع لا مطلقاً، نحو جاء زيد سرعة، يعني ما كان

نوعاً من الفعل أجازَ المبرد قياسه، وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه منصوب على المصدرية؛ حينئذٍ يكون مفعولاً مطلقاً والعامل فيه محذوف من لفظ المصدر؛ بَغْتَةً زيد طلع؛ طلع زيد بَغْتَةً؛ يبغت بَغْتَةً، حينئذٍ صارَ مفعولاً مطلقاً والعامل فيه محذوف، فبيغتُ عندهم هو الحال لا بَغْتَةً، و (جاء زيد ركضاً) أي يركض ركضاً، و (قتلته يصبر صبراً) فالحال عندهم الجملة لا المصدر.

القول الثالث - وهو مذهب الكوفيين -: أنه منصوب على المصدرية كذلك؛ مثل مذهب الأخفش والمبرد، ولكن الناصب له عندهم الفعل المذكور وهو طلع في المثال الذي ذكره الناظم لتأويله بفعل من لفظ المصدر، والتقدير في قولك: (زيد طلع بَغْتَةً) زيدٌ بَغَتَ بَغْتَةً، وردّوه إلى المفعول المطلق، فيؤولون طلع ببغتَ، وينصبون به بَغْتَةً، أو ليس على المفعول المطلق وإنما يُضْمَنُ الفعل معنى المصدر الذي ذُكِرَ، يعني (طلع زيد بَغْتَةً) طَلَعَ بمعنى بَغَتَ؛ فكأنه ضُمِّنَ معنى بَغَتَ، فصَارَ ناصباً للمذكور، وقيل: هي مصادر على حذف مصادر، والتقدير (طلع زيد طلوع بَغْتَةً) و (جاء مجيء ركضٍ) و (قتلته قتل صبر)، وقيل هي مصادر على حذف مضاف، والتقدير طلع ذا بَغْتَةٍ، وهذا المشهور عند النحاة في الإعراب، (زيد عدل) ذا عدل، (جاء زيد بَغْتَةً) أي ذا بَغْتَةٍ، هذا المشهور في الإعراب، وجاء ذا ركضٍ، وقتلته ذا صبرٍ.

إذن خمسة مذاهب في وقوع المصدر حالاً
وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالاً يَقَعُ ... بِكَثْرَةِ كَبَغْتَةٍ زَيْدٌ طَلَعَ

أنه غير مقيس عند سيبويه وغيره، والله أعلم.
وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

- * مسوغات مجئ صاحب الحال نكرة
- * تقديم الحال على صاحبه
- * مسوغات مجئ صاحب الحال مضافاً إليه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى:

وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِباً ذُو الْحَالِ إِنَّ ... لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبْنِ
مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلَا ... يَنْبَغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِيٍّ مُسْتَسْهِلاً

هذا شروع منه في ما يتعلّق بصاحب الحال، صاحبُ الحال يُشترط فيه عند النحاة أن يكون معرفة بلفظه أو يكون نكرة لكنه بمسوّغ؛ لأن حكمه حكم المبتدأ، الحال في المعنى كالخبر، وإذا كان كذلك صار صاحب الحال كاملاً؛ لأنه محكوم عليه، والحكم على الشيء فرع عن تصوره، والحكم على النكرة لا يُفيد شيئاً. إذن لا بد أن يكون صاحب الحال معرفة؛ هذا وجه اشتراط صاحب الحال أن يكون معرفة؛ لأن الحال في المعنى مُوافقة للخبر، والخبر محكوم به، وإذا كان كذلك حينئذٍ يُشترط في الحال ما اشترط في الخبر، وهو كون المحكوم عليه معرفة أو نكرة لها مسوّغ. وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِباً ذُو الْحَالِ .. وَلَمْ يُنَكَّرْ ذُو الْحَالِ غَالِباً، وَلَمْ يُنَكَّرْ: هذا مُغيّر الصيغة ومجزوم بلم، وذو الحال، ذو: نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة. إذن ذو نقول: نائب فاعل مرفوع ورفعه الواو نيابة عن الضمة، لأنه من الأسماء الخمسة أو الستة، وهو مضاف والحال مضاف إليه.

صاحب الحال المراد به من كانت الحال وصفاً له، فحينئذٍ يُنظر فيه إلى المعنى، جاء زيدٌ راكباً، راكباً وصف لمن؟ لزيد، ضربتُ اللص مكتوفاً، مَنْ المكتوف؟ قطعاً المضروب الضارب كيف يضرب وهو مكتوف؟ إذن: نقول: هذا حال من المفعول به. ذُو الْحَالِ أي صاحب الحال، وهو من كانت الحال وصفاً له، وهذا يُرجع فيه إلى المعنى، وإذا احتمل حينئذٍ جُوز الوجهان؛ ضربتُ زيداً راكباً، يحتمل أي ضارب وأنا راكب وزيد ماش، ويحتمل العكس؛ أنا ماشي وزيد راكب، فراكباً هذه يحتمل أنه حال من الفاعل، ويحتمل أنه حال من المفعول، فيجوزُ على حسب المعنى، هنا المقاصد لها اعتبار، إذا أراد أنهما راكبان حينئذٍ يقول: ضربتُ زيداً راكبين، بالثنائية، هذا واجب؛ لأن الأصل راكباً راكباً، (راكباً) الأولى حال لزيد، و (راكباً) الثانية حال للتاء، ضربتُ زيداً راكباً راكباً، هذا الأصل، فإذا اتحدا لفظاً وجب الثنية تقول: ضربتُ زيداً راكبين.

وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِباً ذُو الْحَالِ، لَمْ يُنَكَّرْ إذا لم ينكر حينئذٍ جاء معرفة.

قوله: غَالِباً احترازاً من غير الغالب، حينئذٍ قد يأتي نكرة، وهل هو سماعي أو قياسي؟ سيأتي أن سبويه يرى العموم.

الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، والسرُّ في ذلك أنه في الحقيقة مُبتدأ، فنسبهُ الوصف إليه كأنه مبتدأ؛ فقولك: (جاء زيد ركباً) بمنزلة (زيد ركب)، مُبتدأ وخبر، فصاحب الحال شبيهة بالمبتدأ، وعليه فالمبتدأ لا يكون إلا معرفة أو نكرة بمسوّغ. قال:

إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبْنَ ... مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ

عرفنا إذا كان معرفة، إذا جاء نكرة حينئذٍ لا بدّ من مسوّغ، وذكر الناظم هنا أربع أوجه لتسويغ كون صاحب الحال نكرة؛ هي أربعة في الجملة، وستة عند التفصيل. إذن: حقُّ صاحب الحال أن يكون معرفة، ولا يُنكر في الغالب إلا عند وجود مسوّغ، قد يكون هذا مراد الناظم؛ أن غير الغالب أن يكون نكرة بمسوّغ، ويحتمل أنه نكرة بدون مسوّغ، ولذلك عند سيبويه لا يُشترط أن يكون صاحب الحال معرفة، بل يكون نكرة عنده، كما سيأتي.

إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ يعني: صاحب الحال إذا كان نكرة؛ فمن المسوّغات أن يتأخّر صاحب الحال ويتقدّم الحال النكرة، فإن تأخّر كان ذلك مسوّغاً لمجيئه نكرة، إذا قلت مثلاً: رجلٌ فيها قائماً، هل يصحّ؟ لا يصحّ لماذا؟ لكون صاحب الحال وهو رجل نكرة، إذن ماذا نصنع؟ قائماً فيها رجل أو قائم رجل فيها، قدّمنا الحال على النكرة، فإذا قدّمت الحال على النكرة حينئذٍ نقول: هذا مُسوّغ، يعني: مُجَوِّز، سَوَّغ الشيء يعني جَوَّزه، جَوَّز لك أن تبتدأ بنكرة وهي صاحب حال، والأصل فيها أن تكون معرفة، كون الحال متقدمة فتأخّر صاحب الحال هذا فيه نوع إفادة، إفادة ما، وسبق معنا هناك: (ما لم تُفد)، فإن أفادت أيّ فائدة بحيث يكون المخاطب مستفيداً من كلام المتكلم شيئاً ما حينئذٍ نقول: حصلت الفائدة، هذا الضابطُ فيها، مثله الحكم هنا. إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ يعني صاحب الحال، فإن تأخّر حينئذٍ نقول: جاز أن يكون صاحب الحال نكرة.

لِمَيَّةٍ مُوَحِّشاً طَلَلٌ، طَلَلٌ هذا مبتدأ، وهو صاحب الحال، ومُوَحِّشاً هذا حال، جَوَّزَ كَوْنُ صاحب الحال نكرة تقدّم الحال عليها، لِمَيَّةٍ مُوَحِّشاً طَلَلٌ، مُوَحِّشاً هذا حال من المبتدأ، وفيه خلاف؛ سيبويه على الجواز .. أن يكون الحال من المبتدأ، والجمهور على المنع.

إذن المسوّغ الأول: التأخير؛ أن يتأخّر من صاحب الحال أو الحال؟ أن يتأخّر صاحب الحال، وأن يتقدّم الحال على النكرة، نقول: فيها قائماً رجلٌ، وكقول الشاعر وأُنشده

سيبويه:

وَفِي الْجِسْمِ مَيِّ بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتَهُ ... شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهَدِي الْعَيْنَ تَشْهَدُ

شُحُوبٌ: مبتدأ مؤخر، وَفِي الْجِسْمِ هذا خبر مُقَدَّم، بَيِّنًا هذا حال، شُحُوبٌ بَيِّنًا، بَيِّنًا هذا حال، وصاحب الحال هو شُحُوبٌ، وهو مبتدأ وهو نكرة، سَوَّغَ كَوْنُ صاحب الحال نكرة تقديمُ الحال عليها، وهذا هو المسوَّغ.

إِذَنْ بَيِّنًا حال، وعند الجمهور أنه حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبراً، يعني: ليس من شُحُوبٌ، يعني: شُحُوبٌ هذا مبتدأ مؤخر، وبَيِّنًا هذا حال، وهذا عند الجمهور لا يجوز؛ لا يجوز أن يكون الحال آتياً من المبتدأ، لا يجوز هذا؛ لأن شرط العامل في الحال أن يكون عاملاً في صاحب الحال، ومتى ما اختلفا لا يصح، وهنا العامل في (بَيِّنًا) -إذا أعربناه حال- العامل فيه شُحُوبٌ، وهو صاحبُ الحال، والعاملُ في شُحُوبٌ وهو مبتدأ الابتداء، إِذَنْ اختلفا، إذا اختلفا لا يجوز؛ لأن شُحُوبٌ هذا مرفوع بالابتداء، والحال منصوب بالمبتدأ، ويُشترط في صحة الحال من صاحب الحال أن يكون صاحبُ الحال مُعرباً بعاملٍ هو عينُهُ العامل في صاحب الحال، فإن اتفقا حينئذٍ نقول: هذا جائز، جاء زيدٌ راكباً، راكباً منصوب بـ (جاء)، أين صاحبُ الحال؟ زيد، مرفوع بماذا؟ بـ (جاء)، إِذَنْ اتحدا في العامل، العاملُ في صاحب الحال هو عينُهُ العامل في الحال، إن اختلفا لا يجوز، ولذلك امتنع مجيءُ الحال من المبتدأ؛ لأن المبتدأ يكون عاملاً في الحال؛ النصب، طيب ما الذي رفع المبتدأ؟ الابتداء وهو شيء مُغايِر للمبتدأ، فامتنع، ولذلك هنا في مثل هذا التركيب ما استشهد به سيبويه؛ لأنه يرى صحة مجيء الحال من المبتدأ؛ لأنه لا يشترط اتفاق واتحاد العامل. إِذَنْ شُحُوبٌ نقول: هذا مبتدأ مؤخر، وبَيِّنًا هذا على مذهب سيبويه حال من شُحُوبٌ، والذي سَوَّغَ مجيء الحال من النكرة تقديمه عليها وتأخيرُ صاحب الحال، وعند الجمهور بَيِّنًا ليس حالاً من شحوب، وإنما حالٌ من الضمير المستتر في (بِالْجِسْمِ)؛ جار ومجرور متعلق بقوله: مستقر أو استقر، فانتقل إليه الضمير فهو حال منه. عند الجمهور حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبراً؛ لامتناع مجيء الحال من المبتدأ، لا بد أن يتحدَّ عامل الحال وعامل صاحب الحال، فلذا لا يُصحح الجمهور مجيء الحال من المبتدأ لاختلاف العامل: وَمَا لَمْ نَفْسِي مِثْلَهَا لِي لَأَنْتُمْ ... وَلَا سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي

وَمَا هَذَا حَرْفُ نَفْيٍ، وَهَذَا هُوَ الْمَسْوُوعُ هُنَا، لَكِنْ بِاعْتِبَارِ آخِرٍ، مَا لَمْ نَقْصِدْ هَذَا مَفْعُولَ بِهِ، لَمْ فَعَلَ مَاضِي، وَنَفْسِي هَذَا مَفْعُولُ بِهِ، مِثْلَهَا بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ، لِي لَأَنْتُمْ، لَأَنْتُمْ هَذَا صَاحِبُ الْحَالِ، مَا لَمْ فَعَلَ مَاضٍ، لَأَنْتُمْ هَذَا فَاعِلٌ، مِثْلَهَا هَذَا حَالٌ، مَا الَّذِي سَوَّعَ مَجِيءَ صَاحِبِ الْحَالِ نَكْرَةً؟ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَيْهِ.

إِذَنْ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ صَاحِبُ الْحَالِ لَا يَجُوزُ مَجِيءُ الْحَالِ مِنْهُ وَهُوَ نَكْرَةٌ، وَحِينَئِذٍ صَارَ التَّأخِيرُ مَسْوَعًا لَهُ، لِمَاذَا؟ لِأَنَّهُ إِذَا تَأَخَّرَ حَصَلَ نَوْعُ فَائِدَةٍ، مِثْلَمَا قُلْنَا هُنَاكَ: فِي الدَّارِ رَجُلٌ، إِذَا قُلْتَ: رَجُلٌ فِي الدَّارِ، يَعْنِي: كَائِنٌ فِي الدَّارِ، رَجُلٌ فِي الدَّارِ، فِي الدَّارِ رَجُلٌ، (رَجُلٌ فِي الدَّارِ) لَا يَجُوزُ، لِمَاذَا؟ لِكَوْنِ (فِي الدَّارِ) هَذَا خَبَرٌ، وَحِينَئِذٍ (رَجُلٌ) هَذَا مُبْتَدَأُ نَكْرَةٍ، وَافْتِقَارُ النَكْرَةِ لِلنَّعْتِ أَشَدُّ مِنْ افْتِقَارِهَا لِلْخَبَرِ، فَيُتَوَهَّمُ أَنَّهُ نَعْتُ لَا خَبَرَ، فَقَدْ جَارَ وَالْجُرُورُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لَا نَعْتُ، فَحَصَلَ نَوْعُ إِفَادَةٍ لِلْمُبْتَدَأِ، لَيْسَ فَائِدَةُ تَامَّةٍ؛ (فِي الدَّارِ رَجُلٌ) (رَجُلٌ فِي الدَّارِ) النَتِيجَةُ وَاحِدَةٌ، لَكِنْ لَنَا يَلْتَبِسُ بِالنَّعْتِ، حِينَئِذٍ صَارَ تَقْدِيمٌ وَتَأخِيرٌ، هُنَا كَذَلِكَ، فَإِذَا قُدِّمَ النَكْرَةُ وَهُوَ الْحَالُ عَلَى صَاحِبِهَا حَصَلَ نَوْعُ تَخْصِيسٍ عِنْدَ السَّمَاعِ؛ نَوْعًا مَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى وَجْهِ التَّمَامِ.

إِذَنْ هَذَا هُوَ الْمَسْوُوعُ الْأَوَّلُ؛ كَوْنُهُ يَتَأَخَّرُ؛ يَعْنِي: صَاحِبُ الْحَالِ. أَوْ يُخَصَّصُ وَالتَّخْصِيسُ هُنَا تَحْتَهُ صَوْرَتَانِ: إِمَّا أَنْ يُخَصَّصَ بِالْوَصْفِ، وَإِمَّا أَنْ يُخَصَّصَ بِالإِضَافَةِ، فَيَشْمَلُ صَوْرَتَيْنِ: بِالْوَصْفِ (جَاءَ رَجُلٌ طَوِيلٌ رَاكِبًا)، (جَاءَ رَجُلٌ رَاكِبًا) لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ رَجُلَ هَذَا صَاحِبَ الْحَالِ وَهُوَ نَكْرَةٌ، إِذَا وَصَفْتَهُ حَصَلَ لَهُ نَوْعُ تَخْصِيسٍ، كَمَا تَقُولُ .. هُنَاكَ كَمَا ذَكَرْنَا: وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ، قُلْنَا: مَصْدَرٌ هَذَا نَكْرَةٌ، وَصَحَّ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ لِمَاذَا؟ لِكَوْنِهِ مَوْصُوفًا بِقَوْلِهِ: مُنْكَرٌ، (جَاءَ رَجُلٌ طَوِيلٌ رَاكِبًا) نَقُولُ: رَاكِبًا هَذَا حَالٌ، وَصَاحِبُ الْحَالِ رَجُلٌ وَهُوَ نَكْرَةٌ، مَا الَّذِي سَوَّعَ كَوْنَ صَاحِبِ الْحَالِ نَكْرَةً؟ وَصْفُهُ بِطَوِيلٍ، كَذَلِكَ بِالإِضَافَةِ، كَمَا يُخَصَّصُ الْمُبْتَدَأُ بِالإِضَافَةِ كَذَلِكَ يُخَصَّصُ صَاحِبُ الْحَالِ بِالإِضَافَةِ، (خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ)، خَمْسُ صَلَوَاتٍ: حَصَلَ التَّخْصِيسُ بِالإِضَافَةِ، هُنَا "فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلْسَّائِلِينَ" سَوَاءٌ أَيُّ مُسْتَوِيَةٍ، وَهَذَا حَالٌ مِنْ أَرْبَعَةٍ، أَرْبَعَةٌ مَاذَا؟ دَنَانِيرٌ .. أَرْبَعُ سَمَوَاتٍ .. أَرْبَعُ أَرْضِينَ .. ؟ هَذَا يَحْتَمِلُ لِمَا قَالَ: ((أَرْبَعَةُ أَيَّامٍ)) حِينَئِذٍ حَصَلَ لَهُ نَوْعُ تَخْصِيسٍ، لَكِنْ فِيهِ نَوْعُ إِهْمَامٍ، وَهُوَ تَعْيِينُ هَذِهِ الْأَيَّامِ، حِينَئِذٍ نَقُولُ: حَصَلَ نَوْعُ تَخْصِيسٍ بِالإِضَافَةِ "فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلْسَّائِلِينَ"، سَوَاءٌ: هَذَا حَالٌ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَهُوَ نَكْرَةٌ؛ لِأَنَّ النَكْرَةَ هُنَا أُضِيفَتْ إِلَى نَكْرَةٍ فَلَمْ تَكْتَسِبِ التَّعْرِيفَ، وَإِنَّمَا اكْتَسَبَتْ التَّخْصِيسَ.

ومنها أن تُخصَّص النكرة بالوصف أو بالإضافة، فمثال ما تُخصَّص بوصفٍ قوله تعالى: " فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا " هذا فيه نزاع طويل بين النحاة، ((فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ)) ، كُلُّ هذا نائب فاعل، وهو مضاف، وأمرٌ هذا مضاف إليه، وهو واحد الأمور وهو صاحب الحال، حكيم نعت له، نعت، حصل له تخصيص بالنعت، أمرًا هذا حال منه؛ حالٌ من المضاف إليه، والمضاف هنا جزء من المضاف، أمرًا نقول: هذا حالٌ من المضاف إليه وهو أمرٌ، وهو نكرة؛ لأن كل هنا أُضيفت إلى نكرة ولم تكتسب التعريف، فحينئذٍ هو نكرة، وكل كما سبق باعتبار ما تضاف إليه؛ إن أُضيفت إلى المصدر فهي مصدر، وإن أُضيفت إلى الزمن أو المكان فهي اسم زمان أو اسم مكان وَهَلُمَّ جَزًّا .. ، وحينئذٍ (كُلُّ أَمْرٍ) نقول: هذا في قوة المصدر، وهو نكرة، قيل: حكيم هذا وصف له؛ فهو المسوَّغ لا بالإضافة، أمرًا نقول: هذا واحد الأوامر، وهو حال، وقيل: أمرًا منصوب بفعل محذوف تقديره أعني أمرًا من عندنا، أمرًا ليس بحال وإنما هو مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعني، ولك أن تجعله مفعولاً لأجله، فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ لأجل أنه أمرٌ من عندنا، فهو تعليل، ولك أن تجعله مفعولاً مطلقاً منصوباً بفعل من معنى يُفْرَقُ، مثل قعدتُ جلوساً، على قول، والشاهد هنا أن الشارح أتى به على أنه منصوب على الحالية، أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا، فيه إشكال عند بعض النحاة.

نَجَّيْتَ يَا رَبِّ نَوْحًا وَأُسْتَجَبْتَ لَهُ ... فِي فُلْكَ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْخُونًا

فِي فُلْكَ مَاخِرٍ، فُلْكَ نقول: هذا نكرة، وصفه بقوله: مَاخِرٍ، ثم قال: مَشْخُونًا، مَشْخُونًا هذا حال من فُلْكَ، وهو موصوف وهو نكرة.

ومثال ما تُخصَّص بالإضافة قوله تعالى: " فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ " أَرْبَعَةٌ: هذا نكرة مضاف إلى أيام، وهو نكرة، حينئذٍ لم يكتسب التعريف بل استفاد التخصيص، سَوَاءً هذا حال، وقد يُخصَّص بمعمول نحو (عجبت من ضَرْبِ أَخَوِكَ شَدِيدًا)، ضَرْبِ أَخَوِكَ، شديدًا هذا حال من ضَرْبٍ وهو مصدر، وهو نكرة، أين التخصيص؟ نقول: حصل بالعمل، وسبق أن المبتدأ من المسوَّغات له كونها: (وَرَغْبَةً فِي الْخَيْرِ)، كونها عاملة سوَّغَ الابتداء بها، هنا كون صاحب الحال عاملاً مُسوَّغٌ لمجيء الحال منه وهو نكرة، عجبت من ضَرْبٍ بالتونين، أما من (ضرب أخيك) صار مضاف ومضاف إليه، من ضرب أَخَوِكَ شديدًا، ف (شديدًا) هذا حال من ضرب وهو نكرة، وسوَّغَ مجيء الحال منه وهو نكرة كونه عاملاً.

إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبْنِ: هنا طبعاً على تكرير العامل، إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ يعني، يُوصَفْ أَوْ يُصَفْ، أَوْ لَمْ يَبْنِ، يَبْنِ يعني يظهر الحال واقعاً، مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ: مِنْ بَعْدِ هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: يَبْنِ، يعني: يظهر ويبين، مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ أَي مُشَابِهِهِ، وهذا يدخلُ تحته صورتان: الاستفهام والنهي، وحينئذٍ على التفصيل هذه ستُ مسوَّغات؛ لأنه دخلَ تحت التخصيص صورتان، ودخلَ تحت مضاهيه صورتان، فالجُمُوعُ ست، وإذا نظرنا إلى العموم فهيا أربع. مِنَ الْمَسْوَّغَاتِ أَنْ تَقَعَ النكرة بعد نفي أو شبهه، وشبه النفي هو الاستفهام والنهي، وهو المراد بقوله: أَوْ يَبْنِ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ. مَا حُمَّ مِنْ مَوْتٍ حِمٌّ يَاقِيَا ... وَلَا تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيَا

مَا: نافية، حُمَّ: هذا مغير الصيغة، مِنْ مَوْتٍ حِمٌّ يَاقِيَا، وَاقِيَا: حال، صاحب الحال حِمٌّ يَاقِيَا، حِمٌّ يَاقِيَا هذا نكرة، ما المسوَّغُ لمجيء الحال من النكرة؟ وقوعها في سياق النفي؛ لأن النكرة في سياق النفي تعم، وإذا عمَّت صارت من جهة المعنى معرفة، نعم معرفة؛ من جهة المعنى صارت معرفة؛ لأنه يعم كل شخص يصدق عليه هذا اللفظ وهو داخل، ولذلك نقول: هنا العموم استغراقي، بمعنى أنه يستغرق كل الأفراد، لا يخرج عنه فردٌ من الأفراد، حينئذٍ صارَ عاماً من جهة المعنى، صار معرفةً من جهة المعنى. إذن حِمٌّ يَاقِيَا نقول: صاحبُ الحال نكرة؛ سَوَّغَ مجيئه نكرة كونه في سياق النفي، وَلَا تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيَا، بَاقِيَا كذلك حال، وصاحبُ الحال (أَحَدٍ) وهو نكرة، حينئذٍ نقول: سَوَّغَ مجيء صاحب الحال نكرة لكونه في سياق النفي، (وَلَا) الواو حرف عطف، (لا) هذه زائدة للتأكيد، ترى إن جعلناها بصريةً حينئذٍ صحَّ التمثيل، وتكون باقياً هذا حال، و (من) أَحَدٍ (أَحَدٍ) هذا يكون صاحب الحال، وإذا جعلناها علميةً حينئذٍ صارَ (بَاقِيَا) هذا مفعولاً ثانياً، ليس فيها شاهد، إنما الشاهد يكون في الطرف الأول.

ومنه قوله تعالى: "وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ"، "إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ"، هناك الشاهد أوضح ((إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ)) كتابٌ معلومٌ لها، لَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ، لَهَا خبر مُقَدَّم، وَكِتَابٌ مَّعْلُومٌ مبتدأ وصفته، والجملة في محل نصب حال، والواو هنا هي المسوَّغة، وكذلك الفصل بإلا مسوَّغ، وما هذه نافية، لكن أرادَ هنا الشارح أن يأتي بالمثل لكون النكرة مسبوقه بنفي ((وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ))، قرية هذا نكرة في سياق النفي فيعم، ولذلك دخلت عليه من الزائدة ((وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ))، (قَرْيَةٍ) ما إعرابها؟ مفعول به، تضعه من الأمثلة التي جُرَّ المفعول به ((وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ)) رسولا ((وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ)) وما أهلكنا قريةً، إذن هو مفعول به منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وجملة (وَلَهَا كِتَابٌ

مَعْلُومٌ) في محلّ نصب حال، فالمسوّغ هنا في هذه الآية ثلاث: ما النافية كونه في سياق النفي، وإلا، وواو الحال.

ومثال ما وقع بعد الاستفهام:

يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى ... لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا

يا صَاحِ هَلْ هذا حرف استفهام، عَيْشٌ: فاعل، حُمَّ هذا مُغَيَّر الصيغة، وَعَيْشٌ نائب فاعل، وبَاقِيًا حَالٌ من عيش، وهو نكرة، ما الذي سَوَّغَ لِحِيءِ الحال منه وهو نكرة؟ كونه في سياق الاستفهام، والنكرة في سياق الاستفهام تعمّ، يعني: مثلما إذا جاءت في سياق النفي، وهو شبه النفي.

ومثال ما وَقَعَ بعد النهي قولُ المصنف: لَا يَنْبَغُ أَمْرُؤُ عَلَى أَمْرِيءِ مُسْتَسْهِلًا، أَمْرُؤُ هذا فاعل، مُسْتَسْهِلًا هذا حال من الفاعل، ما الذي سَوَّغَ ذلك؟ كَوْنُ أَمْرُؤُ في سياق النهي.

لَا يَرْكَنَنَّ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ ... يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ

مُتَخَوِّفًا هذا حال، وصاحبُ الحال هو أَحَدٌ.

إِذْنُ: وَلَمْ يُنْكَرْ غَالِبًا يعني: في الغالب، وَلَمْ يُنْكَرْ ذُو الْحَالِ غَالِبًا، ما مفهوم (في الغالب)؟ هل مجيء صاحب الحال نكرة بمسوّغ أو مجيئها بدون مسوّغ مطلقاً؟ الظاهر الثاني، يحتمل هذا وذاك، لكن الظاهر أن المراد بغير الغالب هنا أنه نكرة بدون مسوّغ، ولذلك قال ابن عقيل: واحتَرَزَ بقوله: غالباً مما قلّ مجيء الحال فيه من النكرة بلا مسوّغ من المسوّغات المذكورة، ومنه قولهم: مَرَرْتُ بِمَاءٍ قِيعَدَةٍ رَجُلٍ، قِيعَدَةُ أي مقدار قِيعَدَتِهِ، فهو حال، وصاحب الحال ماءٌ، وقولهم: عَلَيْهِ مِئَةٌ بَيْضًا، جمع أبيض ليس بتمييز، إذ لو كان كذلك كان تمييز المائة مفرد، وهو مجرور وهنا جاء منصوباً وهو جمع، إذن ليس تمييزاً، إذن مِئَةٌ هذا مبتدأ، وجاء منه بَيْضًا، وأجازَ سيبويه فيها رجل قائماً، مُقَدِّمَ على المبتدأ، وجعل قائماً حالاً من رجل، أين المسوّغ؟ لا مسوّغ له، أجازَ سيبويه دون مسوّغ.

إِذْنُ قوله: وَلَمْ يُنْكَرْ غَالِبًا مراده أنه قد تأي النكرة بدون مسوّغ، وجاء في الحديث: {صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعداً وصلى وراءه رجالاً قياماً}، قياماً هذا حال من الرجال، وليس له مسوّغ، ولذلك ذهب أبو حيان إلى أن مجيء الحال من النكرة كثيرٌ مَقِيسٌ، أبو حيان النحوي الشهير ذهب إلى أن مجيء الحال من النكرة كثير

مقيس، ونقل ذلك عن سيبويه، إذن المسألة فيها نزاع.
وَلَمْ يُنْكَرْ غَالِباً ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ، فَإِنْ تَأَخَّرَ صَارَ تَأْخِيرُهُ مَسْوَغاً لِحِجْيَةِ الْحَالِ مِنْهُ، أَوْ
لَمْ يُخَصَّصْ بِوصفٍ أَوْ بِإِضَافَةٍ، فَإِنْ خُصِّصَ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا حِينَئِذٍ صَحَّ مَحْيِيُّ صَاحِبِ
الْحَالِ نَكْرَةً، أَوْ يَبْنَى مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ يَعْنِي: يَظْهَرُ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ؛ أَنْ يَكُونَ صَاحِبُ الْحَالِ
نَكْرَةً بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَهْيٍ، كَلَا يَبْنَى امْرُؤٌ عَلَى امْرَأَةٍ مُسْتَسْهَلًا، فَمُسْتَسْهَلًا
هَذَا حَالٌ مِنْ امْرَأَةٍ.

إذن الأصل في صاحب الحل أن يكون معرفة لما ذكرناه سابقاً.
الأصل في صاحب الحال التعريف، ويقع نكرة بمسوغ، إلا ما ذكر عن سيبويه وعن أبي
حيان.

الحال له شبه بالخبر، فلذا كانت كالحكم على صاحبها، فالتزموا أن يكون صاحبها
معرفة؛ لأنها حكم عليه، والحكم على المجهول لا يفيد، هذا الأصل فيه، الحكم على
المجهول لا يفيد وهو النكرة لذلك لا تفيد كما هو الشأن في المبتدأ والخبر، وأيضاً لدفع
توهم السامع أنها نعت ومنعوت، هذا وجه آخر، وعند أرباب الحواشي يقولون: النكات
لا تتزاحم، يعني: التعليل لماذا جيء به كذا وكذا لا يقال بالخلاف، يقال بهذا وذاك.
إذن الأصل في الحال أنه نكرة؛ لماذا؟ لأنه كالخبر، صاحب الحال؛ لأنه كالمبتدأ والمبتدأ
لا يكون نكرة، هذا الأصل.

كذلك فرقاً بينه وبين المنعوت والنعت؛ لأن النعت والمنعوت إذا وقعا معرفتين حينئذٍ قد
يلتبس بصاحب الحال إذا وقع معرفة، وإذا وقعا نكرتين حينئذٍ حصل الفرق بينهما؛
لدفع توهم السامع أنهما نعت ومنعوت، فإذا قيل: رأيت زيدا ركباً، إذن اتفقا في
النصب، واختلفا في التعريف والتكثير.

إذن كون صاحب الحال يُشترط فيه أنه معرفة، ويُشترط في الحال أن يكون نكرة حصل
تمايز بينه وبين النعت، إذ لو كان نعتاً لوجب التطابق بين النعت والمنعوت، فلا يصح أن
يقال: رأيت زيدا ركباً، لا يصح هذا؛ لأن المنعوت زيد معرفة، وراكباً نكرة، هذا فاسد
لا يصح، بل يجب فيه التطابق بين النعت والمنعوت.

وَلَمْ يُنْكَرْ غَالِباً ذُو الْحَالِ إِنْ ... لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبْنَى
مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلَا ... يَبْنَى امْرُؤٌ عَلَى امْرَأَةٍ مُسْتَسْهَلًا
وَسَبَقَ حَالٌ مَا يَحْرَفُ جُرَّ قَدْ ... أَبَوْا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ

وَسَبَقَ حَالٍ هَذَا مَفْعُولٌ بِهِ لِقَوْلِهِ: أَبَوَا، يَعْنِي أَبَوَا أَي: النحاة، وهنا حَكِي، أو أشبه ما يكون حكاية لإجماع، والمرادُ به أكثرُ النحاة، وإنما نَزَلَ الأكثرُ منزلة الكل، وإلا المرادُ به أكثرُ النحاة لا كلَّهم، نَزَلَ الأكثرُ منزلة الجميع، أَبَوَا ماذا؟ أَبَوَا سَبَقَ حَالٍ مَا، مَا واقعةٌ على صاحب الحال، مَا بِحَرْفٍ جُرٍّ: مَا جُرَّ بِحَرْفٍ، صاحب حال جُرَّ بِحَرْفٍ، صاحبُ الحال إما أن يكون مرفوعاً وإما أن يكون منصوباً وإما أن يكون مخفوضاً، وإذا كان مخفوضاً إما أن يكون مخفوضاً بحرف أو بإضافة، صاحبُ الحال إما أن يكون مرفوعاً، جاء زيدٌ راكباً، وإما أن يكون منصوباً، رأيتُ زيداً راكباً، وإما أن يكون مخفوضاً؛ وهذا تحتَهُ صورتان: إما أن يكون مخفوضاً بإضافة أو بحرف جر.

هنا قال: سَبَقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ إِذَا كَانَ صَاحِبُ الْحَالِ مَجْرُوراً بِالْحَرْفِ أَبَوَا أَنْ يَسْبِقَهُ الْحَالُ، يَعْنِي: الْحَالُ لَا تَتَقَدَّمُ عَلَى صَاحِبِ الْحَالِ. مراده في هذا البيت أن يبين أحكام الحال من حيث تقدّمه على صاحبها؛ هل يجوز أو لا؟ هنا خصّص الحكم بما جُرَّ بِحَرْفِ الجر، مفهومه أن ما كان مرفوعاً جاز أن يتقدّم، تقول: جاء ضاحكاً زيداً، جاء ضاحكاً زيدٌ يصحّ أو لا؟ يصحّ لكون صاحب الحال مرفوعاً، وَسَبَقَ حَالٍ لصاحب حال مرفوع هذا جائزٌ باتفاق، كذلك إذا كان منصوباً؛ تقول: رأيت ضاحكاً زيداً، زيداً هذا صاحبُ الحال، وهو منصوب، هل يجوزُ أن تتقدّم الحال عليه دون العامل؟ نقول: نعم يجوز؛ لماذا؟ لكونه منصوباً، ماذا بقي؟ بقي جرُّه بحرف جرٍّ، مررتُ بزيدٍ ضاحكاً هل يجوز؟ لا هذا الذي عناه الناظم: وَسَبَقَ حَالٍ، أَبَوَا النحاة سَبَقَ حَالٍ .. أن تسبق الحال ما جُرَّ بِحَرْفٍ يَعْنِي: صاحب حال جُرَّ بِحَرْفٍ، فإن جُرَّ بِالْحَرْفِ حينئذٍ امتنع تقدّمُ الحال على صاحبها؛ مفهومه إن كان مرفوعاً أو منصوباً فهو جائزٌ باتفاق، مفهومه إن كان مُضَافاً فهو جائزٌ لكن المفهوم هذا يجب إبطاله؛ لأنه من بابٍ أولى، وقع فيه الاتفاق بخلاف ما جُرَّ بِحَرْفٍ، وَسَبَقَ حَالٍ هذا مصدر مضاف إلى فاعله، يَعْنِي: أن تسبق حال. سَبَقَ حَالٍ مَا، مَا في موضع نصب على المفعولية، العاملُ فيه سبق؛ لأنه مصدر، سبق حال صاحب حال، جُرَّ بِحَرْفٍ والمراد بالحرف هنا أطلقه الناظم، ويشملُ حرفَ الجر الزائد والأصلي، لكنَّ الأول وفاقاً غيرُ مراد، فَيُخَصَّصُ الحكم حينئذٍ بحرف الجر الأصلي، فحينئذٍ مَا بِحَرْفٍ جُرٍّ .. ما جُرَّ بِحَرْفٍ يُشْتَرَطُ فيه أن يكون الحرف أصلياً، فلو كان مجروراً بحرف جرٍّ زائد جازَ تقدّمُ الحال عليه، مثلُ ماذا؟ ما رأيته راكباً من رجلٍ، ما إعراب (رجل)؟ مفعول به؛ لأن الأصل ما رأيْتُ رجلاً راكباً، هذا، الأصل فزيدت عليه (من) الزائدة في سياق النفي وهو نكرة، حينئذٍ نقول: هو مفعول به منصوب، وقُدِّمَ

عليه الحال، هو مجرور كيف جازَ ونحن نمنع؟ نقول: المنع متعلّقه حرفُ الجرّ الأصلي،
وأما حرفُ الجرّ الزائد فلا، فيجوز حينئذٍ وفقاً أن تتقدّم الحال على ما جرّ بحرف جرّ
زائد، ما رأيت راكباً من رجلٍ، فمحلّ الخلاف إذا كان الحرف غيرَ زائد، فإن كان زائداً
جازَ التقديم اتفاقاً، وما ذكره الناظم هنا عن أكثر النحاة أنهم أبوا تقديمَ الحال على
صاحب الحل إذا جرّ بحرف جرّ أصلي، أي: منع أكثر النحاة تقديم الحال على صاحبها
المجرور بالحرف، وأما إذا كان صاحبُ الحال مرفوعاً أو منصوباً جازَ تقديمُ الحال عليه
باتفاق، والمجرور بحرف الجرّ هذا فيه مذهبان.
بقي المجرور بالإضافة وهو ممنوع باتفاق.

إذن الأحوال أربعة: مرفوع، منصوب جائزٌ باتفاق، مضاف، والمراد هنا بالإضافة
الإضافة المحضة لا اللفظية هذا ممنوع باتفاق، بقي ماذا؟ أن يكون صاحب الحال مجروراً
بحرف جرّ أصلي فهذا محلّ النزاع، والجماهير على المنع، وهو ما حكاه الناظم عنهم،
لكنه قال: وَلَا أَمْنَعُهُ يعني يجوزُ. إذن ألحقه بالمرفوع والمنصوب. وَلَا أَمْنَعُهُ تبعاً لغيري، ما
جاء بشيء من عنده، بل أجزه تابعاً لغيري كالفارسي وابن كيسان وابن برهان؛ إذ
ذهبوا إلى جواز ذلك، وتابعهم المصنف لورود السماع بذلك. وَلَا أَمْنَعُهُ أن يسبق الحال
صاحب الحال إذا كان مجروراً بحرف جرّ أصلي، فقد ورد السماع به:
لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيّاً ... إِلَيَّ حَبِيباً إِنَّهَا لَحَبِيبٌ

هَيْمَانَ صَادِيّاً حالان من الياء المجرورة بقوله: إِلَيَّ، إلى ثم الياء، إِلَيَّ، إذن جار ومجرور، هو
صاحب الحال، هَيْمَانَ صَادِيّاً نقول: هذا حالان من الياء. إذن جازَ تقديمها في السماع.
فَإِنْ تَكُ أَذْوَادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ ... فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرَعًا يَقْتُلَ حِبَالَ

فَرَعًا حال، يَقْتُلُ هذا جار ومجرور، والحال هنا جاءت من قتل، وهو صاحب الحال،
فَرَعًا حال من قَتَلَ. إذن تقدّم الحال على صاحب الحال وهو مجرور بحرف جرّ أصلية.
ومذهب الجمهور إلى أنه لا يجوزُ تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف، حينئذٍ لا تقل:
مررتُ بهندٍ جالسةً، لا تقل: مررتُ جالسةً بهند، إذا قلت: مررتُ بهندٍ نقول: هذا مجرور
صاحب الحال، جالسةً هذا واجب التأخير، لا يجوزُ أن يتوسّطَ بين العامل وصاحب
الحال، لماذا؟ لكون صاحب الحال مجروراً بحرف جرّ، والعلّة في المنع قالوا: إن الفعلَ
وصلَ إلى صاحب الحال بحرف جرّ، يعني: بواسطة، وصلَ الفعلُ إلى صاحب الحال

بواسطة حرف الجر، والحال تابعة لصاحبها، وصاحبها مجرور بحرف الجر، فكأن الحال جُرَتْ بنفس ذلك الحرف، وعندهم من الممنوع أن الفعل يتعدى إلى شيئين بحرف واحد، ولا بد أن يتغير معنى الحرفين. هذه علة لكن فيها نظر.

وَلَا أَمْنَعُهُ يعني: بل أُجيزه تبعاً لغيري، فَقَدْ وَرَدَ في لسان العرب تقديمُ الحال على صاحب الحال وهو مجرورٌ بحرف جرٍّ أصلي، كما ذكرناه في البيتين السابقين.

وذهب الفارسي وابنُ كيسان وابنُ برهان يعني: تابعهم الناظم في ذلك، والعلّة عندهم يعني الجواز مع السماع، قالوا: لأنَّ المجرورَ بالحرف مفعولٌ به في المعنى، مررتُ بهنَّ جالسةً، نقول: مررتُ بهنَّ، هند هذا في المعنى مفعول به، فلا يمتنعُ تقديم حاله عليه، كما لا يمتنعُ تقديم حال المفعول به، كما أنه إذا قلت: رأيتُ ركباً زيداً، زيداً هذا مفعول به صراحةً، وراكباً تقدّم عليه، كذلك مررتُ جالسةً بهنَّ، هند هذا مفعول به في المعنى، إذن ما الفرق بينهما؟ إلا كونُ هذا جُرَّ بحرف جرٍّ، وهذا يحتاج إلى دليل قوي للمنع، فالأصل فيه الجواز.

إِذَنْ وَسَبَقَ حَالٍ مَا يَحْرَفُ جُرَّ قَدْ أَبَوَا، أبوا سبقَ حالٍ ما جُرَّ بحرف، فما اسم الموصول بمعنى الذي، يصدق على صاحب الحال، فالمراد به صاحبُ الحال وهو مفعولٌ به لقوله: وَسَبَقَ، وهو مصدر. مفهوم المخالفة في البيت أن المرفوع والمنصوب يجوزُ تقديم الحال عليه، وصاحبه المجرور بالإضافة كذلك، فيؤخذ المنع من طريق الأولى، هذا قيل به، يعني: إذا مُنِعَ تقديمُ الحال على المجرور بحرف الجر فمن باب أولى أن يُمنَعَ إذا كان مجروراً بالمضاف؛ لأنَّ الجرَّ إما أن يكون بحرف وإما باسم، أيهما أصل وأيهما فرع؟ مرَّ معنا، الأصلُ هو حرف الجر، وعملُ المضاف في المضاف إليه الجرّ، هذا من باب الفرعية، فإذا مُنِعَ الأصل من تقديم الحال عليه فمن باب أولى وأحرى أن يُمنَعَ الفرع، حينئذٍ صار محالً وفاق، ولذلك أجمعوا على أنه يُمنَعَ تقديم الحال على المضاف إذا كانت الإضافة محضاً.

إِذَنْ نقول: يجبُ تأخيرُ الحال عن صاحبها إذا جُرَّ صاحب الحال بحرف جرٍّ أصلي، ومن الأسباب كذلك الموجبة لتأخير الحال عن صاحبها أن يكونَ مجروراً بالإضافة، وإن دَلَّ عليه بالمفهوم السابق؛ أن يكونَ مجروراً بالإضافة نحو عرفتُ قيامَ زيدٍ مُسرِعاً، مُسرِعاً: حالٌ من زيد، هل يجوزُ أن يُقال: عرفتُ مُسرِعاً قيامَ زيدٍ؟ الجواب: لا، لماذا؟ لأنه إذا

مُنْعُ الأَصْلِ وهو ما كان مخفوضاً بحرف، فمن باب أولى أن يُمنع الفرع، وأعجبي وجهه
هندٌ مُسفرةٌ، هند: مضاف إليه، مُسفرة: حال من المضاف إليه، لا يصح أن يقال:
أعجبي مُسفرةً وجهه هند، لماذا؟ لكونه مجروراً بالمضاف، فلا يجوزُ بإجماع تقديم هذه
الحال واقعةً بعد المضاف، يعني: فاصلةً بين المضاف والمضاف إليه، وأن تكون مُتقدِّمة
على المضاف، يعني: تحت صورتان: إما أن يُفصل بين المضاف والمضاف إليه، وهذا
ممنوع قطعاً، وإما أن يتقدّم الحال على المضاف، حينئذٍ لا يُقال مثلاً: عرفتُ قيامَ مُسرِعاً
زيدٍ، هذا واضحٌ بيّنٌ لا يُقال؛ لأنه لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه كالكلمة
الواحدة، وكذلك لا يُقال: عرفتُ مُسرِعاً قيامَ زيدٍ، فيمنع الصورتان، فلا يجوزُ بالإجماع
تقديم هذه الحال واقعةً بعد المضاف؛ لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ولا
قبله؛ لماذا؟ لأن المضاف إليه مع المضاف كالصلة مع الموصول، فكما لا يتقدّم ما
يتعلّق بالصلة على الموصول - هذا سبق معنا - كذلك لا يتقدّم ما يتعلّق بالمضاف إليه
على المضاف وهذا في الإضافة المحضة. سيأتي تقسيمُ الإضافة إلى نوعين: محضة ولفظية،
واللفظية أن يكون المضاف اسمَ فاعلٍ أو اسم مفعول أو صفة مُشَبَّهة كما سيأتي،
حينئذٍ إذا كانت الإضافة محضة بأن يكون المضاف ليس في معنى الفعل هذا محلّ وفاق،
لا يُفصل بين المضاف والمضاف إليه بالحال، ولا تتقدّم الحال على المضاف أصلاً لماذا؟
لأنّ المضاف والمضاف إليه كالصلة مع الموصول، والمضافُ إليه يكون عاملاً في الحال،
حينئذٍ لا يتقدّم عليه، كما أنه لا يتقدّم معمول الصلة. وأما غيرُ المحضة نحو هذا شاربُ
السويقِ ملتوتاً، شاربُ اسم فاعل، السويق: مضاف إليه، إذن وقعَ المضاف اسمَ فاعلٍ،
هذه نسميها إضافة لفظية، تلك مُتصلة، ثمّ اتصال بين المضاف والمضاف إليه، هذه
يُعبرُ عنها النحاة بأنّها في معنى الانفصال، فالإتصال لفظي، والمعنى الانفصال، وأما
الإضافة المحضة فهي مُتصلة في اللفظ والمعنى، لذلك امتنع الانفصال بينهما، وأما هنا
في الإضافة اللفظية فهو اتصال لفظي في النطق فحسب، وأما في المعنى فلا، تقول: هذا
شاربُ السويقِ ملتوتاً الآن أو غداً، فيجوزُ كما قاله في التسهيل، يعني يجوزُ تقديم
الحال؛ لأن غيرَ المحضة في نية الانفصال، فالمضافُ إليه فيها مفعول به، وتقديمُ حاله
عليه جائز، فيصحّ أن يُقال: هذا ملتوتاً شاربُ السويقِ، يجوزُ لماذا؟ لأنه ليس عندنا
مُضاف ومُضاف إليه حقيقةً، وإنما هما في نية الانفصال، وهذا ذهب إليه الناظم في
التسهيل، وقيل بالمنع كما ذهب إليه ابن هشام في التوضيح.

إذن كونُ صاحب الحال مضافاً إضافةً محضةً يمتنعُ التقديم بالإجماع، وأما إذا كانت الإضافة لفظيةً فمحلُّ نزاع. ومنها أن تكون الحال محصورة، يعني: مما يجبُ فيه تأخير الحال، لا تتقدم، أن تكون الحال محصورة نحو قوله: "وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ" {48/6} مُبَشِّرِينَ: هذا حال، لا يجوز تقديمها، لا يقال: ما نرسل إلا مبشرين المرسلين لا يصح؛ لماذا؟ لأن الحال هنا محصورة، وإذا كانت محصورة يفوت المعنى بتقديمها. إذا كانت الحال محصورةً فيها وجب تأخيرها، إذا قلت مثلاً: ما جاء زيد إلا راكباً، لا يصح أن يقال: "ما جاء إلا راكباً زيد"، هذا ممنوع؛ لأن الحال محصورة، "إنما جاء زيد راكباً"، لا يصح أن يقال: "إنما جاء راكباً زيد"، هذا ممنوع لماذا؟ لكون الحال محصورة كما سبق في المفعول وفي الخبر.

وَمَا يِلَّا أَوْ يَأْتِمَا انْخَصَرَ ... أَخَّرَ

هذا مثله، حينئذٍ تبقى على أصلها.

إذن يجبُ تأخيرُ الحال إذا جُرَتْ بحرف جرٍّ أصلي، "مررت بهند جالسةً" لا يجوز تقديمها، كذلك إذا كان صاحب الحال مُضافاً إضافةً محضةً -مضافاً إليه-، ونوع الإضافة إضافةً محضةً معنويةً، يمتنعُ حينئذٍ، لا تقول: "عجبتُ مسرعاً قيام زيد"، لا يصح؛ لكون الإضافة هنا إضافةً محضةً، أما الإضافة اللفظية فمحل نزاع بين النحاة. الثالث: أن تكون الحال محصورة؛ "ما جاء زيد إلا راكباً"، "إنما جاء زيد راكباً"، يمتنعُ تقديم الحال على صاحبها.

وأما المرفوع والمنصوب فنقول: هذا جائز باتفاق، محلّ إجماع، وهو المفهوم، وأما المفهوم الوارد في البيت من كون المضاف يجوزُ التقديم هذا مفهومٌ باطل، وهذا بناءً على أن المفهوم له عموم، المفهوم هل له عموم أم لا؟ محلّ نزاع عند الأصوليين. هنا المفهوم عام، وَسَبَقَ حَالٌ مَا يَحْرَفُ جُرٍّ، إذن قيّد الحكم بماذا؟ المنطوق أنه يُمنعُ سبقُ الحال إذا كان صاحبُ الحال مجروراً بحرف، مفهوم المخالفة .. لأن الحكم هنا حكم بالمشتق، وتعليقُ الحكم بالمشتق حينئذٍ نقول: له مفهوم، ((السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا))، إذا لم يسرقا لا قطع، مفهومٌ عكسي. المفهوم هنا يشمل ثلاثة أشياء: المرفوع والمنصوب والمضاف.

حينئذٍ إذا قلنا: لا عموم للمفهوم كيف نُخصّص؟ فيردُّ الاعتراض على الناظم. نقول: كان الأولى أن يستثنيه ولم يستثنه، تقول له: لا من باب أولى. يقول: لا، لا يصلح لماذا؟ لأن المفهوم لا عموم له، وإذا قلنا: بأن المفهوم له عموم -وهو المرجح عند الأصوليين- حينئذٍ صحَّ التخصيص، فيُخصّص المفهوم بالمضاف للإجماع، ولنا أن

نقيسَه على الملفوظ من باب قياس الأولى، وهو أنه إذا مُنِع الأصل فالفرع من باب أولى وأحرى.

ثم قال رحمه الله:

وَلَا تُجْزُ حَالًا مِّنَ الْمُضَافِ لَهُ ... إِلَّا إِذَا افْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ
أَوْ كَانَ جُزْءَ مَالِهِ أَضْيَفًا ... أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيْفًا

الأصل في الحال أنها لا تجوز من المضاف إليه، لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه؛ لماذا؟ لعدم صدق الشرط السابق، وهو عدم اتحاد العامل، لو قلت مثلاً: جاء غلام زيد مُسرِعاً، غلام: فاعل وهو مضاف، وزيد: مضاف إليه هو صاحب الحال، مُسرِعاً: حال من زيد، طيب؛ صاحب الحال زيد، ومسرِعاً هو الحال، ما العامل في الحال؟ ما العامل في المضاف - غلام -؟ الفعل، ما العامل في المضاف إليه؟ المضاف، ما العامل في الحال؟ الفعل، هل حصل الاتحاد أم حصل الافتراق؟ حصل الافتراق.

إذن لا يجوز أن تكون الحال آتية من المضاف إليه؛ لماذا؟ لما اشترطه الجمهور من وجوب اتحاد العامل في صاحب الحال والحال نفسها.

قال: لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه؛ لماذا؟ لما حصل من الافتراق بين عامل الحال وعامل صاحب الحال؛ إلا في ثلاث مسائل، يجوز إتيان الحال من المضاف إليه.

وَلَا تُجْزُ مَا إِعْرَابُهُ؟ مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل أنت، حالاً؟؟؟ مِّنَ الْمُضَافِ: هذه صفة لحال، مِّنَ الْمُضَافِ لَهُ اللام هنا بمعنى إلى؛ لأن مادة أضاف تتعدى بإلى، فاللام هنا بمعنى إلى. إذن لا تجز حَالًا من المضاف إليه، فالكلام عن المضاف إليه لا عن المضاف، أما المضاف فيأتي منه الحال لا إشكال فيه؛ جاء غلام زيد مُسرِعاً على أنه حال، من غلام هذا لا إشكال فيه، هذا محلّ وفاق، وإنما الكلام في المضاف إليه.

لَا تُجْزُ حَالًا مِّنَ الْمُضَافِ لَهُ يعني إليه؛ لأن أضاف يتعدى ب (إلى)، فاللام حينئذٍ بمعنى إلى، ما العلة؟ نقول: لوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها، هذا العلة، فالحكم عام، لَا تُجْزُ نهي، فلا يجوز أن تأتي بالحال من المضاف إليه لوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وذلك ياباه، يعني: مجيء الحال من المضاف إليه يأتي أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال. يأتي جواز مجيء الحال من المضاف إليه؛ لأن المضاف إليه من حيث إنه مُضاف لا يعمل النصب؛ إذ الحال وصاحبها كالنعت والمنعوت، وعاملهما واحد، العامل في النعت هو العامل في المنعوت، "جاء رجل راكب"، راكب مرفوع بجاء. زيد مرفوع بجاء؛ هذا مثله، ولذلك عندهم أن

الحال لها شبهان: شبه بالنعته وشبه بالخبر، فتمَّ أحكام مأخوذة من أحكام النعت مع المنعوت، وتمَّ أحكام مأخوذة من أحكام الخبر مع المبتدأ، فحقيقة الحال كلها من أولها إلى آخرها مركبة من البابين. ثمَّ أحكام تتعلق بالخبر بالمبتدأ نُقلت إلى هذا المحل، وتمَّ أحكام مأخوذة من باب النعت.

إذن الحال وصاحبها كالنعت مع المنعوت، كما أنه يجب أن يكون العامل في النعت هو العامل في المنعوت فكذلك ما أشبهه وهو الحال وصاحبها، يجب أن يكون العامل فيهما واحد؛ لأن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه. وعاملهما يعني النعت والمنعوت واحد، وهذا مذهب الجمهور، وهو وجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها، هذا مطلقاً خلافاً لسيبويه، وذهب سيبويه إلى عدم وجوب ذلك؛ لأن الحال أشبه بالخبر. الجمهور عاملوها معاملة النعت، فأوجبوا اتحاد العامل، سيبويه شبهها بالخبر، حينئذٍ العامل في الخبر ما هو؟ المبتدأ، والعامل في المبتدأ ما هو؟ الابتداء. إذن لا يُشترط؟ هذا قياس الشبه، يعني: مما تختلف فيه الأنظار، ولا بأس هذا أو ذاك.

وذهب سيبويه إلى عدم وجوب ذلك؛ لأن الحال أشبه بالخبر، وعامله غير عامل المبتدأ على الصحيح؛ لأن عامل المبتدأ هو الابتداء، وليس هو الخبر، وعامل الخبر هو المبتدأ. إذن افترقا، فحينئذٍ لماذا نلحق الحال وصاحبها بالنعته والمنعوت مع كون ثمَّ شبه آخر بالخبر، قال: الثاني أولى من الأول، واختاره ابن مالك في التسهيل، وقال: وقد يعمل فيها غير عامل صاحبها خلافاً لمن منع.

إذن مذهب سيبويه أنه لا يُشترط اتحاد العامل في صاحب الحال وفي الحال، ولذلك جوَّز مجيء الحال من المبتدأ، وجوَّز مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً.. من المسائل الثلاث وغيرها، ليس عنده تفصيل، ولكن الجمهور يقولون لا بد من استثناء في المضاف إليه على أنه نوع معين ليصح أن يكون حالاً منه.

إذن على مذهب سيبويه نقول: كل مضاف إليه يجوز إتيان الحال منه بدون استثناء؛ لماذا؟ لأنه لا يُشترط عنده اتحاد العامل في صاحب الحال والحال، وأما عند الجمهور فلا، لا بد أن يكون واحداً من هذه المسائل الثلاث، وما عداها لا يجوز؛ فيبقى على الأصل.

وَلَا تُجْزَى حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهُ: إليه .. هذا الأصل مطرد إلا في ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: استثنائها بقوله: إِلَّا أَدَاةَ اسْتِثْنَى، إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ يعني: إذا كان المضاف أجري مجرى الفعل فحينئذٍ جاز للمضاف إليه أن يأتي بالحال منه، إذا كان

المُضَافُ اسمٌ فاعلٌ أو اسمٌ مفعولٌ أو صفةٌ مُشَبَّهَةٌ جازَ إتيانُ الحالِ من المُضَافِ إليه.
إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ، عَمَلُهُ الضميرُ يعودُ هنا على الحالِ، أي: نصبه، عملُ
الحالِ أي: نصبه.

إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ، اقْتَضَى يعني: طلب، الْمُضَافُ عَمَلُهُ يعني: عملُ الحالِ وهو
النصب، أي: نصبه. أي: العملُ في الحالِ بأن كان ذلك المُضَافُ عاملَ الحالِ، وذلك
إذا كان المُضَافُ مما يصحُّ عمله في الحالِ كاسمِ الفاعلِ والمصدرِ ونحوهما مما تضمَّنَ معنى
الفعلِ؛ فنقول: هذا ضاربٌ هندٌ مجرَّدةً، "ضاربٌ هندٌ" مضافٌ ومُضَافٌ إليه مجرَّدةً.
نقول: الأصلُ في المُضَافِ إليه أن لا تأتي الحالُ منه، وهنا سوَّغَ مجيءُ الحالِ من المُضَافِ
إليه مع كونِ الأصلِ المنعِ هو كونُ المُضَافِ يعملُ عملَ الفعلِ، فحينئذٍ ما العاملُ في
هند؟ هو اسمُ الفاعلِ؛ ظاربٌ، وما العاملُ في (مجردة)؟ هو اسمُ الفاعلِ أيضاً. إذن اتحدا
أو لا؟ اتحدا. إذا كان المُضَافُ يعملُ عملَ الفعلِ صحَّ مجيءُ الحالِ من المُضَافِ إليه؛
لأن المُضَافَ إليه يكونُ معمولاً للمُضَافِ، وكذلك الحالُ تكونُ معمولَةً للمُضَافِ،
فاتحدا، وُجِدَ الشرطُ المذكورُ. كذلك "أعجبني قيامُ زيدٍ مسرعاً"، قيامٌ نقول: هذا
مصدرٌ، والمصدرُ حينئذٍ ينصبُ ويرفعُ، قيامُ زيدٍ: مضافٌ ومُضَافٌ إليه، زيدٌ: هذا
مُضَافٌ إليه، مسرعاً: حالٌ من زيدٍ، ما المسوَّغُ مع أن الأصلَ المنعُ؟ نقول: لأنَّ مُسرِعاً
هذا منصوبٌ بقيامٍ، وهو مصدرٌ وهو يعملُ عملَ الفعلِ؛ أجري مجرى الفعلِ، فيه رائحةُ
الفعلِ، فيه معنىُ الفعلِ، فيعملُ، وزيدٌ هو معمولٌ له. إذن "قيامٌ" خفضٌ زيدٌ ونصبٌ
الحالِ، ومنه ((إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً)) جَمِيعاً هذا حالٌ، ومَرْجِعُ هذا مصدرٌ ميميٌّ بمعنى
الرجوعِ والقياسِ فتحُ عينه كَمَذْهَبٍ، هذا الأصلُ، مرجعُ هذا مما استثنى، والأصلُ مَرْجِعُ
بفتحِ العينِ، كَمَذْهَبٍ.

تَقُولُ ابْنَتِي إِنَّ انْطِلَاقَكَ وَاحِداً ... إِلَى الرُّوْعِ يَوْمًا، تَارِكِي لَا أَبَالِيَا

إِنَّ انْطِلَاقَكَ وَاحِداً، وَاحِداً: حالٌ من الكافِ، انْطِلَاقَكَ، انْطِلَاقٌ: اسمٌ إن، وهو
مُضَافٌ والكافُ مُضَافٌ إليه، وقولها: وَاحِداً: حالٌ من الكافِ فهو مُضَافٌ إليه. ما
الذي سوَّغَ مجيءَ الحالِ من المُضَافِ إليه؟ نقول: كونُ المُضَافِ يجري مجرى الفعلِ،
حينئذٍ نقول: يعملُ عملَ الفعلِ، فيكونُ هو الخافضُ للمُضَافِ إليه، وهو الناصبُ
للحالِ.

إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ يعني: عملُ الحالِ، يعني: نصب الحالِ، فإذا نصب

المضاف الحال اتحاداً، وإما إذا كان لا عمل له "جاء غلام زيد مسرعاً"، مسرعاً هذا ما الناصب له؟ غلام؟ هذا لا ينصب؛ لأنه ليس فيه معنى الفعل فحينئذٍ نُعلِّقه بجاء، وإذا علّقناه بجاء افترقا، فلم يُوجد الشرط، فانتهدى المثال من أصله، يعني: لا يجوز.

أو هذه المسألة الثانية، كان المضاف جزءاً ماله أُضيفاً، يعني: المضاف والمضاف إليه باعتبار الجزئية والكلية أحدهما جزءاً للآخر، "ونزعنا ما في صدورهم من غلٍ إخواناً"، إخواناً: هذا حال من الضمير وهو المضاف إليه (في صدورهم)، هنا المضاف جزءٌ حقيقي من المضاف إليه، صدورهم هم البشر كلهم، والصدور هذه بعض من المضاف إليه. إذا كان كذلك حينئذٍ صحّ مجيء الحال من المضاف إليه.

أو كان المضاف جزءاً ماله أُضيفاً ما أُضيف له، جزءاً ماله أُضيفاً الألف هذه للإطلاق، يعني: الجزء الذي أُضيف له مثل قوله تعالى: (ونزعنا ما في صدورهم من غلٍ إخواناً) فإخواناً: هذا حال من الضمير المضاف إليه (في صدورهم)، وصدور: هذا مضاف، وهو جزءٌ من المضاف إليه، جزءٌ حقيقي.

أو مثل جزئه ليس جزءاً حقيقياً، وإنما منزل منزلة الجزء، "ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً" ملة: مضاف، وإبراهيم: مضاف إليه، حنيفاً: حال من إبراهيم، ما العلاقة بين ملة وإبراهيم؟ كذلك جزئية؛ لأن الدين جزءٌ من الشخص نفسه، وإن لم يكن جزءاً حقيقياً، فنزل منزلة الجزء، ولذلك ضابطه أنه يصح الاستغناء عنه، فلو قيل في غير القرآن: ثم أوحينا إليك أن اتبع إبراهيم حنيفاً صحّ، إذن نقول: مثل الجزء ضابطه أن يصح الاستغناء عن المضاف ثم يسلك التركيب مع المضاف إليه، هذه ثلاث صور استثنائها الناظم من الأصل، وهو القاعدة المطردة عدم جواز مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف يعمل، أُجري مجرى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والمصدر. أو كان المضاف جزءاً حقيقياً من المضاف إليه، أو كان المضاف مثل الجزء وهو ما صحّ الاستغناء عنه به.

قال أبو حيان في الصورتين الثانية والثالثة: الأولى مُتَّفَقٌ عليها بين النحاة، وأما الصورة الثانية وهي أو كان جزءاً ماله أُضيفاً ... أو مثل جزئه قال: لم يسبق المصنف إلى ذكرها أحد، يعني: هذا الاستثناء باطل من أصله عند أبي حيان، فتبقى الصورة الأولى هي المتفق عليها، والثانية والثالثة هذه محلّ نظر؛ إذ لم يستثنهما أحدٌ قبل المصنف.

قال السيوطي: قد نقلهما المصنف في فتاواه عن الأخفش، وقد تبعه عليها جماعة.

المراد من هذا أن الصورة الثانية والثالثة محلّ نزاع بين النحاة؛ حتى أنكروا أبو حيان أن

يكون أحدّ قال بهما قبل المصنف، وإلا الأصل يبقى على المنع.
وَلَا تُجْزَ خَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهُ أَي: إليه.

إذن البيتان هذان في مجيء الحال من المضاف إليه، الأصل فيه المنع، إلا هذا استثناء،
إِذَا اقْتَضَى أَي طلب، الْمُضَافُ عَمَلُهُ يعني عمل الحال وهو النصب، أَوْ كَانَ جُزْءً أَوْ
كان المضاف جزء مَالَهُ أَضِيفًا يعني: المضاف جزء من المضاف إليه، مَالَهُ أَضِيفًا، مَالَهُ
اللام هنا بمعنى إلى، ما أَضِيفَ إليه، وحينئذ صار المضاف جزءاً من المضاف إليه، أَوْ
مِثْلَ جُزْئِهِ وهو ما يصح الاستغناء به عنه، فَلَا تَحِيْفًا أَي: لا تمل إلى عن ذلك إلى زيادة
عليه أو نقص عنه، لا تزد على هذه الثلاث المسائل ولا تنقص؛ كما نقص أبو حيان.
وإنما جاز مجيء الحال من المضاف إليه في هذه المسائل الثلاث لوجود الشرط المذكور
وهو: اتحاد العامل في صاحب الحال مع الحال، عاملهما واحد، في المسألة الأولى
واضح، قيام زيد مسرعاً، واضح، أما الثاني والثالث ففيها نوع إشكال. أما في الأولى
فواضح، وأما في الأخرتين فالأن العامل في الحال عامل في صاحبها حكماً، العامل في
الحال عامل في صاحبها حكماً. إذا كان المضاف إليه والحالة هذه في قوة الساقط
لصحة الاستغناء عنه بصاحب الحال وهو المضاف إليه، يعني: في الصورة الثانية والثالثة
لما كَانَ المضاف جزءاً من المضاف إليه أو كاجزاء صح الاستغناء عن المضاف، وإذا
صح الاستغناء عن المضاف صار العامل في المضاف إليه هو العامل في المضاف، وإذا
كان كذلك صار هو العامل في الحال والله أعلم.
إذن: فَلَا تَحِيْفًا هذا مأخوذ من الحيف، فَلَا تَحِيْفًا الألف هذه للإطلاق، وهو تَمِيمٌ
للبيت، وعلى كل فالمسألة فيها نزاع.

قال ابن عقيل: فإن لم يكن المضاف مما يصح أن يعمل في الحال ولا هو جزء من
المضاف إليه ولا مثل جزئه حينئذ لم يجوز أن يجيء الحال منه، فلا تقل: "جاء غلام هند
ضاحكة"، لا يصح، خلافاً للفرسي، وقول ابن المصنف رحمه الله تعالى: إن هذه
الصورة ممنوعة بلا خلاف ليس بجيد، فإن مذهب الفرسي جوازها كما تقدم، ومن نقله
عنه الشريف أبو السعادات ابن الشجري في أماليه.

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرْفًا ... أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمُصْرَفًا
فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرَعًا ... ذَا رَاحِلٍ وَتُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا

هنا الكلام في عامل الحال مع اعتبار الحال، في السابق: وَسَبَقَ حَالٍ هل يجوز أن تتقدم

الحال على صاحبها دون العامل؟ والكلام الآن في تقدّمها على العامل؛ هل يجوز أو لا؟
عامل الحال إما أن يكون فعلاً مطلقاً سواءً كان متصرفاً أو لا، وقد يكون شبه فعل
مطلقاً سواءً كان متصرفاً أو لا، أو ما فيه معنى الفعل دون حروفه. هذه ثلاثة أنواع
للعامل.

ثم الأول الفعل قد يكون متصرفاً وقد لا يكون، والصفة قد تكون متصرفة، وقد لا
تكون، وما كان فيه معنى الفعل دون حروفه هذا فيه تفصيل آتي.

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرْفًا ... أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصْرَفَ
فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ

إذن متى يجوز تقديم الحال على العامل؟ ليس الكلام في صاحب الحال، صاحب الحال
أشار إليه بقوله: وَسَبَقَ حَالٌ مَا يَحْرَفُ جُرَّ قَدْ أَبَوَا، فالرفع والمنصوب جائز تقديمهما
باتفاق على الخلاف السابق، وهنا الكلام في الحال وتقديمه على العامل نفسه.
قال: الْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرْفًا هذا الشرط الأول، أن يكون الفعل متصرفاً بمعنى أنه
يأتي منه الماضي والمضارع والأمر، هذا المراد بالمتصرف هنا، وغير المتصرف هو الذي
يلزم لفظ الماضي فحسب. أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصْرَفَ إذن هذا قيد أخرج الصفة التي لم
تُشبه المتصرف، إن كان العامل واحداً من هذين، فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ، أي؛ تقديم الحال على
العامل، ولذلك قال: كَمُسْرِعًا ذَا رَاحِلٍ، ذَا: مبتدأ؛ اسم إشارة، رَاحِلٍ: خبر وهو اسم
فاعل وهو صِفَةٌ أَشْبَهَتِ الْمُصْرَفَ يعني: تتصرف؛ لأنها باعتبار الأصل، والتصريف
المراد به هنا في الصفة أن تقبل العلامات الفرعية، يعني: تُؤنث وتثنى وتجمع، ويقال:
راحلةً وراحلان وراحلون.

إذن هي متصرفة، ومُسْرِعًا هذا حال من الفاعل المستتر في رَاحِلٍ، رَاحِلٍ هو، رَاحِلٍ اسم
فاعل، يرفع فاعلاً وهو ضمير مستتر، مُسْرِعًا: هذا حال منه، والأصل: ذا راحل
مسرعاً؛ حالة كونه مسرعاً، فَمُسْرِعًا: حال من الضمير المستتر. لكون العامل راحلاً
وهو صفة متصرفة جاز تقديمها على العامل؛ ففعل: مُسْرِعًا ذا راحل.

وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا الْأَصْلَ "زيد دعا -يعني ربه- مُخْلِصًا"، فَمُخْلِصًا هذا حال من الفاعل
في دعا، مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا، زيد دعا ربه مُخْلِصًا، مُخْلِصًا هذا حال من الفاعل المستتر، زَيْدٌ
مبتدأ، ودعا هذا الجملة خبر، والفاعل ضمير مُسْتَرٍ يعودُ على زيد، وَمُخْلِصًا هذا حال،
والمفعول به محذوف -ربه-، لما كان دعا فعل ماضي متصرف جاز تقديم الحال على
العامل ففعل: مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا، وهاتان الصورتان تحتتهما صورتان؛ لأنه إذا قيل: ذا راحل

مسند ومسند إليه .. جملة تامة، لكون العامل صفة مُتَصَرِّفة جاز تقديم الحال عليها وعلى المسند إليه؛ الذي أُسندت إليه الصفة، أُسندت لـ"ذا" فمن بابٍ أولى أن تتقدّم على الصفة دون المسند إليه؛ فيشمل قوله: "مُسْرِعاً ذَا رَاحِلٍ"، يشمل أيضاً "ذا مسرعا راحل" من بابٍ أولى؛ لأنها إذا تقدّمت على "ذا" وهو مبتدأ، فمن بابٍ أولى أن تتقدم على العامل فقط دون المبتدأ، داخل تحته صورتان، كذلك "مُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَا"، زيد: مبتدأ، ودعا: الجملة خبر، ما دام أنه جُوزَ تقديم الحال على المبتدأ المسند إليه، ودعا جملة هي مسند، فمن بابٍ الأولى أن يُفصل بين الخبر والمبتدأ، فيقال: "زيد مخلصاً دعا"، أيهما أبعد وأيهما أقرب؟ "مُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَا" أبعد، فإذا جازت هذه فمن بابٍ أولى وأحرى أن يجاز "زيد مخلصاً دعا"، وإذا جاز "مسرعا ذَا راحل" فمن بابٍ أولى وأحرى أن يُقال: "ذا مسرعا راحل".

وَالْحَالُ إِنِّ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرْفًا ... أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمُصْرَفًا
فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرِعَا ... ذَا رَاحِلٍ وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا

والبيتان تحتاج إلى مزيد شرح سنتناوله إن شاء الله تعالى.
والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

- * حالات الحال مع عامله من حيث التقديم والتأخير ، وأنواع عامله
- * تعدد الحال وصاحبها.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.
أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى:

وَالْحَالُ إِنِّ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرْفًا ... أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمُصْرَفًا
فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرِعَا ... ذَا رَاحِلٍ وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا

هذان البيتان أراد الناظم رحمه الله تعالى أن يبين علاقة الحال مع عامل الحال، سبق

قوله:

وَسَبَقَ حَالٍ مَا يَحْرَفُ جُرَّ قَدْ ... أَبَوْا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ

ذلك البيت تضمن بيان الحال مع صاحب الحال، ولا يجوز إذا كان صاحب الحال مرفوعاً أو منصوباً أن تتقدم الحال على صاحب دون العامل، نقول: جاء ضاحكاً زيد، هنا تقدمت الحال على صاحبها وهو مرفوع، وهو جائز باتفاق، فنقول: رأيت ضاحكاً زيداً، تقدمت الحال على صاحبها وهو منصوب، وهو جائز باتفاق، بقي حالان، وهما ما إذا كانت الحال مخفوضة إما بحرف جرّ وإما بإضافة، وما كان مخفوضاً بإضافة إما أن يكون مخفوضاً بإضافة، وهي التي تسمى المحضة المعنوية، وإما أن تكون الإضافة لفظية، المعنوية محلّ إجماع أنه لا يجوز أن يتقدم الحال على المضاف، ولا أن يتوسط بين المضاف والمضاف إليه، وأما إذا كانت لفظية ففيها نزاع؛ لأنها على نية الانفصال، فالمضاف إليه في نية أنه مفعول به، هذا الأصل. وأما المجرور بحرف جرّ فهذا قلنا: فيه نزاع، الأكثر على المنع، وذهب ابن مالك إلى الجواز، وهو الظاهر أنه يجوز، حينئذٍ على رأي الجمهور لا يصحّ أن يقال: مررت ضاحكاً بزيد، مررت بزيد ضاحكاً هذا واجب التأخير، وأما مررت ضاحكاً بزيد فهذا ممنوع عند الجمهور، وجائز عند الإمام ابن مالك رحمه الله تعالى وغيره، حينئذٍ نقول: هذا النوع فيه نزاع. وأما صاحب الحال إذا كان مرفوعاً أو منصوباً فهما جائزان باتفاق، هنا الكلام في الحال مع العامل؛ هل يجوز أن تتقدم الحال على العامل أو لا؟ هذه الحال مع عاملها على ثلاثة أقسام: واجب التقديم عليه وواجب التأخير عنه وجائزهما، جائز أن يتقدم وجائز أن يتأخر، وهذا هو الأصل؛ لأن الأصل في هذه المسائل هو جواز التقديم والتأخير، لأن الشأن هنا كشأن الخبر مع المبتدأ، وهناك الأصل في الخبر أن يتقدم على المبتدأ إلا لمانع، حينئذٍ يلتزم إما التقديم وإما التأخير، وإلا الأصل هو الجواز. وهنا ألحق الحال بالخبر من حيث التقديم والتأخير، يجب تقديم الحال فيما إذا كان لها صدر الكلام، كيف جاء زيد؟ نقول: هذا واجب ولم يتعرض له الناظم، إنما ذكر التقديم والتأخير، وترك القسم الثالث وهو وجوب تقديمه، وذلك فيما إذا كان له صدر الكلام ككيف، إذا جاءت حالاً، حينئذٍ وجب أن تتقدم، جاء زيد كيف! هذا الأصل، جاء فعل، وزيد فاعل، وكيف حال من الفاعل، لكن لما كانت (كيف) لها صدر الكلام وجب تقديمها على عاملها.

إذن هذا أول قسم، وهو وجوب تقديم الحال على العامل، وذلك فيما إذا كان الحال لها صدرُ الكلام، ومثّل له بهذا المثال فقط: كيف جاء زيد؟ وأما ما أشار إليه هنا الناظم: وَالحَالُ إِن يُنْصَبَ .. إلخ، فالمرادُ به جوازُ الوجهين التقديم والتأخير، لكنه ليس على إطلاقه بل مُقيّد بضوابط. وَالحَالُ إِن يُنْصَبَ هو لا بد من نصبه، لا يكون إلا منصوباً، لكن أرادَ بهذا أن يمهد للفعل للعامل، إِن يُنْصَبَ بِفِعْلِ صُرْفًا الألف للإطلاق، أَوْ صِفَةً أَشْبَهَتِ الْمُصْرَفَ الألف للإطلاق، فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ يعني: تقديمه جائز، جَائِزٌ هذا خبر مقدّم، وَتَقْدِيمُهُ مُبْتَدَأٌ مؤخّر. وعلى مذهب الكوفيين جائزٌ مبتدأ، وَتَقْدِيمُهُ فاعل سدّ مسدّ الخبر. " فَائِزٌ أَوَّلُو الرِّشْدَ " هذا مثله، لكن نقول بالتقديم والتأخير؛ لأنه لم يعتمد على نفي أو استفهام.

إِن يُنْصَبَ بِفِعْلِ صُرْفًا أَوْ صِفَةً أَشْبَهَتِ الْمُصْرَفَ، التصريف في الفعل .. إذا كان الفعل متصرفاً هو ما استعمل منه الماضي والمضارع والأمر، يقال فيه: فعل مُتَصَرِّفٌ، الفعل من حيث التصرف وعدمه ينقسم إلى قسمين: فعل جامد وهو ما لَزِمَ لَفْظُ الماضي يعني: لم يأت منه مضارع ولا أمر كنعم وبئس وليس وعسى، نقول: هذه التزمّت حالة واحدة وهي كونها ماضي، ولم يُسَمَّعْ لها مضارع ولا أمر، نصفُ هذا بكونه جامداً، كذلك أفعال التعجب، وأفعل به، ما أحسن زيداً، هذه غير متصرفة جامدة، والمتصرف هو ما سُمِعَ منه المضارع أو الأمر ثم سائر المشتقات، وهذا النوع على نوعين: إما أن يكون مُتَصَرِّفًا تاماً، وإما إن يكون مُتَصَرِّفًا ناقصاً. المتصرف التام في المشهور عندهم ما جاء منه المضارع والأمر، الأفعال الثلاثة، ويُقال فيه: مُتَصَرِّفٌ تام، ثم يُزَادُ عليه أن يُؤْتَى منه باسم الفاعل واسم المفعول أفعال التفضيل، الصفة المشبهة .. صيغة المبالغة، كلما زاد من هذه قلنا: هذا زيادة في التصرف، وإذا كان استعمل منه الأمر فقط مع الماضي أو المضارع مع الماضي ولم يُسْتَعْمَلْ منه أمرٌ حينئذٍ نقول: هذا مُتَصَرِّفٌ، لكنه ناقصُ التصرف.

هنا قال: إِن يُنْصَبَ بِفِعْلِ صُرْفًا أطلق التصريف فيشمل المتصرف تصرفاً تاماً والمتصرف تصرفاً ناقصاً. إذن يكون احترازُ به عن الجامد، فالجامد لا يجوزُ أن تتقدّم الحال على العامل، إذا عَمِلَ الفعل الجامد في حال حينئذٍ التزمّت التأخير، فلا يجوزُ أن تتقدّم؛ لأنه علق الحكم هنا بالفعل المتصرف ولو تصرفاً ناقصاً. أَوْ هذا للتبويب، صِفَةً معطوف على فعل، بِفِعْلِ هذا جار ومجرور متعلق بقوله: يُنْصَبُ، وَصُرْفًا هذه الجملة صُرْفًا مغير الصيغة، والضمير نائب الفاعل مستتر، والجملة في محلّ جرّ صفة لفعل، بِفِعْلِ مُتَصَرِّفٍ نَوَّهَها بالمفرد، أَوْصِفَةً معطوف على فِعْلٍ، يعني: أو بصفة.

كذلك الصفة قال هنا: أَشْبَهَتِ الْمُصَرِّفَ الألف للإطلاق، يعني: أشبهت الفعل
المصرفا، يعني: الفعل المتصرف، والصفة التي أشبهت الفعل المتصرف في هذا المقام هنا
وفي غيره يأتي في أبوابه .. المراد بها ما تضمن معنى الفعل وحروفه؛ لأن العامل قد يكون
عاملاً لفظياً، وهذا فيما إذا كان في الفرع، يعني: في الفروع. إذا كانت صفة إما أنها
تتضمن معنى الفعل وحروفه، وإما أن تتضمن معنى الفعل دون حروفه. نوعان الصفة،
يعني: ما كان مُتضمِّناً، العامل في الحال قد يكون مُتضمِّناً لمعنى الفعل دون حروفه،
وهذا سيأتي:

وَعَامِلٌ ضَمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا

كَتَلَكْ حُرُوفُهُ

.....

كَتَلَكْ، تلك هند مجردة أو مسرعة، نقول: تلك هو العامل في الحال؛ ما نوعه؟ نقول:
هذا تضمن معنى الفعل وهو (أشير) دون حروفه، فحينئذ العامل هنا نقول: في المعنى
هو صفة، في المعنى لا في اللفظ؛ لماذا؟ لكونه أشبه الفعل، أشبه الفعل من أي جهة؟ من
حيث المعنى، وأما الحروف فلم يتضمن حروف الفعل. نزال مُسرعا، نزال: اسم فعل،
أشبه الفعل في المعنى وفي اللفظ، لماذا في المعنى؟ لأنه بمعنى انزل، وكذلك في اللفظ؛ لأنه
اشتمل على حروف فعل الأمر وهو انزل، حينئذ نقول: هذا نزال أشبه الفعل في المعنى
وفي الحروف. إذن العامل قد يكون معنوياً محضاً، والمراد به أنه ما تضمن معنى الفعل
دون حروفه، وقد يكون مُتضمِّناً لمعنى الفعل والحروف معاً. هنا أَوْ صِفَةٌ أَشْبَهَتِ
الْمُصَرِّفَ يعني أشبهت الفعل المصرفا، وهي ما تضمن معنى الفعل وحروفه، أخرج ما
تضمن معنى الفعل فقط دون حروفه، وهذا سينص عليه أنه لا يجوز أن تتقدم الحال
عليه، زيادة على ذلك أنها دلت على معنى الفعل ولم تقبل حروفه .. زيادة على ذلك
أنها تقبل علامات الفرعية، ويقصدون بعلامات الفرعية هنا يعني الدالة على الفرعية
كالثنائية والجمع والتأنيث، هذه فروع ليست أصولاً، التأنيث فرغ التذكير، والثنائية فرغ
الإفراد، والجمع كذلك فرغ الإفراد. إذن هذه علامات فرعية، تدل على الفرعية لا
على الأصول، وأما الأصل فهو التذكير وهو الإفراد سواء كان في الثنائية والجمع، والمراد
هنا بالقبول أنها تقبل قبولاً مطلقاً، يعني: هذه الصفة المشبهة يُشترط فيها أمران: الأول
أن تكون مُتضمِّنة لمعنى الفعل وحروفه، ثانياً: أن تقبل علامات الفرعية مطلقاً، يعني:
غير مُقيَّدة، لا بوقت دون وقت، وهذا احتراز من أفعال التفضيل، أفعال التفضيل لا

تقبل علامات الفرعية إلا إذا دخلت عليها (أل) أو أضيفت، وإذا لم تدخل عليها (أل) أو تضاف حينئذٍ لزمّت الأفراد.

إذن: أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمُصَرِّفًا نقول: هي ما تضمّن معنى الفعل وحروفه وقيل علامات الفرعية مطلقاً، احترازاً مما قيل علامات الفرعية في وقت دون وقت، وهو أفعال التفضيل، إذن أفعال التفضيل لا يجوز أن يتقدّم عليه الحال إلا فيما سيأتي من الاستثناء، فلا يرُدُّ أفعال التفضيل عنده إنما يقبلها إذا عُرِفَ بـ (أل) أو أضيف، وأما ما عدا ذلك فلا يقبل علامات الفرعية.

إذن أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمُصَرِّفًا لا بد من هذين القيدَين، هذان القيدان يصدقان على ثلاثة: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة. هذه هي الصفة التي أشبهت الفعل المتصرّف في هذا المقام، وهي ما تضمّن معنى الفعل وحروفه وقيل علامات الفرعية مطلقاً بدون استثناء، يعني بدون قيد. فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ، إذن إن يُنْصَبَ فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ عُلِّقَ الحكم هنا جواز التقديم بما إذا كان العامل في الحال الفعل المتصرف والصفة التي أشبهت الفعل، والاحتراز بقوله: صُرِّفًا وَأَشْبَهَتْ الْمُصَرِّفًا مما كان العامل فيه فعلاً جامداً، وهذا واضح من قوله: بِفَعْلٍ صُرِّفًا احترازاً من الفعل الجامد، نحو ما أحسنه مُقْبِلاً، مقبلاً: حال من المفعول؛ من الهاء، هل يجوز أن تتقدّم (مقبلاً) على (ما أحسن)؟ نقول: لا يجوز، لماذا؟ لأن صيغة التعجب غير متصرفة جامدة، وإذا كانت غير متصرفة فلا يُتَصَرَّفُ في معمولها، وكلما -هذا مرّ معنا- كلما قَوِيَ العامل تُصَرِّفُ في معموله بالتقديم والتأخير والحذف والذكر، وكلما ضَعُفَ امتنع من التصرّف من التقديم والتأخير والحذف، ومن العود عليه، حينئذٍ الفعل .. لذلك الفعل يتقدم عليه عامله دون تفصيل، زيداً ضربتُ، لكن أسماء الأفعال .. أسماء المفعولين لا، لا بدّ من شروط وقيود؛ لأنها ضعيفة، وإذا كان كذلك حينئذٍ ما كان على الأصل فيُتَصَرَّفُ فيه التصرف التام في معمولاته.

إذن؛ الجامد لا تتقدّم عليه الحال، واحتراز بقوله: بِفَعْلٍ صُرِّفًا منه. ما أحسنه مقبلاً، (مقبلاً) لا يجوز أن يتقدم على (أحسن)، ولا على (ما)؛ لأنه فعل جامد وهو غير متصرف، فلا يُتَصَرَّفُ في معموله. أو صفة تشبه الجامد أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمُصَرِّفًا، والصفة التي أشبهت الجامد، يعنون بها أفعال التفضيل .. اسم التفضيل، نحو هو أفصح

الناس خطيباً، نقول: خطيباً هذا حال والعامل فيه أفصح، لا يجوز أن يتقدم، مع كون أفصح هذا فيه معنى الفعل وحروفه، فصَحَّ حينئذٍ نقول: هذا فيه معنى الفعل وحروفه، مع ذلك لا يتقدم؛ لكونه لم يقبل علامة الفرعية بإطلاق، فوجد فيه القيد الأول وهو كونه مُتَضَمِّناً لمعنى الفعل مع حروفه، وبقي القيد الثاني وهو عدم قبول العلامات الفرعية مطلقاً؛ لأنه لا يقبل التأنيث والتثنية والجمع؛ إلا في حالين اثنين، وهما إذا حُلِّي بـ (أل) أو أضيف، وما عداه فيلزم الأفراد؛ كذلك اسم الفعل، وهذا واضح لأنه قيده بفعل أو صفة، واسم الفعل ليس بفعل ولا صفة، اسم الفعل مثل: نزال مسرعاً، نزال قلنا: فيه معنى الفعل وحروفه، حينئذٍ نقول: هل تتقدم الحال عليه؟ هو ينصبُ الحال، ليس الكلام فيما ينصب الحال لا، اسمُ الفعل ينصب الحال، محلّ وفاق، نزال مسرعاً يعني: انزل مسرعاً، وحينئذٍ نقول: مسرعاً: حال من الفاعل المستتر وجوباً في نزال، وهو اسمُ فعل، هل تتقدمُ الحال عليه مسرعاً نزال؟ الجواب لا، لماذا؟ لأن ما جازَ تقديمه ما كان فعلاً مُتَصَرِّفاً أو صِفَةً أَشْبَهَتْ المُصَرِّفاً، ونزال اسم فعل ليس بفعل ولا بصفة، وحينئذٍ لا تتقدم عليه الحال. أو عاملاً معنوياً، وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه، وهذا سينصُّ عليه الناظم:

وَعَامِلٌ ضَمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا ... حُرُوفُهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَ
كَتْلِكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ كَتْلِكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ

وهذا كما سيأتي في البيت الآتي.

إذن: الفعل الجامد والصفة التي أشبهت الجامد واسم الفعل والعامل المعنوي هذا مما يلزم فيه تأخيرُ الحال، وهي ست مسائل سيأتي النص عليها.
وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرْفًا ... أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمُصَرِّفًا

أطلق الناظم هنا: بِفِعْلِ صُرْفًا، أطلقه يعني: كل فعل مُتَصَرِّف جازَ تقديمُ الحال عليه، وهذا ليس بسديد؛ لأنه قد يعرضُ عليه ما يمنعه من تقديم الحال عليه، وذلك كما إذا دخلت عليه لأم الابتداء أو لأم القسم أو أن يكون العامل صلةً لحرف مصدري، في هذه الأحوال الثلاثة يُعْتَبَرُ الفعل المتصرف ممنوعاً من تقدم الحال عليه.

إذن بِفِعْلِ صُرْفًا نقول: هذا ما لم يمنع من تقديم الحال عليه مانع، وهو واحد من ثلاثة أمور: إما أن تدخل عليه لأم الابتداء أو لأم القسم أو أن يكون العامل صلةً لحرف

مصدري. لَمْ الابتداء مثل ماذا؟ مثل قولك: لأصبرُ محتسباً، ولأقومن طائعاً، لأصبرُ محتسباً، محتسباً: حال من فاعل أصبر، وأصبرُ فعلٌ مُتصَرِّفٌ، هل يجوزُ أن تتقدّم الحال عليه؟ نقول: لا يجوزُ. كيف والناظمُ يقول: إِنَّ يُنْصَبَ بِفِعْلِ صُرْفًا فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ؟ نقول: هنا منعٌ منه مانع؛ لأن لَمْ الابتداء، ومثلها لَمْ القسم لا يعملُ ما بعدها فيما قبلها، مرّ معنا هذا، فإذا قلت حينئذٍ: مُحْتَسِباً لأصبر، حينئذٍ عملُ أصبر في المتقدم وهو ممنوع، وكذلك لَمْ القسم. لأصومن مُعْتَكِفًا، وقولهم: لأصبرنَ محتسباً هذا مثلٌ به للقسم، ولَمْ الابتداء نحو إني لأزورك مُبْتَهِجًا، هذا المثل أحسنُ .. لَمْ الابتداء، إني لأزورك مُبْتَهِجًا، مُبْتَهِجًا: حال من فاعل أزور، حينئذٍ نقول: لا يجوزُ أن يتقدّم على لَمْ الابتداء لما ذكرناه. وكذلك لَمْ القسم لأصبرنَ مُحْتَسِباً، لأقومن طائعاً؛ لأن هذين النوعين لا يعملُ ما بعدهما فيما قبلهما.

كذلك أن يكون العامل صلة لحرف مصدري، إن لك أن تسافرَ راجلاً، راجلاً: العامل فيه تُسافر؛ وهو مدخول (أن) حرف مصدري، وسبق أن حرف المصدر لا يفصل بينه وبين صلته، كذلك لا يتقدّم عليه البتة، حينئذٍ لا يصحُّ أن يقال: إن لك راجلاً أن تسافر، لا يتقدّم عليه لما ذكرناه.

أَوْ صِفَةً أَشْبَهَتْ الْمُصْرَفًا كذلك أطلقه الناظم ولا بد من تقييده بأن لا يكون صلة ل (أل)، أنت المصلي فذاً، فذاً: حال، والعامل فيه مُصلي وهو اسم فاعل، هل يجوزُ أن تتقدّم الحال فذاً على العامل وهو صفة أشبهت المصرفاً؟ الجواب: لا، لماذا؟ والناظم يقول: أَوْ صِفَةً أَشْبَهَتْ الْمُصْرَفًا .. فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ، نقول: هنا لا بد من تقييده ما لم يمنع منه مانع، والمانع هنا إذا كان صلة ل (أل)، لأن (أل) لا يعملُ ما بعدها فيما قبلها، فإذا قلنا: فذاً أنت المصلي، أو أنت فذاً المصلي، حينئذٍ الصلة .. صلة (أل) عملت فيما قبلها، وهذا ممنوع كما سبق مراراً.

إذن: إِنَّ يُنْصَبَ بِفِعْلِ صُرْفًا ما لم يمنع منه مانع من كونه مدخولاً للام الابتداء أو لَمْ القسم، أو أن يكون العامل صلة لحرف مصدري. أَوْ صِفَةً أَشْبَهَتْ الْمُصْرَفًا ما لم تكن صلة (أل) فإن كان صلة (أل) حينئذٍ تلزم التأخير فلا يجوزُ تقديمه.

فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ: فَجَائِزٌ قلنا: خبر، وَتَقْدِيمُهُ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ الضمير هنا ما قال: تقديمها على الأفضح؛ لأن لفظَ الحال هنا ذكره بدون تاء مذكر في اللفظ، والحالُ قال: فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ على ذلك الناصب له، وهذا هو الأصلُ في الحال مع عاملها، جوازُ التقديم والتأخير، هذا هو الأصل، لكن ما لم يعارضه معارض، فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ هل يشملُ

الحكمُ هنا فيما إذا كانت الحال جملة؟ لو قال: جاءَ زيدٌ والشمسُ طالعة، جاء: فعل متصرف، وزيد: فاعل، والشمس طالعة: مبتدأ وخبر، والواو واو الحال. إذن الحال وقعت جملة؛ هل الحكم عام أم أنه خاصٌ بالمفردات؟ هنا قال: وَالحَالِ أَطْلَقَ النَّاظِمَ، حينئذٍ الحال، والحالُ تصدقُ على المفرد وعلى الجملة: وَمَوْضِعُ الحَالِ نَحْيُ جُمْلَةٍ ... كَجَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَاوٍ رِخْلَهُ

إذن يشمل الجملة، وهذا هو الصحيح؛ أنه يصحُّ تقديم الحال ولو كانت جملة، ولو كانت مُصدَّرةً بالواو؟ نعم؛ ولو كانت مصدرة بالواو، فتقول: والشمسُ طالعةٌ جاءَ زيدٌ، ولو كانت مصدرة بالواو.

إذن؛ والحالُ مطلقاً سواءً كانت مفردة، أو جملة أو ظرفاً، فجائزُ تقديمه. كَمُسْرِعَا ذَا رَاحِلٍ، مُسْرِعَا ذَا رَاحِلٍ، ذَا رَاحِلٍ مُسْرِعَا، ذَا: اسم إشارة مبتدأ، وَرَاحِلٍ: اسم فاعل وهو خبر، وهو رافع لضمير مُستتر رَاحِلٌ هو يعود على ذَا، مُسْرِعَا: حال من فاعل رَاحِلٍ، وهو الخبر، لما كان رَاحِلٌ صفةً أشبهت المصْرَفَا جازَ تقديمه على العامل. إذن أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصْرَفَا مثاله: كَمُسْرِعَا ذَا رَاحِلٍ، وهذا (رَاحِلٍ) اسم فاعل. إذن مُسْرِعَا حال متقدمة، وهذا جائزُ التقديم، فيجوزُ لك وجهان: أن تقول: ذَا رَاحِلٍ مُسْرِعَا على الأصل بتأخير الحال، ويجوزُ لك التقديم، ثم التقديم كما ذكرنا له صورتان: إما التقديم مُطلقاً على المسند إليه في المثال المذكور، وإما على المسند فحسب دون المسند إليه، وهنا الناظم ذَكَرَ تقديمه على المسند إليه، فمن بابٍ أولى أن يتقدَّم على المسند فحسب دون المسند إليه، فدخلت صورتان تحت المثال الأول، مُسْرِعَا ذَا رَاحِلٍ، هذه صورة، إذا جازت هذه (ذَا مُسْرِعَا رَاحِلٍ) من باب أولى، كذلك هذا مثال لاسم فاعل، ومجرداً زيد مضروب، زيد مضروب مجرداً، زيد: مبتدأ، ومضروب: خبر، والضمير مستتر نائب فاعل، ومجرداً: حال جازَ تقديمه على مضروب، وهو صفة أشبهت المصْرَفَا، وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ، ذَا: هذا مبتدأ، وطلِيق: خبر، وهو صفة مشبهة، تحمِلِينَ تقدَّم عليه، طَلِيقٌ هو اسم فاعل، وتحمِلِينَ: هذا حال منصوبة مُتقدِّمة على عاملها، وجَوَزَ تقديمها كونه صفةً أشبهت المصْرَفَا. إذن: أمثلة ثلاثية لما شمله قوله: أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصْرَفَا؛ لأنه يشمل اسم الفاعل، كَمُسْرِعَا ذَا رَاحِلٍ، واسم المفعول كَمُجَرَّدَا زيد مضروب، والصفة المشبهة كهذا تحمِلِينَ طَلِيقٌ، تحمِلِينَ في موضع نصب على الحال؛ لأنها الجملة، نعم، فعل وفاعل، وعامله طَلِيقٌ وهي صفة مشبهة.

وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا، زَيْدٌ: مبتدأ، ودَعَا: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود على زيد، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وَمُخْلِصًا هذا حال من فاعل دَعَا، وهذا فيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ، وهذا محل نزاع عند النحاة؛ إذا كان الخبر فعلاً سواء كان مضارعاً أو ماضياً أو أمراً مُتَعَلِّقَ معموله، هل يتقدم على المبتدأ أو لا؟ يتقدم عليه دون المبتدأ لا إشكال فيه، ولذلك اعترض على الناظم هنا، قيل: لو قال: زيدٌ مُخْلِصًا دعا لأتى بالمقامين، مثلاً لتقديم الحال على العامل زيد مُخْلِصًا دعا، دعا مُخْلِصًا، تقدمت الحال، وجاء على قول الجمهور من منع تقديم معمول الخبر على المبتدأ، لكن تقديمه هنا إما أن يقال أنه من باب الضرورة وإما أن يقال بأنه رأى جواز تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ، ومُخْلِصًا زيدٌ دعا، كذلك هذا يتضمن صورتين، مادام أنه جاز على رأي من جَوَّزَ تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ حينئذٍ "زيد مُخْلِصًا دعا" من باب أولى وأحرى، ومُخْلِصًا: حال متقدمة، والذي سَوَّغَ تقديمه .. هو الأصل، لكن جاء كونه فعلاً متصرفاً حينئذٍ لم يمتنع تقديمها.

في البيتين لفٌّ ونشْرٌ مُشَوَّشٌ؛ لأنه قال: إِنْ يُنْصَبَ بِفِعْلِ صُرْفًا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمُصْرَفًا، قدَّم الفعل المتصرف لأنه الأصل، ثم ثنى بالصفة؛ لأنها فرع، ثم مثل لماذا؟ للصفة وأخر مثال الفعل، والأصل أن يمثل للفعل أولاً ثم يأتي بمثال للصفة، وهذا جرى على قوله تعالى: ((يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ)) بدأ بالثاني، هذا يُسَمَّى لَفًّا ونشراً مُشَوَّشاً.

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبَ بِفِعْلِ صُرْفًا ... أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمُصْرَفًا
فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرَعًا ... ذَا رَاحِلٍ وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا

"خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ" {7/54} أي نوع هذا؟ أين الفعل؟ خُشَعًا: هذا حال؟ اسم فاعل؟ إذن هو حال خُشَعًا، إذن الحال قد يكون مفرداً وقد يكون جمعاً. ((خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ)) أين صاحب الحال؟ الواو. يخرجون خُشَعًا، أَبْصَارُهُمْ هذا فاعل لاسم الفاعل ((خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ)) هنا لم يعتمد فكيف رفع؟ أليس هو مثل: فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كيف رفع خُشَعًا؟ وهو لم يعتمد على نفي ولا استفهام؟ سيأتي أن اسم الفاعل لا بد من الاعتماد، لكن اعتماده في باب المبتدأ على جهة الخصوص، وهو كونه أن يعتمد على نفي أو استفهام، أما في العمل مُطْلَقاً هذا لو كان فاعلاً أو خبراً مُسنداً أو نحو ذلك يجوز أن يعمل مُطْلَقاً، وهنا اعتمد لأنه مسبوق بـ (يَخْرُجُونَ خُشَعًا) إذن هو حال. إذا جاء اسم الفاعل حالاً عَمِلَ، من مسوغات العمل أن يكون حالاً، وأن يكون

خبراً؛ سواءً كان خبراً في الأصل أو خبراً لكان أو خبراً لإن .. إلخ. وهذا سيأتي في اسم الفاعل.

إذن خُشِعاً هنا كونه حالاً صارَ مُعْتَمِداً؛ لأنه لا بدّ من عامل، وهو الآن مُتَقَدِّم حقيقةً أو أن رتبته التأخير؟ إذن هو مُعْتَمِد يخرجون خُشِعاً أبصارهم، هذا هو التركيب، فخُشِعاً حال، حينئذٍ يعملُ فيما بعده.

قال الشارح: يجوزُ تقديمُ الحال على ناصبها إن كان فعلاً مُتَصَرِّفاً، أما غير المتصرف فهو ما لَزِمَ لفظ الماضي، والمتصرف ما استُعْمِلَ ماضياً أو مضارعاً وأمرأ. أو صفةً تشبه الفعل المتصرف، والمراد بها ما تَضَمَّنَ معنى الفعل وحروفه، وقيلَ التأنيث من غير قيد، ليس قبل التأنيث فحسب، لا من غير قيد؛ لأن أفعال التفضيل .. اسم التفضيل يقبل التأنيث، لكن بقيد أن يكون محلي بـ (أل) أو مضافاً، والتثنية والجمع كذلك أفعال التفضيل يقبله لكن بقيد أن يكون محلي بـ (أل) أو مضافاً، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة؛ فمثال تقديمه على الفعل المتصرف (مُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَا)، فدعا: فعل متصرف، وتقدّمت عليه الحال، ومثال تقديمه على الصفة المشبهة نحو (مُسْرِعاً ذَا رَاحِلٍ)، ذَا رَاحِلٍ صفة مشبهة، إلا إذا قُصِدَ بها الثبوت، اسم الفاعل إذا قُصِدَ به الثبوت حينئذٍ صحّ أن يُعتبر صفةً مشبهة، على كل هو محتمل؛ ما جاء زنة فاعل إذا قُصِدَ به الحدوث فهو اسم فاعل، وإذا قُصِدَ به الثبوت حينئذٍ عُوْمِلَ معاملة الصفة المشبهة، لكن ليس هو الأصل فيه، رَاحِلٌ يعني ذاهب، وهذا حدوث الظاهر يُنظر فيه. فإن كان الناصب لها فعلاً غير متصرف لم يجز تقديمه عليه فتقول: ما أحسن زيداً ضاحكاً، لا يصحّ التقديم؛ لأن فعل التعجب غير مُتَصَرِّف فهو جامد، وما كان غير مُتَصَرِّفٍ لا يُتَصَرِّفُ في معموله، وكذلك إن كان الناصب لها صفة لا تشبه الفعل المتصرف كأفعال التفضيل لم يجز تقديمه عليه؛ لأنه لا يثنى ولا يُجمع ولا يُؤنث، ليس على إطلاقه، وإنما ما لم يحلّ بـ (أل) أو يضاف، فلم يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله، (زيدٌ ضاحكاً أحسن من عمرو)، لا يجوز؛ بل يجب تأخير الحال فتقول: زيدٌ أحسن من عمرو ضاحكاً، وهذا إلا ما سيأتي استثناءؤه:

وَحَوُّ زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ ... عَمْرٍو مُعَانًا

هذا مُسْتَثْنَى، وأما أفعال التفضيل فالأصل أنه لا يعمل.

قال رحمه الله تعالى:

وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا ... حُرُوفُهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَ
كَتِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ وَنَدَرَ ... نَحْوُ سَعِيدٍ مُسْتَقَرًّا فِي هَجَرٍ

وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ. إذن العامل المعنوي في هذا الباب المراد به ما ضُمِّنَ معنى الفعل دون حروفه، يُسَمَّى عاملاً معنوياً، وليس هو العامل المعنوي المراد هناك في باب المبتدأ، ما هو العامل المعنوي هناك، ما حقيقته؟ ما ليس للسان فيه حظ، ما لا حظاً للسان؛ يعني: لا يُنطق به، وهو محصور على الصحيح في اثنين لا ثالث لهما، وهما الابتداء والتجرد، الطلبُ هذا مُحْتَمِلٌ، يأتي في محله محتمل، "قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ" {6/151} هذا محتمل، وما عداها لا، فلا نقول، هنا في هذا المقام العامل المعنوي المراد به ما ضُمِّنَ معنى الفعل دون حروفه، كَتِلْكَ اسم الإشارة، فهي مُضْمَنَةٌ معنى أشير، ولكن ليس فيها شيء من لفظ أشير، وَلَيْتَ مُتَضَمِّنٌ لمعنى الفعل أتمنى، وليس فيه شيئاً من حروف الفعل، وَكَأَنَّ فيه معنى الفعل أُشَبَّه، وليس فيه شيء من حروف الفعل. نقول: هذه الكلمات الثلاث وغيرها .. سيأتي أنها فوق العشرة .. أنها تَضَمَّنَتْ معنى الفعل دون حروفه، هل تعمل في الحال؟ نقول: نعم تعمل، ليس البحث في هذا البيت والسابق في ما يعمل في الحال، كل ما كان فعلاً أو فيه رائحة الفعل يعمل في الحال، كل ما كان فعلاً سواء كان مُتَعَدِّياً أو لازماً أو فيه رائحة الفعل، سواء معنى الفعل مع حروفه أو معنى الفعل دون حروفه فهو ينصب الحال، لا إشكال فيه، ولكن الكلام في تقديم الحال على العامل، إذا كان العامل قوياً جاز. هذا خلاصتها. إذا كان ضعيفاً يعمل بالفرعية فالأصلُ العدم إلا ما جاء به السماع.

وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفُهُ، عَامِلٌ هذا مبتدأ، وسَوْغَ الابتداء به وصفه، ضُمِّنَ فعل ماضٍ مُغَيَّرَ الصيغة، ضُمِّنَ، ضَمَّنَ هذا الأصل، ضُمِّنَ هذا فعل ماضٍ مغير الصيغة، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على العامل، وَعَامِلٌ ضُمِّنَ، مَعْنَى هذا مفعول، وهو مضاف والفعل مضاف إليه، لَا حُرُوفُهُ، لَا عاطفة، وَلَا العاطفة تعطف ما بعدها على ما قبلها، لَا حُرُوفُهُ، حروف بالنصب معطوف على مَعْنَى، مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَ مُؤَخَّرًا حال أو مفعول به أو مُطْلَق أو مفعول لأجله أو منصوب على الظرفية أو اسم إن أو خبر كان؟ أي الأحوال هذه؟ المنصوبات كلها؟ مُؤَخَّرًا هذا حال مُتَقَدِّم من يَعْمَلُ، الألف هذا للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر يعود على عَامِلٍ. إذن لَنْ يَعْمَلَ

مُؤَخَّرًا مفهومه أنه يعمل مُتَقَدِّمًا، لن يعمل هو في الحال حال كونه مُؤَخَّرًا، إن أُخِّرَ عن الحال .. وهذا يلزم منه أن تتقدّم عليه الحال، لن يعمل، فإذا لم يعمل العامل المعنوي في الحال عند تقدمها لا يلزم منه أن لا يعمل عند تأخرها، بل الأصل فيه أنه يعمل، وتكون الحال مُتَأَخِّرَةً عنه، فإن تقدمت امتنع، لماذا؟ لضعفه؛ لأنه عاملٌ ضعيف، العامل الجامد غير المتصرف لا يُتصرّف في معموله، وكذلك العامل الضعيف لا يُتصرّف في معموله، ولذلك لا يصحّ أن يتقدّم خبر إن على اسمها، فضلاً عن أن يتقدّم على (إن)، فلا يُقال: قائمٌ إن زيدا، لكون إن عامل ضعيف. كذلك لا يُقال: إن قائم زيدا؛ لماذا؟ لكون إن عامل ضعيف فلا يُتصرّف فيها، العامل الضعيف لا يُتصرّف في معموله بالتقديم والتأخير، بل يلزم الأصل على ما هو عليه.

إذن لَنْ يَعْمَلَ الألف للإطلاق، مُؤَخَّرًا هذا حال مقدمة.

كَتَبْتُ لَيْتَ وَكَأَنَّ، كَتَبْتُ هَذَا فَهُمْ مِنْ إِدْخَالِ الْكَافِ عَلَى تِلْكَ، تِي وَاللَّامِ وَالْكَافِ زَائِدَتَانِ، تِي: هَذَا الْأَصْلُ، فَهُمْ مِنْهُ مِنْ دُخُولِ الْكَافِ عَلَى تِلْكَ أَنَّهُ مُطْرَدٌ فِي أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ كُلِّهَا، فَكُلُّ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ تَعْمَلُ فِي الْحَالِ، وَكُلُّهَا عَامِلٌ مَعْنَوِيٌّ ضَعِيفٌ، وَكُلُّهَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَقَدَّمَ الْحَالُ عَلَى اسْمِ الْإِشَارَةِ؛ لَكُونِهَا عَامِلًا مَعْنَوِيًّا وَهُوَ ضَعِيفٌ.

كَتَبْتُ لَيْتَ: وَلَيْتَ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْعَطْفِ، وَكَأَنَّ.

معنى البيت أن العامل في الحال إذا ضُمِّنَ معنى الفعل دون حروفه لا يتقدّم عليه الحال لضعفه، ثم مثَل بثلاث كلمات: تلك اسمُ إشارة، وفيها معنى الفعل وهو أَشِيرَ، وليس فيها حروف الفعل الذي يُفهم منه، وليت حرف تمني، وفيها معنى الفعل (أتمنى) دون حروفه، وكأَنَّ حرف تشبيه وفيها معنى الفعل (أشبه) دون حروفه.

كَتَبْتُ لَيْتَ وَكَأَنَّ جَاءَ بِالْكَافِ تَمَثِيلًا لِمَدْخُولِهَا، وَلَيْسَ حَصْرًا لِمَدْخُولِهَا، فَالْكَافُ تَمَثِيلِيَّةٌ لَيْسَتْ اسْتِقْصَائِيَّةً؛ إِذِ الْعَامِلُ الْمَعْنَوِيُّ يَشْمَلُ أَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ وَحُرُوفَ التَّمْنِيِ وَالتَّشْبِيهِ وَالظَّرْفِ وَالْجَارِ وَالْجُرُورِ وَحَرْفَ التَّرْجِيِ كُلِّعَلٍ وَحَرْفَ التَّنْبِيهِ مِثْلَ (هَا) التَّنْبِيهِ وَأَدَوَاتِ الِاسْتِفْهَامِ الَّتِي يُقْصَدُ بِهَا التَّعَجُّبُ وَأَدَوَاتِ النَّدَاءِ وَأَمَّا هَذِهِ عَشْرَةٌ، كُلُّهَا نَحْكُمُ عَلَيْهَا بِأَنَّهَا عَامِلٌ مَعْنَوِيٌّ، تَعْمَلُ فِي الْحَالِ؟ نَعَمْ؛ تَعْمَلُ فِي الْحَالِ، لَكِنَّ الْكَلَامَ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَقَدَّمَ الْحَالُ عَلَى هَذَا الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ.

إذن المراد بالعامل المعنوي: اللفظ الذي يعمل بسبب ما يتضمنه من معنى الفعل مثل تلك وما عطف عليها.

وَنَدَرُ نَحْوُ سَعِيدٍ مُسْتَقَرًّا فِي هَجَرٍ، نَدَرُ هَذَا كَالِاسْتِثْنَاءِ مِمَّا سَبَقَ، الْأَصْلُ فِيهِ أَنَّهُ لَا يَتَقَدَّمُ

الحال على العامل المعنوي، وَنَدَرُ أي قل، وبعضهم قال: شَدَّ، وفرق بينهما، إذا قيل: قلَّ بمعنى أنه موجود في لسان العرب، وأنه قليل، ويحتمل أن يُقاس عليه، القياس عليه محتمل، إذا قيل: نادر وقليل، هذا القياس عليه محتمل، وأما الشاذُّ فلا يُقاس عليه. نَدَرُ أي قلَّ، وقيل: شَدَّ، قلَّ ماذا؟ نَحْوُ سَعِيدٍ مُسْتَقَرًّا فِي هَجَرٍ، سَعِيدٌ مبتدأ، فِي هَجَرٍ جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، مُسْتَقَرًّا حال من الضمير المستتر فِي هَجَرٍ؛ لأنَّ (فِي هَجَرٍ) قلنا: هذا جار ومجرور، وهو متعلق بالاستقرار، لما حُذِفَ الاستقرار انتقل الضمير منه إلى الظرف وإلى الجار والمجرور، حينئذٍ نقول: فِي هَجَرٍ فيه ضمير مستكن هو فاعل، يعودُ على سعيد، مُسْتَقَرًّا حال منه، حالٌ من ذلك الضمير الذي يعودُ على سعيد. إذن ما العامل هنا؟ العاملُ هو فِي هَجَرٍ، وهو عاملٌ معنوي، هنا تقدّم الحال على الظرف، هذا يُعتبر استثناءً من القاعدة السابقة: وَعَامِلٌ ضَمِنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا ... حُرُوفُهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَ

وهنا عملٌ (فِي هَجَرٍ) فِي مُسْتَقَرًّا، هل نقول: يُستثنى حرفُ الجرِّ وكذلك الظرفُ لكونهما يُتوسَّعُ فيهما ما لا يُتوسَّعُ في غيرهما، حينئذٍ إذا نصبا الحال جازَ تقديم الحال عليهما أو نقول: هذا شاذٌّ يُحْفَظُ ولا يُقاس عليه؟ محل نزاع بين النحاة، وهنا عبّرَ بندر يعني أن ما ذُكِرَ قليل، وَنَدَرُ نَحْوُ سَعِيدٍ مُسْتَقَرًّا عندك أو سعيد مُسْتَقَرًّا فِي هَجَرٍ، ندرَ تقديم الحال على عاملها الظرف والمجرور المخبر بهما، إذا وقعا خبراً عن المبتدأ، وفصل هذه المسألة عما قبلها وما بعدها وإن كانت مثلها؛ لأنه قد سُمِعَ فيه تقديم الحال على عاملها بخلاف السابق، السابق المنعُ حصل استنباطاً من النحاة، أنه كتلك وليت وكأنَّ وأسماء الإشارة وحروف النداء والتنبيه نقول: هذه كلها استنباط واجتهاد من النحاة أنه لا يتقدّم عليه الحال. أما هذا فقد سُمِعَ حينئذٍ هل يُقاس عليه أم لا؟ وندرَ تقديمه على عاملها الظرف والمجرور المخبر بهما. توسَّطُ الحال بين صاحبه وعامله إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً مُخْبِراً به أجازَه الأخفش بكثرة، يعني: جعله مقيساً عليه كأنه أصل، ولذلك قال: بكثرة يعني: عامله مُعاملة الأصل، فيجوزُ حينئذٍ كما تتقدّم الحال على العامل المتصرف والصفة المشبهة، حينئذٍ يجوزُ تقديمُ الحال على العامل المعنوي بشرط أن يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً وقع خبراً عن مُبتدأ، ليس على إطلاقه.

وَنَدَرُ نَحْوُ سَعِيدٍ مُسْتَقَرًّا فِي هَجَرٍ فما وردَ من ذلك مسموعاً قالوا: يُحْفَظُ ولا يُقاس عليه، ولذلك فسّرَ بعضُ الشراح قول ابن مالك هنا نَدَرُ بمعنى شَدَّ، وإذا كان شَدَّ حينئذٍ يُحْفَظُ ولا يُقاس عليه، وَنَدَرُ يعني: ما وردَ من ذلك مسموعاً يُحْفَظُ ولا يُقاس عليه. هذا هو مذهب البصريين؛ أن هذا شاذٌّ يُحْفَظُ ولا يُقاس عليه.

إذن لا استثناء في القاعدة:

وَعَامِلٌ ضَمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا ... حُرُوفُهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَ

سواءً كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً لا استثناء في القاعدة.

وأجاز ذلك الفراء والأخفش مطلقاً، أجازوه مطلقاً، الإطلاق هنا يُفسَّر بما سيأتي من مذهب الكوفيين، وأجازَه الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مُضَمَّر، إذا كانت الحال فيه من مُضَمَّر من ضمير جازٍ تقديم الحال على الظرف أو الجار والمجرور، أنت قائماً في الدار، أنت: مبتدأ، في الدار: خبر، قائماً: حالٌ من الضمير المستكن في الدار، جازٍ تقديمه على في الدار لكون المسند إليه مُضَمَّر، يعني: ضمير، أي: من مُضَمَّر، مرجعه مُضَمَّر، فقائماً: حال من الضمير المستكن في العامل الذي هو الجار والمجرور، ومرجعُهُ أنت .. أنت قائماً في الدار، وقيل: يجوزُ بقوة إن كان الحال ظرفاً أو حرفَ جرٍّ، ويضعفُ إن كان غيرهما، وهذا تفصيل، لكنه ليس عليه التعويل، ويضعفُ إن كان غيرهما وهو مذهبه في التسهيل، يعني: مذهب ابن مالك رحمه الله تعالى، ومحلّ الخلاف في جواز تقديم الحال على عاملها الظرف إذا توسَّطَ، وأما تقديمه لا، يعني: سَعِيدٌ مُسْتَقَرّاً في هَجَرَ كونه متوسطاً بين المبتدأ والخبر هو محلّ الخلاف، وأما مستقراً سعيدٌ في هجر فهذا محلّ إجماع لا يجوز، والمشهورُ عند النحاة أنه شاذٌّ يُحفظ ولا يقاس عليه؛ لأن القاعدة أن العاملَ المعنوي ضعيف، والضعيف لا يقوى أن يُتصرَّف فيه معموله بالتقديم والتأخير، وما سُمِعَ قليل لا يصلح أن يكون استثناءً من القاعدة العامة. فإن تقدَّم على الجملة نحو (قائماً زيدٌ في الدر) امتنعت المسألة قيل: إجماعاً، وقيلَ في حكاية الإجماع نظر، ليس بصحيح، حيث أجازَ الفراء في قول القائل: فداءً لك أبي وأمي، جوَّزَ الفراء أن يكون فداءً حالاً، والعاملُ فيه: لك، فداءً لك أبي وأمي، أي: مبتدأ مؤخر، ولك: خبر مقدم، فداءً: حال من الجار والمجرور، لك فداءً، جوَّزَ تقديم الحال هنا وهو فداء على لك، وهو يقتضي جواز التقديم على الجملة عنده إذا تقدَّم الخبر، وأجازَه ابن برهان فيما إذا كان الحال ظرفاً نحو "هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ" {18/44} فهناك: ظرفٌ في موضع الحال، والولاية مبتدأ، ولله خبر. إذن هذا خلاف عند النحاة. وإذا تقدَّم على المبتدأ قيل بالإجماع المسألة ممتنعة، لكن ذكرنا خلاف ابن برهان والفراء وغيره.

إذن:

وَعَامِلٌ ضَمِنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا ... حُرُوفُهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا
كَتَبْتُ لَيْتَ وَكَأَنَّ وَنَدَرُ
.....

وَنَدَرُ يعني: قَلَّ أو شَدَّ، وهو الأحسن؛ لكن ابن مالك لا يُعَبِّرُ بـ (ندر) عن (شَدَّ) إلا في النادر، وإذا قال: ندر أو قَلَّ حينئذٍ يُحْمَلُ على أنه مسموع قليل، ومحمّل للقياس عليه، لكن الظاهر أنه شاذٌّ، نُحْوِ سَعِيدٌ مُسْتَقَرًّا فِي هَجَرٍ، مُسْتَقَرًّا قِيلَ: هذه حالٌ مؤكدة، وعليه فالمراد بالاستقرار العام، مُسْتَقَرًّا ما المراد بالاستقرار خاص أو عام؟ إذا قيل بأنها حال مؤكدة حينئذٍ نقول: المراد بالاستقرار العام، وقال بعضهم: مُسْتَقَرًّا أي: ثابتاً غير متزلزل، فهو خاصٌّ إذ لو كان عاماً لم يظهر. يعني قوله: مُسْتَقَرًّا هل نفسره بالاستقرار العام أو الاستقرار الخاص؟ لو كان عاماً لما ذُكِرَ، ولذلك نفسره بالاستقرار الخاص. إذن نقول: يجب تأخير الحال من الأبيات الثلاثة السابقة في ستّ مسائل، يجب تأخير الحال، لا يجوز أن تتقدّم على عاملها في ستّ مسائل، وكلها مأخوذة من الأبيات الثلاثة السابقة:

الأول: أن يكون العاملُ فعلاً جامداً؛ لأنه قيده هنا قال: بِفِعْلٍ صُرِّفًا. إذن الجامد لا يجوز أن تتقدم الحال عليها، ما أحسنه مُقْبِلًا.

الثاني: أن يكون صفةً تشبه الفعل الجامد، وهو اسم التفضيل، نحو هذا أفصحُ الناس خطيباً، هنا لا يجوز أن تتقدّم الحال على العامل وهو اسم التفضيل.

الثالثة: أن يكون مصدراً مُقَدَّرًا بالفعل وحرف مصدري، نحو أعجبتني اعتكافُ أخيك صائماً، أعجبتني اعتكافُ أخيك أي أن يعتكف هو مؤوّل بالمصدر.

رابعاً: أن يكون اسم فعل نحو نَزَلَ مسرعاً، قلنا: هذا فيه معنى الفعل وحروفه، ولكن لا يجوز أن يتقدّم، لماذا؟ لأنه ليس فعلاً ولا صفةً.

الخامس: أن يكون لفظاً مُضْمَنًا معنى الفعل دون حروفه، مثل العشرة التي ذكرناها: اسم الإشارة وما غُطِفَ عليه، وذكر الناظم ثلاثة. ((فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ)) خَاوِيَةٌ: حال، والعامل فيها تلك، فهو اسمُ إشارة لا يجوز تقديمه على العامل.

السادس: أن يكون عاملاً، لكن عَرَضَ له مانع، يعني: فعلٌ مُتَصَرِّفٌ دخلت عليه لأم الابتداء أو لأم القسم، أو كان العامل فيه فعلاً دخلَ مع حرف مصدري، والصفة المشبهة أن تكون صلةً لـ (أل). إذن في الأصل أنه يعمل لكن عَرَضَ له مانع. إذن: هذه ستّ مسائل لا تتقدّم الحال على عاملها.

قال الشارح: وقد ندرَ تقديمُها على عاملها (نحو زيد قائماً عندك)، زيد: مبتدأ، وعندك: خبر، وقائماً: حال من الضمير المستكن في عندك، والجار والجرور نحو (سعيدٌ مُستَقَرّاً في هَجَرَ)، الجمهور على المنع ... جماهير النحاة على المنع للعلّة السابقة، وهو كونُ الجار والجرور والظرف عاملاً معنوياً وهو ضعيف، والضعيف لا يُتصرّف فيه معمولاته، يُستثنى من المضمّن .. عندما قال بأنه مقيس يُستثنى من المضمّن معنى الفعل دون حروفه أن يكون ظرفاً أو مجروراً مُخبراً بهما .. بهذا القيد مخبر بهما، يعني: يقع خبراً، ليس مُطلقاً كل ظرف وجار ومجرور، لا، مخبراً بهما. بقلّة .. فيجوزُ بقلّة، هكذا عبرَ ابن هشام في الأوضح. إذن عنده أنه مقيس، ولذلك قال: يجوزُ بقلّة، يعني: على قلة. توسّط الحال بين المخبر عنه والمخبر به؛ بخلاف ما إذا تقدّم على المخبر عنه فإنه ممتنع، قيل بالإجماع، والجماهيرُ على المنع، واستدلّ الحيز مُطلقاً بقراءة من قرأ -قراءة الحسن- ((وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ ۖ بِيَمِينِهِ)) وَالسَّمَوَاتِ: مبتدأ، بِيَمِينِهِ: خبر، مَطْوِيَّاتٍ: بالكسر على أنه حال؛ جمع مؤنث سالم. إذن وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ هذه حال مُتقدّمة على (بِيَمِينِهِ) .. جوّزوا هذا.

"وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا" {6/ 139} خَالِصَةٌ بالنصب. إذن تقدّمت، من أجازها مُطلقاً استدلّ بهاتين القراءتين، وأجازه الأخفش قياساً. وَنَحْوُ زَيْدٍ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ ... عَمْرٍو مُعَانًا مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهْنُ

سبق أنه قال: أَوْ صِفَةٌ أَشْبَهَتْ الْمَصْرَفَ قلنا: يشمل اسم التفضيل؛ لأنه صفة، لكنها لم تُشبه الفعل المتصرف، وإن كانت فيها معنى الفعل وحروفه، إلا إنها لا تقبل علامة الفرعية بإطلاق، وإن قبلتها بغيره. استثناء من ذاك أنه قد يعمل اسم التفضيل لكن بغيره، وهو الذي ذكره الناظم هنا، وَنَحْوُ: هذا مبتدأ، مُسْتَجَازٌ هذا خبره، لَنْ يَهْنُ هذا خبر بعد خبر، زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا هذا المثال، أَنْفَعُ ما نوعها؟ أَنْفَعُ صفة مشبهة؛ اسم فاعل؛ اسم تفضيل؛ أفعال التفضيل؟ أفعال التفضيل زَيْدٌ: مبتدأ، ومُفْرَدٌ: حال، وَأَنْفَعُ: خبر، وَمِنْ عَمْرٍو: مُتعلّق بأنفع، ومُعَانًا: حال من عَمْرٍو، زَيْدٌ: مبتدأ، مُفْرَدًا: حال من الضمير المستكن في أَنْفَعُ، (أَنْفَعُ) فيه ضمير مستكن، مُفْرَدًا: حال منه، والعامل إذن في مفرداً؟ ما العامل فيه؟ العامل في صاحب الحال وهو الضمير المستكن هو العامل في الحال، إذن العامل في الضمير المستكن أَنْفَعُ هو نفسه اسم التفضيل، هو عينه العامل في مُفْرَدًا، وهنا تقدّمت الحال على اسم التفضيل، مِنْ عَمْرٍو: هذا مُتعلّق بأنفع، مُعَانًا: حال من عَمْرٍو. أصل التركيب (زيد أنفع في حال كونه مُفرداً

من عمرو في حال كونه مُعَانًا)، وإنما كان (أَنْفَعُ) عاملاً في الحالين: لأن صاحب الحال الضمير المستكن وعمرو، كلاهما مُتَعَلِّقان بأنفع، كلاهما متعلقان يعني: معمولان بأنفع، حينئذٍ جاءت الحال من صاحبي حال العامل فيهما (أنفع)، حينئذٍ يكون العامل صاحب الحال هو العامل في الحال.

إذن اتحدا؛ الحال المتقدمة (مفرداً) والحال المتأخرة (معاناً) اتحدا في كون العامل فيهما هو أنفع، والشاهد هنا ليس في معاناً؛ لأنه متأخر، هذا جاء على الأصل، الشاهد هنا في مُفرداً، كيف تقدم على (أنفع) وهو اسم تفضيل؟ قيل: استثنيت هذه الحالة بالضابط الذي ذكره النحاة، وهو أن يقع اسم التفضيل مُتَوَسِّطاً بين حالين، أن يقع أفعُلُ التفضيل مُتَوَسِّطاً بين حالين من اسمين متحدي المعنى أو مختلفين، مُتَحَدِي المعنى أن يكون ثَمَّ تفضيلُ شيء في حال على نفسه في حال أخرى، زيدٌ قائماً أحسنُ منه قاعداً، هنا التفضيلُ بين شخصين أو بين شخصٍ في حالين؟ الثاني، شخص واحد، زيدٌ قائماً أحسنُ منه قاعداً، فالحالان هنا من زيد في الحقيقة، حينئذٍ نقول: هنا اتحدا من حيث المعنى، وأما (زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا) فنقول: الحالان هنا من شخصين مختلفين.

إذن سواء وقع أفعُلُ التفضيل بين اسمين مُفَضَّلَيْنِ أو مُفَضَّلٍ أحدهما على الآخر، وكان الشخص واحداً مُتَحَدِي المعنى أو كان مُتَخِلِفِي المعنى. مُفَضَّلٌ أحدهما في حالةٍ على الآخر في أخرى، كلُّ منهما فضل على الآخر في حالةٍ ليست هي الحال الأولى، فهذا جائزٌ، أن تتقدّم الحال على اسم التفضيل على أن اسم التفضيل عاملٌ في الحالين معاً المتقدمة والمتأخرة، فيكون ذلك مُسْتَثْنَى مما تقدّم من أنه لا يعمل في الحال المتقدمة عليه اسم التفضيل، هذا استثناءٌ مما سبق، وإنما جاز ذلك هنا لأن أفعُلُ التفضيل وإن انحطّ درجةً عن اسم الفاعل والصفة المشبهة بعدم قبوله علامات الفرعية، فله مَرَبَّةٌ على العامل الجامد، نعم لا شك، يعني: إذا قيل بأن أفعُلُ التفضيل انحطّ درجةً من اسم الفاعل لكونه لم يقبل علامة الفرعية مطلقاً إلا إنه أعلى درجةً من الجامد لأن فيه معنى وحروف الفعل المتصرّف. إذن هو أدنى من اسم الفاعل وأعلى درجةً من الجامد. إذن لا يُسَوَّى بينهما، فله مَرَبَّةٌ على العامل الجامد؛ لأن فيه ما في الجامد من معنى الفعل، ويفوقه بتضمين حروف الفعل ووزنه، فجعل موافقاً للعامل الجامد في امتناع تقديم الحال عليه إذا لم يتوسّط بين حالين، نحو: هو أكفؤهم ناصراً، هنا لا يجوز أن يتقدّم، غومل معاملة الجامد مع كونه فيه معنى الفعل وحروفه، ولكونه لم يقبل علامة الفرعية مطلقاً غومل معاملة الجامد، وجعل موافقاً لاسم الفاعل في جواز التقديم عليه إذا توسّط بين

حالين.

إذن ما شُيْع في لسان العرب هو المحْكَم هنا، وهو ما جاء في أفعال التفضيل بين حالين بالاعتبار الذي ذكرناه. ثم استثنى هذا إما أن يُعلَّل وإما أن يُجْعَل على قياس، ولا بأس أن يُعلَّل بأنه أُعْطِيَ حكمَ الجامد في ما إذا نصبَ حالاً واحداً، وأما إذا نصبَ حالين بالقييد المذكور يعني: التفضيل باعتبارين حينئذٍ أُعْطِيَ حكم اسم الفاعل. وَتَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ مِنْ، أَنْفَعُ قُلْنَا: فيه ضمير عائِدٌ على زيد، وَأَنْفَعُ قُلْنَا: هنا في هذا المثال خبر، ومفرداً: هذا حال من الضمير في أَنْفَعُ، مِنْ عَمْرٍو: هذا متعلق بِأَنْفَعُ، مُعَاناً: حال من عمرو، وإنما كان أَنْفَعُ عاملاً في الحالين؛ لأنَّ صاحبَ الحال وهو الضمير المستتر والجورون بمن معمولان له، والعاملُ في الحال هو العامل في صاحبها. مُسْتَجَازٌ هذا خبر المبتدأ نحو، السين والتاء زائدتان أو للنسبة، أي منسوب إلى الجواز، ومعدود من الجائز. ثم إنَّ ما جازَ بعدَ الامتناع يجبُ هكذا قال الصبان، ما جاز بعد الامتناع لأنه مُنْعٌ أولاً: أَوْ صِفَةٌ أَشْبَهَتْ الْمَصْرَفًا، مفهومه أنه لا يعمل، ثم جَوَزْنَا له حالة واحدة، حينئذٍ يجبُ، ولكن الناظم قال: مُسْتَجَازٌ، فلا يُعْتَرَضُ عليه بأن اللائق التعبير بالوجوب بدل الاستجازه، لكن هذا فيه نظر. لَنْ يَهْنُ يعني: لن يضعُف، وهو خبر بعد خبر.

إذن تَحْوُ هذا المثال مُسْتَجَازٌ يعني: جائز .. السين والتاء زائدة، لَنْ يَهْنُ يعني: لن يضعُف بل هو فصيح، ويُقاس عليه بكثرة، ولا نقول: إنه مما ضعُفَ فيه تقديم الحال على اسم التفضيل، وهذا مذهب سيبويه والجمهور، سواءً اتحد الاسمان أم اختلفا، اتحد الاسمان يعني الحالان؛ بأن كان صاحبهما واحداً كالمثال الذي ذكره ابن عقيل (زيد قائماً أحسن منه قاعداً)، أو مختلفان كمثال الناظم الذي ذكرناه. وهذا قلنا مذهب سيبويه والجمهور، ويجبُ أن تكون حال المفضل مُقَدِّمة، وحال المفضل عليه مُتَأَخِّرة يعني: زادوا على ما ذكرناه، كما ذكره الناظم: زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَاناً، تكون حال المفضل مقدمة، وحال المفضل عليه مُتَأَخِّرة. هنا زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ، مُفْرَداً هذا حال من المفضل، ومُعَاناً حال من المفضل عليه، لا يُعَكِّس، لا يتقدَّم هذا على ذاك، فلا يصح أن يُقال: " أَنْفَعُ من عمرو معاناً زيد مفرداً"، أو نقول: " من عمرو معاناً زيد مفرداً"، التقديم والتأخير هنا ممنوع سواءً كان المفضل عليه مُتعددًا أو شخصين.

وزعم السيرافي أن المنصوبين خبران منصوبان بكان المحذوفة على تقدير: إذ في الماضي وإذا في الاستقبال، يعني: لم يُسَلِّمْ بهذا الاستثناء، وإنما أبقى العموم على أصله في كون اسم التفضيل لا يعمل في حال مُتقدِّمة، حينئذٍ مثل هذا التركيب "زيد مفرداً أَنْفَعُ من

عمرو معانا" قال: "زيد إذا كان مُفرداً -فهو خبر لكان المحذوفة مع اسمها- أنفع من عمرو إذا كان معاناً"، جعلها خبرين لكان محذوفة مع اسمها، مع إذ في الماضي وإذا في المستقبل.

ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل التفضيل ولا تأخيرهما عنه، "زيد قائماً قاعداً أحسن منه"، لا يجوز؛ لأنه بهذا التركيب الذي سُمع؛ لأنه لا يُقاس عليه، ما دام أنه خروجٌ عن أصل فيبقى على ما هو عليه، فلا تتقدم الحالان ولا تتأخر، ولا يحصل تقديم ولا تأخير.

ثم قال الناظم رحمه الله تعالى:

وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّ ... لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَغَيْرِ مُفْرَدٍ

صاحبُ الحال قد يتعدّد، فتتعدّد الحال له، وقد يكون صاحبُ الحال مفرداً وتتعدّد الحال له، وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ، الْحَالُ: مبتدأ، وَقَدْ يَجِيءُ: خبر المبتدأ، ذَا تَعَدُّ، ذَا حَالٍ من فاعل يَجِيءُ، ذَا تَعَدُّ: صاحب تعدّد، والمراد بالتعدّد هنا التكرّر، لِمُفْرَدٍ: المفرد المراد به هنا في هذا المقام غير المتكرّر.

إذن إذا قيل: الحال مفردة في باب الحال إذن المراد بها غير المتكررة. وَغَيْرِ مُفْرَدٍ يعني: صاحب حال غير .. وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّ يعني: يجوز تعدّد الحال وصاحبها مفرد، لماذا؟ لما ذكرناه مراراً أن باب الحال محمول على باب الخبر والنعت، كما يجوز تعدّد الأخبار هناك:

وَأَخْبَرُوا بِأَنْبِيَاءٍ أَوْ بِأَكْثَرَا ... عَنْ وَاحِدٍ

كذلك جازَ هنا، فالمبتدأ هناك واحد، والأخبار مُتعدّدة، كذلك قد يكون المنعوت واحداً والنعوت متعددة. إذن لشبه الحال بالخبر والنعت جازَ أن تتعدّد الحال وصاحبها يكون مُفرداً؛ لأن الحال شبيهة بالخبر، والخبر يتعدّد؛ لأنه محكوم بها على صاحبها. الخبر يتعدّد لأنه محكوم بها على صاحبها، كالحكم بالخبر على المبتدأ، فلذلك قولك: "جاء زيد راكباً" هذا في قوة قولك: "زيد راكب"، يعني: المعنى الدقيق الذي يكون فارقاً بينهما، لا يُؤثّر في أصل الجملة، الإخبار بوجود جاء زيد راكباً، أنتَ أخبرت بمجيء زيد بكونه راكباً، وإذا قلت: زيدٌ راكبٌ، كذلك حصل، وإن كان في الحال زيادةٌ قيد، حينئذٍ وقّت هذه الجملة زيد راكباً بما وقّت به الجملة السابقة، وكذلك شبيهة بالنعت من حيث اتصاف صاحبها بصفةٍ خاصّة والنعت يتعدّد، فالحال شبيهة به فكذلك التاء

تتعدد.

إذن الحال لشبهها بالخبر والنعت قد يجيء. قَدْ تحقيق أو تقليل؟ الظاهر أنه تحقيق وليس للتقليل؛ لأنه كثير، حينئذٍ تحقيق المراد أن هذا الحكم محقق ثابت. قَدْ يجيء قد للتحقيق، يجيء أي الحال، ضمير مستتر يعود على الحال. ذَا تَعُدُّ يعني: صاحب تعدد، فتقول: جاء زيدٌ ركباً ضاحكاً، جاء: فعل ماضي، زيد: فاعل، ضاحكاً: حال من زيد، ركباً: حال بعد حال.

ويُشترط في تعدد الحال للمفرد أن لا يفصل بينهما بعاطف، فإن فصل بينهما بعاطف حينئذٍ صارت الحال مفردة، لو قال: جاء زيدٌ ضاحكاً وراكباً، وراكباً الواو حرف عطف، وراكباً معطوفاً على المنصوب، والمعطوف على المنصوب منصوب؛ لأنه لا نقول إنه حال في الإعراب، وإن كان في المعنى حال لكنه في الإعراب لا نقول: حال. إذن يُشترط في تعدد الحال لمفرد أن لا يُعطَف بينهما بحرف العطف.

ذَا تَعُدُّ قد يكون التعدد جائزاً وقد يكون واجباً، والوجوب في موضعين اثنين لا ثالث لهما عند النحاة، وجوباً بعد (إما) وبعد (لا)، بعد (إما) نحو ((إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً))، شَاكِراً وَكُفُوراً: حالان، تعددُهما واجب؛ لوقوعهما بعد (إما)، كذلك بعد (لا) مثل "جاء زيد لا خائفاً ولا آسفاً"، نقول: خائفاً وآسفاً: حالان تعددتا لصاحب حال واحد وهو زيد. وما حكم التعدد؟ نقول: واجب. ما عدا هذين الموضعين فهو جائز.

قَدْ يجيء ذَا تَعُدُّ جوازاً ووجوباً، والوجوب في موضعين، وما عداه يعتبر جائزاً.

للمفرد يعني لصاحب حال مفرد، كالمثال الذي ذكرناه. فاعلم: فعل أمر، والفاعل ضمير مُستتر تقديره أنت، والجملة لا محل لها من الإعراب مُعترضة أو معترضة يجوزُ فيها الوجهان، والجملة المعترضة يجوزُ عطفها بالواو والفاء، الأصل أنها لا تُعطَف، الأصل في الجملة المعترضة لا تُعطَف، لكن يجوزُ عطفها بالواو أو الفاء: " قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ"، قلنا: " هُوَ ابْنُ مَالِكٍ" يجوزُ أن يكون جملة معترضة لا محل لها من الإعراب، هناك لم يفصلها بعاطف وهذا هو الأصل فيها، لكن هنا فصلها بعاطف، والعاطف في الجملة المعترضة لا يخلو عن اثنين: الفاء والواو فحسب، وما عداه لا، ونَبّه على ذلك الصبان عند قوله: هُوَ ابْنُ مَالِكٍ، قال: تنبيه؛ يجوز العطف .. إلخ.

فَاعْلَمْ لَمْ قَالَ: فَاعْلَمْ؟ أَتَى بِهَا لَرَدَّ قَوْلِ ابْنِ عَصْفُورٍ وَهُوَ مَنْعُ تَعَدُّدِ الْحَالِ مِنَ الْمَفْرَدِ. ابْنُ عَصْفُورٍ النُّحْوِيُّ الشَّهِيرُ صَاحِبُ الشَّرْحِ الْمُقَرَّبِ مَنْعُ تَعَدُّدِ الْحَالِ مِنْ مَفْرَدٍ فَلَا يُقَالُ: "جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا ضَاحِكًا". مَنْعُ ابْنِ عَصْفُورٍ هَذَا النَّوعِ مَا لَمْ يَكُنِ الْعَامِلُ فِيهِ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ، نَحْوُ "هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رَطْبًا"، السَّابِقُ يَعْنِي: الْمَتَوَسِّطُ بَيْنَ حَالَيْنِ، وَالثَّانِي عَنْهُ نَعَتْ لِلأَوَّلِ، إِذَا جَاءَ مِثْلُ هَذَا التَّرْكِيبِ عَنْهُ؛ إِذَا مَنْعُ التَّعَدُّدِ الْحَالِ فَمَاذَا يَقُولُ فِي "جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا ضَاحِكًا"، ضَاحِكًا مَا إِعْرَابُهُ؟ الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ ثَانِيَةٌ، وَعَنْهُ إِمَّا أَنَّهُ نَعْتُ، وَإِمَّا أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّ رَاكِبًا الأَوَّلَى مِثْلًا اسْمُ فَاعِلٍ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ يَرْفَعُ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا. إِذْنِ الْحَالَةُ الثَّانِيَةُ لَيْسَتْ حَالًا مِنْ زَيْدٍ، جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا، ضَاحِكًا: حَالٌ لَزَيْدٍ، رَاكِبًا: لَيْسَ حَالًا مِنْ زَيْدٍ، وَإِنَّمَا حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتَكِنِ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ الأَوَّلِ الْحَالَةُ الأَوَّلَى، وَهَذِهِ يُعْبَرُ عَنْهَا .. يَجُوزُ عِنْدَ النَّحَاةِ يُعْبَرُ عَنْهَا بِالْحَالِ الْمُتَدَاخِلَةِ، مُتَدَاخِلَةٌ أَنْ تَكُونَ كُلُّ حَالٍ مُمْكِنٌ تَتَعَدَّدُ إِلَى عَشْرَةٍ، وَكُلُّ حَالٍ تَكُونُ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتَكِنِ فِي الْحَالِ السَّابِقَةِ، فَإِذَا قَالَ: "جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا رَاكِبًا" قَائِمًا نَائِمًا"، فَهَذِهِ كُلُّهَا أَحْوَالٌ، الأَخِيرُ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتَكِنِ فِي الَّذِي قَبْلِهِ، وَالَّذِي قَبْلَهُ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتَكِنِ فِي الَّذِي قَبْلَهُ، وَتَبْقَى مَعَنَا حَالٌ وَاحِدَةٌ فَقَطْ، وَهَذَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَصْفُورٍ، وَهُوَ جَائِزٌ عِنْدَ بَعْضِ النَّحَاةِ عَلَى أَنْ يُجْعَلَ الْحَالُ الثَّانِيَةُ مُتَدَاخِلَةٌ مَعَ الْحَالَةِ الأَوَّلَى، وَيُعْبَرُ عَنْهَا بِمَا ذَكَرَ، لَكِنْ قِيَاسُهُ وَمَنْعُهُ فِيهِ نَوْعُ فُسَادٍ. وَالثَّانِي عَنْهُ نَعْتُ لِلأَوَّلِ أَوْ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِيهِ وَعِلَّةُ الْمَنْعِ .. لَمْ مَنْعُ؟ قَالَ: قَاسُوا الْحَالِ عَلَى ظَرْفِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، وَهَذَا غَرِيبٌ .. الْحَالُ أَشْبَهُ مَا يَكُونُ بِالْخَبَرِ أَوْ النَّعْتِ، بَلِ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْحَالِ وَالنَّعْتِ فِيهِ نَوْعٌ صَعُوبَةٌ، حِينَئِذٍ يُعَدَّلُ عَنْ تَشْبِيهِ الْحَالِ بِمَا هُوَ أَقْرَبُ إِلَيْهَا، بَلِ قَدْ يَكُونُ مِنْ جَنْسِهَا إِلَى شَيْءٍ بَعِيدٍ وَهُوَ ظَرْفُ الْمَكَانِ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ هَذَا فِيهِ بُعْدٌ، فَكَمَا أَنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ وَالشَّخْصَ الْوَاحِدَ لَا يَكُونُ فِي مَكَانَيْنِ وَزَمَانَيْنِ، هَذَا يَمْتَنِعُ عَقْلًا، قَالُوا: كَذَلِكَ لَا يَكُونُ لَهُ حَالَانِ، وَهَذَا بَعِيدٌ، وَغَرِيبٌ مِنْ ابْنِ عَصْفُورٍ أَنْ يَقُولَ هَذَا، لِمَاذَا؟ لِأَنَّهُ إِذَا قِيلَ: الْحَالُ وَصْفٌ فِي الْمَعْنَى فَلَا يَمْنَعُ الْعَقْلُ أَنْ يَكُونَ لِلشَّخْصِ الْوَاحِدِ مَائَةٌ وَصَفٍ، هَذَا غَيْرُ مَمْنُوعٍ، لَكِنْ كَوْنُهُ فِي مَكَانَيْنِ فِي زَمَانَيْنِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ هَذَا مَمْنُوعٌ. إِذْنِ فَرَقَ بَيْنَ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ وَبَيْنَ الْوَصْفِ.

إِذْنِ قَوْلُهُ: فَاعْلَمْ لَرَدَّ قَوْلِ ابْنِ عَصْفُورٍ. وَغَيْرِ مُفْرَدٍ مَا الْمُرَادُ بِهِ هُنَا؟ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَغَيْرِ، وَغَيْرِ مُعْطُوفٍ عَلَى مُفْرَدٍ الأَوَّلِ، غَيْرِ مُفْرَدٍ يَعْنِي: أَنْ يَكُونَ التَّعَدُّدُ لِصَاحِبِ الْحَالِ.

إذن قد تكونُ الحال مُتعدّدة، وصاحبها مُفرداً، وقد تكون مُتعدّدة وصاحبها مُتعدّد كذلك، ولذا قال: غَيْرِ مُفْرَدٍ، وغير المفرد شمل ثلاث صور، يدخلُ تحت قوله: غَيْرِ مُفْرَدٍ ثلاثُ صور: الأولى أن يكون صاحبُ الحال مُتعدّداً والحال مجتمعة، مثل قوله تعالى: "وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ" {33/14} الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ .. دَائِبَةٌ دَائِبًا، هذا الأصل، فإذا اتحدَ لفظُ الحال ومعناها وجبت التثنية والجمع، إذا قلت: رأيتُ زيداً راكباً راكباً، راكباً: حال من زيد، راكباً الثانية: حال من الفاعل، إذن تعدّد صاحبُ الحال، لكونه فاعلاً ومفعولاً، وتعدّدت الحال، اتحدت في اللفظ والمعنى، وهنا لا يصحُّ أن يُقال: راكباً راكباً، وإنما يجبُ تثنية تقول: رأيتُ زيداً راكبين، ومنه ((دَائِبَيْنِ)) أصلها دَائِبَةٌ دَائِبًا، فوجبت التثنية فقول: ((دَائِبَيْنِ)).

إذن تعدّد صاحبُ الحال والحال مجتمعة، يعني: في لفظٍ واحد، لكنها في المعنى مُتعددة، والاجتماعُ هذا فرغُ الاختصار الحاصل من قوله: دَائِبًا ودَائِبَةٌ.

إذن: إذا اتحدت الحال وهي المتعددة في اللفظ والمعنى وجب التثنية والجمع. هذه الصورة الأولى.

الصورة الثانية: أن يكونَ بتفريقٍ، يعني: مُتفرّقة الحال مع إيلاءِ كلٍّ منهما صاحبه، لقيتُ مُصْعِداً زيداً مُنْحَدِراً، عندنا (مُصْعِداً) و (مُنْحَدِراً)، مُصْعِداً: حال من الفاعل، ومُنْحَدِراً: حال من المفعول به، تضعُ كلّ حال بجانب صاحبه، تُفَرِّقُها؛ فتقول: لقيتُ مُصْعِداً أنا، حالّ مني، زيداً مُفْعُولُ به مُنْحَدِراً، أنا طالع وهو نازل، هذا المراد، لقيتُ مُصْعِداً زيداً مُنْحَدِراً. إذن تفرّقت الحال وتعددت وصاحبُ الحل كذلك مُتعدّد إلا أنك فرقتَ الحال لم تجمعها سواءً معاً.

الصورة الثالثة: أن تجمع كلاً منهما على حدة، لقيتُ زيداً مُصْعِداً مُنْحَدِراً، جمعتَ صاحب الحال بعضهم لبعض وقلت: مُصْعِداً مُنْحَدِراً، مُصْعِداً مُنْحَدِراً هنا إذا تعدّدت الحال وتعدّد صاحب الحال فإما أن تدلّ قرينةً على التوزيع، حال لمن هذه؟ لو قال: لقيتُ هنداً مُصْعِداً مُنْحَدِراً هذا واضح، مُصْعِداً: حال من الفاعل ومنحدرة: بالتأنيث حال من هند، لكن "لقيتُ زيداً مُصْعِداً مُنْحَدِراً"، من المصعد ومن المنحدر؟ هذا محتمل، الجمهورُ على أن الحال الأولى للاسم الثاني، ما هو الاسم الثاني؟ المفعول به زيداً، والحال الثانية للأول، يعني: ليست على الترتيب، لقيتُ زيداً مُنْحَدِراً، مُنْحَدِراً: حال من زيد، ومُصْعِداً: حال من الفاعل، لماذا؟ قالوا: تخفيفاً للفساد الحاصل؛ لأنك لو جعلتَ الأولى للأول فصلتَ بين صاحب الحال والحال بأجنبي، وإذا جعلتَ الثانية للثاني فصلتَ بين الحال وصاحب الحال بالحال التي من الأولى، لكن تخفيفاً لهذا الفساد نُعْطِي الأولى للاسم الثاني. إذن اتحدا. "زيداً مُنْحَدِراً" هنا حصل اتصالُ الحالِ بصاحب

الحال، ووقع الفصل بين الحال وصاحب الحال في الأولى، هذا أولى؛ تخفيف، ارتكاب أدنى المفسدتين فنقول: هذا تخفيف بأن يجعل الحال الأولى للاسم الثاني والحال الثانية للاسم الأول؛ لتلا يفصل بين الأحوال.

إذن هذه ثلاث صور داخلية تحت قوله: وَغَيْرُ مُفْرَدٍ أَنْ يَكُونَ صَاحِبُ الْحَالِ مُتَعَدِّدًا والحال مُجْتَمِعَةً، "وَسَحَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبِينَ". الثاني: أن يكون بتفريق مع إيلاء كلٍّ منهما صاحبه، لقيتُ مُصْعِدًا زِيدًا مُنْحَدِرًا، أن يكون بتفريق مع عدم إيلاء كلٍّ منهما صاحبه، لقيتُ زِيدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا.. فيه خلاف، الصواب أن يجعل الحال الأول للثاني والحال الثاني للأول.

قال الشارح: يجوزُ تعدُّدُ الحال وصاحبها مُفْرَدٌ أو مُتَعَدِّدٌ، فمثال الأول "جاء زید راکباً ضاحكاً"، هنا الحال من زید مُتَعَدِّدَةٌ وهو راكب وضاحك، هذان معنيان مختلفان، "جاء زید راکباً ضاحكاً" حالان متعددان، وإذا قلتَ مثلاً: "اشتريتُ الرمان حلواً حامضاً"، حلواً: حال، وحامضاً: حال، في معنى واحد؟ نعم؛ حلواً حامضاً: هذا يُسَمُّونه المَرَّ عندهم، كأنك قلت: "اشتريتُ رماناً مُرّاً"، حينئذٍ صارَ في معنى واحد، أما (راكباً وضاحكاً) هذا نقول: حال مُتَفَرِّقَةٌ في المعنى. فراكباً وضاحكاً حالان من زید والعامل فيهما جاء، وشرطه أن لا يكونَ بطريق العطف، لا بدَّ من التقيد، ومثال الثاني "لقيتُ هنداً مُصْعِدًا مُنْحَدِرَةً"، هذا واضح أن الثاني حال من الثاني، ومُصْعِدًا حال من الأول، فمُصْعِدًا من التاء، ومُنْحَدِرَةً: حال من هند والعامل فيهما لقيتُ، ومنه قوله: لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفًا ... مُنْجِدِيهِ فَأَصَابُوا مَغْنَمًا

ابْنِي خَائِفًا، أَخَوَيْهِ مُنْجِدِيهِ، إذن خائفاً: حال من ابني، ومُنْجِدِيهِ: حال من أَخَوَيْهِ، فعندَ ظهورِ المعنى تُرَدُّ كل حال إلى ما تليقُ به، وعندَ عدم ظهوره يُجْعَلُ أولُ الحالين لثاني الاسمين، وثانيهما لأول الاسمين، لما ذكرناه من العلة السابقة. ففي قولك: لقيتُ زِيدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا، مُصْعِدًا: حال من زید، ومُنْحَدِرًا: حال من التاء، وقيل: اجعلْ كلَّ حالٍ بجانب صاحبه، "لقيتُ مُنْحَدِرًا زِيدًا مُصْعِدًا"، هذا قول، والصواب ما ذكرناه أولاً؛ أنه يُجْعَلُ الأول للثاني والثاني للأول.

نقفُ على هذا والله أعلم. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ... !!!

عناصر الدرس

- * أنواع الحال من حيث التأكيد وعدمه
- * الأصل في الحال أن تكون مفردة وقد تكون جملة بشروط.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى:

وَعَامِلُ الْحَالِ بِمَا قَدْ أُكِّدَا ... فِي نَحْوِ لَا تَعَثْ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا
وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ ... عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

هذا شروع منه بعد أن أنهى الكلام على الحال المؤسسة، الحال عند النحاة على قسمين:

حال مؤسسة، وحال مؤكدة. الحال المؤسسة هي الأصل، قالوا: وهي التي لا يُستفاد معناها بدونها؛ بدونها يعني إذا سقطت حينئذٍ سقط معناها الذي جاء به من أجلها، فإذا قيل: جاء زيد ركباً، ركباً هذه حال مبينة مؤسسة، لو حذفها "جاء زيد" ما استفدنا المعنى الذي دلّت عليه "ركباً" من اللفظ بعد إسقاطها، "جاء زيد ركباً". هي التي لا يستفاد معناها بدونها، إذن لا بد من ذكرها، وهذه هي التي مضت من أول الباب إلى البيت الأخير السابق يتعلق بالحال المبينة وهي المؤسسة. والمؤكدة -وهي النوع الثاني- وهي التي شرع فيها الناظم هنا، وهي التي يُستفاد معناها بدونها، لأن التأكيد المراد به التقوية، والمؤكد والمؤكد الأصل يكون المؤكد زائداً على المؤكد، حينئذٍ لو أسقط المؤكد حينئذٍ دلّ المؤكد على المعنى الذي دلّ عليه المؤكد. إذن لم نستفد منها إلا مجرد التقوية فحسب. وهي التي يُستفاد معناها بدونها، وهذه المؤكدة عند النحاة على ثلاثة أنحاء:

مؤكدة لعاملها، ومؤكدة لصاحبها، ومؤكدة لمضمون الجملة، هذه ثلاثة أنواع وإن كان في بعضها نزاع.

الأول: إما مؤكدة لعاملها، وهي كل وصف وافق عامله؛ إما معنى دون اللفظ، أو وافقه في اللفظ والمعنى معاً، يعني إذا جاء لفظ الحال موافقاً للعامل؛ إما أن يوافقه في اللفظ والمعنى؛ وإما أن يوافقه في المعنى فحسب، كالمثال الذي ذكره الناظم هنا: (لَا تَعَثْ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا).

لَا تَعَثْ: (لَا) هذه ناهية، تَعَثْ: هذا فعل مضارع أصله تعثو، فِي الْأَرْضِ: متعلق به، مُفْسِدًا: هذا حال من الفاعل؛ لَا تَعَثْ أَنْتَ مُفْسِدًا، نقول: عثى يعثو بمعنى أفسد، حينئذٍ مُفْسِدًا ما الذي زاده على المعنى؟
نقول: هذا معلوم من قوله: (لَا تَعَثْ فِي الْأَرْضِ)؛ لأن لَا تَعَثْ المراد به لَا تفسد في الأرض، فمُفْسِدًا نقول هذا أَكَّدَ معنى عامل الحال، ووافقه في المعنى دون اللفظ.
وقد تكون مؤكدة له وموافقة له في اللفظ والمعنى معاً، ((وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا)) [النساء: 79] أرسلناك رسولاً، رسولاً حال مؤكدة، مؤكدة لأي شيء؟ للعامل الذي هو وأرسلناك من لفظه ومعناه، لو أُسْقِطَ؛ وأرسلناك للناس: معلوم أنه أُرْسِلَ للناس رسولاً، ما دام أنه أُرْسِلَ حينئذٍ لَزِمَ منه أن يكون رسولاً، إذن يُستفاد معناها بدونها.

إذن نقول: القسم الأول من المؤكدة، أن تؤكد عاملها، وهي كل وصف وافق عامله؛ إما معنى دون لفظ؛ كالمثال الذي ذكره الناظم: و (لَا تَعَثْ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا)؛ لأن الإفساد والعثو بمعنى واحد، حينئذٍ وافقه في المعنى دون اللفظ، ((فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا)) [النمل: 19] ضَاحِكًا حال مؤكدة لتَبَسَّمْ، لأنه معلوم منه إذ الابتسام نوع من الضحك، ((ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ)) [التوبة: 25] مُدْبِرِينَ: حال مؤكدة للعامل وَلَّيْتُمْ، ولى وأدبر بمعنى واحد، ولى زيد يعني فرّ، وأدبر يعني فرّ، حينئذٍ اختلفا في المادة واتحدا في المعنى، أو معنى ولفظاً نحو: ((وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا)) [النساء: 79] هذه مؤكدة لعاملها.

أو مؤكدة لصاحبها، وهذه لم يذكرها الناظم، كقوله تعالى: ((لَا مَنَ مَنَ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا)) [يونس: 99] (مَنَ) صيغة عموم، فتدلُّ على كل الأفراد، لو لم يقل جَمِيعًا لما أفادت الجمع؟ أفادت أم لا؟ لو لم يقل جميعاً في غير القرآن أفادت، لأنها لفظٌ يُفِيدُ العموم فيصدق على كل الأفراد، فلما قال: جميعاً، "كلّ الناس جاءوا جميعاً" مثلاً، فنقول "جميعاً" هذا حال مؤكدة لصاحب الحال.

وهنا ((لَا مَنَ مَنَ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا)) (مَنَ) فاعل، (آمَنَ) فعلٌ ماضٍ، (كُلُّهُمْ) تأكيد ل (مَنَ)، (جَمِيعًا) هذا منصوب على الحال. حينئذٍ نقول هذه مؤكدة لصاحبها.
والثالث: مؤكدة لمضمون الجملة، وهي التي عناها بقوله: وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ.
إذن قوله: وَعَامِلُ الْحَالِ بِمَا قَدْ أُكِّدَا مُرَادَهُ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ مِنْ أَنْوَاعِ الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ، وهي ما أَكَّدْتَ عاملها سواء وافقته في اللفظ والمعنى ((وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا)) [النساء: 79]، أو وافقته في المعنى دون اللفظ.

وَعَامِلُ الْحَالِ هذا مبتدأ، (عَامِلٌ) مضاف و (الحَال) مضاف إليه.
بِهَا قَدْ أُكِّدَا، قد أُكِّدَ بِهَا، (قَدْ) حرف تحقيق، (أُكِّدَا) الألف للإطلاق، (بِهَا) جار
ومجرور متعلق بـ أُكِّدَا، هنا تقدّم معمول الفعل المؤكّد، والأصل فيه المنع، لأن ما بعد
(قد) الأصل لا يعمل فيما قبلها، حينئذٍ (بِهَا) نقول متعلق بـ (أُكِّدَا) ، والضمير يعود
إلى عامل الحال.
وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا أين الخبر؟ جملة قَدْ أُكِّدَا.
فِي نَحْوِ هذا جار ومجرور مُتعلّق بقوله: أُكِّدَا.
فِي نَحْوِ قولك: (لَا تَعَثَّ فِي الْأَرْضِ) هي في الأرض أصلها، نُقلت حركة الهمزة إلى اللام
في الأرض، ليس في الأرض.
(لَا تَعَثَّ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا): مُفْسِدًا هذا حال من الفاعل تَعَثَّ، يقال: عثا يعثو عثواً،
وعثا يعثى عثى، يعني بالواو وبالألف المنقلبة عن ياء.
وذهب الفراء والمبرد والسهيلي إلى أن الحال لا تكون إلا مؤسّسة، فالحال عندهم قسم
واحد فحسب، وليست منقسمة إلى نوعين: مؤسّسة ومؤكّدة.

وأنكروا أن تكون مؤكّدة لعاملها، وتأولوا الأمثلة حتى جعلوها من أمثلة المؤسّسة، حينئذٍ
الحال عندهم قسم واحد فحسب، ليست مؤكّدة، لأنها إنما جيء بها لبيان هيئة إما
الفاعل وإما المفعول وإما المضاف إلى آخره، حينئذٍ ما دلّ على بيان هيئة أو جيء
للدلالة على الهيئة، فالأصل فيه أنه يكون مُفِيداً لا يُسْتغنى عنه بدونه، يعني لا يمكن أن
تُفيد الجملة بعد ذهاب الحال مثلما ولو وجدت الحال فيستويان .. هذا ليس عندهما،
وَلَا تَعَثَّ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا، هذا مُؤَوَّل حتى يجعلوها حالاً مؤسّسة.
ولم يتعرّضوا لإنكار المؤكّدة لصاحبها لأنها مما ولّده المتأخرون .. وليسوا بمتأخرين إنما هم
من المتقدمين، إذن: لم يُنكروا الحال المؤكّدة لصاحبها؛ لأنها غير معروفة عند المتقدمين.
وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا ... فِي نَحْوِ لَا تَعَثَّ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا

تنقسم الحال إلى مؤكّدة وغير مؤكّدة، -هكذا قال الشارح-، فالمؤكّدة على قسمين،
وغير المؤكّدة ما سوى القسمين، المؤكّدة على قسمين هذا عند المتأخرين ليس مقبولاً،
وإنما هي ثلاثة أقسام:

فالقسم الأول من المؤكّدة: ما أكّدت عاملها، وهي المراد بهذا البيت، وهي كل وصف
دلّ على معنى عامله وخالفه لفظاً، وهو الأكثر، أو وافقه لفظاً وهو دون الأول في

الكثرة، مثال الأول: (لَا تَعَثْ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا) ، ومنه: ((ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ)) ((ولا تَعَثُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ)) الإفساد والعتو بمعنى واحد.
ومن الثاني قوله: ((وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا)) ((وَسَخَّرَ لَكُمْ)) ثم قال: ((مُسَخَّرَاتٍ))
هذا مما تعدد فيه صاحب الحال وجمعت الحال، أصله: سَخَّرَ لكم الليل والنهار
والشمس والقمر والنجوم مُسَخَّرًا مُسَخَّرًا مُسَخَّرًا مُسَخَّرًا، هذا الأصل، فقيل:
مُسَخَّرَاتٍ جُمِعَ هذا الأصل من باب الاختصار.
وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ ... عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

هذا هو القسم الثاني من الحال المؤكدة، وهي المؤكدة لمضمون الجملة يعني ما دلّت عليه الجملة.

وَإِنْ تُؤَكِّدْ الحال هي تؤكّد .. تؤكّد تؤكّد.

جُمْلَةً هذا مفعول به.

فَمُضْمَرٌ عَامِلُهَا فَمُضْمَرٌ عَامِلُهَا، إذن تقع الحال هنا بعد جملة، واشترط في هذه الجملة أن يكون جزءا معرفتين، وأن يكونا جامدين، وأن تكون جملة اسمية.

وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً إذن ليس على إطلاق الجملة، وإن كانت الجملة تشمل الجملة الفعلية والجملة الاسمية، لكن الجملة الفعلية هي التي عنها بقوله:

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا ... فِي نَحْوِ لَا تَعَثْ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا

حينئذٍ اختصّ قوله: وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ، وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً يعني: جملة اسمية؛ لأنها لو كانت فعلية لعملت في الحال، ولحاجت إلى تقدير محذوف، وهنا العامل محذوف، فالحال المؤكدة لمضمون الجملة هو من المواضع التي يجب فيها حذف عامل الحال، حينئذٍ وجب حذف عامل الحال، هذا يقتضي أن تكون الجملة ليست فعلية؛ لأنها لو كانت فعلية أو فيها ما فيه معنى الفعل لكان هو العامل في الحال، ولما احتجنا إلى تقدير محذوف ليكون هو الحال.

إذن: وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ عَامِلُهَا الفاء هذه واقعة في جواب الشرط، (إن)، فَمُضْمَرٌ عَامِلُهَا، فَمُضْمَرٌ هذا خبر مُقَدَّم، عَامِلُهَا: مبتدأ مُؤَخَّر، لماذا لا يجوز العكس؟ ماذا؟
ضمير، عاملها مضمرة؟؟؟ ، فَمُضْمَرٌ نقول: هذا خبر مُقَدَّم، عَامِلُهَا: مبتدأ مُؤَخَّر، كونه مضمرة وجوباً، فَمُضْمَرٌ عَامِلُهَا، كونه مضمرة وجوباً يعني: محذوفاً يدلُّ على أن الجملة هذه التي تؤكّد بالحال كونها اسمية وليست فعلية لماذا؟ لأننا لو جعلناها فعلية وقدرنا أن

فيها ما يعمل عمل الفعل لما احتجنا إلى عامل يكون محذوفاً، حينئذٍ تعين أن يكون الفعل المذكور في الجملة السابقة وهي جملة فعلية أو ما فيه رائحة الفعل أن يكون هو العامل، لكن المسألة مفروضة فيما إذا لم يكن عاملاً، فحينئذٍ نجعل لها عاملاً محذوفاً واجب الحذف، هذا دل على أنها جملة اسمية وليست بفعلية.

جزءاها معرفتان، لا بد أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين، لماذا؟ قالوا: هذا كذلك مأخوذ من كلام الناظم من تسميتها مؤكدة أو مؤكدة؛ لأن الشيء لا يؤكد إلا إذا كان معلوماً، وإذا لم يكن معلوماً حينئذٍ لا يصح تأكيده، ولذلك سبق أن صاحب الحال يشترط فيه أن يكون معرفة أو ما هو قريب من المعرفة، وهو النكرة الذي جيء بمسوغ معه ليصح كونه صاحب حال، حينئذٍ إذا لم تكن الجملة معروفة معلومة حينئذٍ لا تؤكد، لأنه لا يؤكد إلا ما كان معروفاً معلوماً، فدل على أن جزئي الجملة معرفتان.

جامدان: وهذا الشرط الثالث؛ يعني كل منهما جامد ليس بمشتق؛ لأنه لو كان مشتقاً لكان هو العامل، لو وجد واحدٌ منهما المبتدأ أو الخبر اسم فاعل أو اسم مفعول، أو صفة مُشَبَّهة حينئذٍ لكان هو العامل في الحال، ونحن فرضنا المسألة في جملة لا عامل فيها بحيث نجعل العامل محذوفاً واجب الحذف.

جامدان: مأخوذ من كون الحال مؤكدة للجملة لأنه إذا كان أحد الجزأين مشتقاً أو في حكمه كان عاملاً في الحال، فكانت مؤكدة لعاملها لا للجملة.

إذن: يشترط في هذه الجملة التي تؤكد، وإن تؤكد جملةً أي: اسمية.. جزءاها معرفتان جامدان، اسمية لأنه عنى بقوله: وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أَكَّدا الجملة الفعلية، حينئذٍ لم يبق مُقَابلاً لها إلا الاسمية، لأن ما أكد مضمون الجملة قسيم لما أكد عامل الجملة.

الحال المؤكدة لعاملها هذا قسم، والحال المؤكدة لمضمون الجملة هذا قسم، تعين في الأولى أن تكون فعلية، لأن الحال أكدت العامل، والعامل لا يكون إلا فعلاً أو ما فيه رائحة الفعل، هذه قسيمة لها، دل على أنها اسمية، كذلك هما جامدان وجزءاها معرفتان.

وإن تؤكد جملةً وإن تؤكد الحال هي، الضمير يعود على (الحال).

جملةً عرفنا قوله جملة، هذا يشترط فيه أن تكون اسمية، جزءاها معرفتان جامدان، والتعليل كما سبق.

فَمُضْمَرُ عَامِلِهَا: يعني محذوف، عاملها محذوف.

وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ: يعني لفظ الحال يُؤَخَّرُ، هذا من المواضع التي ذكرناها في الست المسائل

التي يجبُ فيها أن تكون الحال مُؤخَّرة عن عاملها أو عن صاحبها.
وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ: وَلَفْظُهَا (الواو) هذه استثنائية، يعني: الجملة مُستأنفة أفادت حُكماً غير معلوم من السابق.

وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ يعني لفظ الحال يُؤخَّر عن الجملة فلا يتقدَّم الجملة ولا يتوسَّط الجملة.
وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ عن الجملة وجوباً أيضاً، لضعف العامل؛ لأنَّ العاملَ ضعيف فيجب تأخيرُه عما هو كالعوض منه وهو الجملة، كأن الجملة عوض عن العامل حينئذٍ لا تتقدَّم الحال عليه.

وأيضاً لأنها مؤكَّدة، حال مؤكَّدة، والمؤكَّد بعد المؤكَّد.
قال الشارح: هذا هو القسمُ الثاني من الحال المؤكَّدة، وهي ما أكَّدت مضمون الجملة، ما المرادُ بمضمون الجملة؟ المُسند والمُسند إليه، ما المراد بمضمون الجملة؟ يعني مدلول الجملة، ليس هو اللفظ "زيد أخوك"، المراد كون زيد أخاك، مضمون الجملة مم تأخذه؟ إن كان الخبر مُشتقاً حينئذٍ نظرنا في المصدر فأضفناه إلى اسمها، زيد قائم: قيام زيد، هذا مضمونُ الجملة، مضمونُ الجملة تأخذه كيف؟ نقول: ننظرُ في الخبر إن كان مُشتقاً حينئذٍ نظرنا إلى المصدر، نُضيفُه إلى المبتدأ، تقول: قيام زيد، هذا مضمونُ الجملة، وإذا كان غير مُشتقٍ حينئذٍ نظرنا إلى الكون، نأتي بلفظِ الكون مصدر كان، فنضيفُه إلى الاسم، ثم نأتي بالخبر منصوباً على أنه خبرٌ للكون، "زيد أخوك"، "زيد قائم" ليس وارداً معنا هنا؛ لأن الخبر مُشتقٌ والكلام مفروض فيما إذا كان المبتدأ والخبر جامدين، حينئذٍ نقول: زيد أخوك، ما مضمون الجملة؟ كون زيد -انظر جئت به مُضافاً إليه- "أخاك" جئت بالخبر منصوباً على أنه خبرٌ للكون، "كون زيد أخاك" هو الذي تؤكِّده الحال، زيد أخوك.

قال: وشرطُ الجملة أن تكون اسمية وجزءاها معرفتان جامدان، وعرفنا المأخَذَ من كلام الناظم، هذه شروطُ كُلِّها مأخوذة من كلام الناظم، من قوله: جملةٌ إلى آخر ما ذكرناه. نحو ماذا؟ زيد أخوك عَطوفاً، وأنا زيد معروفة، إذن "زيد أخوك" جملة اسمية جزءاها معرفتان، زيد معرفة وأخوك معرفة، وجامدان كذلك ليس فيهما ما هو فعل أو ما فيه رائحة الفعل، وأنا زيد (أنا) مُبتدأ وزيد خبر وهي جملة اسمية، معروفة، فعطوفاً ومعروفةً حالان وهما منصوبان بفعل محذوف وجوباً، حينئذٍ نقول: عطوفاً هذا أَكَّدَ مضمون الجملة لأنه وقع بعد جملة اسمية، جزءاها معرفة وجامدان.

ومعروفاً كذلك نقول: مؤكّد لمضمون الجملة، وهو أنا زيد، كون زيد أنا، وهما منصوبان حينئذٍ العامل فيهما محذوف.

قال: فَمُضْمَرٌ عَامِلٌهَا إذن لا بدّ أن يكون العاملُ محذوفاً، وحكمُ الحذفِ هنا الإيجاب، وهنا تأخّرت الحال؛ لم تسبقها الجملة. لا يصح أن يقال: عطوفاً زيد أخوك، ولا يقال: زيد عطوفاً أخوك، لماذا لا يصحّ؟ لضعفِ العامل، وهما منصوبان بفعل محذوف وجوباً، والتقدير في الأول: زيد أخوك أحقه عطوفاً، والثاني أحقّ معروفاً لأنه اسم مفعول، الأول عطوف فعول، والثاني معروف، حينئذٍ نأتي بلفظ أحقه معروفاً عطوفاً، فجعلنا العامل محذوفاً، ولا يجوزُ تقديم هذه الحال على هذه الجملة، فلا تقول: "عطوفاً زيد أخوك" ولا "معروفاً أنا زيد"، ولا توسّطها بين المبتدأ والخبر لئلا يتقدّم المؤكّد على المؤكّد، وإن لم يقولوا ذلك في المفرد، في المفرد لم يقولوا بهذا، لكن لما كانت الحال المؤكّدة الضعيفة من حيث القبول هل هي موجودة أم لا؟ ومن حيث الفائدة، ومن حيث صدق حدّ الحال عليها، حينئذٍ وُجد فيها ضعف، فغولمت مُعاملة العامل الضعيف، فلم يتصرّف فيها كما تُصرّف في الحال المبيّنة.

إذن: وإن توكّد جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ عَامِلٌهَا أي: عاملُ الحالِ محذوف وجوباً، ولفظُها أي لفظُ الحال يُؤخّر عن الجملة وجوباً، فلا يجوزُ أن يتقدّم على الجملة، ولا يجوزُ أن يتوسّط بينهما.

ثم قال رحمه الله:

وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةً ... كَجَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَاوٍ رِخْلَهُ

تجيءُ جملةٌ موضعَ الحال. الحال قد يقع اسماً مفرداً، وهذا هو الأصل، ولذلك قلنا الحال وصفٌ صريحٌ ومؤوّلٌ بالصريح يشمل النوعين؛ لماذا؟ صريح هذا واضح، جاء زيد ضاحكاً، ومؤوّل بالصريح؛ لأنّ من الحال ما يكون جملةً، سواء كان جملة اسمية أو جملة فعلية، وما يكون ظرفاً، وما يكون جاراً ومجروراً، فهذه أربعة أنواع أو ثلاث، كلّها تأتي موضع الحال فتفيد ما أفادته الحال حينئذٍ تكونُ في موضع نصبٍ في الجملة، ويكونُ الظرفُ والجارُ والمجرورُ مُتعلّقين بمحذوف واجب الحذف؛ إما أن يكون اسماً وإما أن يكون فعلاً، يجوزُ تقديره بفعل استقرّ، ويجوزُ تقديره بمستقرّ.

حينئذٍ نقولُ الحال يأتي اسماً مفرداً وظرفاً وجاراً ومجروراً وجملةً؛ كما نصّ الناظم هنا عليه، وتركَ الظرفَ ولم يُنبّه عليه لعلّه إحالة إلى الخبر؛ لأنّ الحال هنا أشبه ما يكون بالخبر، فكما أن الخبر يأتي مفرداً ويأتي جملةً، ومُفْرَداً يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَةً، كما قالوا: وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ، هذا مثله في الحكم، رأيتُ الهلالَ بينَ السحابِ، رأيتُ: فعل

وفاعل، والهلل: مفعول به، بين السحاب: هذا ظرف مكان متعلق بمحذوف حال تقديره استقر، جملة فعلية أو مستقر بال نصب؛ إذا قدرته مفرداً تأتي به منصوباً، كأنه قال: رأيت الهلال مستقر بين السحاب.

وجاراً ومجروراً: ((فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ)) [القصص: 79] استقر في زينته، مستقراً في زينته، كائناً في زينته، ثبت؛ حصل في زينته، إذن في زينته: نقول هذا حال وقع جاراً ومجروراً، ويتعلقان بمستقر أو استقر محذوفين وجوباً، وجملة سواء كان جملة اسمية أو جملة فعلية، ولذلك قال:

وَمَوْضِعُ الْحَالِ مَوْضِعُ هَذَا مَنْصُوبٍ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ الْمَكَانِيَّةِ، وَهُوَ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ، مَوْضِعُ مضاف والحال مضاف إليه، والعامل فيه تجيء، وتجيء: فعل مضارع، وجملة: فاعل، تجيء جملة موضع الحال، حينئذ تكون في محل نصب، لأن الحال منصوبة وكذلك ما جاء في موضع الحال يكون منصوباً، لكن إعراب المفرد يكون لفظاً ظاهراً أو مقدراً. وأما إعراب الجملة فيكون محلياً. إعرابُ الجمل والمبنيات نقول هذا محلياً. ويشتد في الجملة التي يصح وقوعها حالا كونها خبرية، حينئذ لا يصح إيقاع الجملة الطلبية ولا الإنشائية بموضع الحال، وهم حملوا الحال على باب الخبر والنعته، فهما مشتبهين، فاشتدوا كونها خبرية تغليبا لشبهه بالنعته، تغليبا لشبه الحال بالنعته، سيأتي في النعت هنا: وَامْنَعْ هُنَا إِيْقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ.

أي: ذات الطلب لا تصح بخلاف الخبر، الخبر سبق معنا أنه يصح أن يقال: زيد اضربه، على الصحيح، يصح أن تقع الجملة الطلبية خبراً لمبتدأ، زيد: مبتدأ، اضربه: جملة طلبية يصح أن تكون خبراً على المبتدأ، لكن في النعت لا يصح.

وامنع هنا - في النعت - هنا نص على باب النعت، وامنع هنا إيقاع ذات الطلب، فإذا جاء حينئذ يضمن فيها القول، هنا اشتدوا أن تكون خبرية تغليبا لشبه الحال بالنعته في كونه قيداً مخصصاً على شبهه بالخبر في كونه محكوماً به. هذا من دقة النحاة؛ لأن النعت مخصص، كما أن الحال مخصص، والخبر محكوم به فحسب، ليس فيه فائدة الاختصاص، يعني: لا ينفي مدلول الخبر عن غير المبتدأ، زيد قائم: أثبتنا القيام لزيد، ليس فيه تخصيص، عمرو؛ خالد قد يكون قائماً بخلاف النعت، فالأصل فيه أن يكون النعت للاحتراز؛ جاء زيد العالم، العالم الأصل أنه احتراز عن غير العالم، فهو فيه تخصيص، الحال أيهما أقرب إلى الخبر في كونه محكوماً به فحسب أو كونه فيه نوع تخصيص؟ لاشك أنه الثاني، فلذلك ألحقت بالنعته في هذا المقام؛ فاشتد في الجملة أن

تكون خبرية لا طلبية ولا إنشائية، وحينئذٍ يمتنع إيقاعُ الطلبية حالاً؛ كما يمتنع إيقاع الإنشائية حالاً فلا يصحّ، وما جاء من ذلك مؤول كما قال ابن هشام في الأوضح وغيره.

إذن: وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةُ خَبَرِيَّةٍ يُقَيِّدُهَا، فخرجت بها الإنشائية والطلبية. الشرط الثاني: أن تكون غير مُصدّرة بدليل استقبال، دليل الاستقبال مثل: (لن) و (السين) و (سوف)؛ نقول هذه لا تدخل على الجملة الخبرية، لأن الجملة الخبرية قد تكون مُصدّرة بذلك.

الثالث: أن تكون مُرتبطة؛ يعني لا بدّ من رابط كالجملة الخبرية والنعنية، الحكم واحد، الجملة في النعت لا تقع نعتاً إلا برابط، والجملة في الخبر لا تقع خبراً إلا برابط، وهنا الرابط إما أن يكون الواو والضمير معاً، بالواو والضمير معاً، فالواو واو الحال، واو الابتداء والضمير، ومرجع الضمير يكون عائداً على صاحب الحال ((خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ)) [البقرة: 243] خرجوا وهم أُلُوف، الواو واو الحال، هم أُلُوف: مبتدأ وخبر، الضمير الذي وقع عُمدة وهو المبتدأ، هذا رابط أيضاً يعود على صاحب الحال، خرجوا الواو، وهم أُلُوف: الجملة حالية وهي جملة اسمية خبرية، والرابط بين صاحب الحال هو الواو في خرجوا وبين الحال في الجملة نفسها -اثنان: الواو نفسها واو الحال وهي رابط، وكذلك الضمير الذي هو المبتدأ.

إذن: أن تكون مُرتبطة إما بالواو والضمير معاً، يجتمعان معاً في جملة واحدة، أو بالضمير فقط، نحو: ((اهْبِطُوا ... بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ)) أي: مُتَعَادِينَ، اهبطوا: الواو صاحب الحال، بعضكم: الكاف هي مردّها الواو بالمعنى، حينئذٍ نقول: الرابط هنا في "بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ" هذه جملة اسمية الرابط فيها الكاف بَعْضُكُمْ .. الضمير فقط، لم تأت الواو هنا، حينئذٍ نقول: اكتفَى بالضمير عن الواو، لأن الواو رابط مُستقلّ، والضمير رابط مُستقلّ، فإذا وُجدت الواو اكتفينا بها عن الضمير، والعكس بالعكس، وإذا اجتمعا حينئذٍ نقول اجتمع فيه رابطان. أو بالواو فقط دون الضمير ((لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ)) [يوسف: 14] "نَحْنُ عُصْبَةٌ" مبتدأ وخبر، والجملة في محل نصب حال، أين الرابط؟ الواو فحسب.

إذن: يُشْتَرَطُ في هذه الجملة التي يصحّ إيقاعها حالاً ثلاثة شروط، وهي: أن تكون خبرية، أن تكون غير مُصدّرة بدليل استقبال؛ أي حرف يدلّ على الاستقبال؛ (أن) المصدرية أو (لن) أو (سوف) أو (السين) نقول هذه كلها ممنوع.

ولذلك امتنع ((فَإِنَّهُ سَيَّهَدِينَ)) [الزخرف: 27] ، " سَيَّهَدِينَ " بعضهم أعربها حال،
نقول هذا ممتنع؛ لماذا؟ لكونها مُصَدَّرَةٌ بـ (السين). زاد بعضهم أن لا تكون جملة الحال
تعجبية، جاء زيد أكرم به؛ لا يصح، لأن ثم نزاعاً؛ هل التعجبية خبرية أم إنشائية؟ إن
كانت إنشائية فالحمد لله، نحن نقول: نشترط فيها الخبرية، إن كانت خبرية حينئذٍ لا بُدَّ
من استثنائها، فنقول خبرية بشرط أن لا تكون تعجبية.
قال: وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةُ كَجَاءَ زَيْدٌ كَقَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ، الكاف داخل على مقول
محذوف، كقولك: جاء زيد، جاء: فعل ماضي مبني على الفتح؛ لا محل من الإعراب،
ما معنى لا محل له من الإعراب؟
ليس فاعلاً ولا مبتدأ ولا مفعولاً إلى آخره، جميع المحالّ نفيها عن الفعل الماضي، زَيْدٌ:
فاعل مرفوع بـ جاء، ورفع الضمة الظاهرة على آخره، وَهُوَ بِإِسْكَانِ الْمَاءِ لُغَةً، الواو واو
الحال، تُسَمَّى واو الابتداء؛ لأنها أكثر ما تدخل على المبتدأ.
وَهُوَ نَاوٍ رَحْلُهُ، وَهُوَ: مبتدأ، ناوٍ: خبر، ناوٍ مكسور؛ كيف يكون خبراً؟
وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ ... كَذَاكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأِ

كيف يكون مجروراً بالكسرة؟ ناوي، إذن هذا منقوص:
وَنَوْنِ الْمُنْكَرِ الْمُنْقُوصَا
تَقُولُ هَذَا مُشْتَرِئاً مُحَادِعُ ... فَيَرْفَعُهُ وَجَرَّهُ خُصُوصَا
وَأَفْرَعُ إِلَى حَامٍ حَمَاهُ مَانِعُ

إذن: ناوٍ أصله ناوي، قاضي، استثقلت الضمة على الياء فحذفت، صار ناوي، ثم نُؤْنُ
لأنه مُنْكَرٌ وهو واجب التنكير فالتقى ساكنان، حذفت الياء للتخلص من التقاء
الساكنين، صار ناوٍ.
إذن: ناوٍ خبر مرفوع، ورفع ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء
الساكنين، إذن: ناوٍ خبر مرفوع، ورفع ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من
التقاء الساكنين.

رَحْلُهُ: مفعول به لناوٍ لأنه اسم فاعل، إذن: كما تَجِيءُ موضع الخبر والنعت جملة،
كذلك تنأتي في باب الحال، الأصل في الحال والخبر والصفة الأفراد لا شك في هذا،
الأصل فيها الأفراد سواء كان في باب الخبر أو في باب النعت أو في باب الحال، الأصل
أن تكون الحال مفردة (ضاحكاً).

ولذلك إذا جاءت جملة نقول: في محلّ نصب حال، ثم نؤوّلها؛ إن أمكن تأويلها رددناها إلى الوصف، فإن لم يمكن تُترك كما هي، ويقال: في محلّ نصب حال، وتقع الجملة موقع الحال كما تقع موقع الخبر والصفة، ولا بدّ فيها من رابط وهو في الحالية إما ضمير، ومرجع الضمير صاحب الحال، هناك المبتدأ والنعت على المنعوت .. والحال أن يشتمل على ضمير يعود على صاحب الحال، نحو: جاء زيد يده على رأسه، جاء زيد: فعل وفاعل، يده على رأسه: يده مبتدأ، وعلى رأسه خبر، والجملة في محلّ نصب حال، وهي جملة اسمية خبرية لم تُصَدَّر بعلامة استقبال، ومشتملة على رابط، وهو المضاف إليه، يده: يعني: يد زيد، هذا رابط بين الجملة الحالية وصاحب الحال. أو واو وتُسمّى واو الحال وواو الابتداء، وعلامتها يعني واو الحال وواو الابتداء صحة وقوع (إذ) موقعها، إذا صحّ أن يُؤتى بـ (إذ) موقع الواو حينئذ قلنا هذه واو الحال، وكذلك إذا أفهمت الجملة كشفاً هيئة حينئذ قلنا أفادت ما أفادته المفرد، ولذلك علامة واو الحال أن يصحّ محلها (إذ)؛ يعني من حيث معنى (إذ)؛ ليس المراد أنها مرادفة أن تُفسّر بمعنى (إذ) ، وإنما (إذ) لها علاقة بما قبلها. سيأتي هذا معنا.

جاء زيد وعمرو قائم، جاء زيد إذ عمرو قائم، أو الضمير والواو معاً: جاء زيد وهو ناو رَحَلَهُ.

وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ ... حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ
وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا أَنْوَ مُبْتَدَأَ ... لَهُ الْمُضَارِعُ اجْعَلَنَّ مُسْنَدًا

وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ ... حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ

هذا كالاستثناء أو التفصيل لما سبق: ومَوْضِعُ الْحَالِ تَحْيُءُ جُمْلَةً لَا بَدْءَ مِنْ رَابِطٍ، إما واو، وأما ضمير، وإما هما معاً.

بعضُ الجمل لا يصحّ إدخال الواو عليها، يجب تجرّدها من الواو، ذكر مسألة واحدة، وهي أكثر من هذا؛ هي ست مسائل أو سبع، ذكر واحدة منها وقال:
وَذَاتُ بَدْءٍ ذات يعني جملة فعلية وقعت حالاً ذاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ يعني: مفتوحة بفعل مضارع.

ثَبَتَ يعني: مُثَبَّت لا منفي.

ذَاتُ بَدْءٍ يعني: صاحبة ابتداء، ذاتُ: مبتدأ وهو مضاف، وبَدْءٍ: مضاف إليه.

بِمُضَارِعٍ: بدء بمضارع مُتَعَلِّقٍ ببدء.

ثَبَّتْ: الجملة نعت لمضارع.

حَوَتْ ضَمِيرًا يعني: اشتملت على رابط هو الضمير، دون الواو ولا تدخل عليها الواو، بل يمتنع إدخال الواو على جملة حالية مفتوحة بمضارع مثبت لا منفي، ولذلك قال: وَمِنَ الْوَائِ خَلَتْ وَجُوبًا، وَمِنَ الْوَائِ خَلَتْ، خَلَتْ مِنَ الْوَائِ، مِنَ الْوَائِ مُتَعَلِّقٌ بقوله: خَلَتْ .. وَجُوبًا.

إِذْنِ: ذَاتُ بَدَءٍ بِمُضَارِعٍ نقول: الْحَكْمُ هُنَا مُتَعَلِّقٌ بِالْجُمْلَةِ الْحَالِيَةِ إِذَا وَقَعَتْ فِعْلًا مُضَارِعًا مَثْبُتًا؛ حِينَئِذٍ تَرِبَطُ بِالضَّمِيرِ دُونَ الْوَائِ مِثْلَ: جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ، جَاءَ: فِعْلٌ مَاضِي، وَزَيْدٌ: فَاعِلٌ وَهُوَ صَاحِبُ الْحَالِ، (يَضْحَكُ) هَذِهِ جُمْلَةٌ، وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَحِيٌّ جُمْلَةً، وَقَعَتْ الْجُمْلَةُ هُنَا يَضْحَكُ فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَالضَّمِيرُ مُسْتَتِرٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ عَلَى زَيْدٍ، جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ، هَلْ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: جَاءَ زَيْدٌ وَيَضْحَكُ؟

نقول الجواب: لا، لماذا؟ لأنهم استثنوا الجملة المضارعية المثبتة يعني: الذي لم يتقدم على الفعل المضارع حرف نفي، حينئذٍ نكتفي برابط واحد وهو الضمير، ولذلك قال: حَوَتْ ضَمِيرًا يَرِبُطُهَا بِصَاحِبِهَا.

وَمِنَ الْوَائِ خَلَتْ وَجُوبًا، لماذا؟ قالوا: لشبهه باسم الفاعل، أشبه الفعل المضارع المثبت اسم الفاعل، واسم الفاعل مفرد، والمفرد لا تدخل عليه الواو: جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا، جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ، يَضْحَكُ أَشْبَهَ ضَاحِكًا، وَضَاحِكًا لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ الْوَائِ، وَإِنَّمَا يُكْتَفَى بِالضَّمِيرِ؛ لِأَنَّ ضَاحِكًا فِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى صَاحِبِ الْحَالِ. لشبهه باسم الفاعل بخلاف الماضي فليس شبهه به شديدًا، لأنه وإن أشبهه في وقوعه صلة وصفة وحالاً؛ يزيد المضارع بكونه على حركاته وسكناته، وكالماضي في الجملة الاسمية.

أما الجملة الاسمية والجملة الفعلية المفتوحة بالماضي أو المضارع المنفي هذا سيأتي تفصيله معنا، الجملة الاسمية يصحُّ أن تقترن بالرابطين كما ذكرناه، يَدُّهُ عَلَى رَأْسِهِ، وَيَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ، يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ.

وَهُوَ نَاوٍ رَحْلَةً جَارَ فِيهِ الْوَجْهَانِ، وَهُنَا وَجِبَ تَجْرِيدُهَا مِنَ الْوَائِ لِأَنَّ الْمَضَارِعَ أَشْبَهَ اسْمَ الْفَاعِلِ وَاسْمَ الْفَاعِلِ إِذَا وَقَعَ حَالًا لَا تَقْتَرِنُ بِهِ الْوَائِ.

وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا اَنُو مُبْتَدَا ... لَهُ الْمُضَارِعُ اجْعَلَنَّ مُسْنَدًا

وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا اَنُو مُبْتَدَا يعني: إذا جاء في لسان العرب ما ظاهره أنه مخالف للبيت الأول قررنا القاعدة أنه في لسان العرب ما إذا كانت الحال جملة فعلية مفتوحة بمضارع مثبت لا تدخل عليه الواو، لو جاء في لسان العرب ما ظاهره كذلك، مثل ماذا؟ قمت

وَأَصْلُ عَيْنِهِ، أَصْلُ هَذَا فِعْلٍ مُضَارِعٍ وَالْجُمْلَةُ حَالِيَةٌ تَقَدَّمَتْ عَلَيْهَا الْوَائِي.
قَالَ: وَذَاتُ الْوَائِي يَعْنِي: مَا سَمِعَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ فِي الْجُمْلَةِ السَّابِقَةِ صَاحِبَةُ الْوَائِي.
أَنْوَ بَعْدَهَا.

مُبْتَدَأٌ بَعْدَ الْوَائِي، وَأَصْلُ: وَأَنَا أَصْلُ، إِذْ ظَاهِرُهَا أَنَّهَا جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ بِالتَّقْدِيرِ: جَعَلْنَاهَا
جُمْلَةً اسْمِيَّةً فَصَحَّ دُخُولُ الْوَائِي عَلَيْهَا، إِذْ هَذَا فِيهِ تَأْوِيلٌ لِلْجُمْلَةِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي وَقَعَتْ
بَعْدَ الْوَائِي نَجْعَلُهَا جُمْلَةً اسْمِيَّةً، وَأَنَا أَصْلُ عَيْنِهِ.
وَذَاتُ الْوَائِي بَعْدَهَا بَعْدَ الْوَائِي.

أَنْوَ مُبْتَدَأٌ لَهُ الْمُضَارِعُ اجْعَلَنَّ مُسْنَدًا اجْعَلَنَّ الْمَضَارِعَ لَهُ مُسْنَدًا يَعْنِي خَبْرًا، حِينَئِذٍ وَأَنَا
أَصْلُ نَقُولُ: أَصْلُ هَذِهِ جُمْلَةٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ، أَيْنَ الْمُبْتَدَأُ؟ قَدَّرْنَاهُ، (أَنَا) لِمَاذَا؟
لِنَجْعَلَ هَذَا الظَّاهِرَ الْمَمْنُوعَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ مُوَافِقًا لِلْسَّانِ الْعَرَبِ، لِأَنَّهُ فِي الظَّاهِرِ أَنَّهُ
مَمْنُوعٌ لِأَنَّهُ دَخَلَ الْوَائِي عَلَى فِعْلٍ مُضَارِعٍ مُثَبَّتٍ وَوَائِي الْحَالِ لَا تَدْخُلُ عَلَى فِعْلٍ مُضَارِعٍ
مُثَبَّتٍ، حِينَئِذٍ لَا بَدَّ مِنَ التَّأْوِيلِ، مَا هُوَ التَّأْوِيلُ؟ نَقُولُ هُنَا نَقْدَرُ مُبْتَدَأً مَحْذُوفًا هَذَا
الْمَضَارِعَ الَّذِي تَلَى الْوَائِي نَجْعَلُهُ مُسْنَدًا يَعْنِي خَبْرًا لِلْمُبْتَدَأِ الْمَحْذُوفِ، تَقُولُ: قَمْتُ وَأَصْلُ
عَيْنِهِ يَعْنِي وَأَنَا أَصْلُ عَيْنِهِ، إِذْ لَا إِشْكَالَ فِيهَا، صَارَتْ الْجُمْلَةُ خَالِصَةً، وَمَا جَاءَ بِهِ
لِسَانِ الْعَرَبِ.

وَذَاتُ الْوَائِي هَذَا مُبْتَدَأٌ.

بَعْدَهَا الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الْوَائِي.

أَنْوَ بَعْدَهَا، بَعْدَ هَذَا مَنْصُوبٌ بِ (أَنْوَ)؛ أَنْوَ بَعْدَهَا.

مُبْتَدَأٌ هَذَا مَفْعُولٌ ل (أَنْوَ).

الْمُضَارِعُ اجْعَلَنَّ: اجْعَلَنَّ هَذَا فِعْلٌ أَمْرٌ مُؤَكَّدٌ بِالنُّونِ، الْمُضَارِعُ: مَفْعُولٌ أَوَّلٌ ل (اجْعَلَنَّ).
مُسْنَدًا يَعْنِي: خَبْرًا لَهُ مُسْنَدًا، اجْعَلَنَّ الْمَضَارِعَ مُسْنَدًا لَهُ، لَهُ يَعْنِي لِلْإِسْمِ الْمَحْذُوفِ الَّذِي
هُوَ الْمُبْتَدَأُ.

ذَاتُ بَدْءٍ: ذَاتُ هَذَا مُبْتَدَأٌ، خَبَرُهُ جُمْلَةٌ (أَنْوَ)، وَالرَّابِطُ مَحْذُوفٌ أَي: أَنْوَ فِيهَا وَالضَّمِيرُ
فِي بَعْدَهَا عَائِدٌ عَلَى الْوَائِي.

وَذَاتُ الْوَائِي بَعْدَهَا أَنْوَ مُبْتَدَأٌ ... لَهُ الْمُضَارِعُ اجْعَلَنَّ مُسْنَدًا

أَي: إِذَا جَاءَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ مَا ظَاهِرُهُ أَنَّ جُمْلَةَ الْحَالِ الْمَصْدَرَةَ بِمَضَارِعٍ مُثَبَّتَةٍ تَلَتْ
الْوَائِي حُمِلَ عَلَى أَنَّ الْمَضَارِعَ خَبَرُ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، وَحِينَئِذٍ تَخَلَّصْنَا مِنَ الْمَحْظُورِ.

الجملة الواقعة حالاً إن صُدِّرت بمضارع مثبت لم يجز أن تقترن بالواو، بل لا تُربط إلا بالضمير، وهذا يكاد يكون محلاً وفاق، جاء زيد يضحك، يضحك الجملة حالية، والفعل المضارع مثبت ولم تقترن بالواو، جاء عمرو تُقَادُ الجَنَائِبُ بين يديه، تُقَادُ: فعل مضارع وقع حالاً حينئذ لم تدخل عليه الواو، ولا يجوز دخول الواو، فلا تقول: جاء زيد ويضحك، لما ذكرناه من كون يضحك هذا مُشبه لاسم الفاعل، فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره ..؟؟؟ أوَّل على إضمار مُبتدأ بعد الواو، ويكون المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ، وذلك نحو قولهم: قمتُ وأصكُ عينه، يعني: وأنا أصك عينه. فَلَمَّا حَشِيْتُ أَطَافِيرَهُمْ ... نَجَوْتُ وَأَرَهْنُهُمْ مَالِكَا وأنا أرهنهم مالكا؛ إذن كم شرطاً ذكر لهذه الجملة التي لا يصحُّ أن تقع بعد الواو؟ أولاً: كونها فعلاً مضارعاً. ثانياً: كونه مُثبتاً.

بقي عليه شرطان: الأول: يمكن أخذه من قوله: وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ وهو كونه أن لا يتقدَّم عليه معمول من معمولات الفعل المضارع، فإن تقدَّم عليه جازَ اقترانه بالواو. وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ يمكن نأخذ منه شرطاً ثالثاً، فإن بدأت بمعمول المضارع جازَ الربط بالواو، ولذلك قيل: ((وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)) [الفاتحة:5] أعربها البيضاوي حالاً، ((إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)) [الفاتحة:5] إياك نعبد ونستعين قيل حال، ولما تقدَّم إياك وهو معمول نستعين جاز ربطها بالواو .. على قول.

الرابع: أن لا تقترن بـ (قد)، هذه الجملة لا تقترن بـ (قد)، فإن اقترنت بـ (قد) حينئذٍ دخلت عليها الواو، ((لَمْ تُؤْذَوْنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ)) [الصف:5] وَقَدْ تَعْلَمُونَ، إذن: دخلت الواو هنا على الجملة، دخلت الواو على الجملة لماذا؟ لكون الفعل هنا صُدِّرَ بـ (قد)، ويمكن أخذه من كلام الناظم أيضاً: ذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ مُطْلَقاً لا يسبقه أيُّ حرفٍ؛ لا تحقيق ولا نفي، فيعمُّ ذا وذاك. فقوله: ثَبَّتْ لأن المنفي إنما يكون بحرف يدلُّ على النفي؛ إما (لم) و (لما) و (لن) إلى آخره، و (لن) هذا لا يُتصوَّر هنا.

وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَّتْ إذن يمكن أخذ الشروط الأربعة من كلام الناظم صرَّحَ بالمضارع، وصرَّحَ بكونه مُثبتاً غير منفي، وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ: مفهومه إن بدأت بمعمول المضارع دخلت عليه الواو، وهذا واضح بيِّن، كذلك وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ، فإن بدأت

بحرف ولو لم يكن نفيًا كـ (قد) حينئذٍ نقول الأصل فيها دخول الواو، إذن هذه مسألة من المسائل التي لا تدخل الواو على الجملة الفعلية. ومنها أن الجملة المضارعية المنفية بـ (لا) كذلك مثلها، يعني يُمنع من اتصال الواو بها؛ فلا تدخل عليها الواو، ((مَا لِي لَا أَرَى الْهُدْهَدَ)) [النمل:20] لَا أَرَى الْهُدْهَدَ، أرى: فعل مضارع ودخلت عليه (لا)، فهو منفي بـ (لا)، لا يصح دخول الواو عليه، إذن ليس خاصاً بما ذكره الناظم، بل ثم سبع مسائل يكاد يكون فيها اتفاق بين النحاة أنه لا تدخل الواو على الجملة.

الثالث: أن يكون المضارع منفيًا بـ (ما) .. موجودة في حاشية ابن عقيل: عَهْدْتُكَ مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَبِيهَةٌ ... فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتَيِّمًا؟

عَهْدْتُكَ مَا تَصْبُو، (ما) نافية، وتصبو: فعل مضارع، والجملة هنا حال، لا يصح دخول الواو عليه؛ لأن هذا الفعل مُصدر بنفي وهو (ما).

رابعاً: الجملة المعطوفة على حال قبلها، ((فَجَاءَهَا بِأُسْنًا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ))

[الأعراف:4] هم قاتلون الجملة حال، معطوفة على حال سابق، وهي بياتاً، جاءها بأسناً بياتاً، بياتاً حال، أو هم قاتلون، هم: مبتدأ، وقاتلون خبر، والجملة في محل نصب حال معطوفة على حال، لا يصح دخول الواو على هذه الجملة لما ذكرناه.

خامساً: الجملة المؤكدة لمضمون جملة قبلها .. الذي ذكرناه سابقاً ((ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا

رَيْبَ فِيهِ)) [البقرة:2] على قول لأن لا ريب حال مؤكدة لمضمون الجملة ((ذَلِكَ

الْكِتَابُ)) [البقرة:2] هذا في بعض الأعراب.

سادساً: الجملة التي تقع بعد (إلا)؛ سواء كانت جملة اسمية أو فعلية، ((يَا حَسْرَةً عَلَى

الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ)) [يس:30] لا يصح (إلا وكانوا) ، وقد ورد ذلك شذوذاً في بعض الكلام.

سابعاً: الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ مسبوق بـ (أو) العاطفة، لأضرينه حضر أو غاب،

نقول هذه جملة فعلية فعلها ماضي مسبوق بـ (أو) العاطفة: حضر أو غاب، وعبرَ عنها ابن هشام الماضي المتلو بـ (أو).

إذن: هذه سبع مسائل يمتنع فيها دخول الواو على الجملة الحالية.

ثم قال رحمه الله:

وَجُمْلَةُ الْحَالِ سَوَى مَا قُدِّمًا ... بَوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهَمَا

هذا من الأبيات المشككة في الألفية.

وَجُمْلَةُ الْحَالِ سَوَى مَا قُدِّمًا مَا هُوَ سَوَى مَا قُدِّمًا؟ ماذا قُدِّمَ هو؟ قُدِّمَ مسألة واحدة وهي المفتوحة بالمضارع المثبت، ما سواها: أنت مخير بين أن تصلها بالواو فقط أو بالمضمر فقط أو بهما معاً، وهذا يشمل السبع المسائل أو الست المسائل التي زدناها على كلام الناظم، لكن قيل لأن الأكثر في لسان العرب هو ما تدخل الواو على الجملة الحالية لم يعتبر ذاك المخالف يعني تنزيلاً للأكثر منزلة الكل، كأنه قال: سَوَى مَا قُدِّمًا هذا استثناء، والاستثناء معيار العموم، فدلَّ على أن كل ما عدا المسألة التي ذكرها المفتوحة بالمضارع المثبت أنت مخير بين هذه الروابط، والصواب لا بد من التفصيل. وَجُمْلَةُ الْحَالِ سواء كانت فعلية أو اسمية.

سَوَى هذا منصوب على الاستثناء على رأي الناظم خلافاً لسيبوية، وعلى مذهب سيبوية منصوب على الظرفية.

سَوَى مَا قُدِّمًا، مَا قُدِّمًا الألف هذه للأطلاق، ما قُدِّمًا (ما) واقعة على الجملة التي تقع حالاً.

بَوَاوٍ: وجملة الحال بواو، جملة الحال مبتدأ، بواو جار ومجرور متعلق بمحذوف، لكن هنا هل نجعل المحذوف كوناً مطلقاً أو خاصاً؟ لو جعلناه كوناً مطلقاً ما حصل فيه المعنى الذي يُراد .. وَجُمْلَةُ الْحَالِ سَوَى مَا قُدِّمًا كائنة بواوٍ؟ لا، ليس المراد هذا، حينئذ نقول: مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ وليس كوناً مطلقاً، بل نُقَدِّره إما مستعملاً أو جاء بواو وحذف للعلم به، لأن السياق يدلُّ عليه، السياق يدلُّ على أن مُتَعَلِّقُ الخبر هنا خاص وليس بعام؛ إذ لو كان عاماً لما فُهِمَ المعنى المراد.

بَوَاوٍ نقول: هذا خبر، وتُسمَّى واو الحال وواو الابتداء؛ لأنها تدخل كثيراً على المبتدأ وإن لم تلزمه؛ ليست بلازمة له أو لوقوعها في ابتداء الحال، وقدَّرها سيبوية والأقدمون بـ (إذ) السابقة .. ذكرها ابن عقيل، ولا يُريدون أنها بمعناها؛ إذ لا يُرَادِفُ الحَرْفُ الاسم، الحَرْفُ لا يُرَادِفُ الاسم، إذا قيل الواو هذه بمعنى (إذ)؛ (إذ) تدل على الزمن الماضي، ليس المراد أن (الواو) تدلُّ على ما دلَّت عليه (إذ)، لأن الحَرْفَ ليس فيه معنى في الأصل، و (إذ) هذا اسم كلمة دلَّت على معنى في نفسها، والحَرْفُ كلمة دلَّت على معنى في غيرها، بل إنها وما بعدها قيْدٌ للعامل السابق، كما أن (إذ) تدلُّ على أن ما بعدها .. لأنها مُلَازِمةٌ للإضافة، أن ما بعدها قيْدٌ للعامل السابق مثلها واو الابتداء، جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَاوٍ رَحْلَهُ، ما بعدها مُرتَبِطٌ بما قبلها وهو العامل، كذلك (إذ) تدلُّ على

أن ما بعدها مُرتبط بما قبلها، فالتشبيه حينئذٍ في الوظيفة .. في العمل فحسب، وليس في المعنى.

وَجُمْلَةُ الْحَالِ سَوَى مَا قَدْ مَّا بِوَإٍ قَلْنَا هَذَا الْخَبْرَ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ وَهُوَ كَوْنٌ خَاصٌ.

(أَوْ) لِلتَّخْيِيرِ، بِوَإٍ أَوْ بِإِسْقَاطِ الْهَمْزَةِ طَبَعًا.

بِوَإٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ: أَوْ لِلتَّخْيِيرِ يَعْنِي أَنْتَ مُحَيَّرٌ بَيْنَ الْوَإِ فَقَطْ، أَوْ بِمُضْمَرٍ يَعْنِي بِالضَّمِيرِ فَقَطْ، وَمَرْجَعُهُ يَكُونُ إِلَى صَاحِبِ الْحَالِ.

أَوْ أَيْضًا لِلتَّخْيِيرِ.

بِهِمَا مَعًا، أَنْ تَقْرَنَ بَيْنَ الْوَإِ وَالضَّمِيرِ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: الْجُمْلَةُ الْحَالِيَةُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ اسْمِيَّةً أَوْ فِعْلِيَّةً، وَالْفِعْلِيَّةُ إِمَّا مُفْتَتِحَةٌ بِمَضَارِعٍ أَوْ بِمَاضٍ أَوْ بِأَمْرٍ .. الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُفْتَتِحَةٌ بِمَضَارِعٍ أَوْ بِمَاضٍ أَوْ بِأَمْرٍ، لِأَنَّهَا جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ، لَا تَكُونُ خَبْرِيَّةً، الْجُمْلَةُ إِذَا وَقَعَتْ فِعْلٌ أَمْرٌ لَا تَكُونُ حَالًا لِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ جُمْلَةً خَبْرِيَّةً لَا إِنْشَائِيَّةً وَلَا طَلْبِيَّةً.

وَكُلٌّ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ: الْمَضَارِعُ وَالْمَاضِي وَالْاسْمِيَّةُ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُثَبَّتًا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَنْفِيًّا، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا صُدِّرَتِ الْجُمْلَةُ بِمَضَارِعٍ مُثَبَّتٍ لَا تَصَحُّبُهَا الْوَإِ، وَزِدَ عَلَيْهِ الْمَسَائِلُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، بَلْ لَا تَرْتَبِطُ إِلَّا بِالضَّمِيرِ فَقَطْ، وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ مَا عَدَا ذَلِكَ يَجُوزُ فِيهِ أَنْ يَرْتَبِطَ بِالْوَإِ وَحْدَهَا، أَوْ بِالضَّمِيرِ وَحْدَهُ أَوْ بِهِمَا، فَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ حِينَئِذٍ الْجُمْلَةُ الْاسْمِيَّةُ الْمَثْبُتَةُ وَالْمَنْفِيَّةُ وَالْمَضَارِعُ الْمَنْفِيَّةُ وَالْمَاضِي الْمَثْبُتُ وَالْمَنْفِيُّ؛ لِأَنَّهَا مَحْصُورَةٌ جُمْلَةُ الْحَالِ سَوَى مَا قَدْ مَّا شَمِلَ الْاسْمِيَّةَ بِنَوْعِيَّاتِهَا الْمَثْبُتَةِ وَالْمَنْفِيَّةِ وَالْفِعْلَ الْمَاضِي الْمَثْبُتَ وَالْمَنْفِيَّ وَالْمَضَارِعَ الْمَنْفِيَّةَ، فَتَقُولُ: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَائِمٌ، عَمْرُو قَائِمٌ هُنَا جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ مُرَبَّوطةٌ بِالْوَإِ .. وَإِذَا وَاجَافَ، وَجَاءَ زَيْدٌ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ، مُرَبَّوطةٌ بِالضَّمِيرِ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَيَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ؟ بِهِمَا مَعًا.

إِذَنْ: جُمْلَةُ اسْمِيَّةٍ وَاحِدَةٌ صَحَّ اقْتِرَافُهَا بِالْوَإِ فَقَطْ، أَوْ بِالضَّمِيرِ فَقَطْ، أَوْ بِهِمَا مَعًا، وَكَذَلِكَ الْمَنْفِيُّ: جَاءَ زَيْدٌ وَلَمْ يَضْحَكْ، أَوْ وَلَمْ يَقُمْ عَمْرُو، وَجَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ قَامَ عَمْرُو، قَامَ عَمْرُو، انْظُرْ (قَدْ) هُنَا قَدَّرَهَا بَعْدَ الْوَإِ كَمَا سَيَأْتِي، وَجَاءَ زَيْدٌ قَدْ قَامَ عَمْرُو إِذَا جَاءَ الْفِعْلُ الْمَاضِي حِينَئِذٍ يُؤْتَى بِهِ (قَدْ) إِمَّا عَلَى جِهَةِ الْوَجُوبِ وَإِمَّا عَلَى جِهَةِ الْاسْتِحْبَابِ، فِيهِ خِلَافٌ. وَإِذَا كَانَتْ مَذْكُورَةٌ لَا إِشْكَالَ فِيهَا وَإِذَا كَانَتْ مَحذُوفَةً حِينَئِذٍ تُقَدَّرُ، وَالْكَوْفِيُّونَ لَا يَرَوْنَ مَطْلَقَ التَّقْدِيرِ. وَجَاءَ زَيْدٌ قَدْ قَامَ أَبُوهُ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ قَامَ أَبُوهُ، وَكَذَلِكَ الْمَنْفِيُّ: جَاءَ زَيْدٌ وَمَا قَامَ عَمْرُو، وَجَاءَ زَيْدٌ مَا قَامَ أَبُوهُ أَوْ وَمَا قَامَ أَبُوهُ، إِذَنْ

الجملة الماضوية منفية أو مثبتة يجوز أن تربط بالواو فقط أو بالضمير فقط أو بهما معاً. قال ابن عقيل: ويدخل تحت هذا أيضاً المضارع المنفي بـ (لا)، وهذا سبق أنه ماذا؟ ((ما لي لا أرى الهذله)) [النمل:20] أنه لا يقرن بالواو وليس هذا فحسب، بل المسائل الست كلها داخلة تحت قوله، وعلى هذا تقول: جاء زيد ولا يضرب عمراً بالواو وهذا قبيح، وذكر المصنف في غير هذا الكتاب أنه لا يجوز اقترانه بالواو كالمضارع المثبت إذن يجب استثناؤه، وأن ما ورد مما ظاهره ذلك يؤول على إضمار مبتدأ كقراءة ابن ذكوان: ((فَأَسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ)) [يونس:89] بتخفيف النون والتقدير: أنتما لا تتبعان، فلا تتبعان خبر مبتدأ محذوف.

إذن: ما عدا ما ذكره من المضارع المثبت على كلامه وأجراه على ظاهره ابن عقيل أنه يُخَيَّرُ بين ربطها بالواو فقط أو بالضمير فقط أو بهما فقط، والصواب أنه يُسْتثنى المسائل الست، ويُقال بأن الناظم إنما عَمَّ لأن الأكثر .. كما رأيت من الأمثلة .. الأكثر الكثير جداً في لسان العرب أنت تُخَيَّرُ بين هذه الروابط. حينئذٍ عامل الأكثر مُعاملة الكل؛ كأنه لم يعتبرها، ثم يُقال أيضاً في هذا المقام أن مذهب البصريين إلا الأخفش لزوم (قد) مع الماضي المثبت، الماضي المثبت يلزم أن تتصل به (قد)؛ لماذا؟ لأن (قد) هذه تُقَرِّبُ الماضي إلى الحال كما ذكرناه سابقاً، قام زيد هذا في الزمن البعيد يحتمل قبل سنة سنتين عشر قام زيد، لكن إذا أردت الزمن القريب تأتي بـ (قد) فإذا أردت البعيد وجئت بـ (قد) أخطأت، إذا أردت البعيد وجئت بـ (قد) حينئذٍ أخطأت، وإذا أردت القريب وتركت (قد) أخطأت، لكن من يدري عن هذا الخطأ؟ قام زيد هذا في الزمن البعيد، الزمن القريب: قد قام زيد، ولذلك تقول: قد قامت الصلاة، يعني قرب زمنها، قامت الصلاة معناها أقيمت في السابق، لما كان الحال الأصل فيها أن تكون مقارنة لصاحبها تقول: جاء زيد، أنت تخبر عن زيد بشيء يقع معه أو شيء وقع في الزمن البعيد، إذا قلت: جاء زيد وقد قام أبوه، إذا قلت: جاء زيد الآن تخبر عن مجيء زيد، هل تصفه بوصفٍ وقع في زمن ماضي بعيد أم في زمن قريب من الحال من أجل أن تقرب الجملة الماضوية إلى الحالية التي هي الفعل المضارع؟ لا شك أنه الثاني، ولذلك ألزم بعضهم إدخال (قد) على الفعل الماضي. مذهب البصريين إلا الأخفش لزوم (قد) مع الماضي المثبت مُطلقاً ظاهرة أو مقدرة، إن لُفِظَ بها فلا إشكال، إن لم يُلفَظَ بها لا بد من التقدير، ولذلك ترى المعربين في التفسير هناك يقولون على تقدير (قد) دائماً، إذا جاءت الجملة الماضوية في الإثبات بالواو فقط حينئذٍ يقولون: على تقدير (قد)، جاء

زيد وقام عمرو .. وقد قام عمرو يُقدَّرُ (قد) لماذا؟ لأنه فعلٌ ماضي مُثبت، والأصل فيه أن يُوصَفَ به صاحب الحال في الزمن القريب، وهذا الذي يُقرَّبُه لنا هو (قد) على جهة الخصوص، سواء رُبط بالواو أو بالضمير أو بهما مُطلقاً؛ يعني بدون تفصيل بدون نظر إلى الرابط، متى ما جيءَ بالفعل الماضي المثبت حينئذٍ لا بُدَّ من تقدير (قد)؛ إن لُفِظَ بها فلا إشكال، وسواء ربط بالواو أو بالضمير أو بهما.

والمختار وفقاً للكوفيين والأخفش لزومها مع المرتبط بالواو فقط؛ لأنه هو الكثير في لسان العرب، وما عداه هو جواز إثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده أو بهما معاً. مذهبُ البصريين أنه يؤتى بـ (قد) مُطلقاً؛ سواء كان الضمير وحده أو الواو وحده أو بهما معاً، مذهبُ الكوفيين وهو الموافق للمنقول أنه يُفصل فيها لزومها مع المرتبط بالواو فقط، إذا جاءت بالواو لزم أن يؤتى بـ (قد) إن لُفِظَ بها فلا إشكال، إن لم يُلَفِظ حينئذٍ وجب تقديرها، وجواز إثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده أو بهما معاً.

إذن: الإلزام والوجوب فيما إذا كانت مُرتبطة بالواو فقط، وما عدا الواو وهذا يُتصوَّر بالضمير وحده أو بهما معاً أنت مُخَيَّر بين إثباتها وحذفها تمسكاً بظاهر ما سَمِعَ، سَمِعَ كثير في لسان العرب عدمُ ذكر (قد)؛ إذ الأصل عدمُ التقدير لا سيما مع الكثرة، نعم هناك أربع صور قيلَ بالترتيب الأكثرية ثم الأدنى ثم ما هو دونه، جاء زيد وقد قام أبوه: هذا أكثر شيء، ثم بعده في الرتبة: جاء زيد قد قام أبوه، بدون واو، ثم بعده في الرتبة الثالثة: جاء زيد وقام أبوه، ثم جاء زيد قام أبوه، بدون واو ولا (قد).
إذن: المراتب أربع في الكثرة، جاء زيد وقد قام أبوه، ثم جاء زيد قد قام أبوه بدون واو، ثم جاء زيد وقام أبوه بالواو دون (قد)، ثم جاء زيد قام أبوه.
نقف على هذا وصلى الله وسلم على نبينا ... !!!

عناصر الدرس

* حالات حذف عامل الحال ، وبعض المسائل المتعلقة بالباب

* شرح الترجمة (التمييز) وحده

* حكم التمييز وأنواعه والعامل في كل نوع

* حكم تمييز أفعال التفضيل

* التعجب يقتضي تمييزاً

* متى يجوز جر التمييز به (من)؟

* حالات التمييز مع عامله من حيث التقديم والتأخير

* فائدة: ما يتفق عليه الحال مع التمييز وما نفترقافيه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى:

وَالْحَالُ قَدْ يُحَذَفُ مَا فِيهَا عَمَلٌ ... وَبَعْضُ مَا يُحَذَفُ ذِكْرُهُ حُظُنْ

هذا يتعلق بالعامل وحذفه، والأصل فيه جواز الحذف، وقد يجب حذفه، وقد يجب ذكره، حينئذٍ له ثلاثة أحوال: منها ما يجب ذكره ولا يجوز حذفه، ومنها ما يجب حذفه ولا يجوز ذكره، والأصل فيه جواز الحذف والذكر.
وَالْحَالُ: هذا مبتدأ.

قَدْ يُحَذَفُ (قَدْ) للتحقيق، ليس للتقليل؛ لأن الحذف كثير، فالمراد هنا تحقيق القول بحذف عامل الحال.

وَالْحَالُ قَدْ يُحَذَفُ: (قَدْ يُحَذَفُ) هذه الجملة خبر.

يُحَذَفُ مَا فِيهَا عَمَلٌ: ما عَمِلَ فيها، يعني العامل فيها، (ما) الموصولة صلتها في قوة المشتق عند البيانين، يُحذف عاملها، فعامل نأخذه من (ما) الموصولة مع صلتها، مَا فِيهَا عَمَلٌ يعني: ما عَمِلَ فيها، ف (مَا) هذه مفعول واقع على العامل في الحال، يُحذف ما عَمِلَ فيها، فِيهَا هذا مُتَعَلِّقٌ بعمل والضمير عائد على (ما).
وَالْحَالُ قَدْ يُحَذَفُ مَا فِيهَا عَمَلٌ يعني: يحذف عاملها، وهذا على جهتين؛ إما على جهة الجواز، وإما على جهة الوجوب، مَا فِيهَا عَمَلٌ: هل كل عامل يجوز حذفه؟ الجواب: لا.
وَعَامِلٌ ضَمِنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا ... حُرُوفُهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا

قلنا: العامل في الحال قد يكون فعلاً بنوعيه المتصرف والجامد، والصفة المتصرفة كذلك ما أُحِقَ بها وهو اسم التفضيل في الحالة التي استثنيت، ما عدا ذلك هذا يجوز حذفه وذكره بالشروط الآتية، وأما العامل المعنوي فلا يجوز حذفه البتة، فُيُسْتَثْنَى من قوله:
وَالْحَالُ قَدْ يُحَذَفُ مَا فِيهَا عَمَلٌ، يُسْتَثْنَى العامل المعنوي؛ فيجب ذكره ولا يجوز حذفه؛

سواء علم أم لا؛ لماذا؟ لما ذكرناه أنه ضعيف .. عامل ضعيف وهو ملفوظ به، فحينئذٍ نقولُ وهو ملفوظ به ضعيف، فكيف يعملُ وهو محذوف؟ هذا من بابٍ أولى وأخرى، فلا يقوى على العمل وهو محذوف.

قلنا: يُحذف عامل الحال جوازاً، ومثاله أن يقال: كيف جئت؟ تقول: راكباً، هنا حُذف عامل الحال وصاحبها، لم يحذف عامل الحال فحسب، وإنما حُذف عامل الحال مع صاحبها، تقديره: جئت راكباً، حُذف (جئت) لأنه صار تبعاً للعامل، وكقولك: (بلى مسرعاً) لمن قال لك: لم تسر! تقول له: بلى، يعني: سرتُ مسرعاً، ومنه قوله تعالى: ((أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ)) [القيامة:3] ((بَلَى قَادِرِينَ)) [القيامة:4] قَادِرِينَ هذا حال، يعني: بلى نجمعها قَادِرِينَ.

هذا الأصل في عامل الحال أنه يجوزُ حذفه إذا دلت عليه قرينة، وهذه قاعدة عامة وهي داخلة في كلامه السابق: وَحُذِفَ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ، هذه قاعدة عامة تشمل هذا الباب.

وأما ما حُذف وجوباً، وهو الذي أشار إليه بقوله: وَبَعْضُ مَا يُحذفُ ذِكْرُهُ خُطِلَ. يعني: مُنِعَ ذكره، ذكره مُنِعَ، يعني لا يجوزُ ذكره، بل يجب حذفه حذفاً مؤبداً. وَبَعْضُ هذا مبتدأ، وهو مضاف و (ما) اسم موصول بمعنى الذي يقع على العامل، يعني: وبعض العامل يحذف.

وَبَعْضُ مَا يُحذفُ بعض العامل يحذف، وجملة يحذف هذه صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

ذِكْرُهُ خُطِلَ، ذِكْرُهُ: مبتدأ ثانٍ، وخُطِلَ: هذه خبر لأنه فعل وفاعل، والمبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول وهو بَعْضُ.

إذن: بَعْضُ: مبتدأ أول، وذِكْرُهُ: مبتدأ ثاني، وخُطِلَ: هذا فعل والجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، خُطِلَ أي: مُنِعَ، منها هذا السابق .. وَإِنْ تُؤَكِّدُ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ عَامِلُهَا قلنا: يُحذف العامل وجوباً متى؟ إذا كانت الحال مؤكدة لمضمون الجملة، عاملها حينئذٍ يكون محذوفاً، زيد أخوك عطوفاً، أُحِقَّه عطوفاً، ونحوه من الحال المؤكدة لمضمون الجملة وقد تقدّم، كذلك الحال النائية مناب الخبر (ضربي زيدا قائماً) ، هذا سبق معنا في آخر باب المبتدأ.

وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرًا ... عَنِ الَّذِي خَبَرَهُ قَدْ أَضْمَرَ

كَضَرِي الْعَبْدُ مُسِينًا وَأَتَمَّ ... تَبَيَّنِي الْحَقُّ مُنَوَّطًا بِالْحِكْمِ

هذا الذي أراده هنا، إذا كان قائماً، وقد سبق تقرير ذلك في باب المبتدأ والخبر.
إذن: ذكر موضعين مما يجب فيه حذف الحال، وبقي عليه موضعان: أن ينوب الحال عن عامل الحال، وذلك كقولك لمن شرب: هنيئاً، هنيئاً: ناب مناب عامل الحال، وإذا أنيب مناب عامل الحال حينئذٍ امتنع ذكره.
هَنِيئًا مَرِيئًا غَيْرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ ... لِعِزَّةٍ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتْ

فَهَنِيئًا هذا أنيب مناب العامل، حينئذٍ وجب حذفه ولا يجوز ذكره ولا جمعه بين النائب والمناب عنه، يعني: كالعوض لا يُجمع بين العوض والمعوّض عنه.
الثاني: أن تدلّ الحال على توبيخ، ألقائاً وقد قعد الناس؟ هذا فيه توبيخ، ألقائاً وقد قعد الناس؟ أتقوم قائماً؟ أو أكون قائماً؟ أو نحو ذلك، حينئذٍ نقول: قائماً هذا عامله محذوف لأنه دلّ على توبيخ.

ومما حذف فيه عامل الحال وجوباً قولهم: اشتريته بدرهم فصاعداً، وهذه ما يُعنون لها بالحال التي يُبين بها ازدياد أو نقصان على جهة التدرّج، اشتريته بدرهم فصاعداً، يعني: فذهب الثمن صاعداً، وكذلك تصدّقتُ بدينار فسافلاً، سافلاً هذا حال دلّت على تدرّج لكن في النقص لا في العلو، وذهب المتصدّق به سافلاً يعني في الدنو.
إذن: يجب حذف عامل المؤكّد فيما إذا نابت الحال مناب الخبر، وكذلك الحالة الدالّة على زيادة أو نقص أو تدرّج، وكذلك الحالة المؤكّدة لمضمون الجملة، هذه خمسة مواضع مما يجب فيه حذف عامل الحال، وما عدا ذلك يكون جوازاً، وإذا نظرنا إلى العامل المعنوي حينئذٍ نقول: هذا النوع مما يجب ذكر العامل ولا يجوز حذفه، فالقسمة ثلاثية، ما يجب حذف العامل وهو خمسة أنواع: ما يجب ذكر العامل، وهو العامل المعنوي السابق: (كَتَلْتُكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ).
ما يجوز فيه الوجهان وهو ما عدا ذلك، والضابطُ فيه أن تدلّ قرينة على المحذوف حينئذٍ نقول هذا مما جاز حذفه.

تنقسم الحال باعتبارات - هذا نختم به الباب - الأول: نقول تنقسم الحال باعتبار انتقالها عن صاحبها ولزومها له إلى (المنتقلة) وهو الغالب و (اللازمة).
إذن: باعتبار انتقالها عن صاحبها ولزومها له نقول: تنقسم إلى منتقلة وهو الغالب، وهو

الذي أشار إليه سابقاً: وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلاً، وإلى مُلَازِمَةٍ وليس مُسْتَحَقَّةً.
الثاني: باعتبار قصدها لذاتها وعدمها؛ هل هي مقصودة بالذات أو لا؟ تنقسم إلى قسمين:

مقصودة وهي الغالب، ومُوطَّئَةٌ وهي الجامدة الموصوفة التي ذكرناها سابقاً ((بَشَرًا سَوِيًّا)) [مريم:17].

الثالث: تنقسم باعتبار التبيين والتوكيد: إلى المبينة وهو الغالب وتُسمى المؤسَّسة، والمؤكَّدة: وهي التي يستفاد معناها بدونها، وهذه الأقسام الست تقدَّمت في كلام الناظم.

الرابع: تنقسم باعتبار جريانها على مَنْ هي له وغيره إلى الحقيقية وهي الغالب، والسببية نحو: مررتُ بالدار قائماً سكاها، يعني: إذا رفعت ضميراً مستتراً قلنا هذه حقيقية لأن الضمير رجَعَ إلى مَنْ هي له، وأما إذا رفعت اسماً ظاهراً حينئذٍ نقول سببي؛ كما هو الشأن في النعت، نعت حقيقي ونعت سببي، "مررتُ بزيد قائم"، "مررتُ برجل قائم أبوه"، هذا مثلها، "مررتُ بالدار قائماً سكاها".

الخامس: تنقسم باعتبار الزمان إلى مقارنة لعاملها وهو الغالب، بل قيل الأصل في الحال أنها مقارنة، مقارنة كل شيء بحسبه، ومقدَّرة وهي المستقبل، ومنه: ((ادْخُلُوهَا خَالِدِينَ)) [الزمر:73] ادخلوها الآن خالدين، يعني: في المستقبل مقدَّرة. فهذه أقسام خمسة تنقسم إليها الحال.

وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمَلٌ ... وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُطِّلَ

إذن: يجوز حذف عامل الحال لدليل حالي أو لدليل مقالي، والمقالي يعنون به أن يكون جواباً لسؤال، والدليل الحالي الذي هو الفعل، راشداً .. لو قال راشداً، لمن؟ للقاصد للسفر، قال: أريد أن أسافر، قال له: راشداً، يعني: تسافر راشداً، والقريئة هنا حالية، قيل: قد تُحذفُ الحال كذلك، كما حذف عامل الحال للقريئة، وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت قولاً أغنى عنه المقول، ((وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ)) [الرعد:23] ((سَلامٌ)) [الرعد:24] قائلين سلام، سَلامٌ عَلَيْكُمْ، حينئذٍ نقولُ الحال هنا محذوفة، لأن شأها شأن الخبر والنعت، والنعتُ يجوز حذفه إذا عُقِلَ .. إذا علم، وكذلك الخبر إذا علم جاز حذفه، مثلهما الحال لأنها وصفٌ في المعنى، وحينئذٍ يجوز حذفها قياساً على ما سبق.

التَّمْيِيزُ

قال الناظم بعد ذلك رحمه الله تعالى: التَّمْيِيزُ، هذا خاتمة أبواب المنصوبات، التمييز يذكره بعد الحال لما بينهما من أمور يتفقان عليهما، وهي خمسة، ويفترقان في سبعة تأتي في آخر الباب إن شاء الله تعالى.

التَّمْيِيزُ قلنا هذا آخر وخاتمة أبواب المنصوبات حيث يُذكر بعده المخفوضات ابتداءً بحروف الجر، ثم يذكر الإضافة، ثم تتوالى أبواب النحو مما لا يكون من العمد، لأنهم يذكرون المرفوعات ثم المنصوبات ثم المخفوضات، ثم بعد ذلك باب نعم وبئس وأفعل التفضيل إلى آخره.

التمييز من المنصوبات ليس في كل أحواله، وإنما في بعض أحواله، وهذا بناءً على إذا جَرَرْنَا التمييز هل يُسمى تمييزاً أو لا؟ المشهور أنه يُسمى تمييزاً، إذا قيل: قفيزٌ برٌّ، برٌّ جررناه .. يجوز فيه وجهان، شبرٌ أرضٍ، شبرٌ أرضاً حينئذٍ نقول يجوز فيه الوجهان، إذا نصبناه لا شك أنه تمييز لأنه منصوب، وإذا جررناه - الوجه الآخر وهو جائز - هل يخرج بالجر عن كونه تمييزاً أو لا؟ الجمهور لا، يُسمى تمييزاً، وإذا كان كذلك حينئذٍ نقول التمييز من المنصوبات في بعض أحواله كالمستثنى، وإذا قيل بأنه لا يُسمى تمييزاً حينئذٍ كل تمييز يكون منصوباً هذا الأصل، ويرد التمييز في العدد، لكن جرت عادة النحاة في المطولات أنهم لا يدخلون العدد في باب التمييز الذي يُذكر فيه، وإنما يُشار إليه إشارة ويذكرون باباً كاملاً يُسمونه باب العدد، هذا يأتي في الأخير إن شاء الله تعالى، وهنا يذكرون ما عدا العدد، مع كونه داخلياً فيه لأنه من رفع إجماع مفرد.

التمييز نوعان: رفع إجماع لمفرد ومنه العدد، ((إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ)) [يوسف:4] أحد عشر ماذا؟ ((كُوكِبًا)) [الأنعام:76] فالكوكب هذا تمييز رفع إجماع المفرد وهو أحد عشر، حينئذٍ نقول هو مميّز، لكن لا تُذكر أحكامه هنا، إنما يذكر في بابه المستقل.

التمييز يقال: تمييزٌ ومُمَيِّزٌ، وتبيينٌ ومُبَيِّنٌ، وتفسيرٌ ومفسِّرٌ، هذه ألفاظٌ مترادفة، ولكن التمييزُ هذا مشهور عند البصريين، والتفسير والتبيين مشهور عند الكوفيين، ولذلك الكوفي إذا فسّر القرآن يقول هذا تفسير، هذا يكثر في بعض التفاسير، (تفسير) إذا ما تعرف المصطلح .. ما (تفسير) هذه؟ يقف ما نعرف تفسير، نقول تفسير المراد به التمييز، فمعرفة اصطلاح الكوفيين يُفيد في معرفة ما قد يحكم به بعض المعربين لبعض الآي بأنه كذا وأنت تحفظ المصطلح الخاص بالبصريين، وقد لا تحيط علماً بمصطلح الكوفيين فتقع في لبسٍ، حينئذٍ التمييز يُسمى تفسيراً وتبييناً ويُسمى تمييزاً، والأصل فيه أنه مصدر ميمٌ يميّزُ تمييزاً لأن التفعيل يأتي من فعّل، تقول: ميّزتُ كذا عن كذا إذا

خلصت أحدهما من الآخر، وكذا إذا كانا متشابهين ففرقتَ بينهما؛ فميزتَ هذا عن ذلك.

التمييز هذا مصدر، وهل المراد به المعنى المصدري؟ لا شك أنه ليس هو المراد كالاستثناء، قلنا الاستثناء هناك أُريد به المستثنى، لأن الاستثناء هذا معنى من المعاني، معنى مصدري والذي يُحكم عليه هو اللفظ، والاستثناء معنى حينئذٍ لا بد أن نقول: إنه من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول أي المستثنى، ولكن هنا التمييز قيل بأنه صار هذا اللفظ حقيقة عرفية في المميز، وحينئذٍ يصحُّ أن يراد التمييز والمميز ويكون مَصْدَقَهُما واحد، فالتمييزُ صار حقيقة عرفية في المميز، فقد لا نقول بأنه أُطلق المصدر وأريد به اسم المفعول، ولذلك إذا جئتَ تُعرب تقول ((إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا)) [يوسف:4] كوكباً تقول مميّز أو تمييز؟ تقول: تمييز، لماذا؟ لأنه صار حقيقة عرفية في ماذا؟ في مرادفاً للمميز، حينئذٍ لا نحتاج أن نقول كما قلنا في الاستثناء أنه من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول، وهذا هو الظاهر والذي عليه الاعتماد أن التمييز صار حقيقة عرفية وهو مرادف لقولهم: المميز وإن كان في الأصل هو معنى مصدري أُطلق وأريد به اسم الفاعل، إذن: هو مصدر بمعنى اسم الفاعل أي المميز، وصار حقيقة عرفية على المميز، فتقول: هذا مميّز وهذا تمييز.

إِسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبَيَّنٍّ نَكْرَهُ ... يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ

عرّفه الناظم هنا بكونه إسم، إسم هذا خبر لمبتدأ محذوف هو إسم، لم يقل مصدر ولم يقل وصف لأنه لا يكون إلا جامداً.

فقلوه: إسم هذا جنس، أخرج الجملة والظرف والجار والمجرور لأن المراد به الاسم الصريح، والتمييز لا يكون إلا اسماً صريحاً ولا يكون اسماً مؤولاً بالصريح خلاف الحال، هذا من الفوارق بين الحال والتمييز؛ لأنه قد يلتبس وقد يشتهى على البعض الفرق بينهما، فنقول: الحال يكون وصفاً، والوصفُ يشملُ الصريح والمؤول بالصريح، فيكون جملة وظرفاً وجاراً ومجروراً.

وأما التمييز فلا يكون إلا صريحاً، فلا تقع الجملة تمييزاً ولا الظرف ولا الجار والمجرور تمييزاً. إذن: يختصُّ بهما، فالتمييز لا يكون واحداً منها، وهذا أحد الفوارق بين الحال والتمييز.

إِسْمٌ هَذَا جِنْسٌ.

بِمَعْنَى مَنْ يَعْنِي: التَّمْيِيزُ يَكُونُ عَلَى مَعْنَى (مَنْ)؛ يَعْنِي يُفَسَّرُ بِ (مَنْ). مَا الْمُرَادُ بِ (مَنْ) هُنَا؟ الْمُرَادُ بِهَا (مَنْ) الَّتِي لِبَيَانِ الْجِنْسِ، أَنْ يَكُونَ لَفْظٌ عَامٌ ثُمَّ لَفْظٌ مَبْهَمٌ ثُمَّ يُؤْتَى بِ (مَنْ) فَتَفْسَّرُ ذَلِكَ اللَّفْظُ الْمَبْهَمُ، وَأَوْضَحُ مِثَالُ لَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ((فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ)) [الحج:30] الرِّجْسَ هَذَا أَنَّهُ يَحْتَمِلُ الرِّجْسَ الْمَعْنَوِي؛ الرِّجْسَ الْحَسِّي؛ الْأَصْنَامَ؛ الدَّمَاءَ؛ الْمَيْتَاتِ. يَصْدُقُ عَلَى هَذَا وَذَلِكَ.

((فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ)) [الحج:30] هَذَا فِيهِ نَوْعٌ إِبْهَامٍ، قَالَ: ((مَنْ الْأَوْثَانِ)) [الحج:30] مِنْ الْأَوْثَانِ هَذِهِ مُفَسَّرَةٌ لِلْمُرَادِ بِالرِّجْسِ، حِينَئِذٍ نَقُولُ (مَنْ) هَذِهِ لِبَيَانِ الْجِنْسِ، بِمَعْنَى (مَنْ) أَيِ الْبَيَانِيَةِ بِأَنْ يَكُونَ الْمَجْرُورُ بِهَا هُوَ الْمُبَيَّنُّ بِهَا عَيْنُهُ، عَيْنُهُ هُوَ الْمُبَيَّنُّ، كَأَنَّهُ قَالَ الرِّجْسُ هِيَ الْأَوْثَانُ، الرِّجْسُ الْمُرَادُ هُنَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ هِيَ الْأَوْثَانُ.

إِذَنْ الرِّجْسُ وَالْأَوْثَانُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، بِأَنْ يَكُونَ الْمَجْرُورُ بِهَا الَّذِي بَعْدَهَا يَتْلُوهُ هُوَ الْمُبَيَّنُّ بِهَا عَيْنُهُ، الرِّجْسُ عَيْنُهُ الْأَوْثَانُ وَالْأَوْثَانُ عَيْنُهَا هِيَ الرِّجْسُ، وَالْمُرَادُ هُنَا أَنْ التَّمْيِيزَ بَيْنَ جِنْسِ الْمُمَيِّزِ، إِذَا قُلْتَ: عِنْدِي عَشْرُونَ، عَشْرُونَ مَاذَا؟ هَذَا يَحْتَمِلُ مِثْلَ ((فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ)) [الحج:30] عَشْرُونَ كِتَابًا؛ بَيْتًا؛ أَلْفًا؛ مَلِيُونًا؟ يَحْتَمِلُ هَذَا وَذَلِكَ، إِذَا قُلْتَ عِنْدِي عَشْرُونَ كِتَابًا، كِتَابًا هَذَا مِثْلَ ((مَنْ الْأَوْثَانِ)) [الحج:30] حِينَئِذٍ حَصَلَ بِهِ الْبَيَانُ، فَأُذِي بِهِ مَا أُذِي بِ (مَنْ) الَّتِي لِبَيَانِ الْجِنْسِ، هَذَا الْمُرَادُ بِكَوْنِ التَّمْيِيزِ عَلَى مَعْنَى (مَنْ)؛ يَعْنِي يُؤَدَّى بِهِ أَوْ يُفَسَّرُ بِهِ مَا يُفَسَّرُ بِ (مَنْ) وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنْ (مَنْ) مُضْمَرَةٌ، أَوْ أَنَّهُ مُضْمَرٌ مَعْنَى (مَنْ) لَا، لَيْسَ الْمُرَادُ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ كَالظَرْفِ، نَقُولُ: الظَّرْفُ يُلَاحِظُ فِيهِ مَعْنَى الظَّرْفِيَّةِ، عِنْدَنَا ظَرْفٌ وَعَاءٌ وَمَظْرُوفٌ، هَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فِي الظَّرْفِ، لَا يَشْتَرِطُ فِيهِ أَنْ يُؤْتَى بِ (فِي) أَوْ نَقُولُ فِي مَقْدَرَةٍ أَوْ اللَّفْظُ مُضْمَنٌ مَعْنَى فِي، لَا، وَإِنَّمَا يُرَادُ بِهِ أَنَّ التَّرْكِيبَ هُنَا عَلَى مَعْنَى الظَّرْفِيَّةِ، وَهَذَا التَّرْكِيبُ عَلَى مَعْنَى (مَنْ) الْبَيَانِيَّةِ، كَمَا قُلْتَ هُنَاكَ ((فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ)) [الحج:30] فَسَّرْتَ وَرَفَعْتَ الْإِبْهَامَ الَّذِي فِي الرِّجْسِ بِقَوْلِكَ الْأَوْثَانُ، حِينَئِذٍ الْأَوْثَانُ هِيَ عَيْنُ الرِّجْسِ وَالرِّجْسُ هُوَ عَيْنُ الْأَوْثَانِ، عِنْدِي عَشْرُونَ، عَشْرُونَ مَاذَا؟ هَذَا مُبْهَمٌ فَإِذَا قُلْتَ: كِتَابًا، الْكِتَابُ هُوَ عَيْنُ الْعَشْرِينَ، وَالْعَشْرُونَ هِيَ عَيْنُهَا الْكِتَابُ، حِينَئِذٍ نَقُولُ هَذِهِ جَرَتْ عَلَى مَعْنَى (مَنْ) الَّتِي لِبَيَانِ الْجِنْسِ، وَالْمُرَادُ هُنَا أَنْ التَّمْيِيزَ بَيْنَ جِنْسِ الْمُمَيِّزِ كَمَا أَنَّ (مَنْ) الْبَيَانِيَّةَ تُبَيِّنُ مَا قَبْلَهَا، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِأَنْ (مَنْ) مَقْدَرَةٌ قَبْلَ التَّمْيِيزِ، وَسَيَأْتِي مَعْنَا أَنَّكَ قَدْ تُظْهِرُ لَفْظَ (مَنْ)، هَذَا وَجْهٌ جَائِزٌ لَكِنَّهُ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ .. النُّطْقِ: وَاجْرُزْ بِ (مَنْ) إِنَّ شِئْتَ، لَكِنْ لَفْظًا وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهَا مَنْوِيَّةٌ، لَا؛ الْمُرَادُ بِهَا لَفْظًا لِأَنَّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ، إِذَا حَذَفْتَ (مَنْ) صَارَ التَّرْكِيبُ

على معنى (من)، وإذا ذكرت لفظ (من) حينئذٍ خرج عن كونه تمييزاً من حيث النصب إلى الجر.

إذن: اسمٌ صريح .. خرج به الجملة وما عطف عليه.

بمعنى من هذا جار ومجرور متعلق بكائن صفة لاسم، يعني يُعتبر فصلاً، والفصول عند أرباب التعاريف تُعرَّب نعتاً بعد نعت، يعني: لا يكون كلُّ فصل نعتاً لما قبله، وإنما ترجع إلى الجنس؛ لأن الإخراج يكون من الجنس.

بمعنى (من) أي أنه يُفِيدُ معناها لا أنها مُقدَّرة في نظم الكلام، إذن: مرَّ معنا هذا الباب الثالث الذي يُقال فيه بأنه على معنى كذا، نؤول الظرف على معنى (في) الظرفية، وكذلك الحال في حال كذا، وهذا الباب الثالث وهو التمييز، وليس المراد بالأبواب الثلاثة أن هذه الحروف مُضمَّنة في الأسماء بعدها، وإنما المراد أن التركيب يُفسَّر على آحاد هذه الحروف.

بمعنى (من) أي: أنه يُفِيدُ معناها، لا أنها مُقدَّرة في نظم الكلام، إذ قد لا يصلح لتقديرها، كما هو الشأن في (في) الظرفية مع الظرف وفي مع الحال.

اسمٌ بمعنى من مُبينٌ: مُبينٌ هذا نعت لاسم أي: مُزيل، أبان بمعنى أظهر، وإذا أظهر معناه أزال، فهو مُزيل لإبهام اسم قبله محمل الحقيقة أو إبهام نسبة في جملة أو شبهها؛ لأن التمييز نوعان: تمييز رفع إبهامٍ لمفرد، ورفع إبهامٍ لنسبة، والنسبة إنما تكون في الجمل الفعلية والإسمية.

إذن: مُزيلٌ لإبهام اسم قبله يُحمل الحقيقة كعشرون، عندي عشرون، هذا يُحمل الحقيقة، أو إبهام نسبة في جملة أو شبهها، طاب زيد ... ماذا طاب؟ طاب نفساً، ف (نفساً) هذا نقول تمييز رافع لإبهام نسبة، أي: نسبة الجملة التي قبلها، واستُفيدَ منه أن التمييز لا يكون مُؤكِّداً، إذا أخذ التبيين في حد التمييز فرأي سيئوبه أن التمييز لا يكون مُؤكِّداً، وأكثر النحاة على هذا، وخالفهم ابن هشام وغيره وأثبتوا أن التمييز قد يكون مُؤكِّداً، شأنه شأن الحال، كما أن الحال تكون مُؤكِّدة، والحال المُؤكِّدة إذا أُثبتت لا تنافي المؤسسة، كذلك التمييز الأصل فيه البيان ورفع الإبهام للنسبة أو للمفرد، حينئذٍ قد يكون مُؤكِّداً وقد يكون على حقيقته، لكن إذا أخذناه مُبين هنا في أصل الحد حينئذٍ أخرجنا به التأكيد فلا يكون مُؤكِّداً.

وكما ذكرنا في السابق: وَصَفَ فَضْلَةً مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ، هذا لا يدخل فيه الحال المُؤكِّدة، هذا التعريف خاصّ بالحال المؤسسة، فلا مانع أن يُقال التمييز حقيقة أن يُؤخذ

في حده مُبَيَّن، وإذا أردنا التأكيد حينئذٍ لا نحتاج إلى هذا اللفظ، فنقول: التمييز نوعان: تمييز حقيقي وتمييز مُؤكَّد، كما أن الشأن في الحال: حال حقيقية وهي المؤسسة، وحال ليست حقيقية وإنما هي مُؤكَّدة لما قبلها، هنا كذلك.

واستفيدَ منه أن التمييز لا يكون مُؤكَّداً وهو رأي سيبويه والجمهور .. جمهور النحاة على هذا، وقيل يأتي غير مبين، يعني: مُؤكَّد، غير مبين يعني مُؤكَّد، فُيُعَدُّ مُؤكَّداً، ومنه قوله تعالى: ((إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا)) [التوبة:36] لو حُذِفَ شَهْرًا، اثْنَا عَشَرَ هل يحتاج إلى مُفسِّر؟ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ، اثْنَا عَشَرَ خبر إِنَّ، هل اثْنَا عَشَرَ دون شَهْرًا واضح المعنى أم مُجْمَل؟ واضح المعنى، والتمييز إنما يأتي رافعا لإبهام، أين الإبهام؟ ليس عندنا إبهام.

إذن: شَهْرًا قالوا هذا تمييز مُؤكَّد، لم يُوْتَ به من أجل رفع إبهام العدد؛ لأن العدد معلوم هنا دونه، وإذا كان كذلك حينئذٍ صار مُؤكَّداً.

أُجِيب: بأن شَهْرًا بالنسبة لعامله وهو اثْنَا عَشَرَ مُبَيَّن يعني: لا تنتظر إلى نَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ، إنما انظر إلى اثْنَا عَشَرَ فقط، اثْنَا عَشَرَ لوحده دون الجملة مُبهم أو مبين؟ مُبهم، إذن: قالوا: باعتبار العامل؛ لأن شهرًا ما العامل فيه؟ هو العدد نفسه اثْنَا عَشَرَ، باعتبار عامله هو رافع لإبهام، إذن ليس فيه تأكيد، على كلِّ المسألة مُحتملة.

إِسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبَيَّنٍ نَكِرَةً، نَكِرَةً: هذا نعت ثالث لاسم، نكرة أخرج المعرفة، وهذا على مذهب البصريين أن التمييز لا يكون إلا نكرة، والعلَّةُ فيه هي عين العلة في الحال، أنه إذا حصل رفع الإبهام بالنكرة حينئذٍ محيئه بزيادة فيه تدلُّ على التعريف يُعتبر حشواً، فحينئذٍ لا يُلْتَفَتُ إلى تلك الزيادة.

مذهب الكوفيين جواز كونه نكرة ومعرفة .. يجوز هذا وذاك.
رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا ... صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

رأى الكوفيون أن النفس هنا تمييز، طَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ، طَبْتَ النَّفْسَ، دخلت عليه (أل) والأصل فيها التعريف.

إذن: يقع التمييز معرفة كما يقع نكرة، وإن كان الأصل أن يكون مُنَكَّرًا، هذا هو الأصل، لكن محيئه معرفة وقد جاء به السماع حينئذٍ نقول: يجوز فيه الوجهان.
وذهب البصريون إلى تأويل البيت، وما جرى مجراه بأن (أل) هنا زائدة.
وَلَا ضِطْرَّارَ كَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ ... كَذَا وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِيِّ

إذن: حكمنا على (أل) بكونها زائدة، وإذا كانت زائدة حينئذٍ دخولها وخروجها سواء فلا تُفيدُ تعريفاً، فبقي التمييز على أصله، فكلُّ لفظٍ نُقِلَ في لسان العرب وهو تمييز دخلت عليه (أل) فاحكم عليها بأنها زائدة؛ لأنها دخلت على ما وجب فيه التنكير يعني: على واجب التنكير .. لازم التنكير.

وأما على مذهب الكوفيين فيجوز الوجهان، والصحيح مذهب البصريين؛ لأن العلة الموجودة في الحال هي عينها موجودة في التمييز، وإذا حصل الجواب بالنكرة حينئذٍ لا يصلح أن يأتي بالمعرفة؛ لأن المعرفة نكرة وزيادة، رجل: الرجل، نفس: النفس، نقول نفس هذا نكرة، النفس نكرة وزيادة.

إذن: إذا حصل المراد والمقصود بالنكرة لماذا نأتي بلفظ زائد على مجرد النكرة؟ نقول: هذا فيه حشو وهو مُنافٍ لأصل الكلام، إذن: نكرة هذا نعت ثالث.

إذن: اسمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبَيِّنٍ نَكْرَةً، عَرَّفَهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْقَطْرِ بِقَوْلِهِ: اسمٌ فضلة نكرة جامد مفسَّر لما انبهم من الذوات، اسم: عرفنا الاحتراز به، فضلة: إذن لا يكون عمدة، وهذا وارد على تعريف الناظم، جامد: هذا من الفوارق بين الحال والتمييز، إذ يُشترط في الحال أن تكون وصفاً، ويُشترط في التمييز أن يكون جامداً؛ يعني: غير مشتق، مُفسَّر لما انبهم من الذوات، وهذا يرد عليه المفسر للنسبة. فقول الناظم: اسمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبَيِّنٍ نَكْرَةً ينقصه قوله فضلة، فلو زيد عليه جامد كذلك يكون أولى.

وابن عقيل عرّفه بقوله: كل اسم نكرة مُتَضَمِّنٌ معنى (من) .. مُتَضَمِّنٌ معنى (من) هذا فيه إشكال، وإنما يُقال على معنى (من) أو بمعنى (من)، وأما التضمين هذا محل نظر، لبيان ما قبله من إجمال نحو: طاب زيد نفساً، وعندي شبر أرضاً.

اسمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبَيِّنٍ نَكْرَةً قيل: اسم جنس، وبمعنى (من) هذا دخل فيه أربعة أشياء: التمييز، واسم (لا)، والمفعول الثاني من قولك: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً، والمشبّه بالمفعول به نحو: الحسن الوجه، هذه أربعة أشياء؛ لأنها تكون على معنى (من) .. التمييز واضح أنه على معنى (من)، واسم (لا): لا رجل في الدار، لا من رجل في الدار على معنى (من). المفعول الثاني: من (أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً) يعني: من ذنب، إذن: المفعول الثاني أقول على معنى (من)، المشبّه بالمفعول به نحو: الحسن الوجه، هنا الحسن من الوجه، يعني: حسنه من الوجه حينئذٍ نقول هذه على معنى (من).

إِسْمٌ بِمَعْنَى مَنْ مُبَيَّنٌ نَكْرَهُ إِذَا قِيلَ بِمَعْنَى (مَنْ) وَفُسِّرْنَا (مَنْ) بِأَنْ الْمُرَادَ بِهَا الْبَيَانِيَّةُ حِينَئِذٍ اخْتَصَّ التعريف بالتمييز؛ لأنَّ اسمَ (لا) وإن كان على معنى (مَنْ) إلا أنَّها ليست البيانية، وإنما هي الاستغراقية، فخرجت بقولنا (مَنْ) بيانية، والمفعول الثاني من (أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا) يعني: استغفرُ اللهَ من ذنب، من ذنب هنا (مَنْ) إِبْتِدَائِيَّةٌ وليست بيانية، حينئذٍ خرج بقولنا بمعنى (مَنْ) وفُسِّرْنَا (مَنْ) بالبيانية.

والمشبه بالمفعول به، (مَنْ) هنا فيه بيانية نحو: الحسنَ الوجهَ، لكن قوله: مُبَيَّنٌ مَخْرَجٌ لما سوى التمييز والمشبه بالمفعول به، لأنَّ (مَنْ) إذا فُسِّرْنَا بِأَنَّها بيانية حينئذٍ لا يتأتَّى معنا (مَنْ) الاستغراقية ولا (مَنْ) الابتدائية، ثم التمييز داخل معنا، وبقي المشبه بالمفعول به، والمشبه بالمفعول به لا يكون إلا معرفة، حينئذٍ (نَكْرَهُ) نقول: هذا مَخْرَجٌ للمشبه بالمفعول به، فاسم الجنس وبمعنى (مَنْ) مُخْرَجٌ لما ليس بمعنى (مَنْ)، وهذا واضح كالظرف والحال، الحال يكون بمعنى (في).

وَمُبَيَّنٌ مُخْرَجٌ لِاسْمِ (لا) النافية للجنس، ونحو: ذنباً من قوله: " أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَةً "، فإنهما وإن كانا على (مَنْ)، لكنها في الأول للاستغراق (لا رجل) يعني: لا من رجل، وفي الثاني للابتداء، أي: استغفاراً مبتدأً من أول الذنوب إلى ما لا يتناهى، ونكرة مُخْرَجٌ لنحو: الحسن وجهه، أي: بالنصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز لعدم تنكيره.

إِسْمٌ بِمَعْنَى مَنْ مُبَيَّنٌ نَكْرَهُ ... يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ

هذا فيه إجمالٌ عند الناظم رحمه الله تعالى، فحينئذٍ نقول: التمييز: إما أن يكون تمييزاً لمفرد، وإما أن يكون تمييزاً لجملة، والمراد بالجملة النسبة، العامل في التمييز المفرد هو الاسم المبهم قبله، التمييز الذي يكون تمييزاً لمفرد العامل فيه هو السابق له، يعني: عندي عشرون كتاباً، كتاباً منصوب ما العامل فيه؟ عشرون نفسها، كـ شَبْرٍ أَرْضًا، أَرْضًا ما العامل فيه؟ شَبْرٍ، كذلك قَفِيزٍ بُرًّا، قَفِيزٍ بُرًّا تمييز والعامل فيه قَفِيزٍ نفسه، مَنَوْنٍ عَسَلًا، عَسَلًا هذا تمييز، العامل فيه مَنَوْنٍ. إذن: أَرْضًا هذا مفسَّر، وشَبْرٍ هذا مفسَّر، العامل في المفسَّر هو المفسَّر، ولذلك قال:

يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ التمييز فسَّر الاسم المفرد، وهو شبر مثلاً أو قفيز أو منوين، هذا محلٌ وفاق بين النحاة؛ أن العامل في التمييز المفرد هو اللفظ الذي قبله وإن كان جامداً إلا أنه أشبه اسم الفاعل في كونه طالباً لما بعده، وسبق أن العامل إنما عمل لكونه

يقتضي ما بعده لِيَتَمَّ معناه، وهنا وقع إبهام كما هو الشأن في الفعل نفسه، فوقع إبهام: عشرون فصارعَ هذا اللفظ طالباً لما بعده على أنه رافعٌ لإبهامه فنصبه على التمييز، وهذا محلّ وفاق، ناصب التمييز في هذا النوع مميّزه، مميّزه بالفتح بلا خلاف، وعمل مع جموده كونه جامداً ليس وصفاً لشبهه اسم الفاعل في الطلب المعنوي لمعموله، وهذا داخل في قول الناظم هنا: يُنْصَبُ تَمَيِّزاً بِمَا - يعني: بعامل - قد فسره التمييز، فسّر فيه ضمير مستتر وفيه ضمير الذي هو الهاء، الهاء يعود على (ما) اسم الموصول، وفسرناها بالعامل، وفسّر الضمير المستتر فيه ضمير يعود على التمييز يعني: كأنه قال: يُنْصَبُ تَمَيِّزاً بعامل قد فسّر التمييز ذلك العامل، وحينئذٍ شمل المفرد وهذا محلّ وفاق، كثير أرضاً، وبقي معنا الجملة وهذا محلّ نزاع، إذا قيل: طاب زيد نفساً؛ نفساً: هذا تمييز لنسبة، هل العامل فيه هو الفعل السابق في الجملة أو نفس الجملة؟ جمهور النحاة تبعاً لسيبويه أنه الفعل الذي تضمّنته الجملة، ومذهب ابن عصفور ومن تبعه أنه مضمون الجملة، ونسبه للمحققين، حينئذٍ ظاهر كلام الناظم هنا أي المذهبين؟ بما قد فسره، هو فسّر الجملة، إذن: صار منصوباً بالجملة، صار منصوباً بالجملة لا بالفعل أو شبه الفعل الذي تضمّنته الجملة، وهذا يُنافي ما اختاره في هذا الباب هو نفسه، ولذلك قال: وَعَامِلُ التَّمْيِيزِ قَدِّمَ مُطْلَقاً إِذْنٌ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ يَخْتَارُ أَنَّ الْفِعْلَ هُوَ الَّذِي عَمِلَ فِي تَمْيِيزِ الْجُمْلَةِ، ولذلك ابن هشام لما أوردَ هذا البيت في الأوضح قال: وقد بطلَ عمومُه بكون العامل في تمييز الجملة هو الفعل لا الجملة نفسها؛ لأن قوله: بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ عَامٌّ يَشْمَلُ تَفْسِيرَهُ لِلْمَفْرَدِ، فالمفرد عامل فيه، ويشمل تفسيره للجملة، فالجملة عاملة فيه، وليس الأمر كذلك، بل الصواب أن العامل في تمييز الجملة هو الفعل الذي تضمّنته الجملة. عباراته عامة وليس مراداً بها العموم؛ لأنه يقتضي أن ناصب تمييز النسبة هو النسبة بين المسند والمسند إليه، يعني مضمون الجملة؛ لأنها هي المفسرة به - بالتمييز -، وذلك غير مراد حتى للناظم، وإن اختارَ هو في غير هذا الكتاب مذهب ابن عصفور، لكنه في هذا الكتاب لا. سيأتي معنا ذلك.

وأجيب بأن التمييز لما فسّر إبهام نسبة الفعل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه الفعل فسّر نفسه فكان التمييز منصوباً به، لأنه الذي يصح أن يكون عاملاً. يعني: أرادوا الاعتذار للناظم هنا بأن العموم ليس مراداً، فإذا فسّر التمييز الجملة كأنه في المعنى فسّر الفعل. يعني من أجل أن نردّ مراد الناظم هنا في كون الناصب للتمييز .. تمييز الجملة هو الفعل، قالوا: لما أكّد التمييز الجملة والأصل في الجملة ما هو؟ هو الفعل أو ما جرى

مجرى الفعل، فكأنه أكد نفس الفعل، هذا فيه تعسف، والصواب أنه عام ولكنه ليس مراداً لما سيأتي من كلامه.

اسم بمعنى من مبین نكره ... يُنصب تمييزاً بما قد فسره

ونقول المبهم المفتقر للتمييز نوعان: جملة ومفرد، بما قد فسره، التمييز نوعان: رافع لإبهام مفرد، ورافع لإبهام نسبة، والمراد بالنسبة المعنى الذي ربط الفعل بالفاعل أو بالمفعول به .. النسبة التي يُريدها المنطقة هنا؛ الارتباط بين المسند والمسند إليه، الارتباط بين المبتدأ والخبر، ثم ارتباط هذا يُسمى نسبة يأتينا في باب الإضافة مزيد توضيح.

المفرد هنا المراد به في باب التمييز ما يشمل أربعة أنواع:
الأول: العدد ((إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا)) [يوسف:4] أَحَدَ عَشَرَ يُعتبر مفرداً هنا وإن كان مركباً في غير هذا الباب، وهذا كما ذكرنا لا يتعرض له النحاة هنا عند من بَوَّبَ للعدد بباب مُستقل، وسيأتي في محله.

النوع الثاني: المقدار، وهو ثلاثة أشياء إما مساحة كَشِبَرٍ اَرْضًا، أو كيل: كَقَفِيزٍ بُرًّا، أو وزن كَوَمَنَوَيْنِ عَسَلًا، تشية منا كعصا، ويقال فيه مَنٌ ويثنى، فيقال فيه مَنَان، مَنَان تشية من، وهو لغة في منا كعصا.

إذن: الثاني المقدار وهو إما مساحة أو كيل أو وزن وهي التي مثل لها الناظم في قوله: كَشِبَرٍ اَرْضًا مساحة، وَقَفِيزٍ بُرًّا، وهذا مثال للكيل، وَمَنَوَيْنِ عَسَلًا، هذا مثال للوزن.
الثالث: ما يُشبه المقدار، ليس مقداراً، وإنما يشبه المقدار، يعني ألفاظ أجرتها العرب مُجرى المقدار .. ألفاظ المقدار، يعني السابقة كقفيز أو شبر أو منوين، أجرتها مجرى هذه الألفاظ في الافتقار إلى التمييز، نحو: مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا، نقول هذا مِثْقَال يُعتبر من المقادير، ليس حقيقة وإنما مما أشبه المقادير.

ونَحْي سَمْنَا، نَحْي بكسر النون وإسكان الحاء، هذا أشبه ما يكون بوزن عندهم معين ((وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا)) [الكهف:109] يعني ما كان فيه معنى أو دَلَّ على المثلية كما عبّر ابن هشام في غير موضع، ما دَلَّ على المثلية أو دَلَّ على المغايرة: إن لنا مثلها إبلاً، إن لنا غيرها إبلاً.

الرابع: ما كان فرعاً للتمييز: خاتم حديدًا، هذا خاتم حديدًا، حديدًا هذا تمييز لحديد، فإن الخاتم فرع الحديد، ومثله باب ساجًا، وَجَبَّةٌ خَرًّا، فهذا تمييز عند المبرد، وجرى عليه

ابن هشام في سائر كتبه، وعند سيبويه لا يُعتبر تمييزاً وإنما هو حال، هذا خاتم حديدًا، حديدًا: عند سيبويه حال وليس بتمييز؛ لأن التمييز عنده محصور في بابين المقدار وشبهه فحسب وما عداه فلا، حينئذٍ ما جاء منصوباً وهو مُشبه للتمييز أعربه حالاً، وقيل: إنه حال، لا يجوز جعله تمييزاً، لأن الاسم الذي ينتصب تمييزاً إنما يقع بعد المقدار أو ما يشبه المقدار، وهذا ليس واحداً منهما، حينئذٍ تعين أن يكون حالاً لا تمييزاً، لأن ثَمَّ تناسب بين الحال والتمييز، وهذا مذهب سيبويه وتبعه كثير، والصواب أنه يُعرب تمييزاً لماذا؟ لأنه فارق الحال من ثلاثة جهات:

أولاً: كون صاحبها نكرة، هذا خاتم، خاتم نكرة، وصاحب الحال يكون معرفة، هذا خاتم حديدًا، جامد لا مُشتق.

ثالثاً: حديد صفة لازمة أو منتقلة؟ لازمة إذن: خالف الحال من ثلاثة جهات، فالأولى أن يُعرب تمييزاً خلافاً لما اختاره سيبويه، هذا ما يُسمّى بمفسرٍ لمفرد، وهو ما دلَّ على مقدار وألحق به سائر الأنواع الثلاث.

والثاني: الجملة فتمييز الجملة رفع إبهام ما تضمّنته من نسبةٍ عامل فعلاً كان أو ما جرى مجراه من مصدر أو وصف أو اسم فعل إلى معموله من فاعل أو مفعول، يعني النسبة إسناد الفعل وما جرى مجراه إلى معموله؛ سواء كان فاعلاً أو مفعولاً بينهما ارتباط، قد يقع إبهام فيه، حينئذٍ نقول إذا وقع الإبهام في النسبة بين الفعل وما جرى مجراه ومعموله كالفاعل والمفعول به احتجنا إلى لفظٍ يكشف هذا الإبهام، ولذلك يُمتثلون له بماذا؟ طاب زيد نفساً، قالوا هذا محوّل عن فاعل، طابت نفسُ زيد، طابت نفس زيد، (نفس) هذا فاعل، حُذف الفاعل الذي هو المضاف فارتفع المضاف إليه ارتفاعه فقليل: طاب زيد، حذفت المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه، وسيأتينا في باب الإضافة، حينئذٍ قال: طاب زيد، طاب زيد ماذا؟ هذا يحتمل صارَ مبهماً، حينئذٍ رجعنا إلى المضاف الذي حذفناه، فجئنا به منصوباً على التمييز ليكشف لنا الإبهام الذي وقع بحذفه لأنه لما حُذف وقعنا في إشكال.

فإذا قيل: طاب زيد، ماذا طاب زيد؟ نفساً ((اشتعل الرأسُ شيباً)) [مریم:4] الأصل: اشتعلَ شيبُ الرأس، مضاف ومضاف إليه، شيبُ: فاعل، اشتعلَ شيبُ الرأس، حُذف الفاعل الذي هو المضاف، وأُقيم المضاف إليه مقامه، فارتفع ارتفاعه، اشتعلَ الرأسُ، اشتعل ماذا؟ حريق، أو قمل أو ماذا؟ اشتعل ماذا؟ اشتعلَ الرأسُ شيباً، رجعنا إلى المضاف الذي حذفناه، فجئنا به فنصبناه على التمييز، فكشف لنا إبهام النسبة، اشتعل

لوحدها لا تحتاج إلى كشف؛ لأنها واضحة المعنى، الرأس لوحدها لا تحتاج إلى كشف، ما الذي يحتاج إلى كشف؟ النسبة .. العلاقة بين الفعل والفاعل، ولذلك نقول: النسبة هي الارتباط بين العامل والمعمول، اشتعل لوحده لا يحتاج إلى كشف، رأس لوحده واضح معلوم ليس فيه إبهام، لكن لما نسبت الاشتعال إلى الرأس حينئذٍ احتمال؛ اشتعال ماذا؟ فاحتمل أكثر من معنى فاحتجنا إلى التمييز فقال: اشْتَعلَ الرَّأسُ شَيْباً.

((وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا)) [القمر:12] فَجَّرْنَا عِيونَ الأرض، هذا محمول عن مفعول، ((وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا)) ، فَجَّرْنَا عِيونَ الأرض، فُعلَ به ما فُعلَ بسابقه، قيل فَجَّرْنَا الأرض هذا يحتمل، عيوناً رفعنا الإبهام والذي وقع في النسبة فَجَّرْنَا، التفجير واضح، والعيون فَجَّرْنَا الأرض، والأرض واضح، لا يحتاج إلى كشف، لكن فَجَّرْنَا الأرض ماذا؟ هذا محتمل أنهاراً عيوناً غير ذلك حينئذٍ نقول: احتجنا إلى التمييز، ولذلك إذا نظرت إلى المعنى فَجَّرْنَا عِيونَ الأرض، فَجَّرْنَا الأرض عيوناً، أيهما أبلغ؟ هو لا شك القرآن أبلغ، لكن لو قيل في غير القرآن؟ فَجَّرْنَا الأرض عيوناً كأن الأرض كلها صارت عيوناً، لكن فَجَّرْنَا عِيونَ الأرض .. عِيونَ الأرض فقط العيون العين الجارية، حينئذٍ نقول (فَجَّرْنَا عِيونَ الأرض) هذا أدنى في المعنى من قوله ((وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا))

إذن: تمييز الجملة يأتي لرفع إبهام ما تضمنته من نسبة العامل إلى المعمول، ثم هو على ثلاثة أنحاء، والمشهور أنه إما محمول عن فاعل كما ذكرناه في طاب زيد نفساً، وإما محمول عن مفعول كما في ((وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا)) [القمر:12].

قيل: قد يكون محمولاً عن غيرهما، وذلك بعد أفعل التفضيل المخبر به عن ما هو مُعَايِر للتمييز يعني عن المبتدأ، مثل: زيدٌ أَكْثَرُ منك علماً، أصله علماً زيدٌ أَكْثَرُ، زيدٌ أَكْثَرُ منك علماً، علماً أصله مبتدأ، علماً زيدٌ أَكْثَرُ، حُذِفَ علماً الذي هو المبتدأ فصارت زيد هو المبتدأ، زيدٌ أَكْثَرُ، أَكْثَرُ ماذا؟ هذا احتمال صار فيه إبهام أَكْثَرُ منك ماذا؟ علماً فجئنا بالمبتدأ الذي حذفناه فنصبناه على أنه تمييز لرفع إبهام النسبة.

ومنه ((أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا)) [الكهف:34] مالي أَكْثَرُ منك، حُذِفَ مال، انفصل الضمير ارتفع صار (أنا)، إذن: أنا أصله الياء مالي، حُذِفَ المبتدأ مالي ثم انفصل الضمير، ولا يكون في محل رفع فجاء بضمير مُنفصل يكون في محل رفع فقال: أنا، أنا أَكْثَرُ منك ماذا؟ هذا صار فيه إبهام، فاحتجنا إلى المبتدأ الذي حذفناه ورددناه لنصبه على التمييز ليكشف لنا الإبهام، مالي أَكْثَرُ منك، فإن كان الواقع بعد أفعل التفضيل

هو عينُ المخبر عنه وجب خفضه بالإضافة، مألٌ زيدٌ أكثرُ مالٍ، إلا إذا كان أفعَلُ التفضيل مضافاً إلى غيره فيُنصَب، وهذا سيأتي منصوباً عليه في قول الناظم. وناصِبُ التمييز في هذا النوع الجملة عند سيبويه هو العامل الذي تضمّنَتَه الجملة لا نفس الجملة .. العامل الذي تضمّنَتَه الجملة هو الناصِب. طابَ زيد نفساً، (نفساً) تمييز منصوب ما العامل فيه؟ طاب هو العامل .. الفعل ماضي هو الذي عمل النصب في التمييز.

((فَجَرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا)) [القمر:12] عيوناً ما العامل فيه؟ فَجَر نقول هذا هو العامل في التمييز.

((أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا)) [الكهف:34] أَكْثَرُ هو الخبر، وأكثرُ فيها معنى الفعل. إذن: عند سيبويه العامل الذي تضمّنَتَه الجملة لا نفس العامل، وهو الذي يقتضيه كلام الناظم كما سيأتي في هذا الباب، وذهب بعضهم وهو منسوب إلى ابن عصفور إلى أن الناصِب له نفس الجملة، وكلام الناظم هنا مُحْتَمِل للمذهبين؛ لأن لفظه عام، بما قَدْ فَسَّرَه هذا يحتمل؛ يحتمل أنه أراد به العامل الذي تضمّنَتَه الجملة، ويحتمل أنه أراد به نفس الجملة، ولذلك قال ابن هشام: أن عمومَه فيه إبطال. مُحْتَمِل للمذهبين؛ إذ يصح أن يقال إنه فسَّر العامل لأنه رفع إجماع نسبته إلى معموله، وأنه فسَّر الجملة لأنه رفع إجماع ما تضمّنَتَه من نسبة.

إذن: قوله إسمٌ بِمَعْنَى (مِنْ) مُبَيِّنٌ نَكِرَةٌ هذا حدٌّ للتمييز. قوله: يُنصَبُ تَمَيِّزاً هذا بيانٌ لحكمه، يُنصَبُ هذا الاسم بالقيود السابقة تَمَيِّزاً .. مُمَيِّزاً، تَمَيِّزاً هذا حال من نائبِ الفاعل، يُنصَبُ هو نائبِ الفاعل، تَمَيِّزاً هذا حال منه. بما قَدْ فَسَّرَه: بما هذا جارٍ ومجرورٌ مُتعلّق بقوله: يُنصَبُ، يُنصَبُ بما: يعني بالذي قد فَسَّرَه، كَشَبَرِ أَرْضًا، الكاف هذه تمثيلية داخلية على محذوف كقولك: هذا شبر أرضاً، شَبَرٍ: خبر مبتدأ محذوف، وأَرْضًا: تمييز، هذا شبر، شبر من ماذا؟ ثوب .. بساط .. أرض .. جدار؟ يحتمل هذا وهذا، حينئذٍ قيل أرضاً، جيء بالتمييز ليكشف لنا إجماع مفرد؛ لأنه مُبهم .. الشبر هذا مُبهم، العامل في (أَرْضًا) هو لفظ الشبر نفسه، وهذا مثال للمساحة.

وقفيز برأ، القول فيه كسابقه، قَفِيزٍ بُرّاً، بُرّاً: تمييز منصوب بقفيز، وهو مكيل. وَمَنْوَيْنِ قلنا: تنثية منا كعصا، ويقال منٌ ويثنى مَنان، وَمَنْوَيْنِ عَسلاً وَتَمَرًا، عَسلاً هذا هو التمييز، وَتَمَرًا هذا معطوف عليه، ولا يكون ما بعد الواو تَمَيِّزاً لأن الواو تُعتبر فاصلاً.

إذن: تمييز الفرد: رفع إبهام ما دلَّ عليه من مقدار مساحي، أو كيلبي أو وزني وهو ما ذكره الناظم، ولم يذكر غيره لماذا؟ لأنه هو الأصل، الأصل في التمييز الذي يرفع إبهام مفرد أن يكون في المقدرات، وأما العدد وإن كان كثيراً لكنه سيأتي في بابه المستقل. قال الشارح: وهو -أي التمييز- كل اسم نكرة مُتَضَمِّن معنى (من) لبيان ما قبله من إجمال نحو: طاب زيد نفساً، وعند شبر أرضاً، (طاب زيد نفساً) هذا مثال لتمييز الجملة .. النسبة، و (عندي شبر أرضاً) هذا تمييز المفرد.

واحترز بقوله: مُتَضَمِّن معنى (من) من الحال .. قلنا الأولى حذف كلمة مُتَضَمِّن. من الحال فإنها مُتَضَمِّنَة معنى (في).

وقوله: لبيان ما قبله: احتراز مما تَضَمَّن معنى (من) وليس فيه بيان لما قبله، يعني: ليست (من) فيه بيانية؛ كاسم (لا) التي لنفي الجنس فإن (من) فيها لبيان الاستغراق .. استغراقية؛ ونحو: لا رجل قائم، لا من رجل قائم، نقول: هذه (من) ليست بيانية، وإنما هي للاستغراق.

وقوله: لبيان ما قبله من إجمال يشمل نوعي التمييز، وهما المبين إجمال ذات، والمبين إجمال نسبة؛ فالمبين إجمال الذات هو الواقع بعد المقادير وهو الأكثر، وهي المسوحات نحو: له شبر أرضاً، حينئذ نقول (أرضاً) هذا العامل فيه شبر وهو جامد، فإن قيل: كيف عمل؟ نقول: لأنه أشبه اسم الفاعل في الطلب يقتضي ما بعده لذلك نصب، والمكيلات نحو: (له قفيز برأ)، والموزونات له (منوان عسلاً وتمراً). والأعداد نحو: (عندي عشرون درهماً) وهو منصوب بما قد فسره بالمفسر يعني، وهو (شبر وقفيز ومنوان وعشرون)، والمبين إجمال النسبة هو المسوق لبيان ما تعلّق به العامل من فاعل أو مفعول والأمثلة ما ذكرناه.

وقد لا يكون محولاً مثل: امتلأ الإناء ماءً، إذن: المبين لنسبة قد يكون محولاً وقد لا يكون، المحول هو الأكثر، والضابط فيه أن يكون محولاً عن فاعل أو مفعول أو مبتدأ، وغير المحول هذا سماعي يحفظ في ألفاظ ولا يُقاس عليه: امتلأ الإناء ماء. والناصب له في هذا النوع هو العامل الذي قبله، اختار خلافاً ما دلَّ عليه النظم. قال رحمه الله:

وَبَعْدَ ذِي وَشِبْهَيْهَا اجْرُرُهُ إِذَا ... أَصْفَتْهَا كَمُدُّ حِنْطَةٍ غَدَا
وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا ... إِنْ كَانَ مِثْلُ مِلْءِ الْأَرْضِ ذَهَبَا

وَبَعْدَ ذِي الْمَذْكُورَاتِ الثَّلَاثِ كَشِبْرِ أَرْضًا: ممسوحات، قَفِيزٌ بُرًّا: مكيلات، مَنَوَيْنِ عَسَلًا: موزونات، بعد ذي الثلاث المذكورات، وَشِبْهَيْهَا هو النوع الثاني الذي ذكرناه

مثله ونحو ذلك، مما أجزته العرب مجراها في الافتقار إلى مميّز، وهي الأوعية المراد بها المقدار كذئوب ماء، وحبّ عسل بضم الحاء، ونحي سمناء، ورقود خلا، وما حُمل على ذلك في كلّ مجمل الحقيقة مرفوع إجماله بما بعده، كل لفظ مُجمل يحتاج إلى كشف ورفع إجماع فهو داخل في هذا، إما أنه محمول على التمييز حقيقة، وإما أنه داخل في قوله وشبهها.

وبعدَ ذي، بعدَ هذا ظرف منصوب على الظرفية متعلّق بقوله أجزته.

وأجزته أي التمييز بعدَ ذي المذكورات وشبهها إذا أضفتها. هذا وجه آخر يعني: يجوز لك في ما سبق النصب وهو الأصل، ويجوز لك الإضافة، تقول (له شبر أرضاً)، ويجوز أن تقول: له شبر أرض، وقفيّر برّ، ومنوا عسل، له شبر أرض، له خبر مُقدّم، وشبر مبتدأ مؤخر، وهو مضاف وأرض مضاف إليه، هل يُسمّى أرض هذا التمييز أو لا؟ الأكثر على أنه يُسمّى تمييزاً ويكون مجزراً، وابن هشام لا يرى أنه يُسمّى تمييز .. خرج عن باب التمييز إذا أضفته.

إذن: هذا تجويز من الناظم تبعاً لما تقرّر في لسان العرب أن التمييز المبین للمفرد يجوز إضافته حينئذٍ يخرج عن النصب إلى الجرّ، فيكون مجزراً بعد أن كان منصوباً.

وبعدَ ذي المقدرات الثلاث وشبهها: فهم منه أن التمييز بعدَ العدد لا يجيء بالوجهين يعني: اثنا عشر كوكباً، لا يتصور هنا الإضافة، ولذلك قلتُ أن باب العدد الأصل أنه لا يدخل هنا، فيمن يوّب للعدد، فالأحكام هنا خاصة بما عدا العدد؛ لأنهم سيذكره في باب مُستقلّ.

إذن: وبعدَ ذي هذا اسم إشارة خص به المذكورات، وشبهها أخرج به العدد، حينئذٍ العدد لا يجوز فيه الوجهان، بل يتعيّن فيه النصب فيما نصب تمييزه، والخفض فيما خفض تمييزه، وأما جواز الوجهين النصب في المخفوض أو الخفض للمنصوب فليس داخلاً معنا، إنما هو خاص بهذه المذكورات.

أجزته وجوباً أو جوازاً؟ قطعاً جوازاً، كيف نقول واجب؟ بل هو جوازاً.

أجزته يعني جوازاً، فإن أريد نفس الآلة التي يُقدّر بها وجب الجرّ. يعني الآن إذا قيل مقدار .. كيل. إذا قلت مثلاً اشتريت صاعاً تمرّاً، المقدار يطلق ويراد به الآلة الصاع نفسه الصاع، ويراد به ما كيل به، فإذا قلت: اشتريت صاعاً تمرّاً، هل أنت اشتريت التمر الذي وزن في لصاع أم الصاع الذي يوزن به التمر؟

يحتمل هو، يحتمل هذا وذاك، فإذا قلت: اشتريت صاعاً تمرّاً، في أصل التركيب يُطلق

الصاع ويراد به نفس الآلة، ويُطلق الصاع ويُراد به ما يكال به، يحتمل هذا وذاك. إذا جررت حينئذ صار محتملاً، لأننا جوزنا في الوجه الأول السابق كَشِيرَ أرضاً جوزنا فيه الوجهين، وإذا أردنا به الآلة تعيّن الجرّ، فإذا جررنا حينئذ صار محتملاً للصاع نفسه، ولذلك كيل به الصاع، لكن إذا أضيف وأريد به اسم الآلة صار على معنى اللام لا على معنى (من).

وإذا نصبنا قيلَ تعيّن في أن المراد به نفس التمر لا الصاع، يعني لا يُراد به الآلة. إذن: تجويزُ الوجهين -النصب مع الجر- نقول هذا يختلفُ به المعنى، ليس هكذا، فإذا نصبنا حينئذ تعيّن أن يدل على أن المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور. اشترت صاعاً تمرّاً، بالنصب يتعين هذا، وأما إذا جررته حينئذ يحتمل، فهو نصّ في المقصود، وأما الجرّ فيحتمل أن يكون مراده ذلك، وأن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك؛ لأن المقدار يُطلق ويُراد به ما يُعرف به قدر الشيء من آلة مساحة أو آلة وزن أو آلة كيل ويُطلق بمعنى الشيء المقدّر بالآلة، فهو يحتمل هذا وذاك.

إذن: أجرره نقول: هذا جوازاً، متى؟ إذا أردنا الشيء الذي يُكال؛ التمر نفسه، البر نفسه، وإذا أردنا الآلة نفسها المنا والقفيز والشبر -إذا أردنا الآلة نفسها وجب الجر لكن لا يكون على معنى (من) وإنما يكون على معنى اللام.

جوازاً.. أجرره جوازاً فإن أُريد نفس الآلة التي يُقدّر بها وجب الجر، لكن ليس هذا مراداً هنا، لأن الإضافة فيه على معنى اللام لا (من)، حتى يكون تمييزاً، فليس بتمييز، لكن إذا تُكلّم به يلتبس بالتمييز.

إذا أضفتها يعني: أضفتها إلى التمييز هذه المقدّرات الثلاث إذا أضفتها إلى التمييز أجرره جوازاً.

كمُدُّ حِنْطَةٍ غَدَا كقولك: مُدُّ حِنْطَةٍ غَدَا، عندي مُدُّ حِنْطَةٍ هذا الأصل، مثل صاعٍ.. حِنْطَةً، حِنْطَةً هذا نقول تمييز وقع بعد المدّ والمدّ هذا اسم آلة، حينئذ جاز إضافته إلى التمييز فتقول عندي مُدُّ حِنْطَةٍ بالإضافة، فيحتمل النوعين لكن ليس النوع الثاني مراد هنا.

(مُدُّ حِنْطَةٍ) الآلة نفسها وجب الجر يعني مُدُّ للحِنْطَةِ، ويحتمل ماذا؟ الشيء المقدّر نفسه الحِنْطَةِ، حينئذ يكون (مُدُّ حِنْطَةٍ) مُدُّ من حِنْطَةٍ على معنى (من)، لكن باللام ليس هو المراد، لكن إذا تُكلّم به يحتمل الوجهين.

وَبَعْدَ ذِي وَشِبْهَهَا اجْرُؤُهُ جَوَازاً

إِذَا أَضْفَقْتُهَا يَعْنِي: إِلَى التَّمْيِيزِ الْمَنْصُوبِ؛ إِذَا أَضْفَقْتُهَا إِلَيْهِ.

كَمْثُ حِنْطَةٍ، مُدٌّ مُبْتَدَأٌ وَهُوَ مِضَافٌ، وَحِنْطَةٌ مِضَافٌ إِلَيْهِ.

غِدَاً هَذَا خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، مُدٌّ: مُبْتَدَأٌ، وَغِدَاً: هَذَا خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ. وَشَبْرُ أَرْضٍ، شَبْرٌ أَرْضاً، وَقَفِيزٌ
بِرٍ، (قَفِيزاً) (بِرّاً) هَذَا الْأَصْلُ، وَ (مَنُوا عَسَلٍ) مَنْوِينَ هَذَا الْأَصْلُ فِيهِ، غِدَاءٌ أَعْرَبَهُ
الشَّاطِطِي بَدَلاً أَوْ حَالاً، وَغِدَاءٌ بِمَعْجَمَتَيْنِ كَكِتَابٍ، غِدَاءٌ كَكِتَابٍ، وَهُوَ مَا يُغْتَذَى بِهِ فِي
أَيِّ وَقْتٍ، غِدَاءٌ فِي أَيِّ وَقْتٍ، وَأَمَّا الْغِدَاءُ كَسَحَابٍ فَهُوَ مَا يُؤْكَلُ أَوَّلَ النَّهَارِ، غِدَاءٌ
كَسَحَابٍ.

وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا ... إِنْ كَانَ مِثْلُ مِلْءِ الْأَرْضِ ذَهَبًا

هَذَا تَقْيِيدٌ لِلْبَيْتِ السَّابِقِ، اجْرُؤُهُ مُطْلَقاً، وَلَوْ أُضِيفَ إِلَى غَيْرِ التَّمْيِيزِ؟ لَا، وَإِنَّمَا يَشْتَرِطُ
فِيهِ أَنْ لَا يُضَافَ إِلَى غَيْرِ التَّمْيِيزِ، فَإِنْ أُضِيفَ حِينَئِذٍ وَجَبَ نَصْبُ التَّمْيِيزِ، هَذَا الْبَيْتُ
تَقْيِيدٌ لِسَابِقِهِ؛ فَمَعْنَى اجْرُؤُهُ إِذَا أَضْفَقْتُهَا أَيُّ: إِلَى التَّمْيِيزِ؛ بِخِلَافِ (مَا) إِذَا كَانَتْ مِضَافَةً
إِلَى غَيْرِهِ، إِذَا كَانَتْ هِيَ مِضَافَةً إِلَى غَيْرِهِ حِينَئِذٍ تَعَيَّنَ النِّصْبُ.

مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا (ذَهَبًا) هَذَا تَمْيِيزٌ؛ لَا يَصِحُّ أَنْ يُضَافَ إِلَى مَا قَبْلَهُ؛ لِمَاذَا؟ لِأَنَّ مِلْءَ
الْأَرْضِ مِضَافٌ وَمِضَافٌ إِلَيْهِ، مِلْءٌ .. مِلْءٌ مَاذَا؟ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا، (مِلْءُ الْأَرْضِ) هَذَا
مُحْتَمَلٌ؛ فِيهِ إِهْمَامٌ، فَإِذَا قُلْتَ (مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا) هَلْ يُتَصَوَّرُ فِيهِ الْإِضَافَةُ لَا يَتَصَوَّرُ،
لِمَاذَا؟ لِأَنَّهُ هُوَ فِي نَفْسِهِ مِضَافٌ وَالْعَرَبُ لَا تَرْكَبُ ثَلَاثَ كَلِمَاتٍ.

وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا وَالنَّصْبُ هَذَا مُبْتَدَأٌ، بَعْدَ هَذَا مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ النَّصْبُ لِأَنَّهُ
مَصْدَرٌ، وَالْمَصْدَرُ يَتَعَلَّقُ بِهِ الظَّرْفُ.

بَعْدَ مَا أُضِيفَ مَا هُوَ الَّذِي أُضِيفَ؟ يَعْنِي مِنْ هَذِهِ الْمَقْدَرَاتِ الثَّلَاثِ، لِغَيْرِ التَّمْيِيزِ وَجَبَا
الْأَلْفَ لِلْإِطْلَاقِ النَّصْبِ وَجَبَا، وَجَبَا هَذَا خَبَرُ النَّصْبِ.

إِنْ كَانَ إِنْ كَانَ الْمِضَافُ لَا يَصِحُّ إِغْنََاؤُهُ عَنِ الْمِضَافِ إِلَيْهِ، مِثْلُ مَاذَا؟ مِلْءُ الْأَرْضِ
ذَهَبًا، الْأَرْضُ هُنَا الِهْمَزَةُ مُسَهَّلَةٌ، مِلْءُ الْأَرْضِ بِتَحْرِيكِ اللَّامِ .. ذَهَبًا، حَذَفَ خَبْرَهُ لِمَلْءِ
مُبْتَدَأٍ، وَهُوَ مِضَافٌ وَالْأَرْضُ مِضَافٌ إِلَيْهِ، وَذَهَبًا التَّمْيِيزُ وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ؛ يَعْنِي لِي .. جَارٍ
وَمَجْرُورٍ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ.

وَمِثْلُهُ: (مَا فِي السَّمَاءِ قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَابًا)؛ إِذْ لَا يَصِحُّ (مِلْءُ ذَهَبٍ)، لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ
(مِلْءُ ذَهَبٍ)، مِلْءٌ: مِضَافٌ إِلَى الْأَرْضِ حِينَئِذٍ يَمْتَنِعُ أَنْ يُضَافَ التَّمْيِيزُ -الَّذِي هُوَ

ذهب- إلى ملء الأرض، فلا يُقال ملء ذهب، ولا قدرُ سحابٍ، فإن صحَّ إغناء المضاف عن المضاف إليه جازَ نصبُ التمييز وجرَّه بالإضافة بعد حذف المضاف إليه.

أشجعُ الناس رجلاً زيد، لو قال: هو أشجعُ رجلٍ؛ يعني إذا حذف المضاف وأضيف إلى التمييز فصح المعنى، حينئذٍ نقول يجوز فيه الوجهان: أن يبقى على أصله فينصب فيكون جائرُ النصب، ويحتمل أنه واجب النصب. إذن: جائزُ النصب مع جرَّه بعد حذف المضاف إليه، إذا قيل زيد أشجعُ الناس رجلاً، حينئذٍ نقول أشجعُ رجلٍ يجوز أو لا يجوز؟ لماذا؟ لأنه صح أن نستغني بالتمييز عن المضاف إليه، لكن (ملء ذهب) هذا لا يصح، قدرُ سحابٍ نقول لا يصح، حينئذٍ يمتنع.

وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا ... إِنْ كَانَ مِثْلَ مِلْءِ الْأَرْضِ ذَهَبًا

يعني: أن المميَّز إذا أُضيفَ وجبَ نصبُ التمييز، ومنه قوله: إِنْ كَانَ مِثْلَ .. إلخ، أنه لا يجب نصبه إلا إذا كان كالمثال المذكور وهو إن كان المضاف لا يصحَّ إغناؤه عن المضاف إليه.

قال: فإن أُضيف الدال على مقدار إلى غير التمييز وجب نصبُ التمييز نحو: ما في السماء قدر راحة سحاباً، وهذا مُقيَّد بأنه إذا لم يصحَّ إغناء المضاف إليه عنه، ومنه قوله تعالى ((فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا)) [آل عمران: 91] فلا يُقال: ملء ذهب، لكن المثال الذي ذكرناه سابقاً يصح. وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى انْصَبَنَ بِأَفْعَالٍ ... مُفَضَّلًا كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا

هذا البيت خاص بأفعل التفضيل .. تمييز أفعل التفضيل، الاسمُ النكرة إذا وقع بعد أفعل التفضيل وكان فاعلاً في المعنى وجب نصبه على التمييز هذا مراده، الاسمُ النكرة إذا وقع بعد أفعل التفضيل وكان فاعلاً في المعنى وجب نصبه على التمييز. وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى انْصَبَنَ انْصَبَنَ الْفَاعِلُ الْمَعْنَى، الْفَاعِلُ هَذَا مَفْعُولٌ بِهِ لِقَوْلِهِ: انْصَبَنَ.

الْمَعْنَى هَذَا عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ .. مَنْصُوبٌ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ. وَالْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى لَا غَيْرَهُ، مِنْ أَيْنَ أَخَذْنَا الْفَاعِلَ الْمَعْنَى لَا غَيْرَهُ؟ لِأَنَّهُ قَدَّمَ مَا حَقَّه التَّأْخِيرُ فَأَفَادَ الْحَصْرَ. وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى أَي: لَا غَيْرَهُ. انْصَبَنَ عَلَى التَّمْيِيزِ بِأَفْعَالِ التَّفْضِيلِ مُفَضَّلًا هَذَا حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ

انصبين، انصبين أنت حال كونك مُفضَّلاً له على غيره؛ نحو: ماذا؟ مثلاً له بقوله: أَنْتَ
أَعْلَى مَنْزَلاً، (منزلاً) هذا لو نظرنا فيه فإذا به فاعل في المعنى؛ يعني لو جعلنا مكان أفعال
التفضيل من لفظه فعل، ونظرنا فيما بعده، فإذا به تقول أنت علا منزلك، إذن: منزلك
هذا الذي نصبناه على أنه تمييز في الأصل هو فاعل في المعنى، كيف نعرف أنه فاعل في
المعنى؟ نأتي بفعلٍ من لفظ أفعال التفضيل، ثم ننظر في التمييز ما علاقته به؟ فإن كان
فاعلاً حينئذٍ قلنا فاعل في المعنى وإلا فلا؟
وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى انْصَبَ بِأَفْعَالٍ ... مُفَضَّلًا كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزَلاً

أَعْلَى هذا فيه ضمير يعودُ على أنت؛ أنت مبتدأ وأعلى هذا خبر، مَنْزَلاً هذا تمييز،
وأعلى هذا فيه ضمير مستترٌ يعود على أنت، وهو بدل الكاف (منزلك) أين ذهبت
الكاف؟ نقول استتر في أعلى، ومنزلاً هذا تمييز لأي شيء؟ أعلى أي شيء؟ أعلى
مُحتمِل أو لا؟ فيه إبهام فيه إبهام.
إذن: نقول هذا تمييز لأفعال التفضيل، وأنت أكثر مالاً؛ حينئذٍ تقول كثر مالك، إذن
صار فاعلاً في المعنى.

قال الشارح: التمييز الواقع بعد أفعال التفضيل إن كان فاعلاً في المعنى وجب نصبه،
وإن لم يكن كذلك وجب جرُّه بالإضافة، والفاعل المعنى هو المتصل بالمعنى في الحقيقة،
وهو السببي، وعلامته أن يصلح للفاعلية عند جعل أفعال فعلاً، وعلامة ما هو فاعل في
المعنى أن يصلح جعله فاعلاً بعد جعل أفعال التفضيل فعلاً؛ نحو: أنت أعلى منزلاً وأكثر
مالاً؛ ف (منزلاً ومالاً) يجب نصبهما إذ يصح جعلهما فاعلين بعد جعل أفعال التفضيل
فعالاً، فتقول: أنت علا منزلك، وكثر مالك، أعلى منزلاً؛ منزلك كان فاعلاً ثم نقل
وجعل تمييزاً ثم المضاف إليه منزلك الكاف استتر في الفعل وصار فاعلاً، ومثال ما ليس
بفاعل في المعنى (زيد أفضل رجل) ، و (هند أفضل امرأة) ، لو جئت بفعل زيد يفضل
رجل؛ ما يأتي هنا فاعل في المعنى، وكذلك هند تفضل امرأة؛ نقول: ليس هذا بفاعل في
المعنى.

وضابط ما ليس بفاعل في المعنى ما أفعال التفضيل بعضه، وعلامته أن يصحَّ أن يُوضع
موضع أفعال بعض - لفظ بعض - ويُضاف إلى جمع قائم مقامه، زيد أفضل فقيه، زيد:
مبتدأ، وأفضل: هذا خبر، وهو مضاف وفقهه مضاف إليه، فإنه يصح فيه أن يقال: زيد
بعض الفقهاء، فهذا النوع يجب جرُّه بالإضافة زيد أفضل فقيه، زيد بعض الفقهاء، إن

صحَّ أن يجعل مكان أفعال التفضيل لفظُ بعض، ويؤتى بما بعده جمعاً حينئذٍ نقول وجب جره لأنه ليس فاعلاً في المعنى، فيجبُ جرّه بالإضافة إلا إذا أُضيفَ أفعال إلى غيره كالسابق .. كما ذكرناه سابقاً هناك: وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبًا، إن أُضيفَ أفعال التفضيل إلى غير التمييز حينئذٍ وجبَ نصبه، أنت أفضل الناس رجلاً، نقولُ: رجلاً هذا تمييز، وأفضل هنا يصحّ جعلها بعض، أنت بعض الرجال، زيد أفضل فقيه، زيد بعض الفقهاء..

إذن: صحَّ أن يكون بمعنى بعض، فحينئذٍ نقول وجبُ جرّه، لكن منع من الجر هنا كونه مضافاً فرجع التمييز على أصله فوجبَ نصبه.
وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا ... مَيِّزَ كَأَكْرَمَ بِأَيِّ بَكْرٍ أَبَا

يعني: من المواضع التي يكون فيها التمييز منصوباً واجبَ النصب بعد ما اقتضى تعجباً، والمراد به ما اقتضى تعجباً وضعاً أو سماعاً، والوضعُ هما الصيغتان الموضوعتان في لسان العرب، ما أفعله وأفعل به، حينئذٍ إذا جاء التمييز بعدهما فهو منصوب واجب النصب، وكذلك ما إذا كان سماعياً وهي ألفاظ تُحْفَظ ولا يُقاس عليها.
وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا: (بَعْدَ) مُتَعَلِّقٌ بِمَيِّز.

مَيِّز بعد كل ما اقتضى تعجباً؛ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا؛ إما وضعاً وهو ما أفعله وأفعل به، أو لا وهو ألفاظ محفوظة في لسان العرب؛ نحو ماذا؟ لله دره فارساً.
وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا ... مَيِّزَ كَأَكْرَمَ بِأَيِّ بَكْرٍ أَبَا

أَيْنَ التمييز هنا؟ أَيْنَ صيغة التعجب؟ أَكْرَمَ بِأَيِّ، ((أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)) [مريم:38] مثله، أباً هذا تمييز واجب النصب، منصوب بماذا؟
أَبُّ أَخٍ حَمٌّ كَذَاكَ وَهَنْ،؟؟؟ يقع التمييز بعد كل ما دلَّ على تعجب، وجهه أن التمييز يُزيل الإبهام، والتعجب لا يكون إلا من شيء خفي سببه، هذا في حق المخلوق، فإذا خفي سببه جيء بالتمييز ليزيل الإبهام وليشرح السبب، وهذا في التمييز غير المؤكّد، لكن في حاصل التعجب هذا السبب قيل فيه نظر.

يقع التمييز بعد كل ما دلَّ على تعجب، لكنه ليس خاصاً بالصيغتين الموضوعتين اصطلاحاً، (للتعجب) فدخل فيه ما أفهم التعجب من غير الصيغتين، ما أحسن زيدا رجلاً، (ما) هذه تعجيبيّة بمعنى شيء، والصحيح أنها مبتدأ، وأحسن زيدا هذا فعل وفاعل ومفعول به والجملة خبر، ورجلاً هذا تمييز؛ تمييز من مفعول أحسن، وأَكْرَمَ بِأَيِّ بَكْرٍ أَبَا .. قال في شرح الكافية: المراد به أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه، والله

دُرُكٌ عالماً، هذا سماعي، حسبك بزيد رجلاً، سماعي كذلك، وكفى به عالماً، هذا سماعي،
ويله رجلاً سماعي، ويجه إنساناً، هذا كله سماعي.
وَاجْرُزُ مِنْ إِنْ شَتَّ غَيْرُ ذِي الْعَدَدِ ... وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى كَطَبُ نَفْسًا تَقْدُ

هذا الوجه الثالث مما يجوزُ في المقدرات السابقة، قلنا: يجوزُ فيها النصب هذا الأصل
كشبرٍ أرضاً، ويجوزُ فيها الجرُّ بإضافتها إلى التمييز، هنا قال يجوزُ فيها إظهار (من) ،
عندي شبرٍ من أرض، وقفيزٍ من بر، ومنوانٍ من عسل، إذن فيه ثلاثة أوجه: شبرٌ أرضاً،
شبرٌ أرضٍ بالإضافة، شبرٌ من أرضٍ، كونه مميزاً في حالة النصب محلّ وفاق، وأما إذا
ظهرت (من) أو أضيف فمحل نزاع، إذا أضيف واضح أنه تمييز، وأما إذا ظهرت (من)
فيحتاج!

وَاجْرُزُ مِنْ إِنْ شَتَّ، وَاجْرُزُ يعني جوازاً، ليس وجوباً، لأنه يجوزُ إضافته ونصبه
وَاجْرُزُ مِنْ لفظاً كل تمييز صالح لمباشرتها.
إِنْ شَتَّ عَلاقه بالمشيئة، هذا قرينة دالة على أن قوله اجْرُزُ المراد به التخيير.
غَيْرُ ذِي الْعَدَدِ: غَيْرُ مفعول اجْرُزُ، اجرر غير ذي عدد، وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى.
إذن: كلُّ تمييز صالح لأن يُباشره (من) فاجرره، واستثنى حالتين: مسألتين عندهم فيما
إذا كان التمييز تمييزَ عدد ((أَحَدَ عَشَرَ كَوَكَبًا)) [يوسف:4] لا تقل: أحد عشر من
كوكب؛ ممنوع، كذلك الفاعل المعنى، يعني تمييز النسبة إذا كان محولاً عن فاعل، (طاب
زيد من نفس) لا يصح، بل يبقى على أصله ماذا بقي؟
المقدرات كلها، وذكرنا أمثلتها، بقي من النسبة ((وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا)) [القمر:12]
هل يجوز أو لا؟

ظاهر كلام الناظم أنه يجوز أن يقال في غير القرآن (وفجرنا الأرض من عيون) لأنه
استثنى مسألتين فقط: وهما العدد والفاعل المعنى، والصواب أنه يُضاف إلى الفاعل
المعنى ما كان مفعولاً في المعنى.

وَاجْرُزُ مِنْ إِنْ شَتَّ غَيْرُ ذِي الْعَدَدِ ... وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى ...

والفاعل في المعنى هذا معطوف على قوله: (ذِي) الْفَاعِلِ بالكسر .. والفاعل بالخفض
عطفاً على (ذِي) غَيْرُ ذِي الْعَدَدِ، يعني: صاحب العدد، وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى، ويستثنى
كذلك المحوّل عن المفعول؛ فإنه يمتنع فيه الجر بـ (من)؛ فهذه ثلاث مسائل مستثناة.
أجاز بعضهم (شبرٌ أرضٌ) ، عندي شبرٌ أرضٌ، عندي: هذا خبر، شبرٌ: مبتدأ، أرض

بدل مما قبله، لكن ضعّفه الكثير.

كَطِبَ نَفْسًا تُفَدُّ: أصله لتطبّ نفسك، نفساً هذا تمييز محول عن الفاعل، طب نفساً، نفساً هذا تمييز، حينئذٍ هل يصح أن نقول: طب من نفس؟ لا، هذا مثال لأي شيء لما جاز جرّه بـ (من) أو لما امتنع؟ للثاني، لأنه مثّل لما كان فاعلاً في المعنى. كطب نفساً، فلا تقل طب من نفس لأنه فاعل في المعنى، حينئذٍ نقول: إذا ألحقنا المفعول المحوّل عن المفعول نقول الصحيح أن الحول لا يصح جرّه بـ (من)؛ سواء كان محولاً عن فاعل أو عن مفعول أو عن مبتدأ، وإنما الحكم خاص هنا بالمفردات .. المقدرات السابقة. (وَأَجْرُ) هذا يتناول تمييز الاسم المفرد والنسبة غير الحول فقط، لكن نستثني الحول بجميع أصنافه.

وَأَجْرُ مِمَّنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى: يعني الفاعل في المعنى؛ يعني أجره بـ (من) لفظاً؛ كل تمييز صالح لمباشرته؛ لأنها فيه معنى .. هي فيه معنى مقدرة من جهة المعنى؛ كما أن كل ظرف فيه معنى (في)؛ وبعضه صالح لمباشرتها؛ وكل تمييز فإنه صالح لمباشرة (من) إلا نوعين على ظاهر لفظ النظم؛ وهو العدد وما هو فاعل في المعنى. قال الشارح: يجوز جرّ التمييز بـ (من) إن لم يكن فاعلاً في المعنى، ولا ممیزاً لعدد، فتقول: عندي شبر من أرض، وقفيز من بر ومنوان من عسل وقمر، وغرست الأرض من شجر، جرى على ظاهر النظم.

يعني: كأن مراد الناظم هنا أن الحوّل عن المفعول تدخله (من)، والصواب أنه كالفاعل. ولا تقول: طاب زيد من نفس، ولا عندي عشرون من درهم، وقد يقال بأنه .. ما وقفت على هذا، لكن قد يُعلّل بأن ثم فرقاً؛ الفاعل لا تدخل عليه (من)، وأما المفعول فكثيراً ما تدخل عليه (من) الزائدة، لكن الصواب هو الأول. وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدَمٌ مُطْلَقًا ... وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبْقًا

عامل التمييز يجب تقديمه على التمييز؛ بمعنى أنه يجب تأخير التمييز عن عامله فلا يتقدّم عليه البتة.

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدَمٌ مُطْلَقًا هذا حال من عامل التمييز، قدّم عامل التمييز، عامل هذا مفعول به مُقَدَّم، وهو مضاف والتمييز مضاف إليه، وقدم هو العامل فيه. مُطْلَقًا هذا حال من عامل التمييز، العامل في التمييز يجب تقديمه عليه، فيلزم وجوب تأخير التمييز، مطلقاً يعني: سواء كان اسماً جامداً؛ فلا تقل: له عندي كتاباً عشرون، لا

يصح بل يجب تأخيره، لماذا؟ لأن (عشرون) هذا مفرد، وهذا محل إجماع، كذلك إذا كان محوّلًا، (نفساً طاب زيد) نقول لا يصح، (عيوناً فجرنا الأرض) لا يصح كذلك. ولو فعلاً متصرفاً وفاقاً لسيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين؛ لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلاً في الأصل.

إذن قوله: قَدِّمُ مُطْلَقًا .. أعلى درجات العامل أن يكون فعلاً متصرفاً، حينئذٍ ولو كان فعلاً متصرفاً فغيره من باب أولى وأحرى أن لا يتقدم عليه، وهذا وفاقاً لسيبويه وما عطف عليه، لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلاً في الأصل، وقد حوّل الإسنادُ عنه إلى غيره لقصد المبالغة؛ فلا يُغيّر عما يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من تقديم الفاعل على عامله، وهذا لا يجوزُ عند البصريين.

لو قدّمنا التمييز على العامل حينئذٍ قدّمنا ما أصله الفاعل، وإذا كان كذلك خالفنا أصلاً آخر، لما فيه من الإخلال بالأصل، أما غير المتصرف؛ يشمل الجامد والاسم .. أما غير المتصرف فبالإجماع؛ يعني الجامد لا يجوز، نحو: ما أكرمك أباً، نقول (أباً) هذا لا يجوز تقديمه؛ لأن ما أكرمك هذا صيغة تعجب، وهي غير متصرفة فلا يتصرف في معمولها.

ونعم رجلاً زيداً؛ لا يقال (رجلاً نعم زيداً) لا يجوز لأن نعم هذا فعل جامد، وهذا محل إجماع.

والاسم كذلك بالإجماع لا يتقدم عليه التمييز؛ نحو: عندي عشرون درهماً، فلا يجوز (عندي درهماً عشرون)؛ لا يتقدم عليه وهذا محل وفاق؛ لأنه ضعيف والعامل الضعيف لا يتصرف في معموله.

وَعَامِلُ التَّمْيِيزِ قَدِّمُ مُطْلَقًا أما توسّطه بين العامل ومعموله فهو جائز بالإجماع (طاب نفساً زيد) توسّط بين العامل ومعموله هذا جائز بالإجماع، والكلامُ هنا في تقديم التمييز على العامل.

وَعَامِلُ التَّمْيِيزِ قَدِّمُ مُطْلَقًا وأما تقديم التمييز على معمول العامل دون العامل هذا جائز. وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سَبْقًا قليل؛ قيل شاذ يُحْفَظ ولا يُقَاس عليه.

وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ يعني: متصرف أي: محيٍ عامل التمييز الذي هو فعل متصرف مسبوفاً بالتمييز نزراً، أي: قليل، قليل أن يتقدم التمييز على العامل وهو فعل متصرف. وَالْفِعْلُ: مبتدأ، ذُو التَّصْرِيفِ نعت، نَزْرًا سَبْقًا: الألف للإطلاق وسَبَقَ هذا مغير الصيغة وفيه نائب فاعل، ونَزْرًا هذا حال منه .. يعني قليل.

قال الشارح: مذهب سيبويه رحمه الله أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله سواء كان متصرفاً أو غير متصرف مطلقاً، فلا تقول نفساً طاب زيد، ولا عندي درهماً عشرون، وأجاز الكسائي والمازني والمبرد تقديمه على عامله المتصرف محتجين بما ورد وقياساً على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف .. من باب القياس؛ فتقول نفساً طاب زيد، وشيئاً اشتعل رأسي؛ ومنه قوله:

أَتَهَجُرُ لِيَلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ... وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ، أين العامل؟ تَطِيبُ، وهنا نفساً تقدّم عليه. والفراء وأكثر البصريين والكوفيين على المنع، لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلاً في الأصل.

قال: ووافقه المصنف في غير هذا الكتاب على ذلك وجعله في هذا الكتاب قليلاً، فإن كان العامل غير متصرف فقد منعوا التقديم بالإجماع؛ يعني: الجامد والاسم، فلا يُقال (ما أحسن زيداً رجلاً) أو غيره، لا يتقدّم (رجلاً) على (ما أحسن)، ولا يتوسط، و (عندي عشرون درهماً) لا يتقدم (درهماً) على (عشرون)، وقد يكون العامل متصرفاً ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع (كفى بزيد رجلاً)، (كفى يكفي)، إذن هو متصرف هذا بالإجماع لا يجوز تقديم التمييز عليه؛ لأنه أشبه الجامد من حيث دلالة على المعنى، والجامد لا يصحّ تقديم التمييز عليه، وكذلك ما أشبهه في المعنى مثل كفى. وأجمعوا على منع التقديم في نحو كفى بزيد رجلاً لأن كفى وإن كان فعلاً متصرفاً إلا أنه في معنى غير المتصرف فهو فعل التعجب، لأن معناه ما أكفأه رجلاً. إذن: كفى لكونه في معنى فعل التعجب مُنْع من أن يتقدّم عليه.

بقي مسألة ونختم بها وهي: ما اتفق فيه الحال والتمييز وما اختلف، يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور، ويختلفان في سبعة أمور، يتفقان في أحدهما: اسمان .. نكرتان .. فضلتان .. منصوبتان .. رافعتان للإجماع.

ويختلفان في سبعة أمور:

الأول: أن الحال تحيى جملةً وظرفاً، والتمييز لا يكون إلا اسماً.

الثاني: الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها بخلاف التمييز.

الثالث: الحال مُبَيِّنَةٌ للهيئات، والتمييز مُبَيِّنٌ للذوات والنسب، الحال مميز للهيئة، وأما التمييز مبين للذات نفسها، إذا قلت: جاء زيدٌ راكباً، (راكباً) هذا بين الهيئة، أما زيد

فهو معلوم، فإذا قلت (عندي عشرون) الذات نفسها غير معلومة فإذا قلت كتاباً أفصحت عنه.

الرابع: الحال تتعدّد بخلاف التمييز فلا يتعدّد.

الخامس: الحال تتقدّم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو وصفاً يشبهه، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح.

السادس -وهذا محل خلاف-: حق الحال الاشتقاق، وحق التمييز الجمود، وقد يتعاكسان.

السابع: الحال قد تأتي مؤكّدة لعاملها بخلاف التمييز.

الحال جماهير النحاة على أنها تأتي مؤكّدة، وأما التمييز فالعكس جمهور النحاة على أنه لا يأتي مؤكّداً.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد ... !!!

عناصر الدرس

* شرح الترجمة (حروف الجر).

* تعداد حروف الجر، واختصاص بعضها بقوم دون غيرهم

* أقسام حروف الجر من حيث الاختصاص وعدمه

* معاني حروف الجر

* فائدة: هل ينوب حرف عن حرف؟

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين:

قال الناظم رحمه الله تعالى:

حُرُوفُ الْجَرِّ، أي: هذا بابُ بيان ما يتعلّق بحروف الجر، ومقصودُه الشروع في المجرورات

كما ذكرناه سابقاً، لأن النحاة يقسمون الأسماء إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات،

فلَمَّا أنهى الكلام على المرفوعات بقسميه الرئيسين: الفاعل والمبتدأ، ثم المنصوبات

وعدّها المفاعيل السابقة والعامل فيها شرع في بيان ما يتعلّق بالمجرور، والمجرور على

قسمين، المجرور يعني الاسم الذي دخله الجر، وهو الذي يقتضيه الحرف، المجرور على

قسمين:

إما إن يكون مجروراً بحرف، وإما أن يكون مجروراً بإضافة.

وجرت عادة النحاة على تقديم المجرور بالحرف على المجرور بالإضافة، وهذا لسبب عندهم وهو أن المجرور بالإضافة على نية الحرف، حينئذ الحرف الملفوظ يكون أولى بالتقديم من الحرف المنوي.

إذن: الباب الثاني (الإضافة) مبني على الباب الأول وهو حروف الجر، وإذا قيل بأن المضاف هو العامل على الصحيح وليس ثم حرف مقدّر أو منوي، فحينئذ نقول جرت عادة النحاة على تقديم الحرف .. حرف الجر؛ لأنه لم يختلف في كون حرف الجر هو المقتضي للخفض، وأما المضاف والإضافة والحرف المنوي فهذا محل نزاع بين النحاة. (حُرُوفُ الْجَرِّ) سُميت حروف الجر قيل لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء، هذا المشهور يعني توصل إليها تلك المعاني التي تضمنتها الأفعال التي هي المتعلقة بالنسبة للحرف، فيكون المراد حينئذ -حروف الجر- المراد بالجر هنا المعنى المصدرى، ومن ثم سماها الكوفيون حروف الإضافة، لأنها تُضيف معاني الأفعال إلى الأسماء يعني توصلها إليها، وهذا صارَ المعنى واحداً؛ سواء سميناه حروف الجر، المعنى المصدرى وهو إيصال المعاني من الأفعال إلى الأسماء، أو صارَ من جهة الإضافة إضافة المعنى الذي دلَّ عليه الفعل إلى الأسماء، ومن ثمَّ سماها الكوفيون حروف الإضافة؛ لأنها تُضيف معاني الأفعال إلى الأسماء يعني توصلها.

وإما لأنها تعملُ الجر، لماذا سُمي حرف جر؟ لأنه يعمل بالعمل المخصوص بالاسم، وحينئذ يكون المراد بالجر هو الإعراب المخصوص، تغييرٌ مخصوصٌ علامته الكسرة وما ناب عنها، أو نفسُ الكسرة وما ناب عنها.

والمراد بإيصال حرف الجر معنى الفعل للاسم ربطه به، أن يكون الحرف رابطاً ووسيلةً بين الفعل والاسم الذي هو مجرور الحرف، ربطه به على الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوته له أو انتفائه عنه، يعني إما أن يكون الحرف وسيلةً لإثبات معنى الفعل السابق الذي هو المتعلق إلى المجرور، وإما أن يكون بالانتفاء، والمراد بالانتفاء هنا لإدخال (خلا) و (عدا) و (حاشا)؛ لأنها سبق أنها حروف تجرُّ في بعض الأحوال، فإذا جرت حينئذ ما المعنى الذي تضيفه إلى الأسماء؟

(جاء القوم خلا زيد، عدا زيد، حاشا زيد) هي قطعت معنى الفعل عما بعدها، أنت قلت (قام القوم خلا زيد)، هل القيام الذي اتصف به الفعل ودلَّ عليه الفعل موصولٌ إلى ما بعد خلا أم أنه مصروف عنه؟

مصرف عنه، حينئذٍ نقول: كيف نقول هي توصل المعاني، وهنا في (خلا وعدا) قد فصلت تلك المعاني؟

نقول: المراد بالإيصال سواء كان على جهة الثبوت أو على جهة الانتفاء لإدخال هذه العوامل الثلاث.

إذن: المراد بإيصال حرف الجر معنى الفعل للاسم ربطه به على الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوته له أو انتفائه عنه؛ ليشمل حروف الاستثناء التي تجر لأنها لتنجية معنى الفعل عن مدحوها لا لإيصاله إليه، أفادته الصبان.

إذن: حروف الجر تحتمل التسمية أما أنه روعي فيها المعنى فيكون المعنى المصدر هو المراد. وإما أن يكون المراد به العمل المخصوص.

إذن: هذه تسمية وهي خاصة بالبصريين، وأما الكوفيون فيسمونها حروف الإضافة، وتسمى كذلك بحروف الصفات؛ لأنها تُضيف إلى ما بعدها صفات، والمراد بها الظرفية والتبيين والتبعيض ونحو ذلك، يعني: تُحدث في الاسم صفة من ظرفية أو غيرها. قال الناظم هنا:

هَآكَ حُرُوفَ الْجَرِّ وَهِيَ مِنْ إِلَى ... حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى
مُنْذُ مُنْذُ رَبِّ اللَّامِ كَيِّ وَآوُ وَتَا ... وَالْكَافُ وَالْبَا وَلَعَلَّ وَمَتَّى

هذه الحروف بدأ بها الناظم هنا عدداً، قسم الباب إلى قسمين:

أولاً: عدداً فيها الحروف .. يعني ذكرها ذكراً، جمعها في بيتين، وهي عشرون حرفاً وزيده عليه لولا، فصارت واحداً وعشرين حرفاً، ثم يشرع في بيان المعاني التي تتعلق بهذه الحروف، ثم يذكر بعض المسائل التي تتعلق بإعمال حرف الجر محذوفاً، وهل يُكفّ؟ وما الذي يُكفّ ونحو ذلك؟

ذكر المعاني هنا يُذكر استطراداً وإلا الأصل النحاة كتبوا في حروف المعاني مؤلفات مستقلة، ولذلك لا تُؤخذ من هذه الكتب، ولن نقف معها طويلاً، وإنما نذكر المعاني التي ذكرها الناظم فحسب، ولذلك سنمرُّ على الباب مرور الكرام كما يقال.

وأما المعاني على جهة التفصيل ومعرفة ما يتعلق بكل حرف لأن بعضها يصل إلى العشرين معنى، وكل معنى قد يكون فيه خلاف وأخذ وعطاء وإلى آخره. نقول هذه ما دام أنها موجودة في كتب مُستقلة حينئذٍ منزلتها منزلة المواريث من الفقه، لكثرة المسائل فيها والأخذ والعطاء حينئذٍ استقلت بمؤلفات خاصة، ومغني اللبيب لابن هشام رحمه الله تعالى يُعتبر موسوعة في هذا الجانب، فمن أراد الزيادة والتزود حينئذٍ يرجع إلى ذلك الكتاب، قد قيل أن من درس النحو ولم يقرأ المغني ما عرف النحو أبداً.

هَآكَ حُرُوفَ الْجَرِّ، هَآكَ هَذَا اسْمُ فِعْلٍ أَمْرٍ، الْأَصْلُ (هَآ) لَوْحْدَهَا بِدُونِ مَدٍّ يَعْنِي بِالْقَصْرِ، وَقِيلَ: يُمَدُّ وَمِنْهُ ((هَآؤُمْ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ)) [الحاقة:19] هَآؤُمْ، وَ (هَآ) نَقُولُ هَذَا اسْمُ فِعْلٍ أَمْرٍ بِمَعْنَى خُذْ، وَالْكَافُ هَذِهِ حَرْفُ خِطَابٍ وَلَيْسَتْ اسْمِيَّةً، وَإِنَّمَا تَتَصَرَّفُ تَصَرَّفَ الْكَافِ فِي الْاسْمِيَّةِ بِحَسَبِ حَالِ الْمَخَاطَبِ مِنْ تَذْكِيرٍ وَتَأْنِيثٍ وَإِفْرَادٍ وَتَثْنِيَّةٍ وَجَمْعٍ، نَقُولُ: هَآكَ هَآكَ هَآكُمَا هَآكُنَّ هَآكُمُ.

إِذَنْ: يُتَصَرَّفُ فِيهَا تَصَرَّفَ الْكَافِ الْاسْمِيَّةِ، وَإِلَّا فَهِيَ حَرْفٌ، حِينَئِذٍ هَآكَ نَقُولُ بِمَعْنَى خُذْ وَهُوَ فِعْلٌ أَمْرٌ.

هَآكَ حُرُوفَ الْجَرِّ يَعْنِي خُذْ حُرُوفَ الْجَرِّ، وَأَرَادَ أَنْ يَذْكُرَ لَكَ الْحُرُوفَ عَلَى جِهَةِ الْعُمُومِ، وَإِلَّا الْأَصْلُ أَنْ يَقُولَ هَآكُمَا؛ يَعْنِي خُذْهَا، وَأَعَادَ هُنَا فَأَظْهَرَ فِي مَقَامِ الْإِضْمَارِ مِنْ بَابِ التَّأْكِيدِ فَحَسَبَ، وَإِلَّا لَيْسَ ثُمَّ مَعْنَى يُلْتَفِتُ إِلَيْهِ.

هَآكَ حُرُوفَ الْجَرِّ وَهِيَ: مِنْ؛ إِلَى، وَهِيَ عَشْرُونَ .. عَدَّهَا النَّازِمُ عَشْرِينَ، وَبَعْضُهُمْ زَادَ وَبَعْضُهُمْ نَقَصَ، وَثُمَّ مَسَائِلُ مُخْتَلَفَةٍ فِيهَا، هَلْ هِيَ حَرْفٌ جَرٌّ أَمْ لَا؟ وَبَحْثُنَا لَنْ يَكُونَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ إِلَّا فِي (رَبِّ) لِأَهْمِيَّتِهَا، وَمَا عَدَاهُ يُرْجَعُ إِلَى الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ.

هَآكَ حُرُوفَ الْجَرِّ وَهِيَ: عَشْرُونَ حَرْفًا، وَهِيَ: مِنْ إِلَى حَتَّى خَلَا، هُنَا كُلُّهَا عَدَّهَا بِدُونِ حَرْفِ الْعَطْفِ .. يَعْنِي بِإِسْقَاطِ الْعَاطِفِ، وَقَلْنَا مَرَارًا أَنَّ هَذَا جَائِزٌ فِي النِّظْمِ .. وَالشَّعْرُ بِإِجْمَاعٍ اتَّفَاقٍ، وَاخْتَلَفُوا هَلْ يَجُوزُ فِي النَّثْرِ أَمْ لَا! وَصَحَّحَهُ ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

هَآكَ حُرُوفَ الْجَرِّ وَهِيَ مِنْ مَنْ: يُعْتَبَرُ خَبَرٌ لَ (هِيَ)، هَآكَ حُرُوفَ الْجَرِّ، وَهِيَ الْوَآوُ وَآوُ الْاسْتِثْنَاءِ، إِلَّا أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ بَيَانِي، وَالْاسْتِثْنَاءُ الْبَيَانِي هُوَ الْوَاقِعُ فِي جَوَابِ سَوَالٍ مُقَدَّرٍ.

وَالْاسْتِثْنَاءُ النَّحْوِيُّ هُوَ مَا لَيْسَ وَاقِعًا فِي جَوَابِ سَوَالٍ مُقَدَّرٍ، حِينَئِذٍ لَمَّا قَالَ هَآكَ حُرُوفَ الْجَرِّ، وَهَذَا فِيهِ تَشْوِيقٌ، مَا هِيَ هَذِهِ الْحُرُوفُ؟ كَأَنَّ سَائِلًا سَأَلَهُ: مَا هِيَ؟ قَالَ: هِيَ مِنْ، (هِيَ) مُبْتَدَأٌ، وَ (مِنْ) خَبَرٌ، هِيَ يَعُودُ عَلَى حُرُوفِ الْجَرِّ، وَالْحُرُوفُ جَمْعٌ وَأَقْلُ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ، وَمِنْ هَذَا لَفْظٌ وَاحِدٌ، حِينَئِذٍ هَلْ حَصَلَ التَّنَاطُقُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ؟ الْجَوَابُ: لَا لَمْ يَحْصُلِ التَّنَاطُقُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ؛ لِأَنَّ هِيَ قَلْنَا هَذَا مَدْلُولُهُ جَمْعٌ وَهُوَ حُرُوفُ الْجَرِّ.

(مِنْ) هَذَا حَرْفٌ وَاحِدٌ مَدْلُولُهُ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّهُ يُعْبَرُ عَنْ نَفْسِهِ، حِينَئِذٍ هَلْ حَصَلَ التَّنَاطُقُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ؟

الْجَوَابُ: لَا، الْجَوَابُ عَنْ مِثْلِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ نَقُولُ: هُنَا لَاحِظٌ مَاذَا؟ الْعَطْفُ مَلْحُوظٌ قَبْلَ

الإخبار، قال: هي، ثم لاحظَ في نفسه أنه سيعطفُ على اللفظ الأول بما بعده، فأخبر بالأول، فحينئذٍ تكون في الإعراب (من) وما عُطِفَ عليه خبر المبتدأ، وإذا قلت من خبر أخطأت لأنه لم يحصل التطابق، حينئذٍ تقول من وما عطف عليه لأن الخبر كله من إلى حتى إلى قوله متى، نصف البيت والبيت الذي يليه كله هو الخبر في المعنى، لأن قال: هي أراد أن يعدّها ويفسّر لنا ما هي هذه الحروف، قال هي من. إذن: (من) وما عُطِفَ عليه نقول خبر، لكن وما بعده (من) (إلى) ، تقول (إلى) معطوف على (من)، حينئذٍ الخبر هنا مُركَّب لكن من جهة المعنى، وهي: من إذن: من وما عُطِفَ عليه خبر المبتدأ.

منْ إلى، يعني وإلى وحتى وخلا وحاشا وعدا وفي وعن وعلى ومذ ومنذ ورب واللام -أي مُسمّى اللام- وكي وواو -أي: واو القسم- وتاء والكاف والباء ولعل ومتى. هذه كلها عشرون، ترك منها (لولا) فحسب لوجود النزاع بين النحاة، هنا عدّ رب من حروف الجر، وهو حرف له مقامه في حروف الجر، إذ له معنى خاص وإن كان هو حرف شبيه بالزائد لعدم تعلّقه بمتعلق إلا أنه يُراعى. مذهبُ البصريين أن (رب) حرفُ جرّ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى اسميتها؛ ليست بحرف مُتفق عليه بين النحاة، بل مذهب البصريين أنّها حرف جر تجرّ كما تجر من.

ومذهب الأخفش -وهو بصري- والكوفيين إلى أنّها اسمٌ، وأيّد مذهب الكوفيون بأنّها في التقليل أو التكثر مثل (كم) الخبرية، لأن ربّ كما سيأتي فيها أربعة مذاهب، المشهور أنّها للتكثر كثير وللتقليل قليل، هذا المشهور خاصة عند المتأخرين، حينئذٍ إذا أفادت التكثر (كم) الخبرية تُفيد التكثر؛ (كم مالٍ عندي) ، (كم أولادٍ) نقولُ هذا أفادت التكثر.

إذن: لما عُدّي بـ (رب) التكثر -الذي هو من خواص (كم) الخبرية -حينئذٍ دلّ على أنّها اسم، فهذا المعنى الذي دلّت عليه رب وهو المعنى الذي دلّت عليه (كم) الخبرية، وأيّد بأنّها في التقليل أو التكثر مثل (كم) الخبرية في التكثر، إذ معنى (رب رجل كريم لقيته) ، (رب رجل بخيل لقيته) المعنى قليل أو كثير من هذا الجنس على حسب المعنى المراد، كما أن معنى (كم رجلٍ) كثير من هذا الجنس، ولا خلاف في اسمية (كم). إذن: حملاً على (كم) الخبرية حُكِمَ على (رب) بأنّها اسم وليست بحرف، إذن: قوله (رب) جرى فيه على مذهب البصريين، هذه الحروف العشرون كلّها مُختصة بالأسماء وهي تعملُ فيها الجرّ، وقد عملت هذه الحروف الجرّ في الأسماء على الأصل فيها، لأن

الأصل في الحرف المختص أن يعمل الجرّ هذا الأصل، حينئذٍ إذا جيء بالحرف يعمل الجر؛ حينئذٍ لا نسأل عنه لا نقول: لماذا عمل الجر؟ لأنه جاء موافقاً للأصل؛ لأنه كما سبق أن بعض الحروف مختص بالأسماء وبعضها مختص بالأفعال.

ما اختص بالأسماء فالأصل فيه أنه يعمل الجرّ، فما عمل النصب ك (إن) أو عمل الرفع ك (إن) كذلك بالخبر، حينئذٍ يُسأل لماذا خرج عن الأصل؟ وما هو الأصل؟ الأصل في الحرف المختص بالاسم أن يعمل الجر فحسب، ولذلك هنا لا يُسأل عنها فنقول: هي عملت الجر على الأصل. وهي تعمل فيها الجر، وتقدّم الكلام على خلا وحاشا وعدا في باب الاستثناء، فلا عودة ولا إعادة.

وقلّ مَنْ ذَكَرَ (كي ولعل ومتى) ، ومع أن الناظم هنا ذكرها من باب استيفاء حروف الجر، وقلّ مَنْ ذَكَرَ (كي ولعل ومتى) في حروف الجر لغرابية الجر بمن، لأنها خاصة هذه تخصّ عُقيل وهذه تحصل هذيل إلى آخره.

حينئذٍ لما اختصت ببعض القبائل دون بعض صارت فيها نوع ندرة وغرابة، حينئذٍ لا تُجعل حكماً عاماً مطّرداً، ولذلك لم يذكر لها معاني، إنما أسقط هذه الثلاث الأول خلا وعدا وحاشا؛ لأنها مضت وكي ولعل ومتى مع كونه ذكرها في التعداد إلا أنه لما سرد المعاني لم يتعرض لها، ولذلك نذكرها كما ذكرها ابن عقيل، فأما كي فتكون حرف جرّ في ثلاثة مواضع، وأسقط ابن عقيل موضعاً:

الموضع الأول: إذا دخلت على (ما) الاستفهامية المستفهم به عن علة الشيء، إذا دخلت كي على (ما) الاستفهامية المستفهم بها عن علة الشيء؛ حينئذٍ صارت (ما) الاستفهامية مجروراً بكي، (كيمة): (كي) (ما) هذا الأصل حُذِفَت الألف كما حذفت من ((عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ)) [النبا:1] لأن حرف الجرّ إذا دخل على (ما) الاستفهامية حُذِفَت الألف ثم دخلت عليها هاء السكت؛ قيل: كيمة؛ أي: له، ف (ما) الاستفهامية مجرورة بكي، وحُذِفَت أَلِفُهَا لدخول حرف الجر عليها، وجيء بالهاء للسكت.

إذن: الموضع الأول الذي يكون مجروراً ل (كي) هو (ما) الاستفهامية المستفهم بها عن علة الشيء.

الموضع الثاني: أن يكون مدخولها (ما) المصدرية مع صلتها؛ كما في قول الشاعر:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرُّ فَإِنَّمَا ... يُرَادُ الْفَقَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ: (ما) هذه مصدرية، و (يَنْفَعُ وَيَضُرُّ) نقول هذا صلة لها حينئذٍ تؤول

بالمصدر يعني بالضر والنفع؛ قاله الأخفش، وقيل: (ما) هذه كافة، لكن المشهور كيما يَضُرُّ وَيَنْفَعُ، المشهور أن (ما) هذه مصدرية.

الموضع الثالث: أن وصلتها؛ أن المصدرية مع صلتها؛ سواء كانت أن ملفوظاً بها أو مقدرة، وهذا المعنى مشهور كثير، وهو يُعَدُّ من النواصب في باب المضارع، جئتُ كي أكرمَ زيداً، إذا قَدَرْتُ أن (أكرم) منصوب بأن بعد كي، حينئذٍ دخلت كي على (أن) المصدرية وصلتها؛ وهو الفعل المضارع، فأكرمَ فعل مضارع منصوب بأن بعد كي، وأن والفعل المقدران بمصدر مجرور بـ (كي)، والأصل فيه: جئتُ كي إكرام زيد، أي: لإكرام زيد، فتكون بمعنى اللام، والأولى أن تُقَدَّر كي مصدرية فتقَدَّر اللام قبلها بدليل كثرة ظهورها معها (لَكي لَا تَأْسُوا)؛ هذا سيأتينا في نواصب المضارع.

المراد هنا أن (كي) تدخل على (أن) المصدرية وصلتها، إذن: هذه ثلاثُ مواضع هي خواصّ كي، وهي في هذه المواضع الثلاث بمعنى اللام، في الجميع بمعنى اللام، كيـمه؟ لمه؟ لإكرام. للضر. إذن كلها قُدِّرَت باللام، وهي في هذه المواضع الثلاث بمعنى اللام، ويطرد جرها لأن المصدرية، هذا مطرد قياس؛ ليس بقليل، ولذلك أجازوا في نحو جئتُك كي تكرمني، أن تكون (كي) حرف جر، وأن مُقَدَّرَ بعدها، وأن تكون مصدرية يعني كي واللام مُقَدَّرَ بعدها، هذا سيأتي في محله.

إذن: (كي) تكون حرف جر في مواضع ثلاثة كما ذكرناه.

وأما (لعلّ) فالجرُّ بها لغةٌ غُفيل خاصةٌ دون غيرهم من العرب، ومنه قوله:

لَعَلَّ أَيَّ الْمَغَوَّارِ مِنْكَ قَرِيبٌ.

لَعَلَّ اللَّهُ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا ... بِشَيْءٍ أَنَّ أُمُكُمْ شَرِيمٌ

لَعَلَّ أَيَّ الْمَغَوَّارِ مِنْكَ قَرِيبٌ، لعلّ هذه شبيهة بالزائد مثل (رب) والحرف الشبيه بالزائد حينئذٍ يُؤَثِّرُ في اللفظ فحسب، ولا يُؤَثِّرُ في المعنى، والحرف الجر الشبيه بالزائد يدخل على المبتدأ حينئذٍ يَبْقَى على أصله في كونه مبتدأ كما هو الشأن في رَبِّ. لَعَلَّ أَيَّ الْمَغَوَّارِ، أي المغوار نقول هذا مبتدأ، ولعلّ دخلت عليه، حينئذٍ لا نقول: لعل حرف جر وما بعده اسم مجرور، وإنما نقول: لعل حرف جر وترجّ شبيه بالزائد، حينئذٍ لا يحتاج إلى متعلق يتعلق كما سيأتي.

أَيَّ الْمَغَوَّارِ: هذا مبتدأ، فله محلان؛ محلّ في اللفظ وهو أثر لعلّ، وله محلّ في الأصل، حينئذٍ ظهر أثر لعل في اللفظ وبقي على أصله، ولذلك قريب بالرفع على أنه خبر المبتدأ، أين المبتدأ وهو مجرور بلعل؟ نقول: مجرور لفظاً لا محلاً، حينئذٍ في المحلّ فهو مرفوع على الابتداء، فتقول:

لَعَلَّ أَيْ الْمَغْوَارِ: لعل حرف جر وترجّ شبيه بالزائد، وأبي المغوار مجرور لفظاً بلعلّ مرفوع محلاً على الابتداء، وبواو منوية على الياء، واو مقدّرة هذا من المواضع التي تُقدّر فيها الواو، منوية على الياء، منع من ظهورها اشتغال المحلّ بجلب الياء علامة لحرف الجر الشبيه بالزائد، وقريبٌ هذا خبر.

لَعَلَّ اللهُ هذا واضح لأنه بالحركة، لَعَلَّ: حرف جر وترجّ شبيه بالزائد، الله: لفظ الجلالة تقول مبتدأ مرفوع بالابتداء ورفعُهُ ضمّة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الشبيه بالزائد، (فضلكم): هذا يُعتبر خبراً.

وقد رُوي على لغة هؤلاء في لامها الأخير الكسر والفتح (لعلّ)، (لعلّ) وب حذف اللام مع اللغتين السابقتين كما ذكرناه آنفاً، (علّ)، (علّ)، فيها أربع لغات، أوصلها بعضهم إلى العشر.

وأما (متى) فالجرُّ بها لغة هذيل ومن كلامهم:
أَخْرَجَهَا مَتَى كُمّه؛ يعني: من كمه، حينئذٍ تكون (متى) بمعنى (من) الابتدائية؛ تُفسّر بمعنى من الابتدائية.

أَخْرَجَهَا مَتَى كُمّه يعني: من كُمّه.

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ، ثُمَّ تَرَفَعْتُ ... مَتَى لَجَجِ خُضِرْ لَهْنٌ نَبِيحُ

يعني: من لجج، حرف جر بمعنى من، وقال السيوطي في الهمع: وتأني اسماً بمعنى وسط، يعني متى تأني اسماً بمعنى وسط؟ حُكي (وضعها متى كُمّه) أي: وسطه. إذن: هذه الثلاث لم يذكرها الناظم لغرابة الجرّ بها، وإن ذكرها عدداً، لكن عند سرد المعاني لم يتعرض لها. إذن: هذه ست: خلا وعدا وحاشا ومتى ولعل وكي، نقول هذه ست، بقي كم من العشرين؟ أربعة عشر حرفاً سيذكرها بمعانيها، ولم يذكر (لولا)؛ لم يذكرها في هذا الكتاب وذكرها هو في غيره تبعاً لسيبويه؛ مذهب سيبويه أنها من حروف الجر إذا وليها ضمير متصل، (لولا) تُعتبر حرف جر مثل (من وفي) إلى آخره، متى؟ إذا وليها ضمير متصل، ولا يتعلّق بشيء كـ (رب) ولعل الجارة تنزيلاً للثلاثة منزلة الجار الزائد، حينئذٍ لولا حرف جر، لكنه لا يتعلّق بشيء شبيه بالزائد لأن له معنى، سيأتي في آخر الباب، وكذلك لعل ورب حرف جرّ شبيه بالزائد، الثلاثة هذه ليس لها مُتعلّق تتعلّق به، تنزيلاً للثلاثة منزلة الجار الزائد؛ لأن القسمة ثلاثية كما سيأتي.

إذن: مذهب سيبويه أن (لولا) من حروف الجر إذا وليها ضمير متصل؛ فلا تجرّ إلا

المضمير، تقول: (لولاي، ولولاك، ولولاه). لولاي: لولا: حرف جر، والياء: مبتدأ جرت به (لولاي).

إذن: لها محلان؛ محلٌّ هو ابتداء، ومحلٌّ هو الخفض، مثل: لعل الله، (لعل) أثرت في لفظ المبتدأ فجرتُه وبقي الخلّ على أصله هو مبتدأ. (لولا) مثلها. فالياء والكاف والهاء عند سيبويه مجرورات بـ (لولا)؛ يعني: في الخلّ، ولما لم يظهر حينئذٍ صار له اعتبار محلّين، والضمير بعدها في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف، فيكون للضمير محلان على رأي سيبويه، فإذا عطفت على مدخول (لولا) اسماً ظاهراً تعيّن رفعه إجماعاً؛ لأنها لا تجرّ الظاهر، لولاي وزيد؛ نقول: لولاي: الياء هذه لها موضع خفض بلولا؛ مثل لعل الله، إذا عطفت عليه اسماً ظاهراً قلت لولاي وزيد، هل يصحّ العطف مراعاة محل الخفض لولاي وزيد وزيد، فيجوز فيه الوجهان كما هو شأن في رب؟ يصح أن تقول: (رب رجل كريم وكريم)، (رب رجل كريم) هذا باعتبار اللفظ، و (رب رجل كريم) هذا باعتبار الخل، هذا جائز في (رب) لأنها لا تدخل على الضمير في الأصل، و (رُبُّهُ فَتَى) هذا شاذ، حينئذٍ (رب رجل كريم) كريم جاز مراعاة الخل؛ حينئذٍ يُبدل منه على الخل.

وأما (لولاي وزيد) نقول هذا لا يجوز، لماذا؟ لأنك عطفت اسماً ظاهراً على محلّ الضمير الذي خُفض بـ (لولا)، ولولا خاصة بالضمير ولا تجرّ الظاهر؛ لأنك إذا عطفت عليه بالخفض حينئذٍ أعملت (لولا) في الضمير، وأعملتها في الاسم الظاهر، وهي لا تدخل على الاسم الظاهر، لولاي وزيد، نقول معناه: كأنك قلت لولاي ولولا زيد، وهذا ممنوع لا يجوز، وهذا محلّ إجماع، لأنها لا تجرّ الظاهر، هذا مذهب سيبويه أنها حرف جر، وما بعده وهو الضمير المتصل له محلان: الرفع على الابتداء، والخبر محذوف، وكذلك له محلٌّ وهو الخفض، ثم إذا عطفت على الضمير لا يجوز لك إلا الرفع.

وزعم الأخفش أنها في موضع رفع فقط بالابتداء، ووضع الضمير ضمير الجر موضع ضمير الرفع، وإن كان غالب نيابة الضمائر في الضمائر المنفصلة؛ فقد وجدت المتصلة كما هي في (عساه وعساك وعساني) على قول؛ يعني: هنا جيء بالضمير ضمير الجر موضع ضمير الرفع، والأصل أنه ما يأتي لكن هذا من باب الاستعارة، كما قيل في (عساه وعساك وعساني)، عسى على أنها باقية على أصلها؛ أنها تنصب؛ سبق أن ابن هشام عدّها من النواسخ، على هذا الباب سواء عددناها من النواسخ على أنه قياس مطرد، أو قلنا نصبها للضمير المتصل شاذ على القولين استُعير الضمير المخفوض للمنصوب؛ لأن عساك عساه نقول هذا ما يأتي ضميراً منفصلاً؛ إنما هو متصل؛ حينئذٍ

وضع الضمير ضمير الجر موضع ضمير الرفع؛ فلم تعمل لولا فيها شيئاً؛ كما لا تعمل في الظاهر؛ نحو: لولا زيد لأتيتك.
إذن: لا عمل له في المحل؛ وإنما عملها في الظاهر، وعلى هذا حينئذٍ لا تكون لولا حرف جر، وزعم المبرد أن هذا التركيب -يعني لولاك ونحوه- لم يرد في لسان العرب، لكنه محجوج بالسماع.
أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاكَ دِمَائِنَا ... وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْزُضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَن

كذلك:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَحَّتْ كَمَا هَوَى ... بِأَجْرَاهِ مِنْ قُنَّةِ التِّيْقِ مُنْهَوِي

إذن: سُمِعَ هذا اللفظ ولولاي ولولاك؛ حينئذٍ هو محتمل لما ذكره سيبويه ومحتمل لما ذكره الأخفش.

قال الناظم رحمه الله تعالى:

بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ مُنْذُ وَحَتَّى ... وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّاءِ
وَاخْصُصْ مِمَّنْ وَمُنْذُ وَقْتًا وَبِرُبِّ ... مُنْكَرًا وَالتَّاءِ لِلَّهِ وَرُبِّ
وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رَبُّهُ فَقَى ... نَزَرَ كَذَاكَهَا وَنَحْوُهُ أَتَى

هذا شروع في التفصيل؛ عدّها لك في بيتين، ثم بدأ يفصل لك أحكام هذه الحروف، ومن أحكامها أنّ منها ما يختصّ بالظاهر، لأن الاسم نوعان: ظاهر ومضمّر، منها ما يختصّ بالظاهر لا يدخل على المضمّر، ومنها ما يدخل على الظاهر وعلى المضمّر؛ ما يختصّ بالظاهر فحسب سبعة أحرف سبعة فقط.
بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ مُنْذُ وَحَتَّى هذه ثلاثة وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّاءِ هذه أربعة صارت سبعة.

إذن: هذه السبعة لا تدخل إلا على الاسم الظاهر ولا تدخل على الضمير فإن جرّت الضمير حينئذٍ إما أن يقال بأنه قليل، وإما أن يقال بأنه شاذ، إذا جرّت الضمير حينئذٍ إما أن يقال بأنه قليل نزر يعني لا يُحْفَظ ولا يُقَاس عليه وإما أن يقال بأنه شاذ.
بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ اخْصُصْ مُنْذُ، منْذُ هذا في محل نصب مفعول به قُصِدَ لفظه، ولذلك عطف عليه وَالْكَافَ بالنصب ظهر عليه النصب؛ أما مُنْذُ وَمُنْذُ وَحَتَّى فهذه

محكية كما هي؛ حينئذٍ مُنْذُ هذا في محل نصب مفعول به قصد لفظه.

ومُنْذُ بإسقاط حرف العطف معطوف عليه، وَحَتَّى كذلك معطوف عليه، وَالْكَافَ بالنصب عطفاً على مُنْذُ فظهر عليه الفتح.

بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ، بِالظَّاهِرِ الباء داخله على المقصور عليه عكس الآتي: وَاخْصُصْ مُنْذُ وَمُنْذُ وَقْتاً، بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ وَمُنْذُ عطف عليه. مفهومه أن ما عدا هذه السبعة تدخل على الظاهر والضمير؛ فلذلك لم يحتج إلى التنصيص عليه؛ لأنه قدّم ما حقه التأخير.

بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ: اخصص بالظاهر، بالظاهر لا بغيره، وهو المضمّر حينئذٍ تختص هذه الأحرف السبعة بالظاهر دون المضمّر، وإنما اختصت هذه السبعة بالظاهر لضعف غالبها؛ باختصاص بعضه بالوقت، وبعضه بالمنكر، وبعضه بالآخر، أو المتصل بالآخر، وكون بعضها عوضاً عن باء القسم كالواو مثلاً لا أصلاً فيه، وغرابة الجر ببعضها ولتأدية إدخال الكاف على الضمير إلى اجتماع كافين (كك) بنحو: كك وطرذاً للباب في المنع.

إذن: هذه السبعة ليست على مرتبة واحدة؛ بمعنى إذا قيل أنها تختص بالظاهر؛ هل كل ظاهر تدخل عليه؟ لا سيأتي أن مذ ومنذ خاصة بالوقت.

وَاخْصُصْ مُنْذُ وَمُنْذُ وَقْتاً وكذلك ربّ خاص بالنكرة دون المعرفة، كذلك التاء تاء القسم تخص لفظ الجلالة وتدخل بقلة على رب.

إذن: ليست بمرتبة واحدة. إذن هي ضعيفة. إذا لم يتصرف في العامل مطلق التصرف صار فيه نوع ضعف، العامل القوي يتصرف بدون استثناء، فالحرف الذي يدخل على الظاهر كل ظاهر وعلى الضمير أي ضمير من المحفوظات نقول هذا أقوى، وما اختص بالظاهر أدنى منه، ثم ما كان مختصاً بالظاهر أي ظاهر نقول هذا أقوى مما اختص بظاهر لا يكون إلا زمناً أو لا يكون إلا نكرة، فهي متفاوتة، لهذا التفاوت حينئذٍ خصّها الناظم بما ذكر.

بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ حِينَئِذٍ لا يقال إلا منذ يومين مثلاً أو مذ يومين، ولا تُضاف إلى الضمير؛ يعني لا تجرّ الضمير؛ وكذلك (حتى) لا يقال: حتاك وحتاه، والكاف لا يقال كك وكاه، والواو لا يقال وه؛ لأن الواو هنا واو القسم، وربّ هذه لا تدخل على الضمير، لا يُقال ربه إلا على جهة القلة، والتاء تاء القسم حينئذٍ نقول هذه كلها خاصة بالاسم الظاهر.

ثم هذه السبعة منها ما يختص اختصاصاً آخر زائداً على الاختصاص بالظاهر، وهي أربعة .. يعني مما سيذكره الناظم، وما عداها تدخل على الظاهر مطلقاً، ولذلك قال: **وَإِخْصُصْ بِمُدٍّ وَمُنْدٍ وَقَتًا ثِنْتَانِ، وَيَرْبُ مُنْكَرًا ثَلَاثَ وَالتَّاءُ لِلَّهِ وَرَبُّ أَرْبَعٍ؛** عدّ من السبعة أربعة خاصة ببعض الظاهر لا مطلق الظاهر، ما عدا هذه الأربعة تدخل على كل ظاهر. **وَإِخْصُصْ:** هذا تخصيص بعد تخصيص؛ خصّ الأول بالبيت الأول خصها بالظاهر دون الضمير، ثم هل كل ظاهر تدخل عليه هذه السبعة؟ الجواب: لا، أربعة منها يختص بنوع من الظاهر، وثلاثة لا تخص ظاهراً دون ظاهر، بل تدخل على الجميع.

وَإِخْصُصْ بِمُدٍّ وَمُنْدٍ وَقَتًا يعني: اسم زمان، هل كل ظاهر يكون اسم زمان؟ الجواب: لا؛ إذن: ظرف الزمان أو اسم الزمان هو مدخول ومجرور منذ ومنذ إن جُراً بها، سيأتي أنهما قد يكونا اسمين.

وَإِخْصُصْ بِمُدٍّ وَمُنْدٍ وَقَتًا إذن: لا تدخل إلا على ما دلّ على الزمان، وما لم يدلّ على الزمن من الاسم الظاهر حينئذٍ لا يصح جره بمند ومنذ.

قال ابن عصفور: ما يُسأل به عن الوقت كالوقت؛ يعني صار حكمه حكم الظرف الزماني، وحينئذٍ يصح أن يكون مدخولاً لمذ ومنذ، ما يُسأل به عن الوقت كالوقت بشرط أن يكون مما يُستعمل ظرفاً، فتقول: منذ كم؟ كم هذه يُسأل بها عن الوقت، وإذا سأل بها عن الوقت عوملت معاملة الوقت؛ فصح جرها بمذ ومنذ، منذ كم؟ ومذ متى؟ ومذ أي وقت؟ ولا تقول مُذ ما، لأن ما هذه لا يُسأل بها عن الوقت.

إذن: ما يُسأل به عن الوقت حكمه حكم الوقت فيكون مدخولاً لمذ ومنذ، وهو ثلاثة أشياء ذكرها: كم ومتى وأي، ولا يصح أن يقال: مذ متى لأن (ما) لا تكون ظرفاً. فإن قيل: مُذ ومنذ خصّها الناظم هنا بالوقت، وسيأتي أنهما قد يكونا اسمين، هل بينهما تخالف؟ فإن قيل: سينصّ على دخولهما على الأفعال: **أَوْ أُولِيَا الْفِعْلِ كَجِئْتُ مُذْ دَعَا،** كيف هنا خصّها بالظاهر وخصّها بالزمن ثم يقول: **أَوْ أُولِيَا الْفِعْلِ؟**

نقول: ثم فرق بينهما الكلام هنا في مذ ومنذ الجارّين وهما حرفان، والكلام هناك في مذ ومنذ اسمان، ونحن لا نتحدث عن مذ ومنذ الاسمية، وهما وإن اشتبهتا في اللفظ إلا أن بينهما فرق؛ تلك اسم وهذه حرف، حينئذٍ لا نعدّها شيئاً واحداً، وإنما الاسمية مُستقلة بلفظها ووضعها، والحرفية مُستقلة بلفظها ووضعها؛ فلا نقول: مذ ومنذ هي نفسها تأتي تارة حرفاً، وتارة اسماً، نقول لا؛ تأتي حرفاً ثم تأتي اسماً، لكن بوضع ثانوي ليس هو عين الأول، فإن قيل سينصّ على دخولهما على الأفعال فكيف يصحّ دعوى الاختصاص بالوقت؟

أُجيب: بأهما حينئذٍ ليسا حرفاً جرّاً باتفاق، والكلامُ فيما كانا جاريين، ومنهم من يرى أنهما حينئذٍ داخلان على زمان مُقدَّر مُضاف للجملة، وعليه فلا إشكال، إذا قيل إذا دخلت على الجملة الفعلية حينئذٍ ثم ظرف مُقدَّر؛ يعني بين مذ ومنذ وبين الجملة الفعلية؛ حينئذٍ لا إشكال لأنه صارَ مضافاً إلى الوقت، لكن هذا ليس بمشروع. وأخصُصْ بِمُذٍّ وَمُنْذٍ وَقْتاً وَبِرُبٍّ مُنْكَراً يعني رب لا تدخل إلا على الاسم النكرة، ولا تدخل على الضمير، ولا تدخل على المعرف بأل؛ لا يقال رب الرجل، وإنما هي خاصة بالنكرات، ولذلك جعلت علامة على النكرة. فَكُلُّ مَا رَبٌّ عَلَيْهِ تَدْخُلُ ... فَإِنَّهُ مُنْكَرٌ يَإِ رَجُلُ

إذن: لا تدخل على المعرفة.

وَالْتَاءُ التي هي تاء القسم لله ((تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ)) [الأنبياء: 57] لا تدخل على غير لفظ الجلالة في الغالب، وسمِعَ تَرَبَّ الكعبة، وسمِعَ تالرحمن، وحُكي تحياتك. حينئذٍ نقول: هذه الثلاثة ليست مطردة كالأول، ولذلك جاء في القرآن في غير موضع ((تَاللَّهِ)) [يوسف: 73] حينئذٍ لا يدخل التاء .. تاء القسم إلا على لفظ الجلالة، لا يُقال تالرحمن ولا يقال تالروؤف تالرحيم إلى آخره، وإنما يُقال تالله، لماذا؟ لأن هذه الأصل فيها كلها السماع، حروف الجر ومدخولاتها ومعانيها ليست من قبيل الاستنباط؛ فما استعمله العرب حينئذٍ نقول نستعمله، وما لا يستعمله حينئذٍ لا نقول، هذا الأصل فيها، والأصل فيها عدمُ التعليلين؛ إذا خُصَّ لفظ بلفظ فهو كما هو. وَالتَّاءُ لِلَّهِ وَرَبٍّ يعني مُضافاً للكعبة، أو ل (ياء) المتكلم على نَزَرٍ ((وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ)) [الأنبياء: 57] وتربي الكعبة، وتربي مجرور به الياء لأفعلن، ونَدَرَ تالرحمن، وأنذرُ منه تحياتك، تحياتك نقول هذا أنذر من تالرحمن.

إذن: وَالتَّاءُ لِلَّهِ وَرَبٍّ يعني لفظ رب فهي خاصة بهذه الألفاظ.

وَإِخْصُصْ بِمُذٍّ وَمُنْذٍ وَقْتاً إِخْصُصْ هذا فعل أمر، بِمذ ومنذ بِمذ متعلق به، وقتاً هذا مفعول به.

وَبِرُبٍّ مُنْكَراً هذا معطوف على وقتاً، ويرب معطوف على بِمذ، والتاء هذا مُبتدأ، لله هذا خبر، ورب هذا معطوف على لله.

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رَبِّهِ فَتَى نَزَرٌ وما رَووا يعني روى العرب أو النحاة، وما رَووا يعني النحاة، (ما) اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ، رَووه حذف الضمير هنا للعلم به. وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رَبِّهِ فَتَى هذا مُخَالَفٌ لما سبق، لأنه قال: وَبِرُبٍّ مُنْكَراً، إذن: هو خاص بالاسم الظاهر، بِالظَّاهِرِ إِخْصُصْ .. قال ورب ثم سَمِعَ رَبُّهُ فَتَى، دخلت رب على

الضمير؛ إما أن يقال بأنه نزر قليل؛ يعني يحفظ ولا يُقاس عليه، وإما أن يقال بأنه شاذ، وعليه -على القولين- لا يُقاس عليه؛ يعني لا يأتي مُستعمل ل (رب) ثم يدخلها على الضمير في الاستعمال، وإنما التوجيه يكون لما سُمع ونُقل في كلام العرب، إذا رأيت بيتاً مثلاً أو حُكي قولٌ لقدماء العرب (ربه) جاء بالهاء تقول هذا شاذ، أو أنه قليل في استعماله، وأما في الاستعمال الجديد فلا يُستعمل.

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رَبُّهُ فَتَى نَزَّرَ يَعْنِي: قَلِيلٌ؛ قلنا: (ما) موصولة بمعنى الذي مبتدأ، ونزر هذا خبره.

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رَبُّهُ فَتَى نَزَّرَ كَذَا كَهَا الكاف هذه لا تدخل على الضمير، إذن لما خصَّ رب والكاف من الأحرف المختصة بالظاهر، أشار هنا إلى أنهما قد يدخلان على المضمر قليلاً، ولذلك عبّر بالنزر، إذن قد يدخلان رب والكاف على الضمير لكنه قليل.

كَذَا كَهَا وَنَحْوُهُ أَتَى قوله: (رَبُّهُ فَتَى) هذا مما قيل فيه بأن الضمير قد عادَ على متأخر لفظاً ورتبة، (رَبُّهُ فَتَى) سبق أن الضمير يعودُ على متأخر لفظاً ورتبة في ست مسائل؛ منها مميّز رَبِّ (ربه فتية) فتيةً هذا مميّز .. تميز، عادَ ضمير رب عليه، إذن: عاد على متأخر، فهو عائد على مبهم في الذهن قبل ذكره مؤخراً تمييزاً؛ فلا يُنافي عداهم هذا الضمير مما يعود على متأخر لفظاً ورتبة، إذا قال (ربه) الضمير هنا قبل ذكر المميز عادَ على ماذا؟ نقول عائد على مبهم في الذهن مبهم في الذهن، ربه محتمل هذا عدة أوجه. إذن هو مبهم وجوده وجود ذهني لا في الخارج، حينئذٍ نقول قبل ذكر التمييز عودُ الضمير مرجع الضمير إلى مبهم في الذهن قبل ذكره مؤخراً تمييزاً. حينئذٍ إذا ذكر اللفظ (ربه فتى) نقول عاد على متأخر في اللفظ والرتبة، ومذهب جماعة كابن عصفور أن مثل هذا الضمير نكرة؛ الضمير الذي لا يكون مدخولاً لرب ولا مرجعه لازم التنكير، نقول هذا بالإجماع معرفة، وأما الذي يكون في مثل هذا الموضع ففيه نزاع.

إذن: إذا قيل الضمير هل هو معرفة أو لا؟ نقول: الضمير فيه مبحثان: مبحث أنه مجمع عليه، وهو ما عدا ضمير رب، وما عدا الضمير الذي يعودُ على واجب التنكير، هذا معرفة بالإجماع.

وأما إذا كان مدخول رب (مجرور رب) فهذا محل نزاع، فيه نزاع، قيل نكرة وقيل معرفة فيه قولان.

قال ابن عصفور: إن مثل هذا الضمير نكرة؛ لأنه عائد على واجب التنكير؛ ما هو

واجب التنكير هنا؟ مدخول رب، وقال جماعة كالفارسي: معرفة جار مجرى النكرة؛ يعني كأنه قال معرفة يفسر بنكرة، ولذلك مرجعه فتية: (ربه فتى)، وسيأتي (ربه فتية)، (ربه فتى) فتى هذا تمييز وهو نكرة وهو مرجع الضمير، وقد يُعطف على مجرورها مضاف إلى ضميره؛ نحو رب رجلٍ وأخيه، وأخيه مرجع الضمير هنا رجل. إذن عاد إلى نكرة لأنه نكرة تقديرًا، إذ التقدير وأخ له. إذن جاز (وأخيه) لأن الضمير هنا في المعنى نكرة؛ كأنه قال رب رجل وأخ له؛ لم يتعرف بالإضافة؛ لأنه أضيف إلى ضمير ليس بمعرفة، وإنما هو نكرة. إذ التقدير وأخ له، وإنما لم يجز (رب أخي الرجل) هذا لا يجوز، لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، وأما (رب رجل وزيد) لا يجوز لماذا؟ لأن مدخول رب لا يكون إلا نكرة وإذا عطفت عليه علمًا معرفة حينئذ صار مدخولاً لرب، كما هو الشأن الذي مضى معنا في اسم لا.

إذن: (ربه فتى) اختلف في الضمير هل هو نكرة أم لا؟ وهذا ما يُسمى بعود الضمير على واجب التنكير أو جائز التنكير، واجب التنكير كالذي معنا هذا، لأن فتى هذا مميز الضمير، وهو واجب أن يكون نكرة لأن التمييز نكرة كما سبق معنا، إسمٌ بِمَعْنَى مَنْ مُبَيَّنٌ نَكْرَةً، وإذا عاد إلى جائز التنكير؟ هذا أيضاً فيه خلاف، والمشهور أنه معرفة، لو قال جاءني رجل وضربته، ضربته الضمير يعود إلى رجل؛ نكرة أو معرفة؟ نكرة، إذن الضمير العائد على نكرة هل هو معرفة أم لا؟ هذا فيه نزاع، لكن يُقال هنا: تنكير الفاعل في هذا التركيب هل هو واجب أم جائز؟ هل هو واجب .. يجب أن كل فاعل أن يكون نكرة أم جائز؛ قد يكون نكرة وقد يكون معرفة؟ الثاني.

إذن: ما كان مرجعه جائز التنكير لا واجب التنكير قيل معرفة، وإذا كان مرجعه واجب التنكير كمرجع (ربه فتى) هنا حينئذ نقول هذا نكرة، وهذا تفصيل جيد.

كَذَا كَهَا أَي قَدْ جَرَتْ الْكَافُ ضَمِيرَ الْغَيْبَةِ قَلِيلًا؛ كَمَا جَرَتْهُ رَبِّ، وَنَحْوُهُ أَتَى، سَيَأْتِينَا هَذَا.

قال من حروف الجر ما لا يجز إلا الظاهر، وهي هذه السبعة المذكورة في البيت الأول، فلا تقل منْه ومنْه؛ لا هذا ولا ذاك، وكذا الباقي، ولا تجر منْه ومنْه من الأسماء الظاهرة إلا أسماء الزمان؛ يعني لا يكون مدخولها كل اسم ظاهر، بل هو ظاهر مخصوص؛ يعني إذا قيل بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مِنْهُ مَدْ؛ نقول هذا ليس كل ظاهر بل هو خاص بالزمن أسماء الزمان.

وأما قولهم ما رأيته منذ أن الله خلقه، وتقديره منذ زمن أن الله خلقه، لأن أن هذه في

تأويل مصدر مضاف إلى اسم زمان؛ منذ أن الله خلقه يعني منذ زمن خلق الله إياه هذا التقدير، وهذا على رواية فتح الهمة لأن هذا منقول عن العرب.

أما على رواية الكسر فمنذ اسم كما سيأتي بدخولها على الجملة، ويشتد في مجرورها مع كونه وقتاً اسم زمان أن يكون مُعيناً لا مبهماً، ليس كل زمن كذلك هذا تخصيص بعد تخصيص، ليس كل اسم زمان بل لا بد أن يكون مُعيناً لا مبهماً؛ ماضياً أو حاضراً لا مستقبلاً، هذا تخصيص كذلك بعد تخصيص، فلا يصح ما رأيته مذ يوم، يوم هذا مبهم غير معين، لا بد أن يقول مذ يومنا أو مذ يوم الجمعة مثلاً لا بد من تخصيصه، وأما هكذا مبهم فلا يصح، ولا أراه مُذ غداً، هذا في المستقبل وهي لا تجز إلا الماضي أو الحاضر أما المستقبل فلا، وكذا في مرفوعهما كما سيأتي.

ويشتد أيضاً أن يكون متصرفاً فلا يجوز منذ سحراً؛ تريد سحر يوم بعينه. ويشتد في عاملهما أن يكون فعلاً ماضياً منفيّاً (ما رأيته منذ يوم الجمعة) أو متطاولاً نحو (سرت منذ يوم الخميس) ولا يجوز (قتلته منذ يوم الخميس)، سرت منذ يوم الخميس فتسير أسبوعاً كاملاً لا إشكال فيه، فصار الفعل والحدث متطاولاً. أما قتلته منذ يوم الخميس هذا بعيد، وأنت يوم السبت مثلاً تقتل فيه منذ يوم الخميس، لا، حينئذ أن يكون العامل ماضياً منفيّاً، أو متطاولاً، يعني زمنه طويل، تقول: سرت منذ أسبوع هذا لا إشكال فيه السير قد يأخذ هذا الوقت، أما قتلته هذا لا يصح.

فإن كان الزمان حاضراً كانت بمعنى في (ما رأيته منذ يومنا) تُفسر حينئذ منذ بقي أي في يومنا، وإن كان الزمان ماضياً كان في معنى (من)، ما رأيته منذ يوم الجمعة أي من يوم الجمعة، وسيدكر المصنف في آخر الباب.

وأما حتى فسيأتي الكلام على مجرورها، وقد شدّ جرها للضمير:

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى أَنَا... فَتَى حَتَاكَ يَا بَنَ أَبِي زِيَادٍ

نقول هذا شاذ يُحفظ ولا يُقاس عليه، خلافاً لبعضهم، ولغة هذيل إبدال حائها عيناً، وقرأ ابن مسعود (فتربصوا به عتي حين).

وأما الواو فمختصة بالقسم وكذلك التاء، ولا يجوز ذكر فعل القسم معها ولا تستعمل الواو في قسم السؤال، والله أخبرني هذا لا يصح، وإنما الباء هي التي تستعمل في قسم السؤال، بالله أخبرني والله أخبرني، غلط هذا، بخلاف الباء فيجوز بالله أخبرني، فلا تقل (أقسم والله) ولا (أقسم تالله) ولا تجز التاء إلا لفظ الله، وهذا هو الأكثر فيها (تالله)

لأَفْعَلْنَ)، وقد سُمع جرّها لرب مضافاً إلى الكعبة قالوا (ترب الكعبة) ، وهذا معنى قوله
وَالْتَأَىٰ لِلّٰهِ وَرَبِّ، وهنا سوى بينهما الناظم لكن الترتيب قد يكون مقصوده، يعني سوى
بين الله ورب بالواو قد يفهم منه أن دخول التاء على لفظ الجلالة كدخولها على رب،
وليس هذا مُراداً حينئذٍ نقول آخر رب هذا مقصود للناظم.

وَالْتَأَىٰ لِلّٰهِ وَرَبِّ وُسْمِعَ أيضاً تالرحمن، وكذلك قيل تحياتك وهذا غريب، ولا تجرّ رب إلا
نكرة نحو رب رجل عالمٍ لقيت، وقيل نكرة موصوفة أيضاً رب رجل عالمٍ، ثم يجوزُ في عالم
هذا وجهان أن يُراعى مدخول رب الأصلي إن كان مبتدأ فيرفع أو مفعولاً به حينئذٍ
يُنصب، وهذا معنى قوله: وَبُرِّبْ مُنْكَرًا، واخصص برّب النكرة، فلا يجوز رب الرجل،
وقد شدّ جرّها ضمير الغيبة هذا شاذّ وإهـ.

رَأَيْتُ وَشَيْكَأَ الصَّدْعَ أَعْظَمَهُ ... وَرَبِّهِ عَطْفًا أَنْقَضَتْ مِنْ عَطَبِ

نقول هذا شاذّ، كما شدّ جرّ الكاف له يعني ضمير الغيبة.
خَلِي الدُّنَابَاتِ شِمَالًا كَتَبَا ... وَأُمُّ أَوْ عَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

كهاء دخلت على الضمير، نقول هذا شاذّ يحفظ ولا يقاس عليه.
وقوله:

وَلَا تَرَىٰ بَعْلًا وَلَا حَالِلًا ... كَهُو وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاضِرًا

ومنه:

فَلَوْلَا السَّلَامَةُ كُنَّا كَهُم ... وَلَوْلَا الْبَلَاءُ لَكَانُوا كُنَّا

لَا تَلْمِزْنِي فَإِنِّي كَكَ فِيهَا ... إِنَّا فِي الْمَلَامِ مُشْتَرِكَانِ

إذن دخول الكاف على الضمير مطلقاً سواء كان ضمير غيبة أو ضمير خطاب أو
ضمير متكلم نقول هذا كله يحفظ ولا يُقاس عليه، وإن اختلفوا في الكثرة؛ أيهما أكثر
من الآخر؟ وهذا معنى قوله: وَمَا رَوَوْا .. البيت، والذي روي من جرّ رب المضمر نحو
ربه فتى قليل، وكذلك جر الكاف المضمر نحو كهـ.

إذن قوله: وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ (رَبُّهُ فَتَى) نَزَّرَ، إذن جرُّ رب للضمير نقول هذا نَزَّرَ، وقد يراد كلام الناظم وهو الذي حمّله ابن عقيل عليه نزر يعني قليل، والقليل هذا مختلف فيه هل يصحّ القياس عليه أم لا؟ يعني مُحْتَمَل أن يقال بالقياس، والأولى عدم القياس، وإذا غُبِرَ بَنَدَرٌ هذا مقطوع بأنه لا يقاس عليه، (ربه فتى) هذا الضمير يلزم المجرور به الإفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مُطَابِق للمعنى، فيقال: رَبّه رجلاً وربه رجلين وربه امرأة وربه رجلاً، يعني يلزم حالة واحدة إفراداً وتثنيةً وتذكيراً والتفسير بتمييز بعده مُطَابِق للمعنى، ماذا تريد بالضمير؟ مفرد مذكر، تقول ربه رجلاً، ماذا تريد امرأة؟ تقول ربه امرأة، تأتي به مذكراً كما هو، يلزم الإفراد والتذكير ولا يُثنى ولا يُجمع إلا باعتبار المعنى (ربه رجلاً أكرمتهم) مثلاً، هذا على مذهب البصريين، فيقال ربه رجلاً وربه امرأة استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد، وهذا مذهب البصريين، وجوّز الكوفيون مطابقة الضمير لفظاً نحو (ربها امرأة) و (ربهما رجلين أو امرأتين) و (ربهم رجلاً) و (ربهن نساء) ونحو ذلك، جوّزوا مطابقة الضمير للتمييز، وهذا استندوا فيه على السماع .. بعض الأبيات التي نُقلت، وهنا يجب ذكر باب التمييز بخلاف باب نعم وبنس لقوة العامل هناك وضعفه هنا، هنا ضعيف لا يجوز حذف التمييز، وأما في باب نعم وبنس فسيأتي معنا أنه يجوز.

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رَبُّهُ فَتَى نَزَّرَ كَذَا كَهَا، قلنا كذا كها أي قد جرّت الكاف ضمير الغيبة قليلاً، وأما قوله: وَنَحْوُهُ أَتَى، هذا مختلف في تفسيره على ثلاثة أقوال، ما مراده به؟ قيل يحتمل ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون إشارة إلى بقية ضمائر الغيبة لأنه قال (ربه) ، وقال (كها) .. مثل بضمير الغيبة، هل هو خاص بضمير الغيبة وقد مشى على ذلك المكودي في شرحه أم أراد ما هو أعم من الغيبة فيدخل فيه المخاطب وَنَحْوُهُ؟ قال: وَنَحْوُهُ أَتْبَعْنِي نَحْوِ الضمير المذكور، حينئذ تكون الإشارة هنا .. الإحالة إلى أي شيء؟ إلى بقية ضمائر الغيبة المتصلة كما في ك (هو) وك (هن).

الاحتمال الثاني: أن يكون إشارة إلى بقية الضمائر مُطلقاً، هذا الوجه الذي قدّمته قبل قليل؛ أن يكون إشارة إلى بقية الضمائر مُطلقاً، أي سواء كانت ضمائر غيبة أو تكلم أو خطاب، هذا أو ذاك أو ذاك، مُتصلة أو منفصلة؛ كلّ جاء في لسان العرب.

وقد شد دخول الكاف على ضمير المتكلم والمخاطب، قال: ك (ها) ضمير الغيبة؛ هل سَمِعَ الخطاب والمتكلم؟ نعم سَمِعَ، لكنه قليل كقول الحسن:

أنا كك وأنت كي، - كي كي تُفتح وتكسر -، - أنا كك هذا لا يوجد من يقوله -، وأما دخوله على ضمير الرفع نحو: ما أنا ك (هو) وما أنا ك (أنت)، وما أنت كأنا، هذه كلها

ألفاظ تُحفظ ولا يُقاس عليها، وعلى ضمير النصب نحو: ما أنا كإياك وما أنت كإياي،
نقول دخلت الكاف على الضمائر كلها بأنواعها الثلاثة: الغيبة والتكلم والخطاب،
فجعلناه في التسهيل أقل من دخولها على ضمير الغيبة، ولذلك نصّ هنا على ضمير
الغيبة فحسب ك (ها).

وأما المتكلم والخطاب فهو أقلّ، حينئذٍ ليس نزرأ بل هو نادر، ولذلك لم يذكره هنا،
فجعلناه في التسهيل أقل من دخوله على ضمير الغيبة المتصل.
قال المرادي: فيه نظر؛ يعني كونها أقل فيه نظر، بل إن لم يكن أكثر فهو مساوٍ، يعني
دخول الكاف على ضمير المتكلم والخطاب أكثر من دخوله على ضمير الغيبة على
عكس ما ذهب إليه ابن مالك رحمه الله تعالى، ونظر فيه الصبان بأن المراد بالأقلية هنا
من حيث القياس، يعني ابن مالك قال أقلّ، يعني مراده به القياس، وكأنه يشير إلى أنه
يُقاس عليه، وحينئذٍ لا يرد عليه نظر المرادي، وأن وجه أقلّيته أنه شاذ من جهتين:
أولاً: كون مدخول الكاف ضميراً هذا شاذ، لأن الكاف لا تدخل إلا على الاسم
الظاهر؛ فكونها دخلت على الضمير هذا شاذ، وكون ذلك الضمير ضمير رفع أو
نصب هذا شذوذ وراء شذوذ؛ بخلاف ما مرّ فإنه شاذ من جهة واحدة، يعني كونه دخل
على الضمير. على كلّ هذه كلّها شاذة.

الاحتمال الثالث: نَحْوُهُ أَتَى، أن يكون إشارة إلى بقية ما يختصّ بالظاهر أي أن بقية ما
يختصّ بالظاهر دخوله على الضمير قليل، حتاك ونحو ذلك، وهذا كلّ محتمل والظاهر
أنه يعود إلى ك (ها) .. يعني الضمير الأخير ونحوه.

وَنَحْوُهُ أَتَى: وَنَحْوُهُ أي نحو الهاء المتصل بالكاف أتى؛ يعني سُمِعَ في لسان العرب، وكل
هذي تُحفظ ولا يُقاس عليها .. دخول رب على الضمير أو الكاف على الضمير أو
حتى أو نحو ذلك، كلها تُحفظ ولا يُقاس عليها ولا يكون مطرداً.
بقي أن رُبّ قلنا يكون مدخولها نكرة، ثم النكرة هذه بعضهم خصّها بالمبتدأ والمفعول
به؛ يعني تدخل على المبتدأ وتدخل على المفعول به؛ كيف تدخل على المفعول به وهي
صدر الكلام؟

إذا قلت: (رب رجل كريم لقيته)، لقيته: فعل وفاعل ومفعول به، والجملة خبر، رب
رجل كريم، إذن رجل: نقول هذا مبتدأ، وسوّغ الابتداء به الوصف، رب رجل كريم لقيته
الجملة خبر، حينئذٍ رب حرف جرّ شبيه بالزائد، رجل مبتدأ مرفوع بالابتداء ورفع ضمّة
مقدرة على آخره لاشتغاله بحركة حرف الجرّ الشبيه بالزائد، كريم نعت، وجملة لقيتُ

خبر، ربّ رجل كريم لقيتُ، لقيت بدون هاء، حينئذٍ صار رجل مفعولاً به، لأنه سلّط عليه العامل، لو أسقطت الضمير حينئذٍ تسلط على العامل السابق.

إذن: رجل هذا مفعول به منصوب، والقول فيه كالقول السابق، والتحقيق من كلام النحاة أن الأكثر في ربّ أنها تدلّ على الكثرة وتُستعمل للقلة، لكنه دون الأول وهي حرف جر شبيه بالزائد، ومدخولها إما مبتدأ أو مفعولاً به، إما هذا أو ذاك، (ربّ رجل لقيت) هذا مفعول به، (رب رجل كريم) هذا مبتدأ، وقد يكون مدخولها مشغولاً عنه، (رب رجل كريم) يحتمل وجه آخر، لقيت رجلاً لكن هذا يجعلنا نُقدّر العامل متى؟ أين نُقدّره؟ إذا قيل بأنه من باب الاشتغال (رب رجل لقيته)، لقيت رجلاً لقيته .. أين نُقدّر العامل؟ لا تقل (لقيت رب رجل)، ولا (رب لقيت رجل)، لماذا؟ لأن رب لا يتقدّم عليها العامل لأن لها الصدر؛ فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كذلك لا يقال (رب لقيت رجلاً) لأن رب من خواص الأسماء فلا تدخل على الأفعال.

قال الناظم رحمه الله تعالى:

بَعْضٌ وَبَيْنَ وَابْتَدِئُ فِي الْأَمْكِنَةِ ... بِمَنْ وَقَدْ تَأْتِي لِبَدءِ الْأَزْمَنَةِ
وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشَبَّهَ فَجَرُ ... نَكْرَةً كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَقَرٍ

هذا شروع منه في ذكر المعاني، وهذا المبحث الثاني الذي يذكره النحاة، وهذا كما ذكرناه لا بد من استيعابه، ويُؤخذ من مظاهره؛ يعني لا يؤخذ من كتب النحاة، بعضهم يذكر بعض التحقيقات التي قد لا تُوجد في غيرها، لكن الأصل فيها ما أُلّف في الكتب المستقلة.

المعاني التي يتكلّم عنها النحاة، -وهنا مبحث مهم- وهو أن الحرف معلوم أنه ما دلّ على معنى في غيره؛ فلذلك تُعرّف الاسم بأنه كلمة دلّت على معنى في نفسها يعني بذاتها، ونعرّف الفعل كذلك كلمة دلّت على معنى في نفسها، والحرف كلمة دلّت على معنى في غيرها، حينئذٍ المعنى الذي دلّ عليه الحرف في غيره، هل يُنافي بأن نقول (من) تفيد الابتداء، و (من) تفيد التبعية، والكاف للتشبيه، واللام للانتهاز ونحو ذلك .. أم هو هو؟

نقول: لا شك أنه الثاني؛ لأننا لو أثبتنا للحرف معنى من المعاني المستقلة بنفسه، حينئذٍ نقول: جعلنا الحروف أسماء، لأن المعنى أو الفارق بين الحرف والاسم هو المعنى، فإذا قلنا من مُتضمّنة معنى .. معناها الابتداء نفسها؛ كما أن معنى زيد دلالتها على الذات

مشاهدة في الخارج لجعلنا الحروف أسماء، ولكن المراد هنا أن هذه المعاني التي تدلّ عليه هذه الحروف مُلاحظة في الغير؛ يعني ليس المعنى دالاً عليه الحرف بذاته فحسب، وإنما هو بملاحظة الذي يليه، ولذلك سبق معنا أن حرف الجرّ لا بد من كلمة سابقة وكلمة لاحقة، لا يمكن أن يكون حرف الجرّ عاملاً ومؤدياً وظيفته في لسان العرب إلا إذا سبقته كلمة ولحقته كلمة أخرى، السابقة يسمونها المتعلّق، لا بد منه إما أن يكون مذكوراً وإما أن يكون محذوفاً؛ كما سيأتي في آخر الباب، وما بعده مدخوله لأن الحرف يجر الاسم. حينئذٍ إيصال المعاني التي قلنا حروف الجرّ تجرّ معاني الأفعال إلى الأسماء، ولذلك صارت هي بمنزلة الآلة، كما يقول الشيخ الهرري بمنزلة التوصيلة الكهربائية فتوصل الكهرباء من الفيش مثلاً إلى الجهاز، ووظيفة الحرف هي وظيفة هذه التوصيلة الكهربائية. حينئذٍ نقول الفعل تضمّن المعنى، والاسم الذي هو مجرور الحرف أراد أن يصل ذلك المعنى إليه، الفعل لا يتعدّى إليه بنفسه حينئذٍ جئنا بهذه الحروف. إذن: معاني الحروف نقول الحرف معناه في غيره؛ فإذا قيل (من) للتبويض المراد به التبويض الملحوظ لغيره، يعني باعتبار ما بعده، ليست من لوحدها هكذا تقول هي للتبويض، لا؛ ليس هذا مرادهم، وإنما المراد التبويض الملحوظ لغيره يعني ما بعده، فليس المعنى مستقلاً لمن، بل باعتبار ما قبلها وما بعدها. (من) للتبويض المراد به التبويض الملحوظ لغيره أي لكونه حالة بين المتعلق والمجرور، أول شيء تقول حالة بين المتعلق والمجرور، وآلة لربط أحدهما بالآخر، فليس المراد مطلق التبويض بل التبويض الملحوظ لغيره، فإذا قيل بعض، إذن: نقول (من) تجيء للتبويض؛ هل هو التبويض المطلق يعني لا باعتبار كلمة سابقة ولاحقة، أم هو تبويض ملحوظ لغيره؟

المعنى يحتمل هذا وهذا، إذا قلت تبويض مطلق بمعنى أن الكلمة مُستقلة تدلّ على ذلك المعنى جعلتها اسماً، كما تقول بيت ومسجد وماء، يدلّ على المعنى الذي وُضع له في لسان العرب كذلك (من) أفادت التبويض، إذا أفادت بنفسها بذاتها بلفظها جعلتها اسماً، وإنما تقول أفادت التبويض في غيرها، أما في نفسها فلا، لكن إذا أردت معنى التبويض جئت بمن، فحينئذٍ يلاحظ هذا المعنى في غيره، المعنى دقيق يحتاج إلى تأمل. وآلة لربط أحدهما بالآخر فليس المراد مُطلق التبويض، بل المراد التبويض الملحوظ لغيره، المشترك بين (من) وما قبلها وما بعدها، وقس على ذلك بقية المعاني. قال صاحب المفتاح - والمبحث بياني -: المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يُعبّر بها عنها

عند تفسير معانيها؛ مثل قولنا: (من) معناها ابتداء الغاية، و (في) معناها الظرفية، و (كي) معناها الغرض؛ فهذه ليست معاني الحروف، هذه المعاني ليست معاني الحروف وإلا لما كانت حروفاً بل أسماء لأن الاسمية والحرفية إنما هي باعتبار المعنى، وإنما هي متعلقات لمعانيها، أي: إذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعاني إلى هذه بنوع استلزام، ومرادّه بهذا أنك إذا أردت التبعيض وهو معنى من المعاني أو أردت الظرفية حينئذ تستعمل اللفظ أو الحرف الذي استعمله العرب في ذلك المعنى، فإذا أردت معنى الظرفية تأتي بـ (في)، ثم ما مرادك بهذه الظرفية المتعلقة بـ (في)؟ تقول هذه الظرفية لم تدلّ عليها (في) استقلالاً، وإنما باعتبار ما بعدها، وقس عليه سائر البحث.

ولا خلاف في كون المعنى المستعمل فيه الحرف جزئياً ملحوظاً للغير، هذا كما قيل في أسماء الإشارة هناك، إذا قيل هي معرفة .. سبق أننا قلنا الصحيح أنها هي كلية وضعا جزئية استعمالاً. إذن: وضعها العرب لتستعمل في كل مـشار إليه، ثم إذا استعمل صارت جزئية في نفس المستعمل فيه، هذه مثلها إذا قيل التبعيض معنى كلي، ثم إذا استعملته في مثال مُعين، قلنا هذا المثال المعين جزئي، هل المعنى الجزئي هو الذي وضع له في لسان العرب الواضع الأول؟

الجواب: لا؛ وإنما وضعت وضعاً كلياً ثم استعملت استعمالاً جزئياً؛ فالكلام فيها كالكلام في أسماء الإشارة، لا خلاف في كون المعنى المستعمل فيه الحرف جزئياً ملحوظاً للغير؛ يعني في التراكيب والآحاد نفسها .. هذا لا خلاف فيه، وإنما الخلاف في كون هذا الجزئي هو الموضوع له أو لا .. هذا محل النزاع، وهذه المسألة يتكلم فيها أرباب الوضع. وقيل جزئيات وضعاً واستعمالاً، وقيل: كليات وضعا جزئيات استعمالاً؛ فهي موضوعة للمعاني الكلية الملحوظة لغيرها، فلهذا شرط الواضع في دلالتها ذكر الغير معها؛ يعني لا تُستعمل هكذا مجردة، وإنما لا بد من كلمة سابقة وهي المتعلق وكلمة لاحقة وهي المتعلق.

هذه المعاني التي يذكرها النحاة: بعض وبين .. وهي حرف واحد قد يكون له أكثر من عشرين معنى، مذهب البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياساً، هل ينوب حرف عن حرف؟ هذه مسألة والألفية قائمة على هذا، الباب كله قائم على الإنابة، هل يأتي الباء بمعنى في، وفي بمعنى الباء؟

مذهب البصريين لا، لا ينوبُ حرف عن حرف قياساً؛ كما لا تنوب حروف الجزم والنصب عن بعض، وما أوهم ذلك بأنه أنيب فيه حرف عن حرف ما العمل فيه؟ قالوا: نرجعُ إلى التضمين نضمن الفعل معنى يتعدى بذلك الحرف، أو على شذوذ النيابة، إما بالتضمين وإما أنه شاذّ، هذا أو ذاك، فالتجوّز عندهم في غير الحرف، وإنما في الفعل نفسه، التجوّز ليس في الحرف .. لم يُنب حرف عن حرف، وإنما التجوز في كون الفعل ضَمَّن معنى يتعدى بذلك الحرف الذي لفظ فيه، فالتجوز عندهم في غير الحرف أو في الحرف لكنه شاذّ، والثاني لا يُعَوَّل عليه عندهم.

وجوّز الكوفيون نيابة بعضها عن بعض قياساً، وأكثرُ العلماء على هذا، سواء في التفسير أو الحديث أو النحو على أن الحرف ينوبُ عن الحرف في المعنى، لكن لا بدّ أن يكون مرادّه إلى استعمال العرب؛ يعني لا تأتي تُنيب حرف من عندك هكذا؛ تأتي بـ (في) تنيبها مناب مثلاً التبويض ولم يستعمله العرب، لا، تُنيب على ما استعمله العرب وما لم يستعمله لا، يبقى الأصل فيه المنع.

إذن: جوز الكوفيون نيابة بعضها عن بعض قياساً، حينئذٍ التجوّز عندهم في الحرف أو في الفعل؟ في الحرف نفسه .. المجاز يكون في الحرف نفسه.

قال في المعنى: وهذا المذهب أقلّ تعسفاً؛ لأن الأول فيه تكلف، تأتي إلى الفعل ولا بد أن تُضمّنه معنى زائداً على معناه الأصلي لا، نقول: نيابة حرف عن حرف أولى وأخف وأسهل.

بَعْضُ وَبَيَّنَّ وَابْتَدِئُ فِي الْأَمْكِنَةِ ذَكَرَ ل (من) خمس معاني:

التبويض، وبيان الجنس، وابتداء الغاية في غير الزمان كثيراً وفي الزمان قليلاً .. هذه أربعة.

وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ وَشَبَّهَ فَجَزَّ نَكْرَةً .. الزائدة، فالزائدة إنما تكون للتوكيد، إذن هذه خمس معاني، أشهر معاني (من) هي هذه التي ذكرها الناظم.

بَعْضُ أَمَى بِهِ بِصِغَةِ الْأَمْرِ، وليس المراد به الأمر وإنما أراد به الخبر، قد يأتي بالأمر مراداً به الخبر.

إذن: بَعْضُ نقول: المراد بالأمر هو الخبر، ولذلك قال ابن عقيل:

تَجِيءُ (من) .. عَبَّرَ بِالْخَبَرِ وَلَمْ يَأْتِ بِالْأَمْرِ.

الأول: التبويض نحو قوله تعالى: ((حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ)) [آل عمران: 92] يعني:

بعض ما تحبون، وعلامتها أن يصحّ أن يخلفها لفظ بعض، إذا صحّ أن تأتي بلفظ

(بعض) حينئذٍ نقول هذه للتبويض، ولذلك قُرئ (بعض ما تحبون).

الثاني: لبيان الجنس، ومثل ابن عقيل بقوله: ((وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ)) [البقرة:8] وهذا سبق التنبيه عليه، (من) التبعيضية في بعض المواضع قد يكون الأرجح أن تُجعل اسماً مبتدأ لصحة المعنى، وأما مطلقاً هكذا دائماً تكون حرفاً هذا محل إشكال، ولذلك المعنى قد لا يستقيم وهذه الآية منها، ((وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا)) [البقرة:8] ، الأولى أن نجعل (من) مبتدأ، ومن يقول نجعل الجملة هذه خبر، لأنك لو جعلتها على أصلها فقلت هي حرف متعلقة بمحذوف، لأن لا بد أن يكون خبراً لا يكون مبتدأ، حينئذٍ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ .. هم من الناس، هذا معلوم ليس فيه فائدة جديدة لو قال قائل: الذين يقولون آمنا وما هم بمؤمنين من الناس، من أين هم؟ جدار ليسوا جدار، لكن لو حُكم على البعض؛ بعضُ الناس يقول آمنا وما هم بمؤمنين، أي المعنيين أجمل؟ الثاني لا شك، ولذلك ذهب الزمخشري أن (من) التي للتبعيض تكون اسماً مبتدأ وهذا أولى، ومثل الشارح بهذه الآية والأولى تركها. ((فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ)) [البقرة:253] بعضهم آمنَ وبعضهم كفرَ، إذن نقول هذه للتبعيض، أخذت من الدراهم أي: بعض الدراهم، هذا لا إشكال فيه واضح.

بَعْضٌ وَيَبَيِّنُ التي تكون لبيان الجنس، وعلامتها أن يصحَّ أن يخلفها اسم موصول مع ضمير يعود على ما قبلها، هذا إن كان المعرفة، ((فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ)) [الحج:30] سبق أن (من) هذه لبيان الجنس، يخلفها ويحل محلها اسم موصول مع ضمير يعود على الاسم السابق، فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان، إذا صحَّ .. حينئذٍ إذا صح حلول اسم موصول مع ضمير يعود على ذلك الذي يكون قبل (من) حينئذٍ نقول هذه (من) لبيان الجنس، هذا إن كان ما قبلها معرفة، فإن كان نكرة فعلايتها أن يخلفها الضمير فقط ((أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ)) [الكهف:31] أساور هي ذهب، أي: هي ذهبٌ، والأحسنُ في علامتها أن يصحَّ الإخبار بما بعدها عما قبلها، هذا يجمع النوعين. إذن: ضُبِطَتِ التي لبيان الجنس بأن يصحَّ أن يخلفها الذي -اسم موصول- مع ضمير عائد على سابقه، وذلك مثل قوله ((فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ)) [الحج:30] اجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان، وهذا إذا كان معرفة.

وأما إذا كان نكرة حينئذٍ يأتي بالضمير فحسب دون اسم الموصول، ((مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ)) [الكهف:31] أساور هي ذهب. بَعْضٌ وَيَبَيِّنُ والمراد بالابتداء ابتداء الغاية التي هي المسافة. فِي الْأَمْكِنَةِ هذا محل وفاق، تكون (من) لا ابتداء الغاية يعني المسافة في الأمكنة، هذا محل

وفاق بين البصريين والكوفيين، ومثاله قوله: ((سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)) [الإسراء:1] فالمسجد الحرام ابتداء للإسراء وهو ابتداء مكاني.

وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الْأَزْمَنَةِ، وهذا مختلف فيه، أكثرُ البصريين على المنع أن (من) إذا جاءت لابتداء الغاية فهي مكانية فحسب، وأما الزمان فيُمنع، أكثرُ البصريين على هذا، وهذا مختلف فيه، ومذهبُ الكوفيين والأخفش أنها تكون لابتداء الغاية مطلقاً.

إذن: الناظم هنا وافق الكوفيين، وهو اختيار الناظم.

قال في شرح الكافية: وهو الصحيح لصحة السماع بذلك، إذن: الصحيح أن (من) تأتي لابتداء الغاية المكانية كثيراً والزمانية قليلاً، ولذلك قال: وقد تأتي .. و (قد) هذه للتقليل، تأتي يعني (من) لبدء الغاية في الأزمنة أيضاً كما جاءت في الأمكنة.

ومثاله قوله: ((لَمَسْجِدُ أُسُسٍ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ)) [التوبة:108] أَوَّلِ يَوْمٍ، نقول: أول هذه أضيفت إلى اسم زمان، فصارت ظرف زمان، حينئذٍ دخلت عليها من ((مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ)) [التوبة:108].

بَعْضٌ وَبَيْنَ وَابْتَدَى فِي الْأَمْكِنَةِ بَيْنَ، بمن هذا جار ومجرور تنازعه فيه العوامل الثلاثة السابقة، بَعْضٌ بَيْنَ، بَيْنَ بَيْنَ، وابتدئ بَيْنَ، حينئذٍ نقول: أعمل الأخير وحذف من الأول والثاني.

وَزَيْدَ هذا رد الضمير هنا بالمفرد باعتبار الحرف لا باعتبار الكلمة؛ لأنه قد يقال وزيدت يعني (من) باعتبار كونها كلمة، وزَيْدَ يعني الحرف باعتبار كونه حرفاً فهو مذكّر.

وَزَيْدَ فِي نَفْيٍ وَشَبَّهَ فَجَزَّ ... نَكِرَةً كَمَا لَبَاغٍ مِنْ مَقَرٍّ

هذا يحتاج إلى وقوف.

وصلّى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* تنمة معاني حروف الجر

* عمل الحروف لعد دخول (ما) الزائدة عليها

* عمل بعض الحروف وهي محذوفة

* فائدة أقسام حروف الجر من حيث الأصالة والزيادة. متعلقات الجار والمجرور.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد.

ما زال الحديث في بيان معاني (من) التي ذكرها الناظم رحمه الله تعالى، وهي خمس؛ ذكر خمساً أشار إليها بقوله:

بَعْضٌ وَبَيَّنْ وَابْتَدِئْ فِي الْأَمْكِنَةِ ... بِمِنْ وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الْأَزْمَنَةِ

يعني: بدء الغاية في الأزمنة؛ جمع زمانٍ، كما جاءت في بدء الأمكنة؛ جمع مكان، وزيد هذا المعنى الخامس، والمراد به التوكيد أنها تأتي للتوكيد؛ وذلك إذا كانت زائدة، وتكون زائدة بشرطين:

الأول: أن تكون بعد نفي وشبه النفي وهو الاستفهام والنهي، والثاني: أن تكون نكرة .. أن يكون ما بعدها مدخوله نكرة، إذا وُجد حينئذٍ صحَّ أن يقال بأن من زائدة وأفادت التوكيد، إذا انتفيا أو انتفى أحدهما حينئذٍ لا تصحُّ أن تكون (من) للتوكيد. وزيد في نفي: يعني: في سياق النفي، وشبهه: شبه النفي كما سبق معنا هو الاستفهام والنهي، فجَرَّ: جرَّ يعني ذلك الحرف، وهو (من)، هنا ذكَّرَ باعتبار الحرف، نكرة: يعني: مدخولها يُشترط فيه أن يكون نكرة، كما لبَّاغٍ مِنْ مَقَرٍّ: هذا مثال لدخول (من) بعد نفي، (ما): حرف نفي، لبَّاغٍ: جارٌّ ومجرور متعلق بمحذوف خبر، مِنْ مَقَرٍّ: مَقَرٌّ هذا مبتدأ مؤخر مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

ومثالها كما ذكر الشارح: ما جاءني من أحد، وأحد: هذا فاعل، إذن: دخلت على المبتدأ، ودخلت على الفاعل، وستدخل على بعضها كما سيأتي، ولا تُراد عند جمهور البصريين إلا بشرطين، ويُراد عليه شرط ثالث؛ الأول: أن يكون المجرور بها نكرة، أن يسبقها نفي أو شبهه، والمراد بشبه النفي النهي، نحو: لا تضرب من أحد، أحد: هذا مفعول به، والاستفهام: نحو: هل جاءك من أحد، هل هو مطلق الاستفهام؛ كل استفهام؟ الجواب: لا، ليس كل استفهام يصحُّ أن تكون (من) بعده زائدة، وإنما الاستفهام بـ (هل)، كذلك الهمزة على الأوجه فلا تُراد مع غيرها لعدم السماع، لم يُسمع إلا في (هل) والهمز وما عداها فلا.

إذن: الاستفهام ليس على إطلاقه، ولأنَّ غيرها .. غير الهمزة والاستفهام لا يُطلب به

التصديق، بل التصوّر بخلافهما، فإن (هل) لطلب التصديق فقط، والهمزة له ولطلب التصوّر، وهذا بحثه في علم البلاغة.

الشرط الثالث: هو كون النكرة عند بعضهم فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأً أو مفعولاً مطلقاً، حينئذٍ لا تُزاد مع غير هذه الأربعة، مع المبتدأ: وهو مثال الناظم الذي ذكرناه، ومثله: ((هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ)) [فاطر:3]، هذا مثال للمبتدأ، كذلك مع الفاعل، مثل: ((مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ)) [المائدة:19] بشير هذا فاعل دخلت عليه (من) وهي زائدة؛ لأنه نكرة، وهي مسبوقَةٌ بنفي، المفعول به: ((وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ)) [إبراهيم:4]، وما أرسلنا رسولاً، كذلك على المبتدأ المنسوخ، ((فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ)) [الحاقة:47]، حاجزين: مجرور بالياء، فدلَّ على أن ما هذه عاملة عمل (ليس)، وأحد: مبتدأ، إذن: دخلت عليه (من) وهو منسوخ، كذلك على المفعول المطلق: ((فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُمْ مِنْ شَيْءٍ)) [الأحقاف:26]، أصلها شيئاً، ما أغنى شيئاً، هذا مفعول مُطلق دخلت عليه (من)، إذن: غير هذه الأربع عند الكثيرين لا يصح أن تكون مدخولاً لـ (من) الزائدة. إذن: ليست (كل) نكرة، هذه ثلاثة شروط لا بدَّ من استيفائها، فائدة هذه (من) الزائدة إذا دخلت على النكرة أفادت العموم، التنصيص على العموم؛ هذه فائدتها؛ لأن النكرة في سياق النفي والاستفهام تفيّد العموم، لكنها ظاهرة في العموم، إذا دخلت عليها من حينئذٍ صارت نصّاً في العموم، ففرق بين العموم الظاهر والعموم النصي، والتي لتنصيص العموم هي التي مع نكرة لا تختص بالنفي، بعض الألفاظ مثل: ديار، وأحد، هذه مختصة بالنفي، ولو لم تكن في سياق النفي، بعض الألفاظ مُلازمة للنفي، ولو لم تكن في سياق النفي، حينئذٍ ما لا يكون مُلازماً للنفي إذا دخلت عليه (من) صارت نصّاً في العموم.

إذن: التي لتنصيص العموم هي التي مع نكرة لا تختص بالنفي؛ لأنها قبل دخول من تحتل نفي الوحدة بمرجوحية، ونفي الجنس على سبيل العموم براجحية، فدخولها مُنصَّص على الثاني؛ لأنك إذا قلت: ما رجلٌ عندي، رجلٌ هذا نكرة في سياق النفي عام، هو ظاهرٌ في العموم، حينئذٍ يكون محتملاً للتخصيص، فإذا قلت: "ما من رجل" لا يقبلُ التخصيص البتة، لماذا؟ لأن (من) أكّدتَه ونصّت على أن المراد هنا به العموم، فلذلك يمتنع أن يُقال: "ما جاءني من رجل بل رجالان" ممتنع، كما هو الشأن في لا

النافية للجنس، لا يصح أن يقال: "ما جاءني من رجل بل رجلان"، ونحكم بزيادتها مع كونها أفادت التنصيص، هذا معنى من المعاني، كيف نقول: هي زائدة، ومع ذلك أفادت التنصيص على العموم؟ لأن المراد بزيادتها وقوعها في موضع يطلبه العامل بدونها، يعني: أن تقع بين طالب ومطلوب، حينئذ نقول: وقوعها هنا هل يخرج اللفظ عن الإسناد، فيما لو حذفنا (من)؟ الجواب: لا، ((هَلْ مِنْ خَالِقٍ)) [فاطر:3]، أو لو قال قائل: "ما من أحد في الدار"، لو قال: "ما أحد في الدار" بقي المسند والمسند إليه على حاله، حينئذ أصل المعنى موجود: "ما أحد في الدار"، لو قيل: "ما من أحد" نص، نقول: زيادة (من) والحكم بكونها زائدة لا يفهم منه أن دخولها وخروجها سواء، بل لها معنى هو التنصيص على العموم، وهذا يؤكد المعنى الذي يذكره النحاة؛ لأن المراد بزيادتها وقوعها في موضع يطلبه العامل بدونها، فتكون مقحمة بين طالب ومطلوب، وإن كان سقوطها محلاً بالمقصود النهائي؛ ليس المقصود الابتدائي الذي يحصل بالإسناد.. المسند والمسند إليه، والتي لتأكيد العموم هي التي مع نكرة تختص به، يعني: بالنفي: كأحد وديار؛ لأن النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم نصاً فزيادة من تأكيد لذلك العموم.

إذن: (من) تُزاد وقد تكون تنصيصاً على العموم، ثم التنصيص قد يكون قبل دخول (من) لم تُفده الجملة، وقد يكون دالة عليه، ولكن (من) تؤكد العموم الذي فيه، وذلك فيما إذا كانت النكرة ملازمة للنفي، حينئذ إذا دخلت عليه (من) نقول: قبل دخول (من) هي نص في العموم، ماذا أفادت (من)؟ أكدت التنصيص على العموم، إذا لم يكن ملازماً للنفي ودخلت (من)، حينئذ نقول: هذه أفادت التنصيص على العموم، ولا تُزاد في الإيجاب ولا يُؤتى بها جارة لمعرفة، وهذا مذهب الأخفش؛ مذهب الأخفش أنه تُزاد من بدون شرط أو قيد، يعني: سواء كانت معرفة ما بعدها ولا يشترط النكرة، أو كانت في سياق نفي أو غيره مطلقاً في الإيجاب وفي النفي ولا يشترط أن تكون نكرة، هذا مذهب الأخفش؛ فلا تقل: "جاءني من زيد"، هذا خلافاً للأخفش، وجعل منه قوله تعالى: ((يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ)) [الأحقاف:31]، قال: من: هذه زائدة، ويغفر: هذا إيجاب، وذنوبكم هذا معرفة، إذن: بطل الشرطان، ((يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ)) [الأحقاف:31] قال: من هذه زائدة ودخلت على ذنوبكم، وهو معرفة، ويغفر: الجملة هذه موجهة وليست منفية، والجواب عما افترض به أو استدلل به الأخفش نقول من ثلاثة أوجه:

الأول: (من) المراد بها التبويض، تُحمَل من هنا على التبويض، وأن المقصود بذلك إخراج المظالم؛ لأنها لا تُغْفَر إلا برضا أصحابها، ((يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ)) [الأحقاف:31]، يعني: بعض ذنوبكم، والمغفرة هنا للذنوب التي لم تتعلّق بالخلق، فتلك لا بدّ من رضا أصحابها.

الثاني: أن (من) لبيان الجنس، ((يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ)) [الأحقاف:31] مثل: ((فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ)) [الحج:30]، والمُتَيْنِ محذوف، يغفر لكم شيئاً من ذنوبكم.

الثالث: أن مغفرة جميع الذنوب بالإيمان خاصٌّ بهذه الأمة، ((يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ)) [الأحقاف:31]، وأما مغفرة جميع الذنوب هذه خاصة بهذه الأمة، وأما هذه الآية فقول: إنها في قوم نوح. إذن: ((يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ)) [الأحقاف:31] بعض الذنوب هذا ليس في هذه الأمة، وهذا مردودٌ بآية الجن: ((يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ))، إذن: تُحمَل على أنها إما لبيان الجنس، وإما للتبويض هذا أولى.

وأجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير مجرورها، يعني: وافقوا على التنكير وخالفوا في اشتراط النفي، فلم يشترطوا النفي وشبهه، ومنه عندهم: قد كان من مطرٍ، (مطرٍ) نكرة، وهو فاعل (كان)، قد وُجد مطرٌ، حصل مطر، إذن: (كان) تامة، ومطرٌ: فاعل ودخلت عليه (من) والجملة مَوْجِبَةٌ، فدلّ على أنه لا يُشترط النفي، وإنما يُشترط التنكير، وأُجيب: بأن (من) تبعية أو بيانية لمحوذوف، أي: قد كان شيء من مطرٍ، وقوله: أجاز الكوفيون ليس كل الكوفيين، بل بعضهم، أما الكسائي وهشام منهم فيوافقان الأخفش؛ لعدم اشتراط الشرطين معاً، واختاره الناظم في التسهيل. إذن: المسألة فيها خلاف، لكن الأكثر على اشتراط الشرطين.

إذن: هذان البيتان أشار بهما إلى المعاني الخمسة التي هي لـ (من)، وهذا أشهر ما يُذكر. وبقي هنا مسألة وهي (من) البيانية، مع مجرورها ظرف مستقر في محل نصب على الحالية، إذا قلنا: من قد تأتي بعد معرفة، حينئذٍ علامتها اسم موصول مع ضمير: ((فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ)) [الحج:30]، حينئذٍ كيف نُعرب (من)؟ نقول: هذه (من) في محل نصب حال، وإذا جاءت بعد نكرة: ((مَنْ أَسَاوَرَ مِنْ ذَهَبٍ)) [الكهف:31]، نقول: (من) هنا في محلّ؛ إما رفع أو نصب أو جرّ نعت؛ لا نعربها حالاً، إذا جاءت بعد المعرفة فهي حال، وإذا جاءت بعد النكرة فهي نعت، تابع لما قبله في إعرابه إن كان نكرة.

ثم قال رحمه الله:

لِللَّانِ مَتَا حَتَّى وَلَا مَّ وَإِلَى ... وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهَمَانِ بَدَلًا

هذه الثلاث التي أشار إليها بقوله: حَتَّى وَلَا تَمَّ وَإِلَى: تدلُّ على الغاية، يعني: تشتبك في معنى، وهو الغاية في الزمان والمكان، و (إلى) هي أمكن في ذلك من (حتى)، فإلى هي الأعلى؛ هي الأصل، فهي أكثر من حتى، ثم حتى ثم اللام، وإن لم يرتبها الناظم. إلى هذه أعلى الدرجات، ثم حتى، ثم اللام، هذه كلها تدل على انتهاء الغاية، سواء كانت غاية مكانية أو زمانية.

والأصل من هذه الثلاث: (إلى)، فلذلك تجرُّ الآخر وغيره، نحو: سرْتُ البارحة إلى آخر الليل، دخلت على الآخر، أو إلى نصفه، سرْتُ الليل إلى نصفه. إذن: جرَّت الآخر وجرَّت ما قبل الآخر، وأما حتى فلا تجرُّ إلا ما كان آخرًا أو مُتصلاً بالآخر، أما النصف (حتى نصفه) هذا لا يصح، حتى ثلثه هذا لا يصح، إما الآخر أو المتصل بالآخر، ولذلك مُثِّلَ بقوله: ((سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ)) [القدر:5]، هذا مُتصل بالآخر، وليس آخرًا.

ولا تجرُّ غيرهما: فلا تقل: سرْتُ البارحة حتى نصف الليل، يعني: عدم دخول ما بعدها، ولذلك قيل: أكلت السمكة حتى رأسها، حتى رأسها، حتى رأسها، تحتل الأوجه الثلاثة. أكلت السمكة حتى رأسها، هذا مجرور، هذا متصل بالآخر، إلا إذا كان مأكولاً الرأس نفسه، حينئذٍ حتى رأسها يتعين النصب، واستعمال اللام للانتهاء قليل، ومنه قوله تعالى: ((كُلُّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى)) [الرعد:2]، وجاء في آية أخرى: ((إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى)) [لقمان:29].

إذن: للانتهاء .. انتهاء الغاية يُستعمل واحد من هذه الحروف الثلاثة، وهي: حتى ولام وإلى، إلا أن إلى هي الأصل، ولذلك تجرُّ الآخر وما قبل الآخر، وأما حتى هذه فرع عن إلى، فلا تجرُّ إلا الآخر والمتصل بالآخر، وأما اللام فلا يُشترط فيها شيء.

وَمِنْ وَبَاءٍ يُفْهِمَانِ بَدَلًا: يعني: من والباء، (من) هذا حرف، وسبق أن له خمس معاني، يُضاف إليه هذا المعنى الذي ذكره هنا، (من) حرف من، وباء هذا معطوف عليه، مِنْ مبتدأ، لِلانْتِهَاءِ: هذا خبر مقدم، وحتى وما عطف عليه، حتى: مبتدأ مؤخر، والانتهاء: هذا خبر مُقدَّم، ولام وإلى: معطوفان على حتى، ومن وباء؛ (من): مبتدأ وباء: معطوف عليه، يُفْهِمَانِ بَدَلًا: بدلا الألف بدل من التنوين، يُفْهِمَانِ هذا خبر من وما عطف عليه، أي: (من) والباء مُستويان في الدلالة على البدل، يعني: يأتي بلفظ بدل بدل من، ولفظ بدل بدل الباء، فإن صحَّ حينئذٍ قلنا: استُعْمِلت فيه (ما)، يُستعمل (من) والباء

بمعنى بدل، ((أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ)) [التوبة:38] بدل الآخرة، حينئذٍ تكون بذلك المعنى: ((وَلَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً)) [الزخرف:60]، يعني بدلکم. جارية لم تأكل الحُرْقُفَا ... وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتُقَا

يعني: بدل البقول فسق.

ومن استعمال الباء بمعنى بدل ما ورد في الحديث: {ما يسرني بها حمر النعم} أي بدلها. فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكَبُوا ... شَنُّوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ بدلهم يعني، ليت لي بدلهم، حينئذٍ (من) تأتي بمعنى بدل، وباء تأتي بمعنى بدل.

وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشَبَّهَ فِي ...

وَزَيْدَ وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبْنُ بَا ... تَعْدِيَّةٌ أَيْضًا وَتَعْلِيلٌ قُفِّي
وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

واللام: هذه معاني تتعلق باللام، وسبق أن اللام تأتي لِلْإِنْتِهَاءِ معنى سابق، وزاد عليها أنها تأتي للملك والتعدية والتعليل ومؤكدة، هذه أربع مع السابق فهي خمس.

وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ: اللَّامُ: مبتدأ، وَلِلْمَلِكِ: خبر، والمراد للملك وللملك، يعني: يجوز ضم الميم وكسر الميم، للملك وللملك.

وذلك فيما إذا وقعت بين ذاتين ودخلت على مَنْ يملك، المال لزيد، المال ذات وزيد ذات، وقعت اللام بين ذاتين ودخلت على مَنْ يملك، وَشَبَّهَ قيل: المراد به

الاختصاص، شبه الملك الاختصاص؛ وذلك إذا وقعت بين ذاتين ودخلت على ما لا يملك: الجُلُّ للفرس، الباب للدار، الباب ذات والدار ذات، ودخلت اللام على أحد الذاتين لكن الدار لا تملك، وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشَبَّهَ، يعني: شبه الملك، وَفِي تَعْدِيَّةٍ، وأما الاستحقاق هذا مشهور عند النحاة خاصة المتأخرين، وهو ما إذا دخلت بين ذات

ومعنى ودخلت على الذات: ((الْحَمْدُ لِلَّهِ)) [الفاتحة:2]، الحمدُ هذا معنى، والله ذات ..

دخلت على الذات، إذن: نقول: هذه للاستحقاق، وبعضهم يُعَبِّرُ عن الكل

بالاختصاص، حتى اللام الملكية، يقول: هذه للاختصاص؛ لأن مَنْ مَلَكَ شَيْئًا اخْتَصَّ به، حينئذٍ يُعَبِّرُ عنها الجميع بالام الاختصاص، فتشمل لَامَ الملك ولامَ الاستحقاق ولام

الاختصاص بالمعنى الخاص، وهذا لا إشكال فيه من باب الاصطلاح فحسب.

وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشَبَّهَهُ: المراد به الاختصاص، وَفِي تَعْدِيَةِ قُفِّي: قفي يعني أثبع، وفي تعدية: هذا متعلق به، أَيْضًا: مفعول مطلق، آضَ يَنْيِضُ أَيْضًا، العامل فيه محذوف وجوبًا، تأتي اللام للتعدية، يعني: تُعَدِّي الفعل إلى معموله، وذلك سبق معنا؛ إما في الفعل وإما في الوصف، في الفعل إذا ضَعُفَ على أن يُسَلِّطَ على معموله، وذلك فيما إذا تقدم: لزيد ضربتُ، ضربتُ زيداً، زيداً ضربتُ، قلنا: لما تقدّم العامل على المعمول ضَعُفَ: ((إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ)) [يوسف:43]، تعبرون الرؤيا، لما تقدّم ضَعُفَ، حينئذٍ احتجنا إلى واسطة، فُعَدِّي باللام، هذه اللام للتعدية تُسمى، أو الفرع لذلك الوصف: ((فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ)) [هود:107]، يعني: لا تأتي اللام بعد الفعل أبداً، إذا قيل: ضربتُ لزيد على أن زيد مفعول به، نقول: هذا شاذٌّ يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه، إذا جاءت اللام بعد الفعل، لماذا؟ لأن الفعل قوي يتعدّى بنفسه لا يحتاج إلى واسطة، أما إذا تقدّم عليه معموله ضَعُفَ أن يتسلط عليه فاحتاج إلى تقوية، فجاءت هذه اللام المقوية والمعدية للفعل إلى معموله، فتقول: لزيد ضربتُ، ومنه: ((تَعْبُرُونَ)) [يوسف:43]، هذا واضح أنه مُتَعَدٍّ بنفسه، والرؤيا مفعول به.

إذن: لماذا جيء باللام؟ ((لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ)) [يوسف:43]، ((إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا)) [يوسف:43]، إن كنتم تعبرون الرؤيا، هذا الأصل، فلما تقدّم المعمول على عامله ضَعُفَ يعني: تسلط عليه، فاحتجنا إلى مُقَوِّي، وهو اللام.

أما الوصف الذي هو الفرع، إذا جاء المعمول بعده فحينئذٍ يحتاج إلى تقوية؛ لأنه هو في نفسه ضعيف، ولذلك جاء: ((فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ)) [هود:107]، لما، ما هذه ما إعرابها؟ مفعول به، ((فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ)) [هود:107]، اسم موصول، إذن: مفعول به دخلت عليه اللام لماذا؟ نقول: هذه اللام لأم التعدية، لماذا جيء بها؟ لأن فَعَالٌ وصف فرعٌ، بخلاف الفعل، الفعل إدخال اللام بعده شاذٌّ يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه، وأما الوصف فهو وارد في فيصح الكلام، حينئذٍ نقول: هذا مقيس، إذا جيء بالمفعول به بعد كل وصف: أنا ضاربٌ لزيد، هذا قياس صحيح فصيح، أنا ضاربٌ زيداً، زيداً: مفعول به، ويصح أن تقول: أنا ضاربٌ لزيد؛ كما قال تعالى: ((فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ)) [هود:107]، نقول: هذا قياس، لأن اللام هذه للتقوية.

إذن: وَفِي تَعْدِيَةِ: يعني: تعدية العامل إلى معموله، ولو كان لازماً يتعدّى باللام كذلك لا إشكال، وَتَغْلِيلٌ: هذا معطوفٌ على تَعْدِيَةٍ، وَتَغْلِيلٌ: ((لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ))

[النساء:105]، نقول: لتحكم أي: من أجل أن تحكم بين الناس، وزيد: هذا المعنى الرابع، يعني: أن تأتي اللام زائدة.

الشارح يقول: تقدم أن اللام تكون للانتهاز، وذكر هنا أنها تكون للملك، نحو: ((لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ)) [البقرة:284]، والمال لزيد، ولشبه الملك، نحو: الجُلُّ للفرس، يعني: اختصاص، والباب للدار، وللتعدية.. فسّر التعدية هنا بالتعدية الحقيقية، يعني: الفعل اللازم يتعدى إلى معموله، وأما ما ذكرته فهو مُتعلّق بالزائدة، لزيد ضربت، كذا تقول: إلى الزائدة.

هنا قال: وللتعدية: وهبت لزيد مالاً، وهب، هذا لا يتعدى بنفسه، وهبتُ زيداً مالاً، أو لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد، وهبتُ لزيد مالاً، حينئذٍ نقول: لزيد في الأصل أن وهب لا يتعدى إليه، وهو يفتقر إلى مفعولين، مثل: سَمَى، اختار، اختار يتعدى إلى مفعولين؛ إلى أحدهما بحرف وإلى الثاني بنفسه، (وهب) مثله، حينئذٍ احتجنا إلى اللام لتعدية وهب إلى ما لا يتعدى إليه بنفسه، ومنه قوله تعالى -وهذا فيه نزاع-: ((فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا)) [مريم:5]، هب ولياً لي، فلي اللام هنا دخلت على الياء، وللتعليل: جئتكَ لإكرامك:

وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لِدِكْرَاكِ هِرَّةً ... كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطْرُ

لَتَعْرِوْنِي لِدِكْرَاكِ: دخلت اللام على المصدر هنا، وزائدة التي على هنا، وزيد يعني: أتى بها للتوكيد، وهذا التأكيد إنما يكون في ما إذا كانت زائدة، وزائدة قياساً نحو: لزيد ضربت، ومنه قوله تعالى: ((إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ)) [يوسف:43]، وسماعاً نحو: ضربت لزيد، هذا سماعاً، يعني: يُحْفَظ ولا يُقَاس عليه، حينئذٍ زيدت قياساً لتقوية العامل؛ لضعفه بالتأخير، أو لكونه فرعاً كما في قوله: ((فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ)) [هود:107]. ثم قال:

وَالظَّرْفِيَّةُ اسْتَبْنُ بَا ... وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا: الظَّرْفِيَّةُ هذا مفعول به مُقَدَّم، يعني: أن الباء وفي يشتركان في الدلالة على الظرفية والسببية، والظَّرْفِيَّةُ: مفعول مُقَدَّم من قوله: اسْتَبْنُ، استبن يعني: استظهر، يعني: اطلب البيان، بالباء للظرفية، بَا: هذا متعلق بقوله استبن، وفي: معطوف عليه، وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا: قد: للتقليل أو للتحقيق؛ للتحقيق بالنسبة إلى الباء؛ لأنها تأتي للسببية كثير، وللتقليل بالنسبة إلى (في)؛ لأن (في) تأتي للسببية، لكنه قليل وليس هو الأصل فيها بخلاف الباء، فهي من استعمال مُشْتَرَك في

معنيين، أو هي للتحقيق مُطلقاً فقط، فلا اعتراض بأن بيان السبب بالباء كثير لا قليل. على كلٍ استُعْمِلت في معنييها، وَقَدْ يُبَيَّنَانِ: يعني: الباء وفي. السَّبَبَا: الألف هذه للإطلاق، وأشار بقوله: وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبْنِ .. إلى آخره: إلى معنى الباء وفي، فذكر أنهما اشتركا في إفادة الظرفية والسببية، فمثالُ الباء للظرفية ((وَأَنْتُمْ لَتَمُرُونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ)) [الصفات: 137] وَبِاللَّيْلِ يعني: في الليل، ((وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ)) [آل عمران: 123]، يعني: في بدر، ((نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحْرِ)) [القمر: 34]، في سحر، إذن: جاءت بمعنى الباء، ومثالها للسببية: ((فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ)) [العنكبوت: 40]، يعني: بسبب ذنبه، ((فَبَطَلْهُمْ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا)) [النساء: 160] كل هذه للسببية، ومثال (في) للظرفية قولك: زيدٌ في المسجد، وهو الكثير فيها، ثم قد تكون حقيقية، تكون مجازية، وحقيقية بأن يكون للظرف احتواء وللمظروف تحيُّز، كما تقول: زيدٌ في المسجد، زيدٌ له تحيُّز والمسجد له احتواء، لا بد من هذا حتى تكون حقيقية، فإن انتفيا أو انتفى أحدهما فهي مجازية، فإن فُقدَا نحو: في علمه نفع، نفع: مبتدأ وعلمه: خبر، علم ونفع كلاهما معنويان ليسَ فيهما تحيُّز، أو الاحتواء: زيدٌ في سعة من الأمر، زيد جثة، سعة هذا مظروف، حينئذٍ ليسَ فيه تحيُّز، أو التحيُّز، نحو: في صدرٍ زيدٌ علمٌ، علمٌ هذا معنى، الصدرُ فيه تحيُّز، فمجاز، ومنه الزمانية نحو: زيدٌ في يوم كذا.

على كل الظرفية قد تكون حقيقية وقد تكون مجازية.

ومثالها للسببية، وهذه تسمى التعليلية (في) تأتي للتعليل، قوله صلى الله عليه وسلم: ومثالها للسببية قوله صلى الله عليه وسلم: {دخلت امرأة النار في هرة} يعني: بسبب هرة، ففي هنا سببية: ((لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ)) [الأنفال: 68] سببية، يعني: بسبب ما أخذتم به.

إذن: وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ، قلنا: اللَّامُ: مُبتدأ، وَلِلْمَلِكِ: خبر، وَشِبْهِهِ معطوف عليه، وَفِي تَعْدِيَّةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بقوله: فُفِي، وهو بمعنى تبع، أَيْضاً: منصوبٌ بفعل محذوف، وهو مفعول مطلق، وَتَعْلِيلٌ هذا معطوف على قوله: تَعْدِيَّةٌ.

وَزَيْدٌ: أي: اللَّامُ .. هنا جاء بلفظ مذكر، يعني: الحرف، زَيْدٌ للتوكيد، هو ليس معنى، الزيادة ليست معنى، الزيادة حاصلة بإدخال الحرف، وإنما المعنى يكون بعد الزيادة، والمراد به التوكيد.

وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبْنِ بِأَ: يعني: استبن الظرفية بباء وفي، يعني: بمحذوفين اللفظين، وَقَدْ يُبَيَّنَانِ

السَّبَبَا: يعني: في والباء قد يأتيان للسبب.

قال: تُكسّر لَامُ الجَرِّ مع الظاهر، واللامُ للملك، إلا المستغاث كما سيأتي، وفتحها مع الضمير إلا الياء: لَهُ وَلَكَ بالفتح، أما مع الظاهر فتُكسّر، لِزَيْدٍ مَالٌ، لِزَيْدٍ بِكسر اللام هذا الأصل، ومع الضمير تفتح: لَهُ وَلَكَ وَلَنَا إلا مع الياء فتُكسّر، تقول: لِي: ((هَبْ لِي)) [آل عمران: 38] بكسر اللام، وفتحها بعض العرب مع الظاهر مطلقاً، لِزَيْدٍ مع الظاهر، لكنها ليست بلغة مشهورة، وكسرها خُزاعة مع الضمير، لِكَ، لَنَا، حينئذٍ نقول: هي مكسورة.

وكسّر الباء مطلقاً هو المشهور، قال أبو حيان: وحكى أبو الفتح عن بعضهم فتحها مع الظاهر. إذن: هناك لغة، لكن المشهور هو ما ذكرناه.
بِالْبَاءِ اسْتَعْنِ وَعَدَّ عَوَّضَ الصِّقِّ ... وَمِثْلَ مَعٍ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِقِ

هذه معاني سبعة للباء، وذكر ثلاثاً سابقة فهي عشرة كاملة.

تقدّم أن الباء تكون للظرفية والسببية والبدل، الباء سبق أنها للظرفية (استنّ بيا)، وكذلك للسببية وللظرفية في البيت السابق: (والبدل) كذلك جاءت، وذكر في هذا البيت سبعة معاني، مع زيادة الباء في خبر ليس: (وَبَعْدَ مَا وَلَّيْسَ جَرَّ الْبَاءِ الْحَبْرُ)، هناك (زَيْدٌ) دَلٌّ على أنها تُزاد، ولم يذكر الزيادة هنا، لكن قد يُؤخذ من الموضع السابق: (وَبَعْدَ مَا وَلَّيْسَ جَرَّ الْبَاءِ الْحَبْرُ)، يعني: زائدة للتوكيد، إذن: هي أحد عشر معنى.
بِالْبَاءِ اسْتَعْنِ: يعني: استعن بالباء .. تأتي للاستعانة، نحو: كتبتُ بالقلم، هذه تُسمّى بَاءُ الآلة، يُسمّيها البعض بَاءُ الآلة .. استعانة، وقطعتُ بالسكين، السكين آلة والقلم آلة. بِالْبَاءِ اسْتَعْنِ وَعَدَّ: يعني: للتعدية، تأتي للتعدية، وتُسمّى بَاءُ النقل، وهي المُعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً وأكثر، تُعدّي الفعل القاصر نحو: ذهبْتُ بزيد بمعنى أذهبْتُ، عَدَّ: التعدية المقصودة، ذهبْتُ بزيد، ومنه قوله تعالى: ((ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ)) [البقرة: 17]، يعني: أذهبَه، فهي في معناها، ولذلك هي تُسمّى بَاءُ النقل مُعاقبة للهمزة؛ لأن الفعل لازمٌ قد يتعدّى بحرف جرّ، وقد يتعدّى بالهمزة، حينئذٍ يستويان، ذهبْتُ بزيدٍ أذهبْتُ زَيْدًا، وهل بينهما فرق؟ فيه خلاف، لكن المشهور أنهما بمعنى واحد.

بِالْبَاءِ اسْتَعْنِ وَعَدَّ عَوَّضَ: هذه بَاءُ التعويض، تسمّى بَاءُ المقابلة، وهي داخلة على الأثمان، اشتريتُ الفرس بألف درهم، بَاءُ الثمن هذه، والفرقُ بينها وبينَ بَاءِ البدل؛ بَاءُ

العوض؛ أن باء العوض تكون في مُقابلة الشيء بشيء آخر، اشتريتُ كذا بكذا، نقول: هذا ليس فيه .. اشتريتُ هذا بذا، حينئذٍ نقول: هذا مُقابلة الشيء بالشيء، يعني: لم يعطك هذا إلا بمقابلة الآخر، وأما البدل لا، لا يلزم فيه أن يكون مقابلة شيء بشيء، إذن: باء العوض تكون في مقابلة شيء بشيء آخر، وباء البدل عبارة عن اختيار شيء بغض النظر عن المقابلة، أو شيء مدفوع بدل شيء آخر.

إذن: باء البدل ليس فيه مقابلة، أعطيتك هذا بدل كذا، لكن باء العوض لا، باء الثمن لا، لا بد من دفع شيء أنت تدفع لمقابلته، وهذا التي يستعملها الفقهاء في باب أو كتاب البيع.

عَوَّضَ: هذه التعويض، ألصق: يعني: إلصاق، وهذا قد يكون حقيقةً وقد يكون مجازاً؛ حقيقة: كما أمسكتُ بزيدٍ؛ أمسكتُ إذا أخذتُ بشيء منه حقيقة، تقول: أمسكتُ بزيدٍ: ((وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ)) [المائدة:6]، هذا حقيقة، وأما مررتُ بزيدٍ هذا ليس فيه إلصاق حقيقي، وإنما المراد مررتُ، وقعَ مروري بمكانٍ قُربَ زيدٍ، مررتُ بزيدٍ لا يُشترط فيه المماسّة، مررتُ بزيدٍ، يعني: حككتُ بجسمه مررتُ بجواره؟ هذا الأصل في الإلصاق، لكن ليس هذا المراد: مررتُ بزيدٍ، إنما المراد: بمكانٍ قُربَ زيدٍ، يعني: بمكانٍ قريبٍ من زيدٍ، فصارت مجازية.

وَمِثْلَ مَعٍ: مِثْلٌ بالنصب، حالٌ من الضمير في (بها)؛ بها انطق بها آخر البيت، مثل مع: يعني: تأتي بمثل (مع)، و (مع) المراد بها المصاحبة، فمثل منصوب، وهو مُضاف و (مع) مضاف إليه، حال من الضمير المجرور بالباء مُتقدّمة عليه، والمراد هنا المثلية في أصل المصاحبة؛ لأن (مع) تدلُّ على المصاحبة الكلية، وأما الباء تدلُّ على المصاحبة الجزئية، إذن لا يستويان في الدلالة؛ لأنّ (مع) أصلاً وفي وضعها الكلي المراد بها الكلية، وأما الباء فلا، ليس المراد ذلك، في الأصل المصاحبة، فلا يُنافي أن مدلول (مع) المصاحبة الكلية الملحوظة لذاتها، ومدلول الباء المصاحبة الجزئية الملحوظة لغيرها؛ فرقٌ بينهما، وبمعنى (مع) نحو: ((قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ)) [النساء:170]، يعني: مع الحق، بعثك الثوبَ بطرازه، يعني: مع طرازه، اهبطوا بسلام، يعني: مع سلام.

مِثْلَ مَعٍ وَمِنْ: يعني: ومثل (من)، إذن: هنا استُعْمِلَ حرفٌ بمعنى ظرف، واستُعْمِلَ حرفٌ بمعنى (من)؛ لأن (مع) هذه ظرف، وَمَعٍ (مَعٍ) فِيهَا قَلِيلٌ سَيَأْتِي، حينئذٍ مِثْلُ (مَعٍ): استُعْمِلَتِ الباء هنا بمعنى ظرف، واو المعية .. المصاحبة، واستُعْمِلَتِ مثل (من) التي للتبعيض ليست مطلقاً، إنما المراد بـ (من) هنا من التبعيضية، "شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ"، يعني: منه، من ماء البحر: ((عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا)) [الإنسان:6]، إذا لم نقل بالتضمنين، ((عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا)) [الإنسان:6] عَيْنًا يَشْرَبُ أو منها؟ الثاني: منها، إذن: لا إشكال.

وَعَنْ: يعني: ومثل عن، ((سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ)) [المعارج:1]، يعني: عن عذابٍ،
((فَأَسْأَلُ بِهِ خَبِيرًا)) [الفرقان:59]، يعني: اسأل عنه خبيراً إذن جاءت بمعنى الباء،
((وَيَوْمَ تَشْقُقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ)) [الفرقان:25]، أي: عن الغمام.
وَعَنْ بِهَا انْطَقَ: ابنُ عقيل زادَ الباءَ بمعنى المصاحبة، وهذا غريب منه، لماذا؟ لأن مثل
(مع) المراد بها المصاحبة، ومثّل للمصاحبة هناك بقوله "بعثك الثوب بطرازه"، مع
طرازه، هذه مُصاحبة، ولذلك لا يُزاد هذا المعنى؛ لأنها هي مثل (مع).

وَعَنْ بِهَا انْطَقَ: انطق بها.

بِالْبَاءِ اسْتَعْنِ وَعَدَّ عَوَّضَ الصِّقِ

وَمِثْلَ مَعٍ وَمِنْ يعني: ومثل من.

وَعَنْ: ومثل عن.

بِهَا انْطَقَ: أي: انطق بالباء في حال كونها ماثلةً في المعنى لـ (مع) و (من) و (عن)، فهو
مُتعلّق بالأخير.

عَلَى لِلِاسْتِعْلَاءِ وَمَعْنَى فِي وَعَنْ ... بَعْنُ تَجَاوُزًا عَنِّي مَنْ قَدْ فَطَنَ

وَقَدْ تَجَوَّزَ عَلَى مَوْضِعٍ بَعْدَ وَعَلَى ... كَمَا عَلَى مَوْضِعٍ عَنْ قَدْ جُعِلَ

عَلَى لِلِاسْتِعْلَاءِ: عَلَى: مُبْتَدَأٌ، لِلِاسْتِعْلَاءِ: خبر، وهنا قصرُهُ للضرورة، "الاستعلاء" هذا
الأصل فيها.

وَمَعْنَى فِي: إذن: ذكر لعلّ معنيين أو ثلاثة؟ هذا مختلف فيه، اختلف الشراح في قوله:
وعن، وعن هل هو معطوفٌ على ما قبله، أو جملة مُستأنفة؟ ما الإشكال؟ الإشكال إذا
عطفته على ما قبله انظر الشطر الأخير في البيت الثاني:

كَمَا عَلَى مَوْضِعٍ عَنْ: لو قلت: على للاستعلاء ومعنى (في) ومعنى (عن)، إذن: جاءت
(على) بمعنى (عن).

ثم قال: كَمَا عَلَى مَوْضِعٍ عَنْ قَدْ جُعِلَ: صارَ الشطرُ ذاك حشوًّا، وبه قال المكوذي،
حينئذٍ لابدّ من التأويل حتى نُنَجِّي ابن مالك رحمه الله، فنقول: قوله: على للاستعلاء،
ومعنى في انتهى الكلام هنا، وعن: مُبْتَدَأٌ، بقي إشكال .. قال: بعن، الأصل يقول:
وعن بها تجاوزاً، فأظهر في مقام الإضمار، هذا أخفُّ، فنقول: أظهر في مقام الإضمار؛
فلا إشكال فيه، حينئذٍ صار قولك: كَمَا عَلَى مَوْضِعٍ عَنْ قَدْ جُعِلَ: مستأنفاً وكلاماً له
دلالتُه، وابن عقيل مشى على هذا، ولذلك لم يشرح (على) بمعنى (عن) إلا متأخراً، وأما
المكوذي لا، قال: تأتي لثلاث معاني وذكرها، ثم قال: كَمَا عَلَى مَوْضِعٍ عَنْ قَدْ جُعِلَ:

تتيم للبيت؛ لأنه مدلول بما سبق.

إذن: الصواب أن الأولى أن يقال: بأن على ذكر لها معنيين: عَلَى لِلاِسْتِعْلَاءِ، سواء كان استعلاء حقيقاً أو معنوياً: ((وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ)) [المؤمنون: 22] هذا استعلاء حقيقي.

وكذلك معنوي: ((فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ)) [البقرة: 253]، هنا فيه علو، لكنه علو معنوي ليس بحقيقي.

عَلَى لِلاِسْتِعْلَاءِ وَمَعْنَى فِي: هذا معطوف على (للاستعلاء)، وهو مضاف إلى (في)، معنى مضاف، و (في) قصد لفظه مضاف إليه.

مَعْنَى فِي: يعني: تأتي (على) بمعنى (في): ((وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ)) [القصص: 15]، يعني: في حين غفلة، فجاءت على هنا ظرفية، بمعنى (في). وَعَنْ: هذا مُبْتَدَأ.

بِعَنْ تَجَاوَزًا عَنِّي مَنْ قَدْ فَطَنَ: فَطَنُ فِيهِ وَجْهَانِ وَالْأَوَّلَى الْفَتْحُ هُنَا.

بِعَنْ: هذا فيه إظهارٌ في مقام الإضمار، والأصلُ بها تجاوزاً، ولا انكسارَ في البيت، وعليه فقوله: كَمَا عَلَى مَوْضِعٍ لَيْسَ تَكَرَّاراً، ويؤيده أن ابن عقيل رحمه الله تعالى لم يشرحها في هذا الموضع كما ذكر.

بِعَنْ تَجَاوَزًا: يعني: تأتي بـ (عن) تَجَاوَزًا؛ هذا حال، فَتُسْتَعْمَلُ (عن) في معناها الأصلي وهو المجاوزة، ولذلك لم يذكر البصريون لـ (عن) معنى إلا هذا فقط، وهي المجاوزة، كما مثل: "رَمِيتُ السَّهْمَ عَنِ الْقَوْسِ"، رَمِيتُ السَّهْمَ، يعني: تجاوز السهم القوس، و"أَخَذْتُ عَنْ زَيْدٍ"، يعني: من علمه، يعني: تجاوز علمه منه إليّ، كما تجاوز السهم هناك. مَنْ قَدْ فَطَنَ: الفطنة الفهم، تقول: فَطَنَ لِلشَّيْءِ يَفْطُنُ بِالضَّمِّ فِطْنَةً، وَفَطِنَ بِالْكَسْرِ فِطْنَةً أَيْضاً وَفِطَانَةً، لكن الفتح هنا أولى.

وَقَدْ تَجَّي مَوْضِعٌ بَعْدَ: ما هي؟ عن، قد تجيء (عن) مَضُوع (بعد)، قلنا: موضع هذا دائماً منصوبٌ على الظرفية إذا جاء في مثل هذا المقام، لكنه على غير القياس. مَوْضِعٌ بَعْدَ: يعني: مكان بعد، موضع مضاف، وبعد مضاف إليه، وهو منصوب، بـ (تجي)، و (قد) للتقليل هنا في هذين الموضعين.

وَقَدْ تَجَّي مَوْضِعٌ بَعْدَ وَعَلَى: (عن) تأتي موضع (بعد)، يعني: بمعنى كلمة بعد: ((لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ)) [الانشقاق: 19]، يعني: بعد طبق، وَعَلَى يعني: وموضع (على)، تأتي عن، لموضع عَلَى، مثل ماذا؟

لَا هُ ابْنُ عَمَلِكُ! لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ عَنِّي: عَلِيٌّ، الْحَسَبُ يَتَعَدَّى بِ (بَعْلَى).
..... لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ ... عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَحْزُونِي

أَي: لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ عَلِيٍّ.

كَمَا عَلَيَّ مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلَ: إِذْنُ: اسْتُعْمِلْتَ عَنْ بِمَعْنَى (عَلَى) كَمَا أَنْ (عَلَى)
اسْتُعْمِلْتَ بِمَعْنَى (عَنْ)، إِذْنُ: حَصَلَ تَبَادُلٌ بَيْنَهُمَا، كُلُّ مِنْهُمَا اسْتُعْمِلَ فِي مَوْضِعِ الْآخَرِ.
قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: كَمَا اسْتُعْمِلْتَ عَلَيَّ بِمَعْنَى عَنْ فِي قَوْلِهِ:
إِذَا رَضِيتُ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ ... لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

رَضِيتُ عَلَيَّ أَوْ عَنِّي؟ ((رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ)) [المائدة: 119]، يَتَعَدَّى بِ (عَنْ)، إِذْنُ: عَلَيَّ
هنا بِمَعْنَى (عَنْ).

إِذْنُ قَوْلِ النَّازِمِ: عَلَيَّ لِلِاسْتِعْلَاءِ وَمَعْنَى فِي: ذَكَرَ مَعْنِي لَ (عَلَى)، وَهُمَا الِاسْتِعْلَاءُ
وَالظَّرْفِيَّةُ.

ثُمَّ قَالَ: وَعَنْ: هَذَا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَإِذَا أَرَدْنَا تَخْرِيجَ كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ عَلَيْهِ فَهُوَ جَيِّدٌ.
بَعْنُ تَجَاوُزًا: وَهُوَ الْأَصْلُ فِيهَا، بَلْ لَمْ يَذْكُرِ الْبَصَرِيُّونَ سِوَاهُ.
عَنِّي: يَعْنِي: قَصَدَ.

مَنْ قَدْ فَطِنَ: الْفَطْنُ يَعْنِي، الَّذِي فَطِنَ.

وَقَدْ تَجَيَّ: قَدْ تَجَيَّ، جَاءَ يَجِي، جَاءَ يَجِيءُ فِيهِ لُغَتَانِ، يَعْنِي: تَجَيَّ لَا يُقَالُ: بِأَنَّهُ حَذَفَ
الْهَمْزَ لِلضَّرُورَةِ لَا، جَاءَ يَجِي، جَاءَ يَجِيءُ فِيهِ لُغَتَانِ، وَ (قَدْ) هَذِهِ لِلتَّقْلِيلِ.
مَوْضِعٌ: تَجَيَّ عَنْ مَوْضِعٍ بَعْدَ مَوْضِعٍ (عَلَى)، كَمَا .. إِذَا قِيلَ بِأَنَّ هَذَا الْبَيْتَ حَشُو
زَائِدٌ، حِينَئِذٍ أُشَارَ بِهِ إِلَى الْحَمْلِ وَالْمَعَادِلَةِ، يَعْنِي كُلُّ مِنْهُمَا أَقَامَ نَفْسَهُ مَقَامَ الْآخَرِ.
ثُمَّ قَالَ:

شَبَّهَ بِكَافٍ وَبِهَا التَّغْلِيلُ قَدْ ... يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدِ وَرْدِ

ذَكَرَ لِلْكَافِ ثَلَاثَ مَعَانِي، التَّشْبِيهِ وَهُوَ الْأَصْلُ فِيهَا، مُشَارَكَةُ أَمْرٍ لِأَمْرٍ إِمَّا حَقِيقَةً أَوْ
مَجَازًا، شَبَّهَ بِكَافٍ: زَيْدٌ كَالْأَسَدِ، الْكَافِ هَذِهِ أَفَادَتِ التَّشْبِيهِ، وَهَذَا الْأَصْلُ فِيهَا وَهُوَ
الْكَثِيرُ .. وَأَكْثَرُ مَعَانِيهَا.

شَبَّهَ بِكَافٍ، شَبَّهَ فَعَلَ أَمْرٌ وَبِكَافٍ مُتَعَلِّقٌ بِهِ.

وَبِهَا التَّغْلِيلُ قَدْ يُعْنَى: التَّغْلِيلُ قَدْ يُعْنَى بِهَا، التَّغْلِيلُ مُبْتَدَأٌ وَجُمْلَةٌ قَدْ يُعْنَى خَبَرٌ، وَبِهَا مُتَلَقٌ

ب (يعنى)، ظاهره أنه قليل، لذلك قال: وَبِهَا التَّغْلِيلُ قَدْ يُعْنَى: قَدْ هُنَا لِلتَّقْلِيلِ، فظاهره أنه قليل.

وقال في شرح الكافية: ودلالته على التعليل كثيرة، إذن: خالف ما في أصله في الكافية. وَبِهَا التَّغْلِيلُ قَدْ يُعْنَى: يعنى تأتي للتعليل، كما في قوله تعالى: ((وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَذَاكُمْ)) [البقرة:198]، (ما) هنا مصدرية، أي: لأجل هدايته إياكم، وقال هنا: وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدَ: يعنى: ورد حرف الكاف زائداً لتوكيد، زائداً: حال من الضمير المستتر في وَرَدَ، وَلِتَوْكِيدٍ هذا متعلق به.

إذن: جيء بها للزيادة، والمراد بالزيادة التأكيد، ليس الزيادة معنى من المعاني، وإنما الزيادة وصف للفظ من حيث هو، كونه دخيلاً على الجملة، وأما ماذا أفادت بعد الزيادة؟ فالتأكيد: ((لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)) [الشورى:11] هذا مثال مشهور، فيه أوجه كثيرة وكلام كثير، لكن الصحيح أن الكاف هنا يقال أنها صلة زائدة للتوكيد، ليس مثله شيء، شيء: هذا اسم ليس، ومثله: هذا خبر مقدم، وهو منصوب في الأصل، دخلت عليه الكاف تأكيداً، ليس مثله شيء ليس مثله شيء ليس مثله شيء. وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدَ: يعنى: ورد الكاف للتأكيد.

ومما زيدت فيه قول ربيعة: لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَقِ: الأصل فيها المقق أي: الطول، وما حكاها الفراء أنه قيل لبعض العرب: كيف تصنعون الأقط؟ فقال: كهين، أي: هيناً. 0

وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا وَكَذَا عَنْ وَعَلَى ... مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِ دَخَلًا

وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا: من حروف الجر ما قد يكون ثم اسم موافق له في اللفظ، وإنما يتجوز النحاة فيقال: (عن) أو (على) تأتي حرفية واسمية .. المراد اللفظ فحسب، الموافقة في اللفظ، ولذلك نقول: إذا قيل بأنه اسم، حينئذ نحكم عليه بالبناء، لماذا؟ لأنه أشبه (على) الحرفية لفظاً ومعنى، حينئذ قولهم: (على) تأتي حرفية واسمية ليس على اللفظ وهو مكرر مرتين والوضع واحد، لا، ليس هذا المراد.

وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا: إذن: من حروف الجر ما يخرج عن الحرفية ويُستعمل اسماً وذلك خمسة أحرف، ذكر في هذا البيت ثلاثة: وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا: استعمل الكاف التي للتشبيه، هذا معنى رابع ويزاد.

وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا: أي: الكاف، اسماً: بمعنى "مثل"، اسماً: هذا حال، وذكر الفعل هنا على إرادة الحرف، وَاسْتُعْمِلَ، ولم يقل استعملت، مُراداً به الحرف؛ لأن الحرف مذكور،

وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا، أَي: استعمل الكاف اسماً؛ حال كونه اسماً بمعنى مثل، مثل ماذا؟
أَتَنْتَهُونَ؟ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ ... كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الرِّيثُ وَالْفُتْلُ

كَالطَّعْنِ، قالوا: هذا فاعل، والفاعل لا يكون جاراً ومجروراً، إذن يتعين أن نحكم على الكاف بأنها زائدة، ولم ينهى الطعن ذوي الشطط هذا الأصل، إذن نقول: ولم ينهى الطعن، لو قيل بالكاف هنا بأنها أصلية على بابها حرف، أين فاعل ينهى؟ لا وجود له، ولا يمكن أن يوجد فعل بدون فاعل، ثم كالطعن إذا قيل بأنه الفاعل وهي على أصلها، للزم أن يكون الجار والمجرور واقعاً فاعلاً وهذا مُمتنع، إذن: يتعين أن نحكم على الكاف بأنها اسمية.

إذن: ولن ينهى مثل الطعن؛ فهي مضاف ومضاف إليه، فالكاف هنا فاعل وهو مضاف، والطعن مُضاف إليه.

وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا لَكِنَّهُ قَلِيلٌ، وهو مخصوصٌ عند سيبويه والحققين بالضرورة، يعني: ليس في سعة الكلام، وأجازه كثيرون منهم الفارسي والناظم في الاختيار؛ أجازوا في: "زيد كالأسد" فيه إعرابان: زيد كالأسد؛ زيد: مبتدأ وكالأسد: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر. "زيد كالأسد" زيد: مبتدأ والكاف: خبر، وهو مضاف والأسد مضاف إليه، إذا جعلناها اسمية: زيد مثل الأسد، فأجازوا في: "زيد كالأسد" أن تكون الكاف في موضع رفع، والأسد مخفوض بالإضافة.

وَكَذَا عَنْ وَعَلَى: وَكَذَا، أَي: وكذلك أيضاً يُسْتَعْمَلُ (عَنْ) وَ (عَلَى) اسمين، كما استعمل كاف التشبيه اسماً، ثم علّل استعمالهما اسمين، بقوله: مَنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِمْ دَخَلَا. وَكَذَا عَنْ: عَنْ: مبتدأ، وَكَذَا: خبر مُقَدَّم، وَعَلَى: معطوف عليه، وهما حينئذٍ إذا حكمنا بالاسمية مبيّنان؛ مبيّنان لمشابهة الحرف في اللفظ وأصل المعنى؛ لأنّ (على) أشبهت (على) الحرفية، و (عن) الاسمية أشبهت (عن) الحرفية في اللفظ وأصل المعنى كما قال ابن الحاجب، وقيل: مُعْرَبَان، وقيل: (على) اسم دائماً، واستُعمِلت علماً ... إذا قيل (اسم) صارت علماً، واستُعمِلت (على) فعلاً ماضياً، تقول: علا يعلو علواً، وعلا يعلو علاء؛ مثل بقى يبقى بقاءً، علا يعلو علاءً، وعلا يعلو علواً، ففيها وجهان. و (على) تأتي فعلاً ماضياً، تقول: علا يعلو علواً وعلى يعلو علاء، ك (بقى يبقى بقاءً)، و (علا) الفعلية ليس رسمها كرسوم (على) الحرفية؛ لأن (على) الحرفية تكتب بالياء، وأما الفعلية فتكتب بالألف لأنها عن واو، علا يعلو، حينئذٍ تُكْتَبُ بالألف تُرسم بالألف، بخلاف الحرفية فإنها تُرسم بالياء، ومقتضى هذا أن (على) الاسمية تُرسم بالياء، وهذا إنما يظهر

إذا كانت من (على يعلى)، أما إذا كانت من (علا يعلو)، فكتابتها بالألف لأنها حينئذٍ واوية.

إذن: وَكَذَا عَنْ وَعَلَى: يُسْتَعْمَلَانِ اسْمَيْنِ كَمَا اسْتَعْمَلَ الْكَافُ اسْمًا، فَتَكُونُ (عَنْ) بِمَعْنَى جَانِبٍ، وَتَكُونُ (عَلَى) بِمَعْنَى فَوْقَ:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُّهَا ... تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَرِيزَاءَ مُجْهَلٍ

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ: يَعْنِي: مِنْ فَوْقِهِ.

وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً ... مِنْ عَنْ يَمِينِي يَعْنِي: مِنْ جَانِبِ يَمِينِي.

إذن: تُخَصَّصُ بِالْمَعْنَى، فَيُقَالُ (عَنْ) الْاسْمِيَّةُ بِمَعْنَى الْجَانِبِ، وَ (عَلَى) الْاسْمِيَّةُ بِمَعْنَى فَوْقَ.

مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِ نْ دَخَلَ: مِنْ أَجْلِ ذَا: مَا هُوَ ذَا؟ كَوْنُهُمَا اسْمَيْنِ، دَخَلَ عَلَيْهِمَا (مِنْ)، أَوْ (مِنْ) دَخَلَ عَلَيْهِمَا، وَمِنْ الْحَرْفِيَّةِ لَا شَكَّ أَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمَاءِ، فَدَلِيلُ اسْمِيَّةِ (عَلَى) وَ (عَنْ) دَخُولُ (مِنْ)؛ لِأَنَّ (مِنْ) لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ: غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ، كَيْفَ دَخَلَ حَرْفٌ عَلَى حَرْفٍ؟ حِينَئِذٍ نَقُولُ: مِنْ حَرْفٍ جَرٍّ، وَعَلَى يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا.

مِنْ عَنْ يَمِينِي: مِنْ حَرْفٍ جَرٍّ دَخَلَ عَلَى عَنْ، وَالْحَرْفُ لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ، وَلَا يَدْخُلُ عَلَى الْحُرُوفِ، فَتَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ اسْمًا.

مِنْ أَجْلِ: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: دَخَلَ، الْأَلْفُ هَذِهِ فَاعِلٌ.

مِنْ أَجْلِ ذَا: أَجْلٌ: مُضَافٌ وَذَا: مُضَافٌ إِلَيْهِ.

عَلَيْهِمَا: مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: دَخَلَ، مِنْ: مُبْتَدَأٌ، وَدَخَلَ: الْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ .. الْأَلْفُ هَذِهِ فَاعِلٌ، وَهُوَ يَعُودُ إِلَى عَنْ وَعَلَى.

(مِنْ) دَخَلَ عَلَيْهِمَا: عَلَى (عَنْ) وَ (عَلَى)، وَاسْتُعْمِلَ الْكَافُ اسْمًا قَلِيلًا وَذَكَرْنَاهُ،

وَالْكَافُ اسْمٌ مَرْفُوعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ يَنْهَى، وَالتَّقْدِيرُ: لَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطْطٍ مِثْلَ الطَّعْنِ، وَاسْتُعْمِلَتْ عَلَى وَعَنْ اسْمَيْنِ عِنْدَ دَخُولِ مِنْ عَلَيْهِمَا، فَتَكُونُ (عَلَى) بِمَعْنَى فَوْقَ وَ (عَنْ) بِمَعْنَى الْجَانِبِ.

وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا وَكَذَا عَنْ وَعَلَى ... مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِ نْ دَخَلَ

إذن: قَوْلُهُ: مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِ نْ دَخَلَ: عَلَيْهِمَا: هَذَا جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِ دَخَلَ، وَمِنْ أَجْلِ: كَذَلِكَ مُتَعَلِّقٌ بِ دَخَلَ، وَأَجْلٌ مُضَافٌ وَذَا مُضَافٌ لِاسْمٍ إِشَارَةٌ يَعُودُ عَلَى

(عن وعلى)، تركيب الكلام: مِنْ دخلا عليهما من أجل ذا، يعني: من أجل كونهما اسمين، وهذا استشهاد على استعمالهما اسمين لا تقييد، ولذا خصَّ (من) بأنها المسموع دخولها عليهما كثيراً، وُشِّعَ جُرُّ عن بـ (على)، فعلى ذلك نقول: اسميتها ثابتة بـ (على) وبـ (بعن) بـ (من)، وُشِّعَ جُرُّ (عن) بـ (على)، فعَلِمَ أن اسميتها لا تنقيد بدخول من.
قال:

وَمُذُّ وَمُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا ... أَوْ أُولِيَا الْفِعْلِ كَجِئْتُ مُذُّ دَعَا
وَإِنْ يَجُرُّ فِي مُضِيِّ فَكَمِنْ ... هُمَا وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى فِي اسْتَبْنُ

هذا الرابع والخامس، قلنا: من حروف الجرِّ ما يُستعمل اسماً وهي خمسة، ذكر الكاف وعن وعلى.
